



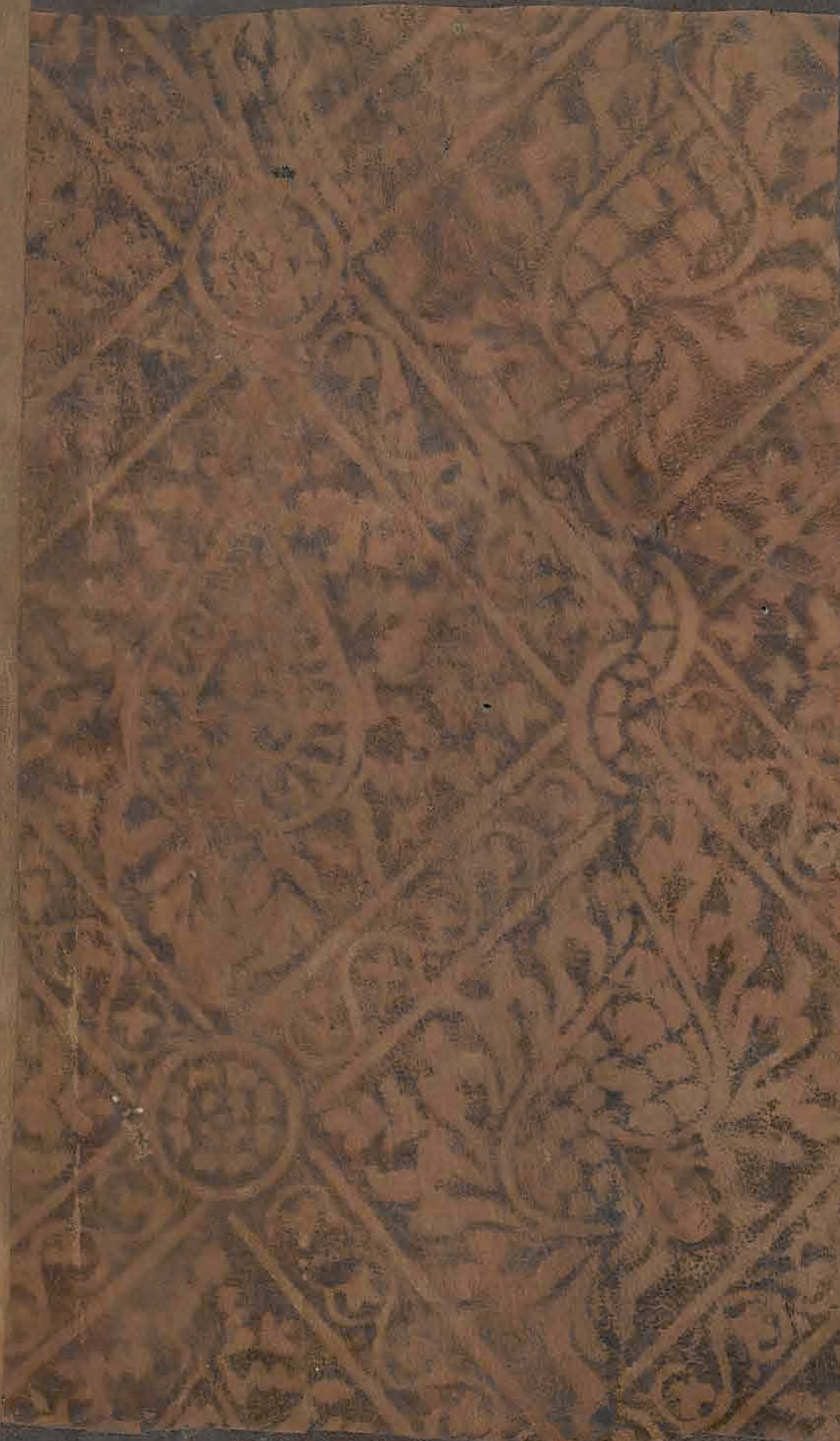
C 10

العاش  
جواهر البحار

فقه

VC

Varak  
308





1

TKS. 61. 1031  
Annot. 121  
No. 720

الفاشر المبرور  
السلام  
من جواهر  
الحجر المحيطة

اختصا رُؤوفه الشَّهِ الامام العلامه  
تجسم الدين ابو الفضل احمد بن محمد بن  
جسري القوي عفا  
الله عنهم

اجمعين  
بمنه  
وله



Handwritten signature or flourish in black ink.

فaint handwritten text in red and black ink.



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله  
**كتاب الديات** والدية المال الذي جعل بدل نفس الحر  
او طرفه ذكرا كان او انثى مستكلا او كافرا استوعف حياته او احرى عليه  
حكم الحياة وهو الخنزير والنظر في اربعة امور الواجب وهو يختلف  
باحلاف المجني عليه في الذوق والاثوية والاسلام والفرق وغيرها  
والواجب وهو يختلف بحسب كونه جنياة على نفس او طرف او جنابة  
عمدا او خطأ او شبهة ومن يجب عليها ومن يجب عليه وهو قد يجب على الخاني  
او على عاقلته **الفصل الاول** في الواجب والنظر فيه في الواجب في  
النفس والطرف وفيه بيان **الباب الاول** في الواجب  
النفس في الواجب في الحر المستل الذكورية من الابل وهذه المائة قد تكون  
مخففة فتمت الخطاء مخففة بان يكون ثمنه عشرة ومن ينبت مخاف وعشرين  
بنيت اموت وعشرين من لم يولد وعشرة وحقة وعشرة وزجدة لثابة  
على الرقيق فان فيها القيمة المختلفة ولا يختلف الدية بالقضابل والردايل  
وان اختلفت بالاديان وبالدولة والاثوية كما سياتي بخلاف الجناية على  
الرقيق فان فيها القيمة المختلفة لقضابل والردايل دون الذوق والاثوية  
والاديان هذه اصل الدية ويعتبر بها اربع مغلطات واربع منقصات  
والمغلطات اربعة النفس في الحرم وفي الاشهر الحرم وهو في ذى الحجة  
والعمر الاول القتل في حرم مده وهو الذي لا يجوز دخوله بعز احرامه فيغلو  
به الدية وانما القتل خطأ على ما سياتي في كيفية التغليب سواء كان القاتل المقو  
معا في الحرم او احدهما فيه دون الآخر ويحقق به ما لو جرح في الحرم فخرج ومات  
جناحة بخلاف ما اذا جرحه في الحرم فدخل الحرم ومات فيه فانما لا تغلظ ولا  
تغلظ بوقوعه في حرم المدينة على الصحيح وبناء جماعة على الخلاف في صلحها  
ان قلنا يضمن وهو قول قد ير غلظ به والافلاود بته اخرون فقلنا  
صبيها يضمن في الحاقه بحرم مكة في التغليب وجهان ولا يغلظ بالقتل في  
الاحرام على الصحيح ومتضمن كلام لراكثر من اخصاص القول بتغليظه باحرام

القاتل

القاتل والفايض حتى الخلاف في تغليظه باحرام واحد منها **الفصل الثاني** في وقوع القتل  
في الاشهر الحرم وفي ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب ولا يغلظ بها شهرا  
رمضان وان كان عظيما **المال** ان يكون القتل قريبا مبرما ولا يغلظ بقتل  
القريب غير المحرم كالاولاد الاغنام والاخوان على الصحيح وادى الفاضل الاتفاق  
عليه والحر من الذي تحرم تباحه لو كان واحدا ذكرا او اناثا لا يشترع التغليب  
بجرح المحمية فلا يغلظ بقتل اربعة من الرضاع ولا بقتل زوجة ابنته او ابنته الرابع  
ان يكون القتل عمدا او شبهة عمد وان كان بينهما تفاوت في التغليب على ما سياتي  
وهذه صور يشبه الحال فيها بين العدية وشبهها **الاول** في اقل دار  
الحرب مستل على ذي الكفا وظنه كما فقد مر ان في وجب دنته قولان فيهما  
انما لا يجب فان قلنا انما يجب ففيها قولان ووجه لحد القولين انما دية العمد  
فحب مغلظة حاله في مال القاتل فانما انما دية شبه العمد مثله موحلة على  
العاقلة والوجه انما دية الخطا مخمسة موحلة في العاقلة **الثاني** اذا  
رعى من ذل او حره فاستلم فراضا به السهم ومات فالاصح ان الدية يجب وعلى هذا  
فقتل يجب دية العمد او دية شبه العمد او دية الخطا فيه الا قول المتقدم  
والراجح هنا وجوب دية الخطا بانه الراجح في ربح ابن جرح خلافة وقال كرم البدية  
في ما لا يغلقته **الثالث** اذا قتل في ما ظنه مجرما فاذا هو استاز  
فالصحيح وقطع به ابو محمد انه خطأ بخلاف الامام احمد في عدم وجوب الدية كما  
لو ظنه حربيا قال الغزالي وقد جعل من الصور خلاف في حد الخطا المحض فقد نقول  
هو فعل صيد عن غير قصد يستعلق بنفسه او بغيره والسهم من الصيد او من غير  
تعلق بنفسه القتل كما اذا سقط من شطح على الشتر او قد سول وان تعلق القصد  
بالشخص اذا لم يعلمه انما ناظنه صيدا فهو كرم والسهم من الصيد **فصل**  
في مفعلة العفيف والتغليب فالمائة في الخطا بخلاف من يملكه او جرحه ان يكون  
مخمسة كما انه ضررها على العاقلة وتاجلها في ثلاث تدين وحقيقها بالضرر  
الثاني بخلاف بلجاني سواء قلنا جرحه اية اية الا من الوجه الثالث رجع اليه انما  
ان يست القتل باقران وذنبه العاقلة لكنه يجمع في الثاني وان من البينة





او صدقة العاقلة فان فلما حجب عليه استدعاء اليه فاجتمع مع الثاني وتحمل العا  
 ما وجب عليه بصفته وان قلنا حجب علمها ابتداء فهو راجع اليها لا اليه فلا  
 يجمع مع الثاني حق الحائي والعاطلة وحكم التعجيل من الناجل ان قلنا حجب عليه  
 ابتداء رجع الحقيق اليه ونصور اجتماعه مع الاخرين اذ اصدقه العاطلة ان  
 قلنا حجب عليها ابتداء رجع اليهم دونها وجمع مع الاخرين حقهم ولا يجمع مع  
 الحائي اذ اصدقه العاطلة والتعليق في العمد بوجوبها على الحائي وباعتمادها عليه  
 فلا يورث حقه وبلوغ حجة دار بعد خلفه ولا فرق في تعليل دية العمد بين ان  
 تكون الحائرية تقتضي قصاصا او لا كقول الوالد الولد ويراعى السبعة المذكورة في  
 المغلطة والمخففة في دية المرأة فيجب فيها في الخطا عشر سنوات في حاض وعشرات  
 لبون وعشر بنون وعشر حقات وعشر جذاع وفي العمد خمس عشرة حقة  
 وخمس عشرة جذعة وعشر خلفه وذلك في دية الاطراف كاليد وفي الموضحة  
 اذا كانت خطا بدت بمحاض بنت لبون او بنت لبون وحقة وجذعة فان كانت عمدا  
 حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفان وفي الاصبع اذا كانت خطا محاض  
 ابنتا محاض ابنتا لبون وابنتا لبون وحقتان وجذعتان واذا كان عمدا ثلاث  
 حقات وثلاث جذاع واربع خلفات وعلى هذا القياس بوجوب العمد وبسميه  
 ارش المراحة والطرف اعشما او في الخطا احاسا وامادية شبه العمد مخففة  
 من وجهين وجوبها على المائلة وناصيلها وتغلظ من وجه واحد وهو وجوبها  
 اعشما وفي دلالة اصناف دية العمد المحض في وجه او قول ان دية شبه  
 العمد على الحائي ودية القتل الخطا في الحرم او في الاسهر الحرم وقتل الحرم كريمة شبه  
 العمد بنون مثلثة موجهة على العاقلة وانما يحصل التخفيف من الوجوه الثلاثة  
 في الخطا اذ وقع في غير هذه الاحوال ولا يضاف عطف تعليل الدية بتعدد  
 استنباب التعليل فلو قيل اذ رجم في الحرم في الاسهر الحرم لم يجد ما يميز  
 الا بل عليه مثلثة خاله وفيه وجه انه يزاد لكل حرمه قدر ثلثه فلا يزداد في دية ولا تغلظ  
 الدية بالاحرام على المذموم وفيه وجه وسرط في ابل الدية سلامتها من  
 العيوب المتبينة للرد في المبيع فلا يرفع اليه معيب لا مريض الارضى المستحق

وان

وان كانت ابل من هي عليه هذه الصفه والخلفه لا يجوز الاتية وهي التي دخلت  
 السادسة فلو حملت قبل ذلك فقولا ان اصحابها نعم ولو احضرتا فاقال  
 هي خلفه وانكر المستحق لم يقبل قوله الابينة فان شهد عدلان من اهل الخبرة  
 انها حامل لحدث ولو اختلف قول الثالث اهدى فيها لم يورثها واذا اخذها  
 بشهادتهما او اعتمادا على قول الحائي فانت عند وتنازل على الحمل شوقا فها  
 ليعرف الحال فان بان عدم حملها عنهما المستحق واخذ خلفه بدلها على الاظهر  
 وفيه وجه انه ياخذ ارش بقصا الحمل ويكتفي به وهو تفرع على ان  
 الدين المقبوض ناقصا عن صفه ملك ولو اخذها الويل على انها حامل بشر  
 ردّها وقال بان انما ليست بحامل لانه حان وقت وضعها ولم تضع ادلات  
 جوفها انضمت فان كان اخذها اعتمادا على قول الحائي فله ردّها سواء ادعى  
 الحائي انها احضت يده ام لا وان كان اخذ بقول عدلين خبيرين فان لم يدع  
 الحائي انها احضت عنده فله ردّها وان ادعى لهما عنها عنده وكان ممكنا  
 وكذبه الويل فاصح الوجهين ان المصدق الحائي **واما** صفة ابل فان لم  
 يكن لم يوجب عليه ابل فغالب صفة ابل التلذذ الذي وجبت عليه بلدا  
 وغالب ابل القبيلة ان كان بدويا فان عرفت محل العاقلة او القبائل لزم كل  
 منهم اعطاه صفة وغالب ابل بلدي او قبيلته قال ابو الفرج الرازي وهذا لا  
 يتصور في طرق الاحاد فان الواجب على الواحد لا يباع ما يورثه ابل  
 وانما يتصور اذا كان منظر في بلدة او قبيلة ومنظر في اخرى فان لم يكن في  
 البلدة او القبيلة ابل او كانت وتعد رخصيلها الا باكثر من قسمتها اعتبر  
 ابل اقرب البلاد ولزمها نقلها من ان قربت المسافة وان بعدت  
 وعطيت المونة والسقفة فلا تستقط المطالبة بالا بل وضبط القاض  
 وجماعة المدعى مسافة العصر فافوتها والقرب ما دونها وضبطه المتولى بلجده  
 المعبر في **الار** ونقل الرازي عن الامام انه ان زاد من مونة لحرارها على ثمنها  
 في موضع الغرة لم يلزم رخصيلها والا لزم وعبارة الامام يفهم خلافا فان  
 قال ينظر لما يحتاج اليه لقل الا بل فان كان لا يزيد على قيمة العرة في



مكان المطالبة قيمة مثلها في المكان الذي يغزو وجود الابل فيه فانه لو وجد الابل  
 فيها وقيمة مثلها الاثر من قيمة مثلها في غيرها ولو باصناف الثمن لزم  
 تحصيله وعناية البسيط توافقته وان كانت له ابل فان كانت غالب الابل  
 البلد او القديمة فالحكم بامتداد ان كانت من صنف اخر فوجها ان صنفها انما  
 يجب عليه من الصنف الذي يملكه ارجيه كانت ومجديه او بخافي وعرايا  
 فان كانت ابل العاقلة محلف ادى كل منهم من ابله وثانيها يجب من ابل  
 البتل او القبيلة وعلى كلا القولين لو عدل المحرج الاخر فان كان الواجب  
 فوفد لم يجبر الولي على قبوله وان كان دونه فالصنف لا يجبر عليه ومصرجه  
 القضاء الماوردي في الحسين والسنة يعنى تسليم في العاقلة فقالوا اذا كانت  
 للعاقلة ابل وجب منها ولا ينظر الى ابل اهل البلد سواء كانت بملح خير ام  
 ابل البلد او دونه فان كانت دونهما فطوعوا واعطوا من ابل السدية  
 قبلناه ومثله باي في الحاشي ايضا لكن الرافعي قال مما تعين نوع فلا عدول  
 الى عادونه او فوقه الا بالنسبة ويجوز ان يخرج ذلك في حق الحاشي انما كان  
 الرافعي قال مما تعين نوع على الخلاف المتقدم في السلم ان اختلاف النوع  
 هل هو كاختلاف الجنس حتى لا يجوز اخذه او كاختلاف الصنف حتى يجب  
 قبوله في قول راي نوع اعتبرناه من ابل البلد او ابل من عليه فكان ذلك  
 النوع مريضا او معيبا فهو كالمعدوم فانه الامام والغزالي وهو يقتضي اذا  
 اذا اعتبرنا ابله او كانت كذلك عدلنا الى نوع ابل البلد واذا اعتبرنا ابل البلد  
 فكانت كذلك عدلنا الى نوع ابل الغزالي وكلام الشافعي في الاووم  
 يقتضي انا اذا اعتبرنا نوعا فكان عدل ذلك النوع اخر لم يرض عنه  
 وقد صرح به العراقي والماوردي ويمكن رد كلامهما انه بان جعله كالمعدوم  
 بالمسئة لا العدول الى القيمة واذا اعتبرنا ابل البلد والقبيلة فكانت ابلها من  
 نوع او اكثر فان كان فيها قال كجبت منه والا فالحكمة في المعنى فانه لم يكره  
 وان اعتبرنا ابل من عليه الدية فكانت ابله انواعا كالحظية والعراب والسمانية  
 خير والمهرية والحجارية والمرتبعة خيرة فوجها ان لا يجوز اخذ من غيرها ان اشترى

اعطى

اعطى باسائها وجزم به الغزالي وثانيها لو خذ من كل نوع بقسطه الا ان سبرع  
 فعطى الكل من انواع ونسبه الامام للا العراقيين واما الاول فخرجا ولا فانه  
 لم يطبق عليه وقال الماوردي اذا اختلفت الانواع فان اراد ان يعطى من  
 كل نوع جاز وان اراد ان يعطى من اهلها جاز سواء كان ابل او دونه فان لم يكن  
 في ابله غالب فان اعطى من الاعلا جاز وان اعطى من الادنى قبل من العاقلة دون  
 الحاشي وقال المتولي اذا اختلفت انواع ابل الفاتل فان كان كل منها في عا عليه  
 لم يكلف من الاعلا ولا يفرجه من الادنى الا بالنسبة لمن يخرج من الوسط ولا  
 يلزم ان يخرج من كل نوع بقسطه بخلاف الزكاة واماميه لها فلا يجوز العدول  
 عنها مع وجودها من غير هذا المستحق سواء كان اخذ النقيض او غيرهما وفي  
 القديم قولنا لا يجوز العدول الى احد الفقدين لو اوفقا على العدول الى  
 النقيض او غير ذلك كما لو اختلف ثلثها وانفق على اخذ القيمة مع وجود الثلث  
 عليه فارسلت البيان ولين ذلك مبنيا على جواز التسليم عن ابل الدابة  
 ويجوز ان يكون ذلك فيما اذا علم اصفانها مع مقاديرها فانه تقدم في الصلح ان  
 الغزالي قطع في هذه الحالة بالجواز واذا لم توجد الا ابل في الموضع الذي يجب  
 تحصيلها منه او كانت لا توجد الا باخر من قيمة مثلها زبادة ولا سعاية بها  
 وليست ملية فالي م يرجع فيه فولا والجديد الصحيح انه يرجع الى قيمتها  
 بالغة ما بلغت والقديم انه يرجع الى بدل مفقود وهو الف وسبب دخالته  
 مضروبة او اثني عشر الف وهم يقره خالصة مضروبة وفيه وجه انما مضروبة  
 بعشرة الاف وهم ومن القديم ان الحاشي يحترق من ابل والد راسهم والد ثانيه  
 واسنار الزبي الى ان الشافعي رجع عن القديم فان قلنا بالقديم فكأن  
 الواحدة مائة مغطرة بان مثل عهد او سببه عهد او في الحرم او شهر حرام ففصل  
 يراى للتعاطي بين وجهان صحيحا لا وثانيها انه يراى قد والثلث مكره الدية  
 المغلظة مائة عشر الف وهم والف دينار ودينار ودينار ودينار ودينار  
 وفي هذا في تعدد المغلظة تعدد اسبابه وجهان صحيحا لا وثانيها ان اد  
 لكل سبب مثل الدية فلو قتل بجلا محرما في الحرم في السنة الحرم مشبه عمدا

ولا يبار



وحسب ثمانية وعشرون ألف درهم أو الفاديان وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً  
 وثلث ولا يحز المير والسبائك وذكر الامام ان المعطي يتخير بين الدراهم  
 والدينارين وهو معضى لفظ طائفة والذي يرض عليه الشافعي والجمهور ان على اهل  
 الذهب الذهب وعلى اهل الورق الورق وان قلنا بالجديد فقولنا لا يغالب  
 نقد البلد من ذهب او ورق من اعي صفاتها في التغليب ان كانت مغلفة فله ان  
 استوي النقدان في البلد فان الامام يتخير الحائي في القويم بما شاء ويقوم  
 الا بل التي يحب تسليمها لو كانت موجودة فان لم تكن له بل معسه وجب فيه  
 الصراح من ذلك الصنف وان لم يكن هناك ابل يقوم صنفه قريب البلد  
 اليهم لاعتبار بقيمة بلد الوجوه او قيمة بلد الاعوار لو كانت الا بل موجودة  
 فيها فيه وجهان استنبهما المأخذ وقع في لفظ الشافعي ان القيمة تعين بقوم  
 الوجوه قال الرازي والمراد على ما تفهمه كلامهم يوم وجوب التسليم الا تراهم  
 قالوا لا بد من الوجهة على المعاملة يقوم كل واحد منهما عند محله وقال القاضى ان  
 وجبت في حال فقد ابل اعتبر بقيمة يوم الوجوه وان وجبت وهي  
 موجودة فلم يفتقر الى واحد فقدت وجبت منهما يوم وقد تهاهوا قال الروابي  
 ولو قال المستحق عند اعواز الا بل لا اطالب بالان يتي الى ان توجد الا بل قال  
 الامام الاظهر ان الامر ائمه ومحتمل ان يقال ان عليه الدية ان كان فيه قبض  
 ما عليه لئلا يمتد منه اذ لم يصراخذ من الاصحاب الى انه لو اخذ الدراهم ثم  
 وحدت الا بل انه يرد الدراهم ويرجع الى الا بل بخلاف ما اذا غرم الغاصب  
 قيمة الا بل المثل لا عوار على قول والاحتمال المذكور مفرغ على ان من له دين  
 حال اذا لم يتعلق بياخيه عوض من غير على قبضه اذا ابدله من عليه او الا بل  
 منه لا على مقابلته **درج** لو وجد بعض الا بل الواجبة وعجز عن باقيها فعلى  
 الجديد ياخذ الموجود بقيمة المعلوم وعلى القديم الكلام فيما لم يوجد كما مر  
 وقال المتولي لا يجزى على قبول الموجو حتى لا يختلف عليه حقه **فما** وما  
 المنقصات للدية المذكورة فادبقة **احدها** الا نوته فدية المرأة على المص  
 من دية الرجل سواء قبلها رجل او امرأة فيجب الحرة المستترة في القتل العمد وبشبهه

حشون

حشون من الا بل منها خمس عشرة حقة وخمسة عشر حقة وخمسة عشر حقة وعشرون  
 حقة **و** وفي الخطا عشر بنات مخاض وعشر بنات لبنون وعشر ابنا  
 لبون وعشر حقات وعشر جذاع ودية اطرافها وجر اخاتها ايضا على  
 المص من دية اطراف الرجل وجر حاته على الجدي الصريح فيجب في دية  
 في العمد خمس وعشرون من الا بل عشر حلفات وسبع حقات ونصف سبع  
 جذاع ونصف دية موصحتها بعين ونصف خلفه ونصف رقع حقه  
 ونصف ربع حذعه وعلى هذه الحسابات جميع الاعضاء والجر لاجات  
 التي لها ارش مقدرة في القديم قول المرأة تساوي الرجل في ثلث  
 الدية فاذا اراد الولي على الثلث صارت الى المص وعلى هذا في امسج  
 منها عشر من الا بل وفي اصبعين عشر وفي ثلاث ثلاثين وفي اربع عشر  
 وروي عن مالك واحد وروي عن الشافعي ربع عنه وللحنفي المشكل كالمرة  
**الثاني** في الرق فيجب الرقب فتمتة سواء كان القتل عمدا او خطأ استوا  
 نقصت عن قدر الدية او زادت فاما اطراف الرقب وجر اخاتها فالواجب فيها  
 ياتي في اخر القسم الاول والمدبر والمكاتب واما الولد كالقن **الثالث**  
 الاحتبان وهو ير والواجب في الغرة وسبائك في الكلام في دية القسم الرابع  
 المنقص **رابع** اللع واللعن والاضاف **احدها** اليهودي والنصراني  
 وديتهما ثلث دية المسلم وهو من الا بل ثلاثة وثلاثون وثلث من الاصناف  
 المذكورة في التغليب والحنيف فان اتبنا للا بل لا مقدرا على القديم فهو  
 من الذهب ثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار من الورق ودية  
 الا في درهم **ودية** المحرمي ثلثا عشر دية المسلم وان شئت قلت ثلث خمسها  
 او خمس ثلثها او خمس دية اليهودي والنصراني وهو سنة ابعره وثلثا بعيره  
 من الاصناف المتقدمة وعلى القديم اثباتا ليدل على من الذنب بينه  
 وسنن مثالا ومن الدراهم ثمان مائة درهم ودية سوا الصنفين  
 على النصف من دية رجلهم **وجه** ان دية نسأ المحرم كدية رجلهم  
 كالغرة وطرده بعضهم في سائر الكفا الذين يجب قتلهم مثل دية المحرم



وعلى المذهب دلوز دية اليهودية والنصرانية على القدم القادرهم  
 ودية المجوسية اربعة دية **ردية** اصبع اليهودي في النصراني اربعة  
 درهم وفي موصيته ما ينادي درهم وفي اصبع المجوسي ثمانون درهما وفي موصيته  
 اربعون درهما والراة على النصف من ذلك على المذهب ويراى في ديات  
 هو لا تغليظ والتخفيف فاذا قتل اليهودي عهد او شبه عهد وجب عشر  
 حقات وعشر جذاع وثلاث عشرة خلفه وثلاث وان لم يخط ولم يقرن  
 به ما يعفى تغليظا وجب من ثياب الخاص شتته وثلاثان من ثياب اللثون  
 كذلك ودرامير الاصناف الثلاثة الباقية وحسب الحق في حالة التغليظ  
 حقتان ووجه عتار وخلفتان وثلاثا خلفه وفي حالة التخفيف بعير  
 وثلاث من حبل واحد من الاصناف الخمسة وهذا التغليظ مطرد في جميع  
 المخلطات عند القايه وقال المتولي لا يجري التغليظ في حق الكفار  
 بالحرمان لانه غير ممن من دخوله وعن الشيخ في محمد وغيره ان الواجب في  
 دية المجوسي الدرهم خاصة وهو ثمانون درهما ولا تغليظ ولا تخفيف خاص  
 بالابل وهو النقر هذه اهل في اليهود والنصاني والمجوس المعصومين  
 بعقد ذمة او بعهد جرمهم موقتا او باذان قبان دخلوا سولا او ناجرا  
**الصنف الثالث** من الكفار الذين ليس لهم كتاب ولا شبهة  
 كتاب كالزنادقة وهم الذين يظهر من الاسلام وسطون الكفر وعنده  
 الاوتان والاصنام والشمس والقمر والمرتد في دية قتلهم ولو دخل  
 واحد من هؤلاء بامان لرسالة او تجارة فقتله فانه ان كان عابدا وتراوس  
 او قروا فيه اخس الديار وفي دية المجوسي والحق الروياني به ما اذا  
 ورعوا الى مدعيه معلومه واذا كان مرتدا فقتله اطلاق الامام والغلاة والرافعي  
 القول بانه لا شئ في قتله لان تقدم انبه وجوب الدية على الذمي وعلى  
 مرتد مثله بقتله وجهان وانها اذا جبت فهل في دية مسلم او دية  
 مجوسي فيه وجهان ويصور ذلك المرتد اذا خرجت طائفة من المرتدين  
 ومشت الحاجة الى مراعاة طريق الكفار فيهم وجماهم رسولا وجما من جهة

الكفار

الكفار لان المصلحة فانما يؤمنه وان كان ذنوبها فكل الحق بالوثنى او بالمرتد فيه  
 تردد للشيخ الى محمد والاصح الحاقه بالوثنى وما تقدم في مرتد وكذا لك  
 لم يسبق منه ايمان حقيقي اما لو تقدم منه اسلام حقيقي فمقتل المرتد ومن  
 لا عهد له ولا امان من الكفار ولا امان في قتله مطلقا وجميع ما تقدم من امر  
 الكفار الذين بلغهم دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لا الاسلام  
 اما من لم تكن الدعوة بلغته فلا يجوز قتلهم قبل الاعلان والدعاء الى الاسلام  
 فلو قتل قاتل قبل ذلك ضمنه بالكفارة قطعاً واما ما قلناه بالفقاص والدية  
 ففيه احوال **احدها** ان يكون بلغته دعوة نبينا المقدم وهو على  
 دين حتى وهم اليهود والنصاني والمجوس الذين لم يحرقوا ولم يبدلوا فمضى  
 وجوب القصاص على المسلم بقتله وجهان احدهما للفقهاء انه تجب  
 وصحة الروياني واظهرنا انه لا يجب للكرجيب الدية وفيها وجهان احدهما  
 دية مسلم والثاني وقال صاحب المهندب انه المذهب بان يجب دية ذلك  
 الدين فان جعلنا دية ذلك الدين فوجهان احدهما يجب دية مسلم واظهرنا  
 يجب دية مجوسي **الثانية** ان يكون لم يبلغه دعوة بني قطن في وجوب  
 القصاص وجهان وبني قطن اصل وهو ان الناس قبل ورود الشرايع كانوا  
 على الايمان حتى كفر واشتد يرب الرسول او كانوا على الكفر حتى امنوا بالرسول  
 وفيه وجهان فعلى الاول يجب دية الثاني لا **والثالثة** الدية فنص  
 الشافعي في موضع على وجوب دية كاملة وفي اخر على وجوب حسن الديات  
 وللصحاب طريقتان احدهما اثبات قولين في الطرفين الثاني القطع بالقول  
 الثاني وخملا الاول على الحالة الاولى وقال **الماسنخي** ان كان يعتقد  
 قدم العالم وابطال الصانع او المتيقن او التسلط فلا ضمان وان كان يعتقد  
 حدث العالم ويوجد الصانع ويخالف ما طريقه السمع فدينه دية مسلم  
 وقال ابن الهيثم الصحيح ان الكفار قبل ان يبلغهم الدعوة مجوس وجوب عقوبتهم  
 وهو ظاهر كلام الشافعي وانه سمي لم يبلغه الدعوة مشركا وقال الروياني  
 هذا مخالف نص الشافعي فانه اوجب في الوثنى التي لم يبلغه الدعوة دية مجوسي



وفي اليهودي والنصراني دية يهودي ونصراني ولو حمله مجبوراً بعقله لما اوجب  
 ذلك. **الثاني** ان يتوزن تشديده بنسبته البديلة داخل فيه بعد  
 التعريف لان لم يبلغه ما يخالفه فلا فاصد في قتله وهو يجب دية اهل ذلك  
 الدين او اخس الديارات او دية مسلم فيه اوجه وابد الامام احتمالاً لانه لا يجب  
 وجعله الرافعي وجهان فبما لا وجه اربعة قال **الرافعي** والاشبه بالراجح  
 في الحالين الاخيرين وجوب احسن الديارات في الاول دية اهل دينه بقية الفصل  
 مسلمان. **الاول** الصابي من النصارى والشيعة من اليهود امرهم  
 على خلاف ياحي في الجزية انهم كفروا عن اهل ملتهم او مستدعة فان كانوا هاراً  
 عنه لم يجب بقتلهم دية اليهودي والنصراني وحدهم حكم ولا كان لهم  
 من الكفار وجب احسن الديارات وان كانوا الاجم وقتلهم اذا امنوا وان كانوا الا  
 ذكفروا عنهم ولا يخرجونهم عن ملتهم فمقتلهم فمقتلهم بقتلهم حاله  
 العصية بدياتهم دون فقد هاهنا قال الرافعي وقد سبق في النكاح ان بعضهم  
 اطلق قولين في جواز نكاحهم وسنينا في مثله في التفسير بالحرية فلا بد  
 من محي هذه الطريقة هنا ولو كان الشامي والشافعي لم يبلغه دعوة  
 نبينا صلى الله عليه وسلم فحجه كما تقدم في من لم يبلغه الدعوة. **الثانية**  
 من اسلم في دار الحرب لم يهاجر حكمه حكم غيره من المسلمين في وجوب القصاص  
 والدية بقتله سواء كان من المجندين ام لا **فروع** اذا قتل من لم يعلم هل بلغته  
 الدعوة ام لا قال الماوردي في ضمانه وجهان بناء على الاصل المتقدم  
 هل الاصل في الناموس الايمان او الكفر والاول قول من قال انهم مجبورون  
 في التوحيد بالعقل دون السمع وهو قول ابن الهريرة والاشعريين  
 فعلى هذا يثبت الثاني قول من راي انهم مجبورون فيه بالسمع وان  
 وصلوا الى معرفة بالعقل وهو قول البغداديين وايضا عليه فكل هذا  
 لا يضر وما مبنيان على وجهين في ان التكليف هل اقترن بالعقل ام  
 تعقبه فان قلنا اقترن به فمجبورون فيه بالعقل دون السمع وان قلنا  
 تعقبه فمجبورون بالسمع **الباب الثاني في الديارات الواجبة**

فما هو السر

فيما دون النفس والجنايات على غير النفس ثلثة انواع. جرح نسق وقطع  
 بين طرفا. واراله منقعة **النوع الاول** الجراحات وهي اما على الراس  
 او الوجه او على سائر البدن اما التي على الراس والوجه فمنها الموصحة  
 ومنها نصف عشرة الدية وهو في حق الحر المسلم الذر جرح من الجبل وحده  
 المصفى الايضاح بما يوضح العظم اي ظهره وهو يقتضي انه لو غرز ابرق  
 او محيطا في راسه ووصلت الى العظم لا يكون ابرقاً فظاهر المصل الذي  
 اوردته خبره رانه ايضاح وفي المرأة نصف عشرة ديتها وهو يعزات  
 ونصف يعبر وفي الذي ومن في معناه يعبر وثلثان وفي المحوسى ثلث يعبر  
 وسراعي هذه النسبة ايضا على القديم في الدنانير والدراهم فان هشم العظم  
 مع الايضاح وجب عشرة دية المشوم ففي الرجل الحر المسلم عشرة من لربل  
 وقيل فيها قول قديم انه يجب فيها ارض موصحة وحكومة ولا فرق بين ان  
 يكون الهشم بقدر الرضاح او دونه واكثر منه ربح في المرأة والدمي  
 والمجوسي بهذه النسبة فان قتل مع الايضاح والهشم العظم وجب عشرة  
 دية المجني عليه ونصفه وهو في الرجل الحر المسلم خمسة عشر يعبر وان  
 صادت مأمومة بان وصلت الى الخريطة الحبيطة بالدماع ففيها ثلثة دية  
 المجني عليه فان حوت خريطة الدماغ وهي الدامغة ففيها طريقان جديما  
 للمراوذه انهما مدفوع موجب حزن الرقبه فوجب في انام الدية وللمسلم  
 الجراحات والثاني للعراقيين راه القاضي الطبري عن النضران فيها ثلثة دية  
 ظالمومة ولا فرق بين ان يحرق الدماغ او لا وقال الماوردي الذي اراه ان يجب  
 بعصاها على المأمومة ربادة حكمه بحرق عشا الدماغ وبطهر اثر الخلاق  
 فيما اذا حتر الخرقبته او اخرج حسنونه فعلى الاول لاسي عليه وعلى الثاني  
 تحت الدية وفي الهاشمية من غير ايضاح وجهان اصحها ويحكمي عن النضران  
 واجبها نصف عشرة دية المجني عليه وهو خمسة من الجبل في الحر المسلم  
 والثاني ان واجبها الحكومة وتردد القاضي والامام في انه هل يبلغ هذه  
 الحكومة ارض الموصحة وحرر من بعد ان لا يبلغ لها ذلك ورجح لا يبلغها

وفي الجرح  
 على الراس  
 والوجه  
 من الجبل  
 وحده  
 المصفى  
 الايضاح  
 بما يوضح  
 العظم  
 اي ظهره  
 وهو يقتضي  
 انه لو غرز  
 ابرق او محيطا  
 في راسه  
 ووصلت الى  
 العظم لا يكون  
 ابرقاً فظاهر  
 المصل الذي  
 اوردته خبره  
 رانه ايضاح  
 وفي المرأة  
 نصف عشرة  
 ديتها وهو  
 يعزات ونصف  
 يعبر وفي الذي  
 ومن في معناه  
 يعبر وثلثان  
 وفي المحوسى  
 ثلث يعبر



ارش الهاشمة مع الايضاح ومحل الوجهين اذ الم حوج الهشم الى البط والشق  
 لاجاز العظم وقويه فان اوج البية وجب دية هاشمة قطعاً ويجوز  
 فيما اذا نقل العظم من غير ايضاح فكل حجب عشم الدية وفيها او حكمه  
 وجزم لما ورد في وجوب ارش المنقلة ولو اوضح واحد وهشم ثان ونقل  
 ثالث وامر رابع وحلا في الاول القضاير او حشمت من لربل وعمل كل واحد  
 من الثاني والثالث حشمت من الابل على الصحيح اذ الواجب في الهشم والنقل  
 من غير ايضاح او شمس قد روي على القول الاخر فالواجب على كل منهما  
 حكومة حساسة وعلى الرابع فضل ارش المامومة على ارش المنقلة وهو ثمانية  
 عشر نعيراً وثلاث على الصحيح وفيه وجه انه يحلون تركا في المامومة كون  
 ثلث الدية عليهم ارباعاً على كل واحد ثمانية اربعة وثلاث ولو جاز اخر  
 وحرق خريطة الدماغ قال الفقهاء والمغوي بلزوم الدية كاملة كما لو حذر  
 دقة انسان بعد ان قطع اطرافه وهو نزع على طريقتهم المتقدمة وما  
 على طريقة العراقيين ان فيها ثلث الدية فيدعي ان يجب عليه الحكومة واعلم  
 انه لا فرق في الموصحة بين راحة لهما شين يزيد حكومتهم على ارش الموصحة  
 ام لا فلا يزيد على نصف عشر الدية على المذهب وفيه قولان الواحد في  
 موصحة الجبهة اكثر الامرين من ديتها وارش شينها من الاصحاب من اجزاء  
 في موصحة الوجه والراس ومنهم من خصصه بموصحة الوجه وتخص في واجبهما  
 ثلثة اقوال **الاول** وجوب الارش مطلقاً **والثاني** الاكثر منه  
 ومن جلوده الشين **والثالث** الاكثر منها في الوجه دون الراس والآخر  
 ذلك في الموصحة جري فيما وجد هاشم المنقلة والمامومة ولو اراد  
 مستحق القضاير في ما فوق الموصحة ان يخصص فيها لما فوقها من الهاشمة  
 والمنقلة والمامومة ممكن منه نص عليه ولصاحب الحاشية فيه احتمال  
 وكل عظم على كفة الراس فهو محل الايضاح فتدخل الناصبة والهاممة وهو على  
 الراس والعدال وهو جهاع موخر الراس والحسا وفي العظمة التي تنطبق  
 عليها هدف الاذن منحدر القحف والرقبة وفي خلف الراس ويدخل ما

كان

كان فيه من الوجه للجبهة والجبين والوجنة وقصبة الاذن والحيان سوافها  
 ما اصل منها وحصلت به الموصحة وغيره مما لا يجب غسله في الوضوء في العظم  
 الواصل بين عمود الرقبة والراس وحيان اصعبها انه محل الايضاح قال  
 الرافعي ويشبهه ان يكون في منحدر القحف وسدق اسم الموصحة مبني في  
 الخاب الارش وفي تعدده فاذا تعددت الموصحة تعدد الارش سواء  
 صفرت او جرت ولو استوعب جميع الراس بجزء واحد في موصحة واحد  
 وحمل اتحادها عند اتحاد المحل والصورة والحكم والفعل ويحيط بتعددتها  
 عند اختلاف هذه كلها قطعاً وفي حصوله عند اتحادها تفصيل  
 اما الصورة فان اختلفت بان اوضح في موضع وفي اللحم والجلد بينهما كما  
 كانا في موضعين فوجب ارشان متوارف لحد يدين عن موضع الاولى ثم  
 وضعها على موضع الاخرى وحزها على الراس من موضع الاولى الى موضع  
 الثانية فحامل عليهما فاصح مع سلامة الجلد واللحم اللذين بينهما وفي الحاشية  
 الثانية وجه متعريف الحامل بموصحة واحدة ولو كثرت المواضع تعدد  
 الارش لحسبها قلت ادكرت وفيه وجه انها اذا ردت راسها على  
 دية المعسر لم يجب الادية القفص كنظره من الاسنان في قول ولو  
 اوضحه موضعين ثم ازال الحاجر بينهما قبل الاندخال عاد الارشان الى واحد  
 قال الامام ويحيى على قولان سترج فيما اذا قطع يديه ورجليه ثم حرق قصبة  
 ان الديات تعدد انه يجب هاشمته ارش وفيه وجه ثاني انه لا يجب  
 لرفع الحاجر شي ولا يستقط به شيء ولو دفع الحاجر بينهما في الجاني فعليه  
 ارش موصحة والادشان مستقران على الاول ولو كانت موصحات  
 فاذا غير موضعها لخواصها قال المتولي فان كان بفقر واحد بان شق راسه  
 شجة طويلة فعليه ارش واحد فان كان حنانه على مواضع لا يسهل بعضها  
 ببعض فعليه لكل جناية ارش ولو ناكل الحاجر بينهما فالشاة فهو كالو فقة  
 الجاني ولو وقع المجنى عليه بفعله فهو مدد ولا يستقط به شيء من ارش  
 الحاسين ولو اوضحه في موضعين بضرته او خسر شين ولم يبق الحاجر منها بدمائه



لكن في الجلد بينهما دون اللحم او بالعدس فارتفع اوجه لحدتها بعد  
الارض واصحابها لا يتعد دونا لهما يتعد دان في اللحم دون الجلد  
ورائهما عدسهما ولوا وضع في موضعين ثم ادخل الحديد في اوجها وقد هما من  
الموضحة الى الموضحة في الباطن ثم سلكها في اتحادها وجها في لوهشمة  
ها شمين عليها موضحة واحدة فقد جزم الما ودي وجوب ارضها شمين  
ولوا وضع موضحة تحتها هاشمة واحدة فالشبه هو رايها هاشمة  
وفي وجهها واحدة ولو شجرة شجرة واحدة بعضها موضحة وبعضها  
هاشمة وبعضها منقلة فالواجب في ذلك كله ارض منقلة ولو اوضحه اثنان  
كل منهما موضحة فما كل الحاجر بينهما عما دنا الى واحدة فعلى كل واحد منهما  
نصف الارض ولو اشتركا في موضعين ثم رفع احدهما الحاجر بينهما فعلى  
الذي رفع نصف ارض موضحة وعلى الاخر ارض ولو شجرة شجرة بعضها شجرة  
وبعضها سمحاق وبعضها موضحة فالواجب ارض الموضحة ويدخله حكمه  
المشاحة والسمحاق فان قصرت الموضحة فقل له الحكومة فيها فالقصر  
يحمل وجهين كما لو قطع يد من نصف اليد فاقصر من الاصابع فقل له  
حكومة نصف اليد واما الخلاق المحل فلو ضربه ضربة او ضحت بعض راسه  
وجسمه او وضع شيئا من راسه وشيئا من جسمه وخرج منه اجزاه  
دون الموضحة فهي موضحة او موضعان فيه وجملان اصحابها فموضعان  
وطردما الامام فما اذا حصلت الموضحة في الجهة والوجهة لحدتها  
الاجاب قال الراجع وقد تقدم في القصار وجه انه اذا كانت ناصية الخافي  
اصغرا بعد راسها وفضيبتها اذا وقعت الموضحة على بعض الناصية  
وحرم الامام بالاتحاد فيما اذا اتصل الاضاح بالجممة والجبين خرج على  
الوجهين في المستلزم اذا لم يوضع الجممة لكن خرجها فان قلنا بالاتحاد  
لم يجب الارض موضحة وتدخل حكومة جراحة الجممة في ارض موضحة الراس  
وان قلنا بالتعدد وجب معه حكومة لخرج الجممة وحكي الما ودي مثلها  
فيما اذا شمر شجرة واحدة بعض الراس والجممة متصلا والقياس طردها

بنة

في النقلة والما مومة قال ولو كانت قد شمت حبيته وارصحت راسه  
مع الانصاف او بالعدس فعليه ارض موضحة وارصحت هاشمة ولا تعد الموضحة  
بشمولها العذال وهو موضع الراس والهاشمة والمراد بهما هنا اعلا الراس  
واما تعدد الفاعل بان توضع راس اثنان موضحة فوسعهما احريان  
توضع قطعه ستة له بغير موضحة الاولى فيجب على كل منهما ارض موضحة وان  
كانت في الصورة واحدة وان وسعهما من حاسبين او من جوانب والنوسعة  
غير ماسة لزمه لكل توسعة ارض موضحة وان وسع الا ارض موضحة بنفسه  
فوجهان اصحهما انه لا يلزمه الا ارض واحدة وما كان الوجهين في رفع  
الحاجر واما اختلاف الحكم بان توضع موضحة واحدة وبعضها بعد وبعضها  
خطا او بعضها حق وبعضها عد وان فوجهان ظهرهما انهما موضعان فان قلنا  
بالاتحاد وزع الارض عليهما فان زاد الجني عليه في صورة العهد والخطا  
ان ينقص في العهد انقص منه واحد حصه الخطا من الارض من العاقلة واخذ  
الارض عن الكل او كان الحال يقتضيه كانت حصه العهد على الخافي وكذا يجب  
في صورة الزيادة على القصار فسط الزيادة من الارض اذا وزع على الجميع  
سواء كانت الزيادة عدا او خطا وان قلنا بالتعدد وجب ارض طرد وقد  
تقدم صورة الزيادة ولو اوضع موضعين عدا ووقع الحاجر بينهما خطا  
وقلنا بالصحيح انه يتعد لحد الارضان لو رفعة عدا في المداخل هاشمة واجها  
فان جعلناه مؤرا فعليه ارض ثالث والا فواحد **فصل** ما قبل الموضحة  
من الشجاج وهو الحادصة والدامية والباضعة والنازلة والسمحاق والملا  
لغير منها ارض مقدار على المذمب وعن ابن سريج ارض الحادصة بعير او في  
الدامية والدامية والمهمله بعير او في الباضعة والملاحية والنازلة بلا  
ابرة وفي الملقاة والسمحاق اربعة وعلى المذمب اربعة او في واجبهما فمهم  
من اطلاق القول بان واجبهما الحكومة وهو ظاهر النص ونسبته الما ودي الى  
الجمهور ونقل الراجح عن الاحكام ان ارض موضعين قد رها من الموضحة بان  
لا توضع على راس الجني عليه موضحة فالحكم كذا لا يملغ حكومتها ارض



الموضحة وان كان معرفته بان كان على استه موضحة اذا فشت بما هذه  
 الشجاج عرف فسمية المفظوع منها بان يكون عشر او ثلثا او ربعا ونحو  
 فحجب مستطبه من ارش موضحة وحكاه بعضهم عن النور وبها الشيخ ابو محمد  
 على الخلاف في وجوب الفضا من فيها فان لم يوجبه وهو الصحيح فواجبها الحكومة  
 وان اوجيناه فواجبها الفسط وبها قال القاضى وعلى الثاني كوككا في قدر  
 النسبة من الموضحة اوجيناه البصر ويعبر مع ذلك الحكومة فيوجبا كثر لا يبريز  
 من الحكومة وما ينضيه التقسيم **فرع** لو شج مثلاحة فادحة اخرى في  
 ذلك الموضع يقطع ما بقى من اللحم فعلى كل منها حكومة قال الرابع وبطره  
 ما من من يقدر السمك عند الامكان **التوع** الثاني في الجراحات في سائر  
 البدن وفي جميعها الحكومة وان اوصفت العظم او هشمت او نقلت ولا يجب  
 فيها ارش بقدر الا الحايقة فيجب فيها ثلث الدية وفي الجراحة الواصلة الى الجوف  
 الاعظم من البطن والصدر وان لم تحرق لا معافاة اخرتها الزمة مع ثلث الدية  
 حكومة وثغرة الخرد والحلق والحاضرة والودك وكذا الناقدة الى الكنانة من العانة  
 والناقدة الى داخل الشرج وهو ما سدد حلقة الدبر من العجان كذا الناقدة  
 الى الخاق من القفا او الجانب المقابل من الرقبه وبما ينتمى الى داخل الاطيل وهو  
 مجرى البول من الذنر جمان اظهر بما انه ليس بخايقة وفي الجراحة الواصلة الى  
 داخل الفم هشتم الحنك او اللحي او الحرق الشفة او السدق او الى داخل البراز  
 هشتم القصبه او حرق المارت وجهان وقيل قولا فظهر بما انها ليست بخايقة  
 وحشمها بعضهم بما اذا وصلت الجراحة اليها هشتم العظم وقطع فيما اذا وصلت  
 اليها حرق الشفة والمادف بانما لا يكون خايقة ويجري في الجراحة الواصلة من  
 الخوف الى بيضة العين فان قلنا ان الواصلة الى باطن الفم والاذن ليست بخايقة  
 فان لم يشر عظاما وجب ارش مثلاحة من الحكومة او فسطها من الموضحة كما تقدم  
 ويجب مع ذلك زيادة شى لصورة نفودها الى الباطن وان هشتم العظم  
 وجب ارشها شمة وحكومة لنفودها وان هشتم ونقل وجب ارش منقولة  
 وحكومة لنفود ولا يدخل حكومة النفود في الهاشمة والنقطة وان قلنا انها

خايقة

خايقة لم يجب في العظم اذا فقدت الجراحة منه زيادة بل مندرج ارشته في  
 الخايقة كما يندرج في المامومة الا ان يكون نفود الجراحة من غير محل كسر العظم  
 فيجب الحكومة ولا فرق في الخايقة بين الواسعة والضيقة حتى لو غر ذاتر  
 فوصلت الى الجوف فهي خايقة وفيها وجهان اما ان يجعل في الخايقة اذا قال  
 اهل الخيرة انه بخاف منها الهلاك ولا يبين ان عريف حديد او خشبة محدودة  
 الراس او حجر **فرع** الاول لو وضع السكين في الكفل والفخذ وجس  
 حتى يطلع البطن وخاف فعليه مع ارش الخايقة حكومة الكفل والفخذ لا يما  
 في غير محل الخايقة بخلاف ما اذا وضعها على صدره وعرضها حتى اجاب في  
 البطن او في ثغرة الخرقا انه لا يجب حكومة **الثاني** لو ادخل  
 حديد او خشبة في دراستان وحرق خارجا في الباطن في وجوب ارش  
 خايقة وجهان يسفيا على الوجهين فما اذا حرق الخارج من الموضتين  
 في الباطن هل يكون كحرق الظاهر ولا يلزمه الا ارش واحد **الثالث**  
 ميتعد ارش الخايقة بتعدد دها فلو اخاف خايقة من رفع الحاجر منها  
 او فاكل ما بينهما او دفعه غير الجاني فالجاني كما مر في الموضع ويتعدد  
 بتعدد الصورة بان يخرج جراحته فانه تميز الى الجوف فان بقي منها  
 الحدة الظاهرة واخرق ما تحته او بالعلكس **قال** الرافعي يشبه  
 ان يكون الحكم كما مر في الموضحة ويتعدد المحل بان ينفذ جراحته الى  
 مخوفين ويتعدد الفاعل بان يوسع خايقة غيره وبفعله انه اذا ادخل  
 السكين في خايقة غيره فان لم يقطع شيا فلا عزم ويعرود ان قطع  
 شيا من الظاهر دون الباطن او بالعكس فعليه حكومة وان قطع من  
 جانب بعض الظاهر او من اخره بعض الباطن **قال** المتولي ينظر في  
 عانة الحلة واللحم وينسب الخايقة على المفظوع من الجانبين وقد ينشتر  
 النفسيتان اما الارش بان كان قطع نصف الظاهر من جانب ونصف  
 الباطن من جانب ولو تم بقطعه اطراف الحماه هنا لكان في عمومها  
 او كان قد ظهر عضو باطن الحكة والطحال ففر السكين فعليه الحكومة

ثاني



ولو عاد الجاني ووسع الجايقة او زاد في عوزها لم يرد الولي كما لو فعله  
ابتداء فالرافعي ~~و~~ كذا في عود فيه الوجوه في سعة الموصحة وفي  
اختلاف حكم الجايقة وانفسا منها الى عمد وخطا ما سبق في الموصحة  
**الرابع** لو اجازة وتكافى بعض الاعضاء الباطنة كالامعاء فليس مع  
ارش الجايقة حكومة **الخامس** مثل لو ضرب بطنه عمق له دانتان  
منفذ الى جوفه والحاجز بينهما يتصل بهما جانيقتان ولو ضرب بطنه  
منفذ الى بطنه وخرج من ظهره او من جانبته فنقد وخرج من الجانب الآخر  
فوجها ن وقيل قولان صححهما انهما جانيقتان وثانيهما انهما جايقة واحدة  
وعلى هذا فوجها ن اظهرهما انه بجح حكومة ايضا وثانيهما لا يجب شي اخر كالو  
وسعيها **السادس** لو التفت الجايقة وقدم عليه انه لو اوضح راس  
الاشنان فانه ملئ اطراف الجراحة وفي من العظم شي نادر لم ينقطع من  
الارض شي وان التفت الموضع ولم يتوس من العظم باثره فذلك على المذهب  
وادعي الامام الاتفاق عليه وقال المتولي ان لم يتوس لها شي ن واثر فيه وجه  
من مسله عور السنانه بسقط الارش وان سيز اثر عاذ الولي لا الحكومة  
من الوجه الاية في الجايقة اذا عرف ذلك فاذا التفت الجايقة لم يسقط ارشها  
ولا يثبت منها وفيه وجه ان الولي يعود الى الحكومة **السابع** لو انحط  
الجايقة فجاء الجاني او غير وقطع الخيط قبل ان يلتحم فعليه التعزير وضمان  
الخيط ان تلف واخره مثل الخياطة ولا يلزمه ارش ولا حكومة فان التفت الجايقة  
او الموصحة فعاد الجاني وغير فادفع ذلك الموضع واجازة فعلية ارش كامل  
ستوانيت الشعر عليه ام لا وسوا كان متعيرا للوزن ام لا وان لم يثر الخاف  
بان التفت الباطن دون الظاهر او بالعكس لزمته الحكومة دون تمام ارش  
وان من الخيط الذي يتوجب خطبه في هذه الحالة فذلك لا ان يقضي  
اتفاقا الى اتفاق لحم عجايبه حتى يفقد الى الجوف فيجب ارش كامل  
ولا يجب مع الارش والحكومة اجرة الخياطة ويجب ضمان الخيط ان تلف وقال  
الماوردي فيما اذا كان الولي حكومة اذا كان بعد التمام الظاهر فقط فالحكم

كذلك

كذلك وان كان بعد التمام الباطن فقط عزم اجرة الخياطة ايضا **فصل**  
في تفسير الحكومة وفي جز من الدية نسبتها اليها نسبة ما سقته الحماة  
من فقه المجني عليه بتقدير التوقير وذلك بان يقوم المجني عليه بصفاته  
التي هو عليها قبل الحماة بتقدير توفقه عبد الله يقوم بعد الحماة فاذا قيل  
انه قبل الحماة نسبا وفي عشرة مثلا وبعد لها نسبا وفي سبعة عرفات  
الثقاف بينهما العشر فوجب مثل نسبة من الدية وهو العشر من  
الابل وقد الوكان الثقافات الشتر والخش وخوخ ثم اذا قدر الحاكم  
حكومة لم يصرف المقدرة كما في حق كل احد بخلاف تقديره خبر السيد  
والنقصان المذكور يعتبر من الدية الكاملة على المذهب وفيه وجه ضعيف  
انه معتبر من دية العضو المجني عليه فان كانت على يديه والنقصان  
العشر وجب عشر دية اليه وان كان على اصبعه فعشر دية الاصبع وان  
كانت على ناسه فيها دون الموصحة فعشر دية الموصحة وان كانت على الخديما  
دون الجايقة فعشر دية الجايقة وهذا اثر الجراحة التي لا ارش لها فقد  
ان وردت على عضو لا ارش مقدرا بشرط الحكومة نقصها عن ارش  
المقدرة فان بلغت نصف الحام شيئا منها باجماعه فلا يبلغ ارش  
الحماة على الاصبع اذا عمت نامله دية الاصبع ولا حكومة الا على الجراحة  
او قلع ظفر دية الاملة وعن المذهب في الجراحة على الاملة السفلى لا  
يبلغ دية الاصبع وعلى الوسط لا تبلغ دية الاصبع فالرافعي وشبهه ان  
يرد للجراحة على السفلى ما اذا عمت الا نامل حتى انتهت الى السفلى  
وبالجراحة على الوسط التي انتهت من الغلي الى الوسطى ووزان يكون  
مخصوصة بالاملة الواحدة ولو قطع كفا لا اصابع لهما فلزمه حكومةهما او  
خرج كما اوقد مالهما اصابع فلزمته الحكومة لم يبلغ بحكومة يديه لرصابع  
الخمس وهل يجوز ان يبلغ حكومة دية اصبع واحدة وفيه وجهان اظهرهما  
عند الامام والذي اوردوه العرايين والماوردي وهو ظاهر النص وثانيهما  
وهو الاسبه عند الرافعي نعم وصحة النودي قال التولي وعلي هذا يحمل



النقص على ما اذا لم ينقص بسبب قطع النصف فتمتد و زاد العالم حكومة باخها  
 و لو قطع يد من التساعد والعصا لزمه الفضا من والدية في الدية  
 وحكومة المقطوع من التساعد والعصا وهل يجوز ان تبلغ هذه الحكومة دية  
 الاصابع الخمس منه طريقا ناصحها نعم وهذا كله على المذهب في وجوب  
 دية الاصابع وفيه وجه ياتي في الحكم في حكومة القدم والثاق في الخد  
 كالحكمة في حكومة اللغ والتساعد والعصا واما اليد الشله فجوز ان  
 تزيد حكومتها على دية اه تبع وان لم يبلغ بها دية اليد الصحيحة والجراحة  
 على الراش لا يجوز ان تبلغ حكومتها ارش الموضحة والتي على المطر لا يجوز  
 ان يبلغ حكومتها ارش الجافية على الصحيح منها وان كانت الجراحة على  
 عضو ليس له ارش فقد كالكف والفخذ جاز ان يبلغ حكومتها دية  
 عضو مقداره كاليد والرجل وان مراد عليهما وانما شرط بقصاها عن دية  
 النفس وعد البغوي منه التساعد والعصا وخالفه الغزالي فيها كما مر  
 وجعل البغوي وصاحب الكافي والرافعي منه الظهور والواصف في حكومة  
 جراحته ان لا يبلغ دية كاملة مع كونها ارش طوا في جراحة البطن ارش  
 يبلغ ارش جافيه والقياس السوية وكذا الصدر وقد حكى الماوردي  
 في البطن في الظهر والصدر وجهين احدهما وقال انه ظاهر المذهب ان  
 لا يعتبر نقصانها عن دية الجافية بل عن دية النفس وانيها انه يعتبر  
 وصححه وجهت وجب تثقيب الحكومة عن دية النفس او دية العضو  
 فالمرجع في قدر النقص الاجتهاد القاض قال الماوردي فاقله ما يجوز ان  
 يكون عينا او صدا فاقول الامام لا يكفي في الخطا اقل القليل فان امور  
 الحمايات واحكام الديات لا جرى الا على الحقوق قال ولو قيل بضبط نسبة  
 النقصان الحاصل للجناية على العضو مع بقا العضو ثم بقدر النقصان  
 بقوات العضو وخط مثل النسبة الواقعة بين النقصانين كان وجهها جيدا  
 ومثلا للرافعي ما اذا كانت القيمة ما به والنقصان بسبب جراحة الاصبع عشر  
 والنقصان لوفات الاصبع عشر ومن فخط من عشر الدية نصفه انتهى ونظير

اعتبار

اعتبار نقص الحكومة عن المقدار ينقص المنزيع عن الحد والرضخ من الشهم  
 والمعة عن نصف المهر **فروع** **الاول** انما يعرف مقدار الحكومة بالنقد  
 والنقود بعد اندمال الجراحة لاحتمال الشرائه او عدم النقص ثم بعد  
 الاندمال ان يبقى منعفا ونقصان في المنة او الجاهل باعوجاج او اثر قسح  
 او شين من سواد او غير وجبت الحكومة وان لم يتقش من ذلك موثر في نقصان  
 القيمة وجهان احدهما انه لا يلزمه شئ وهو الراجح عند الامام والغزالي  
 واصحها انه لا بد من شئ وعلى هذا فوجهان احدهما ان الحاكم يقدر شيئا  
 باجتهاده واظهرهما اننا نظر الى ما قبل الاندمال من الحالات الموزنة في  
 نقصان القيمة ويعتبر اقرهما الى ان ندمال فان لم يظهر نقصان لا في حالة  
 مثيلان الدم اعني في القيمة حينئذ والظاهر ان القيمة تنقص اذا قال الجمهور  
 والذي ذكره القاض والامام وصاحب البصيرة فيه وهو المذهب انه بقدر  
 في حالة الجراحة ومثيلان الدم ولم ينظر الى حالة امكان النقود ثم بعد كافي  
 ثم من الجراحة حصصه لا موثر في ذلك الحالة ايضا قال الغزالي ليس فيها  
 غير الترميز وقال المنوي يجب الحاكم شيئا بالاجتهاد ولو ضربها ولطمة  
 فاسود وجهه ثم زال فالمذهب انه لا ضمان وقيل في الحكومة فان زال بعد  
 احدها لم يسترد وطرده فيما اذا ضرب بطن حامل فاحضت حينا وحصل  
 لها الم سبب الضرب ولم يحصل شين فوجب الحكومة وقت لا **الثاني** ان  
 لو قطع اصبع اربعة او سنا اربعة او فسد منبت حية امرأة او فسد لها  
 ولم ينقص القيمة بذلك واما زاد في الشرايات فيجوز خلفا في القيمة  
 ستر اصلية على استواء الاسنان والساكنة سائر لها في وجوب شئ عليه  
 الوجهان المتقدمان اصحها انه يجب شئ وفي فذره الوجهان اظهرهما انه  
 يعتبر في قطع الاصبع اقرب احوال النقصان في الاندمال في السائل في السابعة  
 السائرة لاصليه يقوم وله السن الزائدة وليس خلفا اصلية ويقوم  
 مقولع تلك الزائدة وحفيد يظهر التفاوت لان الزايد يستلزم تلك الفرجة  
 ويظهر حال **واما** الحية المرأة فذكر الجمهور انما بقدر لحيه عبد جبر



يتبين بالحجة في زمن يكون عددها شينا فوه وهو في سن البلاغ والاربعين  
 قال ابو حامد وقال ابن الصباغ في سن الاربعين والخمسين فقا البركان  
 المعبد في هذه السن مثل هذه الحجة لم تيممه فاذا قيل ماية مثلا قيل  
 لم تيممه ودونها فاذا قيل تسعون مثلا علمنا اننا نقتصر بفقد هذا العشر  
 ووجب مثل تلك النسبة من دية المرأة وهو عشر ديتها وقال المادري  
 في معرفته ثلث الحجة من المراه لحدث فيها زيادة ومن الرجل نقصا فانا  
 نستقط الزيادة الحاصلة في المرأة من النقصان الحادث في الرجل وينظر  
 الباقي بعده فيعظم فنعبر من ديتها فان لم يتبق بعد اسقاط الزيادة  
 شيء من النقصا فانا وجبتنا اقل ما يجوز ان يكون ثلثا او هذا فامثله  
 اذا قدرنا المرأة امة وقيمتهما بالحجة اربعون وبديهما خمسون في الزيادة المختل  
 فاذا قدرنا غلاما وله حجة فكانت قيمته مائة ودد من الحجة فكانت تسعين  
 مفسدا منيتهما فالقابت منقص من الزيادة في المرأة عشر قيمتها وهو خمسة  
 فبقيا من الزيادة عشر قيمتها يجب ديتها ولو كانت قيمة الغلام بعد قلع  
 لحسنه وفتاد النيت ثمانين فالقانت خمسين قيمته فقد استوعب النقص  
 الزيادة فيجب من الدية اقل ما يكون عما والشارب في ذلك كالحجة ولو قطع  
 ذكر العبد وانثيه انبى ذلك على ان الحياطة على طرف العبد مضمونه بما نقص  
 من قيمته كالمهمة او مضمونه بجزء من القيمة نسبة اليها لنسبه هو لوجه  
 للحر من دية وفيه قولان ياتيان في الاول الواجب فيها قدر ما نقص من قيمته  
 فان لم تكن نقصت بقطعهما وقدر بد فوجها ان اظهرهما انه لا يجب شيء وباتهما  
 تحت حكومة اما تقدير الحاضر بالاجتهاد او اعتبارا بما قبل الامد ما اعلى  
 الخلاف المتقدم وهو كالحلاف فيما اذا اندملت الجراحة ولم يتبق شيء وعلى  
 الثاني وهو الصحيح يلزمه قمتان كما يلزمه للحر ديتان ولو قطع عائلتها  
 طرفان زايدة واصلي فالاولاين اعتبارا الرايد شيء فيقدر الحاكم لها شيئا  
 بالاجتهاد لا يبلغ ارش اصله قال الرافعي وكان يجوز ان يقوم له الزايدة  
 بلا اصلية ثم يقوم دونها فامر في السن الشاغية او تعبر باصلية كما تعبر

حجة

حجة المرأة بلحمة الرجل ولحمتها كالأعضاء الزائدة ولحمتها كالاعضاء الأصلية  
 الثالث اذا اندملت الجراحة وهي في محلها سين فضل مندرج في  
 واجبها منظر فان كان لها ارش مقدرا والموصحة والمهاتمة والجانبية لم يلزمه  
 شيء فربما على الذم من ان الواجب في الجراحة المقدرة في الراس والوجه  
 المقدرة لا أكثر الامر من منه ومن الحكمة وهو الى السبيل الحاصل في  
 محل الاصلح فاما الحاصل في غيره كما لو اوضح راسه وانتفع السبيل حتى  
 انتهى الى القفا فوجها ان اخذها تحت الحكومة مع الارش وتاينها لا  
 بحيث يبي وبما ان فيما اذا حصل السبيل في الجهة ان قلنا ان الموصحة اذا  
 حصلت في بعض الراس وبعض الجهة تعددت فان قلنا متحد لم يلزمه الحكومة  
 وهل المتلاحة كالموصحة في استنباع السبيل اذ عرفت نسبتها الى الموصحة  
 وقد رنا ارشهما بالنسبة اليه فيه وجهان استنبهنا نعم وان لم يكن لما ارش  
 مقدر يخرج ذلك على الخلاف المتقدم في انما دون الموصحة من جراح الراس  
 اذا امكن تقديره بوصحة على الراس يجب فيها الحكومة او ان الامر من  
 قسط ارش الموصحة والحكومة وهو الصحيح واجرى هذا الخلاف في الجراحات  
 التي على البدن اذا امكن تقدير بحايضه كغيرها وصح النور وجوب الراس  
 الامر من فان قدرنا ارش الجراحة بالنسبة للجراحة مقدرة الارش  
 واوجبتنا ما يقتضيه التقسيط لكونه أكثر من الشئ بل لا يفرد  
 بحكومة وان كانت الحكومة الراس واوجبتنا فاقا في المختصر ان كان  
 الجرح الراس من السبيل اخذنا بالجرح وان كان الشئ الراس من الجرح اخذنا بالارش  
 وقال الاصحاب يعتبر السبيل الحاصل في محل الجراحة وما حواه ويؤثر في  
 حكمه فمهما تابعه لا لا يحكمه فان شئنا ويا فوجها فاحدهما  
 تحت حكومتان وهو ظاهر واظهرهما انه لا يجب الا احدهما قال الرافعي  
 والاشبه انما حكومة الجرح لا انما الاصل وحملت طائفة النص في اجاب  
 الراس لكونه متين على ان المراد الراس في الانتماء بعد الانتماء وحال الابد  
 الجرح عند سيلان الدم وقالوا انما كان أكثر فهو الواجب تغليب الشجاع



الراس والوجه على شجاج البدن في غير المقدركا غلط في المقدر **فرع** لو  
اوضح جديده وازال حاجبه فالاستوى عليه الشرا من مزارش الوضحة  
وحكومة السنين ازاله الحاجب **النوع الثالث من الحجابات**  
ايانه الاعضاء **الاول** الاذان والذراعين استنبطت لهما قطعاً او  
قلعاً الدية وفيه قولان اوجه مخرج اثنى عشر الحكومة وفي احدها نصفها  
وفي بعضها بقسط منها وقد رتبنا المساحة ولا فرق بين ان يكون المبان  
من الاعلا والاستقل قال لرامام وقد تغذر معرفة السبعة تحت المصير  
الحكومة ولو من بها فاستحسنت اي صادقت كالمشلول لا يتحرك ولا  
تتأثر بما يولد فقولان احدها تجب الحكومة واظهرها تجب لدية وهما  
مبنيان على ان الدية يجب فيها جميع الصوت او لمنع الغوام من الصماخ  
ولو قطع اذنين مستحسنتين على القولين فان قلنا هنا ان تجب لدية  
وجبت الحكومة هنا وان قلنا تجب الحكومة ثم وجبت لدية هنا وقطع  
الشيخ ابو محمد بوجوب الحكومة هنا كالعين القيامة واليد الشلاد علق  
مخالفة واستصوبه تسليم وغلطه الما وردى والرواى وان ولنا الحكومة  
فكان الاستحسان فحصل بحياة فكل بشرط ان لا ينقص الحكومة ان عجز  
الدية قبل بشرط وجوز الزيادة عليها وقيل لا ويظهر مخرج الخلاف في  
دخلة الدية على لدية الامة في كتاب الصيد فما اذ لرح عبد الله عشر  
دنانير حراحة ارشها دينا وفخره اخر حراحة اخرى ارشها دينا وفقاتها  
ففي الواجب عليه خمسة اوجه ولا فرق بين اذن السميع والبصير في الدية ولو  
استأصل اذنه فواضح معد العظم فعليه مع دية الاذن ارش موصحة ن  
**العضو الثاني** العينان وفي قفاها الدية وفي احدها نصفها وعين  
الاعورة البصر كغيرها لا يجب فيها الا نصف الدية ولو فها الاعور مثل  
عينه البصر من استئنا لزمه القصاص في عيني الحق عليه لزمه نصف الدية  
ولا فرق في احباب الدية فيها بين عيني الكبير والصغير والشيخ والراعى ولو  
والعش ضوفا لدية مع سبيل الدمع في الزلواقات وهو من مرض العين

ولا يجرى

ولا يجرى الا عشي وغيره والاعشى الذي يبصر بالبنار دون الليل ولا يبصر الا عشي  
وغيره وهو الذي يبصر بالليل دون النهار وقيل الذي يبصر في الغيم دون الصحو  
وقيل هو الصغير العين الضعيف النظر وقيل الجوهرى هو نوعان وسياي  
فيما اذا ادب فتوعينه ما يخرج منه وجهه ان اعشاها اذ احمل بالحياة  
لاحت قلعا الا الحكومة واذا كان في العين سياتر لا ينقص الضول مع الفقار  
ولا الدية سوا كان على سياتر الحدة او ستوادها ولو كان على الناظر الا انه  
رقت لا تمنع الابصار ولا ينقص الضوفان كان ينقصه فان لم ينقص الضوفان  
بالاعتبار التي يباين عليها سقطت من الدية قنط ما ابيض وان لم تكن وجبت  
الحكومة **العضو الثالث** الاجفان وفي قطعها الدية وفي جفت احدها العين  
نصفها وفي احدها ربعها وفي البعض بحسابه سوا ذلك لولا الاستقل  
واختصت هذه الدية بالبنار باعية ولا فرق بين حفظ البصر ولراعى والامه  
وغيرهم وانما يجب فيه اذا استوصل وقد يقطع مخطه فتقلص البائة  
وتوهم الامتصاص بالملحوق وجب من الدية بقدر القطوع دون الثقلح  
فان شكك لم يجر وجبت الحكومة ولا يجب الدية في قطع الحق المستحشف  
بل تجب الحكومة ولو ضرب العين فاستحشف لزمته الدية ولو قطع لرجفان  
والعينين ولو بضره واحدة وجبت دية الاجفان واخرى للعينين واما الاهداب  
وهو الشعر المات على طرف الجفون فيحسب في الدية وازاله سائر الشعر كشعر  
الراس والحيمة والخالق والجوز وحواها ان فسد المنبت الحكومة وان لم  
يفسد فليس فيه الا التعريض اذا اطلقت جماعة منهم الرفع من غير  
فرق بين اخذ بعثا وغيره وفي الام انه اذا اخذ شعر الحجة والشارب  
والراس بالشفق فلا قود وقيل فيه حكومة اذا بنت فان لم ينبت ففيه  
حكومة اكزمتها وحكى القابض في احباب الحكومة في ازالته بالشفق وحسب  
وحكاها الما وردى في الاهداب والمخاض للام وقال ابو عباد الشعر اقل  
ما كان اوكز وجبت الحكومة قطعاً وذكرنا وجباها اذا اخذ شعر الراس والشارب  
والشارب من لا يشينه وهو من جرت عادته بخلق ولم يعد انه لا يجب



في حكمه واما لو كان الحال في إزالة الشعر فزاله وافسد من قبله كسعر الحمار  
والابط والغانة فقد تقدم الكلام في حجية المرأة واما شعر الغانة والابط ففيه  
وجهان احدهما الاصلان فيه والثاني فيه الحكومة ولو قطع شعر حجة خشي فاسد  
منه فان قلنا بانها لا تليح كونه لزمه حكومه قطعاً وان قلنا لا يترك  
عليها ففي لزومها الوجهان في حجية المرأة **فروع** لو قطع الاجفان وفيها  
الاهتد اب وجبت ديتها وسد رج فيها حكومة الاهداب في اظهار الوجهين وطرد  
بعضهم في دخول حكومة الشعر تحت ادنى الموضحة **العضو الخامس** اللسان  
وفيها اذا استوعبت بالقطع الدية سواء كانا غليظين او رقيقين كبيرين او  
صغيرين في كل واحدة منها نصف الدية وحد الشفة في عرض الوجه الى الشفر  
ومنهم من يعبر عنه بان حدها في طول الفم من الفم من احد الجانبين الى اخر  
واما في طول الوجه ففيه اربعة اوجه احدها **س** انه ينسج في المحل  
الارتفاق وموضع الارتفاق من لواء لا يقرب من الانف ومن الجانبين لا يقطع  
يقع في محاذة فها به العنقفة والثاني في الشفة من حرف الفم الى موضع  
الذي يستريحون والاسنان وهو الصحيح المنصوص وهو ان لا يقطع من  
من يقول في ما يستريحون وبعضهم يقول في اللثة وعمود الاسنان وعمود  
الاسنان بالغير الممسكة اللحم بالاسنان واللثة اللحم حول السنخ وهو دور  
العمود قال الرازي في حجية ان يقدر فيه اختلاف ويجوز ان يكون على التقريب  
وذكر اللثة تعني عن العمود فاعلم انه لا ينبغي **س** والمال انه القدر  
الذي يستوعبه انطابق الفم وهذا اقل المقادير **س** رابع انه القدر الذي لو  
قطع لم ينطبق الشفة الا حرا على الباقي ويجب بقطع بعض الشفة بفسطاط من  
الدية على ما يقتضيه النفس ط فالغاية وتقدير كل الشفة ان يقد ر قوس  
طرافه عند الشد فيز ويحج به عند الادسا قاً ومادونه على احد الوجوه  
فما يجوز به بغير هذا القوس هو كل الشفة منسب اليه والامام ذكره لكن  
على الوجه الاول خاصة فالرازي وسببه ان يقال لا معنى لتقدير القوس  
واعرجاج الخط ولكن موضع الارتفاق مما حاذى وتره الا تقس من لواء لا موضع

الارتفاق

15  
الارتفاق مما حاذى الشد من اسفل بقرب المسامه فليعتبر حط استقيم  
من محاذة الوتر الى محاذة الشد في ذلك في الشفة السفلى ودون  
حد الشقين معاً شكلاً ربع مستطيل او غير مستطيل ولا بعد عن العرف  
واطلاق الاسم اخذ من الشد في حد الشفة قال الامام للز لير يصير  
اليه احد من الامحاب **فروع** لو ضرب شفة فاشملها فصارت منقبضة  
لا تستر سراً وتستتر مثله لا تنقبض لزمته الدية وقال الماوردي اذا اشتد  
حتى لا يفصل عن الاسنان اذا كثر او ضحك لا يلزمه كاللثة غليظ  
بل يجب حكومة بخلاف ما لو تقلصت حتى ذهب جميع منافعها ولو  
ضربها متقلصاً عن الاسنان بعض المتقلص بحيث لا ينطبقان عليها كالحا  
الا ان فيها انقباضاً وانقباضاً كان فيها من الدية تحت ما فصرنا عن بلوغه  
ما يبلغه السائلان بض عليه وقال بعضهم القياس ان يوجب حكومة وانكره  
الرواية ولو قطع شفة مثلاً فعليه حكومة ولو شق شفته فلم يبرئ منها  
شي لم يلزمه الا الحكومة متوا للامام لا ولو قطع شفة مشقوقة قال  
البعوي والمستوي يلزمه دية ناقصة بقدر حكومة الشد ولو قطع بعض  
الشفة وتقلص اللثة حتى بقي المقطوع كالذي قطع جميعاً منه ففيه  
وجهان احدهما لزوم الدية على المقطوع والباقي الثاني بحجة كاملة  
وفي سبعة حكومات الشارب دية الشفة وجهان **العضو السادس**  
اللسان في لسان المناطق الدية مستوي فيه الطلوع والاكس والمبرسم  
الذي تقل كلامه والادف والالغ وللرواية في لسان الادف والالغ دية  
وفي لسان الاخرى حكومة سواء كان الحرس اصلياً او غارضاً عرضاً وعن الز  
سئلة انه ممن يخرج قوله بوجوب الدية وقال جماعة هذه اذا كان الحرس لا فته  
في اللسان فان كان عليه واستناع الكلام للحوة ولداهم فوجهان احدهما ان  
الحكم كذلك والتساوي بحج الدية وهذا اقلها المذيبة الدوق بقطع  
لسان الاخرى اذ كان قد بطل دوقه من قبل فاما ان ذمب الدوق وجبت الدية  
للحق الماوردي باللسان الاخرى لسان المناطق المفقود منه الدوق



وأوجب فيه الحكومة ونالجه صاحب المذهب ولو قطع لسان طفل ناطق  
 نظر أن نطقه بيا بآراما ودا إذا أوجر له عند البكا والضحك ولم يمتد  
 تحريكه بحاجب القصاص في الدية وإن لم يوجد ذلك فإن كان قد بلغ  
 وقت النطق والتحريك وجبت فيه الحكومة وإن لم يبلغه بان قطعه  
 قريبا لولا دة مفعولا ناصحها وهو الذي أودده الجمهور أن الدية تجزئها  
 وهو ما رواه الشيخ أبو محمد والامام والغزالي عن القصاص أن الحكومة  
 تجب ولو قطع بعض لسان صبي أو نضى الحمار وجوب الحكومة فالحق  
 ثم عرفت سلامة لسانه منقطع ببعض الحروف بلغنا الحكومة القدر  
 الذي يقتضيه التوزيع من الدية فإن كانت الحكومة الزم ما ذهب وجب  
 أن يسترد الزيادة ولو كان لسان طرفان فإن استويا في الحلقه فهو لسان  
 مشقوق يجب بقطعه الدية ويقطع أحد هاتسطة منها وإن كان أحدهما  
 أصليا نافر الحلقه والآخر ناقصا زايدي ففي قطعه دية وحكومة وفي  
 الزايد وجده الحكومة وفي الأصلي وجده الدية ولا يبلغ حكومة دية  
 قدره من اللسان من ثلث وربع ونحوها **سرع** قال في الام لو قطع  
 لسان الرجل عمدا فإن كان بقدر عجز القصاص من لسانه القصاص وإن  
 كان لا بقدر عليه أو قطعها خطأ لزمه حكومة **النص** **السؤال** **تابع** الاسنان  
 لحق كل سن من الاسنان وإن اختلفت قدادها ومنافعها واسماها كالفرس  
 والتمية والنايب وذهب حد لها بكل لا أكثر نصف عشر دية المقطوع  
 منها إذا كان حراما معصوما ففي سن الذكر المستلخ من الإبل وفي سن المرأة  
 بغير أن ونصف بغير دية سن العبد نصف عشر قيمته ولا فرق بين أن  
 يزيلها بالقلع أو بالقطع أو الكسر واسم السن نخصر بالظاهر فاما الدخيل  
 منه في اللحم فيسمى سنخا ونخصر المقدر بالظاهر ولو قطع سنه بقيت  
 متعلقة بعروق فردها فعدت كما كانت قال الروابي وجبت الحكومة  
 دون الدية وضبط الغزالي السن التي يجب فيها المقدر بانها كل سن قامة  
 أصلية منغوره غير متقلقة **القي** **والاول** الأصلية وأحرز به

عن الشاغية وقد تقدم أن فيها الحكومة على الصحيح ولو سقطت سنة فالحق  
 مكانا سننا من ذهب وفضة أو نحاس أو عظم طاهر أو خشب أو شئ يمتد  
 جاز ولم يلزم بقلعه يادية وأما الحكومة فإن قلعه قبل الالتحام لم يلزم منه  
 عزم لكن يعرف وإن قلعه بعد سبب اللحم بها واستعدادها للمضغ والقطع  
 ففي وجوب الحكومة قولان ظاهرهما أنها لا تجب قال الامام عن أبيه لا تجزئ  
 على الذهب لحم فإن كثر بعض السن وجب بنسبته من الدية ولو اختلفا  
 في قدره صدق الجاني ودخول السن في حساب السن يبنى على أنه إذا  
 قلعه السن مع السن هل يجب للسن حكومة من دية السن أو يدخل فيها فيه  
 طرق أحد هاتين وجهان وقيل قولان أصحهما يدخل فيه وثانيهما لا أصحهما  
 القطع بالاول وثالثهما القطع بالثاني والطريقة الاولى جارية فيما إذا  
 قطع مع الحشفة بالذكرة وبعضه أو مع حملتي الثدي جميع الثدي  
 أو بعضه أو مع الماردن قصبة الأنف وبعضها هل يجب مع دية الحشفة  
 أو الحلمة أو الماردن حكومة لما قطع من الثدي أو الذكرة أو القصة أو ندرج  
 ومنهم من خصصها بقطع الحشفة مع الماردن وحرمة في غيرها بالدخول  
 وإذا جمعت المسائل والطرف حصل فيها أربعة أوجه اندرج حكومة  
 الكل عدم اندراجها اندراج حكومة ما عدا قصبة الأنف ولا يندرج  
 هي وهو الأصح اندراج حكومة ما عدا السن دون حكومتها إذا عرف ذلك  
 فإذا كثر بعض السن فإن قلنا يجب في قلع السن والسنخ أو سن حكومة  
 وزع الواجب على الظاهر فقط وإن قلنا يدخل حكومته في الأرض فوجب أن  
 أحدهما أن التوزيع على الظاهر خاصة وثانيهما توزع على الظاهر  
 والسنخ وهذا الحكم في التوزيع إذا قطع بعض الحشفة أو الحلمة أو الماردن هل  
 ينسب إليه أو لا جميع الذكر والتمية والماردن والقصة والأصح فيه كما في  
 السن فإن قلنا حكومة السن يندرج في السن فادفع السن سنحه لزمه  
 دية فقط ولو قطع ظاهرا السن أو حسره ثم قلع السنخ فإن كان بعد لزمه مال  
 لزمته حكومة ودان لو قطع الماردن ثم القصة أو الحشفة ثم راجع الذكر والحلمة



ثم الذي بعد الهدى قال فان كان قبله فوجهان احدهما وهو الواقع لا طلاق  
الاكثر من الخواب كذلك وثانيهما ان حكومة السنيخ سددت حث دية  
السنيخ لو قطعها معا ولو قطع السنيخ غيره لزمته الحكومة قطعا وطرد هذا في  
قطع اللع بعد قطع الاصابع من قطع الاصابع او غيره ولو ستر واحد  
نصف ما ظهر من السنيخ وكثر اخر الباقي منه فعلى كل واحد قسطا مساويا  
من الارش ولو اختلفا فقال المجني عليه قطع الاول وبعاد قال الجاني  
الثاني قطع نصفها صدق المجني عليه لان الاصل المقاتلة الروباني ولو  
قطع الثاني الباقي مع السنيخ فالنقص ان عليه قسط الباقي من الارش وحكومة  
السنيخ وللاصحاب طريقان احدهما فيه وجهان احدهما ان نصف عليه  
وثانيهما لا يجب الا قسط ما قلعه من الارش والسنيخ يتبع البعض لا يتبع الجميع  
والثاني ان الاول ان كان ستر بعض السنيخ عرضا وبقي الاسفل تحاله فليس على  
الثاني حكومة السنيخ بل بدخل في ارش الباقي وان كثر بعضها في الطول  
فحكومة السنيخ قد رما يجب الباقي من السنيخ بدخل في ارشه وغالاشي فوقه  
من السنيخ حكومة وحملوا النص على هذه الحالة وفرض الامام المسئلة  
فيما اذا قطع الثاني المصنف عرضا في كل الطول مع جميع السنيخ وحكى المنظر  
فيها ثم قال ويجه فيه من فحواظهم وجهان احدهما ان السنيخ ببندرج  
فيما لزمه من الارش وهو المتجه وثانيهما انه يستقط من السنيخ نصفه ونسبة  
نصفه توزع على المقطوع او لا وثانيا قال الغزالي والخلاف في ثلثين على  
الخلاف في اندراج اللع تحت دية بعض الاصابع ولو ظهر بعض السنيخ  
لعارض اصاب المثلث لم يلحق بالظاهر بل تكمل الدية كما كان ظاهرا  
في الاصل ولو كان كل بعض السنيخ وان كثر ففي قطع باقية قسط ما بقي من الدية  
فان اختلفا في قدر الماكل او الماثر صدق المجني عليه بمية ولو كانت  
استنانه العليا طولا والسفلا قصارا او بالعلية لم يوتر ذلك ويجب  
في كل واحدة ارش كامل ولو كانت ثلثا او اثنان مثل رباعية او اقصا منها  
فالمضوم ونسبة الامام الى الارش كثر ثلثا لا يجب فيها تمام الارش بل ينقص

منه

منه بحسب نقصانها وقال جماعة يكمل فيها الارش ولو كانت احدى السنيخ  
العلية او السفلية اقصر من اثنائها فقلعها القصير نقص في دية بقدر  
نقصانها وعن نصه في الام ان هذا فيما اذا كان النقصان متساويا بالثلث  
والربع اما اذا كان متساويا ففيها كمال المختار اذا انتهى صغر السنيخ لان  
انتهت منفعته ولم يصل للمضع ففي قطعها الحكومة دون الدية وقيل اذا  
كانت الضر من اصغر من الرباعيات وجب فيه الحكومة. **القضية الثالثة**  
ان يكون معور فخرج به من العبي الذي لم تغر فلا يجب بقلعها قصاص  
ولا دية في الحال لكن ينظر عودها فان عادت فلا ضمان للرجوع  
الحكومة ان يقع سنيخ وان لم يبق سنيخ فصل بحسب الحكومة في حالة الجنانية  
وفقا الى الم اولا يجب شي فيه الخلاف المتقدم في تساير الجنانيات التي لا يصح  
ارشاد ولا توتر سببا بعد انذامها وان لم بعد وفستد الميت استوفى  
القصاص والدية وقد تقدم ذلك فان مات الصبي قبل سنين لم يحال فوجهان  
ارحمهما لا يجب الارش وعليه هذا في وجوب الحكومة وجهان وثانيهما يجب  
الارش واما فيما اذا مات بعد طلوع بعضها وقبل استكمالها للرش على  
الثاني يجب من الارش بقسط عالم يطلع وعليه القول بايجاب الحكومة بلوز  
الحكومة ههنا اقل ولو قلعهما قبل تمام الطلوع احرر عن المضامين فتنظر  
فان لم يثبت فعليه الدية وان ست لزمته حكومة لزم من حكومة القطع في  
المقالات ولو قطع فاعل يتنصبي غير متغور ثم جنى اخر على ميتة باجنانية  
ينظر قوة الابيات فالامام لا وجه لا يجب الارش عليها ولا على الثاني  
وبجود ان يقال بوجوبه على الاول وان يقتصر على الحكومة ولو سقطت  
سنة بنفسها ثم افسد حال ميتة فنجو وان يقال بوجوب الارش على الثاني  
ولو قل سني متغور فاخذ منه اربعة فعات على خلاف العادة لم يشر  
الارش في اظهر القولين وقد تقدم انه لو لم يقتص منه حتى يمتلئ سقط  
القصاص وان بعض طرده في اللسان وبعضه في غيرها ولو حفي على النيران  
جنانية ازال بطش بد في الحال فاحدث منه دية ثم قويت وبطش بد



جنى على عينيه فصار لا يبصر بها فاحذت الدية ثم ابصرت اسرودت الدية وادى  
الحلم فيما اذا طرأ ذوال السمع وسائر المعاني ثم بيان خلافه **القياس الرابع**  
كون العتير ثابتة غير متقلقلة فان كانت متقلقلة فان كانت حرة يستبره  
لا تبطل منافعتها لمردود في القصاص ولا في الارش وان كانت حرة قوية  
لمرض او هرم فان بطلت منافعتها بالكلية ففي قلها الحكومة دون الارش  
وان استقصت منافعتها في اجرائها مجرى الماتة في وجوب القصاص للمرض  
قولان اصحها نعم وقال لهما عندى انه منظر الى التقلقل فان غلب على  
الظن انه ثابت لا يستقط فهو كمرض في العضو فيجب بقطعه القصاص  
والارش وان كان يطرأ سقوطه ففيه القولان وقال الماوردي يحمل وجهها  
اخر وهو اعتبار الارش منافعها فان ذهب قلها لزمه جميع الارش وان  
ذهب لارضا لزمه حكومة ولو ضرب سن انسان فتقلقت نظرا وان  
سقطت بعد ذلك وجب الارش وان عادت كما كانت في وجوب الحكومة  
وجهان والظاهر انهما الوجهان فيما اذا انزلت الجراحة ولم تنفق ولا  
شئ وان نعت كذلك فاقصة المنفعة فهل يلزمه الارش والحكومة فيه  
القولان والوجه الذي يرد الماوردي فلو قلها اخر لزمه الارش والحكومة  
في اوجبا على الاول الحكومة والحكومة ان وجبا على الاول الارش قال الشيخ  
ابو حامد واذا اوجبت الحكومة هنا فهي اقل من الحكومة بما اذا تقلقت عمر  
او هرم وقال المتولي **المسألة الثانية** في الحكومة بخلاف ما اذا كان لا يضرب  
لمرض او كبر ولا يجرى على سن فانظر في دفع منفعتهما وقلنا الواجب الحكومة  
فعاد وقلها قبل ان يضمن الحكومة لزمه الارش بحال ولو قلعت سينا سوداء و  
حضر او حمر كاملة المنفعة فان كان ستوادها جناية تستلزم ان لمردودية  
قال الماوردي ان قال اهل الخبرة ان ستوادها من عدا او طول مكث وجب ارشها  
وان قالوا عن مرض في كمال ارشها القولان في السن اذا ذهب بعض منها فان  
وقال ابن الصباغ والماوردي ان كانت ستواد قبل ان يسرع وبعد فاعليه كمال الارش  
وان كانت لرحل يتضا فاما ان تغربت ستواد او نبت يتضا ثم استودت

فالتق

فالتق ان راجع اهل الخبرة فان قالوا ان ذلك لا يكون لاجلة حادثة ففيها  
الحكومة وان قالوا انه ليس لعله او مثله قد يكون لمرض وعلة وقد يكون  
لغير ذلك وجب كمال الارش قال الرازي في الرد على الحكومة للمرض مع كمال  
المنفعة خلافا للقياس وفي السن التي ناكلت وخلا جوفها الحكومة  
**فروع** الاستئناس من الحلقة المعتدلة في الغالب ثقتان وثلاثون  
اربع ثمانية واربع دباغيات واربع صنواجك ثم اربع انياب ثم اربع نواجذ  
ثم اعتاش عشرة من سن او بعد بعضهم التواجد من الارش وقد تقدم ان في  
الواحدة منها خمس من الابل فاوقع عدد انما وجب ما يقضيه الحساب  
ما لم يجاوز العشر من فان جاوزها فطريقان ستهما فيه قولان وقيل وجهان  
اصحها يجب لكل واحدة خمس من الابل حتى لو قلعت الانثيين والملايين كلما  
وجب ما به وستون من الابل والثاني انه لا يجب الا ما به من الابل والثاني القطع  
بالاول بشرط الثاني اتحاد الجاني والجناية فلو تعدد الجاني كما لو قلعت  
واحد عشر من سن او اخر الباي فاعلى كل واحد لظن قلعه خمس ولو  
اتحد الجاني وتعدد الجنبايات فان تحلل لرد مال فعليه لكل سن  
ارش كامل وان لم يتحلل فطريقان اظهرهما كمال الوحد فيقول فيه القولان  
وقاينها القطع بتعدددها ووجوب الارش لكل سن ولو زاد عدد السن  
على سنين وثلاثين فقلعهما قاله كلهما فوجهان اظهرهما انه يجب لكل سن  
رايد على العدد المعتاد والثاني الواجب فيه الحكومة **فائدة** من  
لا تحية لو الاوى سمح لا ذلك ستاناه العدة المقدمة **المعضة الثامنة**  
الحيتان وهما العطان اللذان يثبت عليهما السنان المتفلا وملكها الدقر  
وعليهما سنان اللجينة واحدهما من الاعلا حادى الاذنين ومنها الدية وفي  
احدهما ان يثبت لآخر بضعها ثم لم يثبت عليهما اسنان وجبت ديةها فقط  
كالبهي الطير قبل بيا فاسنانه ولحي الشيخ بعد سقوطها ومن سقطت  
اسنانه بجناية او افة فان كان عليهما اسنان في اذ راج ديةها في ديةها  
وجهان وقيل قولان اصحهما انها لا تدبح بل تجزئتها واروش الاسنان



ولو كجني على اللحيين فبقيا فلم ينفجا شفيها وجبت ديتها ولا يرا دعليها  
 ولو تعطل استغاه بالاستئنان منض عليه للرمي في كلام الامام فما اذا  
 اقبل منفعه المصنع ما يخالفه واما الاستئنان العلليا فبقيا عظم الكسر  
 فلو قطع بينهما مع العظم فعليه حكمه مع ادش السن **العضو التاسع**  
 اليد ان وفيها الدبة اذا قطعنا من اللوح باصابعها وفي احدها نصفها  
 وجب ايضا فيها اذا افرد اصابعها بالقطع وحكومة اللحيين اذا قطعها  
 مع الاصابع من دية في ديتها ولا يرا لللاف شي ولو قطعها من بعض الساعد  
 او العضد او المرفق او المثلب وجبت حكومة ما فوق الكف مع الدية  
 وقال ابن حرمون اليد اسم للعصا من المثلب فلا يجب الدية الكاملة الا ان  
 يقطعها منه ويجب فيها دوها فسطط من الدية والساعده والعضد مقابل  
 جحر من الدية وفي كل اصبع من الاصابع عشرة دية المقطوع ففي اصبع الجحر  
 المستل الذكرك عشر من الايل يستوي في ذلك جميع الاصابع وان  
 ثفا وثت منافعها وفي كل اعلة دية عشرة دية الاصبع خلا الابهام  
 وهو تلا متابعة وثلاث واما الابهام فمحت كل واحد من اعليته فمحت عشر  
 دية الاصبع وهو في الحمر المذكور المستل عشر من الايل فالدية موزعة على كاسيه  
 وعشر وجزا احسب الاعضاء وكذا الوالم وكن لغيرها من الاصابع سنوا  
 انلثين ولو انشمت اصبع اربع انايل متا دليه ففي كل واحد ربع عشر  
 دية الاصبع وما تقدم من اندراج حكومة اللاف في دية الاصابع هو فيما  
 اذا اناها بجناية واحدة فاما اذا قطع واحد من الاصابع من اخر اليكف  
 فوجب حكومة اللاف قطعها ولو قطعها فقطع الاصابع فان كان بعد من تدبار  
 فتلك لك وان كان قبله ففيه خلاف فقدم في قلع السيف بعد السوف قد نص  
 في الام عا وجوب الحكومة اذا قطعها بعد اعطا الارش الاصابع او العضام  
 او العتوفها ونجل ليد نامة في اليد القفرا وهي القصية عن الاخر  
 وسمى العشمي والعشم قصر العضد والذراع وقيل هو اعرج السبع الى ان  
 خرج ذن الدراع عن كوع اللاف ولو كان عا معصم كفقان باصابعها او

على الحقة

على العضد ذراعان وبقان باصابعها او على المثلب عه ندان ودرعاين  
 وكفقان باصابعها فان لم يبطش بواحدة منها فلا قصاص في قطعها ولا  
 دية لدرتج الحكومة كاليد المشلا وان كان فيها بطش فان كانت احدهما  
 اصلية والاخر ازيد ففي قطع الاصلية القصاص والدية وفي الاخر الحكومة  
 وطش من معرفة الاصلية من الزايدة ان ينظر فان نفردت احدهما بالبطش او  
 بقوة فهي الاصلية سنوا كانت على استواء الذراع ام لا وان استويا وفيه فقد  
 قال الماوردي ان كانت احدهما البر من الاخرى فهي الاصلية فلم يروه لغيره فان  
 استويا في القدر عا رايا الماوردي ادش البطش عا را يغيره فان كانت احدهما  
 مستوية والاخر منخرفة فالمستوية الاصلية فان استويا في الاستواء فان كانت  
 احدهما كاملة الاصابع فالأخر ان كانت ناقصة فالكاملة الاصلية وان كانت  
 زايدة فوجهها ان احدهما الزايدة في الناقصة واصحها وعلى عن النقصان  
 لاشتر للزيادة في الدلالة على الزيادة ولو كانت احدهما ناقصة اصبعها لكنها  
 مستوية والاخر كاملة الاصابع لهما منخرفة ففي ايهما الاصلية لتمام الايام  
 وان لم يميز الاصلية وسنوا ربا من كل وجه فها كيد واحدة يوجب قطعها القصا  
 ارضف الدية وحكومة الزيادة القصوة وان قطعت احدهما فلا قصاص فيها  
 وفيها ربع الدية والحكومة وفيه وجه غريب من الحكومة لا يجب مع نصف الدية  
 فالامام ولو اخذ المجني عليه الدية في مقاييلتها ثم قوت الكف الباقية  
 وصارت كاملة البطش حيث لو كانت كذلك حين الجناية لكانت هي الاصلية  
 فقد بان المقطوعة زايدة ففعل ستر منه ما را او على حكومةها وبقي عليه جميع  
 ما اخذ فيه الوجهان والابان وعلى المذهب لو قطع اصبعها منها ففيه  
 نصف دية اصبع وزيادة حكومة ولو قطع اعلة منها ففيها نصف دية اعلة  
 وزيادة حكومة ولو عاد الجاني بعد قطع لحدى اليدين وبدا لادش والحكومة  
 فقطع الاخر افا را د المجني عليه ان يرد لادش الذي اخذه ويقبض ففعل له  
 ذلك فيه وجهان وهما كالوجهين فاما اذا قطع اعلة وسقط الاعلى عليها  
 وعليها باقية فالت اعلة العلليا هل يعنصر منه في لو قطع صاحب اليد



الباطنين من خاب واحد يدا معندلة لم يقطع يدها وللمجنى عليه ان  
يقطع احدها ويأخذ ربع الدين ناقصة سننا فان باء ووقطعها عثر واخذت  
منه الحكومة للزيادة وان كانت احدى يد الفاعل زائدة وامر ان يفراد  
الاصلية بالانصاف اقتصر منه ولم يلزمه شئ اخر وان عرف ان احدهما زائدة  
ولم يعرف عينها قال الروياني لا يقطع واحدة منها وحدهم القدمين على شاة واحدة  
وساقين على خندوخدين على ودك كالحلمة اليد فيما يقدم والمشي في الرجل  
كالبطش في اليد **فرع** لو كانت احدى اليدين باطشة ودن الاخرى او اشده  
بطشا منها فقطعها فاطع فاحد المقطوع منه ديتها فصادق الاخرى  
باطشة او اشده بطشها فقد با من الباقية في الاصلية حتى لو قطعها فاطع  
لزمه القصاص ونصف الدين فهل له ان يسترد الارش الذي بدله الا قدر الحكمة  
فيه وجهان اطهرهما الاول ان يبرهان او يخرج من القول في عود السن المعهود  
وحكاها القاضيه فيما اذا كانت احدى قديمه اطول من الاخر فقطعها واوجبا  
فيها الدين شئ بالقصيرة وفيما اذا ضرب القدم الطويل فسلت ثم قطعها عن  
شئ بالقصيرة فهل للادرا اذا عزم الدين استرداها وعلى القول بان يسترد  
ولو كان بطش الباقية وجه قبل اخذ الدين لم يأخذ الا الحكومة وعلى الظاهر  
انه لا يسترد فهل له ان يأخذ الدين مقتضى خبره على قول عود الشرافه  
ياخذها ومقتضى تعميم المنع قال الرابع وقد فرق بينهما من قوت لو كانت  
اليدين باطشتين على السواء فقطع احدهما وعزم الفاعل نصف الدين  
وحكومة فان زادت قوة الادوية واشده بطشها فهل يسترد من ارش زوايا  
ما يرد الى قدر الحكومة فيه الوجهان وان ضعفت الثانية او بطل بطشها  
علمنا ان الاصلية المقدومة على قاطعها القصاص او اليدية ديتها وقال ابن  
جرحتم ان يقال لا يجب القصاص **فرع** لو شرد راعه خريف وصحت وجهه  
حكومة وانما خريف معوجة وجبت حكومة اكثر من الاولى فان قال الجاني انا  
التمه فانما واجره مستويا لم يرب له ذلك فان فعله وجره مستويا لم يشق  
الحكومة وجبت حكومة ثانية بالكسر الثاني وفيه وجه انه لا يجب بالسر الثاني

س

ثالث  
**سوق العضو العاشر** الرقوة والضلع الرقوة وهي العظم المقبل بين  
المنكب وتقرة الخمر ويقال بينه وبين العنق وكل واحد رقوة وان يمتد  
ولا ذلك لدية في كسر الرقوة ولا الضلع وفيها قولان احدهما انه يجب  
في الرقوة والضلع حمل واصحهما ان الواجب الحكومة الثاني القطع بالتأني  
ولو اجمعه ولم يبق عوج ولا شين فقد مر حرك **العضو الحادي عشر**  
الحلمة وهو المجمع الثاني على راس الثدي الذي يلقه المرثع من المرأة وفي  
حلمتي المرأة الدية وفي احدهما رقبة ولو لم يلقها لم يلقها من الثدي غاليا  
وحوا اليها ذائقا لو فتراد من الثدي لا من الحلمة ولو قطع الثدي بحلمة  
لم تجب الدية وتدخل فيها حكومة الثدي وفيها وجه تقدم او قولان انها  
لا تدخل وتجب مع الدية ولو قطع بعض الحلمة وجبت قصه من الثدي  
وهل بعد دية من الحلمة او من جميع الثدي فيه خلاف مر ولو قطع مع  
الثدي حلمة الصدر وجبت حكومة الصدر والحلمة مع الدية قطعان  
وصلت الجراحة الى الناطق وجب مع ية الثدي اشر جافية وفي قطع حلمتي  
الرجل طريقان اطهرهما ان فيها يرين اصحهما ان فيها الحكومة والثاني  
القطع به قال الزمام تحت حلمة الرجل الزمردن يزيل اللحم تسمى التندون  
ليست من الحلمة تمتلئ ثدي المرأة من الحلمة فانها من المرأة كالعصا الواحدة  
ولست التندون مع الحلمة كذلك فانه اقطعها مع الحلمة واوجبا دية  
الحلمة افردت التندون بالحكومة وطعنا نقله غيره عن الصبي كذا وقال  
الروياني ليس للرجل ثدي وانما هذه قطعة لحم من صدره وقال القاضيه والبنوع  
ان اوجبا الدية في حلمة دخلت فيها حكومة التندون وان لم توجبها  
وجبت حكومة ما **فرع** احدهما يقطع حلمة المرأة بحلمة المرأة على الدية  
وقيل لا يقطع بها ان لم يندل الثدي لم يندل من لحم الصدر قال البغوي  
ولا قصاص في الثدي بعد امكان رعاية المائلة فيه وللمجنى عليه ان يقطع  
الحلمة وتأخذ حكومة الثدي ومنع الرابع في القول بعدم ان كان رعاية المائلة  
فيه وتقطع حلمة الرجل بحلمة الرجل سواء اوجبا فيها الدية او الحكومة



و يقطع حلة المرأة بحلة الرجل وبالعلس الزاوجين في حلة الرجل الديّة  
وإذا وجبنا منها الحلومة لم يقطع حلة المرأة بها ولو رصبت و يقطع  
حلة الرجل بحلة المرأة إذا رصبت كقطع الأسفل بالصحيح **الشاب** إلى  
لو جنى على اليد في شغلنا بان صارنا لا يشار أن بالمولد وجبت الديّة  
ولو جنى عليها وفيها لبن فأنقطع لزمت حلومة لا تستأده محراه ولو ضرب  
بدها قبل أن يكون مرضعا فولدت ولم ياتها فيه لبن في ذبيحة الثدي لغيره  
أو لم يات فيها شيء لم يلزمه شيء إلا أن يقول أهل الخبرة إن هذا لا يكون  
إلا من جناية ضلومه حلومة أقل من الحلومة المتقدمة ولو نقص اللبن لزمته  
حلومة يقدر ولو جنى عليها وهما فاهدتان فاسترسلنا فعليه حلومة  
**المال** **نقدم** في كتاب الطهارة ذكر وجهين في أنه هل يستدل بشهود  
الثدي وتليها على افوثة الحنث فإذا قطع حليته قاطع فإن قلنا استدركها  
عليه فعليه دية امرأة وعلى الصحيح أنه لا يستدل بها فإن قلنا يجب في  
حلة الرجل الديّة وجبت دية امرأة وأن قلنا يجب فيها الحلومة وجبت  
الحلومة نهنا ولو ضرب بدينه فاسترسلنا لم يجعل اليهود دليلنا على  
الافوثة نفع القايح أبو الفتح أن الحلومة لا يجب لاحتمال رجولته فإن  
بأن امرأة وجبت **العضو الثاني عشر والمال عشر** الذر والاشبار  
وجب في قطع الذكر الديّة وكذلك في قطع الأنثيين في أحدهما نصفها  
ميتوا اليمينى البشري وإذا قطع الذكر والأنثيين لزمه ديتان ولا فرق  
بين ذكر الكبير والصغير والشاب والشيخ الهرم والجني والحنث وغيرهم  
ولا بين الذكر الكبير والصغير والطويل القصير والعليط والرفيق والسليم  
والذي به مرض أو جدام إذا لم يشق قط منه شيء ولو جنى على ذبحه فقتل وجبت  
الديّة ولو قطع ذكره استلزام الحلومة ولو جنى عليه فخرج عن ذن  
ممكنه الجماع به من غير شغل وعدم انقباض وانقباض فعليه الحلومة فأو قطع  
قاطع بعد ذلك لزمه القود والديّة ويجب كمال الديّة بقطع الحشفة ولو  
قطع قاطع الباقى لزمته حلومة ولو قطع بعض الحشفة لزمه قسطنط ما قطع

مذكورة

من الديّة والمفشيطة دون الحشفة خاصة وعلى حلة الذكر منه خلاف  
نقدم والأصح الأول وحصل المتولي الخلاف بما إذا لم يحتل بحري البول بأن  
قطع من الذكر طولا قال فاما إذا احتل فعليه الأكثر من قسطنطه من الديّة  
وحلومة فساد المجري ولو قطع جزا من الذكر ما تحت الحشفة قال في الأم  
بقاسر الذكر طولا وعرضا وجب بقسطنطه وهو ما أورد البند ينبغي  
وقال الشوبان إن منتهى المراحة إلى مجز البول فهل يكون حافضا ويلزمه  
حلومة فيه خلاف تقدم وإن لم يفته اليه فإن قلنا في قطع بعض الحشفة  
المفشيطة على جميع الذكر لزمه قسطنط ما قطع من الديّة وإن قلنا  
بقسطنط على الحشفة فقط لزمه حلومة ولو شق الذكر طولا ولم يكن  
شيبا منه وزالت منفعة بذلك فعليه الديّة ولو قطع الذكر  
بجمله ففي دخول ما تحت الحشفة في دية الحشفة خلاف تقدم والأصح أنه  
يدخل **العصر الرابع عشر** الأليتان وفي قطعها دية المقطوع  
وإن لم توصل الحديّة إلى العظم وفي أحدهما نصفها وفي بعضها قسطنط  
منها والأليّة هي اللحم الناقص المشرف على استواء الفخذ والظهر ولا فرق بين  
اليه الكبير والصغير والشاب والشيخ الهرم والرجل والمرأة ولا بين الأليّة  
الكبرى والصغيرة ولو قطع بعض إحدى الأليتين وجبت قسطنط ما قطع من  
ديّة المقطوع أن ما كان معرفة قدره والأنا الحلومة ولو قطع اليه فبعت  
والصم الموضع لم يسقط الديّة على المذهب المنصوص وفيه قول ولو قطع قطعة  
منها ولم يبق منها ثم التفت فبقيها الحلومة وجبت القصاص في الأليتين إذا  
وجد شرطه على المذهب المنصوص وفيه لا وأخذه القفا **العصر**  
**الخامس عشر** شق المرأة وفيها كالديتها وفي أحدهما نصفها وفي بعضها  
قسطنط منه سواء كانا غليظين أو رقيقين أو قصيرين أو طويلين وسواء ذلك  
السميّة والهزيلة والبكر والغيث والعربا والرنقا والأقرباء والحفص  
وغيرها وهما جرما الفرج المتطيقان على المنفذ كاطبما والشعير على القيمة  
وقالهما اللعان المحبطان بالفرج احاطة الشفنين بالفرج وسماها الثاني



رضي الله عنه الا سكتين واهل اللغة قالوا الاستحسان باحتيا الفرج والفران  
طرفا الا سكتين المشرفان ولوجني عليها فسلطنا لزمه كالالية ولو قطع  
معها الرب وهو عانة المرأة لزمه حكومة له مع الالية وهذا لو قطع سببا  
من عانة الرجل مع ذكره ولو قطع شفر ي بكر وازال الجنبه جلد البكارة  
لزمه مع الالية ارض المكان ولو قطعها مخرج خارج موضعها يقطع لحم  
او غيره فليس عليه الا الحكومة وقد مر انهما لو قطعتهما امرأة لزمها القصاص  
ان اشد **العضو السادس عشر** الرجلان في اصابعهما الالية وفي اصابع لحدبها  
نصفها وحدثها ختم اليدين فان قطع القدمين دخلت حكومة القدم في دية  
الاصابع ولو قطع شيئا ما فوقهما وجب دية وحكومة ورجل الاعرج رجل  
الصحيح والعرج قد يكون للجل في الحقولا في الرجل وقد يكون للصواب واحد  
الساقين وليس عليه وفي قطع الرجل التي يعطل مشيها بكسر الفقار  
وجها ان اطهرها لالدية تجب فيها وتانيها تجب الحكومة ولو كسر  
فكان فامتنع مشيه ففي وجوب الالية والحكومة الوجهان من وجبنا  
الدية تمت حيث الحكومة هنا وان وجبنا الحكومة هناك فوجب الالية هنا  
والقدم كاللحم والساق كالساعد والعقد كالعصه وانما اصابع  
الرجل كاصابع اليد وان ثقت منافعها وقد كان على ساق او على  
ركبته ككفيرة على معصم وساعد يدين على عقد وقد مر احكام هذه الصور ولو  
قطع رجلا شيئا لزمته حكومة او جني على صحبة فسلط لزمته الالية  
**العضو السابع** الجلد في سلع جميع الجلد الالية وان كان سلع جميعه قاتل  
الرجل قد فرض حيوة مستقرة بعد فطره ايجابها فيه اذ اخر غيره رقبته وحده  
الامام عن الشيخ الجاهل انه لو قطع يده بعد سلع جلده بوزع مساحه  
الجلد على جميع البدن فما حصل اليدين خط من ديهما وجب الباقي على  
قاطعهما قال ولما ان الاله وعلا هذا القياس لو قطع يدا انسان ثم جال اخر  
وسلع جلده جيت على الساق دية الجلد الاستطاليد من منه وهذا يقتضي  
انه اذا سلع بعض جلد البدن وجب بقسطه جزا من الالية وان كانت اجزا

الجلد

الجلد متفاوتة ومخالفا متفاوتة وقد قال في الحزم ولو سلع رجل سبعا من جلده  
رجل ولم يبلغ ان يخرجه فقد وعاد للجلد فالتمام او سقطت فبنت غيره فعليه حكومة  
فان كان عمدا فاستطيع الاقتصار منه اقتصر والا فديته في ماله وان ابدى  
الجلد معيارا زيد في الحكومة بقدر رغب الجلد مع ما قاله من الاله ولو كان عيب  
هذا في راسه او في الخد او فيها معا او في بعضها فبنت الشعر كانت فيه  
حكومة ان كان خطأ لا يبلغ بها دية وان لم يمت غير انه اذ لم يمت زيد في  
الحكومة بقدر السبق مع الالم انتهى وظاهر هذا الجاهل ما قاله ابو علي وان  
امتنع منه اليه على بعد وقال الماوردي في سلع الجلد الحكومة ولا يبلغ بها دية  
النفس ويجب في حال عوده اقل ما يجب اذ لم يعد **النوع الثالث** ك  
الحيات المفونة للمنافع **الاول** العقل ويجب باز الالية اذا تحققت فان  
قال اهل الخيرة ان العاقل الذي حدث بزل وتوقفنا فيها فان مات قبل الاثبات  
ففي الالية وجهان كما تقدم فما اذا قطع سننا لم يترفان قبل ان يصاد ولا قصاص فيه  
لعدم امكانه وفي اذ الية بعضه قسطا منها فاجني عليه فذمت بعض عقله  
ولم تستقر احواله فان كان منبسطا نقص اما بالزمان بان صار رجلا يوما  
ويبقى يوما يجب نصف الالية ولو جني يومين افاق يوما وجب ثلثاها وفي  
العكس نكمتها او بان يقابل صواب قوله ومنظوم فعله بالخطا والطرح فيهما  
ويعرف النسبة بينهما فجب قسط ما نقص وان لم يكر بان كان يفرغ احبنا  
مما لا يفرغ منه او يستوحش اذا خلا وجبت حكومة بقدر ما التام باحتما  
وظاهر كلام الشافعي والاصحاب ان العقل ينقص قال الماوردي لا ينقص  
محمدا وما لا يتجزأ من العقل وانما ينقص فحين يوما ويقتضي يوما والمراد بالعقل  
العقل الفرسي الذي رتب عليه التكليف لا الكسبي قال الماوردي وهو العلم  
بالدرجات الضرورية وقال صاحب الدخاير الصحيح في حده عند علمنا انها  
صفة تنهياها للاستان درك المنظريات العقلية وهو من قبيل العلوم  
الضرورية وقال الامام العقل علوم ضرورية يدل عليه استعماله الانصاف به  
مع الخلو عن جميع العلوم وليس من النظرية اذ شرط النظر بعدم العقل



فليس هو جميع العلوم الضرورية فان لا يعمى مصنف به مع انما علوم ضرورية  
عنه ومذهبنا ان نبذ القلب وقيل في الرأس وقيل هو متعلق بالقلب والراس  
وقدمت في كتاب المجيب ثم الذي يذهب به نوعان احدهما ان يكون من غير تأثيره  
كالواشا واليه ينسب ونحوه فزال عقله وشيئا في القسم الثاني من الكتاب  
**والثاني** ان يكون مما شره بحسبه وهو المراد هنا فان لم يزلها ارش فقد  
كالوضب وانما ان اول طه فزال عقله فعليه دية وهل يحب للغير ايضا  
او سدد بجزء الدية فيه وجها قال الماوردي في حكم الحكم اذا من قرى بامر  
قلبه وان كان لها ارش فقد ركب قطع اليد او الدجل والوضحة او غير مقدر  
كالجراحات الموحية للحكومة فقولان احدهما وينسب الى القديم وهو نصه  
في الامم ان الاقل يدخل في الاكثر فان كانت دية العقل اكثر كالواو اوضح راسه  
فزال عقله دخل فيها ارش الموضحة وان كان ارش الخيانة اكثر كما لو قطع يديه  
مع بعض راعه او يديه ورجليه او يديه وراسه او لحياته فزال عقله دخل فيه دية  
العقل واصحها وينسب الى المجيد يدانه لا يدخل واحد منها في الاخر بل يجب دية  
العقل وارش الخيانة جميعا ومنهم من خصص المولى بما اذا كان للجناية ارش  
مقدر وقطع فيما اذا كان ارشها غير مقدر بدخول الارش في دية العقل ودية  
خزيم القايق وصاحب التنبية فيه وخصصها اخرون منهم صاحب المهد وفيه  
بما اذا كان ارش الجناية دون دية العقل وقطعوا فيها اذا كان اقل او سداويا  
بوجوب دية العقل والارش **فرع** لو اذل الجاني ذوال عقله ونسبه الى  
القائم اقرباه في اوقات الحلووات واحوال العقلات فان لم تنضب طاقاته  
واقواله او جنبنا الدية ولا تخلفه وان وجدناها منتظمة صدق الجاني بميمنه  
**الباني** في السمع ونحوه انما لا يذنب دية صاحبه ومن احدهما ينقصها  
والسمع في الرأس لا في الاذن وهو لطيفه واحدة عند الجمهور وفيه وجه  
للشيخ ابو محمد انه اذا فقد من احدها يعبر ما نقص منه ويجب قسطة من  
الدية وعبر الغزالي عنه بالحكومة ولو جنى عليه فلم يسمع في الحال لم يترك  
اهل البصر مرجع عوده فان قد دوا الدمه اسطرنا تلك المدة فالامام الا

ان

ان يقدر وامدة وظن انقضا العمر قبل انقضاها فالوجه ان موحد الدية  
فان حصت المدة ولم تعد اخذت وان لم يقدر وامدة اخذت الدية في  
الحال فان عماد ردت ولو ادعى المجنى عليه ذوال السمع فدية الحائي امتن  
المجنى عليه بان يصاح به في حاله ونومه وعقله صبا حاشا انما حاله  
عند صوت الرعد الشديد ويكره ذلك لمرارا فان ظهر منه ان عليه واضطرار  
بان كذبه وله تخليف الجاني ويكفي ان يخلف ان سمعه لباقي ولا يكفي بان  
خلفا من سمعه لم يترك الجاني في تقضي كلام القايق والامام والغزالي  
انه لا خلف وهو خلاف نص الشافعي والجمهور وان لم يظهر عليه اثر  
بان صدقه وخلفا من سمعه ذهب من حنابلة هذا **فرع** الاول لو قال  
نقص سمعي ولم يزل صدق يمينه ووجها ارش النفسان ثم ان عرف قد رما  
نقص بان عرفانه فان يسمع من موضوع كذا وهو يسمع الان ما دونه ضبط  
المسافة واخذ فستطه من الدية كالنصف والثلث والربع وان لم يعرف  
مقدار ما نقص ولا عرف وجود النقصان المحصل من كلامه ثلثة اوجه  
احدها وهو ما اورده جماعة منهم الامام والغزالي انه غير دية  
بالمسافة وطريقه ان يجلس الى جانبه من هو في مثل سنة وصحته وسعد عنها  
ويرفع الصوت ولا يزال يقرب الى ان يقول السليم يسمع ويدم ذلك الصوت  
ويقرب الى ان يقول المجنى عليه سمعت فان سمع على النصف من المسافة  
فقد نقص نصف سمعه ودر ذلك للمحقق العسبنة فان قال الجاني سمع من  
قبل خلف المجنى عليه وثانيها وهو ما اورده الاكثر ومنهم الماوردي  
والشيخ ابواسحق والبيهقي انه لا يستعمل في تقديره ويجب حكومة يقدرها  
الحاكم باجتهاده وثالثها وهو ما اورده الماوردي والقايق انه ان قال  
المجنى عليه انا اعرف مقدار ما نقص من سمعي وهو النصف مثلا صدق يمينه  
اذ لا يعرف الامنه وانما قصر السمع من احد الاذنين قد رما النفسان بان يصح  
العليلة ويضبط منه سماع السليمة ثم يصح الصبيحة ويضبط منه سماع  
العليلة يعرف مقدار ما بينهما من التفاوت فيجب قسطة من الدية



وهذا المقدم يعتبر اتفاقا فالروكياني ولو قال سمع الصوت العالي دون  
الحفي فهذا اتفاقان سمع فان لم يكن معرفة مقدار ولا اوجبت فيه الحكمة  
الشأن في لو لم يسمع وقال اهل الخبرة لطيفة السمع باقية لئلا تسد اجل  
الاذن بالجناية فامتنع نفود الصوف ولا يرحل جوار والادنى في فوجها  
اظهرها بحسب الحكومة وثانيها بحسب الدية واجراها الغزالي فيما اذا ذهب  
سمع الصبي وتقطعت لذلك نقطة هل يجب بتعطيل النطق دية مع دية  
السمع ولم يذكرها الامام في هذه الصورة بل فيما اذا قطع لسان ميم وقد  
ظهرت فيه اما ان النطق بالتعريف هل عليه الدية وحكما فانما اذا ضرب صلب  
انسان فتقطعت مشيه مع بقا رجله صحيحة هل عليه دية مع دية الصلب  
وان كان الامام حلي هذا الاتفاق على انه لا يلزمه دية الرجلين وطريقهما  
فيما اذا ضرب صلبه فتقطعت مشيه هل يجب دية لا يبطا اليه وكلامه يقتضي  
اجاب الدية بكسر القلب قال الراعي والظاهر خلافه **قلت** ونحوه ان  
دكن مقصودا اذا اراد ان يكثر الصلبي مشيه وسبه هل يجب دية اذ اصاب  
وسد دية النبي في دية المشي وفيه خلاف ياتي من بعد ولو قطع اذنيه  
فذهب سمعه لزمه ديتان **المنفعة** المأثورة البصر في ازاله ضوء  
العين كمال الدية وان يفتت الحدقة وهو السواد الاعظم الذي في  
العين واما الاصغر فهو الباطن وفيه انسان للعين فان عاد الجاني وقطع  
الحدقتين واحدهما فقد اطلق الماوردي القول بان الحكومة تلزمه من غير  
تفرقة بين ما قبل الابدان وبعد القياس ان يفرق بينهما ولذلك التفات  
على ان السرارة الى الاحتساب لا يقع بها الا قصاص في ازاله ضوء احدها  
فهو الدية ويستوى ذلك غير السليم والافقش والاعمش والاحول والطفل  
والشاب والشيخ قال الراعي ومقتضى اجاب الدية بكاملها في ابطال البصر  
الافقش اجابها في ابطال البصر الاعشى وهو الذي يبصر بالليل دون النهار  
لكن في التهذيب انه لو جنى عليه فصار اعشى فعليه نصف الدية وانه لو  
عشى بالحناء احد عينيه فعليه ربع الدية وقصد احكام الصنف واجعله

للحمام

24  
بالجمالية اعشى اجاب النقيب اذا جنى على الاعشى والافقش فذهب بصره وقد  
متر الكلام فيه ولا فرق فيه ايضا بين ان يفتت الحدقة سائلة من البياض او عليها  
بياض لا يمنع نفود البصر من وراءه وعبارة الوجيز ومن في حدقته بياض لا يمنع  
اوصل البصر الى غير فيه الدية قال **الرافع** وظاهره وجوبها اذا دام بصر  
شيئا وان ضعف بصره ونقص ضوه لكن ذكرنا في فقا الغير التي فيها بياض  
ان ان لم ينقص الضو بحسب فيه الدية وان نقص لم يملك فيه فليدر في ذهبان  
صوال غير وفيه بياض مثل هذا التفصيل انتهى قد نص الشافعي على ذلك في  
الام فقال لو كان البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحسب ما زاد  
من الناظر والغنى ما تعطى من الناظر وقد صرح به الماوردي ايضا وقال ان  
امكن الضبط ورعب الدية والا وجبت الحكومة ولو فاق عينه لم تجب الدية  
واحدة بخلاف ما اذا قطع اذنيه فذهب سمعه ولو اختلف الجاني في الجنب  
عليه في ذهاب البصر فالنصف وعليه جماعة انه يرى عدلان من اهل الخبرة  
فانهم يعرفون ذلك باتفاق الشخص فباله غير الشمس فان قالوا ان الكنة  
شيعود فان لم يقدر وذلك منة لم يتوقف ولا خلف المجنى عليه في ذهابه  
وجب القصاص والدية وان قد زال الحدقة كسنة وقفا لا امر اليها فان  
عاد لم تجب الدية ونجى الحكومة ان في نقص وان لم يعد وجب القصاص او  
الدية فلو مات المجنى عليه قبل مضيه فلا قصاص على الصحيح وفي الدية طريقان  
احدهما انها على الوجهين فيما اذا قطع بصره لم يبق ومات قبل وقت عوده  
واصحها القطع بوجوبها ولو جنى عليه قبل انقضاء الحدقة اخرا فقا عينه فعل  
الاول القصاص والدية وليعثر على الثاني الحكومة وان قالوا ان لم يرجع  
عوده وجب القصاص والدية في الحال فلو عاد قال الماوردي المزمع في لا  
درك عليه بعوده ومنهم من جرح على الخلاف في عود سن المتغور بعد القصاص  
واحد الدية هل يرد دية وعلى المذهب لو افسد في بصر الجاني ثم عاد لم يقصر  
منه ثانيا وهذا يوجد على القول المخرج من البصر فيه وجهان فان قلنا يقتصر  
منه ثانيا فعاد ثانيا افسد منه ايضا وهكذا الى ان يذهب وقال الغزالي ومنهم



الغزالي عمن بنقرب خديفة بن حدة عنه معاوضة افجبة او عترة منه  
 فان ترجح واضطرب صدق المجاني يمينه والاصد والمجنى عليه مع يمينه قال  
 الراعي وعمن ان يقدر في اليمين خلاف وقال الماوردي انما عمن اذا لم  
 يشهد اهل الخبرة بوزايله وقال المتولي الامر لي زاي الحاكم في امر  
 مراجعتهم وامتحانهم وحيث راجعنا اهل الخبرة فان كانت الجناية عمدا لم  
 يقبل الاستمارة بخلاف ان كانت خطأ قبل شهادة رجل وامرأتين وشاهد  
 ودين المجنى عليه . وان ادعى المجنى عليه ذهاب البصر من احد العينين  
 فالحكم في الامتحان ومراجعة اهل الخبرة كما مر في العينين وان انتقم ضرر  
 العينين لم يزل فان عرف مقدار ان كان يرى الشخص من مسافة مضبوطة  
 فصار لا يراه الا من بعضها وجب من الدية قسط الذائب وان لم يعرف  
 ففيه الطريقان المنفردان في السمع احدهما انه يعتبر بعينه في السمع والسمعة  
 واصحها انه يجب حكومة بقدر هذا الحاكم وان انتقم من احدهما فالنظر ان  
 العليلة تعقب وتترك الصحيحة وتوقف شخص في موضع يراه ويومر بان  
 يتأمد عنه لا ان يقول لا اراه فيعلم على المسافة ثم يعصب بالصحيحة ويقلو  
 العليلة ويومر الشخص بان يقرب راجعا الى امره ويضبط ما بين المتأقنين  
 فجب بقسطه من الدية وهو متهم في هذا في الصحيحة بالزيادة وفي  
 العليلة بالنقصان فيمتحن في قوله ابصرت بالصحيحة بان يغير ثياب  
 الشخص الذي اخبر برؤيته بالبعد والقرب ويسئل عنه وينظر هل يصيبه  
 خطي فان توافقت عليه حكمه واما قوله لا ابصر بالعليلة ففيه وجهان  
 احدهما انه يحلف انه لا يبصر فوق ذلك الغاية واصحها انه يحلف بان  
 يضبط تلك الغاية ويومر الشخص المرامي بعقل الى سائر الجهات  
 والمجنى عليه بان يدور فان توافقت الغايات فقد بان صدقه والا بان كذبه  
 فينتقم من ذلك المسافة حتى ينفق قوله وقال الماوردي ان كان الاختلاف في  
 مدة الصحيحة اخذ بالاقل احتياطا وان كان في مدة العليلة اخذ بالاكثر  
 احتياطا وان بان صدقه اخذ بالقسط فان ابصر بالصحيحة من مائة ذراع

وبالعليلة

وبالعليلة من راية ذراع وجب النصف قال الشافعي يعني الله عنه لكن لو قال  
 اهل البصر المائة الماسة تحتاج الى مثلي ما احتاج اليه المائة الاولى وبعد  
 الثانية وجب ثلثا دية العليلة قال ولا ادري من ذلك يضبط **فروع** الاول  
 لو شخصت عينه بالجناية او عمشت او حولت لزم المجاني الحكومة **الثاني** لو  
 ادعى من عيونه ثم قلع اخر الحدفة فقال الاول فلعنتها بعد عود الصور وقال  
 الثاني بل قبله صدق الثاني فالو صدق المجنى عليه الاول برئت دتمه على الدية  
 بتصديقه ولا يقبل قوله بل الثاني دله تحليفه وتلزمه الحكومة **الثالث**  
 سئل الشيخ في الدين من الصلاح عن رجل رجع الى امرأته بالبادية تدعى الطبر  
 لتدريس عينه فحلفه فتلفت عينه على بلزمتها فها فاجاز انه ان ثبت ان  
 ذهاب عينه بعد او امتا فلي عاقلة لها فان لم تكن فعلى من المال فان بعدد  
 فليعلم في حالها الا ان يجرى الرمد اذن لها في المداواة بهذا الدوا المعير  
 فلا يصح ان قال ونظيره فاذا اذن البالغ العاقل في قطع سلعته او فصره  
 فأت لا يصح اما اذا لم ينص عليه فلا يمتا ولا اذنه ما يكون متبعا في ادلا فيه  
 المقعة **الرابعة** التمدد في ابطاله بالجناية على الرأس ونحوها كمال الدية  
 على المذهب وفيه وجه او قول آخر الواجب فيه الحكومة وعلى المذهب لو ابطله  
 من احد الخبز لزمه نصف الدية وثمن عند الشارح بشرا لحدتها كما  
 تقدم في السمع قال الراعي وشبهه ان يحلفه الوجه المتقدم في ابطال  
 السمع من احد الاذنين ولو ارسل المنفذ فلم يدرك الرقيب وقال اهل الخبرة  
 القوة باقية قال الراعي فليحلف في السمع ولو قطع انفه فدمت شتمه  
 وجبت ديتان كما مر في الاذن والسمع واذا انكر المجاني دوا له امتحن  
 المجنى عليه بتقريب ماله زلجة حادة طيبة او حبيته على عفته فدرش للطيبه  
 وعين الحبيته منه والمجاني يمينه والاصد والمجنى عليه يمينه بعد ان يرد  
 ذلك عليه ويجوز للمجاني الحلف على بقائه اعتمادا على الاصل وهذه القرينة  
 وان نقص السم نظران علم قد راها المذهب بمثل الطريق المتقدم في البصر وجب  
 قسطه من الدية قال الشافعي ولا احسبه يعلم وان لم يعلم وجب حكومة



يقدر لها الحام باجتماعه وقبل القول قول المجنى عليه يمينه وهو ما اورد  
القاضي وابن الصباغ وقال الامام هو الوجه فيقول انت اعرف بمقدار  
البعض فاذكره واخلف عليه وسبيله ان ياخذ بالاقل فان لم يذكره فقد ادعى  
بجهل لا قال **الرافعي** لم يذكرها هنا الاصحاح عن هو في مثل سنة ولا بعد  
في محبة قال فان اتفق الشتم من احد المتحريم فيمن انزعت الجاني لغير  
ذم يذكره ولعلم اكله فوالمدح في السمع والبصر ولو اختلفا في نفس  
التقصا نكح المجنى عليه اذ لا يعرف الا منه ولو اخذ المجنى عليه ثم عاد  
الشتم وجب رد لها قال الماوردي ولا يحكم له بالحكومة في المرة التي لم يشتم  
فيها الا ان يكرر الشتم بعد عوده لصغف منه قبل ذهابه بان كان يشتم  
الروائح القوية والضعيفة او القوية والمعتدة فصا ريشم القوية او القوية  
دون الضعيفة او البعيدة فان لم تعرفه قد رتب اليه ولا اظنه يعرف  
وجب بقسطه والاف الحكومة ويظهر فرض هذا اذا قال اهل الخراف  
الشتم لا يزول ثم يعود فاما ان قالوا انه يمين فيجب ان يكرر الحكم كما مر في  
نظيره في البصر ولو وضع المجنى عليه يده على انفه عند حضور راجحة كرهية  
فقال المجنى عليه فعلت ذلك لعود شتمك وانكره المجنى عليه صدق يمينه  
فقد يقع ذلك اتفاقا او لغافا واستحاط او تفرد او لحك او لعناد قال  
الماوردي ولو كان المجنى عليه ضعيفا لشم بان كان يشتم القوي الراحة دون  
الضعيف والقريب دون البعيدة فان التلجناية شتم فوجها ان اخذها يلزمه  
دية كاملة والتالي لا بل ان عرف مقدار التقصير وجب بقسطه والاف حكمه  
تاجها والحام **الخامس** في المظن فاذا حن على ان فاطل كلامه لزمه  
تمام الدية وقبل قول المجنى عليه في ذهابه مع يمينه بلا شارة ان كذبه  
الحاجي وقال المتولي يفرع في اوقات خلواته وسطره هل يصد منه ما يميز  
كذبه فان لم يظهر كذبه حلف واعطى الدية اذ اعلم اهل البصر ان نطقه  
لا يعود فلو عاد استردت نص عليه ويشبهه ان يحسب فيه الخلق المتقدم في  
نظيره في عود السمع والبصر وغيرها وان قالوا يعود فالحكم كما تقدم

بها

في نظائره ثم ابطال الكلام بحمل بطريق اخر اذ لا يقدر على النطق  
من الحروف الثاني ان لا يقدر على النطق كما ينظر منه كلام وان قدر  
على بعضها ولا خلاف في وجوب الدية في الاولى والثانية فوجهان  
احدهما قول ابي اسحق الفقيه وجزم به البغوي والحوارزي وغيرهما وقال  
الروائي هو المذهب مما يجب وثانيتها انه لا يلزمه الا فسطح الحروف والثانية  
من الدية وهو ما اوردته القاضيان الماوردي والطبري وقال المتولي هو  
المشهور والمنصوص في الامم ولو ابطال للجناية بعض الحروف ودعت الدية عليها  
سواء منها ما حلف على اللسان كالرا او ماشوقا الشين والصاد والحروف التي  
تتكم بها مختلفة باختلاف اللغات فمن اللغات ما يكون حرفا في اللغات  
بها احد وعشر من حروفها ومنها ما هو فيها ستة وعشر من حروفها ومنها ما هو  
ما هو في ثلث حروفها وخروف اللغة العربية ثمانية وعشر من حروفها قاله  
الجمهور واسقطوا لانه مركب اللام والالف في تسعة وعشر من حروفها واعتبر  
المركب من اللام والالف وجماعة من النحاة عدوا الحروف العربية تسعة وعشر  
حرفا وليس منها المركب من اللام والالف بل عدوا الحروف حروف  
تقع ادراكها في غيره فكل من تكلم بلغه فبطل كلامه وزعم دية على  
حروف تلك اللغة وقد اقررت لغة العرب بحرف الهمزة فلا يوجد في  
غيرها وفي بعض اللغات حروف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد من الجيم  
والشين فيقولون نقشوا من الجيم والشين وهو اسم بلده فلو كان المجنى  
عليه يتكلم بلغ غير قصص للجناية حروف من هذه فبطل موزع الدية على  
اكثرها حروفا او على اقلها حروفا فيه وجهان فظهرها وقالوا انه  
ظاهر النقص من التوزيع كونه على جميعها وفي الثمانية والعشر حروفا  
في التكلم بلغة العرب فان ذهب نصفها وجب نصف الدية او ربعها  
فربعها او واحد اسمنها من ثمانية وعشر من حروفها وهو سبع ربع الدية  
وهذا على القياس قال الماوردي فان اردنا معرفة الدية منها والباقي  
لمرعتبر من حروف الحروف لكنه نغره وكله كونه الحروف من حروفها او لها او

في نظائره ثم ابطال الكلام بحمل بطريق اخر اذ لا يقدر على النطق من الحروف الثاني ان لا يقدر على النطق كما ينظر منه كلام وان قدر على بعضها ولا خلاف في وجوب الدية في الاولى والثانية فوجهان احدهما قول ابي اسحق الفقيه وجزم به البغوي والحوارزي وغيرهما وقال الروائي هو المذهب مما يجب وثانيتها انه لا يلزمه الا فسطح الحروف والثانية من الدية وهو ما اوردته القاضيان الماوردي والطبري وقال المتولي هو المشهور والمنصوص في الامم ولو ابطال للجناية بعض الحروف ودعت الدية عليها سواء منها ما حلف على اللسان كالرا او ماشوقا الشين والصاد والحروف التي تتكم بها مختلفة باختلاف اللغات فمن اللغات ما يكون حرفا في اللغات بها احد وعشر من حروفها ومنها ما هو فيها ستة وعشر من حروفها ومنها ما هو ما هو في ثلث حروفها وخروف اللغة العربية ثمانية وعشر من حروفها قاله الجمهور واسقطوا لانه مركب اللام والالف في تسعة وعشر من حروفها واعتبر المركب من اللام والالف وجماعة من النحاة عدوا الحروف العربية تسعة وعشر حروفها وليس منها المركب من اللام والالف بل عدوا الحروف حروف تقع ادراكها في غيره فكل من تكلم بلغه فبطل كلامه وزعم دية على حروف تلك اللغة وقد اقررت لغة العرب بحرف الهمزة فلا يوجد في غيرها وفي بعض اللغات حروف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد من الجيم والشين فيقولون نقشوا من الجيم والشين وهو اسم بلده فلو كان المجنى عليه يتكلم بلغ غير قصص للجناية حروف من هذه فبطل موزع الدية على اكثرها حروفا او على اقلها حروفا فيه وجهان فظهرها وقالوا انه ظاهر النقص من التوزيع كونه على جميعها وفي الثمانية والعشر حروفا في التكلم بلغة العرب فان ذهب نصفها وجب نصف الدية او ربعها فربعها او واحد اسمنها من ثمانية وعشر من حروفها وهو سبع ربع الدية وهذا على القياس قال الماوردي فان اردنا معرفة الدية منها والباقي لمرعتبر من حروف الحروف لكنه نغره وكله كونه الحروف من حروفها او لها او



او سطرها واحزها ولو اعتبر في البركان لحوط واذا اعتبر في الاول فان  
 كان المعتبر المفق امرته ان يقول احد اسمها اعدل فيلزم تعدد الحروف  
 متفانح يزول فيها الاستنباه وان اعتبر الباء امرته ان يقول بركة باب  
 ولذا اعتبر ما في الحروف فان نقل الحرف ثم اتى به سبيلها عد في التسليم وان  
 لم يلفظ صارت في كتابه عد في الذاهب وكذا الوصا ربه ارض وقال  
 سليم يستنطق خرف المعجم حرفا فاد لو ذهب حرف واحد وتعطل  
 النطق ببعض الاسماء كالو ذمب غنة اليم لم يملكه ان يقول محمد والرا  
 فلم يملكه ان سطق بامفروا حروها لم يلزمه الا ادش الحرف الذاهب  
 كالو كثر صلبه فتعطل مشبه ورجلاه سليمان فان توجب به واحد في  
 الاصح فنبغي ان يجي الوجه الاخر منها والوجه الثاني لابن بهرين وهو لم يطري  
 انه لا يدخل في التوزيع الحروف الشفوية وهي اربعة الباء الموحدة واليم  
 والقاد الواد ولا الخلقية وهي ستة الهاء والعز والغير والحاول والمامره  
 واما التوزيع على الحروف الخارجة من اللسان وهي ثمانية عشر حرفا  
 على المذهب وتسعة عشر حرفا كما قاله المادري وعن الاصطخري اثنا  
 اربعة عشر حرفا وروي سليم عنه اثنا عشر حرفا وروي بعضهم عنه انه قال  
 لا يدخل حروف الخلق في التوزيع وتقتضاه ان يوزع الدنة على اثني عشر  
 حرفا قال ويلزمه الا يعتد بحروف الشفوية ومقتضاه انه لم يقل بذلك  
 الشفوية وقال الامام من حكم مذهب الاصطخري لم يتعرض للقاء والكاف  
 وقد اعتقد انهما يخرجن من اللسان ولعل الاصطخري الحقهما بما فاقه  
 لا ساقي الاسان ما الا بالاعتماد على اصل اللسان لقوله ان الخلقية  
 والشفوية لا تعلق لها باللسان وخرج المتويع على الخلاف في دخول  
 الخلقية والشفوية في التوزيع فالوصف شفته فذهبت الحروف  
 الشفوية اوزقته فذهبت الحروف الخلقية فان وزعنا الدنة على كل  
 الحروف وجب قسطن الذاهب منها وعلى قول الاصطخري لا يجب اولا  
 الحكومة . وعن كتاب ابن لج انه لو قطع شفوية فاذهب الثاني واليم

الاصطخري

ان الاصطخري قال يجب مع دية الشفوية ارش الحرفين وعن الوكيل انه  
 لا يجب الا الدية قال الامام مذهب الاصطخري لو قطع اللسان و  
 جنى عليه فزال النطق والحروف وبالحروف الشفوية والخلقية لزمها  
 الدية للحروف المتأثرة بالحكومة للشفوية والخلقية ولو ثقل لسان  
 المجنى عليه للجناية احدث في دلامه فتمه او عجله او فاقاه وجت الحكومة  
 دون الدية وكذا لو كان المفع فرادت لغته **فروع** الاول لو كان المجنى على  
 لسانه لا تحسن بعض الحروف فان كان لا يملك السب في لغته كما لو كان في سبيا  
 فانا الفارسية ليست فيها صاد ولا ضاد ولا عيز ولا حافلا اعتبارا بما حسنته  
 ووزع الدنة على الباء قال ابن داود لا يقيد بالحروف في تلك اللغة على  
 العربية وهو الحرف المتولد من الحرفين كالحرف المتولد من الكاف والميم وان كان  
 في لغته فان كان ذلك خلقه اذ باقة سماوية كالارث والالغ الذي لا يكلم  
 الذي لا يتكلم الا بعشر من حرفا مثلا فقل يجب ان يظا للامه كل الدنة ارحط  
 بقدر ما نقص من الحروف فيه وجهان جزم الفايه وصاحباه البعوي  
 والخوارزمي بالاول والمتويع وابن داود بالثاني فان قلنا لا يحط  
 فابطل بعض الحروف فالتوزيع على ما حسنته لا على جميع الحروف وان  
 قلنا يحط فكل المجنى عليه بقدر ما التعمير عن جميع مقاصده بالحروف  
 التي يقدر عليها لفظته ومعرفته باللغة ومهدته باللفظ الكلام فقل  
 يحط فيه وجهان احدهما لا يظهرها انه يحط وان كان جناية جاز في  
 الخط خلاف مرتب واويل بان يحط وهو الظاهر **الش** في كلمة الامام  
 والغزالي هنا في نقصان المنافع ونقصان الاجرام ايضا اما نقصان الجرم  
 فاما ان يكون لما نقص ارش مقدرا ولا فان كان له ارش مقدر حط عن الباقي  
 من الدية ارش ما نقص متوا حقل النقصان فانه او جناية كما لو نقص بعض  
 ستة اراسبعه اذ غلة بن اصبعة فانه او جناية ثم قلع باله التراد و  
 قطع باله الاصع والكف بان يحط من دية التبر والاصع والكف ارش ذلك  
 الشاقط وكذا الوجه راسد متلاحم فبالع في عملها من مفعول الموضح



ارش موصحة مخطوطا عنه واجب المصلحة سواء قدرنا واجبيها وواجبنا  
الحكومة ولو التفت المصلحة والشيء موضعها بالجلد للزعم متخسفا  
فاوضح اخريه فالصحيح ان ختم ذلك الجرح قد سقط وعلمنا ان وضع  
ارش كما ملكه اطلقت الرفع وحضه الامام بما اذا كانت المصلحة بافة  
سماوية وان لم يكن لما نقص ارش مقدرا كالقلقة المنفصلة من الجرح لانه فان  
لم يورث المنفعة لم تنقص به الدية وان وجب فيه حكمه السبب ان وجد  
سوا حصل ذلك بافة او جناية للزعم تقدم عن المعوي انه لو قطع طرف انسان قطع  
اخر ملك الاعلة انه تنقص من ارشها قد للحكومة فمات في هذه الوجه هذا وان ارش  
في المنفعة فان حصل الجناية لم يحط به من الدية شي وان حصل الجناية قال  
الامام بجواز ان جعل كما لو نقص بافة وتجاوز ان يحط عن الثاني مقدار الحكومة  
الواجبة على الاول واما نقصا المنفعة التي لا شقد ركا لبصر والبصر والسمع  
وان كان بافة لم يعتد به ويجب على مبطل الدية الكاملة وكذا على من قطع  
العضو الذي هو محل تلك المنفعة كذا قالوه وقد تقدم ووايه وجب فيم قطع  
بتنا متقلقلة ثم ضاوه ثم هل يلزم ارشها كاملا ام لا وان كان النقصان  
جناية فقد قال الامام فيه احتمالان متلفين كلامهم ركا باشر لو قطع ارجلها  
وقد فعله الغزالي احد هذا انه لا اعتبار به وارجحنا عنده انه يحط من  
الدية قدر الحكومة التي غرمها الاول وقطع عضوها والثالث انه لا يحط  
عن قطع العضو ويحط عن مبطل المنفعة الناقصة ولو كان العايب جرحا لم يجرم  
مع نقصا المنفعة ووجب فيه الحكومة قال الامام بجواز ان يقال ذلك  
الحكومة مخطوطة من الارش الذي يلزم القاطع **المال** **الناطق** في  
اللسان كالنافع التي في الاعضا كالطش في اليد والبصر في العين فاذا قطع  
لسان انسان وادخل كلامه لم يلزمه الدية ولحدوه كذا لو قطع  
عذبة اللسان وهو طرفه فادخل كلامه كما لو قطع اصبعين من اليد فشكلت  
وبان في هذه الخلاف الاية بين الاستحقاق والاصحاب ان الدية في  
مقابلة الكلام او اللسان للزعم لا يظهر له اثر هنا ولو قطع بعض اللسان

فدبر

فذهب بعض الكلام نظرا فان تساوت نسبة حرم الكلام واللسان كما لو  
قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه وجب نصف الدية وقيل في  
مقابلة اللسان والكلام فيه الخلاف الاية وان تفاوت نسبة الدية كما لو قطع  
ربع لسانه وزال نصف كلامه او عكسته وجب نصف الدية وتختلفوا  
فيه فقال الرباعون كل من اللسان ومنفعته مضون بالدية  
فاذا ارث الجناية فيها واختلفنا اعتبرنا ارشها وقال ابو اسحق الاعتبار  
بالحرم ووجب النصف في الاول لغوات حرم اللسان وفي الثانية لانه  
قطع دبره واشل ربعه ويظهر اثره في الدية **المورد** **احد** **القطع** ربع  
اللسان فذهب نصف الكلام ثم استأصل غيره فانه فعند الاكثرين  
عليه ثلاثة ارباع الدية نظر الى الاكثر وعند ابي اسحق عليه نصف  
الدية لانه قطع نصفها صحيحا وحكومته ربع لسانه **الثاني** **لو قطع**  
**نصف اللسان** فذهب ربع الكلام ثم استأصل غيره الباقى فعند الاكثرين  
وجب على المستأصل ثلاثة ارباع الدية لا يطاله ثلاثة ارباع الكلام وعند ابي  
اسحق نصفها **المال** **الناطق** في **الاول** **المال** لو حن على ان كان من غير قطع فادب  
نصف كلامه ثم قطعه اخر فعند الاكثرين على القاطع دية كاملة وعند  
ابو اسحق عليه نصف الدية وحكومة لسانه نصف اللسان **المقطع** **ن**  
**الرابعة** لو قطع قلقة من لسانه ولم يدم شي من كلامه قال الامام من  
راعي الكلام لم يوجب على القاطع الحكومة ومن راعى اللسان اوجب قسطا  
بالنسبة الى اللسان كما لو قطع حبل اللسان والحشفه وقيل هو ظاهر نصه في  
الامر وقال الغزالي الواجب الحكومة وهو القياس عند الامام وكلامه يعرف  
فان احدهم يراعي الكلام خاصة فابو اسحق يراعي حرم اللسان الاكثر من  
براعونه ويراعون الكلام معا ويوجبون اكثر الامر من مقتضى هذا ان  
يوجبوا من الدية هنا كما هو قياس قول ابي اسحق فمع كل الاتفاق بوبه  
نص الشافعي والاصحاب على انه لو كان للسان طرفان فقطع قاطع احدهما  
فان اذهب الكلام لزمه الدية فان اذنب بعضه لزمه بجسائه وان لم



يظهر منه شي فان كانا الطرفان مستوي المخرج كان فيه من الدية بحسب  
 اللسان ان كان المقطوع زايلًا عن حد مخرج اللسان ولم يذم من  
 الكلام شي فففيه حكمته سقط عن قد رقياسه من اللسان وان قطع  
 الطرفان جميعا وذهب الكلام لزمه الدية قال الروياني فان كان احدهما  
 في حكم الزايد لزمه له حكمته ويظهر من هذا ان ما ذكره الامام والغزالي  
 من جرح **الرابع** رجلان قطع من احدهما نصف لسانه فذم ببع كلامه  
 ومن الاخر نصف لسانه فذم ببع كلامه فقطع الاخر نصفه الباقي  
 من لسان الثاني لم يقتص منه وان جرينا الفقه صرح بعض اللسان لنقصه ان  
 لسان المجنى عليه **الخامس** لو قطع نصف لسانه فذم ببع كلامه  
 فقطع الاخر نصفه **السادس** من لسان الثاني لم يقتص منه وان جرينا  
 الفقه صرح بعض اللسان لنقصه ان لسان المجنى عليه **الخامس**  
 لو قطع نصف لسانه فذم ببع كلامه فاقصر من القاطع فلم يذم منه  
 الا ربع الكلام بل اخذ المجنى عليه ربع الدية منه ليمحقه وان ذم من  
 المقتصر منه ثلاثة ارباع الكلام فلا يقتص على المجنى عليه **السادس** لو  
 عاد الكلام بعد ما ظن زواله واخذت الدية فذم كما تقدم في عموم الشئ  
 واليه **السابع** لو كان لا ينطق حرف فحاضر فصر لسانه فصار ينطق  
 به وذهب حرف اخر وجب قسط الحرف الفايث ولم يحرم ان ينطق قال  
 الامام ويقع التوزيع على الحروف ومنها الحروف المتشابهة او على الحروف التي كانت  
 قبل الجانده هذا موضع النظر وقال الراعي لا يقتص لشيء من هذه الاعمال ان  
 من حسن بعض الحروف وله كلام مفهوما اذا بطل بالجناية بعض ما يحسنه  
 التوزيع على ما يحسنه او على جميع الحروف فعلى الاول لا يدخل المتشابهة  
 في التوزيع وعلى الثاني يدخل فيه جميعا **الثامن** لو كان في كلامه  
 محبة واضطراب فصر لسانه فاضطرب لسانه فاضطرب لسانه فاضطرب  
 الضارب شي **المفقة السابعة** ستة الصوت **فأوجي على ان**  
 فابطل صوته ولسانه على حاله في اعتداده ويمكنه من القطيع والردية

لونه

لونه كاللدية فان ابطل مع ذلك حركة اللسان حية مجز عن الردية  
 والقطيع قوجهات ارجحها انه يلزمه دية ثانية وثانيها لا يلزمه الا  
 دية واحدة فعلى الاول لو كانت حركة اللسان نافية فقد تعطل المنطق  
 بسبب قوت الصوت ولم يزل فيجى الخلاف السابق ان تعطل  
 المفقة هل هو كالزالمها فان جعلناه كالزالمها وجب ديتان نافية  
 والالم بحال الدية واحدة وهو كالحلاف المتقدم فما اذا لم يسمع  
 الصي قبل بلوغه مطبه المنطق وتعطل لذلك فطفه يلزمه دية او ديتان  
 وهو مبني على الخلاف السابق وجوب الدية على قاطع لسانه ان قلنا  
 يجب لم يلزم من ميل السمع الا دية واحدة وان قلنا لا يلزمه ديتان وكذا في  
 سمر الفقار من قاطع الرجل المعطلة ينشر الفقار **السابعة** الذوق  
 لو جنى انسان على انسان اخر او رقبته او غيرها فابطل دوقه لزمه كمال الدية  
 لباية الحواس والمدر كالدوق خمسة اشياء الخرافة والموصة والموجه  
 والعدوبة والمرارة فان فات ادا كالحلها وجب كمال الدية وان فات  
 بعضها كالوضاريد وقالحامض ووالخلو وربع علمها فيجب على كل واحدة  
 منها خمسة اوتوا شقص الاحساس فلم يدرك الطعوم كالملة وادرك بعض  
 كل منهما وجبت الحكومة فلو اختلفا في زوال الذوق جرب بالاشياء المرسق  
 المقره او الخاصة الحادة او المالحه وقال المادري يستظهر عليه في عقولاته  
 بان خلط ذلك بطعامه وهو لا يعلم فان ظهر منه عيسه وراميه صدقنا  
 الحاني يمينه انه لم يزل الا صدق وهو يمينه كالمرة في الشئ **الثامنة**  
 المضغ وفي ابطال الدية قال الفقيه في الامام وقوله بان سهل معسر  
 الحخير فلا يترك بارتفاع وانخفاض وذكر الغزالي طريقا اخر وهو ان  
 يحني على الاسنان فيصمها خدوس بطر اصلاحيها المضغ ولو لم يمسسه  
 فاستود فقد نصر في موضع على وجوب الدية وفي موضع على وجوب الحكومة  
 وللصاحب طريقان احدهما اثبات قولين في الثاني تتريلها على حالين  
 فالاول محمول على ما اذا ذهبت منافعتها والثاني على ما اذا لم تذهب



المشقة من فيها اذا قلع سن صبي لم تنزع فثبت سوداها ولم يزل يمشيها او  
خدومة والصفة والحضرة كالسواد اذا قال ابن داود وجزم المسوددي  
والرافعي بوجوب الخدومة فيها ولعله منتهما تفرع على الصحيح قال الغزالي  
ولو قلع قالع بطن اسودا فان كان اسودها من عدا او طول انكسرت  
فيها الدية وان كان من مرض في كمال ديتها القولان في السن التي ذهب  
بعض منافعها **الف** اشعة ابطال قوة الامنا والاحمال فاذا ضرب  
الناس فابطل قوة امنائه لزمته الدية وقبل قوله فيه قال الامام  
وفي تصون غير رخصة الماوردني فيما اذا لم ينشر الذكر لا لتسل فيه  
وهذا يرجع الى قوة ابطال الجماع وهو موجب للدية بمفرده وقد اقطع  
ابن حبه فذهب ما لزمه مع دية الانثى من دية الماوردني على امره فابطل  
منها قوة الجبل لزمته الدية ولو جنى على ثديها فاقطع لبنها لزمته  
الحكومة وقال الامام بحمل الزحف الدية لا بطا المنفعة الا رضاع وان  
انقصر لبنها بالحماية وجبت خدومة وان لم يزل لها لبن عند ثمر ولدت  
ولم ير لها لبن وامتنع لذلك لارضاع وجبت خدومة ان قال اهل الخيرة  
انما قطع اعلى الحماية اوجوزوه وكذا الحكم لو ابطل من الرجل قوة الاحمال  
مع وجود اللبن **العاشرة** ابطال المنفعة من البطن والنسب في ابطال  
كل منهما كمال الدية فاذا ضرب يديه او رجله فسلنا لزمته الدية وكذا لو  
ضرب باصبعه فسلنا لزمته ديتها وكذا لو ضرب صلبه فذهب مشيه  
والرجل سليمة لزمته ديتها ولو نقص فصار محتاجا في مشيه الى عصا او عشي  
محدود بالزمن خدومة ولو لم يضر صلبه فنعطى ليجله فقد تقدم ان  
وجوب الدية بابطال المني خلاف وقال المتولي يجب الدية لقوات المشي  
او الحكومة اكثر القلب بخلاف ما اذا كانت الرجل سليمة فانه لا يجب مع الدية  
خدومة ويوافق قول ابن القتيبة انه لو لم يضر صلبه فسل ذره يجب حكومة  
لكسره ودية شل الذر وفيه قصور بان مجرد الكسر لا يوجب الدية وانما يجب  
الدية اذا فات به المشي والمني والجماع وهو خلاف ما انفرد به الامام

والغزالي

والغزالي ولو اخطف الجاني والمجنى عليه في زوال المشي اشحن المجنى عليه بان  
يقع به بالسيف في عقلة منه فان شئ بان لذيه والاحلف لخد الدية ولو  
ذهب بكسر صلبه مشيه ومنيه او مشيه وجماعه فوجها ان احدهما يلزمه  
دية واحدة وامهما يلزمه ديتان ولو ابطل بضرب القلب مشيه واشل  
رجليه قال القاضيان الماوردني والطبري يجب ديتان وقال البندنجي وسليم  
وابن القتيبة يجب دية للشل خدومة لكسر القلب وحكاهما الفتوراني  
فيما اذا ضرب صلبه فذهب شهوته او منيته او شل ذكره **الحادية**  
عشرة ابطال شهوة الجماع **فصل** في ما افيع رضي الله عنه على انه لو ضرب صلبه  
فذهب جماعه لزمته الدية وتابعوه وصورة فيها اذا لم ينقطع منيته وبيع  
ذكره سليما وقالوا المراد به هب بطلا لا لئلا ذبه والرعينه فيه وقرنه  
القوراني فيما اذا ضرب مع ذلك الماوردني قال القاضى الطبري وابن القتيبة اذا  
ضرب صلبه فذهب ذلك من الجماع ورجع اهل الخيرة فان قالوا ان ذلك يكون  
لزمه كمال الدية وان قالوا لا يكون لزمه خدومة واستبعد الامام ذهاب  
الشهوة مع بقا المني وقال ان كان كذلك فوجب ان يقال اذا ذهب بالحماية  
شهوة الطعام يجب الدية بطريق الاولى ان صح تصويره ولو جنى على  
عنقه فلم يضر كنهه ابتلاع الطعام الامشقة لا لثوا اللثا وغيره فطلبت  
خدومة ولو اشرقت المشقة فلم يضر كنهه الابتلاع فقد قال جماعة منهم ابن  
الصباغ ان عاشر وجبت الحكومة وان مات وجب القصاص الدية وقال  
اخر من منهم الامام الارسلان بوجوب الدية فعلى هذا لو حرقه رقبته  
وفيه حياة مستقرة يجب عا كماله دية ولو مات بامتناع الطعام  
والشراب قال الامام ان قلنا من قطع يدي انسان ورجليه ثم حرق رقبته لا  
لزمه الدية واحدة فكذلك هنا وان قلنا يلزمه ديتان فهو ان يقال  
هنا الموت بسبب الجوع والعطش كسراية الجراحة حتى لا يجب الدية  
واحدة ويجوز ان لا يجعل من قبل السرايات بل كالحرق يجب بابطال  
المنفعة او كسر الرقبه دية وبارها في الروح الروح اهرى **الثانية**



عشرة الاضاوة في افناء المرأة دينها وفي حقيقة ثلاثة اوجه  
 احدها انه ازالة الحاجر من محل الذر ومخرج الولد وهو استفر الفرج  
 وبين مخرج البول وهو يقبض في اعلاه وعليه الاكروفر وثانيها انه  
 ازالة الحاجر من محل الذر والذر وهو مخرج الغايط وثالثها وصحة  
 المتولي من كل منهما ايضا موجب لدية فعلى هذا لو زال الحاجر من نجاسة  
 واجدة فعليه ديتان وعلى الاول يلزمه للثاني الحكومة وعلى الثاني يلزمه  
 الاول الحكومة والدية الواجبة بالاعادة ما يختلف حقه وعلمنا بالخلاف  
 حال الاضاوة اذا كان باطن فقد كثر عدد امحصا بان يكون المرأة ضعيفة او  
 خيفة والغالب حصول الاضاوة بوطئها لزمه دية مغرطة بل لو اقتصرت على  
 قلعه لزمه القصاص وقد يكون عده خطا بان لا يفيض وطئها الى الاضاوة قالوا  
 وقد يفيض اليه ففيه دية الخطا المحقر قال ابن سترح ولا يوجد هنا الخطا  
 المحقر لانه لا بد ان يوجد من جهة عده في الفعل وقال بعضهم يوجد بان  
 يوجد امرأة على فراشه يظنها زوجة التي عمدتها فيطأها وهي صغيرة او  
 خيفة لا تخشى جماعه كالورمي هذا فاقاصاب نسائنا فلو التزم المحل وهذا  
 الحاجر كما كان لم يجز الا الحكومة ان سترح في المذهب قالوا لو كان ذلك  
 وفيه وجه ان الدية تستقر في الوالت تحت المجافة ولا فرق وجوب الدية  
 بالاضاوة لو طئ من الزوج فموجب لا سند فيهما المهر وتستقر  
 المهر عليه بذلك ويجب على الواطئ بالشبهة مع مهر المثل ويجب على المجاني  
 سواء كانت مكرهة عليه او مطاوعة ويجب معها المهر ان كانت مكرهة  
 وعليه الحد طلقا وعن سترح ابن داود انه لا مطاوعة ويجب معها  
 المهر ان كانت مكرهة دية للمطاوعة كالامهر لها ولا ارش بعبارة  
 وهو غريب ولو كانت الزوجة لا يمكن وطئها الا بالاضاوة لم يجز للزوج  
 وطئها ولم يكن عليها تمكينه منه قالوا لا يلزم ان كان ذلك لصيق المنفذ  
 على خلاف العادة فللمزوج الفسخ وان كان كبر الله على خلاف العادة فلها  
 الفسخ وان كان بالله كبر وبها ضيق بحيث لا يمكن الوطئ الا بالاضاوة

صدى

صدى اشكال في اخالة ذلك على كبر الله او ضيقها ديلزم ان يقال لكل منهما  
 الفسخ ولم يتعزم اليه احد اشهر مقتضاها ان يكون في ثبوت الحاجر لكل منهما  
 طريقان كما لو كان الزوج مجبوبا والمرأة رفقاً وقد تقدم في النكاح ان  
 المذهب لا يفتخ بذلك قال الراعي ويشبهه انه يفصل فبقا لان كانت الزوجة  
 تحت وطئ خفيف مثلاً فلا يفتخ وان كان ضيق المنفذ بحيث يقتضي مثلاً  
 من اي شخص فرض في الاضاوة فهو كالرقق دية لما قاله الاصحاب على الاول  
 وما قاله الثاني على الثانيه **مسألة** لو اقترع دبر افا ان دتور المقترع  
 مستحق الاضراع او لا فان لم تكن مستحقة دتور فان زالها بغية الخلع  
 كالاصبع والخشبة لزمه ارش البكارة وهو الحكومة المناسبة عن تقدير  
 الرق وهل يكون من فقد البكارة من الاصل فيه وجهان اصحهما الثاني وان  
 ازال بر بكاره بغير لزمها القصاص وان ازالها بالجماع فان خطا وعته  
 فلا ارش لها كما لا مبرر للاذن وان كانت مكرهة او كان هناك شبهة نكاح  
 فافسد ادعيه ففي ما يجب ثلاثة اقوال وقيل اوجه اظهرها وهو منصوص  
 انه يجب مهر مثلها بغير ارش البكارة وعلى هذا فالارش من البلداء و  
 فقد البلد فيه الوجهان وثانيها يجب مهر مثلها بغير اقطر والثالث  
 انه يجب مهر رجب دارش البكارة وهما كالقولين فيما اذا اوصح فالعقلة  
 هل يدخل ارش الموصحة في دية العقل وقطع بعضهم هنا بالثاني ولو  
 اضاها وجب عليه مع ذلك دية في دخول ارش البكارة فيها وجهان  
 اصحهما انها تدخل والاضاة بالاصبع او بالخشبة كالاضاوة بالذر في الجاب  
 البدية كما لو زال البكارة خشبة او اصبع يجب ارشها وان كان منزل البكارة  
 مستحق الاضراع فان زالها بالجماع فقد استوفى حقه او بغيرها فوجب  
 اصحابها انه لا غرم عليه لكن يعرفون انهم يلزمه الارش وعلى هذا لو اضاها  
 ففي دخول الارش في الدية الوجهان وفي الاول اشكال لانه لو طئها قبل  
 الدخول لم يلزمه الا الشطر فيضاع ارش البكارة وان رجبنا المهرية كان  
 خارجا عن القياس في ايجابه بغير الوطئ **فروع** لو افضى الخنى المشكل ففي



البيان اننا قلنا الاقتصار على ما خرج من منفذ البول ومدخل الذكر لم يجب الدية  
 وان قلنا انه رفع الحاجر بين القبيل او الدبر فيه اختلاف ولو ازيلت الكسرة  
 من فرج المشكر وجب خلوثة الجراحة من حيث هي جراحة ولا تعتبر الكسرة اذ  
 لا يحق كونه فرجا **فصل** جميع ما تقدم في الاطراف والمنافع اذا  
 جمعتا واخرت من غير شرية ويتصور ان يجمع في الشجر الواحد ديان كثيره  
 الاذنان او ابطا احسبهما العينان وادخل البصر الاحقان والمارة في الشفان  
 واللسان والنطق الاسنان واللحيان الثديان لذكر الاثنيان الحلمان  
 الشفران الا ليسان الرجلان العقل السمع الشمر الصوت الذوق المصنع  
 ابطا الاسنان الاحبال ابطا اللز الطعام ابطا اللز الحماق الاقتصار البطس  
 المشي **ك**ذا عدها الراعي وهي سبعة وعشرون من مائة تقدم اربعا  
 منقذ الطعام فحين ثنية وعشرون في الدامغة على راي الامام والعقل  
 وسلم الجملد قال وقد يضاف اليها موجبات الحكومات والمواضع ومسايد  
 الشجارات فجمع ما لا يحصى لا يحصر وفيما عده فطر لان عده الاذنين ابطا  
 حسيهما شيئا واحدا يغتفر عن اليدين وابطا الطبشما شيئا واحدا وكذا  
 الرجلين وابطا ليشبهما ولم يعدده كذلك فحسب ديتان من العدد المذكور  
 والذكر والاثنان لا يكونان فيمن له شفران ولا حلمان يجب فيها الدية  
 فتسقط ديتان اذ ريان ودية ابطا الموضع تدخل في دية اللحية والاسنان  
 لا لما يمتزج بواحدة منها فتسقط دية خامسة وفي اندراج دية الرمان  
 فيها خلاف فعلى الاندراج تسقط دية سادسة وفي اندراج دية الصوت  
 في الكلام فعلى الاندراج تسقط سابعة وكذا في اندراج دية الذوق في دية  
 اللسان فعلى الاندراج تسقط دية ثامنة وفي الاذنين ايضا وجه انه لا  
 دية فيهما فعليه تسقط دية تاسعة اذا سقطت هذه في ما ذكره الغزالي  
 انها اقرب من عشرين ثمانية عشر وقد نقل في البسيط عن بعضهم وقال ابن  
 القاص في الرجل تسع عشر دية وثلاثة اخماس وكذلك من المرأة  
 وحمل ما اختلف فيه من الديات في الرجل والمرء ست دية المشي وكثير

الصلب

الصلابة اذ منب المني لا في اية راجع فيه خلاف دية الاسنان دية الموت  
 دية الذوق دية الاذنين الجملد فان كان رجلا زاد فيها دية الخسيس فاذا  
 ضمت هذه الى الثمانية عشر المتقدمة اجتمع في حوكل واحد من الهفتمس  
 وعشر من دية واذا سرت الجراحات وقطع الاطراف الى النفس فمات منها  
 رجع الواجب الى دية واحدة وفي دية النفس وتسقط دية الاطراف ولو  
 سري بعضها وانما مثل بعضها وحب في المنة من ارضه ورجعت دية السائر  
 الى النفس ولو عاود القاطع او الجراح فجز دية الجاني اذ قد قضيت فان كانت  
 بعد الاذنين اقله دية الاطراف واروش الجراحات ودية النفس وان كان  
 قبله فقولان اصحها انه لا يجب الادنية النفس وثانيها لا ينسخ انما يجب  
 معهما ديات الاطراف والاصح ان قصاص الاطراف لا يدخل في قصاص النفس  
 وهذه اختلف ما اذا قطع الحفصا مبنية فسرت الجناحة الى النفس او عاود  
 فقتله فانه يجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها قيمة الاطراف وفسر  
 الامام علي قول ابن سريج انه لو قطع طرفه ولم يندرج ثمره عليه جناية  
 سدت منفذ الطعام والشراب فمات منها فيجوز ان يجعل ذلك عملة  
 الشراية فلا يجب الادنية واحدة وان لا يجعل عملة ما فحيه يتان وعلى الصحيح  
 لو كانت احد الجناتين عمدا في الاخرى خطا بان قطع طرفه عمدا وحررقته  
 خطا او بالعكس فقولان احدهما انها يدرخلان كما لو كانا عمدا او خطا من  
 واشبههما لا لاختلاف المستحق والمستحق عليه فلو قطع يد خطا ثم حرر  
 دية قبل الاذنين اقله فلوليه قتله قصاصا وليس له قطع يد فان اقتصر  
 فان قلنا بالداخل فلا شيء له من الدية فان قلنا بعدمه اخذ نصف الدية  
 المحصنة من العاقلة لليد وان عفا عنه فان قلنا بالداخل فوجبان احدهما  
 وحكي عن النضر انه يجب دية واحدة نصفها على الجاني مغلظة ونصفها على  
 العاقلة محففة واطهرهما عند الراعي وجزم به البيهقي واختاره الامام  
 انه يجب دية مغلظة على الجاني ولو قطع يده عمدا ثم حررقته خطا قبل الاذنين  
 قلنا ولو قطع يده وان قطعها فان قلنا بالداخل فله نصف الدية المحففة وان



قلنا بعده فله دنة محققة كاملة وان عفا عن قطع اليد فان قلنا بالتدخل فعبه  
 الوجهان ففعل المنصوص بحجب نصف دنة محققة للنفس ونصفه مغلطة  
 لليد وعلى قول ابن سريج حجب دية محققة للنفس قال الامام ولو قطع يديه  
 او يديه ورجليه او اصبغها او اعمله عمدا ثم حذر قيمته قبل الامد مال خطا او  
 بالغلس و فرعناب من مراعاة صفه الحياتي و قلنا بالتدخل نصف فغلطنا  
 وتخفيفا ولا نظرا الا اقراد الارواح **فصل** جميع ما تقدم من اطراف  
 الحر الذمير **وا** كالمقرب فقد تقدم ان الواجب مقله قيمته وان زادت  
 على قدر الدية يستوى في ذلك الفرق الكاتب والدبر وام الولد واما الجناية  
 عليه فمادون النفس فان كانت الجناية توجب مقدرا في الحر كالشهادت  
 و قطع الاطراف ونفوت بعض اللطائف وطريقان اشهر هما فيه قولان  
 اصحهما ان الواجب فيه جز من القيمة لسميها اليه كسببه الواجب في الحر الى الدية  
 وثانيهما ان الواجب قد تقدم من القيمة كالبهيمه والثاني القطع بالاول  
 فان كان وضع يده على العبد الذي قطع طرفه لزمه اكثار الامر من اثر  
 الجراحة وما تقدم من القيمة كما مر في العصب وان كانت لا توجب مقدرا  
 في حق الحر فالواجب ما تقدم من قيمتها قطعاً **المق** ربع ان طلبا بالصحيح  
 ففي يدي يدي العبد او رجليه اذ اذينه نصف قيمته وبهما معا القيمة  
 دية الاصبع الواحد عشرة مائة وفي الاملة ثلث عشرة مائة وفي الموصغة نصف  
 عشرة مائة وفي المعلقة عشرة مائة ونصف عشرة مائة وعلى هذا القياس وفي قطع  
 ذكره وانثيه وار من واحد قيمتان وعلى القول الاخر الواجب في الحر قدر  
 المقصود من القيمة فان لم ينقص قيمته يقطع الذكر والانثى والذات  
 فوجهان اطرها و قطع به بعضهم انه لا يجب شي وبانيهما بحج حرمه مقدرا  
 الحرام باجتماعه او يعتبر بما قبل الاند مال كالحومير فما اذا اندمكت  
 الجراحة ولم يتبق شئ ولا انه ولو قطع قبل اقيمة الف فرجعت قيمته الى  
 ما بين فعله الاصح لا يلزمه الا خمس مائة وعلى الاخر يلزمه ثمان مائة ولو  
 رجعت الى ثمان مائة فعلى الاصح يلزمه خمس مائة وعلى الثاني لا يلزمه الا

ما بين

ما بين ولو قطع واحد احدي يدي العبد واخرين الاخرى فعلى الاصح ان  
 وقعت الجنايتان معا فعليه تمام قيمته وان تعاقبتا فكانت القيمة عند قطع  
 الثاني ناقصة بسبب القطع الاول فان مات منها فعلى الواجب عليها  
 وحواياتي كتاب الصيد وان ابد ملا فان وقع القطع الثاني بعد الاول  
 الاول فعلى كل منهما نصف قيمته قبل حيايته وان كانت قيمته الفاقعا  
 بالاول الى ثمان مائة وبالثاني الى خمس مائة لزم الاول خمس مائة والثاني  
 اربع مائة وان وقع قبل اندمال الاول فعلى الثاني نصف ما اوجبتاه  
 على الاول وهو مائتان وخمسون وعلى الثاني حجب على كل قاطع ما تقدم بحايته  
 ولو قطع واحدا طرفي العبد ثم حذر قيمته فالواجب على الحار قيمته  
 فقيده الاطراف بخلاف الحر **القسر الاول** من كتاب الديات  
 في بيان الموجب لها من الاسباب والمباشرات والنظر في اربعة اطراف  
**الاول** في تميز السبب عن غيره وقد تقدم اول كتاب الجراح ان الشئ الذي له  
 سبب في الهلاك يفتقر الى سبب وعلة وشرط وتفسيرها والمباشرة  
 متقدمة على السبب اذ الركن السبب موله لها فلو صفعة صفعة خفيفة  
 مات لم يضمنه والموت ثغابة وقيد المادد بالبالغ وقال ان الصبي لو  
 مات عتقها ضمنه لانه يموت مما دنا الطرف صور **الاول** اذا صاح على  
 صبي غير مبر قال الامام او صغير التيمم ومات وجب ضمانه ولم يتغير  
 الجمهور لحصول الارتعاد وتعرض له الامام والغزالي والرافعي وكانه لا يلزم له  
 الحالة ولا حس الفة امر في احوال القولين ورويه بعضهم على الخلاف فيها اذ  
 حذر به هله يبر او دعي انسانا فوقع فيها فان قلنا بحج الدية على الجاني  
 ولو صاح على صبي فزال عقله ضمن دية ولو صاح على بالغ على طرف سطح ونحو  
 فسقط ضمان ولا قصاص وفي الضمان من جرح **اصحها** الاضمان **وثانيهما**  
 يضمنه **وثالثهما** ان جاء من دية ضمنه وان جاء من تلقا وجهه واخا والامام  
 والغزالي طريقا اخر وهو انه ان ظهر سقوطه بالبيعة بان كان لا يثبت للثالث  
 لقوته او لجبنه وضعفه وجب ضمانه وان ملك ان السقوط حصل للامام لا



للزردة ان حاله هل يحتملها ام لا ففيه احتمالا يقابل الاصل والظاهر  
 والمجوز في المعنوه والذي يعزى الى الوسواس والنايم والمرأة الضعيفة  
 كالصبي غير المميز والحق القاصي النائم بالبالغ المتعقل والمرء هو المسقط  
 كالبايع وشهر السلاح والتمديد الشديد كالصباح ولو صاح لا على  
 الصبي بل على صيد او غيره فامطرب به الذي على طرف السطح وسفها ومات  
 وجب ضمانه والدية محقة على العاقلة وقال ابن القاصر كان الصباح حراما  
 بان صاح على الصيد وهو محرم او في الحرم ممن في الافلاذ من على قناسه  
 انه لو صاح على صبي وهو في ملكه لم يضمنه كالو حفر بئر في ملكه مري في ملكه  
 وهذا سببه ابن داود الى الاصحاب فطلقا قال الراعي والظاهر انه لا  
 فرق كالوري من ملكه الى انسان فاهله **الثانية** لو صاح على صبي على  
 وجه الادب فبات عقيب الصبيته قال القاصي هو لو كان الصبي على حد رقيب  
 الدية وفي القصاص القولان واخره الامام وقال لا يجب وصحة الراعي  
 ولو صاح على بالغ فزال عقله في الضمان لا وجه الثلاثة فيما اذا صاح به وهو  
 على طرف سطح فسقط ومات وجزم القاصي هنا سفيه **الثالث** البهائم  
 والخوف اذا انفضى لا سقوط الجزاء وجب ضمانه فاذا بعث السلطان الى امرأة  
 ذكرت عنده بسوس من محضها فاجهضت جنينا فزعا وجب ضمانه ولو بعثت الى  
 رجل او امرأة فان فرغها لم يحجب الضمان قال البرهان ولو نزل الرسول فوقع  
 الوعيد من المريد موقعا امضى هلاكه ضمنه قال الماوردي ولو قد فرغ المرأة بالركن  
 فالقتل جنينا ضمنه ولو ماتت لم يضمن ولو اتى رجل الى امرأة وامرها عن  
 لسان الامام بالخصود ولم يدين امره فاجهضت جنينا ضمنه عاقلة الرجل  
 ولو هدد عن الامام حاملا فاجهضت فزعا وجب ضمانه كالامام ولو فرغ  
 انسان انسانا فاحدثت فيه قوبة فلا ضمان **فروع** قال البغوي لو قاتل رجلا  
 فرجى احدها صاحبه فسقط بصولته وهلاك مولا ضمان ولو سقط بصولته  
 وضربه صاحبه وجب نصف الثمن **الطرف الثاني** في اجتماع  
 عدة الهلاك مع غيرها حاله ان فيه كالردي في البئر فانه عدة في الهلاك والخط

مخرا

مدخر فيه فاذا اجتمع حفر البئر والردة فيه فان كانت العلة عدوانا  
 بان حفر بئر افتردى فيها غيره انسانا فالقصاص والضمان متعلقان بالردة  
 ودون الحفر فيلزم ان المردي كالامتنان مع القتل فان كانت الردية خطأ  
 كالورق فوقه على انسان فاحد ردي البئر كانت الدية على عاقلة وان  
 لم يضر عدوانا بان محطى الموضع جاهلا بالبئر فزعر فيها وهلك فان لم  
 ذكر الحفر عدوانا فلا ضمان فان كان عدوانا تعلو الضمان بالجافر ولو  
 تزلزلت حبله بقشر بطيخ او قمار شوش او نحوها فالحكم كذلك ان كان  
 عدوانا لتعلق به الضمان والا فلا يلزم ما سنبين في **فروع** **الاول** لو وضع  
 صبيبا في مستبعة فافترسته سبع فان كان يقدر على الحركة والانسقال عنها  
 فلم يفعل فلا ضمان والا فوجه ان اصحابها عند الاثر من انه لا يضمن وقد مر  
 في الغصب قال الراعي والتقييد بالصبي يفهم انه لو كان الموضوع بالغ  
 لم يضمن قطعا وذكر في القصاص من نحو آمنه ويشبهه ان يقال الحكم  
 منوط بالقوة والضعف لا بالكبر والصغير **قلت** وكلام صاحب المذهب  
 يدل عليه **الثاني** اني اذا ابتغ انسانا بسيفه فولي هاربا فالق يقتله  
 في ما اودار او بيرا او في مستبعة فافترسته سبع فلا ضمان على المتبع ويظهر ان  
 حتى فيه قول انه يضمن فيما اذا اكره انسانا على قتل نفسه وجزا الوضلة في طريقة  
 سبع او قتله بغير سوا كان هارب بغير او اعجى لكن لو اجهاد اليه في مضيق  
 لزمه ضمانه ولو تردى في بئر او ما اودار من سطح خاها لا بالحال لعلمي وظلمه  
 او لدون البئر مغطاه وجب الضمان على المتبع وابد الامام احتمالا في وجوب  
 الضمان وان كانت البئر مكتنوفة اذا كان المطلوب لا يقاتل التخطي ولو انخفض  
 به شقق في هربه فوجه ان احدها انه لا ضمان وهو ما اورده القاضيان  
 الحسن والرويانى والبعوي وثانيها وهو ما اورده العراقيون وحكوه  
 عن النعم ودحة المتولي والامام انه يضمن هذا كله اذا كان المطلوب بالغا عاقلا  
 فان كان صبيبا او مجنوناً قتل يضمنه الطالبي حيث لا يضمنه لو كان بالغاً  
 عاقلا فيه وجهان فيمنان على ان عمدهما خطأ ان قلنا عدم الميضمنه



والا ضمنه كما يرد في البيز حاد لا الثالث اذا سلم الوقت الصبي الى  
 سلاح ليعمله السباحة ففرق وجب عليه دية شبه العمد في الصحيح وفيه  
 وجه انه لا يضمنه قال الامام ولولا القاه السباح في الماء ليعمله فقد جعل  
 الالفا موجبا للضمان على تفصيل مرة في كتاب القصاص كلام الجماعة صريح  
 في انهم قالوا بوجوب الضمان في ما ادخله المافرق في يده وفيما اذا اشار  
 عليه به ففعل وان انهم كلام صاحب النقيب خلافة ويجري الخلاف فيما  
 اذا كان الولي يعلم بنفسه ففرق ولولا ادخله الما لمعنه فهو كالوحسه  
 او قطع من اجله فان ولو سلم المالك نفسه فلا سلاح لمعنه السباحة فخاص  
 معه معناه على بدنه فاهله فقال العرا قينز والمغوي لا يضمن واسد الامام  
 فيه احتمال **فصل** في بيان العدة وان في الحفر وغيره والحفر بفرقة خمسة  
 مواضع احدها ان يخرج في دلاء فلا عدة وان فيه فلو دخل واخرى في فيه لم  
 يضمنه اذا عرفه المالك بها او كانت مكشوفة والداخل يتكسر من التفتت بها  
 فان لم يكن كذلك بان كان الداخل اعني او الموضع مظنا قال المتولي والغزالي  
 هو كالودعاه الى طعام مستموم فاهله وفيه تفصيل وخلاف ياتي من شالله  
 ولو كان يلصق في الحرم فوقع فيه ميتة في ضمائه وجهان **الثاني**  
 ان يحفرها في موات او لملك او لا ارتفاع بالاستقفا فاهله ايضا فان حفرها  
 لمصلحة المسلمين فان كان باذن الامام فلا ضمان وكذا ان كان بغير اذنه على الجدي  
 الصحيح **الثالث** ان يحفرها في ملك غيره فان حفر باذن المالك فهو كالو  
 حفر في ملك نفسه او بغير اذنه فعلى الضمان به قطعان ان كان المردى المالك  
 اذا لم يعلم بالبيز او لم يحسنه الضرر ونحو الدية على العاقلة وان كان غيره فان  
 دخل بغير اذن المالك ففي ضمائه وجهان وان كان باذنه فبنيان وان هلك بغيره  
 او مال اخر وجب ضمائه في ماله ولا يلزم منه قول المالك بعد السقوط حفر  
 باذنه وهل يجعل رضا المالك ما بقا المير بعة الحفر كاذبه او لا فيه خلاف تقدم  
 في الغصب اظهر ما نعم ولو كان الحافر عبدا فعلى الضمان بريقته فلو عتق فبنيان  
 من يترد فيها بعد عتقه يتقارب والحفر في البيز بغير اذن الشريك كالحفر

في الملاء

في ملك غيره **الرابع** ان يحفرها في الشارع فان كان يضرب بالناظر لضيق  
 الشارع او لحفره في وسطه فهو عذر وان يضمن ما هلك منها وان اذن له  
 الامام ولا يجوز له الاذن في ذلك وان كان لا يضر لسعة الشارع وانعطى  
 موضع البيز فان كان للمصلحة العامة كالحفر للاستقفا واجتماع ما المظن  
 فطبر بقا ان شمرها انه ان اذن فيه الامام او نائبه واختكم راسها لم  
 يضمن بشرط الما ودين ان يعطى راس المير ايضا وان استقبل به ففعل وان  
 وقيل وجهان صحيحان ويستحب الجديد ان لا ضمان وجعلها الامام في جوانب  
 والطريق التاني ان يحفرها بغير اذن الامام ضمن وان حفرها باذنه فتكون  
 ومخرج منها ثلاثة اقوال **الاول** وجه **الثاني** لا يضمن ان حفر باذن الامام  
 ويضمن ان حفر بغير اذنه **الثالث** لا يضمن وجه **الرابع** ان الحافر ان لم يكن  
 من اهل المحلة ضمن وان حفرها له لحيته نفسه للاستقفا وحسن اداءه و  
 اجتماع ما ميز به فقد خرم الغزالي بحوانه واسار اليه الامام لان تقدم في  
 كتاب الصلح وجهان في جواز نصب ذكة وعز من شجرة بفناء داره  
 فيحجوزان ياتيان ان يفرق **والمسا** الضمان محلص فيه ثلثة اوجه كالاوجه  
 المتقدمة في حفرها لمصلحة المسلمين ويظهر ان ياتي الوجه الرابع ايضا اذا  
 جمع بين المصوتين فيما اذا حفر بغير اذن الامام كان فيها ثلثة اوجه  
**الاول** ان حفر لمصلحة المسلمين لم يضمن وان حفر له لحيته نفسه ضمن قال  
 الرافعي والخلاف لا ما تقدم في احيا الموات اقطاع الامام هل له مدخل  
 في الشوارع وان لا يترقب قالوا نعم وجوزوا الملقطوع ان يبيع فيه ويملكه  
 الحاسن ان يحفره في مسجد للمصلحة العامة فجميعه حرم للحفر في الشارع  
 فبانه فيه الخلاف المتقدم ولو بني مسجد في الشارع بحيث لا يضر ربه  
 المارة جاز فلو تعثر به انسان او يميمة او سقط احد ارجل انسان او مال  
 فاهله فلا ضمان ان بناءه فان بناءه بغير اذنه ففيه الخلاف المتقدم  
 ولو بني سقطا في مسجد او نصب عمودا او طين جبة اذا او على قنديل لا يستقط  
 قيل انسان او مال فاهله او فرس حميرا او حشيشة او لوق فيه انسان فاهله



أو قدس عنه شئونه فذهب ضوؤها وطريقان أحدهما وهو أو رده  
الرافعي أنه ينظر اجري ذلك بأذن الإمام أو متولي أمر المسجد أو دون  
أذنه ويكون الحكم كما تقدم والثاني أنه لا يضمن قوله وأخذ أسواذن  
الإمام أو لا ويصحها المأدوم ونسبها إلى الأصحاب عن أبي حامد وقال الشعبي  
ولو وضع دنا على باب به لبشر الناس منه فإن كان بأذن الإمام لم يضمن  
وإن كان بعينه فإنه فوجهاً بخلاف ما لو وضعه على باب داره فقتل بها شئ  
فإنه يضمنه ويصح النودي عدم الضمان **فصل** في الغوايل والأجفة الباسطة  
المسروعات على الطريق فقيها مسائل الأوقاف انزع هذه إلى الشارع  
فإن كانت تقرب المارة منع منها وما تولد منها من هلاك يقتل أو مال مضمون  
والقاتول ما سبني معصوداً مكاناً أو شئ في هذه الصورة يضر عقداً أحد  
جائزاً على الحائط والأجر على هو الشارع والحياح الروشن وإن لم يضر المارة  
لعاولها لم يمنع منها قطعاً وقدم ذلك في المارة فإن تولد منه هلاك الإنسان  
حرفه مضمون بالدية على العاقلة أو هلاك ماله وجب الضمان على واضعيه  
قال الرافعي ولم يفرقوا هنا بين أن يذن الإمام ولا يجوز أن يقال الحكم  
هنا لذلك وإن يقال يجب الضمان مطلقاً هنا ويقر بأنهم والإمام إبداءه  
احتمالاً في القاتول فقال لو ثابرت محبة في الاحتياط فخرى عادة لا توقع  
أو صاعقة فسقط بها القاتول قلت إن أبي إسحاق القول بالضمان ثم التالف  
ضماناً للتالف فسقوط الحياح فيما إذا نصب الحياح وسقط إذا سقط الحياح  
بحملته فهل يجب ضمان كله أو بعضه فيه قولان أحدهما كله والثاني بعضه  
لخصوله بمضمون وغير مضمون وعيا هذا ففيها يضمنه قولنا ظاهرهما النصف  
وثانيها أنه ما يقتضيه التوزيع وعيا هذا ففيه يضمنه وجهان أحدهما التام  
فإن كان الخارج ثلثاً للثبته ضمن الثلث وجزم به جماعة وثانيها أنه يجوز أن  
يضمن ضمن المسئلة فقال رجل قتل إنساناً بحسبته بحيث يقتله بعض دينه  
ولو قتله ببعضها يجب تالم دينه ولا فرق بين أن يصيبه الطرف الخارج والداخل  
وفرع القاض على المشهور أنه يضمن البعض ولو قصود التالف لسقوط الداخلة

بالمالك

في الملك دون الخارج لم يجب شئ ولو اشترع جبالاً إلى أسلة منسدة فغادر  
أهلها فممن ما يتولد منه وإن أذن أهلها لم يضمن كما لو حفر في دار غيره بغير  
أذنه كذا قالوه ويجوز على هذا الوجه المنقذ من كتاب الصلح أن الدرب المنسدة  
كالشارع أنه يضمن مطلقاً ولو اشترعه إلى ملك نفسه أو إلى ملك غيره بأذنه  
فلا ضمان قطعاً **الباب** في لكل أحد أن ينصرف في ملك نفسه بالمعروف فلا  
ضمان فيما يملك به فلو حفر بئراً فانهارت وتندى جدار الجار وانقص به  
لا شئ عليه بشرط أن يكون على العادة في ذلك فإن خالفها بان وسع البئر  
أو حفرها في أرض جاره ولم يبطؤها ومثلها بينهما إذا لم يبطؤها لم يضمن  
ولا بد من هذا الاحتياط حيث جاوزنا حفر البئر الشارع وكذا الوقف بالحق  
من الجدار على خلاف العادة وروى القاضي عن العراقي أن الوقف بالوصف  
المحسنة فلول جدار الجار وانسحق كان مغلط عليه فضمنه أو وقع في الحال  
دون ما إذا وقع بعد زوال الضرب قاله وعندي أنه لا ضمان في الحالين ويقدم  
في الاحتياط وجه أن لا ضمان لا يمنع من التصرف في داره بما يضر جاره أو جداره  
ولو وضع حجارة ملالة أو نصير شبيهة أو سكبها ففقدت به إنسان فملك أو وقع  
وقوع على طرف مسطح فوقه على الإنسان أو مالاً أو وضع عليه حرة فالقها الزم  
أو أن يبل موضعها فسقطت لم يضمن وكذا الوقف دابة في ملالة فمحت  
إنساناً أو بالتمت أو استندت بالرسايش ثوباً أو غيره خارج ملالة أو كان تكسر  
الحط في ملالة فصاب شئ منه غير إنسان فابطل منوها لم يضمن ولا يثبت له القاض  
السريع في أصل جدار جاره ولو أوقف ناراً في ملالة أو على مسطحه فطار السراويل  
ملك غيره فاحرقه لم يضمن إلا أن يخالف العادة في قدر النار الموقدة أو بإيقادها  
في يوم ريح غاصية فمكون القاضية في داره أو مالاً أو قد هار الرياح شاحته فبسر  
ولم يقصر في طفاها فلا ضمان حتى القاضية عن القفا لاطلاق القول في الضمان  
إذا طلق النار في حشيش أو قصبة أرضه وطارت سراقه وأحرق ملك غيره  
واطلق الموقدة المذمومة عن غيره قال الإمام ولو وقع تردد في أن التصرف في دار  
على العادة أو تجاوزها رد إلى نظر الناظر وقد يتحد وجه النظر فيها وينشأ خلاف



كما جرى ذلك فلما بُني على العادات قال ولا ينبغي ان ينظر الفقهاء ان ينفعه  
 التصرف في ملأه رعي فقد يفعل ما لا ينفعه له فيه ولا تمان اذا اقصى الى المليف  
 اذا لم يكن في طريق التلف بقصير وقد يضبط الفقهاء بكل ما يضمنه الويل للفعلة  
 في قال المولى عليه وتلف منمنه فاذا فعله المالك في مال نفسه وادى للتلف  
 ملك غيره ضمنه ولو سقى ارضه فخرج الماشي شوا وجرح فارما الى ارض غيره  
 فاستد ذرعه لم يضمن الا ان يحاذر الغادة في قد راما او كان غلاما بالمشوا  
 الحبر فامر بحفظه قال البغوي في فتاويه ولو وردت بمسبة في بركة محل عدوان  
 فلم يمان تر بالصدمة ونقبت فيها اياما وماتت جوعا وعطشا فلا ضمان علي  
 الحافر لحدوث سبب اخر كما لو افسدتها سبع في البر **فروع الاول**  
 لو حفر بئر اية دهلير ذاب ودعي اليه سرقة الظلمة او ضرر فاستقطب فيها  
 فان لم يكن له عنهما معدل فقولان اصحهما انه يضمن وثانيهما لا وقال الماوردي  
 انه مضمون الاول يخرج وان كان عنهما معدل السبعة الطريق فقولان مرتبان اول  
 بان لا ضمان وقد مر ذلك في كتاب الحراج وهما القولان المتقدمان فيما اذا  
 حفر بئر في طريق فاتباع هل يضمن ما يستقطب فيها ولو دخلها البصر فمدا  
 فان كانت ظاهرة لم يضمن وان كانت معطاة ولم يعام بها ولم ير اثر ايدل عليها  
 ففي الضمان الخلاف ولو كان الحافر متعبا بالحفر ودعي صاحبها استأنانا لا يقدم  
 يستقطب بها فكل يضمنه الحافر او يكون هدر اقال القاضي فيه وجهان فما  
 كالوجهين فيما اذا دخلها بعين الحافر ووقع فيها هل يضمنه الحافر ولو قدم  
 له طعاما مستموم اذن له في اكله فاكله فمات ففي وجوب القضاء والدية  
 القولان المتقدمان في الحالة الاولى في البئر ولو قدم اليه اطعمة فيهما  
 طعام مستموم وطعام غير مستموم اذن له في الاكل فاكل المستموم ومات ففي  
 ضمانه القولان المتقدمان في الحالة الثانية في البئر ولا يخفى انه لو ارهقه  
 عمل الدخول في الدار الاولى وعلى اهل المستموم انه يجب الضمان قطعاً وينبغي  
 او يكون الحرج كذلك فيما اذا ارهقه عليه شرعا بان استجاره على عمل بنفسه  
 في الدار وفيما اذا كان على الطعام عرفاً وشرعاً فانتمى به الجوع الى حباله

لا ضرر

**الاضرار** **الفروع الثاني** وفيه مسائل **الاولى** يجوز اخراج المراكب الى الشارع  
 اذا كانت مرتفعة لا تضرب بالمانع فاذا استقطبته سبي فذلك به انسان او مال  
 ضمنه على الجدي الصريح كما في الاجنحة وكالوضع ترايا في الطريق لطيف سطحه  
 فارتوى انسان وهلك يضمنه فان كان الميزان خارجا جميعه بان سمره على  
 خشبة من السقف فانقطع وجب جميع الضمان وان كان بعضه في الحدار وبعضه  
 خارجا فذكره وسقط الخارج او بعضه ولذلك وانما قطع من اصابه  
 وسقط لم يضمن الكل وهل يجب نصف الضمان وبالنسبة فيه قوله ان و  
 وجهان اشهرهما اولهما ان على الثاني يثوزع باعتبار الوزن وبالمساحة  
 فيه وجهان كما مر في الحراج ويخلص فيه اربعة ازاوخص الغرض القولين  
 بما اذا سقط جميع الميزان وقطع بالضمان فيما اذا سقط الخارج خاصة وهو  
 خلاف ما عليه الاصحاب قال البغوي ولو سقط الماشي الميزان على ثوب انسان  
 ضمنه اي ما نقص منه **الثانية** اذا بنى جدارا فان كان ملاصقا للدار فسقط  
 وان لم يمسها فلا ضمان على صاحبه متوابعه ما يلا اليه او ما لا يلا البنا فان  
 كان ملاصقا للشارع فان بناه ما يلا اليه ضمن ما يتولد من سقوطه كما تقدم  
 في القانول وقال الرازي المراد بالقانول هذا وان بناه مستويا فان  
 سقط من غير ميل ولا استمداد لم يضمن ما تولد منه من هلاك دار  
 ما لم يسقط فان لم يدرى من هدمه واصلاحه لم يضمن فان تميز ولم  
 يفعل فمختر من كلامه فيه اربعة ازاو اما بين قول وجه اطير ربا وهو المنصوص  
 انه لا ضمان والثاني انه يضمن وقال الثماني ان تميز من نقصه واصلاحه ضمن والا فلا  
 وراعيهما انه ان علم به ضمن والا فلا وجب وجب الضمان بسبب بناه ما يلا  
 الى الشارع ابتداء او دوا كما لو مال بعضه دون بعض نظر ان حصل التلف  
 برأيه المتأخر ضمن وبالمستوي منه فلا او بهما ضمن النقص ولا طريقة الاوجه  
 الثلاثة المتقدمه في نظير من الميزان والجناح قال البغوي ولو باع باني  
 الحجرة المارطة او فاصب الميزان الدار لم يبرأ من الضمان حتى اذا سقط على الشارع  
 فصلك بغير الضمان على عاقلة البائع وهو يقتضي ان يكون الحرج كذلك في القانول



والحاج وسعد هذه فيها وفي الميزاب بعد التسليم وأما في الحجة ارفقيه نظروا قد  
يحمل على ما اذا اشرف على السقوط فباعه وسقط قبل ان يسقط او بعد ان  
يسقط بالتحليله وقلنا التحليله في المنقول لا ينقل الصمان وهو الاظهر ويكون  
لا استحقاقه البعض ينزل منزله المعصوم لدرجته لحظة يقتضي اثبات خلاف  
في صحة البيع لاستحقاقه الازالة وما يحضنه هذه الاشياء ان كان دميما فهو على  
العاقلة وان كان مالا فهو في ذمة الجاني ولو اذ الجار ان يعني جبه ان الجاهل  
او المشترك ثابلا لا ملك جاره فله منعه ولو كان مستقيما فالملك مطالبته  
بنقصه فان له اذا انقضت اعوان شجر لا يملكه كان له مطالبته بالزالتها  
قال الماوردي في البند نجي فان لم يفعل كان له نقصه ولو تولد منه هلاك  
فالحكم في صمانه كالحكم فيما تقدم فيها اذ انما السداد وان تلف ولو لم يعمل  
الحجة او لم يكن استمدهم فليست لاحد مطالبة بنقصه او اذ وقع وان تلف شيئا  
فلا ضمان قاله الاصططري والماوردي حتى المتولي وجهان للجاء والمسايق  
في الشارح مطالبة بالزالة فعلى هذا كما لو مال علم بنقصه فسقط وان تلف  
واذا نقص جارا مالا فهو لا يضمن ما تلف بنقصه ان قلنا لا يضمن بسقوطه  
ضمن ما تلف سعه ويجري الخلاف المتقدم فما لو وضع عدلا على حائط نفسه  
فوقع في ملك غيره فامر به بالزالة فلم يفعل فحتره انسان فهل اذا سقط الحائط  
على الطريق فلم يرفعه حتى تغربه انسان فذلك **المسئلة الثالثة** قسوا  
البطيخ والرمان والقرور والموز وقامات البيوت اذا طرحها في ملكه او في ملك  
فرتق بها انسان ومات او اقلق منها عالم بجب صمانه وان طرحها في الطريق جاز  
فان تلف بها شيئا فاربعة اوجه اصحابها يجب ضمانه . وثانيها لا . وثالثها ان القاهما  
على متى الطريق ضمن وان القاهما في طرفه الذي لا يمتد اليه المارة غالب قال  
الامام والوجه عندنا القطع بوجوب الصمان اذا القاهما على مسند ونحوه  
الخلاف اذا القاهما على طرفه **وثانيها** انه ان كان القاه حيث يحسن الوجه  
المأكل على الارض فان لم يتحرك القشر لم يضمن لان سقوطه بعثرة لا بسببه  
وان تحرك ضمن لانه زلقه وان كان الوجه المأكل على الصوان تحرك القشر

ذو

فلا ضمان وان لم يتحرك ضمن قال الراعي ذلك ان يقول قد نوحده بين العذارى  
مواضع معد لا لقاهما فيهما يسمى السباطات والمزابل ونحوه من  
المراقب المشتركة بين سكان البقعة فنسبه ان يقطع بين الصمان اذا كان  
الالقاهما فانه استيفاء منفعة مستحقه وتخصيص الخلاف بالالقاهما  
غيرها انتهى وحسبنا الصمان في ذلك اذا كان الما رجا ضلها بها امالو  
تعد المشي علمها فلا ضمان **فروع** قال الماوردي لو اخرج من داره طينا لخدم  
او بنا ليستعمله شيئا فسيما وجعله في الطريق فان كان ضيقا والطريق كثيرا  
فمعه معتد بوصفه فيه فيضمن ما تلف به وان كان واسعاً والطريق قليلا وقد  
عذر به عن ملك المارة بل فناداه لم يضمن وقال بعضهم يضمن **الرابعة**  
لو دثر الما في الطريق فترتق به انسان او مية فترتق فان كان الراش لمصلحة  
عامة كرفع العنابر عن الجبابرة فهو كحفر البير فيه لمصلحة المسلمين كذا قاله  
الامام والغزالي والرافعي ونقته راء انه اذا ن فيه الامام لم يضمن وان لم  
ياد فذلك لانه اصح القولين وان كان لمصلحة نفسه ضمن قال الراعي ويضمن  
باني فيه الوجه المذكور في قشر البطيخ واطلق جماعة القول بوجوب الصمان  
كأنه القسوة منهم المتولي لحسن قيده مما اذا كان بغير اذ لا امام وقال القاهما  
لو دثر الما على باب داره او حائوته فترتق به مارة فانه وان كسرت رجله او ن  
قصده به تسليخ الغبار ولم يترط في الرش فالمدعي ان ضمان وطرفه هذا الم  
يما ليع في الرش ولم يتعد موضع الرش فان جاوز القدر المعناد فقد اطلق  
قطيع القاعج والمتولي بوجوب الصمان وهو كما مر فيما ادبر الطريق في الطرق  
ان قصد موضع الرش والحقة الامام بما اذا وضع قدمه على شفر البير وهو  
معان فانه اذا تردي لا ضمان على الحافر وهو كما مر فيما اذا قصد وضع رجله على  
قشر البطيخ ولو بنا على باب داره دكة فلف بها انسان او دابة ضمن وهذا  
الطواف اذا وضع متاعه في الطريق فلف به شيء بخلاف ما اذا وضعه على طرف  
حائوته ولو بالت دابته او رات وهو معها فترتق به انسان او دابة او  
قطاير منه لا طعامه فخصه فان كان في ملكه لم يضمن صاحبها وان كان



في الطريق والحجم كما سألني شيخنا الله في آخر كتاب من جنات الصمان ولومشي  
 قصد إلى موضع التواليم يجب الصمان كالومشي على موضع الرأس **فروع** الأول  
 لو انشئت خشبة لا جدار فسقط الجدار على ما سألني فأن كان الجدار  
 لغيره فلم ياذن فعليه ضامن الجدار وما يستقط عليه الجدار وسقط الجدار  
 عقب الاستناد وراحي عنه بخلاف ما لو فتح قفصا عن طائر فطائر وحيد ففرق  
 بين أن يطير في الحال أو بعد مدة وإن كان له أو لغيره وقد اذن فيه لم يضمنه وفي  
 صمان ما يستقط عليه وجهان قال الفقهاء لا يضمن وقال أبو زيد والقاسم  
 أن سقط في الحال ضمن وإن سقط بعد زمان لم يضمن وعلى هذا الوجه في الحال  
 إلى الرابع ثم سقط بعد مدة من كمال التوبة ما يلا **الثاني** إذا احتس  
 ذابته أو ضربها مغافصة ففدت ودمت وألها فأت أو تلفت ما لا لزمنه  
 قال المعزوي فإن كان ذلك باذن المالك فالضامن عليه ولو غلبت ذابته  
 فاستقبلها انسان وردتها فالتفت أنصافها شيئا لزم الراد ضامن فلو كان  
 وجدا يحمل رجلا فضرب حامل أو دفعه فتحرك فسقط المحمول فظهره  
 قال المتوفى هو كالأمر الحامل على القائل المحمول على ظهره **المالك** قال  
 الغزالي لو اعتسل انسان في الحمام وترك الصابون والسدر والرائحة يادى  
 الحمام فزلت به انسان وتلف منه عضو وكان في موضع لا يظهر حيث شعور  
 الآخر منهُ فالضامن يتردد بين المالك والحامي إذا علم الحامي تنظيف الحمام  
 والوجه الحامي على تاركه في اليوم الأول وعلى الحامي في الثاني فإن العادة  
 تنظيف الحمام كل يوم والرجوع في مواعيد أعادات التنظيف في العادات  
**الطرف** الرابع في ترجيح سبب على سبب **فإذا اجمع سببان**  
 فملك كل منهما يقتضي الضامن لو أنفرد قدم الأول منها لأنه الملك لما  
 بنفسه أو بواسطه الآخر فيكون منزلة الرتبة مع الحفر والراد بلا قول  
 ما يلحق المالك ولا متواتر قدم وجوده أو تأخر فلو حفر في مجلسه وإن  
 نصب آخر حجر على طرفه أو وضع عليه تشر بطيخ عدنا فأنشئت أسنان بالحجر  
 أو لوق بالقشر ووقع في البئر ومات فالضامن على واضع الحجر والقشر وإن  
 توقف الملاك عليه كما لو أعطاه السيف فقتله به أو أمسكه بحتر

فتلا

قتل له لم يله به شيء قال الامام لا يبعد أن يشتركا في الضمان ولا فرق بين أن  
 يكون وضع الحجر والقشر بعد حفر البئر أو قبله ولو حفره في محل عدوان  
 فحمل السيل حجرا أو صنعه على فوهته أو وضعه شبع أو حفر في موضع انسان  
 فوقع وملك فلا ضمان على الاصح كما لو القوه وقال القاضى يجب الضمان على ما قلناه  
 الخافه ومقتضى بحث الامام وجوب نصف الضمان على الخافه ولو نصب شكينا  
 ووضع آخر قربة حجر أعدا فأنشئت به انسان وسقط على السكين تعلق  
 الضمان بوضع الحجر فضر عليه والحقوا به ما إذا كان في يده باب سلبه فرفع  
 دافع انسانا عليها ولم يحرك القصاب يده إلى جهة المدفوع فقاو اضمنه الدافع  
 أما لو حرك يده إلى جهة وجهه وجب عليه الضمان وقال أبو الفياض البصري إن كانت  
 السكين قاطعا موجبا فالضامن على واضعه ومن هو بيده ووجه الما وري  
 والامام استفتى كل قول الاصحاب وقال أهل السكينة والقاه محتمل والامتنان  
 والقدر عليه ليدوم مستصبا كيف يحيط فليكن ما قالوه مفرد ضابط لا  
 على صاحب السكين طرحة ولا استربب فيه ولست أدري في الأولين هل في حمل  
 كلامهم على الصورة الأولى ولو كان واضع الحجر وصنعه في ملأه ونصب السكين  
 بعدى نصبه فالضامن على واضع السكين قال المناور في ذلك الوجه سبب من  
 الاوصاف فغيرها فادرسقط على السكين الموضوعة تغير حركات تعلق الضمان  
 بوضعها ولو أنشئت في الحال فوضع سببها في ملأه ونصب آخر حجر أعدا فأنشئت  
 جانبها فالضامن على واضع الحجر ولو حفر بئر أعدا فأنشئت في ملأه ونصب السكين  
 سببها فوقع انسان فيها وهلك السكين فالمشهور أن الضمان على خافه  
 البئر دون الواضع وقبل أنه على الواضع قال القاضى فلو كان خافه حريا أو كان  
 وضع السكين وهذه من الأدف فوقع عليها انسان وهلك كان هذا إذا  
 بينا بعين فيما إذا وضع السد الحجري على البئر كما تقدم عنه وإن خالفه غيره فيه  
 ومقتضى ما تقدم هناك وفيها إذا كان الواضع غير ساعد وجوب الضمان  
 على واضع السكين هناك ولو حفر بئر قريبة الفتى فغمها غيره وتردى فيها انسان  
 وهلك فعلق بالضمان قال الامام وهو قياس كلامهم في ما تقدم أو تمسكا

38



جميعا فيه وجهان اظهرهما الثاني في هذا ان في كفيته وجهان اظهرهما  
 نصفين فثانيهما انه يعتبر بالمساحة حتى لو حفر احد ما عشرين ذراعا ولا حفر  
 ثلاثين يكون بينهما اتسا والوحف من امتعدان ثم طمها فاجا اخر ولحم طمها  
 وتردى لها انسان تعاق الضمان بالثاني على الصحيح وقبل بالاول ولو وضع  
 رجل حجرا في الطريق اخر ان حجرا بجانبه وتغيرت في انسان وما ن فوجبات  
 اظهرهما ان الضمان متعلق بغير اثنان كالجراحات المختلفة وثانيهما ان يتعلق  
 بنصفه بالمتفرق ونصفه بالاجزاء في فتاوى البغوي انه لو حفر في جبل  
 عند وان دلحك واستها فاجا اخر وفتح فوقه فيها انسان فله الضمان على  
 فانح الراس ولو حكم واستها محاسب وحائا كفتحة تعلق الضمان بالثالث  
 لو طمها فجل اخر فها بانيا **فروع** الاول فيه صورتان **الاولى**  
 لو وضع حجرا في الطريق فتعثر به من لم يره وجب ضمانه ولم يشهد به من لم يره  
 وهو يشتر بالفرقة بين ان يكون الطريق واسعا او ضيقا لان الظاهر  
 ان لا فرق وصرح به الرزائي وحذا الفرق بين ان يضعفه في وسطه  
 او طرفه والظاهر ان هذا ايما اذا الركن له في وضعه عرضا اذا  
 كان له فيه عرض بان احصره ليعنى به او اخرجه لتقله في موضع اخر  
 فيعني ان يكون كالطريق الموضوع في الطريق لهذا الغرض وقد تقدم  
 وقد اشار الامام الى التقييد بذلك فيما اذا حفر حفرة فيها لا عرض فيها  
 وله للناس ثلثون موضع حجرا فتعثر به انسان ودرجه فتعثر به اخر  
 فضا بالثاني يتعلق بالدرج وهو ظاهر ان كان العاثر الاول لا يضمن  
 اذا مات بالبعثرة اما اذا كان يضمن ففعله الذي هلك به منسوب الى  
 واضع الحجر فينبغي ان يجب ضمانه على الواضع ويحتمل ان يكون الثاني  
 طريقا فيه **الثانية** لو قعد في موضع او نام او وقف فتعثر به ماش ومانا  
 او احدهما بظن ان كان ذلك في مله ودخلة الماشي بغير اذنه او كان في موات  
 او طريقا يمتنع لا يضر به المارة فاما ماشي مندر على عاقلة دية القاعد  
 او الواقف سواء كان القاعد والواقف بصير او اعجمي لو قصد قتل من كان

الرفع

الرفع عن نفسه فلم يدفع وان كان في طريق ضيق يضر به المارة فالاجم  
 فيه فيرق **القريب** الاول وهو الاكثر من قالوا ان الضمان في  
 اذا تعثر الماشي بالقاعد او الناصر وما تانا ان دمها مندر على عاقلة  
 دية الماشي ونصر فيما اذا تعثر بالواقف وما تانا انه يندردم الماشي وجب  
 دية الواقف على عاقلة قالوا وفيهما طريقان احدهما ان في المستلزم  
 نقلا وتخرج احدهما انه دم الواقف والقاعد والنايم هدر وتجب  
 دية الماشي على عاقلة وهذا ما الجاب به المنولي ورجحه ابو الحسن العبادي  
 والرافعي الثاني يندردية الماشي وتجب على عاقلة دية القاعد والنايم  
 والواقف كالوتردد الاعمى في الطريق بلا قيد واللف سيا يضمنه والباقي  
 تقرير الضمان وصحة القايح والبغوي وقال النوري هو المذموم **الثاني**  
 الثاني وهو اكثر العراقيين فالواجب على كل من الماشي والقاعد والواقف  
 دية الاخر ونسبوه الى رضه في القدم في الواقف وحلوا التمساعا عدم الوجوب  
 على ما اذا كان الطريق واسعا للفرق **الثالث** قالوا دية المصدوم على عاقلة  
 المادم وفي دية المادم قولان **القول الرابع** عكسوا هذا فقالوا  
 لا يجب على عاقلة القايح وجب دية القايح على عاقلة المادم ودية  
 القاعد على العاثر وفي وجوب دية العاثر على عاقلة القاعد قولان وردى  
 صاحب التمرقب قولان انه يجب على عاقلة كل منهم دية الاخر قال الامام ولم  
 يصرح احد بنزولها مترلة المصطبر وكثير من المروزة او طلقوا  
 الخلاف من غير تفرقة بين ان يكون الطريق واسعا او ضيقا والرافعي قيد  
 كلامهم به اخذ من طريق العراقيين ويتلخص في المسئلة خمس طرق  
 هذا كله اذا لم يوجد من الواقف فعل فان وجد بان انحرف الى الماشي  
 حتى قرب منه فاصابه في انحرافه وما تانا فهو الواصطريما وسيناتي  
 ولو انحرف عنه فاصابه في انحرافه او انصرف اليه فاصابه بعد تمام الانحراف  
 فالحكم كما لو كان واقفا لا يتحرك ولو جلس في المسجد فتعثر به انسان  
 وما تانا فعلى عاقلة الماشي دية الجالس ودية الماشي هدر كما لو جلس في مله



فتعنه ما شروا لو نام في المسجد فان كان معتكفا فذلك فان جلس لا يمر  
يتركه المسجد عنه فهو كالو نام في الطريق قاله البغوي وقال ابو حنيفة  
يفضل الجالس رتبة الماشي اذا جلس لغير الصلوة قاله الربيعي وهذا  
محتمل المذهب عندي ولا يخفى ان المراد باطلاقتهم في هذا الفقه وما  
قبله ان الضمان على الخافز وعلى القاعدة وواضع الحجر يعلق الضمان به  
لوجوبه على عواقله لا وجوبه عليهم انفسهم الا على قولنا الوجوب  
بلاية الجاني ولا ويجتملون **الثاني** اني اذا تردى انسان في بئر محفورة  
في محل عدوان تردى فيها اخر فسقط عليه فان مات الاول فضا له على  
الثاني ثم ينظر فان بعدا القاتل نفسه عليه وذلك بقوله غلبا الضحامة  
وعن البيهقي في الزمة القضا من ان لم يكن ذلك بقول مثله غالبا فهو  
شبه عمد وان لم يتعمد بان تردى بغير اختياره او لم يعلم وقوع الاول فهو  
خطا محض حيث انقضت الحال المارة خاصة فعلى كل حال الدية او  
نصفها او جميعها او لمّا وعلى الثاني يجب المصنف الاخر على الخافز البير ان كان  
الحفر عدوانا ولو كان الاول نزل الى البير ولم يصدم فوقه الثاني عليه  
لزومه كمال دية وان مات الثاني خاصة فان بعد القاتل نفسه او لم يكن  
الحفر عدوانا فهو عدوانا لعلو الضمان بعاقلة الخافز وان ماتا معا  
فالحرية كل واحد ما تقدم فالاول مات بسبب الحفر وقيل الثاني فان لم  
يكن الحفر عدوانا فوجب على عاقلة الثاني دية الاول ونصفها فيه الوجهان  
وان كان عدوانا وجب نصفها على عاقلة الثاني ونصفها على الخافز قال الامام  
وجوز ان يقال لاضمان على الثاني لا تعلقا ولا قرارا ويجوز ان يقال الثاني  
في ختم العود والاضافة الى الخافز وهو فاعل السبب التلصص فيعلق الضمان  
بفعليه ويثبت الرجوع على الخافز ما نغم الملة على التلاف المالا اذا طوبى به  
في وجه ثم يرجع على الملة وفي كلامهم اشارة اليها والاولى الاول وهو  
قطع الطلبة بالكلية عن الثاني اذا علم بان العاقلة تغرم بمرجع انتهى  
ولو تردى في البير دلالة واحد بعد واحد ثم قال في الاول دية الاول على

عاقلة

عاقلة الثاني فان هنادية الاول على عاقلة الثاني والثالث ومن قال هناك  
ليس على الثاني الا النصف قاله هنا على الثاني والثالث ثلثا الضمان  
والثالث الباقي على الخافز ان كان متعديا والا فهو هدر **الثالث**  
لو رلق فوقه في بئر في محل عدوان فتعلق باخر فسقط فيها فان وقع كل  
منها في جانب منها فدية الاول على خافز البئر ودية الثاني على عاقلة الاول  
سواء كان الوقوع يقتل ضما غاليا او لا فالرافعي وقال الامام والغزالي  
في البسيط دية الثاني في مال الاول مغلظة فتوجب الثاني ثلثا  
فدية الثالث متعلقه بالثاني وهل تكفر عليه مغلظة او على عاقلة حكمه  
خردية الثاني ولو وقع الثاني فوق الاول وما فادية الثاني متعلقة  
بالاول وهل تكفر في ماله مغلظة او على عاقلة فيه الكلام المتقدم بين  
الامام والغزالي وبين الرافعي وفي الاول وجهان احدهما المحصرى منها  
هدر واحدهما ان نصف دية يجب على عاقلة الخافز وهدر النصف وان  
لم يكن الحفر عدوانا فالاول هدر وقال الرافعي ومحمد بن علي هذه الحالة  
اطلاق كبر من القول باهدار الاول ولو حذب الثاني ثلثا فوقه عليهما  
وما توافيا الاول ففيه وجهان احدهما هدر نصف دية ويجب نصفها  
على عاقلة الثاني وهو ما اردته البغوي والربيعي وهو مفرغ على قول  
الحصري واظهرهما وهو مفرغ على الصحيح انه هدر نصف دية على عاقلة  
الثاني وثلثها على عاقلة الخافز وقال ابن الحداد هدر نصف دية ويجب  
نصفها على عاقلة الخافز واعرض عن النظر الثاني ولم ير بصوه ولو كان  
حفر البير ليس عدوانا سقط ثلثا آخر على القول الاظهر والنصف على قول  
ابن الحداد واما الثاني فيهدر نصف دية ويجب نصفها على عاقلة الاول  
ويأتي فيه الوجه المتقدم عن الحمبر عانة هدر واما الثالث ففيه وجهان  
اصحهما يجب دية على عاقلة الثاني وما بينهما منها على عاقلة وعاقلة الاول  
تصغيرا لوجوب الثالث ابعاد ما توافيا جميعا ففي الملة الاول وجوه  
اصحها ان ربع دية الاول تسقط لانه مات باربعة اسباب ويجب الربع



على عاقلة الحافرا كان الحفر عهد وانا والاهد روالربع على عاقلة الثاني والر  
على عاقلة الثالث واما الثاني فبات بثلاث اسباب فهد وثلاث بته ويجب  
تلقاها على الاول وتلقاها على الثالث واما الثالث فبات بسبب فسقط نصف  
ديته ويجب النصف لراخر على عاقلة الثاني والوجه الثاني انه لا يجب الاول  
شيء يهد ونصف دية الثاني ويجب نصفها على عاقلة الاول والثالث  
فهد ونصف دية ويجب نصفها على عاقلة الثاني قال الراجح وقضيه هذا  
الوجه ان لا يجب الاول في صورة التلازمة شيء ولم يدره **الوجه الثالث**  
ان يجعل دية الملامه الاول ان لا يهد رطلها ويجب ثلث دية الاول على  
عاقلة الثاني وتلقاها على عاقلة الثالث ويجب ثلث دية الثاني على عاقلة  
الاول وتلقاها على عاقلة الثاني والوجه الرابع انه يجب الاول ربع الدية  
على عاقلة الحافرا كان الحفر عهد وانا والثاني الثلث والثالث النصف وعلى  
الوجه طلبا يجب دية الربع كاملة للراخر من فيه وجهان احدهما على الجميع  
وامصها على الثالث ومتى يجب على عاقلة دية بعضهم او بعضها في هذه  
الصورة وحسن الكفارة في ماله ويقع المظنة انها هل لتجزا ومن هدر  
دمه او شيء منه لفعله ففي وجوب الكفارة الخلاف في ان قال نفسه هل  
يلزمه الكفارة **الطرف الثاني** في اجتماع الاسباب المتشابهة  
التي يقتضي الشريعة من غير ترجيح كما مضى ام ومحوه والمصطدمان اما ان  
ولو تلحقين او رقيقين فان كانا حرين فاما ان يكونا جاسين او راثنين فان  
كانا جاسين فانه قتلان واما ان كانا من شريك في قتل نفسه وقل صاحبه  
وقتل نفسه هدر فسقط نصف دية وعلى الراخر نصفها وعلى كل منهما كفارة  
لقتل الاخر ان قلنا الكفارة لا تجزأ وان قلنا تجزأ وجب نصفها وهل  
يلزمه كفارة لقتل نفسه فبني على الخلاف لا في ان قاتل نفسه هل يلزمه كفارة  
ان قلنا نعم وهو الصحيح ابغنى على ان الكفارة هل تجزأ ان قلنا لا وهو الصحيح  
لزمه كفارة والاقتضاه واما الدية فتجب نصف دية كل منهما ثم ينظر فان كانا  
تعد الامضطدام فوجهان اصحهما وينسب الى الميراث الحاصل شبه عمر فكون

نصف

نصف دية كل منهما على عاقلة الاخر معقولة والثاني انه عند محض فوجب نصف  
الدية في ترك كل منهما معقولة وعلى هذا الوفاة حد هادون الاخر في وجوب  
القصاص عليه الخلاف في شريك النفس وقتل هو لا الاصطدام لا عند  
محض وشبه عند خطأ محض فقالوا اذا مضى ما قبله وقصد الاضطدام  
فذلك عند محض وان حصل من غير قصد فهو شبه عند وجعلهم حصوله من غير  
قصد شبه عند ليس بواضح وينبغي ان يجرى على هذا شبه العمد اذا قصد الاضطدام  
لكن الاضطدام مثله لا يصلح الباء وان لم يتعد الاضطدام بان اتفق لل  
في ظلمة او كالاغمش ومدير من فاصطدم من خلفه وكان كل منهما عاقلا غر  
الاخر فهو خطأ محض يجب به على عاقلة كل منهما نصف دية الاخير  
محققه وان تعد احدهما الصدمة دون لراخر فلكل منهما حدة ولا فرق  
في الاضطدام بين ان يتفق ستمها قوة وضعفا وبين ان يختلف بان كان  
احدهما بعدوا والاخر عيشي ولا بين ان يكونا مقبلين او مديرين او  
احدهما مقبلا والاخر مديرا ولا بين ان يقع اسنكيرا او مستلقيرا او  
احدهما سنا والراخر مستلقيا قال المتولي اذا سقط احدهما منكيا  
والاخر مستلقيا فالمنكب هدر رضان المستلقي على عاقلة المنكب  
وخرجه ابن القاص قولاً وان كان المصطدم من قبل في الحكة الكفارة والدية  
ما تقدم فان هلك الدانان في دية كل منهما نصف قيمة دية الاخر  
وقد يقع في التقاص ولا يقع الدية في التقاص ولا فرق بين ان يختلف  
الدانان في الجنس بان يكون احدهما بعيرا او فرسا والاخر بعلا او  
حمارا ولا في القوة بان يكون احدهما ضعيفا والاخر قوي قال الرماد  
لكن لو كانت الضعيفة تحت يقطع بانه لا اثر لركبتهما مع قوة الاخرى  
فلا يباط حركتهما ختم كغزال البرية في جلد العقب مع الجراحات  
العظيمة ولا بين ان يكونا مديرين او مقبلين اذا احدهما مضطربا من  
خلقت او احدهما مقبلا والاخرى مدبرة هذا اذا لم تغلب الدانان فان  
غلبتا وجرى الاضطدامان والراجهان مغلوبان فطريقا لحد سمانه قولان



احدها ان هلاك النفسين في الدارين ممدد واطرها وهو المسمى بالذي  
 اورد هـ العرايقون اثر الحمر كما لو يكونا مغلوبين والبطون الثاني القطع  
 بالقول الثاني ويجري الخلاف فيما اذا اقبلت الدابة واليهما او سلبتاهما فالف  
 فالاهل بضمه ولو غلبت دابة احد سداد في الاخر ففي الغلوب الطريقان  
 وخدر الاخر ما تقدم ولو اصطدم رالب وما ش لظوله فالحكم ما تقدم  
 وما تقدم من هذا نصف الدابة هو فيها اذا كانت ملك الراب فان كانت  
 يده يا حارة او احبارة لم يبعد رهنها شي قال البعوي ولو سد غنق احد بعيره  
 بالآخر ورجما في الشرح قد حل بعيره خربها فملك من جديده للسل احده  
 البعير من فلاهما لان يكون ذلك البعير مع وفاء بالفساد والعرض فان كان  
 المصطدمان جسيين ومجنونين فان كانا شابين او ركبين وكابا نفسيهما  
 فحكمهما حكم البالغين العاقلين الا اذا اوجبتا الدية هناك مغلظة فيمنع  
 هنا على ان الصبي والمجنون قتل لما عدا فلا ان قلنا لما عدا وجب دية  
 العمد المحض اما عليها مغلظة ان قلنا ينصود فيه العمد المحض او على العاقل ان  
 قلنا لا ينصود فيه ذلك ويكون الواجب دية الخطا المحض محققه كذا قاله  
 الامام والقبائل من زوجهما مغلظة في مالهما قال الامام وشبه العمد انما  
 يتصور من يتصور منه العمد المحض وذلك عن جماعة عن عبد الصوام في  
 قولان احدهما انه عمد والثاني انه خطأ وان داهما احدهما لم يرض عليها ولا ية  
 وكان واحد الرنة كعادته وان قيمته الدابتين على عاقلة دية الدابتين دون  
 عما قلنا وان اركب هذا واحدا وهذا اخر نصف الهلاك في العكس فان  
 على كل منهما فعلى كل واحد نصف قيمة كل من الدابتين على عاقلة كل منهما نصفها  
 ديتي العبيتين على الصحيح وقال الداربي وابن المزيان يجب على عاقلة كل مركب  
 دية من اركبه قال الشيخ ابو حامد والصوفان الاول ان المركب المتعدى يضمن  
 الصبي الذي اركبه وجنابته على غيره حتى لو وقع الصبي مات يلزمه الضمان  
 ولو حتى على غيره يضمن ذلك الغير لا يضمن جنابته الغير على الصبي الذي اركبه  
 فلا يصح اطلاق القول بان يضمن من اركبه لا نصفه فان جنابته الغير قال

الرافعي

الرافعي الذي اطلقه من انه لو وقع الصبي الذي اركبه ومات بضمه فيه تفصيل  
 قالت صاحب النظم ان كان مثله لا يستمسك على الدابة ولم يسده لزمه  
 الضمان وان كان يستمسك فان كان ينقله من موضع الى موضع فلا ضمان  
 اركب الوكيل وغيره وان اذكبه ليعطى الفرد سبته فهو كالوئله في يد السباح قال  
 دة كل واحد من الاطلاقات والتفصيل موقوف انتهى ويحتمل ان يكون مراد  
 التوكيل بقوله اذا كان ينقله من موضع الى موضع اذا كان باذن وليه وان يكون  
 قول الشيخ وان حقه على غيره يضمن ذلك الغير اذا كانت الدابة يركوبه بان  
 وقع على شيء فالفقه وفي تعليق القاضى المحترم بما قالاه في عما اذا كان الصبي المركب  
 غير مبرور فان اركبها ولهاها فان كان لمصلحةها ففي الضمان وجهان صحيحهما انما لا  
 يضمنان وهو ظاهر النسخ ثانيا وبسبب الا فقال انما يضمنان وقيدهما  
 الامام ونسبته الغزالي ما اذا كانت الاركاب للمنفج والحاجة غير مهمة فاما اذا  
 احتاج الى اركابه ليحل له فله ان يركب من كان لا مكان فلا يضمن قطعاً كالحاجة او  
 او قصده للحاجة وفي المسئلة المقيس عليها وجه ان الضمان يجب والوجهان في  
 الاركاب المرتبة ونحوها على ما ذكره محققه موصان ما اذا كانت مضمونة فاما اذا  
 اركبه دابة شמושته جموحة فيضمن قطعاً وارباب الاجنبي باذن الوكيل كارباب  
 الوكيل ولو تعدى المركب بارباب الصبي وتعدى الصبي بالاصطدام او بالذلاف  
 شي فالمقوله ان الضمان بحال على المركب وقال الغزالي يحتمل ان يحال على الصبي  
 اذا جعلنا له عهدا واستحسنه الرافعي وقال المحرر ان قلنا به بالحكم فلو ركبنا  
 با نفسيهما وحققه ان يقال بمثله في المحرر حتى لو القى الصبي نفسه في البئر  
 عدا ان يكون الضمان على عاقلة الخافر وان كان المصطدمان رقيقين فان مات  
 احد سدادون للآخر وجبت نصف قيمته متعلقا برقبته المحي ونصف قيمة الدابة  
 التي تحته ان كان ركبنا وتلف وان اثر الاصطدام في الحي نقصا نالتحق  
 ارضه بنصف القيمة المتعلقة برقبته المحي وجرى اقوال الشافعية في ان قلنا  
 الارش لا يتعلق بدمته كما ينبغي وان ما انا اما معا او مرتباً وقبل التمكن من  
 تبعه فمأمور ان وقال الداربي ان كانا متساويين في القيمة سقط الخدم بالآخر



بقاها وان بفاو فافها حربي التقاص في الماضي والفاضل يسقط الفوات بحله وهو  
 منه ففرع على اشر جنابه السيد سنة ذمته ولا فرق في الاهداء بين ارضون  
 العبدان بالغنا وصغيرين اذا ركبوا باقتسام وان كان احدهما عبدا والآخر حرا  
 فان مات العبد فنصفه مدهد ويجب نصف قيمته ودون على المروءة عاقلته  
 فيه الخلاف الا في ان قيمته الرقيق هل يتحملها العاقلة وان مات الحر ويجب  
 نصف دينه متعلقا برقبة العبد وان ماتا معا فان قلنا قيمة العبد لا يتحملها  
 العاقلة ويجب نصف قيمة العبد في تركته الحر ويجب لو رثته نصف دينه  
 متعلقا بنصف قيمته فان نشأ وبانقاصا قال الرافعي ويحمل ذلك على انه يقع  
 في صورة التقاص ثم انما يجوز ذلك اذا اتخذ الجنب فان عوزت الابل ورجع الواجب  
 لا القيمة وقد ذكروه ابنه شافع مما اذا اتخذ الجنب وقال القاضى الطبري  
 لا مفاصل الا بانقاصها فان الدابة ابل والدية بقية وان كان نصف القيمة اكثر  
 فللسيد اخذ الزيادة من تركته الحر وان كان نصف الدية اكثر فالزيادة  
 منه رة اذ ليس لها محل يتعلق به وان قلنا لقيمة العبد يتحملها العاقلة فنصف  
 قيمته على عاقلة الحر وسعاقبه نصف دية الحر في اخذ سيده من العاقلة نصف  
 الدية ويعطى نصف دية الحر لبل ورثته اما من عجز ما اخذ او من غيره فان  
 نشأ وبافوجها نأخذ مال السيد ياخذ نصف القيمة ويعطى نصف الدية  
 والناسي ان الحق بمقتضى الوردية الحر للسيد ان يمتنع وهو باي مما اذا دار  
 نصف القيمة اقل ايضا ولا قصاص هنا الا ان يكون رثته عاقلته فيعفى فيها قال  
 النقاد من هذا الطائفة وفي انه مقيد باتحاد الجنين كما تقدم وقيد ابل الصباغ  
 به وفيه نظر ايضا من اجل التاجيل قال الرماد والوجه ان جئت لورثة الحر  
 مطالبة العاقلة بنصف القيمة وان كان ملكا للسيد ليرثوا به وكذا اذا  
 تعلق الادب برقبته فقتله اجنبى ثبت للمجنى عليه مطالبة قاتل العبد بالقيمة  
 وثبت للورثة مطالبة قاتل العبد المهرمون قال الرافعي ولكن هذا ينبغي ان  
 انه هل للمرثين من خاصر الحافى وان كان له طرد ما تراثت بينهما حكم اصطدام  
 الرجلين فالأنا حاملين فان كانا حريتين يجب في تركه كل واحدة منهما

البحر

اربع كفارات على الصحيح في الجاني الكفارة عما قاذل نفسه وانما لا تحرى فان قلنا  
 لا يجب على قاتل نفسه وجب دلائه وان قلنا انما تحرى وجب دلائه ايضا  
 وكفارة ويجب على عاقلة كل واحدة نصف عشر قيمتهما ونصف عشر  
 جنيهما وفيما عاقلة كل منهما نصف دية الاخرى ويهد ونصفها فان  
 كانت له طرد من مسئولين فان كانا الرجلين ومائهما فان كانا حرا بلبن  
 فنصف قيمته كل واحد منهما مدهد ويجب نصف قيمتهما على سيد لآخرى  
 لا جنسية المستولدة مضبوطة على سيدها باقل الامرين من قيمتهما وادش  
 الجنانية على الصحيح وما لا رثا لغانا بل في قول فاعلى الصحيح على كل واحد  
 اقل الامرين من قيمة مسئولته ودفه فقيمة مسئولته لآخر فان استوى  
 المستحقان ففيه اقوال المتأخرين في اليوم التي بعده القيمة وجسمان  
 احد ما يوم الاستيلاء الثاني وهو الراجح عند من ما يوم الجنانية فيعملها  
 يقوم هنا قبل الاصطدام لانما تنقص به وان ثفا وقاد جمع مستحق الزيادة  
 على لآخرتهما وان كانا حاملين وان كان حليها بولدين من سيد ما فنصف كل  
 جني مدهد وعلى كل واحد من السيد بن نصف عشر جني مع ما عليه تشبه  
 امه ما يجب من العزة فتكون من صور التقاص فان فصل احدهما شي اخذ  
 تلك الزيادة واذا كانت قيمة احد ما يتين دية الاخرى مائة وقمة كل غرة  
 اربعون فصاحب النفيسة يستحق على صاحب النفيسة مائة تسعة وعشرين  
 لحدها فالمستحق له مائة وعشرون من مائتين واربعين للقيمة النفيسة  
 مائة والصحيح ان سيد المستولدة لا يصح له الا اقل من الاكثر وقيمتها فليس  
 له الا ما به وصاحب النفيسة يستحق عليه سبعين يستحق عليه سبعين  
 نصف مائة واربعين وهو منها سبعون من المائة فصا ما بالسبعين سعي  
 صاحب النفيسة فلا يرضى اخذها صاحب النفيسة منه وان قلنا يجب على  
 السيد الارش ما يبلغ على لصاحب النفيسة في مثا لما خسور هذا اذا لم يكن  
 لو احد من الجنين وادش عرابيه فان كان معه جنة لام فان كان لكل منهما  
 جنة فلهما سدس العزة نصفه على سيدها ونصف على سيد الاخر ثم الباقي



يستحق كل من السيدين على الآخر فنقع في التقاض فحب لكل من الجزية في  
 المثال المذكور ثلاثة وثلث سدس نصف الغرة وان كان لاحد منهما جرة دون  
 الآخر فعلى كل واحد من السيدين نصف سدس الغرة لها ثم سيد الذي لا جرة  
 لحدها يستحق نصف الغرة على الآخر والآخر يستحق عليه نصف الغرة الاسدسها  
 فنقع التقاض في خمسة اسدسها وبأخذ سيد التي لحدها جرة نصف سدس  
 الغرة من الآخر ولو كانتا أحدهما لا من سيدتها ولا من أحدهما قالفت  
 لها ملة بخينها ونصف الغرة على سيد الحائل فان كانت له جرة فلها منه نصف  
 سدس الغرة والباقي لتسيد الحائل وعليه الجرة ونصف سدسها بالكلية  
 سدس الغرة وان كانتا حاملتين فولي من حزين من غير سيدتها فعلى كل واحد من  
 السيدين نصف قيمة لآخر ونصف غرة خينة مستولدة ونصف غرة  
 لحين الآخر كما في الجزية وان كانتا حاملتين برصفتين فالمتولي على سيدته كل  
 واحدة مع نصف قيمة لآخر ونصف عشر قيمتها ابضا في مقابلة نصف الحين  
 صح في المثال المتقدم في حين المقيسة عشرين وفي حين المقيسة عشر  
 وان علم ان المتولي استدرك على الاصحاب بما تقدم من التقاض وقال الخصم  
 المقاض في الغرة سني على جواز الاعتراض على بل الالة فاحوزناه حصل  
 المقاض للاضلا وفي تعليق القاض اشارة لا نقل عن القفال وقد قل له  
 المقاض في هذه بودى لا التقاض في الحيوان بحوزاد انفق في الصفة فانه  
 لو اوصحه عد او عفا عن القود فاو منحه بعد ذلك هه او عفا عن القود  
 تقاضا في الدينة وهو خمس من الرب لا تقاضا في الوجوب **الصورة الثانية**  
 اذا اصطدت سفينتان باخراد احين فغرفنا ما فيها فاما ان يكون  
 اصطداها بفعل الملاحين او لا بفعلها **الحالة الاولى** ان يكون بفعلها  
 فان كانتا وما فيها من الاموال ملكا لما فنصف قيمتها وما فيها ممدرون نصف  
 قيمة كل واحد منهما وما فيها على صاحب السفينة لآخر فان هلك الاخران ايضا  
 فما كانا فارسين موتان بالاصطدام وان كانتا لما وما فيها لغيرهما حلاه بترعا  
 او باجرة فالحكم في السفينتين ما تقدم واما ما فيها فلكل منهما قيمته نصفه

بحري اقول التقاض في القدر الذي يشتركان فيه وان كانت السفينتان لغريهما  
 بان كانا متاجرين او مستعيرين او امسين عليهما لم يسقط منهما شيء بل  
 على كل منهما نصف قيمة كل سفينة وكل واحد من مالهما بالخيار ومن ان يأخذ جميع  
 قيمة سفينته من موتة يده فترجع بنصفها على الذي يده الاخر او ينزأخذ  
 نصفها منه والنصف ممن كانت تده السفينة الاخر فان كان الحران  
 عبدين فعلى الضمان رقيقها واما الكلام فيما قيمتها من الامسين اذا هلكوا  
 بعرق او غيره فاصطدامها عند الجمهور بل لانه اقتسام عمد محض وشبهه عمل  
 وخطا فان كان عمدا محضا فان قصد الاصطدام ما بعده اهل الخزة بفضيها  
 الى الهلاك تعاقب بفعلها الفضا فان كان في احدهما واحد فثلاثة وثلثو  
 كان في كل منهما عشرة رجال مثلا واثموا معا او جهل الحال اقرع بينهم فخرجت  
 به القرعة فلله الا احيان وفي مال كل منهما نصف ديات الباقي فيكون على  
 كل واحد تسع ديات ونصف على كل واحد بعدد من في كل من السفينتين  
 من الاحرار والرقاق كفادات ومقتضى تشبيه اصطدام السفينتين  
 باصطدام الماشيين والراكبين ان يات فيهما الخلاف المتقدم في ان  
 العمدية المحضة هل تحقق في الاصطدام حتى لا يجب قصاص في وجه ولا يجب  
 الدية على العاقلة وقبل ان الشاشرح به لان الجمهور هنا على تخصيصه  
 وهو ظاهر وان تعد الاصطدام للمنة لا يفتى في الهلاك غالبا وقد يفتى  
 اليه فهو شبه عمد لا يتعلق به قصاص ولو كان نصفه دية كل منهما على عاقلة  
 كل واحد من الملاحين مغلظة وان لم يتهدا بانظنا انها بحريان على الترتيل  
 فاخطا ولم يعلم واحد منهما ان يقرب سفينة سفينة اخرى لظلمة اذ  
 غيرها وجبت الدية بخففة على عاقلة كل منهما نصفها ولو كان فيها عبيد جرح  
 بحمل العاقلة قيمتهم في الخطا وشبهه العمد على الخلاف المشهور في انهما  
 كل يتحمل فيه الرقيق **الحالة الثانية** ان يكون لا بفعلها فان وجدتهما  
 بصبريان فوابا في الضبط ولم يعد لهما عن صوب الاصطدام مع قدرتهما  
 عليه او سيراها في دح شديد لا يسير في مثلها السفن او لم يكلا ما تخا جوا اليه



من الرجال والعدد وجبت عليهم ضمان ما تلف من السفينتين وما فيها الكافة  
 وجبت ضمان الادمين على عاقلة كل منهما مغلظة وفي وجوب الضمان  
 وحكي الامام خلافا في ان سيرة منتقارين بحيث لا تقدر عند وجود  
 الرخ نضاد ما كل كونه فريطا وان لم يوجد منها ثقب في الرخ من الاصطدام  
 بغلبة الرياح وهي ان الامواج مع تعدد الضبط ففي وجوب الضمان قولان  
 كالقولين فيما اذا غلبت الدابة الدابة لكونها لا تحب وتحميها  
 طريقان احدهما انه اذا لم يوجد من المجريين فعل املا بان كانت السفينة  
 مربوطة على الشط او مرساة في موضع مناجت وتبع سيرها فاما اذا سارت  
 غلبت الزح وعجز اوجب الضمان قطعاً واظهرها طر دما في الخالق فان لم يجب  
 الضمان هنا فثبوته لو فرضا ولم يقصد الاصطدام وان قلنا بالاصح انه لا يجب  
 له ضمان الا حراد ولا ضمان لو ذابح والامانات الالفة فيها ولا ضمان للاموال  
 المحمولة بالاحر ان كان مالهما معاً او فكبلة في حفظها عنده او غيره فان  
 استقل باليد ففي ضمان الخلافة في ضمان لرحيل المشترك وان كان فيها عبيد  
 فان كانوا اعوانا وحفاظا للمال لم يجب ضمانهم كسائر الاموال ولو  
 اختلف صاحب المال والملاح في نفاذ صاحبه كالا اصطداما بفعلهما  
 وقال بل بغلبة الرخ صدقاً يمينه او متى كان احد الملاحين عامدا او تقطعا  
 دون لآخر اجري على كل منهما الحكم الذي يقتضيه حاله كما تقدم ولو صدرت  
 السفينة الجارية سفينة مربوطة على الشط فكسرت قضاة بالبحر السفينة المارة  
 ولو تقب السفينة فغرق فيها من نفس او قال ضمنه ثم ان تهدد لغرقها بقضي الى  
 الهلاك غاليا فالحرق الواسع الذي لا مدفع له في الحجة تعاقب به القضاة والدية  
 المغلظة في ماله وان غمره بما لا يغلب منه الهلاك فان كان مصقاً لم  
 تداركه فهو شبه عمد وجعلوا منه ما اذا قصد اصلاح السفينة فغدرت لئلا  
 في موضع الاصلاح وان لم يتعمد الاخران بان سقط من يده حجر او غيره فاحرق  
 به او قصد له اصلاح فاصابت لاله غير الموضع فتوقظا **مخرج** لو كانت  
 سفينة مثقلة تشعه اعدا الى موضع فيها انسان عدلا اخر تعديا فغرق في

عنان

ضا في الاعمال التسعة وجبان اخدها بضمنها والثاني لا يضمنها كلها وما بينان  
 عما اذا رمى صيده انا بطل بعض استناده ولم يضمنه ثم رمى اليه اخرى فازمنه  
 ولو لا رمي الاول ما كان رمي الثاني من منافق الصيد فيه وجبان احدهما للثاني  
 فيجب على واضع العدل ضمان الكل وثانها انه لما وهق لافقير والاصح عند لرام  
 فعلى هذا لم يجب هنا فيه وجبان اخدها نصف الضمان وثانها يوزع الضمان على  
 الاعمال فيجب حصته ما وضعه عليه ودنا في الخلافة ان كل واحد منهما اذا زاد  
 الجراد على الحد وهلك المجد ودولة انطاد اخر **مخرج** ثانياً له شبه بما عرقبه  
 لو تحادب ثمان جبلا في ملكها او عصاة فانقطع وسقطا وما فاهد ونصف  
 دية كل منهما وجبت نصف دية كل منهما على عاقلة لراخر سوا سقطا من جيران  
 او مستلقين او احدهما منكسرا والاخر مستلقيا وقد قال الرافعي تقدم  
 في الاصطدام ان ابن المقامر خرج قولا وهو باينة هنا وقال للبعري فيما  
 اذا انكب احدهما واستلقى لراخر انه يجب على عاقلة المستلقي نصف دية المنكب  
 وغلط وجب على عاقلة المنكب نصف دية المستلقي بحقيقة قال الرافعي  
 وهذا ان صح انضوي اريقا في صورة الاصطدام اذا انكب لراخر واستلقى  
 الاخر يجب على عاقلة المستلقي نصف دية المنكب بحقيقة وعلى عاقلة المنكب  
 نصف دية المستلقي مغلظة وان كان احدهما مالكة والاخر طالم باخر قدم  
 الظالم ثم رد وعلى عاقلة نصف دية الاخر ولو ادا احد المتحاذين  
 فسقط الاخر ومات فنصف دية على عاقلة المرحوم ونصف ما هدر ولو قطع  
 الجبل قاطع فسقطا وما كانت دية جميعا على عاقلة القاطع **مخرج ثالث**  
 له تعاو بالفيل وان لم تكن اختصاصا لراخر جرت العادة بذكره فيه في القضا  
 الامتعة عند الاسر وعند الهلاك والاصل فيه ان الاموال لا تجوز لما لكما  
 انلاهما بالقائمة في البحر او غيره بغير عرض صحيح ويجوز لغرض صحيح عند اسر  
 السفينة على الغرق فلقا بغير ما يستلزمها اذا لم تكن المال حيوانا بحرياً  
 ويجب عليه عند حرق الحيوان المحرم اذا علم اوطن حصول السلامة بالانقاذ  
 فيجب القفال الروح فيه الحليم في الروح ولا يجوز القفال الحيوانا المحترمة اذا حصل



دفع الغرق بغيره وعجب القاه لابقا الاوميين حرارا كانوا او عبيدا واذا لم  
 يلوا الى من وجب عليه القاه حتى عرقوا السفينة ثم ولم يضمنوا لو لم يطعم  
 المضطربة ولو القاه متاع غيره بغيره اذ نه عند الاشراق على الغرق وجبا المثل  
 ضمنه ولو القاه متاعه او متاع غيره باذنه فلا ضمان على احد اذ اعرف في ذلك  
 ففي الفرع مستأيل الاول لو قال انسان في السفينة المشقة لصاحب  
 المتاع الذي فيها الزمتا على البحر وعلى ضمانه او على اني ضامن له على اني اخبر  
 بدله فالقاه لزم القاييل ضمانه على المزمع قال القاييه وهكذا لو قال  
 لزيد القصاص عني ذلك على كذا او لصاحب الطعام اطعم هذا الخايع  
 وذلك على كذا ففعل يستحق ما سمي وهل تلك المستند على المتلفي قبل ان القاه  
 وتلك تستند على العتق تلك الرقبة قبل الاعناق اذ اوحدا او لا على كلهما  
 لكن يجري عليه اخذ الملك فيه قوله زحكاها الماد ردي وقال انظر ظاهر المزمع  
 الاول وبالثاني جزم الامام وحاشا له ان كان كذا في مثلها ضمنه بمثله  
 وباتي فيه ما تقدم عن الماد ردي ان الشرا لا يضمن بالمثل الا في العتق وان كان  
 مشقودا فنجب المثل الماد ردي او القيمة الحاقالة بالفرض فيه خلاف وينبغي ان  
 يبنى على القولين في انه عليه فان قلنا لا ضمنه بالقيمة قطعاً وان قلنا لا يخرجه  
 على الخلاف في الغرض قال البغوي ونحو القيمة قبل هيجان من موالك ليرساق  
 على الغرق لا يجعل قيمه الماد في البحر وهو على خطر الهلاك كقيمة في البر ولو  
 لفظ البحر الملقى لا الشرا فخطر به فهو لا كغيره على المشهور ويشهد القاييل  
 ما بدله وهو يبنى على القولين وهل للمالك ان يمسك الذي اخذه ويرد بدله  
 فيه خلاف تقدم في نظائره كالخلاف في المفروض هل له امساك المقرصود  
 بدله اذا كان باقيا من مثل او قيمة وجوب الضمان عند الاقامه شرطين  
 احدهما ان يكون عند خوف هلاك النفس او مال فلو قال انسان له صاحب المتاع  
 القه في البحر وعلى ضمانه من غير خوف عرق فالقاه لم يلزمه ضمانه قال لو قال  
 اهدم دارك وعلى ضمانها ففعل لا يضمن وفيه وجه انه يضمنه **الثاني**  
 ان لا يضمن فائدة الا لقا بصاحب المتاع وان لم يشترط اخفاصها عند دفع

الملق

الملقى فلو قال في البر اهدم دارك ففعل لا يضمنه **الثاني** ان لا يضمن فائدة الا لقا بصاحب المتاع وان لم يشترط اخفاصها عند دفع  
 القه في البحر وعلى ضمانه فالقاه ضمنه كما تقدم سواء حصلته السلامة او لا  
 لو هلك هذا القاييل ويحتمل الضمان في تركه وحكي من موثر وجبا غريبا  
 انه لا يضمنه ويشترط ان يكون القاييل خائفا من الغرق وان اختص بصاحبه  
 بان كان الثاني السفينة والسفينة وما فيها له خاصة فقال له خارج عنها  
 التمتع على البحر وعلى ضمانه ففعل لم يلزمه شيء كما لو قال للمضطر كل طعامك  
 وانا ضامن فافعله ولو رجعت فائدة لولا لقا لصاحب المتاع وعنه اما الملتزم بان  
 كان هو صاحب الماد في السفينة فقال له ذلك او غيره بان كان الملتزم  
 خارج السفينة وفيها غير صاحب المتاع فقال له ذلك وجب الضمان على الملتزم  
 وفيما يضمن وجبا ان صحها وهو ظاهر النص انه يضمن الجميع وثانيهما انه  
 يقتضي على جميع من فيها ويستقط قسمة المالك منه ونحو الباقي على الملتزم  
 فلو كان معه فيها واحد لزم الملتزم بقصد الضمان ولو كان معه اثنان لزمه ثلثاه  
 وان كانوا عشرة لزمه تسعة اعشاره **المائنة** لو قال له عند الخوف التمتع على  
 في البحر ولم يترخصا ففعل بقاء احد في ضمانه وجبا ان قال لو قال ردي ولم يترخص  
 للجوع واصحها القطع بلامان **الثالثة** لو قال التمتع على البحر وانا  
 وديان السفينة ضامنون كل واحد منا على الكمال او قال على في ضمان وكل واحد  
 منهم ضامن فان قصدا لاحدا عنهم بقاء من سبقهم لوانهم وكلوه في ذلك ولزمهم  
 ان صدقوه وان انكروا صدقوا بما ساءلوا اذ ادعى عليهم المالك هو في التوكل مخرج  
 على المزمع صحة التوكيل في الضمان ولو قال انا وهم ضامنون كل منا بالحصه لزم  
 ما حصه ويراجع الماقول فان اعترفوا انهم ضمنوا او وكله في ضمانه لزمهم وان لم يعترف  
 منه شيء في ذلك وقال المستند في اردت انشا الضمان عنهم قال بعضهم ان رضوا  
 به لزمهم المالك ونسبته الامام في الاصحاب مطلقا وقال انه بعيدا لا على قول الوقف  
 فان لم يصح فلا متاع له وقد ذكر القاض ما راينا قال التامني وهو الظاهر  
**الرابعة** لو اطلق قوله انا وديان السفينة ضامنون ثم قال ردي التمسيت  
 صدق يمينه ولا يلزمه الا حصته لان الاصل براءة ذمته واللفظ بحمله قال الغزالي



قال الرافعي وهذا يشترط الحمل على انفراد بالزمان عند الاطلاق فانه ينصرف  
 عنه بدعواه اذ اذاه التوزيع والفظه في النهاية هذا الحمل على انفراد بالزمان  
 عند الاطلاق وانه ينصرف عنه بدعواه الا ان يقول اردت ذلك فتواخذ  
 بمرجيه وهذا يقتضي الحمل على التوزيع فان لم يقل اردته فان فرض نزاع فيه  
 خلف واعلم ان المراد من روي عن الشافعي رضي الله عنه انه لو قال الزمان على  
 البحر على ان يضمن لك ورجا ان السفينة ضمنه دونهم واعترض عليه فقال ينبغي  
 ان يضمن حصته ولا يلزمه مال يضمن ولا يضمن اصحابه ما اذا كان يضمنهم  
 وفيهم المراد منه ان يضمن عند الاطلاق جميع المال كلام الغزالي المتقدم  
 يوافقه واختلف الاصحاب في قول الشافعي ضمنه دونهم فقيل اذ اذاه اصل الزمان  
 لا مقداره وهو موافق لاختيار المراد وقيل اذ اذاه صحت الجميع واختلف هو  
 في محله فقال بعضهم محله ان يقول نحن ضامنون وكل واحد ضامن للجميع  
 وقال اخر من صورته ان يقول على ان يضمن الركبان ايضا ضامنون وقيل صورته  
 ان يقول على ان يضمن القوم صمنا وانا عنهم ضامن على جهة الاختيار فذهب القوم في الزمان  
 فواخذوا بقرينة ويصدقون بيمينهم قال ابن داود فان قال ذلك على جهة التام  
 فعندي لا يلزمه شيء لان الحصر يلزمه المال وان كان الزمان فاستدوا وهو  
 محله لا قياس وقيل صورته ان يقول انا ومن ضمننا وحصله واوديه من مالي  
 ومالي فيلغو هذا الاخير ويطلب الجميع كما لو قال اختلفت على الفاحص لما لك  
 من مالي او امنها لك من مالي يلزمه لالف وقيل صورته ان يقول انا والمالك  
 على ان يكونا ضامنون فاذا نزل في القايه فالقايه فيضمنه بالباشرة لا بالزمان  
 وقيل لا يجب عليه هنا ايضا الا قد رجعت **الحاشية** ان يقول الله انا  
 ضامن ورجا ان السفينة ضامن او على ان يضمنه ورجا ان السفينة ويقول انا  
 ضامن وهو ضامن فوجهان احدهما انه لا يلزمه الا ما يخصه ولا يظهر ما ان يلزمه  
 الجميع **فروع** لو قال اني متاعك وعلى نصف الزمان وعلى فلان المثلث وعلى  
 ولا السدس فالقايه لهم القايه المضاف ولو قال الرجل اني متاع فلان  
 وعلى ضامنه ان طالبك فالقايه ضمنه المثلث والقابل قال الماوردي لا يقوم

بدل الرهن في هذه المسئلة مقام الضمان ولجاء بعضهم وابتر بصريح **الصريح**  
**الثاني** الله اذا روي عشرة مثلاً حجر بالبحر فاعاد عليهم فان قيل واحدا  
 منهم فقد مات بفعله وفعل شركا به فهدر عشرة دية وكل من القسمة عشرة  
 دية وان قيل ان يضمن فاعاد اكل ذلك وان قيل العشرة هدم من دم كل واحد  
 منهم عشرة ووجب على كل واحد من الباقي عشرة الدية وفي الكفاية في اموالهم هل  
 كوز تسع كذا وان او عشرة او مائة فيه الخلاف المتقدم واذا صاب غيرهم  
 فقتله فان لم يقصد واحدا او اصاب غير من قصده فهو خطا يوجب الدية  
 الحقيقة على عواقبهم وان قصدوا شخصا معينا او جماعة معنوية فاصابوا قال  
 العراقيون هو شبهه عمد فوجب الدية مغلطة على عواقبهم وقال الماوردي ان قالوا  
 قصدوا قتله وجب عليهم القصاص وقال بعضهم لم يعد اقتص من العمد ولزم  
 عشرة دية الخطأ في ماله ولم يتحملها العاقلة الا ان يصدقوه وقال الصديقي  
 والامام والغزالي والمتولي ان كان الغالب انهم يصيبون من قصده فهو عمد  
 متعلق به القصاص والدية المغلطة في اموالهم وذكرها القاضي والبعثي  
 والرويان وجهين واختار الاخر وجوب القصاص اذ اعلنت الاصابة قال  
 الرافعي وشبهه ان يقال الخلاف راجع الى انه هل يصور تحقير هذا القصد  
 في التخيير وان كان الغالب انهم لا يصيبون من قصده ولا يصيبون فمحمو  
 شبه عمد اتفاقا وان علوا انهم يصيبون واحدا من المرحومين لا بعينه اذ  
 جماعة منهم لا باعيانهم فلا قصاص على المزمع وعمل هذا قال الغزالي بخبر به  
 محققة على العاقلة وما جرحا خطا محض وهو جار على طريقهم ان ما لا يتصور فيه  
 العمد المحض لا يتصور فيه شبهه وقال الماوردي والبعثي هو شبهه عمد  
 يجب به الدية مغلطة على العاقلة قال الرافعي وهو الوجه ولله البرمى سيما لا  
 جماعة ولم يعرف واحدا منهم قال الامام وما ذكرناه من عدم وجوب القصاص فيها  
 اذا قصد الرامي اصابة واحد لا بعينه او جماعة غير مخصوصين فاصاب واحدا  
 او جماعة فاما اذا كانوا مخصوصين في موضع وكان الحادث على علمه اذ استند  
 الحجر عليهم اني على جميعهم فاني على جميعهم فالذي اذاه وجوب القصاص قالوا لا







والربع الآخر على عاقلته وعلى راي غيره موزع على المرحلات وفي ثلاث فيوجب  
 على الجاني عمد او خطا الربع والربع الآخر على عاقلته وعلى راي غيره موزع على  
 المرحلات وفي ثلاث فيوجب على الجاني عمد اقل الدية وعلى الخافي عمد او خطا  
 بلهاء الثلث الثالث على عاقلته وفيه ابداء في البسيط احتمالا وقال ابن الشيخ  
 ابا علي لم يذكر الفرع على هذا الوجه قال وقال لهما مفضلان اما نوزع الخفيف  
 على الجنائيات لا على اصل الدية فان المرحلات كلها مضمونة وحيدة يقال هي ثلثة  
 والمخفف من الدية الثلث والمخلف الثلثان فتحمل العاقلة من كل منهما ثلثا واجب  
 عليه وهو سندس الدية انتهى وهذه الخلاف بلغة الخلاف يقدم في الخلاف  
 صفة الفعل هل يجعله كالمعتد من اثنين **وعان** الاول جني عليه جنة  
 باصباح او قطع يده او اصبع او اعملة او غيرهما فجاء النكاح وقطع يده العبد  
 مثلا ثم جنى العبد على اخره بقطع يده او غيرها ومات العبد من القطع ومات  
 المرحان من الجنائيات ستو امارات المجرورح او لا او ثانيا او لم يموتوا قالوا لا يحمل  
 الذي جنى على العبد كما قسمته ان كانا جناية عمدا او خطا وقلنا العاقلة  
 لا تحمل في العبد وان قلنا يتحملها وجبت عليها ونخص المجني عليه او لا من  
 القيمة بادرش جناية عليه ونضارنا في الباقية ثلثا او ورثتهما الاول بما بقي  
 من حقه بعد اخذ حصة اليد مثلا وهذا جميع حقه هذا قول ابن الجوزي وهو  
 الصحيح ومنهم من قال الحق لاول والثاني متعاقب كما في القيمة وعلى الاول كما  
 حصته اليد من القيمة فيه وجهان احدهما انهما الواجب هو نصف القيمة  
 واصحهما ان حصته ما بينهما من نقص يقطع اليد وبطل الاول بان الجاني لو كان  
 قطع يده يلزم ان يستند المجني عليه او لا او ورثته جميع القيمة ولا يجوز  
 جني عبد على اثنين ويكون جميع قيمته لا حدة ما وان الجناية اذا صادت  
 نفسها سقط اعتبار بدلا الطرف فمن قطع يد عبد مات منه لا قال نصف  
 القيمة في مقابلة اليد والنقص الاخر في مقابلة جميع اليد ان لا يكون القطع  
 ان لم يرد الجاني وقتله فحينئذ عليه نصف القيمة لليد بسببه المجني عليه  
 او لا وعليه للنفس قيمته فيقطوع اليد ويشتك فيهما وتقال في هذا اذا

نكرت

نكرت الجنائيات من العبد وعليه كما لو جنى عبد قيمته عشرة للاف درهم  
 على حرة ثم جنى على العبد فنقص من قيمته الفان ثم جنى العبد على حرة فان  
 ثم جنى عليه الجاني الاول فنقص من قيمته الفان ثم جنى العبد على حرة فان  
 ومات العبد والاحرار من الجنائيات فيؤخذ من الجاني على العبد عشرة للاف درهم  
 يستند ورثة المجني عليه الاول منها بالفين ثم يقسم الفان وهما حصته  
 النقصان بالجناية الثانية عليه بين ورثة المجني عليه الاول ورثة المجني  
 عليه الثاني يتضاربون فيه فيضرب ورثة الاول بما بقي لهم من الدية وهو  
 عشرة الاف اخذ ابا الندة اثنا عشر الف درهم ويصرف ورثة الثاني  
 تمام الدية فيقسمان للافين بينهم على اخذ عشرتها ثم يقسم تمام القيمة وهو  
 ستة الاف بين ورثة القتل الثلاثة يضرب ورثة الاول على ثلثي الدية  
 ورثة الثالث بجميع الدية **الثاني** اذا المني دخلت بسببها فضرب  
 كل منهما الاخر فافادعي وادى كل واحد منهما على وادى الاخر بدية وقال  
 صاحبه كان دافعا عن نفسه لا قاصدا قبل لآخر قال القاضي ولما لم يرد  
 يتحالفان وظاهر ان وادى كل منهما حلفان مودته كانه دافعا عن نفسه  
 لا قاصدا قبل مودت المدعي ابتداء وهو الظاهر وقال ابن الصباغ يحلف كل  
 واحد منهما على دعوى صاحبه فان نكل احدهما وحلف لآخر تبطل مودته كان  
 دافعا ومودت الاخر كان قاصدا فيكون همه هذا وادى مودت الحالف  
 مقبولا وان لم يحلف دافعا وان حلفا ثبت ثلث منهما الدية بتركه الاخر  
 فجي اقوال النفاض اذا اشتدك الديتان فان نفا ونايهما رجوع وادى  
 الفاضل بما بقي في ذمة المقتول وكد الحكم لو لم يمت المثلان لم يجز احدهما  
 جرحا ارشد مقدرا فان كانت الجرح مما يجري فيها القصاص وجب القصاص  
 فان خلا مع الحلف كل واحد على انه مطلوب فاما المادري لا قود ولا ارشد قال  
 احدهما بنية على ان لا يضره دخل عليه بسيف فاستلوا او فرس موتر فان اجلت  
 الشهادة بان قالت اراده بدله سقط عنه القود اي والدية وان لم يقولوا  
 ذلك فقد روي المادري عن الشيخ ان حامدا ان يقبل منه الدعوى لسقط



عنه القود والديّة لظاهر الحال قال الماوردي عن أبي الحسن السهماءه توجب  
سقوط القود دون الدية وان شهد قاتله دخل عليه يستيف عن مسئولي  
وتوتر غير موثر لم يسقط بها قود ولا دية وما نسبته الى الشيخ فخر عليه في  
الام وقال بعده واذا كان الرحمان ظالمين بان اقبلوا على غيب او عصبته  
وتعشى بعضهم بعضا في حريمه فلا يسقط عن واحد من الفريقين في ما اصاب  
من ضاحيه عقول ولا قود قال في الام واذا القى القوم لياخذوا من الموهن  
او غشوه من حريمهم فقتلوا من قتل المظلومين هدر ومن قتل الظالمين  
لم يمه فيه القود والعقل ولو كان مع الظالمين قوم مستكرهون او امرا  
فقتل المستكرهون ضربا درمي لم يمه وابه او عهدا او هملا يعرفون انهم  
مكرهون فلا قود ولا عقل على المظلومين الذين ياتونهم وعليهم الانتقام  
ومن عهدهم وعرفتهم مستكرهون او اسرافعليه في القود ان قال منهم ما  
فيه القود والعقل ارفا منهم ما فيه العقل لا يطل ذلك عنهم الا بان يجر  
خالهم اذ يعرفهم فصيبهم منه في القتال ما لا يمه به خاصة او تعمدا  
للجوع الذين هم فيه او يشهر عليهم سلاحا فيضربه فقتله . **المالك** الشيخ  
شيخنا زبجاديه واستشعر كل منهما في الاخر انه يقصد قتله فان  
غلب على ظنه ذلك فغنايه كل منهما على لراح ممدوح قال في الام هذا ارادة  
وغالبي ظني اي وجهه نه لبعض الامحاب فان قتل احدهما الاخر وما ان القاتل  
واقروا نه انه كان مخطيا لظنه وجبت دية المقتول في تركه القاتل كذا  
ذكره وهو ظاهر اذا كان الوارث غير العاقلة اما اذا كان العاقلة  
فنبغي ان يكون ما يحمله العاقلة عليهم موحلا . **الرابع** السحر له خمسة حلالا  
للمغزلة وايه جعفر الاسراني ولا يكون الا على بد فاسق فاذا سحر انسانا  
فما تيسر ولا يعرف ذلك الا من جهة شئيل عنه فان قال قائلته سحري  
وهو يقتل غالبا فهو عديم حيث به القه ناصر وان قال قد يقتل لكن الغالب انه لا  
يقتل فهذا اقرا منه شبه العهد وجعل القوراني والغزالي منه ما اذا قصد به  
الاصلاح مثل ان يسحره استعطا فانه على غيره في وجهه او قصده او انه وفيه

دبره

وجه انه خطا محض وان قال قصدت به غيره فثأره هو به لموافقه الاسم  
فهو اقرار بالخطا ويجب الدية في الحال التي على الساجر كما في حالة العمد الا ان  
قصده العاقلة على انه قتله به شبهه عهد او خطا فتكون عليهم وقول الغزالي في  
الوجيز انها على العاقلة وهم اذ يحمل على ما اذا صدقوه ولا مدخل للشهادة في  
السحر الا ان يقول الساجر سحرته بنوع اذا شهد عدلان بان هذا النوع  
يقتل غالبا او نادرا فثبت ما يشهد ان به وتنصو دمعرفه العدلين بذلك فيما  
اذا كانا ساجرين وقد تابا او تغربعا على القول بحوار نعلم السحر الحسام  
لواغان انشأنا واغرف بانه ضله بعينه فلا قصاص ولا دية ولا عارة وان  
كانت الغيرة حقا قال السودي ويستحب للمعاينة ان يدعوا للمعينة بالبركة فيقول  
اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول لا قوة الا بالله ما شاء الله **الفصل الثالث**  
**من الكتاب** في بيان من يجب عليه الدية ويجب الدية في العمد المحض على الجاني  
ستوا وجبت فيه القصاص فعفا عليها ان تعذر الاستيفاء او لم تجب جناية  
الوالد عا ولده والذليل على الذمي سوا فيه دية النفس والاطراف واروثر الجاني  
حاله ويجب دية شبه العمد والخطا على العاقلة موحلة على ما سبينا في وفيه  
وجه ان دية شبه العمد يجب على العاقلة وهو يجب عليها استدا او عليه تسم  
تحمونها عنه فيه قولان ولو جنى على نفسه لم يجب له عليه شيء على الذميب  
وقيل يجب له عليه في النفس والطرف وقد تقدم قولان في ان الهب المميز  
والجوني الذي له اذ في تميزه على جري عليها ختم العمد والخطا فان قلنا جري  
عليه ختم العمد فابدا الجناب بينهما عتبه اني فبالها وان قلنا جري عليه ختم الخطا  
ففي على عاقلة كما لو جنى خطا او شبهه عهد قال الماوردي لو جعل عقد الضيم  
عهدا المحض خطا لكان له وجهه اما اذا لم يكن له تميز فالمشهور انه لا عهد  
لها قطعاً او يكون فعلا خطا . **وتميز الشيخ** في حايده انه لا خلاف فيه وفيه  
وجه انما سلفا نه من المال لا تتعلق ضامه بما لها اذ اعرف ذلك فالصرف على  
العاقلة متوقف على العاقلة المتحلين وعلى معرفة كيفية الصرف واللام فيهما في  
فصلين **الفصل الاول** في معرفة العاقلة المتحلين وجهان التتم ثلاثة القرانه



فالولا وبنت المال فليست مخالفة والمؤالة من جهات **النخل** **الجه**  
 الاولي القرابة ويح اقوي جهات العصاة وانما يعمل كل عاصب واقع في خواشي  
 النسب وهم للاخوة وبنوهم وان سفلوا والاعلام وان علوا وبنوهم واسفلوا  
 لا الواقع في عموم النسب هم الاب والجد وان علوا والابن والابن وان  
 سفلوا ولا يحمل الحاني عن نفسه مع عاقلة فيجعل كواحد منهم ولو قتل  
 المرأة ولها ابن هو ابن ابن عمها او بنتها او قتل رجل له ابن هو معقه في ضرب  
 الدية عليه وجهان ظاهرهما لا في تقدم المدي بالابوين على المدي بالابن  
 الاخوين والعزق لان اصحابها وهو الجديد وقطع نذ بعضهم نعم وهما القوي  
 في التقدم في الولاية ذراعي الرببة في العصبان فيقدم للاقرب فالاقرب  
 ومعنى الترتيب انما ينظر في واجب هذا القول وفي الاقربين ونوزعه عليهم  
 فان كان منهم وباية القلة الواجب ولشئهم فوزع عليهم ولا بعدل في  
 من بعدهم والاسماء في النخل من بعد من الذين يلوهم والمهدم من الذين  
 يحملون العقل الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم اعلام الاب ثم بنوهم ثم اعلام  
 الجد ثم بنوهم كالميراث وذا والا دحام لا يتناول العقل الا على طريق من  
 يورثهم فيتحملون عند عدم العصبان ولا يتحمل العقل الزوج قطعت الجبهة  
**الش** ايها الولا المعنوق وعصا به يتناول العقل فاذا لم يدر الحاني عصبة  
 من النسب وكانوا لم يقوا بنو ذبح الواجب عليهم يحمل معنوق الجاني ان كان  
 عتيقا فان لم يدر احد او فضل عنه شئ يحمل عصبة من النسب فان كانوا او  
 فضل عنهم شئ يحمل عنهم معنوق المعنوق ثم عصباته من النسب ثم معنوق المعنوق  
 ثم عصباته ثم معنوق جد المعنوق ثم عصباته وفي هذا الترتيب ابداء في الميراث  
 هذا نص المشافعي والجمهور والرافعي وكلام الغزالي هنا ومن بعد مقتضى ان لا  
 يضرب العقل على المعنوق عند عدم حمة السبب الامام حكى عن الائمة انهم  
 قيدوا الضرب على عصبات المعنوق بنو المعنوق وحيث بان العصبان لاحق  
 لهم في الولا ولا به فيقعون من المعنوق في حياة المعنوق موقع الاجاب فاذا  
 مات المعنوق ورثوا بالولا ومات الولا كما للنسب فاذا ان يضرب عليهم

ولا يحج

ولا يحج الا هذا نعم اذا لم يكن من معنوق من نساء عصبانته فهل يخص  
 بالضرب الاقربين ولا تتعداهم او تتعداهم الى الابعدين كما في عصبان  
 النسب فيه ترد دظاهره الاوضح الثاني انه وقاحكاه من الائمة  
 يبتطوق على ما قاله القاضيه اذا اعتنق الكافر عبدا مستملا وله ابن  
 مسلم مات العبد في حياة معتقه لا يرثه ابن معتقه المستلم بل يكون  
 لبنت المال ويخرج من كلام الامام وجهان عند المزمع المشهور احدهما  
 ان لا تضرب على عاقلة المعتنق شيئا الا بعد موته **الش** في انا لا تضرب  
 بعد موته على عاقلة الا بعد من مع وجود الاقربين وان صح ما ذكره  
 الغزالي كان وجهان ثالثا وهو ان لا تضرب على المعتنق مع وجود عصب  
 النسب فتصير الوجة اربعة اذا انتهى النخل الى عصبان المعنوق  
 لم يدخل فيهم ابوه وابنه في اصح الوجهين ويجري الوجهان في اي المعنوق  
 وابنه وما كان الوجهين الا سبب فمتا اذا ارجينا الدية على الجاني لا يرافضاه  
 هل تضرب على ابنة وابنه واذا لم يجد من له ولا على الجاني ولا احد عصبانته  
 يحمل معنوق ابيه ثم عصبانته ثم معنوق معنوق الاب ثم عصبانته على ما تقدم  
 في الجاني فان لم يوجد من له الولا على الاب تحمل معنوق الجد ثم عصبانته  
 من النسب ثم من الولا وهكذا **شروع** **الاول** اللقيط الذي لا  
 يعرف نسبه لو ادعاه رجل او انتسب اليه ميت واعترفته ورثته ثبت  
 سه فضرى الدية اذا احنا خطا او شبهه عند على عصبانته فان قامت بيعة على  
 انه من قبيلة اخرى فالخبر للبيعة **الش** في سباني ان شرط العلم  
 العقل الذخيرة فاذا اعتقت المرأة ملوكا لم يتحمل عقل جانيته ويحمل عقله  
 من يحمل عقلها من عصبانها اذا حلت كاي زوج عتيقها من مزوجها وقد  
 مر في النكاح عن ابن القاصر ان العتيقه لا يرث جانيته في حياة العتيقه الا  
 السلطان وقبائسه الا يتحمل عصبانها عتيقها في حياتها **الثالث**  
 لو اعتنق جماعة عند ائمتهم كشتم واحد في تحمل عقل العتيق ولا يلزمهم  
 كلهم الا ما يلزم المعنوق وان واحد فان كانوا عينا ضرب على جميعهم نصف



دينا فان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد سدس وان كانوا متوسطين ضرب  
عليهم ربع دينار ولو كان بعضهم غنيا وبعضهم متوسطا فكل الغني  
حصته من النصف ولو كانوا غنيا على المتوسط حصته من الربع او كانوا  
متوسطين فاول مات واحد منهم او ماتوا جميعا حمل كل واحد من عيانية  
مثل ما كان يحمله هو في حياته وهو حصته من النصف والربع على ما  
يقضي به حال هذا المتحمل فاذا كانوا ثلاثة وجب على كل واحد من عيانية  
الموت سدس دينار وكلام الغني لا يقتضي ان يجب السدس على جميعهم  
يتوزعونه وليس كذلك وان كان المعتق واحدا فان له عيانية  
كل اثار اخوة من يرب على كل واحد منهم حصة تامة بحسب ما يقضي به  
حاله من الغني والمتوسط ولا يوزع عليهم ما كان المعتق يتحمله في حياته بجميع  
القدر المتحمل فما اذا اعتقه جماعة **الاربعة** في حمل المعتق العقل  
عن معتقه فلو كان اصحابا لا يتحمل وقال الرواية هو القياس والزمين  
المفوض لا لا يتحمل فان قلنا يتحمل فله حصة رابعة للتحمل فلو اجتمعوا  
باخر العتق عن المعتق فرض عليه ولا يتحمل عيانية العتق بحال  
ومجربان عتق العتق **الخامس** من المتولد من عتق وعتيقه ثلث الوالد  
عليه لمولاه لرب فاذا احبى تحمل عليه مولاه ابنته عقلة ولو تولد من  
عتقه ورقيق فالولد عليه لمولاه لرب فلو عتق الاب لغير الولد من مولاه  
الام لمولاه لرب فلو جنى قبل احراره فالعقل على مولاه لرب اذ مات  
المجنى عليه قبل الاخراج قال ابن الحارث واستشكله لزم ما مر وان مات بعد  
اخراره قال ابن الحارث قد رادش الجارية على مولاه الام اذا كان في الدية  
وكذا ما حصل منها بالسراية الى وقت الاخراج اذا كان له ارش مقدور كالموت  
كان قطع اصبعه فخرى قبل الاخراج الى الكف فاسقطها او اوضحه فبكر  
قبله لا العتق فاذا مبر منوها ثم سربا بعد الاخراج الى النفس لغيره وذلك  
في حال كون الولد لغيره فان لم يكن للسراية ارش مقدور فلا اثر لها في جز  
مولاه لرب والباقي من الدية بعد ارش الحراة يجب على الجاني ونا بعه

الاصحاب

الاصحاب واستشكله لزم ما مر ايضا وقال لا وجوبه في بيت المال قال  
ولست ابعد ان يكون ما قالوه حزبا على ظاهر النص فما لو اوضح دمي واسر  
انسان ثم اسلم ثم مات المرحوم بالسراية فادش المرحوم على العاقلة الدية  
وقاعده في مال الجاني على عاقلة المسكين ولا الذمي ولا على بيت المال اذ يميز  
مسلما فرقا بين اهل بيته ولو اوضح عطاء ثم اشترى بوه ثم سرق في النفس  
فادش الموصية وهو نصف عشر الدية على معتق الام وبها في الدية على معتق  
الاب ولو كانت الحراة قطع اصبع وجب على معتق الام عشر الدية ولو نكحت  
فسقط الكف ثم اعتق الاب ثم مات المجنى عليه فعلى معتق الام نصف الدية  
والباقي على معتق الاب ولو قطع يديه ورجليه ثم اعتق الاب ثم مات المجنى عليه  
فعلى مولاه لرب دية كاملة وان مات بجر رقبته خطا ايضا فالخكم كذلك  
على الذمي وقال ابن سريج يجب على مولاه لرب دية فاطعة من الطرف  
وعلى مولاه لرب دية النفس ولو قطع يدا قبل الاخراج واخر ابعده ومات  
فعلى مولاه لرب نصف الدية وعلى مولاه لرب نصفها والمسئلة لربا في  
نظاير **تم** المتولد من عتيقة ورقيق اذا حفر ميراثا فله عتق وان  
اشترى جناحا او مائة او مات معصوم بشي من هذه الاسباب كونه الدية على  
مولاه لرب وان اعتق ابوه ثم حصل له ولد من قبله فله الدية في ماله ولو  
حضر العبد ثم عتق ثم تردى فيها انسان ادر في الاصل فعتق ثم اصاب  
الشهم اشتباها بجب الدية في ماله ولو قطع يدا انسان خطا فاعتقه بغيره  
ثم سرق في النفس فالتيد باعتاقه بصير المختار فاعطيه لربا نصف  
الدية وقال فيهم العبد والنصف الاخرية مال الجاني قال المصنوي ويجز وجه  
ان السيد يقتل باقل لرب من ماله الدية وماله القبة ومنها ما لو دمي  
دمي في صيد فاسلم ثم اصاب الشهم اشتباها فله دية ماله دون عاقلة  
المسكين والذمي ولو دمي بغيره لا صيد ثم شتر او نجس فمات اصاب الشهم  
انسانا فله دية ماله عليه فهو مرن لا عاقلة له فتكون الدية في ماله  
وان قلنا بغيره على عاقلة على اي دين كانوا فالرافعي ولكن حمل بعضهم



عن خلاف سنده اي من اختلاف الملوك ولو جرح دمي انسانا خطأ وسلم  
 الجراح ثمرات الجروح قال ابن الحارث ونا بعه لرا كثر وادش الجراحة على  
 عاقلته الذميين والباقي في ماله وان زاد ارش الجراحة على دية النفس فالو  
 قطع يديه ورجليه فالواجب دية النفس على عاقلته الذميين وقال صاحب الجاني  
 والمندوب ما زاد بالسرية وادش الجراحة كله على عاقلته الذميين وقال الرافعي  
 ومما به الخلاف على الخلاف فيما اذا جرح ذمي فميتا ثم استلم الجراح ونات  
 الجروح قال يقتصر منه ان قلنا نعم اعتبارا جراح الجرح فجميع الدية عليه  
 وان قلنا لا لم يلزمهم جميعا والوجه في هذه الوجهة الاولى ولو  
 عاد بعد الاستلام فميتا على المجني عليه جناية اخرى خطأ ومات منها فقتل  
 الدية على عاقلته المسلمين **فاما** الذميين فان كان ارش الجراحة النصف  
 او اكثر فقتلهم النصف ايضا وان كان اقل كالوكان وضع داسه او قطع اصبعه  
 فادش الجراحة على عاقلته الذميين وما زاد الى انما النصف على الثاني  
 صحب في قطع الاصبع نصف الدية على عاقلته الذميين واربعة اعشارها  
 وفي تمام النصف على الجاني وان كانت الجناية بعد الاستلام منققة قال  
 الشيخ ابو علي وغيره ارش الجرح الواقع في الذم على عاقلته الذميين والباقي  
 الى انما الدية على عاقلته المسلمين وقال الامام والعمري في هذا نفع على قول  
 ابن سريج والاصمطي ومن جرح ثم قتل ارش الجراحة لا تدخل في الدية  
 واما على القول فانه قد دخل وهو الظاهر فجميع الدية على عاقلته المسلمين  
 ولو عاد بعد الاستلام فخرج مع اخر خطأ يعني على الخلاف في ان الدية توزع  
 على الجراحين او الجراحات فعيل الاول وهو لا يصح يلزمه نصف الدية  
 والنصف يلزم بالجراحين فحصة جراحة لسلام وهو الربع على عاقلته  
 المسلمين ونظر في حراة الكفر فان كان ارشها مثل ربع الدية واكثر فعيل  
 الذميين الربع ايضا وان كان دون الربع فقتلهم قدر الارش والزيادة الى تمام  
 الربع في مال الجاني وعلى الثاني ليل الدية وهو حصة جراحة لسلام  
 على عاقلته المسلمين ثم نظر في حراة الكفر فان كان ارشها مثل ثلث الدية و

كسر

اكثر فعلى عاقلته الذميين ايضا وان كان اقل فقتلهم الارش والباقي لاعم  
 الثلث على الجاني **وسمى** الجرح انسانا فاخطأ ثم ارتدت ثم مات الجرح بالسرقة  
 فادش الجراحة على عاقلته المسلمين والمائة لا غرامة الدية عليه فان كان كرا وش  
 بش الدية او اكثر كما لو قطع يديه ورجليه فقد رادته وهو الواجب لزم العاقلة  
 ولو جرح ذمي مرتد فاسلم ثم مات الجرح فادته عليه ولو جرحه وهو مسلم فارتد  
 الجراح ثم عاد الى الاسلام ثم مات الجرح فقتل على عاقلته جميع الدية اعتسافا  
 بالعرفان وادش الجرح وما زاد على الجانية فيه طريقان احدهما فيه قوله والثاني  
 ان قصر من الردة وجب لجميع فقتلهم قطعاً وان طال ففيه القولان قال البقوي  
 والجرح على العاقلة ثلثي الدية لوجوده لسلام في حاله ولو دمي منها الا صيد  
 فاصابا لقتلهم انسانا او دمي المرتد الا صيد فاسلم واصابا لقتلهم انسانا  
 فالدية في ماله ولو لم يخلد الردة بين الرمي والاصابة فكذا الجواني في المتهرب قيل  
 فيه قولان احدهما يجب الدية على عاقلته المسلمين اعتبارا بجائز الترميم  
 والاصابة وثانيها انما في ماله **الجهة الثالثة** بت المال كان يمت المال  
 نصيب لزم من ليس له عصبة بنسب ولا ولا يتحمل من المسلمين جناية من له عنه بنة  
 بها وان قلنا ان ماله ينتقل الى بنت المال لا على سبيل الميراث وذلك لو كانت  
 العصبة معشرين او كانوا لا يغوا بالواجب او زرع عليهم من الباقي على بنت المال  
 فان كان الجاني ذميا لم يتحمل عنه بنت المال بل كونه الدية عليه وقيل في وجوبها عليه  
 الخلاف الا في فيما اذا لم يكن للجاني المسلم عصبة ولا ماله في بيت المال اصل  
 يجب عليه الدية فاذا اوجبتاها عليه لعدم العاقلة قيل يتحمل ابو له وابنه  
 فيه الوجهان الا يتيان فيما اذا كان مستمرا لا عصبة له ولا ماله في بيت المال قلنا  
 يجب عليه قتل يجب على ابيه وابنه شي والمرتد لا عاقلة له فاذا قتل انسانا  
 خطأ وجبت الدية في ماله منجولة فان مات له عليه واما الصفا **المعتبر**  
 في العاقلة **فمقتضى** الاولى التعليل فلا يتحملها مجنون ولا عقور ولا صبي وان  
 كانا هو سببين **الثانية** الذم فلا تضرب على امرأة وان كانت معتقة ولا  
 على صبي فان ضربت على لا بعد فيها فذكر اقل بغير حصة التي اداتها عنه



فيه وجهان قال النووي لعل اصحابنا نعم وفي الحاف الزمن ومقطوع اليد من الرجلين  
والشيخ الهرم بالسأ في ذلك حتى لا يضرب عليهم الدية وان كانوا موبشرين  
وجهاً أظهر لما لا وقال القاضى الطبري انه الذي يرب ويقطع به الشيخ ابو حامد  
وبهاها الماوردي على الخلاف في ان الزمن والشيخ الهرم الكافر من اهل البيت  
وشبهه بعضهم به قال الراعي ويجري الخلاف في الراعي **الثالث** الموافقة في  
الدين فلا تعمل مسلم عن ديني ولا عكسه وفي تحمل اليهودي عن النصرانية وعكسه قولان  
احد ما نعم كما يتوارثان وموافقا او ردة الماوردي والبندجي وابن الصباغ وقاينها  
لا تصرف ارض عاقلة الذي على الذي يرب وروى الحسين وقال النووي ان قدم الاما  
على الضرب عليهم انبى على اختلاف الدار هل يقطع التوارث قلنا نعم مع الضرب  
لا لا فوجهاً والمعاهد كالدني يتحمل عنه الذي ويصغر هو عنه اذا اذوت من العمة  
على اصل الدية ولم يهرم قبل مضيه فاون في من من العدة سنة ضربا عليه فستطقت  
السنة خاصة فان لم يكن للذي عاقلة فيكون له معاهدون وجب الادس عليه  
كما مر **قال** السأ في ولا تقصر على اهل دينه اذا لم يكونوا عمة بر ثوبه  
المفنة الدابعة انما الفقر والناثر ثلاثة اقسام فقير وغير متوسط والفقر لا  
يجعل العقل بل الوتر وال متوسط فيضرب على الغني نصف دينار وفي كل سنة  
وعلى المتوسط ربع دينار وهم يصيب الغني وال متوسط قال البيهقي لا اعتبار  
في ذلك بالغرف ويختلف باختلاف البلدة ان والاركان وقال الرازي لا قرب  
اعتبار ذلك بالزكاة فاذا كان يملك عشر من دينار اخر الخول فهو غني لكن  
يفارق هذه الزكاة من وجبه لحدتها انه لا يشترط هنا ان يملك النقد او  
شباب لا موالا الركانية بل لو ملك ما يشاء من هذه النقد ومن شارب لموال  
كان فالوملة والثاني انه يشترط ان يكون ماله فاضلا عن مستلته ونسائه  
وساير مالا يملك الكفار بيعه وصرفه لا من الرقبة والمتوسط الذي لا  
يملك ذلك لكن يفضل عن حاجته ويشترط ان يملك فوق بيع الدثار الموجود  
منه ليلا يرد له لحدته منه لا حجة لا يلزمه شيء ويجوز بهين الصفة العبدانية  
لا يملك شيئا لا كغيره في علقته الكاتب فانه يملك على الجديد ويكن مؤثرا

فذلك

فذلك اعقب بعضهم صفة خامسة وهي الحرية والاولون قالوا ليس من اهل  
الراشدة وعبت اليسار والتوسط اخر الخول فلو كان فقير اخر الخول لزم  
بلزمه شيء من واجب ذلك الخول وان كان موبشرا من قبل او ايسر بعد ولو كان  
موسرا اخر الخول يلزمه المصنف ولو كان فقيرا او متوسطا في اوله فان اعتبر  
بعد ذلك فهو دين عليه ولو كان بعض العاقلة او الخول كافر او صبيا او مجنونا  
او مريقا ثم صار بصفة الكمال اخر الخول ففي احد حصته منه من واجب ذلك  
الخول وجهاً ناصحها لا وقطع المتولي بانه لا يلزمه من فاجبه شيء وفي الخلاف  
الى انه هل يطالب بواجب الخول الثاني والثالث وصح انه لا يطالب بواجبها  
ويخرج من ذلك ثلاثة اوجه فالتما لا يحط عنه فستط السنة التي لم يكن  
منصفا بصفات الكمال او لها ويجب فستط ما عداها وطرده الغنى في الفقير  
ايضا واذا اخر الخول فان كان هناك بل جمعت العاقلة ما عليهم من نصف ربع  
واشترط اياه ابلا واعطوها الولي الدم ولا يكلف كل منهم ان يحضر شقها من غير  
يقدر عليه ولا يكلف الولي ايضا قبوله فان لم يوجد الا بل فعلى القولين ان  
الواجب قيمتها او بدلا مقدرا فعلى الثاني وهو القديم ان قلنا الذمبت تعبر على اهل  
الذمبت والدراهم على اهل الدراهم اخرج الغني من اهل الذمبت نصف دينار  
والمتوسط وربعه والغني من اهل الدراهم ستة دراهم والمتوسط ثلاثة وقلنا  
يخير بينهما اختيار الغني بين اعطاه نصف دينار وستة دراهم والمتوسط بين  
اعطاه ربع دينار وثلاثة دراهم وهذا ما اوردته المستندة وعلى الجديد ان الواجب  
القيمة بمقوم اخر الخول فان تلاحق بحمان قوم واجل كل منها عند قبوله لا عند  
النجم الثاني فان كان فقد البلد ذهبها فالواجب المصنف او الربع فان كان راها  
فمل يطالب العاقلة بالنصف والربع ويشترى بها الدار او يبيعها في الدية  
فاشترى الا بل لو وجدت او يطالب ببذله من الدراهم المفهوم من اطلاق الجمهور  
الاول والذي ذكره الماوردي الثاني فالدية قدر ما يطالب من الدار اسم بجهلا  
متحدرا لحدتها ان المتوسط يطالب بثلاثة دراهم والمتوسط بثلاثة اعميارا قيمته  
الذمبت عمنه عليه السلام والثاني ان المتوسط يعطى قيمة المصنف وقت الوجوب



والمعارضة الربع ومحمل الحمل كلام التولي على الوجه الاول وقال الراجح فيه  
 ان يكون المرحوم في حوزة النصف والربع قد دها لانه يلزم بذلك الدنيا رغبنا  
**فروع** لو اخذ اذا البذل بعد الحول فوجد في الاول لزمه الاول وان جرد بعد  
 اخذ البذل لم يؤثر **اخبر** اذا الرطب التوزيع على العاقلة بنواجب الحول اخذ  
 الباقي من بيت المال في الحال ولا ينتظر مضي الاحوال الثلاثة **الفصل**  
**الثاني** في كيفية الضرب على العاقلة وفيه مسائل المصنف والربع والواجب  
 على كل واحد من العاقلة هل هو حصه كل سنة او هو الواجب في السنين الثلاث وفيه  
 وجهان اصحهما اولهما ما يجب على الغني في السنين الثلاث دينار ونصف وعلى  
 المتوسط فيها ثلاثة ارباع دينار وعلى الثاني يوجب ثلث المقدار في كل سنة  
 وهو شدة من الاول ونصف من الثاني وعمر الحامي عز الله عنه انه يوجب  
 منه المصنف والربع دفعة واحدة وعن ابنه يحيى عنه انه قال لا ينقص الغني عن  
 دينار ونصف والمتوسط عن نصف وربع دينار ويستوي ذلك بينهما في  
 تسع سنين في كل ثلاث سنين ثلث ما عليه **الثاني** في ضرب على العاقلة  
 بدل غيرها من الاطراف وادون من الحركات المقدرة والحكمات قليلا وكثيرا  
 على الجدي بالصحيح وفي القديم قولان فيقدما احدهما ان مادون ثلث البنية لا  
 يحمله العاقلة وهو في مال الجاني وثانيهما انهما لا يحملان مادون النقصان  
 وما مجموع ان لا يحمل عندهما من المنهيب وكلامه يقتضيه انه يرجع عنها قال وما  
 عندي ان من لا يصرف روثا لا طرف على العاقلة بوجبهما معاملة قيم الملقات  
 ولا بعد من قياس الاولي منها اذا زاد الواجب على الثلث لا يحمل الكا على العاقلة  
 بل يقال مادون الثلث على الجاني ابد او الزايد عليه بمحمول **الثالث** اذا فرغما  
 على الجدي به نكاحا من الجناية قليلا لنصف دينار والعاقلة كثير من فوجها  
 احدهما ان القاض يعثر واحدا او جماعا عن حاجتهما له للتعمل وعلى هذا قال الماتريدي  
 الاول ان يعثر من مواسرعة اجابة اليه وقال ابن مامر بنجه ان يقال الواجب على  
 واحد منهم لا بعينه وبعينه من له النعيين وترد في ان لو اهل له فطالته كل  
 منهم ام لا بل من غير الشيطان وقيل العين للجاني عليه وقيل جعله الامام

ترتيب

فمن اول ثلاث كما يقتضيه الحال ويقرع بينهم فكل من النعيين بالوقعة والصحيح انهم  
 عليهم بطل العير الواجب والخلاف ما خرد من الخلاف فيما اذا اشرت العاقلة  
 في درجة بحيث لو وزع الواجب عليهم لا ياب كل غني دون المصنف وكل متوسط  
 دون الربع وفيه قولان احدهما ان الامام ان يجمع جماعة منهم لمصرف على اعيان  
 المصنف وعلى متوسطيهم الربع واصحها لا يخص بعضهم بالقيام به **و**  
**السابعة** اذا اكرت الواجب وثلث العاقلة رقبه من الاقربين **الفصل**  
 في ضرب ولا على الاخوة بحيث ما يقتضيه كل من من نصف وربع فان  
 فضل بعد ذلك شئ ضربناه على بنى الاخوة فان فضل شئ سقطوا اليهم  
 ههنا فان فضل شئ اولم يكونوا ضربناه على الامام ثم على بينهم وان سقطوا  
 ثم على اعمار الاب وبنينهم وان سقطوا ثم على اعمار الجدة ثم على بنينهم فان فضل  
 اولم يكونوا ضربناه على المعتق فان فضل عنه شئ فقد تقام الخلاف فيه والى  
 عليه للاكثر وزانه يضرب على عصبائه فان فضل عنهم شئ اولم يكونوا ضرب  
 الباقي على بيت المال فيؤخذ منه بقية شئ سقط الحول في اخره من غير تقسيم  
 بنصف ولا ربع وان لم يكن للجاني عصبية ينسب ولا ولا اخذ اشر الجناية  
 من بيت المال اخر كل سنة المثلث كما مر هذا ان قامت منه بالجناية ولا يقبل  
 اقرار الجاني على بيت المال كما لا يقبل على العاقلة الا ان يصدق له تمام فضله  
 المعقوي والقاضي وفيه نظر فان لم يدر في بيت المال شئ في حق الواجب من  
 الجاني وجهان ينفقان على ان الدين في الخطا وشبهه العير اذا ثبت بالينة او  
 باقرار الجاني وصدة العاقلة نجب على الجاني ابتداء ومحملا العاقلة او محب علمها  
 ابتداء وفيه قولان وجهان وصح الشاشي الاول وللقولين بطاير محمل الكفارة  
 في الوقاع في هذا مرض وفي الحج وفي زكاة الفطر وعلى لولا لا يجب تمام الدية  
 الفاضل عن الضرب على العاقلة على الجاني وهذا هو الدية اذا لم يكن فاقله وعلى الباقي  
 محب عليه اتماما وجميعها اذا لم يكن عاقلة وهو لا يظهر وقال الامام مهابيتان على  
 صحتين فان قيل لا اذا حصل فيه مال بعد انقضاء السنين الثلاث لم يؤخذ  
 منه الا رثن وفيه وجهان لكن الاصحاب ذكره ان الواجب الاولين بغير ان عاقلة



يجب على الحياني عند عدم العاقلة وثبت المال هذا المنع السا والمسا ودرى  
 وأخر من نوا الخلاف في وجوبه في بيت المال على الخلاف في وجوبه على الخاكي  
 فقالوا ان قلنا لا يجب على الحياني في الوجوب في بيت المال يطلب عند  
 سياره وان قلنا يجب عليه بطلان عند سياره وان اعتبر الحياني وكان  
 معتبرا بل ثبت في ذمته لا ان يلحقه وان قلنا لا ح عليه شي فغيره من غير  
 الحوكني واية دحيه ان الدية يجب على جماعة المسلمين لصفه الفقر البلاء يبر  
 هدا وفسقه الروايات في القاض الطبري وصحة وقطع القاض بانه لا يجب  
 على القابل شي وحكي في وجوب الفطر على الزوجية المؤثرة تحت معتبر وحسين  
 مع حكايته الخلاف فيها في ان الوجوب يلا في الحياني والزوجية اولاهم بتعل العاقلة  
 والزوج او دلا في الحرين اولاهم فرقان بر ما لوجوب دية الخطا على العاقلة  
 ووجوب الزكاة على الزوج ولم يرفضه الامام والغزالي وقال الوجه المستوية  
 باجر القول بالاجاب على الحياني عند العجز على التحمل فاطل القول  
 بتقطع الاصحاح باجابه على الحياني في مستلزم احداها الذي اذا اخطا  
 ولم يدر له عاقلة تجب الدية عليه دون بيت المال فغير عليه لمن تقدم  
 في هذا وجه **الثاني** اذا اقر الحياني بجناية الخطا وفسقه العمد لم يصدق  
 العاقلة تج عليه قطعا بحلف العاقلة على نفي العلم قال ابن حنبل ولم يحد  
 الاصحاح الوجوب على المقر في الخلاف في ان الجناية بلافه الوجوب لا ولا  
 سبعد عن العباس بن زياد الا ان لم يلافه الوجوب لا يلزمه شي ولا بد من الصدوق  
 ولست احل ترك الاصحاح له الا على ظهوره عند هم انبي وحكي هذا عن النبي  
 وفي معنى المسلمين ما اذا اقر العبد بالجناية وادبه سيده فانه يطالب  
 بعد العتق قطعا وان كان في المطالبة بالفصل عن قيمة رقبته اذا فراه السيد  
 بما قولان وهو ايضا مضعف لخرج الخلاف في الوجوب عليه على الرهاد  
 المذكور في ان الوجوب يلافه وحيث اوجبنا الدية على الحياني لفقره بيت المال  
 او انكار العاقلة في موجه في ثلاث سنين فوجد منه ثلث الدية عند انقضاء  
 كل سنة وحل عليه اذ امانة اثنتا الدية في طهر الوجوب وقال القاضى لا طهر

مقابل

بخلاف ما اذا مات واحد من العاقلة في الحول لا يوجد من تركته شي  
 ولومات معتبرا في البغوي تحمل من حيا الدية في بيت المال من لا  
 عاقلة له وان لا يوجد من كان معتبرا وهو **سريع** اذا ادعى مدعي  
 على رجل انه قتل مورثه خطأ او شبهه عد فانكر فان كانت له بيعة حكر بها  
 والاحلفه وان اقر فان صدقته العاقلة لزمهم الدية وان اقر وحلف على نفي  
 العلم ولزمته وان نكل المدعي عليه فحلف المدعي فان جعلنا يميز الركا لا قرار  
 وجب الدية على المدعي عليه ان ثبتت العاقلة المدعي ان جعلنا هاكا لبيته  
 فهل هي او على المدعي فيه وجبان وحيث وجبت الدية عليه لتكذيبه بمهر  
 فاذا اها ثم صدقته العاقلة فان قلنا الوجوب يلا في الحياني والعاقلة تتحمل لم يرد  
 الويل ما اخذ ويرجع الحياني به على العاقلة وان قلنا يلا في العاقلة ابتداء  
 الولي ما اخذ ويطلب البالعاقلة **فصل** واما الاجل فالدية الكاملة تقرب  
 في ثلاث سنين يوحده عند انقضاء كل سنة ثلثها ولا يحكم بالوجوب قبل تمام  
 الحول على الحد بل باجره نفس الحال فان كانت العاقلة اهلا للتحمل فثبتت  
 وجوبها عليها وان لم يكن كذلك فان كان بيت المال اهلا لتأمينه وجوبه فيه  
 والا فلا وجب على الحياني بناء على ان الوجوب يلافه ابتداء او اخل فوات في مناط  
 التاجيل بثلاث سنين فقالت طائفة هو موقوف بكونها بد لا يفتقر بحرمة  
 وحل هذه الوقف عند اقيمته الرمن قيمة الجير كما لو كان قيمته ما بين من لا يجل  
 او كانت اقل من دية الجير كما لو كانت قيمته ثمانين قيمة خمسين من الابل وقلنا  
 ما يجد بها ان العاقلة تتحمل بدل العبد فاجلت قيمته في ثلاث سنين واخنا في  
 القاضى ابو حامد وجب دية المرأة واليهودي والنصراني والمجوسي وغرة الجنين  
 في ثلاث سنين وقال اخرون الحكم متوط بقدر الواجب قال الرابعي ومذاشبه  
 على ما ياتي في التفرع فعلى هذا اذا كانت قيمة العبد ما بين من الابل تقرب  
 في سنت سنين يوحده كل سنة قدر ثلث الدية وان كانت قيمته قدر قيمة  
 خمسين ضربت في سنتين او قدر قيمة ثلث الدية ضربت في سنة ودية اليهودي  
 والنصراني تقرب في سنة ودية المجوسي وغرة الجنين وتقرب دية المرأة في سنتين



يوحده في السنة لراوي قابلت دية الرجل البائة لآخر السنة الثانية **نوع**  
 لو قتل واحد ثلاثة واجتمع على عاقلة ثمانية من الابل فطريقان احدها ان  
 نظروا الى القدر ضربا هذا في تسع سنين وان نظروا الى النفس فوجها  
 اصحها عقر هذا وهو ان نظروا الى النفس ضربت ثلاث سنين وان  
 نظروا الى القدر فوجها اصحها المانضرب في ثلاث سنين فان ضربها في  
 تسع سنين فاذنمت الاولى اخذنا قلت دية واحدة ووزعت على اربعة القلا  
 وكذا الحزق سنة وان اختلفت ابتداء التواريخ فاذا تم حرك الاول اخذنا قلت  
 الدية وتسلم الى ولي القتل الاول فاذا تم حرك الثاني فعلى ذلك فاذا تم حرك  
 الثالث فعلى ذلك فمقسم تلك الدية واحدة في ثلاثة اوقات وهكذا  
 يفعل في السنين التسع ولو كان القتال قبل امرئ من قتلنا الاعتبار بالبشر  
 فالديتان في ثلاث سنين وان نظروا الى القدر فوجها ان احدها جيت في  
 سنين وثانيهما يوحده في ثلاث سنين مع التفرع على النظر في المقدار  
 ومنهم في علق الزبيب **قاسم** **الثاني** ثلاثة ملائكة فلو اوجها ان احدها  
 تضرب على العواقل عاقلة ثلثها ويودي ذلك الثلث في ثلاث سنين  
 والثاني انما يوحده في سنة نظر الى المستحق عليه **الثالث** الصحيح  
 المستمور اذ يات الاطراف وادوش الجراحات يظفر فيها فان كان الواجب  
 قد دلت الدية كما في المامومة والجارية او اقل كما في الهاشمية والموصحة  
 ضربت في سنة واحدة ستوافيه المقدرات والحكمات وان كان الواجب  
 اكثر من تلك الدية دون الثلث كقطع احدى يدي الرجل الحر المستلزم ضربت  
 سنين فلو اخذ عند انقضاء المدة المثلث وعند انقضاء الثاني والثالثة وان  
 كان اكثر من الثلث ولم يرد على دية النفس كما لو قطع يديه فحلمه دية  
 النفس تضرب في ثلاث سنين فان كان يدي يهودي او نصراني فوجها في ثلاث  
 سنين او في سنة فيه الوجهان المتقدمان وان كان يدي عبد قيمته تساهي  
 قيمة ما بين من الابل فكل تضرب في ثلاث سنين وفي سنة فيه الوجهان  
 ان في تضرب في سنين او ثلاث فعلى الاول تضرب المثلث لراوي

والدس

والسنة في الثانية وامادته احدى يديهما تضرب في سنة قطعا وان زاد الوتر  
 عيادة كاملة كما لو قطع يدي رجل وجليه فان راعينا المقدار ضربنا ذلك في  
 سنت سنين ان راعينا حرمة النفس فوجها ان اضربها ان الحزق كذلك  
 والثاني انه لا يزداد على سنت سنين فوجها كالجيز في اقل السنين ولزم عاقلة  
 ديتان يضرب في ثلاث اوسنت وفي اصل الفرج وجه بعين ديتان لراوي  
 وادوش الجراحات تضرب في سنة واحدة قلت ام حركت تقر بها على ان المرعى في  
 الناجيل بالملات كون الواجب بدل النفس **الرابع** العاقلة ان كانوا  
 خاضعين في بلد الجناية ضربت الدية عليهم على الزبيب المتقدم واخذت منهم  
 بعد انقضائها الحول وان كانوا غائبين لم يحضر او لم يفتقر حضورهم الجور  
 تضرب عليهم فان كان لهم مال حاضر اخذ منه وان كان ماله غائبا ايضا ثبت  
 القاضى بذلك الى قاضى بلدهم لما حذر وهما منهم وان شاحلهم بالقتل وكتب  
 الى قاضى بلدهم ليضرب الدية عليهم ويشتق قوتها منهم وان كان بعضهم حاضرا  
 وبعضهم غائبا فان كان الواجب مستوجب الكل اذ وزع عليهم وزع على الجميع  
 قطعا استوا كان الحاضر الاقرب او لا بعدن وان كان لا يستوجبهم ولو وزع على  
 احد الفريقين حصل العرض فان كانت الفريقان مستوينا في الدرجة فكل يقدم  
 الحاضر من يكون الغائبون كالمعدومين فيه قولنا اصحها لا وتضرب على الكل  
 نذا ذكر الاكثر من القولين وجعلها المتولى في انه هل يجوز تخفيف الحاضر  
 بالضرب عليهم فالرد هو مفرع على انهم لو كانوا كلهم حاضرين لجوز تخفيف  
 بعضهم بالضرب عليه فان جردناه جاز تخفيف الحاضر من قطعا وان كانوا مختلفين  
 الدرجة فان كان الحاضر من الاقربين وزع عليهم قطعا فان لم يفرق التسوية  
 عليهم بالواجب ضرب على الغائبين ان كانوا لا بعدن في تخفيف الحاضر بين  
 بالضرب عليهم طريقان اشبهما فيه القولان والثاني القسط بالضرب عليهم وان  
 تعدت دارهم فان قلنا بتقديم الحاضر في فقد قال الامام لا يجزي هذا كل عيشه  
 وان كان في مسافة القصر واقرب معتبر في البعد عندي سلق من الاجل الشرعي  
 فان كان يمكن بحصيل العرض من الغيب مدة سنة فيلزم متعديا وان لم يفتقر



في سنة فمقتضى عند ذلك بالتغادر وتالي القولان وتابعه الغزالي قال لا  
وكلام الشافعي رضي الله عنه والامتناع لا يتأخر على ذلك فانهم قرضوا  
الخلاف فيما اذا كان العاقل عكة والعاقل بالشام واذا لم يبق الضرب على الحاضر من  
بالواجب ضرب على الاقرب والا قرب منهم الى الوفا وان كان الحاضر من زم لا باعد  
فضر بنا عليهم ثم حضر الغيب قال الامام لا يبعد ان يرجع الاباعد عليهم ويحوز  
ان يقال انفضى الامر منهم **السنة** امتش ابتداء المدة المضروبة لدية النفس  
من وقت تقوى الروح اذا كان العقل مجراحة مدفقة وان كان يستمر من قطع عضو  
او جراحة اخرى او صفة اصحابها وهو المذهب المشهور ان ذلك في الثاني  
ان من وقت الجراحة وهما كالتقوية في الكفارة في القصة من غير وقت الموت  
او وقت الجراحة والثالث ان ابتداء المدة من وقت قطعه والباقي من وقت  
الوهوق وحكي الغزالي وجهان استدا المدة من وقت الرفع الى القاضيه ولا يوجد  
اخر الامن يحمل انه اخذه عنه واما ابتداء المدة في الواجب في الجناية على عاقل  
النفس فان لم يستمر وان لم يمت المدة من وقت الجناية فان كانت  
السنة ولم يمت بل الجراحة ففي مطالبة العاقل بالارث للخلاف المستقدم  
في مطالبة الجاني اذا كان عامدا او قال ابو الفياض ابتداءها من وقت الانذار  
وان سرت الى عضو او لوقطع اصبعه فسرى الى الكف فسقط ثم انذاره  
احد هاتين ابتداءها من وقت سقوط الكف فانها في الجناية وحزم به  
البحري وصححه الغوري وضعفه الامام **وفايتها** ابتداءها من وقت الانذار  
وحزم به العراقي والماوردي وقالهما ان ابتداء مدة ارش الاصبع من وقت  
القطع ومدة ارش الكف من يوم سقوطه كما لو انقضى كل منهما جناية والخيار  
الامام والفقهاء الروباني وقال ابن خلدون ابتداء المدة في الكف من وقت  
سقوطه كما لو انقضى كل منهما جناية وفي الاصبع وحماها من يوم سقوط  
والثاني من يوم قطعها **السنة** ادش ان المال الواجب بجناية الرقيق يجب على  
من فاذا جنى الرقيق فان لم يكن مستولدا بان كان عبدا او امة غير مستولده فان  
كانت الجناية توجب المال او وجب القصاص لهما عادت بالعفو الى المال

عقود

تعلق المال برقبته دون سيده وعاقلة سيده اذا لم يكن للمستبد مدخل فيها  
فمرد من رقبته وهو متعلق مع ذلك بدمته حتى يطالب به بعد غفلة فيه  
قولان وقيل وجهان احدهما ان يثبت للمالك في القاييم نعم فعلى هذا الرقبة من هونة  
بالمال الثاني في ذمته ولو بيع في الجناية وتلف الرقبه من غير طيل اخذه  
مستحقه طوبى العبد بعد عتقه بجميع الجناية وحزم به الماوردي هنا  
وصححه الامام وقال الغزالي هو اقيس واصحها ويثبت للمالك الجدي يد المانع وبني  
عليها القاييم السيد اذا فدى العبد بفدية بالارث ما بلغ او باقل  
الامر من ذمته نظر ولا فرق بين ان يكون الجناية خطأ او هذا قال الامام  
المال رض عليه وقال الخلاصة ان كان عدا بيع في الجناية فان لم يبق راسها  
ابيع الباي بعد عتقه وان كانت خطا لم يتبع على الصحيح لا نادر الخطا  
لا يجب على الجاني ولا عاقلة الرقيق والقولان فيما اذا قامت يد جناية العبد  
اقر بها السيد اما لو اقر بها العبد دون فان كانت موجبة للقصاص فبقوله  
فيها فان الامر بالعفو الى المال ففي تعلقه برقبته خلاف الاصح عند البغوي انه  
يتعلق به وان كانت لا توجب الا مال فالصحيح المنصوص انه يتعلق بدمته ومنهم  
من اجري فيه الخلاف فيها اذا ثبت بالبينة او بتقدير السيد وقدم ذلك في  
البيع والاقرار ويترد ذلك فيما اذا صدقه السيد على الجناية لثقال قيمة  
العبد المقتول الف وقال العبد الفان هل يطالب بالالف الزايد بعد العتق وعلى  
الصحيح المنصوص بطالب العبد بعد العتق تمام الارش عند المحققين وقيل  
يطالب بالالف من الارش وقيمة رقبته وحيث قلنا بالعلق فالدمية اذا ثبتت  
للجناية بعينه اذا اقرار السيد ابيع بالباقي بعد صرف ثمنه الى الارش بعد العتق  
وهل يصح ان يضمه اجنبى قال الامام فيه تردد عندى شلى كلامهم اظهرها  
انه يصح ضمان ما لزم ذمته من دون العاقلة ولا بالصحة ولا خلاف في صحة  
ضمان ما يتعلق بكسبه كالمهر في النكاح الصحيح فان ضمن السيد الارش  
فقد ربه على ما اذا ضمنه اجنبى وهذا اولى بالصحة فان قلنا يصح ضمان الارش  
فهل يطالب الجاني في الحال لا بعرفه وقال بعض الفقهاء يشبهه ان يقال ان كانت



الجناية عند الطول وان كانت خطأ او شبهة عند فقهي على انه اذا تعلق برقبة  
العبد هل يتعلق بها عتق الخلو حتى يباع فقد حكم الفاضل عن الفقيه منصور  
انه يباع منه في كل سنة قدر ثلث الارش ويجب دية الخطا مؤجلة ثلاث سنين  
في رقبة فعلى هذا يكون الضمان كذلك قال وفيه يباع في الحيا لوجه قال القاض  
الطبري وغيره وهو ظاهر النص وعلى هذا يكون الضمان حالا وليس بعد التعلق  
برقبة العبد المجني عليه او وليه ماله وان كانت قيمته قدر الارش او اقل بل يغناه  
انه كالمهر من به فيختار السيد بين ان يبيعه بنفسه او يستلمه المبيع ويصرف  
الارش من ثمنه او من غيره وبين ان يستبقه ويقد به فيكون المالك الذي بدله  
قد اكرم الذي بدله غيره وان سلمه للمبيع فان كان الارش يستغرق قيمته يبيع  
جميعه والا يبيع منه بقدر الحاجة الا ان لا يوجد راعية بعضه او اذن السيد  
مع جميعه فيباع جميعه بودي منه الارش ونحو البتة له وان اخذ ان  
يقدره فيمخر يقدره فيه قوله في الجحد يد الصحيح انه يقدره باقل الامر من  
ارش الجناية وقيمتها والقدير انه يقدره بالارش بالغ ما بلغ وسمى بعتا  
قيمتها حتى البغوي عن النص انما يعتبر يوم الجناية وعن الفقهاء انما يعتبر يوم  
الفداء وحمل النص على ما اذا كان السيد منع من بيعه جز الجناية ثم نقصت قيمته  
فان قلنا يقدره بكامل الارش فلو قلنا السيد او اعنقه او باعه وقلنا يقدره  
او استولى له الجارية فوجها ان اصحها لا يلزمه الا اقل الامر من ثمانية  
بلزمه كمال الارش وردى ابن الصباغ عن علي الطبري صورة العتق بصحيفة وهو  
مطرد في احوالها ولو مات العبد الجليل او هرب قبل ان يبطا السيد بتسليمه  
فلا شيء على السيد وكذا لو طلق لم يمنعه فان منعه صارا بخيار الفداء ولو قتل  
العبد فللسيد ان يقتل بلزومه القيمة للمجني عليه قال الراعي وجوز ان ينظر في  
وجوب الفداء الا ان وجب العمد القصاص واحد الامر من ان كان القتل موجبا للمال  
تعلق حق المجني عليه برقيقته فاذا اخذها السيد بخير من ان يسلم عينها او  
بدلها كما يتقرر في رقبة العبد فاذا اذرم القدا بعد ان مات العبد او قبل فقيل في  
الطريقان فيما اذا قتل او اعنقه لحصول اليأس عن بيعه بزيادة على قيمته ولو

جز الجحد

حتى العبد ففداء السيد ثم جنى مرة اخرى فاما ان يستلمه لبيع او يقدره  
مرة اخرى فان كانت الجناية قبل الفداء فان سلمه للبيع وزع ثمنه على ارش  
الجناية وان اخذ الفداء فاداه على الجحد بالاقل من قيمته ومن الارش  
وعلى القديم بالارشين وهذا لو كان سلمه لبيع فجنا جناية اخرى قبل البيع ومن  
نصفه حر ونصفه دقيق اذا قل الخطا يجب نصف الدية على غاقلته وان كانت  
الجناية مستولدة فان حبس على نفسه او ماله وجب على السيد فداها وبسر  
يقدرها فيه طريقان صحهما القطع بانه يقدرها بالاقل من قيمتها وارش  
الجناية والثاني طريق القولين المنقذ من غيرهما وفيه فداها بالقيمة  
وحدا واحدا يوم من سبيلاد واظهرهما يوم الجناية ولو حلت جنايته فضاها  
فان اقتضا القديم وهو انه يقدرها بالارش ما بلغت فعلية ان يقدرها  
بالرش الجنايات ما بلغت ولز قلنا بالصحيح ان الواجب اقل الامر من فان  
كان ارشها قد وقيمتها او دونه فداها بها وان كان ارشها الا وقيمتها  
او ان سبها او كان دونها الا ان البتة من القيمة لا يغني ارش الثانية فينظر  
او قعت الجناية الثانية قيل ان قد السيد الا وقيمتها او بعدة فان وقع  
قبله ففي ما يلزمه قولان احدهما ان عليه ان يقدرها بالاحسان بالاقل من  
قيمتها وارش تلك الجناية واصحها ان الجميع لجناية واحدة فلا يلزمه  
الا الاقل من ارش الجنايات وقيمة المستولدة وان وقعت الجناية الثانية  
بعد ان فداها السيد من الاول لا تترتب هذه الحالة على الاول فان  
قلنا يجب هذا لكل جناية الاقل من ارشها ومن قيمة المستولدة فينا اول  
وان قلنا بالصحيح ان الجنايات جناية واحدة هناك ولم يوجب الفداء الا  
مرة واحدة فينا قولان احدهما يقدرها ثانيا بالاقل الامر من كرامة الجناية  
وصححه البغوي وقطع به بعضهم وثانيه لا يلزمها الا الاقل من القيمة ويجب  
الجنايتين فعلى هذا استأثر المجني عليه ثانيا المجني عليه اولها ان اخذ  
فيطالب الثاني للارول ويقسم حمله الماخوذ عليها بحسب ما تقتضيه  
حال الجنايتين مثاله قيمة المستولدة الف وارش كل جناية الف واخذ



المجنى عليه ولا الف رجوع الثاني عليه خمس مائة ولو كان ارش الجناية الثانية  
خمس مائة رجوع عليه ثانيا ثلث الالف ولو كان ارش الاصل خمس مائة وارش  
الثانية الف فاخذ الاول خمس مائة فاخذ الثاني من السيد خمس مائة بقيمة  
القيمة ورجوع على الاول ثلث ما اخذ لصير القيمة بينهما الا اذا كانت اذ اتمت بركة  
انسان على عرابيه ووصاياه وورثته وكان قد حفر بئر عدا ورفلها بماء  
فان دهمها يراحم العرا والورثه والموصى لهم ويسترد منهم حصته فلو ملك بها  
شي اخر بعد ذلك استرد مستحقه منهم ايضا ومن مستحق الجناية لا ولي له لم  
يجزى بائنا بالثمة ورابعة وهو الحكم اذا حب ناسه واختلفوا على  
القولين فقيل هما فيما اذا اعطى القيمة بنفسه اما اذا اعطاها بقضا القاض  
ولا يلزمه شي قطعا والظاهر انهما مطلقان واذا جمع بين الحالتين حصل فيها  
اربعة اقوال فالثما ان يحلل الفداء الزمه فدا جز وان لم يحلل كفاه فدا واحد  
لما ورابعها ان يحلل الفداء ودفعه بقضا القاض فدا واحد لما وراعه دفعه  
بنفسه لزمه فدا اخر. **الفصل السابع** في لو قال السيد اخرت فدا  
العبد او قال انا افديه بصعقة الوعد لم يلزمه الفداء في اصح الوجهين بل سقي  
على جبرته حتى يوديه وفي كون بيعه اختيارا للفداء وجهان واذا كان بغير اختيار  
وقيل اولا بالمنع والاصح ان الوطى لا يكون اختيارا انما يجبرها فان عاقبها  
والخلاف في الخلاف في ان وطى البائع في ذم الخيار ووطى المشتري فيه ايجاز  
وان كان الاصح انه لم يفسخ ولا جارة. **الش** من قال البعوي لوجنت جارية  
لها ولد لم يتعلق الارش برفقته وان ولدت بغير الجناية سواء كان موجودا يوم  
الجناية ام لا ثم اذا المجرى التفرق ببيع الولد معها وصرف ما يقابل الام لا  
الارش وما يقابل الولد للسيد انبي ويظهر ان في هذا الخلاف المذكور فيما  
اذا دهن الام دون ولدها الصغير فبيعها هل يقومان منفردين او منضمين او الام  
مفردة والولد منضمها قاله لوجنت وهو حائل وجعلت بعد الجناية فان لم  
يحل لا يعرف بيعت وان قلنا عرف فلا يباع حتى يوضع. **الش** اسع لو لم يقد  
السيد الحيلة لم يستطع لبيع باعه الحاكم وصرف ثمنه او ما يستحقه المجنى عليه

وان

وان اراد بيعه من المجنى عليه جاز ان كان ارش بقدره وان كان بلا قال المتولي  
اقتضا على ان له على من ابل الدية هل يجوز. **الفصل الثامن** من الكتاب  
في دية المجنى في الكلام فيه في اربعة اطراف الاول فيما يوجب العزة والثاني  
فما يجزى فيه والثالث في الواجب بصفاته والرابع من حيث عليه. **الطرف**  
**الاول** فيما يوجب العزة وهو كل جناية توجب نقضا للجنى ميتا. **القيود**  
**الاول** الجناية وهي كذا توتر في الجنى من فعل مثل ان يضرب الحامل او  
يوجرها او او غيره فيجوز جنينها وهذا ان بشرته هي لغرض حادة او طمرت  
طرحه خارجة عن عادة مثلا من الخايل دكات مثلا يسقط الاجنه فاجمضته  
فانما تضمنه ولا اثر للطة الحقيقية وما في معناها او قولها لو هددتها او خونها  
فالقتل الجنى كما تقدم وفي معنى الفعل الترك الموجب للاجهاض لو منعها من  
الطعام والشراب او اشعث منه مدة يحصل لرجهاض في مثلها مع تركها  
من ثوبا ولها حتى اجبضت سواء كان ذلك بصوم ومقتل او غيرها فاختش منها لا  
ما يورق بالا فطار فاذا صامت وكان يفضي لا الاجهاض فاجمضته ضمنه.  
**الش** اني الانقضا لفلوجنى على لرام فانت ولم يفصل الجنى لم يجز عليه  
له شي وكذا لو كانت مسفحة البطن فزال انفخاضه بالجناية او كانت نجسه  
حرمة في بطنها فاقطعت الحركة او انفصل ميتا في حياة امه او بعد موتها  
بالجناية وجبت العزة وهل المعبر بظهور الجنى او انقضا له التام فيه وجهان  
اصحهما وهو المنصوص من المعبر بظهور شي منه لم يتحقق وجوده وثانها ان المعبر  
بالانقضا التام يستلزم الاحكام المتعلقة بالولادة ويخرج عليها ما اذا جنى  
عليها فخرج الجنى راسه ومات قبل انقضا له ومات واخرج راسه فقتل  
جنى عليها فانا قبل انقضا له فعلى لرام يجب وعلى الثاني لا دما ارحدت  
فتشهد الجنى في بطنها ولم يفصل سواء انقذ معها ام لا ولو اخرج الجنى راسه  
وصاح فخرج حار فبنته فعلى لرام يجب القضاض او قال الدية سواء تفصل  
بافية ام لا ويجزى عليه احكام الولد المنفصل فمجري عتقه مسفردا عن الكفار  
وفي الثاني لا قضاض ولا الايجب شيئا ان لم يفصل الا لا يوجب على ضاربها



شيئا اذا لم ينفعه بل اما اذا انفصل ففيه العزة وجزم المادري بهذا وصحح الامام  
 ولعرب ضارب الحامل فخرج الجنين واسسه وصرخ ثم مات فعلى الصحيح  
 على الضارب دية كاملة وعلى الثاني عليه عزة ولو ضرب بطن امرأة ميتة  
 فانفصل منها جنين ميت قال البغوي لا يحس العزة وقال المادري لا يعا-  
 ان يجب وعن القاضي الطري بها يجب واعلم ان الحال لا تختلف لاجاب  
 العزة بين الجنين الحية والوانثى ولا بين الجنين المات والميت وعزة ولا  
 بين ام الاعضا وناقصها ولو اشتركت ثنانية في الجنانية فالعزة عليها ولو لم يمت  
 جنين من عثرات ولو اجبست حيا وميتا فان الحية يجب دية وعزة  
 ولو القت المرأة بالجنانية يد ارجلا وماتت ولم ينفل الجنين تمامه  
 ان العزة يجب وقال به الاصحاب قال الامام وليس كما لو رزق الجنين شيء  
 ولم ينفل اي لم يخرج عن عا الخلاف فيه والاصح في القياس ان الجنان العزة  
 اذا خرجت راس الجنين ولم ينفل استشهد امرئ المتولي فقال على الوجه  
 باعتبار الانفصال التام يجب نصف العزة ولو القت يد او رجلين او  
 يد او رجلا وجب تمام العزة قطعاً ولو القت راسين او اربعة ايدي او رجلا او  
 ثلاثة لم يجب الا عزة واحدة لاحتمال الزيادة وفيما يجب عثرات ولو القت يد او  
 وجب عثرات كما قاله الاكثر ونزوحكي الروياني عن النضر خالفه اماه اذا  
 انفصل الجنين بعد القاء عتقوا ولو القت يد او رجلا ثم القت جنينا فان لم  
 يدفن فقد ادى ذلك العتق فان كان ميتا فقد قال الامام والغزالي لم يزد شيئا  
 سوا كان ههنا ان لم يوضع ذلك العضو ام لا لان قال المادري في البغوي  
 والمتولي ان لم يكن في الجنين الملقى اثر للانفصال يجب عثرات احدها  
 للعضو واخرى للجنين قال المادري وان احتمل الامر من فعله عزة واحدة وان  
 انفصل حيا فعلى طريقة الامام واكثر الى ان عاش لم يجب الا حكومة ولما  
 وجبت الدية وعلى طريقة الاخرين يجب اذا مات دية وعزة وان كان  
 الجنين فقيده ذلك العضو بان القته قبل ان يلد مال وزوال الجنانية فان  
 كان ميتا لم يجب الا عزة واحدة وقد راعى العضو ميتا فامنه الجنان وان كان حيا

فان

فان كان من الجنانية وجبت دية كاملة وقد خالفها ارض العضو وان عاثر فقد  
 قال القاضي والبغوي فيها اذا كان الملقى يد الجنان الدية على عاقلة الضارب  
 وقال ابن الصباغ وعنه راجع القوابل فان قتل انهما يد من خلق فيه الروح فذلك  
 ولد ان عمر من انفصال الولد بعد خلق الجنانية فيه بان انفصل الجنين عقيب القتل  
 البد وانفصلت البد عقيب الجنانية فان قتل انهما يد من لم ينفخ فيها الروح قالوا  
 نصف العزة قال الراعي ولكن المطاوع لا على هذا الفصل فان كان الملقى لا  
 يد بوزن الغزالي على الحائي دية كاملة لما وهو توافق ما قاله القاضي والبغوي  
 في الواحدة وقيل ان ما قاله من الصباغ وعنه راجع القوابل فان قلنا انهما  
 يد اتم لم يخلق فيه جنانية فالواجب العزة دون الدية وان القته بعد ان يلد  
 لم يضمن الجنين سوا حيا او ميتا **واما** اليد فان خرج الجنين ميتا فغزة  
 وان خرج حيا فان عاش منهم من اطلق القول بوجوب نصف الدية  
 ومنهم من قال يرجع القوابل تمام ولو ضرب بطنها فالقت يد اتم ضربها آخر  
 فالقت جنينا لا يد له فان كان ضرب الثاني قبل ان يلد وانفصل الجنين  
 ميتا فالعزة عليها وان انفصل حيا فان عاش فعلى الاول نصف الدية  
 وليس على الثاني الا التعريف فان مات فعليه الدية وان كان بعد ان يلد  
 فان انفصل ميتا فعلى الاول نصف عزة وعلى الثاني عزة كاملة وان خرج حيا  
 فعلى الاول نصف الدية ثم ان عاش فلا شيء على الثاني الا التعريف وان مات  
 فعليه دية كاملة **فرع** لو جنى عليها فالقت جنينا سلبا معه بد منفصلة  
 ولم تمت من تلك الجنانية فعلى طريقة الامام ان هذه اليد يزيد من هذا  
 الجسد يجب عليه حكومة وعلى طريقة البغوي يجب عزة كاملة فان كان الجنين  
 من هذه الجنانية وجب على لاديه دية فقط وعلى المانية دية وعزة  
**القسم الثالث** لو انفصل ميتا فلو انفصل حيا نظر في مناشا لما  
 غير متالم ثم مات فلا ضمان على الضارب وان مات عقيب جرحه او بعد من  
 ربيع متلما اليان مات وجبت الدية سوا في ذلك استعمل ام لا او وجد  
 ما يد على جنانية كالتفكير والامتناع والحركة القوة فقبض اليد وبسطها



ولا عزم مجرد الاختلاج على المذهب اذا علم ان فيه حياة فلا فرق بين ان يكون  
 انتهى الى حركة الذنوب حيزا ام لا بل يبقى يوما او يومين ثم مات وكذا لا فرق  
 بين ان يفصل لوقت يتوقع انه يعيش فيه او لو قتل لا رجحان يعيش فيه بان  
 يفصل المادون سنة اشهر مضى عليه ولو قتل فاذل الجنين المتفصل ولو لمادون سنة  
 اشهر فان كان يفصل له لا جناية فعلى الفاضل القصاص والدية فالوقفل  
 مريضاً مشرفاً وان كان جناية فان كان فيه حياة مستقرة فكل لك وان كان  
 تعلم ان حياته لا تستقر تستمر وتجب وجوب خلوته على ما روي لولم الجنين  
 وجهان وان لم يكن فيه حياة مستقرة فلا شيء عليه **فروع** تقدم ان الدعوى  
 فيما يجب على لا سمح على العاقلة وعلى الحاي ايضاً بلزماً المادان فلو دبت  
 ولا يمينه فاذا سقط جنين ميتاً فادعى وارثه على العاقلة انه سقط  
 بجنايته فاذل الجناية صدق بيمينه وعلى المدعي البينة ولا يقبل الاستمادة  
 الرجال قاله الراعي وقال المادون يقبل فيها شهادة رجل وامرأتين وهو جاز  
 على القياتر ولا يقبل شهادة النسوة المنفردات وان اقر بالجناية وانكس  
 اجهاضها او حملها وقال السقط مطلق صدق ايضا على المدعي اليقين وثبت  
 ذلك برجلين وامرأتين وبالربع نسوة وقال المادون ان شهد  
 البينة انما القتل جيناً فان شهدوا بموته ولم يعينوه وجبت الغرة وان لم  
 يشهدوا بموته فان كان له لا يعيش مثلها فكذا ذلك وان كان له من يجوز ان  
 يعيش في مثلها لم يقبل قولها بموته لان الذي احصته ميتاً لم يشهدوا لها  
 باسقاطه والذي شهدوا باستقاطه لم يشهدوا بموته وان اقر بالجناية  
 والاجهاض لغيره قال لم يثبت الاجهاض بالجناية فان كان عقبها صدق بيمينها  
 سواء اذ انما شرت دوا او فعلت فعلاً فقتل الاجهاض او ضرب بطنها انشأت  
 اخر او حان وقت ولادتها وان كان بعد مضي مدة من وقت الجناية صدق  
 بيمينه الا ان يقيم بينة اليها لم تزل متاله صمنه حتى سقطت ولا يحتاج الى يمين  
 الا ان يكون ادعى انها فعلت فعلاً انتفى الاجهاض ولا يقبل هذه الشهادة  
 الا من رجلين وضبط المتولى المدعى المحللة كما يرد في الجناية وانها غالباً

دستور وادعية الجنين  
 ٦٢

ولو سلم المدعى عليه السقط بجناية وادعى الوارث انه انفصل حياً ثم مات قالوا لو  
 الغرة صدق المدعى عليه وعلى الوارث اثبات الجناية وتقبل منه شهادة الرجال  
 والنساء وفيه قولان لا تقبل الاستمادة رجلين اذا امكنهم ان يخرجوا حياً بعد  
 ان ولد فان لم يمتلئ لسرعة موته قبل فيه شهادة النسوة فيستهدون على موته  
 بعد الحيوة ولو اقام كل منهما بيمينه بما ادعاه قد مت بيمينه الحياة ولو انفصلا  
 على انه انفصل بالحياة حياً قال الوارث مات بالجناية وقال المدعى عليه مات  
 تسبباً خراذ بالطلاق فان لم يمتد الرنان صدق الوارث بيمينه وان لم يمتد صدق  
 الحاي بيمينه الا ان يقيم الوارث بيمينه على انه لم يزل ميتاً ما حية فان فيكون  
 القول قوله وله ان يقيم بيمينه بانه مات من الجناية وللبينة ان تشهد بذلك  
 اذا استمر به لولم من الوضع الى الوضع ولو صدقه الحاي بموته من الجناية  
 فيه الدية وقال المدعى عليه انفصل ميتاً قالوا لو ثبت وتذنبه العاقلة لم يتحمل ولو  
 كان النزاع في حياته وموته فصدق الحاي على موته حياً وقالت العاقلة بل  
 وضعته ميتاً لزم العاقلة عشر الدية ولزم الحاي تسعة اعشارها ولو  
 القت جنينين فادعى الوارث حياته وانكرها الحاي فاقام الوارث شهادتين  
 على استمالة احداهما سم ان كانا ذرايين جسد دية رجل وغرة وان كانا اتقيين  
 فدية امرأة وغرة وان كانا احدهما ذراياً والاخر انثى وجب المنيق وهو دية  
 امرأة وغرة ولو سلم الوارث استمالة احداهما وكان لحدتها ذراياً والاخر انثى  
 فقال الوارث الذي استملا الذر وقال الحاي بل الانثى صدق الحاي بيمينه فحلف  
 على نفي العلم باستمالة الذر ويقضي بدية امرأة وغرة وان صدق الحاي الوارث  
 على استمالة الذر ولا يمينه العاقلة فعلى العاقلة دية انثى وحكومته والباقي  
 على الحاي ولو القت حيتين حيين وكانا وماتت لام بينهما ورثت الام من لول  
 وورثت الثانية من الام ولو قال وارث الجنين ماتت الام ادفعوها الحاي ثم مات  
 الجنين فوورثته انا وقال وارث الام مات الجنين او لا وورثت الام بلجناية  
 ثم ماتت فوورثتها فان كان لاحدهما بينة قضى بها ادلا فان حلف احدهما ونكل لغير  
 قضى للحالف بيمينه وان حلفا او نكلا لم يورث احدهما من الآخر وماتت كل منهما



لورثته الاجل خاصة . الطرف الثاني فالحجب فيه الغرة وهو الجنب وهو  
 اللحية التي تظهر فيها صورة الادنى من يد او اصبع او ظفر او غيرها وذلك في الطهور  
 في طرف من اطرافه ولا يشترط ان يظهر جميع تلك الاعضاء ولا ان يظهر لكل واحد من  
 طهوره للقبيل واهل الخبيث وان كان خفيا وان ظهر فيها الخطوط الكلي وهو القشر  
 والمقطع الكل من عرس من اخاد الاعضاء وهما متان في جوفها وجهان  
 ولو قال القوابل ليس فيها صورة ادنى لهما اصل الادنى ولو لم يخطط  
 وتصور وجهان اصحهما وهو المنصوص انهما لا يجب وان شك القوابل في انه  
 اصل ادنى ولا يجب بل خلاف وان كان في انقضا العدة به خلاف وقد رد ذلك  
 في كتاب الحرة قلة الغرة الكاملة انما يجب في الجنين المسلم واسلامه بتعيينه لا ثبوته  
 او احدها وحرية وهو خرق امة او يوطئ شبهة او نكاح عرو وان كانت لم رقيقة  
 او باعته دون مائة في قول واما الجنين الكافر فتعالي ابويه اذا كان ذميا  
 فيتحرق الواجب فيه ستة اوجه بعد ها انه لا شيء فيه ويتبع على هذا ان  
 يجب فيها الكفارة . وثانيها يجب فيه عرق كاملة كالواجبة في المسلم . وثالثها  
 يجب له عرق . ورابعها يجب فيه غرة قيمتها نصف عشر دية ابيه او عشر دية له  
 اذا كان من دين واحد وفي الجنين المجوسي عرق قيمتها ذلك وهو ثلث بعير  
 او ثلاثة دنانير وثلثا واربعون درهما الا ان لا يوجد عرق هذه القيمة فيعدل  
 الى النبل والدرهم وصحة الرافعي ونسبه الى النضر . وخامسها يجب نصف  
 عشر دية ابيه عرق قيمتها هذا القدر فان قلنا يجب فيه بعض ما يجب في  
 الجنين المسلم على ان خلاف المتقدم فلو كان احدا ابويه يهوديا او نصرانيا او زنجر  
 مجوسيا فثلاثة اوجه احدها اننا نأخذ به واحد الدين اعسار ابا ابوين  
 واصحها وهو المنصوص اننا نأخذ به باعظهما وثالثها اننا نأخذ به ان كان  
 مجوسيا وجب عرقه مجوسيا وكما يبا وجب عرقه كباي وهذا الاول يخرج عن الخلاف  
 في ان المسلم له نكاح المتولدة بين كفاي ومجوسية ولو كان اخر ابوين  
 ذميا والاخر وثنيا لا امان له فعلى الاولى لا يجب شيء على الثاني يجب في  
 الذي ابواه ذميان وعلى الثالث يبطل الى جانب الاب والجنين المتولد من ستانين

طالجنز

طالجنز المستولد بين ذميين ولو اشتركا ذمي في وطأ ذمية بشبهة فبطلت  
 ولجمضت الجنين بجناية جان بري الجنين القاييف فان الحقة بالمسلم وجبت عرق  
 كاملة وان الحقة بالذمي وجبت ما يجب في جنين الذمي من ان اشكر الامر اخذ الاقل  
 ووقف لا ان يشكر الامر او يصطحا قال في البيان ولا يجوز ان يصطحا فيه المسلم  
 والذمية والمسئلة مفرعة على الصحيح ان المولود بعرض بعد الموت القاييف ولو  
 جني على مرتد حبة فاجضها فان كانت ددتها بعد الجمل وجبت العدة كاملة وان  
 كانت قبله فان كان من مرتد ابني على ان المولود من المرتد من مسلم او كافران قلنا مسلم  
 وجبت فيه الغرة وان قلنا كافرا فهو جنين الحريين لا شيء فيه وقال البيهقي من لم  
 يجعل المولود من المرتد من مسلما اوجب فيه ما يجب في جنين المجوسية وكان القاييف له  
 ست له حرمة ثم المرحمة في القدر حال الرافعي فلو جني على ذميه حيلة تحت  
 ذمي فاسلمت اذ اسلم الذمي ثم اجضت فالواجب غرة كاملة ولذا الوجبة على انه جلا  
 فقتل ثم مات وجبت دية وفيها استحققة السيد من الغرة وجهان اشهرهما انه  
 الاقل من عشر القيمة ومن الغرة فان كانت اقل لم تجب على الجاني وان كان لراقل فهو  
 المستحق للسيد وما اراد باخرة لورثه الجنين وثانيها ان السيد لا يستحق شيئا  
 عكر الملك ولو جني على جريته فاسلمت ثم اجضت فوجهان اصحهما قول ابن الحارث  
 انه لا يجب شيء والثاني انه يجب غرة دهما كالجنيين فما اراد من الجاني فاسلم قبل  
 الامانة قال الرافعي لا امر به وجوب الضمان ويشبه ان يكونا كالجوهريين  
 فيما لو جرح حربيا فاسلم ثم مات جرح الاظهر في الضمان انتهى واخراها البيهقي  
 فيما اذا جني السيد على امته الحامل من غرة فعنقت ثم اجضت واما الجنين  
 الرقيق ففيه مثل عشر قيمته الا ان ذكر اكان وانثى او غنثى شو اكلت مة قنة  
 او مدبرة او مكاتبه او مستولدة ولو اقلت بالجناية خفيها ميتا فعنقت ثم القى  
 اخر ميتا فالواجب لراول مثل عشر قيمته الا ان في الثاني العرق ويعتبر فيه الامر  
 يوم الجناية او يوم الوضوع اذ ان القيمة من الجناية الى الوضوع فيه ثلثة اوجه  
 الاول منصوص وعلى الثاني لو مات لدم قبل الرافعي قال الرافعي ان قد جرح طحال  
 اخذها اعتبا ويوم الجناية واما بقدر حماها يوم الالفاد يقوم **فردع**



**الاول** اذا انفصل الجنب مستلما والام مقطوعة الاطراف وزمنه فوجهان  
 اصحها انا نقدرها سالمة ومقوم كذلك ونوجب عشر قيمتها كما لو كان الجنب  
 دقيقا وهي حرة مثل ان كان كل واحد منهما لواحد فعشرون مالكا والام وبقي الجنب دقيقا  
 فانا نقدر والام دقيقه ونوجب مثل عشر قيمتها مسلمة كما بفعل ذلك في غير المثل  
 اذا انفردت المرأة بصفة غير نكاح عشر قيمتها فالمعتبر فيها تلك الصفة وثانيها  
 انا لا نقدر فيها السلامة واخذ الامام ولو كان الجنب مقطوع الاطراف والام  
 سليمة فهل يقدر في مقطوعة ايضا فيه وجهان اصحها لا وفرع الامام على  
 مقابله ما لو انفصل من الام عضو فاما اذا نوجب ولا يبعد ان يكون الجنب  
 المحرق في البطن زنا او ناقص الخلقة والذي اداه القطع منها بالاعراض عن تقدير  
 خلقة الجنب والحكم كذلك فيما اذا كانت الام زمنة او مقطوعة الطرف والعت  
 بمصنوا **الثاني** لا بن الحد اذ خلف رجل زوجة حاملا واذا شقيقا الاولاد  
 وعبد قيمته عشر وثلاثون الجنب احيد عليها فاجمعت في ثلثين مائة وعشرون  
 ستون دينارا مثلا فالمرأة تستحق ثلث الغرة وهو عشر وربع صاع منه الربع  
 اربع الجاني عليها ولا يثبت للسير على عبده قال ذلك ثلثة ارباع حتمها وهو خمسة  
 عشر متعلق بنصيب الاخ ونصيبه ثلثا وخمسة عشر فان لم تلاق ارباع العبد  
 زنا الاخ فيستحق ثلثا الغرة وهو اربعون صاع وثلاثة ارباعها لانها لا تدفع ارباع الجاني  
 ملك سبقي له عشره متعلقة بنصيب المرأة ونصيبها ربع العبد وهو خمسة فاداسلم  
 العبد في الارش اعتياضا بالقيمة على الميراث جوار الاعيان عن اليد وقد عرفنا  
 ما الحال المحرور للاعتياض اربع العبد بالقيمة لبيان في الحام ضاعت الخمسة  
 الفاضلة وان سلم هو حصته منها على وجه العوض بقيمة سلم للمرأة ثلاث ارباعه  
 وله ربعه وقد انعكس الحال في نصيب كل منهما فصار له مثلا كان للاخر وعمل هذا  
 يقاس ما اذا جنى العبد المشرك على مال مشترك بين سيده ادا انفاد نصيبهما  
 في العبد او المالا او في احدهما اما اذا اشتراكية ذلك كما لو كان بينهما عبدان على  
 السوا فقتل احدهما الاخر فلا يطالب له لواحد منهما على الاخر قاله للامام وقببه  
 نظرا اذا قتل المعص مثله هل يلزمه قصاص من جهة ان كل نصيب لم يختص

مقابلته

مقابلته نظيره قال الشيخ ابو علي ولو كانت المستلة جالها لكان بدل الاخ ابن  
 فالعرة مائة وبن الزوج اثلاثا ايضا والعبد بينهما بالامان فملك لا ابن  
 سبعة اثمان العبد وشعلاقه سبعة اثمان الغرة بدمب الثلثان بالثلثين  
 ما بين ثلثي الغرة وسبعة اثمانها وهو خمسة اثمان من اربعة وعشرين سهمها والشيخ  
 بان يضرب بحج الملبس وهو لا ينفذ يخرج الغرة وهو ثمانية وعشرين  
 ثلثا ثمانية عشر وسبعة اثمانها واحد وعشرون في النفاوت بينهما خمسة  
 قاله وجه ملك ثمن العبد متعلق به عن الغرة وهو ثلثة اثمان وفي استحقاق ثلثها  
 وفي ثمانية اثمانهم بدمب ثلثة بدلته ببقية خمسة فقدي الابن سبعة اثمان  
 العبد بخمسة اثمانهم من اربعة وعشرين سهمها من الغرة بدمب ذلك في الرقعة  
**الثالث** من مولات ابن الحد ادا ايضا جارية مشتركة بين اثنين بالسوية حلت  
 من زوج ادرنا وجنى عليها جان فالقتل حينما يتنا فعليه عشر قيمة الام لثبوتها  
 ولو كان ذلك لجناية احدهما فعليه نصف عشر قيمة الام والاخر ومهد ونصيبه  
 فلو اعتقها بعد الجناية ثمن القتل الجنب فان كان معتق او قف العتق على نصيبه من  
 الام والجنب وعليه نصف قيمة الام لشريه وفي وجوب نصف الغرة عليه  
 للنصف بالحر وجهان اخدهما قول ابن الحداد لا وثانيهما نعم وقبل هو نفسه في  
 الام وهما بغيران على طريقه كثر ان في الموجب للضمان الضرب والاجهاض  
 فله الاول لا يجب لانه ثلثه حينئذ وان قلنا الاجهاض وجب فظاهر للترتيب  
 كلام الاثرين رحيحه درج الشيخ ابو علي في اخر من عدم الوجوب وهو الاول  
 عند الرافعي والاصح عند النووي فان قلنا يجب قلن فلو عصى على الخلاف  
 في ان البعض هل يورث ان قلنا يورث فهو لورثته ولا يورث الام منه شيئا ولا  
 السيد وان قلنا لا فهو مال المضيف او بيت المال في خلاف وعمر ابن  
 هريرة ان الولد يكون حرا ولا يتبع فمكون الحرة فيه كما اذا كان مومنا وسري  
 العتق وان كان المعتق مومنا فان قلنا يحصل السرية بنفس الاعناق اربادا  
 القبة فادامها قبل الزوجان فعلى الجاني الغرة بدمب في ورثة الجنب وان  
 قلنا باء القيمة فلم يورثها حتى اجتمعت فالخدم كالمرة ما اذا كان معتق



وان قلنا انه موقوف فان اداها من حصول العتق من جهة الملقط فيكون الحرام  
هو على القول في ان المنة تحتمل بنفس اللفظ وان لم يودها الحكم اذا كان  
موترا الصورة بما لها لكن عتق احدهما نصيبه ثم جنى عليها فالق جنة ميتا  
فاما ان كان الجاني العتق والشريك الاحرا وعندهما فان كان العتق فان كان معتبرا  
في نصيب الشريك لكان له فعلية للشريك نصف عشرة قيمة الام وعليه المصنف الذي  
عتق نصف الغرة فقطعا ولا يجوز على الخلاف في ان البعض يورث الام لا ماله وان كان  
موترا فان قلنا المنة تحصل باذ القبة او قلنا بالوقوف فاداهما لم المعتق  
لشريكه نصف قيمه الامه حاملا ولا يورث الجاني بالقيمة بل يسمع الام في المقيم  
ويوزع الغرة بالجناية وترث الام منها والباقي بعد نصيبها للعصبة ولا شيء للمعتق  
وان كان الجاني الشريك للاحرا فان كان العتق موترا فنصف الجاني ماله في نصفه  
حر وان لا فله ماله مده رجب نصف الغرة للمصنف الحر ويعود الخلاف في ان كان  
فان قلنا البعض يورث فالغرة لعصبة دون الام فان لم يكن له عصبة قريب  
فلعصبة وان قلنا لا يورث ويورث المالك البعض للاحرا واجب منها شيئا لو ثبت  
لبيت له وان كان العتق موترا فان قلنا لا تحصل المنة الا باذ القبة او قلنا  
بالوقوف ولا يورث القيمة والحكم لو كان معترا وان قلنا يحصل باللفظ وقلنا  
بالوقوف واذي القبة للجاني على المعتق نصف قيمتها حاملا وعلى الجاني الغرة وترثها  
الام والعصبة وان كان الجاني احبها فان كان للمعتق معترا فقد انقلب من جنة  
جينة فنصفه حر ونصفه رقيق فعليه نصف غره ونصف عشرة قيمة امه وان كان  
موترا رقيق كله فقد انقلب للاحرا جنة خرا وخله ظاهر **الرابع** لو كانت  
الجناية كما تقدم للرجل عليها الشريك كان معاد اجمضت فعلى كل منهما للاحرا ربع  
عشرة قيمة الام فياتي فيه اقوال المتقاص وان عتقاها معا بعد ما جنى او وكلا  
وكلا عتقا فعتقتهما بلكل واحدة ثم اجمضت فقد عتق الجاني مع الام قتل  
الاجنبا من ضمن الغرة ولا تعتبر قيمة الام وفما يجب على من اوجها قال ابن الحداد  
يجب على كل منهما ربع الغرة اعتبارا بالجناية وقال غيره يجب على كل منهما  
نصفها اعتبارا بحالة الاجنبا وللأم ثلث الواجب والباقي للعصبة من قادريه

خون

دون السدس ولو جنى عليها احدهما ثم اعتقها ثم اجمضت فعلى قول ابن الحداد على  
الحا في نصف الغرة وللشريك للاحرا من نصف الغرة ونصف عشرة قيمة الجارية  
وعلى القول بلاحرا عليه غرة كاملة اعتبارا بيوم الاجنبا **الخامس** وطى الشريك  
الجارية المشتركة فبذلك ثم جنى عليها فان قال الق الجاني ميتا فان كان موته من  
والجاني حر وعلى الجاني الغرة وفي من الحق الفايق الجنية وان كانا معتبرا  
فكل الولد حر او نصفه فيه قولنا ما صحها نصفه فعلى هذا على الحا في نصف الغرة  
ونصف عشرة قيمة الام ونصف الغرة للاحرا حقيقة الفايق به ونصف عشرة قيمة الام  
للاحرا **السادس** قال ابن الحداد المستولدة الحامل من السيد اذا جنى على نفسها  
فالعق الجاني فلا ضمان ان لم يورث الجاني وادى غير السيد فلو جنى على ما لا  
سيدة لها وان كان له وادى اخر بان كان المستولدة ام حرة فعلى السيد ان يورث  
لها الا من قيمة المستولدة وسدس الغرة قال الشيخ ابو علي وبجي قولنا ان  
عليه سدس الغرة فان زاد على قيمتها بناء على ان ارث جناية المستولدة على  
السيد بالتمام بلع **السابع** قال ابن الصباغ اذ جنى حرامه غنيقه وابوه وقبوه  
على امارة حامل ثم اعتق ابوه فالجز ولاه من معتق الام للمعتق الجاني فاجمضت  
فعلى قياس قول ابن الحداد لا يحمل بدل الجاني فولي الام اعتبارا بحال الجناية  
وعلى قياس قول غيره يتحمله مولا الرب اعتبارا بحال له للاحرا **الثامن**  
احل المكاتب منه فحجى عليها فاجمضت رجب الجاني عشرة قيمة الام لا منها فيه  
**التاسع** قال الروابي لو ضرب ذمي زوجته الذمية وهي حامل فماتت فماتت  
استقطت جنة ميتا فعلى قول ابن الحداد يجب على عاقلته الدية قدر ما يجب  
في الجاني الكافر وما زاد بالاسلام ديون في مال الجاني وعلى قول سائر اصحابنا يكون  
الغرة على عاقلته المستلم اعتبارا بحال له للاستقاط **الطرف الثالث** في صفة  
الغرة لا يتغير للغرة نوع من الرقيق ولم يرد عليه ان يعطى اي نوع اراد ذلرا  
كان اذ انشئ للرجل في راعي فيها ثلاث صفات . الاولى السلامة من كل عيب يثبت  
الرد في العيب وان لم ينقص قيمته عن قيمه خمس من ليل او عن خمسة دينار  
مخلا والكفارة فانه يجري فيها المعيب بعيب لا يضر بالعلم والاصح فانهما



ان يجري فيها المعيب بعيب لا يفسد اللحم ويجزأ فيها الحصص والخسائر ونحوه ولا  
 يجري هنا وجزأوا هنا بالبيع من قبول الكافر وان اختلفوا في الرد به في البيع وقطر  
 بعضهم في الامنة بين ارضين كقولهم لا يمنع الاستمتاع ام لا ولو فرض المستحق  
 بقبول المعيب جاز. **المائة** السن لا يقبل من الاما والعبيد ما دون سبع سنين  
 وقيل هو منوط بالتمييز وقد يتاخر ذلك في سنين فمختلفا في الاطلاق  
 واما في طرف الشر فيه بله ادجه احدها انه لا يقبل الجارية بعد عشر سنين ولا  
 الغلام بعد خمسة عشر سنة ووجه جماعة وثانيها انهما لا يقبلان بعد  
 العشرين واصحابهما انهما يقبلان وان جازوا السنين لم يضعفوا وخرجوا عن  
 الاستقلال بالهرم. **الثالثة** القيمة وفي اعتبارها وجهان احدهما لا يمتنع وحديث  
 السلامة والسن وحيثما يقبل سوا قلت قيمتها او كثرت قال الامام وهو ما  
 دل عليه كلام الامة وعلى هذا فيستوي فيها العبد والخطا واصحابها وهو منصوص  
 انه يشترط ان يبلغ قيمتهما نصف عشر الدية وهو خمس من الابل ويقوم بالابل  
 على المنصوص قال الماوردي وغيره لكن الابل ليست من القيم فحيثما ان يقوم الخمس  
 من الابل على اختلاف سنها اى في الخطا والعبد وشبهه العبد بالنقد فاذا بلغت  
 قد راعوا ما اخذ منه عبد او امة قيمته كذلك المقدر وحكي عن جمهور الفقهاء ان  
 ان نقد الغرة بالنقد المقدر في الشريح ابتدا ولا يقومها بالابل فعلى هذا يقوم  
 الغرة في الخطا المحض بثمان مائة ودرهم وفي عهد الخطا ثمان مائة ودرهم على القول  
 بانه مراد للتعليط قدر الثلث ومقتضى هذا انه ان كان نقد البلد ذميا يقوم  
 في الخطا خمسين دينار او في عهد الخطا بستمائة ودينار او ثلثه والظاهر  
 ان هذا انفرج على القول فيما اذا وجبت الدية وعدمه لابل او الواجب الف  
 دينار او اثنى عشر الف درهم لا قيمتهما وقد صرح به السند يحيى فيكون الاول مفرعا  
 على الجيد بدو الثاني على القديم. وعن صاحب التفرير ترجيح قولنا على القديم  
 ان من يحب عليه محمد بن اعطاء عبد او امة او خمس من الابل او خمسون دينار  
 او ستمائة درهم كاية الدية وعلى الذميا والمرجى الغرة نظرياً في الظاهر فيه  
 قولنا اصحابها انه يجب خمس من الابل والثاني يجب قيمتهما واطلعهما جماعة ونسب

القول في

القول في القول الاول الجيد والثاني الى القديم وهو على كل عدس الجديد  
 والقديم في ابل الدية ونسب الشيخ ابو حنيفة واخرون الاول الى القديم والثاني  
 الى الجيد بدو الثاني الى القديم وفي هذه المسئلة ما يقتضي فيه في القديم وقيل الاول منصوص والثاني  
 يخرج من الجديد بدو في تقويم ابل الدية عند فقدتها فيكونان في الجديد وفي الجديد  
 والقديم والثانية القطع بالاول وحكي الماوردي عن البغداديين انه يجب  
 ستمائة درهم في الخطا ثمان مائة درهم في شبه العبد وهو جار على ما تقدم مر  
 عنهم في القيمة فعلى القول الصحيح يجب في الابل ما يغبره في الدية في الخطا  
 وعهد الخطا فتر عليه وقال القاضى المزمع ان لا تغلط وهو موافق لما تقدم  
 عن ابي محمد ان ما عدا الدية لا يغلط الا ما صرح المشارع فيه فالدسة والحريه  
 وقد مر الخلاف فيه فان عدت الابل خارجا للخلاف المتقدم فيما اذا عدت ابل  
 الدية هل تغدر لقيمتهما او لا مقداره من الدية والظاهر انه لا يغدر لقيمتهما  
 للتعليط شئ اذا راي انما التعليط في الابل في الخلاف وعلى القول بالرجوع الى  
 قيمة الغرة فان لم يقد رقيمتهما عند وجودها فيشئ فكذا هنا قال ابن تيمية  
 ولست ارى دالا على الغرام لم يغم اي عبد مثالا لغيره فبما عبد ابن سبع  
 سلم من عيوب من احسن جنس يفرض ولم يتعرض غيره الى وجوب قيمته عند  
 من احسن لرجائين بل اطلقوا وهو ظاهر فانه لو اتى بعد خمس سنين الجنس بالاصا  
 المذكورة قبل وعلى القول بان قيمتهما تنقد وتسمى عند وجودها ترجع عند  
 عدمها الى تلك القيمة فان قلنا يقوم بقيمة الابل رجعت اليها ولا نأخذ بالابل  
 وان كانت موجودة وان قلنا يقوم بخيرها رجعت اليه **فصل** في من تجب له  
 الغرة ومن تجب عليه اما من تجب له فورش الجنين كالوخرج حيائهم ما نأخذ  
 الام فصيها ان كانت حرة حسة عند انفصاله لا مانع مما والثاني للزواني  
 لم يصر او كان ديه مانع فان كان للجنين اخ او اثنى من الاقر صرف اليه فرضه  
 والباقي للعصبة وان لم يصر صرف الباقية بعد فصيها للعصبة بعد وهذا  
 شخص يورث في الغرة خاصة ولا يورث في العبد البعض فانه لا يورث ويورث على  
 لاصح ولا نظير لها وهل يعين الملك فيها للجنين ثم يغفل الى ورثته ام يثبت



لو دثته ابتداء فيه القولان المتقدمان في البدية ولو حرج الخبير في حياة امه والاخر  
 بعد موتها ورثت من الاول دون الثاني ولو خفف الحاصل على نفسها بشرع و  
 او غيره فقد متر ان الغرة تؤخذ من عاقلها ولا من نفسها وتصرف الباقي الورثة  
 واما من خب عليه الغرة فينبغي على تصور الجنايات فيها وجناته الخطا متصور فيه  
 قطعاً وجناتية العمد لا تصور فيه على الصحيح وجناتية شبه العمد متصور فيه  
 فالغرة في الخطا وشبهه العمدان متصور فيه على العاقلة والغرة في العمدان متصور  
 فيه على الجائز ولا تصار فيه وان حرج جنايات نص عليه وفي مجي القول القدي  
 في ان مادون تلك الدية لا يقر على العاقلة طريقان وجب كلت العاقلة فكان  
 عدد مهر لا يفي الا بالنصف فحلهم نصف قيمة الغرة لا نصف الغرة بخلاف ما تقدم  
 في الصداق وقال الرافعي الذي يحمله كل منهم معلوم مضبوط وحمله ما يحمله بخلاف  
 عدد مهر فاذا المهر بقية النصف لم يحلوا الا من نصف وان وجب نصف القيمة  
 او المهر قال الامام فاذا اخذ من العاقلة هذا القدر وكل عليه من بيت المال  
 ما يكمل الغرة ويشترى ويدفع للويلي واما بدل الجنيث الرقيق فهو للسيد ولا يحل  
 العاقلة له القولان المتقدمان في بدل العبد **مرع** جنى على خايل يقطع طرف  
 او ارجله او اخرها لقتل جنيهاً ميتاً وجب مع ضمان الجنيث ضماناً سواء كان ارشاً  
 مقدراً او حكومته ويكون لها خاصة فان كانت جرحاً اندمل او ضرباً فان بقي سكين  
 فوجهاً ناخذها لا شيء لها به واصحابها ان يجب حكومته وان لم يبق سكين فالشهود  
 انه لا شيء لها وقال الماوردي فيه قولان وقال القاضيان كانت جرحاً فقد ذلوا  
 في مثلها او حة اطهرها لا يجب شي وانما الجرح حكومته في وقتها لم يفتقر  
 جنيث بالالير وبدونه وثالثها يوجب الحارم شيئاً باجماعه **كتاب**  
**كفارة القتل** وهو الواجب الثالث من موجبات القتل وقد تقدم ان  
 الكفان جب حيث جب القضاء والدية وجب لا يجان والنظر فيه في الواجب  
 والموجب اما الواجب فهو تحرير رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهر من شواذ  
 فان لم يستطع لم يجب عليه اطعام ستين مسكياً في اصح الوجوه ان القول بسببه  
 بعضهم لا الجديد ومغالته في القديمر وعلى المذهب لو مات قبل الصوم اخرج

دعا  
معرله

عمر

عن كل يوم مد الحارح عن صوم رمضان لا يطر من المدله واجراه للامام فيما  
 اذا انتهى الحارح في الهرم الى حد يجوز له الاطعام عن الصيام وهو مشروع على  
 الصحيح في ان الكفار لا يمنع وجوبها العجز عند وجود سببها بل سقى في الدية وثان  
 القاضى على الخلاف في ان لا اعتبار في الكفارة بحالة الوجوب ام لا وكل البند  
 فقال اذا وجب على الصبي كفارة مثل كفر عنه وليه فان لم يزل له لم يصح صومه  
 ثم ان اعتبر بحالة الوجوب فلا شيء عليه والا فشيئاً يترك ككفره اذ قاله فيما اذا  
 وجب على كافر معتبر ان اعتبر بحالة الوجوب فلا شيء عليه وان عجزنا بحاله  
 الا في غنى البند وجب ويجزى في صوم الولي عن المكفر الخلاف المتقدم في صوم  
 رمضان والكلام في صفة الرقبة والصيام وكيفية الاطعام ان وجبناه وما  
 يجوز التزول به بن درجة لا درجة على ما تقدم في كفارة الظهار اما  
 الموجب وكل فكل لا موجب كفارة وكل فبيل لا يجب فيه وكل فالب لا يجب عليه فيقع  
 الكلام في القتل والقتل والقتيل وشبهها الغزاة اذ كانا **الرد الاول**  
 القتل وهو كل ما قتل غير مباح وكل قتل يتناول العمد والخطا وشبهه ولا فرق في  
 احكامهما في العمد بين ان يشترط القصاص او لا ولا في المذبذبة فيه وجهان هما  
 جيزاذا الشك في ولا فرق في احكامهما مطلقاً بين القتل بالباشرة والتسبب فجب  
 على حافة البرق محل عد وان مات بالتردى فيها ادى فحجته وعلم من نصب  
 شبه فملك بها امتنان وهى المكروه وشاهد الزور من جنى على حامل القتل  
 الجنيث ولا يجب في القتل المباح كقتل الضال للادفع عن نفسه او عن غيره وان لم  
 يجوز له ولا قتل العادل بالباغي في المحاربة ومستوى القصاص ولو قتل بغير  
 مقتضى دون ذلك لا يفتقر لمقتضى ولا يميز انما ان وجبنا على كل واحد من  
 المشترين في القتل كفارة وجب على هذه الكفارة وان وجبنا على الكل كفارة  
 واحدة فمن وجب هذا القات او بقدر الزايد على فذرحصه فيه خلاف سواء  
 اوجبنا عليه القصاص ام لا وقد مر الكلام فيه وكقتل الزاني المحض كذا اطلقوه  
 وهو ظاهر على الصحيح ان لا قصاص فيه فاما ان اوجبناه فيظهر القول بوجوبها  
 قال الامام والمحكم فله في المحاربة كالزاني المحض والظاهر انه نفع في القول



بغلب حق الله فيه اما على القول بتغليب حق الادمي فيه فيجب القطع بوجوبها  
ويعني ان يلحق بها المقتول بترك الصلوة الا ان يتحمل فيه سقوط مثله بالتوبة  
واما القتل الخطا فلا يوصف بكونه سرا مادام اميلا كما لا يوصف بها فعل المجنون  
والهميمة والمخطئ غير مدلف فيما احطافه وعن عدمه ان قتل الخطا محرم لانه  
فيه قالوا وهذا ناقص **الشأن** في القاتل وشرطه الذي يلزمه الكفارة ان يكون مسلما  
لا احكام حاصرا بالاول من لم يلزم الاحكام فلا يجب على الحرية وجبت على الدية  
ولا فرق في وجوب الكفارة عليه بان يقتل مسلما او قتلنا ينقض عهده اذا تعدد  
اولا وبين ان يقتل ذميا ويجب على الصبي المجنون فمعتق الويل عنها ولو اعتق  
الويل من مال نفسه عنها او اطعم ان جعلنا الاطعام مدخلا في الكفارة نقل  
الرافعي عن البيهقي هنا انه يجوز ان كان الويل ابا او جدًا كما بينهما ما كاه ثم ناب عنه  
في الاعناق والاطعام وان كان وصيا او قما لم يخرج حتى يقبل القايه التملك  
ثم يعق عنها القيم او يطعم وقد مر انه نقل في كتاب الصدقات عن التولي انه لا يجوز  
تولي الصبي ان يعق عنه بمن ماله في كفارة القتل لا بما على الراعي ويظهر بحجه  
في كفارة اليمين على القول بانها على الراعي ولو تبرع الويل واعتق عنه بمن ماله  
نفسه لم يجز وانصر عليه محصل فيه خلاف ويجعل الزجر في ذلك في المجنون  
وان يقطع بالجواز فيه اذا كان جنونا مطبقا والاطمئنان يقال ان كان القتل  
منها خطأ ولا يخرجها الويل في الحال لراعيها وان كان عدا فان كان عدا خطأ  
فذلك وان قلنا عدا ابنه في ذلك على ان سبب الكفارة اذا كان معصية هل يجب  
على العود وفيه خلاف مرة كتاب الحج ولو جامع الصبي في هذا رخص لم يلزمه كفارة  
وفيه وجه انها يجب على قولنا عدا على الرافعي والمجنون في ذلك كالصبي ويتغير  
على ما اذا صام ثم طر المجنون قلنا لا يتطرد في وجوب كفارة الاحرام على الصبي  
وجها من هذا الخلاف يجوز ان يكون هو الخلاف الذي مر في الحج ان الكفارة  
التي يلزم الصبي كونها ماله او مال الويل وقد تقدم انه في مال الويل والقدر  
انه في مال الصبي ويجوز ان يكون فيما اذا كان الصبي احرم بغير اذن الويل ولا يقصر  
سنة ذلك ونحنا احرامه او فرغنا على انها لا يجب على الويل هل يجب على الصبي

كالخلاف

كالخلاف في وجوب قضا الحج عليه على قولنا بنفسه ادنس له وليس للولي ان يصوم  
عن الصبي والمجنون في الكفارة قطعاً ولو صام الصبي عنها ففي الاعداء به وجهان  
بناء على القولين فيما اذا قضى الصبي حجه التي افسدها في صباه هل يعتد بها  
على القول بوجوبه وهما كالوجيز فيما اذا ارتكب محطورا وقتلنا الكفارة في ماله  
فصام حيث تجوز الصوم للبالغ هل يجزيه قال الرافعي واذا جعلنا للراعي طعام  
في هذه الكفارة فوجلا اطعم الويل ان كان من مال ليراقط طعام وينبغي ان يقال  
اذا اعتد بنا بصوم الصبي في الصغر فلا يجوز العدول الى الاطعام وان لم  
يعتد به جاز كما في المجنون **واما** قيد الحج فمعرضه لتسليم اخلف فيها  
احدنا لو حفر قبر اتردى فيها بعد موته اشنان ففي وجوب الكفارة في  
ترده وجهان لكن اصحهما انها يجب المائنة في وجوبها على قاتل نفسه وجهان  
اصحهما يجب ويخرج من تركه وشبههما بعضهم بالوجيز في لاديه وبناهما  
بعضهم عليها **فخرج** لو اشترك جماعة في قتل واحد فعولان وقيل وجهان  
اصحهما انها يجب ويجوز ان يبنوا على خلاف تقدم في ان كل واحد قاتل الجميع  
المقتول او لبعضه ولو كان بعض القاتل لا يلزمه كفارة كل حرية ويجزوه  
فيحتمل ان يقال لا يجب على لراعي الا بالسقوط كالو قتل محرم وحلا لصيدا  
اما القاتل الذي يجب بقتله فيشرط فيه ان يكون ادبيا معصوما بايمان  
او امان فلا يجب بقتل غير الادمي ولا في قطع اطراف الادمي ويدخل فيه  
الحسين المضمون بالغرة او بغيرها ويدخل بقيد العصاة المسلم والذمي والمعايد  
سواك ما عتقلا او مجانين بالغير او صبيانا احرارا او عبيدا ولا فرق للمعايد  
بين ان يكون كسائيا ولا في وجوب الدية والكفارة ولا بين ان يكون العبد  
للقاتل او لغيره وحكي بعضهم وجهان تقدم انها لا يجب في عهده نفسه ولم توجه  
لغيره ويدخل فيه المسلم المقتول في ذل الحرب فوجب الكفارة بقتله ولا يجب  
قصاص ولا دية قطعاً اذا دمي ولم يقصد واحد ابينه ولم يعلم ان فيه مسلما  
فامنا به اما ان يعرف فيهم مسلما فان عرف مكانه وقصد له لونه القصاص  
او الدية المغلظة مع الكفارة وان لم يقصد ولا غيره بل قصد به بطلافا في وجوب



الدية قولان وان قصد غيره من الكفار فاصابه فطريقان احدهما القطع بنحو  
الدية المحققة على عاقلته والثاني انه على القولين الصورة الانية على الاثر  
ولو قصد دية وظنه كافر الدية على دى الكفار وكان قد استسلم ونفى على دية  
وجوبها قولان فقد ما في كتاب الحراج وفرضها الامام فيما اذا كان لا يعلم انهم  
مسلمين ولا اظهروا انهم لا يحب وحكاها الماوردي فيما اذا علم انهم مسلمين او لم  
يقصد عينه واعتبر من المستسلم السهم فاصابه ولو قصد عينه ولم يعرف في الدار  
مسلمين فقد مر ان في وجوبها قولان في اجراءها البغوي فيما اذا عرف انهم مسلمين  
قال الرازي وقد يقال القطع بوجوب الدية فيما اذا قصد الشخص بعينه فبان  
مسلم او لا من القطع بوجوبها فيما اذا قصد غيره فاصابه ولو دخل الكفار  
دار الاسلام فرمى اليه عينهم فاصاب مسلما فهو كالودمي في صفة في دار الحرب  
ولا خلاف ان المستسلم لو كان في صفى المسلمين فاصابه السهم ان دية كونه  
فيما اذا كان في الصفى فاعوجاج ولا فرق في المستسلم المقتول بدار الحرب من من  
استسلم منهم ولم يهاجروا ومن خرج من دار الاسلام اليها **الحاج**  
**دعوى الدم والعشمة عليه** والشهادة فيه هذه ثلاثة امور يقع  
النظر فيها **النظر الاول** للدعوى ويعتبر فيها خمس شروط **الاول**  
تعيين المدعى عليه فلو قال قتلني بصيغة الفعل المبني للمفعول لم يشهد الى احد  
لم يسمع هذه الدعوى وعباراة السامعي في الخصم انه ينبغي للحاكم ان يقول له  
قتلني القاتل ومن زيادته ومنعني له ان لا تستغل عثرة هذا وكذا لو قال قتلني  
فيما به هو لا جماعة او قتلني في هذه المحلة وان ادعى القتل على واحد معتز او  
جماعة معتبر سمعت دعواه واذا اطلب من القاتل احضارهم احضروا الا اذا  
كانوا لا يتصور اجتماعهم على القتل ولا يحضرون فلا يحضرهم ولا تسمع الدعوى  
ومثل الماوردي بالزائد من على المانية وله ان يحضر بها جماعة منهم ولو قال قتلني  
احد هذين او احد هؤلاء العشرة ولا اعرف عيسى وطلب من القاتل ان يسلمهم وعرف  
كلامهم فيه وجهان صححهما عند البغوي فانصر عليه جماعة لا وتاينها نعم وصحح  
الوحيد ويؤيده تشبيههم بالخلاف بالخلاف في سماع الدعوى المرددة فيما اذا

اعطاء

اعطاه ثوبا ببيعة بعشرة وقيمتها خمسة ولا يدعى فدا عنه بما ام لا فانهم رجحوا السماع  
وقولنا في الحد اذا اذبحه الا يلا بين وجهيه فخصنا وطالبنا ان دعوى كل  
منهما تسمع ونقل الامام عن القوراني انه ان قال قتلني واحد من هؤلاء لا احلفه  
وانما تخلفهم لم يزل ذلك وان قال قتلني هؤلاء او واحد منهم فوجهان وانكر  
التفصيل وقال لم يصح اليه احد فان قلنا يسمع فاذكر ولكلهم ونكروا عن  
اليمن اشكت اليهم المرددة ويخاف الوحي في الدعوى على المبهمة في غير  
دعوى الدم فالتفصيل للانداف والبيع والافاض طرق اظهرها انما جريان  
في غير المعاملات كالغصب والاملاط والسرقة واخذ الضالة وتسمع الدعوى  
فيما على احد الوجهين على احد الرجلين والجماعة المحصورين ولا جريان في دعوى  
المعاملات كالبيع والقرض اذا ادعى انه سعى من عاملة وجعل القوراني  
الخلاف في اخذ الضالة اصلا للخلاف في دعوى الدم وثانها انما جريان  
المعاملات انما هو من هذا الطريق فخرج التفصيل المتقدم عن القوراني  
وثالثها القطع بانما لا تسمع في دعوى الدم ولو قال اولى الدم قتل مورتي  
احد مني ولا اجماعة كذا او لم يطلب احضا رسم ليسا لو احضرهم القاتل  
**الثاني** يشترط في دعوى القتل ان يكون مفصلة فبين ا قتله عبد الم خطا  
او شبهه عمد منفردا او مشاركا غيره وفيه وجهان الدعوى المبهمة لا تسمع وعلى  
المذنب لو احتملها الويل فوجهان صححها وهو مضمون من القاضى يستفصله  
فقط هذا انقول اضله عبد الم شبهه عمدا خطا فان عرفوا عاصيا سأل عن صفة  
عمل الصحيح فاذا ذكر النوع قال وحده او مع غيره فان قال مع غيره قال تعرف  
عمد ام لا فان قال نعم قال اذ لره ان شئت ان اتمم دعوان فاذا بين  
طوبى المدعى بالجواب وثانها ان القاضى تعرض عنه ولا يستفصله وثالثها  
ان كان عارفا لا يستفصله وان كان غيبيا استفصله وراجعا انه  
يستفصله عن المدعى عليه من جماعة اذا قال قاتل لي هؤلاء الجماعة فنقول لا من  
موتهم ولا يستفصله عن نوع القتل ولا صفة فان قلنا استفصله فلهذا فلا  
على وجه الوجوب فيه وجهان صححهما لا وقال الماوردي اذا ادعى قتل خطا مثل



يلزم الحاح ان يساه عن صفته الخطافية وجها ان احدها لان الخطا اقل احوال  
القتل انما يلزم ان يستل عن العمد وشبهه لجواز ان يكون خطا محضنا واصحها  
انه يلزمه ان يستل عن صفة القتل لجواز ان يستل عنه المقتول بغيره كالقو  
سقطت في بحر حفرها المدعى عليه في طرله فانه لا يضمن ما تلف بها **فزع** لو قال  
مثل هذا الي مع جماعة سبيل عنهم فان ذكر جماعة لا يتصور اجتماعهم عليه لم  
يسمع وان ذكر جماعة يتصور اجتماعهم عليه ولم يحضرهم او قال الا اعرف  
عددهم فان كان المدعى مثلا موجب الدية دون القود لكونه خطا او شبهه  
عمدا وشارك العامد فيه مخطيا او لفضيلة القاتل لم يصح دعواه ولو قال  
لا اعرف عددهم لكن اعرف انهم لا يزيدون عن عشرة سمعت دعواه وريثي عمل  
حقيقها المظالبة بعشر الدية وان كان مقصوده القصاص وان ادعى قتل عمدا  
مع شركا متعدي في القاتل لا يفضل القتل فوجهان اصحهما انما نسمع وقال  
الامام الوجه معنى هذا ان موجب العمد القود قطع بسماعها او  
احدها لا بعينه فيحتمل الوجهين ويعني على هذا انما اذا كان هناك لوثر واذا  
الوثر الدعوى لم يخلف فان قلنا الفسامة توجب المالا فقط سمعت وان قلنا  
توجب القصاص في سماعها الوجهان **الثالث** المدعى يشترط فيه امران  
احدهما ان يكون مكلفا حتى الدعوى فلا يصح دعوى الهب والمجنون يصح  
دعوى البالغ العاقل وان كان صبيا ارجعنا او مجنونا حتى القتل فان قد  
يعرف بروية او سماع ولا يشترط في السماع ان يكون حسب مجور الحلف والاعتماد عليه  
بل يجوز الاعتماد في الدعوى على ما يجوز في الرد دعوى عليه في البينة وانما  
السفيه فيصح دعواه بالقتل الموجب للقصاص وانما ان يخلف ويخلف وسمو فيه  
واذا الامر الى المالا اخذه الويل وانما دعواه بالقتل الموجب للقتل فقد قال  
المادردي والرافعي يصح ويخلف ويقول استحق تسليم المالا لا ولي ولا يقول  
استحققه وهو قصه كلام الغزالي وقال القاضي لا يسمع من السفيه دعوى المالا  
وهو مقتضى كلام صاحب التبيين **الامر الثاني** ان يكون من الاحكام فلا يقع  
دعوى الخرب لانه لا يستحق قصاصا ولا دية وفي اطلاقه نظر فان المعاهد اذا

ماز

ماز في دارنا ودارته خرب ودرته على الصحيح فيبقى ان يكون القصاص والدية  
له والرافعي في اية ميراثه الخلاف المتقدم في توارث الذمي والخرب ولو كان المقتول  
في دارنا عبد المركان كان ما في دارنا من القتل الى دار الحرب وما في دارنا من المال الذي تركه  
بلا دنا لا يستحق الامان فيه كان لورثته الحسين بدله من قصاص ودية على الصحيح  
**الشرط الرابع** ان يكون المدعى عليه مكلفا فلا تقع الدعوى على صبي ولا مجنون  
بل ان يوجه عليه حق مالي فيدعي مستحقه على قتلها فان لم يكن ولي حاضرا  
فالدعوى عليها كالمدعى على الغائب ولا يسمع الا ان كان هناك يدينه ويحناج مع  
البينة الى البين واما السفيه مدعى الدعوى عليه بما يصح اقراره فيه وهو العقبان  
كالقصاص وخذ القذف سوا قلنا ولجب القتل العمد القود المحض وهو المالا  
وسوا قلنا يقبل اقراره بان لا مال ولا فان اقر امضى عليه حلفه فان انكر حلفه  
وان نكح حلف المدعى كان له ان يقتل ولو اقر فعلى الويل على مال ففي كلام بعضهم  
اشارة الى انه على الخلاف فيما اذا اقر المقتول والعبد بما يوجب القصاص فعلى  
الويل على ما اهل قبله واما المدعى عليه بالقتل الموجب للمالا هو الخطا وعبد  
الخطا فندفع الدعوى عليه به سوا كان هناك لوثر ام لا لقيام الحجج عليه  
لان ان كان هناك لوثر فيقسم المدعى ويجوز الحلف في غير السفيه فان كان الويل  
قولا شاهدا واحدا خلف المدعى عليه وثبت المالا بالشاهد واليمين عليه وان لم  
يكن لوثر وان اقر في صحة اقراره بما توجب المالا طريقا في صدقائه الجرحا شهرها  
فيه خلاف والثاني القطع بانه لا يقبل فان قلنا يقبل بيمينه متعاضا فيجب  
في ماله ان لم تصدقه العاقلة ولم يقر عليه بيمينه وفيه نظرية الشرح وان قلنا لا  
يقبل وهو الصحيح فان كان هناك بينة قضى بها والا فلا وان انكر اقيمت  
عليه البينة فان لم يكن فهل يعرض عليه اليمين بيمينه على ان يكون المدعى عليه ويمر  
المدعى بيمينه بيمينها المدعى اذ اقرار المدعى عليه فعلى الاول تعرض رجا ان  
ينكر فعلى المدعى ويحكم لو اقام بينة وعلى الثاني فيه وجهان وفيها كلام  
الاكثر بل ربما لا تعرض وصح الغزالي خلافا هذه طريقة الجمهور ودون القود في  
سماع الدعوى بالخطا وشبهه العمد اذ لا يمكن له بينة بها يبنى على الخلاف في ان



اقراره بالاقرار هل يقبل ان قلنا يقبل سمعت والا بنى على ان يميز المردودة كالبيعة  
فسمع والا فلا يقبل الرابع في هذا عن بعضهم مطلقا قال وحمل هذا امر ما ذل  
الاولون فانهم انفقوا على انه لو كانت له بيعة سمعت **قلت** وكذا قيل  
الفور في الماد وحيث اطاق في سماع الدعوى عليه بالفضل الخطا فويل من غير فرق  
بين وجود لو دام لا وافتقار كلام الغزالي اسعار بان الخصومة تقطع في الحال  
دون المال ونظر انقطاعها في المال ايضا فليست له تخليفه بعد رسده ولا تنفعه  
الا البيعة ولو اقر ببلعناية وقلنا لا يقبل اقراره فانفك الحجر عنه في المطالبة رثها  
قولا لا محله لا يطالب ويحب عليه فيما بينه وبين الله تعالى وفاء فان لنا بطالب  
فكان المقرب دية الخطا فكل ابتداء الاجل من وقت الاقرار او من وقت فك الحجر فيه  
وجان قال الماد وحيث ينبغي ان يقال على الاول انه من وقت القتل فانه ابتداء  
الاجل في حق غيره على المذنب ولو اقر بدين معاملة وقلنا بالصحیح ان شره  
في الذمة باطل لم يواخذ به بعد فله على الصحيح ايه **فرعان** الاول سمع دعوى  
القتل على المحجور عليه بالقتل شران فانه بينه او كان هناك لوث وحلف  
الدعي فهو حقه ويزاحم مستحق المال الغريم وان لم يكن بينه ولا لوث حلف المقتل  
فان تحلف المدعي واستحق القضاء ان كان المدعي قتيلا موجه قال الروابي  
فان على الوكيل على ما ثبت ومزاحمة الترمذ به عسى ان يرد بعد النكول  
كالبيعة فزاحم او كالاقرار فلو فيها قولان كما لو اقر بعينها او بدين اسده  
الي فاقبل المحجور وان كان المدعي قتل خطا او شبهه عهد ثبت الدية بالميز المردودة  
ومزاحمة فلو ان جعلنا هذا كالبيعة وعليه ان جعلنا هذا الاقرار ودية مزاحمة للرب  
الغريمها فلو ان قال الرابع ومنهم من يطعن وحيز من غيرنا على الاول المذكور  
**المادة** دعوى القتل على العبد قال المغيرة ان لو كان لوث سمعت ويقسم المدعي  
ويقتض ان ادعى قتل عده او جينا القضاء بالقسم انه وان كان المدعي قتل خطا  
تعلقف الدية برقبته وان لم يكن لوث فدعوى القتل الموجب للقه بغير لوث  
على العبد والموجب للمالك على السيد وسيا في تمام الكلام في الدعاء على  
**الشرط الخامس** سلامة الدعوى عما ينافيها ويخربها وفيه مسئلتان **الاول**

قوله

لو ادعى على انسان انه افرد بقتل مورثه ثم ادعى على آخره شاركه فيه او افرد  
به لم يسمع الدعوى الثانية لان الاول يتقدمها ثم ان لم يكن انقسم على الاول  
ولم يفرح له فلا يميز من العقود اليها فلو صدق الثاني في دعواه فوجبان  
احدهما الا نواخذة بموجب نصيب يقيه واصحهما انا نواخذة به لاحتمال حربها  
المدعي في الاول على طحا او قصدا او صدق في الثانية ويقضي هذا ان يسمع المدعي  
عليه وان لم يصدقها اقراره لئلا يثبت الحلف بهذه الدعوى اذا كان هناك لوث  
ولا اقامة البيعة عليها ان اذروا ما تخليفه بيني على ان يميز المدعي بعد كحل  
المدعي عليه كالاقرار فتكون له ذلك وكالبيعة فلا الا ان يلاحظ فابعد  
قطع الخصومة في الحال فما في الوجهان المتقدمان في السفينة ونظيره  
ما اذا اجر بشر الثوب بتسعين ثم قال بعته بما اشترت وبيع كلانتم قالوا انت  
اشتريته بماية فانه لا يقبل وان اقام بيعة الا ان يصدق المشتري فتلزمه  
الزيادة وبيعها وبيع المشتري وقيل لا يلزمه وهما كالوحيين هنا وله تخليفه  
ان قلنا يميز الردة كالاقرار فلا ومناك وجه ثالث انه ان ابدع را يتبعها  
الاحبار حلف والا فلا والقياس يحتمل هنا وقد ذكرنا فيما اذا اقر بدين او بالدين  
باقباض الموهون ثم ادعى ان اقراره غير صحيح واذا تخليفه المقر له على ذلك  
ثلاثة اوجه قال الثمان ان ذكر عددا فله ذلك والا فلا فعلا هذه اسمع دعواه  
ان قلنا يميز الرد كالاقرار ولو كان اقسام واحد المال فجاخر وقال ان الذي  
اقسمت عليه لم يقبل موثك ذانا الذي قلته فان لم يصدق المدعي لم يوثق اقراره  
فيما جاز ان صدقه فعليه رد ما اخذه وهله الدعوى على الثاني والمطالبة فيه  
قولا **المادة** لو ادعى قتل عده فاستغفر نفسه بما ليس بعد فقد روي الترمذ  
انه لا يقتسم وهو يقتضي بطلان دعواه وروي الربيع انه يقتسم وهو يقتضي  
انقضاء بطلان ولا صحاب طرقا سهرها اربعة بطلانها قولين احدهما انها لا  
تتعلق ببعته ونفسه ويضمن حظه وقال ابن داود لا بد من تحديد الدعوى بالخطا  
والطريق الثاني القطع بمذاهب حمله واية الربيع على ما اذا استمر على دعوى العده  
ويعرفان فيما اذا ادعى الخطا او شبهه العده وفستر بالعهود وقال الماد وحيث ان لغير



دول الحائي عاقلة بحمل عنه الدية وكان موتهما اقتسم الولي على الدعوى دون  
القصة وحمل له بديته الخطا دون العمد وان كانت له عاقلة يتحملها فطراف جمع  
عن الدعوى لا القصة لم يكن له ان يقتسم على الدعوى ولا على القصة وان لم  
يرجع عنها الى القصة اقتسم على الدعوى دون القصة وحكم له بديته الخطا  
دون العمد ولو ادعى شبه العمد ثم فشره ما هو خطأ محض وقلنا هناك بطريقه  
القولين فهنا طريقان احدهما اخذ القولين والثاني القطع بان الدعوى لا يقطع  
ونه قال الماوردي **المال** لو ادعى القتل واخذ المالا عنه او من عاقله ثم قال  
ظلمت باخذ هذا المال واخذت باطلا او الذي اخذته حراما من غير علمه فان  
قال ذبته في الدعوى استمر منه ما اخذته وان قال اذنت اى حفي لا ادى اخذ  
المال من المدعي لم يسترد لان الامر في ذلك لا راي الحاكم الا لا سبب  
الخصم وله نظاير **منها** اذا مات انسان وقال ابنه لست رثته لانه كان  
كافرا فبطل عن كبره فقال كان معزليا او ذافضيا فيقال له لك ميراثه  
وان لم يحطى في ظنك قال الفوري **وعلى** القول بتكفير اهل الاموال بجرم الميراث  
قال النووي وهذا الوجه خطأ **ومنها** اذا قضى الحنفى بشفعة الجوار فاخذ  
الشفعة ثم قال اخذت باطلا لا في لا ادى بشفعة الجوار لم يسترد منه **ومنها**  
اذا مات عن جارية واستولد لها بالنكاح فقال وارثه لا ملكا لانها ماتت  
ام ولد يقال هي ملكك ولا تغيرام ولد بذلك قال الرازي وجميع ما ذكرناه  
في الحرام الظاهر والباطل اذا حرم الحاكم في مواضع الخلاف لم يتحقق خلاف  
معقده لحكم الحنفى للشافعي بشفعة الجوار في ثبوت خلاف وكل منهم  
هنا عميل الى ثبوت انتم وسياتي في كتاب القضاء وهو خا ربه وجوبه على الحاكم  
عليه باطنا ونسبه الامام الاجاهل الفقهاء فيه وجه ثالث فادون من ارجوز  
المحكوم عليه غايبا منقذ الحرام في حقه باطنا لا مجتهدا فلا سبب في الظاهر مجتبه  
هنا ولو قال اخذ المالا بسبب القتل اذنت في ان حرام الله معصوب فان عيبت  
المعصوب منه لزمه تسليمه اليه ولا رجوع له على الساخو منه وان لم يعينه  
فمنع ما اصابه وفي ان تراعه منه خلاف مشهور وجزم في الشامل بال منع

ولو قال

ولو قال بعد ما قسمت قد مت على الإيمان لم يلزمه بهذا **النظر الثاني**  
في القسامة وهي الإيمان في الدماء التي يقع المداها فيها بما لا مدعي واللام فيها في  
ادبته امور الادلة في تحملها ثم في كيفيتها ثم في ختمها وفايدتها ثم في قسم  
الامر **الرد** في تحملها ومنه الغزالي بانه قتل الحرف في حمل اللوث منة ثلاثة  
قيود **احدها** القتل لا قسامة في الاموال وان عظمت ولا في اروش لاطراف  
وان عدلت ديات بل القول فيها قول المدعي عليه يميز واحدها سوا كان هناك لوث  
ام لا وفي اروش لاطراف وجه ضعيف اثر القسامة ثبت فيها **الثاني**  
مصادره القتل الحرف لقتل عبدا وهناك لوث وادعي سيده على خرا وعينه  
انه قتله فهل يقتسم فيه طريقان اشهرهما انه على القولين ان العاقلة تتحمل  
بدله ام لا ان قلنا لا فلا قسامة وان قلنا يتحمل وهو الصحيح اقتسم السيد  
وهو نضه والثاني القطع به وعلى هذا اخذ المديروا المستولدة خبر القبر  
وقد المكاتب لانما سفتخ بالوث قال القاضى والامام وموت دقيقا وقال  
الغزالي القبر يورثه المالك بالوث ثم اذا اقتسم السيد فان كان المدعي عليه  
خرا والمدعي به العمد المحض اخذت الدية من ماله في الحال وان كان خطأ او شبه  
عمد اخذت من عاقلة في ذلك سبب وان كان عبدا فان كان المدعي العمد المحض ففي  
القضاة القول ان الايمان في بثوب القضاء بالقسامة وان منعناه وهو  
الصحيح اذ كان المدعي خطأ او شبه عمد تعلقت القبة برتبة العمد وعلى الزم  
في القسامة لا يجري في الاطراف ما لو حوج مستل فان ردت ثم مات بالسراية  
ان القسامة لا يجري نصر عليه وقال في الوسيط اذ قلنا الواجب بعض الدية  
حرف فيه لانه بدل بعض الدم وهو يقتضى ان اذا قلنا يستحق بقطع طرفه ثم  
الدية فلو لقيه ان يقتسم عليه وان قلنا لا يجب فيه شيء منها وان استحق عوضا  
عن طرفه فلا قسامة وقد تقدم في الخراج في خلاف في وجوب القدر في  
الخرج الواقع في لراستلامه فان لم يوجهه فله عليه فهل يحس عليه عزم فيه  
وحثمان فان قلنا يحس عليه عزمه فان قلنا لا يراى من رادش الخراجية  
ودية النفس وقال المصنف في الواجب اذ قلنا الحانة مما بلغ وفي القولين



لا يستقيم القول بالقسامة ولو غادى إلى بلادهم ثم مات بالشرية فإن اجنبيا  
فيه القصاص حرقت فيه القسامة وإن لم توجبه فقد أطلق الماوردي حرمانها  
وجيزها قال غيره إن اكملنا فيه الدية جرت القسامة قطعا ولا فوجها  
المستصحب وجواب الأكثر أنها تجري فيه سواء طال من الردة أو قصر فال  
الإمام يظهر أن يحرق كافا كاملة إن قلنا أن الجماعة إذا اشترى القتل  
وجعل كل منهم كفارة وقد تفرقوا فقلنا يجب على كل من الشركاء بالقسامة أن  
أن يوجب هنا بعض الكفارة على قدر الواجب من الدية والحقان والقسامة  
نفسا ويان وتحرز في القسامة ثلاثة أوجه ثلثها إذا اكملنا الدية جرت الأضلاع  
وكذا الحكم في لو حرق دمي فنقض العهد ثم مات واحد والعهد ثم مات **البالغ**  
محل اللوث واللوث علامة دعوى جانب الدعوى ويطلب على الظن صدقه فيقول  
باليمين كما يبدى لأعيان وعند استفايه يكون الثمن في جانب المدعى عليه  
وهو نوعان حالية واجبار النوع الأول القرعة الحالمة وفيها صور  
أحدهما أن يوحد القتل في محلة منفصلة عن البلد الكبير أدية قريبة صغيرة  
أو حصن أو قبيلة وبينه وبين أهلها عداوة فهو لوث في حقهم فإذا ادعى  
في القتل القتل عليهم أو على بعضهم كان له أن يقسم بشرط أن لا يساندهم غيرهم  
هذا الصحيح وقبل الشرط الاحتياط لم يحرم حتى لو كانت القرعة على الطريق  
وكان يطرقتها غيرهم فلا لوث هذا انصه قال ابن عسرون ويشترط أن يحمل  
ذلك المحالطة في صدقة القتل ما لو علم أنه صدقة أو من أهله فكما لو لم يزد ولا  
فوق يترافقون الأعداء من الأصدقاء أو بالغلط وخضعت بعضهم بما إذا كان  
الأعداء أكثر قال صاحب الرواية ومن اشترط عدم مخالطة غيرهم لهم  
لا يشترط في أهل القرية والمحلة أن يكون بينهم وبين القتل عداوة ولا فرق بين  
العداوة الدينية والدنيوية إذا كانت محل على التمسك بالقتل **ومما انفرد**  
جماعة عن قبيل في الدار كان قد دخلها عليهم صفا أو معمر أدية مستعدا أو فسان  
أو تفرق جماعة محضرون عن قبيل بينهم في صحر أو طريق أو أذخروا على أرض غير  
الاستقاة أو على باب الكعبة أدية الطوائف وبه خصيص آخر فهو لوث لا يشترط

الدين

أن يكون بينه وبينهم عداوة قال الرازي وكان لو شارة ولو عن محصورين أو لا  
أثم بحيث لو كانوا لا يتصور اجتماعهم عليه فلا تسمع الدعوى عليهم ولا يمكن  
من القسامة كما مر ولو أزدحم الجمع الذين لا يتصور اجتماعهم على القتل فيضيق  
وتفرقوا فنقل فادعى الولي القتل على عدد منهم يتصور اجتماعهم عليه فينبغي  
أن يصل ويحرق من القسامة **ومما انفرد** إذا قاتل صفان متقاتلان وتفرقوا عن  
قتيل من أحدهما فمضوا إلى التجموع أو كان به سلاح أحد الضيفين للآخر أو ثا  
برمي أو بقطع أو ضرب فهو لوث في حق الصفين بحد خصه الماوردي إذا  
كانت سهام أعدائه بقتل دون سهام أصحاب القتل أو كانوا أسويين بعد  
الاختلاف لا ما يعين قال أبو اسوي خال الطائفتين في الحال فوجها أن أحدهما  
قول المبعذ أدية إن لوث في حقهم دون أصحابه وقال البصريون هو لوث في حق  
الفرقتين وإن لم يلحقوا ولم يكن سلاح بهما فاللوث في حق كل صفة خاصة ولا فرق  
بين أن يوحد القتل في صف نفسه أو في صف الخصم أو بينهما **ومما انفرد** أن يوحد  
وقيل في الصحر أو عنده رجل يده سلاح متلطح بالدم أو على يده أثره فهو لوث في  
حقه إذا كان القتل طرا فلو كان بقرية سبيع أو بجل أو بولي ظهره أو وجد أثر قدم  
أو شمس دم في غير المحلة التي فيها الرجل لم يكن ذلك لوثا في حقه كذا قالوه  
فإن زادوا أنه لا ينفرد باللوث فظاهر وإن زادوا أنه لا يثبت في حقه لوث  
أصلا فقيه نظر ولم يشترط في الوجيز دليط السكين والثوب بالدم قال الرازي  
وليس سبيع والحق بهذه الصور ما يشاء بهما كما لو راينا رجلا على بعد حرك يده  
فقل الضارب بالسيف والسكين ثم وجدنا في ذلك الموضع فلا فائدة لوث في حقه  
وليس من اللوث أن يقول المخرج جرحني أو قتلني فلان أو دمي عند فلان النوع  
**الف** في الاختيار فإذا شهد عدل أحدان فلا فائدة فلا فهو لوث وقال  
المشولي يعني على الخلاف في أن الحرم في مسئلة الشاهد واليمين في أن الحكم يقع بالسبها  
واليمين مرتحة أو يقع باليمين أو يقع بها فعلى الأول يكون لوثا على الآخر من لا يكون  
لوثا لكن خلاف المدعى مع شاهده ولا يثبت الفة ما حرقا الرازي في أن شهد العدل  
الوحد بعد دعوى المدعى فاللوث حاصل وإن شهد فلول العدل على الدعوى **ومما**



ان شئني به لحصول اللون ولا يجعل سبيله سبيل الشهادة المخصوصة لمجلس  
المستوفية بالدهقوي وقد اقاله لمرام وعز ابن د اودان في لرا حفا صيغة  
الاحبار وجهين وقال الما وروي اذا شهد العدل بالقتل فان كان موجب  
القصاص كان لو تافخلف الوردية معه خمسين عينا وان كان موجب المال  
لمدين لو تافخلف الوردية معه عينا واحدة وقد اقاله البند نجي الا انه لم  
يصرح بانه ليس بلوث وروي الامام عنهم انه اذا اقام شاهد واحد فان  
اراد ان يحسمه لو تافخلف بالقتل ثبت حجة اخرى عند القاضي فيحلف  
خمسين عينا وان اراد ان لا يحلفه لو تافخلف على قيان المير مع الشاهد فله  
ذلك قال وفيه اذ طاب فان ان فلما يحلف مع الشاهد خمسين عينا فلا فائدة  
للتقسيم وان فلما عينا واحدة والقتل خطا فلا معنى له ولفقه يمين واحدة  
اذا رغب ان يحلفه القاضي نعم ان كانا الدعوي دلا على ايمان الفتاة  
ثبت القصاص في الشاهد الواحد ثبت اللوث فان اراد القصاص حلف خمسين  
وان قصر على مير لم يثبت القصاص وفي المال تردد بان وهو ان شاء الله وجهين  
ان اذا اقام شاهد واحد احلف معه عينا واحدة والخطا وشبهه العدم لا  
باين خمسين قال ولعلنا مبينان على قولين فيما اذا لم يثبت لوث وفكل المدعى عليه  
هل يحلف المدعى عينا واحدة او خمسين ويظهر لكونه شهادة بالقتل حلفه  
وكونه لو تافخلف وهو انه على لرا دل لا يجوز الشهادة قبل استدعائها وخارج  
المدعى لا تصد بقة في غنمه وعلى الثاني الحكم بالعتق ويجوز ان يكون قوله بطريق  
الاحبار في وجه ولر شهد جماعة من يقبل روايتهم كالعبيد والنسوان للمقات  
بالقتل فان جاد استصرفين بقر لوث او مجتمعة اشهرها وهو المنصوص انه  
ليس بلوث وثانيهما انه لوث وهو اقوي عند الراعي وحكي لرا ما ر عنهم انه  
مجهم مجتمعين او منفردين فكلام جماعة باباه فقد قال المدعى شهادة اسناب  
من العبيد والنسوة لشهادة الجميع وكذا قال الما وروي في النسوة واما شهادته  
واحد من العبيد والنسوة فقال الغزالي الاقنيس لوث وقال الما امام حكاة  
من بعضهم واخبره ولم يوفق في النهاية روايته عن لرا قال اعتقت لرا

اشهد  
بأنه  
شاهد

الاكثر

الاكثر يقبل خبير العدل الواحد من غير اشتراط صيغة الشهادة وكذا و  
لو قل قول كل من يقبل روايته بعت اللوث وهو العبد والمرأة المقيض وهذا  
غير مستطرفان بعض الاماكن لا يعتبر فيها العدد ولا صيغة الشهادة في قول  
وفي اشتراط الحرة فيها خلاف كالسنة والخبر برونه هلاك بعض قضية هذا  
ان يقال هنا اذا اكتفينا باخبار العدل في اجبار العبد والمرأة وجهان  
لا الحرم بقولهما والفرق ان هذا اخبار مختص بالقاضي فاشبهه الشهادة وهو  
كقولهم اذا شرطنا في السمع العدل ففي اشتراط لفظ الشهادة وجهان  
وقال الراعي يشبه ان يرب قول العبد والمرأة على الوجهين فما اذا احس  
جمع منهم وشهدوا مجتمعين فان لم يحلفه لو تافخلف قول الواحد منهم لو تافخلف  
واما قول عدد من لا يقبل روايتهم كالعبيد والنسوان والما وروي على الصحيح  
في عدم قبول روايتهم والفسقة من الرجال ومن النساء والعبيد على القول  
بقبول قولهم اذا كانوا ثقة واهل الذمة ففي ثبوت اللوث به وجه واحد كما  
المنع وجزم به المدعي واظهرها نعم وثالثها انه يحلف بقول الصبيان والفسقة  
دون الكفار ورايها انه يحصل بقول الفساق دون الصبيان ومقتضى الفرق  
الحاق الكفار بالفساق وعد المدعي من اللوث ان يقع في السن الخاص والعام  
ان فلانا قتل فلانا فلا فرق ثبوت القسامة بين ان يكون المدعى مسلما او  
كافرا ولا يثبت لوث المدعى عليه لذلك **فروع** قال المتولي اذا وجد قاتل  
قربا من قرية وليس هناك عمارة اخرى ولا من يقيم بالصحر ائتم اللوث في  
حقهم قال الراعي اي اذا وجدت العداوة وكما نهض باللوث اذا وجد القاتل  
فيها قال ولو وجد بين قريتين او قبيلتين لم يعرف بينه وبين واحدة منها عداوة  
فلا يجعل قرنه من احدها لو تافخلف **فصل** في مستقطقات اثر اللوث وهو خمسة  
وفي تسميتها كلها مستقطقات شاهدة ويجوز الاول ان يتعد رابعا لرا  
عند القاضي واذا لم يثبت اللوث عند القاضي لم يثبت المدعى من القسامة ولو  
شاهد القاضي ما هو لوث قال لرا ما لرا للاعتقاد عليه ولا يخرج على الخلاف  
في القضا بالعلم لا نه انما يقضي بالايمان ويلزمه طرد منه اليد عند السماع في



الملك وفي طرده فيه نظرا واد اظهر للقاضي لو في خرج جماعة فلما ولي ان يعيد  
 واحد منهم او اكثر ويدعي عليه فاقول الاول القائل واحد منهم لا امره لا  
 يدر من القسامة قال الغزالي والرافعي دله ان يحلفهم وينبغي ان يخرج هذا  
 على الخلاف المتقدم في ان الدعوي على سبهم من جماعة معينة هل تسمع فان  
 لم يسمعها وهو الاصح لم يدر له تحلفهم وان سمعناها وهو الاصح عند الغزالي  
 فله ذلك وجزم الغوري في عدم السماع هنا وحكى الخلاف في سماعها اذا  
 قال هو مقتول بينهم ولا ادري قتلوه كلهم او واحد منهم واريد تحلفهم فان  
 حلفوا في المسئلة الاولى لا واحد كان بكوله لو فانه في حقه خاصة فاذا  
 طلب المدعي ان يقسم عليه من منة فيحلف خمسة عشر سنا ولا يخرج على الخلاف  
 الا في غير الرد ولو ذكروا جميعهم فعلى المدعي احدى قولان في انه القائل  
 فاشبه الوجهين ان لا يقسم عليه وقرب الرافعي الخلاف من الخلاف فيما لو  
 قال لا بينة لي ثم جاب بينة وفيه نظر **الثاني** اذا ثبت الموت في امر القتل دون  
 صفته من العمد ونحوه فهل للو في ان يحلف على اصل القتل فيه وجهان احدهما  
 نعم فاذا حلف جسد المدعي حتى بين صفة القتل فان طال لم بين احلف فافله  
 عمدا او الزم دية الخطا في ماله مؤجلة وفي تغليب هذه اليمين عليه بالعدد  
 وجهان حكاها الماوردي وفار في موضع اخر اذا حلف حذرا لا الخف حكاه وهو  
 الخطا لكن يكون الدية عليه وفيه نظري في الشرح واظهرها المنع والمسئلة  
 مصورة على المذهب ان الدعوي لا تسمع الا بصفة فان سمعناها بمجسولة  
 فاطلق الدعوي واظهر الموت في طلق القتل فكذلك قال الرافعي وعلى هذا  
 التصوير تطبيق قول البغوي انه لو ادعى على رجل انه قتل اياه ولم يقل عدوا ولا  
 خطا ولا شهد له شاهد لم يثبت ذلك لو قال انه لا يمكنه ان يحلف مع شهادته  
 ولو خلف لا يمكن الحزم لانه لا يعلم صفته حتى يستوفى موجه قال وما  
 ذكرناه يدل على ان القسامة على القتل الموصوف مستدعي ظهور الموت في القتل  
 الموصوف اي على الظاهر في المسئلة انهم قد صرح به القاضي فقال وذا  
 وجه الموت فان كان ادعى خطا يست الدية محققه على العاقلة او شبهه عمدا والدية

مغلظة

مغلظة عليهم او عهدا محضا فالدية مغلظة عليه للزمن بما في انه اذا ادعى الموت  
 مثلا عهدا قاترا فقتل خطأ ان البغوي قال القول قول المدعي عليه في نفي العمد  
 بيمينه سواء كان هناك الموت ولا وهو مخالف مقتضى اطلاقهم المتقدم وقد فرق  
 فان الامام والمؤلفي قالان كان هناك لو فبقسم المدعي وهو موافق مقتضى  
 اطلاقهم هنا **الثالث** اذا نفي المدعي عليه حصول الموت في حقه قالوا قال  
 لم اكتم مع القوم المجتمعين عند القليل او لست بالرجل الذي وجد عنده وفيه  
 الشك المنفصل بالدم لو انه الشير سيفه ورمحه ونحوه صدق بيمينه وعلى  
 المدعي البينة على وجود الموت في حقه فان نكل عن البينة فحلف المدعي على ذلك  
 ثبت الموت في حقه واقسم عليه ولو قال لست غائبا يوم القتل اذ ادعى على جمع  
 فقال بعضهم لست غائبا صدق بيمينه وعلى المدعي البينة على حضوره او اقراره  
 بالحضور فلو اقام المدعي بينة على حضوره والاخر بينة على عدمه بعد اقراره  
 على انه كان حاضرا من قبل روي الامام ان بينة الغيبة مقدمة وجزم به القاضي  
 والبغوي ضعفه ودفع خاصل كلامه الى انهما يتعادضان تستقطبان على الجريد  
 ويصد في مدعى الغيبة المطلقة بيمينه قال القاضي ولا يقبل في الغيبة الا على  
 ذكرين كالكافة وهو متفرع منه على المذهب وان كان قد اتى في ثبوت الوكالة  
 بالمال رجل وامرأتين ولا يقبل فيها احد من العاقل اذا كان القتل غير عمد ويعتبر  
 في عسما ان يقول انه كان غائبا الى موضع كذا فان قصرت في نفي حضوره في  
 شهادته يبقى محض اليمين محضور ففي سماعها خلاف في الدعوي وجزم الرافعي هنا  
 بعدم قبولها وان صح في موضع القبول فعلى هذا انقص عنه الدعوي ولو لم يأت  
 كان وقت القتل محبوسا او مريضاً مدنيا بحيث لا يمكن ان يكون قاتلا الا  
 على بعد بينة او اقرار المدعي فمثل ذلك كالبينة تستقط الموت فيه وجهان  
 اشبههما نعم وفيما اقتصر المدعي وحدهم الحاضر عوجب القسامة ثم اقام المدعي عليه  
 بينة بعد يوم القتل واقربه الدعوي بقص الحكم واسترد المال في الوفاة بينة  
 على من القاتل غيره ولو ثبت بونه محبوسا او مريضاً مدنيا ففي نفيه الخلاف المتقدم  
**الرابع** شهد شاهد او شاهدا من فلا قاتل اخذ منه من القليل لم يدر لو



ولو شهدوا شهدا بان هذا القليل مثله لحد هذا الرجلين فهو لو في حقها حتى لو  
 عتق الوالي احدهما وادعى عليه كان له ان يقسم كما لو تفرقا ثانيا وجاعة عن قتل  
 وفيه وجه انه ليس قلوث كالاولي والرواية انما اذا احتمل فيها اذا شهد  
 بذلك واحد دون ما اذا شهد به اثنين وعلى المذهب قال القاضي الطبري  
 للولي ان يقسم عليها معا وعلى كل منهما كما لو تفرقا عن قتل وخالفه غيره وخبر  
 ابن بونش الصور الاول ما اذا لم يكن والى القليلين واحد او قال اركبوا  
 وجبا ثبات اللوث وبغوي هذا القول الصحيح ان القسامة لا توجب تصام  
 ونسابة ديتها **الخامس** بكا ذبا الورثة ما اذا كان لثيت وارثان واكثر  
 كالبني والخبين او معقنين فقالوا احدهما مثل مود ثا فلان وظهر عليه اللوث قال  
 الاحزم بعله وكان غايما يوم قتله وانما قتله فلان واقتصر على القتل عنه او  
 قال انه مات من جراحه او مات خنفا نفعه فله سبط واحد به اللوث ومنع المدعي  
 من القسامة فيه فولا لاحدهما لا صححة البغوي ولا صحها نفع وفي محلها طرف  
 احدهما انهما فيما اذا كان الكذب عدلا فان كان فاسقا فلا اعتبار بقوله  
 واصحها انهما مطلقا فيها وثالثها ان محلهما ما اذا قال الكذاب كان المدعي عليه ببلد  
 اخر لا يمكن ان يعله في ذلك الوقت ورابعها انهما في الحالين وهو لا يفتح فان  
 قلنا لا يبطل فلم يدعي ان يقسم خمسين عينا وبأخذ حقه من الدية ولا يخرج على  
 الخلاف فيما اذا اتفق الورثة على الدعوى الخمسين موضع عليهم او خلف كل  
 واحد خمسين وان قلنا بسط به فلو قال احدهما قتل مورثا زيد ورجل اخر لا  
 يعرفه وقال اخر قتله عمر ورجل اخر لا يعرفه فلا كاذب بينهما الا انصرجا بالتكاذب  
 بان يقول كل منهما الذي اتهمته غير الذي عينه الاخر فلا يقسم واحد منهما وحيث  
 لا تكاذب فلا يلزمهما ان يقسم على من عينه وبأخذ منه حصته من الدية وهو الربع  
 فان عاذا وقال كل منهما سبيل ان الذي اتهمته هو الذي عينه الاخر فلا يلزمهما ان  
 يقسم على اخر وبأخذ منه الربع الباقي له وهل يحلف مينا واحدة او خمسين  
 عينا فيه خلاف ولو قال كل منهما بعد ان قسم واحد حصته الذي اتهمته فله ربع  
 الذي عينه لغيره من التكاذب فعلى هذا القول يرد كل منهما ما اخذه وعلى الاخر

يقسم

يقسم كل منهما على من عينه ثانيا وبأخذ منه بفيه حصته من الدية ولو قال الذي  
 عتق زيد سبيل ان الذي اتهمته ذره عمر وذو الذي عينه اخي وقال الذي عتق  
 باني ان الذي اتهمته ذره غير زيد فالذي عتق عمر لم يكذبته اخوه فله ان يقسم  
 على عمر وبأخذ منه ربع الدية والذي عتق زيد اخوه فعلى القول الذي  
 فرعنا عليه بطلب القسامة بالتكذيب فله ما اخذ وعلف المدعي عليه وعلى  
 القول لراخر يقسم على من عينه وبأخذ منه ربع الدية ولو قال احدهما قتل زيد  
 وحده وقال الاخر قتله زيد وعمر فعلى الذي مر بعد حصول النكاح في القسامة  
 فعلى ما عليه الفرع يقسم الاول على زيد وبأخذ منه ربع الدية وكذا الثاني  
 ولا يقسم على عمر وللاول تخليف زيد على ما يطلب فيه القسامة وللثاني تخليف  
 عمر ونقص عليه وقال المتن في معنى على ما اذا شهد لشخصين فردت  
 شهادتهما لاحدهما هل يبطل في حق الاخر ان قلنا لا فالحكم كذلك فان قلنا  
 نعم بطلنا القسامة وعلى القول لراخر يقسم الاول على زيد وبأخذ منه نصف  
 الدية ويقسم الباقي عليها وبأخذ من كل منهما ربعها وثالثا احدهما قتل ابانا  
 زيد وقال لراخر بل عمر فعلى قول البطلان بالتكاذب لا قسامة وبخلاف كل  
 منهما على من عينه وعلى القول لراخر يقسم كل منهما على من عينه وبأخذ الدية  
 ولو قال احدهما قتل ابانا زيد وعمر وقال لراخر بل قتله بغير ذنوبه فعلى قولنا  
 القسامة تبطل بالتكذيب لا يقسم واحد منهما وحلف كل منهما الذي عتق  
 وعلى مقابله يقسم كل واحد منهما على الذي عتقها وبأخذ من كل منهما ربع الدية  
 ولا خلاف انهما لو ادعيا على واحد او اكثر بالقتل مع وجود لوث فاقسم احدهما  
 وتكلم الاخران القسامة لا تبطل ويكفي الحالف خمسين موما ومستحق نصف  
 الدية **فرع** لعن من سق طان اللوث الا لعن على القتل ان خرج ودم لان  
 القتل قد حصل بالخنق وعصر الحنظيرين وضرب بعصاة مقلد ومسل على حجر  
 النفس فاذا ظهر اثر الخنق والعصر والعزب الشديد قام مقام الجراحة وان  
 لم يوجد عليه اثر اطلاق المنصوص من القسامة بقتل المدعي عليه انه  
 مات بعله كانت به ادخاة ادصاعقه ونحوه وتبعه الماوردى وابن الصباغ



والرد عليه وهو مقتضى كلام الامام والغزالي وقال ابن داود والصدوق والمتو  
لا ثبت ويتوقف اللوث على وجود امره وارضاءه الراجع وصحة النووي  
الامر الثالث **ب** كيفية القسامة واما ان القسامة حسنة فمينا في النفس  
الكاملة فحلف كل من مسنوفاه الى اخرها لا لعزاه ولا القسمة فحسب  
وحلف مينا واحدة بان يقول والله والله وهذا لان هذا انقلاب اليها  
القسمة لا تكررها **ا** القسمة الناقصة اليه كقصة المرأة والدمي فيها  
وجها واصحابها عند المامدي ان الحركه كذلك حتى في الجيز الثاني انه يحلف  
فيها بالقسمة فحلف في المرأة خمسة وعشرين مينا وفي الكا في سبعة عشر مينا  
وهما كالحلفان في ان العاقلة تتحمل ذلك في ثلاث سنين او بحسب تقضيته  
التقسيم او يقينه التمسك في سائر الدعاوي فيستحب للقاضي ان يحذر  
المدعي اذا اراد تخليفه ويعظه ويقول له ان الله ولا تخلف الا عن حق وترا  
عليه ان الذين يشتركون بعهد الله اليه ويعاد طعمه باللفظ والزمان المكان  
وقد مر في الدعان الكلام في وجوبه واستحبابه وتفصيل الدعوى في المين كما  
في سائر الدعاوي فتعرض فيها لبعض الفائل فتقول لقد فعل هذا ويشير اليه او  
يقول لقد فعل فلان ويرفع في نسبته بحيث يتميز عن غيره او يعرفه فاعينه من قبله  
او صناعه او لقب فلا ما يعرفه مثل ذلك وهذا ان كان حاضرا ويستحب الجمع  
بين الاستم والاشارة في حق الحاضر ولم يذكر الوجه المتقدم في اللعان في وجوبه  
ونظر محييه هنا وقال المامدي اذا قصر في حق الحاضر على التمسك دون اعلان  
فهل يحز به وجهان متجانزان ويتعرض فيها للانفراد بقتله فلو كانت الدعوى  
على امين قال صلاه منفرد بقتله نص عليه قال الراجعي واختلفوا فيه فقيل انه  
ناجيه وقصه قولنا فلان فلانا انفراده بقتله وقيل بشرط حوازل انفراد  
به صور مع الاستم في الحكم كالمكره وحكي غيره الخلاف على وجه اخر فقالوا  
بتعرض للانفراد لانه هل بشرط مع ذلك ان يقول ولم يشاركه فيه غيره ولا  
وجزم القاضي بالثاني وادعى الامام الانفاق عليه وتعرض لكون القتل  
عمدا او خطا او شبهة عمد وفي اشراط المولادة في الايمان وجان وقبل قوله ان

للمرأه

اظهرها انه لا بشرط فلو حلفه الخمسين في حسمين بوجها جاز وبقران من الوجهين  
في اشراطها في كلام اللعان فان قلنا بشرط فاجزى وادعى عليه في الامان ثم  
افان في لوعزل القايه اوقات في حلالها ودرج غير فقد قال القاضي والبغوي  
والامام والغزالي ان القاضي الثاني استثنى الايمان وادعى الامام لولا نقا عليه  
كالوعزل اوقات بعد سماع البينة وقيل للحكم وعرضه في الام ان القاضي الثاني  
يعتمد بما سبق واقصر عليه القاضي الطبري وصحة الرواي وحمل المتولد النص على  
ما اذ حلف المدعي عليه بعض عمل قول البعد ثم مات القاضي او عزلا ودلى غيره  
فانه يعتمد بالامان السابقة وفوق ان هذه على النفي بسفع فانه بنفسه ودين  
المدعي لا يثبت فتوقف على الحكم والقاضي الثاني لا يحل بحه اقيمت عند الاول كخلفه  
الشهاده قال وعزل القاضي وموته بعد تمام الايمان كالعزل انما يما في الطرفين  
وقال ايضا تبع القاضي لوعزل القاضي في انما الايمان من جانب المدعي والمدعي عليه  
ثم روي يائنا اني على ان القاضي هل يقض بعله ان قلنا نعم في الاسنان في  
وطاهر كلامه في الام يمنع من الحمل الذي فله وفيما ذكره نظرا لانه سببا في  
القضاء على العايب من القاضي بحكم بما ثبت عند غيره اذا شهد عليه بالثبوت  
فانه لو سمع شاهدا او احدا حاز ان حكمه الى قاض اخر ليستمع شاهدا اخر  
وحكم له او تخلفه معه ان كان الحق ثبت بالشاهد واليمين والتخلف هنا  
كثبوت سماع البينة ثم فانه يثبت به الحق من غير فتوقف على القضية لا قرار  
واما سماع البينة فلا يثبت الحق به لكن شيئا في خلاف ثم في ان كان سماع الشاهد  
او الشاهد نقل شهادته او حكم بثبوتها لا يثبت اصل الحق وقد جزم الغزالي  
ثم انه لو سمع ثم عزله ثم دلى وليس له الحكم بذلك السماع وقال البردما لا  
خلاف فيه وذكرنا هنا خلافا فيه ولوفات الوالي في ثما الايمان بالمضوض  
الذي عليه الجمهور ان وادته استثنائها وقال الحصري فبني على ايمان مورثه  
وقال المتولي ان قلنا ايمان القسامة لا يوزع على اوليا اليم اسنانها الوارث  
وار قلنا فوزع بني والخلاف في المسئلة مسمى على ان الدية يثبت للوارث استدا  
او تلقيا فان قلنا تلقيا وزع فالروام وممكن يخرج الخلاف في مثلنا



على ان الوارد هل يعني على موردته ولو كان الخالف بعد تمام الايمان حكم  
لو رثته بالدية من غير عي ولا وفاء لمدعى عليه في انما الايمان اذا كان خلفه  
في غير صورة اللوث او لنحو المدعى عن اليقين في صورة اللوث بنى وادته على ما به  
وفي حواز القسامة في عينة المدعى عليه وجهان اظهرهما الحواز وهو ظاهر  
النص لغيره وثانيها قول القاضى لا وفرع عليه انه لو قال المدعى لا يدعيه لى لا يسمع  
دعواه يعني كما لا يسمع بالمال اذا لم يثبت به عينة قال لو كان على حاضر وغايب  
حلف للحاضر خمسين مينا يتعرض فيها القتل الحاضر والغايب ويستحق على الحاضر  
نصف الدية فاذا حضر الغايب حلف له الحاضر ايضا خمسين مينا لا لا يستحق  
النصف الاخر **فتوع** لا يمنع من القسامة عينة المدعى عن موضع القتل كما لا  
يمنع منه ثوبه صبيا او حذافاته قد يعرف الحال من بعد سماع من يتقرب به او  
ياقرار المدعى عليه **فصل** جميع ما تقدم من تحليف الوارد خمسين مينا  
اذا كان واحد اجابرا فان لم يكن جابرا بان كان صاحب فرض كالوكان سببا و  
المال حلف خمسين مينا واخذ قد حصنه خاصة والدية لا تثبت بعينه وخلفه  
حكم من مات ولا وادته لزميتا في وان كانا فان فصاعدا فقولان اصحهما وبه  
اجاب ابن الحداد ان الايمان يوزع عليهم على قدر موارثهم وثانيها ان كل واحد حلف  
خمسين مينا كما لو انفرد بل حلف لعينة الاخر او صغره او جنونه او نكوله قال النووي  
دها ببينان على القولين ان الدية يجب للوارث ابتداء للقتل ثم يتلقاها  
الوارث فعلى الاول حلف كل منهم خمسين وعلى الثاني يوزع عليهم وفي  
الماسر خشي والمادرجي بعض الشافعي في المدعى على انهم حلفوا على قدر موارثهم  
وفيها اذا ادعى على جماعة على قولين فمنهم من قال فيها قولان نقلاد منهم من خصها  
بجانب المدعى عليهم وقطع في المدعى بالتوزيع فان قلنا بالتوزيع فعليه فروع  
**الاول** لو كان بعض الورثة خاضرا وبعضهم غايبا حلف الحاضر بنى ان يصرف  
لحضر الغايب فيحلف كل واحد بقدر حصته وبين ان يحلف في الحال خمسين مينا  
وباخذ قدر حصته ولذا لو كان بعضهم بالغاءا فلا بد بعضهم صبيا او مجنون فانما  
كانوا لانه بين احدهم حاضر واذا ان يحلف حلف خمسين مينا واخذ ثلث الدية

فاذا

فاذا حضر بن حلف خمسينا وعشرين مينا كما لو كانا خاضرا بنى اولا ثلث الدية  
فاذا قدم الثالث حلف ثلث الايمان وهو مع جبر المذنب سبع عشر مينا واخذ  
ثلث الباقي بخلاف ما اذا اقام احد الورثة البيعة لا يحتاج الثاني الى اقامتها  
ولو حضر الغايبان معا حلف كل منهما سبع عشر مينا ولو كان الحاضر منهم  
اثنين حلف كل منهم خمسينا وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبع عشرة ولو ادات  
الغايبان قبل عرض البيعة عليهما او الصبيين ودرهما الاول لم ياخذ حصتهما  
الا بعد ان يحلف اربعين وتلا ثلث مينا ولا يحسب له ما مضى ولو ما نأقل حلفه  
كفاه خمسون مينا ولو كان البنون اربعة لخدمهم حاضر حلف خمسينا واخذ  
ربع الدية فاذا قدم ثان حلف خمسينا وعشرين فاذا قدم ثالث حلف سبع عشرة  
فاذا قدم الرابع حلف ثلاث عشرة فان فرض خامس فاذا قدم حلف عشر ولو كان  
اثنا عشر الاربعة حاضر بنى وان غايب بن حلف كل من الحاضر من خمسينا وعشرين  
فاذا قدم الثالث والرابع فالحكم كما مر فان قدم الغايبان معا حلف كل منهما  
ثلاث عشرة ونظر المسئلة ما اذا حضر احد الشركا فانه ياخذ جميع النقص  
المبيع بالشفعة فاذا قدم اخر شارده وجعل يدينها بضعف فاذا حضر بالثلاثة  
وجعل يدينها اثلاثا ولو قال الحاضر لا يحلف الا بقدر حصتي لم يبطل حقه من  
القسامة فاذا قدم الغايب حلف معه بخلاف نظيره في الشفعة فانه يبطل  
حقه ولا فرق فيما تقدم بين ان يكون الورثة يرضون بالتعصيب وبالفرضاء و  
بعضهم بهذا وبعضهم بهذا او كل ذلك واضح على المذهب ان كل بيت بعض الورثة  
لا يمنع القسامة فان قلنا بمنهما فلا يظهر ان يعطى شيئا لاحتمال ان يكذب به  
اذا حضر او بلغ اذ افاق ذلك اذا شرطنا الموالاة في الايمان بخفي ان يحلف كل من  
الثاني والثالث خمسين مينا اذا حصل بنى خلف الاول وكل منهما اصل وان جعل بين  
الاول والثاني خزين فقط حلف الاخران خمسينا وعشرين **الشاخ** الايمان يوزع  
بين الورثة على قدر ارضه ببايم متواكنا او اصحاب فروض او عصبات او من الصنفين  
واذا قضى التوزيع كسر كل المنكر فاذا كان له ابناء واخوان حلف كل منهما خمسينا  
وعشرين وان كانوا ابلا نه حلف كل واحد سبع عشرة وان كانوا اربعة حلف كل واحد



ثلاث عشرة دحمه كل واحد منها عشرة ونصف وان حلف زوجة وابنا او ابنتين  
 فحصة الزوجة من الخمسين ستة وربع وحصة الابن ثلاث واربعون وثلاثة  
 ارباع فحلف في سبعة الابن اربعا وابنتين فان حلف زوجتين حلف كل واحدة  
 اربعا او ثلاث زوجات حلف كل واحدة ثلثا او اربعا حلفت كل واحدة منهن  
 ولو حلفت زوجة ونسأ حلفت الزوجة عشرة والبنت اربعون ولو كان بدل الزوجة  
 زوجا كانت الايمان بينهما ابلا ما فحلف الزوج سبعة عشرة والبنت اربعا وثلاثين  
 ولو حلف ما وابنا فحلفت ابنة وثلاث فحلف نسعا والابن اسير واربعون ولو  
 حلفا لثمن خمسين ابنا او اخا او اولادا عامرا كل واحد منهم حلف كل واحد  
 مينا واخذ وان كانوا دهمنا تسعة واربعين حلف كل واحد مينا وفي مسئلة  
 الحدة والاحوة يقسم الامان على قسمه المال ولا يحلف ولد الاب في المعادة اذ المهر  
 ياخذ شيئا فان كان باخذ شيئا حلف بقدر حقه ففي حد واحد من الابوين ومن  
 الاب يكون المال والامان بينهما نصفين وفي حد واحد من الابوين والاب  
 يجعل بينهما اثلاثا فحلف الحد ثلثها وهو مع جبر المثلث سبعة عشرة وحلف  
 الاخ من الابوين اربعا وثلاثين ولا يحلف الاخ من الاب لانه لا ياخذ شيئا ويخذه  
 واخ من الابوين واخ من الاب يحلف الحد خمسين الايمان وباخذ خمسة الدية وحلف  
 الاخ لانه اخا سها واخذ لانه اخا من الدية وفي حد واحد من الابوين  
 واخ من الاب يحلف الحد ثلث الايمان وهو مع جبر سبعة عشرة وباخذ ثلث الدية  
 وحلف الاخ اربعة اشباع الايمان وهو مع جبر المثلث ثلاث وعشرون مينا  
 وحلفا لاخ من الابوين سعي الايمان وهو اثناعشر مينا وتسعة الخمسين  
 احد عشر وتسعة ولا يحلف لاخ من الاب لا ياخذ شيئا وفي حد واحد من  
 الابوين واخ من الاب يحلف الحد خمسين الايمان وباخذ خمسين المال وحلف الاخ  
 نصف الايمان وباخذ نصف المال وحلف الاخ عشر الايمان وباخذ عشر المال وعلى  
 هذه القياس ولو كان في الفريضة عول فمير يقسم الايمان على اهل الفريضة فقط  
 او عليه وعلى عولها فيه وجهان صح المادرجي الماني وعليه لو كانت الودثة  
 زوجا واخنتين شقيقتين واخيرا لام واما فالمسئلة من ستة وربع من عشرة فحلف

الزوجه

الزوج خمس عشرة وكل اخن شقيقة عشرة وكل اخ من ام خمسة والام خمسة  
 وعلى الاول يحلف الزوج خمسة وعشرين وكل اخن شقيقة سبع عشرة  
 والام وكل من ولد منها تسعة **الاب** اذا كان في الودثة خن مشكلا اخذ  
 بالاحتياط والنها على اليقين الايمان والميراث فيحلف باعتماد امر ما يحصيه  
 ويصرف اليه من الدية اقل ما يحصيه ولو حلف القليل ولد اخن حلف خمسين  
 مينا ولا يعطى الا النصف ثم ان لم يكن له عصبة لم ياخذ الفاضل من صرف المينا  
 من المدعى عليه بل يوقف للبيان فان بان انه ذكرا اخذه وان بان انه انثى فقد  
 تعددت ميراث القسامة من حصة المستحق فحلف المدعى عليه كما لو لم يكن لوث  
 وان كان معه عصبة كاخ او عم كحبر بن ابي بصير لان وطهر خا الحنثي ومن  
 ان حلف فان صبر بوقوفنا والاحلف خمسة وعشرون مينا واخذ الفاضل النصف  
 الباقية ووجهه بدينه ونير الحنثي فان بانت اخوته ساهروا الى الاخ اذ تودته  
 سلم الى الحنثي وان لم يبين وانفق على قسمه جاريه كانت وللأمام احتمالية  
 تحليف الغاصب وقال لا يحلف الا بعد ظهور الحال ولو حلف ولد اخن وبنتا  
 حلف ثلثي الايمان واعطى نصف الدية وحلف البنت نصفها واخذت ثلث الدية  
 ووقوف الثلث الباقي في حصة المدعى عليه لا يبين الحال فان بانت ذكورا اخذه  
 والاحلف المدعى عليه كما لو لم يكن لوث فان ذكر فقصى عليه بالنكول ويجبش  
 حتى يحلفا ويترك فيه وجهه ثا في الدعاوي ولو حلف ولدين خفيين حلف كل  
 منهما ثلثي الايمان اربعا وثلاثين مع الجبر ولا يعطيان الا الثلثين ولو حلف ابنتا  
 وولد اخن حلف الابن ثلثي الايمان واعطى نصف الدية وحلف الحنثي نصفها ولا  
 يعطى الا ثلث الدية وبوخة السدس الباقية ووقوف بينهما وخرج ابن الحداد على  
 هذه القاعدة **صوره** منها احد وخن مشكلا والخدم فيها كما اذا حلف ابنتا  
 وولد اخن وطريقهما ان يقول ان كان المشكلا ذكرا والمستلانة من اسير وان كانت  
 انثى فن ثلاثة ضربا حدها في الآخر يصير ستة منها تصح فيجعل المشكلا انثى  
 في التحليف فحلف ثلثي الايمان وذكر اخن الميراث ولا يعطى الا الثلث **الباقية**  
 بنت وجهه وولد اب مشكلا ان كان ذكرا فالمسئلة من اربعة ستمين والبنت



وشهران الحجة والاح وان كان اثني ذهبي مرتبة ثلاثة للبنت وشهران الحجة وشهر  
 للاخت والمثلثان متوافقان بالنصف فنضرب واحد العددين في نصف  
 الآخر حصل اثنا عشر فحلفا لبنت نصف الايمان وناخذ نصف الدية وحلف  
 الحجة ثلثها ولا يعطى الا ربع الدية وحلف المشرك ربعها ولا يعطى الا سدس  
 الدية **المال** حلف حدا واخا من الابوين ومشركا من الاب فان  
 كان ذرا او التسعة من خمسة وقصم من عشرة فنضرب الخمسة في مخرج النصيب  
 قصير عشرة وان كان اثني ذهبي من اربعة وصح من اثنين فحلفا الحجة نصف الدية  
 ولا يعطى الا خمس الدية وحلف الاخت السبعة نصفها وناخذ نصف الدية  
 وحلف المشرك عشر الايمان وبوقف عشر الدية بونه وبين الحجة وان باء ذكر اذ وقع  
 اليه وان باء اثني دفع اليه الحجة وقال بعضهم لا يحلف المشرك الحوازا فونه لكن  
 بوقف فان باء اثني فقد حلف الحجة والاخت المستحقان تمام الايمان فتوقف  
 وان باء ذكر حلف عشر الايمان واعطى عشر الدية قال الشيخ ابو عبد الله  
 عنه الجمهور قول ابن الحداد ولو كان بدل الاخت من الابوين اخ من الاب فحلف  
 الحجة خمسين الايمان وباخذ ثلث الدية وحلف الاخ ثلثي الايمان وباخذ ثلاثة  
 اخائر الدية وصح من خمسين عشرة **السرا** اربعة حلف حدا واخا شقيقة  
 ومشركا شقيقا فالمسئلة بتقدير الذرة من خمسة وبتقدير الانثى من  
 اربعة فنضرب واحد العددين في الآخر يتبلغ عشرة من خمسة فحلف الحجة نصف  
 الايمان ولا يعطى الا خمس الدية وحلف الاخت ربع الايمان ولا يعطى الا خمس الدية  
 وحلف المشرك خمسين الايمان ولا يعطى الا ربع الدية حيلة الايمان ثمانية وخمسون  
 وحيلة العطي سبعة عشر من عشرة من الدية وبوقف ثلاثة اسهم فان باء ذكر  
 في له ثمة الخمسين وان باء اثني حلف الحجة من الدية ثمة له النصف واخذت  
 الاخت السهم الباقية ثمة الربع قال القاضى ابو الطيب ولو اراد الحجة والاخت  
 ان يصطليا على العتصادى والنفاضل بشرط ان يجعل السهم الثالث للاخت  
 ولا موقف وبوقف فيه ابن الصباغ وقال السهمان المصطلح عليهما لا حق للاخت  
 فيما فلا يلزم اسقاط حق الحجة من السهم الذي يحتمل ان يكون له وحمل ان يكون له

انتم

انتهى وقد تقدم ذكر خلافه في مثل ذلك اذا استمر على ثمانية نسوة ومات قبل البيا  
 وطلب خمس منهن ان يقسم الربع بينهما خيرا ولا ركل بشرط ان يبر من الباقي  
 حتى تدفع لغير الباقيات الربع ام لا فيه وجهان احدهما الثاني وهو الذي  
 راه ابن الصباغ هنا **صور** فحاشية ذكرها الشيخ ابو عبد الله ومشركا  
 شقيقا ان كانا ذراين فالمسئلة من ثلاثة او اثنين فنزاد بهما او احدهما ذرا  
 والاخر خمسين من خمسة فنضرب ثلاثة في اربعة يتبلغ اثني عشر ثم نضربها في مخرج  
 يتبلغ ستين منها نصيب فحلف الحجة نصف الايمان ولا يعطى الا ثلث الدية وحلف  
 كل واحد من المشركين خمسين الايمان لاحتمال ذكورية وانثوية الاخر ولا يأخذ الا  
 خمس الدية فجميع الايمان خمسة وستون بحيلة ما يأخذونه اربعة  
 فادعوا من ستين في الدية وبوقف ستة عشر فان باء ذكر فتمت بينهما  
 بالسوا ليم لكل الثلث كالحجة وان باء اثني دفع منها عشرة الى الحجة لثمة النصف  
 ولا كل منها ثلاثة لثمة الربع وان باء واحد هاذكر او الاخر اثني دفع منها اربعة  
 الى الحجة واثنى عشرة الى الذي بان في كونه ليم لكل منهما الخمسان وقد استوفى  
 الاثنى حتهما **صور** سادسة حلة حجة او مشركا احدهما شقيق وللآخر  
 من الاب ان كانا ذراين فالمسئلة من ثلاثة ستم الحجة وشهران للشقيقين وان كانا اثني  
 ثمر اربعة منها للحجة وشهران للشقيقة وان كانا واحد هاذكر او الاخر اثني  
 ثمر خمسة ستم للحجة ثم ان كانا ذرا الشقيقين فالسهم الملائمة له وعمل المقدرات  
 الملائمة للاثني للذي هو من الاب وان كانا ذرا الذي من الاب فالشقيقين ستم  
 ونصف وللذي من الاب نصف ستم وصح من عشرة يضرب المخارج بعضها في  
 بعض يتبلغ ستين حلف الحجة نصف الايمان وباخذ ثلث الدية وهو عشرون  
 من ستين وحلف المشرك الشقيق ثلثي الايمان ولا يعطى نصف الدية وهو ثلثون  
 من ستين وحلف الاخر عشر الايمان ولا يصرف اليه شيء الا انه بما متوافقة بالنصف  
 فردها والستين الى الانصاف ويعطى الحجة عشرة من ثلثي الدية والمشكل  
 الشقيق خمسة عشر وعشرون فحاشية فان باء ذكر اعطيت الشقيق وان باء  
 اثني دفع للحجة وان كان الشقيقين ذرا او الاخر اثني دفع ستم من الخمسة



إلى الجدة لئلا يمتنع من الجدة استمير إلى الشقيقين لئلا يمتنع من الجدة استمير وان بان إلى  
 للاب ذكر ادفع إلى الجدة استمير وان إليه ثلاثة **مرعات** احدها اذا مات احد  
 الورثة المدعيين للدم قام وارثه مقامه في الايمان فان تعدد واعاد القولان  
 فان قلنا حلف كل واحد من الورثة خمسة في حلفه ذلك ورثة الورثة وان قلنا بالتوزيع  
 وزعت خمسة ذلك لو ارث على ورثته فلو كان للقبيل ايمان فان احدهما قبل  
 ان يحلف على ابنين حلف كل واحد منهما ثلاثة عشر يمينا فوزعوا خمسة عليهما  
 وجبر المندس فلو حلف احدهما ثلاثة عشر ومات اخره قبل ان يحلف لم يحلف  
 وارثا غير الحالف حلف ثلاثة عشر ولا يقع منه بكلمة خسر وعشر ولو كان  
 للقبيل ثلاثة بنين فحصة كل منهم بحجر المندس سبع عشرة يمينا ولو مات احدهم  
 عن ابنين وزعت حصته عليهما وكل المندس فحلف كل واحد منهما تسعة ايمان  
 ولو حلف احدهما ومات لآخر قبل ان يحلف وورثه الحالف حلف تسعة ولا يقع  
 بكلمة سبع عشرة ولو مات وارث القبيل بعد ما قسم اخذ وارثه حصته من الدية  
**الثاني** لو كان للقبيل ايمان فحلف احدهما ومات لآخر قبل ان يحلف عن ابنين  
 حلف احدهما حصته ثلاث عشرة يمينا وفكر لآخر وزع الربع الذي ذكر عنه  
 على اخيه وعنه على حساب ما باخذانه من الدية فخص الاخ اربعة وسدس  
 يضم ذلك إلى حصته في الاصل وهي اثنا عشرة ونصف يبلغ ستة عشر ونصف  
 فكل واحد حلف ثلاث عشرة يمينا فحلف رابعا اخري وخص الغم ثمانية  
 وذلك فحلف تسعة وكل واحد اربع وثلاثون **فصل** جميع ما تقدم في ايمان  
 القسامة في جانب المدعي عند اللوث فاما اذا ادعى الفضل في غير محل اللوث  
 وتوجهت اليمين على المدعي عليه او اقام المدعي شاهدا واحدا وان يحلف  
 معه او فكل المدعي عليه عن اليمين واراد المدعي ان يحلف فغى تعدد اليمين  
 طريقان اشهرهما فيه قولان صحهما نعم والطريق الثاني القطع بالتعدد في يمين  
 المدعي عليه ولو كانت الدعوى في محل اللوث وذكر المدعي عن ايمان القسامة  
 فغى تعدد اليمين على المدعي عليه طريقان احدهما فيه القولان في ما اذا لم يكن  
 لوث والثاني في القطع بالتعدد ولو كانت الدعوى بقطع الاطراف والجراحات

فقد

فقدم ان القسامة لا تجري فيها وانه لا اعتبار فيها باللوث على المذهب لكن  
 لحلف المدعي عليه وهل يتعدد يميني على ان يمين المدعي عليه في دعوى النفس  
 هل يتعدد وان قلنا لا يتعدد فمقتضاها ان قلنا يتعدد فقولا في قول وجها  
 ميل الراجح في التعدد وقضية اطلاق الجملة انه لا فرق بين ان يكون المدعي به  
 عمدا او غيره كما في النفس وقال ابن المبرقع في الخلاف فيما اذا كان عمدا محضا فان  
 كان خطأ او شبهه عمد اتخذت اليمين قطعا فان قلنا يتعدد فذلك لما اذا كانت  
 الواجب المدعي قد بدد النفس فان كان دونه فقد رآه كان كما في اليد الواحدة  
 او جرحه فقولا ان صحها ايمانا تعدد فحلف المدعي خمسة يمينا وثانيهما  
 انه يحلف بالقسطة وموزع الايمان على عدد الابل وبحجر المندس فعلى هذا يحلف  
 في اليد خمسة وعشرين يمينا وفي الموضحة ثلثا ولو كان الواجب ذابا ابل  
 النفس فوجها ان احدهما لا يراد على الخمسين وثانيهما ان يحسب ما تقبضه الرضا  
 فان كان الواجب قد ردية ونصف حلف خمسة وسبعين يمينا وان كان قد ر  
 دية وثلاث حلف سبعة وسبعين يمينا وان كان قد ردية حلف مائة يمين وبناه  
 الامام على الوجهين صورة المقصر وقربهما من الخلاف في ان مدة الضرب على  
 العاقلة هل تراد على ثلاث سنين اذ اذا ردت الاروشر قال لا بعد اجراما في  
 ان دية النفوس الناقصة تضرب في ثلاث سنين او تنقص المدة بحسب بقية  
 الدية وفي ان يمين المدعي عليه هل تنقص عن الخمسين في النفوس الناقصة والاشبه  
 تقطع النفوس فيما يتعلق بالايمان والقسامة بين الكاملة والناقصة منها وهذا  
 اذا كانت في جانب المدعي عليه **اما** القسامة عليها عند الدرة بالقرعة  
 فلا يفرق فيها بين نفس ونفسين وحجر المدعي خمسون يمينا ولو كانت القسامة  
 بحرية لراطراف لما اختلفا في تعدد الايمان وان قلنا الاروشر انما لا يتقدم  
 رواية خلاف فيه ومما ذكر المدعي عليه عن اليمين ردت على المدعي يحلف  
 بقدر ما كان يحلف المدعي عليه وان تعدد المدعون فموزع او حلف كل منهم  
 مثل ما حلف المفرد فيه القولان فان وزعنا كان بقدر المرات لا على عدد  
 رؤيتهم **وعان الاول** لو اقام مدعي القتل شاهدا وازاد ان يحلف معه



فان قلنا متحد اليمين مع في الدم فان قلنا اني الشاهد بيمينه الشهادة بشرطها  
حلف المدعى معه يمينا واحدة وثبت لما لا ريب في المدعى خطأ او شبهه عند ان  
كان عدا محصنا لم يثبت القصاص قطعا وان قلنا يثبت بايمان القسامة وفي  
ثبوت المال خلاف باقي نظيره لرسنا الله تعالى وان لم يصبغ الاحبار او شهد  
باللوث دون نفقته القتل قال الغزالي حلف معه خمسين يمينا قطعا قال الرافعي  
وهذا يقتضي الاكساف في اللوث بشاهد واحد وما ينبغي ان يكون في القصاص  
قلت **قدم** خلاف في ثبوت اللوث باخبار عدل واحد وان قلنا بتعدد  
اليمين معه فلا بد من خمسين يمينا **الملاح** اذا ادعى القتل على اثنين وقتلهما  
على الصحيح في تعدد الايمان في حق المدعى عليه ففي توزيع الخمسين عليها قولان  
صحح البيهقي التوزيع وهو قسمة كلام الغزالي وصحح الاكثر وزانها فلهذا  
موزع بجريان فيما اذا كانت الدعوى على اثنين واحدة في قطع طرفي قولنا  
متعدد الايمان في الدعوى به ويخرج من الخلاف المتقدم فيما اذا ادعى رجل  
انه قطع احد يديه ثلاثة اقوال **احد** لها ان المدعى عليه حلف يمينا واحدا  
**والثاني** في حلف خمسين يمينا **والثالث** بحلف خمسين وعشرين وفيما اذا  
ادعاه على رجلين اربعة اقوال حلف كل واحد يمينا واحدة بحلف كل واحد  
خمسين بحلف كل واحد خمسين وعشرين بحلف كل واحد ثلاث عشرة يمينا  
وفيما اذا ادعاه على ثلاثة خمسة اقوال الثلاثة الاولى بحلف كل واحد سبع  
عشرة بحلف كل واحد شتعا **الامر الثالث** حكم القسامة وفيه مسائل  
الاول في القتل المدعى به في محل اللوث اذا اقر الزباني اما ان يوجب قصاصا او لا  
فان كان يوجب بان كان عدا فالمدعى عليه معصية ذلك القتل ففي اخبار القسامة  
القصاص قولان الجدي الصحيح انما لا توجب القسامة انما توجب شواكات  
على واحد او على جماعة فيقتلون به اذا اقر اجتماعهم على قتله وفيه قولان  
الاول بحسنه او احدهم لا يقتل بالجميع وهو ما اخذ من البراءة قسمة من الدية  
فيه وجهان وقيل انه يقتصر بهما من احبب منهم فقط وان كان عدا الكذا لا يوجب  
القتل في القتل المذكور فثبت الدية في مال المقتسم عليه وطعا وان كان خطأ

ادبته

او شبهه عند وجبت الدية على عاقله مخففة في الخطا مغالطة في شبه العدا  
ولوا دعي القتل على ثلاثة في محل اللوث والحاضر منهم واحد فان قالوا تعذر  
جميعا اقسام على الحاضر خمسين يمينا وثبت له القصاص عليه لا يقدم  
وعلى الجدي بدليته عليه الاثبات الدية ثم اذا قدم احد العامين وان اقر  
اقص منه وان انكر اصر المدعى عليه فيه وجهان وقيل قوله واحد ما خمسين  
وعشرين يمينا واصحابها خمسين يمينا قال الرافعي وينبغي ان يكون على الخلاف  
السابق في حوا القسامة في غيبة المدعى فان حو رثاه وذوقه في الزمان  
الشايقة فلهذا يهاجر اذ حلف على القادم عماد القولان القديم والجديد  
واذا قدم الثالث فاذا رثاه حلف عليه فيه الخلاف المتقدم وان قالوا تعذر  
الحاضر كان الغايبان محطتين فيقتسم على الحاضر لا يقتصر منه وطعا وان اذا  
خضر الاخران فاذا رثاه حلف عليها فيه الخلاف وان اقر او صدقها العاقلة  
فالدية على العاقلة وان كذبتا فثبتي خالهما مخففة وان قال تعذر الحاضر  
ولا ادري تعذر الحاضر انما لخطا اقسام على الحاضر خمسين ولخدمته ثلث  
الدية على الجدي وعلى القديم بوقف الامر لان حضرا الغايبان فان عثرا  
بالتمدد انصر منهما قطعه ويقتصر من الاول ايضا على القديم وان فالاصلا  
خطا وجبت الدية عليها مخففة ان كذبتا العاقلة وعلى العاقلة ان صدقتا  
وان انكر القتل فهل يقتسم المدعى فيه الخلاف المتقدم فيما اذا ادعى القتل  
وظهر اللوث فيه ولم يذكر انه عدا او خطا اظهرها انه لا يقتسم فان لم يثبت  
فقد تقدم حكمه ولم يقتسم فيه الخلاف المتقدم ولوا دعي القتل على رجلين  
وعلى احدهما لوث دون لآخر فاقسم على دي اللوث خمسين يمينا وفي الانصاف  
منه القولان وحلف الذي لا لوث عليه **الماني** اذا اقر المدعى في محل  
اللوث عن القسامة ومات لم يبر لو ارثه ان يقتسم والمدعى وارثه بعده  
تحليف المدعى عليه نص عليه وينبغي ان ياتي فيه خلاف على ما سبق في غير  
القاضي الطبري فيما اذا اقر ولما تقدم في الدعوى على الشفيعه فان اقر المدعى  
عليه من اليمين فهل للدي ان يحلف بغير البراءة فيه قوله واحد ما نعم لان هذه



عن دعت الفضايل الاولى عن لوث لا يثبت على الذئب وقطع به القفال  
وبناء ابو حامد على ان يميز الردية الدم هل تعدد ان قلنا لا وعليه وان قلنا  
يتعد فلا وقيل ان قلنا تعدد اليمين الردية لا يرد اليمين عليه وان قلنا يتعد فلا  
وان كانت الدعوى غير صورة اللوث فكل المدعى عليه عن اليمين في المدعى عن  
اليمين الردية فمظهر لوث فاذا المدعى ان يقسم عليه فقول له ذلك فيه القولان  
وقضية البناء المتقدم القطع بانه ليس له ذلك وخصص جماعة القائلين بما اذا  
كان المدعى قتل لا يوجب قصاصا او وجوبه وقلنا لا ينافي القصاص بالقسامة  
فان قلنا ينافي بها فرد على المدعى قولا واحدا لانه يستفيد بها القصاص ونقل  
القاضي الطبري ما يقتضي ذلك عن النضر فقال قال الشافعي ان كان في رددها  
فايد ردت وان لم يكن فيه فايد فقولان وتجري القصة في القولين فيما اذا  
ادعى القتل في غير محل اللوث او ما لا اخر وطلب من المدعى عليه فرددها عليه  
متكلم عنها واقام شاهدا واحدا او ادعاها وان جلف معه سواء اراد ان  
يجلف في مسألة القتل عن اللوث او يميز قتلته الحجة ويجري ان ايضا في الودعي وما  
في محل اللوث لا يثبت هذه شاهد ثم ذكر عن يمين القسامة ثم اقام شاهدا بالقتل  
الذي لا يقتضي قصاصا وان جلف معه ولو اقام المدعى شاهدا واحدا ادعوا  
ما لا وفك عن الجلف معه وفك المدعى عليه عن اليمين المعروضة عليه فاذا ادعى  
ان جلف اليمين الردية حافيه القولان قال الراعي كذا اطلقوه وقضية ما  
حكيناها اول المسئلة ان يقال لو جري ذلك في دعوى القتل الموجب للقتل بامر  
عن يمين اليمين الردية فلا خلاف لانه يستفيد به من الردية ويميز الذئب  
الامر الرابع فيمن جلف في القسامة وهو كل من يستحق بدل الدم وذلك  
يشمل الدية الواجبة في الحر والقيمة الواجبة في الرقيق على الصحيح في ان  
القسامة تجري فيه ويشمل ما اذا كان المستحق واحدا او اكثر وفيه فروع  
الاول اذا قتل عبد الكاتب فان للكاتب ان يقسم ويستعين بالقيمة على اذا  
الخنوم وليس للسيد ان يقسم خلاف ما اذا قتل العبد الذي اشتراه العبد  
المأذون له في التجارة فان للسيد ان يقسم دون المأذون على الصحيح فان

عج

عج الكاتب نفسه قبل ان يقسم فالنضر للسيد ان يقسم واخذ جماعة من  
قال القاضية ورواه لرد ما من عن الاصحاب واوردوه الغزالي والرافعي ان ذلك  
ان كان قبل عرض اليمين عليه ودلوله حلف سيده كالوارث وان كان بعد ما فلا  
كالوارث لكن جلف المدعى عليه والعبد الفر اذا اطله سيد عبد اقبل ومناك  
لوث فان قلنا العبد لا يملك تملك سيده فالسيد الذي يقسم لان القيمة  
له فان مات بعد ان اقسام في لورثته وان قلنا يملك فقول يقسم فيه وجهان  
درهما الامام على حميد انه اذا ملك شيئا بتمليك سيده فان قلنا فله مثل ما يملك  
ملكه لا القيمة فغيره او ينقطع ويكفي القيمة افعيها **الثاني** فان قلنا ينقطع  
فالسيد الذي يقسم والا فوجهان فان قلنا لا يقسم العبد فكل السيد وسببه  
لا النضر وجزم به المستعودي ويكفي القيمة للسيد وان قلنا يقسم العبد فقد قلنا  
لنقسم السيد ايضا فالنضر امام وجوز ان يجعل السيد خلفا عن العبد كالوارث  
الثاني اذا ملك السيد مستولده عند اقبل فلحكم في القسامة في محل اللوث  
وعنه كما تقدم في العبد ان قلنا لا يملك يقسم السيد وان قلنا يملك فوجهان  
قال الامام ولا يفارق الا في شيء واحد وهو ان السيد اذا مات عن عبده وقد ملأه  
مالا كان لوارثه امرأته وليس له ان يتراعه من ام الولد في حكمها ما لو اعطى العبد  
بعد التمليك لم يستر جوعه منه وان كان له استرجاعه لو باعه ليفارقه بالبيع  
فاستقر امره بالرق لكن القاضية قال اذا اعتقه عاذا الملك لا السيد كالو باعه  
ومقتضاه ان يطرده ام الولد اذا اعتقه عتق السيد فيل هذا نزول المفارقة  
وتكون غير هاتين طلقا وهو مقتضى كلام الراعي ولو اوصى بها بعبد فقتل ومناك  
لوث فاقسم السيد اخذ القيمة وبطلت الوصية ولو اوصى له بقبه عبده فلا ان  
لو قتل تحت الوصية وليس تحت الوصية المستولن فغيرها من الرقيق فانما يعتق عند  
الوف وهو وقت الاستحقاق والعبد منقول الى وارثه قال الرويان في عمل هذا الو  
اوصى بعبد لنفسه ثم اعتقه قبل موته يصح قال القاضية الطبري ولو باعه بعد  
الوصية وبطلت الاستحقاق المستبر وذا الو قتل عبده فادعى بقتله لمستولن  
وطي خرج من الملك تحت الوصية والحكم في الصورة بين واحد ونفرض الكلام في الصورة



الثانية فان قسم السبعة مائة فالقيمة لها وان لم يقسم ومات ولم يوجد منه كقول  
فلو ورثة اربع قسموا وصية القيمة لهم ثم يصرف في الاستولقة بمقتضى الوصية  
ولهم عرض في تنفيذ وصية مورثهم كما انهم يقضون ديونهم والمستوفى ذلك  
كغيره حتى لو مات من عليه دين ولا تركة له وقضاه ورثته من كمالهم لم يترك له بقوله  
خلاف ما لو اراد اجني قضاه قال الميراث وغالب الظن في ذلك خلافه الوارث  
ومقتضاه ان لا يقسموا الاصلان منقسمين على انهم يقسمون وهو مقتضى  
النص قال ولا يجب عليهم ان يقسموا وان كانوا على ايمان لان ايمان  
لا يجب قط ولو اوصى انسان بما لا يوجب فادعى احد استحقاقه لم يحلف  
الوارث لسبق الوصية او الوصية فيه احتمالان للعام والذي اراده المأدب  
والرواية في الخالف الوارث والاحتمالان فيما اذا كانت الغرض يد الوصية اما  
اذا كانت يد الوصية فهو المحلف واذا انقسم الورثة سلمت القيمة للمستولقة  
اذا خرجت من الثلث وان فكلوا من القسمة لم يحلف المستولقة وباخذ القيمة  
فيه قوله لا يقل وجهان من القولين فيما اذا اقام الوارث شاهداً بدين مؤثرته  
لم يحلف معه هل يحلف الغا واصحابه وينسب الى الجريد المنع ويجري فيها اذا  
ارضى بعز وجعلنا الخلف للمرته فنكحوا عن الخلف قال المأدب في الرواية ومنهم  
من قطع هنا بالخلف خلاف ما اذا كان المدعى ديناً للمورث ونكحوا عن الخلف  
ومقتضى ما وجوه به من انهم استمال الدين واعطوا بدله دون العبد لظاد  
هذه الطريقة في الدية المستولقة بقيمة العبد ويجري ان ايضا في الدية  
اذا اصل او قتل عبده ولم يقسم ورثته هل للغا ان يقسموا لان ديونهم تقضى  
من دية قطعاً وان علمنا ثبت لهم ان لا خلاف في الورثة المدعى وطلب  
بمن المدعى عليه اذا لم يقسموا او اما المستولقة فالظاهر المنصوص ان لها دعوى  
القيمة وطلب الميراث ان قلنا انها لا تقسم ولا تحتاج في طلبها الى بيان حقيقة  
الاتحقات واذا اذ كل الخصم ترد اليه عليها قال المأدب وعلى هذا لا توقف  
دعواها على اعراض الورثة عن الطلب وختم العاظم المستولقة وتبين القاض  
الطريق دعوى المستولقة في انها هل تقسم ان قلنا نعم فلها ذلك وان قلنا لا

فيستمر

فليس لها طلب الميراث لان الميراث انما يطلبها من مرد عليه لو ذكر المدعى عليه ولا عز  
الرد عليها اذا قلنا انها لا تقسم قال الراعي ويلزمه ان يقول انما يدعى هذا  
اذا امره من الدعوى والطلب والغشوب في القاض قاله ايضا القاض  
حسين وقد حمل النص على ما اذا طلبت الميراث على تقي استحقاق القيمة وعاقاله  
القاضيان على ما اذا طلبت الميراث على تقي القتل وظاهر كلام الغزالي هنا ان حكم  
عز الميراث ذلك حكم المستولقة وقالة النقليين لهم الدعوى بخلاف غيرها  
المقتضى ان يجوزنا لهم الحلف وقال الفقيه فيهم ان يدعوا في حلفهم قوله ان  
دفيه نظر واعلم انه لا اخذ من المسئلة بالمستولقة في الاجابة في ذلك استواء  
فانما ذكرت عميلاً لمخالفتها غيرهما من الارواق **ال** الله اذا قطعت يد عبده  
فقتل ثم مات بالسر به فقد مر ان الواجب دية وذو الخلافة في ان الذي يستحقه  
السيد من ثلث الامرين من نصف قيمة العبد وكل الدية او الاقل من كل القيمة  
وكل الدية او الاقل من نصف القيمة خالة الحناية او نصف الدية فاذا وقع هذه  
الحناية في محل اللوث فان كان الواجب قد رمايت تحققة السيد ولا يفصل  
شي للورثة بان كان نصف القيمة قدر الدية او انز على لولا اذا كانت القيمة  
قدر الدية على الثاني رتب ذلك على ان السيد هل يقسم لو كان العبد قريباً  
ان قلنا نعم فهذا اولى وان قلنا لا فمنا وجهان اظهرهما انه يقسم وعن بعضهم  
القطع به وعلى لولا لا يقسم الورثة ايضا بل يحلف المدعى عليه فان ذكر حلف  
السيد واستحق وان كان يفصل من الواجب شي للورثة فان كانت الدية اثر  
من نصف القيمة على لولا او اقل من كمالها على الثاني للورثة ان يقسموا قطعاً  
وفي فسمانة السيد الخلاق وان قلنا لا يقسم فالورثة ان يقسموا ختمين  
وان قلنا يقسم فالسبيل مع الورثة كالوارث فيجوز القولان في ان كل واحد  
منه ومن الورثة يحلف حتمين ميمنا وتوزع الايمان عليها حسب ما اخذت  
وعلى القول الثالث الواجب للسيد الاقل من نصف القيمة ونصف الدية  
فقد فصل من الواجب شي للورثة فيكون الحكم كما تقدم **ال** رابعة اذا اراد  
ولي القتل بعد ما اقتسم فالدية مابته لها وتبيلها سبيل سائر الورثة والي



اردت عليها وان اردت قبل ان يقسم فالأولى الا تعرض الحام عليه القسامة لانه لا  
يتوزع عن اليمين الفاجرة واذا اعتاد لا لئلا يمتدحهم فان طلبوا ان يقسموا واقسم  
حال الردة ففي صحة القسامة قولان واختلف بين صحابهم هل يصح صحابته  
مطلقا او على القول بيقاملك المردة خاصة على طريق احدهما انه على القواني  
بلله فان قلنا مله بزوايا الردة فاذا اعتاد حصل ملك جديد فلا يصح قسامة  
في الردة وان قلنا انه موقوف في صحة قسامة وجهان ظهرهما انها صحيحة قال  
الرافعي ومنهم من يقول يقسم ثم اذا مات او قتل على الردة ففي بيوت الدية وجهان  
واظهرهما انها صحيحة على كل من قولك ولو اردت الولي قبل موت المجرم ومات برندا  
لم يقسم **فروع** **الاول** لا ينبغي ان يخلف الحاكم المستر ان سوا كان يدعي  
او مدعى عليه حتى يعلم ما يقول وما يقال له فان خلفه ففي صحة خلفه الخلاف  
ان السرا ان كان حاجي او كان محجورا في الاظهر عند الجمهور لئلا يرد وعند القاضي ان  
خامد والماسخ حتى الثاني **المأخذ** اذا قل بحر كان اللوث على عبده قل الزوات  
ان يقسم عليه ان يثبت الفضاير بالقسامة والافلا الا ان يجوز مرهونا  
فمنعقد بالقسامة فكذلك الرهن وبيعه وقسمته ثمنه على الغرض **المأخذ**  
ادعى على رجل انه قتل اباه عمدا فقال المدعى عليه قتلته خطأ وشبهه عمدا قال  
اليعقوبي القولي في العدة قول المدعى عليه مع يمينه سواء كان هناك لوث  
ام لا والا فوي فاذا ذكر الاحكام والمتون انه ان كان هناك لوث كما لو شهد  
عبيد او نسأ على اقرار المدعى عليه بالعد فبقسم المدعى ودعوى المدعى عليه  
لو ان القتل خطأ لا يمنع المدعى من القسامة ولا يبطل اللوث ان لم يترك  
وان لم يترك لوث فيصدق المدعى عليه بيمينه والمضار به بخلاف يمينه واحدة  
وقال القاضي ترتيب ذلك على انه لو اصر القتل لم يخلف ان قلنا بخلاف يمينه  
واحدة فكذلك اذا قلنا بخلف خمسين فمخلف هنا خمسين او واحدة فيه  
وجهان واذا خلف قبل المدعى طلب له به فيه قولان بناء على ان دية الخطا جاز على  
الحايي والعاقلة يتحملون ادب علمهم في فعل هذه البسلة طلبها وعلى الاول يسمى على  
ان الخلف في الصفة كالحلف في الوصف وفيه قولان ان قلنا نعم فكأنه

ادعى

ادعى مالا واعرف له مال اخر وان قلنا لا طالب بها قال الرافعي وهذا الاظهر اقصر  
عليه الاثر وزد بكون الدية في مال المدعى عليه محففة صفة وثا حيلة الا ان  
لصدقه العاقلة معوز عليهم فلو ذك المدعى عليه خلف المدعى على انه كان مستغرا  
وسكن عد يمينه بعد ايمان المدعى عليه وثبت له يمينه الفضاير والدية الغلظة  
في ماله ولو ادعى عليه انه قتل اباه خطأ فقال ان قتلته عمدا فلا قصاص وهل له مطالبته  
بدية محففة فيه وجهان **الرابع** قال الشافعي رحمه الله في صفة يمين المدعى  
عليه اذا ذك المدعى عن القسامة ادلم يترك هناك لوث بخلاف يمينه انه ما قتل له  
ولا اعان على قتله ولا سأل به من فعله ولا سبب فعله شي جرحه ولا وصل لا شيء  
من يديه ولا احدث شيامات منه فلان انتهى فقول له ما فعله لم ينفذ بقتله  
وقوله وما اعان على قتله لم ينفذ لئلا يشتر ان لا يترك له وقوله ولا ناله من فعله  
شي ان لم يصبه شيء وجرحه الذي سأل ولا يستبب فعله لانه قد يرمى سيم  
او حجر فصبب حجرا فيطير المصاب الى الشخص فيقتله وقوله ولا وصل لا  
شي من يده اي ما سقاه سماء يملك وقوله وما احدث شيامات منه اي  
ما حفر يرا ولا نصب سكين او حجر اهلك به ولا حاجة الى ذكر صفة القتل  
فانه ينبغي اصله ولحم جماعته بالمضغ ان يجوز ان يكون كدعوى الدم مطلقه  
في عرصه القسامة فانه اذا عين جبهه قل في الجهة المدعاة ومن منع منه  
صورها فيما اذا ادعى اجتهاد القاضي في سماع الدعوى المطلقة فادعى  
الولي حصول الهلاك على يد المدعى ففسد قص القاضي في اليمين بنفي الجاني  
او فيما اذا كان الولد صبي او محجونا فينصب القاضي من يدعي وخطا ط يمينه  
التخفيف ولذا اذا كان غايبا وادعى له ديمله كما اذا قامت بينه على طفل  
او غائب يدين يستظهر الحام وقبل شرط الشافعي ذلك في الدعوى المفصلة  
وشرط في اليمين الزيادة على ما تضمنته الدعوى في الدما خاصة في خوف احد  
لما فيها من حق المقتول وقال القفال هذا لاحتياط ولغيره ان يقول ما فعلت  
فلا يالان ليمر على دفع الدعوى **الخامس** لو ادعى جرحا لا يوجب قصاصا كالحايية  
واقام شاهدا واحدا وحلف مع يمينه مات المجرم بالبسلة قال ابن الحارث



لا يعطى الورثة شي الا بمقتضى ما قاله القاضي ابو الطيب تصوير ان الحد اذ لا  
سبى على ان دعوى الجراحة والبيعة عليهما يستعان قبل ادخالها وفيه خلاف  
رجوابه مفرج على ان لا يمان لا تعدد في الجراحات فان قلنا بتعدد ذلك  
الايمان فيها وحلف خمسين ممانع شاهد وان قلنا يوزع على الدية فحلف  
للجافية مع الشاهد بثلث الخمسين فاذا مات المجروح وصار الجراحة نفقتا  
بقسم الورثة ولا يحسب ميرور ثم لهم وقول الحمري محسب حتى لو حلف  
خمسين على قولنا ذلك فلا يميز عليهم والظاهر الاول . النظر الثالث في  
صفات الشهود ونصب الشهاده وشروطها فتشترط في كتاب الشهادات  
وللشهاده على الجنايه شروط . الاول . الذوره فلا تثبت القصاص في  
نفس او طرف او جرح بشهاده رجل او امرأتين ولا بشهاده رجلين ولا بد من  
رجلين يشهدان بنفس القتل او المرح او على اقرار الجاني بها ولا بثبوت الدية  
كلام ياتي في الشهادات وما لا تثبت الا المار من القتل والقطع والجراحات  
كالخطا وشبه القدر وجنايه الصبي والمجنون وجنايه المسلم على الذمي والمجتر على  
العبد . والاب على الابن حسب شهاده رجل وامرأتين وشاهد ومير او امان  
كما تقدم وكذا الجافية وما دون الموصفة اذ لم يوجب فيه قصاصا وبشاهد  
الجراحات الموجبة للحكومة فلو اقام شاهد او امرأتين على مثل موجب القصاص  
ثم عفا على مال وقصد الحزم له بثلث الشهاده لم يحكم له بها كما لو شهد الصبي  
شرب الخمر او العبد ثم عتق ولو اقام ذلك الشهاده بعد العفو فظهر ان يسمع  
كما لو اقام الصبي والعبد بعد كمالهما ولو قال المدعي بعد الدعوى بالقصاص  
عفو عنه على الدية وادعى بها واقام رجل وامرأتين بالقتل الموجب للقصاص  
او شاهد واحد او اذ ان يحلف معه فقبل وقبل وسبب المال فيه وجهان  
احدهما عند الماددي نعم واصحها عند الاكرين بخلاف من لا يقطع بعضهم  
به ويجوز ان يفتي على القولين في ان موجب العمل القود ولا يقتل واحد  
الامر من قبل **فرع** لو شهد رجل وامرأتان بما شئوا او ما نومة قارنها انصاح  
بان شهدوا بان ضربه ضربة او ضعه بها او هشه او امه فالنقض ان الشهاده

لا تثبت

لا تثبت لشهادتهم بل لا بد من رجلين ونقض على انهم لو شهدوا بان دعي شهادتهما الى  
زيد فاصابه ومرفق منه واصاب غيره خطأ انه ثبت الخطا بهم وبشاهد ومير  
ولا يصح بطريقان احدهما فيها قولنا احدهما ثبت الهشم والجنايه على الثاني  
بهم وان لم تثبت القصاص في الموصفة ولا في القتل الاول وقبل نص عليه في مسئلة  
الهشم ايضا واصحها نقض مير النخعي قال لا يمان ولو ان المدعي في المسئلة الثانية  
قال اصاب ستمه الرجل الذي قصده ونفذ منه الى الثاني بني بقتله ولم يكن  
الجنايه الا ولا متعاق حتى المدعي وجب القطع بثبوت الخطا بالبيعة وبحل  
الزرد ما اذا كانت الادلة متعاق حتى المدعي ثم قال وفيه احتمالان انتهى وقربا  
منه ما قاله الغزالي انه لا خلاف انه لو ادعى قتل عمر وخطا فشهدوا واذكروا  
مرور السهم اليه بن زيد لم يقدح في شهادتهم والظاهر ان مراده ما اذا  
كان المدعي ادعى الثانية فقط سواء كان ذكرا او انثى عن تعليق القاضي  
رواية وجه في هذه ان شهاده الرجل والمرأتين والشاهد والبيز لا يسمع في  
ذلك وما ذكره الغزالي يعتضد بما ذكره في كتاب الدعوى انه لو ادعى ملكا  
مظلفا فشهد الشاهد بالملك وسببه لم يضره لان ما يسمع والمقصود الملك وقد  
وافقت البيعة فيه الدعوى وقال للامام انه لم يرف فيه خلافا وقد تفرق بينهما  
وقال ابن سائر في المسئلة الاولى انه لو ادعى راسه ثم عفا ومشم يبيغي ان  
ثبت موجب الهاشمة برجل وامرأتين لا يمان لم ينص بالموصفة وتبعه الغزالي  
قال لو ادعى مع القصاص من الامن جهة لا تتعلق بالقصاص واقام عليها  
رجلا وامرأتين فالمدعي ان المار تثبت وان لم تثبت القصاص فاعاد بعضهم  
فقال ترد وهذا هو سبب لا يعتد بمثله . **التفسير** ان قلنا بثبوت الهاشمة  
اليه مع الايضاح وادجينا ارشدها في ثبوت القصاص في الموصفة وجهان  
واستبعد الشيخ ابو علي غيره بثبوتها وقال الوجه ان يقال لا يجب قصاص  
الموصفة وفي ارشدها وجهان انتهى وهو مقتضى كلام المارديني وابن السبكي  
ويستلخص من ذلك في مسئلة الهشم اربعة آراء . احدثها ومن المصنوع ان لا  
تثبت بهذه الشهاده شي . وثانيها انه تثبت القصاص في الموصفة وادرس



الماتة كالماتة من الجبل انزعت ولم يقنع وان افترض في الموضحة وجب له ختم على  
الاصح وحكومة في وجهه • وثالثها لا يثبت القصاص وسبب ان الماتة كالماتة  
ومرابعها لا يجب القصاص ولا العشر من الجبل ويجب ما يقابل الهشم بدون  
ايضاخ وهو ختم من الجبل في الموضع **الشرط الثاني** ان يكون صفة الشهادة  
صريح وفيه مسئلتان • احدهما ان يشهد بالقتل لا بد ان يصف الهلاك لا فعل  
المسعود عليه صريحا فلو قال اشهد انه ضرب بالسيف لم يثبت به شيء ولو  
قال اشهد انه جرحه بالسيف وانه من الدم ومات المجرع او مات لم يثبت القتل  
ما لم يقل قتلته او مات من جراحته وانه من دمته مات بسبب ذلك فثبت قال  
الامام وفي طريق العراقيين ما يذهب الى ان القتل يثبت بهذه الشهادة وقال هو  
عاطا ان لم يثبت في الشهادة اخذ قال الرافعي ويدل على الاخذ انك لا تجد  
في طريق العراقيين والغزالي رواه وجهها عنهم وابن الصباغ حكى عن المصنف ما دل  
عليه وهو انه قال اذا قال اضربه بالسيف فانه من دمته ومات قبلتها وقال  
الماددي ولو قال انه من دمته ولم يشهد بموته فان كان مائة قبل مائة من  
مات له مال جراحته فيه حكم على الجراح بالقتل لا بالطاهر ان مائة قبل ان يات  
منها نعم ان ادعى الجراح انه مات من غيره خلف الويل الاحتمال بخلاف ما لو قال  
ومات عقب جراحته وادعى الجراح انه مات بسبب جراحته قال الويل لا يخلع  
وان كان موته بعد مائة من يثبت ان يثبت فيه حكم عليه بالجراح دون  
القتل حتى يقيم بينة انه لم يزل ضمنا برضا حتى مات فحكم عليه به وما  
قاله في الحالة الاولى موافق للوجه الذي يستنبطه الامام من العراقيين وهو  
تفصيل حسن فلو قال جرحه اضربه بالسيف فانه من الدم ومات مكانه  
كفى بقر عليه لان لفظ الامام ما يشعر بتراع فيه فانه جعل محل الوفاق  
اذا اضاف اليه ومات من تلك الجراحة ولو قال اضربه بالسيف فانه من دمته ومات  
مكانه قال الشيخ ابو حامد لم يثبت القتل وفوق ان يمينه بالدم سبب ظاهر  
الافضا الى الموت بخلاف سببانه قال ابن مامر ولو صدق الحائي الويل على  
الحناية وادعى انه مات بسبب جراحته قال الويل صبيته انه مات ضمنا • الثانية

لو قال

لو قال الشاهد اشهد انه ضرب راسه فادماه او فستا لدهم سبب الدايمة ولو  
قال سارا دمه لم يثبت ولو قال اضربه بالسيف فاضحه راسه او اضحه من ضربته  
او من جراحته ثبت الموضحة ولو قال اضربه فوجدنا راسه موضعا او اضحه لم يثبت  
ولذلك قال القاض والغزالي والامام فاما اذا قال اضحه راسه واشترط الاضاح  
والغزالي في جميع ذلك الموضحة ايضا في العظم قال الرمام الذي يحظر للفظ  
هنا لئلا يشهد لو كان فيهما وعلم القاض منه انه لا يظن الموضحة الا على ما  
يوضح العظم فجوز ان يقال لا بد من كشف الامر لفظا وبحوز ان يثبت به وقد ذكر  
مثل هذا التفصيل في اذا الشهادة على الشهادة وذكر الرافعي نحوه في الشهادة  
بحرمة الرضاع ولا بد من تعيين الموضحة او ذكر محلها او مستأحها طولاً وعمراً  
لجبا القصاص فلو كان على راسه الرمن موضحة ولم يعين الشاهد موضحة الراجح  
شهادة عليه فلا قصاص ولو لم يكن على راسه الا واحدة وشهد اباة او غيره  
قال الماددي يجب القصاص والدية وكذا قال فيما اذا شهد بان قطع يده ولتر  
بحده له سوايد واحدة مقطوعة وهو ففدية طام الغزالي وقال الرافعي وغيره  
لا يجب القصاص لجواز ان يكون على راسه موضحة صغيرة فوستعها وقال في  
مسئلة اليد هل ترك شهادة على التي شاهدتها مقطوعة ام يشترط  
تنصيصهم عليها بجوزان بقدر فيه خلاف قال النور والصبوات للجزم  
بشرطه على المقطوعة وفي وجوب الادش اذا اطلقها انه اوضحه موضحة ولتر  
بعينها حيث قلنا لا قصاص وجهان جواب القاض وهو ظاهر البصر انه لا يجب  
واصحها انه يجب وشهد له بضعة في الام على انها لو شهد ان فلانا قطع يده  
فلان ولم يعيننا فلان مقطوع اليد لا يجب القصاص ويجب الدية ولا خلاف  
انما لو شهد بموضحة شهادة صريحة فشاهدنا ان المجرع سقيما لا اثر  
عليه والعمد قريب رد شهادهما **فصل** في الكلام في ان السحر له حقيقة  
عند الجمهور فصح منه المرض والموت وقال المرحلة وابو جعفر الاسير انادي  
لا حقيقة له وهو تخيل ويحرم فعل السحر اجماعا فاذا قال رجل تعلم السحر او  
انا احسن السحر اسمو صنفان وصف ما هو كفر فهو كافر ومثله ابن الصباغ



بان نصيف المصروف الى الكواكب السبعة وانما يجب الى ما يطلب منها وقال  
القضاة لو قال افعل بالسحر بقدرية دون قدرة الله فهو كافران وصفه بما  
ليس بحرف لم يثبت كافرا فيه مستلزمان. الاولي القتل بالسحر لا يثبت بالبينة  
وانما ثبت باقرار الشاكر وفيه نظر لان الولي اذا ادعى انه قتل مورثة بسحر  
فادركه من قبل عن البينة فان الظاهر ان الميراث يرد على الميراث وان قلنا بميراث الولي  
كالبينة وله ان يحلف عما ادعى قومه ذكوله او غيرهما فقد ثبت القتل به  
لا بالاقرار وهذا غريب وقد مر انه لو قال قتلته بسحر هو يقتل غاليا  
كان اقراره بالقتل العمد وان قال يقتل نادرا فهو اقرار يشبه العمد وان قال  
اخطأت من استم عني الى اسمه فهو اقرار بالخطا قاله لزم ولو قال انا امض  
بشكري ذكلا اقتل وقد شحرت فلانا فرضته عزرو لو قال اسحر ذكلا امض  
ولنا ذكرا مني عنه فان غادر عزرو لان الشكر كله حرام. الثانية لو قال  
الشاكر امضت بسكري لزم موت وانما مات بسبب اخر فقد ثبت ان ذلك  
لوت للولي ان يقتل به وياخذ الدية وفيه قول يخرج انه ليس بولي ولا  
قتامة فيه كما لو جرح رجلا ومات المجروح واختلف الجراح والولي في ان  
مات بالسراة او بسبب اخر فانه لا قسامة فيه وفي المصدق منها تفصيل  
وخلاف يقدم واشار الامام الى المخرج وجه من هذا الى ان غنائ الجراح  
بالجرح لوث والظاهر الذي عليه اكثر من وحكي عن الثوري انه ان يقتل  
لان مات فيجوز الويل وفي الخلاف في اتحاد اليهن وتعددها فاذا حلف  
وجب الفضا من فظها وقد ثبت ذلك بالبينة وقد ثبت باقرار الشاكر وان  
ادعى الشاكر البر من ذلك الموضع قد مضت مدة تحمل البر صدق بيمينه وقد  
مر نظره في اختلاف الجراح والولي **فزع** لو قال اسحر رجلا لم يعين احد  
فلافة ناص. الثالثة هل يجوز تعلم السحر وتعليمه بنظر فان توقف على ذلك  
اعتقاد كان غير حرام فظعا وان لم يتوقف عليه فان كان فيه مباشرة محظورة  
ذو شخص وترك صاوة حرم اية ما وان لم يبين فيه شيء من ذلك ففي حواشي اربعة  
وجه اصحها انها حرام. وثانيها انها مباحة. وثالثها انها محرمة

دالهما

دالهما انه ان قصد بتعليمه دفعه عن نفسه واحتاج اليه حاز وان قصد تعليمه  
للسحر به فلا يجوز قال الامام ولا يظهر السحر الا على ما استوفى ولا يظهر الكرامة  
على ما استوفى ذلك مستفاد من اجماع الامم العقل واسا فاعل السحر فخر امر  
قطعا لان لو قتل بسحر هل يجوز قتله به فيه كلام تقدم والمشهور المنع قال  
الرواية التي من اسان الكمان وتعلم الكمان والنجوم الضرب بالويل  
وبالشعر وبالحصا والسعيد وتعليم هذه كلها حرام واخذ العوض عنها حرام  
ويحرم الشيء في اهلها وتصديق هو حرام وكذلك العياقة والطيقة وعي فاعل  
ذلك التوبة منه **الشرط الثالث** الا تتضمن جرا ولا دفعا. سيما في  
في الشهادة ذات من شرط الشاهد الا تفكك عن المنة وان من اسبابها ان يجر  
بالشهادة دفعا في نفسه اذ يدفع عنها اخر الشهادة الجارة ان يشهد  
بجرح مورثة فاذا ادعى زيد على عمرو انه جرحه وشهد لزيد وادعاه فان كان  
او مر عالم بقبول شهادته وان لم يكن واحد منهما فان شهد بعد لزيد ما قبلت  
شهادته وشهد لزيد وادعاه وان شهد قبله لم يقبل لانه جرح دفعا في نفسه  
ولو شهد ما لا جرح له المريض مرض الموت فبطل على اظهر الوجه من عند لزيد  
ومنها ما اذا شهدا ثمان لم يدعي جراحة وما يحجوبان عن ادعاه كما لو شهد  
اخوه وله ابن ادعاه وله اخ ثم صارا وارثين فان مات الابن والاخ فطريقان  
اصحهما وهو نفي في المختصر ان موت الحاجبان كان قبل قضاء القاضيه بشهادتهما  
لم يقض على المزمع بخلاف فطران الجنون والاعيم على المزمع. وثانيها ان فيه  
قولين احدهما هذا وقاينها ان لا يعتبرا بحالة الشهادة ولا اثر لما طرأ عليها  
بحر جاني على ان لا يعتبرا رتبة الاقرار للوارث بحالة الاقرار بحالة الموت ولو  
شهد وارثان على جرح الموت ثم تجدد حاجب كما لو شهد اخوه ثم تجدد له  
ابن فظاهرا المزمع بالمرح لا ثبت ومنهم من ذكر في الطريقة الثانية ولو شهد  
مرضاها الامام في الصورةين فان قلنا بالذمة بينهما لا يقبل فاعاد الشهادة بعد  
بعد الحجب جباه المرحوم فالشهور انما لا تقبل قطعا وزعم الامام الاتفاق  
عليه وقبل في قبولها الوجهان فيما اذا اعادها بعد البراق في وجهين اصحها لا

دا  
فاعدتها



قبل دما كالوجهين فاما اذا شهد السيد لكانت به بال فردت شهادته ثم اعادها  
بعد العتق هل يقبل واذا اراد ان يعصرون منها القول واما الشهادة الرفعة  
للضرب فيها ان يقول البيعة على القتل الخطا فعندها اثنان من العاقله المجملين  
للدية يفسق بيعة القتل ولا يقبل شهادتهما ولو كان شاهدا الفسق من قتل  
العاقله فالضرب ان شهادتهما لا يقبل ويضرب فيها فاما اذا كانا من الا بعدد وجبة  
عدد الا قريبين فابا للوجبة على ان شهادتهما تقبل ولا صحاب طرفان احدهما  
اثبات قولين فيها واظهرهما تقربا النصيب لا الراعي وشهادة العاقله مكرمة  
بعية الجرح شهادتهما يفسق بيعة القتل ان يفي مقتضى هذا الا يسمع بركته  
الاثنان من شهد على عدو بحق **الشرط الرابع** ان تسلم الشهادة عن الكاذب  
وفيه مستأيل **الاولى قال** الشافعي رضي الله عنه ولو شهد اهل جليلي  
قتلاه وشهد اخر على الشاهد من الاولين انما قتلاه وكانت شهادتهما في مقام  
واحد فان صدقتهما وفي الدم معا بطلت الشهادة فان صدق الدين شهد الا  
قبلت شهادتهما وجعل برخرين واغبر لشهادتهما وان صدق الدين شهد الا  
بطلت شهادتهما لانها يرفعان بما شاهد عليه بما وصوف المسئلة مشكل فان الشهادة  
لا تسمع الا بعد دعوى والدعوى يتوقف على تعيين المدعي عليه وفيه بسبب الدين  
بعد شهادة الفريقين ولجانب لصحاب باحونه لحد هذا لا يداسحق وابي هاشم  
قالا لما ورد في الجهم وصورة ثمانا اذا وجد ث الشهادة دون الدعوى وهي تسمع  
دونها في القتل خاصة لو جهن احدهما انما من حقوق القول بتقديمها دون  
وسبق وصاياه فاما الجاهل من يورد عدو في شماع الشهادة قبل دعوى وثبتة  
وثانها تغليظ حكم الدماء لما ورد في على هذا الاسمعيان في ديون ولا ينفى  
وعلى الاول يحكى ان شهادتهما في ديون الميت **المأيد** ان صورتهما اذا كان دية  
الدم صغيرا او مجنونا فتجوز الشهادة لما قبل الدعوى لانها لا تعبر عن انفسهما  
والخلاف هو لا في ان ذلك يخص بالقتل لعظم خطره او جري فيه وفي غير  
من الدماء وتباير لرمال **المأيد** ان صورتهما اذا لم يعلم التوطين القاتل  
والسمع قبل الدعوى يسمو عة جديده وهن كلها ضعيفة **والرابع** انها

نصود

شهود مع التفرع على الصحيح ان الشهادة لا تسمع الا بعد الدعوى مطلقا  
فاما اذا ادعى اثنين وشهد بذلك شاهدا ان يبادر المشهود عليهما  
وشهد اهل الشاهد من بانها القاتلان وذلك يوجب للحاكم ربه وشهده  
فيراجع الولي ويسأله احتياطا **الحامس** انما تنصو رايه فانقر بها على الصحيح  
فاما اذا ذكر دليلين بطلب الدم فادعى احدهما على اثنين والاخر على اخرين فشهد  
كل اسير على اخرين وهو ايضا مفرع على صحة التوكيد بحصاة خصمايه وان  
لم يعينهم وفيه خلاف تقدم وتختلف منه ان في قبول شهادة الحسبة  
في حقوق لراد بينا وجه **اولها** انما لا يقبل مطلقا وثانها ان يقبل  
مطلقا في القصاص والمال **ثانيها** انما تقبل في القصاص خاصة **ثالثها**  
تقبل في حق المجنون والصبي ومن غيرهما **رابعها** انما لا يقبل في حق المجنون  
تقبل وان علم به فلا وفيها قولان انما تقبل في القصاص والدية المتعلقة به قال  
ابو محمد والخلاف في قبول شهادة الحسبة قريب من الخلاف في انتزاع  
المعصية من الغاصب من غير نيابة ولا ولاية فان قلنا تقبل فخصر امع  
بجلس القاضي فشهد اثنان على اخرين بالقتل وشهد الاخران عليها فثلاثة  
وجه **اولها** ان ترد الشهادة بان وهو قريب من قول الشافعي عند المناظر  
**الثاني** في ان تراجع صاحب الحق ويحكم بشهادة من صدقها ويصدقه منزلة  
البيعة المرحمة على القول بان لاعتقاد على البيعة واليد مرحمة **الثالث**  
يقبل الاول دون الثانية ولا يحكى هذا فيما اذا شهد تامعا وان قلنا لا يقبل  
شهادة الحسبة فان كانا شهدا احسبه فحضر الولي فادعى ما شهد به  
الاولان لم تنفع الشهادة المقدمة فلو اعادها في قبولها ثلثة وجه  
اظهرها عند الغزالي انما لا يقبل قالهما ان تابا عن المصادرة قبلت الا فلا  
وان كانت باستفساده بعد الدعوى كانت بمنه فان كان قد ادعى  
على اثنين وشهد به شاهدا ان فشهدا المدعيان وشهدا على الشاهد من امر  
في الوجه الرابع فان استمر على الدعوى الاولى وقصد حق الاولين فهو كذب  
لاخرين فلا يقبل شهادتهما لانها دافعان ومبادران وعدوان وان مدت



الاخرين اوصدقهم جميعا بطلان الدعوي والشهادتان وان كانت الدعوي  
من وكيله فظرفان كان غير اللذين ادعى عليهما الوكيل فادعى واقام الشاهد  
فشهد المدعى عليهما على الشاهدين فان استمر الوكيل على الدعوي على الاولين  
القول عليهما وان صدقهم جميعا اوصدق الاخرين انغر عن الوكالة ولم يواخذ  
الوكيل باقراره في ابطال الدعوي وان لم يعبر الوكيل عن يدعي عليه بل وكله في  
الدعوي بحقوقه او قال فاني عند اثنين من هؤلاء الجماعة فادعى عليهما في  
محنة هذا التوجيهان فقامت فقامت القايمة والبغوي والذي عليه عمل الفضاة  
محنة فان محناه فعين الوكيل اثنين فادعى عليهما بالقتل اقام به شاهدين  
فشهدا على الشاهدين فان استمر الوكيل على قصديتي الاولين تحت القتل على  
المشهد عليهما وان صدق الاخرين اوصدقهم جميعا انغر عن الوكالة ولا يواخذ  
الوكيل باقراره بل ان صدق الوكيل الاولين تحت القتل على الاخرين وان صدق  
الاخرين قبله ان يدعى على الاولين اذ لم شقدهم منه ما ينافي ذلك وهل يقبل  
شهادته الاخرين له قال للجماعة والغاية المعنى على ان شهادته المبادر هل تسمع  
فان قلنا تسمع فاذا وقعت صورة الترفع هل تسمع فان قلنا تسمع قبلت  
شهادتهما فان قلنا لا تسمع بطلت لانهما ذاقان وان قلنا لا تبطل بجله الدفع  
ولان تبطل بجله المبادر فلو استعاد شهادتهما انبنى قبولهما على ان الشهادة المعتادة  
بعد الرد من اجل المبادر وهل تسمع وفي هذا نظر فانا لا نعلم احد قال  
ان المبادر تبطل الشهادة ولا تبطل هذا الدفع بل الخلاف في بطلانها بالدفع فرع  
على القول بقبول شهادته للحسنة لكن قد يقال اذ لم تسمع شهادته الحسنة فلا  
تصور الدفع هنا اذ اصدق الموكل الاخرين لان شهادتهما الادلة مردودة للمبادر  
فليست بدافعة فاذا اعيدت بعد الدعوي فليست بدافعة لان الدفع دعوي  
الوكيل على الاولين وسبق النظر الى ان الشهادة المردودة للمبادر هل تسمع  
معاده اولا لا لا في اورد القايمة والرافعي ان شهادتهما لا تسمع للمتهم بالدفع  
والمبادر والعداوة ولا الختم ما لو وكل الوكيل ويحلي مستغنيا الدعوي بدم  
فيله ولم يعبر المدعى عليه ومحناه فادعى احدهما على اثنين قتلوه وشهد له

بذلك

بذلك شاهدان فادعى الوكيل الاخر على الشاهد من انما قتلوه فدعواه سمو  
كالو حصر موكله واقام اللذين شهد عليهما اولا شاهدين ثم اذ حضر الموكل  
منه الصورة لم يحجج بالاشهاد فان ادعى على احدهما ولو صدق الموكل الكلا  
كان له ان يدعى على الشاهد بخلاف ما اذا كان هو المدعى فانه اذا اصدق الاول  
دفع المدعى على احد الخصمين كما مر ولو شهد الرجلان المشهود عليهما بالقتل  
على اقرار اثنين جماعة غير الشاهدين بالقتل فالحكم كما تقدم فنظر في الشهادة  
وقعت بعد تقدم الدعوي او قبله وفي تصديق الوكيل سنبين احدهما كما مر ولو  
كان المدعى وكيل الوكيل ولم تكن الوكيل غير احدهما ثم صدق الاخرين كان له ان يدعى  
على الاولين ولا يقبل شهادته الاخرين لانها متهما وقال الصنف لا يثبت الادلة  
سنبين لانها ربما صدقوا ولا عدوان هنا ولا لو شهد رجلان على رجلين بالقتل على  
الصورة المتقدمة فشهد احدهما على الشاهد من انما القاتل اذ فيه  
التفصيل المتقدم فان كان الوكيل ادعى بنفسه ولا يثبت في بطلان شهادتهما  
وان صدقهما اوصدق الجميع بطلان لشهادتهما وان كان المدعى الوكيل لم يعبر  
الوكيل لاحد او الوكيل ادعى على الاولين فالاحتمال ليسا ذان غير لهما مبادران  
فلو ادعى عليهما وحدهما لاحتجب عن شهادتهما في قبولهما للخلاف في قبول الشهادة  
المعتادة بعد المبادر فالا لبغوي من اعادة اها في مجلس اخر قبلت اذ اعاها  
في ذلك المجلس فوجهان **فرع** لو ادعى على اثنين القاتل فشهد له به شاهدان  
ثم شهد المشهود عليهما او احدهما ان المدعى على الشاهد من القاتل المدعى  
الاخرين ايضا لم تبطل دعواه لولا وجوب ارجاع الاولين عليهما وشهادة الاخرين  
على الاولين شهادته قبل الدعوي والاشهاد فالا لبغوي فلو ادعى به في مجلس  
اخر وشهدا به قبلت شهادتهما وان ادعى مع ذلك المجتبر فوجهان **السلسلة**  
**الماية** اذا شهد بعض الورثة بغير بعضهم عن القصاص واقر به سقط القصاص  
ستواثبت القصاص بنية او اقرارا او غير مردودة وسواء عين العاق او لا وسواء  
كان عدلا او فاسقا ثم العاقبة ان كان عاقا على الدينة فله حصته منها وان كان عاقا  
مطلقا واقر بذلك ففي وجوب حصته من الدينة القول المشهور ان في ات



العفو المطلق هل يقتضيها ولو قال أحد الورثة عفا بعضهم عن الورثة مع القصاص  
 او عفا عنهم وقد ثبتت العفو عن القصاص بطريقه فان كان عدلا وعين العافية  
 فيشهد بذلك وحلف الجاني معه واستقط حقه من الدية وكذا لو شهد  
 بذلك رجل وامرأتان من الورثة وفيه كفية تخلف الجاني مع شهادته أخذ  
 الورثة قال في المختصر حلف القاطل مع شهادته لقد عفا عن القصاص والمسال  
 واستشهد له الجمهور بان القصاص يستقط بقوله الشاهد فليكن من ذلك حجة  
 يمينه انه عفا عن الدية وقيل انه نص عليه في لزم ذلك واختلفوا في جوابه قيل  
 قوله لقد عفا عن القصاص والمسال واستشهد له الجمهور بان القصاص يستقط  
 بقوله الشاهد فليكن من ذلك حجة يمينه انه عفا عن الدية وقيل انه نص عليه في  
 الام كذلك واختلفوا في جوابه فقيل قوله لقد عفا عن القصاص والمسال انما  
 بالتمهاده لا باليمين وقيل المراد ما اذا ادعى المدعي العفو عنها فاحاب بان ما عفا  
 عنها فيختلف حكمه الجواب ولو امتنع على انه ما عفا عن الدية كفاه وقيل ذكر  
 ذلك احتياطاً لسوق الشهادة والحلف واخذ بعضهم بظاهره وقالوا اذا قلنا حجب  
 العبد العفو المحض فلا يصح العفو عن الدية حتى يعفو عن القصاص والدية  
 جميعا فاذا حلف على العفو عن الدية من غير تعرض للعفو عن القصاص لم يدرى القاطل  
 على الصحيح ولو شهد أحد الورثة بعفو بعضهم عن الدية فقط لم يستقط القصاص  
 ثم ان كان الشاهد من قبل شهادته لم يورف قوله شيئا وان كان ممن قبل شهادته  
 فتى فأنشأ شهادته في العفو عن الدية وجهان من القولين ان الواجب العفو  
 او أحد الامرين فعلى الاول لا يورث شيئا وعلى الثاني يقتل وحلف القاطل مع عفو  
 العفو عليها ولو ادعى الجاني على الورثة او بعضهم العفو عن القصاص فأنكر  
 صدقوا بما يأمرون فان قاتلوا وحلف وثبت لعفويهم الرد وان اقام يمينه بالعفو  
 لم يقبل فيه الا شهادته رجل بخلاف العفو عن الدية ولم يورف قوله سماع شهادته  
 الوارث بعفو بعض الورثة عن الدية يورث من القاتل سماعا ام لا وان كانوا  
 فروا بينهم على وجه صحيح بعضهم في شهادة عرفت الفليس الذي لم يحجر عليه لانه  
 يدفع شهادته عن نفسه ضرورة المشاركة وحتمل محبة هما وان يكونوا اقصر

ع

على الصحيح **المسألة الثالثة** وهي شتم عاصور الاول اذا خلف شاهدا  
 القتل في مكانه كما لو قال أحد ما قتلته عدو او يوم السبت في شهر صفر في الزمان  
 قتلته عشيته او يوم الاحد او في شهر ربيع او في مكانه كما لو قال احدهما قتلته  
 البيت او في هذا الجانب منه او في هذا البلد وقال من قتلته في السوق او في  
 هذا الجانب من الحرم المكة او في ذلك البيت او ذلك البلد او في الاله كما لو قال  
 احدهما قتلته بالسيف وبالحجر وقال من قتلته بالرجل او بالعض او بهبائه كما لو قال  
 احدهما قتلته بالحرق وقال من قتلته بالقدح لم يثبت لقتل شهادتهما وقد اختلفوا في  
 يمينه ان به وحلفان فيه من يورفعان لكن تقدم في الاقرار ما يقتضي بحسب  
 قول يعقوب هنا وفي ثبوت اللوث بشهادتهما فلو كان ولو شهد كل منهما على اقراره  
 بالقتل في زمان او مكان او قاتله او على صفة والاخر على اقراره بالقتل بخلاف ذلك  
 كالوشهد احدهما على اقراره انه قتلته عدو والاخر على اقراره انه قتلته عشيته قبلت  
 شهادتهما ان كان كل واحد من القاتل عدداً يوجب القود اقدناه وان كان لا  
 يوجب لزمته الدية في قتاله وان شهد احدهما على اقراره بالعدو والاخر على  
 اقراره بالخطا ووجه فان اقر بالعدو اقدناه وان اقر بالخطا اخطاه فان لم يميز  
 جعلناه ناكلاً فان حلف الوكيل على العمد ثبت حرمه وان ذكر حكمة له بدية الخطا  
 في قتاله ورواه بعضهم عن نص في الام وروى ابن الصباغ عن نصه انه قال لستم  
 احكم بهذه الشهادة وان لا صحاب قالوا معناه لم احدثنا في القصة فاما  
 العمل فصح به **المأينة** لو ادعى القاتل واقام شاهدين شهد احدهما انه  
 قتلته والاخر انه اقر بقتله لم يثبت القتل وهو لو ثبت القتل بيمينه ثم ان كان المدعي  
 قاتلاً او قاتلاً بيمينه بعت احكام القسامة وان كان خطا حلف الوكيل مع ايت  
 الشاهد يورثا والكلام في اتحاد اليمين وتعدددها تقدم للزنا خلف مع شاهده  
 الاقرار كانت في ما للجاني وان حلف مع شاهده العمد كانت على العاقلة والذات  
 القتل عمد الزنا موجب قصاصاً في ما للجاني **الثالثة** لو ادعى قاتلاً عمداً  
 فشهد له شاهد على اقراره بالقتل العمد والاخر على اقراره بالقتل الخطا وشهد  
 لعدما فسقط القتل العمد والاخر بالقتل الخطا وبقتل القاتل ثم سأل عن صفته فاد



لم يثبت وأصر على انكار القتل قال له الحارث ان لم يثبت جعلتك فاكلا وردت  
اليمين المدعى انك قتلته عدا وحملت عليك بالقصاص فان حلف المدعى عليه  
بالقصاص يمينه لا بالسهادة فان ذكر قضي له بدنة الخطأ بالسهادة وان قال  
مثلته عدا اجري عليه خطمه وان قال قتلته خطأ قال نعم انه يصدق في نفي العمد  
فحلف عليها وكفر بيمين الخطأ في ماله وتبعه الجمهور وقال المتولي في خطا بيمينه  
بالدنة قوله ان يمينان على اصلين احدهما الدنية تحت على العاقلة ابتداء  
تخلو الثاني اختلاف الصفة هل يجعل لاختلاف الموصوف وقد تقدم في فصل  
العروة في النكاح فان قلنا يجب على القاتل ابتداء وان الحلف في الصفة كالحلف في  
العبر لم يثبت له مطالبته بها قال ابن الصباغ ولو صدق المدعى الحارثي على انه خطأ  
وجبت الدية في ماله ايضا وهذا الظاهر على القول بيمين السماع شهادة الحسبة  
في القصاص او بيمين المدعى بالقتل مطلقا اما اذا لم يسمع شهادة الحسبة ولم  
يسمع المدعى الا بمقتضى فلا بد ان يكون المدعى ادعى القتل العمد والامحى القصاص  
اذا اعترف المدعى عليه واذ كان ادعى العمد فخرج على ما قاله المتولي وان قلنا انه  
الطلب مع استمراره على دعواه فمنا ارتب وان قلنا ليس له الطلب فجزاؤه  
ينبغي هذا على انه لو اقر له زيد بشي فرده ثم عاد وصدقه هل يستلزم اليه وفيه  
خلاف الاصح انه يستلزم اليه واستقدم الامام على النضر والاصحاب وقالوا  
بكون القول على القاتل في نفي العمد عند عدم اللوث اما عند وجوده فيقسم المدعى  
قال الرافي ويشبه ان يكون المراد اللوث في العمد والافا للوث في اصل القتل  
خالف شهادة الشاهد من قد سبق ذكره في خلاف في انه لو ظهر اللوث في اصل القتل  
دون ثبوت عمدا او خطأ هل يثبت القسامة وهذا متبع اليه انتهى كذا اللوث في العمد  
موجود وهذا شهادة من شهد به واخبر بعضهم عن هذا الراشد رآه وقد تقدم  
عن البغوي انه لو ادعى قتل عمدا فاقتر بالخطأ صدق المدعى عليه يمينه سواء كان  
هناك لو تاتم لا والنضر هنا بعضه وكلامهم وان كانا الرافي ما هناك لان  
القسامة يثبت عند وجود اللوث وبما رضى ان المدعى تسليم قاتله اذا  
كان المشهود به قتل القتل وصدقه لحد ما بالعمدية واطلقة لانه لا يثبت دساره

اليمين

المشهود عليه بالخطأ او بدنة الوكيل او لا يقسم فان لم يقسم حلف المدعى عليه فان  
نكف في رد اليمين عليه الخلاف المستقيم ولو لوحظ المعنى المتقدم لم يستأ  
اللوث وكان من حقه ان يطرأ ذلك فيما اذا شهد على اقراره بذلك وقد  
سوي الرافي بينهما فان قدم في المسئلة نظر لآخر **الرابعة** لو ادعى الوكيل  
قتل عمدا فشهد شاهد بان قتلته عمدا واقر انه قتلته خطأ في ثبوت اصل القتل  
جواب ان القاتل قال او لا لا يثبت وصحة لادامام وقال الثاني ان ثبت دساره لغيره  
جامعة منهم ابن الصباغ والرواية وقال الماوردي يستأ كل منهما عن الصفة التي  
شاهد بها فان اقر فاحجبها واختلف في الحكم عند سالم وبنسبها تقا وتبصر  
الحارثي في الصفة فان قضت العمد بدنه بالنقد وان قضت الخطأ بدنه  
الخطأ على العاقلة وان اختلفا في صفة القتل فهو تعا ولا يحسم فيه بعد ولا خطا  
وهذا منه يقتضي ان الشاهد بالقتل العمد لا يستنقص عن صفته وقا كغير  
يستنقص لا خلاف المذاهب فيه وعلى الوجه الثاني قال ابن الصباغ والرواية  
ينسأ للمشهود عليه فان قسم بالعمدية ثبت القصاص وان قسم بالخطأ صدق  
المدعى في ذلك وان كذب فله ان يقسم لان له بما ادعاه شاهدا وهو لوث  
بخلاف ما اذا كانت الشهادة على اقراره كذلك وما قاله مخالف لما تقدم  
عنه وعن غيره في الصورة الثانية ان المدعى ان يقسم مع اي الشاهد ينسأ  
مع ان احدهما انما يشهد بالاقرار وقد جعل لوثا يحصل من ذلك في ثبوت  
القسامة عند وجود اللوث على صفة القتل دون اصله وجهان اقرهما انه لا  
يثبت قال ابن الصباغ فان قسم الوكيل ثبت حكم القسامة عليها والاحلف  
الحارثي فان حلف وجبت الدية المحقة في ماله وان نكل فله ان يرد المدعى في قوله ان  
نقد ما فان ردت وحلف ثبت موجب العقد قطعاً وان قلنا لا ترد او قلنا ترد  
فامتنع من اليمين يست دنة الخطأ في ماله والذي اردته المعوى في هذا المدعى  
ان كان القتل الخطأ فشهاده الشاهد العمد لغو ويقسم المدعى مع شاهد  
الخطأ حشيت ويثبت موجب القسامة قالوا في الجواب اذا شهد احد بما يظن  
انه اقر بقتله عمدا او لغيره على انه اقر بقتله خطأ الا انه اذا حلف على الخطأ كنون



الدين في ما يدعي عليه الا ان قصده العاقلة والمن المقدم مخالفه . الخامسة  
حيث تمت تكاذب الشهادتين باختلافهما في الرضا والكان والالهة وهل يكون  
ذلك ثوبا يقسم به المدعي والمرتبة انه كثر لوقا والربيع انه ليس بلون ولانها  
طرق والقطع بان لا يستر بلوث . وثانيها القطع بان لا يستر بلوث . وثالثها اثبات  
قول **فرع** شهد شاهد على رجل انه قتل زيدا والخر عليه انه قتل عمر احصل اللوث  
في حقه معا فكل واحد من ولهما ان يقسم بضر عليه **باب الجنايات**  
الوجبة للعقوبات وهي سبع . البغي . والردة . والزنا . والقتل . والشرب  
والسرقة . وقطع الطريق . وعبد النقي جناية انما يصح حيث كان معصية وفيه  
نقص بل سميكة وهذه العقوبات تنقسم الى ما هو جلد وهو ثلاثة . حد الزنا  
وحده القذف . وحد شرب الخمر . والحد الذي يجلده وهو القطع في السرقة . والحد  
في الزنا . والقتل بالردة . والقتل والقطع في قطع الطريق وهذا استوى في كل  
والرقيق الا الرحم والاول متصف بالرق . الحسنة للزنا البغي والباغي عند  
الفقه المخالف للامام العادل الخارج عن طاعته بالاشباع عن امارا رجب عليه  
او غير ذلك بالشرايط الاربعة ان يشاء الله تعالى واطاع الجماعة من أصحاب  
القول بان البغي ليس بانتم دم وان البغاة قوم اجتمعت ووافقوا واوليسوا  
بفسقة وفي اخرهم عصاة وليسوا بفسقة وليسوا بفسقة توجب  
القتل وقال اخر من البغي ينقسم الى ما هو فسق واما ما كان البغي  
هو الخروج عن طاعة الامام على وجه مخصوص فتوقف معرفة الباغي على معرفة  
الامام فاستحسن جماعة من العلماء في ذلك ما مائة هنا وجعلوه مقدرا له وذلك  
فيما لم يفسد فصول **الفصل الاول** يشترط في الامام اربعة اشياء عشر شرط  
ان يكون خلفا فلا يقع امامة الصبي والمجنون . وان يكون مسلما وعدلا وحرا  
وذكرا وعالمما مجتهدا وشجاعا وذاريا وكفاية وبصيرا وسميعا وناطقا قال  
المواردي وسائر الاعضا كاليد والرجل والاذن وسلامته من نقص شعبة من  
استيفها للحرمة وسرعة التناول في هذا الاخر لا يشترط قال الرازي  
والاولا ولي وقال النووي اصح قال المارديني غشا الغيرة لا يمنع الامامة وضعف

لحد

البحر

البصر ان كان يمنع معرفة الاشخاص منع انعقادها وان شذمتها والا فلا  
**قال** وفقد السم والذوق وقطع الذر والاشتر لا يمنع قطعها وان  
يكون قرشي لا يمنع وان لم يوجد قرشي اجتمعت فيه الصفات والمعتق ولي  
كافي فان لم يوجد فرجل من بني اسمعيل عليه السلام قال الرازي ولد النضر  
ابن هاشم بن جهم بن مضر بن عدنان وكان يبغي ان يقولوا ان لم يوجد كافي بولي خري  
وهكذا حتى سمي اسمعيل فان لم يوجد في ولد اسمعيل من يصلح قال الكوفي  
بولي رجل من العمري قال المستوفي بولي جهمي جهم اصل العرب ومنهم شروخ  
اسمعيل جهمي بن له ابو ارض ملة فان لم يوجد فرجل من سبط اسحق ولا شرط  
قونه هاشميا ولا لونه يعلو يوان في جواز تولية المفضل مع وجود الفاضل  
خلاف ياتي في الفضا فان لم يبق الحجة الا عليه جاز قطعها ولو نشأ من هو  
افضل من الامام المصوب لم يعدل عن المصوب اليه وقال ابن مام لولي  
غير قرشي لفقدا القرشي ثم وجدناه او نشأ قرشي صالح فان لم يكن من الا ول  
من لنا واعطينا الامر لاهله وان تعدد الامانة تركاه ونفذنا احكامه  
ولذا اذا تعدد المجتهد اختلفت في تحقيق ونفذنا احكامه وان لم يجد الا فاستقيا  
متبعين للشهور والفسق فان اصابنا غيلة على الدين سلام وليناها والا فلا  
واذا وليناه مكانا من شهوره لان مقسده بقا المسلمين بغير داع اعظم منها  
واذا تعدد قرشي غير كاف وغير قرشي كاف قدم الكافي وقال الشيخ  
عز الدين اذا تعددت العدلية في الائمة والاحكام قد ساقطوا وكان  
العلم فسقا بسرف بقرط في عشرة المصالح العامة وغيره بقرط في خمسة الم  
عجز تولية الثا في لما فيه من نفوت مصلحة الزايد على العشرة وهو من بان دفع  
اشد المفسد تين باحقها ويقدم احقهم فسقا كما لو فسق احدهم بالربا والاخر  
بالفيل واخر باخذ المال قدم المتعرض للمال على الاولين المتعرضين للاضاع  
على المتعرض للانس وجوز القتل معه لاقامة ولا سته وادامة نصر فاته  
وان كان فيه اغانة على معصية لخصم المصلحة الغطاء كما سدل المال اشدا  
لا سري المسلمين **الفصل الثاني** في وجوب الامامة وبيان طرف حصولها



لا بد للإمامة من إمام حيي الدين وحيي السنة ونصف المظلمين من الظالمين  
 ومستوفى الحقوق ويضعها مواضعها ويقوم بالجهاود ذلك فرض كفايه  
 فان لم يصلح الا واحد بقيت عليه ولزمه طلبها ان لم يقدر وانه وجب  
 عليهما ومنعقد الإمامة بطرق **أحدها** البيعة كما بايع الصحابة ابا بكر  
 وفي من منعقد الإمامة ببيعة سبعة اوجه **أحدها** منعقد بواحد  
 وشترط فيه ان هو محمداً **والثاني** منعقد بانين **المال** ثلاثة  
**والرابع** باربع **والخامس** خمسة **والسادس** منعقد باربعين **وعلى هذه**  
**الوجوه** الخمسة لا بد ان يكون احد من يعقد بمحمد المنظر وحدها بشرط  
 ولا بشرط ان يكونوا لهم بمحمد بن **والسابع** وهو الاصح ان يعتبر سبعة اهل  
 الجبل والعقد بين العلماء والروايات وجود الناصر الذي يمسر حضوره **ولا**  
 بشرط اتفاق اهل العقد والخارج في سائر البلاد بل اذا وصل الخبر اليهم فعليهم  
 الموافقة والتباعد وعلى هذا لا يمنع عدل لا يشترط العدول ولو تعلق العقد  
 والخارج بواحد تطاع لهت ببيعته وسرط من يعقد العدالة والعلم والراي  
 وفي اشراط حضور واحد شاهد البيعة وجهاً قال النووي الاصح انها لا  
 بشرط ان كان العاقدون جميعاً وان كان واحداً بشرط وقال الامام قال  
 اصحابنا بشرط حضور الشهود لئلا يدعى عقد سباً بقوله انفقها  
 بواحد **الطريق الثالث** اسحلاف الامام الذي قبله وعنده اليه كما عهدت  
**الاعمر** قال **البيغوي** وهو ان يجعله خليفة في حياته ثم خلفه بعد موته ولو  
 اوصى له بالإمامة من بعد موته فوجهاً وحياً انه لم يخرج بالموت عن لولايته  
 فلا يصح منه توليه قال **الرافعي** وهذا مشكل بطل وصاياه ثم ما ذكره من جعله خليفة  
 في حياته ان اراد به اسماً بته فلا يكون هذا عهد اليه بالإمامة وان اراد  
 به جعله اماماً في الحال فهذا ما خلع لنفسه اوفيه اجتماع امامية وولاية  
 او يراد به يقول جعله خليفة او اماماً بعد موته وهذا هو معنى لفظ الوصية  
 ولا فرق بينهما ولو جعل الامر شورى بين اثنين فصاعداً بعد كان كالاستخلاف  
 الا ان المستخلف غير معين فيقتضاه ودف واستفقر على الخدم كما فعل عمر **قال**

الماوردي

الماوردي وتعتبر شروط الإمامة في المولى من وفاء العهد ولو كان صغيراً أو سقاً  
 عند العهد بالغاً عند الموت المولى لم يصير اماماً الا ان يتابعه اهل  
 العقد **والخ** **قال** **الرافعي** وقد شوق في هذا **قال** **النووي** والصواب  
 الجزم بالاول **قال** **الماوردي** ولو عهد له غائب بمحمد الحياة لم يصح وان كان  
 معلوم بالحياة صح فان مات المستخلف وهو غائب بعد استقدمه اهل  
 الاحتياط وان بعدت غيبته واستنصر المستلمين شاخي المنظر في امورهم واختار  
 اهل العقد والخارج فابا له يتابعونه بالثانية دون الخلافة فاذا قدم الغرض  
 النائب اذا خلع الامام نفسه فهو كالومات منقل الخلافة الى ولي العهد  
 وتوقف الامام في انفسه بنفسه ويجوز ان يفرق بين ان يقول الخلافة بعد  
 موته لفلان او بعد خلافتي ويجوز العهد الى الوالد والولد على المنصب وقيل  
 لا يجوز لهما وقيل يجوز الا لوالد دون الولد ولو اراد ولي العهد ان ينقل  
 ماله من ولاية العهد الى غيره لم يجز اذا عهد لاسين او لغيره على الشعب  
 فقال الخليفة بعد موته فلان وبعد موته فلان جاز فان مات الاول والباقي  
 في حياته في الثالث **قال** **الرافعي** وقد يتوقف هذا ويقال المهتم منه  
 جعل الباقي خليفة بعد خلافة الاول ولو مات الخليفة والملائكة اجازاتهم  
 الخلافة الى الاول وعهد بها الى غير الاخرين فالظاهر من المذهب جواز خلافة  
 ما اذا مات ولم يعهد فانه ليس لاهل البيعة ان يبايعوا غير الثاني وليس  
 لاهل الشورى ان يعينوا واحداً منهم في حيوة الخليفة الا ان ياذن لهم  
 فان خافوا انتشار الامن بعده استنادونه ويجوز للخليفة ان يرضى على اختيار  
 الخليفة بعده كما لا يجوز له ان يعهد الى غيره حتى لا يصح الاختيار من نصر  
 عليه واذا عهد بالخلافة الى غيره فالعهد متوقف على قبول المولى واختلف  
 في قبوله فقبول بعد موت المولى قال **الاصح** ان وفاته ما بين العهد وموته **قال**  
 المتولي واذا امتنع المتولي من القبول موبع غيره وهذا اذا جعل الامر شورى  
 في القوم الاحتياط ولا تجوز عليه **قال** **الماوردي** ولو جمع شروط الامامة  
 اسان استحب لاهل العقد ان يعقدوها لاستنها فان عقدوها لالاخر جاز



فان كان احدهما العلم والاخر الشجع روعي في الاحتساب ما حره بوجه علم الحق  
فان دعت الحاجة الى الشجاعة لظهور البغاة واهل الفتنة فالاشجع  
احق وان دعت الى زيادة العلم لسكون الفتن وظهور البدع كان العلم  
احق **قال** ولونما زعمنا انهما انسان فقد قال بعض الفقهاء يقدر ذلك فيهما  
فيعدك الي غيرهما وقال الجمهور لا يقدر لان طلب الخلاف ليس مكرها  
وهل يفرع بينهما عند الفتنة وهي ام تقدم اهل الاحتساب من شأوا والافرع  
فيه خلاف **قال** واذا اراد العهد لزمه ان يحمده في الاصل فاذا ظهر له واحد  
جاز ان يتقدم بعقد سعة من غير حضور غيره ولا مشاورة احد واذا استغفا  
المعهود اليه لم يبطل عهده حتى يعفا وان وجد غيره جاز استغفاره ولعفاؤه  
وخرج من العهد بما فان لم يوجد غيره لم يجوز اوسى العهد **الطريق**  
**الثالث** القهر والاستيلاء فاذا مات الامام فنصدي للامامة من جميع شرائطها  
من غير استخلاف وبيعه وقهر الناس لشوئته وجنوده انفقته امامته وان  
لم يستجيبوا للشرائط فان كان فاستقوا وجاهلا فوجهان اظهرهما ان العلم كذا  
وان كان غاصيا بما فعل ولا ينظر الانسان اما شفره شروط الامامة في وقته  
بل لا بد من احد الطرق **الفصل الثالث** يجب طاعة الامام في اوامره ونواهيه  
فانما يخالفه حكم الشرع ولا يجوز نصبا اماما في وقت واحد وعن علي استحو  
الاستفراغ اني انه يجوز نصب امامين في المشهور الاول فان عقد البيعة  
لرجلين معا بطلت وان تبا في الثانية باطله وينظر في علم الثاني ومن تابعه  
سقدم بيعة الاول عند رواه الاعداد ولو عرف سبق لاحد ما ولم يتخير ولم يعلم  
او وقع معا او متعاصيين فاحكم كما مر في الجمع بين النكاحين ولو علم سبق احدهما  
لكن اشتممت وقف الى الكشف في الحال فان طال مدة الانتظار **قال**  
الماوردى يبطل البيعتان ويستأنف بيعة لاحد ما وفي جواز العدول الى  
غيرهما خلاف **قال** النواوي والاصح المنع **قال** ولو ادعي كل منهما انه الاستحقاق لزم  
سمع الدعوى ولم يخلف الاخر ولو قطعنا الشارح وسلم احدهما الامر الى الآخر  
لم يسقط الامامة بل لا بد من اليقينة وان شهد للمقرع اخر قبل شهادته

ن

ان كان بدعي شيئا اخر قبل الافراد ان كان بدعي المقدم فلا واذ  
نعت الامامة بالقهر والغلبة ثم جاز اخر فقهر الغلبة وصار القاهر اماما  
ولا يجوز خلع الامام بلا سبب ولو خلعوه لم ينفذ ولو عزل الامام نفسه  
فان كان لعجزه عن القيام بامور المسلمين لزم اومرض او نحوهما ان عزل  
ثم ان كان وليا غيره قبل عزله نفسه انفقته ولايته والا تابع الناس غيره  
وان كان بعينه غدر فوجهان وفصل البغوي فقال ان لم يظهر عذر العزل  
نفسه فلم يولد غيره لم ينزل وكذا الورى من هو دونه وان ولي من هو  
شله او افعله في الاغترال الوجهان فالامام والمستولي وللامام ان  
يعزل ولي العهد **قال** المستولي ليس له عزله نفسه ما لم يتغير حاله  
وان جاز له عزله من استنباهه في استغاله في الحال وصحة النودي **قال**  
الماوردى فلو عزل الامام وعهد الى ثان ثم عزل المعهود اليه او لا نفسه  
فعهد الثاني باطل ولا بد من استعانة واما ان عزل الامام فقد تقدم  
في الوصايا انه لا ينزل بالفتنة اظهر الوجهين ولا بالانعام وينزل بالمرض  
الذي ينسبه العلوم بالجئون للثقل والماوردى لو كان الجئون منقطعا  
وكان زمن الاقامة الشتمين فيه من القيام بالامور لم ينزل وينحصر  
بالعنى والخمس والصمم ولا ينزل بنقل الشجع ونعمة المسلمين وذو خلافا  
في منعها التولية ابتداء في ان قطع احد اليدين والرجلين يمل بوشري  
الدوام وقد مر **قال** الرافعي والاستنبه المنع **قال** الامام ولو اسير الامام  
لزمه استنقاده وهو على امامته ما دام مرجوا للخلاص يقتال او فدا فان  
ابس منه نظر فان اسره فخرج عن الامامة وعقودها غيره فان  
عهد بالامامة وهو استير نظر ان كان بعد الناس من خلاصه لم يصح  
وان كان فله صحح ويستقر ولا ينة المعهود اليه بالناس من خلاصه المعاهد  
ولو خلاص من اسير نظر ان خلاص بعد اليان من بعد ما نزل يستقر لو لم  
العهد وان خلاص بعد اليان فهو على امامته واما اذا اسره بعناه من  
المسلمين فان كان مرجوا للخلاص فهو على امامته وان لم يرج وكان البغاة لا



امام لهم فالاسير على امامته وعلى اهل الاحتار ان يستغيثوا عنه ان لم  
يقدر عليه فان قد رفقوا حق بها فان خلع الاسير نفسه او مات لم يضر  
المستتاب اماما وان كان لم امام حرج الاسير من الامامة ان لم يخل  
وعلى اهل الاختيار ان يدار العدة عقد الامامة لمن يصح فان خلع الاستبر  
لم يعد الى الامامة **قال** التوري يجب بصبغة الامام بحسب الحد  
والجواز ان يقال له الخليفة والامام وامير المؤمنين ولو كان فاستقفا  
**قال** البغوي ويقال ايضا خليفته رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال**  
المأوردى واختلفوا في جواز قولهم له خليفته الله فمنعه الجمهور وان  
بعضهم وقال البغوي لا يقال لاحد خليفته الله بعد ادم وادود عليهما  
الصلوة والسلام ويحرم ان يقال السلطان وغير شاهان شاه اذ  
معناه ملك الملوك ولا يوصف بذلك الا الله تعالى **رجعنا الى المقصود**  
الباب وهو الكلام في البغاه والظفر في طلبة امور صف البغاه  
واحكامهم وكيفية مثالم **النظر الاول** في صفاتهم والذين يخرجون عن  
طاعة الامام والانتقاده ومنعون ما توجب عليهم من الحقوق فيقسمون  
لا بغاه وغريم وذلك من الفريقين احكام مختص فيحتاج الى تنبيه البغاه  
من غريم ويقتضيهم شروط ثلاثة **الاول** ان يكون لهم شؤده وهي  
ان يجمع قوم ذو نجر وقوم على مخالفة الامام بحيث يحتاج الامام في ردهم  
الى الطاعة الخلفه ببدل مال واعداد رجال ونصب قتال ولا يعتبر ان  
يتناوب عدد من جند الامام وكفى ان يجي واعل المصارمة وشوقوا  
الظفر وقد تفاوم القليل الكثير وقد يغلب القليل فان كانوا افراد اسمهم  
ضبطهم ويخرجهم فليسوا ببغاه ومن قتل منهم لزمه القصاص كقاتل عيل ولم  
يعط حكم البغاه في سقوط القصاص واستطاعتهم في عدد من كانوا  
عشرة وجعل ذلك حدا لكثرة **قال** الروباني وفيه نظر **قال** الامام  
ولا خلاف انه لو تجزى من رجال القتال عدد يشير وكانوا بقوله  
القوي يقدر دون على تصادمه الجموع الكثيره منهم على عدده **قال**

الرافع

الرافع ويحتمل ان ينادع فيه لقلة عددهم ويجعل قواهم كالمكان الحصين  
وشترط جماعة في البغاه ان ينفردوا ببلد او قرية او موضع من الصحراء  
ودما قالوا بشرط ان يكونوا اثني عشر لا يحط بهم جند الامام ونسبته الامام  
لا العراقيين والرافعي والمحققون قالوا لا يعتبر هكذا وانما المعتبر استقفا  
وخرجهم عن قبضه الامام حتى لو تملقوا من المفادمة مع كونهم محصورين  
نجسند الامام كانوا اصحاب شؤده ويرجع الشفافة الا ان عدد المحصورين  
مبعض ان يكون اكثر من عدد الذين في الطرف وقد كان اهل الجبل وصفين لا  
يخصون بطرف بل كانوا في وسط بلاد المسلمين يحط بهم جند الامام  
كانوا اصحاب شؤده ولم بشرط القاضيان المأوردى والطبري واخرون  
من العراقيين الا الانجاسا في جهة **•** وحكي ان امام في حصول الشؤده  
لقوم قليل انفردوا بحصن منيع وجهين رأي ان يفصل فيقال ان كان  
الحصن على موهبة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحيه وفراد  
الحصن فالشؤده حاصلة ومثبت حرم اهل البني والافليسوا اهل البني  
ثم لا شؤده الا بان يكون فيهم واحد يتبعونه وتطيعونه **الشرط**  
**الثاني** ان يكون فيهم عن تاويل يعنفون ويتسببه جواز الخرج عيل  
الامام او منع الحق الذي عليهم كما وقع لاهل الجبل وصفين حيث اعنفوا  
انه يعرف مثله عمن لم يعتص منهم لرشاه بفعلهم فاورخ قوم عن طاعة  
الامام ولخذ والمال ومثلوا من غير تاويل فحلمهم خلم قطاع الطريق  
ولذا لو خرجوا من طاعته ومنعوا حقها عليهم بلا تاويل ستوا كان حدا  
او قصاصا او حقا ما ليا الله تعالى او لا دمين عناد او مكاشه لم يثبت  
لهم احكام البغاه وكذا احكم المرتدين الخارجين عن الدين اذا اجتمعوا بشبهة  
في الدين و تاويل البغاه معتبرا اذا كان محتملا وبطلانه سقطوا فان كان  
بطلانه مقطوعا به فوجها ان اظهر باله لا يعتبر كما ديل اهل الرده وخرج  
عيل الوجهين منهم اطلقوا القول بان معاوية واصحابه كانوا باغين فعلى  
الاول كان خطا معاوية ظنييا وعيل الثاني قد نقول كان قطعيا واما



الخارج وسم صنف من المبتدعة يعتقدون ان من لا يبره فقد هرج  
عمله واستحق الخلود في النار وان دار الامام تصير بطور الكاين فيها اذن  
كفر وياحه فيطعنون لذلك في الأئمة ولا يحق معهم في الجماعات والاعا  
نظر بقية الامام والغزالي فيهم مخالفه لبعض الشافعي والاصحاب فاما ما قال  
في تفهيم الخلاف المشهور في تغيير اهل البدع الا في كان الشهادات  
والاصح ان لا تكفرهم فعلى هذا فهم وجهان احدهما انهم بغاه واصحابهم كاهل  
الردة لا يمانعوا به وعلى هذا لا ينفذ احكامهم وقال الرافعي واليران  
يرد هذا الخلاف في الخلاف لا ان حكم البغاه هل ثبت مع القطع  
ببطلان الثاويل والذي نص عليه الشافعي والاصحاب نعم ان ظهر وادى  
الخوارج وحسبوا الكماعات وكفروا الامام ومن معه فان لم يقاتلوا وكان في  
قصة الامام لم يقتلوا ولم يقاتلوا فان صرحوا بسب الامام وغيره من اهل  
العدل عزموا وان عزموا فوجها ان اصحابهم لا وان نعت الامام الهه واليا  
مقتلوه فعليه القضاء ولا يحسم مثل فائله على الصحيح وقال البغوي ان  
قاتلوا منهم فسفه وختمهم حكم قطاع الطريق هذا كله يفرع على انهم لا يكفرون  
**المطلب الثالث** نصيب الامام هل يستلزم في البغاه ان يحترقهم امام منصوص  
او من نصب فيه وجهان وقيل قولان احدهما وهو ظاهر النص ونسبته الرافعي  
الى الجدي والامام في المعظم وجزم به جماعة كثيرة انه يشترط وثانتهما لا  
يشترط قال الرافعي وهو ظاهر عندنا **المطلب الرابع** ابن الصباغ هو الذي  
وظاهر كلام الغزالي انما شهد على هذا فضا من قوله وقال الامام الفايدي  
يخرج جميع احكامهم على ما يحال عليه الاحكام عند سعي الوقت عن  
الامام ومقتضى الوجه الاول ان لا ينفذ قضا من ولوه او لم ينصبوا اماما وقد  
يقدّم انه يشترط في حق شيوخهم ان يكون منهم قطاع وان لم يكن اماما وحيد  
فالاحكام والولايات تصد عنه وقال الغزالي في الاقضية الوجه القطع  
تفنيده قضا من دالة السلطان في الشورى وهو جزم بالوجه الثاني هنا  
في الحقيقة الا ان يقال الكلام بر عند فقد الامام وهو عند وجوده في اهل

العدل

العدل وفيه فطر الظاهر من كلامه ثم مطلقا اثر الخلاف في نصب الامام  
في تنفيذ الاحكام لا في عدم الضمان وقال **المطلب الخامس** في هذه الامور كلها  
انما شرط في جواز فعالهم وهو بعيد واعتبر الشيخ ابو محمد فيهم امران  
اخران يستغنى عن حكم الامام وان يظهر والافستهم حقا قال  
الرافعي ونسبته ان يقال هذا طريقه مخالفه الامام ولا بد في القوم من  
المخالفة ليتوكلوا غيرة وليس ذلك مخالفا لما تقدم **المطلب السادس**  
في احكام البغاه وهي ثلاثة الشهادة والقضاء والعزم اما شهداءهم فليس  
على المشهور بناء على انهم ليسوا بفسقة وفيه قولان اما لا يقبل اذ ان يستحل  
دما اهل العدل واموالهم واما قضا قاضهم ففي نفوذ قضان منعاضان  
وفيها طرف احدهما انه قولان احدهما لا يصح والثاني يصح مطلقا  
وان كان جاهلا او فاسقا وثانتهما انه ان كان مأثوما في دينه ليس يجب  
لمحطوره نفذ الاقلا وكالهما ان كان يستحل دما اهل العدل واموالهم  
لم ينفذ قضا وان كان لا يراه وهو على شرط القضاء نفذ ورابع القطع  
بنفوذ قضائه وحاشا ان لم يكن بغية فسقا نفذ قضا وان كان  
فسقا لم ينفذ وحيث نفذ فاحتمه فذلك فيما ينفذ فيه حكم قاضي اهل  
العدل فلو حكم بما يخالف النص والاجماع او القياس الحلي لم ينفذ حتى  
لو وقع احدا اهل العدل في اسرى فمضى عليه قاضيه بضمان ما ائلفه  
في الحرب لم ينفذ وهذا الوجه مستلزم ان ما ائلفه اصحابه في غير  
القتال وان حكم بسقوط ما ائلفوه في القتال نفذ حكمه ولا يجوز  
مطالبتهم بعد ذلك ولا ينفذ قضا القاضي الباغي اذا كان من الخطايبه  
لوافقته تصديقهم ولا يقبل شهادة الباغي اذا كان منهم واذا استنوب  
قاضيهم الزنوع او الجزية او الخراج حيث يجوز له ذلك اما بنفوذهم ذلك  
او تقر بعميل احد الوجهين في ان للقاضي ان يأخذ الجزية والخراج واما  
الزنوع فقد حرم صاحب الاسراف بان له اخذها اذا فعل ذلك امامهم  
او اقاموا الحد ودل الجناه اعتمد بما فعلوه فاذا اعاد البلدة الى اهل العدل



لم يبطوا أهله بشئ من ذلك ورض عليه وقيل ان أعطوا الزرع ما لم  
 لم يسقط عنهم واطراده في غيرها بطريق لا وقيل لا يعسك  
 باحد من الجزية لا عنما عوض مقتضاه جزية في الخراج ولو صرفوا ما  
 استخرجوا من الزرع والجزية والخراج الى مصارفها عند به الحسن لو  
 صرفوا السهم المصدا لم ترفع الاسلام الى جنودهم ففي وقوعه بوقته  
 وجهان ظاهرهما نعم وقرنا من الخلاف في انهم هل يضمنون ما يتلفونه  
 على اهل العدل في الضمان واذا أعاد البلد الى يد الامام فادعى من  
 عليه حق انهم استوفوه ولم يعلم به الامام ولم يقر به بيته فهل يصدق  
 بيمينه ينظر فان كان دفع صدق وهل اليه مستحقة او مستحقة  
 فيه وجهان تقدم فظريهما وان كان جزية فالظاهر المشهور انه لا  
 يصدق وان كان خراجا فان كان المدعي دفعه ذميا لم يقبل قوله وكذا  
 ان كان مستلما على الصحيح **قال** الماوردى فلو اخرج خطا القايض وكان  
 سلبا من الاحتمال ظاهر الصحة فهل يعال به في حقوق بيت المال  
 فيه وجهان اصحها لا وان ادعى من وجب عليه حدا انه اقيم عليه فان  
 كان قد ثبت بالاقرار قبل قوله وان كان بالبيعة فان كانت اقرارا  
 باقية عليه قبل ان لم يعر فلا واذا حب قاضيه حيث سجد فناه بما  
 قضى به الى قاضي اهل العدل جاز قبوله وتفسيره والاولى لا يقبله والرب  
 سماع البيعة من غير حلف اضى العدل ان حكم به في اصح القولين  
 وطرد ما بعضهم في الكتاب بالحكم وقال في اشارة لو فصل بين حكم احكام  
 المتعلقة باهل الجدة والاحكام المتعلقة بعابانها وفرض جماعة الشك  
 في جواز التجار به وجماعة اخرى في وجوب العمل به فتجوز في المسئلة خمسة  
 اوجه مجوز العمل بكتابهم مطلقا لا يجوز مطلقا يجب مطلقا لا  
 يجب مطلقا غير كتاب الحكم وكتاب الشرف وروي القاضى الى الطبيب  
 عن النضر انه اذا حب الى قاضي البغاه وهو معروف بالعدالة وسعى شهود  
 نعرفهم قاضينا بالعدالة قبل كتابه فان لم يعرفه القاضى فليست بشئ وهو

ولو رد على قاضيا كتاب قاضيهم ونحو ذلك في انه يستحل دماء اهل العدل  
 واموالهم ولا يميل بعمله قاضينا فيه قولان واخبار المشافعي انه لا يعمل  
 به هذا كله في حق من اجتمع فيهم الشك والناويل فان فقدت الشكوة  
 دون الناويل فصفة الطاعة مسبوقة عليهم وليس لهم نصب قاضى ولو  
 حكموا قاضيا فيما بينهم وهو اهل فقيه الخلاف المشهور في التحكيم في حق غيرهم  
 وليس لهم قوة احد الحقوق واقامة الحدود **قال** الامام فان فعلوا  
 ضعفوا وان فقد منهم الناويل دون الشكوة فالظاهر المشهور لنزولهم  
 لا ينفذ وللامام فيه احتمال في غير الحال كالحال فيما اذا خلا العصر  
 عن من يصلح للامامة فانما ينفذ قضا من ولي القضاء من ذي الشكوة للحاجة  
**فصل** داما الغرم فالكلام فيه فيما يتلفه العادل على البايع من نفس  
 او مال وفي عكسه وفيها اذا وجد الاتفاق بين الدين لم يستجبر من اصفة  
 البايعين اما الاول فانه يتلفه العادل على البايع والآخر في غير القتال  
 من نفس او مال مضمون واما ما سلفه احدهما على من جازي القتال **قال** فاما  
 يتلفه العادل على البايع من نفس او مال غير مضمون عليه سواء كان  
 المقتول مقاتلا او دزلا **قال** الماوردى فان كان من غير  
 غير الصف ولم يجر ذلهم ولا عوفاضت نفسه بالدية وفي ضامنا بالقصاص  
 وجهان وقد صاحب المذهب في جواز قتل من حضر منهم الصف ولم يقتل  
 وجهين **قال** صاحب الرواية اصحاب المنع **قال** الامام والمراد بما يتلف  
 بالقتال ما يتلف بسببه ولو فرض خلافه ليس من ضرره فهو ملحق بما  
 تلف في غير القتال انتهى **و** حكم القاضى في ضمان ما تلفوه من طعام البغاه  
 قبل اقصاء الحرب واستمعاية من ذواتهم وثيابهم واستلعتهم وحميرهم والحو  
 الماوردى ما تلفوه قبل الحرب من ثيابهم اذا قصدوا به اضغاثهم بما تلفوه  
 في الحرب وقال لا يضمنونه واما ما يتلفه البايع على العادل من نفس او مال  
 في ضمانه بالدية والبدل قولان اصحها انه لا يضمن على هذا في وجوب  
 القصاص اذا كان القتل عمدا وجهان وقيل قولان اصحها لا وعليه هذا بالدية



دية عند حتى تجب في حاله اودية شبه العمد حتى كثر على العا  
 مؤجلة فيه وجها وجرم الماوردى بالاول والاختلاف في ان الموال  
 الماخوذه في القتال من بعد ايقاع الحرب الى اربابها من القريتين فان  
 ابلغت بعد انقضاء الحرب وجب ضمانها **فروع** لو استولى باع على امه ان  
 تمتلوا له لاهل العدة ووطيها فعليه الحد على المريب وفيه وجه انه لا  
**جيب** **قال** الماوردى هو منطرد في كل ما ارتكبوه بما يوجب الحد فان  
 اراد له ما فالولد رقيق غير شبيب ولا جيب المير على المشهور ان كانت مطا  
 وان كانت مكرهة بغيره هو على القول في ضمان الماله **وقال** البغوي ان  
 يقطع بوجوبه كما لو اختلف الماله الماخوذه بعد الامتناع والظاهر ان الاولين  
 فرضوا المسئلة فيما اذا وقع الوطى على انقضاء الحرب ولو استولى الحر على  
 مسئلة فالولد ما فالولد رقيق غير شبيب ولا احد ولا امر **الثاني** اذا وجد  
 الاختلاف من لم يجمع فيهم صفة البغاة من محالي في الامام بان كان لم ياديل  
 غير شوية اقله عدد دم فيلزم ضمان ما بالفرقة مطلقا في القتال وغير  
 والمقام انما في بقطاع الطريق وهو يقتضي لحم ملهم اذا املوا وهو فلان  
 ظاهر كلام الشافعي في الاثرو **قال** ابن اود اذا قطع واحد من الشروط  
 فتم قطاع الطريق ويلزمهم مع العنان حدد وقطع الطريق ومنهم من قال  
 يلزمهم العنان والفقهاء اصرروا في الحد **قال** والاول ان يجعل ذلك على الذي  
 فان لم يبدوا بقتال فقتلهم الامام او جعلوا بخيل شوية شيئا ويهرون  
 فاذا يلزمهم الحد وان بدوا بقتال فتم قطاع الطريق ومقارب ما راع  
 ما ذكره الماوردى في البند ينجي انهم اذا املوا الوالي عليهم ونحوه ففي عظم قتلهم  
 خلاف وان وجد في شوية بغير ثاويل ففي وجوب ضمان ما بالفرقة عليهم  
 طرفان احدهما انقطع بوجوبه كالدن لهم الثاويل دون الشوية ان  
 واظهر ما طرد المولى المتقدم في الباغي ويجري القولان في اناصل  
 البغي هل يقتلون فيها اذا اجمع ثرندون وكانت لهم شوية والفقهاء في القتال  
 مالا او نفسا ثم استلبوا وراي بعضهم الاظهر وجوب الضمان **و** صحيح ابو

حايدر

حليم والماوردى والبند ينجي البغوي وجوبه ورتب جماعة الخلاف فيهم  
 على الخلاف في البغاة واختلفوا في المريب فقيل ان لم يوجب الضمان على  
 الباغي فعلى المرتد اولى فان وجبناه ففي المرتد قولان **وقال** الفقهاء  
 والقاضي عكسه فيجوز في المرتد من طرفان خزان قاطعة بالضمان وقاطعة  
 بعدية فان قلنا يجب ضمان الماله في القصاص ما تقدم **الشرط الثالث**  
 في عينة قتالهم ويجوز قتال البغاة وفيما كان كل من وجب عليه حق فامتنع من  
 اذايه سواء كان ساديا او غيره وراعي في قتالهم امور **الاول** انهم لا يندرون  
 بقتال فان يذروا به بعث الامام اليهم تنذيرا امينا فظننا فاصحابا فاداجام  
 قتال اليهم ما يمتنعون في ناطق واضطمة وعللوا امتناعهم بها اذ لها وان  
 ذروا شبهة كسنتها وان لم يذروا شيئا واصروا بعد اربعة العلة ولم  
 يعودوا الى الطاعة بصحهم ووعظهم وحطهم على العود فانما صرنا عام  
 لا المتناظر فان لم يجيبوا اليها او اجابوا فقتلوا وامروا اذ انهم بالقتال  
 وهل يقتلهم الا نذار والمناظر واجب ام يستحب فيه وجهان بناء على انفسانه  
 المرتد اصحهما انه واجب والقتال بعد ذلك واجب **قال** الماوردى  
 يجزى شرط احدهما ان يتعرضوا لغير اهل العدة او لاقتلوا وتسلم  
**الثاني** ان سقطل جهاد المسلمين فيهم **الثالث** ان ياخذوا من  
 حقوق بيت الماله مال ليس لهم الرابع ان يمتنعوا من دفع ما وجب عليهم  
**الخامس** ان يتطاهروا على خلع الامام الذي انقذت بيعته فلو انقذوا  
 عن الجماعة ولا منغوا حقا ولا بعدوا على الامام وغيرهم جاز قتلهم  
 لاجل نفي الجماعة ولا جيب لئن لو منعوا الزكوات في الاموال الظاهرة وقالوا  
 بغير قتال اهل السهمان منافق وجوب قتالهم قولان احدهما وهو قياس  
 الحد يدانه لا يجزى دفعا الا ان يجب **وقال** الامام سبيل مقاتلتهم  
 سبيل دفع الصايل والمقصود دفعهم الى الطاعة ودفع شرهم لا النفي  
 والقتل ومن اراد الاقتصاد على الادبي فالادبي فاذا امكن المدفع باليدتين  
 غير شوية سلاح وجب الاقتصار عليه واذا امكن الاسر لا يعدل الا القتل



ومتى استل الاخوان لا يعدك الى اللد فيف فان التمس القتال واستند الى  
الحرب خرج الامر عن الصب **قال** الامام وظاهر هذا ان  
المبتدئ انما لا ينشئ اليهم وليس ذلك ورايت لبعض المعتز بن ابي انطوف  
في مقابلتهم فاذا قصد وفاندهم وهو ذلك واذا ادبهم الامام بالحرب  
ولم يرجعوا اشار اليهم ومنعهم من القطر الذي استولوا عليه فان انكشفوا  
وكلمتهم واحدة ابتغى ان يتوبوا ويستسلموا فظهر ان المراد باطلافتنا  
ان قتالهم دفع منهم عن العصيان والاستعداد له فاذا اذناهم بصر  
سرا اليهم ونهضنا عليهم ولو كان حين اذنتهم النذر بالقتال استنظروا  
حتى لا امام عن حالهم فان ظن انهم عارمون على الطاعة وانهم ينظرون  
حسفا الشبهة او يتاملون او يشاورون نظريهم وان ظن انهم يقصدون  
الاجتماع او يعطون مدد افلا **وقال** الشيخ ابو حامد لو سألوا  
الانظار يوما او نصف يوم اذ ظنهم والتفصيل فماذا عليه **قال** الروياني  
والاولا ولي وان سألوا ان القتال ابدالم بحبهم ولوبد لو افنيه ما لا واذا  
كان باهل العدل ضعفا خالفنا الى ان يقولوا **قال** في الامم ولو كان  
عندهم اشارى من اهل العدل والحرب قائمة فستلوا الحرب قائمة انما  
ليطاعوهم واعطوا بذلك دها فاقبل الرهاين استبشا فان اطلقوا  
اطلفنا الرهاين ان منلوهم لم يجز قتل الرهاين لا بد من الاطلاق بعد  
انقضاء الحرب واذا قوتلوا لا يتبع مدبرهم ولا منفيهم وكل من اتى السلاح  
وترك القتال لا قتال ولو اظهروهم مجتمعين تحت رعايه وعيهم لم تنكف  
عنهم بل نطلبهم الى ان يرجعوا الى الطاعة واذا بطلت قوت واحد منهم  
واعصاه به بالجمع لحلفه عنهم بخنا او غير بخنا لا يتبع ولا يقاتل  
ومن ولي متخرفا للقتال يتبع ويقاقل وان ولي متخير اليه فيه **قال** الامام  
فان كانت قريبه فهو كالمدافع على القتال وان كانت بعيدة فوجها ناطرها  
وهو ظاهر النص انه لا يتبع واطلق بعضهم الوجهين من غير فرق بين ان يكون  
الفية قريبة او بعيدة ويجري ان فيما اذا امت شولهم في الحال لم يكون

غاية

غاية اجتماعهم في المال **السلامة** لا يجوز قتل استيرهم ولا متخهم بالجراحة  
فان قتله واحد منا وجبت ديتة دون لقصاص على الصحيح ولا يطلق  
الاسير قتل انقضاء الحرب الا ان يرجع الى الطاعة بل بحسب **قال** ابو  
اسحق لا مشاع من الطاعة فعلى هذا يكون حبسه واجبا وقيل لمضعفوا  
لحبس الاشر وصحة الماوردى فعلى هذا يكون حبسه راجعا الى ابي الامام  
وهو ظاهر نصه في الجديد وعند انقضاء الحرب ان كانت جنوعهم باقية  
لم يطلق الا ان يبيع الامام **•** وان نزلوا الطاعة او تفرق جمعهم وامرهم  
اطلق وان توقع في الاطلاق الوجهان المتقدمان ونفى ان يعرض على  
استراحم سعة الامام **واما** النساء والدراري اذا وقعوا في الاشر فالتحق  
الذي عليه الجمهور انهم يحبسون الى انقضاء القتال ثم يخلي سبيلهم **•** وعن  
الاسحق انه يحبسهم مطلقا ووقت تخليتهم وقت تخليته الرجال **وعنه**  
ان الامام ان راى في اطلاقهم قوة لاهل البغي وان حبسهم يرددهم الى الطاعة  
فله حبسهم الى ان يرجعوا اليها **واما** استراحمه وحبسهم اذا طفرنا بها فلا  
يجوز استراحمها في القتال كالاخوة الاستماع بشار الاموالهم الا ان  
يقع ضرر في اليد بان لم نجد العادل ما يدفع به عن نفسه سواء سراحهم  
او ماريه وقد وقعت الهزيمة الاخيولهم يجوز لاهل البغي ان يبيعوا  
والاستراحم حتى ينقضي القتال وحصل الامن من غايلتهم او يفرق شملهم  
وهو وقت اطلاق الاشر والصبيان المراهقين والعبيد اذا كان نخشي منهم  
القتال كالاشر البالغين الاحرار وكالحيل ردون اليه بعد انقضاء الحرب  
عند الامام والغزاة والتولي والحفهم الماوردى في البند بحسب **قال**  
الرافعي والاول احسن **•** ولا شك ان الصبيان والنسوان اذا كانوا يقاتلون  
سبيلهم سبيل الرجال في انهم يقتلون مقتولين ويتركون مدبرين في اطلاق  
الفوراني القول بان عبيدهم وصبيانهم لا يقتلون من غير فرق بين المراهقين  
وغيره **وقال** البغوي العبيد والنسوان المراهقون اذا كانوا يقاتلون  
بحسب ان انقضاء القتال ثم يطلقون وان كانوا لا يقاتلون لا يحبسون



وفي المذهب لا خلاف انهم يحبسون اذا قالوا **قال** الروماني والرسن  
والشيخ الفاني كالمرة واليهي ففهيما الخلاف وما ظفر نابه من ماله  
رددناه عليهم بعد انقضا الحرب **الثالث** لا يقابل البغاة بما يغوونهم  
اثره كالمجنين وانقاد النيران وارسل السيل الحارقة الا ان يقابلوا  
هذه الانواع ويحتاج الى المقابلة مثلها دفعا او تحنا طوابنا ونضطر  
الى الدفع بذلك نص عليه وحمله بعضهم على ما اذا المرخص الرجاك  
المقابلة بل كان فيهم من لا يدعوا الى الطاعة كالصبيان والنسبا  
والعبيد وقال ان خلصوا جازا وان توسم رجوعهم قبل الاصابة وقال  
الامام اذا احتضنوا ببلد ليس فيها غيرهم الذي اراه المنع وهو ظاهر  
النص لكن نص الشافعي على الجواز وبه احتج ابا بن داود فيحصل في المسئلة  
خلاف واذا منعناه قال الماوردي لا يصح عليهم بالمنع من اوطاعهم  
والشراب **الرابع** قال الشافعي رحمه الله ذكره للعادل ان يبعد من في  
رحمة من اهل البغي **قال** ولا يستعين عليهم بمن يري قتلهم مديري  
والا بالانفراد الا ان لا يجد من لا يكفي كفائتهم ودون بالامام من  
القوة منهم من ذلك لو اذادوه ولا متلطوا على المسلمين وقد لا  
يجوز ان يكون الكافر وجلا في القصاص من المسلم ولا ان يكون حلا والامام  
كافر فلا بد من اجتماع الشرطين **قال** الرافعي كلام البغوي يقتضي جواز  
الاستعانة بالغريقين اذا وجد احدهما المعسرين انتهى ولفظ القاضي يقتضي  
الاستعانة بالثاني بشرط الماوردي بشرط ثالث ان يشترط عليهم الا  
يقاوموا مديرا ولا يدفعوا على جرح وان يتقوا فائهم وحكي وجها ان  
المنع من الاستعانة بهم منع لراية لا تخفى **قائده** قال الماوردي قال  
البغاة مخالف فقال الكفار في الصفة والحلم اما في الصفة فمن سعة  
اوجه وهو انه يجوز حبس اهل الحرب في دارهم وغيره وثنا فان عاصوا  
وان منعوا من الطعام والشراب وان يقطع نخلمهم واستجادهم وذوهم  
وان نجح عليهم المياه لغرقوا وان حارب مناد لهم وتلقى عليهم النيران

والاستد

والاستد والحيات ومنصب عليهم المجنون وان نعتروا بهم اذا قالوا  
عليها وان يقالوا مديري **قائده** ولا يجوز من ذلك في قتال البغاة  
واختلافها في الحرم من سبده اوجه **قائده** يقتل اسرى الحرب في قسبي ذريتهم  
ونقم اموالهم ويعقد لهم الهدنة ويصالحونهم على مال وسر قوتهم ونفادهم  
بهم **قائده** ولا يجوز من ذلك في قتال البغاة انتهى واهل جواز الاستعانة  
على اهل الحرب بالكفار ومن يري قتلهم مديري ولا يجوز الاول في  
البغاة جز ما دلا الثاني على خلاف فيه **الخامس** اذا استعان البغاة على  
قتالنا بالكتار فان كانوا حريين وعقدوا لهم ما فاما لو كانوا معهم لشر  
سفدا ما منهم علينا فلنا ان نغنم اموالهم وان نقتلهم او نستر قتلهم اذا  
استسلموا وهل لنا بقتلهم وان يدفع على جرحهم فيه وجهان شهي بما نفع  
وثانيتها او جرم به جماعة لا وحكمهم حكم اهل البغي بالامان ودره الامام  
فعلى هذا يبلغهم المامن وهل يتفاد الامان في حق اهل البغي فيه وجهان  
احدهما وهو المنصوص وجرم به جماعة لا وصحة الغزاة واصحابها عند البغوي  
والرافعي نعم وثما كالجويز ان اماننا لا يستر هل يلزم في حق نفسه اذا قلنا  
لا يصح **قائده** ولو امن العادل الحري على قتال البغاة لم يصح في حق البغاة وفي  
حق اهل العدل الوجهان **قائده** وعلى الاول **قائده** البغوي يجوز لهم قتله  
واسترقاقهم الا ان يبدوا عندنا فيبلغون المامن **قائده** الامام والغزاة  
لا يجوز لهم اغتيالهم وهو مطرد في كل امان فاستد وهو المحكي عن النفس لكن  
ذلك اذا لم يعلم الكافر بقتل امان اما اذا عرض فلا حرج في قتلهم اليه  
والمعقود وعلى الثاني لا يجوز لهم قتلهم واسترقاقهم وبلغون المامن وفيه  
نظر ولو قال الحريون ظننا انهم المحقون وان لنا معاوتهم ووطننا انه  
يجوز لنا ان نعين بعض المسلمين على بعض وانهم استعانوا بنا في قتال الكفار  
فوجهان **قائده** احدهما انه لا اعتبار بظنهم الفاسد ولنا قتلهم واسترقاقهم  
واظهرهما اننا يبلغهم المامن ونقاتلهم مقاتلة البغاة فلا نعرض لهم مديري  
وبه جزم البغوي **قائده** وما سلفه اهل الحرب على اهل العدل غير مضمون عليهم



وما يتلفونه على البغاة يضمنونه ان نفد فاما انهم عليهم والا فلا وان كان  
الكفار الذين استعانوا بهم اهل ذمة ففعلوا فان علموا انه لا يجوز ذلك  
قتالنا ولم يكن هو المنقض عنهم وختمهم ختم الحربين يقتلون قبلين  
ومدبرين هذا المذهب وقيل في انقضاء عهدهم الخلاف الا في وعلى  
الذهب هل يجوز قتلهم واسترقاقهم اذا اهتموا ببلغون الما من فيه  
وجبان وعلى الثاني في جواز قتلهم منه من وجبان وان قالوا كما مكره  
لم ينقض عهدهم ويقالون في فاقلة البغاة ولا يتبع مدبرهم وعن ابن  
سليمان انه على الخلاف الا في علي الامر وان قالوا طعننا انهم الفينة المحقة  
اوانه يجوز قتلنا اعانه بعض المسلمين على بعض او اظهر يستعينون بنا على الكفار  
ففي انقضاء عهدهم طرق احدها فيه قولين الثاني القطع بانه لا  
ينقض الثالث ان الامام اذا شرط عليهم عند عقد الذمة الكف عن  
الاستقلال انفسهم في الاقوال ان وعن الشيخ في احكامه لا خلاف ان  
منا لهم لا يكون نقضا والخلاف في ان الامام يقصده مع دعوائهم الجبال وهو  
حلال النص وما عليه الجمهور ويتلخص في الصور الخمس سبعة اقوال  
سيفل لا ينقض ان شرط النقض به انفسهم والا فلا ان علموا ان ذلك لا  
يجوز انفسهم والا فلا ان ادعوا انهم الممنون ينقض والا ينقض ان ادعوا  
لم ينقض والا ينقض وهو الصحيح لا ينقض قطعا لكن للامام نقضه فيه  
قولان حيث قلنا لا ينقض مع الادعاء فهل يقبل منهم ذلك ولا بد من  
اقامة البينة فيه وجبان المصروع حيث الحفناهم باهل الحرب اما في  
الحالة الاولى وهي حالة العلم بالحوال وعدم الاكراه على المذهب  
في انقضاء عهدهم وانهم يغتالون وفي نفسه الاحوال يفرجوا على استقام  
عندهم وانهم يغتالون قلنا ما لهم ولا ضمان عليهم فيما يتلفونه لنا على  
المذهب فان قلنا يبلغون الما من **قال** الامام ينبغي ان يقطع انهم يضمنون  
ما اتلفوه وفي بعض المجموعات انهم لا يضمنون ولا يعد من المذنبين  
وما رواه ذكر القاضي الفوري وابن داود وكما ينقض ما منهم في حق اهل

العدل

العدل ينقض في حق اهل البغي في البيان انه ينبغي ان يحرق انقضه  
في حق اهل البغي الخلاف الذي مر في الاولى فان قلنا لا ينقض عهدهم  
كاهل البغي في انهم لا يتبع مدبرهم ولا يدف على جرحهم لكن بلز مهم  
ثمان ما اتلفوه على اهل العدل وطعنا وان كان في لزوم اهل العدل  
قولان ولو قتلوا انفسا قال الامام ان قلنا يجب الفضاصل على اهل  
البغي فادب ان يجب على اهل الذمة وان قلنا لا يجب عليهم ففي وجوبه  
على اهل الذمة وجبان ودفع في الوجيز اننا قلنا لا ينقض حيث اتلفوه  
على الظاهر وهو مشعر بخلاف فيه **قال** الرافعي وهذا المشرع له  
الشرع لكنه صحيح من وجهين احدهما ان ذلك يشمل ضمان النفس والمال  
وثانيهما ان النفس تالفه باص الخلاف وثانيهما ان ابن ج قال اذا قلنا لا  
ينقض الامان لحانا دي بابا في ضمان ما اتلفه طريقا احدهما انه  
على القولين في ان البغاة هل يضمنون والثاني القطع بالضمان **وقال**  
**الاول** لو قتل اهل الذمة اهل البغي **قال** ابن ج المذهب انه لا ينقض  
عندهم وفيه وجه انه ينقض **قال** الرافعي وهذا او قولنا امره ليس  
لل امام ان يستعين بالكفار على قتال البغاة **الثاني** لو استعان البغاة  
بالمعااهدة انفسهم ما منهم نص عليه فان ادعوا الاكراه واقاموا به بئنه  
فهم باق وان لم يقيموا انفسهم **قال** المتولي ان ادعوا الاكراه  
او حمله فالحكم كاي اهل الذمة وان سكتوا جعلناهم ناقصين عهدهم قطعا  
**الامر السادس** في الشافعي على ان المعتول بغير البغاة في الحرب يغتال  
ويصلي عليه وليس شهيد ولو قتل العادل في الحرب ففي تونه شهيد  
لا يغتال ولا يصلي عليه قولان احدهما نعم وصححه جماعة واصحهما عند  
الجمهور لا وقيل ان الفصال بنا على القولين ضمان ما تلفه اهل  
البغي وهو يقتضي جميع الاول ولا ينقطع الوارث من اهل العدل  
واهل البغي كذلك لو اجتمع الفريقين في قتال الكفار قسم الامام العتمة  
بينهم واعطى الغافل منهم السلب ومن امنه واحد من اهل البغي من غير



شرط فنانا لاجل الالامات في حق اهل العدل ايضا ومن قتل من احد  
الفرقتين من المعتزك ولم يعلم قاتله لا يريته من كان في الطائفة الاخرى  
من ورثته لاحتمال انه قتله او شارك في قتله **فروع** **الاول** اذا  
افلتت طائفتان باغنيان فان قتل الامام على قتيما ودفعها لم يعتن  
احدهما على الاخرى الا ان رجعت الى الطائفة فبعينها فان لم تقدر على  
قتل جميعها ضم اقرنها الحق لنفسه واستعان بها على الاخرى فان اتقوا  
اجتهد فيها ولا يقصد ضم التي يضمها اليه معا ونهيا بل يقصد دفع الاخرى  
فاذا اندفع سرا لا حرا لم يقاتل التي ضمها اليه الا بعد ان يذهب عنها  
الى الطائفة ويمن رها لا عنا صارت في امانه **المادة** لو امن واحد من  
اهل العدل واحد من البغاة فقتل ما نه سوا كان حرا وعبد او رجلا او امرأة  
فان قتله واحد من اهل العدل وقال ظننته جافا لقتاله هذا هو حلف  
على جملة بني امية والنم الدية وان قتله عارفا بتايمنه اقتد به **المادة**  
دار البعج حيا عند فاحم ذار الاسلام ولو حري فيها ما يوجب الحد اقام  
الامام الحد فيها اذا استولى عليها **الرابع** قال المتولي يجب على الواحد من  
اهل العدل نصا في اثنين من اهل البغي ولا يولي عنهما الا معترقا لقتال  
او متخيرا في قتال الكفار **الخامس** لو غزا اهل البغي قوما من المسلمين  
قد وادعهم الامام وسبقوا منهم وظن الامام عليهم رد السبتي في الميادين  
ولو قتل رجل من العدل رجلا منهم في القتال وقال ظننته من الباغين  
حلف ضمن الدية **السادس** لو شئى المشركون طائفة من البغاة وقد راعى  
العدل على استنقاذهم لانهم ذلك **الجنسية الثانية** الردة  
والردة في فحش انواع الكفر واعلظها حكم الكلام فيها في طريقتين بيان  
حقيقتها وانها تم بحصول الثاني في احكامها **الطريق الاول** في بيان  
حقيقتها وهي في الشرع قطع الاسلام بقول او فعل على ما سألني من كل  
مكلف مختار وقطع الاسلام انما يكون بعد الدخول فيه فالكافر الاصل لا  
يستطيع من قلة ولا يثبت له حكم الردة من هذا اذا ثبت له الاسلام بنفسه

او

او يولاه عليه فاما لو ولد كافر ثم صار مسلما تبعا لابويه او احدهما او كان  
اسلامه مدعاه الدار في اللقيط فاذا كفر بعد بلوغه قتل كمن قتل  
او كافر اصليا فيه قولان فقد ما في اللقيط والحق البند نجى باسلام  
الابوين واحدهما اذا علق به وبما كافرين ثم وضعته بعد اسلامها  
او اسلام احدهما وخرج بقولنا من كل مكلف الهبي والمجنون فلا يصح  
ردهما وتهدده الامام ويخوفه ولم يخرجوها على الخلاف في اسلامه ولو ارد  
عاقل ثم جن لم يقتل في جنونه وكذا لو اقربا لزنا ثم جن لا يقيم الحد عليه في  
جنونه بخلاف ما لو اقر بقصاص وقتل فانه يستوفى في جنونه ويخالف  
ما اذا ست الزنا بالبينه الاعل القول بسقوطه بالتوبة **قال** البغوي  
وهذا كله احتياط فلو قتل في حال جنونه او اقيم الحد عليه فان لم يجزى  
في صحة ردة السران طريقان احدهما فيه قولا راعىها المانعة والثاني  
القطع به فان قلنا يصح وجب قتله اذا اراد ان يقر بالردة لان قتل حتى  
يفيق معرض عليه الاسلام في صحة استنابته بالسحر وجمان الحد بما يصح  
لن يستحب ان تودع في الامانة **قال** الماوردي وهو ظاهر المتن **باب**  
وثانيها وجزم به ابن الصباغ كالا استنابته في حالة شدة جوعه وعطشه  
ولو عاد الى الاسلام في سكره فعلى الطريق الثاني لا يصح قطعا على المشهور  
لان اسلامه له **قال** الماوردي **قال** ابن الهريز في خلاف ما لو اسلم في  
سكره بعد كفر اصيل فانه عليه فيصح وخطاه فيه وفيه وجه انه يصح على  
هذا الطريق وصحة الفقهاني وعلى القول للرد على الطريق الاول يصح  
اسلامه وهو الاصح **باب** رد الشافعي رضي الله عنه قال ان رجعا الى  
الاسلام لم اخل سبيله استطاعه راحتي فبقى فان وصف الاسلام كان مستلما  
من جنس وصفه فان وصف الكفر كان كافرا من الاناسي **باب** فلو قتله قاتل قبل الدوام  
والحد بد قولان اصحها يلزمه القصاص والضمان وثانيها لا يضمن وان قلنا  
لا يضمن ردة فقتله فانما ضمنه بالقصاص والدية وقبل لا يضمنه بالقصاص  
**فروع** لو اردت ضلعي ثم سحر فاسلم فغن ابن جح القطع بان اسلامه لا يصح



**قال** الرافعي والقياس جعله على الخلاف وخرج بقولنا انما الكفر  
فلا يصح رده واما نفس الردة فانما تحصل بان القول الذي هو كفر  
سواء قاله استتم او اعتقادا **قال** الامام قال الاصوليون لو نطق بكلمة  
الردة وزعم انه اضرب توريه كفر طاهرا وباطنا وتحصل ثارة بالفعل والفعل  
الموجب للكفر هو الذي يصد عن تعد واستتم بالدين من خارجا لعبادة العلم  
والسجود للسمس وغيرهما من المحلوقات والفا المصحف الحرم في الفادوات  
والسحر الذي فيه عبادة الشمس او غيرها فان لم ينضم ذلك لم يكن كفر  
وعن الشيخ انه محمد ان الفعل مجرد لا يوجب كفر وانكره الامام ولم يقبضه  
عنه وحصر الردة في هذين هو بالنسبة الى الظاهر وتحصل في الباطن بامر  
بالت وهو اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقولا وفعل هذا الكلام  
الجلي فيه واما الكلام التفصيلي فيه فنحن اعتقد قدم العالم واحد وبالاصح  
او نفى ما هو ثابت لله تعالى بالاجماع ككونه عالما وقادرا وان ثبت له  
ما هو منصف عنه اجماعا كالا لوان او اثبت له الانفصال  
كان كافرا وحدا من محد حواره عنه الرسل واتكبر نوع نبى من لا يبا علمهم  
السلام او رسالة رسول او محمداية من القران مجمع عليها او زيادة كلمة  
فيه واعتقادا بما منه او سب نبى او استحقاق به واستحلال محرم  
بالاجماع فخليل الماء وتخرنم حلالا اجماعا او نفى وجوب ما اجمع على وجوبه  
كالصلوة او ركعة منها **قال** الغزالي وفيه نظر لانكار الكلام النظام كون  
النظام حجة فيصير مختلفا فيه **قال** النوري والصواب في هذا تفصيل  
في باب فارك الصاوة ان المجمع عليه ان كان يعلم انه من الدين ضرورة  
فان كان فيه نص وكدان لم يكن على الراسح وان كان لا يعلم لو ندمه  
ضرورة بحيث لا يعلمه كل المسلمين لم يكفر بهي ولو اعتقد وجوب ما  
ليس بواجب اجماعا كصلاته شهادته كفر ومن هذا ما اذا اعتقد شي  
المكس منها حق ويحرم تسميته بذلك وذلك لو نسب عايشة الى  
الفاحشه او ادعى النبوة في زماننا او صدق من ادعاه فيه اعظم الصنم

التورية والتعريض  
معناها ان يطلق  
لفظا موطا في  
معنى ويريد به معنى  
اخر يتناول ذلك  
اللفظ ولكنه خلاف  
ظاهره وسد اضرب  
من التورية والخلاف  
ذكره النووي  
او افر كمال الاكابر  
لكن

هذا في الانفصال  
في الاعتقاد

بالنفي

بالنفي اليه بالدخ باسمه او قال المسلم باقا فربلا قايلا فان اراد كفر  
الغفر والاحسان فلا والعزم على الكفر في المستقبل كفر في الحال على  
الصحيح وكذا الرد في انه يلزم لا ولا ان يعلق الكفر بامر مستقبل  
كقوله ان هلك والى وما الى بقودت او منصرف والرضى بالكفر كفر حتى  
لو سأل كافر يري الاسلام ان طفته كلمة التوحيد فلم يفعل او اشار عليه  
بان لا يسلم او على مسلم بان رقد فهو كافر بخلاف ما لو قال المسلم سلمة  
الله الايمان او كافر لا رقه الله الايمان فانه لا يلزم على الصحيح كانه ليس  
رضى به لكنه دعا عليه بتسليمه بالامر والعقوبة ولو ادعى مسلما على الكفر  
كفر المجرم بغير الواو الاكراه على الاسلام والرضى به والعزم عليه في  
المستقبل ليس باسلام ومن دخل دار الحرب فشرب معهم الخمر واظهر لهم  
الخمر لم يلفظ دار تكاب كايدي المحرمات لا يستلزم به اسم الايمان خلافا  
للخوارج والمعتزلة اما الخوارج فيحكمون بكفره واما المعتزلة فيقولون  
هو فاسق ليس بمومن ولا كافرا والفاسق عند من ستر له بين الايمان  
والكفر وينسب به استمال المرح ولا يقال هو نقي ولا ولي ولا دين ولا  
مخلص ولا موفق على الاطلاق الا ان يقيد فنقال هو نقي دين موفق ولا  
مخلص فافعل من الطاعات خلافا للمعتزلة والخوارج فانهم منعوا وصفه  
بذلك فطلقا او يقيد او يوصف بانه هو مومن فاسق **فصل** قال الرافعي  
في جنة الحق اعتقادا بتفصيل الاقوال والافعال التي تقتضي الكفر  
والشرها ما يقتضي طلاق الاصحاب المساعدة عليه منها اما اذا سحر  
باسم من اسم الله تعالى وبامر او وعده او وعده كفر وكذا الوكال لوامر  
الله تعالى بخلافه او لو صادت القبلة في هذه الجهة لم اصل اليها او لو  
اعطاني الله الجنة ما دخلتها **قال** النوري يقتضي مذهبنا الجاهلي  
على القواعد انه لا يلزم بقوله لو اعطاني الله الجنة ما دخلتها وهو الصواب  
**قال** الرافعي وكذا الوكال وذكر كلاما بالجملة اخبر في بعض الفقهاء الاجماع  
ان من عمل الله في حق طخير وعملت الشريعة **قال** الرافعي في



هذا نظرا فان الله تعالى يقول وما اصابك من سيئة فمن نفسك وذر كلاما  
 اخبر به حبيبك وحكي عنهم انه يكفر به اذا قاله على سبيل المزاح وترجم بان معناه  
 في الله وذر كلاما اخر بهاصد ودين الزوجية قال لان المرأة فلكرهم وترجم  
 بان معناه انه قال لها انت ما تودين حق الجار فقال لا انت ما تودين  
 حق الزوج فقال لا انت ما تودين حق الله تعالى فقال لا **قال** وكذا الوفا  
 لغيره لا ترك الصلوة فان الله يواخذك فقال لو تواخذني الله مع ما بيني من  
 المرض والشدة فقد ظلمني او قال لا حرام الله بعد بك بمساواة  
 وكذا الوفا المظلوم هذا بقدر الله تعالى فقال انظروا  
 انا افعل بغير تقدير الله وكذا الواخير امرانه بشي فخذ به فقال الرجل ا  
 شهد عندك الملية والسبين لم يقصد فيهم فقالت نعم لا اصدقهم لغت  
 وكذا الوفا قابل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اظلم اصابه  
 فقال السامع كلاما بالعجبة قيل ان ترجمته هذا غير ادب كسر وهذا  
 لو قال لغيره احق استك وفلم اظفارك فهو سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لا افعل وان كانت سنة **قال** النودي والمختار انه  
 لا يكفر بهذه الا ان يقصد اسئرها **قال** واختلفوا فيما اذا قال فلان  
 في عيني كالمهودي النصراني او غير الله تعالى او قال بين يدي الله تعالى  
 او قال ما قيل ان ترجمته يد الله طويله فمنهم من قال هو لغز ومنهم من قال  
 ان اراد الحارجه لغز الا فلا واختلفوا ايضا فيما اذا قال ان الله في السما  
 او قال ما قيل ان ترجمته بالعربية ان الله ينظر من السما او من العرش او  
 قال ما قيل ان ترجمته الله يظلمك كما ظلمني قالوا لو قال الله تعالى ليس  
 لا نصناف او قام لا نصاف فهو لغز واختلفوا فيما اذا قال الطالب  
 لمن خصه وقد اراد الخضم ان يحلف بالله لا اريد الحلف بالله انما اريد  
 الحلف بالطلاق والعناق **قال** الراغب في الاظهر انه لا يكفر وفي ما  
 اذا قال لغيره بالعجبة ما قيل ان معناه بالعربية الله يعلم اني حيا اذ لك  
 بالدها او قال ما قيل ان معناه اني حركك وفرحك مثل ما اني حركت

بالعجبة

وكيف هذا من  
على كلف العجبة

دفع

وفرحي وفيما اذا نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره حرف الكاف الذي  
 تدخل في العجبة للمصغر فقبل بكسر وقيل ان هذا المصغر يدور ان كان  
 جاعلا لم يدرك ما يقول او لم يدرك له قصد لا **دفع** وفيما اذا قال ما قيل ان  
 ترجمته فلا لا بغض مثل ملك الموت وان شئتم على انه لا يكفر ولو قيل له لا انكر  
 القرآن ولا قصلي فقال ما قيل ان معناه بالعربية شبعث من القرآن او من  
 فعل الصلوة او لا امتنى بعمل هذا السكاره وكفر ولو قرأ القرآن على ضرب  
 الدف والقصب **دفع** ولو قالت امرأة لزوجها انت تعلم سر الله او انت  
 تعلم الغيب فقال نعم كسر واختلفوا فيما اذا خرج للسفر فله ما ج العقق  
 فوجع هل يكفر **قال** النودي والصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث ولو  
 قال لو كان فلان نبيا ما امنت به لكفر وكذا الوفا ان ما قاله الاسما صدقا  
 نحو ما او قال لا ادري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا او جنيا او قال  
 انه جنى او صغر عضو من اعضائه على طريق الاهانة **دفع** واختلفوا فيما لو  
 قال كان طويل الظفر **دفع** قالوا واذا قيل له صل فقال ما قيل ان معناه  
 بالعربية ما عملت بيكار من زمان او قال العجايز عنا يصلون او قال الصلوة  
 المعمولة وغير المعمولة واحدة او صليت الى ان ضاق قلبي او قال طيب  
 شغل ترك الصلوة **دفع** وكذا الوفا له صلى حتى تجذ حلاوة الصلوة فقال  
 لا تضلي انت حتى تجذ حلاوة ترك الصلوة او قيل لعبد صلى فقال لا اصلي  
 فان السواب يدور للمولي **دفع** واختلفوا فيما لو صلى بغير وضوء مستعذرا او مع توب  
 بخس او الى غير القبلة **قال** النودي ومنه هبنا ومنه هبنا لله ان لا يكفر  
 ان لم يستحله **دفع** ولو تنازع رجلان فقال احدهما لاحول ولا قوم لنا بالله  
 وقال الآخر لاحول لا يغني من جوع او قال ما قيل ان معناه بالعربية  
 لاحول لا يسي دون ولا حول لا يسي عمل لاحول لا ينكسر المراد به كسر  
 وكذا الوسم اذا نال الوذن فقال لا نه يذهب او قال ما قيل ان معناه  
 هذا صوف الجراس او قال وهو يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لتسم  
 الله استخفا فباسم الله او قال لظالم ما قيل ان معناه بالعربية اصبر



حتى المحشر فقال ما معناه اي شئ اعلم في المحشر لو قال لا اخاف  
القيمة واختلفوا فيما اذا وضع متاعه في موضع وقال سلمه الى الله تعالى  
فقال اخر سلمته الى من لا يقع السارق اذا سرق ولو قيل له كل حلالا  
فقال الحرام احب الي اوفال ما قيل ان معناه في العالم واحد اكل حلالا  
احضر حتى استجد له كفر. ولو رجع رجل من مجلس العلم فقال له امراته  
ما قيل ان معناه لعنه الله على كل عالم كفرت وكذا الامر غير مخصوص  
بمجلس العلم فقال ما قيل ان معناه اي شئ اعلم بمجلس العلم او قال العلم  
ما نصير في الزبديه تريد اذ قال ما قيل ان معناه اذ نسب العمل العلم في  
الزبديه او لعنه هذا ما هو شئ كفر. ولو حضر جماعة وجلس احدهم  
على مكان رفيع تشبه بالمدبرين فشاوه المتسايلين وهم يتفعلون بمضربونه  
بالخفاف او تشبه بالعلماء في احد حسيه وجلس القوم حوله كالصبيان  
وصحكوا واستهزوا واكفروا وكذا الوقال قصعة تريد خير من العلم كفر وقال  
النووي الصواب انه لا يكفر في مسئلة النفسية ولو عرض عليه حصة فتوى  
العلم قال الفاء على الارض وقال ما معناه اي سقى هذا الشرع كفر. قالوا  
ولو استند مرض الرب فقال ان شئت توفي مسئلة وان شئت توفي فكل  
كفر ولا الوابتي عصابة فقال لاخذت مالي واخذت ولدي وكذا وكذا  
وماذا فعل ايضا وماذا بقي لم بفعله. ولو غضب على ولده او عبده فضربه  
ضربا شديدا فقال له قائل لست بمسلم فقال لا معتمد لكفر وكذا الوقال  
لزوجته يا كافرا او يهوديه فقال له ما معناه انا كافرت وكفر ولوقيل له يا  
مجوسي يا يهودي فقال له ليبيك بكفر **قال** النووي وفي هذا انظر اذ لم  
بنوشيا وكواسم كافرا عطاء الناس ما لا فقال مسلم الفتى كافر  
فاسلم فاعطى **قال** بعض المشايخ بكفر **قال** النووي وفيه نظرا انه  
حازم بالاسلام في الحال والاستقبال وقد ثبت نظيره في قصة اسامة  
في قوله حتى ثبقت اني لم اكن اسلمت قبل يومئذ وركن الفرق ولو غنى ان  
الله لم يحرم الخمر او نكاح الاخت لم يكفر ولو غنى ان الله لم يحرم الزنا

والظلم

والظلم ومثل النفس بغير حق بكفر والضابط ان ما كان حلالا في زمن  
ثم حرم لم يكفر ولو شدد الزنا على من سطره كفر. واختلفوا فيما لو وضع  
فلسفه المجوس على استه والصحيح انه بكفر. ولو شدد على من سطره حلالا  
فسيب عنه فقال زنا وقال لا اكثر من على انه بكفر واذا سدد على من سطره  
الزنا ودخل دار الحرب للتجارة كفر وان دخل لخلص الاسارى لم يكفر  
**قال** النووي الصواب انه لا يكفر في مسئلة الثمن ما بقدها اذ لم يكثر  
فيه وذكره انه لو قال معلم الصبيان اليهودي خير من المسلمين بكثرة لا يهجم  
مقصود حقوق معلم صبياهم كفر. قالوا لو قال المضراية خيرا من  
المجوسية كفر. ولو قال المجوسية شر من المضراية لم يكفر **قال** النووي  
والصواب انه لا يكفر بمجرد هذا. قالوا ولو عطس السلطان فقال له  
رجل رحمت الله فقال اخر له لا ينقل للسلطان هذا كفر الاخر. ولو سقى  
الفاستور لرجل الخمر مشرا فترابه بالدرهم والسكر كفر وقال **قال** النووي  
والصواب انهم لا يكفرون. قالوا ولو قتل ام تربية الصغار برب الله تعالى  
فقال بالبعية ما قيل ان معناه اي سقى علمت حتى اتوب اذ اي شئ انا فعلت  
حتى اتوب بكفر وانه لو قال ما معناه فلان كافر وهو الفريسي كان قرارا  
على نفسه بالكفر وانه لو قال كافر لمسلم اعرض على الاسلام فقال اصبر الى  
العدا وطلب عرض الاسلام ممن يذرك فقال لا اجلس الى اخر المجلس بكفر وقد تر  
نظيره عن صاحب التمه وانه لو قال للعدو لو كان هذا نبيا لم اؤمن به  
او قال لم دين ابوبكر الصديق من الصحابة كفر ولو قال ذلك العبراني  
كفر لا يكفر وانه لو قال رجل يا الايمان فقال لا ادري كان كافرا وكذا  
لو قال لزوجته انت احب الي من الله **قال** الرافعي وفيه صورة تبعوا  
فيها الالفاظ الواقعة في ظلام الناس واجابوا فيها بانفاق واختلاف  
المزبب يقتضي موافقهم في بعضها وفي بعضها سطر وقوع اللفظ في معنى  
الاستهزاء **قال** النووي وقد ذكر الامام الحافظ عياض رحمه الله في الشفا  
حيلة من الالفاظ الملقاة غير ما سبق نقلها عن الامة الشرعية بجمع عليه

ط



ومرح سفل الاجماع فيها فمنها ان مريضاً شفى ثم قال لعينه في مرضي هذا ما  
لو قسلك ابا بكر وعمر لم استوحيه فقال بعض العلماء كفى وقيل لانه يضمن  
النسبة الى الجور وقال **ابن** ابراهيم لا يحتم ثلثه ويستتاب ويعزره **وا**نه  
لو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او نوى قبل ان يلحقه او قال  
ليس بقرشي فهو كفر لان صفته بغير صفته على له واحد بيبه وان من  
ادعى النبوة او انه بلغ بصفا القلب الى رجبها او ادعى انه نوحى اليه ولم  
يدع النبوة او ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من عمارها ويغاث الجور فهو كافر  
بالاجماع قطعاً وان من حج من ان بغير الاسلام كالنصر الى او شك  
في كفيهم او صحيح مذهبهم فهو كافر وان ظهر مع ذلك الاسلام واعتقده  
وكذا قطع بتكفير كل فاعل قولاً لا يتوصل به الى فضيل الامنة او تكفير  
الصحة وهذا من فعل فعلاً اجمع المسلمون على انه لا يصح والامن كافر  
وان ضحك صاحبه بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب والتسار  
او المشي الى الكنائس مع اهلها بنهم من الزناير وغيرها **و**كذا من اضل  
مذهبه او البيت والمسجد الحرام او صفة الحج **وا**نه ليس على هذه الهيئة  
المعروفة او قال لا ادري ان هذه المسماة ملة هي ملة او غيرها وكل هذا  
وشبهه لا شك انه كفر ان كان يقطن بقايله علم ذلك ومن طالت صحبته  
لمسلمين فمن كان قريب عهد بالاسلام او مخالطة المسلمين عرفناه بذلك  
ولا بعد رجوع التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس بمعجز او  
قال ليس في خلق السموات والارض تعالى او انكر الجنة او النار او البعث او  
الحساب او اعترف بذلك لغيره كالمادة مبدية الاشياء غير معانيها **و**حكي  
النووي عن بعض العلماء ان من قال الشئ من الموشى هذا حق او حق الطاز  
كفر **قال** والصحيح انه لا يكره الا اذا اعتقده حقا مع علمه بان ظلمه  
منه عنه والصواب **ان** يقال فيه المشرك او ضرب به السلطان كحكما  
ولو حصل للاستاذ وسوسة فردد في الايمان والصانع او غير من القصر  
او سب وهو كان لذلك كراهة شديدة ولم يقدر على دفعه **قال** الشيخ

عز الدين

عز الدين لا شئ عليه في ذلك ولا اثم وهذا من الشيطان لا منه فيستعين  
بالله على دفعه ولو كان من النفس لما رثته **فروع** **الاول** اذا كفر  
المسلم على التلطف بجملة الاية ففعل لم يحتم ردته منه ومعهمة وروحيته  
وماله ودينه ورثته اذا مات **و** قد تقدم اول الحراج انه يباح له ذلك  
ولا يجب على الصحيح وان لا يولي ان حلت ولا يلقط بها وهل يقبل الشهادة  
بالردة مطلقاً ام لا بد من التفصيل والمغرض للشرائط فيه خلاف من  
الخلاف في ان الشهادة بالبيع وشاير العقود هل يسمع مطلقاً ولا بد من  
التفصيل لاختلاف العلماء فيها والظاهر الاول **و** لو شهد شاهدان بردة  
امتنان اما مطلقاً تقريباً على المظاهر او مفصلاً فاذا روى بها قبلت شهادتهما  
ولا يفعه التخييب في مقام عصمة وروحيته بل عليه ان ياتي بما يصير الكافر  
به مستملاً فينفعه ذلك في دار القتل لا في بيوتة ورجته التي لم يدخلها  
كما لو شهدت البينة بالزنا فذكر بهما لم يسقط عنه الحد الا بالنوبة في قول  
بخلاف ما لو شهدت على اقرار به فانكر لاحد لان انكاره رجوع على  
الصحيح ولا يسقط القتل عن المرتد بقوله رجعت للرب في غير ما في  
ذلك فيما اذا شهد على اقرار بالردة ويحذف لك رجوعاً فان لم يقرر  
بالردة يقبل الرجوع عما قاله للماوردي ولو قال كنت مكرهاً فيما اتيت به  
ولم يكن الشاهد ان تعرضاً للطواعية فربما على الصحيح انه لا يشترط  
التعرض لثقتها الوان فان ظهرت محامل الاكراه بان كان في اشتر الكفار  
او كان محصوراً بجماعة منهم وهو مستشعر صدق بيئته وكذا الحالم لو قامت  
بيئته على اقراره بالبيع او غيره وكان مقيداً او في ترسيم او مجوساً فقال  
كنت مكرهاً **وقيل** في الامام بما اذا كان ذلك من جهة المقر ولم يتعرض  
السيرة للطواعية فان تعرضت لها لم تعارضها الامارات وقد تقدم في  
كتاب الاقرار وان لم يظهر محامل الاكراه بان كان في داو الاسلام او في  
دار الحرب في حاقه لا يستعربه احد منهم وهو محلا لمن اجري عليه  
احكام الردية وانقضت كلام الغزالي ان هذا التقبل عند الاصحاب



مطلق فما اذا شهد بما ضار به مرتد من قول او فعل او شهد عليه بالردة  
وخصه هو بما اذا شهد بانته ارتد وقال ما اذا شهد بالقول وبالفعل  
الذي يصير به مرتدا فقبل منه دعوى لا كراه مطلقا اذ ليس فيه تقدير  
وحكاية عن الشيخ في محل والرافعي حكى التفصيل المذكور بما اذا شهد  
بانه مرتد خاصة وحلي فما اذا شهد بطلعه بالردة وخلقها عن الشيخ في محل  
قال ووقع عليه ثم قال الشيخ الحرم ان حدد كلمة الاسلام فلو قبل قبل  
التجدي بطل حلفه فلو كان وقيل وجهنا لاحد ما لا والله بغيره  
بالقصاص او الدية وما من يقابل الاصل في خصصها الامام بما اذا لم يدع  
الا كراه اولم يحلف عليه قال اما اذا ادعاه وحلف عليه فقد تمت الا كراه  
بالحج فمقطع بانه مضمون **قال** الرافعي فما تقدم ذكره لانه عليه على ان اذا  
شهد الشهود بالردة على الاسر ولم يدع انه كان منكم بالحكم بمرتدة  
ويؤيده ما حكى عن الفقهاء انه لو ارتد الاسير في يد الكفار ثم حبل به فحبل  
المسلمين فاطلع عليهم من الحصن وقال انما مسلم وانما شتمت بهم فقامت بقبول  
قوله وحكم باستلامه وان لم يدع ذلك حتى مات فالظاهر انه ارتد  
طائعا وان مات سيرا وعن النضر انه لو شهد الشهود عليه بانه تلفظ  
بالكفر وهو محبوس او يقيده لم يحكم بكفره وان لم تتعرض الشهود للاكراه  
اشبه ولو ادعى دثته بعد موته انه ارتد مستحجنا او مجدا فان لم  
نقبل ذلك منهم ذالم يقطع البينة انه سيجزى جدد ليرثه وقال  
النعوي لو ادعى دار الحرب بما يقتضي الردة ثم ادعى الاكراه فان فعله في  
مكان خال لم يقبل وقد تقدم وان فعله بينهم فان كان شيرا قبل قوله  
وان كان باجرا فلا وفيه مرتد كلام في الشرح **الفرع الثالث** اذا مات  
مسلم معروف بالاستلام وترك ابنتين مسلمتين فقال احداهما مات مسلما  
وقال الاخرى مات مرتدا فان اطلق ولم يبين سبب ردة ففقه يبيح بطلان  
اقوال **احدها** يجعل بيت المال فيا **وثانيها** يصرف اليه ولا يقبض  
الاقرار المطلق **واظهرها** انه يوقف ويستفسر فان ذكر ما هو كفى

لا

الى الفتي وان ذكر ما ليس بكفر صرف اليه وان لم يفسر بقى موقوفا وان بين خبر  
اقران سبب ردة بما يقتضي الكفر كالوقا له سجد للمسلم او تكلم  
بالتوحيد **قال** الامام والرافعي وسمعته في اخر العهد يذكرون فلا  
شك في صرف نصيبه الى اهل الفتي وان بين ما ليس بكفر بان قال كان  
كافرا لانه كان يشرب الخمر وباطل لحم الخنزير فقيه القولان لولا ان اظهر بما  
انه يصرف اليه ولو قامت بينة على انه شرب الخمر واطل لحم الخنزير سجد الحرب  
فقال لاحد ولديه فعل ذلك مستحلا فهو مرتد وقال الاخر لم يفعل مستحلا  
فقيه الاقوال **الثالث** تقدم ان المرتد كرها لا يحكم بكفره فان مات بدار  
الحرب مات مسلما وورثته وورثته المستلمون فان رجع الى دار الاسلام  
بافلاتا وغيره عرض عليه الاسلام لاحد الاخوان بما اتى به كذا  
اطلق **وقال** ابن حجر هذا بشرط الا يداوم الجماعات ولا يقبل على  
الطاعات بعد العود فان فعل ذلك استعينا عن العرض والعرض  
مستحب وسكت لا يردون عن هذا افا في مشع بعد العرض عنها فالنظر  
انه حكم بكفره من حين التلفظ واخذ به الاصحاب وللامام فيه احتمال  
ولو مات قبل العرض من التلفظ بالاستلام فهو طائفة قبل العود وقيل يموت  
كافرا وكان من حقه التلفظ بها بعد مجيئه **وقال** القاضى محمد في ذلك  
قولا كالقول في الصبي المحكوم باستلامه تبعا لابيويه اذا بلغ ومات قبل  
ان ينظر بالاستلام **ولو ارتد الامير** بختار ثم رآه يصلي صلاة في دار  
الحرب فالخصوص المشهور انه حكم باستلامه **وقال** الامام في المراءى  
القطع بانه لا يحكم باستلامه كما لو رآه في الكوفة الا يصلي في دار الحرب  
لا يحكم باستلامه الى على الصحيح سواء كان مسفرا او اما ما او ما وما وهذا  
اذ لم يسمع منه تشهد فان سمعناه فهو مسلم على الصحيح حيث كان واي  
كافر كان وظاهر كلام الغزالي وغيره انه لا فرق في جعل صلوة المسلم  
اسلامه بين ان يكون ارتدادا الى دين لا هله فاولاد اولاد لا بين ان يواظب  
على الصلاة او يصلي مرة واحدة وكلام صاحب المذهب يقتضي تخصيصه بما



اذا كان ادناؤه الى دين لا تاويل لاهله ونصه في الام يقضي انه لا بد  
من المواظبة على التلوي **الطريق الثاني** في حكم الردة وله الاحكام  
كثيره مذكورة في مواضع متفرقة والمقصود هنا الكلام في نفس المرتد  
وولده وماله **الاول** نفسه وهي مبدية ولا سبي فيها بل يجب قتله  
ان لم يعد سوا السفل الي دين اهل الكتاب او غيره سوا كان حرا او عبدا  
وجلا او املا فان تاب وعاد الى دين اسلام صلت بنيه واسلامه وعظم  
دمه سوا كان مستمرا صليبا فارتد او كافرا فاسلم ثم ارتد لان كان  
ذندقا فان كان سمع منه بالانطوق فحال خلوته وهو يظهر للسلام  
لذا فشره وقال **الغزالي** الاصول الزندي يضر بان رندني مطلق  
وهو الذي ينكر اصل المعاد حسنا وعقلا وينكر الصانع وندتوق بقاء  
وهو الذي ثبت المعاد بنوع عقلي مع نفى الالام والذات الحسية  
الجسمية واثبات الصانع مع نفى عمله سقاصور للرموز فندفه زنده  
مقيدة بنوع اعتراف بصدق الانبياء واطن هو لا المرادون بقوله  
عليه السلام سنفترق متى يفاد سبعين فرقه ظهر في الجنة الا  
الزنادقة **هذا** الفظة في بعض الروايات لان من لا يعرف نبوته ليس  
من امنه والمخرون من اصل المعاد والصانع ليسوا معترفين بها **وفي قول**  
توبة الزندي حنة اوجه **اظهرها** وهو المخصوص انه يقبل وجزم به  
العراقيون وسوا جبر على الاسلام امر لا وثانيها انه لا يقبل قال الزندي  
والعمل عليه **وقال** لها عن الاسناد اني استحق انه ان اسلم ابتداء من  
غير فطالبة قبل وان كان تحت السيف لم يقبل واستحسنه الامام  
وراجعها عن الفظا لا شاي ان كان من المشاهير مع غاية الباطنية  
لم يقبل وان كان من عوامهم قبل **وخامسها** عن استحق المروزي انه ان  
لم يرد منه الردة قبل اسلامه وان تدرت منه لم يقبل **فان**  
اختلف الاصوليون في ايمانهم الكافر ظاهرا وباطنا او باطنا فقط  
وهو المناق في قولهم هل يجب المبادرة الي قتل المرتد ام تحت استنائه

في قولهم

الطريق

المعتمد

في قولهم



صلى الله عليه وسلم مبعوث الى العرب خاصة لم يحكم باسلامه حتى يقول  
محمد رسول الله الى جميع الخلق وان دين محمد هو الحق اذ هو الدين وهو الفرض  
او برهان من كل دين مخالف للاسلام او دين محمد وان كان نعمة نجيح فرض او استناد  
بحرم لم يصح استلامه حتى ياتي بالشهادتين يرجع عما اعتقده **قال** الروا  
ولا يفيده الرجوع عما اعتقده **قال** ولو اردت بسبب الرسول عليه السلام  
كفاة الايمان بالشهادتين لا يشترط اعترافه بغيره لان اعترافه بنبوته  
يضمنه وقيل فيه قولان . وسقيان من عصى كل كافر استلامه باليمان بالبعث  
ولو قال كافرانا ولي محمد لم يصح استلامه ولا الوفاء لنامته ولم يستلم او امننا و  
استلمنا ولو قال انه من امة محمد او دينه حق حاكم باسلامه . ولو اقر ابراهيم  
اركان الاسلام على خلاف عقيدته كفر ضيق الصلوات الخمس واحدها او اقر  
بتحريم الخمر والخمر حرام باسلامه وما يصير المسلم كافر المحرم يصير الكافر  
بافراجه به مستلما وتجبر على قبول شراير الاحكام وان امتنع مثل كالمريد اذا  
اقر اليهودي برسالة عيسى عليه السلام ففي قول تجبر على الاستسلام لان  
المسلم لو محمد نبوته **قال** الحليمي خلافا لايان ينعقد بغير  
القول المعروف وهو كلمة لا اله الا الله حتى لو قال لا اله الا الله او لا اله الا  
الله او ما عدا الله او ما من هاله الا الله او لا اله الا الرحمن او لا اله الا الله  
او لا اله الا الباري او لا اله الا الله فهو قوله لا اله الا الله وان قوله احمد  
ابو القاسم رسول الله لقوله محمد رسول الله وان له لو قال الكافر انت بالله فظن  
ان لم يدين على دين قبل ذلك صار مؤمنا بالله وان كان يشرك به غيره لم يكن  
مؤمنا حتى يقول انت بالله وحده ولا شريك له وان قوله  
استلمت به او اسلمت جميعي لقوله انت بالله وان لو قيل لكافر استلم الله او  
امن بالله فقال استلمت او امننت فحتمل ان يجعل مؤمنا وان لو قال الله ربي  
او الله خالقي فان لم يكن له دين من قبل فهو ايمان وان كان من الدين يقول بغير  
اشياء مع الله تعالى لم يكن مؤمنا حتى يقر بان لا قدم الا الله وكذا الحليم لو  
قال لا خالق الا الله وان لو قال اليهودي المشبهة لا اله الا الله لم يكن مؤمنا

ايان

ايان فانه حتى يبرهن المشبهة بان ليس مثله شيء فان قال مع ذلك محمد  
رسول الله فان كان يعلم ان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جابن في  
المشبهة كان مؤمنا والا فلا بد ان يبرهن المشبهة وطرد هذا التفصيل فيما  
اذا قال الذي ذهب الي قدم اشياء مع الله تعالى لا اله الا الله محمد رسول الله  
حتى اذا كان يعلم ان محمد اجابا باطل ذلك كان مؤمنا وان النبوي اذا  
قال لا اله الا الله لم يكن مؤمنا حتى يبرهن القول بقدم النور والظلم فان  
قال لا قديم الا الله كان مؤمنا وان الوثن اذا قال لا اله الا الله فان كان  
يرحم ان الوثن شريك الله صار مؤمنا وان كان يري ان الله هو الخالق ويعظم  
الوثن لزعمه انه يقر به اليه لم يكن مؤمنا حتى يبرهن عبادة الوثن . وان  
البرهني هو الموجد للجاحد للرسل لو قال محمد رسول الله صار مؤمنا وان  
اقر نبوه نبي قبله كابرهم عليه السلام لم يكن مؤمنا لان الاقرار بنبوة محمد  
اقرار بنبوه من قبله **قال** الرازي ونحوه على القول المتقدم عن البغوي فيما اذا  
اقر اليهودي بنبوه عيسى عليه السلام انه خبر على الاقرار بنبوه ساير الانبياء  
لان صدقهم **قال** وحتمل ان يقال هم ايضا بشروا به وان المعطل اذا قال  
محمد رسول الله فقد قيل كونه مؤمنا وان له لو قال الكافر لا اله الا الذي اسبى به  
المستسلم كان مؤمنا ولو قال انت بالله الذي لا اله غيره او بمنزلة غيره لم  
يكن مؤمنا لاحتمال ان يريد الوثن لو قال انت بالله ومحمد كان مؤمنا بالله  
الا اله ولم يكن مؤمنا بنبوة محمد حتى يقول محمد النبي او محمد رسول الله وان  
قوله انت محمد النبي ايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف قوله انت  
بمحمد الرسول . وان الفيلسفي لو قال استند ان الباري تعالى عمله الموجودات  
او سداها او سببها لم يصح مؤمنا حتى يقر بان لا اله الا الله المحيي المميت فان لم يدين من  
الطائفتين كان مؤمنا وان كان منهم فلا اله الا الله المحيي المميت والموت  
لا الطبيعة فينبغي ان يقول لا اله الا الله او لا اله الا الباري او لا اله الا  
لا سقى مع الشبهة وان لو قال لا اله الا الملك او لا اله الا الرزاق لم يكن مؤمنا



ومثله اجاب فيما اذا قال لا اله الا الله العزيز العظيم او الحكيم او الكريم او  
بالعكس لا نه قلير بينهما عز الله تعالى وانه لو قال لا اله الا الملك الذي في  
السماء او الملك السما كان مومنا ولو قال لا اله الا ستان السمان لم يكن مومنا  
وكذا لو قال لا اله الا الله ستان السمان وانه لو قال عشت بالله ان شاء الله او ان كان  
شاييلا لم يكن مومنا وانه لو قال يهودي انابري من اليهودية او نصراني انابري من  
النصرانية لم يكن مومنا وكذا لو قال من كل ملة خالف الاسلام لا ينبغي  
المقطيل ولو قال من كل ملة خالف الاسلام من ديني وراي وهو ان كان  
مسلم وانه اذا قال الاسلام حق لم يصير مسلما لانه قد يفر بالحق ولا ينفق دله  
**قال** الرافعي وهذا الخالف ما تقدم عن المبعوي فيما اذا قال دينهم حق  
وانه اذا قيل للذي استلم فقال استلمت وانا مسلم مثلهم كان موقرا بالاسلام ولو  
قيل لمعطل استلم فقال لانا مسلم او بن المسلمين كان موقرا بالاسلام لانه لا دين له  
حتى يستميه استلاما **قال** الرافعي قد يوقف في هذا **الفرع** قال النووي  
اتفق اهل السنة من الحديث والفقه والمنكح على ان المومن الذي تحكم بانه  
من اهل القبلة ولا يخلد في النار لا يكون الا من اعتقد بقلبه الاسلام  
اعتقادا جازما خاليا من الشكوك ونطق بالشهادتين فان اقتصر على احدهما  
لم يكن من اهل القبلة اصلا الا اذا عجز عن النطق بحد في لسانه او لعدم  
التمكن منه لمعالجة المنة او لغير ذلك فانه يكون مومنا انتهى **وقال** الخجاي  
اذا نطق بقلبه ولم ينفق بالشهادتين لم يكن مومنا ومرت بينه وبين  
اذا قصد الطلاق بقلبه ولم يلفظ به فانه لا يقع **وقال** الغزالي يحتمل  
ان يجعل استناعه عن النطق بهما كاستناعه عن الصلوة ويقول هو مومن  
غير مخلد والايان المصدوق المحض واللسان المزحج **وقال** قوم اللفظ  
بهما ذكر في الايمان والاول اظهر ونقل بعض الأصوليين عن القاض  
ابي بدران ترك الاقرار بعناد الا نخل بالايمان ويكون مومنا عاصيا  
وحكي القاض عياض المالكي الخلاف في المسئلة وصحة انه لا يصير مسلما  
ونسب مقابله لا غير اهل السنة وحكاة ايضا فيما اذا لم يتكلم من

اللفظ

اللفظ بها وصح انه يصير مسلما وحكي لتمام الخلاف الامام فخر الدين الرازي  
ورجح انه يكون مسلما في احكام الاخره بالاعتقاد **فرع** اخر لو نطق الكافر  
بالشهادتين ولم يصدق بقلبه ترتب عليه احكام الاسلام في الدنيا ولا تنفعه  
ذلك في الاخره وهل يرتب عليه احكام الاسلام الدينونة في الباطن  
حتى لو اخذ مال قريبه بالميراث او تزوج مسئلة ثم صدق بلسانه فحل له  
المال والزوجة **قال** الغزالي هذا محل نظر فحتم ان يقال احكام  
الدنيا منوطه بالقول الطاهر ظاهرا وباطنا وخم ان يقال يباط  
بالتظاهر في حق غيره لان باطنه غير ظاهر لغيره وهو ظاهر له في نفسه  
والاظهر والعلم عند الله انه لا يحل لذلك الميراث ويلزم إعادة النكاح  
ولهذا كان حذيفة وعمر لا يصليان على من مات من اهل **فصل** واما ولد  
المرتد فان كان منفصلا او منعقدا قبل الردة فهو مسلم فلو ارتدت المرأة  
الحامل لم يحكم برده الوفا فان بلغ واعرب بالكفر كان مرتدا بنفسه وفيه  
وجه انه يقر عليه وان علق به بعد الردة فان كان احدا بويه مسلما  
والاخر مرتدا فهو مسلم قطعا وكانا مرتدين ففيه ملته اقوال • احدها انه  
كافر اصلي • وثانيها انه مرتد يطالب بعد البلوغ بالاسلام فان اباه  
قتل وصححه جماعه **قال** النووي هو الاظهر • والثاني انه مسلم وصححه  
المبعوي • فان قلنا انه كافر اصلي جاز سببيه في صغره ونجس الامام  
بعد بلوغه بين الامور الاربعة في جواز عقد الذمة معه اذا بلغ وكان  
ابواه ارتدوا الى اليهودية او النصرانية فيه خلاف ياتي في الحريه والشهيرة  
المنع وكذا في جوار مناحته واذا قلنا انه مرتد فلا سترق لحال  
ولا يفتل حتى يبلغ ويستتاب فان اصر فقتل ولا يورث وماله في وان قلنا  
انه مسلم جازا عن ائمة عن الكفارة ان كان رقيقا وان كان حرا ومات صغيرا  
جرى الثوارث بينه وبين اقرابه المسلمين فان بلغ واعرب بالكفر كان  
مرتدا ولا فرق في ذلك كله بين من ولد في دار الاسلام او في دار الكفر  
وحكم اولاد اولاد المرتدين حكم ابايهم ولو كان احدا ابوين مرتدا والاخر



كايما فان قلنا اذا كان مرتدين يكون الولد مستملا فكذلك هنا وان قلنا يكون  
 مرتدا او كافرا اصليا فهنا يكون كافرا اصليا يقر بالحرية على الاصح كالوكان  
 احدهما مجوسيا والآخر وثينيا **فزع** لو نكح المستامنون والذين سون  
 العهد والحقوا به دار الحرب وتركو اولادهم عندنا فوجوه **احدهما** وهو  
 النصر وظاهر المنع من انهم لا يسرقون فاذا ابتغوا فان نه لو الحرب قبلنا  
 والا الحقوا بها منهم **وتأنيها** انهم يسرقون ويبيعون اياهم في اسقاط  
 العهد **ومالهما** ان الايمان هلاكهما هناك او اسرقوا اسرقوا الاولاد  
 ورايها انه ان كانا خد العبد لنفسه ولهم لم يسرقوا وان خد لنفسه  
 اسرقوا وبه جزم القاضي **قال** ولو اطلق العبد قبل ثبوت المالك الاولاد  
 فيه وحيث ان لم يثبت حارسهم وان يثبتناه يتبعنا بل يسقط تبعنا فيه  
 وحيث **فزع** فان اذا الحق بدار الحرب لم يثبت له حكم الحرين في  
 الاسترقاق سواء كان رجلا او امرأة **فصل** واما مال المرتد في زوال  
 ملكه عنه بالردة طرق **احدها** فيه ملكة اقوال احدها انه يرد وصحة  
 صاحب المذهب واخرون وثانيها لا يرد وصحة المزيدي والماوردي والتوبسي  
 والثالث انه موقوف فان كانت او قبل على الردة بان ملكه زال لاهل القوم  
 وان عاد الى بلاد اسلام بان دوامه وصحة البغوي **والطريق** **قال** اني  
 ان في زوال ملكة القولين الاخيران خاصة **والثالث** القطع ببقائه  
 ورد الخلاف الى نفوذ تصرفاته وتجري الخلاف في ثبوت الملك له اذا  
 اصطا داوا احتطبا واحتش وفيه طريقه قاطعة فانه يملك وحقه يصح  
 الخلاف بزوال ملكه عن الموجود ونقص من مال المرتد ويؤنه التي لم تمت  
 قبل الردة على للاقوال كلها على المنع وادعى الامام انفاهم عليه **وعن**  
 الاصطخري مالا لا يقضي منه على قول زوال ملكه **قال** المستولي  
 والرافعي ونقصي الحالة والموجلة لان الموجلة قبل الردة على قول زوال  
 الملك وفيه نظر لانه يجوز ان يتسلم فيعود ملكه ويبقى في اسره ادماء  
 وفيه الدين الموجل نظر فظهر عدم اسراده ولا خلاف في ذلك

مستوليه

مستوليه ومدره ان يعنى التدبير لا يعنى ان لا يخرج زوج زوجته  
 وسبق عليه في زمن الردة منه **وزعم** الغزالي في الخلاف فيه **وعن**  
 ابن الوكيل انه لا يسقط عليه منه على قول زوال ملكه بل يسقط عليه في ملك  
 الاستيابة من بيت المال فان قلنا ان ذلك ملكه فهل يسقط من ماله على انايه  
 الذين خبث نفقتهم في زمن الردة فيه وحيث ان احدهما الاوصحة جماعة  
**وقال** الامام انه القياس والسند ينجي انه ليس بشي **والدواني** انه  
 خلاف النص وظهر **احدهما** وجزم به ابن الصباغ نعم وفي نفقة زوجته  
 الموقوف كما حين يبيع على المذهب في اخراج نفقة نفسه والوجوه ان في  
 نفقة القرب وهل يخرج منه عرامة ما يملكه في الردة فيه الوجوه ان في  
 نفقة الغريب ولو انشبت مالا في الردة باحتطاب واصطفا ووجوهما  
**قال** الامام ظاهر القياس ان الملك يثبت لاهل القوم كما تحصل لسيادة  
 العبد بذلك ويجب ان يكون القول في سرايه وانما به كالقول في شدة  
 العبد وانما به بغير اذن سيده فيجوز فيه الخلاف وتبعه الغزالي والذي  
 اوردوه المستولي انه سقى على لرب باحة كما اذا اصطا د المحرم صيد الايمله  
 وسقى على لرب باحة وهو مفهوم كلام الماوردي ولا خلاف في ان ملكه يعود  
 اليه يعود الى لرب اسلام كما يعود الملك بصير من البيضة المدرة وحاشا  
 والخير خلا خلاف نكاحه وخلاف ما اذا ملك الحرب بغيره او سرقة فانه  
 لا يعود اليه باسلامه ولا يصح تصرف المرتد على هذه القول ببيع وشرا  
 واعناق ووصية وغيرها من التصرفات وفي الشرا ما تقدم عن الامام  
 وان قلنا ببقاء ملكه لم يحل الدين الموجل عليه ومنع من التصرفات وهل  
 يصح بالردة مجوده اعليه ويتوقف على ضرب القاضي المحرفه طريقا  
 اشهر ما فيه وحيث ان قيل قولنا وما كالقولين فما اذا اطر السففة بعد  
 الرشيد هل يصير نجو اعليه من السفه ام لا بد من ضرب القاضي وبنائها  
 القاضي عليها وهذا بناء على انه حجر السفه اما اذا جعلناه حجر المرتد  
 فيدفع ان ينقطع حصوله بنفقت الردة **واصحها** انه يفسخ على ضرب



القاضي **والثاني** في القطع به وتخصيص الخلاف بالتفرع على قول الوقف  
وعلى القولين معا هذا الحجر حجر السفة او حجر الفلوس او حجر المرفق فيه  
ثلاثة اوجه **•** احدهما انه حجر الفلوس فعلى هذا اسطر تصرفاته او وقف  
فيه القولان المتقدمان في الفلوس واقراؤه بالدين والعتوق وقرار الفلوس  
وان قلنا انه حجر السفة لم نفد تصرفاته في المال ولا يقبل اقراره بالدين  
وان قلنا انه حجر المرفق نفدت معاوضاته دون تبرعائه وتفضياه ان  
نفدت تبرعه في ماله للزصرح الماورد في الروايات انه لا ينفذ في شئ  
منه لا في المرفق لا يملك له وان قلنا يتوقف على ضرب الحجر ينفذ تصرفه  
قبله وجعل المتولي وغيره منه شرا وتبع امه فصحوه **•** واخبار البغوي  
انه لا يصح كما لا يصح تزويج مولايته وان قلنا بقول الوقف فحل تصرف  
يقبل الوقف وهو العتوق والوصية والخلع ولذا لا يذير على الصحيح  
موقوف فان اسلم نفذ وان هلك مرثدا فهو باطل وامر **البيع** والكتابة  
ونحوها من التصرفات فخرج على قول الوقف المحذور وعلى الحد هي  
باطلة وعلى المتقدم موقوفة ان اسلم حكم بصحتها والافلا وحلول الدين  
موقوف فان عا د الى الدين متلام بان انه لم يحل ولا فرق في جميع ما ذكرناه  
بين ان يلحق المرثدين بالحرب او يكون في قبضة الامام وعلى تركه كمالا  
يصح نكاح المرتدة ولا انكاحه ويحل ماله عند عدل ويجعل امته عند  
امراه بقدره وبنو عرقان ورفقه ومستولاه ومكاتبه وبنو النجوم الى  
الحاكم واذا التحق بمدة الحرب وراي الامام الخط في بيع العيول لباعه  
ولو استولاد جارية فان بقينا حله نفدا سنلاده وان اذ لنا لم ينفذه  
فان اسلم فقولا ان لو استولاد المسترى الجارية الذي اشتراها في صدق  
الخيار وقلنا الملك للبايع فتم البيع **فروع** لو ارتد جماعة واشتروا حصن  
او غيره وجب قتاله وتقديم ماله على غير ماله لغلطه وبيع ماله  
ووقف على حرمهم ومزق ثيابه استقبناه وفي ضمان ما المفقود من نفس  
او ماله في القتال خلاف تقدم في البغاة واذا ائلف المرتدة في غير القتال

نفشا

نفسا الزمة الفضايل والضمان ومقدم القتل بالقصاص على القتل بالردة  
فان ياد الامام بقتله عن الردة او عفا المستحق مات المرتدة اخذت الدين  
ماله واذا قتل خطأ ومات او قتل على الردة اخذت الدية من ماله على خلاف **قال**  
المسولي ولو وطئ مرتدة بشبهة او مسلمة فان قلنا الردة لا يزل الملك فلما امر  
الملك بخلاف ما لو وطئ حرمته بشبهة وان قلنا ان يزل الملك لم يجب كما لو  
وطئ ميتة ظانا انها حية وان قلنا الملك موقوف فالمرتدة موقوف ولو امر مرتدة  
على عمل فالقول في اجرة المثل كافي المهر ولو استباحه وسمي له امره اغني  
على صحة عقوده وحكم المسمى ان يحبس الاجارة واجرة المثل ان لم يصحها  
حكم المهر ولو زاد في ردته وشرب الخمر هل ينفى بقتله او يقام عليه الحد ان  
لم يقتله وحيث ان احدهما الثاني **الحاشية الثالثة** الرضا انفق اهل المال  
على حريمه ولو نه حرمة وهو كسيرة وهو موجب العقوبة في الدنيا امتا الجلد  
والتعريف واما الرجم على ما سياتي والكلام فيه في غير فقير في الموجب بحسب  
الحريم والموجب بفتحها وفي كيفية استيفائها **الطريق الاول** في الرجم  
والموجب وصيبتها الغزالي بان يلاح الفرج في الفرج المحرم قطعاً المشهر  
طبعاً اذا انفتحت عنده الشبهة بسبب لوجوب الرجم على المحسن ولو هو  
للجلد والتعريب على غيره والسلام اولا في الموجب بالكسر وفي الضابط قيود  
لا بد من بيانها **سبب الاحصان** والاحصان لغة المنع وهو في الشرع  
في سبعة معان والمحسن المعتبر في الباب الذي ينطبق به الرجم في حق الرجل  
والمرأة عبارة عن ثلاث خصال التكليف والحرة والاصابة في نكاح صحيح  
**الاول** في التكليف فاذا استغنى التكليف استغنى الاحصان بواصل الحد فلا يجب  
على الصبي والمختول لكن يود بها ولها ما يود بها من ذلك **قال** الروايات  
فلو ذنا با امرأة وهو يظن انه غير بالغ فبان بالغ فاقى وجوب الحد وجهان  
وسقط من ذلك المشران فانه يجب عليه الحد وان كان غير مكلف في حال  
سكره ولو اصاب الكافر امراته في حالة الكمال ثم التحق به والحرب نسبي  
واسرق وذنا لا يمتنع محصنا فلو عتق بعد ذلك وذا **قال** الشيخ ابو ثعل



يرجم نالوجن بعد الاصابة ثم افاق لا يبطل احصائه **الثانية** الحرية  
والراقية ليس محض وان كان مكلفا سوا اصاب في نكاح صحيح  
ام لا فلا رجم بالزنا بل نجس عليه نصف ما على الجرم غير المحض. والمكلف  
وهو خمسون جلدة سوا كان الرق الذي حقه من الزنا فيه مستبوقا بحرية  
حصل فيها احصاء ان لم لا يقدم فيما اذا وطئ الدمي وجهه والتحق  
بدار الحرب وبتبني اسرق وزنا اعتبارا بحالة الوجوب واما  
المسعر فعنه ثلثا وجه. اصحها انه كالكمال الرق في النكاح  
والطلاق والعدو. والثاني ان الحد ينسب على ثمانية من الحرية  
والرق يجب على المصنف ثلاثة ارباع حد الاحرار. والثالث انه  
لم يكن يمينه وبين سيرة مبادئه وجب حد الارقا وان كانت بان جعل  
زناه في نوبه نفسه فذلك وان حصل في نوبه سيرة وجب حد لاهل  
وفي قرب العبد والامة قولان احدهما نفي ان واختار الفاضل ابو  
حامد. واصحها وهو القديم واحد قول الجديدي نعم **وقال** ابن سرح  
ان السيدان كان يقيم الحد فلا يرغب وان كان الامام غريبا فان قلت  
يغرب ففي قدره وجهان وقيل قولان اصحها نصف سنه وقطع به الاستحقاق  
وثانيه سنة **الثالثة** الاصابة في نكاح صحيح وفيها مسائل **الاولى**  
اذا لم يوجد الاصابة فيه لم يجب الرجم ويجب حكمة مائة وتغربت عمام  
وقلعي في الاصابة بعيب الحشفة او قد رها من تقطوعها ويظهر ان محي  
الوجه المذكور في التحليل انه لا بد من استيعاب الباقي سوا كانت حلا لا  
او اهما بان وقعت في الحيض او في الاحرام او في نهار رمضان او في عدو  
وطي الشبهة ويدين في بلوغه ما اذا اطمنا اجنبية والمظاهر منها بعد  
العود كما تقدم في التحليل وفي اشتراط كونها بغيا خاليا في التحليل خلاف  
يشبه ان ياتي هناك وهو مبني على انه هل يوجب الغسل ولا يستلزم ان  
يكنى الوطئ من رجل يكتفى اصابة الشيخ المهر ولا فرق في ذلك بين الرجل  
والمرأة **الثانية** لا يحصل الاحصاء بالاصابة في الملك كالاصل في التحليل

به **الثالثة** في حصول التحصين بالاصابة في النكاح الفاسد وط  
الشبهة قولان اصحها انه يحصل وقطع به الفاضل بما كالفول في  
حصول التحليل بالوطئ في النكاح الفاسد **الرابعة** في اشتراط كون  
الاصابة في النكاح بعد الحرية والتكليف اربعة اوجه. احدها لا  
وصححه الامام والغزالي حتى لو اصاب عيدا وصبي او مجنون في نكاح صحيح  
ثم حل فرنا بلزمه الرجم وظاهر النص والاصح عند الجمهور نعم فلا يجب الرجم  
على هؤلاء. والثالث ان الاصابة في الرق حصل بها الاحصاء دون  
لرصابة في الصبي وعلمه بمعنيين. احدهما يقتضي الحاق المجنون بالصبي  
**والرابع** علقته وتقليده يقتضي الحاق المجنون بالعبد فان قلنا بالصحيح  
انه يشترط وقوع الاصابة في حالة الكمال في اشتراط كون الاخير من  
الواطينين في حالة الكمال فيه طرق. احدها نعم فلو كان لرجل ناقصا برق  
او جنونا او صغيرا بين الكامل حصنا ايضا واصحها لا يصير الكامل حصنا  
والطريق **الثاني** ان النقص ان كان بالرق كان الكامل حصنا وطعنا وان  
كان بالصغر والجنون قولان. والثالث ان النقص ان كان بالرق فالكمال  
محض قطعنا وان كان بالهجر وان كانت له غير بحيث يشبه في مثلها ان  
والصغير بحيث يشبهه النساء كذلك وان كانا بحيث يشبهان ففيه  
للخلاف. والرابع الذي اوردته المادري في النقص ان كان في الموطوء او في  
الواطي سرقا وجنونا كان الكامل حصنا وان كان لصغره وان كان مثله لا  
يسمع باصابتها كمن ثلاث سنين او اربع لم تحصنها ولم يتحصن بها وان كان  
يسمع به كالراهن ففي حصول حصانها قولان. ويلاحظ من هذه الحالات  
خمس اوجه **قال** الروياني **قال** الفاضل الطبري سوا الشافعي في  
الاحلال والاحصان في الاملا في اعتبار الكمال في الرق فنوجب على هذا  
اذا اختلفت فاما الواطي في نفسه ان يستوي بين لرحلال ولزحصان فاذا  
وطئ رجل صبيته بجامع مثلهما التحليل الاول **قال** وهذا قول غير لم  
يزدره غيره **الخامسة** اذا زنا محض بغير حصنه رجم وحلقت هي عمرت



ورجت **فزع** لو اصاب الكافر امراته في حالة الكمال ثم التحق به الحرب  
فسبق واسترق وزنا لا يكون محصنا فلو غنق وزنا **قال** الشيخ ابو علي  
يرجم **فصل** في التغريب وفيه مستايل **الاولى** هل تغريب المراه وحدها  
ام لابد من محرم معها فيه وجهان **اصحهما الثاني** وخصصها الامام  
والقاضي اذا كان الطريق سنا وقطعا بالمنع فيما اذا لم يكن امنا **قال**  
الرافعي وفيه قول بشرعية التغريب مع عدم الامتناع في البيان وغيره مما  
يشعر بخلافه ويقوم مقام المحرم الزوج والنسوة المفات الالهي مع  
احدا من محرم او زوج ولذا المنكر ذات في اظهار الوجبين **قال** الرافعي  
النفى بالواحد المقه والكلام فيه كما مر في الحج فان قلنا لابد من محرم او  
زوج او نسوة فان نزع المحرم او الزوج بالجرح فذاك وان لم يخرج  
الامام اعطيا وهل يحرم عليها او في بيت المال فيه وجهان احدهما عليه سباني  
فان لم يكن لها مال ففي بيت المال وجزم به القاضي الطبري والبند محي الروكا  
وابن الصباغ **وثانيهما** وصحة الاضيان ابن جرح والحسين والبعوي انما في  
بيت المال والخلاف كالحلاف في اجرة الجلاذ وقياس ما سبق فيها ترجيح  
الاول ويجري في موته تغريب الزاني نفسه رجلا كان وامراه **وعن ابن**  
جرح انه الفقهاء التي يشترك فيها الحضرة السلفية ماله والرايد عليها في بيت  
المال **قال** النووي في الصواب ان الجميع في ماله فان كان المغرب عبدا  
فغيره داود انه ان تغريبه سبكه فاجره تغريبه عليه فان غربه السلطان  
ففي بيت المال وهو يقتضي كلام الماوردي فان لم يرعب المحرم في الخروج بالاجرة  
لم يغربه السلطان على الصحيح **قال** الرافعي والقياس على هذا ان توجر  
التغريب الى ان يسر النبي فقد صرح به ابن الصباغ **وقال** الروياني  
تغريب وحسب الامام فان قلنا نجبر فاجتمع محرمات او محرم وزوج وامتنعا  
**قال** الرافعي لم تتعرضوا له **وقال** النووي في عمل وجبين نظائره  
لحد ما نقرع وارحمها بقدم الحاكم باجماعه **الثانية** في هذه المسئلة  
التي تغرب اليها الراي بله واجه **احدها** انما مسافة القصر **وثانيهما**

ثم

انه كفى التغريب الى قادومها حيث للحقة في المقام بد وحشده ومشقه **•**  
وقالها انما مسافة العدو وتجاوز التغريب الى ما فوق مسافة القصر على المشهور  
وقيل لا يجوز اذا وجد فيما موضع صالح والبند في تغريب عن حبلته وقومه **قال**  
البعوي والقاضي ولا يحد من الحمل معه اهله وعشيرته ولان الحمل حاربه  
يقتري بهما وما يحتاجه الى النفقة لنفسه ومن خدمه وهو يشترط به لئلا  
يخذمال زايد على ذلك **وقال** الماوردي في الروياني له حمل ماله للتحر فيه  
**قال** الماوردي ولا فرق في البلد الذي تغرب اليه بين ان يكون له فيه  
اهل اولاد وهو مقتضى جواز سفر اهله معه وقد صرح به المتولي **•** واذا غرب  
الى موضع فماله الاستقلال في غيره فيه وجهان **•** احدهما ان اوردته المتولي  
واختار الامام والغريب المنع وصح الروياني الجواز **وقال** الماوردي  
الامام محير في تغريبه بين ان يعين البلد الذي يعينه فيلزمه المقام فيه ولا  
يجوز له الخروج منه ويصير كالجند ولا يعتقل فيه بل يحفظ بالمراقبة فان  
اجتمع اليه غنقا لا اعتقل وهذا رواه الرافعي عن ابن جرح **وقال** الروياني  
لا حبس الا ان تعرض للنساء وفسادهن فحبس فها على الفساد والشاني  
الا يعين البلد فله اذا بلغ مسافة التغريب فقيم في اي البلاد شاء وسهل  
فيها وهو مخالف لما قاله البغوي وابن داود ان الامام لا يرسله بل يغربه الى  
بلد معين ولو غير الامام جهة فالتمس التغريب غيرها اجيب الله في اظهار الوجهين  
وهما كالوجهين في ما اذا عسل البرك فافا والمجر اخر والاظهر لاجابة التولي  
ولا يغرب التغريب من بلده الزنا الى وطنه ولا الى بلديته وبيت وقطنه دون  
مسافة القصر توقف فيه الامام ولو انقل من الموضع الذي غرب اليه  
الى وطنه **قال** الغزالي لا يمنع **قال** الرافعي وغيره منع وهو لا يشبه  
فان لم يكن للتغريب وطن اذا هاجر الحربي الى دار الاسلام ولم يتوطن  
بعد بلده **قال** المتولي يتوقف الامام الى ان يتوطن في بلده يغربه  
**وقال** القاضي يغرب من المكان الذي قصده **•** ولو زنا المسافر في  
الطريق يغرب الى غير مقصده ولو زنا في البلد الذي غرب فيه في مدة التغريب



عرب منه عما الى مسافة الغرب في جهة تكون عنهما وبين وطنه مسافة البحر  
فالشر ويدخل بقية الغرب الاولى في الثاني وفيه وجه انه لا يغرب من  
ذلك البلد **قال** لو عاد المغرب الى مكانه ثانيا وفي احتساب المرة  
الماضية وجهان • احدهما لا وجه الامام والغزالي والرافعي • وثانيهما  
واقصر عليه جماعة نعم **قال** الماوردي ويعز ذلك والخلاف راجع  
الى انه هل يجوز ان يثبت سنة الغرب وهو الخلاف في ثبوت سنة الغرب  
وظاهر كلام الرافعي انه ينبغي رده الى المكان الذي غرب اليه وينبغي ان  
يبنى على انه يستأنف المرق او يعني ان قلنا استأنف فلا يتعين ان قلنا  
فان جردنا ان يغفل بنفسه الى غير هذا اولى وان منعناه فمحملة ان  
يمنع وان لا يمنع **فروع** لو اراد الحام نغربه لم يخرج بنفسه وغاب سنة  
ففي لا كنفاه به وجهان صحيحان اما الوجهان فلهما وجهان نعم وهو اورد  
الماوردي ويجوز ان يرتب على الوجهين فيما اذا غر به الامام ولم يعزل له جهة  
ولا شتم طان يجوز الغرب بعد الجلبيل هو اولى واول مرته من حين  
السفر لا من حين الوصول الى المكان المغرب اليه على الصحيح • وينبغي للامام  
ان يمسك ديوانه او سنة الغرب فان لم يستدع ادعى المغرب بقضاءها صا  
ويحلف استظهارا **قال** الماوردي في اذا مضت فان كان لتمام عياله  
المكان فليست له العود الا بآذنه وان فعل عذر وان لم يعينه جاز له العود بغير  
اذنه والا في ان يستأذنه ولم يشترط غيره الا في هذا بيان الاحصان •  
**واما** الاسلام فلا يشترط عندنا في الاحصان فاذا اذنا الذي وهو حر  
مكلف صا في نكاح صحيح رحم واقامة الحد عليهم بنيت على وجوب  
الحكم بينهم فان قلنا لا يجب فهل يشترط في اقامته عليه رضاه بحكمنا فيه  
وجهان قلنا يجب الحكم بينهم اقيمت عليهم الحدود دون رضاهم وهو  
لما صح وقد مر ذلك بآتي نكاح المشركين واللغة • واذا ارتد المحض لم يبطل  
احصانه حتى لو راد في الردة او بعد عوده الى الاسلام **فصل** واما  
الموجب الدخول في الضابط المذكور وهو ايلاج فرج في فرج الى اخره فيدخل

في القيد الاول وهو قولنا ايلاج فرج في فرج اللواط فان الفرج يشمل القبيل  
والدبر من الرجل والمرأة وهو في الرجل من لبر الفواخس فاذا اني رجل دبر  
رجل فغيبا يلزمها اقوال • احدها انها يقتلان سواء كانا محصنين • ولا •  
والثاني انها برجان محصنين كانا او غير محصنين • والثالث انها يغرزان •  
والرابع وهو الصحيح ان حره حد الزنا فيرحم المحصن وتجلد وبعز عن المحصن  
وفيه وجه انه يجهدم عليه حد اراير من من شاة حتى يموت كما فعل الله  
فعل ان يقوم لوط وعل الرابع الصحيح هل يقتل في الحال في المفعول به ببن ان  
يكون محصنا ام لا واذا لم يفرق فهل يجب عليه حد المحصن او حد غير المحصن فيه  
ثلاث احتمالات للامام • احدها انه يعينه ان يكون وطئ نكاح صحيح كما  
في الفاعل والثاني لا يعتبر اذ لا يشترط ذلك فيه وعمل هذا المحتمل ان  
يعمل بكل حال وحتمل ان يجلد ويغرب مطلقا وهذا الذي اوردته  
الفاضل في الرافعي الذي اوردته الماوردي الاول وقال يقتل بكل حال وان  
كان المفعول به صغيرا او مجنون او مسكرا فلا حد عليه ولا ماله على الفاعل  
ولو اني امرأة اجنبية في دبرها فطريقان • اظهرهما وحكى عن المقرانه لوط  
فيما في فيه الاقوال المتقدمة **والثاني** في القطع بانه زنا فيرحم المحصن منهما  
وتجلد غيره ويغرب وقيل على هذا القول ان المرأة تجاز وتغرب سواء كانت  
محصنة او لا وقد تقدم ذلك في آخر النكاح ولولا طبعين وطريقان •  
اصحها انه كاللواط باجنبي والثاني انه لا ولو وطئ اخته المولودة فله حد وجوب  
الحد القولان ولو اني زوجته او جارية في دبرها فطريقان اصحها انه لا حد  
**والثاني** في انه على الخلاف في وطئ لبر خسا المولودة ويخرج هذا القيد المتفاته  
ومقدما في الفرج الوطي في ايلاج بعض الحشفة وانما المرأة والمرأة فلا حد في  
هذه والواجب للغير بنو ومرايتهم مختلفة فيه واذا وجدنا المرأة الخلية حبلا  
وانكرت ان نكاحا حد عليه عندنا وذلك اذا وجدنا امرأة مع احبني في الخاف  
ولم تعرف ذلك فلا حد عليها وفيه اشتراط الماسة خلاف ما في باب الوضو  
فيما اذا فعل في حره واوجح وصح الاستناد ابو منصور انه لا حد وجرم



بأنه لا يفسد عبادة ولا يوجب غيبلا وصح غيره خلافه • وأما الفيد الثاني  
وهو لونه مشتمل طبعاً فخرج به شيان • أحدهما فرج الميتة فلا يجب  
لحد فيه بل الصحيح بل المتعذر **وقال** السبدي يخي عن مقاييله أنه ظاهر  
المذهب ونحو الخلاف فيما لو لا طهيمت • الثاني إيمان الميتة وهو  
هلام وفي الواجب فيسقط • أشهرها لفرقه قولني أحدهما أنه يجب فيه  
التعزير والثاني أنه كاللواط فيكون على الأقوال في أنه يقتل أو يجرأ  
يعزدا ويغرق فيه بين المحض وغيره والآخر قول الثاني في القطع بالتعزير  
والثالث القطع بأنه كاللواط فيجوز هذا وقد قول التعزير على رأي  
والرابع القطع بأنه كالزنا فان قلنا واجب التعزير لم يحل الغسل به في وجه  
وان قلنا أنه يقتل ففي مثل الميتة أوجه • أحدهما يقتل • وثانيها لا •  
وثالثها يقتل المأولة دون غيرها وذكر والمشرعية فكلها بله أوجه  
معان كراهة أكلها لو امتنعت وتلد الفاحشة بما داساها خلق مشرق  
فلو في مبيته ما لولة في ديرها فقلت على الأولين والثالث فان قلنا  
تقتل فان كانت محرمة اللحم ففي وجوب قيمتها إذا كانت لغير الفاعل  
وحين أظهر ما نفع وعلى هذا الحب على الفاعل وفي بيت المال فيه وجهان  
أصحهما الأول وصح القاضى الثاني وان كانت مأولة ففي حل أكلها إذا جئت  
وجهان • أحدهما نعم وصح الإمام والبعوى وابن أبي عمير وقطع به  
بعضهم • وثانيها لا وصح الشيخ أبو حامد فعلى هذا أهل الحب قيمتها وعلى  
من يجب فيه الخلاف في غير المسألة وتجرى الخلاف على الوجه الأول  
فيما بين قسميها حية ومذبوحة ولو مكثت امرأة فردا وخوف من نفسها فواقعها  
**قال** البغوي وغيره الحكم كالوفاي بالميتة **وقال** القاضى المذهب  
أنه يجب عليها الحد ولا يجب قتل الفردان وجنبا قتل المرأة لا على المعنى  
الأوسط فان وجبنا الحد في اللواط وإيمان الميتة فلا بد من أربعة  
عدول وان وجبنا التعزير فليس على إلا ما لا بد من أربعة فيه وجهان  
أظهرهما وهو النسخ الثاني **الفصل الثالث** لونه محرما والمراد ما

م

ما حرم لعينه دون المحرم لعين خارج فيخرج به وطى الزوجة والمملوكة  
الحرمين والصامتين والحائضين والطلقه الرجعية فلا حد فيه ولا وطى  
الحادية قبل أن يستبرأ **الفصل الرابع** لونه مقطوعا بغيره فيخرج به وطى  
الشبهة في الطريق وهو كل سبب جعله بعض العلماء شهوة أو الشهمة دلالة  
أضرب • شهمة في المحل • وشبهة في الفاعل • وشبهة في الطريق **العنتم**  
**الأول** الشهمة في المحل بان يجوز مملوكا لانه تحريم عليه بنسبها ورضاع  
كالوطى لمولودته وهي أخته من الرضاع أو النسب والتي هي أمه أو بنته من  
الرضاع أو وطى ابنته أو ابنه ففي الحد قولان أحدهما أنه لا يجب ومسببه  
جماعة إلى الجبر • ولو وطى جارية به المستبرأة أو جارية المروحة أو المعتقة  
عن زوجها أو طريقتان • أحدهما طرد القولين وأقوالهما القطع وجريان فيما إذا وطى  
جاريته المحبوسة أو الوفيه وفي وطى الذي جاريته التي أسلمت قبل الرضاع  
عليه فعلى القول الصحيح لو كانت الموطوءة تولد بنتا لبنته وأميه الولد  
وعلى القول لآخر لا تثبتان وقيل تثبتان قطعا **وقال** في المذهب لا  
خلاف فيه ولو وطى لرب جارية ابنه **قال** الإمام والغزالي في البسيط  
أن قلنا يحد لهما وقصرام ولد له لو علق به فلا حد عليه على الجديد والقديم  
وان قلنا لا يحد لهما إذا أحبلها فكذلك على المذهب وأجري بعضهم القول  
القديم في وجوب الحد وهو بعيد وهذا يخرج بنته في موطوءة الأب وقد  
حكاه الإمام في موضع آخر عن بعضه في القديم وحكى الرويان عن ابن أبي حناب  
القطع به إذا كانت مسئولة الابن وجعل القديم فيما إذا كانت موطوءة من  
غير استيلاء لا مكان جلها له من بعد بالملك أو بالاعفاف بهما وكل هذا نزع  
على المذهب في وجوب اعفاف الأب فان قلنا لا يجب لحد الفطع بوجوب  
الحد والحد خلافه وهذا كله يعنى أنه لا فرق بين أن يحبلها أو لا **وقال**  
في البسيط أن يحبلها فلا حد قطعا وان لم يحبلها ففي وجوبه القولان  
ومما بعيد **العنتم الثاني** الشهمة في الفاعل وهو أن يطر حل الموطوءة  
كالودقت إليه امرأة غير زوجته وقيل له إنما التي تحبها فكانت غيرها وحما

الشبهة



لو وطئ رجل امرأة في فراشه فوطئها ظاهرا أمنا زوجته أو أمته أو وطئ امرأة  
زوجها بعقد طئه صحيحا فبان فاستد فلاحده عليه وفي وصف هذا  
بالنكاح خلاف فمنهم من يقول ليس لحرام ونقصر عليه والآخر يقولون  
هو حرام لا أثر فيه للعدد **وقال** الإمام لا يوصف نكاح ولا حرمة  
وهو الظاهر ولو ادعى أنه طئن ذلك فقد نكح على أنه تخلف ويداعنه الحد  
ولو طئها الجارية المشتركة بينه وبين غيره فكانت غيرها وقلنا لا يجب الحد  
بوطئها فقد قال الإمام يظهر أن يقال لا حد لأنه طئن ما لو تحقق در  
الحد ونحوه وإن يقال يجب لأنه علم التحريم وطئن أنه فادنه ما يدرك الحد  
فلم يكن وكان من حقه الامتناع عند العلم بالتحريم **قال** النوري وهو  
الظاهر الجواب عن الفروع عدة نظاير ذكرها الإمام وفي البسيط عن هذه  
الشبهة بعدم العلم بالتحريم وعبر في الوسيط عنها بطن الرجل وبينهما ذرف  
مخرج عليه مسلة تفقدت عن الرواية أنه لو زنا وهو طئن أنه غير بالغ  
فبان بالغ فوجب الحد وجها **القسم الثالث** الشبهة في الطريق  
وهو كل وطئ استشهد به إلى سبب جعله بعض العلماء في حد فانه  
بذلك الجدة على المذهب وإن لم يعقد الوطئ الجدل بشبهة الاختلاف فلا حد  
على الوطئ في نكاح بلا ولي وقبل يجب مطلقا وقبل يجب على معتقد التحريم  
ومقتضى هذه الشبهة الاجاب الحد على زوجة جارية باذن سيدها لكن  
المذهب الذي قطع به الجمهور وجوبه وإن لا يجب فيما إذا استهدت منه أن  
فلان تزوج فلانة فوطئها لقول أبي حنيفة أنها حل له للنكاح ثم الشيخ أبو  
حامد والقاضي حجتين بوجوبه **وقال** الروياني إذا قول لا يلزم منه  
الحد وليس من الشبهة المستقطبة للحد عندنا وإنما قاله بعض العلماء لو نكح  
واحدة من محارمه بنسب أو رضاع أو مصاهرة كأمه وأخته وزوجة ابنة  
وطئها فإنه يلزم منه الحد وإن الوطئ مطلقه فلا ما أو ملامسه أو خامسه  
أو لخت زوجته ووطئها غلما باحبال ولم يعقد أو خلقت أو ود في اباحة

للطهارة

الخامسة ولذا لو نكح مرتدة أو معتدة أو فزوجه أو نكح الكافر مسلمة ووطئ  
ولو ادعى الجهل بشخص ثم نكح الاخت من الغيب ولو ادعاه في اخته من  
الرضاع ففي قبوله لدر الحد قولان **ولو نكح** وبنية أو مجوسية ووطئها **قال**  
البعثي يجب الحد وقال الروياني لا يجب في المحوسبة لخلاف **قال**  
الرافعي وهو القياس إذا حقق الخلاف **قلت** وقد مر الخلاف في  
المذهب ولو ادعى الجهل بشخص فوطئها معتدة أو معتدة فوطئها كان مكرها  
وداعنه الحد نص عليه **قال** القاضي أبو حامد وقيل التمسك بها  
ولو قالت المرأة بلغني موت زوجي فاعتدت وقولت دواعيها الحد وليس  
عندها من مالها أو أسدا جارية للزنا وبنية فوطئها الحد ولا ما إذا باحت  
المراه وطأها الرجل فوطئها نصيب الحد ولذا الواباح وطئ جارية زوجها  
أو غيره فوطئها ولذا الواباح الرجل وطئ أمته لغيره على المذهب ثم وليس  
منها عندنا ما إذا زنا باطن حرسا أو بالعلن سواء ثبت ذلك بالبيينة  
أو بالقرار ولا ما إذا أمست بالمائة العاقلة مجنونا أو مراهقا أو ضالما  
فوطئها بل يلزمها الحد كما لو زنا بمجنونة أو مراهقة أو نائمة ولا ما إذا قرأه  
زنا بجهنم فحدت ولا ما إذا زنا بامرأة عليها قصاص ولا ما إذا زنا في دار  
الحرب بل يقيم الحد فيها على المذهب وهذا شرح الضابط المزبور ويعتبر  
دره أمور أحدها الاحتياط فلواله الرجل على الزنا لم يجب الحد على  
الصحيح ولو لم يمت المرأة عليه لم يجب وطئا ولا فرق بين أن يصبط فوطئا  
وبين أن يمدد له من نفسه لكتنها فأنتم في الحالة الثانية دون الأولى  
والثاني التكليف فلا يجب الحد على الصبي والمجنون ونحوه وإن خرج هذا  
بفقد التحريم المذكور في الضابط الثالث معرفة التحريم الزنا من لا يعرفه  
لغير عمد بالسلام أو لأنه فتش في بادية بعيدة من المسلمين لا حد عليه ولو  
فتش بين المسلمين وقال ألم أعلم بحريمه لم يقل منه ولو علم التحريم لكن لم  
يعلم أنه يوجب الحد فقد جعله الإمام على الرد الذي ذكره فيما إذا  
وطئ امرأة ظاهرا أمنا الجارية المشتركة بينه وبين غيره فكانت غيرها **قال**



النوبى والصحيح الجائى على المزمب والفواعل وجوبه **فروع** لو وطى زوجته  
او امته ظاناً انها اجنبية برئى بها عصي واحد ولا يعاقب عليه في الاخر  
عقاباً الزانى لا سيما فسد الرقاب يعاقب عقاب المتجرى على معاص الله  
المخالفة لمره وكذا من شرب شراباً طنه خمر افيان غيره او قتل انساناً بظنه  
معصوماً فيان غير معصوم **فصل** لا بد من اقامة الحد بين ثبوت الزنا  
عند القاضي اذ كان هو المستوفى له اما بالبيينة او بالاقرار وتخرج بذلك  
صوران **احدهما** اذا علم الحاكم ذلك بنفسه ففي اقامه الحلاق لا يفي  
في القضاء بالعلم والاصح عند الغزالي المنع الثاني **اذا وجدنا امره** في  
لها حاملاً لم يقر عليها الحد لان ثبوتاً عنه فان قالت انه من نكاحه وان  
قالت من طى سببه فلا **وقال** الماوردى لا يجوز ان تسمع قبل الوضع عما  
يجب الحد وكذا بعده ان كان الولد ميتاً فان وضعته حياً سبكت لحق  
الولد ولو سبكت فميتاً **قال** الاصحاب لا حد عليها وقال الروبانى  
ان كان الحمل مجهول الحال حمل على انه من نكاحه مقتضى هذا الجواب الحدود ثبتت  
الزنا بالبيينة ولا بد من ادبها وبالاقرار به مرة واحدة ويصح رجوعه عنه  
ولو قامت البيينة بما يوجب حد الله تعالى فاقرب به فله رجوعه على البيينة  
او الاقرار فيه وجهان فعلى الاول الرجوع عن الاقرار لم يسقط الحد وعلى  
الثاني يستقطب متى تقدم الاقرار او اخر **وقال** الماوردى الاصح عنده  
ان ينظر فان تقدم الاقرار كان وجوب الحد به فيسقط بالرجوع عنه  
وان تقدمت البيينة كان وجوبه بها فلا يسقط بالرجوع **وحكى ابن نجيم**  
الوجهين في الحد اما اذا تقدم الاقرار ثم قامت البيينة ثم رجع **قال**  
الروبانى فعلى الوجوه كلها لا يسقط احدهما الاخر ويستحب لمن ارتكب  
جيرة نوجب حد الله تعالى ان يستتر على نفسه ولا يقر به على المزمب بخلاف  
ما اذا قتل او قتل فانه يجب عليه الاقرار **وقال** المغوي يستحب  
وفي استحباب كتم الشهادة للشاهد في حدود الله تعالى وجهان **قال**  
الرافعي اصحابه الا وقال النوبى الاصح ان الشاهد ان راي المصلحة في الشهادة

شهد

شهد وان رايها في السترة وهو المذكور في النسيية والمصلحة في الشهادة  
بان يجوز قتل الفاحشة مواظبا عليها غير فادم عليها او في سترها عليه  
بغير الغيرة بها وفي السر بان يكون وقع ذلك منه مرة او يكون ذاهبه  
**قال** الماوردى في الروبانى الاولي ويحيز السترة لها وفي حاله  
الثانية بما اذا لم يتعلق ترك الشهادة اجاب حد على غيره فان تعلو كماله  
شهد بلائاً بفرناه وقلنا الحدون وجب على الرابع الا اذا وام بالتوقف وحكى  
القاضي وجوب الاداء في هذه الصورة وجهين وقال البراهم عند الفقهاء  
الوجوب وهل للحاكم ان يعرض للتوقف لا دافيه وجهان ما يمان في  
السيرة ولو كان قال زينت بفلا فله مقر بالزنا فاذا فله فان  
كذبته او قالت كان تزوجني لزمه حد الزنا و **قال** الفذ فان رجعه لم  
يسقط حد الفذف ولو قال زينت بها فله لم يجب حد الفذف ويجب  
مع حد الزنا المهر ولا يسقط بالرجوع ولو رجع عن الاقرار بعد ما استوفى  
منه بعض الحد لم يستوف باقية فان استوفاه الامام وهو يرى سقوط  
الحد بالرجوع فان منه ففي وجوب الفضا من قولان فان قلنا لا يجب  
فوجب نصف الدية او يوزع على عدد السياط فيه قولان وقطع ابن نجيم  
بنفى الفضا من قول قل هذا الرابع فامل بعد الرجوع ففي وجوب الفضا  
وجهان وصح القاضي عدم وجوبه وفيه الرجوع الصريح ان يقول زنت  
فيما اقررت به او رجعت عنه وكذا الماوردى على الصحيح وهذا القول لا يند  
فلحدت او لمست فاعتقدت ذلك زنا ولو قال لا حد قال الماوردى يكون  
رجوعا مع احتمال فيه ولو شهد على اقراره بالزنا فقال ما اقررت اء و  
قال ذلك بعد ان حكم الحاكم باقراره لم يلفى اليه **وقال** ابو اسحاق  
والقاضي ابو الطيب هو كما لو قال رجعت او ما زينت لو قال لا يفيقوا  
على الحد ولا اريد الحد بل دين مجموعا على الصحيح **قال** الرافعي لمن  
تحلى في الحال فلعنه قصد الرجوع فمعرض عنه احتياطاً فان رجع  
فذاك والحد وهذا ما اورد الماوردى وكلام الامام يفهم انه لا



ينظر فيكون وجبا فالثاني ولو قال ان يكون في فخر صاحب المقرب انه رجوع ونظر  
 ان يخرج على هذا الخلاف ولو قرب من اقامة الحد فقيه الوجهان **قال**  
 الامام وذكر بعضهم مسئلا احسنا فقال الخلاف في ان الهارب هل يتبع  
 لانه سقوط الحد ويحصل من ذلك ثلثة اوجه **•** احدها سمع ونقل  
 والثاني يستقط الحد ولو ظفر نابه لم يعمه **•** والثالث لا يسقط ولا يسمع فاذا  
 ظفر نابه استفسرناه فان استمر على القرار حد ولو امتنع من التدين من  
 اقامة الحد فهو كالمهرب فيما في فيه الاوجه ولو اتبع الهارب ورجع فلا  
 ضمان ولو تاب من ثبوت ذنابه بينة او اقرار ففي سقوط الحد عنه فلو كان  
 الجدي يد الصحيح انه لا يسقط وثانيها يستقط ورجحه جماعة من العرفيين  
 وعلى هذا ففي استراط اصلاح العمل بعدها خلاف ياتي في باب قطع الطعن  
 وسماجدان في جميع حد ود الله تعالى وفي موضعها طرف **•** احدها انها  
 مطلقان متوابعان قبل الرفع الي القاضي او بعده **•** والثاني انها فيما اذا  
 تاب قبله فيسقط قطعا ويخرج منها لانه اوجه اصحها ثانيا انها  
 تسقط قبل الرفع لا بعده وهل يؤثر الهرب في الحد اذا امت موجهه بالبينه  
 فربما على سقوط الحد بالثبوت عيني على الخلاف المتقدم في انه يسقط  
 اذا ثبت بالاقرار كالرجوع من بلا له مترلة التوبة كما نزل منزله الرجوع  
 ولو طوبى المقرب بالزنا بالحد وادعى انه استوفى منه **قال** الروياني  
 حمل لا يقبل منه ويحتمل ان يقتل كما في اداء الزكاة مع انه لو اقر بما تم  
 رجوع لم يقتل **•** ينضم من متسايل **•** الاولى لو شهد اربعة على زنا رجل  
 بامرأة لئن قال انسان كانت مطاوعة وقال انسان كانت حرمة فلا حد  
 على المرأة وفي وجوب الحد لها على شاهدي المطاوعة القولان المشهوران  
 اظهرهما الوجوب **•** اما الرجل فمدني وجوب الحد عليه على الخلاف في  
 وجوب حد القذف للمرأة على شاهدي المطاوعة ان وجبناه لم نحد وان  
 لم يوجب وجب عليه على الصحيح ولا خلاف ان شاهدي الاكره لا يحد  
 ان حد القذف للمرأة ولا حد شاهد الطواغية حد القذف للرجل

على المذهب سوا حجة دناها اولاه هذه طريقة الامام والرافعي **وقال**  
 الفضلاء المادري والطبري والرويان في حجة الرجل فلو كان قال الاكره  
 المذهب منها انه لا يحد قال الاول فان وجبناه لم يحد المذهب  
 لها ولا له وان لم يوجبناه فان لم يوجب الحد على الشهود عند نقصان العدد  
 فمننا اولي فان وجبناه ثم فمننا وجهان فان وجبناه حد دنا شاهدي  
 الاكره له دونها وشاهد الطواغية قد قد فاهما الذين زناوا وحد فحب  
 عليهما حدان او حد فيه قولان الجدي يحدان ويحب المهر على الرجل الا  
 ان يوجب الحد على شاهدي الاكره **الباب** لو شهد اربعة على زنا امرأة  
 وشهد اربع فسوة على انما عذر الم حجب عليهما حد الزنا ولا حد القذف  
 على الشهود اذا مضى زمن عمن فيه عود العذر ولا الوقتها فاذا  
 لم يلزمه الحد لقيام الشهادة وكذا الوافاة اربعة على انه الزنا على  
 الزنا وطلبت المهر واقام هو اربع فسوة على انما عذر اولا حد عليه **•**  
 المهر ولا يحد عليهما حد قذفه ولو شهد انسان على انه وطأها بشبهة  
 واربع فسوة على انما عذر اوجب المهر ايضا **قال** ابن ج ولو شهد  
 اربعة عليهما بالزنا واربعة على اعتار ثقا او قرنا فليست عليهما حد الزنا ولا  
 عليهم حد القذف **وقال** المادري هذا اذا كان الزنوع القرن يمنعان  
 من التلايح فان لم يمنعنا منه حد خلاف العذر **الباب** لو شهد اربعة  
 بالزنا وعين كل منهم زاوية من ذوايا البيت التي عينها الاخر لم يحد  
 وجوب حد القذف على الشهود الذين لم يتم عددهم **وقال** المادري  
 ان لم يوجب ثم فمننا اولي فان وجبناه ثم فمننا وجهان **قال** ولو شهد  
 انسان على انه زناها يوم الجمعة بالبصرة واشتاف بانه زناها يوم  
 السبت بالكوفة لم يحد حد الزنا واما حد القذف فان وجبناه  
 عند نقصان العدد فمننا اولي والا فثلاثة اوجه **•** احدها يحدون  
 جميعا **•** الثاني لا يحدون لان الكذب لا يحد في حد الجهنم  
 والثالث يحد الاكره لمقدم ادا لاولين لما قبل شهادتهما



وهذا أصح **فتح** لا فرق عندنا بين أن يشهد شهود الزنا في مجلس واحد  
أو مجلسين ولا بين أن يحضر الشهود كحاضر من عند الحاكم وبين أن يغيبوا أو  
يؤتوا ولا بين أن يقصر الزمان بين الشهادة والزنا وطول ولو شهد  
أربعة عليه بالزنا دون الإحصاء خلد فإن ثبت أحصائه بعد بالبينة  
رجم ولو قامت بينة بالزنا وبينة بالأحصاء فسرعه في الرجم فوجعت بينة  
الأحصاء أن تزل الرجم ورجم ولا يقوم ما حصل من الرجم مقام الجلد على  
الصحيح **الطرف الثاني** في الاستيفاء والنظر في بنية ومتعاطيه لا  
استيفائه في أعينها **المورد** أحدها إقامة الحد على لراحوه إلى  
الأيام من فوضه إليه ولا يتوقف إقامته على حضوره أمام سوا ثبتت  
بالبينة أو بالإقرار ولا يحل حضور الشهود إذا ثبتت بالبينة لمن يستحب  
حضورهم وقد أتهم بالرجم ويستحب أن يحضر إقامة الحد طائفة من  
المستأمنين أعلام أربعة **قال** المأددي وإن يعرض عليه النوبة قبل رجمه  
**قال** الروياني وإن حضر وقت صلوة أمر بها وأن تطوع صلوة من  
زعمه أن استسقى ما استسقى وأن استسقى لم يطعم **المادة** تقتل  
المحصن بالرمي بالحجارة فلو قتل بالسيف وقع الموقع للزعم به النكاح  
الواجب وليس كما يرمى بمقدار الجنب ولا بقدر ولا بعد ولا يرمى بصخرة  
مذففة ولا بأحصاء الغار بل بخيط الناس به ويرمونه من الجيوب  
بحجارة معندة ومذففة وخرف وخوها إلى السموت ولا تحفر للرجل عند  
رجمه سوا ثبتت بالبينة أو بالإقرار **قال** المأددي إن رجم بالبينة  
حفره حفرة إلى وسطه بمنع من الحرب وإن رجم بالإقرار فلا وأما  
المرأة ففيها وجوه **أحدها** أنه يستحب أن تحفر لها إلى صدرها **وثانيها**  
أنها لا ترحب وإنما بالبينة استحب أن تحفر لها وإن ثبت بالإقرار فلا قال  
الرافعي وهو الأشبه **وثالثها** أن لا يرفقه إلى خيرة الإمام ولا استحبان  
فيه كذا نقله الرافعي عن أبي الطيب وكذا صاحب الوافي وقال سوا  
ثبت بالإقرار أو بالبينة وحكي غيرهما عنه أنه روى عن القاضي أبي حامد

أنه أن ثبتت بالبينة فهو بالخيار وإن ثبت بالإقرار لم يحضر **قال** ولا أعلم  
من ينقله والذي يقتضيه السنة أن يحضر لها إذا ثبتت بالبينة وتحضر  
إذا ثبتت بالإقرار فقصير الوجه خمسة **قال** المأددي في الأحبار أن  
يكون الحجر ملائفاً وأن يكون موقف الراعي منه بحيث لا يبعد عنه  
مخطيه ولا يدنو منه في قوله والأولى لمن حضر وجهه عند ثبوت بالبينة  
أن يكون عونا فيه دون ما إذا ثبتت بأقرار **قال** الروياني قال والي  
هل الأولى أن يرمى بالحجارة الكبار أو الصغار أو بهما فيه ثلثة أوجه وجميع  
بدنه محل للرجم وتخيار أن تتولى الوجه ولو قرب عندما أصابته الحجارة  
فإن سب رجمه بالبينة اتبع وإن ثبت بالإقرار فقد تقدم **المادة**  
لو كان الزاني مريضاً فإن كان حده الرجم قبل يوحى إليه أن يبرأ فيه أربعة  
أوجه **أظهرها** وهو المنصوص في المختصر لا سوا ثبتت بالبينة أو بالإقرار  
وثانيها نعم **وثالثها** أنه أن ثبت بالبينة لم يوحى وإن ثبت بالإقرار  
وهو منصوص في كلام وجزم به الفقيه في صححة القاضي **ورابعها** عسسته  
وجري هذه الأوجه في وجهه في الحر والبرد الشديد بن هذه إلى المرض  
المرجوز واليه وأما الذي لا يرجو أو واليه فلا يوحى سوا ثبتت بالإقرار أو  
بالبينة **وحكي** ابن موسى عن الشيخ أبي حامد أنه يوحى في الصوتين  
وعن القاضي أبي الطيب أنه أن ثبت بالبينة لم يوحى وإن ثبت بالإقرار  
فوجهان أصحهما أنه لا يوحى الحد الثابت على المرأة بلعان الزوج إذا لم  
تلاعن ملحق بالحد الثابت بالبينة وإن كان حده الجلد فإن كان المرض  
يرحمى روه كالحما والصداع وما يزدول عادة فالمنصوص الذي عليه  
الجمهور أن يوحى إلى أن يبرأ لحد الحد ود المقطوع في حد وغيره  
لأنقام عليه الحد حتى يبرأ وفيه وجه أنه لا يوحى ويضرب بحسب ما  
يحمل حاله من الضرب بالعشكال وغيره فإذا كان المرض غير مرجو الزوال  
ولو ضرب تخشيب ما ختمه فبرأ في إقامة حد الاصل عليه وحيث أن  
**قال** الرافعي وليكونا مبنيين على هذه الخلاف وهل يحبس إلى البرأ



**قال** الامام لا يستل في تحليته وفيه فضل نظر فان ثبت بالبينة احمده  
حبسه كالزانية الحامل وان ثبت بلا قرار احتمل انه لا حبس وتحتل ان  
يقال حبس فان رجع عن الاقرار حلينا سبيله وجزم الغزاة بالاول  
وفي الكلت نظر. وان كان الموضع لا يرجي رواه كالتسل والزمانه والجدل  
او كان يخفى الاحتمل السياط لم يوجب الحد لمن لا يضرب بالسياط بل  
بعثا عليه مائة شمر اخ ان كان خرا وخشون ان كان ناكرا ويصوم  
مقام الضرب بالعثكال اطراف الثياب ولا ينفى وضعها عليه اتفاقا بل لا  
بد من منتهى الضرب وحصول الالام على المذهب وسطر ان يشه الشارح  
كلها او ينقص بعضها على بعض حيث ثقل بسببها الفصم على المضروب  
ويقال لها فان لم يشه او لم ينقص او شك فيه لم يسقط **قال** الامام  
مسمى الضرب والامتناع بعضها على بعض ما اراه زاجرا اذا لم يكن فيه ايلام  
يقع مثله من بدن المخرج لوقوع السياط من بدن الصحيح. وقد تقر  
في الشرع ان الضرب بالعثكال به الحالف في حق الصحيح وان كان لا يجري  
في حد الا السياط والمها فوق اليه فالوجه ان يعتبر في الضرب في الضعيف مثل  
ما يعتبر من ذلك في حق الصحيح وجعله الغزاة الاظهر وهو يقتضي ثلثة  
الشمارخ كلها للبدن او الثوب الذي عليه وقد حكى في الميز وجه انه  
لا يفي الشاقل ودصولا لا يلد له من ملاقة الجميع لبدنه او ملبوسه  
ومجيد هنا اولى ولو كان على العثكال مائة شمر اخ ضرب بها الحربي مائتين  
ولو كان يحتمل كل يوم سوطا لم يعرف السياط بالحد في الحال بالعثكال  
وخفى ولو كان لا يحفل الضرب بالسياط الذي شرع الضرب به على ما سياتي  
بيانه في حد الخمر لمن يحتمل الضرب بما دونه او يقضيان **قال** الامام  
ظاهر كلامهم انه يضرب بالشمارخ والذي اراه انه يضرب بالسوط الخفيف  
ولو ضرباه بالعثكال فزال مرضه على خلاف ما ظنناه لم يعد عليه الحد  
بخلاف ما اذا حج المصوب ثم برأ فانه يلزمه الحد في قول ولو برأ قبل ان  
يضرب بالعثكال وخفى انهم عليه حدا لا محذور **فروغ** يوجب القطع

في

في السرقة البهائم بوجع الجلد في الزنا وامان لا يجاروه ففي قطعه  
اذا سرق بهمان اصحها انه يقطع واذا وجب حد القذف على مريض  
**قال** الماوردي في الحد في الزنا **قال** ابن جني يقال للمستحق  
اما ان يصبر الى التبر او يقصر عن الضرب بالعثكال **وقال** البغوي  
يحد بالسياط سواء كان الموضع رجوا الزنا ام لا **وقال** القاضي هو على  
الوجين في قطع السرقة **قال** الرازي في حد الشرب حد الزنا انهم  
ويستغنى عن سماعي التفاتت بينهما على قولنا ان الضرب بالغزاة اطراف  
الثياب في الشرب يتعين دون السوط لان ذلك يجري في الصحيح  
**الرابع** الزمان فلا يقيم الحد بالجلد في الجرد ولا البرد المفرطين  
بل يوجر الى اعتدال الزمان ولو كان في بلد لا يبرد فيه الحر والبرد  
**قال** الماوردي يوجر من ولا ينقله الى بلد معتدل لكن يقال  
افراط الحر والبرد يخفف الضرب حتى يسلم فيه من الهلاك وان كان  
الحد بالرحم والكلام في اقامته في شدة الحر والبرد كالكلام في اقامته  
في شدة المرض فياتي فيه الادخه المتقدمة. واذا جلد الامام في  
الحر والبرد المفرطين وفي المرض فالتجاوز بالتسوية بالنقصان لا  
يضمن ونص فيما اذا حبس في شدة الحر والبرد فسرى الى نفسه انه يضمن  
وللاصحاب طرق. احدث ان فيها قولين والثاني بقريرهما ن  
والثالث حملها على قولين فخصه في الختان فيما اذا كان الغالب فيه  
اللف وفي الحد فيما اذا كان الغالب فيه السلامة **قال** الرازي  
والظاهر في اقامة الحد انه لا يضمن وان ثبت الخلاف **قال** الامام  
فان قلنا لا يجب الضمان فخير الحد مستحب وطعنا وان قلنا لا يجب  
ففي وجوب التأخير بهمان **قال** النووي المذهب وجوب التأخير  
مطلقا واذا قلنا بوجوب الضمان فحبس جميعه او نصفه فيه وجمان  
وفي لونه في بيت المال او على عاقلة لمن مام خلاف تؤدم في نظائير  
**فضل** في المسنون في الحد وهو لزام او من فوضه اليه في حق



الآخر اذ قيل فيه قولانه الجوز لا حد الناس استيفاء وحسبة . وحكي الماهري  
 وجهين فيما اذا قال الاستاذ انا اقطع يدي بنفسه في تمكينه منه . واما  
 الادعاء للسيد ان يقيم الحد على دققة وان يفوضه الى غيره ولا يتوقف على  
 مراجعة الامام سواء في ذلك العبد والامة ويستحب . ان يبيع الامة اذا  
 رتبته بالثمة وعليه ان يتردد في ذلك المستند بها وخرج ابن القاسم قولا انه  
 ليس له اقامة الحد وفيه مستأيل . الاول في السيد اقامة الحد على  
 مكانه على الزمزم بل ذلك للامام واخبار الفقهاء مقابلته ولا على البعض  
 على المزب . ولو كان الرقيق بين اثنين اقام الحد عليه وبوزع السباط على  
 قد رالمالين فان وقع شرف فوض احدهما المنكسر الى الراعي . الثانية للسؤال  
 والمبرور المعنق عنقه بصفه يقيم السيد الحد عليهم وفي المستنولة وجه  
 ونحو ذلك للامام ايضا اقامة الحد على الرقيق فاذا اسدده وقع الموضع على  
 المزب وهو لا يولي يقيمه السيد او يرفعه الى الامام ليعقبه فيه وجهان  
 احدهما اولها ولو تنازعا في اقامته فايها اولى فيه ثلاث احتمالات للامام  
 ثالثها ان كان الحد جكلا فالسيد اولى وان كان وطعا ونحوه فالامام  
 اولى . وهل للسيد تغريب عبده على القول بانه يغرب فيه وجهان احدهما نعم  
 الثاني لاختلاف قولنا ان السيد يقيم الحد على مملوك بالولاية او بالملك  
 وخرج جماعة عليها ما اذا كان السيد امراة او قاسقا او مكاتب او ذميا  
 فان قلنا بالبيعة بالولاية لم يقيم هو وان قلنا باسائه ملك فلم  
 ذلك على الصحيح . وخرج صاحب المهدب والمهدب في المكاتب المنع فان  
 قلنا لا يقيم هو الا اقامه على رقيقهم الامام وقيل يقيم على رقيق المرأة وليها  
 كما نزوج معنيتها **قال** الفقهاء وقيمه على رقيق المكاتب سيد وقال  
 ابن حزم المزب ان لا يقيه عليهم لانه لا يملك اعنائهم والتصرف فيهم  
 وان قلنا يقيمونه ففي اقامة الذمي له على امته في المسئلة وجهان كالوجهين  
 في انه هل يزوجها وفي اقامة ولي القبي والمختون الحد على رقيقها امرتان  
 احدهما انه ان كان ابا او جدا كان له ذلك وان كان وصيا او قما فوجهان .

والصالح

**والثاني** في امر في الكل وجهين **قال** الراعي وربما بني على الخلاف في ان  
 وفي الطفل هل يزوج دققة ويشبهه ان يقال ان جعلنا الحد استصلا  
 فلم اقامته وان قلنا ببقاء بطريق الولاية فقيمه الخلاف وخرج على  
 الاصل المذكور وجهان في انه هل يجوز ان يزوج السيد جاهلا ان  
 قلنا انه استصلاح تجاز او ولاية فلا . وحكي الماهري وجهين في جواز  
 اعتماد السيد على التقليد اذا كان الحد مختلفا فيه فان كان متفقا  
 على وجوبه اعتمد عليه وجهان واحدا وعلى كل حال فلا بد من علمه بقدار  
 الحد ودققته . **الثاني** يقيم السيد على عبده حد القذف وحده  
 الشرب على الصحيح ويقضي ما وجبوا به انه لا يقيم حد الشرب بحية  
 في حد القذف وكذلك في الردة وقطعه في الشربة والمخاربة على  
 الصحيح وصحح المغوي منعه وبناه بعضهم على لبراصل المتقدم في انه  
 يقيم بالولاية وباستصلاح فعلى الاول له ذلك وعلى الثاني لا وقيل  
 له القطع دون القتل وسببه القاضي الى الراعي من صحته واجري  
 جماعة منهم ابن الصانع الخلاف في القطع والعقل قصاصا وله اقامة  
 التغريب عليه في حق نفسه قطعا وكذا في حواله تعالى على الصحيح .  
**الحاشية** يعرف السيد سببا العقوبة التي يقيمها على عبده اعم  
 لمشاهدتها او باقراره او بينته يقوم بها فاذا شاهدها فهل له ان  
 يقيمها عليه فيه وجهان نبين ان علي ان القاضي هل يقضي بعلمه في الردود  
 ان قلنا نعم وهو لا يظهر فله ذلك وان قلنا لا فلا **وقال** الماهري ان  
 قلنا لا يقضي بعلمه فيه فالسيد اولى والا فوجهان من الوجهين الاثنين  
 في انه هل له سماع البينة . وعن ابن داود ان الخلاف على قولنا بالولاية  
 اما على قولنا بالاستصلاح فيقضي بعلمه جرمها واما اذا اقر عبده بموجها  
 فيقيمها عليه قطعا وقيد القاضي بما اذا كان اقراره بخضعة الشهود  
 وسأه عن النقص وانه قال لو اقره لا خضعت له فله ذلك على قول من يقول  
 للقاضي ان يقضي بعلمه واما ان قامت عنده بينة فهل يسمعها ويقهر الحد



فيه الحد طرق • احدها ان فيه وجهين مطلقا اصحهما ان له ذلك  
والثاني انه ينبغي على انه يقفه بالاستصحاب او بالولاية فعلى الاول ليس  
له ذلك وعلى الثاني فيه وجهان • والثاني ان فيه وجهين متبينين  
عليه فعلى الاول ليس له ذلك وعلى الثاني له ذلك والثالث ان قلنا  
لا تسمع البيعة سمعها القاضي فاذنبت عنده استقبل السيد باستيفائه  
دون دية وان قلنا بسمعهما فظهر في غدا الشهود واحكام الحدود  
ولا يشترط ان يكون محمدا • وعن الصدوق انه لا بد ان يكون عالما  
**قال** الامام ان عني العالم المسمى الى ما عصى هذا الباب فصحيح  
وان ارداد ان يكون محمدا فلا ادري له وجه **فروع** الاول لو زنا عبد  
فاستقل الى ملك اخر سيرا او غيره فاقامة الحد للثاني دون الاول ولو  
زنا دمي ونقص العبد ثم استرق لم يسقط عنه الحد وبقية الامام لا  
سيرة ولو قدف العبد سدن فله اقامة الحد عليه ولو قدف السيد  
عبده كان للعبد دفعه الى القاضي ليغزوه ولو قدف المملوك زوجته  
المملوك فله للسدة ان يلاعن بينهما كما يفهم الحديث وجهان ومن ارى  
ذنباً يوجب الحد فحد سقط عنه الائمة والحدية الابنية على زناها  
بضمه برده على صاحبه ان كان باقيا وبدله ان كان نالفا **حاشية**  
المقول حد ارجم في الزنا او يقطع طريقا وترك صلوة حكم حكم غيره  
من المسلمين فيغسل ويكفر ويصلي عليه ويدفن بغير التلحين **الحاشية**  
**الرابعة** القذف وهو النسبة الى الزنا وهو من الكبائر سواء في ذلك  
الرجل والمرأة وهو موجب الحد والمنظر في الموجب والواجب والمنظر  
في الموجب في القذف والقاذف والمقذوف **مسألة** القذف فقد مر  
الكلام في لفظه في كتاب اللعان والقصود هنا الكلام في انه هل يشترط  
ان يكون معرض التعريف بالنسبة الى الزنا لا على صورة الشهادة موجب  
للحد وان كان على صورة الشهادة فان تم العدد وقبلت شهادتهم فلا تسق عليهم  
سواء اقيم حد الزنا على المرحل ولا وان ردت شهادتهم فان كان

لكنهم

لكنهم عبيد او دميين او نسبا وطرق • احدها انهم عدد من قطعوا  
والثاني في وجوب الحد القولين الاسين • والثالث لا يحدون  
قطعا وصودها القاضي فيما اذا كانوا في الطاهر بصفة الشهود ثم  
بانوا عبيدا او هنادا او نسا الى انهم يكونوا ذلك الحد واقطعا وان  
ردها نقصان النصاب كما لو شهد ثلاثة فماد وعما في مجلس القاضي فتقولان  
اظهروا انهم يحدون ولو حمل العدد عن لا يقبل شهادته كما لو شهد مع  
ثلاثة عدد له عبد او امرأة او فاسق فسقا ظاهرا **قال** الماوردي ان  
قلنا لا يجب الحد اذا كانوا اهلهم بصفة النقص منها اولى ولو قلنا بخلافه  
ملته او حده • اصحها لاحد على جميعهم • والثاني يحدون • والثالث  
يحد من نقص بالوف والفرق ولا يحد الكامل **وقال** القاضي ابو الطيب  
لا يختلف صاحبنا ان الرابع لو كان عبدا او كافرا او امرأة او فاسقا فسقا  
ظاهرا ان ذلك عملة نقض الحد **قلت** وبهذا جزم القاضي حشيرة  
**وقال** البندبي هو ظاهر المزمع ولو كان الرابع زوج المرأة فان كان  
يقدم منه قدف حد قطعاً والا فطريقان احدهما يحد وقطعا وفي  
الثلاثة القولان • والثاني في حده ايضا القولان • ولو شهد اربعة  
بالصفات المعينة ثم رجعوا فاصح ان عليهم حد القذف سواء كانوا  
معتمدين او مخطينين قبل بطرد الموكب ولو رجع بعضهم دون بعض  
وطرق • احدها يحد الرابع دون المقر • والثاني ان في المقر القولين  
والثالث ان في الجميع القولين **قال** الامام ينبغي فرض المسئلة  
على هذه الطريقة فيما اذا كان الرجوع قبل القضاء وانما بعده فلا يجوز  
ان يحد المهر خلاف ذلك افرضا القاضي والرافعي **قال** ولا فرق  
بين الرجوع بعد القضاء او قبله والماوردي فرضها فيما اذا كان الرجوع بعد  
الحكم وقبل اقامة الحد • وعن البندبي جواز الطريقين الاولين فيما  
اذا كان الرجوع بعد الحكم **قال** الامام ولا فرق كان فلا يوجب على  
المصرين اذا لا امر الى الغرامة شيئا ولو شهد الثمن اربعة ثم رجع بعضهم



فان بقي اربعة فلا احد على من يرجع وان ردت شهادتهم فان بان فسقهم  
او فسق بعضهم نظر فان كان سبب فسقهم موقوف على كونه او شرب  
الخمر فقبل منهم طريقان **الاول** ان يفي وجوب الحد عليهم القول بالفسق  
في نقصان العدد وبنى بعضهم الخلاف على ان القاضى اذا قضى بشهادة اثنين  
ثم بان له فسقهما هل ينقص الحكم وفيه قولان ان قلنا نعم فالفسق كالعبادة  
والا فلا ومنهم من قطع بانهم لا يجدون وقيل ان كانوا معاصرين بالفسق فيقيم  
القولان وان كانوا متشبهين به فقولان مرتبان **قال** الامام  
والغزالي وظاهر المذهب بانهم لا يجدون ويختص منه ثلاثة اوجه **الاول** ان  
الحد المنظر اهر بالفسق دون المسقربة وان كان سبب الفسق مجتهدا  
فيه شرب الخمر لم يلزمهم الحد وان لم يثبت الزنا بشهادتهم وفي معنى الفسق  
المجتهد فيه ما اذا بان الشهود او بعضهم اعداه وقيل يجري فيهم القولان  
نقصان العدد **قال** البغوي وغيره ولو حددنا العبيد الذين شهدوا  
فحسبوا اعداء والشهادة قبلت شهادتهم وان لم يميز العدد في حد فان شهد  
ثم جازى ثم العدد به فشهد لم يقبل شهادتهم كالا قبل شهادته القاسق  
فاب واعادها وطلعت بالشهادة على الرافعي في عدم وجوب الحد على الشاهد  
اذ لم يميز العدد ما اذا شهد بغيره فخرج شخص فاستفسره القاضى فاجبه بغيره  
فانه لا حد عليه حكاه ابن الصباغ عن حامد وهذا كله اذا واجه القذف  
بالقذف او اشبهه غيره من الناس فان قذفه في خارجه لم يسمع  
الا الله والحفظة **فقد قال** الشيخ عن الدين الطاهر ان هذا ليس  
كبير موجب للحد لخلوه عن مفسده الا اذا ولا يعاقب لراعه عقاب  
المجاهرة بل عقاب من كذب كذا غير مصر **فروع الاول** لو شهد  
واحد على اقراره بالزنا ولم يميز العدد فطريقان **الاول** ان يفي وجوب  
الحد عليه القولين **والثاني** ان يقطع بان لا حد عليه لانه لا حد لغيره  
لغيره اقررت بانك وان ذكره في معرض القذف والتعدي **الساكن** لو  
تفاوت شخصان لم ينفصا **الثالث** لو ثبت انسان انسانا بحا

لشيوخ

للمسبوب ان يسبب الساب بقدر ما سببه ولا يجوز ان يسبب باه ولا امة وانما  
لجود سببه بالمشرب ذبا ولا فذ فالقوله باظالم يا احقر لا حد الا تكرار ينفيك  
عن ذلك واذا اشهر بسببه فقد استوفى ظلامته وبر الاول من حقه وبقي  
عليه اثم الاستدراك والاثم لحواله تعالى وقيل يرتفع عنه جميع الاثم باستدراك  
منه **فقال** اما القاذف فيعصى وجوب الحد عليه ان يكون مكلفا ولا  
حد على صبي ولا مجنون لان غير الصبي اذا كان مميزا ينادى بقذفه وكذا  
المجنون ان كان له نوع تمييز ويستثنى منه السمران فانه يلزمه الحد وان لم  
يكن مكلفا في حال شبكه وان يكون مختارا فلا حد المشرع على القاذف ولا يفرق  
وعن لسانه اني طاهر ان عليه الحد كالفحص والخسار البغوي ولا يفرق  
في القاذف بين ان يزوج مستلما او مرثدا او ذميا او معاهدا **ويجوز** في وجوب  
الحد الكامل ان يزوج هر ا فان كان رقيقا يشترط على ماسياني ولا يجب الحد  
على الحرية ولا على الوالد للولد وان سفل كالفحص او لو ردت هذا القذف  
من امة على ابيه سقط وفي الفصل مسئلتان **الاول** وجوب حد القذف  
مع اباحة المذوف له وجهان فقد ما في كتاب الخراج اصحابا عند الرازي  
انه لا يجب قالوا لا قطع يدي فقطعها لا يجب ضمانها **وعند القاضى**  
والامام والغزالي انه يجب **وقال** القاضى اذا قال اقر في اجمل وحيد  
في انه اقراره الرافعي فسقط بمحض انتم لا وعمن بنا الخلاف وجوب  
الحد على هذا ولا يباح بالاذن قطعا **الثاني** اذا استوفى المذوف وحده  
القذف لم يقع الموضع على المزمع بخلاف ما اذا اقر واحد من الناس المحض  
فان مثله يقع حد او ان تعذبه على الصحيح بخلاف ما لو استوفى الوحي  
الفحص اصر ابا الامام احتمال في وقوع حد القذف موقعه وقال لا يحتمل  
جر بانه في حد واحد من الرعايا الزلية البكر وحكاة الرافعي وجهها وحكي  
عن ابراهيم المروزي اني انه حلي فما لو حد رجلان من رفا لانه قد قضى واقام عليه  
بينه وجهين احتساب ذلك عن الحد فان قلنا لا احتساب اقيم الحد  
دوجبا القصاص من الضارب اذا مات المضروب والاولا وقد تقدم وجه



في ان الاحاد اقامة الحد حسبه وهو باي منها فيم اخذ الزاني البسر واحد  
من الرعايا **فان** اخذوا في ان حد الفذف حد الله تعالى الا دعي  
وللعلي عليه حق الادعي ومحض حق الادعي **وقال** المامون عن المامون  
انه مذموم الشافعي **فزع** لو عفا عن حد الفذف على حال فوجها ان حدما  
يجوز كما يجوز ان تغدي المرأة نفسها بالحلح والثاني لا كالشفعة وصحة التوك  
واما المقذوف فتعتبر احصائه لا حجاب الحد وتجب التفرقة في حد غير  
المحرم **الطرف الثاني** في قد الواجب وهو ما فخر جلك على الجواريق  
على الرقيق والمذنب والمكاتب والمعلق عمقه بصفة والمسئول والمبعض  
كالرقيق ولو تعدد الفرق بان نسبه الى زناين فان لم يتحلفا استيفى الحد  
بما احل الحدان ولم يحد واحد على المذنب وفيه قول قديم انه يلزم حدان  
وان حملت استيفى الحد فتقولان وبيل وجها ان احدهما يلزمه حد اخر لحد الزنا  
وجزم به المامون وصحة الغزالي وقا بينهما ان حرهم به ان يحرم وصحة التوقي  
فقل في هذا الجب التفرير ولو كان الفذف الثاني بالزنا الاول لم يحجب الا  
التفرير ولو قد فدا ولا بالزنا معين ثم قد فدا بغيره فاطل حمل الثاني على  
الاول ولو قد فدا اثنين بثلثي لزمه حدان قطعان لا يمول بينهما فاذا  
حد الاول ترك حتى يرا طهره فيجوز للثاني بخلاف ما لو لم يقطع عضو من  
قصاصا لا يدين فيه ثوبه في بينهما **قال** ابن الصباغ ويلزم على هذا  
ان يقطع من في شدة الحر والبرد **قلت** وقد قال به الغزالي وغيره  
فوق بينهما **قال** الرافعي اس ما ذكره في القصاص ان يوالى بين  
الحدود وان قد فدا بغيره في كلمة واحدة بان قال في ثمنه فقد مر الكلام  
فيه في كتاب اللعان ولو وجب على عبد حدان لشخصين ففي الموالاة  
بينهما وجها ان صح البعوي المنع وجعل الروابي مغالبة المذنب وامام يرب  
حدود الفذف فان قد فدا من مرتبا حد الاول فالاول وان فدا من بكلمة  
واحدة وقتنا بعد الحد اقرع بينهم **فروع** الاول من العرض الفذف  
ان يقول ما انا بغير استكاف وخوف فيحلف انه لم يرد قد فدا ولا قد فدا

ولا

ولا امه ويعز ولا يدا ولو قال يا قواد ولا حبة لك فليس لك صريح في  
فذف وجهه يا هو كايه ويعز ولا دني ولو قال يا هو احر فليس صريح في  
الفذف فانه يولي على المشهور وقد مر في اللعان **السادس** رماه دام بجرح  
فقال من رماي بالجرح فامه زانية فان كان يعرف البني رماه فهو فاذن الا فلا  
**الثالث** لو قال الخنثى زنا فرك وذكرك فهو قد فصرخ ولو قال زنا فرك  
او ذكرك قال الغزالي الذي يعرضه المذموم بان يعرضه وجها ان احدهما  
انه قد فصرخ والثاني انه كايه كما لو اضاف الزنا الى البسر او الرجل من المرأة  
او الرجل **الرابع** لو قال يا غاهر فوجها ان احدهما انه صرخ في الفذف الثاني  
انه كايه **الخامس** لو قد فدا ميتا فعفا الا قرب من ورثه عنه فله الا بعد  
طلب الحد فيجب على الخلاف فيمن رث الحد فان فلنا رثه من رث المال  
سقط وان قلنا نحن للعصبات ثبتت لا بعد قاله الروابي **السادس**  
**الخامسة** السرقة وهي في الشرع احدى قد يخص من المال على وجه مخصوص  
وهو ليس موجبه للقطع والحد كما فيهما في الموجب للحد في طريق اثباته  
والحجة وفي الواجب فهدى طرفة اطراف **الطرف الاول** في الموجب وهو  
السرقة وجعل الغزالي لها ثلاثة اركان السرقة والسرقة والسرقة لا يحق  
فعل مستعد متعلق بسرقة ويصدر من سارق واعرض عليه ابن الصلاح  
واجاب عنه بما ذكره في كتاب البيوع ان ذكر الشيء عندك ما لا بد له منه  
في وجود صورته لكونه جزامه او لا زماله له به اختصاص **الطرف الاول**  
المسروق ويشترط فيه شروط **الاول** ان يجزى ما يابا **وقال**  
عبد الرحمن ابن بنت الشافعي لا يشترط ويقطع بسرقة كل يقول المصنف  
عندنا ربع دينار من الذهب الخالص فلا قطع فيما دونه واذا سرق غير  
الذهب من الفضة وغيرها قوم به فان بلغ ربعا قطع والا فلا ولو سرق  
ذهبا مغشوشا فان بلغ خالصه ربع دينار قطع والا فلا والدينار وهو  
المقال وقد مر بيانه في باب ان قرار والمعتبر وزن مكة ولم يغيره من  
تمدد عليه السلام ولا يشترط فيه ان يكون لواحد يقطع سرقة ولو كان



جماعة هل يشترط في الرابع المستروق ان يكون مضر وباضيه خلاف ياتي ولوسر  
المنزوع دينار كايه فوجوب القطع بضاف الى الجميع وان كان كل ربع  
لوان قد استعمل بالحاجبه **فروع** الاول اذا كان المستروق ربع مثقال من  
الذهب فان كان مضر وباجب القطع سواء كان صحيحا او قراضه وقيل في  
القراضه الخلاف في غير المضروب وان لم يكن مضر وباقطعه من سبيكه او حلي  
فان كانت قيمته بالدينار قيمه المضروب فكذلك وان كانت دونه فوجهان  
احدهما ان يجب وصحة الامام والنودي في الرضه وجرم به ابو الحسن العباسي  
وثانيهما يجب ونسبه ابن الصباغ والبقوي الى لراشدين والبند ينجي لا عاقبتهم  
سواء الاصطفي **قال** المادري هو ظاهر المذهب والعمر في هذا المذهب  
وان كان المستروق خائفا وذهبه دون الربع لخر قيمته بتلفه بالقتل فبني  
القطع الوجهان نظرا الى القيمة او الوزن ولو كان المستروق ولو كان المستروق ربع  
مثقال من البر لم يجب القطع به قطعا وحسب احتجنا الى تقوم المذهب غير  
المضروب او الفضة او غيرهما من المستروق قوماه بالمضروب الذي هو غالب نقد  
البلد سواء كان من العالي المرتفع القيمة او النازل المنخفض القيمة لا لغش قلوب  
غلب البلد نقدان اعلا وادنى وراجا وراجا واحدا ففي تقوم بالاغلا او  
بالادنى وجهان **و** عن ابن دود اذا احتجنا الى تقوم المذهب غير المضروب  
قطعا **السادس** لا يشترط علم السارق بمباوع المستروق نصا باللوستروت  
دناير ظنهما فلو سارا ببلغ قيمتهما نصا باقطع ولو سارق فلو ساطنهما دناير  
فان بلغت قيمتهما ما باقطع والا فلا ولو سرق جبهه دنة قيمتها دون النصاب  
لكن في جيبها نصا بدماء يتم به وهو لا يشعر به فوجهان اظهرهما انه يقطع وجرم  
به جماعة **السابع** لو نقصت قيمة النصاب باطية او من بقاء في الحرز لم يجب  
قطعا وان كان النصفه فان بعد اخراجه منه قطع سواء كان بعنوان خرا او وصف  
او باختفاض الشعر ولو دخل فطيط الحرز ثم خرج فان لم يبق من عينه ما يبلغ  
قيمه نصا بالوجع لم يقطع وان بقي ما يبلغه ففي القطع وجهان ولو دخل فيه  
شاة شقص قيمتهما عن النصاب فبلغته بالذبح واخرجهما **قال** المادري

ب

في قطعه وجهان محتملان بخاريان فيما لو سرق كما فطيطه او دقيقا فبجبهه فلو  
قيمه نصا بابا وفيما اذا ادبج جلد ميتة في الحرز ثم اخرج به قيمته نصا بالقتل  
الجديد انه يصح بيعه واما على القديم فلا قطع قطعا **الرابع** لو اخرج نصا بابا  
من الحرز في مرتين فاشترى فان تحلل بينهما اطلاع المالك واصلاح الحرز بسند  
النقب واغلاق الباب فاخرج الثاني سرقه اخر فلا قطع اذا لم يبلغ واحده منها  
نصا بابا وان لم يتحلل بينهما ذلك فلا اصحاب طرف تلخص منها عشرة اوجه **•**  
اظهرها انه يجب القطع كما لو كان مسقاطا فاهرجه شيئا فشيئا وكما لو طر جبهه  
فجعل اخرج منه درهما درهما **•** وثانيها لا يقطع **•** والثالث يقطع ان عاد  
قبل علم المالك خراب الحرز ولا يقطع ان عاد بعد علمه **•** والرابع يقطع ان عاد  
قبل اشتمار ههناك الحرز وان عاد بعده فلا **•** الخامس ان عاد قبل اشتمار خراب  
الحرز او علم المالك قطع ولا فلا **•** والسادس يقطع ان عاد في ليلة واحدة وان  
عاد في ليلة اخرى فلا **•** السابع يقطع ان عاد عن قرب وان عاد عن بعد فلا  
**السادس** من يقطع ان عاد وقد وضع ماسر قد في النقب ولا يقطع ان وضعه  
فيه ودخل الحرز ثانيا **•** والثامن انه يقطع ان محل من طول اورد المستروق  
الى بيت السارق فان فقد الم يقطع **•** التاسع يقطع ان لم يعد ماسر قد ولا  
الى بيته ولا يقطع ان عاد بلا بيته واجرا الفاضل للطرف الخلاف فيما اذا كان  
الذي اخرج ثانيا ببلغ نصا بابا واحد وكان وجهه انه في المرة الثانية اخذ من  
غير حرز **قال** الرافعي ولو كان يخرج المستروق شيئا فشيئا وفضه حارج  
النقب او الباب حتى تم النصاب ولم يفارق الحرز قطع **الحامس** لو نقب  
اسفل الكندوج او فتح فيه بابا فاشترى ما فيه من الجوب فهل ذلك كما اخرج  
باليد فيه وجهان **•** اصحهما نعم فعلى هذا الوازع بيد او سالا في دفعة  
واحدة ماسر قد بابا وجب القطع فان اخرج شيئا فشيئا على التواضل  
او اشترى كذلك بنى على الخلاف في الفرع الرابع اذا اخرج النصاب في  
المر من مرة فان قلنا يجب القطع ثم قلنا اولى وان قلنا لا يجب فلهنا  
وجهان اصحهما انه يجب وقطع به جماعة من غيرنا ولو طر الجيب او الكم جبر



خرجت منه الدار ثم شيئا فشيئا من كائنا كان الجنوب سواء كانت الدار من بؤرة في النجم  
او غير من بؤرة وسواء كان الرباط من داخله او من خارجيه وكذا الوقح الزق حتى خرج  
منه العسل شيئا فشيئا او الزيت ولو اخذ طرف من يد او غير حتى اخرجته من الحذر  
او طرف جده حتى اخرجته كذلك قطع قطعاً ولو اخرج بعضه وترك باقيه في  
الحذر لحرقه وغيره لم يجز القطع وان بلغت قيمة المخرج نصيباً **قال** القاي  
الطبري لانه لو اخذ العاصم طرفاً من الطرف الاخر في بدل المال لم يضمنهما فكذلك في التبرقة  
**السادس** لو جمع من البذر المشتور في الارض ما يشاء في نصيباً فان لم يكن له أرض  
يحرره فلا قطع وان كان له محرة لم يحاط وخو على ما سيجي وجب في اصح الوجهين  
**وقال** الرازي ينبغي ان يقال في وجوب القطع وان جعلنا الارض حرراً واحداً  
لخلاف المتقدم في اخراج النصاب شيئا فشيئا انتهى وهو ظاهر اذا اخرج البذر  
عن الارض المبدوره ثم عاد واخرج الباقي اما اذا جمعه كله فيها واخرجه ففقد نظر  
واجرهما الماددي فيما اذا حلت من الواشي المحررة او جز من صوفها ما يشاء في نصيباً  
وما اخذ من كل واحد لا يساويه وجزم الرازي فيهما بالقطع **السابع** اذا استر  
انسان في التفتة اخرج ما دون نصيبين من الحرز فلا قطع عليها وان اخرج ما سلع  
فصايبه قطعاً وينبغي ان يخفى اذا كان كل منهما يطبق حمل ما يشاء في نصيباً اما  
اذا كان احدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق حمل ما فوقه فلا قطع الاول وان  
انفرد كل منهما باخراج المال قطع من سلع الذي اخرجته نصيباً دون من لم يبلغه ولو  
سرق نصيباً من بيوت مختلفة كل منها حرزاً فيه فلا قطع ولا يضمن البعض الى  
البعض فالواخرج من الحرز ان فضه ومن لا مطيل دابة وكل واحد لا يبلغ نصيباً  
فان كانت الدار واحدة واخرج من الحرز شيئا من البيت شيئا ولم يخرج من الدار  
فان كان باب الدار مفتوحاً فلا قطع وان كان مغلقاً اذ الفراء من بناءه على ان  
من اخرج نصيباً من بيت من دار وباب البيت والدار مغلقان ولم يخرج من الدار  
ما يقطع وفيه وجهان اقولنا لم يقطع فكذلك هنا ولا يخرج من الدار وان قلنا لا  
يقطع ثم فلا يقطع هنا في الحال فاذا اخرج من الدار يقطع **الثامن** قال الرمام اذا  
كان المشتروق عرضاً يبلغ قيمته نصيباً فقد نوحى للاصحاب ان يحيط الحد الذي اري

القطع

القطع بانه لا يجب ما لم يقطع المقومون انما يبلغه والمقوم من قطع واجتماعه فاذا ذكر  
الاصحاب محمولاً على ما اذا قطعوا او الفطع من جماعة لا يزلون معتبراً بحاله ومن جماعه  
لا يبعد الدليل عليهم فيه احتمالان انتهى وفيه نظر فانه لا يقبل الشهادة من المقومين  
الا بالقطع وان كان مستنداً لها الظن ولو شهد اثنان ارضيته ربع دينار واخران  
ان قيمته رونه فلا قطع قطعاً ولا يزعم الا الاقل ولو كان الشاهد ركل من الطرفين  
واحد اقل قطع ايضاً او ثبت الاقل وهو له ان يحلف مع الشاهد بالزيادة فيه خلاف  
مقتضاه ان التعارض هل يحصل من الشهادتين كما حصل عند تمام النصاب فيه خلاف الذي  
اجاب به الروايات في ذلك ولو شهد اثنان انه سرق قطعة ذهب درهما سندس  
واخران درهما ربع قطع وغرم الربع واعلم ان القيمة يحلف باختلاف الارضه والقيمة  
فمعينة كرمكان وامان قيمته **الشرط الثاني** ان يكون المشتروق ملكاً للغالب السارق  
وفيه مسائل **الاولى** يقبض في القطع ان يكون المشتروق ملكاً غير السارق سواء كان به  
تعال كالماء في راج الحجة او ادسياً وسواء كان لادبي معين او غير معين كالوسرق  
الذي من تحت المال فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالوسرقه من تحت  
او مشتاجراً ومودع او مستعيراً او غائباً قراضاً وشريكاً او وكيلاً او غاصباً سواء كان  
الملك قوياً او ضعيفاً كما اذا سرق المشتري المبيع من البائع بعد انقضاء الخيار او قبله  
وقلنا انه ملأه والموقوف عليه العين الموقوفة وقلنا انما ملأه فاما على قولنا الملك  
في زمن الخيار للبائع والموقوف ليس ملك الموقوف عليه فلا قطع ايضاً لان لا لانه  
ملأه بل لشيئته الملك ولو ذهب منه شيء سرقه بعد قبوله وقبل قبضه فلا قطع على صاحبه  
بخلاف ما لو ادعى له شيء سرقه قبل موت الموصي بقطع وان سرقه بعد موته وقبل القبول  
انبغي على ان الملك ثم حصل ان قلنا بالموت لم يقطع والا قطع كذا قاله الرازي وفيه  
نظر ولو ادعى مال الفقير سرقه فقير بعد موته لم يقطع كالوسرق ما لا مشقة كايده  
ومن غيره وان سرقه عنى قطع ولو اخذ السارق مع ماله الذي سرقه من يد غيره  
نصيباً بالعمه قطع عندنا **الثانية** لو طرأ ملك السارق على المشتروق قبل اخرجه  
من الحرز دارت او شرا او اناب فلا قطع ولم يفرقوا بين الموهوب وبين من اخرج  
قبل القبض او بعد ويحتمل ان يجزى اخرجه قبل القبض على الوجهين المتقدمين فيما اذا

المشتط



سرق ما وبيع منه وقوله ولم يقبضه ولا فرق في الموروث بين ان يتعلّق به حتى قضاه  
 او اعطا وصيته او لا ولو طرأ الملك بعد اخراج من الحرز لم يسقط القطع سواء سبق  
 ذلك قبل رفع الامر الى الحاكم او بعده لكنه اذا طرأ قبله فان قلنا بالصحيح ان متبعا  
 القطع يتوقف على دعوى المشرق منه ومطالبة البتة بالمال بعد راسخه لعدم  
 اللزامة وان قلنا لا يتوقف عليه فهمه كلام الرافعي انه يستوي **وقال** القاضى  
 الطبرى يستقط وهو مفهوم حديث صفوان **المال** لو ادعى السارق الملك  
 فيما اخذه على وجه السرقة فان قال كان المأخوذ منه غصبه او سرقه منى او  
 من لى او غصبه او سرقه مورثه منى او من لى او كان ودعيه عنده او كنت استر  
 منه او كان وهبه منى او اذن لى اخذه لم يقبل قوله في المال بل يصدق المأخوذ  
 منه يمينه في غير التصحوة لانه خرق فاعنا لا يحتاج الى عيني الصحيح الذى عليه  
 الجمهور ان لا قطع سواء كان المأخوذ منه يمينه بالملك ام لا وفيه قول ان القطع  
 لا يسقط وفادى فالتد النص على ما اذا اقام المدعى عينه بما ادعاه وفي محل الخلاف  
 كلام متين في آخر النظر الثاني وتجري الخلاف فيما اذا ادعى السارق المشرق  
 منه عبده وهو محمول الغشيب وان الحرز مله غصبه المشرق منه ولو قامت  
 عليه يمينه بالرق فادعاه ان المرأة زوجته او امته وكانت مائة فادعى انشغالها  
 اليه ببيع او غيره فقد قال الامام المصنف وهو ظاهر المزبلة ان لا يسقط  
 خلاف القطع بناء على الظاهر فيما اذا قامت يمينه ان قلنا انما تجارية فلا  
 الغائب انه تحد ولا يمتنظر حصوه بخلاف مثله في السرقة على ما شياى والمادى  
 نقل الاتفاق على عدم وجوب احدهما وقاس عدم وجوب القطع في سلة الزنا  
 عليه والذي اوردته المادى في البغوي والرافعي وغيرهما كالحلاف المستلزم واحد  
 ولا تجري الخلاف فيما اذا قطع طرف انسان ثم ادعى انه كان اذن له فيه بل يقيص  
 منه قطعا ولو لم يحلف المشرق منه على نفي ما ادعاه السارق من الملك وحلف  
 عليه السارق واستحقه ولا قطع قطعا ولو لم يحلف السارق ايضا فغن ان داود  
 والفرغلي والبغوي ان الحكم كالوطر المشرق منه والرافعي ابداه احكاما وقال ابن  
 الصباغ ينبغي ان يسقط القطع قطعا ولو اقر المشرق منه للسارق بالملك او

الفرغلي

الاذن

الاذن ولا قطع قطعا ان اسند الملك الى وقت السرقة وان اطلق الاقرار له في  
 تنزيله على ذلك وجهان **الرافعة** اذا فرغنا على النص في سقوط القطع بدعوى  
 السارق الملك فسرق انسانا وادعى ان المشرق مله لم يقطع وان ادعاه  
 احدها لنفسه او لها او لرفيقه فان صدقه لاحدها او سكتت فلا قطع على واحد  
 منها وان كذبه الاخر فلا قطع على المدعى وفي المذهب وجهان **احدهما** ان  
 الاظهر عند الامام والغزالي وهو جواب ابن السباغ انه لا يسقط **والثاني**  
 وهو جواب الفقهاء انه يسقط وهما كالوجهين فيما اذا شهد انسان على انسان  
 بفعل موجب القصاص فامتنع منه ثم رجعا وقال احدهما اخطانا والاخر بعدنا  
 فانه لا قصاص على مدعى الخطا وفي الاخر وجهان **وقال** البغوي بعد ذلك  
 لخلاف فيما اذا ادعى الملك لشريكه ينبغي ان يقال يجب القطع على المنكر  
 وفي المدعى وجهان ونظيره في القصاص ان يقول احدهما بعدنا جميعا ويقول  
 الاخر بعدنا انا اخطاه فانه يجب القصاص على الاول وفي الثاني وجهان  
 وقد حكى صاحب الكافي طريقتين والقاضى اطاق القول فيما اذا ادعى احدهما  
 ان المشرق له نفعيا على النص انه لا يقطع ويقطع الاخر سواء ادعى على دعوى  
 المالك او لزمه وقضيه ذلك ان يقطع المدعى فيما اذا ادعى الملك لشريكه  
 سواء صدقه او كذبه وهو غلط ما قاله الامام والغزالي ويحتمل تنزيل ما قاله  
 على ما لو ضم مدعى الملك لشريكه لا ذلك اذن شريكه له في قبضه ومسدعى  
 الملك لنفسه اذ لا لشريكه في قبضه وقد صرح به الرافعي وما قاله المادى  
 على ما اذا حررنا غير ذلك ويحتمل ان مراد ما قاله في الصورة يبنى على ما اذا اشترط  
 في النقب وما قاله المادى على هذا ما لو هلك الحرز عن من تشبه الملك اليه  
 حيث قلنا بوجوب القطع على المدعى عند كذب لاخر فلو لم يكذبه لكان لا  
 ادعى فغن صاحب الكافي انه يحتمل وجهين اصحهما انه لا يقطع ولو سرق عبدا  
 وادعى ان المشرق ملك لسيده والفرغلي على النص يسقط القطع عنه ان صدقه  
 او سكتت وان كذبه فوجهان ولو ادعى السارق نفعيا من قيمة المشرق وعن النص ان  
 لم يقطع فان قامت يمينه بانه يتساوى به قطع بخلاف ما لو ادعى انه مله واعلم

الشيخ



ان بعضهم اعترض على هذا الشرط بأنه تقدم ان السرقه اخذ مال الغير وهذا  
 انما يستقيم عند من جدها بامنا اخذ المال خفيه ولم يصفه الى غيره وعدها  
 الروياني ما يند اخذ الشيء من حرز مثله خفيه ظاهرا وهذا يندرج فيه طلاه  
 اذا كان غيره يستحق وضع يده عليه برضا وخوف لولا يندرج فيه ما اذا  
 كان لا يستحقه كما لو كان وديعه وخوف **الشرط الثالث** ان لا يجرى ما واغرض  
 الراجعي بان اذا شرطنا ان يبلغ المشرق فضايا بالقيمة فقد شرطنا ان يكون  
 مالا يجرى ما اذا شرطنا ان يبلغ المشرق في الشرط الاول فلا قطع بسرقة الخمر والحريم  
 والحب وحمل الميتة غير المدبوغ وهو يخرج من الشروط سواء سرقه من مسلم او  
 ذمي فلو كان لانا الذي فيه الخمر ميتا بى فضايا فوجب ان يصحها انه يجب القطع  
 ولو سرقنا مستاقا فضايا فيه بول فطريقان احدهما القطع بانه يقطع ان  
 والماني طرد الوجهين وحصر ابن داود الوجهين في انا الخمر في ما اذا كان  
 لمسلم وقال اذا كان لذمي قطع قطعاً **قال** الراجعي وحكي صاحب البيهقي  
 وجهين في وجوب القطع بما يستهان به لغشوه الرمان وهو بعيد انتهى • وقد  
 حكاه الروياني فيما اذا سرق من المالك ما يشاء من فضايا على قولنا انه لا يجرى كما  
 ابن الصباغ فيما اذا سرق من الميراث ما يشاء وبيه وصابطه ان يجوز ذلك مستمنا فانه  
 عرفا لو سرق شيئا من لات الملائكة كالطنبور والبربط والكوبه والمزمار  
 وفي معناها الاصنام والصلبان فان كانت قيمتها لا تبلغ بعد الكسر والتغير  
 فضايا فلا قطع وان كانت تبلغ فضايا فوجب ان • احدهما يجب القطع وهذا اظهر  
 عندنا لثنتين في ما ذكره النووي • وثانيهما لا وهو اظهر عند الراجعي في المحرر  
**قال** الامام ولو قال فاني لا يختلف هذا بالقيمة فان قصد السرقة افتدح  
 الخلاف والاصح ان لا قطع وان قصد اخراجها اليشتم كسر طلاه لا قطع قطعاً  
 لكان سبها انتهى وليس هذا الاحتمال اخر بل هو بيان لما قاله وخصه صلبها ان  
 داود بما اذا كان لمسلم وقال لا يجرى لذمي قطع قطعاً ويجري الخلاف فيما اذا كان  
 عليه من الذهب والفضة ما يبلغ فضايا ولو سرق ما اخذته منها في الحرز ثم اخذ  
 وهو لم يبلغ فضايا فطريقان • احدهما القطع بوجوب القطع • واظهرهما

طرد الوجهين **قال** او اني الذم بالفضة فقال له سرون يجب القطع بسرقتها  
**وقال** الامام والغزاة والغزاة يبين على جوار النخاض فان قلنا يجوز وجوب  
 وان قلنا لا يجوز بهن كالات الملائكة واستبعد الامام نفي القطع وهذا الطريق اظهر  
 عند الراجعي **الشرط الرابع** ان لا يكون الملك تاما قويا وفي غير من الشروط غنيته  
 عنه فاداره اخراج شيتين احدهما ما يجوز للمشتري فيه سرقة او حرقا الاول  
 فاذا سرق احد الشرطين من حرز لآخر ما لا مشقة كايضا ففي نفي القطع به قولان  
 اصحهما لا يتعاون فعلى هذا لو سرق الف دينار له فيه دينار واحد او اقل  
 ساعا لم يقطع والماني انه يتعاون به القطع فاذا سرق فضايا من حصة شريكه  
 ووقع وقما يحصل سرقة سرقة فضايا من حصة شريكه بله اوجه • اصحها  
 انه ان كان المال بينهما بالتولية فاذا سرق نصف دينار فضايا فقدر سرقتها  
 نصا وان كان ثلثا للشارق فاذا سرق ثلثه ارباع دينار فضايا فقدر  
 شرف منه نصا باء اذا كان ثلثه له بفسرقة ربع دينار • والثاني انه لا  
 يحصل سرقة فضايا من حصة شريكه الا اذا اراد المشرق على قدر حصة الشارق  
 ينصاب فان كان بينهما فغير فلا يحصل سرقة نصفه وزيادة ربع دينار وان  
 كان له ثلثاه فلا يحصل الا سرقة نصفه وربع دينار وان كان له ثلثه  
 فلا يحصل الا سرقة ثلثه وزيادة ربع دينار • والثالث انه ان كان المال ممتا  
 مجبر على قسمته كالجنوب وسائر الاموال المثلثة فالحمل لذلك وحمل احدها  
 اذا انصرف على فكه فضيته على انه استقل بالقسمة وان كانت فاسدة فهي مشبهة  
 وان كان مالا مجبر فيه على القسمة كالشباب فاذا سرق ما استام نصف دينار  
 مما سرق كان فيه باليهوتة او استام ثلثه ارباع ما طلاه للشارق وربع ومن  
 دينار ما طلاه فقدر سرق فضايا بالسرقة فيقطع **قال** الماودي ولو سرق من  
 المال المختص بسرقة فضايا من الحرز الذي فيه المال المشترك لم تجب القطع وان  
 اخذته من حرز اخر وجب والقاضي اطلق حكايه قوله فيما اذا سرق الشريك من  
 مال شريكه بناء على ان احد الزوجين اذا سرق من مال الآخر لا يقطع • واما  
 الماني وهو سرقة ما له فيه حق فاذا سرق المسلم من مال بيت المسلمين فان سرق

الشرط

الشرط



من مال الفري على قولنا انه ملهم والمهر لدوي القرية واليئامى من خمس الخمس  
 قطع وطعاً وهذا المفرد للفقر والمساكين وابتنا السبيل اذ لم يكن السارق حينه  
 الصفة وفي هذا وجه انه لا يقطع لتوقع انصافه لها **فصل** واما قيد الفتوة  
 فاحترز به عن الملك الضعيف وفيه مستايل الاولي اذا سرق المتنولون وبني  
 فائمه او مجنون او اعجمية لا يميز من سبدها وغيره وفي وجوب الطاعة ففي وجوب  
 القطع وحيث ان اصحابها ان يجب تخلاف ما لو سرق المكاتب فانه لا يقطع وكذا  
 المعض فيه وجه للفقهاء انه يقطع **•** الثانية اذا سرق المال الوقوف فان  
 كان على معين او جماعة معينين او موصوفين بصفة وليس السارق منهم ففي القطع  
 طرق **•** احدها فيه وجهان اصحهما انه يقطع والثاني ان مالنا الملك لله تعالى  
 قطع قوله واحد اسراج الكعبة وان قلت انه لغيره ففيه الوجهان والثالث ان  
 اذ قلنا هو لله تعالى فلا قطع وان قلنا انه لغيره قطع ولو سرق على الدار الوقوف  
 او من الشجرة الوقوف على غيره وجب القطع وطعاً اذ لم يكن احد من اصوله او  
 فروعه منهم وان كان موقوفاً على الفقراء سرق منه غنى قطع قطعاً او فقراً فلا  
 قطع وطعاً ولو سرق مالا موقوفاً على الجهات العامة او على وجوه الخير **قال**  
 الماوردي لا يقطع قال الروياني وان كان السارق فيها لانه تبع للمسلم في المصالح  
**وقال** الفتوى لا لو سرق بجزء البئر المستبلة وجب القطع وكذا حكاة البعوي  
 وقال الوجه عندي ان يجوز حصر المسجد فان اراد بالسبيل المستبلة بالوقوف  
 مخالفاً قاله الماوردي ان اراد به المباح لا على وجه الوقف فليست مخالفاً والظاهر  
 الثاني فان الماوردي امتسك بالمسئلة وانه ياتي فيها الخلاف في سرقه مال بيت المال  
 والامام والغزالي والرافعي لم يفرقوا بين الوقوف على جهة عامة وغيره ولو كان  
 للسارق شبهة استحقاق فيما سرقه من الوقوف وعليه بان كان احد اصوله  
 او فروعه من المستحقين فلا قطع **•** الثالثة اذا سرق حصر المسجد او فنايله او ما  
 يزين به كما ذكره وبسائطه وسائر البنية المحيطة بباب المسجد او حديد او  
 سوارته او سقفه ففيه طرق للاحكام وتلخص منها ثلثة اوجه **•** احدها  
 الاستماع بغير القطع مطلقاً **•** وثانيها لا يجب مطلقاً **•** وثالثها ان سرق ما هو

من مال لم يعرف لطايفه مخصوصة وجوه **•** احدها انه لا يقطع بحال سوا سرق من  
 مال الصالح او من مال الصدقات سواء كان في الحال عيباً او فقيراً وثانيها انه لا  
 يقطع مطلقاً **•** وثالثها وصحة الغزالي انه ان كان صاحب حق من المسترقين ان  
 سرق فقير من مال الصدقات او المصالح فلا قطع وان لم يكن صاحب حق فيه  
 كان سرق العني منها قطع **•** ورابعها ان سرق من مال لا يقطع ولا يقطع والعني  
 ان سرق من الصدقات قطع وان سرق من مال المصالح فلا وهذا اصح واما اذا  
 سرق من مال المصالح او المصالح فالحكم انه لا يقطع ولا يقطع لثقة الامام  
 عليه منه عند حاجته لانه اتفاق ضروري بشرط الزمان وفيه وجه انه لا يقطع  
 كالعني المستلم ومنع قايله ان الاتفاق بشرط الصمان وقال لا يضمن وجب به  
 الماد جي اخوان البعوي وقال لو سرق من مال من لم يملك وارثا من السارق  
 قطع قطعاً لانه ميراث للمستلمين خاصة وهو بنا منه على الصحيح انه لا يقطع  
 المستلمين ميراثاً اما على قولنا انه كمال الصانع فيا ياتي فيه الوجه المذكور وقد صرح  
 به في ثناده **قال** ولو سرق من مال الصدقات قطع ولو لم يكن بيت من بيت  
 المال سرق الكفر ينشأ بعلق القطع به لا بقطاع الشرف فيه **وقال** الرافعي  
 بعد ان حكى عن الاصحاب ان الذي يقطع سرقه مال بيت المال طاهر المزب  
 عندي انه ان كان معد الوجوه المصالح العامة لم يقطع لانه يدخل فيها  
 تبعاً للمستلمين وان كان له مال المستلمين قطع **واعلم** ان الاصحاب حيث  
 قالوا لا قطع على المستلم اذا سرق من مال الصدقات والمصالح لم يفرقوا  
 بين ان يوزع المشرق ولا يدعى ما يستحقه في ذلك المال بعد رضاهم لا  
 فيحتمل ان يجوز ذلك فربما على الصحيح في سرقه المال المشترك ويحتمل ان  
 يكون مطلقاً من غير ملاحظة لذلك لصغف مال الشريك بعدم بعينه وهو  
 الظاهر الا ان يجوز سرق من مال الصدقات المعينة على البلد ومنعنا  
 النقل وسبغ في هذه الحالة ان يقطع العني والفقير الخارج عنهم اذا سرقوا  
 منها قطعاً وسوا تجددت له صفة الاستحقاق او كانت موجودة فيه وان  
 كان المشرق منه مقر الطايفه معينين ليس السارق منهم كالمقر للمشرق

الروى ان السارق  
 مضمون خلافه لا يقطع  
 ودرسه كذا في الروى



معد الزينة كالنارير والفناديل المعدة للزينة قطع وان سرق ما هو معد للزينة  
كله صر وقناويل للاستفاه لم يقطع وهو قول الاكثرين لو سرق الذي شيئا من  
ذلك قطع بخلاف **فروع** في الشرط لو سرق ما سرق به حادثة تبت المالك  
لزمه الحد بخلاف ما لو سرق ماله لان الوطى لا يستحق فيه اطلاق خلاف المالك  
وقد لا يقطع الابن بسرقته ماله ابيه وتحد اذا زنا بخاتمه والاب لا  
يقطع بسرقته ماله ابيه ولا يحد اذا زنا بخاتمه وتفريع على التحريم وجوب  
الاعفاف عند الحاجة وفيه وجه انه لا تجب الحد كما لا تجب القطع بسرقته  
ماله واستبعد الامام **الشرط الخامس** كون المالك يبيعاً عن شبهه استحقاق  
السارق فيه مستلزم **الاول** اذا سرق مستحق الدين نصاً بما ينظر في المديون  
فمن النص انه لا يقطع واحد به طائفة وفصل الاخر ونفاه لان الحد لا يعمل  
قصداً استيفاء الحق قطع وان قصداً الاستيفاء فان لم يكن متعدياً بان كان  
المديون غير جاحد ولا ماطل فذلك وان كان متعدياً بان كان جاحداً ولا يبيده  
او تعذر اخذه بالحاجم لزمه او توارثه او بعده او ماطلته فان كان الماخوذ من  
حس حقه لم يقطع وان كان مزعجاً وطريقاً **اعلم** في القطع بانه لا يقطع  
والثاني يخرج على الخلاف في جوار اخذه اذا ظفر به فان قلنا لا يقطع  
وهو الاصح والافطع كما قاله الامام والغزالي خرج على الخلاف في جوار  
التملك وهو غير ذلك فان الخلاف في جوار التملك ينفرع على جوار الاخذ  
والاصح جوار الاخذ ومنع التملك وان كان له عليه عينة ومنه الاستيفاء  
بافانها فوجهاً ولو اخذ الزنود راحة فوجهاً احد هاتين القطع اذا بلغت  
الزيادة نصاً او كانت مستقلة واصحها انه لا يجزى والخلاف كما لا يخفى فيما اذا  
دخل المعضوب منه الى الحرز الذي فيه المعضوب فاحذره واخذ معه نصاً  
هذا اذا كان المسترق الشريف حقه في القدر فان كان لزمته في القيمة لانه  
اخذ غير جنس حقه فلا قطع قاله المافدي **السابعة** اذا سرق مال احد اصابه  
من الذنوع او الامان وان علوا واحد فروعاً من الذنوع والامان وان سفلوا  
فلا حد بخلاف الرافعة في حال فيه بين سرقه الابن بخاتمة اب فيحد

اولا

اولا بجدارة الابن فلا يحد على الصحيح كما وجب القطع بسرقته مال الاخر والع  
وساير المحارم **السابعة** اذا سرق احد الزوجين نصاً بما ينظر في الاخر فان كان  
في مستثنى اذ هو غير محرر عن الاخر فلا قطع وان كان محرراً عنه ففيه طرق **•**  
احد كما فيه قولان **•** احدها لا يقطع واصحها انه يقطع **•** والثاني فيه ثلثة اقوال  
ماله ثانياً يقطع الزوج دون الزوجة وصحة ابنه لا عصرون **•** والثالث القطع  
بوجوب القطع من الجانبين **•** والرابع القطع بالقول الثالث والكلام في  
الزوجة مفروض فيما اذا كانت لا تستحق شيئاً على الزوج حين السرقة اما اذا كانت  
تستحق عليه نفقة او سقوة او مهر ايديني يقال ان قلنا يقطع في تلك الحالة  
ان مخرج حكمها هنا حرز دين الذي اذا سرق نصاً بما ينظر في المديون وقد مر ولو  
سرق مستحق الزوجة من مال من عليه الزوجة فان كان مزعجاً حبيسه وقطع وان كان  
منه **قال** البنوعين فان قلنا الزوجة متعلقة بالذمة فهو كالوسترى رب الدين  
من مال المديون وان قلنا بالابن فلا يقطع كمالا المشترك ومحملاً من ذنوع كاول  
لان حقه غير منعين فيه **الفروع** ان قلنا لا يقطع احد الزوجين بسرقته مال  
الاخر فان نص انه لا يقطع ربيعه ولخذه الجهمه وقالوا من لا يقطع بالسرق  
من مال الانسان لا يقطع عبده بالسرقته من ماله ايضا وكما لا يقطع الاب بسرقته  
قال ابنه وبالعكس لا يقطع عبداً بسرقته مال من حر وقال الصديقي يقطع  
بسرقته وان لم يقطع سيده ويقطع عبداً لو سرق من مال الولد فان قلنا  
لا قطع على عبداً الزوجين اذا سرق من مال الزوج فلو سرق مكاتب احداهما  
من مال الزوج فوجهاً كالوجين فيما اذا سرق المكاتب من مال سيده **•** وعز ان  
القطان اجر الخلاف في القطع بسرقته احد الزوجين مال الاخر فما اذا سرق  
احدى الزوجين من مال الاخر والاب من مال زوجة ابنة والابن من مال زوجة  
ابيه وقال يحتمل ان يقطع بسرقته احدى الزوجين من مال الزوج **فروع** لا يقطع  
العبد بسرقته مال سيده بخلاف ما لو زنا بخاتمة والمتنول والمدر والمبعض  
كالقن وفي المكاتب وجهان **•** احدها لا يقطع وجزم به المادري والروفاي  
وفي بعضهم الخلاف على الخلاف الا في ان الكتابة تزيل ملك السيد عن الرقبة



ان قلنا ان عليه قطع والا فلا وقيل لا خلاف في ان السيد لا يقطع بسرقته ماله  
ومنه من احرار الوجوه في اختلاف في ان السيد لا يقطع بسرقته ما في نفسه ولو ان  
قد رثاله ملكا وان سرق من ماله المرفض الذي انسيبه لحرته **قال** الفقهاء  
لا يقطع وقال ابو عيل يقطع وبناه القاضي على الخلاف في ان ما جمعه بحريته  
لم يحرر بعد موته ان قلنا انه لو نفعه لما ملك نصفه لم يقطع والا فوقع **فصل**  
لم يحرر السارق ان الذي سرقه ماله او ملك ابيه او ابنه او ان الحر ماله بالجماعة  
منهم الغزاة لا قطع للشبهة وهو قياس ما اذا وطئ امرأة ظانها امرا زوجته او  
امته فانه لا حد وقال صاحب المنديب والكافي لو ظن السارق ان المال ماله  
والداؤد اذ يقطع كما لو سرق دنانير مظهرها فلوسا لا يبلغ فصا **قال** الرافعي  
والادولاق وبه هذا الظاهر اذا اعتقد ان الحر ماله المعصوب اما اذا اعتقد  
ملك المستاجر او المهرهون فيجب ان يحرر المحرم فيه كما لو سرق منها ولا اثر عندنا  
لو سرق من سرق كان مباحا في الاصل كالكل والحطب والصيود وما يوحى من  
المعادن ولا لكونه رطبا او معرضا للفساد كالرطب والنفاح والشر والبقول  
والراحين فيقطع بذلك ولا لكونه منقلا الى مسرة في حرة يقطع فيه كما اذا  
سرق ماله نفسه او مال غيره المميز والصغير الحر الذي عليه بحلي لغيره والاذا  
الذي فيه ما اذا قلنا لا يملك او ملك لم يبلغ قيمته ثوبا او بلفظ وقلنا لا  
قطع فيه ولا لكونه مسروقا من اخر او قد قطع فيه بل يقطع به بسرقته مرة  
اخرى ولا لتعرضه لفساد الفساد اليه كالمرق والجهد والتمتع المشغول الشرا  
والهريسية ولا لكونه ما عدا الصحيح وقدم ولا لكونه في يد غير المالك بل  
يقطع بسرقته من يد المودع والمرتعز والوكيل والعامل في القراض المساقاة  
واللوي والوصي وامين الحائض ومن طرب الرخ الثوب الي داره ولم يعرف مالكة  
والمستعير المستاجر والمخاض المالك وفي المودع وجه ان له ان يخاصم ولا يكون  
المسروق مضمنا او كتاب حديث او تفسير او فقه وكذا ساير الكتب التي تجل  
الانتفاع بها من الشعر وغيره واما ما لا يحل الانتفاع به من اللب ولا قطع  
في سرقته الا ان يبلغ الجلد والقرطاس مضافا الى الفلوس وبشبهه ان جوهرها

لا يحرر

لا يجزئ الله اما ما جئ به الله فينبغي ان يكون سرقته لسرقه الا اذا الذي فيه الحر  
ولا لكونه مسروق قرون الحيوان اذا بلغت فصا **الشرط الثاني** ان يكون  
السرقه من حرز فلا قطع بسرقته ما ليس بحرز والحرز يختلف باختلاف الاموال  
والاحوال والافات فقد يكون المشحرز اللبني في وقت دون وقت لحسب  
صلاح احوال الناس وتصادقها وقوة السلطان وضعفه والقريل فيه على امرين  
احدهما الملاحظة والمراقبة والثاني حصانة الموضع فان وجدت الحصانة دون  
المراقبة كالغريزة المالة قلعة حصينة في بركة لا مراقب لها فلا يقطع وان انتفت  
لحصانه وجدت مراقبه دائمة فهو حرز كالمال الموضوع في البرية والمسجد والشا  
فيجب القطع باخذه وان وجدت الحصانة والمراقبة في بعض الاحوال كما في المال  
الموضوع في الدور والحوائث والحانات فهو حرز تجب القطع بسرقته وبيان  
ذلك **الاصول** الاسطرلجر والادواب فان كانت بقيسه حيرة القيمة مهما  
كانت لا يقطع منه الا بالدور فان كان منفصلا عنها فلا بد فيه من الاحتاط الذي ايم  
وعسر نقل الادواب مع وجود اصل الحصانة وليس حرز اللثياب والنقود ومخزن  
الدار وصفتهما حرز لا واني وثياب البدله والبسط دون الخلف والنقود والثياب  
القبضه والمتبر حرز للثمن دون الاواني والفرس وكل موضع يجوز حرز النوع  
من المال يجوز حرز المادونه لا لما فوقه **الثالث** احرار الامتعة والثياب الموضوعه  
في الصحراء والشارع او المتجود يكون بمداومة الاحتاط بحيث لا يحصل الاقتران  
لطيفة يجوز السارق في رقبتهما والاخذ فيهما على خطر فاذا اخذه السارق في فترة  
من تلك الفترات قطع على الصحيح فلو نام عنه او دلاه ظهره او دهل عنه بقتاله  
غيره فسرق فلا قطع وقيل ان كان خفيفا لم يكن ان يستلب لم يقطع وان كان  
ثقيل لا يرفع الاجمده قطع ولو فرس ثوبه ونام عليه او توسده او عسده او ساعه  
او اتعا عليه فسرق وجب القطع وكذا الواخذ المتدارق المندبل من على راس  
النائم او المدا من من رجله او الحاتم من اصبغته ولو ازال راسه عما يوسده او اقبل  
عن الثوب في النوم دخلاه او رفع المتدارق صاحب الثوب عنه ولا ثم اخذه  
فلا قطع **قال** الروياني لو كان معه هيمان فيه دراهم او دنانير فوسده ونام



لا كمن محرز حتى يشهد في وسطه بخلاف ثوبه والحق الامام بالشارع في ذلك ما  
اذا فتح باب دأره واذن للناس في الدخول لتجارة او غيرها فدخلوا وسرق  
بعضهم ونسبوا ان يكون الملاحظ بحيث يقدر على المنع لو اطلع على السرقة اما  
بنفسه او بالاستغاثة والاستنجاء فان كان ضعيفا لا يباي به السارق والموضع  
بعيد عن الخوف فهو ضائع هو وماله **قال** الرافعي ويغني امره بفرق  
في الصحرا بين ان يجرى موانا او ملكا وهل نزول الاخر اذ بكثرة الناس هناك مع  
وجود المراقبة فيه وبين ان اصحابها نعم واجري الوجها فيهما اذ انما كان الناس  
على خانوق الجباد والناجر للعامل او غيرها **قال** الامام ولو فرض وضع المناع  
في شوارع وكان ملحوظا على احواله جمع فيصير عدد الملاحظين في معارضة عدد  
الطادقين في الملاحظة في مقاومة طادق واشترط الماددي في قطع سارق  
المناع الذي بالشارع ونحوه ان يري الملاحظ جميعه وان لا يمسي عنه وبين المارة  
**قال** فان لم ير بعضه كان ذلك البعض محرزاً وان حال بينهما المارة لم تكن  
محرزاً والنقل الموضوح في المستبعد ونحوه ان كان ملحوظا من صاحبه بان كان امامه  
لخوه فهو محرز وان تركه وراءه فليست محرزاً **قال** الامام ان يكون متصلة  
بالدور والاهل او لا فان لم يكن متصلة بهما بان كانت في بركة او بستان او طرف  
حراب من البلد فان لم تكن فيها احد فليست محرزاً وان كان بينهما مغلقا وان  
كان فيها احد فان كان نائما والباب مفتوح فليست محرزاً فيها وان كان مغلقا  
فوجها بين احدهما وهو ما اورد في الشيخ ابو حامد واصحابه انما حرزوا بينهما لا  
وجزم به في المحرر **قال** النودي في الاول اقوي وخصصهما القوة لانهما اذا  
كانت الدار ملأه وقاس الوجه الثاني على ما اذا المر من الدار له وهو يقتضي الجرم  
بانيها ليست محرزاً والمر من فيها ما لكما وهو غريب وان كان من فيها مستيقظا  
فهي حرم لها ما سوا كان الباب مغلقا ومفتوحا الا ان يكون نائما بالبيت لضعفه  
وبعد عن الفتق فلا يجوز حرزاً وهذا ان كان النائم ضعيفا على طريقة الشيخ  
ليخامد وان كانت الدار متصلة بالدور والاهل فان كان الباب مغلقا وفيها  
من تحفظها من حرزها فيها نصا او ليلا سوا كان حافظها يقضانا او نائما وان

كان

كان مفتوحا فان كان مطروقا فان كان نائما فليست محرزاً لما فيها لئلا  
وفي المناد وجها ان اصحابها لا كما لو لم تكن فيها احد والوجها في زمن الامن  
فاما في زمن الخوف والمهيب فالايام كاليالي وان كان باب الدار غير مطروقا  
خلافه لئلا يكون محرزاً وان كان من فيها مستيقظا لكنه لم يدم الملاحظة بان  
كان يتردد في الدار فتغفله السارق وترى وجها ان اشبهها ويحكى عن الغر  
ان فافهم ليست محرزاً ولو كان من في الدار يدم المراقبة بحيث تحصل الاحتراز  
عنه في الصلح فانهم السارق الغرضه فلا خلاف في وجوب القطع وان لم يكن في  
الدار احد فالظاهر وجوب اجاب البعوي من الباب ان كان مفتوحا لم يجرز  
اصلا في وقت من الاوقات **قال** الرافعي ومن جعل الدار المفصلة عن  
الحارات حرزا عند اغلاق الباب فاولا ان يجعل المنهله بها حرزا عند  
الاغلاق ولو ادعى السارق ان صاحب الدار نام او اعرض عن ملاحظة ما فيها  
**قال** الغزالي يسقط القطع كما لو ادعى ملك السارق **قال** الرافعي ويجي  
الوجه المذكور **قال** الامام يضرب الرأي في المصدق منها ولعله يسر  
الى الوجتين **الرابعة** الامر في الحرز والمحرمين على العادة فالجواهر والمقدان  
والثياب لا تحوز محرزاً الا باغلاق الباب عليها **قال** الامام المنفعة العطارين  
والبقالين والصيد له الموضوع على باب الخانوق فان نام صاحبها فيها او  
غاب عنها فان ضم بعضها الى بعض وربطها بخيل او علق عليها بشيعة او وضع  
لوحين على وجه الخانوق فان نام صاحبها فيها او غاب عنها فان ضم بعضها الى بعض  
وربطها بخيل فليست محرزاً كذلك في الاحتراز بالهذرا وان تركها مفتوحة ولم يفعل  
شيئا من ذلك لم تكن محرزاً واما في الليل فلا تدن محرزاً الا بجارس **قال**  
الزواني والبقل والبخل قد يضم بعضه الى بعض ويطرح عليه حصير ويترك  
على باب الخانوق وفي السوق وهناك خارس نيام ساعه ويذو ساعه فيكون  
محرزاً وقد يرزى القاي ايام العيد بالامانة التقديسة ويشق عليه دفعها لئلا  
فسرها ويلقي عليها نطعا ويضرب هناك خارسا فذلك حرزه وفي غير هذه  
الايام لا يجوز حرز الا زجلا نه يفعلون ذلك في ايام العيد فيعوي بعضهم ببعض



والشباب على باب خاتوت القصار والصباغ كامتعة البقالين والعطارين قال  
والامتعة الثمينة التي لا تستعمل باليد كالخطبة والقصب والجودع بصير محرز  
بعض بعضها الى بعض في وسط السوق ويدار عليها جبل بسدبه **الخامسة**  
الاواني المخدوشة بالحزف والرجاج محرز بالشرحة التي نصب على وجه الخاتوت  
فاذا فتح الشرحة ولحذا ما ورثها قطع فان رثت مشرفة لم تكن محرزة وفيه وجه  
انه لا ينبغي السد بل لا بد ان يكون عليها باب يغلق او يكون على سطح محوط والظاهر  
الاول حيث جرت العادة به ووضع الطعام في الغراب في موضع البيع لمجرد اذا  
قاسم بعضها الى بعض حيث لا يمكن احداث شئ الا لخل الرباط وفق بعض الغراب  
نص عليه **قال** وقد جرت العادة عليه بمصر **قال** بعضهم هذه اقاله  
على عاده مصر وفي بعض البلاد يحررون وذا الباب والغلق فيعتبر **قال**  
الروائي قد رايت في بلد ناصب لآل في ترك في موضع البيع ويقطع بالاكسية  
والسوح في محرزة والخطبة القصيلة على المشط المحوط محرزان والاحداث  
الثقال على ابواب المساكن محرزة **قال** البغوي ومنايع البقال في خاتوت  
بالليل محرزة وقت الامن اذا كان مغلقا وفي غير وقت الامن لا بد من حارس  
ومنايع البتباع والبراز لا يكون محرز الا بالجارين والكرش في الصخر والورس  
والزرع والقطر قصيلا كان واشتد الحطب وخرج الجوزة والبدر المستتر  
بالثياب ليست محرزة **الخاتمة** **قال** الروائي في الزرع في المزارع محرز  
وان لم يكن حارس وعن ابراهيم المروزي ان الزرع اذا كان قصيلا لا يحتاج  
الى حارس على العادة **قال** ويجوز تملك البدر المستتر لو كانت هذه  
الاشياء في محوط فهو كالماز في البساتين والثمار على الامتداد وان كانت ربة  
لا تكون محرزة **الخاتمة** **قال** الكروم والبساتين المحوطة ان كانت بعين عن  
الطرق والمساكن وان كانت متصلة بها والجيران يرايونها على العادة فهي  
محرزة والا فلا تكون محرزة **الخاتمة** **قال** والاشجار في اقبية الدور محرزة وفي  
البرية يحتاج الى حارس وفيه وجه انه لا يقطع بشئ منها الا حيث يقطع سارق  
ثمادها ومنعق والخطبة في مطامير المفارقة والبلد في المثلية والمحرز في المحمد

في الصخر غير محرزة **الخاتمة** **قال** الابحار من باب الدار والحانوت والمغلاق والحلقة على  
الباب محرزان بالركب والشمير وكذا اجر الجدار محرز منايه فاذا قلع منه  
ما يستعمل في صايا من اخلا او من خارجها وكان الدار حيث ما يكون فيها  
محرزا قطع ولم يشترط المادور في ذلك بل قال اذا حلت الدار من اهلها وخربت  
فان كان البناء ثيقا قطع سارق الاجرم منه وان كان مسندا ما منخل لا فلا قال  
ولو كان على هذا الخراب ابواب لم يقطع احد **قال** الروائي وهذا اصح  
ولو كان باب الدار مفتوحا دخل واخرج قطع باب **قال** ابو اسحاق  
لا قطع في الاقلية الرابع في قبة الروائي بما اذا لم يكن باب البيت مغلقا وصححه  
**قال** الاثر في حجب القطع والفضل الذي على الباب محرز كالمان الحلقة  
وعن ابن سبلة انه ليس محرز **الخاتمة** **قال** الخيام الخيام ومنايعها من الرجعية  
وخوها ليست محرز كالدار حتى يكون حكاما من لئس فيها ونضيف  
الامتعة فيها بعيد نوعا من الاحراز ويعني عن ذوام الحياطة المعتدلة الامتعة  
التي بالصخر فاذا ضرب في الصخر اقية وجعل فيها مناعة فشرقا ومنايعها سارق  
نظر فان لم يشدا طنا بها ولم يرسل اديالها فهي منافعها كالمنايع الموضوع في  
الصخر وان شد اطنابها وارسل اديالها فان لم تكن فيها حافط لم يقطع وقيل  
يقطع سرقتهما دون سرقتهما فيها وان كان فيها او بقرتها حافط مستقرة طما  
او نايما وجب القطع لسرقتهما او سرقتهما فيها وفيه وجه انه لا يقطع اذا كان  
نايما الا ان يكون نايما عليه ومحمدا صاحب الكاية ويشترط ان يكون هناك  
من يتقوى الحادس به فان كان في صخر بعيد عن العرف وهو ممن لا يباين به لم  
يكن محرز وهل يشترط اسد الباب الخيمة اذا كان من فيها نايما وفيه وجه ان  
اظهر ما عند الشرج لا ولو شد اطنابها ولم يرسل اديالها وكان بمن دخلها من  
اديالها فهي محرزة وفيها ليس محرز **قال** الرابع في فهم منه ان الامتعة  
والاحمال اذا شد بعضها البعض محرزة بعضه حرار وان لم تكن هناك  
خيمة ولو ان السارق حر المايم في الخيمة فاحرقه ثم سرق فلا قطع ولو ضرب  
الخيمة بين العبادات فالحكم كاية المنايع الموضوع بين يديه في السوق **الخاتمة**



الدواب من الابل والبقر والغنم والخيل والبغال والحمير في الامنية المغلقة بواب  
محرزة اذا كانت متصلة بالعمارة سواء كان صاحبها مستيقظا او نائما او لم يكن  
وان كانت في الصحراء فان كانت في مراح من مينا او حطب او حشيش لم يكن  
محرزة الا ان كان فيها حافظ مستيقظ او نائم فان كان الباب مفتوحا اشتراط ان  
يكون مستيقظا وان اردت في مراح فاما ان يكون مرسله لرعي او سائر او مسقرة  
مكان **الحال الثاني** ان يكون مرسله للرعي فان كان معها حافظ بلها جميعا  
وبلغها صوته اذا خرجها في محرزة وان لم ير بعضها لونه في هذه او خلف  
جبل او بجر او خايط فالذي لم يره فليس محرزة وان نام عنها او تشاغل فليست محرزة  
وان لم يبلغ صوته بعضها **قال** صاحبها الحادي والمندب لا يكون ذلك البعض  
محرزا ولم يتعرض جماعة لبوغ الصوت **قال** الرافعي وكانهم انفقوا النظر اعتمادا  
على انه اذا قصد ما يراه امكنه ان بعدد واليه صدقته واعتبر الماوردى ايضا ان يكون  
اليها يهر كل ما يجتمعها واحد ومشرح واحد وان لا يبعد ما بين اديها او اخرها  
حتى لا يخرج عن العادة والمعدة في الابل الرمنه في الغنم وسراعي في بناء عدد كل  
جنس عاده **الحال الثاني** ان يكون شايبة فان كانت بلا مقطر فان كان يشقها  
سائق فهي محرزة به اذا كان ينتمى النظر اليها وان كان يفوقها فابده في محرزة  
به ان كان نظره ينتمى اليها في كل ساعة وياي نظره عليها في الثغاة فان كان  
لا ينفق اليها فليست محرزة وكذا ان كان ينفق للراي في نظره عليها  
كلها لحياء له جبل او شجر او بنا اذا كانت في مراح وفيه وحده لا يشترط  
وقوع نظره عليها كلها **الرافعي** ياتي في سوقها ايضا واشترط الماوردى  
ان يحتمل معها سائق ينظر اليها وقاية بقدر رعيها باللفظ في مستبح  
فلو فقد احدها لم يكن محرزة ولو دلب الحافظ الاول منها فهو كالوقادها  
كلها وان ركب غير الاول فهو طابيز يد به كالسائق والمخلفه كالقايده وفي  
اعتبار بلوغ صوته اليها الخلاف المتقدم وقد يستغنى بنظر المارة عن نظره  
اليها اذا كان سائقا في سوق ونحو وان لم يكن الا بل مقطره وكانت  
تقاد او تشاغل منهم من اطلق القول بانما لا يكون محرزة وبه اجاب البغوي

وقال

**وقال** ابو علي الطبري والفقهاء الحسيني والماوردى والروافعي لا فرق بين ان  
تكون مقطرة او لا وهي محرزة بقايد او ساقية على الوجه المتقدم بشرط ان يقع  
نظره عليها ويبلغها صوته وعلى الاول وهو اعتبار النقطة ينبغي ان لا يربط  
المقطر بالواحد على العادة فيه فان زاد الزايد كغير المقطر **قال** الفقهاء  
والغزالي واقتضى عدده تسعة بالبناء المشاف اوله **وقال** الامام والرافعي  
سبعة او ثلثا المرحوم بعد الستين **قال** ابن الصلاح وهو الصحيح ويشهد له  
المعرف **وقال** الماوردى الغالب انه ثلاثة وقد يتجاوزها الى اربعة وعالية خمسة  
ان كان في الحال فصل قوع وشهادة **قال** الرافعي ومنهم من اطلق المقطر ولم يبين  
تعدد والاحسن توسط ذكره ابو الفرج الدرخسي انه لا يقدر في الصحراء  
بعدد وفي الثمران يعتبر ما جرت به العادة وهو من سبعة الى عشرة فان زاد  
لم تكن الزيادة محرزة وهذا ما اوردته الفاضلي في الخيل والبغال والحمير والغنم  
كالابل الشايبة غير المقطر ولم يعتبر المقطر فيها وان كان معشادا في  
البغال وعدد الاغنام المحرزة بالواحد يختلف بالبلد والصحراء وعن  
المسعودي ان الغنم المرسله في سدة مشرع اليها ابواب الدواب لا يكون محرزة  
حتى ياتي الى موضع **قال** الرافعي وليكن هذا فيما اذا شئت وتقدر في الملاحظة  
**الحالة الثالثة** ان يكون اليها يهر في منزلة الاستراحة والمبيت فان لم يكن معها  
احد فليست محرزة وان كان معها حافظها فان كانت بلا فان عقلها في محرزة  
بعقلها وان نام الحافظ عنها واشتغل وان لم يكن معقوله اشتراط ان ينظر اليها  
ويلاحظها وان كانت خيلا او يغالا او حميرا **قال** بعضهم هي كالابل  
في اعتبار الالباح **وقال** الماوردى اضم بعضها الى بعض وربط الى حبل  
مد لجمعها ولا يحتاج الى اناختها لانها تنام قايمة وشكلها ويحتمل معها سائق  
يحفظها مثل عددها مستيقظا او نائما وصحبة الروافعي **فروع** الناع الذي  
على الدابة المحرزة يقطع سائقه سوا سرقه مع وعاليه او دونه او سرقه مع  
الدابة ولو سرق الحمل وصاحبه نائم عليه لم يقطع ولو سرقه في غير وقتها لم يقطع  
فلا يكون العجل محرزا الا اذا كان قربا منه بحيث يراه اذا المقطر كان ينفق



كل ساعة كما سرت فأيدي القطار ولودخل المراح وحلب من لبن الخنم او جرم من صوفها ما  
يبلغ فصاها واخرجه قطع وهنل يشترط ان يكون اللبن الذي يبلع فيمده فصاها  
من واحدة او يلقى لونه من جماعة منها فيه وجهان **قال** الرويا في الاختيار  
الاختيار الثاني **المانه** لو سرق قستان اللفن من قبر فاما ان يكون القبر مغارة  
او في بيت محرد او في مقابر البلاد التي في اطراف القمادان **القسم الاول** ان  
يكون في بيت محرد فنجب القطع على المزمب الذي قطع به اللحم يستواقلنا الملك  
اللفن الميت واللوارثا والله تعالى وفيه قولانه لا قطع في اللفن ونسبه  
بعضهم الى العديم ولا فرق في وجوب القطع بين ان يكون الفير كمل طمة ام لا  
وفي فساد في القمادان الميت لو وضع على وجه الارض ونفذت الحجارة عليه  
كان كاله فنقطع يشترط اللفن منه شيئا اذا كان بحيث لا يمكن الحفر وقال  
المؤلف في نفي الا يقطع الا ان يتعد الحفر ولم يلحق به وضع الماخر الميت في  
الماخر غير متقيل وان غاب في الماخر لا عير او على وجه الارض فستره الزخ  
بالراب **قال** الرافعي وقد يتوقف فيه انتهى وكان القبر يجعل تنصيد  
الحجارة بمرله دفنه والحق الامام بهذا القسم ما اذا كان في قبره محفوفه  
بالعمارات بعد حلق الطار قبر غيبا في زمان بيان فيه النباش او كان عليها  
خراش مرتبون **القسم الثاني** ان يكون في مغارة او مستبقة ففي تعلق القطع  
بسرقة منه تفردوا على المزمب وجهان • احدهما لا يوجب صاحبا  
الحادي والمهدب فيه والغزالي في الوجيز ونسبه الامام الى الجمهور • وثانيها  
نعم وهو اختيار الشيخين في خامد والفقهاء والقاضي والعباسي والموافق  
لاطلاق نص الشافعي في المختصر في جماعة بستره اللفن من القبر وضعفه  
الغزالي وفع المغموي عليها ما اذا كان القبر في بيت محرد فسرق اللفن منه  
حافظ البيت فعلى الاول لا يقطع وعلى الثاني يقطع ولواخرج بعض اللفن  
من القبر وترك باقيه فيه لحرق او غيره لم يقطع وكذا الواخرج من المحرل  
فضا القبر وتركه فيه نقص عليه **وقال** الرافعي يجوز ان يخرج على الاخراج  
من الميت الى صحن الدار يعني وقد فتح اللق الباب وقاد اشاد اليه الامام

ولو اخرج الميت بلفنه نفي قطعه وجهان **القسم الثالث** ان يكون القبر المقابر  
التي تكون في اطراف العمارات فان كان لها حارس وجب لقطع والافوجها •  
اصحاب الجنب وقيد الماخر في ما اذا كان القبر عميقا فلو كان قريبا من وجب لارض  
ولا قطع وهو مخالف تامر عن القراف على هذا الوضع في هذا القبر شي غير  
اللفن ففي تعلق القطع بسترته وجهان اصحهما لا وخصص الامام الخلاف بما  
اذا كان المستردق من وجب اللفن بل جئنا وضع فيه ثوبا ولفن الميت رايد  
على العدد الشرعي وفسره القاضي حشيرة اخر من بما زاد على اللالة والقاضي  
أبو الطيب واخر من بما زاد على الخشنه والوجه سريلا الاول على الرجل والثاني  
على المرأة **قال** الرافعي لحيته لا يخفض فيه الثلغين ولا يخنس الشياثان  
الرويا في حكاها في ما اذا وضع في القبر مضربه او وسادة للميت واجراه  
بعضهم فيما اذا فزع معه دراهم او دنانير **قال** الامام ولو كان الامم في  
اللفن لفسادته وارتفاع قيمته فالوا لا نجيب القطع على هذا القول لانه  
لفن ورد الامام شيخه فيه والثابوت الذي في نفيه الميت كاللفن السرايد  
والزيادة في الطيب على ما سجدت بطيب الميت به كستار الاموال واما القدر  
المستحب فقال الشرحي حذره حكم اللفن في تعلق القطع بسترته **قال** ابن  
الصباغ الا انه لا يجاد ان يجمع فيه ما يبلغ فصاها وقطع بعضه بان لا قطع فيه  
لان مستهلك لا يستعمل بخلاف اللفن حيث فلما نجيب القطع في اللفن فلان  
الحضرة فيه يعني ذلك على البساط الذي من ثلثه فاللفن على ملك من فيه اوجه  
اصحها انه لو تركه ولكن قدم حق الميت فيه ولو طهر بعد بلا الميت فهو لورثته  
ولو سرقه احد الورثة او اصله او ذرعه فلا قطع والثاني انه باق على ملك الميت  
وان لم يتركه ابتدا فعلى هذا اذا طهر بعد بلا الميت فهو لورثته اما الاول  
فيه وجهان الاول فيكتب الى من ذرعه وجزم به ابن القتيبي وجزم القاضي  
والامام بالثاني والثالث ان الملك فيه له تعالى فاذا طهر بعد البلا يكون لورثته  
**قال** الرافعي لا خلاف وقال القاضي يجوز للورثة فان قلنا الملك فيه  
للوارث اما في الحال على الوجه الاول او في المال بعد الوحيين تفردوا على الوجه



الثاني والثالث كإلزام المخاضين على ما سياتي في التباديل ما يقطع بمطالبة  
المسروق منه وبخاصته • وإن قلنا أن الملك لم يمت فعلى من يهرع أن  
الخصومة للوارث أيضا **قال** عذرا الخصم فيه أحكام لا الوارث **قال**  
الرافعي ولا هذا يرجع ما حكى عن صاحب البرهان أن الإمام يقطع ولا حاجة  
إلى خصم وإنما اعتبر خصومة الحي لاحتمال أنه مله له أو أباحه له وهذا لا  
ينص عليه اللغز أن قلنا الملك لله تعالى فلا امر فيه إلى الحاكم كذا قالوه ويقضي  
ما تقدم أن يجوز للوارث المحضمة **وقال** الإمام أن كان من يرمي إلى أن  
الملك فيه للميت والله تعالى يقول يتعين رده بعد أخذه إلى الميت ولا يجوز لوارثه  
إبداله بغيره بالمفترج والخلاف في الخصم وهو صحيح لأنه قول عمر بن الخطاب عن الفضل  
والوجه عندنا أن الوارث بده له وحيد لا يجزئ لقطع بانه الخصم وإنما يرد  
في ملك العرفاء أم الميت مد رجاء هذا كله إذا قلنا من تركه فإن لغته اجنبي أو لقن  
من ميت المال فليس يخرجه طريقان • أحدهما أنه باق على ما كان عليه من ملك  
الميت وبنت المال كما لو أعان أو ضاع فزعمها وصحة النوبى • والثاني أن فيه  
الأوجه المذكورة فيما إذا قلنا من ماله لا يخرج الوجه الأول يجوز الملك هنا من  
كان له اللغز المتولى أن الخصم فيه من هو وفيه أن الميت إذا حبس كل سبع  
أو غيره وبقي اللغز إلى من يعود على خلاف السابق وإذا قلنا السيد عبد  
فالمالك في اللغز السيد أو ليس على ملك أحد فيه وجهان قالوا لا يجزئ القول بانه  
ملك الميت **قال** الرافعي وحتمل أن يجعل قطعته عليه كالأمر في الحر على رأي  
وإذا امتن المرأة من ماله زوجها أو القرب من ماله من ملزمه نفقته فسيبته أن  
يجوز كالتعيين من مال الميت لحاقا باللقن بالكسوة في الحياة **فرع** إذا سرق  
اللقن ولم يظفر به وجب قطعته بامتناع الزمة فإن لم يوجد فشر من ماله وليس له ما  
يقتضيه قاله المتولي والرافعي **وقال** المامدي إذا قلنا من ماله وقسم باقيه  
وسرق اللغز استحب لو رتبته قطعته ولا يلزمهم **قال** النوبى وهذا أقوى  
**للسادس** إذا كان الحرز ملكا للشارق وهو في الشارقة منه قلنا ملته أحوال  
لحربا أن يكون مستأجرا منه فعليه القطع **قال** الرافعي وتوجيهه سهل

أن المصور فيما إذا استحق المشتاجرا أو المستبوق لا جارة وأحراره به بين  
دون أن يشتاجر موطا للزراعة فمادى إليه ما شته مثلا **الباية** أن يكون  
استجارا منه فبها وجه • أحدها أنه لا قطع • وأصحها وهو المصور أنه لا  
يقطع • والثالث أنه أن دخل على فقه الرجوع عن العارية لا يقطع وإن دخل  
على قصد الشفعة وأخذ المال قطع كما إذا وطى مسلم حرة فإن قصد القهر  
وليس سبيلا ملكا ولا حد وبنت النسب إن له لها وإن لم يقصد بلزمه الحد ولا  
ثبت النسب وعن الرافعي عن هذا الوجه بانه أن قصد الاسترجاع بأن دخل  
فأخذ المهر يقطع وإن لم يقصد بأن دخل ليلا وشت الحرز قطع وعلى هذا الوجه لو  
ادعى أنه قصد فالدخول الرجوع فالظاهر أنه يقبل قوله وأما على الوجه الثاني  
فالظاهر أنه لا يقبل ما لم يدل عليه دليل ولو رجع عن العارية باليقول والمنع  
المستعير من المسلم بعد التمسك فسرقة المعير فلا قطع وقطعا ولو سرق من  
الرجوع وقبل المكان المفترج والمسلم في القطع وجهان كما أن في ما إذا سرق  
الأحرار المشتاجر من الحرز الوحر بعد انقضاء الدين أو المشتري كالأرباب  
من الدار المبيعة بعد توفيه الثمن وقبل القبض وقبل إمكان التفريع • أصحها عند  
البعوي والخوادم في أن لا قطع وجزم بانه يقطع قبل توفيه الثمن وجهان بأن  
حوالته من قبل ما للبائع فصار كالأحرار المشتاجر وقد فرق بينهما بأن المشتاجر  
ملك المنفعة وبها حصل الأحرار • وأما البائع فليس له المنفعة ملكة ولا يلزمه جرمها  
في حق المقر بوجوه كثيرة منها ما على المزبب بناء على أن لا الشما وية  
ومقتضى هذا أن لا يجرم فيه بالقطع بل أن سرق من المقر بوجوه كثيرة  
على ما إذا سرق بعد إيفاء الثمن وأولى بالقطع وإن سرق بعده فلا قطع كما لو سرق  
من حرز معصون هذا كله إذا أبت البائع حق الحسرة فلم يثبت بناء على أن  
البداهة بالبائع فهو كالوسرق بعد إيفاء الثمن ولو أعان بعد الحفظ مال أو ربحي  
غنى ثم سرق المعير منه وطريقان أحدهما أنه قبل الخلاف المتقدم فيما إذا كان  
الحرز مستعارا • والثاني يقطع بالقطع ولو أعان قيمه فأبسته المتعير  
وطر المعير حية فأخذ فصا بأن زمة القطع **قال** الرافعي ولا يكاد يجي فيه الخلاف



**الحناية الثالثة** ان كونه الحرز معصوبا من السارق فلا قطع وبه التنبه  
 ذكر وجه انه يقطع ولا يوجد في غيره ولو غصب انسان مالا او سرقه  
 وجعله في حرز له فنقب رب المال الحرز وسرق مالا للغاصب والسارق  
 لم يقطع بل الصحيح ان لا فرض لآمام والغزاة المستلثة وفرضها الاصحاب  
 فيما اذا سرق المالك الذي له ونصا با من ماله صاحب الحرز وحكوا فيها خلافا  
 واختلفوا في محله فقل انهما فيما اذا كان مال الظاهر متميزا عن مال المغصوب  
 منه والمسروق فان لم يكن متميزا فلا قطع بخلاف وهو مفرع على ان السارق  
 لا يقطع بسرقته المالك المشترك والثاني انه مطلق سواء اخلط المالك ام لا وهو  
 مفرع على ان السارق يقطع بسرقته المالك المشترك ومما يحصل ثلثة اوجه  
 بالهما ان ثمة مال الظاهر قطع والا فلا وان منتهى ما ذكره الامام تاج وجه  
 رابع وهو انه ان سرق مالا للغاصب وحده قطع وان سرقه مع ماله فمخلط  
 او منفردا فلا ولو انصرف على الحرز ماله بنفسه لم يقطع قطعا واما اذا سرق غير  
 المعصوب منه والمسروق من هذا الحرز فان سرق غير المالك المعصوب والمسروق  
 قطع قطعا وفيه نظر وان سرق منها ففي قطعه وجهان احدهما نعم ومالك اليه  
 ابن المتايع واظهرهما لا وبناهما الامام والغزاة على الوجهين في انه هل يجوز  
 للجاني اخذ المالك المعصوب حسبته ليرده على ماله ان قلنا نعم وهو لا يصح  
 فلا يقطع والخلق الاكثر من وانتهما وخصصهما صاحب المذهب في الكافي بما  
 اذا اخذه لا يقيم له رد الى المالك فالاول لا فرق بين ان يعلم تونه معصوبا او لا  
 اما لو علم واخذه بقصد الرد فلا قطع قطعا فان قلنا يقطع فلخصم المالك لا  
 الغاصب والسارق **قال** الماوردي عنده ان لهما المطالبة ايضا بجزان  
 فيما اذا اشترى طعاما سرقا فاستد او قبضه فسرقه منه سارق **قال** الامام  
 والغزاة ولو نقب المودع الحرز واخذه وديعته وماله المودع قطع **وقال**  
 الماوردي ان كان طلبها منه فمنعها فلا قطع اذا اخذها وماله الغاصب ان  
 كان بمنعها منه ففي القطع وجهان وينبغي ان لا يقطع في الحالة الاولى بخلاف  
 فيما اذا سرق مالا للغاصب مع المعصوب **فروع** الدار المعصوبة هل هي حرز

ينفخ

في حق غيره مالا كما حتى لو سرق منها سارق مالا للغاصب بغير القطع فيه  
 وجهان اصحهما انما ليس بجزز وقزما الامام من الوجهين في ان لا احاد  
 انزع المعصوب من الغاصب حسبته ومن هذا ما لو ادمن دارا فوق فيها  
 شاعه فسرقه الراهن او غيره **اخر** لو سرق الطعام في عام المحط والمجاني  
 فان كان يوجد لئنه عزيز والتمس مال قطع **قال** الروياني اذا كان واحدا  
 لثمنه وان كان لا يقدر عليه بشرا ولا مسلة لم يقطع لانه كالمعصوب **قال**  
 الروياني وان اخذ الشرا يحتاج اليه **ثالث** لو سرق  
 نصبا با قطع وان كان على كفله **الركن الرابع** نفس السرق قد يقدم ان  
 السرقه اخذ المالك فيه وفترها الغزاة بانها ابطال الحرز ونقل المالك عنه  
 اي عن الحرز الذي عنده التعدي في الملاحظة او الملاحظة فقط والنظر فيه في  
 لانه اطراف **•** طرف في كيفية ابطال الحرز **•** وطرف في كيفية نقل المالك  
 وطرف في المكان المقول اليه **الطريق الاول** في ابطال الحرز وذلك يكون  
 بالنقب وبفتح الباب او كسره او قلعه او فتح مغلا فله او قفله او سور الحايط  
 وقد يكون بوصوله اليه في حال فتره الملاحظة عن ملاحظة المالك المحفوظ  
 بها كالمصنوع في بيرة وفيه صور **الاول** لو نقب السارق الحرز واخرج  
 نصبا با عقيب النقب قطع ولو لم يخرج عقبه ولكن غاد واخرجه في ليلة اخرى  
 فغير النقب من صاحب الحرز ان علم بالنقب وكان طاهرا يراه الطارقون في  
 لذلك فلا قطع كما لو جاعبه واخذه **ثاني** الاصحاب وان لم يدركه في  
 القطع وجهان اصحهما انه يقطع بالنقب والليليا واخرج المالك اخره وشبهها  
 بالوجهين فيما لو نقب واخرج النصا في مرات ولو نقب واحد ودخل اخر الحرز  
 واخذ المالك الاثمة مالا والاثمة مالا وطرق **•** اصحهما انه لا قطع على واحد  
 منهما ويضمن الاول نقص الجدار والمالي المالك والثاني انه لا قطع على الاخر وفي  
 الثاني وجهان **قال** الراعي وهو يخرج على الخلاف لا يقطع فيما اذا نقب  
 اثنين واخذ احدهما نصبا با ووضع في النقب فاخذه الاخر والثالث ان يقطع  
 وجوب القطع عليهما وجهين وخرج منها ثلثة اوجه **•** ثلثها يقطع الاخذ



دون الناقب ولو كان في الدار حافظا قريب من النفل وهو بلا حظ المال فهو محزبه  
فحب القطع على الخذف فان كان نايما لم يربح مخفوطا به في اصح الوجهين كما مر  
فيما اذا مر في الدار وبابها مفتوح هذا كله اذا اجتمع على السرقة اما لو قب  
هذا وجهه فجا اخر فوجد النقب فاخذ المال فالمشهور بالقطع بان لا قطع  
على واحد منهما **وقال** الماوردي هذا ان شئ قطع الخرز فان لم يشتهر  
فقطي قطع الاخذ وجهان **المأنة** اذا تعاون رجلان في النقب والخراج وكخرج  
كل واحد فبايا قطعهما ولا يشترط امزاج الفعلي في النقب على الصحيح وكذا  
لو اخر جامعا قد رصف دينار فلو اخرج احدهما سدا وسدا والاخر فلتا قطع  
صاحب الثالث دور صاحب السدس وقدر **المأنة** لو اشركا في النقب  
وانفرد احدهما باخراج نقاب فعلى المخرج القطع على المزمع ولا يشترط  
امزاج الفعلي في النقب على الصحيح فلو اخرج هذا البنية وهذا البنية هكذا  
ثم الشراكة **الرافعة** لو اشركا في النقب ودخل احدهما ووضع المال عند النقب  
او دخل احدهما الشارقين من الباب ووضع المال قربا من الباب فادخل الآخر  
نقبه واخرجه وجب القطع عليه دون الاخذ وكذا لو وقف احدهما على طرف  
سطح ونزل الاخر فجمع الثياب ورطبها بجمل فرفعها الذي على السطح فالقطع  
عليه دون المارل ويجوز فيه الوجه المتقدم عن محمد وبارزهما الصمان ولو  
اخرج الداخلين بالمال خارج الخرز فاخذوا الخارج وجب القطع على الداخل  
خاصة على الصحيح ولو اخذ الداخل المال ووضع في النقب فاخرجه الخارج  
وهو يساوي نصيبين فغير يقان ستمها فيه قولان صحيحهما انه لا قطع على واحد  
منهما والما في يجب على كل منهما اذا اخرج كل منهما نصيبا والطريق الثاني في القطع  
بالاول **قال** الروياني لو ناول الداخل الخارج في النقب لم يقطع واحد  
منهما وتسمى هذه مسألة الشارق والمطيف **قال** الرافعي وسببه ان يكون  
هذا اجوابا على الاصح اي في مسئلة وضعه في النقب والا فلا يصح فرق بين ارضعه  
فياخره الخارج وبين ان ياوله من يده ولو نقب اثنان ودخلا فاخذ احدهما  
المال فسد على الاخر وخرج به قطع المحمل وفي الحامل وجهان الذي احبان به

الرويانى

الرويانى انه لا يقطع وعلى هذا الونفذ من فادخل للراعي فاخذ الزمن المال  
وخرج به الا على يقطع الزمن في الا على الوجهان ولو كان يراعي حمل الزمن  
وادخله الخرز فذلة الزمن على المال فاخذ وخرج به فكل يقطع عليها او على  
الا على خاصة فيه وجهان صحيحهما الثاني **منع** لو صعد السارق بالمال من  
الدار الى سطحها فان كان على السطح باب يغلق على السطح قطع وان لم يكن فان  
كان السطح عاليا او عليه ستره يمنع من الوصول اليه لم يقطع لانه بمن  
جملة الخرز ولا قطع **اخر** سبل الفصال عن بالغ عاقل مستلم هتلك رادست  
نصا بالاشبهه له فيه بوجه ولا قطع عليه كيف يتصور فقال يتصور فيها اذا  
دخل فلم يجد في الدار شيئا ففقد في دن فجا رب الدار مال ووضع فخرج السارق  
واخذ وخرج لا يقطع لان المال احمى بعد هتلك الخرز **الطريق الثاني** في وجوه  
نفل المال له صور **الاول** لو ارسل بجنا وهو السوط المعقف الراش والي  
في راسه حديق معقفة وهو كالصنوجان او حبلان راسه كلاب الى الخرز  
من الباب والنقب والسطح فتعلق به ثوب او انا او نحوها واخرجه الى خارج  
الخرز قطع وهذا لو ادخل من في الخرز واخرجه ولو دخله واخذ المال ورماه الى  
خارج من الباب والنقب او فوق الجدار او من فوق قطع شئوا اخذ بعد ما  
رماه او تركه حتى صاع او اخذ غيره وفيه وجه انه اذا لم ياخذ لا يقطع وعلى هذا  
لو اخذ معسفة في السرقة ففي الاشفا به لوجوب القطع تردد للامام ولو اكل  
الطعام في الخرز او اثلفه بغير الاكل كالحرق لم يقطع ولو ابتلع جوهرة في  
الخرز وخرج بها فيحصل فيه خمسة اوجه احدها **ان** لا يقطع ويصححه  
جماعة **وقال** القاضي انه المذهب **والثاني** في انه يقطع ويصححه لردام والرويانى  
**والثالث** انما ان لم يخرج من خوفه فلا قطع وان خرج قطع ويصححه النووي  
**والرابع** ان اخذها بعد انقضاء الحاقه صار سارقا ولا وقيل انه يس  
مفردا في الوجيز **والخامس** انما ان خرجت بدو او علاج لم يقطع وان خرجت  
به قطع والظاهر ان القول بالقطع مطلقا فيما اذا لم يقيم الشارق في الخرز  
لما حمل ان سببه ملك الجوهرة في خوفه او سببه قسما من النصاب فاما اذا



مضى من بعد لا يتبلاع بحمل فيه ذلك فينبغي ان لا ينجب القطع وحكم  
 الابتلاع الذي يبارك في الحرز الذي لا يتبلاع الجوهرية لان الذي لا يتبلاع فيه  
 استملاك لا يطرأ في المعدن ولوردة الجوهرية او الذي لا يتبلاع في الحرز  
 يستطاع الضمان ولا القطع على القول بوجوبه ولو اخذ طبيباً وقطعت في الحرز  
 ثم خرج وامتنع من جمع منه ما يشاء في نجا بالهرق قطع في شبه الوجهين  
**المائة** تقدم انه لو نجب اسفل كند وج خرج ما فيه من الجيوب ما تادى  
 نصاباً ان الاصح انه يقطع وعلى هذا هل يشترط ان يخرج ما يشاء في نصاباً دفعه  
 واحد او لا وجب القطع وان خرج نذ وجافيه وجهان وظاهر كلامهم انه  
 لا فرق بين ان اخذ الطعام الذي خرج ام لا وينبغي ان ياتي وحده في  
 اعتبار احده كما تقدم فيما اذا رماه كتاب الحرز ولا الحكم لو كان في ذق  
 مانع فمقبلاً اسفله وخرج منه ما يشاء في نصاباً ولو وضع المال في الحرز  
 في ما جرى الخارج فخرج به وجب القطع على المذهب ولو كان الماء واقفاً  
 جرد حتى خرج بالماء فهو كالحاوي لو حرره غيره حتى خرج قطع المهرك وان  
 زاد لما بان نجار عيناً ومجي سبل ولا قطع على المذهب ولو كان في البستان خرج  
 والماء دخل من احد طرفيه وخرج من الاخر فجمع الكاد والوقود في ظرف  
 ووضع فيه الما حتى دخل البستان فعلى الدخان واسقط الانج في الماء وخرج  
 من الطرف الاخر فاحذره او رمي لا شجار بالاحجار وعوها حتى نثار في النار  
 في الماء وخرجت لم يقطع على المذهب ولو اخذ الناع وعرض له في الرشح  
 فخرجت به او وضعه في ظرف الفيت طيرته الرشح الى خارجة قطع ولو كانت  
 الرشح سائلة ووضع في ظرف النقب ففبت واخرجته لم يقطع في الظاهر  
 الوجهين **المائة** لو وضع المال في الحرز على ظهر دابته وسرها سوقاً وقود  
 حتى خرجت منه او عقد لولو على جناح طائر وطيره فخرج قطع على المذهب  
 ولو كانت الدابة سائرة في الحرز فوضع المال عليها وسارت بنفسها قطع ايضاً  
 ولو كانت واقفة فوضع عليها فخرجت به من غير سائر فقتله اوجه **الحكم**  
 يقطع **واما** لا **وقال** ان نثار عقيب الوضع عليها قطع والاف لا

والمن هما والرج ان الله لها الحيات  
 فلما عدم المصالح والوجوه

أو

ولو اخرج شاة فتبعها سخلها او شاة اخرى او ناقة فتبعها فصيلها ولم يدين  
 الماخوذ رحن نصاباً ففيه الخلاف المتقدم وهو مبني على انه يكفي في الجواب  
 القطع كما يكفي في الجواب الضمان ان قلنا لا فلا قطع وان قلنا نعم  
 فوجهان يفتيان على انه هل يضمن السخله اذا اخذها بعد واقفتمها والشاة  
 اذا اخذها رهنما فتبعته وفيه وجهان ان قلنا بضمنه قطع والافلا وقطع الشيخ  
 ابو علي بالقطع واليعقوبي بعدمه ولو دخل الحرز واخذ المال وامر صبي بال  
 بيعه ومجنوناً باخراجه ففعل فقبل هو على الخلاف فيما اذا وضعه على البهيمة  
 فخرجت به وقال الجمهور يقطع والعبد لا ينجب كالبهي غير المميرة وان كان مميراً  
 فلا قطع وان دفعه اليه ولم يأمره بالاخراج ففي القطع وجهان كالجواب فيما  
 لو وضعه على الدابة فخرجت وبنائها الما فدي على ان عمد بما ليس بعد امناً اذا  
 قلنا هو عمد فلا قطع عليه قطعاً **فزع** لو علم فرد التزول الى الدور واخرج  
 المتاع فنقب الحرز وارسل الفرد فخرج المتاع **قال** الفقهاء فينبغي ان لا  
 نجب القطع وهو يشترط ان اذا علمه القتل ثم ارسله على انسان فقتله فانه  
 يضمنه ويترك بان الحد انما نجب بالمباشرة دون النسب بخلاف القتل **المائة**  
 نجب القطع بشرقة العبد الصغير الذي لا يميز اذا اخذه من حرزه وحرزه دار  
 سيده او حريره داره سواء كان رحن او يبيع مع المبيعان لا اذله الغرابة  
 والرافعي **قال** الما فدي حرزه ان دفعه في دار مغلفة الباب او مع سيده  
 وقيد الامام كون حريره الدار حرزاً انما اذا لم يكن مطروقا وسوا حله نائماً او  
 مستيقظاً او دغاه فتبعه ونجى فيه الخلاف المتقدم في تفسير البهيمة فان  
 بعد من دار سيده ودخل سيده احرى فاحذره فلا قطع لانه مصبيع والمجنون  
 والا عجمي الذي لا يميز له كالمغير غير المميز وان كان الصغير فمزا فاحذره وهو نائم او  
 سهران او مضبوط فهو غير المميز ولو دغاه وحده فتبعه باختياره فلا قطع  
 ولو ادره حتى خرج من الحرز فوجهان جواب اليعقوبي منهما انه نجب قال الرواية  
 هو غلط ولو حمل عبداً فاقبداً رعل لزم مشاء فلم يمنع لم يقطع ولو حمل وهو  
 نائم او سهران **قال** الامام الوجه القطع بثبوت بره عليه حتى لو اذله



قبل السقط يفمنه وفي حق السرقة نظر وجرم في الوجيز لانه لا يقطع ويظهر  
 اثبات خلاف في المسئلة من الخلاف فيما اذا سرق الحمل الذي عليه قايمة **قال**  
 الامام ومقتضى من هذا البحث ان من جلت في صحر وهو لا حظ مناعة وكان  
 لا لحقه عوب مناعة محرر بالنسبة الى من هو اقوى منه فلو استغفله ضعيف  
 واخذ له تحت بقول لا يقطع لانه عد ضايعا في حق القوي فلا قطع على الضعيف  
 لانه بعد في مصعده او بقول يقطع ويختلف الحكم باختلاف الاخذين والظاهر  
 عندي ان المال مضمون في حق الضعيف ضايع في حق الاقوي لان الاخذين مختلف  
**الامتنان** الحجر لا يضمن باليد ولا يقطع سرقته وان كان صغيرا اذا كان عليه  
 ثياب او حلي فحملة واخرجه من الحجر فان كان بالغا فان كان متسقطا لم يضمن  
 ضمانا ولا يقطع باخذه لانه في يد المحمول وان كان نائما او مكرها فكلما اعلى الزم  
**قال** الامام وفيه وجه ان يد يثبت عليه بحر تجا من خد الوجيز لا يضمن  
 انه يضمن ثياب الصبي بوضع يده عليه **قال** والحق بعضهم البالغ الضعيف  
 واسرار بعضهم الى الحاق القوي به وقرع عليه ان المحمول ان كان ضعيفا  
 مستلثا فيما معه وان كان قويا فوجهان فان كان صغيرا ففي سوق يد  
 الاخذ له على ثيابه وفلايد وتايد يد من المال وضمانا وجهان اظهرهما لان  
 الوجهان جاريان سواء اخذه على صورة السرقة ام لا فان قلنا بضمنه ففي يده  
 سارقا وجهان وخصصهما الامام بما اذا كان الصبي نائما او مربوطا عند الحمل  
 وخصصهما الواسلي على اذا نزع الثياب والحلي من عليه **قال** فان لم يزعهما فلا  
 قطع وجهان واحدا ويغير ان يجوز مراده ما اذا نزعهما بعد الاخراج من الحرم  
 ويخرج من هذا الخلاف في الضمان في القطع بما على الصبي الحرم من ثياب وحلي  
 خمسة اوجه احدها لا قطع ولا ضمان **وقال** ثانيا سوتهما **وقال** ثانيا ثبوت  
 الضمان دون القطع **وقال** ثانيا ان حملته مربوطا او نائما فالحكم كذلك وان  
 حملة على هذه الصفة لم يضمن **وقال** ثانيا ان يزعها من عليه ثبت الضمان في القطع  
 والا فلا فان جمعت بين الصبي والبالغ الضعيف والبالغ القوي انضاف اليها  
 وجهان اخران احدهما الحاق البالغ الضعيف له به في ذلك دون القوي

والثاني

**والثاني** في الحاقهما بما بالعبى وهو بعيد وقد ادعى جماعة منهم الروياني انه لا  
 خلاف انه لا يقطع بما اذا حمل البالغ العاقل نائما او مكرها وعليه حلي وثياب  
 فان قلنا لا يقطع وكان ما على الصبي من ثياب وحلي فوق ما يليق به فان اخذ  
 الصبي من حرز الحلي والثياب قطع وان اخذه من حرز يصلح للصبي من الحرز والثياب  
 لم يقطع **قال** الروياني ولو كان الحلي الذي على الصبي كغيره فان اخذ الصبي  
 من حرز الحلي قطع وجهان واحدا وان اخذه من غير حرزه لم يقطع ولو اخذ ثياب  
 الصبي وحليته ففي قطعه وجهان **احدهما** وهو ما ذكره الماوردي والسردياني  
 يقطع **وقال** ثانيا لا وهو ما اردت الراجعي او سرق قلادة من عنق ثياب او  
 سرقها مع الكلب قطع وجهان الكلب حرز الدواب **وقال** ثانيا لو نام انسان على بعر  
 عليه امسعة فحاج انسان اخذ بزمانه واخرجه من القافلة وجعله في مصبعه  
 ففيه خمسة اوجه **احدهما** انه متاثر بالبعير ولا منعة فيقطع **وقال** ثانيا لا  
**المالك** ان كان الراب قويا لا يقاومه الاخذ لو انبته فليس يتاثر وان  
 كان ضعيفا لا يباي به السارق فهو سارق يلزمه القطع **والرابع** الصحيح  
 انه ان كان الراب خرا فليس الاخذ يتاثر فاذا دفعه عنه بعد بعه وانتهاه  
 كان غاصبا وان كان عبدا فهو سارق القيد مستروق ايضا مع البعير والمناج  
 وخامستها عن ابن الجهم هريرة ان المائم ان كان قويا وعلم السارق انه لو انبته  
 منعه لم يقطع ولا يقطع **الطرف الثالث** في المحل المنقول اليه فلو نقل المال  
 من زاوية الحرم الى اخرامنه وتركه فلا قطع ولو خرج به من الحرم والقاه في  
 مصبعة قطع سواء اشغ به ام لا بخلاف ما لو اخرج به بالقاد هو فيه ففيه  
 الخلاف المتقدم ولو اخرج به من النقب الصحن الدار فان كان باب البيت مفتوحا  
 دون باب الدار فلا قطع وان كان باب البيت مغلقا فلا قطع فثلثة اوجه  
 احدها يقطع **وقال** ثانيا لا **وقال** ثانيا ان يقطع فيما لا تكون العرصة حرزا  
 له ولا يقطع في غيره وان كانا مفتوحين فلا قطع اذا لم تكن حفاط وهن  
 الاحوال ظاهرة النقص فيما اذا لم يكن السارق قد صرف في باب الدار بان  
 تسلق الحدار وتند في الدار واخرج المال من البيت بالعرصة فلما اذا فتح

المبرور في الاموال



باب الدار المغلقة ثم اخرج المئاع منه اليها **قال** الامام ففقه نظرا لحرز  
الذي هتله في حكم الحرز الدائم ولو لاه لما قطع بدخوله وقد حرر هذا حقيقا  
على السارق اذا اخرج من حرز لا حرز ولو حرمنا بابا هناك الحرز في العروة  
لقطع وقياس هذا الفقه ان يجعل العروة مصيعة ليلزم الدخول لا اخرج من  
المئاع اليها القطع والمسئلة محتملة وحزم الغزالي بهذا فقال في الحالة الثانية  
او مفتوحا بفتح السارق **قال** الرافعي فان غلقه بعد ما فتحه فهو ظاهر  
لكن الاحتمال الاول يتبادر بما قاله القاضي انه لو لم يدخل في الدار حين التقبلا  
دون النصاب فدخل المالك ووضع ما يدرك به الباب ولم يدر يملك الحرز  
وتكون للصر فيه فاخذ السر فلا قطع لاحد من حرز مئاع **فصل** جميع  
ما تقدم فيما اذا كانت الدار مئاعا مستحقة للاحد فاما الحانات والمدارس  
والرباطات والدار التي يستعملها جماعة وسفر كل منهم بيتا وحجرة منها في  
حق غير السابقين كما كان في الدار المختصة بالواحد اذا سرق سارق من حرجها او من  
مئاعها ما دخل الصحن احرز له واخرجه من الحان فان كان من غير اهلها قطع وان  
اخرج من البيوت او الحجر لا صحنها فطريقان احدهما انه كالخراج من بيوت  
الدار الى صحنها فان كان باب الحجر مغلقا دون باب الحان قطع وان كان باب الحان  
قلا وان كانا مغلقين ففقه الاوجه **قال** الرافعي وعرب منه قول الشيخ ابن  
محمد ان كان بالليل لم يقطع فان كان الباب مغلقا لدلا وان كان بالنهاري قطع  
والسائي في موطا يجره ففقه اوردده العراقي في الماوردي والحسين انه يقطع بكل  
حال • والخان والرباط والمدرسه التي يستعملها واحد كالدار التي يستعملها واحد  
بخلاف البيوت المستقلة الاستقلال الملوكة لاهل الدرب فان نقل اليها من الدور  
بسرقة سواء كان عليها باب مغلق او مفتوح ام لا وان كان السارق من سكان  
الخان والمدرسه ونحوها فالبيت الحجري المغلق في حقه حرز فاذا اخرج منها  
الى الصحن قطع واما العروة فليست حرز في حقه فاذا اخرج منها شيئا لم يقطع  
**قال** الامام وهذا واضح ان كان فتح الباب هيئنا يمل الخارج بان يكون  
الاستيذان بالسلاسل والدرجات فان كان بالمغالقة وله مفتاح بيد حارس

فكان

فكان يخرج المئاع يخرج الى مئاعه مثلا يحتاج اليه من محاولة الدخول ففي  
القطع تردد وجعل الغزالي الاظهر عدم القطع وهذا الضيف اذا سرق من  
البيت الذي اضيف فيه وحار الحانوت اذا سرق منه وكان حرزا بالحق لا  
يقطع وان سرق من بيت حرز عنه قطع **فرع** لو دخل الحمام ليستحم فسرق  
ثياب بعض الداخلين او ميزر الحمام ونحوه لم يقطع وان دخل البيت فان كان هناك  
حافظ الحان او غيره قطع وان لم يكن حافظا وكان كنه تام او استعمل عن  
الحفظ لم يقطع قال القاضي من ان كان جالسا في موضع جلوسه مستيقظا  
لم يضمن لانه لم يفرط فان غلبه النوم او قام عن موضعه ولم يجلس منه ثانيا فضمن  
وقال مرة اخرى ان يحفظ المالك لزمه الحفظ وان لم يستحفظه **قال**  
اصحابنا لم يضمن **قال** البغوي وهذا اصح وبه اجاب في التهذيب **قال**  
الغزالي في الفتاوى ويعتبر وجوب القطع على السارق من الحمام ان يخرج  
منه وحكي الرواية وجهان انه يقطع اذا نقلها من موضعها وان لم يخرج من  
الحمام كانه المستجد **قال** الغزالي والموضوع في الصحن لا يلحق لوجوب القطع  
ولا النقل بخطوة ونحوها والصنيطان يقال الاخران في مثله بالمعاني  
فاذا غيبه عن عينه حبس لوبه به لما راه بان دفنه في تراب او دارا  
بثوبه او حال بينهما جدار فقد اخرج من الحرز انتهى • واذا اذن صاحب الحانوت  
في دخول الناس للشري فمن دخل مشتما يمسرق لم يقطع ومن دخل شامرا  
قطع وان لم ياذن في الدخول قطع من سرق منه بكل حال **قال** القاضي  
ولو سرق الحانوت من اصبع النائم قطع اذا كان في الامنة السفلى من الحانوت  
فان كان مشتملا في مئاعها او كان في العلبة لم يقطع ولورده الى من صرع وصاحبه  
فان لم يبرر **الرجل الثالث** للسرقة السارق ولا يشترط فيه الا التكليف  
والالزام فيستوي في وجوب القطع للحر والعبد والذرة والانثى قلا  
قطع على الصبي والمجنون وفي النفاق السكران بسببه محرم به الخلاف المتقدم  
في غير موضع ولا كافر فيه ويقطع المسلم اذا سرق ما لا يفي على المذهب  
وفي قطع الذمي بالسرقة ثلاثة اوجه • اصحابنا يقطع مطلقا • والمالني



لا يقطع الارضاء بحكنا . والثالث ان سرق مال مسلم قطع قطعا  
وان سرق مال ذمي لم يقطع الارضاء وفي اقامة الحد عليه بالنهذه  
الوجه . اصحابنا قد اختلفوا وقد تقدمت وفي قطع المعاهد والاشناس  
ثلاثة اقوال . احدها يقطع كما يقيم الفقه ناص وحده الفقه واصحابنا لا  
يقطع الحد الزنا واليهما ان شرط عليه انه ان سرق قطع وقطع والا فلا .  
وقال بعضهم ان شرط عليه الا يشترط قطع ويخرج منه قول رابع  
**قال** الرافعي وقول النفع بل حسن **قال** الماتريدي ومحل الخلاف  
اذا سرق مال مسلم او ذمي فان سرق مال معاهد فلا قطع وقطعا لا  
يحد به فقهه ولو سرق مسلم مال للمعاهد فقتل النحر انه يقطع وقال  
الاصحاب هو على القولين الاولين في قطع المعاهد بسرقه مال المسلم  
يقطع المسلم بسرقه ماله ولو ذنا المعاهد بمسئله فطريقان احدهما ان في  
حد الزنا الى الا في قطع **والثاني** في القطع بانه لا يحد وفي انقراض  
عمده بالسرقه بانه اوجه فالمها ان شرط عليه ان لا يسرق انقض عمده  
والاولا وبعبه الجاب ابن اود فيما اذا ذنا مسلمة ولا خلاف في انه يطالب  
بردماسرقه ان كان باقيا وبسبب ان كان ثالفا **الشرط الثالث**  
الاختيار فلا يقطع المكره على السرقه **قال** العبادي ولا اقوالا  
لمكره الفعل والاخراج بل يخص فيه ويدل على الفرق انه لو حلف لا ياكل  
الحرام فاكل الميتة المضروقه لم يحنث لانه حرام وحصل فيه ومن يتون  
طريقا في الصمان يظهر ان باي فيه الخلاف الذي في المكره على اطلاق  
المال وهل يجب القطع على المكره **قال** القاضى هنا اصلا . احدهما  
المكره على القتل عليه القود والثاني المكره على الزنا لا حد عليه فالمحقق  
لان كلامها حق الله تعالى **النظر الرابع** من الكتاب في اثبات السرقه  
وهي حثت بثلاث حجج . اليقين المردوده . والاقرار . والبيئه . فاما اليقين  
المردوده فاذا ادعى انسان على اخر انه سرق له نصبا يوجب القطع فاذا حره  
فان حلف فلا عزم ولا قطع وان نكل ردق اليقين المردوي فان حلف ثبت المال

دجبر

ووجب القطع على الصحيح **وقال** العراقيون لا يجب الحد اذا حلف انه زنا  
بخاريته وان وجب المهر ولا يجب حد الزنا اذا حلف الفداء فله المقتدرون فا  
**الحج الثاني** الاقرار فاذا اقر بسرقه ما يوجب القطع صح اذا كان حرا جاز  
النصف ولا يشترط ذكر الافراد كغيره ثم الافراد اما ان يكون قبل الدعوى عليه  
بالسرقه او بعد فان كان بعد فثبت به القطع بشرط الاصراد فان رجع  
ففي قبول رجوعه في المال والقطع ثلثة اقوال . احدها يقبل رجوعه فيهما  
والثاني لا يقبل فيهما . والثالث لا صح انه يقبل رجوعه في القطع دون المال  
وان اقر اثنا بسرقه نصا بين ثم رجع احدها سقط القطع عن الرابع دون  
الاخر والرجوع عن الافراد يقطع الطريق كالمرجوع عن الاقرار بالسرقه ولو اقر  
انه اكره جارية على الزنا الزمة المهر والحد فان رجع فقبوله فيهما الاقوال الثلاثة  
التي في السرقه فان دللنا فالصحيح ان القطع يسقط بالرجوع فرجع بعده فلا حد له  
من بيت المال ولا غيره وان رجع في اثنا به بدل الباقى فان لم يرجع براه  
فالمقطوع ان يقطع الباقي ولا يلزم السلطان ذلك **فايد** ما يقربه  
الاشناس ان رجوعه اضرب . احدهما ما يوجب حقه الله تعالى خاصة كالزنا فيقبل  
رجوعه . والثاني ما يوجب حقه للادبي خاصة فلا يقبل رجوعه عنه .  
والثالث ما يوجب حقه الله تعالى للادبي كالزكاة ومال المسجد فلا يقبل  
رجوعه عنه . والرابع ما يوجب حق الله تعالى والادبي في الثاني للادبي  
كالسرقه فيقبل رجوعه في حق الله تعالى دون الادبي على الصحيح فيهما  
وان كان الافراد بالسرقه من غير تقدم دعوى فكل يقطع في الحال لم يتوقف  
على حضور المالك وطلبه فيه وجهان اصحهما الثاني لانه بما يقربه بمالك او  
اباحه او غيرهما ما تقتضي في القطع وان كذبه فيه السارق ولو اقر انه زنا  
بحاربه غائب مكرهه او مطاوعة وقتنا يجب المهر فالصحيح انه يحد في  
الحال لانه لو حضر وقال كذا انتم اياه لم يسقط الحد **وقال** ابن سريج  
وغيره فيمن حضر لاحتمال اقراره بانه كان وقتها عليه فتصير شبهة مسقطه  
وعلى لولا لو قال ما كذا كذا لم يبيع او هبته واذا المقر حيا زيقال



لا يسقط الحد **قال** الرافعي وعلى قياسته ينبغي ان لا يسقط الحد اذا اقر بوقف  
الحادية وله به الحق وهذا يلحق بالصححة الوقف من غير قبول فان قلنا لا  
يقطع في الحال ففي حبسه الى حضور المالك اوجه **•** احدها حبس  
وثانيه **•** وقالهما ان قصص المسافة ورجا حضوره عن قرر حبس والا  
فلا **•** والرابع ان كانت العين ثالثة حبس لمعزم وان كانت باقية اخذت  
منه ثم ان ضربت المسافة حبس او بعدت فلا **•** الخامس انه ان كانت العين  
باقية اخذت منه ولم يحبس مطلقا **وقال** القاضي هو المزمع **•** ولو اقر  
بغصب مال من غيب لا يحبس منه الحام عليه الا ان يموت وله ورثة اطفال  
وهل للحام انراعه واخذ بزيه ان كان ثالفا او ملزمه ذلك اذا جده له  
الغاصب فيه خلاف مرتين بابه **وقال** الماوردي ان قتلنا بوجع قطع  
فان كان المان ثالفا لم يقبض منه قيمته ومحبس الى حضور الغائب لحقه  
وحتى ابيه وان كانت باقية حجر عليه فيها ولم ينزع من يده وفي حبسه الى  
حضور الغائب وجهان فان قلنا لا يوجع قطعه شرع الحام منه الى ان  
كان باقيا وقيمته ان كان ثالفا فان حضر الغائب وادعاه سلمت اذ ليه  
وان زجرها جعلت عينا للمال فان كان ثبوت السرقة بالشهادة ردت  
الي من اخذت منه وخالف ما ذكرناه من انراعه او بدلهما في غيبة صاحبهما  
ما اذا اقر الغائب بدين الرضايب الدين باضي انتهى وجرمه بوضعها في بيت  
المال ليس بواضح وينبغي ان يحد منه الخلاف المتقدم في الاقرار بجميع  
ما تقدم منه الاقرار بالطلاق بالسرقة واما اقرار العبد بها ففي قبوله  
اربعة اقوال تقدمت في الاقرار اصحها انه لا يقبل **قال** ابن الصباغ  
وغیره وادار السفيه بها كاد اقرار العبد **قال** الامام وهذا مضرع على  
الصحيح في ان اقراره باثلاث لا يقبل ومعنى قبول اقراره عند السلف تعلق  
القيمة برقبته وان قلنا بصحة الاقرار بالعين سلمت الى المقر وقيل سلمت الى  
السيد وتعلق قيمتها برقبة العبد **فصل** يتقضى مستأجل **•** الاولى من رفع  
الى مجلس القايه او الامام وانهم عاينوا حذ الله تعالى كالسرقة والزنا

نظر

نظر للقاضي ان يعرض له بالا ذكرا ويحييه عليه حتى لا يقربه لان يعرفه ان المال لا بد  
من رده فيه اوجه **•** اظهرها بجوار له ذلك **•** وثانيها يستحب **•** وثالثها يستحب  
اذا راي منه انار النكاح والتوبة **•** والرابع انه لا يجوز **•** والخامس انه ان  
كان محبلا الحكم جاز ان يعرض له والا فلا **الثانية** اذا اقر عند القاضي بما يوجب  
حدا ابتدا او بعد دعوى فليس للقاضي ان يحثه على الرجوع بان يقول ارجع  
عن اقرارك وخو وعل له ان يعرض به فيه ثلثة اوجه **•** احدها لا **•** وصحها  
نعم لقوله في الزنا اهلك فاخذت او لم تست او قبلت وفي الشرب لعلك لست  
تعلم ان ما شربته مستر **•** وفي السرقة لعلك غصبنا واخذت باذن المالك  
او من غير حرز وخوف **•** والثالث انه ان لم يكن عالما بخوار الرجوع وانه يسقط  
الحد للقاضي التعريض والا فلا وعلى الثاني كل مستحب للقاضي في ذلك فيه  
وجهان اظهرهما لا ونسب الي النحر فتصير لوجه خمسة **فرع** لا يجب على  
من فعل فعلا يوجب حذ الله تعالى الحد الزنا والشرب والسرقة اطهار  
لحد فرض عليه وانفقوا عليه **قال** الامام وفيه احتمال على قولنا الحد لا  
يسقط بالتوبة **قال** النووي والصواب الجزم بانه لا يجب وانما لا يسقط  
الحد بالتوبة على قول في ظاهر الحكم واما في الباطن فالتوبة تسقط اثر  
العصية وهل يستحب له كتمانها **قال** القاضي والرافعي وغيرهما نعم وقال  
الشيخ ابو حامد ان لم يكن يتبرر منه ذلك ولم يشتهر به فيستحب كتمانها  
وان ذكر او اشتهر استحب ونسبته الروا في الالاصحاب مطلقا **وقال**  
الماوردي لا وجه لهذا او الصحيح ان ينظر فان باب منه استحب له كتمانها وان لم  
يتب قالوا في ان يقرب به **وات** القصاص وحد الفدية فوجب الاقرار بهما وهل  
يستحب لمن اقر بحذ الله تعالى الرجوع عنه فيه وجهان وهل للحام ان يعرض  
للمشهود بالتوقف فيها فيه وجهان وقال النووي لا يصح ان له ذلك ان راي  
المصلحة في السر والا فلا **الحجة الثانية** للسرقة الشهادة وفيها مسائل **الاولى**  
تثبت القطع في السرقة بشهادة رجلين ولا يثبت من رجل واحد **الاولى** من رفع  
فاذا شهدوا بالسرقة تصاب ثبوت المال دون القطع على الصحيح فيها خلاف



ما اذا شهدوا بالقتل العمد فانه لا يثبت الفضايل ولا الدية وكذا الحكم لو اقام  
 المدعي شاهدا واحدا وحلف معه **الثانية** لا يقبل الشهادة على السرقة  
 مطلقا بل لابد من التفصيل ببيان السارق بان يسيروا اليه ان كان حاضرا  
 فمقول هذا وقيل لا بان يقول هذا بعينه او يذرك اسمه ونسبه بحيث  
 يحصل التمييز ان كان غائبا وقال الفاضل لا بان يقول هذا بعينه لان ظاهر  
 الزمب ان البينة لا تسمع على الغياب وهو ظاهر النص وبيان القدر  
 المستوف منه ولو السرقة من حرز بعينه او يصفه بنقول سارق ربع  
 دينار او سرق لثا او قيمته لثا من قال هذا من هذا الحرز او من حرز  
 صفته لثا او في البعوي بتسمية المستوف منه وهو بنا على جواز القطع  
 بالبينة في عملة المستوف منه. وعن الفاضل اني لطيبانه صنف ذلك  
 ولا اعلم ان له فيه شيئا وقال **ابن الصباغ** ليس هذا فاحيد او فيه  
 نظر فلو شهد كل منهما انه سرق حبشا ولم يصفه لم يجب القطع لاحتماله  
 سرق حبشين وكذا لو قال احدهما سرق حبشا ابصر وقال لآخر حبشا  
 اسود لم يثبت القطع وكذا لو قال احدهما سرق عدو وقال لآخر سرق عشيه  
 وله ان يحلف مع احدهما ويقر به ولو شهدا ثمان انه سرق لثا اخره واقران  
 انه سرق عشيه فعارضت البيهتان فلا يحكم بواحدة منهما ولو لم يتواردا  
 على معين لثا فصفاه فمات سرقان فوجب القطع وعزم الما لثان ولو شهد بكل  
 منهما واحد فلا قطع والمشهد له ان يحلف مع احدهما وياخذ ما شهد به ومع كل  
 منهما وياخذ ما شهد به ولو شهد واحد بسرقه ثوب قيمته ربع دينار واخر  
 برفقه وقال قيمته ثمن دينار لم يجب القطع وتثبت عزم اليمين والمشهد له ان  
 يحلف مع شاهدا الربع وياخذ ثمنه ولو شهد بكل طرف شاهدا لم يجب  
 القطع وليس للمشهد له الا الثمن ولو شهد احدهما بسرقه ثوب ابصر قيمته ربع  
 واخر بسرقه ثوب اسود قيمته ثمن فلا قطع وله ان يحلف مع احدهما وان شهد  
 في كل طرف ثمان فقد تمت الحجة فيقطع ويغرم الربع واليمين معا **وكان شرطان**  
 التفصيل في الشهادة بالسرقة ايضا في الاقرار بهما **الثالثة**

حرف

يشترط التفصيل في الشهادة بالزنا على ما شيا في وفي اشراطه في الاقرار به  
 وحيثان وقيل قولان اظهرهما نعم. والمستأيل التي لا تسمع البينة فيها الا بقتل  
 ثلاث عشرة. الزنا. والاقرار به في وجه. والسرقة. والاقرار بهما. والردة  
 والجرم. والاراء. وانه وارث فلان. وان الما مختص. وان فلا تأسف فيه.  
 وانه يستحق الشفعة. وان بين هذين رضاع. وان عدلا اشهدا بما على شهادته  
 فانه لا يقبل حتى يثبتاه **الرابعة** النسبة الى الزنا المطلق قد يوجب الحد  
 ولا تقف ذلك على تفصيله **رفع الاول** في قبول شهادة الحسبة في السرقة  
 خلاف يخرج على اصلها في الشهادات وهو انما يقبل في حقوق الله تعالى المتحصنة  
 حد الزنا ولا يقبل في حق الادعي المتحقق على الصحيح. والسرقة اجتمع فيها  
 الحقان فان عليا حق الله تعالى سمعناها وهو الصحيح وان عليا حق الادعي  
 فلا على الصحيح والصحيح قبولها فاذا قامت بينة على انه سرق مال فلان وهو  
 غائب فالضرر انه لا يقطع حتى يحضر الغائب ونقض فيما اذا قامت بينة انه زنا  
 بجارية فلان وهو غائب انه يحد فلا ينظر حضوره ولا اصحاب طرق. احدا  
 ان فيها قولين. والثاني الاصح بقر من النصين. والثالث القطع بانظر  
 حضوره فيها. والرابع القطع بعدم انظر انظر فان قلنا لا يقطع في الحال ولا  
 يحد فحق حسنة الاوجه المقدمة فيما اذا ثبت ذلك باقرار **ثالث** ابن اود  
 ولو ادعي ان المستوف له بعد قيام البينة لم يحبس ويحناط بقرع المال من يد  
 وبها لم يقطع بعد الشهادة الى ان حضر المالك فان لم يخطا اليه بالمالك اعرف  
 بما سقط القطع فلا قطع وان طالب به ولم يظهر شيئا وقلنا ان شهادة  
 الحسبة تقبل في السرقة ويطع وفي الحاجة الى إعادة الشهادة لا مبات المال  
 وحيثان. اصحها نعم. وثانها جزم به الغز لا لا وثبت المال ببعالم القطع  
 وان قلنا يقطع في الحال فان كانت العين باقية استرعت منه وان كانت  
 قالعة احدث قيمتها فاذا حضر الغائب فان اذرك ذلك ردت الى السارق  
**ثالث** المادعي بخلاف ما اذا ثبت بالافراد حضوره فانه لما حو ذير  
 الى حيث المال وقد تقدم ذلك عنه اما اذا شهدوا في غيبته وقلنا لا يقبل



شهادة الحسبة فيها فلا بد من عادة الشهادة من اجل المال **قال** الغزالي والظاهر  
انما لا تغادر للقطع واستفسد كل وقال الامام اذا قلنا لا نسمع شهادة الحسبة  
ولا نصدق اليها ولا نربط عليها حكما وان سمعناها حديثا فاذ حضر المال وطالب  
بالمال ففي جوب ائتماده الشهادة وجهان ان قلنا لا يجب قطع وان قلنا يجب  
للمال فظاهر كلامهم انما القطع لا يتوقف على عود البينة وفيه احتمالان حاصل  
كلامهم تراجع الى ان نسمع شهادة الحسبة فيما مطلقا او مردها فيها مطلقا وفي  
حق الادبي فقط وفيه ثلثة اوجه ولو سرق مال صبي او مجنون **قال** القاضي  
ابن جع انما نظر في حضور الغائب واعتبر فاطلبه انظر البلوغ والافاقة  
والاقتضاء في الحال **الناسخ** يقدم ان الصحيح ان دعوى السارق ان  
المسروق مله يستقط الفطخ وذلك اذا لم تكن بينه او كانت ولم يكن بها دعواه  
**قال** الامام ويجري الخلاف فيما اذا ظهرت صورة السرقة بان سرق من حرز  
هو وما فيه في بدانتان ولم يعم بينه بملكه فقال السارق هو ملكي فعلى قولنا  
يستقط القطع ببقى النزاع بينهما في المال فيصدق الماخوذ منه بيمينه وان قلنا  
لا يسقط بالادعوى فان حلف المسروق منه ثبت القطع مع المال فانما الخلاف  
في بقاء القطع بيمين الرد والاصح ثبوته بما اما اذا اقام المسروق منه بينه بيمين  
لها السرقة ان المسروق مله فقال السارق كان وهبه ميني او باعه لي سرا  
او اناح لي اخذه والشهود اعتمدوا ظاهر الحال فيا في الخلاف ايضا لا يثبت  
مكذبا لهم وان قال لم ترك ملكي كان غصبيه او قال فاسرقنا صلا فهذا  
مكذبهم في سقوط الحديث بعائلي الصحيح ان الادعوى الذي لا يثبتهم بسقوط القطع  
فيه تردد للامام وغيره **قال** ابن جع المذهب انه لا يسقط وعندي انه لا يسقط  
واطلاق عامة النافلين موافق ما عنده وبناء الامام على ان المدعي عليه لو قال بعد  
اقامة البينة عليه اعتمد الشهود وظاهر اليد والمدعي يعلم انه ملكي فخلعه على  
تفنيه هل يجب فيه وجهان فان قلنا لا يخلف لم يندفع القطع وبهذا الجواب  
الرواية **قال** وان قلنا يخلف فيبعد ان يقطع بيمين المدعي ونوجه دفعه **قال**  
ابن جع وبحل الخلاف في سقوط القطع بدعوى السارق ما اذا حلف المسروق

منه

منه على نفي الملك الذي يدعيه اما اذا نكل وحلف السارق ولا قطع وقطعا فلا يترك  
السارق وقطعا **قال** الراعي ويشبه ان لا يفي فيه الخلاف وحيث قلنا بسقوط القطع  
بدعوى الملك فهل تستفصله القاضيه ستعيان في اسقاط الحديث وفيه الامام  
**قال** النووي الاصل لا لانه اعلم له بدعوى الباطل **الطريق الثالث** من  
الكتاب في بيان الواجب الاحكام المتعلقة بالسارق اذا سرق نه بابا من حرزه  
لا شيمه له فيه اربعة • رد المسروق • وقطع اليد • والجسم • والتعليق **الاول**  
صمان المسروق فيجب رده ان كان باقيا وقبلة ان كان فالفاسد او قطع او لا سرقا ان  
غيبا او فقرا **الناسخ** قطع اليد اليمنى من الكوع في السرقة الاولى فان سرق ثانيا  
قطعت رحله اليسرى فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى فان سرق ابعاد قطعت  
رحله اليمنى وقطع الاعضاء على هذا الترتيب اذا وقع القطع بعد كل سرقة واما الولد  
يقطع حتى سرق مرة ثانية او مرارا كثيرة فانه خبر فيها طها بقطع اليدين كما سياتي  
فان سرق مرة خامسة بعد قطع اطرافه لا يقطع فقول القديم انه يقتل وهو مروجع  
عنه والحد يد الصحيح انه يعزر ويحبس في ان يثوب **وقال** الروياني ان سرقا  
اقتصر على احدها وان شامع بينهما واذا اريد قطع يده سيق الى موضع القطع ستوقا  
رفيقا من غير عنف ولا شتم ولا سب ولا تعيير ويحبس ويملك كيلا يضرب ولا  
يضربها بالتدبير ولا يحد العضود اعني فاحس تخلع ثم يضع التدبير على الفخذ  
ويحتمل جذبهما بقوة حتى ينفعه من حدة واحدة ولذا من الحديث حادة وقيل موضع  
يده على شئ وبما في بصره **قال** الصمري يستحب للامام ان يثول في ذلك بنفسه  
واستغربه الروياني **الثالث** الجسم وهو عمن موضع القطع من اليد او الرجل  
في الزيت او الدهن المغلا لنقطع الدم وهل هو حق فيفطوع او حواقة تعال  
ننه للحد فيه وجهان اصحهما اولهما فعلى هذا هل جبره الامام عليه وجهان  
اصحهما لا بل هو مستحب للمقطوع وللامام وعلى الثاني جبره فيمنعه بيمينه او جبه  
فان قلنا جبره عليه لحقه فثبته عليه وان قلنا جبره عليه ثمة الحد فثبته لمونه  
الحال وقد تر الخلاف فيهما في الفصا **وقال** القاضيه وجماعه على نفي المال  
فان لم تكن في مال السارق فان لم يفعل لم يجبر عليه وهذا انما يحسن على القول



لعدم وجوبه **وقال** الماوردي المجتم بالعمس في الزيت في حق الحاصلة اما  
البدوي فيحسم بالباد لانه عادة يوم **الرابع** التعلين وهو ان تغلق يدك في  
رقيته سكيلا له وزجرا ساعة **وقال** الامام في الغزالي ثلثة ايام وقبل  
ان هذا التعلين لا يشترع وقيل هو الى راي الامام ولا يحبس بعد قطعه  
ولا يستمد في الناس **مروء** **الاول** من لا يبين له لونهما لم يخلق له او  
لستقطبا بافة او جنايته او قصاص اذا سرق فقطع رجله اليسرى كما اذا سرق  
فقطعت يمينه ثم سرق ولو سرق يمينه موجودة في الثلثة او جنايته او  
قصاص فوجها **اصحها** ان المقطع يستقط **وقاينها** بقطع رجله اليسرى  
وقيل اذا قطعت قصاص قطع قطعها عن القصاص والسرقة وفي وجوب  
القصاص على من قطعها بحسبه او الدية اذا كانت الجناية لا موجب قصاصا  
**قال** الماوردي نعم **وقال** البغوي لا يلزمه الا التعذيب وسما يخرجها  
على ان الرائي المحض اذا مثله واحد من الناس هل يصح له ان يقطع يدهم البغوي  
ما يفهم ان القاطع قصده الحد لا الجناية وعلم ان يفرق بين الامرين وفسر  
الرافعي على الثاني ان القاطع لو سرق الى النفس لم يضمن لولد السرقة عن  
استحقاق **قال** القاضي البغوي والروائي ولو شئت اليد بعد السرقة وخشي  
من قطعها ثلث النفس فهو كما لو سقطت **السادس** لو بادد الجلاء فقطع السرقة  
او قطع بالخط فان تعد لزمه القصاص ولا يستقط عن الشارق قطع اليمنى  
وان قال لم اعلم انها يساره ولم يحصل من الشارق بدل لزمه الدية وان  
حصل منه بدل بان قال له الجلاء اخرج يمينك فخرج يساره فقطعها  
فقد مضى الام على سقوط قطع السرقة وادى الحادث عنه ان القاطع باف  
في اليمنى يجب الدية في اليسرى وللاصحاب طريقتان احدهما ان المخرج  
ان قال طفت اخرج يميني وان اليسار يخرى عن اليمنى في اخرج قطع  
اليسار فقولان احدهما لا **السادس** القصاص على هذا القول القاطع عرفت  
انما اليسرى وانما لا يخرى فعلية الدية واصحها انما يخرى عنها ولا ضمان  
على القاطع والثاني ان القاطع يرجع او لا فان قال قلت ان المخرج اليسرى

ثمنها

وانما لا يخرى عن اليمنى لزمه القصاص وبقي القطع في اليمنى قال ظننهما  
العمي وان اليسرى يخرى عنها لزمه الدية وفي سقوط قطع اليمنى القولان  
وحيث يجب القصاص على القاطع فذلك اذا لم يوجد من المخرج بدل واما حاة  
فان وجد فلا ولو سقطت يسرا الشارق بعد وجوب القطع في يمينه بافة  
**قال** ابو اسحق يستقط القطع في اليمنى على احد القولين كما في مسألة الغراط  
وصفوه **الثالث** لو كان على يده اصبع زايدة ففي قطعها عن السرقة وجهان  
اصحها انما تقطع بخلاف القصاص ولو كانت ناقصة اصبع او اصابع الفينا بها  
وعن الرافعي لا حامد اثبات الوجهين لا يبين في المفقود الاصابع فيما اذا  
كانت مفقودة الابهام وان قطعت كلها لم يبق الا الف وحدها فقولان  
اظهرها انه يكتفي بها وثانيها لا يبعد الى الرجل اليسرى واخترنا الفضاة  
ابو حامد والحسين الروائي في جريان فيما اذا استقط بعض الكف ايضا ولو كانت  
اليمنى مثلا ورجع اهل الخبرة فان قالوا لو قطعت رقا الدم قطعت ولا طام  
فيه احتمال وان قالوا لو قطعت لم رقا وبقطع الرجل اليسرى **الرابع**  
لو كان معصم الشارق فكيف حكمي لهما من عن اصحابهما يقطعان **قال**  
والمتحاران يفضل فيقال ان غنرت الاصلية وان لم يرافضا رعا على قطعها  
لم يقطع الزايدة وان لم يبن الا فضا رعليه لم يبال بقطعها وان كانتا متساويتين  
ولم يبين الراية من الرولية **قال** الاصحاب يقطعان **قال** الرافعي  
وبوافق قول الفقهاء الكف في الباطنين يقطعان معالهما في حكم بدل  
واحدة لكن البغوي قال يقطع احدهما فان سرق ثانيا يقطع الاخرى  
ولا يقطعان سرقة واحدة واستحسنه الرافعي وابن الصلاح وصححه النووي  
وبوبه ما حكاه الامام اتفاقهم على وجوب ختان الذر بن الغايل الشخص وبعد  
ونقص الطهارة بمس كل واحد منهما ولو كان من صل بميزا عن الزايدة  
استفقت الطهارة بمس الزايدة عندنا **والسادس** البغوي ولو كان  
يبتس باحد ما فقط دون الاخرى فان سرق ثانيا فقطع رجله فان سرق  
الثانية باطشة يقطع للراوي فان سرق ثانيا فقطع هي لا الرجل فان سرق



ثالثا قطع الرجل **خاتمة** في فتاوى الفقهاء انه لو كان ثوب الرجل موضوعا  
بين يديه في المسجد فقال لا خير لحفظه فقال نعم احفظه فقام صاحب  
الثوب وقام لرجل ترك الثوب فستره لزمه صمانه كالو ترك باب الدار  
مفتوحا وقال له احفظها فضيعها لزمه الصمان ولو سرقه المستحفظ لم  
يقطع او اعاقب باب داره او خافوته وقال الحارث بن اعين انظر اليه واحفظه فاهله  
الحارث فستره لم يضمنه ولو سرقه الحارث قطع ولا يضمنه في القطع في حجر  
ولا يرد شديدا من الجاني ولا من النفس ولا من مريض جاريه ولو  
سرق ثوبا بعد ان قطع في السرقة لم يقطع حتى يرايه وكل يقطع فقص  
الخلق في السرقة فيه وجهان **قال** العمر في اصحابنا نعم يجوز للمسروق منه  
العفو عن السرقة قبل علمه لرد ما يرد ولا يجوز ذلك امام العفو **الجناية الشاكسة**  
قطع الطريق هو ترصد ظايف في المكاني للارزاق اذا اجترأوا به فصدوا  
اموالهم معتمدين قسوة يتقلبون بها ولا بد في الباب من النظر في ثلثة امور  
معرفة قطاع الطريق عقوبتهم وخدم عقوبتهم استيقا وسقوط **الطريق**  
**الاول** في صفتهم وبعبرتهم صفات **الاول** لراستلام الكفار  
ليس حكمهم خدم القطاع وان خافوا السبيل وتعرضوا الى اللبس نفسهم ولراستلام  
**الماله** التكليف فالمرء مسؤول عن عقوبة عليهم لئن يضمنون لا نفس ولراستلام  
ثاني في غير قطع الطريق **الماله** النجدة وعبر بعضهم عنها بالسوء وهي  
اصنافهم بصفة لحملهم على ملاقاته من قصد ونزاع ما له غير مباينين معتمدين  
على شرهم او شجاعتهم وفصل قوتهم واما الذين لا يعتد بوقوه للربح يخلصون  
وينتهزون ويولون بها بين معتمدين على الخيل او العدة وعلى الاقدام كما يعرض  
الواحد والاثنان والنفر اليسير لا خير القافلة فيستلبون شيئا ليسوا بقطاع  
وحكمهم في الفضايل والضمان والتعريض غيرهم ولا يشترط فيهم الزوجة  
فلوا جمع نسوة لمن شؤنه وقوة فمخاطر طرقت عندنا ولا شئ من سلاح  
فالخارجون بالعصى والحجارة قطاع **قال** الامام ويضع القهر واخذ  
المال باللكز والضرب بجميع الكف **قال** غيره والصراع **قال** الراعي

مخرج

كلام جماعة يشعرونه لا بد من الاله ولا يشترط ايضا التمديد بل الواحد اذا كان  
له فضل فوق يغلب بها الجماعة ويعتبر من لا يفسد الاموال مجاهر او فاجع  
طريق **قال** ولو خرج واحد او شرعة قليلة بقصد من جماعة وعلمهم يوم لقوا بعضهم  
فهم قطاع وان لم يكن عددهم لا غناهم على الشؤله بالاضافة الى الواحد والشرع  
حكاية الامام **قال** الراعي ويقرب منه ما ذكره ابن جني انه لو قام خمسة  
او عشرة في لقف او على شاة فوجبل فان تربهم قور لهم شؤله لم يضر ضوا لهم  
وان مرقوم قليلوا العدد فصد وسم بالفضل واخذ المال فمخقطاع في حق  
الطايفة القليلة فان تعرضوا للاقتويا واخذوا شيئا فمخلصون وراي  
الامام ان يفضل في حق الطايفة القليلة والواحد ويقال ان كان خرجهم  
في مثل ذلك الطريق بعد تصبيعا وتزويرا بالنفس والمال فليس المقرضون  
لهم بقطاع وخرجهم في هذه الحالة من ترك المال في موضع ليس بخير  
ولو كانت الرفقة عدايتا فيهم دفع القاصدين ومقاومتهم فاستدبلوا  
حتى قتلوا واخذت اموالهم بالقاصدين وليسوا بقطاع **قال** الراعي  
ونحوه ان يقال ليسوا لسوءه مجرد العدد والعدد بل خلع مع ذلك الى  
اتفاق الكلمة ومتنوع قطاع الطريق عرصة على القتال واستعمال السلاح  
والقاصدون للرفاق لئلا يوزع الباء والرفقة لا يجمع كلمتهم ولا نصب لهم  
قطاع ولا عزم لهم على القتال وخلاصهم عن هذه الامور يجربهم الى التجادل  
لا عن قصد منهم فينبغي ان لا يجعلوا مصعبين ولا ان يخرج قاصدون عن  
قوتهم فظاهرا انتهى ولو فابلهم الرفقة وقال على طايفة من لا خرافة في قوتهم  
فظاهرا احتمالا لان للامام اظهار ثباتهم **المصف الثاني** البعد عن الغوث  
وهو معتبر فيهم فلو خرج جماعة في المصروجا وفي طرفه او في وسطه او  
غار عسكرا في بلدة او قرية او خرج اهل الحد في البلد على اهل الطرف لا خير  
فان كان لحقهم الغوث لواتفاقا او فاجرا جونا من يهتدون وليسوا بقطاع  
فلا قطع عليهم وان كان لا لحقهم الغوث لواتفاقا او فاجرا جونا اما العنفا السلطان  
او بعده ونجدة امواله او غلبا اهل الفساد وقلة اهل العقه وبعدها الاستغاثة



فلما خرجون قطاع ولم يفصل الماوردى من ارضهم العوثام لابل قال  
الا مصاد الكبار التي لا تقاوم الحارجون جميع اهلها اخرى عليهم في اطرافها  
حذر القطاع كما يجري عليهم في القرى القليلة للجمع والصغارى **قال**  
اوساطها في المواضع التي يتكاثر الناس فيها من اموالهم وادرم قاذبوسوا  
سببا منها واخذ وامانيه في حجره بان حكم الحرايه عليهم وجبان **•** احدهما  
قول لا تشرب نيم **•** وثانيهما اخيار المشيخ الى حاميدها وهذا ما اورده  
القاضي في الاول ظاهر النص لو دخلوا دارا بالليل في وقت قوة السلطان  
وخصومه وكابر وامنعوا اصحابها من الاستعاذه فوجبان **•** اظهرهما انهم  
قطاع **•** وثانيهما جزم به البند نجي ونسبه بعضهم الى لا تشرب ولا  
سارق او مختلسون فيه وجبان وجزم البند نجي بالثاني ولم يقيده  
بليل ولا مئار **قال** الغزالي وحصل من هذا ان قطاع الطريق من بعد  
السؤال في الحال مع بعد العوث لا على لراخلة بن والهرب في الوقت  
ليستمر على القول لا ظهرا في الداخلين بالليل قطاع وعلى القول بان الرخاين  
جوف المصلي يسوا بقطاع وحديث الماوردى بانهم الذين يعترضون الناس  
بالسلاح حمر او ياخذون اموالهم سبالعه وفقر استوا كانوا في مصر او صغرا  
وهو جابر على ما نسبته الى لا تشرب في رد عليه بعض ما تقدم **النظر الثاني**  
في العقوبة الواجبة عليهم فاذا علم الامام من رجل او جماعة انهم يتصدون  
الرفقة ويخيفون السبيل ولم ياخذوا بعد مالا ولا قتلوا فيبغى له ان  
يطلبهم ويعذبهم بالجس وغيره كما عرفت على مقدم ما في الزناو الشرب والسرقة  
**قال** ابن شريح والحبس هنا في غير موضعهم اولى لانه احوط وابلغ في  
الزجر والاعاش ان اردت جوارحه من حرايم القطع فلهما احوال **الاول**  
ان يقتصر على اخذ المال فان كان قد رخصت بصاب السرقة فالنظر في قطع  
عينه ورجله اليسرى اما اليمنى في اخذ المال كما في السرقة واما الرجل فقيل  
قطعت لاخذ المالا ايضا وللجواهر قل ذلك مترلة سرقتين فقطعها احد  
واحد وبه قال الامام واسند له به على انه يشترط في قطع العضو ان ياخذ

ضابطا

نصابا انفاقا وقيل قطعت لاجل المحاربة **قال** العمري وهذا شبه ولا فرق  
بين ان يكون النصاب الماخوذ لواحد او جماعة كما مر في السرقة وفيه نظر  
وتتميز قيمة الماخوذ في زمن الاخذ ومكانه ان كان في موضع يباع ذلك فيه  
ووجد من جماعه والا ففى اقرب موضع يترخ لك فيه ولا تعتبر قيمته عند  
استسلام الناس لاحدا موالهم بالقرى والغلبة ولو قطع الطريق نينا بعد ان  
قطع للقطع الاول قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى لو كانت يمناه ورجله  
اليمنى مفقودتين عند اخذ المال يترك ذلك مترلة اخذ المالا مرة ثانية  
فقطعت يده اليسرى ورجله اليمنى لو كانت يمناه او رجله اليسرى مفقودة  
فوحدها ناصحهما انه يفتي بالموجودة منهما وثانيهما كثر الوجود يتبع المفقود  
وقد غطى البقية فيما اذا كان المفقود الرجل اليسرى في رجل اليسرى بل  
عنه ولا يقول عليه **قال** الماوردى لو قطع الامام في المرة الاولى اليد  
اليمنى والرجل اليمنى فقد استأجر بخلاف ما لو قطع يده اليمنى ورجله  
اليمنى فانه يلزمه الفضاخ ان كان عالما بالدية ان كان جاهلا ولا يخفى قطع  
الرجل اليسرى فرف بينهما بما يقتضي انه لو قطع في سرقة اليد اليسرى  
في المرة الاولى علمه ان يجزي لان تقديم اليمنى على اليسرى فيما بالاجتماع  
ولا اعلم احدا قال به من اصحابنا وان كان الماخوذ دون نصاب السرقة  
فالمستوص المشهور انه لا قطع وفيه قولان لا يعتبر النصاب كما لا يعتبر  
الحرر وروى بان لا تشرب على انه يعتبر الحر وقالوا الوسيط الدواب مقطوعة  
بلا حفاظ او انقرض عن العاقلة عدم مصيعة الماله ولا قطع على اخذه وفيه وجه  
انه لا يعتبر توسط الماوردى فقال عندي ان النصاب يعتبر اذا انقرض باخذه  
ولا يعتبر اذا اقترن بالقتل ويصلب وان اخذ اقل منه **ففي ان الاول**  
سدا بقطع يده القاطع ثم يبرحه ويحسم موضع القطع منها كما في السارق  
وجوز ان يحسم اليدين بقطع الرجل وان فقطع جميعا ثم يحسم ويقتل ان  
خيف على نفسه في القطع الاول جسم قبل قطع الرجل وان من قطعنا الرجل  
ثم جسمنا **المالي** لا يشترط المقطوع بعد قطعه **قال** الروافى الا ان يرى



الامام ان قطعه لم يشتم في اهل الفساد ولا بائس يشتم قد رما يشتم فيهم  
وحليه ويد من المقطوع الا ان يري الامام اشهاد الاطراف ليردع الناس  
بها فان اشتمها المقطوع فهو حق ليس بوجه دفننا وان اراد استيقاها ليدفن  
معه اذ مات منع **الحا** **لن الثانيه** ان يقتصر على القتل ولا يتعرض لمال  
مقتل ليس في هذه الحالة زيادة عقوبة الا حتم القتل وعدم سقوطه  
بعضوا لولا وهذا اذا كان القتل من اجل المال فان كان لامر اخر لم يحتم وهو  
قياس محض **السالمه** ان يقتصر على لرد عاب وقثير السئله وكان عونا  
للقاتل فيعز دفعه وهل يحتم ويتعين له نوع فيه خلاف شيئا في **الرايه**  
ان يجمع بين الاخذ والقتل فالمرتب المشهور انه يصلب و يقتل ولا يقطع  
والصلب زيادة تنجل لاجل الجمع **والا** **الماده** في لا يشترط ههنا كون  
المال محرزا قطع **قال** ابو الطيب بن سئله تقطع يده وحمله لاجل المال  
و يقتل لعنله وهو صلب لجمعه بينهما **قال** الامام ان هذا الوجه فيما اذا اخذ  
نصبا واحتمل ان لا يعتبر النصاب وفيه وجه ثالث انه ان اخذ نصبا واقتل  
قطع و قتل ولم يصلب وان اخذ اقل منه قتل وصلب ويحوز الله لاجل ليرخذ  
ثم اذا اجتمع القتل والصلب في نفسه فعليه وجهان اصحهما انه يقتل ثم يصلب  
وثانيهما انه يصلب حيا ثم يقتل ومنهم من قطع بالاول وعي الثاني في جوفية  
قوله وجهان **•** احدهما انه يترك حتى يموت جوعا وعطشا وجرم به جماعة  
على هذا القول وانكره لرام **•** والثاني انه يقصد مقتله مجدي مد فقه  
وفي وجه ثالث **•** ياتي من بعد وروي صاحب التقريب قوله قد بما انه  
يصلب فلا ما يترك او قات الصلوات فاذا مضى تركه و قتل و غلط فيه و على  
هذا يطعم ويستقي في الملاف ثم ليرسل على الصليب على القولين اذا قتل ثم  
صلب او صلب حيا فيه قولان وقيل وجهان احدهما دلالة ايام فعلى هذا لو  
عزله الميري قبلها فقتل يترك فيه وجهان اظهرهما نعم وثانيهما لا وهو ظاهر  
النقل والقول الثاني انه يترك حتى يترك او يسيل و دله **قال** الامام وعل  
هذا الايه الى باننا انه اذا بد منه ولم اذه الاله لئلا ياتي وفي القلب منه

شي

شي والذي ذكره بعضهم انه يترك حتى يسيل صديقه و دله والفساد  
يقع بعد هذه طويلا انتهى وقد عبر البغوي عنه انه يترك حتى يسيل صديقه  
الا ان سادى به الاحياء وخرج الصديق يد يتقدم خروج الودك وكلامه  
تخالف قول الامام انه يسيل وان اشان وقد حلى فيه وجهين يجوز حمل  
كلام البغوي على ما اذا صلب بين البائس وكلام لرام على ما اذا صلب خارج  
البلد **قال** الرافعي والقولان متفقان على انه يصلب على خشبه **•** وعن  
ابن لامر مرق انه يطرح على لارض حتى يسيل صديقه ويتفرغ على القولين في  
الاصول يستله وتكفيه والصاوة عليه فان قلنا بالصحيح انه يقتل ثم يصلب  
فوجه **•** اصحها يفعل به ذلك بعد القتل ثم يصلب مكفنا **•** والثاني ان  
قلنا يصلب ثلثة ايام فقط فلا يفعل ذلك الا بعد ليرسل **•** والثالث انه  
لا يصلب عليه مطلقا اذ انه له **•** والرابع انه لا يفعل ذلك ولا يصلب عليه  
ولا يدفن **قال** الرافعي ولا بعد ان يجي هذا الوجه فيما اذا اقتصر المحارب  
على القتل وفيه نظر وان قلنا يصلب حيا فان قلنا انه يترك حتى يشتم  
فلا يقتل ولا صاوة وان قلنا انه يحط بعد الملاف وفيها عند توقع التغير  
فيغسل ويكفن ويصلب عليه ويدفن **قال** الفاضلان الماوردي والرواني  
ومعجز القتل والقطع والصلب موضع الحراية الا ان يكون حرا يتم في مفارغ  
نسقل الى قرب البلاد الهام بن لرام التي يذرف فيها اهل الفساد **نزع**  
لومات المحارب قبل الصليب في صلبه وجهان **•** احدهما انه قال القاضي  
الطبري نعم **•** وثانيهما واخذه بن لرام وروى عن المصنف **•** المادتي  
ولا فرق بين ان يقول يقتل ثم يصلب او يصلب ثم يقتل **•** وامر اعقوبة  
النفي المدحمة في الاية فليست مقصوده على المريب ومعنى بغيرهم انهم اذا  
هرموا بن جند لرام اتيوا بالثغر وجمعهم وسيد دستلم من طرفة ايه  
الحنا عليه ما تقتضيه جنايته من الحد والتعزير والتعزير على هذا السامر  
التعزيرات لا يشتمل نوع بل يعززه الامام بما يراه بن ضرب او تغرب اء و  
حبس او توبخ وله تركه اذا اراد في مصلحه **•** ومنهم من قال لا تنفي عقوبة



مقصودة في حق من اقتصر على الارباب اذا اصاب القطاع ولم يقتل ولم يأخذ  
 ما لا واحد ما دون النصاب على وجه في اشتراطه فيسفيه الامام الحيث  
 يراه وليخرج منه تخفيف بما اهل النجدة ولا يترهم سقطت حيث شأوا  
 وهل نغزده في البلد المنفي اليه بضرب او حبس او غيرهما او لا في المنفي  
 فيه وجهان **قال** التوفي في الاربع ان ذلك لا يراى لايام فيفعل ما  
 يقتضيه المصلحة **وقال** الماوردى في الرواية ان لم يقتل ولم يأخذ المال  
 نغزده وفي تعين الحبس ليعتد وجهان فان قلنا لا جاز لا امام العفو عنه لغيره  
 وان قلنا يتعين لم نجعله العفو الا ان يظهر لومته وهل يحبس في بلد ا  
 في غيرهما فيه وجهان وهل يعقد له مدة فيه وجهان • احدهما لا ويعتبر  
 ظهور التوبة فان قلنا يقدر وجهان احدهما يقدر بهاد وز سنة اشهر  
 تغرب العبد والثاني مادون السنة ولخص من ذلك وجه • احدهما انه  
 يغرب بما يراه لئلا يمازى منه العفو • والماني انه تغرب بالمنفي في ايام تربية  
 وله ان يصنف اليه حبسا او ضربا وان يقتصر عليه • الثالث انه يتعين  
 حبسه في بلد • الرابع ان له المنفي في الحبس في البلد المنفي اليها فاذا اضيف  
 اليها قدر من الحبس زادت **الظاهر الثالث** في حكم العقوبة ولها احكام  
**الاول** سقوطها بالتوبة وقد مر ان القاطع اذا هرب يتبع ويقامر  
 عليه ما يستحقه من حد او غير فان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما  
 تخلف بقطع الطريق من العقوبات • وعن القديم قول ضعيف انه لا يسقط  
 وعلى الزهير يسقط الحد القتل ان كان قتل وفي سقوط اصله طريقان احدهما  
 لا ولو لم ينفذ وان يعفو عنه بال • ومخا • والماني فيه قولان يسان  
 على ان عقوبة القاطع بمحض جدارا او يتعلق بها الفضاض وهو الصحيح ومنهم  
 من خرج قول السقوط من الخلاف الا في سقوط حواصده تعالى عنه وعن  
 غيره بالتوبة لحدا الزنا وطرده في حد القذف وضعفه الرواية وقال  
 يلزم قائله الاستعفاء منه ويسقط بها الصلابة ان كان جمع بين القتل واخذ  
 المال وقطع الرجل ان كان اقتصر على اخذ المال وفي سقوط قطع اليد اذا

كان

كان المأخوذ نصابا وجهان حسان عليا انه من خواص قطاع الطريق وفيه  
 وجهان فان قلنا انه من خواصه سقط وهو لا ظهر وان لم يجعله من خواصه  
 ففيه الخلاف الا في سنائر الحد ود والاصح انه لا يسقط وان كان المأخوذ  
 دون النصاب وقلنا يقطع به سقط بالتوبة على المنقوب واما التوبة بعد  
 الظفر به ففي استقاطها الحد المنعوت يقطع الطريق بيقان • احدهما فيه  
 قولان كالقول في سقوط حد الزنا والسرقة والشرب بها وان كان في محل  
 الخلاف في سقوطه بمات طرف تقدمت في باب الزنا • والظاهر في الثاني  
 القطع بانه لا يسقط والصحيح عدم سقوطه فان قلنا بسقوط حد القطع  
 بالتوبة بعد القدرة او بسقوط حد الزنا والسرقة والشرب بها فهل يسقط  
 بنفس التوبة او يتوقف على اصلاح العقل فيه وجهان وهذا الخلاف في سقوط  
 الحد في الظاهر اما في الباطن فيسقط بالتوبة ولا فرق في حد الزنا والسرقة  
 والشرب بين ان يكون ثبت بالاقراء او بالبيضة واخذ • والغرض في اسقاط  
 التوبة الحد في غير قطع الطريق اياما تسقطا وهو انه ان لم يطاع عليه  
 ومقد عليه الا بعد توبته واصلاح عمله سقط الحد وان تاب عند اخذ  
 لا قامة الحد لم يسقطا لانما فيه التوبة وهو راجع الى الفرق بين التوبة  
 قبل الظفر وبعد ها وقد مر الخلاف فيه وقد يرد الى الخلاف في ان التوبة  
 بمجرد انها تسقط او تعتبر معها اصلاح العقل **الحكم الرابع** اذا قتل قاطع  
 الطريق في قطع الطريق خطا بان رجمه الشخص فاصاب غيره او شبهه علم  
 لم يقتل ويحب الدية على غاقلية وان قتل قاتل مرانه تتهم فله وهل المقلب  
 عليه حق الله تعالى وحق لادبي فيه قولان احدهما الثاني وعبر بعضهم عنها  
 بانه يتحقق حق الله تعالى وجميع فيه حق الله تعالى حتى واخذ ذلك  
 بانه يتحقق حق الله تعالى حقا للعبد والقتل في مقابلة القتل وحقه حق  
 الله ومنزع عليهما مستايل **الاول** اذا قتل من لا يقتل به لعدم الكفارة او  
 غيرها كما لو قتل ذميا او عبدا او ابنه فان غلبنا فيه حق الله تعالى فقلناه  
 حدا وان غلبنا حق لادبي لم يقتل ونؤخذ الدية في الحر والقيية في العبد



وقتل منه بضعة في الامم الذي ولو قتل عبد نفسه وقطرت فان احدهما على  
 العولن **قال** الامام وعلي هذا الايدان بصور للعبد اختصا بالرفقة  
 ولا وجه الا ان يجوز مستأجر الخدمة بعضهم او معاد منه وصورة الغزاة  
 في ما اذا قتل غير عامله عبدا والثاني القطع بان لا يقتل به اجاب  
 البغوي ولو كان بدل عبده مكانه فهو بموته يقتل فنتا ولو كان العبد  
 مستأجرا فله ان يندب سيده عن الدفعة ولله ملوك والعقل يقع برقبته  
 لجن الغزاة قال ان العبد ينفك عن البرق بالموت واليف يعود المكاتب  
 الرق والوجه ان يلاحظ ههنا ما تقدم ان يكون العقل من اجل المال وما  
 ذبح جماعة انه لا بد فيه ان يكون محررا بالحقول وفرض المسئلة فيما اذا  
 كان العبد مستأجرا ومستنعا الحفظ المالب و يرجع الخلاف الى الخلاف  
 المتقدم ان السيد اذا سرق مالا يجر ذل الحياط عند المستأجر والمستعارة  
 لذلك هل يقطع ولو قتل في المحاربة مرثدا **قال** الماوردي ان لم يعلم  
 برده ففيه العولان فان علمنا لم يقتل قطعا **الثامن** اذا مات القاتل فان  
 غلبنا على القتل حق الله تعالى فلا دية لولي القتل فان غلبنا حق الادبي فله  
 الدية كذا قال الغزاة والرافعي لكن لا الماوردي والرواني ذابقع  
 على جرح قتل في المحاربة وقيل في غيرها فان كان في غيرها اسبق قتل به  
 والمقتول في الحرام الدية وان كان القصاص في حقه متحتم لان ضوات  
 القصاص يستقطبه حتى الله تعالى ولا يستقط حق رد في الدية ومقتضى  
 هذا القطع بوجوب الدية **المال** اذا قتل الواحد في المحاربة جميعا  
 فان قلنا يقتل حدا قتل حدا يقتلهم ولا دية وان قلنا يقتل قصاصا قتل  
 بواحد وللباقين الدية ثم الذي يقتل به الاول يقتلهم سريما والافن خرجت  
 له الفرقة ولو قتل في البر لا يقتل ولا ينقل الحق لا من بعد قاله  
 البغوي وقال غيره ينقل والبراقين الماوردي قالوا هل يقتل بالاول  
 بالجميع بينه وجهان وقد مر ذلك مستوفيا في الجنائات **الرابعة** لو عفي  
 الويل على كمال فان قلنا المثل حدا محضا الغاعفوه وان اعنا فيه معنى

القصاص

القصاص يستقط القصاص وجب المال الذي عفا عليه ومن حادكا لو وجب  
 القصاص على مرتد ففعا عنه الويل كذا قالوا وقد تقدم عن الامام ان الحد  
 يقع قصاصا وحده حتى الله تعالى على هذا ايضا في مسئلة المرتد ويقتضاه  
 ان لا تجب الدية فان القتل لا يستقط او لا يصح استقطاع الموصوف وبقا صفته  
**الخامسة** لو تاب قبل الظفر سقط الحد وبقا القصاص للرجل ان يستوفيه  
 وان عفو على مالا او بجانا كقلنا له حتى القتل وان قلنا هو حتى الله تعالى  
 سقط مطلقا ولم يبق عليه شيء وقد مر حكاية طريقة قاطعة انه لا يستقط  
 بالثوبة **السادسة** لو كان قتل بمقتل او قطع عضو فان راعينا فيه القصاص  
 قتلناه بمثل ما قتلناه وان محضناه حقا لله تعالى مثل بالشيف **السابعة**  
 لو قتل قاتل بغيره ان لم يمام فان راعينا معق القصاص لزم منه الدية دون  
 القصاص على الصحيح وان لم يراعها فليس عليه الا التعزير **الثامنة**  
 الكفار ان راعينا فيه معنى القصاص وجبت الكفارة والافلا **ترويع**  
**الاول** اذا جرح القاتل جرحا فان شرب الى النفس قبل التوبة فقد صار  
 مثلا وقد مر ذلك وان سرى بعدها **قال** الامام محتمل ان لا يتحتم  
 ولعله الاظهر نظر الحالة الجرح وهو ملتفت على اذا جرح الكافر كافرا  
 ثم اسلم الجراح ومات الجرح ففي وجوب القصاص قولان وجزم به في الميسر  
 وان وقف فكان مالا قصاص فيه كالحايض فلا يقال مثله كانه في غيره  
 والواجب فيه المال ولا ياتي التحتم بل للمجنى عليه العضو كانه بدل النفس  
 الواجب بالمثل الخطا وان كان يجب فيه القصاص كقطع اليد فويل عليه  
 وفي حتم القصاص في الجراحة ثلثة اقوال • احدها يتحتم كايه النفس  
 وفي مراعاة الكفا والعولان واحتمال انه لا يتحتم • وقالها انه يتحتم في  
 اليد بن والرجلين ولا يتحتم في الاعضاء التي لا يشترط قطعها حدا المالك  
 جرح في الموصغة ويتعين للمجنى عليه خمس من ليرتلا جرح الاف وصلى  
 الاذن وفقا العين • ومن الاصحاب من لم يثبت القول ليرتلا جرح في  
 الجراحة التي يجب فيها القصاص كالموصغة فان كان جرح في بعضها كالحاشية



**قال** الماوردي وجزئ الموضحة ويتعين للحنفي عليه خمس من الابل في مقابلة  
 الهشم • وفرع ابن الصباح على الخلاف في حتم الجراحات انه لو قطع يد ثم  
 مثله في المحاربة فان قلنا الجراحات لا تحتم فالحكم بالوقطعة في غير المحاربة  
 ثم مثله في المحاربة وسميائي وان قلنا ان حتم ثم يقطع ثم يقتل ولو قطع يدا انسان  
 في المحاربة واخذ المال نظر ان قطع يمينه فان قلنا لا تحتم وعفا اخذ دية  
 اليد وقطع يمين المحارب ورجله اليسرى حدا فان لم يعف او قلنا لا تحتم  
 قطعت يمينه قصاصا ورجله حدا وان قطع يمينان فان قلنا لا يحنم وعفا  
 اخذ الدية وقطعت يدا المحارب اليمينى ورجله اليسرى وان لم يعف او قلنا  
 يحنم قطعت يمينه ويؤخر قطع يمينه ورجله اليسرى **الثاني** ثبت  
 قطع الطريق بشهادة رجلين لا بشهادة رجل واحد وان كان في الشهادة  
 من التفصيل وتعيين القاطع ومن مثله واخذ ماله وعفا من صوره عما مر في  
 الشهادة على السرقة والمقتول والكلام في صيغة الشهادة وقبولها من الترفقة  
 فاذا شهد اثنان منهم على واحد او جماعة بقطع الطريق على واحد او جماعة  
 فان لم يتعرضا في شهادتهما الى انهما قصدا وانفسهما وماله قبلت شهادتهما  
 ولهما كشهادة ابدل وان كانا تعرضوا لهما انهما لا يعش للفاخيه ان بحث  
 هل هما من الرفقة ام لا فان بحث فلما كثر بحبيبه ويقيم على الشهادة •  
 وعن ابن داود انه ليس له ذلك • وجهه ابن الصباح بانه لا يسلمها عمدا على  
 به ومعنومه ان المشهود عليهم لو ادعوه وسئلوا الحام سؤلهم عنه كان عليه  
 ان يسلمها وعلى كل حال لا يلزم منها الجواب ولو طلبا بعد الشهادة حقا  
 منهم فان كان قبل الحكم امتنع الحام وان كان بعد فلا وان قالا وقطعوا علينا  
 الطريق واخذوا ماله وماله رفاقنا فطريقان اصحهما كشهادتهما لا  
 تقبل • والثاني ان في قبولها في حق غير فاقولن قالوا شهد لنفسه وشركه  
 وعن ابن البندنجي ان المحارب بن سريح روى انهما لو قالا تعرضوا لهما وقطعوا  
 الطريق على غيرنا قبلت شهادتهما لان المعرض ليعين بعداوه وهو ما اوردته  
 الروايتي • ولو شهد اثنان بوصية لهما فيهما نصيبا واستأف لم تقبل

شهادتهما

شهادتهما وان قال لا شهد فاما سوي كما يتعلق بنا في المال الاستأف قليب  
**قال** المبتغي ولو شهد فقيرا فانه اوصى بثلث ماله للفقراء قبل شهادتهما  
 لعدم تعيين الصرف اليهما بخلاف ما لو شهدا بانه اوصى لثانيه معشر الفقراء  
 فاما لا قبل الفساد الصيغة **الثالث** بولي يبرق قطع اليد والرجل بين  
 المحارب بخلاف ما لو استحققت يمينه في الفقه بامر ومائة في التبرقة  
 فانه يقتصر سوا تقدم قطع المحاربة او اواخر ويمهل بعد قطع اليدين الى الحد  
 ثم يقطع اليمينى لو وجب قطع يمينه ورجله اليسرى بالمحاربة وقطع اليد  
 اليسرى بالقصاص ثم قطع اليسرى قصاصا ويمهل الى الحد ثم يقطع  
 العضوان بالمحاربة ولو قطع يمينان انسان ورجله اليمنى بالمحاربة واخذ  
 المال قطع الاولان منه قصاصا ويؤجل بينهما وقطع العضوان الباقيان  
 حدا بعد ان يزوالا لولا يبرق بولي بينهما ايضا ولو قطع يمين انسان  
 استحققت يمينه قصاصا وقطع الطريق فان عفا مستحق الفداء وقطعت  
 يمينه ورجله اليسرى حدا وان لم يعف قطعت يمينه قصاصا ورجله  
 اليسرى حدا وهما يقطع عقب قطع اليمينى ويمهل الى الحد ماله فيه  
 وجهان • اصحهما الاول وهما وجهان ذخرانما اذا اجتمع عليه قطع يمينه  
 في السرقة وقطعها مع رجله في المحاربة فان يكن اليمينى يقطع فيها وفي قطع  
 الرجل قبل الحد ماله وجهان ليس القايض لطريق وابن السبغ بغياهما  
 على ان قطع اليد في المحاربة من اجلها حتى تسقط بالنوبة قبل القطع او لاحد  
 المال على وجه متعذر واخذ صوته منه حتى لا يسقط بالنوبة قبل الظفر  
 على راي فان قلنا بالاول واليئنا والا ولا يخرج منه طريقة قاطعة لعدم  
 المولاة هنا وهي التي اوردتها القايض ودفني منها رجله اليسرى في الحد  
 ولا يعدل الى اليسرى والرجل اليمنى قطعها ولو استحققت يمينه اليمنى ورجله  
 اليسرى بالقصاص وقطع الطريق فان عفا مستحق عن القصاص قطع  
 العضوان حدا وان اقتصر فيهما سقط الحد ولو قطع العضوان في  
 المحاربة واخذ المال فان قلنا الجراحات في قطع الطريق لا تحتم فالحكم



وقطعها لانه المحاربة وجاوب ايضا وان قلنا يحنم قطعناهما فاصا وسقط  
 الحد اذا قال الشيخ ابو حامد وغيره ستوا قطع العضو لخذ المال او بعك  
**وقال** الشيخ ابو اسحق قلنا يحنم فان تقدم اخذ المال او افترق في  
 العضو بن سقط الحد وان تقدم قطعها لم يسقط بالقصاص حد المحاربة  
 بل يقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولو قطع اليد اليمنى الرجل اليسرى  
 من انسان ولو من العضو من فمهما واستحق عليه قطعهما بالمحاربة فان عفا  
 مستحق القصاص قطع العضو ان جحد او الا انقص منه ثم يمسك باليد اليمنى  
 يقام عليه الحد ولو قطع اليد اليمنى الرجل اليسرى في المحاربة ايضا فان  
 قلنا الجراحات لا يحنم وعفى مستحق القصاص فقيم عليه الحد وان طلب  
 القصاص او قلنا يحنم فالحكم كما لو قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى في  
 المحاربة وقد مر **الرابع** اذا اجتمع عقوبات لا يبين تحت القذف  
 وقطع الطبريق القتل فان ازحموا على الطلب جلد وترك حتى يبرأ من الم  
 الضرب فيقطع ويقتل فان كان ولي القتل خاضا فقال لا نرضى المولاة  
 بين الجلد والقطع من جيلي فاني قاتل قاتل عقوب القطع فوجهان  
 هما الاحتمال الاول ان يام احدهما بدار ولا يعمل واظهرها عند الغزاة والرافعي  
 انه يعمل رجا العضو وخصصها الامام بما اذا خيف موته بالموالاة بحيث  
 تتعد القتل لانهما به بذلك الاخرى المذبوح والقطع بالمباداة اذا  
 ادلن القصاص بعد القطع ولا فرق في ذلك بين ان تقدم حق مستحق  
 الطرف او يباخر ولو اخر مستحق الجلد حقه **قال** الرافعي قياسا ما سبق  
 ان نصر الاخبار ان اذا وجب على واحد حد ودقذف جماعة حد لظن منهم  
 ولا يؤل بينهما وقد مر في بابيه واذا اجتمع على واحد حد ومنهضة لله  
 تعالى بان شرب وزنا وهو يكره وسرق وارثا او قتل في المحاربة فالمنزيب  
 انما استحق كلنا وشهد منهم الاخف فالاحف فيقام حد الشرب وعمل  
 حتى يبرأ ثم حد الزنا وعمل حتى يبرأ ثم يقطع يده ويقتل عقبه لك فان  
 اجتمع مع هذه لخذ المال المحاربة وقطعت يده ورجله بعد حد الزنا وهل

تولى

يؤل بين قطعهما او يوزن الرجل الى انه قال اليد فيه وجهان اصحهما وهو  
 المنصوص لا **والا** الروا في موضع وسند به قطع الشربة في المحاربة  
**وقال** في موضع اخر يقع هذا من المحاربة لكنها مقطعان على الولا اذا لم  
 يوجد الا المحاربة وقد تقدم والتفصيل المتقدم عن مدام في الحالك لرواي  
 نالي هنا قد ذكر وقد يفرق بينهما وروى المذهب وجهان اخر ان حدنا  
 اخذ اذا كان في الجنايات قل يؤل بينهما وثانيهما ان حد الشرب والجلد في  
 التنايد رجا في قتل الردة فيقتصر عليه وضم بعضهم اليها حد الشربة  
 وقال يندرج فيها وحكاة بعضهم في انه راجح في قتل المحاربة ايضا وصحة  
 الروا في وفاته على دخول القطع في المحاربة في القتل منها وبناءه على ان  
 القطع في المحاربة هل هو قطع شربة ويظهر جريا فيه ودخولها في الرجم في  
 الزنا وقيل بالردة **قال** الروا في رجم للمثناة لانه اسد نكالا واذا اجتمعت  
 عقوبات لله ولا يبين كما اذا انقص على العقوبات المذكورة وحد القذف فقد  
 نص على تقديمه على حد الزنا وهل يقدم لحقه اولانه حق ادعي فيه وجهان  
 اصحهما الثاني ويخرج عليها ما اذا اجتمع حد الشرب وحد القذف فعيل  
 لروا يقدم حق الشرب وصحة في المذهب وعلى الثاني حد القذف وهو  
 الاصح ونظر عن النص وتجربا فيهما اذا اجتمع حد الشرب وحد الزنا وقطع  
 الطرف قصاصا وعمل بعد كل عضو في البر منها ولو كان القتل الواجب  
 به لقتل الردة القتل قصاصا فكل الحكم واذا اجتمع القتل بالرحم في السرقة  
 والقتل قصاصا فوجهان اخر هما قتل رجا باذن الولي ليتا دعي به الجفان  
 واصحهما انه يستل على الولي ليقضه قصاصا ولو كان القتل الواجب القتل  
 في المحاربة ففي وجوب الشربة في الحد والمقامة قبله وجهان اصحهما نعم  
 واذا اجتمع القتل في المحاربة مع القتل قصاصا في المحاربة فان كان القتل  
 في المحاربة اسبق قبله وهو حد البدية للاخر وان كان القتل الاخر اسبق فان  
 عفا وليه قتل المحاربة وان انقص عدا في قتل المحاربة الى البدية وهل يصلب  
 ان استحق الصليب فيه الخلاف المتقدم في ما اذا مات المحارب قبل ان



تقتل ولو ذنبا مرارا وهو دبر او شرب مرارا او شرب مرارا او لم يقيم عليه جرحا  
لها كلها جرحا واحدا وهل يقول بحب حد ودم تستقط وتعود الى جرح  
اولا جرح الا واحد فيه الخلاف ولو شربا او شربا ثم ذنبا او شربا ثانيا  
جرحا جرحا اخر بعد براه من الاول ولو اقيم عليه بعض الجرح فحرب وارثك  
الحرة ما ينسا دخلت بقتله لراوية في الثاني وقد مر ولو شربا جرحا ثم ذنبا ثانيا  
قبل التعريف جرحا ثانيا وكفاه تعرب واحد ولو شربا وهو دبر ثم ذنبا وهو  
تعب قبل ان يحد الاول ففي اندراج الجرح في الرجم وجهان اظهرهما عند  
الغزالي نعم **وقال** الامام هو المنع من اصحابها الا على هذا في حرب بعد  
الرجم او رجم عقبه فيه وجهان اظهرهما الثاني ولو ذنبا العبد ثم عوق قبل  
ان يحد ثم ذنبا ثانيا فان كان بكر اجله مائة وعرب عاما ودخل الحد الثاني  
في الاول وان كان محصنا في الثاني **قال** البغوي بحد خمسين ثم بحد  
**١٦** الراجعي ونسبه ان يكون على الخلاف فيما اذا ذنبا الحر وهو جرح ثم ذنبا  
وهو شرب ولو ذنبا الذمي المحصن ثم نقص العهد واسترق ثم ذنبا ذنبا في  
دخول الجرح في الرجم الوجهان المتقدمان **قال** البغوي لا يمنع  
فجرحا ولا خمسين لزنابة في الرق ثم بحد اذا اظننا العبد يغرب بحد  
يغرب ثم بحد او يكتفى بالرجم فيه الوجهان **فمنع** لواجتمع مع الحدود  
التعريف **قال** الماوردي قد مر عليها كلها المحصنة ولا نه حواشي وفي القليل  
الثاني **نظر الحاشية السابعة** شرب الخمر موشه وتذكري لغة وطلوع  
انفاقا على عصير العنب التي اذا اشند وقذف الزبد وعلى المتخذ من الطيب  
اذا اشند وقذف الزبد وكذا ان لم يقدفه عند ذنبا واختلف اصحابنا  
في وقوع اسم الخمر على الابند حقيقة فقال المرتضى وابن المهرين **قال**  
القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والاكثرون يقع عليها حقيقة للثبوت  
في المعنى الوجوب للتسمية وهو قبا في اللغة وهو جاز عند الاكثرين  
وهو ظاهر الحد **بث** **٢٠** والثاني انه لا يقع عليها حقيقة بل مجازا ونسبه  
الراجعي الى اكثر من كان المستلزم شرعيا اول من استلزم واختلف اصحابنا

في ان ذلك كان استصحابا منهم لحكم الجاهلية او انما كانت بحيث لهم على  
وجهين وصحح النووي الثاني والخم جرح اليوم انفا فاولا اعتقد احد  
اليوم تخليها كمن تخالفته الاجماع الا ان يكون قريبا للعبد بالاستلام  
ولم يبلغه بحرهما **وقال** الامام اطلاق هذا لم يرد من الفقهاء عن  
تحقيقه ونحوه كمن من انك اصل الاجماع وانما يندعه ونسبته فليس بكفر  
من خالفه والسد فيه اننا لا نذكر من لا يصدق المجتهد في نسبتهم ما ذكره في  
الشريعة ثم مرده لانه زاد للشريعة وفيه معناه قول ابن الصباغ كغزاه لانه كون  
النبى صلى الله عليه وسلم فانه قد علم بحجته ببحرهما **قال** الراجعي وهذا ان  
صح فلحقه مثله في سائر ما انفقد الاجماع على ارضه او تحريمه فقاه وهذا  
في التحريم من عصير العنب واما المنع من غيره والابند فلا ذكر بحملها ولا تجرم  
شرب ما لا يستلزم من الابند للريرة شرب المصنف وللخيل طين والمصنف ما  
عمل من تمر وحب وشرب الخليلين ما انخذل من سدر وطيب وقل ما عمل من تمر  
وذئيب والنظر في الباب في امرين احدهما في الشرب الموجب والمالي في الحد  
الوجوب **النظر في الاول** في الوجوب وهو شرب الملتزم ما استلزم حسته بخسارا  
من غير ضرره ولا عذر **القيود الاول** الملتزم للاحكام الشرعية فخرج به  
الخمر والمجنون والصبي فلا حمل عليهم ومعنى عدم وجوب الحد على الحر ان لا  
يعمه عليه اذا دخل علينا بعهد او امانا واستراه وان ظنناه واقية على المرتد  
ثم بقتله **المالية** قولنا استلزم شربا استلزم حسته والكلام فيه في الشرب والمشراب  
الموصوف فاما لفظ الشرب فمخرج به ما لو اخضع او استعط بالخمر فانه لا يحد  
على الصحيح وقيل لحد فيها وقيل لحد في التقوط والحصه ولا فرق بين ان  
يشرب اصرافا او مزججه بما او غيره اذا كانت طاهرة فيه لحد لا يحق بالشرب  
بل بالحق ما في معناه كالواحد دري الخمر والخمر منها بحر اوردته واكل الشرب  
او طبخ الخمر بها واكل المرقه ولواكل الخمر وحين فلا يحد ولو عجن بها دقيقا وخبره  
واكل الخبز او شيئا من المعاجين وشاوله فوجها في اصحابنا **قال** الامام  
وعلى هذا لو شرب ما لوز وقع فيه قطرات من الخمر والماء الغالب بصلواته لم



تحدد لا شتملا كما واما لون المستروق تستر حنسه فالمراد به امران . احدا  
الابنة المستمرة محد بشرها كما تحدد بشرب الخمر المتحد من عصير العنب .  
وثانيهما انه تحدد بشرب الفليل من جنس ما يستدر وان لم يكن ذلك القدر  
مستترا **القيد الثالث** كنه الشارب مختارا فلو اوجر الخمر فخر افلا حد  
عليه ذلك الوارد حتى يشربه بنفسه على المنصب وهو مبني على الخلاف في  
انه باح بالاكراه ويجب او لا يباح فان قلنا يباح وهو الصحيح لم يجد وان  
قلنا لا حرج على الخلاف في ان من زنا نكحها اهل يلزمه الحد **القيد الرابع**  
**الربع** ان لا يضطر الى شربها وخرج به صوره فان . احدا ما ان من عقر  
بلعه ولم يجد ما يستغني به غير الخمر قلنا ان يستغني بها على المنصب بل يجب  
ولا حد وفنه وجه انه لا يجوز ولزمه الحد وصححه صاحب الاستقصاء  
وزعم الغزالي الاتفاق على الجواز . الثانية في جواز شربها لرفع العطش والجوع  
والمرض اوجه . اصحاب المنع فيها . وثانيها الجواز فيها . وبالله الجواب  
للنداء في دون العطش والجوع . وثالثها غلته . وخامسها يجوز للعطش دون  
الجوع . وستادسها لا يجوز شربها للنداء في الجوع وشرب الجوع منها العطش  
دون العتيق فان قلنا يجوز شربها للعطش او الجوع وجب وصححه القاضيان  
الطبري والروباني وفي القدر الذي ثبنا وان متمنا خلاف في اكل  
المضطر الميتة ولا يجب الا قدر ما يسد الرمق وان قلنا يجوز شربها للنداء في  
اختصاص الفليل الذي لا يستدر ولا بد من نكاح . طبيب مستلج حبه **وقال**  
القاضي بدين شهادة انين ويقوم مقام ما خيرة المريض بلك ويشترط  
الا يوجد ما يقوم مقامها ولو كان الشفاير حايده دون الخمر لكنه يتعمل بها  
فوجيان **قال** الرافعي اولاها الجواز وان قلنا لا يجوز للنداء في شربها  
بقي وجوب الحد وجبان . احدها الاجيب وهو قول القاضي الحسيني والماتري  
في الحادي وجرم الغزالي انه لا يجب وثانيها انه يجب ونسبه الامام الى المعنيتين  
وقياس قول القاضي انه لا يجب ايضا اذا شربه للعطش ومنعناه وصرح به  
في الحادي لكنه قال في الاحكام السلطانية انه تحدد على شربه للنداء في

قلنا

واما عداها من الاعيان النجسة كحم الحية والسرطان والمجنون الذي فيه  
خمر ففي جواز النداء في شربها اوجه . اصحاب الجواز . وثانيها المنع . وبالله  
انه يجوز شربها لرفع العطش دون غيرها وجب جاز فهو مقيد بالشروط المذكورة  
في الحمر وان يحشى التلف ان لم يتداوى بها **قال** الامام ومن حسب مته  
احرام القلب وما طسه لحم المحرقه وبدت بخايل المدبرين فلا خلاف بين  
اهل الصناعة ان هجوم الشيطان اذ اطلعت بما السعير الجعج علاج لكنه  
مع تعينه قد يستقي وقد لا يستقي فهو محل النظر والرد وذلك الطرف ما يلة  
الى الفرق بين الخمر وغيرها **قال** وسمعت شيخي يقول الخمر في المعاجين  
لحق بالاعيان النجسة وهو محتمل لو كان يضطر الى النداء في النجاسة في  
تجمل البر دون اصله ففيه الوجهان اللذان في نظرها وفي الخمر والمنصوص  
الجواز **القيد الخامس** الا يتعد معذورا وخرج به من سوما ولم يعلم  
تحريم القرب عمد بالاسلام اذا ادعاه ولو قال علمت انها حرام لكن لم اعلم ان  
فيها حد احد وذلك الوشر فيها وهو يظنها شرابا ومن غير جنس المستدر ولا حد  
**قال** الشافعي رضي الله عنه ولو شربه وفاته صلوات لم يلزمه قصاها  
اي كالمغني عليه وان علم انه من جنس ما يستدر لكنه ظن ان ذلك القدر لا  
يسر حد ولزمه قصا الصلوات القافية في زمن الشكر ونص على ان الحنفى اذا  
شرب النبيذ يحد وعلى ان الذي اذا شرب الخمر يحد وان رضى بحكمنا يعقد  
الذمة وللأصحاب فيما طرق . اصحابا تقرير النصين فسله الدعي مستثناة  
من الضابط . والثاني انما يجازان اذا رضى الذي تخمنا . والثالث  
انما لا يحدان والخلاف في حد الحنفى في القدر الذي لا يستدر فاه **قال** القدر  
المستدر فيحد بشره اتفاقا وكلام القاضي يشعر بان محل الخلاف في الذي اذا  
اظهر الشرب دون ما لو فعلوه خفية ثم اقروا به واه . المعاهد فلا تحدد  
بشرب الخمر قطعا وقد تقدم . هذا ما في الضابط . اذا عرف فلا يقام حد  
الشرب الا اذا اظهر للقاضي الشرب بالشروط المفدمة وذلك بان شهادة  
رجلين فصاعدا او اقرار الساب . وذكر الشيخ ابو حامد طريقاتا لثنا



وهو ان يعلم انه شرب الخمر بان دأبناه شرب بن انا شرب منه غيره فستكر  
وهو ظاهر لفظ المختصر **قال** الرافعي فيمكن هذا بتفصيل على ان القاضى  
يقضي عليه ولا اعتداد على وجود راحة الخمر من ذمة الافسان ولا اعتداد  
سكره ولا على نقيضه الخمر وفيه وجه **ان** السكر ان يجد وان لم يتر  
فتبب سكره الا ان يدعي ما يستقط الحذر وخطا الماوردى فانه وصيه  
الاقرار بالشرب والشمادة به ان كانت تفصله ان يقول شربت الخمر او شربت  
ما شرب منه غيري فسكره وانما العار به بخنار او يقول الشاهد كذلك وان  
اطلقا فقال المقر شرب الخمر او المستكر او ما شربه غيري فسكره وافصر عليه  
او شهدا شانه شرب الخمر من غير تعرض لعله واخبراه وطرقا احدهما  
فيه وجهان **احدهما** وهو ظاهر البقر انه يلغى في الثاني القطع به **فروع**  
**الاول** ما يزيل العقل من غير لاشرة كالبيع تخم اكله ولا حذر في تناوله  
ولذا الحشيش المعروفه التي تشنعها السمنها **الثاني** لو اخرج وقطع  
اليده المناطه لانه انزال عقله حرج جواز ذلك على الخلاف في جواز  
التدوي بالخمر **قال** الترمذي الاصح هنا الجواز ولو اخرج لاد وازيل  
العقل كعرض فحيح جاز لنا وله قطعا كما تقدم في طلاق الشران  
**الثالث** النداء المعجوز بالخمر فحسن **قال** ابن الصباغ والرباعي ولا يجوز  
بيعه **قال** الرافعي وينبغي ان يخرجوا كالتوب النجس لا مكان تطهيره منفعه  
في الماوية نجبت من شجرة الوجهان المذكوران في دخان النجاسة **المطل الثاني**  
في الواجب والكلام في قدره وكيفيته اما قدره فادبوع حمله على الجهر  
وعشرون على الرقيق وهل يخفى في هذا الجحد الضرب بالنعال والايدي  
واطراف الثياب ام يتعين السوط بالضرب حكى الامام عن العراقيين فيه  
وجهين احدهما انه يكفي وقالوا الضرب بالسوط جائز وقطعا وفي كتب العرامين  
في لسته وهو انه يكفي ضربه بالايدي والنعال اطراف الثياب وقطعا وفي جواز  
ضربه بالسياط وجهان **وقلام** الماوردى بواق ما نقله الامام فيحصل  
فيها مله اوجه **احدها** ان الضرب بكل منها جائز وظاهر كلام الامام

ذلك

والغزاة انا فصره بالايدي والنعال والاطراف ما يبلغ المدهم او غير شوطا  
لا الاثمة اربعة ارجل من ضربه والايدي من الاصحاب خلافة وهل للامام  
ان يحد الضربات على الادبوع على ثمانية فيه وجهان احدهما وسجدة القاضي  
والغزاة واصحابا نعم ولوضعه بين الادبوعين والمابين جاز وما جاز والاربعة  
حد او غير واحد هما المحدثون حد الخمر بعينه متختم وبعضه راجع الى  
داي لرامام واصحابا انه تغرر **وا** في فيه الضرب وهو امر لا يختص بهذا الحد  
بل الحكم فيه وفي حد النبال والقذف ولحد **فانظر** في السوط ورفع اليد والضرب  
والزمان **ام** السوط فقال الشيخ ابن الصلاح هو المختار من جلود  
سيود ثاوي وثلف وبشرط ان يكون مغند لا في اللحم واقعا بين الفضيب والعصا  
ويقوم مقام الحشيشة التي بين الفضيب والعصا وكما بشرط التوسط في الحجم  
بشرط التوسط في العقاب فلو كان بين المشديد والرخوة واليبوسة  
**وا** ارفع اليد فلا يرفع الضارب يده فوق راسه بحيث يده واعمر ابطه  
ولا يصنع وصفا بل يرفع يده رفعا متوسطا كسب السوط ثقلا فان كان  
المجاور رفيق الجليل يدي بالضرب الخفيف لم يبال بادمايه **قال** الماوردى  
ثم ان لم يضره بعد ادمايه لاستكمال الجليل لم يضره ذلك انضربه بقدره في غير  
ذلك الموضع وان ضربه فيه ففي الضمان وجهان ان قلنا يضره فجميع اذنه او  
نصفها فيه وجهان وينبغي ان يكون ختمه حرم ما اذا ضربه بالسبابة فان غل  
ما شئنا **وام** الضرب مفرقة على لراعضا ولا يجعله في موضع واحد  
وسوى المقابل كخشا الاذن والاحمد وهو عرق موضع المحاجم من العنق  
وتغره الخصر والفرج ونحو ذلك والوجه وانما الوجه مطلوب في ضرب كل  
حيوان وفي الراس وجهان احدهما شقي واخر ان جماعة لا تفضل ويحان منه  
روا العقل والبصر وقيل انه نصه وظهر بما عند الاكثر من انه لا شقي ولا  
شدد يدا المجاور بل تركان مطلقين وله بصريح لحسه ولا بل الوجهه ولا  
يحد ولا جرد عن ثيابه بل يترك عليه قميص او قميصان دون ثاينع الالم من  
حيه محقق وفرد ويضرب الرجل قائما والمراة جالسة ولف علم ما يبا بها ا د



تربط دلي عليها امرأة **واما** الجلة فليست من شأن النساء **16** - الماوري  
 واحد المتقدم من ولاه العراق ضرب النساء من من حص او عراده من شعير  
 وهو حسن والعراة احسن لا يها لا دفع الالم **واما** الزمان واللام في اعتداله  
 وقد قدم في باب حد الزنا وفي قول الزمان الذي يقع به الضرب فلا بد من  
 قولهما فلو فرقا على ان يام ففرض كل يوم ضربتين او عشرة لم يجر خلاف  
 ما لو حلف ليضربه كذا ففرقها فانه يبرء لو حلف في الزنا في يوم خمسين في  
 اخر خمسين اخر اصبطه الامام بالنفر في الجايز فانه ان كان لا يحصل من كل  
 دفعه الم له وقع استوطن لم يجر وان كان يوم الم الماله وقع فان لم يتحلل من زوال  
 فيه الالم اعتد به وان تحلل ففيه تردد ظاهر كلام القاضي لا يعتد به ولا يجر  
 المنع وجزم به الغزالي **واما** المكان فلا يقام في المسجد ففرض عليه فان وقع  
 الموقع **قال** القاضي الطبري وابن الصباغ وكان الفعل مكرها وكلام الترافعي  
 يقتضي اشترام وفي اقامته في دار الحرب تفصيل وخلاف فدهاه **واما**  
 الحال فلا يقام الحد في حال السكر متوافقه حد الشرب وغيره والمترى كالحج  
 في جميع ما تقدم الا لا تعزير بالكلام فانه لا يمنع في المشجدة **منع** قال الماوري  
 اذا كان الحد ودمه فانه في ارتكاب المعاصي يظهر حد في مجامع الناس  
 وان كان من ذنوب الهيات حد في الخلوات حفظ الصيانه **انحر** **قال**  
 شيخنا في الدين ابو الفتح محمد القشيري الماوري القضاء منع ثوابه من ضرب المستتر  
 بالدرق وقال لا يجوز في هذه الزمان لانه صار يعقوب ذلك من يحيى من دربه  
 المضروب واقاوبه بخلافه اذ في النابت الذي لا يثأرون من ذلك وهو حسن **ن**  
 واختتام هذه الجنايات السبع الموجبة للحد ودمان في المترقات **قال**  
 الماوري في المتر من في الشرع فاوجب لاحد فيه فيوافق الحد في انه جبر وناذيب  
 للصلاح بخلاف حسب الذنب ومفارقة من طئنه اوجه **•** احدها ان يفرق بين اهل  
 الهيات احقر من يتر غيرهم ويشترون في الحد الثاني بخلاف الشفاعة فيه والعفو  
 بل يستعبان **المال** لو تلف منه ضرب بخلاف الحد من من اصاب من يحل لفظه  
 بما سفله لرام او فاي به للناديب غير الحد وديتني ضرب المعلم للصبي والرج

نفيحة

زوجته **ما** لا يعزير او منهم من طرد على الكا **قال** الرافعي  
 وهو الاشبه والنظر فيه في اربعة امور الموجب له ومن يستوفيه وقد ر  
 واهل الواجب **قال** الغزالي هو كل حسانه غير السبعة المتقدمة ما يعز  
 بها العبد سواء كانت على حق الله تعالى او حق لادمي واورد عليه ان  
 ترك الصلوة جناية على حق الله تعالى والواجب فيه القتل حدا ودر التعزير  
 وليست من السبع وقتل لادمي المعصوم والمحرم للصبي عدا جناية ليست  
 من السبع ولا موجب تعزير والاحسن ما قاله غيره انه كل معصية لا حد  
 فيها ولا عقاب وقيل لا عقوبة فيها ولا كفارة لخرج الجناية عن الاطراف  
 والمنافع فان فيها عقوبة ولا تعزير على ما اقتضاه كلام الماوري والرواية  
 الا ان حرم المنفعة في غير محل الجناية كما لو جنى على بعض يده فدمر عقله  
 فانها ما ذرأه وجوب التعزير فيها خلافا ولا فرق بين ان يكون من مقتنيات  
 ماله حد مباشرة الاحتمية فمادون الفرج اذا لم يتصل به الزنا فان ائتم  
 به فلا ويندرج في الحد سرقة مادون النصاب ونقب الحر والسرة من غير  
 الحر والسب والانداء ما ليس يعذب او لا يكون من مقتنيات كالحرب غير  
 حق شهادة الزور والريو والشم والعن ولا ينزل في حقا محضا  
 لله تعالى بقتل اللواط والزنا وحدا لادمي كالشتم والضرب وحق  
 الادمي لا يحلوه عن حق الله تعالى على من حلف اليمين الغموس المتر من الكفار  
 ولا رد على ما تقدم لان الكفارة في اليمين متعاقبة بالحنث والمتر من متعاق  
 بالمعصية الناشئة عن تعمد الحذب وهو امر زايد على الحنث اما المستوفى  
 له من الامام او فاي به ولا يدر له تفويضه لا مستحقه ولا لا المستحق عليه  
 الا ان كون الحبيب زمانا مقدرا او مكانا معينا وليست له تفويضه الى اي  
 المعز ولا ابنه وليست ذلك لغو الا لانه الاولي الاب وله فاذيب ولده  
 الصغير للتعليم والرحمة عن شي الاخلاف ويقوم الحد مقامه والظاهر  
 ان الالم ومن الصبي في كفالة الله من صبي وامن الحام كذلك كالا مبر  
 بالصلوة والضرب عليهما والمعلم ذلك باذن الحد ومن يقوم مقامه كما



للجلاد التعزير باذن من مام وظهر ان تسليبه للتعليم والامر به كاف  
في الاذن ولا يمتثل الا بقرئ البائع وان كان شفيها على الصحيح وله  
بأذنب المعنوي وان كان بالغابا يصبطه الثاني السيد له تعزير في نفسه  
في حق نفسه وان كان امرأة وله ان في حق الله تعالى اصح الوجهين الثالث  
الزوج له تعزير في وجهته في امر السور على الوجه المتقدم في بابيه وهما  
له ناديهما اذا كانت بوجده بالشتم والبداء فيه مرد تقدم ورايت  
فيما علق عن بعض مسائله عصرنا من الظاهر ان الزوج ناديه في جهة التعزير  
المثاب والتغلب واعتقاد الصلوة واجتناب المساوي وكل موضع جاز  
الناديه فيه فهو مشروط بسلامة العاقبة وتختلف باختلاف المضرب  
قوة وضعفها فان افضى الى الهلال في غير السيد يجب الصمان على عاقلة  
المعز على الرأى الا ان تكون ضربه مما يقتل غالبا فيصالح الصمان على نفسه من  
قصاص او دية بحسب ما يقتضيه الحال . وفسر المحققون عايد  
ان المعز اذا علم ان الناديه لا يحصل الا بالضرب مطلقا **قال** الرافعي  
وتجوز ان يبنى الامر في حق الامام على التعزير واجب عليه ام لا وسياك  
فاذا وجبناه للمحق باقامة الحدود وحيد في شبه ان يقال يضرب ضربا  
غير مبرح او امة لصورته وان لم يحصل الناديه وفرض الشيخ عمر الدين  
المسئلة في ناديه الضبي قال البائع الذي لا يرتدع الا بضرب مبرح  
لا يلحق بالضبي في ذلك قبل يعزير تعزير اغر مبرح ومحبس مدته يرجا  
فيها صلاحه وسيا في الكلام في الصمان في باب ضمان الولاة **وات**  
اصل الوجوب فالنعم مرتثمان . احدهما حق الله تعالى خاصة كقتله  
الاجنبية فلا يام ان يجتهد فيه فان راى المصلحة في العفو المطلق ففعل  
وان راى ان يعزيره عزره بما يراه من جلد او حشر او صفع واقترار على  
التوبخ بالسلام **قال** الماوردي او بالاغراض وتختلف ذلك باختلاف  
الاشخاص والاحوال . وعن النضر ان له الجمع بين الضرب والجس اذا راه  
الماوردي وله اشهاد في الناس اذا ادى اجتهاده اليه ومجرد

من

من ثيابه الا قدر سنة العورة وينادي عليه اذا در منه وتجوز ان تخليق  
شعر راسه من شعر لحية وفي حواش تستوي وجهه وحيان وتجوز ان  
يصلب حيا ولا يمنع من الطعام والشراب ولا من الوضوء للصلوة ويصلي  
سوميا وتعيد اذا ارسل ولا يحس او ثلثة ايام **قال** بعضهم ويجوز التعزير  
بالتعزير **قال** الماوردي وتجوز ان يجمع انواعا من ذلك اذا اراه  
وحكى من مام عن ابن صحاب ان عليه مراعاة التعزير والتدريج كما يرعيه  
الدافع ولا يري الا مرتبه وهو يري ساد منها كافيا وهذا له حجة في التعزير  
في حق ردي وفيه وجه ان التعزير بحسب ما يحب فيه الحدسيرة  
مادون النصاب ومباشرة الاحتمية فيما دون الفج ووجه اخر انه ينجس  
حق البكر اذا ظهر بها حصل **القسم الثاني** التعزير المتعلق بحق الرادي  
وفي وجوبه عند طلبه وجهان احدهما ان كالتصاير وحد الغذف وجزم به  
القضاء الطبري والماوردي والرواية في بعض مقتضى ايراد صاحب المذهب  
والثاني لا ولا يام العفو اذا راى المصلحة كما في حق الله تعالى وهو قول ابي حنبل  
والثاني في الوسيط والثنينة وطاهر كلام البغوي رحمه **وقال** الامام  
هراغوز وفيه وجه ثالث التعزير بحسب مقتضى وجهه الكايتة  
والريفة ولو عني مستحق العقوبة من الضاير والحد والتعزير عن ذلك  
فهل للامام التعزير فيه ثلثة اوجه . اصحها ما للمنفك الفرق بين ان تكون  
العقوبة من الحد ولا يعزره وبين ان يكون عن التعزير فيتعزره وتلك الماوردي  
والا دنا في طر يقا لغيره فقال التعزير المتعلق بحق ردي لا يصح العفو عنه  
الا باجتماع صاحبه والامام والعفو فان عفا لا يام وحده لم يسقط وان  
عفا صاحبه فان كان بعد الرفع الى الامام لم يسقط حق الامام وله تعزيره  
وان كان قبله فوجهان . احدهما قاله الزبير يسقط واظهر ما لا وسنا  
عليه انه لو نشأتم ونواب والدمع وله سقط تعزير الوالد في حق ولده  
ولم يسقط تعزير الوالد في حق ابه لان الوالد لا ينفك بقتل ولده بخلاف  
عكسه ولا يسقط حق الامام في تعزير كل منها فتعزير نواب يخص بالامام



وتعزير الولد مشترك بينه وبين والده وأما قدر الولد فان رأي الامام  
 التعزير بالضرر ولا مرد لانه فقير على ما راه كافيا وأما الضرر فلا مرد  
 ان ينقص عن الحد كما ينقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم والمنفعة عن  
 الشطر واختلفوا قبل لخط كل تعزير وان عظم موجب عن اقل الحد  
 وهو حد الشرب وهو كذا ظهر ومنهم من قال لخط تعزير كل معصية عن  
 ما يناسبها من الجنائيات الموجبة للحدود فخط تعزير بمقدمات الزنا  
 من القتل والمعاينة والمباينة والخلوة والمواعدة عن حد الناسوا في ذلك  
 البكر والبيوتان تفاوت حداهما ولذا يحيط التعزير في الوطى الجرم الذي  
 لا يوجب حدا عن حد الزنا لا عن حد القذف ولا عن حد الشرب وخط تعزير الايدي  
 والسب بما ليس بقذف عن حد القذف لا عن حد الشرب وخط تعزير  
 مقدمات الشرب واداره كاس الماء على الشاربين تشبيها بكاس الخمر  
 عن حد الشرب اعتبارا بالكل نوع بعامة ما شرع فيه وبه قال الفقهاء  
 وصحة الفاضل الحسين والرواية في استحسانه الامام وفرع عليه ان  
 تعزير مقدمات السرقة يعتبر باغلط الحد والحد فيخط عن حد الزنا  
 لان القطع ابلغ من مائة جلده وان تعزير الخمر يعتبر بحد وتعزير الرقيق بحد  
 وعن ابن ابي اديان على هذا الوجه ينقص تعزير مقدمات السرقة عن الزنا  
 ولا تعزير بقطع اغله ولا غيرها وعن الزبير ان تعزير كل ذنب يخط  
 عن حد المشروع في حدسه فاعلا تعزير بمقدمات الشرب تسعة وثلاثون  
 واعلا تعزير بمقدمات الزنا خمسة وسبعون لان حد القذف بالزنا  
 ثمانون جعل التعزير للزنا من خطا عن الزميمة وهو قريب من قول من اعتبر  
 في اثبات القذف بشهادة اربعة ارقياسته ان ينقصه عنه واحد لا خمسة  
 وحكى المادري عنه انه قال الزنا من مائة ذنوب الفرج ضرا الذي تعزير  
 خمسة وسبعين وان واحد اعز من مائة في اربعة اقسام ابدانها ضربا تسعين  
 وفي نسخة ستين وان لم ينضما ما ضرب خمسين وان وجد في ذنوبه تسعين  
 كاشفي العوق ضرا اربعين فان كان متعدي السوء ضرا لا اربعين وان وجد

في طرقتي تحادنان ضرا عشرة وان وجد اشير كل منهما الى اربعة اربعة  
 ضرا عشرة استواء وان وجد يتبع احدهما للآخر ضرا حقبات وكذا يقول  
 في سيرة ما لا يعجب القطع اذا سرق ثوبا بمن غير حر وضرب اعلا التعزير  
 خمسة وسبعين وان سرق من حر اقل من ثوب ضرب ستين وان سرق  
 اقل من ثوب ضرب ستين وان سرق من حر اقل من ثوب ضرب ستين وان سرق  
 قبل اخر اربعة ضرب او بعين واذا تعرض للندبش او فتح باب ضرب عشرة وان وجد  
 مقدمت او كان فراسد المال مخففات ثم على هذه العبرة فيما يتولى هذه  
 قال المادري هذا وان كان مستحبا فقد يخرج الاستحسان فيه عن  
 دليل ومنهم من قال لا يراد في التعزير على عشر جلدة وجزم به جماعة من  
 من قال يراد عليها بالضرر بالايدي اطراف الثياب وقتل راد عليها الحبس الطويل  
**قال** الشيخ عز الدين وللا امام المبالغة في ربحه فان فرعا على الوجه  
 الاول لاظهاره لخط كل تعزير عن اقل الحد ودفعها عن احدها لخط عن  
 حد الخمر مطلقا فلا يبلغ حد الحر والعند اربعون ويجوز ان يبلغا تسعة وثلاثين  
 والثاني انه لخط عن حد الرقيق مطلقا ولا مراد حد واحد منهما على تسعة  
 عشر والثالث ليردح انه يعتبر اقل في حق المعزير فلا مراد تعزير الحر على  
 تسعة وثلاثين ولا تعزير العبد على تسعة عشر ويضافا في غاية التعزير  
 كالحب ومظهر ان الحجة في هذا الوجه في اعتبار حد الخمران يكون في جواز  
 اقامته بالسوط الخلف الذي فيه وقد جزم المادري انه ليس للزوج تعزير  
 زوجته بالسوط **قال** ويضربها بالثوب والنعل واكره العصا والرفع  
 جزم الخوان بالسوط فلعله فرعه على لاصح وصفه السوط والضرب  
 كما مر في حد الخمر لكن قال الزبير بجواز ان يجمع ضربا للتعزير في موضع  
 واحد من المدة بخلافه في الحد **وقال** يجوز ان يضرب فيه بسوط لم  
 يسر عمره فوق سوط الحد ويحضر فيه اقوى من الضرب في الحد  
 وخطاه الرواية في ذلك وقال هذا من باب الحنفية وان رأى الامام  
 تعزيره بالصلب فقد مر انه لا مرد على ثلاثة ايام وان رأى تعزيره بالحبس لم يقد



مده ويفعل ما يليق بالحال **وقال** الزبيري سقطت غايته شهر الاستبرار  
والكشف وسنه اشهر للناديب والقوم وان راي القريب بالترتيب من  
تعددت ذنوبه فالشره دون السنة ولوبيوم وضعفه الهام وبظهران  
يا في هذا الوجهان المتقدمان في حد فاطم الطير بقول **احدهما** لا تجاوز  
نصف سنة والثاني انه لا يفقد جده **وقد** صرح عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الثغر مثل الفعل المتعدي به اذ لم يكن محرم وهو قول غايته  
لرواية رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه فاشارة ان لا يلدن وقتنا  
كرهته المرفوع للرواية افاق قال لا سبقا احدهما لم الاله غير العباس فانه لم  
يشهد لم وهذا المرفوع اصحابنا الا ان التوبيخ فيه الحديث **ع**

### في بيان الضمان

والمراد به بعض اسباب الضمان وفيه ما تضمنه الولا بسبب النقصات  
المختصة بهم وضمان الصابل وضمان ما يملكه المالك وفيه ابواب **الاول**  
**الاول** في موجبات الضمان والشرط في وجهه وفي محله **اما** الاول  
فما يقضي الي الهلاك من النقصات الصادرة عن الامام او وائيه بانه حد  
وتعريف واستصلاح **الاول** التعريف فاذا مات المفسر من التعريف وجب  
ضمانه على المذهب المنصوص فيه اوجه اخر **احدها** انه لا يضمن **والثاني**  
لا يضمن اذا كان التعريف لحق ادي وان كان لحق الله تعالى فمن **المالكية**  
ان كان من جنس ما يجب فيه الحد كسرقه ما دون النصاب بمقدار الزنا  
لم يضمن لحق بعضهم به تعريف من قد فاما بغير بيان القول بوجوب التعريف  
مقدما وان لم يدر من جنس ما يجب فيه الحد ضمن ويجب الضمان بغير الرجوع  
ذو حقه والولاية المعلم الصبي الحر سواء اذن له وليه فيه ام لا اذا افضى  
الي الهلاك **واما** الصبي الرقيق فلا يضمنه اذا اذن له ستيه في ضربه  
ولا اعيب رجا فهمه كلام الغزالي في كتاب القسمة ان وتيا الصبي لا يضمن  
بناديه **الامثلة** الحد والحد ودينه غير المشرب مقداره بالقر  
وفه بالاحتماد فاذا اقيمت على وجهها فملاك منها والضمان سواء في الجلد

والنقص

والنقص وان خالف الوجه المشروع فاما ان يضمن المخالف في الوقت والجنس  
او القدر فان كانت في الوقت كما لو اقامه في حر مفرط او برد مفرط فملاك فلا  
ضمان على النقص ونقص فيما لو خففه في حر او برد مفرط انه يضمن فمهم من اثبت  
فيها قولن نقلا ونحو جاد منهم من قرر النقص وهو الظاهر وان كانت المخالفة  
في الجنس بان ضربه في حد الشرب بالأيدي في النعال **اطراف** الثياب  
قد راد بعين جلد فان يفرع على القول المرجوح انه لا يجوز ضربه بيده وتعين  
بالسياط فيضمن **وان** على القول الصحيح انه يجوز ولا يضمن لثياب الجرد  
وان ضربه اربعة ضربة فمات لم يضمن في اصح القولين والوجهين والخلاف  
راجع الى ان السوط اصل فيه فلا يضمن او هو بدل جوارب بشرط سلامة  
العاقبة فيضمن وان الصباغ رتبا على جوارب **والثاني** في ثياب الجرد  
بالسوط لم يضمن ان قلنا باطراف الثياب ونحوها فعدل الى السوط فوجها  
**واما** القولان فيما اذا ضربه الحد في حر او برد شديد وهو يصرخ منه  
بانه لا يجوز ضربه بالسياط على القول بانه يضرب بالنعال تحته او قد  
مر فادعى تمام الاجماع على جواربه بالسياط اربعة فحمل على اجماع  
المراوضة اصحاب طريقتة فان قلنا يجب الضمان ففي قدره ثلثة اوجه  
اصحها انه يجب الجميع **والثاني** انه يوزع على النفاذ بين الم السياط  
والمر الضرب بالنعال والاطراف وهو سبب لا يبا في ضبطه **والثالث** انه  
يجب نصف الدية وهذا اول اول كالحسين فيما اذا ضربه في حر او برد شديد  
فمات وقلنا يضمن كل الدية او نصفها **واما** المخالفة المقدار  
فاذا ضربه في القدر احدى وتماين جلد فان منها ويلزم الضمان في  
قدره قوله **احدهما** يضمن جزا من احدى وتماين جزا من الدية **والثاني**  
يجب نصف الدية ولو ضربه في حد الشرب احدى اربعة **وان** في ذلك  
انه هل يضمن لو مات من الاربعين ان قلنا يضمن فكذا هذا **فان** البند  
ولا يجب هنا كالدية قوله واحدا ومنهم من اثبت قوله لا يشترط ان  
قلنا لا يجب ضمنه اذ ادعى على الاربعين وان قلنا لا يحد وهل يجب نصف الدية



اوجز من لحد واربع جزا منها فيه وجهان ولوصه اسير في اربعين رعت  
 عليها ادا الوضيه ثمانين طقات منها المقي القولان وكان الوجبت نصف  
 البدية قطعا وقياس القول الاول اذا قلنا يضمن ما زاد على المربعين ان  
 يضمن ههنا نصف البدية ويضمن على القولين جزا مقدار الزايد على المربعين  
 ثم ان كانت الزيادة في لحد القذف على الثمانين من الجلاذ بعين اذن ليرام  
 فالضمان على اختلاف القولين عليه وان كان باير ليرام فالضمان يعلق باليرام  
 وكذا القول ليرام اضرب واذا اعد فغلط حتى زاد على الثمانين ولو ان الامام  
 امر بشاير في الشرب فزاد الجلاذ واحدة ومات المحرود اجتمع مع القول  
 المتقدم اربعة اوجه **احد** ما تنسقط البدية على لحد اعدت قطعتها  
 اربعون جزا من واحد وثمانين جزا من البدية وجب على ليرام اربعون جزا  
 منها وعلى الجلاذ جزا من لحد وثمانين جزا منها وهذا يوزع على قول توزع  
 البدية على لرا عدا ذواته لا ضارة اربعين جزا منها بالستوط او النعال  
**والثاني** ان نصف البدية تجب على الجلاذ والامام بالتوبة تقر بها على  
 القول بتوزيع الضمان على المضمون وعينه **والثالث** ان الضمان كقولنا  
 فتسقط ثلثه وتجب ثلثه على ليرام وثلثه على الجلاذ **والرابع** ان  
 نصف البدية تسقط ويوزع نصفها على احد واربعين جزا واحد منها على  
 الجلاذ واربعين على ليرام **من الثالث** الاستسقاء فيما دخل في  
 ولاية الولاة والولي للاستسقاء وهو اما بقطع سلع او بالجنان **الاستسقاء**  
**الاول** ان يكون بقطع سلعته مقدم عليه الكلام في جوار قطعها للبالغ  
 العاقل المستقل بنفسه من نفسه وحده انه ان لم يترك قطعها خطر جاز  
 له قطعها لزالة السنين ولدفع الخطر في بقاها كالقصد والحجامة وله  
 مباشره بنفسه وان ياذن لغيره فيه وان كان فيه خطر فان لم يترك في ابقاها  
 خطر لم يجر لزالة السنين ان كان فيه ايضا خطر فان كان في الخوف لحد لم يجر  
 قطعها وان كان في الايقاع لزالة القطع قبل الصبح وان استوى الامر ان  
 توجه ان استبها الجوار ويخلص منه فيما اذا انقار الخوف ان كان في ليرام اكثر

ثمة

ثلثة اوجه **قال** الثمانين لحد ليرام لحد وان كان نظر السلامة في القطع الكرار  
 وبحري الاوجه الثلاثة في قطع اليد المماثلة اذ لم يكن القطع اخطر ومن  
 عظمت عليه الا لام ولم يقطعها ليرام ان يرح نفسه منها بمالك مدفع  
 ولو وقع في نار وعلم انه لا ينجوا منها وامكن ان يرح نفسه في مغرق وراي  
 ذلك اخطر فوجهان صحيح الغرض الجوار ومال ليرام الى المنع **قال** التوبي  
 وجوز الكي وقطع العروق للحاجة وسحب ترده **قال** الغرض لا اذ ي  
 رخصة في شقيا اذن الصبي لتعليق الذنب فيها فانه جرح يولم ومثله لجب  
 القصاص فلا يجوز الا حاجة منه فهو حرام تجب منه ولا يصح الاجار عليه  
 واخذ الاجرة عليه حرام الا ان ثبت من الشارب رخصة ولم يبلغنا  
**رجعنا** لا قطع الولي والولي وليس لما قطع السلعة ولا اليد المماثلة  
 من البالغ العاقل وان كان سقيما بغير اذنه بل الحرة اليه فان فعله بغير اذنه  
 وثبات منها ليرام القصاص سواء خيف الهلاك من القطع ام لا ولو فعله غيرها  
 الا ان يكون الولي احدا صوله فان عفا وجبت البدية حاله في ذميه وان فعله  
 او اجنبى باذنه فان فلا قصاص سواء كان القطع بخوفا او لا **واما** البدية  
 فقد قال الماوردي في وجوبها قولان يبينان على انها تجب للمقتول في آخر  
 جز من حياتها او للورثة ابتداء **وحكي** ليرام غرامة اطلاق القول بان ليرام  
 ضمان وهو ذلك في كثير من كتبهم **ثم قال** وهذا اذا كان القطع جازلا  
 وابسرا اذا اذنت في قطع يده فقطعها الما دون ومات من الفعل فان ضمان  
 النفس قولين وجهه بما يقتضي تخصيص كلام الما دوني بحالة عدم جوار القطع  
 فتكون كالا ذن في قطع اليد السليمة وحمل كلام غيره على حالة جوار القطع  
**واما** الولي عليه لصغرا وجنون فلوليها الخاص وهو الاب والجد قطع  
 سلعته ويده المماثلة حيث تجوز للبالغ العاقل القطع **قال** الامام تعالى  
 الاظهر هنا انه لا يقطع من طفله عند تعادلا الامر من هذا فيقتضي الجوار  
 بحالة عدم الخوف وحالة عدم الخوف في الترك **والسلطان** قطع السلعة اذا  
 لم يترك قطعها خطر كالولي وليس له قطع اليد المماثلة ولا السلعة عند الخوف



**مطلقا قال** الامام ومن اطلق من الاصحاب ان السلطان لا يقطع سلعه  
الصبي والمجنون وادعى هذه الحاله هذه طريفة الامام والغلاة واستحسنهما  
الدافعي وقال وادعا وجوه **•** احدها ان القطع المخطر لا يجوز للوالي الخاص كما  
لا يجوز للسلطان **•** والماجد قال لا يباح لا يجوز للسلطان الفضل والحجامة  
وخص نظره وقصره بالمال واذا لم يجوز فالأولى أن لا يجوز وقطع السلعة على  
هذا ما نقله الامام عن الاصحاب دون إطلاقه **•** والثالث استنبطه الامام  
من كلام صاحب الافصاح ان للامام قطع السلعة حيث يجوز له قطعها من نفسه  
كالباب واذا قطع السلطان من الصبي المجنون ما منعناه منه فستر على نفسه  
وجبت الدية وفيه انقضاء من قولان **•** احدهما يجب وصحة بعضهم واصحابها  
عند الاثرين لا يظهر كلام الامام وجماعة ان القولين مطلقا من حيث تجوز  
للاب القاطع وحيث لا تجوز بان كان الخوف فيه الاثر او شأنا به على القول  
بامتناعه **•** **قال** الماددي اذا قطع حيث لا يجوز للب القاطع غلب القصاص  
قطعا وهو ظاهر كلام الغزالي في موضع **•** وعن صاحب الافصاح انهما فيما اذا  
كان لقطوع اب او جد فان لم يكونا قصاص قطعا وظاهرا لم يمس كلام الاصحاب  
ان المراد بالسلطان الامام وتزله ولاية منه من امير اقليم او حاكم **وقال**  
الماددي بعد حكاية القولين وجوبه على السلطان فان كانا موقوفين  
احدهما ان كان السلطان المراد بالسلطان الامير والقاضي **•** والثاني انه  
لا يقد عليه لانه من الامة بعد ولايته ايمه ومقتضاه التفرقة بين الامام  
وغیره واشبات طريقتيه **•** احدهما فاطعه بعدم الصمان بخلاف الامير  
والقاضي ولو كان القاطع كذلك امين الحاييم او وصي الاب فالمشهور ان يجب  
وجوب القصاص القولين **وقال** الماددي فيه وجهان احدهما يجب عليه  
القود في الاجوال كلها لا خصاص ولا يمتثل بماله **•** والثاني انه يجري على  
كل منها حكم مستثنيه لقيامه مقامه فيجري على الوصي حكم الاب وعلى  
امين الحكم حكم الحاييم ولو كان القاطع الاب او الجد حيث لا يجوز له القطع  
لم يجب القصاص للبعضية ويجب الدية على المشهور في ماله ونجى في قطع

البر

البدن المأكله وجه مخرج كما سيأتي آخر الفصل انه يجب نصف الدية ثم الدية  
الواجبة على السلطان يجب معظلة وكل شيء ماله فيه طريقان  
اصحها في ماله **•** والثاني انما على القولين الا يتبين ان ضمان ما يخطئ به الامام  
من تصرفاته واحكامه دون على عقابته او في غير المال **•** وحزم ابن الصباغ  
انما على العاقلة وحيث جورد للامام والسلطان فهو الصغير وحجامة  
وقطع السلعة والبدن المأكله على وجه ففعل وافضى لا التلف في وجوب  
الضمان وجهان **•** وليس للاصحاب معاملة الصبي المجنون كخطر ولا القطع المخطر  
بحال فلو عمل ذلك بعلق بفعله القصاص والفتان **•** وفيه تغليب القصاص  
تخرج وجه في قطع البدن المأكله انه لا يجب القصاص ويجب نصف الدية  
بما اذا قطع انسان يد انسان من الكوع وقطع اخر بعد المرفق ماتت  
القصاص في القتيح يجب عليها **•** اذا لا امر الى الدية وجب على كل واحد  
منهما نصفها **القسم الثالث** ان يكون بالحنان والحنان قطع الجذبة التي  
تغطي حشفة الرجل وقطع بعض الجذبة التي اعلا منج المراه والظاهر المشهور  
ان الحنان واجب في الرجال والنساء جميعا وفيه وجهان مستحب فيهما غلب  
وجه ثالث **•** انه واجب في الرجال دون النساء مستحب في النساء والواجب في الرجل  
قطع الجذبة التي توارى الحشفة حتى تنكشف جميعها وحتى لا يبقى جلد متجانف  
وعن ابن حنبل انه يلف في قطع شيء من القلفة وان قل في شتر ان يستوجب القطع  
تدوير اسمها وفي المراه قطع جزوان قل من اللحم التي اعلا الفرج فوق ثقبه  
القول المشبه عرف الديك **•** واذا قطعته بقي اصلها كالنواه **•** **قال** الماددي  
**وقال** الماددي من الجذبة التي اعلا الفرج ولا يجب لا بعد البلوغ فادأ  
بلغ الصبي احد عشر سنة او لم يكن له ولا يجوز الا بعد وفان لم ينع احسن السلطان  
عليه ويجوز فعله من من الصبا وطعا وهل يجب ذلك على الصبي او يتعبد  
فيه وجهان اشهرهما انه مستحب في وقت استحيائه طريقان احدهما انه يؤمر  
السابع من لا دنه ان لم يدر ضعيفا **قال** الروياني ويكره قبله وهل يدر  
يوم الولادة في العدد فيه وجهان اصحها لا فواخرة عن السابع **قال**



الماوردي استجبت لثمنه في الادب عن فان اخبر عنه استجاب ن حشده في السنة  
 السابعة **وقال** الغزي الخائن في السباع عادة اليهود ومخالفتهم بالتأخير  
 الى من غير الولد لاجب وابعده عن الخطر والطريق الثاني ذكره القاضي البغوي  
 ان استجاب به بعد استكمال عشر سنين ولا يجوز قبلها **قال** الشيخ ابو عمرو  
 وهذا حرق للاجتماع **قال** الماوردي ولا فرق بين الويل بين من كان ابا او  
 حدا ابا كما او وصيا وقد مر وجه ان السلطان لا يجوز له قصد المغير  
 ومحاسنه ومجيبه هذا اولى ولو كان الصغير لا يحتمل الخائن لم يحرقه قطعا  
 ويؤخر الى الوقت الذي يحتمل به ان لا يرام والماوردي والروافى لو كان  
 الرجل نضوا الخلق ضعيفا لا يحتمل الخائن لم يحرقه بل ينظر الى ان يغلب على  
 الظن احتماله واجرة الخائن الواقع قبل البلوغ في ما لا يصح على الصحيح وقيل  
 في ما لا يصح وقيل ان كان له مال في ما لا يصح فالرب قد تقدم في كرجاء  
 والحسن المشكل لا تخفى في صغره فاذا بلغ فوجه ان اصحابه لا يجوز خشانه  
 وثانيهما انه يجب حثان موجه فعلى هذا ان احسن الخائن حث نفسه والاسر  
 له جاريه حشده فان عجز عنها تولاه الرجال والنساء المضرورة ولو حل لرجل  
 ذكر ان عملا في لم يتميز الاصل في ستمها خشنا جميعا فان ثمن ختن وحده ويعرف  
 الكامل بالجماع او بالبول فيه وجهان واذا مات شخص غير مخنون فقد تقدم  
 في الجنابزان في خشانه بلنه واجه • اصحاب الاحتش • وقالها احتش البير دون  
 الصغرة فاذا بلغ الصبي في امسح من الخشنتان من غير عذر رده السلطان عليه  
 بان يامر من يغله فان تلف منه او عمنه من اعضائه فلا ضمان الا ان تخشنه  
 في حشده يداو برده شبه ياب في الضمان خلاف تقدم في الزنا والظاهر وجوبه  
 فيجب جميع الدية او فقهه فيه وجهان اظهرهما الثاني واجرة الامام فيما اذا  
 خشنه في الحيرا والبرد السيد فثان منه وجعل الاب والي في الضمان  
 ومتى ختن صبي في سن لا يحتمل فثان لزمه الفضا صوا كان وليا او واليا  
 الا ان يكون ابا او حدا ام لزمه الدية دون الفضا صوا وان كان في سن تحتمل  
 فثان فان كان الخائن الاب والجد ففي وجوب الضمان عليها وجهان قدما

لازم

اظهرها انه لا يجب واجراهما الامام فيما اذا ختن الامام الصبي الذي لا ولي له  
 فان قلنا بضمه فهل يجب الفضا ص **قال** القاضي محتمل وجهان على ما  
 لو غر دابة في بدن رجل فثان **قال** وفرع الاصحاب عليه ان رجلا لو  
 اذره رجلا على الحامية فثان منها ففي وجوب الفضا ص وجهان وان كان  
 الخائن احبنا **قال** البغوي محتمل ان يثنى ذلك على ان يرام اما اذا ختن  
 في الحرا والبرد السيد يثنى فثان المحنون هل يضمن من قلنا نعم ضمن هنا ايضا  
 والا فلا **وقال** الماوردي والشرختي يضمن وما الذي يضمنه يضمن على ان  
 الحرج اليسير هل يضمنه قصاصا اي تغزير لبره وفيه وجهان ان قلنا نعم  
 فهو يضمنه ضمانا لعد فوجب الفضا ص والدية المعلطة وان قلنا لا فهو شبه  
 عمد فيضمنه ضمانا شبه العمد **فروع** سئل الشيخ ابن الصلاح عن صبي شهد  
 غرله ودر بطنها خيط وتره مامده فتشمرت وانقطع الخيط وصار كالمخون  
 حيث لا عمل خثانه فاجاب بانه ان صار كحيث لا يمكن قطع غرله ولا شئ منها  
 الا يقطع غيرها سقط عنه وجوبه وان مات فان كانت الحشفة قد انكسفت  
 كلها سقط ايضا الا ان يكون بقلص الغرلة واجتمعا بحيث ينقص عن القطوع  
 في طهارته وجهان على الذي يظهر وجوب قطع ما ادرن قطعه منها حتى يتحقق  
 بالمخون في ذلك وان لم تكن الحشفة انكسفت كلها فيجب من الخائن ما انكسفت  
 جميعا **فروع ثان** يجب قطع سر المولود لانه لا يثنى لستاك الطعام  
 الابه فيجب عليه **النظر في الباطل** في محل العزم الوجيب خطا الامام  
 والامام فستائر الناس فيما يفعله لا في معرض الحكم في العذر والخطا فيجب  
 الضمان في العمد في ماله وفيه الخطا على عاقلته واما الضمان الواجب بسبب  
 الاحكام واقامة الحدود ونصرة في المصالح فان كان عدا بان فعل ما يخالف  
 الشرع عالميا به فهو في ذمته وان كان خطا فتوان • اصحابا انه يجب على  
 عاقلته ان كان المصنوع ما يحمله العاقلة وعليه ان كان مما لا يتحمله وهو المولود  
 والسائل انه في بيت المال اخذاه ابن له عصفور لا فرق بين القولين بين  
 ان يحرق المولود هل يشيب خطا في الحكم او في شيب الحكم او يامر به بر في

العسر له  
 ما حل للمعسر والراثة المملوك  
 في الحلال الذي لا يشق



تخله او نزول بيرا ويضربا وغير ذلك ولا يبين ان يكون المغزير بعد دفعه  
الى الامام او لا وفيه وجه انه ان عاد دفعه اليه بان عز من قدح في عرضه  
كانت ذبيته على عاقلته دون بيت المال فان قلنا الدية على عاقلته فالكفار  
في ماله وان قلنا الدية في بيت المال ففي الكفارة وجهان وقيل قولنا احدهما  
انما في بيت المال واختاره ابن عسرون • وثانيهما انما في ماله ويجري  
القولان في محل الدية فيما اذا ضرب انسانا في الشرب ثمانين وجوز في ذلك  
اما اذا منعناه من ذلك فالدية على عاقلته قطعا اذا كان من امام يراه  
وفيما لو ضربه اربعين بالسياط وجوزنا به ومنه **الباب** لو اقام الحرق  
حامل فاحصت جنة مائة الزمة الغرة فان لم يعلم انما حامل ففي محلها  
القولان وان علم به فطريقان • احدهما ان فيه القولين ايضا **قال**  
ابن الصباغ وهو ظاهر المذهب • والثاني في القطع بانما على عاقلته والخراف  
راجع الى خلاف تقدم ان ضرب الحامل المقتضى للرجع باض مع خطا او  
شبهه عمد فعلى القول انه خطأ ياتي فيه القولان وعلى القول بانه شبه عمد  
يأتي فيه الطريقان ولو انفصل حيا ومات وجبت الدية الكاملة وفي محلها  
الطريقان ولو ماتت الحامل **قال** في المختصر يضمنها لانهما هلك من حق  
اقيم عليهما • وفصل الشيخ ابو حامد وغيره فقالوا ان مان من الجلد وحده بان  
مات قبل الاجزاء فلا ضمان وخلفوا النص على هذا **وقال** ابن الصباغ ياتي  
في هذا الخلاف فيما اذا اقام الحد في حرا وبرد مسرطمان وهذا ظاهر  
اذا كان الحمل امر في الثوب بالضرب اما اذا لم يجر له اثر فيه فالوجه القطع  
بما قالوه وان ماتت من الاجزاء وحده فان اجمعت وماتت واحصل الموت  
على الاجزاء وجب تمام ديتها كما وجب تمام الجنين وان ماتت بالحد والاجزاء  
جسداً او جفت الدية **قال** الرافعي وهذا ما حكينا عن المتدرب  
في فصل الانصاف من الحامل **الثالثة** سنان في كتاب الشهادة ان اثار القاضين  
اذا حكم بقول اثنين ثم ظهر انها عند ان وكافر ان نقص الحكم وكذا لو كان حوينا  
فاستقينا في الرجوع فلو اقام الامام الحد بشهادة شاهدين في الحد ودبانا

عمد

عبد بن او كافر بن او مراهقين او فاسقين او امرائين فقد بان بطلان الحكم فان كان  
قصر في البحث عن حالها فالضمان عليه لا تعاقب له حيث المالك لا بالعاقلة  
ايضا ان تعمد **قال** الامام فلو قال تعمدت ذلك تردد نظر الفقيه في وجوب  
العصا والاطراف ان تجب وقرب المسئلة ما اذا قل مستلما في دار الاستلام  
على نبي المشردين هل يلزمه العصا وفيه قولان فقد ما وان لم يقصر ويدر  
مجهود في البحث جري القولان في ان الضمان على عاقلته او في بيت المال وعلى كلا  
القولين هل ثبت الرجوع على الشاهدين اذا بانا ذيبين وعبد بن لميت  
المال او العاقلة فيه وجهان وخصصهما ابو الفرج بالقول بانه على العاقلة  
وقطع بمنع الرجوع على القول بانه على بيت المال وصح الامام الرجوع  
والاثر من خلافه فان قلنا يرجع تعاقب ذمة الذين في طولنا به في الحال  
وهل يتعلق بذمة العبد بن او فقيتها فيه وجهان ناصحها بغيرها في المراهقين  
وجهان سبينا ن عليها ان علقناه بذمة العبد بن لم يرجع عليها لان قولها  
لا يصلح للالزام وهو لزم وان بانا فاسقين فان قلنا لا ينقض الحكم فلا اثر  
لذلك وان قلنا ينقض وهو لزم في الرجوع عليها ثلثة اوجه اظهرها ثلثها  
انه يرجع على التظاهر بنفسهما دون المستسرين **فزع** لو قطع الامام يد  
تقطوع باقراره بالسرقه ضمنها لخطاه في قبول اقراره ولاذ الوفاق عليه  
حد الجلد او على صبي اقراره ضمن الحكومة فان ما ناضنها **فصل** الجلاء  
الذي قصه الامام يستوفي ما وجب على الجناه من جلد او قطع او قتل من يديه  
بانه لا ضمان عليه اذا فعل ما امر به الامام اذا كان جازيا بالتعزير واقامة  
حد الشرب على الحرثانين وكذا اذا قتل او قطع بامره بغير حوق وهو لا يعلم  
وتتعلق العصا والضمان بالامام دونه وهذا لا خلاف عليه ولذا لا  
تجب الضمان على المحام اذا قطع سلعه بامر من يعبد اذ ن في قطعها من صاحبها  
او الولي والامام فافضى الى العلف وجم او افضد او خشن لاذ من يعبد اذ نه  
مخلاف ما لو قطع يد اصيصة باذنه صاحبها ففسر القطع الى النفس فاذية  
النفس تجب قول وان لم يجب دية الطرف فطعا ووامر الامام الجلاء معتل







طعامه الذي في بيته ولم تدفع الا بعقلها ففي لزوم الضمان بقولها هذا الوجه  
**قال** الرافعي وعلل من جعل الاظهر هنا في الضمان لا يشترط الاضطرار  
 الى ثبوت الاطعام ولا الاحتياج اليه الا ان خلافه في حوز الدفع في  
 المستلزم واذا عرف حوز الدفع فهل يجب او يستحب او يجوز الاستسلام  
 فان قصد الصابا لنفسه اما التدفيع وبالنسبة بقطع عضو فان كان عليه  
 وجب دفعها وان كان دميافان كان كافرا وجب دفعه ايضا ولم يجز الاستسلام  
 هذا المشهور **وقال** الروياني الاول انه ان تقابل ويكره له تركه وهو مستعجل  
 بجواز الاستسلام ويغني عن تحصيل هذا بالذمي دون الحني والمراد فان قلنا  
 واجب وان كان مستلما فان كان مكلفا فتقولان وقبل وجهان احدهما يجوز  
 للاستسلام وهو اظهر عند الرافعي واصح عند الروياني وقاينها **وقال**  
 القاضي ابو الطيب انه المشهور ونسبته الى سائر الاصحاب انه يجب الدفع  
 وبوسط القاضيه فقال ان ادرك دفعه من غير قتل او حرج وجب والاحراز  
 الاستسلام **وقال** المنوحي المذموم انه ان قد راعى الدفع من غير قتل ولا قطع  
 وجب والافقوى محل الخلاف فان قلنا بجواز الاستسلام فهل يستحب وجهان  
 وامر الضرر فيستحب له الا يثار وان ادعى الهلاك وان قلنا بوجوب  
 القطع وان كان الصابا لم يجنونا او مراهما فطريقان احدهما القطع بوجوب  
 الدفع وانتهى ما طرد القولين ولا فرق في ذلك كله بين ان يكون الصابا  
 او حر اما كالمصنوع عليه او لا ولو قصد الصابا اخذ المال او اذله وليس  
 بذي روح لم يجب دفعه وان كان ذا روح وجب على الراعي وان قصد بيع  
 امرة وجب عليها دفعه وفي وجوبه على زوجها او مستدرا وجهان مشهوران  
 يجب وقيد المنوحي والبعوي بقولنا انه لا يجب على نفسه **السايل** المدفوع  
 عنه وهو كل حق معصوم من نفس بضع وفي معناه الدبر وما دونه  
 وسفحه واستمناع بغير بضع وله ثلاث مراتب **الاولى** ان يخص  
 الدافع فله الدفع عن ذلك كله وان انتهى الى القتل وتخصيص البضع بالرافع  
 تشمل المرأة المقصودة بالفاحشة والرجل الذي قصد بضع امراة او امته

نها

نهما ولا فرق في جواز الدفع على المال وان انتهى الى القتل من غيره وقيل له  
 كالدرهم فادونه وفيه قول نسبته الى الامام القاسم انه لا يجوز الدفع عن  
 المال بالقتل وحكاية الامام في القطع ايضا وقد تقدم الكلام في وجوب  
 الدفع في هذه الامور كلها والحق الروياني المتيقن بالرجوع وقال المصنف  
 الدفع في الدلالة بخلاف الاجنبي فان العرض فيه متعين عليه وفي غيرهن على  
 الكفاية **الثانية** ان دحر المصنوع عليه ليس خاصا بالدافع فمجرد ان راي  
 انسانا صالحا على نفس انسان او طرفه او بعضه بالمعنيين المتقدمين او ما كان  
 يدفعه عنه اذا قدر على دفعه وجوز الدفع عن الذمي الذي يصول عليه  
 المسلم والابن الذي صالح على ابني والرقبة الذي صالح عليه بيتك وفي وجوب  
 الدفع عن النفس ثلاث طرق احدها ان حمله حرم نفسه كما تقدم فوجب  
 حيث يجب هناك ويجري الخلاف حيث جرح هناك ونسبته الى الامام  
 المحققين من الفقهاء **والثاني** القطع بوجوبه **والثالث** ونسبته الى الامام  
 في معظم الاصول ليس القطع بالمنع وبما هذا منل لحرم الدفع او بجوز ولا  
 يجب للاصوليين فيه اختلاف وجزم في الوجيز بخرجه وحيث قلنا بوجوب  
 الدفع عن غيره فذلك اذا لم يحلف على نفسه فشنه والكلام فيمن صالح على  
 امراة ليزن بها كالكلام في دفع من صالح على انسان ليقتله في الجواز ولا ريب  
**قال** الغزالي في رخصاها فذكرها حفظ ما لا غيره من الرخصايع  
 من غير ان يناله تغريمه او خسران في ناله او نفعه وان جاعله وجب  
 عليه وهو اقل درجات حقوق المستسلمين هو ادعي بالاحجاب من رد السلام  
 ولا خلاف ان من اراد انسانا اذا كان يضيع بظلم ظالمه وكان عنده شهادته  
 لو اداها لرجع الحق اليه وجب عليه ذلك وعصى كما ناهى وفي معنى ترك  
 الشهادة ترك كل دفع لاضرر فيه على الدافع وان كان سببا خارجا اليها  
 عن الزرع لم يلزمه ذلك وان كان لا يتبع تنبيهه صاحب الزرع من فومه  
 او باعلامه لزمه ذلك كالاذا وان تسوس من ذلك لم يلزمه وان كان عاقبة  
 عليه من عاله محتمرا بالنسبة الى قيمة الزرع المستهلك فان كان فوازا للمال



بطريق معصية كالغصب وقتل عند ملوك الغيرة وجب المنع وان كان فيه تعبد  
 وعلى الانسان ان يتعب نفسه في دفع المعاصي كما يتعبها في دفعها ولا يلزمه  
 احتمال كل ضرر بل في ذلك التفصيل الاية في كتاب السير في الحدود والذي  
 نصيب الناهي عن المنكر **المرتبة الثالثة** ما هو متضمن لله تعالى شرب  
 الخمر فكل احد الناس متعه منه بما حرم وبما في النفس فيه وجهان  
 احدهما نعم وان اضرت الحاجة الى شرب السراح قالوا ومن علم بخمر بيت  
 رجل او طنبور او علم شربه وضربه فله ان يجر البيت ويمنع من الشرب والضرب  
 ويرتق الخمر بفصل الطنبور فان لم يفهموا فله ان يقاظهم وان الى الفصل  
 عليهم ويتاب على ذلك ومن تغلبه ابراهيم المروزي ان يراه منبكا  
 على معصية من ثابا وشرب خمر وراه شديدا وسببا او عده فله دفعه  
 وان اية الدفع على نفسه فلا ضمان والساق في نفسه الامام الى الاصولين انه  
 لا يجوز له ذلك خوفا من افارقة نفسه بشتم السراح واستهارة مختصر  
 بالولاية وكلام الامام والغاية في موضع يقتضي انهما في الجوار وكذا الراجح  
 وغيره وكلامهما في موضع اخر يقتضي انهما في الوجوب والتجريم فان صح  
 هذا حصل ثلثة اوجه الوجوب الجواز التحريم ويؤيد قول  
 الوجوب ان الراجح حكمي فما اذا راه يستدخ واسر حماره او عبده وحميرته  
 وجوب الدفع لحرمته الحيوان وخصص العرب على الخلاف بما اذا احتاج المنكر  
 الى اعزان يشهر بالسلاح وتوقع مثل ذلك ومن منع على المنكر جرم بانه  
 يقاظ بالسلاح وان في النفس في غير هذه الحالة **فروع** لو مال اموال  
 على النفس والبضع والمال قدم الدفع على النفس على الدفع عن البضع والمال  
 والدفع عن البضع على المال والمال الخطير على الحق **قال** الشيخ عن  
 الدين الا ان يجوز صاحب الحق لا مال له غيره ففيه نظر ولو مال الانسان  
 على متساوئين من نفسين او بضعين او مالتين لم يتيسر دفعها معا دفع  
 ايها شاة ولو مال احدهما على صبي او لوطا واخر على امرأة بالترافع فاحتمل  
 ان يبدى اصحاب الزلالة اعظم وللإجماع على وجوب الحد فيه ويحتمل ان

نقدم

يقدم الاخر اذ ليس في جفسته محال اضلا ولما فيه من ابطال شهامة  
 الذلوة **الامر الثالث** دفعه الدفع يجب على دافع الصابر عناية  
 التدريج والدفع بالاهون فالاهون الحسب ما يقتضيه الحال فان  
 امكن دفعه بالكلام او الصياح او الاستغاثة بالناس لم يلزمه الضرب  
 وكذا الوافد فعشره كالود دفع في ما او فار او من شاة فالتكثير حلة  
 وكذا لو كان بينهما خايل من جدار او خندق ونحوه عظيم فان كان صغيرا او غلب  
 على ظنه انه ان عبر الممر غلبه ففي المشاييل ان له دمية ومنعه من العبور  
 وان لم يدفع الا بالضرب فله الضرب ومراعى فيه التدريج ايضا فان دفع  
 بالضرب باليد لم يضربه بالسوط وان لم يندفع الا بالسوط ضربه به دون  
 العصا وان لم يندفع الا بالعصا ضربه بها ولم يلزمه جرحه وان لم يندفع  
 الا بالجرح يقطع عضوه ونحوه اقتصر عليه ولم يقتله وان لم يندفع الا  
 بالقتل فله قتله وحيث كان يدفع به رجلا فله دفعه بما فوقه حتى  
 يحدث ممنا وكذا لو ضرب فتبعه وضربه يضرب لوضربه فويلها رجا  
 او سقط وبطل صياله فضربه اخرى فالثانية مضمونة بالقصاص والمال  
 فلو قطع عناءه في الاولى وبتره في الثانية والزمه القصاص في  
 اليسرى فان مات منها وجب نصف الدية ولو عاد بعد الضرب شيئا  
 الصيال فضربه ثالثة مات منها فعليه ثلث الدية وهذا لو تعددت المرات  
 في كل من الاحوال الثلاث او تعددت في بعضها دون بعض ومما غلب  
 على ظنه ان القتل بالشيف يقصده كان له دفعه بما امكنه وان لم يضربه  
 المقبل وان لم يغلب على ظنه ذلك لم يلزمه ضربه ولو راى رجلا يربى بامرأته  
 او امته او اخته او اخيه فعليه منعه بما يدفعه فان لم يندفع الا بالقتل  
 فقتله لم يلزمه شيء في وجوب ذلك ما تقدم **وقال** المادرجي اذا راى  
 رجلا يربى بامرأته وشاهدا لا يلاح باذرا لا اغلظ فيحرق ان تبدا بالقتل  
 من غير تدريج وفي هذا القتل وجهان محتملان اخدها انه قتل دفع  
 فيخص بالرجل دون المرأة ويستوي فيه البكر واليئيب وثانيهما انه قتل



حد فجوزا تجمع فيه بين الرجل والمرأة اذا كانت مطاوعة بها وبجلد  
 ان كانت مجبرا ويغرمها ويجوز ان ينفرد بهذا الحد دون السلطان لفرده  
 بالمشاهدة واختصاصه فيه بحقوقه وهما يفرق في الرجل بين البكر واليبس  
 فيه وجهان احدهما نعم لانه حد زنا كالمرة واطهر بما لا يقتل في الحالين  
 لان قتله احدا اعظم من قتله دفعا وقد جازا فيقتل دفعا جازا فيقتل  
 حدا ولا في السنة لم يفرق في اباحة قتله بين البكر واليبس لغلط حكمه في حق  
 المستوفي وما ذكره يخالف ما ذكره من صحاب كما تقدم وينفرع عليه  
 انه لو اندفع بهرب اخره بقتله لزمه القصاص ولم يزل الزنا محصنا  
 وان كان محصنا فلا ضمان عليه على الصحيح وبغير الاحتياط **قال**  
 الرواية وعندي لا يغرر لانه كان يلزمه دفع عرق لك فلا معنى للفرار  
 ان الحق في ذلك بالبيعة ولو اخرج الشاوق المال من الحزكان لم يبقعه  
 واسراعه منه فان تبعه فالقيل للمال لم يبقعه فان تبعه وضربه  
 وقطع اليد التي يجب قطعها في الشقة وكان الماخوذ يجب فيه القطع  
 فلا ضمان على المذنب لانهما مستحقه الا ان المالك يقتل الزاني المحض ويأخذ  
 فيه الوجه الاخر وكذا الحكم في قاطع الطريق اذا قطع منه العنق  
 اللذين يستحق قطعهما منه بعد تركه ورد المال لكن يغرر للاقتيات  
 ويأخذ فيه ما تقدم عن الرواية بخلاف ما اذا وجب الحد على ان  
 تجلده واحد من الناس فانه لا حشيت عن الحد ويضمنه الجراد لا خلاف  
 الجراد وقعا ومحلا ولا امام فيه اجتهاد وقدموا ايضا ذكره وجهين  
 اذا جلد انسان انسانا ما بين جلد ثم ادعى انه قد نه واثام عليه بيعة  
 هل حشيت ذلك عن الحد وبني عليه ان الحد هل يعاد دانه اذا مات ملك  
 نفيتمه بالعصا من دالبيه ولو قتل رجل رجلا ثم قال قتله دافعا عن الزنا  
 فان صدقه عليه لم يلزمه شيء وان انكر فبطل القاتل البيعة ولا يكون وجوده  
 في بيعة ثم ينظر فان ادعى انه قصده امراته فدفعه فاقى الدفع على نفسه  
 كفاه شاهدان وان ادعى انه زنا بما هو محصن لم ينفه الا أربعة فان لم

ركن له بيعة فله تحليف الولي على في العام بما ادعاه فان حلف مكن من  
 القصاص ولو كان للقتيل وليان تحلف احدهما وتكفل برخر حلف القاتل  
 على ما ادعاه ولزمه نصف الدية للحالف ولو كان احدهما بالغ والاخر  
 صبيا تحلف البالغ على في العلم لم يقتض به بلوغ الصبي وتحلف او بموت  
 فيحلف وارثه فان اخذ البالغ حصته من الدية **قال** الرواية تؤخذ  
 حصته الصغرى ايضا منها فاذا بلغ حلف فان تكفل وحلف القاتل رد عليه  
 ما اخذه دليته ولو اقر الورثة ان موثرهم كان معها حث كافي بتحرك  
 حرد المجامع وارثا ولم يقر داما بوجوب الحد لم يستقط القصاص وان اقر  
 بما بوجه الحق لو كان جرا فالقول قولهم وعلى القاتل الدية بدوته وحكم  
 قطع يد السارقين مثل الزاني فيما تقدم **فترج** قال في الاحياء ان  
 نزل او قصه انسان قطع طرف وكان لا يمنع عنه الا بقتاله ربما يودي  
 لا قتل هل يقابل عليه فان قلتم بغرم فهو محال لانه مالا او نفس خوفا  
 من اهلاك طرفه في اهلاهما اهلا كما ايضا قلنا بقتاله ومنعه اذ ليس العرض  
 حفظ طرفه بل العرض حفظ سبيل المنكرات والمعاصي وقوله في الحسنة  
 ليس معصية وقطع طرف نفسه معصية وهو قد دفع الصاب عن مال  
 مسلم بما ياد على نفسه في وجايز لا على معنى انا نقول في رد المثل بمروح  
 مسلم فان ذلك حرام لكن قصده اخذ الدهر معصية وقوله في الدفع عن  
 المعصية ليس معصية ويتفرع على رعاية التدريج مستأيل **الاولى** لو  
 قدر المصول عليه على الحرب هل يلزمه ذلك ام لا ان عبت ويقابل فيه  
 نصان للاصحاب فيها طريقتان اظهر ما فيه قولنا اظهر ما يلزمه الحرب  
 وهو اظهر عند الغرض وحزم بمقابلته في موضع اخر بناها بعضهم على  
 الخلاف في وجوب الدفع فان قلنا يجب لزمه الحرب والا فلا **وقال**  
 الامام الخلاف جاز سوا قلنا بوجوب الدفع ولا للفرار وجه وجوب  
 الحرب على القول بجواز الاستسلام • والطريق الثاني القطع بوجوب  
 الحرب وقدره المصول عليه على التحصن موضع اخر وعلى ان الجاني لا يفتيه



تحميه كفه وده على الهرب وبنى القاصي ابن كح على هذا ما لوصال عليه فحله  
قد وقد رعى الهرب فلم يهرب وقته دفعها هل يلزمه ضامه ان فلنا جرح الهرب  
اذا صال عليه انسان ضمنه والا فلا وما الذي يضمنه ينظر فان كان الفحل  
غير جرح او ما حولا ولم يصب المذبح لزمه جميع قيمته وان كان ما حولا  
واصاب المذبح انبغى على انه هل حل اكله وفيه وجهان كالوجهين في حل  
البهيمة الموطون اذا وجبنا ذبحها فان قلنا لا حل ضمن قيمتها وان قلنا حل  
ضمن ادرش النقص من قيمتها حجة ومد بوجه ورددنا وابد ابن كح ترد دأيد  
حل الاكل من غير فرق بين ان يقصد المذبح ام لا **الثانية** لو كان القاتل  
يندفع بالسوط او العضال لم يجد المصنوع عليه الا ما جرحه كالسيف  
والسكين فحل له الضرب به فيه وجهان اظهرهما نعم ولو صالت الحامل على  
انسان فدفعها فالتقت خنيما ميتا هل يضمنه **قال** القاصي يحتمل  
وجهين مباح ما اذا تضر من المشرق في القتال بمسالم فاضطر المسلم الى  
الرمي فقتله ففي القصاص قولان ان قلنا نجس ضمنه هنا والا فلا **الثالثة**  
لو عجز يد انسان او غيرها كان له تخليص عضوه باي شيء يافد ر عليه فان  
امكنه فك لحية بيده الاخرى او يديه ان كان المعضوض عرها  
وتخليص ما عضه فعلى ان يكرض به في شدقه ليركه فان لم يدر فيل  
يد من فيه فبه رد استمانه او بعضها فلا ضمان **قال** الشافعي رضي  
الله عنه ستوا كان العاض ظالما ومتطوعا لان نفس العضة من رجل  
حال ولما دار الما ورجي له ان يزرع يده من فيه مجبرها ولو سقطت  
استمانه استمانه من غير عجز عن نزعها بفك لحية ونحوه ومما امدت ان  
تخلص يده بضرب فيه ونزعها منه لم يدر له ضرب عضوا اخر فان لم يجد  
مخلصا الا بفقد عضوا اخر بان يضع الشد في بطنه او بعض لحية او بفكا  
عينه فحل له ذلك **روى** المزي انه اذا فعل ذلك ضمن وخالفه فيه واخذ  
لجمهور بما قاله المزي وناولوا النقر واخذ بعضهم به **رواها** الامام النبي  
اراه ان سر النقر على ما اذا كان قصده الحيا في يده الفل او فساد عضو

فان

فان كان لا يتهيأ اليه وكان لا شأني تخليص العضو الذي به الحياة بالرفع  
فالوجه القطع بمسليط المصنوع عليه على الدفع **الرابع** اذا نظر انسان  
الى حدم انسان من صير يابه واستعا كان وضيقا ولو او نقيب عدا انما  
صاحب الدار فلم يفته حيا زله رمي عينه شئ خفيف كحصاة او مدبره او بندقه  
او حتى هالما رمي به فان اصابها فاعماها او اصاب قريبا منها فجرحه لم يضمن وان  
سرى الى النفس **قال** الشافعي رضي الله عنه ولو ثبت المطلع بعد رميه  
بالشئ الخفيف استغاث عليه صاحب الدار فان لم يدر في موضع عوق اجبت  
ان يحشره الله تعالى فان لم ينلف له ان يضربه بالسلاح ويناله بما يردعه  
ولو اتي على نفسه فلا عقل ولا قود وان لم يناله اعانة السلطان عليه  
وليست له رمي عينه الا اذا شهد النظر والتطلع اما اذا كان مخطيا ووقع  
بصره اتفاقا وعلم له الحب الدار الحال فليست له ذلك فان رماه فاصابه  
فقال المناظر لم اكر قاصدا ولم اطلع على شئ لم يلزم الدامي **قال**  
الرافعي وفي هذا جواز الرمي وان لم يتحقق قصده وفي كلام الامام ما  
يدل على انه لا يرمي حتى يتبين الحال وهو حسن وفي جوار رميه قبل ان يدر  
وجهان اظهرهما وقبل انه مضموض نعم لكن يستحب ان يدره قبل ان يرميه  
هذه الخلق اللندرج في دفع الصابيل وموافقا للبد المعضوضه على طريقة  
الماردي ولما اذبح به انه لمن ساعد رجلا يرمي بامرأة المادرة الى قتله  
وفانهم **قال** بل يذره او لا ويرخره عن المطلاع ويأمره بالانصراف فان  
اصر رماه وليس له رمي عينه بعد الانصراف بلا خلاف ولو وضع ان يرمي  
الباب ولو او وقف على الباب يستمع لم يجز رمي اذنه **قال** الامام  
وفي بعض المتعاليق عن شيخنا نزيل الاذن منزلة العين ولم اسمعه منه ولا  
اثق بالمعلق وانما ذكرته تبيينا على انه غلط واعزب الغر لا عكايته وجهها  
ولو كان باب الدار مفتوحا فنظر منه او نظر من فوق اسعة او ثله حصلت  
في الجدار فان كان مجتارا ولا يجوز قصده عينه والا ولي ان يفض بصره وان  
وقف ونظر معتدا فوجهان **•** احدهما وبه قال الشيخ ابو حامد بن محمد



بالنظر والظاهر عند البغوي واقتصر عليه جماعة المنع ولو رماه ضمن وخرج  
الرواية عليه انه لو وقف في حريم الدار كان لصاحبها منعه من الوقوف وان  
وقف في شطبه لم يكن له منعه من الوقوف ولم ينعه من النظر واجز البغوي  
الوجهين فيما لو نظر من شطبه نفسه او نظر المودن من المادنه **قال** الرافعي  
فما اظهره نازحوا في عينية الذي لا يفريط من رتب الدار **قلت** وجزم  
به جماعة ولا فرق في جواز الرمي بين الناظر واقفا في ملك نفسه او في  
الشوارع او في سبيل منشور الاسفل اذ ليس للواقف عليك مد النظر الا حرم  
الناس فيه وجه ضعيف لا يجوز له قصده الا اذا وقف في ملك المظنور اليه  
ولو جلس في طريقه فكشف عورته فنظر اليه باطل لم يكن له دمه وكذلك لو  
دخل رجل المسجد فكشف عورته فنظر اليه باطل لم يكن له دمه سواء غلق  
الباب ام لا ولو كان الواقف في الباب والسواحي لم يكن له دمه فلو رماه ضمن  
سواء عرف عماء او لا ولا فرق في ذلك كله بين ان يكون المظنور رجلا او امرأة  
في اظهر الوجهين وقبل لا يجوز وبها ونظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة خلف  
بنظر الرجل الى المرأة وبالعكس جميع ما تقدم فيها اذا كان في البيت حرم  
غير مستتر فاما اذا كان فيه مستترات او رجال مستترين والعورة  
في جوارحه الناظر ثلثة اوجه • تالها بجوارحه ان كان فيها مستتر ولا يجوز ان  
لمد يراها الرجال والحق الرافعي بالنسوة المستترات بالثياب ما اذا اخرج  
يتم واستعطف ولا يمتد نظر الناظر اليهن ولو كان الرضا في البيت مكشوف  
العورة جاز له رمي الناظر بخلاف ولو كان للناظر حرم في الدار من زوجة  
اوامه او محرم لم تجز عليه على الصحيح المشهور واذا رمى الغزاة لا خلاف فيه  
ولو كان الناظر محرما لغيره صاحب الدار لم يكن له دمه الا ان هو المحرم  
بجدة **وقال** البندنجي يقال له انصرف فان هنا عورة مكشوفة فان لم  
ينصرف حل منه ما حل من لغيره جنبي هذا منه مراعاة للنداء **وقال**  
الماوردي تحرم النظر على الناس من الحرم على الرجال ان كان الناظر  
لا تحب عليه للمظنور اليه قصاص ولا حد قد ف كاحد لربون لم يجر دمه لانه

في

نوع حد فلا تحد لحد القذف فان رماه ففقا عينه ضمن ثم ينظر فان كان  
عند نظره اليه مستورا العورة لزمه القود وان كان مكشوفها فهو شبهة له  
في سقوطه وان كانا محبان عليه كاحد الابناء والبنات والاحوة والاختات  
والعمات والاختوال والحالات ففي جوارحه رمية وجهان احدهما وهو ظاهر  
قول الشيخ في حاكم نعم كالاخايب والثاني قول البراءة لا يضمن ان  
رماه واما من لا محرم بينه وبينهم كالاخوال والاعمام والاختايب اذا  
لم يحل شرايط جوارحه رماه واقتصر عليه او غيرها لزمه القصاص وان جمع  
شرايط الجوارحه رماه بمشاهدة او حجر يقتل معاوية الضمان بين القصاص والدية  
وفيه وجه بعيد لا يضمن ولا يقصد رمي غير العين اذ الدار رمية فان لم  
يكنه رمي غيرهما فوجهان **قال** البغوي ولو اصاب موضعاً بعيداً من عينه  
بلاقصد فهل يضمن فيه وجهان اشبههما انه لا يضمن **قال** الرافعي في لراشه  
ما ذكره الرواية انه اذا اصاب غير العين فان كان بعيداً لا يخطئ من العين  
اليه ضمن وان كان قريباً منها اليها لم يضمن ولو كانت الدار ملكاً للناظر **قال**  
المستخشي ان كان من فيها عاصياً لم يستحق الرمي وان كان مستجاراً فله ذلك  
وان كان مستعيراً فوجهان **فروع** الاول لو دخل انسان دار انسان غير  
اذنه فله ان يامر بالخروج ويدفعه كما يدفعه عن سائر امواله وهاله دفعه  
الا نذار والكلام **قال** البغوي فيه الوجهان في رمي المظنور قبل الا نذار  
وجزم القاضي ابو الطيب بالجواز **قال** الرافعي ويشبه ان يجوز الاظهر اشراط  
النوع المتقدم كسائر انواع الدفع وبه قال الماستخشي **قلت** وجهاه  
الرواية عن الاصحاب مطلقاً حيث يجوز الفعل فهل يتعين قصد الرجل دخول  
صرك غيرهما مع القدرة عليها يضمن فيه وجهان اظهرهما لو كان في دار حرم  
لغيره ففي جوارحه عينه وجهان وحكم الفسطاط في الصحن حكم الدار  
في البلية **الثاني** قال الرواية لو اراد رجل ان يدخل داراً يستحقها محرم له مع  
ما كالم يلزمه الاستئذان من عليه عند ارادة الدخول ان يستعير بدخوله  
بالتمسك وسد الوطى ليستتر العريان ولم يكن المحرم سائداً فيها فان كان



الباب مغلقا لم يجر الدخول الا باذن وان كان مفتوحا ففي وجوب الاستئذان  
وجهاان احدهما تجب وثانيها لا ويلزم الاستئذان بالدخول الى الخوخة والحرية  
**الثالث** لو يقال لثان ظلم او عصبية وطلب كل منهما نفس الاجزاء ماله فالفاسد  
ظالم والمقتول مظلوم بقاد من قاتله مفتسا وبار في الظلم قبل القتل ومختلفان  
بعده فان وقف احدهما عن القتل بقصد الاخر فله دفعه وان اتى على نفسه  
**الرابع** لو دخل رجل دار رجل فقتله وقال قتلته لانه امتنع من الخروج وانكر  
الويلي صدق وعمل القاتل المقتول كما تقدم فيما لو قال قتلته لانه قصدي **قال**  
الساجي رحمه الله ولو اقام بينة بانهم راوا هذا مقبلا الى هذا مبتدحا ساهرا  
ولم يردوا على هذا هدرية لان لظاهره انه قصده وان القاتل دفعه **قال**  
الماوردي وعندى من هذه الشهادة تسقط القود ووالدية لاحتمال دخوله  
على هذه الحالة لهرب من طلب فان قال البيهقي مع ذلك واداه فلا قود ولا  
دية ولو قالت انها رآته دخل داره ولم يذرمعه سلاحا او قالت كان معه  
سلاح غير مشهور اقيم منه ولو شهدتا انه اقتل اليه في صحر استباح فقطع  
يده ثم ولي عنه فادركه فذبحه اقدم منه وضمن المقتول به يد القاتل  
**الباب الثالث** فيما سلفه المماير اذا ابلغت البيهية شيئا يديرها  
او رجلها او غيرها فاما ان لا يكون معها صاحبها من مالك او غيره او يكون  
معها **الحالة الاولى** ان لا يكون معها احد وانلفق بالامر ذرع او غير ذراع  
انلفقته فماد افلاصمان على صاحبها اجامعا ان كانت المرامعي بعيدة عن المزارع فان  
كانت بينهما او كانت المماير في جرم السواقي بين الرجاء المروعة ولا يعناد  
ارسلها بلا راع نفى ضمان صاحبها ما سلفه من الزرع وجهان **ظاهرهما**  
وثانيهما وماله اليه جاعة نعم وان انلفقته لبلد ضمنه الا ان يكون الزرع محوطا او  
للبيستان باب تغلق عليه فمركه صاحبها مفتوحا وارسل صاحب البيهية ليلا  
ببيهية فدخلت وانلفقت فوجهان اصحهما انه لا يضمن ولو انعكست الحالة في  
تجس النواحي فكانوا يرسلون المماير ليلا للرامي وحفظونها مما راوا وحفظون  
الزرع ليلا فوجهان اظهرهما ان الحكم ينعكس فيجب على رب البيهية ضمان ما انلفقته

بالممار

بالممار دون الليل رواه بعضهم قول لا فرق في ذلك بين ان يكون المماير ماسرا  
وحدتها كالابل والبقر والخنبل وكذا الغنم في موضع لا سباع فيه وروى باب  
او يكون معهما صاحبها فانه لا يضمن ما يلفقته ممدارا ولو ارسل البيهية ممدارا في البلد  
فا يلفق شيئا لم يضمنه على الصحيح كما في الصحراء ولو كان صاحبها معها او شرب  
اليه نقصير بان القالوق وغيره من ادى الطائر فابتلعها ضمن قطعا ولو اشترت  
المواشي وعجز رباب الزرع عن حفظها ففي ضمان ما يلفقته ممدارا وجهان  
هذا كله اذا تغلق ضبط الدابة وارسا لها باختيار فان غلبته وانفلتت بين  
يده فوجهان **اصحهما** انه لا يضمن وهما يخرجان من القولين في اصطلح الم  
تسقينتان بغلبة البرية **وثانيهما** ونسبته الروابي الى الرجاء مطلقا  
واقصر عليه الراعي وقطع به البعري فيما اذا كان رجاها بغيا ذن الى لهما  
بالغا كان او صبيبا لتعدده وهي سنانة على ما سبينا في عنه ان لا يجر على حفظ  
المال يضمن ما يلفقته اذا ارسلها للفرط في حفظها وغيره بخالفه فيه  
اذ لم يفرقوا بين ان يكون امر من اذن له في وضع يده عليها او غاصبها ولو  
ربط دابة في ملكه او في ملك موات وغاب عنها لم يضمن ما يلفق ولو ربطها  
في طريق مفتاد او غيره فان كان الطريق مضمنا ضمن قطعا وكذا ان كان اسعيا  
على الصحيح وخضها المامدي بما اذا لم يكن سعيه وقال ان كانت سعيه ضمن  
قطعا وهو جني على القول في حصر البيهية فماداره **قال** الراعي لم يرضوا  
للفرق بين ان يربط باذن لرباها او بدونه كما فعلوا في البيهية لمصلحة نفسه  
ومقتضى اطلاق الرجاء انه لا فرق في عدم وجوب الضمان اذا شرحت  
فما راين ان يضمن المسترح لهما مالهما او غيره من له عليهما يد بايداع او استيجار  
او استعارة ونحوها **وقال** البيهوي في فناء يديه يضمن المودع والمستأجر  
على حفظها ما سلفه ممدارا للفرط فان علمها الحفظ وقال انه ظفر منقله  
في طريق العرايين في العصب **قال** الراعي وفي هذا توقف وسببه ان  
يقال علمها الحفظ بحسب ما يحفظه الملاك **وقال** النووي ينبغي ان  
يضمنه لا يملك صاحب الزرع حفظه ممدارا او يربط للرجاء اما نويرة ان



مالك الدابة يضمه وقال فيها ايضا ولو دخلت دابة دارا فاستان فرفضته او غره  
وانلف فان كان بالنها لم يضم صاحبها وان كان بالليل ضمن **قال** ولو  
سقطت مئة على سح فانلفته لم يضم وهو يفرع منه على الصحيح وفيه وجه  
تقدم ولو ارسل الحمام او غيرها من الطيور فكسرت شيئا او الفطخ حيا لم  
يضمن **الحالة الثانية** ان حوز الدابة في يد ذي مالك او وكيل او جريح على  
رعيها او مستأجر او مودع او مستعير او غاصب فيضمن ما تلفه مطلقا من ثلث  
او نقص الا ان دية الخنزير يكون على عاقلته ستوا انلفته ليل او نهارا او ستوا كان  
سابقا او فادها او راجها وسوا تلفت فحطبها وهو الضرب بالرجل او  
بغيرها بالاكل او بالعض او بغيرها ولو كان معها سابق او فادها او راجها او  
بالسوية ولو كان معها راجب وسابق او فادها او راجها **احد** ما كثر الجواب  
كذلك وهو ان يضمن عند الفاضل الطبري والاقبيس عند ابن الصباغ **•**  
وثانيها انه على الركب خاصة وهما مبتدان على الخلاف فيما اذا كان سارع  
الراجب والقائد والشيايق فمناهل في يد هاهنا وفي يد الراجب خاصة ولو  
كان الثلاثة معها فوجهان **•** احدهما يخص الضمان بالراجب والثاني  
يكون عليه الثلاثة ما ولو كان عليها اربان هل يجب الضمان عليها او يحصر بالاول  
دون الردف فيه وجهان ولا فرق في الدابة التي في يد بين الواحدة والكثير  
كالابل المقطرة ستوا كان فادها او ساقها او راجها واحدا منها فذلك لو كان  
بينهم مائة سقوها فانلفته او واحد منها شيئا لم يضمنه وبنه وجهان  
لا يضمن ههنا وعلى صاحب المنايع حفظ مناعه كالزجاج في الصحرا فان كان  
راجبا دابة فستبرها فخصمها استبان فرمحت وانلفته شيئا فالضمان على  
الناخس وقيل عليها **وقال** الروائي قال بعض اصحابنا هذا اذا كان الدابة  
لا تلف شيئا الا بالناخس فان كانت تلف بطبعها او بفعل الاثلاف بالناخس  
فهل يضمن الراجب والناخس فيه وجهان **قال** وكذا لو كانت حذفا  
فخصمها رجل فانلفته شيئا فهل يضمن الناحس او الفصل التلف بالناخس وطبعها  
الاثلاف فيه الوجهان ولو كان الناحس ياذن الراجب فالضمان عليه خاصة

وفي

174  
رافعي المغوي ولو انقلبت الدابة من يد صاحبها وانلفته شيئا لم يضمنه  
كان الا انه اقصت على الحمام والبيت واستماقتي هاهنا ما تلفه قولا وقيل  
وجهان **•** وعز ابن القاصر طردها وان لم يدن الذي معها راجبا كما اذا غلبت  
السفينة الملاح ويضمن من الدابة يدها كما تلفت فحطبها او بصدورها  
بالحما مل عليه او بما على ظهرها من حطب نحو ولو بالثوب راقت في الطريق  
فزلت به استبان وتلف نفس او مال فثلثة اوجه **•** احدها انه يضمنه كالق  
فعل ذلك استبان **•** وثانيها لا يضمنه **•** والثالث ان كان الطريق ضيقا  
ضمن الاقلا ولا فرق بين ان يكون واقفا او متارعا وفيما اذا كانت مائة احما  
للإمام **قال** الرافعي ولو فسد شيء من شاش الوصل عشيها وقت الوصل  
او ما ينشر من العباد كغياض البراري من القواد فلا ضمان وسنفي ان يخرج  
عامة يعني اذا كان الرخص المفطرة في الوصل والاجتماع لم يجمع الدخول فان تلف  
ضمن فاحد منه **•** وهذا الوفاق لا يلائم في السوق غير مقطوع **قال**  
الامام والدابة الرقبة التي لا تضبط بالبحر والرد يد في معاطف الحمام  
لا يجوز رعيها في السوق فان فعل فانلفته شيئا ضمنه ولو ردها في الطريق  
فاصاب شيء من موقع السنينك عين استبان وابطل ضيقها فان كانت  
الموضع موضع الرخص فلا شيء عليه والا وجب الضمان **فروع** لو شرط الدابة  
صاحبها لئلا على العادة فانقلبت بغير علم صاحبها وانلفته شيئا فوجهان  
احدهما انه يضمن وصحة القاصي الطبري والثاني لا يضمن وصحة طامعه وجرم  
به بعضهم وهما كالوجهين المتقدمين فما اذا غلبت صاحبها وانلفته وبجربان  
في ما اذا كانت الغنم مع الراعي فملاحت ربح ففقدتها ووقع في ربح واقتدته  
ولو رد الدابة الغالية زاد فانلفته ربحها شيئا بمنه الراد ولو كان سببه  
اثر لاف الهيمية نوم خافطها ضمن وطعها ولو كان سببه امهال الجدار او فتح لصر  
الباب لم يضمن صاحبها ما تلفه **الثالثة** لو حمله حطبا على دابة او على محلة او  
على طهره وسار به فحمله عينا فاسقطه ضمنه وان دخل به السوق فذلفته فثوب  
استبان بان يعلق عود منه به قال فان كان صاحب الثوب مستقبلا للدابة



فلاصفا الا ان كونه على صاحب الدابة اعلامة فان لم يفعل ضمن وقتد  
الغزال عدم الضمان ما اذا اوجده من غير ان يفرق اليه وان كان شديد خافا فان  
بينه صاحبه فلاصفا ان ايضا وان لم يبينه ضمن ولو كان صاحب الثوب حذره  
بان حذبه حين تغلق العود به وحذبه به البهية لزم صاحبه نصف الضمان  
وخصص البغوي وغيره التفصيل ما اذا دخل الخطيب المشورة في غير وقت  
الزحام وقطعوا بالضمان مطلقا ما اذا دخله في وقت الزحام **الثالث**  
اذا دخلت دابة انسان روضا فخرجها فقد قال البغوي في الفتاوى  
ان كانت انقلبت من الماخذ منها المخرج كالواقت الرخ ثوبا في دابة  
فالقاه يضمنه بل عليه الرد الى المالك فان تعدد رفا الى المالك وان كان  
ما لهما وسلم لم يضمن ولو كان في روض زرع فالتفتة دفنها عنه كاليوم فيها  
لوصالت عليه فان نجحها عنه وان دفع ضررها لم يخرجها عن الملك  
وسلمها المالك وان كان فيه ضرر لا يبيح اصاغة مال غيره وان كان لهما  
ادخلها بغير اذنه فخرجها رب الارض بعد ان غاب ربيما احتل وجهان  
احدهما لا يضمن لغيره وبما وثاينها يضمن لغيره بتضييعها ومجران في القو  
وضع انسان مشاعه على دابة انسان في مفارقة بغير اذنه وغاب فالقاه  
صاحب الدابة وعن تعليق القاضي الزدنا اذا دخلت ملك انسان ولم  
تلف له مالا فان نفرها عن ملكه لم يضمن وان نفرها غلق ستم ضمن **قال**  
والعباس يضمن كالواقت الرخ ثوبا في داره فالقاه خارجا **وقال**  
القاضي في الفتاوى لو دخل عبدا دار غيره سبيده ليل او علم به وبه الدار فخرج  
حتى خرج ولم يبرده على ماله ولا اعلى ففي ضمانه وجهان انسان على الصبر  
فما اذا القت الرخ ثوبا في داره فتم من رده ولم ترده هل يضمن الله  
والحاو البهية بالثوب او في الحاق العبدية في ذلك **وقال** الرافعي  
حيث جوز ناله لخراجها فلا يبالغ في ثوبها بل يقتصر على قدر الحاجة  
وان زاد عليه ضمنه لثوبه ولو اخرجها فستره في مزرعة اخرى فان كانت  
حيث لا يضمنها باخراجها لم يضمن ما يملقه ويأتي فيه الخلاف المتقدم

البغوي

البغوي فيما اذا ادخلها مالكها هل يضمنها رب الارض باخراجها الا ان  
يقترن ذلك الخلاف في ما اذا وضع يده عليها فخرج منها فان كان لعدم  
وضع اليد وحيث قلنا يضمنها بضم ما انقلبت المقتضوية الى ان يفرق اليه  
مالكها او يكله او الحام عند عدنها ولو ادخلها في زرع غيره ضمنه ما انقلبه  
منه قطعا ولو كانت مزرعة محفوفة بالمزارع لا يخرجها الا بدخولها  
فيها فليس له ان يمسها بنفسه بل عليه ان يصبر ويغرم صاحبا ما  
انقلبه الى زرع خراج فان خرجها الى زرع غيره ضمن ما انقلبه منه ولو كان  
نجوا زرع صاحبه المفضل في روضها فله اخراجها اليه فيه احتمالان للامام  
وبما كان رب الدابة يفتقر الى حفظها فالتفت منها بحضرة ماله وهو قارر  
على دفعها فلم يفعل فلا ضمان على صاحبه **قال** الرافعي ويحي فيه وجه آخر  
ما تقدم فيما اذا ترك باب البستان مفتوحا حتى دخلت واقتدت وايضا لو  
انقلبه غيره ماله وهو سائل لا يسقط الضمان **الرابع** الهرة المأودة اذا التفت  
مالا انسان او قبلت قدره او قتلت طائر او اطلت طعامه فهل يضمنه ربها  
فيه خمسة اوجه • احدها لا يضمنه • وثانيها يضمنه • وثالثها لا يضمنها  
انما كانت صاربه يضمنه سواء القته ليل او نهار وان لم يضره فلا ضمان  
ورابعها • انما كالذبة يضمن ما تلفه بالليل دون النهار • وخامسها  
عكسه وتجزأ الحكم في الجمل والحرار اللذين عرفا بغير الدواب وان كان  
ودرا نفقوا اليه والبغوي والوجهين لا يضمن في الكل **الخامس**  
الهرة الضارية بالاعتقاد بن اخذ الطيور وتجرقها في الشب وبغير ذلك في  
خوارق قتلها في حال سكونها وبجهاق • احدها اللقاضي نعم الحاقها بالقوس  
المنس **قال** الامام وهو متجه ريبا في بعض جوارق قتلها وان كانت  
وسطه وليست شعري ما شئت في الحداة المصيد التي لعن من صاها  
وهي في قصص هل يحل قتلها الجدير بقصوحه ولا يحل للملك بها كما يحل  
في الحشرات ولا يحل على هذا اقتناؤها بل على من يملكها وان بعد هذا من  
فهم الماطر ضربا له انما الرب مثلا وان كان مربوطا وكذا الموديات من



الحشرات فعلى هذا يقتل الهرة وان كانت رسله وقال بعد هذا في جوارقها  
 في مذبذب القاضى تردد اذا كانت رسله واصحها للفقهاء انه لا يجوز ذبحه  
 اثنى القاضى في الجراد والقمل الماسيل عن حرقتها اذا كانا يضربان بالناس فقال  
 ان قصد المالك او الشحيم بقتلها بالاهون فلا هوون لمن يقصد من الاذنين  
 النشور المالك ان لم يندفع الا بالقتل يوجب القتل والعقود والكلب العقور  
 حتى يرداهم عن بعضهم انه كالهرة فلا يجوز قتله على سكونه عند الفقهاء **قال**  
 وهذا غير سيد فان لم يدر في منفعة كالفاسق وان كان فيه منفعة فهو  
 كالهرة وهو واي بالقتل فان عقره عظيم وقد يعلو بالناس وجار اليهم ولو  
 كان في داره كلب عقور او دابة قد دخلها انسان فعرضه الحلب ورحمته  
 الدابة فان دخل بغير اذنه او باذنه وقد علم حالها فلا ضمان وان لم يعلم  
 فقولان كما لو وضع الطعام المسموم بين يدي انسان فاكله ومنهم من  
 خصصها بما اذا كان اعشى او في ظلمة وقطع بنى الضمان اذا كان بصيرا يرى  
 وحيث قلنا يضمن فيضمنه بالفصاص او الدية منه وحيث **قال** الرائي  
 لا فرق جريان القولين بين ان يشرب الدار الكلب ولا وهي تسلمه حفر البئر  
 ونصب اصوله في الدار **الناج** عن ابيهم المزمودي لو كان عشي وقع  
 مقام مداسه على موضع مدراس رجل ثم ترك بحيث يضر الضمان ويهدد رصفه  
**قال** الراعي وهذا انما يظهر حيث يكون كل منها قوه اعتماد على الآخر  
 كما في الضاد وما اذا كانا جميعا يقصدان جهة واحدة فليس للمالك ان يترك  
 اعتماد على الآخر فينبغي ان يقال ان يترك موضع مدراس السابق الضمان على  
 الآخر وان يترك مدراس الآخر فلا ضمان على السابق **قلت** وقد ذكره القاضى  
 في النية وفيه فيما اذا كان المشيان لاحية واحدة قال وقد اورد في حله  
 على دليله فيخرق **السابع** لو ركب صبي او مجنون دابة من غير اذن احد فانلفت  
 شيئا لزم ضمانه في ماله وان كان باعرا حنبه ضمنه لرجليني وان كان باعرا  
 الويل فان كانت تلك الدابة لا يجوز للمولى ان يرضيه اياها فلا ضمان عليه في ارجح  
 وقيل هو على الويل **الثامن** في قتال البغوي انه لو كان يقطع شجرة في ماله

فسقطت

فسقطت على رجل واحد من النظارة فكنته فان كان المصاب يعرف انما  
 قضيه فلا ضمان على القاطع والا فان كان القاطع يعرف ولم يخبره ضمن سواء  
 دخل ملكه باذنه او بغير اذنه وان كانا جاهلين بانما قضيه فلا ضمان ولا اذا  
 ان كانا عالين فيها انه لو دخلت بهيمة ملكه فاحترق بها من ثلث فماتت ضمن  
 ان كانت النملة لا تخرج البقرة منها بسهولة **قال** ولو دخلت دابة  
 غيره في ملكه فترحمته فمات فهو كما لو انلفت زرعه بفرق بين الليل والنهار  
 فان اوجبت الضمان فالدية على العاقلة كما لو حفر البئر **قال** ولو كان على دابة  
 فسقطت ميتة فالتفت مالا او مات الرابب وسقط على شيء لم يضمن وحده الو  
 السبع ميت وكثير من سفاحه قاروره بخلاف الطفل يسقط على قاروره فانه  
 يضمن **قال** ولو اخذه الصرع فوقع على مال انسان فانلفه او على دراب من  
 المسجد فكنته ضمنه كما في الضبي يسقط من اليد **قال** ولو تخترق دابة  
 فاستقطت اهلها او حنث انسانا فاهلكته لزم الناحس الضمان الا ان  
 يكون باذن صاحبه او قد مر. ولو حل قيد اعرض ابيه فخرجت واهلكت شيئا  
 لم يضمن لخال كما لو ابطل الحرز فاحترق المالك **قال** ولو سقطت دابة في  
 وحدة ونفرت من سقوطها بغير اذن مالك لم يجب ضمانه على صاحبه ولو اثناع  
 بمعية شرب الزينة فانلفت مالا للمشتري قبل القبض ضمنه البائع وان  
 كانت ملك المشتري كما اذا انلفت البهيمة المستعارة شيئا للمعير وقد مر في  
 الغصب. ولو القى نخامة في الحمام فزلق بها رجل اخر حر او عبد وتكسر  
 فعليه الضمان ان القاهها على المشرق

**باب السائر**

والنظر في وجوبه وبقيته وترد بالامان ففي كل واحد منهما بابا **الباب**  
**الاول** في وجوبه وهو يستعمل على حق الله تعالى وهو قوله صل الله عليه  
 وسلم وحق المسلمين فالاول نحو الكفر من القلوب والالسنه وبحرث بحاله  
 من البيع والكياس. والثاني الشهادة له عليه السلام بالرسالة والحاجة  
 دعوته. والثالث ادب عن المسلمين واذا دهم وفسياهم وموالهم وحصيل



العنائيم لهم والظفر بعد رسم وهو واجب على الكفاية وقد يصير فرض عن الكلام  
في الفسحة لاول طرفي الاول في الواجب على الكفاية ويصل به الكلام في  
المورد يجب على الكفاية استطراد اذ انا اهمها والثاني في الاعداد المستقطلة  
**الطرف الاول** في الواجب على الكفاية واختلفوا في ان الجهاد كان في عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم فرض عين او فرض كفاية اظهر ما انه كان فرض كفاية  
وقالوا انه كان فرض عين على المهاجرين وفرض كفاية على غيرهم واستبعدوا  
فجب الجهاد لصون بلاد المسلمين عن الكفار وقصد بلادهم ومنازلهم فيها الى  
الاستسلام او بدل الحرية والكفر اربعة اضرب **قال** كذا كذا بان لا يؤمن بالله  
اصلا **قال** ولا يجوز كذا بل يبين عرف الله بقلبه ولا يقر بلسانه **قال** ولا يغناك  
وهوان يقر بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين جسد ولا عيال كذا **قال** لا يجر  
ولا يغناك وهو ان يقر بلسانه ولا يعتقد بقلبه **قال** والكفار باحد الاضرب  
الثلاثة الاول هم المراد من في الباب وللکفاية حالان **قال** اخذ  
ان يكونوا مستقرين في بلادهم لم يقصدوا المسلمين ولا سلبوا بلادهم فقتالهم  
فرض كفاية فان استولوا كلهم حصل الائم وهل معهم او خضع المندوبين له فيه  
وجها **قال** النوي اجمعهما انه ياتر كل من لا عذر له وان قام به ففرض فيه  
الكفاية تنقذ الفرض عن الكل وفيه كلام شتيا في اخر الطريق في شال الله تعالى  
ثم هذا النوع من الجهاد لا يجوز الا فرض كفاية فدخل الامام ذار  
الكر غاريا بنفسه وجند الاسلام او بيعتهم ويومر عليهم من يصلح لذلك  
ولا يجعلهم فريسة او قلا ما يكون في تلك السنة مرة وما زاد فمواظلة وكلام  
الماوردي يقتضيه ان لا يكفي بالمرء الا اذا عجز عما فوقها فانه قال الذي  
استقرت عليه سيرة الخلفاء الراشدين ان يزعم في السنة اربع مرات في  
كل فصل غزوة **قال** وكان عليه السلام بعد فرض الجهاد عليه على هذا او شر  
فان عجز الامام عن اربع اقتصرت على واحدة وعليه **قال** الامام الجهاد عن ابي  
في هذا من حيث لا يولي من فاهم لم ير والخصم يصح السنة ويوجبون اقامته  
بحسب المكان ونقيس الفقهاء بالمرء ارادوا به الغالب بالمرء والعدد

ط يعرف

لوقر

لا يولي تخمينها للعبدة في السنة التي من مروه وفيه نظر **قال** ويغني للامام ان  
رئب كل طرف من طرف بلاد الاسلام جيشا يقيهم ومن من يقيم فان جعلته  
مهاجرة بينهم فقام على جهة اخا فان لم يرتب ارسال في كل سنة جيشا وراعي  
النصفه بالسناد به فلا يحتمل على طائفة يتكبر الا عرا ويدرع الاخر في الدعة  
والا ولي سنة اتقنا لمرسل دار الاسلام الا ان دفع الخوف من لا بعد من  
اشد فيبداهم بعد ان يامن بشر الا فربين مما دنة وجعل طائفة بائرا بهم  
بر دهم ان غدروا ولو استوي الخوف بين القربا والبعد فان كانا في جهة  
واحد بدأ بالقربا وان كانا في جهتين فان كانا في فرق الجيش عليها فقل  
والابد بالاقربا **قال** الماوردي ينبغي ان يجعل كل غزاة الى ثغرا ان رجوا  
الاستيلاء على ارض عموالا غزوة فلا بأس ان يواليه حتى يفتح ويجوز لخال الشه  
عن القتال للضرورة بان يكون المسلمين ضعفاء وقلة وفي الاعداء قوة وكثرة  
ويخاف من ابتداهم بالقتال الاستصالة ولعدو بان يغزو الزاد وعلف الزاب  
في الطريق فيوقع في اذناك الغلات ويتوقع لحوق ممدد او انظر اسلام قوم  
يستمسلمهم ترك القتال **قال** قالوا وكلف هل البحر القنا في البحر ومن البحر  
واهل البر القنا في البر دون البحر **قال** الماوردي يصح ثقليته برمام الامان  
باربعة شروط **قال** ان يكون الامير مستظرا وان يكون موثقا على من يليه من الجيش  
ان يحفظهم ويحاربهم ان يعينهم **قال** وان يكون شجاعا يثبت عند الحرب  
وتقدم عند الطلب **قال** وان يكون ذاريا في السياسة والتدبير للسنة والجيش  
على اتفاق الكلمة في الطاعة ويدبر الحرب في انهار الفضة **قال** ولا يته ضربا  
ولا يته تشفيده **قال** ولا يته تفويض **قال** فالنصفية ما كانت وقوة على اي امام  
وتشقيده وامره فيصير وان كان عبدا من غير اهل الجهاد والتفويض ما فوضه  
الى ابيه ليعمل فيه باختياره **قال** فيعتبر فيها مع الشرط اربعة شرطان احوال  
احدهما الحرية **قال** وثانيهما ان يكون من اهل الدين جهادا في احكام الجهاد وفي  
اعتبار لونه من اهل الاجتهاد في احكام الدين وجهان سابع الخلاف في  
ان هذا الامير هل له ان ينظر في احكام الجهاد ويحشد اذ كان مطلقا



الولاية وفيه وجهان فاذا قلنا يجوز لزم وان قلنا لا والفاضي اقول بالنظر فيها  
 منه لم يأت **فصل** حث عادة الاصحاب بذكر حمل من فروض الكفایات  
 في هذا الكتاب والمفروض على الكفاية هو الذي قصد حصوله في نفسه لا بمن  
 واحد بعينه والمفروض على الاعيان هو الذي قصد حصوله من معنى امتحانا  
 له وفرض الكفاية بلغة اقتسام **القسم الاول** ما يتعلق بمصلحة دينية  
 وهو فوعان • احدهما ما يتوقف وام اصل الدين عليه وهو فامة الحجته  
 العلمية وهو البراهين الفاطمية على وحدانيته الله تعالى وصفاته وصدق  
 الرسل ودفع التشبه وحل المشكلات فبما لا يحلوا حطه من حطط الاسلا  
 من ذلك والمعاد بالخطبة متفاعة العصر كاجب الدعوة القهرية بالسيف على  
 الكفاية كذا قالوه هنا • **ونقل** الغزالي عن الشافعي ملك وسفيا واحد  
 وجميع اهل الحديث ان الاشتغال بعلم الكلام بدعة محرمة وان غيرهم قال  
 هو واجب اما على الكفاية او الاعيان وهو افضل للعمال وذكر حجج الفريقين  
 واشار ما ذكره هنا ثم قال والخواتم لا يطلق القول بدمه ولا بحده فيقه  
 منفعة ومضرة فهو باعتبار منفعة في وقت الاشتغال خلال ان مندوب  
 او واجب كما يقتضيه الحال وباعتبار مضرة في وقت الاضرار به حرام  
 فضره اثاره الشبهات وتجربك العقائد والتمنا عن الحرم ابدا ورجوعها  
 بالدليل مشكوك فيه ويضر به المبتدع ايضا في تودان نفسه مع شبهة  
 ومحبة الانصار عند الجدل وبعده عن الرجوع الى الحق ومنفعة حراسة  
 العقيدة والناس متعبدون باعقادها والعلماء متعبدون بحفظ ذلك على  
 العوام فينبغي ان يتوخى العالم كالطبيب كادوق استعمال الدواء الخطر لا يصفه  
 الا في موضع على قدر الحاجة فينعله ليدفع به مبتدعا لا يندفع بغيره  
 ويتعرض لافساد عقائد العوام فتكون حينئذ من فروض الكفايات يستعمل  
 عند الحاجة ويستلک فيه طريق الحجج الواردة في القرآن **المال** ما يتعلق  
 بفروع الدين وشرائعه ومنه احكام الكعبة بالحج في كل سنة **قال**  
 الرازي ويغني عن العروة كالحج بل الاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام

فان

فان المعظم واحيا البقعة محل جميع ذلك **وقال** النووي لا يحصل بقص  
 الحج بما ذكرناه مستعمل على الوقوف والرمي والمبيت بمنزلة واحدة واحيا  
 تلك البقاع بالطاعات وغيرها لك انما هي هذا يقتضي انه فيم من كلام الرازي  
 الاكفاية من الامور وليس بطاهر بل طاهر يقتضي انه اذا احيا به هذه  
 الامور مع الحج وفيه وجوب ذلك نظر ويجوز ان يكون مرادهم بقوله ان الحج كل  
 سنة فرض انه فرض على من حج ومن لم يحج عند الاستطاعة فمع الحج الحركات  
 اذ لم يحج وان يكون مرادهم ان الحج وان كان فرض عين على المستطيعين على  
 النواحي فوجب عليهم على الكفاية ان لا يخلوا الكعبة سنة منه ان لم يحج احدا  
 تطوعا • ومنها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الامور الواجبات والنهي عن  
 المحرمات ولا يخفى بالولاية ولا يقف على اذن الايام ولو نصب اهلها واجدا  
 لذلك تعين عليه وهو المحتسب والكلام في المحتسب الذي ليس بمولى وفي  
 المحتسب المولى • اما الاول فالكلام فيه في المحتسب والمحتسب عليه والمحتسب  
 فيه وفيه خمسة فاما المحتسب فيشرط في وجوبه عليه الاسلام والتكليف  
 والقعدة سواء كان رجلا او امرأة خرا او عبدا او لم ينسلكا في ذلك ولا يجب على  
 الصبي المراهق لكنه ان يفعل ويثاب عليه كما ان له مثل الكافر وتطلب ثيابه  
 ولا يشرط العدالة فعلى الفاسق ذلك وقد قال الغزالي الحب على من غضب  
 امرأة على الزنا ان يامر بها بستر وجهها عنه وان كان الزنا المحبوس وعلى من  
 ارتكب معصية ان ينهي عن نفسه ومنه غيره فاذا اخل به نفسه لا يسقط  
 عنه الامر به في رجب **قال** الروياني ينهي غيره عن الزنا والسادس ينهي غيره  
 نفسه عن الشر والظلم ينهي غيره عن الظلم **واما** القعدة فيشرط  
 فالعاجر حيا ليس عليه الا بصلية وكل من احب الله من معاصيه وانكرها  
 في معناه العجز المعنوي وهو ان يخاف من عذبه يناله ولحقه ما اذا علم  
 ان انكاره لا ينفع والمنكر اربعة احوال **احدها** ان يعلم ان ذلك لا ينفع  
 وان لا ينصرف به فالجيب بل حرم في بعض المواضع لان يلزم ان لا يخضر موضعه  
 ويلازم بنبته حتى لا يراه فلا يخرج الحاجة منه او ليجب ولا يلزم له الجنب من

بالحج بدون

ومنها الامر بالمعروف



البلد الا اذا كان يرمي الى الفساد ويحمل على المساعدة في الظلم والمنكر **الثاني**  
ان يجتمعوا فيعلموا ان المردود يزول بانكاره ولا يناله قدره فيجب قطعاً **الثالث**  
ان انكاره لا يفيد ولا يخاف تكرره فلا يجب الاحتياط **الرابع** عكس هذا  
ان يعلم انه يبطل المنكر وان يصيبه ضرره فالوقد روي في ان الحرام يحرم  
وعلى ان يضرب العود ضربه مخطفه فكسره من بعد فلا يجب ولا يحرم لكن  
يستحب اذا كان له فائدة في دفع المنكر او في كسره الفاسق او في توبه قلوب  
اهل الدين اذ لا خلاف ان السلب الواحد ان يلج صف الكفاية وان علم انه يقتل اذا  
اثر دخوله نكايه **قال** الغزالي اما اذا راي فاسقا واحداً يبيد شيف  
وقد حرم وعلم انه لو انكر عليه شتر القدر وقتله فلا ارى الحسنة فيه وجماع  
**قال** وانما يستحب ذلك اذا اقتصر المحذور عليه فان علم انه يضرب معه  
اصحابه او اقاربه لم يجز الانكار ولو علم انه لو اذرا بطل ذلك المنكر لم يكن  
سبباً للمنكر اخر يعاطاه عن المحتسب عليه حرم الانكار كما لو كان معه  
شرب حلال لكنه تجتنب وعلم انه اوراقه لشرب صاحبه الخمر لا عوار الحلال  
فلا معنى لادائه ويحتمل ان يقال بريقه وقد ذهب اليه ذاهنون ولا بعد ان  
يفرق بين درجات المنكر المعين والذنب يفضي اليه النفيين كالوكان يرمح شاة  
لغيره لما كلما وعلم انه لو منعه منها لدرخ انسان فلا معنى لهذه الحسنة نعم  
لو كان يمنع من فسخ انسان او قطع طرفه بحمله على احد ماله فذلك له وجه  
فهذه دقات على المحتسب ان يجتهد فيها واما المحتسب فيه فهو كل منكر هو  
ظاهر المحتسب من غير تحسيس بعلم تونه منكر او غير اجتهاد ومعنى بالمنكر  
المحذور المنوع شرعاً وقولنا كل منكر اعلم من المعصية فان من راي من اهلها  
او يحسنوا يشرب الخمر او يربوا او يقتل معصوماً وجب عليه منعه واداه للخمر  
وان لم يوصف الفعل بالعصيان سواء كان المنكر كبيراً او صغيراً ككشف  
العورة في الحمام والخلوقة بالجنبية واتباع المرأة الاجنبية المظن وقولنا  
موجود يخرج عنه ما وقع وانفق لمن علم منه انه يشرب الخمر فليس للاحد  
عليه اعتراض وامر الجدر ارجع الى الامام وكذلك ما عرف بقرينه الحال انه

سبع

سبع لمن عرف من حاله انه عنم على الشرب في ليلته فلا يقرض اليه الا بالوخط  
وقولنا ظاهر المحتسب من غير تحسيس احراز عن من لا معصية في ذمته  
فليس لنا التحسيس عليه لذا قال الغزالي **وقال** اما في اذا علم على ظن  
المحتسب او غيره اسفتر او قوم بالمنكر باماره او بانا طهر فذلك ضراب  
**احد** ان يكون فيه انهماك حرمه لا يتداول بان يحرم من يتوب ان رجلا  
خارج لرجل لقتله او بامره ليرى بها فيجوز التحسيس والافدام على الكسوف والركاد  
**والثاني** ما قرع عن هذه الرتبة فلا يجوز ومن ظهور المنكر ان يسمع اصوات الخمر  
والا وفاد من خارج الدار فيدخل من سمعها وزيل ومنه استماع اصوات  
الشكاوى بالكلمات المألوفة بينهم خارج الدار **قال** الغزالي واما اذا شمر  
راحة الخمر من خارج الدار فان جوارها من الخمر المحترمة لم يحسن قصدها بالاراق  
وان علم بعرض الحال انها فاحت لمعاطيهم شربها فهذا يحتمل والظاهر وجوب  
الحسنة وقد ستر اواني الخمر والاق المذاهب في الحكم او تحت الدار فاذا راي فاسقا  
تحت ديله شى لم يجز ان يكشف عنه فالمر بظهر بعلامه خاصة ولا يستدك بعينه  
فسقه ولا باحقايه فامعه على الذي معه خمر فانه قد جعل الخمر وقد عفى ما يحمله لوض  
قال فان كانت الراحة فاحية فهذا محل نظر والظاهر ان له الاحتساب وظهور  
شكل تحت الثوب الخفيف كظهور راحة الخمر فليس له ان يرمو تحت الثوب  
حتى يعلم انه خمر وليس له ان يقول اربنه لا علمه فامه لانه محسن وقولنا بعلمه كونه  
منكراً بغير اجتهاد اي شرط كون انكاره معلوماً وذلك يختلف باختلاف البرهان  
فان كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة كالصلوة والصيام والزنا  
وشرب الخمر وكل المستلزم علمها فله انكارها وان كان من ذائق الافعال  
والاقوال المتعلقة بالاجتهاد لم يدر للعوام الا ببدان انكاره بل للعلماء خاصة  
وليحقن بهم من اعلم العلماء بان ذلك مجمع عليه وقولنا بغير اجتهاد احراز عن  
المنكر بالاجتهاد الذي اختلف فيه العلماء فليس للحنفي ان ينكر على الشافعي اكله  
الصنب والذبيح ومردو الشمية ولا للشافعي ان ينكر عليه شربه البقيد الذي  
ليس بشكر وجلوته في ذراعهها مشقة الجواز واحده فالاسم بات ذوى الاحكام



والوطى في النكاح بغير ولي ولو فعل ذلك شافعي فله ان ينكره عليه **قال**  
 الغزالي هذا في محل النظر والظاهر ان له ذلك لان يلزم عليه ان يجوز الخفي  
 ان يعترض على الشافعي اذا نكح بغيره ففعله ما هو خطأ في اعتقاده وان كان  
 صوابا عند المنكر وكذا الشافعي في الخفي اذا شاد في الصب ومترك  
 الشبهة ونحوه ويحرم في هذا امر آخر وهو ان يجامع امرأة على قصد الزنا وغيره  
 يعلم انما وجهه وعجز عن اعلانه ذلك بصممه والغيره فهو هذا الوطى ثم مستحق  
 للعقاب فينبغي ان يمنع منه لا اعتقاده انه معصية ولو علم ان طلاق زوجته  
 على صفة قلب المحشوب سلا تسره او غصب فوجدت الصفة وعجز عن تعريف  
 الزوجين ذلك فاذا رآه جاعلها فعليه المنع لانه في الباطن لا يمنع عدم  
 علمه بالصفة خروج الفعل عن كونه منكرا فاذا كان منع ما هو منكرا عند الله  
 وليس منكرا عند الفاعل ولا هو عاقل لجهله فيلزم من علمته ان يقال بالسنن منكر  
 عند الله وهو منكر عند الفاعل لجهله لا يمنع منه وهو لراية فحصل من هذا ان  
 الحنفى يعترض على الشافعي في النكاح بلا ولي وان الشافعي يعترض على الحنفى فيه  
**قال** وهي مسئلة دقيقة والاحتمالات متعارضة وانما افتينا بالراجح عندنا في  
 الجبال ولنا ما قطع خطأ المخالف فيها وقد ذهب داود بن داود الى انه لا حسنة الا  
 فيما قطع به من خيرا ما كالحرف الخبير لكن الاشتباه ان الاجتهاد يورث في حق المجتهد  
 اذ بعد غاية البعد ان يجتهد في القتل فظهر له بالادله الطبيعية ثم يستدبرها  
 ولا يمنع منه لاجل ظن غيره ان استدبرها صواب وراي من راى انه يجوز ذلك فله  
 ان يحكم ارباب الزام ما اراد غير مقيد به ولعله لا يصح ذهب احد اليه **قلت**  
 قد ذهب جماعة الى ان العاقل ليس له مزبب معين وانه يستألف في كل واقعة مجتهدا  
 ومقلده واختاره جماعة وهذا مخالف لما قلناه في لراي من راى ان الشئ ينكر على  
 المعتزلي في نفي روية الله تعالى ونسبة الشراية وقوله ان كلامه مخلوق وعلى  
 الحسوي في اثبات الحسبة والصورة والاستواء على الفلسفي في انكار بعث  
 الاجساد لان الصيب فيها واحد قطعا **قال** فان قيل اذا ثبت علمه عليه  
 لا اعتقادك انك محق وهو مبطل فويرى في ذلك وجب في الاحتساب

فتنوا

فقول لاجل هذا التعارض يقول ينظر الى البلد التي ظهرت فيها البدعة فان  
 كانت عرسه والناس كلهم على السنة فلهم الحسنة عليه بغير اذن السلطان  
 وان اقتسم اهلها الى اهل سنة وبدعة وكان في لراي من راى انك سنة بالمقابلة  
 فليس للاحاد الحسنة الا نصيب السلطان فاذا راى السلطان الراي الحق  
 واذن لو احده ان رد البدعة عن اظهار البدعة كان له ذلك دون غيره والحسنة  
 في امر البدع اهم من الحسنة في كل المنكرات ولو اذن السلطان مطلقا في منع  
 من بدع بالبدع سلطان الاحاد على المنع والانكار **قال** النووي ولو ندبه  
 في المختلف فيه اي بين الفروع على جهة النصيحة الى الخروج من الخلاف فهو حسن  
 محبوب لا اتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف اذ الم يلزم منه ترحلا  
 بسنة ثابته او وقوع خلاف **قلت** وقد افقني الشيخ ابن عبد السلام  
 بان الشافعي ان منكر على الشافعي شنف الفخذ في الجلم وان كان لا ينكره قيل  
 المالكى قال من لا يتبايعت بجمعة وان كان مختلفا وجبت انكاره لا تنسك  
 الحرية في معتقده وان اعتقد تحليله لم يحزن انكاره عليه الا ان يضعف الماخذ  
 بحيث ينقص الحكم فيه كمن يطا حارية غيره باذنه مقلد العطا وان لم يعثر تحليله  
 ولا حرمه ارشده الى تركه من غير انكار ولا توبخ • واما الامر بالمستحبات فيستحب  
 والقاضي الى بحر احتمال في وجوبه • واما المنصبة عليه فهو كل من يكون الفعل  
 المتنوع مبذرا في حقه **قال** الغزالي ولعله يفتي في ذلك بكونه انسانا لا يسيطر  
 الكليف ولا التميز فان المجنون القبي ينكر عليها الزنا والشرب واما ما لا يكون  
 منكرا في حقه فلا تحسب عليه فيه ترك المجنون القفاوة والصوم **قال** فان  
 قلت ما لم يكون حيوانا فانما يمنع البهية من الادلاف كما منع المجنون منه ومن  
 الزنا **قلت** فسميه ذلك حسبة لا وجه له اذ الحسبة منع من الحق الله والمكلف  
 يمنع من الادلاف زرع غيره لحو الله تعالى وهو صاحب فيها علما ان ينفعه لان  
 قلوبهم يقطع طرف غيره باذنه ثبت المنع لحو الله تعالى خاصة والبهية اذ اللفظ  
 فلا معصية لان ثبت المنع لحو صاحب المال الحر فيه وبقية وهي ان يفصده  
 باخراج البهية منها بل يحفظ مال المسلم اذ البهية لو اكلت منه او شربت منه



او ما مشرب بالخمر لم يمنعها منه بل ليجوز اطعام كلاب الصيد الخفيف الميئاة  
ولكننا المستلزم ان نعرض للضياع وقد نالنا حقه بعينه فوجب علينا  
حفظه بل لو وقع حره اشتان وختمها فادارة لغيره دفعا لجره لحفظ  
الفارورة لا المنعها من السقوط وهذا منع الهبتي والمجنون من شرب الخمر  
وابتات الهبة لاصه بالهبة والخمر كل صيانة لها من حيث انها مخشاة  
**قال** فان قلت كل من راي بهائم دخلت في ذرع انسان او مالا اشرف على  
الضياع هل عليه الاخراج والحفظ ان قلت نعم فهو شرط يودي الى ان  
الاستئان يصير مسعرا لغيره مدة عمره وان قلتم لا فلم يجب الاحتساب  
على من يغضب مالا ولا لئلا يسبب سوا غضبا لاموال فنقول بما ندر على  
حفظه من الضياع من غير ان يناله تعبت بدينه او نقصا في ماله او جأه  
وجب عليه ذلك وهو اقل درجات حقوق المستلزم وهو اولى بالاجاب من  
رد السلام ولا خلاف ان كل انسان لو كان يصنع بظلم ظالم وعينه  
شهادة لو اداها رجع الحق اليه وجبت عليه الشهادة وفي معناها كل دفع  
لا ضرر على الدافع فيه فاما ان كان فيه شيء من ذلك فلا يجب له ان يستحب  
فان كان يتعب باخراج البهائم من الزرع لم يلزمه وان كان لا يتعب بتبنيه صالبا  
الزرع او غلامه من ثوميه يلزمه ولا يظن ان ما يفوت من عوض منفعة  
ولا ما يفوت بان لا في البهائم اذ حاشته في القليل الذي له مرجح وان كان فوات  
المال يطرئ فهو معصية كالغضب وقتل عبد مملوك لغيره وجب المنع منه  
وان كان فيه تعبت الحق الشرع وعلى الانسان اجتهاد نفسه في دفع المعاصي  
كالمعاينة في زرعها لم يلزمه احتمال كل ضرب والفصل فيه ما تقدم من  
درجات الحدود التي تخافها المحسن في قرب من هذا مستلزمان خلتوا  
فيها وجوب الاعتناء وجوب الشهادة في الحكم اذا كان الشاهد بعيدا  
من دار الحاح حيث يناله تعبت الخضوع **واما** كيفية الاحتساب  
فقد قال عليه السلام من راي منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه  
فان لم يستطع فبقلبه **قال** الغيلا وهو على سبع درجات **الاولى**

الزعة

ان يعرفه ان الذي فعله منكرا اذا كان قد خفا عليه كما يفعله بعض الصليين من  
ترك فروض الصلوة ورتق به حتى يحل فان نسبته الى الجمل والحق بوجه وقد  
يحمل العنف على عدم الامثال **الثانية** الهبة بالوعظ والنصح والتخويف  
بالله في حق العالم بان ما ارتكبه منكرا ويذكر له الاجار الوادعه بالوعيد  
في ذلك وعادة المسفين من غير عنف وعصب بل ينظر اليه نظر الرحيم له ويرى  
اقدامه على المعصية بعصية في نفسه اذا المستلزم كفساد احد **ومما**  
ينبغي ان يتوفاه الامور ان يرى عند ذلك عن نفسه بالعلم وذو غيرهما  
بالجهل وما يقصد بالتعريف ذلك وهي اعظم من المنكر الذي ينكره ويعرف  
خلقه من ذلك بان يترحم عند امتناع المأمور من ذلك من غير وعظ او وعظ  
غيره على وعظه له وينبغي الترفق بالجاهل والعالم الذي يخاف شره **الثالثة**  
السبب والتعنيف بالقول الغليظ المحسن ويفعل ذلك عند عدم اعادة الراجحة  
التي فعلها او العلم بذلك وليس المراد بالسبب نسبة الى الزنا ومقدما  
ولا الكذب بل الخطاب به بما فيه مالا يعد من حيلة النفس كقوله يا احق  
جاهل يا فاسق الا تخاف الله يا عني فان هذه كلها صادقة على العاصي  
والاحق من اتبع نفسه هوها يتقنى على الله لا ما يني كما وردت وتقتصر على  
قدرة الحاجة وان علم ان خطاؤه بذلك لا يجره فلا ينبغي ان يخطب به  
بل يقتصر على اظهار العصيان والاستحقاق له والارادة من اجل المعصية  
وان عرف انه لو تكلم ضرب ولو الغش والظن الكراهية بوجهه لم يضرب لوجهه  
ولم يذقه الانكار بالقلب بل يلزمه ان يقطر وجهه ويظهر الامكار **الرابعة**  
التغير باليد ككسر الان الملامى وادارة الخنود وطلع الحريم من راسه من  
بدنه ومنعه من الجلوس عليه وعلى ما لغيره واخراج من الدار المغصوبة ومن  
الشجيرة اذ جلس فيه جنبا ونحوه ويصوّر ذلك في بعض المعاصي دون بعض  
كمعاصي اللسان والقلب ومراوان هذه الدرجة الاسباس في ذلك الا اذا  
عجز عن التكليف المحسب عليه مباشرة ذلك وان تقتصر على المقدار المحتاج  
اليه فلا ماخذ لطيفة في الاخراج ولا يجره اذا قد راعى جره بيده ولا يترك



القرب الحرير بل ثلج اذاره ولا يحرق الا في الملاهي والقلوب بل يبطل صلاحيتها  
 لذلك كما في الغضب ولا يشتر او في الخمر ما وجد مسدودا منه بالافقه نار  
 على برد افة ولو كانت قوا ويرضيقه الروت ولو اشعلت نار افهمها طال الزمان  
 واخذله من منعه فله كسرها ولاذ الولم تخش ذلك وللسلطان ذون برحاج  
 ان يجر الخاصب برجله من الارض المعصوبة زجراله وناد ببا عما فعله ولذ الذان  
 يسترا لا في الخمر اذ فعله زجر كما فعله في زمته عليه السلام ولا  
 سعة الا غير ذلك من اذافي الاموال وتحرب الديار ولا يجوز كسرها بعد فربها  
 بحال الا ان يكون ضاريا بالجنح لا تضر الباطل ان الباطل كان زهوقا  
 ازال منكرا ان يقرأ عند ازالته جالحق وهو الباطل ان الباطل كان زهوقا  
 جالحق وما يبدى الباطل وما يغيب **الخامسة** المهدية الخوف بقوله دبع  
 هذا الامر ولا يشتر ان استك ولا ضرر من قبلك ولا من قبلك فقدم على  
 حقيقة الضرب اذ المتك في قديمه والادب لا يهدد بوجع لا يجوز حقيقة  
 كقوله لا يهين دارك ولا ضرر من ادك بل ان قال ذلك عن عزم فهو حرام او من  
 غير عزم فهو مذنب ولو توعد به بالضرب والاستحقاق فله الضرب عليه لا يجد  
 معلوم يقضيه الحال وله ان يرد على ما في عزمه اذ كان ذلك يقمعه  
 ويردعه ولا يشتر هذا ما حذر به بل بالغة فيه معنادة والحلف في الوعيد  
 ليس حرام في حق العباد متباسة الضرب باليد من غير سلاح وهو  
 حايث للاحد عند الضرورة ويقصر عما قد راحا في الدفع فان كان لا يقدر  
 على دفع المنكر الا بسلاح السلاح وبالجرح فله ذلك كما لو قبح فاستوق على امرأة  
 او كان يضرب بزماد ويينه وبين المحققين من جليل اوجدار في اخذ قوسه  
 ويقول دبع هذا ولا رميتك فان لم يدع فله رميه ويقصد المشاق والخذ  
 ويخبرها دون المقاتلة مراعي اللئذ ربح وكذا يسئل السيف ويقول اترك هذا  
 المنكر والا ضربت بك لان دفع المنكر واجب بكل **السادسة** ان لا يقد ر عليه  
 بنفسه وحساج الاعوان يشتر من السلاح وزمانا بعد الفاسق باعوا نه  
 وشورقنه فقال بعضهم لا يسقط بل خاكد لك وقال اخر من يستبدون

السادسة

به كما يستبدون بقنا الكفار **قال** الغزالي وهو لا يقين واعلم  
 ان الحسبة مثبتة للمولد على الوالد وللعبء على السيد وللزوجة على الزوج  
 وللرعية على الولي كما في العكس لكن بينهما فرق فاما الولي فثبت له  
 الانكار على والد بالدرجتين الاولين وهما التعريف والوعظ والنصح باللطف  
 ولا تثبت بالسبب والتعنيف والضرب ونحوها كما انه ليس له اقامة الحد عليه  
 واما الحسبة عليه بافشاء المال الذي يودي الى اذيقه ككسره او اني  
 الزمب والفتنة وازالة الصور المنقوشة في حيطانه والمتنوعة في حشبه ودر  
 المال الذي عصبه او سرقه الى صاحبه وحل الخيوط الجريسة المنسوجة في ثيابه  
 وشمع عوده ونحوه **فقال** الغزالي فيه نظر والقياس انه يثبت له ذلك  
 بحيث عليه **قلت** وهو ما يقتضيه كلام العلماء وقواهم **قال** ولا يبعد  
 ان ينظر فيه الى صرح المنكر ولا مقدار الا اذا كان كان المنكر فاحشا والتمسح عليه  
 فربا كازالة خمر من لا يشند عصبه وظاهر ان كان المنكر قريبا والتمسح  
 شديد كما لو كانت ائمة من بلور عليها صورة حيوان وفي كسرها خسران  
 كثير فهذا ما يشند فيه العصب وليس له من المعصية كعصية الخمر ففيه  
 مجال للنظر ويغني عن كون الحكم في احتساب العبد على سيده والزوجة على  
 زوجها كذلك واما الرعية مع السلطان فلا تثبت له في حق الا التعريف  
 والنصح وفي الرتبة الثالثة وفي اذلاف المال ورده على اصحابه وكسره الخمر  
 من يعمه نظر ولا مرفيه موكولا لا اجنبا ومنشاه النظر في فاحش المنكر  
 ومعدا ما يستقط من حشمة بسبب الهجوم عليه ولا على ضبطه وقال موضع  
 اخرا اذا راد الى الوقت كثر ظله ولم ينزجر عن سوء صنعه بالقول فلا يهل للحل  
 والعقد الشواطى على حله **قال** النووي وما ذكره من خلعه غريب وجميع  
 هذا يجوز على ما اذا لم تخف منه اذارة فتنة اعظم منه **واعلم** انه لو  
 ظن المنكر ان كلامه لا يفيد هل يستقط الوجوب عنه كما لو علم فيه خلاف  
 والاظهر انه لا يستقط وجزم به النووي في لو استوي عند الامران **قال**  
 الغزالي الاصح انه لا يستقط عند نادى نقل عن غيره سقوطه ولو علم انه لا يريد

الاولى والافهم



لم يجب **قال** الامام لكن يستحب اظهار الكره الذي يخاف وقوعه  
 ظن وقوعه سقط الوجوب وذكر الاصوليون في جوازه خلافا وان ظن عدم وقوعه  
 لم يسقط فان استويا فلا خلاف فيه احتمالا لان اصحها انه لا يسقط ثم يخوف  
 المكره بخلافه فالتاخير في الجبر في الشجاعة والمهوزة الاعتبار بالوسط  
 وهو الشجاعة دون الجبر والمهوزة على الجبان ان يتكلف زالة الجبر والمكره  
 المتوقع يختلف باختلاف الناس وضابطه ان المكره رفع المطلوبات في ريعه  
 العلم والصحة والمال والحياه وهو ملك قلوب الناس وميزان اربعة  
 يطلبها الانسان لنفسه ولا قايده ومن خصه ويكره بها امران احدهما  
 روايا هو حاصل والاخر امتناع ما هو منظر والثاني لا ينبغي ان يكون  
 مرضا في ترك الاحتساب مثال العلم ان يترك الانكار على معلمه فاقا  
 خوفا من ان يمتنع من تعليمه ومثال الصحة ان يترك على طبيبه واقاربته الذي  
 رجوا معالجته من مرضه والتمس احوال من تأخير الصحة ومثال المال ان  
 يترجم على السلطان واصحابه وعلى من يواستبه من كاله خوفا من قطع  
 ادوايه ومثال الحياه ان يترك ما على من يتوقع منه نصره وجاها خيفه  
 من ان يمتنع ذلك او يمتنع حاله عند السلطان الذي يتوقع منه ولاية **قال**  
 الغزالي ويستثنى منه ما تدعو اليه الحاجة وتكون في فوائده محدودة على  
 محدودة وترك الانكار كما اذا كانت ناحية الطبيب عنده سده للظلمة وطول  
 المرض او كان جاهلا بجهات دينه ولم يجد الامعاء واحدا او عرف ان الاحتساب  
 عليه قادر على ان يحول بينه وبينه وبين تعليمه منه او ممن يعجز عن السبب  
 والسؤال وليس له نوع التوكل والاحتساب عليه نفق عليه ويعلم انه لو احتسب  
 عليه قطع امواله ولو فعل فسد حاله وكما لو اداه شربير ولم يقدر على دفع  
 شربه الاجاه من شرب الخمر او يلبس الحرير ولو احتسب عليه لم يقدر على  
 دفع شربه بغيره فهذه لا يبعد استثنائها والامر فيها منوط بالحاجة  
 المحتسب فيستثنى فيها قلبه وينظر الى المفسدتين ارجح واما القسم  
 الاول فهو يسقط في الاشياء الاربعة الاولى العلم فانه لا يمكن ان شرعه

واما

واما الصحة فيمنع ان شرعها بالضرب واشراع المال لكن يستحب ذلك كما مر وقد  
 يكون المستنوع من المال شي لا يوجب اليه لقلته والضرب لا تأثير له كاللطة وقد  
 يكونان مستوسطين فيقتاسان بالمتنهي المنكر ويغفل ما يترجح **واما** الحياه فهو  
 ان يضرب ضربا غير مؤلم او يسب على ملا من الناس او يرمي منه دلي في عنقه  
 ويبداه في البلياء ويسود وجهه ويطاف به فالصواب ان ينقسم الى ما يعسر  
 عنه بسقوط المروءة كالنظر في البلد حاشه لحافنا فهذا يسقط الوجوب  
 والماضي ما يعسر عنه بالحياه المخضرة والرؤية بان يعلم انه يكلف المشي في  
 السقوط في الثياب التي لم تخر عاده بالخروج بها او كلف المشي لاجل عاده  
 الركوب فلا ينبغي ان يستقط الوجوب مثل هذا وفي معناه ان يعرف انه يسب  
 بالتحقيق والتجمل والراو يوثاب وحيث قلنا يستقط الوجوب بذلك لكن  
 يستحب لم يستحب اذا وقع في حق الاولاد والاقارب **الفصل الثاني**  
 فيما يخص المحتسب المضروب من جهة السلطان وقد جعل المادري الامر  
 بالمعروف في حقه ثلثة اضرب **الاول** ما شاعوا بحقوق الله تعالى وهو  
 ضايق احدا ما يوجب به الجمع دون الافراد كاقامة الجمعة حيث شفع شر  
 فان كانوا عدد دايرون انفقوا الجمعة بهم والمحتسب لا يراه لم يامرهم بالاحتساب  
 ولا يمنعهم عما يريدونه واجبا عليهم ويامرهم بصلوة العبد وهو واجب استحباب  
 فيه وجهان اصحهما الاول وان قلنا صلوة العبد سنة **قال** النووي ولعل  
 الوجهين مفرغان على القول بامناسنة اما على القول بانها فرض فينبغي ان يامرهم  
 بما وطعوا على فعل الامام في الاصول عن كثير من العلماء ومعظم الفقهاء الامر  
 بالمعروف في المستحب مستحب واجب **والثاني** وعن القاضي لا يكره ان يعذب  
 انه واجب **والثالث** ويجوز ان يقال لو شكك العلماء في الامر بالنوافل حرجوا **قال**  
 الامام ومثاقله محتمل ولا يكاد يبلغ مبلغ القطع والاطهر عندى قول الفقهاء  
**الثاني** ما يوجب الاحتساب كما اذا خرب بعض الناس الصلوة عن وقتها فان قال  
 بسببها حشه على المراقبة ولا يعجز عن من اخرها مع معادقها **القسم الثاني**  
 ما يتعلق بحقوق الادبيين فيقسم الى عام كالله اذا عطل سره وانهدم

لوقال الامام  
 اقسام المحتسب  
 او لا وهو  
 المادري  
 كذا

فيمنع ان شرعها بالضرب واشراع المال لكن يستحب ذلك كما مر وقد يكون المستنوع من المال شي لا يوجب اليه لقلته والضرب لا تأثير له كاللطة وقد يكونان مستوسطين فيقتاسان بالمتنهي المنكر ويغفل ما يترجح

واما

عطف على ما هو مفقود وموان قلنا هو فرض  
 وقلنا هو سنة الى سواها قلنا هي فرض او سنة  
 سنة ولا يلزم القطع على القول بانها فرض



سورة او طرفه ابنا السبيل المحتاجين وتركوا معونتهم فان كان في بيتا لما شئ لم  
يؤمر الناس بذلك فان لم يكن امر دوى الكثرة برعايتهم والخاص لطل المديون  
المؤثر بالدين في امره المحتسب باذنيه اذا استعداده دبت الدين وليس له الضرب  
والجيش **الثالث** الحق في المشتري كالمرا لا وليا بانكاح الا كفارة الزام  
النسب باحكام العقد واخذ التسادة بحقوق الارقا وادار باب المهام بتعديها  
وان لا يستعملها في ما لا يطبقه **قال** واما الذرات فتذكر على من غير هيات  
العبادات كالجهل في الصلوة الشرعية وعلمه وعلى من يريد في الاذان على  
من يصلي للذم من ريش الوعظ وليس من الهيلة ولم يوسر اعذار الناس في ثوابه  
او تحريف ويظهر امره ليلا يغتبه واذا راي رجلا واقفام امرأة في شارع  
مطروق لم يترك عليه وان كان في ظل موكال وهو موضع ربه ينكر ويقول  
ان كانت محرما فتجنب مواقع الرب وان كانا حبيبة فحق الله من الخلق  
بها ولا يترك في حقوق الا دعتي لتعدي الجار في حجة ارجاء الا باستعداد  
ما جبال الحق في غير علي من بطيل الصلوة في امة المساجد المطروقة وتغل الغضاه  
اذا حجبوا الخصوم وقصر النظر في الخصم ما في والسوق في المختص منعاملة  
النساء تحبب اما سة فان ظهرت منه خيانة منع من معاملتهم وهل له حمل  
الناس عن مذمبه في ما اختلف فيه العلماء اذا كان محمدا فيه وجهان  
**قال** النودي يحتمل لا وانما سكره ما خالف نصا واجماعا او قياسا **قلت**  
**قال** الما قري ولادة الحسبة واستطاعة بين احكام العضاة احكام الظالم  
وهي موافقة من وجهين وقاصرة عنه من وجهين وزياد عليه من وجهين  
احد وجهي الموافقة جوار الاستعداد اليه وسماع دعوى المتعدي لا عمل العموم  
بل في ما يتعاقب تجسس او تطفيف في وزن او كيل او غش او تدليس منع او تأخير  
دين مع القدرة وثانيهما ان له الزام المذموم على عليه الخرج من الحق الذي اعترف  
به مع قدرته عليه واحد وجهي قصور عما عنه انه ليس له سماع الدعوى الخارجية  
فمنظروا من المنكرات كالعقود والفروض والكساي في القسوق وثانيهما انه ليس له  
سماع البينة والحكم بها ولحد وجهي الزيادة انه يتعرض للفتنة عما يراه من صرف

ومنى

ومنى عنه من منكر وان لم يستعده خصم وليس للقاضي ذلك الا لخصم  
مستعد فان نفل حرج عن قاعده نظيره وقاينها ان له من سلاطة السلطنة  
ما ليس للقاضي في له الحجة عن المنكرات الظاهرة له بل لا انكارها وعن ترك  
المعروف والمظاهر بخلاف القاضي بين الحسبة وولاية النظام اشراك بين وجهين  
اخذنا انهما موضوعان على الرهنة المخصصة سلاطة السلطنة وقوة الصرامة  
وثانيهما جوارا ابتاع استبايا المصالح وانكار العدوان الظاهر والفرو  
بينهما ان النظر في المصالح موضوع لما عجز عنه القضاة والحسبة موضوع  
لما رفوا عنه وبين الحسبة وغيره من المتطوعين بالامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر بعينه ومنع الاشتغال عنه بغيره واجابه المستعدي واتخاذ الاعوان  
لذلك وانه لا تغيب وانه يترك على حسبته من بيت المال وانزل الاجتهاد  
في الامور العرفية **فايد** قال في لرحيا ينبغي المحبة في الله والبغض في  
الله بالهجر والاعراض وترك المعصية والاعانة ولا يجب • واختلف السلف  
في اظهار البغض للعصاة فمنهم من نظر اليهم بعين الرحمة ومنهم من شد الانكار  
وهجرهم • منهم الامام احمد حتى هجر جماعة فيما ليس بحرام والعقد على اظهار  
المعصية للظلمة والمبتدعة وكل من عصى الله من نفسه ولا يجوز الهجر لحظ  
فوق ثلاث الا في موضعين ابرز يري فيه استصلاح للمهجور • الثاني  
ان يترك نفسه سلاما فيه والنهي العام بترك على هذين • ومنها رد السلام  
ورد السلام المشوجه الى جماعة فرض كفاية عليه فاذا رده بعضهم سقط  
عنه الباقي وهو من شعائر الدين وان لم يتعلق به مصلحة كليه بل مصلحة تحسين  
المحاملة واما اذا كان السلام على واحد معين فرده فرض على عليه • ومنها  
اقامة الجماعة في الصلوات الخمس والاذان لها على الحد الوجيب وعلى الوجه  
الاخير بما سنننا من الخلاف مطرد في صاوات العبد والاسوف ولزمت سقاء  
واما صلوة الجمعة فاقامة الجماعة فيها من فروض الاعيان وفي الاذان  
لها الخلاف ومنهم من قطع فيه بالقرينة دون غيره **القسم الثاني** ما يتقاف  
بالعاشر وانظام احوال الناس كدفع الضرر عن مجاورين المسلمين باعانة



المستغنين في المناسبات وسائر العاديين واستر العورة وفي الحر والبرد  
ان كان واطعام الجايدين ما يمتد الرقود ذلك فرض كفارة على اهل القدر  
اذ لم تق الزوات بذلك ولم يدرى بيت المال من سهم المصالح ما يقوم به  
**قال** الامام نجف على الموتى الواساة بما زاد على كفاية سنته وبغني ان  
يحق بعد واحد من مال بيت المال بما اذالم دون فيه شيء ويجوز ان يقال انما  
ينفقه اهل الشره في هذه الحالة فرض على بيت المال فاذا امكن الوصول الى  
ما فيه صرف اليهم وهل حرم ما يدفع به الضرورة لو نجب ما يغنيه الحاجة فيه  
وهو ما فوقها الى عمام الكفاية الواجبة على من يلزمه نفقة القريب والمأوى  
وذكر ان امام فيه خلا قال لا يؤولون وذكروا الغزاة تردوا وكلامهم يقتضي ان  
ذلك بالمستلزم ولا سعد بحرجه في حق الزميين على الخلاف في وجوب حفظهم  
ومواراتهم والصحيح الوجوب ومنها الحرف والصناعات كالنجان والحياطة  
والحيالة والقصود والحجامة ونحوها وما يقوم به المعاش كالبيع والشرا والنجار  
وهي من فرض الكفایات لو نزلها الناس انما وعد الغزاة المناجات من فرض  
الكفایات وهو وجه تقدم ذكره في كتاب النكاح والظاهر ان مرادة غير ذلك  
وهو ما اذا احتاج رجل الى النكاح وطلبه فانه يجب على من سئل ذلك التلبد  
اجابته فاذا اجابته واحدا سقط الفرض عن الباقيين وكذا على الاوليا المحيتر  
الحاقا لدفع ضرورة النكاح بدفع ضرورة الطعام **القسم الثالث** وهو ما  
يتعلق بمصالح الدين والدنيا فمن ذلك تحمل الشهادة وادائها واعانة القضاة  
على استخلاص الحقوق من رباها كالمرئى والمزجم والسمع والعون على الرخصاء  
والحبس وتجهيز الموتى عندل وتكفينا وصالوة ودفناهم وكلها من فرض  
الكفایات اذ امر بها الكل اعموالهم بل يقدم في تجهيز الموتى افا ربح الميت على  
غيره فيه وجهان تقدم ما ذهبنه كلها لها ابواب والمقصود هنا ذكر الجملة  
وذكر العلم والسلام استطرادا واذا تعطل فرض الكفاية في موضع اثم به  
ان كان قادرا عليه من محاطة ستوا علم بذلك ام لا وذلك بخلاف  
البلد في الجبر والصغر **قال** الامام وقد بلغ التعطيل مبلغا يمتنع فيه الى

سائر

سائر البلاد فصحب عليهم السعي في المداوك واذا التي بغرض الكفاية جميع من  
حسب طيب سقط الفرض عنهم وحصل ثوابه لهم وان فعله بعضهم ثم ان به  
باساطيفة اخرى ويصوّر ذلك في صلوة الجنان فان حرمت الطائفة  
الثانية قبل تسليم الاولى كانوا من صلاوة دفعة واحدة وان احرصوا بعدة فقد  
**قال** الفاضل والامام والغزاة ان الثانية وتمر فرضا ايضا اذ لا يقع  
صلوة الجنان فافله **قال** المستوي وهل يقول اذا فعله البعض سقط الفرض  
عنه وعنه لان الفرض ثنائى وجب جميعهم او يقول بان تاخر الامر ان الامر لم  
يتمناول ستوا من فعله خلاف ونحوه والامام الاول ولذلك جعل فرض  
الكفاية افضل من فرض العترة فان فعله سقط الحرج عنه وعنه غيره ومن اشر  
هذا الخلاف ان كل احد يكون محاطا بوجوب الفرض الا ان يغلب على ظنه قيام  
غيره وان كان غيره فعله وهو لا يشعر الا بموته بتركه الا اذا غلب على ظنه  
ان غيره لا يقوم به وفيه خلاف وبأى في الشهادة ذات **الطرف الثاني**  
في مواع وجوب الجهاد على الكفاية وهو العجز عنه وهو حسي وشرعي **القسم**  
**الاول** العجز الحسي وهو متبعه القوى والجنون والانوثه فلا يجب على  
صبي ولا مجنون ولا امرأة وللامام ان ياذن للمراهقين والشباب في الحضمة لسن  
الما واصلح الطعام ومداواة المرض ومعالجة الجرحا دون الجنون والحسن  
المستكمل كالمراة والمرض فلا يجب على المريض الذي عنده مرضه من العناك الرب  
لا مستقنه شديده ولا اعتياد بالصداع والحمى الخفيفة المنقطعة ووجع  
الضرس والفقير فلا يجب على الفقير والعرج فلا يجب على من عرج شوا كان  
في الرجلين او في احدهما ولا على المعقد العاجز عن المشي والرب وان كان  
يقدر على الحرب والقتال راجعا وعنده ما يربيه على الصحيح ولا غيره  
بالعرج البسيط الذي لا يمنع من المشي والعدو في الحرب **وقال** المائدة  
لو قدر على المشي او ضعف عن المشي لزمه وفي معناه الا قطع والاشكل  
ومفقود ففظم الاصابع كالا قطع والعجز فلا يجب على الا عجز على  
الاعور والاعمسى والضعيف البصر اذا كان يدرك الشخص ويملكه ان يتقي



السهام والمراد بالفقير المعسر اشغاه في الباب ان لا يقدر على نفقته في مدة  
 ذهابه ومقامه هناك بحسب ما يظن وايابه ومرتوب يليق بحاله ان  
 كان اخذ وعيلا متساقدا القصر فافترقا استوا فذري على المشي ام لا سوا قد رعل  
 نفس المرتوب او شراه او استيجان اذا فعل ذلك عن نفقة من سلمه  
 نفقته وقصدا يراى كان عليه ونما يحتاج اليه من مستحق وخادم  
 كما ستر في الحج ولوم ربح له اهل في البلدة الذي خرج منه ففى اعتبار نفقة  
 ايابه في الحج وجهان **قال** الامام ومجرى هذا وقد يربحان ويقال  
 الاول هنا تقدم الاعتبار وفيه تطويل غيبي ان يخرج على الخلاف اعتبار  
 نفقة الاياب الا اقرب بلد من بلاد المسلمين الى العدو وان كان هناك بلد  
 اقرب اليه من بلده فان كان العدو على دونه مسافة القصر لم يعتبر القدر  
 على المرتوب في حق القادر على المشي ولو بدل هذه الوفاة له اجنبى لم يلزمه  
 قبوله او ولد ففى وجوب قبوله الوجهان اللذان في الحج ولو بدل له ذلك من  
 بيت المال لزمه قبوله والجهاد ولو قبل حيث لا يجب القبول لزمه الجهاد  
 والحكم في سفر الجهاد كالحكم في سفر الحج الا في شيئين **احدهما** انه يشترط  
 وجود السلاح هنا بملكه او القدره على تحصيله **اشرا** او استجارا او اخدا  
 من بيت المال ومن السلاح الوقوف على المجاهدين **والثاني** انه يشترط  
 في الحج من الطريق لا يشترط هنا هذا اذا كان الخوف من طابع الكفار فان  
 كان من سلبتصبي المسلمين فوجهان **احدهما** يمنع الوجوب كالحج **والثاني**  
 لا هذا كله في الجهاد الذي هو فرض كفاية وهو الذي يقع فيه وجهان  
**احدهما** يمنع الوجوب العدو في بلادهم **واما** الجهاد المنعني عند دخول  
 العدو وبلادنا فوجب على من عهد الصبي المجنون من العدو ويزدفعوا عن انفسهم  
 ويستقط اعتبار نفقة الطريق **قال** الامام والذمي ليس بمحاطب انفسه  
 الكفار **المسألة الثالثة** المانع الشرعي وهو قتلته **الاول** الرق والجب  
 الجهاد على الرقيق فلو امره سيده **قال** الامام الوجه ان لا يلزمه طاعته  
 لا لئلا يسل من اهل هذا الشأن والملك لا يوجب البعير للمقاتلة وليس

القتال

القتال من الاستخدام المستحق للسيد على العبد ولا يجوز ان يكون فيه خلا  
 ولا يلزمه الدب عن سيده عند الخوف على روحه اذا لم توجب الدفوع عن الغير  
 وهو في ذلك كالاجنبى وفاسقه الغزاة على عدم وجوب الحج وصالح  
 الجمعة اذا ادركه السيد ويؤكله ان احجبت هذه الثلثة تغلق بوصف  
 الحال والاذن لا يكسبه صفة كمال القنات وجوب الجهاد اذا اتيسر  
 الزاد والسلاح من بيت المال وغيره كما يجب على المدين اذا اذن رب  
 الدين وقد قال القاضي اذا حضر العبد الصف في دين سيده يعين عليه كالحجر  
 وان كان بغير اذنه لم ياتم بانه تصرفه وهو بدل على ان لا يذن السيد اثر في  
 تعرض العبد للقتل في الجهاد واذا ثبت ذلك بعد المحضو رقت صفة السيد  
 ان يستصحبه معه خدمته وخدمته وابه فيه كما في غير وان كان فيه  
 تعرض للقتل **الثاني** الدين فمن عليه دين حال المستسلم او ذمي لا يجوز له ان  
 يتسافر الا باذن ربه يستوي فيه سفر الجهاد وغيره ولان منعه منه  
 ولا نداء الدين فرض عليه مقدم على غيره من الاستسقاء والمباحة يستمر  
 التجارة والواجبة على الكفاية وهو سفر الجهاد نداء الله وهذا هو مقتضى  
 المنع منه وان شكك في الدين لزم في كتاب التقييد من قبل رب الدين  
 اذا اراد منعه ان يرفعوا الى القاضي بطلان الله به وبحسبه وهو يقتضى ان  
 له ان يستأذنه او لا يفعل رب الدين ذلك وهذا ينبغي ان يخرج على خلاف  
 تقدم في ان الدين الحال هل يجب اعوانه قبل مطالبة ربه به او لا يجب لا  
 بالمطالبة فعلى الاول ليس له ذلك ويؤيده انهم قالوا لو اذن ثم وجع بعد  
 السفر كان على المدين الرجوع فان استثنى المدين من يقض دينه من ماله  
 في غيبته فان كان من ماله حاضر جاز له الخروج وان كان من ماله غائب لم  
 يخرج هذا كله اذا كان المدين موثرا فان كان معتبرا ففى منعه من سفر الجهاد  
 وجهان **احدهما** وقال بن جرح هو المذهب **والثاني** ويرى به الماوردي نعم  
 وهما اذ ذب الدين صلة الخروج ويصير من اهل فرض كفاية ولا يلزمه طاعته  
**قال** الماوردي والرواية اذا جاهد ولا يترتب الشهادة بان



يقف امام الصفوف بل يقف في وسطها او جانبا **قال** البندنجي ذلك  
مستحب وان كان الدين موجلا فالدين مبطل المستف الذي لا خطر فيه وان  
كان خل عن قريب وفيه وجه انه لا يجوز الا بانه وان كان السفر نحو فان  
كان للجهاك فحسبه اوجه **احدها** ان له منعه منه وهو ظاهر في المختصر  
وصحة القاضي الطبري **وثانيها** لا وصحة الرافعي وغيره **وثالثها** ان خلفه  
وفاطه منعه وان خلفه فلا **ورابعها** ان كان من المرتقة لم يمنع والامنع  
وخامسها ان كان الدين محل قبل رجوعه فله منعه والا فلا وان كان لغير الجهاد  
كراسب البحر فطريقان اشهرهما في هذه الاوجه الثلاثة الاول الذي للجهاك  
والثاني انه كغيره من الاستفار لغير الجهاد لان المجاهد قد عرض نفسه للسهادة  
والثالث عدم رضى الوالد بن فخر الدله او احدهما حتى لا يجوز له السفر للجهاك  
الا بانه او اذنه واما سفره لغير الجهاك فان كان الحج فان كانت حجة الاسلام  
وقد وجبت عليه فله الخروج بغير اذنها على المذهب وادعى الامام ان خلاف  
فيه ولها منعه من السفر الحج النطوع على الصحيح وان كان السفر لطلب العلم  
فقد اطلق صاحب المذهب القول بجوازها وقال غيره ان كان يطلبها فهو مستحب  
عليه فله الخروج بغير اذنها وكذا ان كان يطلب رتبة الاجتهاد وهي رتبة  
الافتوى وقد حلت الناحية عنفت وهو قابل لذلك ولم يخرج عند خروج  
جماعة لذلك وقبلة الغور الى ما اذا لم يمنه المعلم في بلن **قال** الرافعي  
والمجوز ان لا يعتبر بكنفي بان يتوقع في السفر زيادة فراع او ارشاد استاد  
او غيره كما لا يقيد في سفر التجارة بان لا تكون التجارة في البلد والكنفي  
بان يتوقع زيادة ربح او رواج وان كان يطلب رتبة الفتوى وفي البلد من  
يفتي فوجهان اصحهما انه يجوز بغير اذنها وفيه نظر فان القاضي قال من نفقه  
يستبرأ وعلم بعض الحديث وله خاطر بحيث لو تكلف بلغ رتبة الاجتهاد  
تعتبر عليه النفقة ولم يقيد البغوي الوجهين بما اذا كان في البلد  
مقرب وفصل القاضي فيما اذا كان في البلد من يفتي فقال لا يجوز لجماعة فالحكم  
كذلك وكذا ان كان ولحد اليسر بشيخ وان كان شيخا جاز له الخروج من غير

اذنها

لك  
اذنها وان لم يكن فيها من يفتي لمن خرج عند خروج هذا الطالب جماعة  
**قال** البغوي او واحد في احتياجه الى اذنها وجهان من بيان او بيان  
لا يحتاج به واحكام القاضي وان كان سفر تجارة ونحوها فان كان قصيرا  
لا يلزمه استئذانها وان كان طويلا فان كان فيه خطر ركس البحر وسائر  
البراري المحطرة لزمه استئذانها **قال** الدافعي وتجي فيه الوجه المتقدم  
انه يجوز السفر في هذه الحالة بغير اذن الغريم فان كان الامر غالبا في جمان  
اظهر ما انه يجوز بغير اذنها الذي يستحب **واعلم** ان هذا التفصيل بين الطويل  
والقصير والخوف وغيره ذكره الامام بعد ان حكى عن القاضي انه اطلق القول  
بانه لا بد من الاذن في السفر المباح ومراعاة بالقصر ما لا يطول فيه زمن  
الذهاب والاياب وان بلغ الدار من رحلتين والطول ما طال فيه الاحد  
على ما صرح به ونقل غيره عن القاضي لخلاف **قال** الماوردي والرواني  
ان لم يجب عليه نفقة واحد من الابوين لم يجب استئذانها في سفر التجارة  
وان كان يجب عليه نفقة احدها فهو كصاحب الدين فيجب استئذان من وجب  
نفقة مسلما كان او كافرا الا ان يستعيب الاتفاق من ماله الحاضر فلا يلزمه  
الاستئذان واذا كان الابوان والحج منها كافرا فلا يجب استئذان من سفر  
الجهاد واما استئذانها في غير سفر الجهاد فقد قال يجمل ان الحق فيه  
بالاب المسلم وجزم به في الوجيز واليه اشار الامام غير ان كلامه يقتضي  
تخصيصه بالسفر المباح دون العبادة كسفر العلم وحج النطوع اذا  
اعتبرنا اذنها فيها ولو كانا رقيقين او احدهما في وجوب استئذانها حيث  
يجب استئذانها اذا كانا خريفا في وجهان احدهما او جزم به الماوردي  
واصحهما عند البغوي والرافعي يجب وان كان للملوك ابوان خزان لم يجب  
عليه استئذانها ولو كان بعضه حرا وجب استئذان الابوين السيد وهل  
يأتى الاجابة في الجذات بالابوين في وجوب الاستئذان حيث يجب استئذان  
الابوين **قال** الامام لا بعد عن ذلك وقال صاحب الحقايق بهما  
عند فقدها او كغيرها وفي الحاقهم بها عند وجودها مستلزم وجهان اصحهما



نعم يجب استيذان الجدمع الاب والجد مع الام **فصل** لو خرج الغاني للغزو  
 ثم عرض مانع يمنع من المعنى وفيه مستأيل **الاول** اذا خرج للمجاهدة باذن  
 الدين او والدين ثم دعوا عن الاذن او عتدوا دين بعد خروجه او اسلموا  
 بعد خروجه ولم ياذنوا ثم علم بالحال فاما ان يكون قبل الشروع او بعده فان كان  
 قبله اذنه الانصراف الى البلد الذي خرج منه على المزمع الا اذا خاف على  
 نفسه او ماله ان يرجع او خيف من انصرافه اذ استار المستأيل فيتعذر ريثه المعنى  
 فان لم يمكنه الانصراف للمخوف واسلمه ان يقيم في قرية في الطريق الا ان  
 يرجع المحبوس فيرجع معهم **قال** الامام الوجه انه يلزمه ذلك واستار  
 الى احتمال اخر اثبتها الراعي وجهين وخصص المادري الروياني وجوب  
 الانصراف بما اذا كان المادون له غير مستجوع من السلطان على الغزو قال  
 لو كان جعل له جعلاً عليه لم يجز الانصراف وفيه قول انه لا يلزمه الاصراف  
 مطلقاً وبخبر اذا لم يكن مستجوعاً فان بلغه الخبر بعد الشروع فيه ثلثة  
 اوجه **•** احدها يجب الرجوع **•** واصحابنا انه يجب السوب **•** وثالثها انه  
 يتخير بين الثبوت والرجوع والاختار القاضى وخصصها الامام والغزالي  
 بما اذا لم يحصل بانصرافه بخلاف المستأيل وهو من حصل له جزم الانصراف  
 قطعاً وخصصها المادري بحالة عدم الاستجوع من السلطان قطعاً  
 بوجوب الثبوت اذا كان مستجوعاً كما مر فيما قبل الشروع ومنه يخرج وجه  
 رابع فارق وخصصها ايضا بما اذا استوي الحال في مقامه ورجوعه وخبر  
 بالرجوع فيما اذا كان رجوعه اضحى من مقامه وثبوت اذا كان اضحى وخبر  
 منه وجه خامس وفيه ايضا وجه سادس فارق بين ان يرجع رب الدين فيجب  
 الانصراف او والذان فلا يجب وحيث جاز الثبوت او وجب لا يجوز له ان  
 يقف موقفاً طاملاً لاسمها ومن شرط عليه الاستيذان فخرج بعضه من لزمه  
 الانصراف مالم يشرع في القتال لانه سافر معصية الا ان يخاف على نفسه  
 او ماله وان شرع في القتال ففيه الوجهان الاولان بالثبوت ادلى هما  
 بوجوب الانصراف ويظهر ان ياتي فيه الوجه الاخير **مردع** العبد اذا

خ

خرج بخبر ان سيده يلزمه الانصراف مالم يحضر الوقعة فان حضر فلا  
 قال البغوي **وقال** الرعايني يستحب له ان يرجع ولو مرض الحجة  
 بعد ما خرج او عرج او فنى اذ ه او هلكت دابته بخير من المعنى والرجوع  
 مالم يحضر الوقعة ولذا ان كان العدو رخصاً عند الخرج وان حضر  
 الوقعة فوجبان احدهما يلزمه الثبات واطهرهما ان له الرجوع **وقال**  
 المادري ان كان مستجوعاً من السلطان فان كان العدو رخصاً ما على  
 الحال لم يلزم الرجوع وان خذت بعد ما قلده الرجوع ولا يسترجع  
 السلطان منه ما اخذ وان كان بعد المقاتلة الرخصان في تساوي مقامه  
 ورجوعه او كان مقامه اضحى لم يلزم له الرجوع وان كان رجوعه اضحى يرجع  
**قال** الروياني ان كان عدوه بفناء دابته وسرقته بفقته فيلزم السلطان  
 ان يعطيه فاذا اعطاه منعه من الرجوع **قال** البغوي فيما اذا  
 هلكت دابته يلزمه القتال والجلال ان يمكنه ذلك والا فلا الانصراف  
**وقال** بعضهم فيما اذا انكسر سلاحه ان يمكنه ان يقاتل بالحجارة لزمه  
 ذلك والا فلا وحيث جاز الانصراف لرجوع رب الدين او الابوين عن  
 الاذن او حدث المرض ونحوه فيلزم للسلطان منعه **قال** الشافعي  
 رضي الله عنه الا ان سقو ذلك بجاعة ونحوه من انصرافه الحلال في  
 المسلمين ولو انصرف لذهب نفقته او هلاك دابته ثم قد رعى الفقهاء  
 والدابة فان كان في بلاد الكفر فعليه الرجوع الى المجاهد من الانخاف  
 على نفسه او ماله في الرجوع وان كان بعد ان فارقه المزمع الرجوع اليهم  
 لكنه الاولي الا ان يخاف ولو اعطاه السلطان بذلك لزمه لزمه  
 قبوله وان كان في بلاد الحرب لزمه قبوله والعود الى الجهاد وحجبه عليه فان  
 غادر ولم يقتل كفى قاتلاً في بلاد الاسلام بخير من قبوله ورده فان قبله  
 لزمه العود الى الجهاد ومن خرج الى الجهاد وبه عذر من مرض او غيره وزال  
 عاه او عرجه او مرضه او فقره او كفره وحدث العدو بعد الخروج



ثم زال قبل الانصراف **وقال** الماوردي ان كان بعد في دار الاسلام يجب  
وان كان بعد دخول دار الحرب فان كان قبل النفا الزحفين فان كان  
المستلمون اظهر خيرون كان المستلمون اظهر منع من العود ولا ان الشقي  
الزحفان وليس هذا بالواضح **قال** الروياني ولو حضر العبيد او العبد  
او المرأة القتال لم ينعين عليهم بالنفا الزحفين لان في رجوع العبد  
مخافة ان ينظر العدو انه حر رجع فحتري بذلك او رطنه المستلمون  
فمن عتق قلوبهم فتستحب له ان لا يرجع والظاهر مراده ما اذا حضر العبد  
دون سيده وهو موافق لما قاله القاضي في ذلك كاب قسم الفقيه اذا  
حضره ان سيده لا يلزمه الثبات لكنه خالفه هنا **المسألة الثانية**  
من سارع في القتال لا عذر له يلزمه المصابرة ولا يجوز له الانصراف  
وبتعيين الاستسنة الحرب والحق بعضهم به بتأثير فرض الكفايات فقالوا  
بتعيين بالشرع وان يبنى على ذلك فرعان **أحدهما** الشغل بالعلم اذا  
اس من نفسه الرشده هل يلزمه اتمامه فيه وجهان أحدهما لا يخلو  
وأخر من نعم الجهاد واصحهما لا وليس الانصراف بمن النعم في معناه **وثانيهما**  
من شرع في صلاة الجنازة هل يلزمه اتمامها فيه وجهان أصحهما انه لا  
**وقال** الامام الذي اراده ان لا التحلل اذا كانت الصلوة لا تسقط بتخلله  
**فصل** جميع ما تقدم من الجهاد في السنة مرة وانه يسقط بالعجز  
الحسي والشرعي في الجهاد الذي هو فرض كفاية **واما** القسم الثاني  
وهو الجهاد الذي هو فرض عيني وذلك في صورتين **أحدهما** ان يترك  
الافار على بلد من بلاد المسلمين قاصدين دخولها ولم يدخلوها بعد فمصر  
الجهاد فرض عيني على كل من فيه قوة من اهلها جردا وعبد وحر او ثقي او فقير  
سواء اذن له ابواه او رب الدين لا فتا هب كل منهم بما يقدر عليه ويجمعون  
للقتال ويحل حجر السادة على العبيد فلا يفوقون على اذنهم فان امتنع  
الاحرار المقاومة دون العبيد وجهان **أحدهما** الحكم كذلك  
**قال** الرافعي وهو الا ليقفقه الباب واسئله **وثانيهما** ان يترك

ينظر

يحل عنهم وحكم من له قوة من النسا حكم العبيد ان يجتمع اليهم في احرا  
الوجهين ان استغنى عنهم واما من ليس فيه قوة منهم فلا يحضر اضلا ولا  
فرق في ذلك بين ان ينجح في مقاومة العدو واليه اهل البلد كلهم او لا  
وعن ابن الهيثم انه اذا اذن من مقاومتهم ببعض من في البلد كان القتال  
عليهم فرض كفاية **المأنيه** ان يحجم الكفاية عليهم في البلد لا يمتنعون  
من المصاهب فعلى كل من دفع عليه واحد من الكفار او جماعة ان يدفع  
عن نفسه بما يمكن اذا كان يظن انه يفعل من احد شيئا في ذلك الحر والعبد  
والمرأة والسليم والمريض والاعمى والاعمى والمديون وغيره ولا تكليف على  
الصبيان والمجانين ان كان الحر راى يقتل فان يوتر يعرف انه لو قاتل  
لقتل جازله ان شئت سلم ولو عرفت المرأة انما لو استسلمت اصبحت بالفاحشة  
في الحال وجب عليها الدفع بحسب قدرتها وان ظنت انما لا تقدر عينا في  
الحال لكن يظن بعد السبي فلا امام احتمالان حكاهما الغزالي وجهان  
اظهرهما انه يجب عليها الدفع **واما** غير اهل البلد المظروقة في الصورة  
قال فر كان منها على ما دون مسافة الفرس فحكم بحكم اهل تلك البلد فان  
لم يدر في اهل تلك البلد كفاية وجب على هؤلاء ان يطير اليهم وينحسروا  
العبيد على العبيد ان لم يحصل الكفاية بالاجراء فان حصلت ببعض الذود والآخر  
وطا واليه منهم من فيه كفاية ففي سقوط الحرج عن الباقيين الوجهان فان  
قلنا يسقط عنهم ففي سقوطه بمن العبيد والنسوان وجهان **أظهرهما** وجهان  
احباب البغوي انه يسقط فلا يخرجون وان كان في من دون مسافة الفرس كفاية  
وقلنا عند فوض بعضهم الذي تحصل الكفاية به الى ذلك لا يجب على الباقيين  
المهوض فها اولها وان قلنا يجب ثم على الجميع فها وجهان **أحدهما** انه يجب  
موجب على جميع اهل بلاد الاسلام اذا بلغهم الخبر ويهيدون كلهم عزلة  
اهل البلد الواحد ثم ينهض الاقرب فالاقرب ولا ينظر الاولون لحول  
الاخرين واظهرها لا وجزم به البغوي **وقال** الماوردي والرواني اذا لم  
يقدرا اهل البلد المظروقة على دفع العدو وتعين القتال على جميع المسلمين وانه



قدروا المستقط فرض الكفاية عن جميع المسلمين ما دام العدو في دارهم وهل  
يتعين عليهم كما تعين على أهل البلد فيه وجهان ولوانهم استروا بعض أهل تلك  
البلدة تعين على جميع المسلمين قولاً واحداً حتى يرووه إلى بلاده فان تبي  
أو استبرأ أيديهم فالفر من باق حتى يستردوهم منهم وفي هذا وجه شبيه  
**قال** الرواية ولا راعي بعد دخول العدو دار الاسلام ان يكونوا مثل  
المسلمين كما راعى ذلك قيل في قوله تعالى في الفقرة على دفعهم ومن أوجبنا  
عليه النجوة من دون مسافة القصر لا يشترط في حقه ان يحكم كوابلها فاقا  
ويشترط ذلك فيمن هو على مسافة القصر على الصحيح فعلى هذا يشترط  
وجود الراد وقيل لا يشترط وعلى هذا يشترط وجود الراد على الصحيح **فروع**  
لودخل الكفار موات دار الاسلام البعيدة عن البلدان والأوطان فقد  
ردى الإمام عن الأصحاب أنهم يدفعون عنه كما يدفعون عن البلاد **قال** وفيه  
نظر واختار أنهم لا يدفعون عنه وذكره صاحب الوجيز جهاً وضعفه النووي  
ومأقوله الأصحاب موافق للمول الصحيح في الأحياء ان موات كل دار ملحق  
بغابرها فليست للكافر أحياء موات دار الاسلام ولا لمسلم أحياء موات دار  
الكفر التي صولح أهلها على ان يكونوا ضيقاً لهم وفيها وجه وكلام الإمام  
يفهم ان الكلام فيما اذا كانت مسافة القصر فافوقها وهو يفهم انه تعين الدب  
عماد وما قطعاً وهو ايضا ظاهر كلام الماوردي والرواية **قال** الرواية  
ثم ينظر فان كان عدد العدو أكثر من مثل أهل التعر لم يستقط بهم فرض  
الكفاية عن غيرهم ويجب على الإمام امدادهم وان كانوا مثلهم ففي سقوط  
الفرض يصر عن جميع المسلمين وجهان وهذا الاختصاص بهذه الصورة **أخر**  
لوانهم استروا أهل البلد من المسلمين فهل يتعين قتالهم لا متكاكهم فيه وجهان  
أظهرها نعم فعلى هذا ان كان العدو بقرية دار الاسلام ورجوا استخلاص  
من استروا لوطنا اليهم فعلنا وان كانوا قد توغلوا في بلاد الكفر ولم يزل السارح  
اليهم فينظر الى المكان كما انه اذا دخل تلك عظيم طرف بلاد الاسلام علينا  
انه لا يلحق إلا بالراية العظمى فلا يتسارع الى دفعه طوائف واحداً **فصل**

نعم

تعليم العلم من جملة المفروضات وهو نوعان . احدها ما هو فرض عين  
وهو ما يحتاج الكلف اليه لاقامة مفروضات الدين المتوجبة على الايمان  
**قوله** ما يجب على الانسان عند بلوغه بالسن والاختلام تعلم كلتي  
الشهادة وفهم معناها واعتقاد ذلك اعتقاداً حازماً استوعباً كان بدليل  
او تقليد **وقال** جمهور الأصوليين من أهل السنة لا يكفي اعتقاد ذلك  
تقليداً بل يجب على كل ذلك النظر والاستدلال المؤدى الى معرفة الله تعالى  
واختلافه وان ذلك ادل الوجبات اذ ارادة النظر ولها المقدم عليه فاذا  
دخل وقت الصلوة تعين عليه تعلم نية الصلوة ان لم يكن عرفه فان كان  
الوقت لا يتسعه لتعليمها وفعلها لزمه تعلمها قبل الوقت وللغزالي فيه  
احتمال فان عاش في زمن لم تعلم الصلوة واجباته ومفصلات  
الطاهرة فان كان له مال جوي لزمه عند تمام حوله تعلم احكام الزكاة  
الصف الذي يملكه من المال **قال** الرواية هذا اذا لم يكن له سماع  
بلفظه الامر **قال** النووي الراجح انه لا يستقط عنه التعلم بالسماعي  
او قد يجب عليه ما تعلمه السماعي فاذا دخلت اشهر الحج لم يلزمه تعلم  
الحج لانه مترسخ فاذا عزم عليه تعلم كيفية من اراد به واجباته  
دون نوافله فان تعلمها نافلة واما الروي فوجب عليه معرفتها بحسب  
حالها وهو يختلف باختلاف الاستحاض فلا يجب على راعي تعلم ما يحرم من  
النظر وما هو منفك عنه لاجب عليه تعلمه وما هو بلايت له لاجب  
تعليمه عليه كالوكان عند اسلامه لا يستأجر راوياً السماعي موضع مقصود  
او ناظر الى غير محرم فوجب تعينه ذلك وما ليس بلايت له لكنه يصدر  
التعرض له قرباً كان كالاكل فوجب تعليمه حتى اذا كان في بلد يتعاطى فيه شرب  
الخمر وكل الخمر وجب تعليمه وما وجب على تعليمه وجب عليه تعلمه واما  
المعاش فان كان ممن سبيع ويشترى ويبيع تعين عليه معرفة احكام التجارات  
من الامور العامة التي يشترط في تلك الحرفة مطلقاً وفيها يشترط في الفروع  
السادرة ولذا اذا كان يتعاطى السلم والاستجار او الاتحاد وغيرها



تعتبر عليه معرفة شروط تلك الغاملة لاجتناب الجرام . واما علم المعامل  
وهو علم اعمال القلب كالجسد والعيادة والرياء والبر فقد قال **الغزالي**  
معرفنا سببا واحدا واما علاجها ففرض **قال** التوفيقي قال غيره  
فيه تفصيل فمن روق قلبا سليما من هذه الامراض المحرمة كفاه ذلك ومن  
لم يسلم وتخلص من تطهير قلبه بغير تعلم العلم المذموم وجب تطهيره وان  
لم يتمكن الا بتعلم وجب وقد سبق في كتاب الصلوة وخوف تعليم الصغار  
على ابايهم **الوع الساجد** العلم الذي هو فرض كفاية وهو ضرب  
منها القيام بالعلوم الشرعية كالفقه والتفسير والحديث ومفرداتها  
من اللغة والنحو والتصريف ومعرفة اسماء الرواة والجرح والتعديل واخلاف  
العلماء وانفاقهم واصول الفقه ومنها ان يهتم في معرفة الاحكام الشرعية  
الا ان يصلح للتفوي والقضاء على ما سمي في كتاب القضاء ان المجتهد في  
الشرع مطلقا يفتي ويقضي وان من يتجرب في مذهب بعض الامة المجتهدين  
يفتني ويقضي على الاصح والظاهر انه يلحق الا ان يكون يعرف من يذهب  
امامه ما يفتني به على حقه التقليد ولا يلحق ائمة حوزة الا علمه بفرد واحد  
بعسر مراجعته واعتباره فيه مستفادة **قال** الرافعي وكان المراد  
الاريد بين كل مفتين على مسافة الفرض . ونقل ابن الصلاح عن محمد  
ابن الفضل الغزالي ان البلدة اذا خلت عن المفتي لخل المقام بها وهو غريب  
**وقال** الماوردي في الرواية طلب العلم اربعة اقسام **احدها**  
ما يتعين فرضه عن مكلف كالطهارة والصلوة فلزم العلم بوجوبه وصفه  
ادايه على تفصيله ولا يلزمه ان يعرف احكام الحوادث فيها لانهما عارضه  
واما يلزم الراتب من شروطها وما ذكرناه من وجوب العلم بالتفصيل بناء على  
ان من يلزم بالصلوة الكاملة واعتقادها كمالا فرض او انما شتملة على فرض او  
نقل لم يميز بينهما انما يصح وقد مر ان الغزالي قال انما تصح **الشاجد**  
ما يتعين فرض العلم بوجوبه على كل مكلف ويتعين فرض العلم باحكامه على  
بعض المكلفين وهو الزوجة والرجل فان فرضها لا يعين على كل مكلف فيتعين

فمن

فرض الحكم على من يوعى عليه فرض الفعل فيكون فرض العلم بوجوبه عاما وفرض  
العلم باحكامه خاصا **الثالث** ما يتعين فرض العلم بوجوبه ولا يتعين  
فرض العلم باحكامه وهو خبر من الزنا والقتل واكل لحم الخنزير فيلزم العلم  
بتحريمه ليعتصموا ولا يلزمهم العلم باحكامه اذا فعل **الرابع** ما كان فرض العلم به  
على الكفاية وهو جميع الاحكام من اصول وقواعد ونوازل . فالاول اذا ثبت  
ان العلم فرض كفاية فوجبت فرضيته على من اجتمعت فيه اربعة شروط  
التكليف وان يجوز ان يكون من تقلد القضاة المحرمين والذكور لان تقليد  
القضاة من الفروض وان يجوز ان يكون من تقلد القضاة المحرمين والذكور لان تقليد  
اليه بما يمد فان اعسر خرج عن فرض الكفاية فمن اجتمعت فيه هذه توجه  
فرض الكفاية اليه وان كان فاستقامت وقام به من فيه كفاية انقسمت  
حاله وحال من دخل في فرض الكفاية اربعة اقسام . **احدها** من يدخل في  
فرض الكفاية يستقطبه الفرض اذا علم بحصوله فيه الشروط الاربعة  
اذا كان عدلا . **والثاني** من يدخل في فرض الكفاية ولا يستقطبه فرضها  
اذا علم وهو الفاسق . **الثالث** من لا يدخل في فرض الكفاية ويستقطبه  
اذا علم وهو المعسر . **الرابع** من لا يدخل منه وفي سقوطه فرضها به  
وجبان وهو المرأة والعبد احدهما يستقطب لقولهما في الفتاوى  
وثانيهما لا لقصورهما عن داية القضاء ومن العلوم التي فرض كفاية علم الكلام  
ولم يستعمل به الصحابة **قال** الامام ولوقى الناس على ما كانوا عليه فنفقوا  
الاستسلام لما اوجبنا الشناغله وبنينا عنه **واما** الان فقد دارت  
البدع فلا سبيل الى تركه ولا بد من اعداد ما يدعي به الى الملك الحق وحل  
الشبهة فصارا لا سندا لبلادنا العقلية وحل الشبهة من فرض الكفاية  
ومن استراب في اصل من اصول الاعتقاد فعليه الشغف في ازالته **الا ان**  
يتشقق عقد **وقال** العياشي علم الكلام مكرره . وقد روي ابو  
الحسن الخواري وابو مؤثر عن الشافعي التعريفية ومنها **ابعض العلوم**  
العقلية وهي ما يحتاج اليه من الطب معاينات الابدان ومن الحساب



في المعاملات وقسمة الموارد والوصايا واعلم ان العلم ينقسم الى اقسام  
 الخمسة فالواجب على العز والكفاية بقدماء والمسحوك لتجربة امور الدين وله  
 زيادة على القدر الذي يتعلق به فوض الكفاية وكفهم العالم في اقل العبادات  
 يعمل بما لا يقوم به المجتهد من غير الغرض من السنة فان ذلك فوض كفاية  
 في حقيهم والمحرم تعلم الفلسفة والشريعة والتنجيم وضرب الرمل وعلوم  
 الطبانيين كذا السحر على المذهب فذلك كله حرام ومختلف درجات بحرمة  
 كاستعداد الولدين المشتملة على العز البطالة والمباح كاستعداد الولدين التي  
 ليس فيها سحر ولا شيء يضره ولا يفسد الى سر ولا يسطع عن خبر ولا يجب عليه  
 ولا يستمعان به عليه ولا مدخل لهذه الانواع الثلاثة في العلوم الشرعية  
 واعلم ايضا ان تعليم الطالبين اما المستغني فرض بغاية فان لم يوجد  
 من يصلح الا واحد اعين عليه وان كان نولجا علة ولم يحمل العرض الا بكم تعلم  
 وان حصل بعضهم فهل ياتم بعضهم بالرد فيه وجهان صحيحا **قال** الثاني  
 وسبغى ان يكون الحكم كذلك ويجب الرفق بالمعلم والمستغني **فرع** في احترام  
 العلماء وحب العلم وقد اتي قاضي القضاة نقي الدين ابن رزين رحمه الله في رجل  
 متصدد في اقرباء العلم **قال** في كتاب النهاية للامام وقد عرض على  
 البيع هذا الكتاب ما يستوي مراده او ما يستوي شيئا انه ان اشار الى الكتاب  
 المصنف عزه نغز برابليغا بالحديث والشهرة وما ردع مثله عن مثل ذلك من  
 التبريرات الشرعية ولا يجوز لولي الامر الاستمرار بتصدده لافق العلم ولا  
 ممن الناس من الاقتداء به في دينهم وان كانت الاشارة الى النسخة الخاصة  
 لرداة خطها او كرامة غلطها او نحو عزه نغز براد واذ لك واستغني عن  
 العود الى اطلاق هذا اللفظ واسئله في مثل هذا الكتاب فان لم يثبت منع  
 من التصدد ومنع الناس من الاقتداء به وان باب كان منعه من التصدد  
 الى راي ولي الامر وفقه الله لما يرضيه **فرع** **قال** الشيخ عز الدين  
 افضل العلوم العالم بالله تعالى وصفاته بما يجب له من اوصاف الجلال ونحو ذلك  
 وبما يستحيل عليه من العيب والنقصان لان العلم شرف وشرف المعلوم وبشراة

دستور

ومشاعق العلم به تعالى اشرف المخلوقات وثمرته افضل الثمرات فان معرفة كل  
 صفة من الصفات توجب حالا ونفسا من تلك الاحوال فلامسة اخلاق  
 شنيعة وبجانبه اخلاق رديه فالعارف بالله تعالى افضل من العارف باحكامه  
**قال** والفرق بين العارف والاصوني ان الاصولي يعبد عنه علومه في اكثر  
 الاوقات فلا تدوم له تلك الاحوال فان دلت كان من العارفين في العارفين  
 المراد من بقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء **قال** والعلماء بالاحكام  
 اقسام **•** احدها من علم غير الله وعلم غير الله فعمله وتعليمه وبال عليه وثانيها  
 من علم غير الله وعلم الله هذا من خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا **•** وثالثها من  
 تعلم الله وعلم غير الله كالاولة واشهد **•** ورابعها من تعلم الله وعلم الله فان كان لا  
 تعلم بعلمه فلا فضل على اوليا وان علم به فان كان عالما بالله واما حكمه فمضى  
 من السعد وان كان من اجل احوال العارفين فمن من افضلهم **فصل** **قال** واما  
 السلام فالابداه سنة مستحبة من الواحد وسنة نهية من الجميع فالولي  
 جماعة فسلام احدهم على احدهم كفا ذلك لاقامة السنة **قال**  
 القاضي فليس لنا سنة على الاقضية غير هذه وليس كذلك كالتمنيية والرافعية  
 ولذا الاذان على قولنا انه سنة وقسم الماوردي في الروايات السلام الى ادب  
 وسنة ومختلف فيه **القسم الاول** الادب وهو سلام الملائكة وهو خاص  
 لانه لو سلم على من لقيه لسفله عن كل مهم وانما يقصد به التسليم وداد ودفع  
 اذى فهو من ادب الشرع لا من سنة فتخص هذا السلام من تسام من لقيه  
 والاوية في هذا السلام ان يسلم الصغير على الكبير والراعي على الماشي والقائم  
 على القاعد والقليل على الكثير فلو ابتدأ الكد والماشى والقاعد بذكره لكانه  
 خلافا لاوية وان استويا استحب لكل منهما ان يحضر على البداية بالسلام  
 فالابتداء افضل من الجواب على المشهور وفيه وجه ان الجواب افضل لوجوبه  
 والسنة ان يبدأ بالسلام قبل كل كلام **القسم الثاني** السلام الذي هو  
 سنة وهو سلام القاصد على المقصود فيستحب ان يسلم كل قاصد على كل مقصود  
 من كبير وصغير ارب وماش ومن هذا ومن الاول فرقان **الاول** عموم هذا

حاشية  
 ليعاظم من التسليم وادب  
 بعد الله طورا واحدا  
 ومن صرح به اخر السجدة  
 عند السلام من قوله



ويخصص ذلك وتعيين المستد بمتدائم هذا ضربان • احدهما ان يكون تحت  
 معهم سلام واحد فيمكن ان يستلم عليهم سلا ما ولما زاد عليه بتخصيص  
 فوادب والثاني ان لا يعينهم سلام واحد كالجمع العبر في الجوامع والمجاميل  
 فسنه السلام ان يبدا به الرجل باول دخول له او صل الى القوم ويكون  
 موديا سنة السلام في حق كل من سمعه ويدخل كل من سمعه في فرض فإية  
 الرد فان جلس معهم سقط عنه سنة السلام على الذين لم يسمعه وان  
 تجاوزه لم يجلس في من لم يسمعه فوجهان احدهما ان سنة السلام حصلت  
 بسلامه على ولهم فان اعاد السلام كان ادبا ويكفي ان يرد عليه واحد من الجمع  
 وان لم يسمعه والثانية انها باقية عليه فعلى هذا لا يسقط فرض الرد على من لم يرد  
 يرد واحد من لم يسمع قال **النودي** ولعله اصح **القسم الثالث** السلام  
 المختلف في انه ادب او سنة وهو سلام الفاضل اذا الزمه الاستيدان على  
 المقصود في بيته فيوتر الفاضل بالاستيدان والسلام وهل يبدأ بالاستيدان  
 او بالسلام فيه ثلثة اوجه • احدها بالاستيدان فعلى هذا يجوز الاستيدان  
 واحيا والسلام سنة • واصحاب السلام فيقوم عند باب البيت حيث لا  
 ينظر الى من فيه ويقول السلام عليهم ادخل او نحو هذا فان لم يجبه احد  
 اعاد ذلك ثانيا والثاني ان لم يجبه احدا صرف • وثالثه اذا ذكره المادري  
 انه ان وقعت عين المتناذر على صاحب المنزل قبل دخوله قدم السلام  
 والا قدم الاستيدان فان قلنا ببدا بالسلام فستسلم فهل يجوز سلامه  
 استبد انا فيه وجهان احدهما نعم ويجوز رده ادبا فعلى هذا هو هذا السلام  
 واجبا واعادته بعد الدخول ادب والثاني لا فعلى هذا يجوز السلام مستويا  
 ستقطت به سنة السلام بعد الاذن **قال النودي** والسنة لمن  
 استناد ببرق الباب ونحوه فقل له من انت ان يقول فلان فلان بن فلان  
 الفلان او المعروف بجذا او نحو من العبارات التي يحصل بها التعريف التام  
 والا فلا لا يقتصر على قوله انا او لخدم او المحب ونحوه وقال في موضع  
 اخر بذكره ذلك ولا بأس ان يصرف نفسه بما يعرف به وان كان فيه تحصيل اذ لم

عرفه المخاطب الا به بان فكفى نفسه او يقول ذا القاض فلان والمفتي • و  
 الشيخ او الامير ونحو الحاجة والاحسن ان يقول فلان فلان المعروف بجذا  
 ومن السلام على الصبي والصبيان كالرجال وتسلم المرأة على المرأة والنساء  
 وحكي الراعي في تونه سنة احتماله وتسلم الرجل على المرأة والمرأة على الرجل  
 اذا كان بينهما محرمية او زوجية وتساوية الكلام فيما اذا كانا جديسين  
 وفي استحياب السلام على المبتدع والفاسق المجاهر بفسقه ومن ارتكب  
 ذنبا عظيما ولم يتب منه وجهان احدهما لا يستحب ان يستسلم عليه فان  
 اضطر الى السلام على الظلمة بان دخل عليهم وخاف من رده مفقود في  
 دينه او دنياه سلم وفي جواز السلام على الكافر والافارقة او جلدتها  
 يجوز لكن يقول السلام عليك ولا يقول عليهم للفرقة • وثانيهما انه جرم  
 ولا جرم • واصحابها وقطع به الجمهور انه لا يجوز فلو سلم على من ظنه مسلما فبان  
 كافرا استحب له ان يرد سلامه فيقول رد علي سلامي او يقول استرجعت  
 بسلامي والمقصود استيحاشه ولو لم يقوم فيهم مسلمون او مسلم واحد وكذا  
 استحب ان يستلم ويقصد المسلم او المسلمين **قال النودي** واذا دلت كافر  
 كتابا فيه سلام فالسنة ان يكتب مالك به النبي صلى الله عليه وسلم الى  
 هرقل سلام من اتبع الهدى واذا اراد تحية الكافر بغير السلام فله ذلك  
 بان يقول هذا لك الله او انعم الله صباحك **قال النودي** ولا بأس  
 لهذا اذا احتاج الى تحيته لدفع شره او نحوه فان لم يجبه فالاحتياط ان  
 لا يقول شيئا فانه بسقط وايضا ان يظهر ردة وقد غيبت عنه ويستحب  
 بعث السلام الى من غاب عنه ويلزم الرسول تبليغه • والسنة لمن غام  
 من المجلس مفارقا لاهله ان يستلم عليهم ويجب رده **قال القاضي**  
 والمتولي الروياني ما اعاده بعض الناس من السلام عند المفارقة فهو  
 دعاء مستحب جوابه ولا يجب لان التحية عند اللقاة الانصاف وهو مخالف  
 للحديث وادبلة الشافعي قال هو سنة عند الانصاف ايضا **قال**  
 كيفية ابتداء السلام فقله ان يقول سلام عليكم الجماعة او عليك ان



كان وحده أو سلام الله عليهم أو عليك ولو قال تسليما عليك أو عليهم لم يكن  
مستلما ولا يستحق الرد ولو قال عليك أو عليهم السلام فوجهان أحدهما أنه  
ليست تسليما وبه قطع المتولي وأصحها أنه تسليم نجبت الجواب **قال**  
الغزالي لأن وجه الاستدلال به ويستحب أن يأتيه بضمير الجميع في السلام على  
الواحد فتعني السلام عليكم خطأ لأنه لا يلائم الجماعة فيشترط في ابتداء  
السلام وجوابه رفع الصوت بحيث تحصل استماع المستلم عليه والرد وعليه  
وأن لم يسمع غيرهما فان شك في سماعه زاد وأظهر أن سلم على أيقاظه عند  
نوام خفض صوته نجبت سماع الأيقاظ ولا يوقظ النوام ولو سلم على من يلفظ  
به لقد رتب عليه وأشاد باليه فيحصل الإتمام فان لم يجمع بينهما لم يستحق  
جوابا ولا يجمع في جواب لرصم بين اللفظ والإشارة ويعتد بإشارة  
الآخرين بالسلام ابتداء وجوابا ولا يفتى بالإشارة من الناطق فيها ولو جمع  
بينهما كان حثا ومنه أجر السلام بالعجمية ثلاثة أوجه • ثالثها أن قدر  
عمل العربية لم يجزه والا أجر والصحيح صحة سلامه بالعجمية وجوب الرد  
عليه إذا فهمه المخاطب ستوا عرف العربية أم لا • وأما من لا يستقيم نطقه  
بالسلام فعليه كيف أمكنه وأما من لم يسمع السلام فان يقول للمأذون السلام عليه  
ودحه الله وبركاته ويقول المحيبي مثل ذلك • **وقال** جماعة الحكماء ان ينصرف  
على قوله ورحمة الله عليه من المحيبي من اللسان بل حسن وجزم به الرافعي والرد  
أصح للحديث • وأما رد السلام فواجب إذا عاين كان المستلم عليه ولحقه تقرير  
عليه وإن كان جماعة فهو فرض كفاية فإذا أجاب واحد منهم أجره وسقط  
الفرض عن الجميع ويختص ثواب الرد به فان أجابوا كلهم كانوا مؤدبين للفرض  
سواء أجابوا مجتمعين أو مرتبين كالصلاة على الجنائز لأن ذكر الإمام فيما إذا  
صلى على جنائز جماعة دفعة واحدة فهل يستقط الفرض بعضهم أحدا ليس  
في أن الفرض يستقط بالخلاص بالبعص خرج على الخلاف فيما إذا استمع  
جميعه وأسبغ دفعة واحدة ومحبيها هنا أولى وإن لم يجبه أحد منهم أثرا كما هم  
ولو رد غير من سلم عليهم لم يستقط الحرج عنهم ولا فرق بين أن يقول المستلم

ص

مستلما أو تسليما ولا بين أن ينصرف تسليما ومبتدئا وإن كان صبيا ففي وجوبه وجهان  
بناءها القاضى على أن عمره عهدا ولا المتولي والرافعي على الخلاف في صحة سلامه  
والخلاف في البناء يفتى في الخلاف في الصحيح **قال** الشافعي والمبتدأ  
الثاني فابتداء الصحيح وجوب الرد وهما جاريان في وجوب إجابة الجنون  
والسحران لأن الأصل فيهما أنه لا يجب ولا بين أن يكون السلم مشافها بالسلام  
أو مرسله في كتاب أو على لسان رسول ويستحب بعث السلام إلى من غاب  
عنه ولو سلم على صبي لم يلزمه الرد لأن يستحب ولو سلم على جماعة فهم صبي  
مميز فرد دون غيره لم يستقط على الصحيح والخلاف كالخلاف في سقوط الفرض  
بصلوة الصبيان على الميت لأن الأصل فيه أنه يستقط وكالخلاف في سقوط  
الفرض بصلوة النساء على الميت ولو رد من لم يسمع السلام من الجماعة المسلم  
عليهم فالمشهور أنه لا يفتى ببناء المأذون على الخلاف في أن سنة الابتداء  
سأدى بالسلام على الأولين أن قلنا باذن ربه كفى بهذا في الجواب وإن  
قلنا لا **قال** في الأحكام ترك جواب سلام صاحب المأذون ونحوه من  
العصاة إذا ظن أن شره يوقظ من الزجر له أو لغرض وصفة الرد أن يقول  
وعليك السلام وإن سلم السلام فيقول وعليك أو عليك سلام ستوا  
كان المبتدأ عرف سلامه أو ذكره لأن الأولى التعريف فيها وإذا اختلف فلا فرق  
فيها بين أن يكون ولا يكون ويجوز فيه فتوى سلاما عليك أي سلمت  
عليك سلاما ولو ترك الواو وقال عليه السلام فوجهان أصحها وهو المنصور  
وقطع به جماعة أنه تجزي **وقال** المتولي لا تجزى وإذا قال هو القاضى  
فيما إذا قال بحسب السلام عليهم من غير أو وبنينا عليه أنه لو تلا في إنسان  
فقال أحدهما لا خير سلام عليه فقال له لآخر مثله لم يحصل الجواب  
وهو مبتدأ أيضا بالسلام ويجب على كل منهما الرد كما لو وقع سلاماها لذلك  
معا إذا ذكره أبو بكر الشافعي وقال هذا اللفظ به بل جوابا فإذا وقع متأخرا  
كان جوابا ولا يجب بعده على كل منهما جواب **قال** النووي وهذا الصحيح وقد  
اختلف كلام القاضى المتولي فيما إذا قال المبتدئ وعليه السلام فقال الآخر



مثله فقال القاضى هو سلام يستحق جوابا وقد حصل الجواب بذلك ولو قال  
 الجيب عليه السلام بغيره او لم يكن جوابا وهو بناء منه على انه لا بد من الجواب من  
 الواو ويجوز ان يكون وجه المنع ان المبتدأ اني بالواو فاذا نزلها الجيب من  
 حياه مثل خبيته **وقال** المتولي قول المبتدأ او عليه السلام لا يصح ابتداء  
 فلا يستحق جوابا وينبغي اذا شرطنا الواو في الجواب ان يضمن بان يقول الجيب  
 فانها قد تحذف وهو مراده وظاهر الآية والحديث انه ينبغي في السلام  
 ورده ان يقول سلام ودعوى الجزم تحذف فقد بره عليه وسلم يستحب ان يقول  
 الجيب سلامي ورحمة الله وبركاته وظاهر كلامهم انه ينبغي وعليهم السلام  
 وان كان المبتدأ في بلفظه الرحمة والبركة وظاهر كلام الرواية انه يجب  
 رد مثل لربته انطلقا هذا في الرد على المستسلم اما الرد على الكافر ولا زاد على  
 قوله عليك او عليك او وعليهم الجماعة على المنع وفيه وجه انه يقول  
 وعليهم السلام ولا يقول ورحمته وبركاته اتفاقا ولا يجاب لو اُجيب قوله  
 وعليهم بضمير الجميع ولو قال الجيب من غير عطف ولا يلفظ بالسلام لم يكن  
 جوابا اتفاقا ولو قال وعليهم بالعطف من غير بلفظ بالسلام فوجها واحد هما  
 وهو اختيار الامام انه ليس بخواب واطرها انه جواب ويشترط في الجواب  
 الاستماع كافي ابتداء فان شك فيه اعاده ليحقق الاستماع وان كثر متصل  
 بالسلام الاقتصار على الشرط بين الاحجاب والقبول في العود **وقال**  
 الرواية في كل يستحق فرض الرد بطول الزمان وبمضى ايام لحمل وجهين  
 والظاهر ان مراده سقوط فوائده واذا بلغه سلام من ارسل اليه سلامه كتاب  
 او على ان رسول وجب الرد على الفور يستحب ان يرد على الرسول ايضا  
 فنقول وعليك وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ولو فاذا استأذن بالسلام  
 من خلف ستر او حائط وجب عليه الرد وجميع في جواب سلام الاصم بين اللفظ  
 والاسما في الاخرين مرد بالاشارة ولا تكفي رد الناطق بها فلو جمع بينهما  
 فحسن كما تقدم في الجمع في الابتداء ولو سلم عليه جماعة متفرقين فقال وعليهم  
 السلام وقصد الرد على جميعهم اجزاء كما لو صلى على جماعة صلاة واحدة ولو سلم

ل

على اني فاحاطه وفارقه ولقيه عن قرب او حال بينهما شي ثم اجتمعا قالت  
 ان يسلم عليه عند كل لقاء ولو تكرر ذلك مرارا في زمن قريب **وقال** في بيان  
 الاحوال التي لا شرع فيها الابتداء بالسلام والظن انه لا يشرع فيها من ذلك الصلاة  
**قال** ابن الصباغ والغزالي والمتولي يدره السلام على المصلي **وقال** للجمهور  
 لا يمنع من السلام عليه وعلى هذا فادخه • اصحابنا لا يستحق جوابا في الحال لا  
 بعد الفراغ الا باللفظ ولا بالاشارة ويستحب ان يرد في الصلاة بالاشارة نص  
 عليه فان رد فيها باللفظ فان قال عليه السلام بطلت صلوة ان علم تحريره والا فلا  
 على الصحيح وان قال عليه لم تبطل واعترض عليه صاحب الرخاير بانه خطاب ادعى  
 وذلك جيب الرد ولا يثبت بالرد باللفظ بعد الصلاة • وقائمه انه يرد  
 بالاشارة في الصلوة • وثالثها انه يجب الرد باللفظ بعد ما وقد مر ذلك في  
 كتاب الصلوة ولو كان خروجه من الصلاة لم تبطل على الصحيح والحق بالمصلي  
 في كراهة السلام عليه الملبس في الحج او العمرة والمودن والمقيم لصلته مردونه باللفظ  
 ودره السلام على الخطيب في رده كلام مرتين بابه ومنها قضا الحاجة فلا  
 يستحب السلام على قاضي الحاجة بل القرب منه ومكالمته بعد من الادب المرد  
 فان فعل لم يستحق الرد في الحال ودره لقاضى الحاجة الرد فيها ولا يجب بعد الفراغ  
 على الصحيح وبلحق هذه الحالة حالة الجماع ومنها حالة تونه في الحمام فلا يستحب  
 لدخل الحمام ان يسلم على خفيه وان فعل **قال** في لراحيا لم يجب بلفظ السلام  
 بل بسببنا من اجاب غيره فان اجاب قال عما قال الله قال لا ياتس ان يصالح الدخول  
 ويقول عافاك الله لا ابتداء الكلام • وثالثها ان يجوز المستسلم عليه امرأة اجنبية  
 جميلة بخلاف من السلام عليها الا فتان بها او صبيبا اجنبيا بهذه الصفة فيجوز  
 السلام فان سلم كل منهما لا يستحق الرد بل يدره **وقال** الامام ليس لها ان  
 يجب فان كانت تجوز الاغتسال بها جاز ان يسلم كل منهما على الآخر وجب الرد  
 ويسلم الرجل على جماعة نسوة اجنبيات والمرأة على جماعة رجال اجانب اذ لم  
 تحتل كل من الصنفين فتنه ودره السلام على الناس في حال اشتغالهم بغير عملهم  
 ومقائشهم وبحر ومكالمه المرأة لغرض المعاملة كما مر في النكاح • ومنها المشغول



بالاكل في استسلام على الاكل وراي الامام حمله على ما اذا كانت اللفظة فيه  
 فاذا وقع بعد ابتلاعها وقبل وضع لفة اخرى في الفم فلا يتوجه المنع انتهى  
 ويجوز ان يجري على اطلاقه **واما السلام في خاله** قراءة القرآن فقد قال  
 الامام ابو الحسن الوحاشي في تفسيره الاول ترك السلام عليه فان سلم في  
 الرد بلا شارة وان رد قبل اللفظ استأنف الاستعادة **قال** النووي  
 وهذا ضعيف والخبر انه يتسلم عليه ونجب الرد باللفظ **قال** واما اذا  
 كان مستغفرا في الدعاء مجتمع القلب فيه فيحتمل ان يقال هو كالتسليم  
 بالقرآن والاطهر عندي انه يكره السلام عليه **فروع** احدها اذا امر  
 بالتمسك او جمع وعلت على طينه انه لو سلم لم يرد عليه لم يرد ذلك عندنا في  
 ترك هذه التمسك بل يستحب له السلام ويستحب لمن سلم فلم يرد عليه ان  
 يبري التسليم عليه من الجواب فيقول براءته من حق في رد السلام او جعله في  
 حل منه ونحوه فانه يستقطبه حقه والاحسن ان يقول له ان لمك رد السلام  
 فانه واجب عليك بتلطف **الثاني** يستحب لمن دخل بيته ان يتسلم على اهله  
 ولين دخل بيتا او مستجدا للبيت فيه احدا ان يتسلم فيقول السلام عليكم وعلى عبادي  
 الصالحين السلام عليكم اهل البيت ورحمة الله وبركاته **قال** النووي ويستحب  
 ان يستحي الله قبل دخوله ويدعو ثم يسلم **الثالث** يكره ان يخص طائفة من  
 الجمع بالسلام اذا اذن السلام على جميعهم **الرابع** قال النووي لو سلم  
 رجل في مجلس مرتين فينبغي ان يلزم الجواب مرة ويكون جوابها كما لو  
 سئى به من في صلاة واحدة ويعينه جيران واحد لما فان قصد جواب الاول  
 دون الثاني او عكسه حمل ان يقال عليه فرض اخر ويحتمل ان يقال لا يجنب  
 ان يقال ان يوبى الرد عن الاول لم يلزمه للثاني شي وان يوبى الرد عن الثاني يلزم  
 الرد الاول وهو كما لو احدث احدا ثانيا ونوبى بوضعه رفع احدهما دون غيره  
 ولو كان رد عليه قبل ان يسلم ثانيا لم يلزمه للثاني شي لانه غير مشروع **الحامس**  
 قال النووي وغيره التحية بالطلبة وهي احوال الله بقاء لا اصل لها وقد نكر  
 جماعة من السلف على اراهماء وقال بعضهم اول من كتبها الرادقة وهي تحية

دخض

دخض فيها بعض السلف فلو او التحية عند الخروج من الحمام بقوله طاب حمامك  
 ونحوه لا اصل لها **قال** النووي لكن لو قال لصاحبه حفظا لوده ادام  
 الله لك النعيم ونحوه من الدعاء فلا بأس ان شاء الله **قال** النووي الروابي  
 وروى ابن عليا قال الرجل خرج من الحمام طهرت فلا يجنب ودان مع علي  
 رضي الله عنه يهودي فقال للرجل هل لا اجبت امير المؤمنين فقلت سبعت  
 فلا شقيت فقال علي الحكمة ضالة المؤمن خذوها ولو من افواه المشركين  
**قال** النووي لم يصح فيه شي **السادس** اذا ابتدأ المار فقاك صبحك الله  
 خيرا وبالاستعادة او قواك الله او حياك الله او لا ارحس الله منك ونحوه لم  
 يستحق جوابا لان لوده عاله قبالة عاياه كان حسنا الا ان يرد ناذبه او  
 نادب غيره ليحلفه واهماله السلام وعدم البداة به فيستكت **السابع**  
 قال النووي المن من الصحيح المخند انه لا يكره ان يقول لا ستان لغيره  
 فداك اي وامي او جعلني الله فداك سواء كان لا يوبى مستلما او كافرا وسوا  
 كان المقننى به مستلما او كافرا وله قالك جعلني الله فداك **قال** النووي  
 ولا بأس بقوله ذلك لرجل حليل العلم او دين **الثامن** قال النووي المصافحة  
 عند الدلالة سنة مجمع عليها وينبغي ان يحسن من مصافحة الامر بالمحسن  
 الوجه فان مشه حرام نظره ويستحب مع المصافحة البشاشة بالوجه  
 والدعاء بالمعزة وغيرها **قال** النووي ويكره حتى الطهر في كل حال لكل  
 احد ولا يغتر عن بفعله من غيبته لا علم بصراح **وقال** الرافعي ان  
 لا يمنع الذم من ارام السلام به **قال** النووي وهذا لا يوافق عليه **وقال**  
 المعزى لا يجوز لاحد ان يجني ظهرا لمخاوف وذلك عبارة مختصة بالله  
 تعالى **وقال** الشيخ عمر الدين شمس الدين ان من انتهى الى احد اقل  
 الركوع فلا يفعل كالسجود ولا بأس ما ينقص عن حد الركوع لمن ركع من  
 المسلمين **واما** تقبيل اليد او راسه او رجله فان كان ذلك لمرهه او صلحه  
 او علمه او شرفه وصيانيته او نحوها من الامور الدينية استحب وان كان  
 لغناه ودينه وشوكة وجهه عند اهل الدنيا ونحو ذلك فمكره بشد



الكرامة وقال المتولي لا يجوز **واما** تقبيل الرجل خذ ولله الصغير  
 وأخيه وقبله غير من أطرافه على وجه الشفقة والرحمة واللاطف ومحبة  
 القراءة فسمته سوا كان ذرا أو أنى كذا قبله ولصدقه وإن كان شهوة  
 حرام اتفاقا بل النظر إليه بسموه حرام ولا بأس بتقبيل الرجل وجه صاحبه  
 إذا قدم من سفره وكذا معافاة على الصحيح **واما** المعافاة وتقبيل الوجه  
 غير الطفل والقادم من السفر فكله لا الأمر فانه حرام وأما الأمر  
 الداخل بالقيام فقد قال في لزومه في موضع أنه زجره وفي آخره في القيام  
 في بلاد أعناد أهلها **وقال** المتولي يستحب للجوارح إرام الداخل وهو  
 يسير بجوارحه لأنه قال بكره للرجل أن يطعم في قيام القوم **وقال** الشيخ  
 عز الدين لا بأس به لمن راحه أو يخاف شره من المسلمين فان قاضي بتركه  
 فلا دية إن يقام ليدلوا بدي لا العداوة **قال** وأما الكافر فلا مقام له  
 إلا أن خيف من شره ضرر عظيم **وقال** البودي بكره القيام له **واما**  
 المسلم فالحذر أن يستحب لمن كان فيه فضيلة طاهرة من علم أو صلاح أو شرف  
 أو كرامة تصحوبة بصيانة أو ولادة أو رجم مع سنن ويحذر هذا القيام  
 للبر والأكرام لا للبرياء والأعظام على ذلك معنى السلف والخلف وذكر  
 فيه أحاديث **قال** المتولي وبكره للرجل أن يطعم في قيام القوم له  
 وكلام غيره من المناخر من يقتضي تحريمه لظواهر الأحاديث **قال** البودي  
 ويجوز أن يقف الرجل على رأس الإمام والولي في موضع الحرب ومقام  
 الخوف **الناسع** قال التوفي يستحب زيارة الصالحين والأخوان والجيران  
 والأصديق والأقارب وبرهم وصلاتهم وإرامهم وضبطه بخلاف ما خلاص  
 أحوالهم ومرايتهم وفراغهم وينبغي أن تكون الزيارة على وجه رضونه وفي  
 وقت لا يكون هو منه ويستحب أن يطلب من أخيه الصالح أن يزوره وإن  
 يكثر بزيارته إذا لم يسق **العاشر** يستحب إجابته من ناحيته بلبسك وإن  
 يقول للوابخ عليه مرحبا وخوه وإن يدعو المرحس إليه **الحادي عشر**  
 قال الشيخ عز الدين يجوز أن يظهر الإنسان للناس خلاف ما يبطنه والود

فانها

وأما يحرم من المداهنة ما كان على باطل وأما لأجل الردد واليه فلا **قال**  
 ولا بأس باللقاب الحسنان فان خيف النابى بتركه فالأولى فعله ولا تليق الكافر  
 فقال لا ضرورة أو حاجة ماسه **فقال** في تسميت العاطس يستحب  
 للعاطس إذا عطس أن يحمد الله ويستحب لكل من سمع عطاسه أن يحمد الله فيقول  
 يهد بك الله أو يغير الله لك نجوه **•** ولو قال للعاطس الحمد لله رب العالمين كان  
 أحسن ولو قال الحمد لله على صبح حاله كان أفضل ولا يقول للموحد رحمة الله  
 بخلاف السلام ولو عطس جمع قال لهم رحمة الله أو رحمتكم الله والتسميت سنة  
 على الحقيقة كما في ابتد السلام فلو قاله بعض الحاضر من اجزاعهم لكان فضلك  
 أن يقولوا الكلت ولا تجب جواب التسميت ولا بد في الحمد والتسميت وجوابه  
 من رفع الصوت بحيث يسمع صاحبه فان لم يحمد العاطس لم يسمت كذا لو قال  
 لفظا آخر غير الحمد وينبغي لتسميته أن يذكره بالحمد فيقول الحمد لله ولو سمعه  
 بعضهم دون بعضهم سمته من سمعه دون من لم يسمعه ولو عطس في صلاة  
 استحب أن يحمد الله ويستمع نفسه **قال** أبو عاصم العبادي فان لم يسمع  
 حمده قال يحمك الله أن حمدته فان لم يكن عنده أحد قال الحمد لله رحمتي الله  
**هذا** في حق المسلمين **•** وأما الكافر فلا يقال ذلك إذا عطس بل يقول  
 له يهد بك الله ويصلح بالك والجمع بلفظ الجمع **•** ويستحب للعاطس عند عطا  
 أن يضع يده أو يديه أو يديه على فيه ويخفض به صوته ولو ذكر العطاس من  
 انسان متابع استحب له أن يسمته كل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات ويستحب  
 فيما بعد أن يذكر الحمد والسلامة والعافية لغيره من المصير وإن كان العطاس في  
 قراءة أو أذان قطعه واحد وأجاب ستمته **الناسخ في حقيقته**  
**الجهاد** والنظر في مال الإمام أن يفعل في الجهاد ويؤامل الكفار به في أنفسهم  
 وأموالهم ويجهزهم ويغير واحد بغير إذن من إمام أو نائبه ولا تحرم **وقال**  
 ابن العاصم لا يجوز ويستحب إذا بعث لإمام سرية أن يؤمر عليهم أميرا  
 ويأمرهم بطاعته ويوصيه بهم ويأخذ البيعة على الجند حتى لا يفرزوا وأن  
 يبعث الطلاب ويجسس أخبار الكفار ويستحب الخروج يوم الخميس في أوله

سنة



وان يعقد الرايات ويجعل كل فرجة تحت رايه ويجعل لكل طائفة شعارا  
 حتى لا يقتل بعضهم بعضا بيانا ويستحب ان يدخل دار الحرب بتعبية الحرب  
 لا نه احوط وارهيب وان لا يستعين بالهتاف وان يدعو عند المقاتلة الصفا  
 وان يكر من غير استراف في دفع الصوت وان يحرص الناس على القتال وعلى  
 الصبر والثبات ولا يقاتل من لم يبلغه الدعوة حتى يدعوه الى الاسلام والدين  
 بلغتهم الدعوة يستحب ان يعرض عليهم الاسلام ويدعوهم اليه ايضا ويجوز ان  
 سبهم والذين لا يقرن بالجزية يقاتلون وتسمى تساويم وتسمى امواتهم الى ان  
 يستلموا والذين يقرن بها يفعل بهم ذلك الى ان يستلموا ويبدلوا الجزية **والنظر**  
 في معاملة الكفار بالقتال وفيه مستايل **الاولى** الامام قد جاهد نفسه  
 وحده وقد يستعين عليهم بعين **وقد تقدم** ان فرض الجهاد شيئا بالرجال  
 والاحرار المشركين البالغين الذي لا مانع بهم وجوز الاستعانة فيه بالعبدة اذا  
 اذن السادة وبالمديونين والابناء اذا اذن لهم ارباب الديون والوالدون  
 وبالمهقين اذا كان فيهم جلادته دعنا في القتال او القيام بقتل الماومدات  
 الجرحاء وهذا بالنسبة للسقي والداواة **كامر** **وعن** الفقهاء ان الشافعي اطلق  
 قولين في جواز استصحاب تساويم اهل الذمة وصبيانهم **احدهما** يجوز كما جاز  
 بنسبة المسلمين وصبيانهم **وثانيهما** لا **قال** **الرافعي** وهذا يقتضي جوار اخراج  
 الذرية مطلقا لان من لا يميز جيب لا يجوز احصاؤه لانه يعرض للمهلك ولا  
 منفعة كالمجنون والخلاف المتقدم في قسمة الغنائم في ان تساويم اهل الذمة  
 هل يرضح لهم يجوز ان ينيح على هذين القولين ويجوز ان يعرض مع جومير  
 الاذن لمقتضى وجوز الاستعانة باهل الذمة والمشردين انما يجوز الاستعانة بهم  
 اذا عرف الامام حسن رايهم في المسلمين من خيانتهم واعتبر الفاضل ان  
 الحسين والطير والفقير في الامام والبعوي شرطا اخر وهو ان يكون  
 المستعملون حيث لو كان المستعان بهم وانضموا الى الذين يعرفونهم لتمكن المسلمين من  
 مقاديرهم جميعا واستمرط العرايون اخر وهو ان يكون المستعملون قلة فليس الحاجة  
 الى الاستعانة **وقال** **المادة** في حاد هذا الشرطان عنافيا **وقال**

النوفى

النوفى لا ينافي فان المراد ان كونه الميت نعان بهم فرفه لا يكثر العدد بهم كثره  
 ظاهره **واعبر** الماوردى شرطا اخر وهو ان يجوز مقتداهم مخالفا لمقتد  
 العدو وكاليهود والنصارى وعبد الاوثان وان وافقهم لم يخرج **قال**  
 ويحتمل امير المؤمنين فيهم فان راي افرادهم اصل ليعلم مكانهم افرادهم اما في  
 حاشية العشرة وامامه او وراه وان راي اخلاطهم بالمسلمين اصل فيلا  
 بقوي شوقهم خلطهم وحيث يجوز الاستعانة بالحقار **قال** **الشافعي** **الاولى**  
 ان يستأجرهم والمخدر يمنع من الخروج فان خرج رد وان حضر له فخرج  
 فان لم يخلص من اخرجيه وهن فان حضر لم يستحق شيئا من الغنيمة على الزبيب  
 ولا سلب من قتله وقيل ان سماء الامام لم يسهم له وان لم يمتهم استهم له وقيل  
 يرضح له **والخبر** هو الذي يخوف الناس من القتال بان يقول عدتم  
 قليل وخيلو لكم ضعيفه ولا طاقة لكم بالعدو وهذا وقت شديد الحرب  
 والبرد وخشى الثلقان حرجنا فيه وخوفه **وفي** معناه المرجف وهو الذي  
 يكثر الاراجيف بان يقول قتلت سرية كذا والعدو كبر في موضع كذا  
**ولحقهم** مدد وكلام الامام والغزاة لا يقتضي خوله في المخدك والظاهر الاول  
 والخباين وهو الذي يتجسس العدو ويطلعهم على عورات المسلمين بالمكاتبه  
 والارسال ومن فعل ذلك لا يستحق القتل بل النحر لان من ذوى  
 الهيات واذا تاب المخدر قبلت ويستبرأ بالامتحان بتر او علاينه بان  
 يعلم ان ذلك له من فاما اذا كان لطلب غنيمة او بعد الظفر بالبشردين فلا  
 يعطى شيئا ولا يلحق الفاسق بالمخدك في انه لا يستهم له وفيه وحده تقدم  
 ولو حضر الكافر القتال فهل يرضح له فيه خمسة اوجه **احدها** لو ان  
 قاتل اذن له الامام **والثاني** يرضح له وان شقيا **وقال** **المنا** ان قاتل  
 ارضح له والا فلا استواء اذن له الامام **اولا** **ورابعها** ان حضر باذن من يمام  
 ارضح له والا فلا **وتامسها** ان لم يمتد عن الحصون ارضح له وان سماء فلا  
**وقد تقدم** الشرط في كتاب القسم **المسئلة الثانية** في ارضح للمستأجر  
 وهل يجوز للامام وللأحاد استصحابهم على الجهاد فيه أو خه **احدها**



انه تجوز . واصحابها انه لا يجوز . ثالثها يجوز ذلك للامام دون برهاده يعطي  
الاجرة بنسبهم المصالح وللامام رغبته المجاهد بنسب الجهاد بيد التراد  
والاهبة والسلاح بنسب المال ومن ماله ويستحب ذلك للاحد بعد  
اجاره ولو اذن الامام رجلا على الجهاد ففي استحقاقه الاجارة وجهان وقال  
المادردي ان غير الجهاد عليه لم يستحق وان لم يتعين فله الاجرة من حين  
خروجه اليه ان حضر الواقعة فاذا حضر فعليه فلا يستحق شيئا من حيفيد .  
واستحسنه الرافعي وقال . ينبغي ان يحمل عليه الاطلاق . واما استيحاء  
الامام العبيد المسلمين للجهاد فقد اطلق جماعة رواية وجهين فيه وبناء لتمام  
في جواز استيحاء الرجاء فقال ان جوازها جائز استيحاء ربه وان منعناه  
فوجهان يخرجان على الخلاف فيما اذا وطى الكفار بلادنا هل يتعين الجهاد  
على العبيد . واستيحاء غير الامام لهم مرتب على استيحاء الامام واولى بالمنع  
ولو اخرج الامام العبيد قهر الزمة اجبرتهم من يوم الاخراج الى ان يعود كل منهم  
الى دينه . قال الرافعي ويشبه ان يبنى ذلك على الوجهين السابقين ان  
جعلناهم من اهل فرض الجهاد فليكونوا كالاحرار ووقف فيه بعضهم . قال  
فلا قيام ان يستعمل في الجهاد بما لا يبدله له وهل طردوا ذلك الاحارة والمعاينة  
فيه وجهان احدهما الاول وهو ظاهر النص ولا يضر جهالة العمل والدة ولو كان  
حالة الجاهل لا لا يضر ان يمتنع من الجهاد واعرض للامام عليه بان اهل الزمة  
لو حضر الصف باذن الامام من غير استيحاء ربه ارادوا الانصراف بعد قيام  
الحرب فالراي ان يمتنعوا ما فيه من الضر وان لم يكونوا من اهل الجهاد المفروض على  
الكفاية ولا على العين وعلى هذا ففي قدر ما يستنجر به بلثة اوجه . احدهما انه  
لا يجوز ان يبلغ بالاجرة ستم رطل كالمصبي والمرة . قال الرافعي وحاصله الحكم  
بالاستيحاء والرد الى اجرة المثل اذ بان بالاجرة زيادة الاجرة على ستم رطل  
العينة والافق لا يتداند راقدا الغنية وستم الرطل منها . قال المادردي  
والرواية وهو غلط واصحابها انه لا يحرم في قدر الاجرة كاية ساير الاحاديات  
وثالثها انه تجوز ان يبلغ بها ستم الرطل دون الفارس واذا حضر الصف احد

بالسار

بالقتال وان لم يجز المسلم عليه الا عند ظهور العدو فان حضر وان لم يقا تلوا نبي  
ففي السار والبيان ذكر وجهين في استحقاق الرجاء . قال المامدي والرواية  
ان كان لا يهزم العدو واستحقوا الاجرة وان كان مع امكان القتال والحاجة  
اليه رد من الاجرة بالفسط وفيما يفسط عليه الاجرة وجهان احدهما على المسافة  
بنسب بلد الاجارة الى موضع الوقعة وعلى القتال والثاني على مسافة مسيره في  
بلاد الحرب الى موضع الوقعة وعلى القتال لان مسيره في بلاد الحرب شروع  
في العمل لا يمتنع القتال بخلاف مسيره في بلاد السلام وهما بنيتان  
على ان الاجرة في الحج يفسط على جميع المسافة مع الاعمال وعلى المسافة من  
حين دخولهم مع العمل وفيه وجهان وان كان عدم قتالهم لصالحه العدو  
فان كان بعد ان دخلوا دار الحرب لم يستخرج منهم شيء ان كان قبل مسيرهم  
من بلاد المسلمين استخرج كل من جرة وكان هذا عدا راسخين به ما يتعلق  
بعموم المصالح من الاجارة وان لم يفتن عن مثله الحقوق الخاصة وان كان  
بعد مسيرهم في بلاد الاسلام وقبل دخول دار الحرب ففي استحقاقهم قسط  
تلك المسافة من الاجرة الوجهان المتقدمان ولو اراد لتمام ان يفرق بينهما  
في غير جهة الجهة المشاخر على الغزو فيها فان كانت مسافة البائنة ابعد  
طريقها او غيرها او اهلها اشجع لم يفرق ذلك والافله ذلك وفي استيحاء  
احاد المسلمين الذي للجهاد وجهان صحهما المنع . قال الاول اذا اخرج  
الامام الذين للجهاد فالاول ان يجعل لهم اجرة معلومة وهل يحوزون الاجارة  
او جعلت في الوجهان المتقدمان ان شيئا يجهلوا بان قال رضيكم او  
نطلبكم ما تستعينون به وجبت اجرة المثل وكذا ان اخرجهم قهرا اوجلبهم على  
الجهاد . قال المامدي والرواية ولا يعتبر في هذا الاكراه الحسب والنسب  
المعتبر في الاكراه على الطلاق والمعتبر ان يخرجهم على الخروج ولا يخصص  
لهم في الخلف انهم بالزمة والعهد في قبضته ونحت قهر فلم يخرج مع القول  
لغيره وان خرجوا راضين ولم يسلم لهم شيئا فلهذا موضع وجوب الرضا وفي  
محله بلثة اقوال تقدمت في كتاب القسمة والعينة ثم الاجرة الواجبة سواء كانت



اجرة المثل او ستمائة مودى من خمس الخمس الغنائم مطلقا بين يديهم المصالح او من  
 اربعة اخماس الغنيمة او من اصلها فيه ثلثة اوجه **قال** الرافى  
 والظاهر ان المراد خمس الخمس من هذه الغنيمة ومن غيرها **وقال** المادردى  
 والرويانى ان كان المستحق اجرة اعطيت من مال المصالح الحاصل قبل هذه  
 الغنيمة لان لاجرة تستحق بالعقد وان كان جعالة اعطى من مال المصالح  
 من هذه الغنيمة لانها تستحق بعد العمل وان كان رضا فخص على هذه  
 الغنيمة على الخلاف فيه وهذا يقتضى بحج وجهين في صورة العقد عليه بنا على  
 انه اجارة او جعالة **وقال** ابن الصباغ يجب لاجرة من اصل الغنيمة ما لم يبلغ  
 سهم الرجل فان بلغته ما يكون رضا من الغنائم وما زاد من سهم المصالح  
 ولو لو انما اذا اخرجهم قهرا ولم يحضر القتال او خلا سبيلهم قبل اخضه  
 الصف لم يستحقوا الا اجرة الزهباب وان تعطلت منافعهم في الرجوع  
 لهم من الشد ديف شاة او ان حضر الصف لم يبقا لولا ان استحقاقهم  
 اجرة المثل لحد وقومهم وجهان اظهرهما لا وعلى هذا ان لم يكن عليهم شيء  
 هذه الحالة حبس وقولنا شئ عليهم والا ففيها الخلاف في ضمان منفعة  
 الحرا بقوات وان قلنا يجب وجب اجرة مثله حاضر من غير مال الا حاضر  
 مقاتلا واذا حضر الكافر الصف باذنه لم يملك ما دام اذنه اذ اقل الشراير فنج  
 له اذ لم يقاتل ولو ترك الامام الدين امرهم بالخروج ولم يلبسهم حضور الصف  
 فحضروا محاردين لم يستحقوا شيئا من لاجرة لذلك قطعنا **الثاني** لو قال  
 من غرامى من اهل الذمة فله كذا استحق المثل من غرامى من اهل الذمة  
 النساء ولو قال من قاتل فله كذا استحقه من قاتل من الصنفين ولا يستحقه  
 الصبيان في الصورة **وقال** اما العبيد فان اذن لهم شاة اثم في القتال استحق  
 السادة المثل والافلا شى **وقال** الادبى يستحق المثل من ستمد الوقعة ولم يقال  
 ولا يستحقه في الثانية ولو قال من غرامى من المسلمين اختص بغير المرتزقة  
 ستمد دون الذين في المرتزقة والكلام في النساء والصبيان كما مر ولو قال من  
 غرامى واطلق دخل فيه المسلمون غير المرتزقة والذميون لا المعاهدون **الثالث**

قال الرويانى لو قال جعلت لجميع من يغزو معى الف دينار مثلا فان كان  
 المثل في الذمة دخل معه الطوعة بالغزو دون المرتزقة والذميون دون  
 المعاهدون ويقتسم بينهم على السواء لا يفضل المسلم ولا من لا يسهم له على غيرهما  
 ولا يدخل فيه بن العبيد المأذون لهم الا من لم يدخل فيه سيده لانه لو دخل من  
 دخل فيه سيده ادى لا تفصيله على غير اذ خصه عبده له واللفظ يقتضى  
 التسوية **واما** النساء فدخلن في لفظ القتال دون لفظ الغزو كما مر  
 واما الصبيان فان لم يدخل فيهما اوليا وهم لم يدخلوا كالجعالة المفردة وان دخلوا  
 فيها دخلوا بخلاف الجعالة المفردة وان كان المثل معينا بان قال جعلت لجميع  
 من يغزو وامعى هذا الماصح سواء كان المال معلوما او مجهولا والدخل في  
 هذه الحالة يعتبر بالمال فان كان من الصدقات خرج المشركون منها ودخل  
 فيها الطوعة دون المرتزقة ولا يبيح جمع منهم اذ المرغى وان كان من  
 سهم المصالح فدخل فيها طوعة المسلمين خاصة وان كان من اربعة اخماس  
 التي في صحة الجعالة قولان من القولين في مصر فها فان قلنا مصر فها في الجيش  
 خاصة فهي باطله وان قلنا مصر فها المصالح العامة دخل فيها ما عدا  
 المرتزقة من المسلمين واهل الذمة **الرابع** لو غرامى من اخرج به الشرع من  
 الجعالة فان كان عالما بالحكم فهو منطوق ولا شئ له مستملا كان وكافرا وان  
 جهله فوجهان ادها مستحق جعالة مثله دون اجرة مثله والثاني لا شئ له  
**الحامس** لو قال الذمي استأجرتك كذا اعمل ان تقبل فلا قال الكافر فعلة  
 اعطاه من سهم المصالح وان قاله لمسلم لا يكون اجارة صحيحة فيعطيه  
 ذلك للمصلحة قال الرويانى **المسئلة الثالثة** في من منع مثله والذين  
 يمنع مثله من الكفار اصناف **احدها** القريب فيكره للغايب مثل ابيه  
 وقربه فان كان محرما قالدت الكراهة **وقال** ابن حزم في كراهة  
 فخص بالقريب المحرم وتوسط الماورى فقال الذي اذا اده ان كان ميرا  
 برث بنفسه ومودت له فله وان كان لا يرث بنفسه ولا بودت فهو  
 كالاجنبى فان سمعه بذكر الله او سؤله بسؤال قصده بالمثل لم يكره له اذا



**الثاني والثالث** النساء والصبيان لا يجوز قتلهم اذا قاتلوا فان قاتلوا  
جازه وقال الماوردي لا يجوز قتلهم اذا قاتلوا الا مقبلين لا مدبرين قبل الاستي  
لا بعده **قال** فان كان في النساء من قوم ليس لهم كتاب كالذميريه وعبد البر  
واستعوا من الاسلام فعند الشافعي يقتل في الحثي المشبك كالمراة والمجوس والصبي  
وحمله بعضهم على القول في الشيخ الفاضل الذي لا رأي له ولو استمر منهم من اهل  
وحدكنا في بلوغه شفقنا عن موثره فان لم يكن ثبت حكمه حكم الصبيان  
وان ثبت حكمنا ببلوغه وقد مر ذلك في قولنا في ان ذلك بلوغ او علامة عليه سني  
عليها ما اذا قال سن جعلت ببنائه بالذم والاطهر بما التاخذ فيصدق بيمينه  
ويحكم بصغره واليهين واجبة على الصحيح وقيل احتياط واستشكك في شرعيتها  
وان قتل من المير قتيلا في الله عاوي ولو قامت بينة على استكراهه عشر  
سنة سمعت ولم يقبل بخلاف ما لو اقامتها على القول الاول **قال** المتولي  
ولو ادعى الذم في ذلك حين طلب تقرير الجزية عليه لم يسمع منه ولا يقول على  
اخضرار الشارب وفيه القبول على ما خشن من شعر الا بطن والوجه يشعر اللحية  
والغادر في الشارب فجهان تقدم في كتاب الحجر واما الراهب شيخنا كان  
او شابا او عفا ومنهم الا بجر واصحاب الحرفة والشيوخ الصغفا الذين لا  
رأي لهم قولان اصحها انهم يقتلون واربعة في العبدان والزنا ومقطعي  
الايدي والارجل **وفي** الاجل طريقة قاطعة بجوار القتل اقصر عليها  
الماوردي **قال** الدافعي وهي قوية والحرفون في معنائهم لا محالة ومنهم  
من قطع به في الزمن والاعنى ومقطوع اليد او الرجل في القولان فيما اذا لم  
يكن للذم من رأي في القتال فان كان له رأي فيه وسنصبون به فيجوز قتله  
ستوا حضر الوقعة ام لا ولا فرق بين ان يحضر الوقعة او لا ولا فرق في المقاتل ومن  
ان لم يحضر في جوار قتله القولان واما الشيخ الاحمر الذي لا رأي له  
فقال لا امام والغزاة الظاهر القطع بقتله اذا حضر الوقعة ويحمل اجرة  
القول في ما اذا لم يحضر **وقال** الدافعي الذي يقتضيه ومعه كلامهم انه لا  
فرق بين ان يقتل على الاحرف من المذمومة من صف القتال او يدخل بعض

الاحرف

بالاجم

بلادهم فجدد هناك فان في جوار قتله على القولين **قال** وهو قريب من الشيوخ  
والصبيان والنساء الذي لا يتاخذ منهم القتال وفي الرهبان المعرضين عن  
التعرض للنساء من سعد في الاحراة المستولين بالحرفة ان لا تعرض لهم اذا دخلنا  
بلادهم سيف والشرم اصحاب حرف **الفرج** ان قلنا يجوز قتلهم جازا استقامهم  
وشيئنا ساءم ودارهم واعثنا مموالهم وان قلنا لا يجوز في ارقام وجه  
اظهرها انهم يرقون بنفس الاستر النساء والصبيان **وقال** ان الامام يخير  
ان يقتله وعن علي ويفاديه ويرقه **وقال** انما منع استرقاقهم وعلى هذا فبني  
استرقاق دارهم وشيئنا ساءم ثلثه اوجه **أحد** ما استرققوا في لا  
معرض لهم للتبعية والمالت باستر النساء وستر قهر دون الصبيان **قال**  
الامام والثاني ضعف راجع الحلا في اعثنا مموالهم وفي اهل السوء  
طريقان **أحد** لها انهم على القولين في الاجرا **والثاني** القطع بانهم يعاقبون  
وعلى لرد ولا يخفى في استرقاقهم ودارهم واعثنا مموالهم الخلاق السابق  
**قال** الامام ومن منع اعثنا مموالهم قرب من حر لا جاع **وقال** الاول  
اذا رهبنا المرأة في جوار شبيها وجهان متعبان على القولين في جوار قتله  
الراهب وجزم الغزاة في الخلاصة فيها وفي العبد اذا رهبنا ذن سيده  
بالجوار **الثاني** لا يجوز قتل رسولهم **الرابعة** يجوز للامام محاصرة  
الكفار في البلاد والحصون والقلاع وسد الامر عليهم بالمنع من الدخول  
والخروج وقتالهم بالمخيق ويحرقهم باضرار النار ورمي المنقط بهم وتزعم  
بارسال الماء عليهم وتقدم الاسوار والبارك عليهم وبارسال الرماحي  
والحيات والعقارب ونحو ذلك ما يدعى وان كان فيهم النساء والصبيان  
ولسهم ومن عاود في سبهم بان يقاتلهم ليلا على غفلة وان خشي من اصابة  
النساء والصبيان ولا فرق في ذلك كله بين ان يضطر اليه او لا **وقال** القاسم  
يستحب للامام اذا علم ان في المسلمين في وطف بالكفار ومن غير قتالهم عملا  
يعم ان يقاتل ما يعم لما فيه من قتل البهايم والنساء والصبيان وان خاف منهم ولم  
انه لو عهم بشئ كانا قد رجا من غير راهبة وهو يعم اتيان الكراهة في الحالة



الاول دخل في الامام فيما وجب من قال لو كان لانا في الفتح والفتح لا به  
 والفتح بعينه يعطى ويطول مقامه جازا اذا عرف ذلك فلو تشر الكفار  
 بالنساء واليهما فان دعت الضرورة اليهم وصرفهم بان كانوا في الخيام  
 الحربي وهم قاصد وفاء ولو تركهم لغلبوا لجازا في الضرب وان اصاب الذين  
 ستر سوابهم وان لم يدر ضرورة بان كانوا اذ عين عن انفسهم غير قاصدين قتالنا  
 فاربعة اوجه احدها ان جوارزهم النوى والثاني ان جوارزهم النوى  
 الثالث ذكر الرابع فيستحب تركهم ولو تشر سوابهم في القلعة فافتر عن  
 انفسهم فطريقان احدهما القطع بجوارزهم . والطريق الثاني الاجرا  
 القول في الاول اذ المعلن الفتح الا يقصد منهم قال الماوردى اذا استسقى  
 منهم خيرة من سقيه وتركة فاستخير بين قتله وتركة **فصل** اما اذا كان في  
 القلعة او البلدة مستسلم او مستلم من سبيل شرا وتجارة او استمان او باسلام  
 بعض اهلها في جوارزهم فاعلم انهم كالمخبيق والدار طرق احدها ان لم  
 تدع اليه ضرره فهو مكره وفي غير مكره قوله ان اظهر بها الجوارز وان عث اليه  
 ضرره بان خيف على المسلمين منهم لو لم يدفعوا هذه الطريق جازا والثاني  
 انه ان دعت اليه ضررة جازا والا فان قل عدد المسلمين في الكفار جازا الرمي  
 والاولى تركه وان كان عددهم مثل عدد الكفار واكثر لم يجز الحق اصحاب  
 هذه الطريقين بحالة الضرورة ما اذا لم يحصل فتح القلعة الا بالذل والثالث  
 للامام وفابعه عليه الغزاة انه ان علم ان ذلك يصيب من فيها من المسلمين  
 فاجبه القطع بالتجريم وان غلب على الظن سلامتهم او كانوا متمكنين من  
 النوبة ففي جوارز قتلهم بذلك القول ولا تضر الى الضرر وعدمها  
**قال** الدافعي يتولد من الطريق حلا في جوارز الرمي عند الضرورة والعلم  
 بانه يصيب كل مسلم كما سياتي في ما اذا تشر الكفار بالمسلم انتهى  
 وفادعه بعضهم فيه **وقال** النووي المذهب جوارز الرمي ان عرف انه  
 يصيب مستملا **وقال** الماوردى اذا حاصرت قلعة فيها مسلم او مسلمون  
 ان استاعلهم من القتل جازا وان لم تامنهم بل غلب على الظن ولا ضرر علينا

والاخر

في الكفر عنهم في الحال وحس الكف بوجوب المقام على قتالهم معشر بالضرر  
 المخوف منهم فان كان مجحلا وخيل المقام عليهم وان كان مؤجلا لم يجز المقام  
 الا عند تجدد ضرره وحدوثه وحيث قلنا بالجوارز فري فاصاب مستملا فلا  
 شئ عليه غير الكفارة **قال** الطبري والبغوي وهو ان اذ لم يعلم فاستملا  
 بطريق الاول **وقال** الرواية اذ علم انهم فيها مستملا وجبت المديونة  
 والكفارة وان لم يعلم ان فيها مستملا وجبت الكفارة فقط **فصل** اذا تشر  
 الكفار مستملين من الاسنان فان لم يدع ضرره الى ريبهم واحتمل الحال  
 الاغراض بان كانوا اذ عين عن انفسهم لم يجز ريبهم فان رمى رام وقتل  
 مستملا فقد قال البغوي هو كما لو قتل رجلا في دار الحرب فان علم مستملا اليه  
 القصاص وان ظنه كافرا فلا قصاص وجبت الكفارة وفي الدية قولان وان  
 دعت ضرره الى الرمي بان تشر سوابهم في حالة الاغرام ولو هفنا عنهم  
 اظهروا بالمسلمين فوجهان اظهرنا وهو منصوص انه يجوز ريبهم على قتله  
 قتال المشركين وتوبة المسلمين بحسب الامكان . والثاني لا يوجب  
 البغوي وهذا الغزاة فيما اذا تشر كافر مستملا واقتضى كلامه تخصيص  
 الخلاف بما اذا تشر الكفار بظايفة من المسلمين في الصف واشاء للامام الى  
 الفرق بينهما والحق في البسيط ما اذا تشر عددا محصورا من الكفار  
 ولم يدر في هلال معاملة من المسلمين خطر كل واحد وهو اصطلاح خبر اسلام  
 بما اذا تشر واحد بواحد **السفر** ان قلنا بالجوارز الرمي فري فقتل في  
 القصاص طرق اصحابنا انه يخرج على القولين وجوبه على الاثر وقامتهما  
 القطع بوجوبه **قال** الامام وقابلها بقطع فيما اذا اراد من يستملا على  
 قتل مستملا بايجاب القصاص على المكر وهو بعيد **قال** البسيط ولو كان  
 المستر بالمسلم مستملا ايضا في ايجاب القصاص على المستر من احوال علي  
 منشا من تردد ولا صحت في هذه المسئلة فان زلناه منزلة المحنة فلا  
 قصاص عليه ولعله الاظهر **الثالث** اننا قلنا يجب الفرد على المكر فهذا  
 اولا والا فقولنا ان قلنا بالجوارز فلا قصاص وجبت الكفارة **قال** الرواية



ففيها طرف . **أحد**ها انه ان علم ان المرح اليه مستلزم لزمته الدية وان لم يعلمه  
لم يلزمه وهو ظاهر النص . **والثاني** انه ان قصد بعينه لزمته الدية  
ستوا علمه مستلما او لا وان لم يقصد بل ترحى الى الله فمطلقا لم يلزمه .  
**والثالث** ان فيما قولين . **والرابع** انه ان علم ان تمت مستلما وحيث  
قصد بعينه ام لا وان لم يعلم فقولا . وقد تقدم ذلك في الامانات .  
**وقال** المامق في مسئلة الدية في ماله لا عند دية عمد محض فان لم يستعد  
فله ولم يعلم استلامه **قال** المزي لا يلزمه الدية **وقال** سيار استلما  
يلزمه في ماله وان لم يستعد فله . وعلم استلامه ففي الدية قولان فان لزمته  
فهي دية خطا على العاقلة واستحسنه الرواية . **والثاني** باطراف  
المستلزمين كالمترين بجاردهم ولو نزلوا مستلما من اودى او عبد فالحكم في  
جواز الرجوع الى الدية والكفارة ما تقدم للرجوع الى العبد القية . ولو  
نزلوا كافرين من مسلم او غيره من امواله او ذكبي فرسه فماليه مستلما  
فانلفه فان كان في غير التحام القتال لزمه ضمانه وان كان فيه فان  
امتنه ان لا يصيب قال المستلزم فاصابه ضمن وان لم يملكه الدية الا باصابته  
فان جعلناه كالمكره لا يضمن وان جعلناه محسنا والزمه ضمانه كما يلزمه القضا  
**فصل** في المزمة اذا اختلف الصفان حرم على المسلم الامتناع الا في  
خالفين **أحد**هما كسر الكفارة على ضعف عدد المسلمين فجاءه الاصل  
هذا اذا كان المجاهد اذ الاثر من واحد فان كان مسلما واحدا لم يجب  
عليه مصابة اثنين من المشركين عند الانفراد اذا قصد واما اذا قصد  
فصله التولية عنها فيه وجهان احدهما نعم لان فرض الجهاد انما يتوجه على  
الجماعة دون الواحد ومن جهة المامق في الرواية والنووي وتاثيره لا يرجح  
ابن الصباغ وابن العزق **قال** ابن الصباغ وليس للواحد والعدد  
البيشير قصد الجهاد ولو قاتل مشركا مستلما وعلم انه لا يقاومها ومالك  
فصل لجواز ذلك لا يصراف ام يلزمه الثبات فيه وجهان **قال** الرواية  
ظاهر المنبب الثاني ولا فرق في وجوب مصابة المستلزمين لضعفهم بغير

203  
فمنوا خياله والمشركون دجاله وبالعكس **قال** النووي وفيه نظر ويؤيد  
تخرجه على الوجهين السابقين في الاعتبار بالمعنى ام بالعدد وهل يجوز  
ان يرمية من ابطال المسلمين من اثنين واحد من ضعف الكفار فيه  
وجهان اصحهما وكلام المامق في مقتضى الحزم به فانه قال اذا رجا المسلمون  
الظفر بعدوهم او صابروه وجب عليهم مصابة من جهة يظفروا به ستوا  
قلوا او كثروا وهو مراد الاية وان لم يرجوا الظفره فهنا يعتبر المشركون  
فان كانوا اكثر من مثل الثلج اذ ان دولوا عنهم وكلام ابن الصباغ والرواية  
والشيخ ابواسحق صريح في استحباب الثبات في مطلق الزيادة مع  
علمه المسلمي بغلبةهم وماخذ الخلاف النظر في مجرد اللفظ او و  
مراعاة المعنى ويعبر عنه بانه هل يجوز ان يستلزم من اللغز العام  
او المطلق معني تخصيصه او بقصد ويجري الوجهان في عكسه وهو  
ان يرمية من ضعف المسلمين من اية وتسعة وتسعين او من اثنين من  
ابطال الكفار وان يرمية من ضعف المسلمين من تسعة ولا يبرأ و  
بنو يعز من ابطال الكفار فان راعينا العدد لم يجوز وان راعينا المعنى  
جاز والظاهر المنع وحاشا لقرار نظر ان غلب على ظنهم انهم لو  
نعموا الظفر واستحب لهم الثبات وان غلب على ظنهم الهلاك لم ينو افق  
وجوب الفرار وحيث بانها الطبر وخامعة على القولين وجوب الترفع  
عن النفس ومقتضاه ان نحن الصحيح عند الطبري الوجوب في البانظر  
لانه تقدم انما فيما اذا كان الثاقل مستلما وان الكافر يجب دفعه قطعاً .  
**وقال** الامام ان كان في الثبات الهلاك المحض من غير نكاية ظاهرة في العدد  
وجب الاصراف وان كان فيه نكاية ظاهرة فهم في وجوبه الوجهان .  
**قال** النووي وهو الحق والاصح انه لا يجب للمسلمين الفرار والفرار  
لم يعددوا النكاية بالظهور كما قيدها الامام ولولم يكن مع المسلمين سلاح  
او لم يبق معهم سلاح لا يفتنوا واحد العدو ولم يكن هناك خشية ولا  
حجاجة من دفع بها ومع الكفار سلاح فقد قال بن امام والغزالي يجوز



الايضاف للتعرض للهلاك مع عدم النكايه ومعناها القول بوجوب الاضطرار  
 وكلام الامام في آخر المسئلة يقتضيه وصوبه ابن عبد السلام لما فيه من اهانة  
 الدين وان ادرك الرمي بالحجاف ونحوها ففي حواشي الاضطرار ثلثة اوجه  
 احدها الجواز وصحة العاقبة والثاني المنع ومنع كلام الطبري وابن  
 الصباغ والرواية والثالث ان كان معهم مقالع لم تجز والاجاز ولو  
 حال العد والى بل قال **الثاني** ان يتحصنوا ليحكمه قد دونه ولا  
 يا عوادا انما الانتم على من ولا بعد المقام **الرفع** لا يجوز للمسلم ان يعقر فرسه  
 في الحرب حتى لا يفر **الحالة الثانية** ان يكون متحيزا في قتال وهو الذي لم  
 يثبت الاضطرار في طائفة طائفة لم يفر معهم الى القتال فنجوز ذلك شقوا  
 كما تلتقيه كيرة او قليله وفيه اشراط لومنا قريبة وجهان احدهما  
 انه لا يشترط وثانيهما نعم **قال** الامام ولا ينزل القرب هناك ما دون  
 مسافة القصر المراد ان يكون بالقرب من المعرك مابطه دون حد حين  
 بعد والتحيز اليهم الاستنجاد بهم حتى يدرك المسلمين ولا بعد ان يدركهم  
 والحرب فايهم وعلى ليدول لا تجب على المتحيز في القية العبد ان يستعمل  
 بالعود والاستنجاد والسعي فيه بتحصيل الجميع ولزاد الهاد لك  
 ففي وجوب الوفا عليه بالقصد الذي قدمه نظرا فان احاطه وقد مضى الى  
 أقصى الشرق الغرب في حكم القضاء وتصوير القية واعتبر في الجهاد ومن  
 في الكفر رديه عاصيا لا يلزمه العود الى الجهاد ولا يفر بلزم قاصد  
 التحيز مع ان قصده لا يلزم على فدره له وتدره له لا يلزم على طريقه  
 ظاهره وكل قصده وهو ما يدك عليه كلام الصمد لا يفر لانه يعرضه  
 اشكال والمسئلة محتملة انتهى وقوله لو تركه غايه المزيلة العود  
 هذا فيه خلاف **يا** وقد حكى الرافي خلافا في وجوب العود في  
 مسئلنا وعلى الناذل لو لم يكن صاه مره وجبت المصايح لتعد والتحيز  
 واشترط الامام على هذا ان يكون حاجة اليه بان يستشعر من القائلين  
 عجزا نحو حال الاستنجاد بغيره احري فان لم يكن كذلك لم تجز

واشترط

واشترط ذلك في الاحراف ايضا واشترط على الوجهين ان لا يكون في منزلة كسار  
 المسلمين فان كانت لم تجز وتابعة الغزاة **قال** الدافعي لم يشترط غيرهما  
 ذلك بل اطلقوا ذكر التفصيل المتقدم وكما هم واوترك القتال للفرار  
 في الحال يجوز رايهم على الاقوال بغيره احري انتهى وما قاله ظاهر  
 وسأيد بما تقدم ان الخلافة في وجوب العود ارجح ربي الدين والوالد  
 بعد حضور الصف محصورا اذا لم يحصل الفرار بعوده فان جنى لم يجز  
 فطعا والتحيز اليه بعيدة لاستدراك الغاية فيما غنوه بعد وفارقه  
 شواجره او منعاه وان حصل بعض العينة قبل وفارقه وبعضها بعد  
 استحق حصته من الاول دون الثاني **قال** الدافعي كذلك المتحرف  
 للقتال ومنهم من اطلق القول بان المتحرف يشترك في العينة ولعله  
 فيما اذا لم يبعد ولم يعبد وفيه مشاركة المتحيز في قربة في الغنمة  
 الحاصلة بعد توليه وجهان ظاهرهما نعم **واعلم** ان الامام حكى عن تركه محال  
 انهم اطلقوا في مشاركة المتحيز في الغنمة وجهين من غير تفرقة بين ان  
 يكون القية قريبة او بعيدة وايداه هو التفرقة بين عينة واطلق الغزاة  
 القول في باب قسم العينة بان المتحيز يشترك والرافعي نسب الى النضر  
 هنا عدم المشاركة في التحيز في القية البعيدة **قال** الروائي ولو  
 غنم المستلزم واقتسموا ثم ولست طائفة لم يترع منهم حصتهم وان  
 ولو اقبل العتمة قبل ان تجنس او بعد لم يكن لهم فيها حق **رفع** تولية  
 الدبر للمتحرّف للقتال جائز وليس لهزيمة والمتحرّف هو المشرك  
 في مكان اخر في موضع الحرب لمصلحة القتال اما الكونه من الاستقبال  
 بان تحرف من الموضع الصيق والمقابل للشمس والريح الذي يسمى الرباب  
 على وجهه لا موضع واستمع او مستند للشمس والريح او لكونه فيه  
 مصلحة كالوراء التحول من الضيق الى السعة او ليقسمة في موضع ولجهم  
 او ليقية العدو في كبر عليه او ليخرج عليه ليز من خلفه او من موضع معطش  
 الى موضع فيه الماحاة ظاهرة لاية وما قالوه انه لا يجوز التولي ولا



لزيادة العدو على الضعف او لتخلف لقنالك ولتخير اليه محمول على من  
ليشله عدد من خوطب بالجهاد فاما من لم يخاطبه فان من شاقا لم يمت  
الا بصراف بض عليه ولذا الصبيان والمجانين والمغلوب على عقلم  
من غير سدر. واما الشكران فيائم بالانصراف. واما المصطفى والذميون  
فقد قدم حكاية خلاف في جواز الانصراف لهم. واما العبد فليست له  
الانصراف اذ احضر باذن سيده ومن لم يجد الله يقابل بها اذابة يقابل  
عليها ولم يملكه القنالك بدون ذلك فله الانصراف ومن انتم حيث  
لا يجوز له الانصراف عصي وفتوى بلزومه النوبة وهل من شرطها العود  
الى القتال فيه وجهان. احدهما نعم استدراكا. وثانيهما لا وفيه  
الغزم على عدم العود الامتحنا او متحيا **فصل** شتم من على مسلمين  
احدهما يجوز المبادرة باذن الربا من غير استصحاب ولا لاهية على  
المنزلة وقيل كره وقيل يستحب ولا ينبغي المنزلة بغيره وعرف قوه  
وجرأته وشهامته واما من لا يتق بنفسه فله المبادرة اشدا واجابه  
نصر عليه وقال جماعة لا يجوز لو كان مثل المبادر نخشى منه هلاك  
المسلمين وانه لا يبرهم لم يجز المبادرة واما اذا اثار الكافر  
فستحب الخروج اليه **قال** الرواية باح لمن هو في مثل حاله في  
الاستجابة والاله والستاح الخروج اليه ويستحب ذلك لمن هو فوقه  
وسكره لمن دونه ويستحب ان لا يخرج احد لطلب المبادرة الا باذن  
الامام او امير الجيش ليصح امانه لقرنه اذا شرط له الاستعراض لغيره الى ان  
يرجع ويؤخذ به فاما اذا اثار من غير اذن وشرط ذلك فمعي صحة امانه  
وجهان فان جاز امان احاد المسلمين لا حاكم الكفار وفي غير هذه الصورة  
يجوز بغير اذن على الصحيح **الثانية** اتفقوا على انه لا يحرم نقل العباد  
الى بلاد المسلمين في دراهمة او جهه اصحابا ان يكرهه واما **الثالثة**  
ان كان في نقله الحاجة للعدو ولم يكرهه اذا اذاه الامام لانه سبيل **رابع**  
ان كان فيه امان للعدو واظلماء رفق للمسلمين استحب النقل **فصل** سب

جواز نقل الكفار وقتلهم باحد من احدى اسلحتهم فمحموله عصمتهم  
اولادهم الصغار عن السبي واموالهم اذا كان قبل الظفر ولظاهر القرآن  
والجبر **قال** القاضي انما دفع السيف بخلق الشهادة ولزوا واجامنا  
لا يجزى قولها وفيه نظر ولا فرق بين ان يستلم وهو محصور وقد قرب الفتح  
وبين ان يستلم فخال امنه ولا يبر مال ومال وولن المحن كالمفصل وفيه  
عصمة وله وللع الصغير وجهان اظهرهما نعم وثانيهما لا ويقارن الاب فيه  
كالمرات. وعن القفال انه قال مرة اذا كان لاب مينا فان كان حيا  
لم يعصمه استلام الجدة قطعا **قال** في ارضيها فيما اذا كان حيا فان كان  
ميتا عصمه قطعا **قال** الرواية وهو الصحيح وهذا الخلاف في تبعيته له  
في غير شرايم فان ذلك فيما اعلمه اذا كان الاقرب حيا اما  
اذا كان ميتا فمقبعة قطعا وعلى هذا اشكل القول بعدم عصمة في هذه  
الحالة وقد حكم باستلامه والمجانين من الاولاد المتصل بموتم بصام كالصغار  
فان بلغ غا فلا يخرج فوجهان اصحابا انه يتبعه في العصمة وهما كالوجهين  
انه هل الحكم باستلامه تبعاله في هذه الحالة او هما وبنائها القوه الى على  
الوجهين في ان الولاية عليه تعود الى الابام لان اعدائها اليه بتبعه  
والافلا واذا استلمت المرأة عصمت ايضا نفسها واولادها الصغار من  
الاسترقاق وماله من الاغتنام على الصحيح من القولين **قال** الاولاد  
اليه الغنم العاقلون فلا يعصمهم استلام اهلهم **الثاني** بدل الحرية من قبل  
منه دون من لا يقبل منه كالوثنى معا بل حتى يستلم فقط فاذا بدل الجزية  
من يقبل منه وجب قبولها والكف منه على المنزلة الا ان يخاف عائلته  
ومعلم ان بدلها مكيد فلا يقبل وقبل لا يجب قبولها الا اذا اذاه الامام مضلة  
كالهدنة وبقية مقابلهم ان مدعوهم الى الاسلام وجوبا ان كانت الدعوة  
لم يبلغهم **قال** الشافعي وما اعلم احد لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان امه  
خلت هؤلاء الذين يغفلون من الشرك وغيرهم فان ظلمهم قبلها اثم وضمن  
المادرجي خلافا لاصحابنا من المتأخرين في ان الكفار يجوزون في التوحيد



بالعقل او بالشرع وان بلغتهم الدعوة كان دعائهم مستجابا فان امتنعوا من الاسلام  
دعائهم الى ذلك الجزية فان امتنعوا فاقولهم لا ان نجيبوا الى احد هاد ومنتع بدله  
الحريه استرقاق زوجته وامته البالغة فيندخل في العصمة على وجه المنع بخلاف  
ما اذا استلم فان استلامه لا يمنع استرقاقها ولا تبعاعه في عصمة لم يستلم وفي  
عصمة الزوج والاشتراف بالاستلام وجه ولا يمنع من استرقاق الحرة كونها  
خاد ولا يولد مستلم ويغرض لك فيما اذا كانت بائنا منه وتغريعا على قولها بان  
اسلام الزوج المشاهل او الطائفي لا يمنع استرقاقها على ما سبنا في لامنا كاف  
حرية تغريها بخلاف لامة الحاملة تخوفانه تمتنع على كذا بسبب احتياجي على  
الصحيح **واما** الشبي في الملك فيه ففكر لا يمنع الاستفال كالادب ولا  
سرى الرق منها اليه ويسترق وفيه وجه انه تمتنع استرقاقها **فان** امتنع  
القتال سبب الحرة من الكاسين مخصوص بما قبل تزول عيسى عليه السلام  
فاما بعد تزول عليه السلام فلا يقبل منهم الا الاسلام **التصرف الثالث**  
في رقامهم بالاسترقاق اهل الحرب اما شتيا او صبيانا وادقا او رجالا اجارا  
فان كانوا صبيانا او شتيا وقوا بنفسهم الاسر شتيا راقوا الى الغنيمة الحسن منهم  
لاهل الحسن والباقى للغانمين **واما** العبيد اذا استرقوا فحكمهم حكم سبائهم  
الاموال لا يحبر الامام فيهم من القتل والحر والقتل واستدراكه فان عبيد  
الحريه اذا استلم في دار الحرب ولم يخرج منها ولا فخر سبتين لا يزوج ملكه عنه  
فان شرباه المستلم كان عبيدا مستلما وليس للامام قتله ولا الترحيل عليه **قال**  
ابن الحداد وقابغة الاصحاح **وقال** الشيخ ابو اسحق اذا راي الامام  
هله لشدة وقوة ضمن قيمته للغانمين **قال** الماوردي فان راي ان يرضى عليه  
ثم يخرج الابريص الغاني فان راي ان يفاك به ويعوض عنه الغانم حاز  
وحكى المقاصي في جوار مثل العبد البالغ العاقل وجهان بناها على الوصفي  
الزوجان الرقيقان هل يفتح النكاح ان قلنا بنفسهم نظر الى ان الرق الاول  
زال وحدث رقا خيرا يسمى حرا والافلا **واما** الرجال الاحرار الكاملون  
فاذا اسروا يحبر الامام او الامير فيهم بن اربعة ان يعتلهم صل يهرب الرقة

لا تلتزم

لا بالتزويج ولا بالخرق ولا شق طبع الاعضا ولا بفسق البطن وان علمهم  
تخليه سبيلهم وان يفادهم بالرجال وبالمال او باستلحنا من ايديهم وان  
يشتريهم ويخز رقاهم اذا استرقوا ومال القدا اذا افردوا والاسرار اموال  
الغنيمة وليس هذا الخيالا على القسني بل جتهد الامام ويعمل ما فيه مصلحة  
المسلمين فمن راه منهم عظيم العداوة شديد النكاية بد ولا قتله ومز راه  
قوي البطش دليل النفس استرقه ومن راه كثير المال مأمون العاقبة فاقبى  
به فان فاداه بالاشيا فالاول ان يخذ به اثر منه فلو دعت ضرورة لا  
عاشه فعلم ومن عرف منه ميلا لا للاستلام او طاعة في قومه متالفهم  
يدين عليه ويغني بشرط عليه ان لا يعود الى قتاله فان لم يظهر له وجه  
الصواب في الحال حبسهم في الظاهرة وجعل القاضي حبسهم خصلة رابعة  
ولم يسمع عليه **وعن** الحسن الطبري ان الرجال البالغين يصيرون  
ارقا بنفسهم الاسر كالنساء والصبيان وعلاط ولا فرق في الاسترقاق بين  
ان يكون الماسور بمن يعقده الزمة او لا كالوثني **وعن** الاصطخري انه لا  
يجوز اسرقاق من لم يقر بالحريه كالمردة ولا يزار من العز من العرب او من  
غيرهم **وعن** القديم انه لا يجوز اسرقاق العرب وعلى هذين يكون الجواز  
الوثني والعربي في ملته اشيا ولو ادعى ليس يستر بعد الاسترقاق انه كان اسلم  
قبل لم يستلم يقبل قوله في انحلال الرق وعلم بالاستلامه من الان **قال**  
الرديا في ويقبل فيه شاهد وامر ان يخلف ما اذا ادعى ان مان مستلم له  
لا يقبل فيه الا بخلاف انه ليس من حقوق الاموال ولو قال المسلم ان شئ  
لم يقبل قوله لانه لا يملك اشياه الان فان شهد به رجلان قبل وتجلي ولو قال  
كما مناه لم يقبل شهادتهما ولو قبل مستلم او دعي الاستير قبل ان يري رقام  
رايه فيه عذر ولا قصاص ولا دية ولو كان الماسور المقتول صبيانا وامر وحيد  
قيمه ولو قبله بعد ان راي الامام وقد لزمه قيمته الغانم او بعد ان فاداه  
على مال واسترقاق فان كان قبل قبض قدانه **قال** الرديا في ضمن دية  
في مال الغنيمة وان كان بعد قبضه واطلاقه الى سامنه لم يضمن فان كان



الامام من عليه فان قلته قبل حصوله في ما منه ضمنه بالبرية لو رثته وان  
كان بعده لم يضمنه فان كان الصبي منفرده اعز ابويه فهو محكوم باسلافه  
بشعائسه ففيه قيمه عند مسلم فان كان له عبد الزمة الفضاير **فروع** لا يجوز  
ان يراد استلحه الكفارة التي في ايدينا بما لا يبدلونه لنا كما لا يجوز بيع السلاح  
لهم وفي جواردها باسلاف المسلمين في جيران ولا يرد الاموال اليهم بعد اتمام  
**فصل** قد شغل الحرفه علاقه لغيره يمنع من استرقاقه وذلك عاقلان **الاول**  
النكاح فاذا كانت الحريمه منكوحه فاما ان تكون منكوحه حريه او دمي او  
مسلمه فان كانت منكوحه حريه مسيبي او سبيت وحدها افتسخ النكاح  
وهذا ان سبي وحده ورق لصغره او لافاق لم يمام له فاما اذا من عليها فاداه  
فالنكاح مستمر ولا فرق بين ان يكون فاجير بين او صغير بين ولا بين ان يكون قبل  
الدخول او بعده ولو كان الحرفه لا راي له ولا قناله كالشيخ الم وقناله  
لجوز ذلك ففي استرقاق وجهه وجهان صحيح الفاضل والقول المنع نفقته على  
هذا وان كانت منكوحه دمي فذلك لك تسترق بالاسر وسفسح كاحها  
وكلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم فيما تقدم ان الحرفه اذا بدلت الحريمه  
عصم نفسته وزوجه من الاسترقاق وقد لجمع بينهما بان المراد تمت الزوجه  
الموجوده حين العقد فينتا ولها العقد على وجه التبعية والمراد هنا  
الزوجه المتجددة بعد العقد فان العقد لم يثبنا ولها او حمل الاول على  
اذا كانت زوجة داخله تحت القدر حين عقد الزمة والساني على ما  
اذا لم تكن داخله تحتها وان كانت منكوحه مسلمه ففي رفقها وجهان  
اظهرهما نعم ونفسخ النكاح وعمل هذا الايصار وجود امه كاسبه نكاح  
مسلم فان ذلك مانع من ابتداء النكاح بخلاف ما لو استناب حرمه اذا  
او ارضا من دار الحرب فاعلمنا ملك بالاعتناء ولا يفسخ بالحقارة وفيه  
وجه عزيب ان نكاح المسلم لا يفسخ على هذا الوجه وكسرق وهي زوجة  
وعمل نكاح الامه الكتابيه في الدوام دون رتبته **وقال** الامام لا  
وجه له الا ان يشترط صاحبها ان يرد الرق في مدة العدة ان كانت مدعي

فها كما يشترط رد الرقة فيها اذا بقيد النكاح بالمسييس وابطاه الغزالي فانظرا  
رد الكفر في العدة لا الرق والمعنى مقارب لان الرق والكل منها استباح  
النكاح على وجه باقية **قال** الامام لا يصح هذا الوجه لم يشترط ذلك  
بل عم استمارة النكاح والرافعي خص هذا الوجه بما قبل الدخول وحكي فيها اذا كان  
ذلك بعد الدخول وجهين احدهما انه يفسخ النكاح لاحد وث الرق  
يقطع النكاح كالصاع قال وهذا اولى باطلا فله صاحب **والساني**  
انا نتوقف رجاء جوار الرق في العدة فعلى هذا ان عتقت واسلمت قبل انقضائه  
العدة استمر النكاح وكذا لو عتقت ولم تستلم ولو استلمت ولم يعق وان كان  
الزوج نجوز له نكاح الامه فله استنابا وان كان نجوزا لمساها فوجها  
فان قلنا نجوز فلا فرق بين ما ذكره الامام بين ملاحظة الرق والغزالي ملاحظة  
الكفر **قال** الرافعي ومن لا صاحب من جعل انقطاع رجاءه على الخلاف  
في انقطاع النكاح استوى حقه القاضى بما اذا كان المتناجر دمي او نبليما  
على الخلاف ان ولا الزمة هل تبطل باسرقاقه معنقه وجزم فيما اذا كان  
مسلم او مسيحا ولو استنابا جريتا فسبى فهو كما لو استنابا جريدا  
فغنمت ستوا كان حرا او عبدا ولو كان الزوجان معارفين او لحداهما في  
انقطاع نكاحها بالسبي طريقان سواء كانا مسلمين او كافرين اصحاب الاله  
لم تحدث رق وانما استقل كل في الشراء والادب والثاني انقطاع حريته  
برجاء رفاق الجرف كان يرد الرق وذلك لو سبيت المستولى فغير  
قنة والثاني انقطاع بالاول وقد بان ان النكاح انما يمنع الاسترقاق على  
احد الوجهين في زوجة المسلم **فروع** لو اسلم الحرفه بعد ان سبيت زوجته  
الحامل حكمه باسلام الحرفه ولم يطل رقه كالولد المفصل ولو استلمت حاملة  
محت حريه لم تسترق ولا ولدها لانه تبعها في الاسلام **السانيه** علقه  
الولا فضل الشافعي رضي الله عنه على ان المسلم اذا اعتق عبدا فارقا الحق يرد  
الحرب وسبى لا يجوز استرقاقه وعلى الحرفه اذا اسلمت قبل الاسر ثم اسرته حرة  
تكون رقيقه وللصاحب طريقان استنابها فولا ان يرد الرق في مدة العدة ان كانت مدعي



سرقا واطهر كما في المصنف وهو خلاف المقدم مما اذا نكح المسافر حرة في  
دار الحرب ثم سبغت وهو هو والفسخ عليه كما مر ولو نكح الذي حرة فبسدت  
ورقتا ففسخ نكاحه ولو اعتنق عبدا كافر الحق بدار الحرب او كان فيها فبسدت  
حوازا مرقاة وجهان اصحهما على ما قاله البند سبغت في حوزة المرواني وهو ظاهر  
المنزلة وقال **الرافعي** الوجه ان رتب فقال تزوجوا كرسى وعتيق  
المسلم فعتيق الذي اولى والا فبقي عتيق الذي وجهان **قال** البغوي ولو اعتنق  
عبدا لم يقض الذي العهد والعقود بالحرب فالمنزلة لا على عتيقه لا يطل  
حتى لو عتق كان له عليه باقيا ولمعتقه ايضا الوالا على عتيقه ولو ملأ عتيقه  
واعتقه كان فكلت منها الوالا على الاخر وفيه وجه انه يبطل **فصل** من غلب  
الاولى لو كان مسلما على حرة في دين واسترق الحرة لم يسقط الدين عن ذمته ولو  
كان لذي فوجهان احدهما وقطع به الامام والغلبة ان الحكم كذلك فانيهما  
انه يستقط وان كان حريسا فلو كان الدين للمسلم الذي سباه فسقطت على الوجهين  
فما اذا كان له على عبد غيره دين فملكه هل يستقط وهذا ظاهر في قدر حصته  
فاما المسلم فلا يملكه فيبني ان لا يسقط مقابلته وقطعا ولو كان لبعض الغائبين فظهر  
ان يقال ان رفع في حصته فهو على الوجهين وان وقع في حصته غريمه لم يسقط  
قطعا وحيث بقي الدين في ذمته بقع به اذا عتق ان لم يكن له مال قبل استرقه فان  
كان اعنته قبله فقد ملكه الغائب وان اعنته بعد فبقي منه الدين ويقدم على  
العينة وان حكمنا ببقاء ملكه بالرق والمرد ويرى الرق من له حبر العتق وذلك  
لحل به في وجه كالحل بالحري في وجه وان اعنته مع استرقه لم يقض منه وان اعنته مع  
استرقاقه بان قارب الرق الا عتقنا او كان المدين فبسيب مع  
مالها فوجهان اصحهما عند الامام انه لا يقضى منه ويقدم العينة **والدائ**  
وبه اجاب البغوي انه يقضى منه ويقدم الدين اما لو كان للحري في دين على غيره  
بمعاملة او غيرها فاسترق فقد اطلق الغلبة القول بان ذمته لا تنزل  
سوا كان المدين مسلما او ذميا وان المدين كالدرايع وحكمها للمسلم ان اذا  
تركها عندنا والعقود بالحرب واسترق وان المودع عنده لملكها وهل يسكن

حكم الامان فيها او ملو فيهما فيه وجهان ياتيان واما المودع عند الذم  
منظهران بل هو كمال المال الذي ارسله الحري معه من دار الحرب والمنزلة  
في امان كالمسلم على يد المسلم وان كان لزمان فاستدراكا في امان له عتيق  
وفيه قول انه ليس في امان واما ان كان حريتا فيسقط **الثانية** لو اقرض  
حري من حري مالا او النزم دينيا بمعاملته اكرامه استملا وقبلا للحريته او  
الامان معا او مرتبا فالاستحقاق مستمر لذلك يبقى من الزوجه اذا  
استملا اذا كان صحيحا ولو استلم المدين او قبل الجزية دون دين فليس للحري  
لذلك وفرض على انه اذا ماتت زوجة الحري فجا فاستملا او بامان فجا ورتبها  
يطلبون مهرها انه لا شيء لهم ولا محاب طريقان احدهما فيها قولان صححهما  
ينفي الاستحقاق ديته تمام ذمته العقد بعد لرسول سلام وعلى هذا انتهى  
القواعد المتقدمة في باب نكاح المشترك وثانيهما لا لانه بعد ان علم  
الحري من موطا اليه مسلم او ذمى بد او ناء وضعفه الغلبة بان قال انهم  
قطعوا بان دق من عليه الدين لا يستقط دين الحري وهو امان فادى ان  
لا يسقطه الاستلام والامان واغرض عليه بان دعوى القطع به غير  
صحيحة فقد قال **الفاقي** انه يستقط ويتبعه البغوي وحكاة الامام  
عنه وقال هو الظاهر وذم عدم التسقوط لاحتمال ان عنده ولم ينقله عن  
لحد **والطريق الثاني** لا ينسخ القطع بالقول الاول وحلوا فيه المالك  
تعلما اذا كان الصداق فاستدراكا وقبضه في الكفر **الثالثة** لو جنى حري على  
نفس حري او ماله او على نفس مسلم او ماله او غصبه ثم حصل للجاني اذ او  
الغاصب عصمة باستلام او امان فبقي ضمانه اربعة اوجه **احدها** ان ينظر  
وهو جار على القول برأول بانهم مخاطبون بالفروع في الدنيا واصحها  
وهو جار على القول بانهم ليسوا مخاطبين فيها لاجل انهم يبعقرو ذمة او  
امان **والثاني** ان كان الجاني عليه حري ما ضمنه وان كان مسلما فلا وفيما  
الحاق الذم في المواقف في لرد عتقك بالحري والمخالف له فيه بالمسلم لا عتقك  
الاباحة **والسابع** ان حصلت العصمة بالاسلام لم يقض وان حصلت بغيره



وهو بعيد **فرع** اذا سبقت المرأة ولها الصغر لم يعرف عنهما في القسمة بل  
يقومان فان واقعت قيمتهما فصب في احد من الغائبين جعل الواحد والا  
اشترك انما فيهما او يبعوا وجعل بينهما في المغم فان رضى الام بالتفريق  
لم يجز على الصحيح ويرفع هذا التجرى بلوغ سن التيمم على الصحيح وفيه  
قول صحه القاضي انه يستمر الى البلوغ ولم يعتبر الامام البلوغ كما تقدم  
في البيع والحرة عند فقد الام او بعدد ملكها بحرية كلام ويتعلق الكل  
جده لها حق الحصانة ستوا كانت قريبا او بعيدا **فاما** من لا حصانة لها  
ام اي لم يملك فلا يلحق بها في ذلك ولو كان له ام وجد جازان بغير قربة  
ويجوز دته اذ لجمع بينه وبين امه قولان اظهرهما المنع وفي القواقير  
بالام في ذلك قولان وقيل جها في اظهرهما نعم **وقال** ابن المنياع  
والتولي هو المذهب وفي تعديه الى الاجداد والجدات من قبل لرب  
ثلاثة اوجه تالها تعدى الى الجدات دون الاجداد فان ثبتها لها للجد  
فهو مع الاب بمنزلة الجدة مع الام وفي تعديه الى سائر المحارم كالاب والعم  
طريقان احدهما فيه قولان واصحهما القطع بعدم التعدى لئلا يستحي ان  
لا يعرف بينهم **وعن** ابن داود ان هذا في القسمة يفرع على انما بيع  
اداعى القول بانها امرار فيجوز قطعاً وحيث قلنا بصحة النصف في النصف  
المتعلق فقد في المذهب لا تعدى المتبايعان على المتفرق بل نقول انما انما  
بيع الاخر لجمعة عاين الملك فذاك والاستحنا البيع **وقال** ابن داود  
للبايع اما ان يبرع بقتليم الاخر او فسخ البيع فان تبرع به فامتنع  
المشتري من القول فسخ البيع وهذا لا يكره في القسمة لان القاسم ليس له  
التبرع فان تبرع به فامتنع المشتري من القول فسخ البيع انتهى وهذا لا  
يكره في القسمة لان القاسم ليس له التبرع ومقتضاه تعين القول بالبطوان  
**وعن** ابن داود انا اذا صححنا القول في ما حو الحصانة لها وجهان وفيه  
نظر وجوز المتفرقون بالعتق قطعاً وفي جواز بالرد بالعيب والاقالة والفسخ  
بالاداس خلاف مرتشداً ويؤيد في البيع **النصف الثالث** المتفرق

الموخر

اموالهم بالا هلاك كان بقوس الفار هلك ثارة بالقتل وملك ثارة  
بالارقاق كذلك اموالهم ملك ثارة ونحوها من المقتود ههنا بيان ما  
يجوز اطلاقه من اموالهم فان احتياج المسلمين الى اطلاق اموالهم لم يمتنعوا من ان  
والظفر بهم لتخريب بناء وقطع شجر جاز وان لم يحتملوا ذلك لم يجز  
اهلاك جميع اموالهم التي يمكن اغنائها بل يفصل فان لم يظن حصول ذلك  
للمسلمين جاز اهلاكه اذا اراه للمسلمين مغايضة لهم وانكروا ان ظننا انما تحصل لنا  
بالاغنائهم فوجهان احدهما لا يجوز وهو ما اوردته القاضي والامام والقاضي  
والثاني للشيخ الى ما يدا به تجوز وجزم به صاحب المنية لان قال الغزالي  
انه لا يفعل **وقال** المامدي لا تجوز اربعة احوال **الاولى** ان يعلم اقا  
لا فصل الى الظفر بها الا بقطعها فيجب **الثانية** ان يقدري على الظفر بها  
بغير قطعها بما وهب ولا يجوز قطعها **الثالثة** ان لا يضعفهم وقطعوا وشفعنا  
قطعها فيباح **الرابعة** ان يضعفهم ولا ينفقنا في مكره غير محذور وكذا  
الحكم في هدم منازلهم عليهم هذا كله اذا دخل المسلمون بلادهم مغتربين ولم  
يملكهم الاستقرار بها فاذا فتحها جاز الا لجوز القطع والتخريب لانها  
للمسلمين ذلك اذا فتحوها صلحاً على انما لنا ولهم ولرغمنا اموالهم وافصرنا  
وخفنا الاستعداد اذ جاز اهلاكها **هذا** حكم غير الحيوانات **اما**  
الحيوانات فلا يجوز قتلها الا اذا انا انواراً على الحيوان واحتجنا الى عقرها  
**قال** انا ورفي لا فرق في المعامل على الغرض من ان يكون حياً او امراً  
او صبيّاً انتهى ملحق بهذه الحالة اذا ادرنا ومقتضى قولهم وهم رجاله  
او على خيل كاله ولو اخذوها وجوبها لغيره وفاته وجه ولا يجوز عقر  
ما تعدد ستوفه من حيوانهم ومواسيهم الا لاكل تحلف غير الحيوان فانه يجوز  
اطلاقه عند تعدد رحله او خوف استرداده ولا يجوز مثل ما سبقنا من  
نسيانهم ودرارهم وان خفنا استرجاعهم قطعاً و**اما** البهائم فاذا  
طفرنا بها فاذا كان منها مشتملاً على مباح كالطيب والسكر واللغة والحساب  
والتواضع فحكمه حكم سائر الموال فيقتسم او يباع ويقتسم منها و**اما**



اشتمل على محرم ككبت الشرك والفجور والفحش المحض فلا شرك بحالها **قال**  
السند بنجي ولا يجوز للمسلم قولها ولا انزاعها في وقت ادراكه عند غيبته عن غسله  
غسل وهو غير لها من اموال الغنيمة وان لم يكن ابطلت منفعتها بالفرق  
ثم المرق يستأير الاموال وله قيمه وان قلب **وقال** القاضي ابو الطيب  
عمرق وخرق **قال** الرازي ولم يصححوا الاخرق لما فيه من التصحيح ونقل  
بعضهم عنه انه قال ان اثنين بينهما بعد المرق مرقق الاخرق ولست النورية  
والاخيلا لا تخل برشفاع بها لانهم بدلوها وخرقوها **قال** الروابي دائما  
تقر في يد اهل الذمة لا اعتقاد بهم كالمقرون على الخمر قال وهو الصحيح انها لا  
تخرق لما فيها من استماله تعالى **قال** الامام وقد يحظر للفطر ان يبت  
الشرك منفع بها فان الحاجة تقتضي الاطلاق على مثل ما مبطلين ليرد  
عليهم فان كانت تلك المفالات مشهورة فالراي بطلانها وان كان فيها ما لم  
تقدم الاطلاع عليه ففي جوار استصحابه تردد واحتمال بين **قالت**  
الكلاب التي فيها منفعة صيدة او حفظ ما شبة او حرث فقد قال الغزالي  
تدخل في القسمة اذ لا ملك فيها ولا امام ان يخص بها من شاء ورواه الامام عن  
العراقيين فانهم قالوا استلمها الى واحد من المسلمين لعلها حياجه اليها اذ هي  
لا صطياد او حفظ فلا يحسب عليه واعترض عليه بالكلب الموروث فانهم  
يشترون فيه واعترض عليه الرازي في القسمة وقال الموحود في كتبهم انه  
ان زاده بعض الغائبين او بعض اهل الجسر ولم ينزع فيه يستلم اليه وان  
تنازعوا فان احسب القسمة عدت اقتصمت والا اقرع وقد تقدم في  
الوصية ان قيمتها تعتبر عند من يرى لها قيمة ونظر المينا فيها فمثل ان  
يقا لبيد ههنا والذي نقله الرازي ايضا فيه نظر فقد قال السند بنجي وابن الصباغ  
والروابي انه ان كان في الغائب من الجوز له ان شاء وهر اهل الجسر وحكامه  
القاضي الحسن والروابي عن النص **قال** السند بنجي والمادة هي وان لم  
دلت فيهم من اجل له اقساؤه ترك **قال** الروابي وقال في سيرة الواقدي  
فلها او خلاف وفيه الاصحاب مثلها بما اذا كانت مودية لمرضاها كلام

ابن

ابن الصباغ والروابي ان ذلك عند عدم التنازع قال فان تنازعوا فتمت  
ان امكن والا اقرع اي اذا كانت بحيث يجوز لهم اقتضاها **فروع** اذا دخلنا  
بلادهم غاوين فقتلنا الحنا ذيرة وارقتنا الخوور وحملنا ظروفا **قال** الان لاساني  
اجرة حملها فقتلها سواء كانت الحنا ذيرة مودية او لا فان ترك فلها لم يات  
كالو ترك مثل الكافر وفيه وجه انه لا يقتلها اذا لم تكن ضاربة وضعف **ن**  
**النصف الرابع** في اموالهم بالانقسام واما دار الحرب خمسة اقسام  
**احدها** الغنيمة وهو كل مال اخذ من الكفار بالقر والحق والخيل والركاب  
**الثاني** الغني وهو كل مال خفي عنه الرعب الكفار بالرعب من غير قتال **في**  
معناه كل مال وصل الى المسلمين منهم بغير قتال كالحزبة المضروبة على قايهم  
والخزاع والمضروب على اراضيهم والعشر الماخوذ من تجارتهم والاموال  
المخلفة عن سبيل وارث له منهم على الصحيح وقد تقدم رواية قول في القسمة  
انه ليس بنفي فلا الخمس وعن بعضهم عنه ما به كل ما حصل من الكفار فقتل  
وقد تقدم بيان القسمة ونص في هذه العبارة تقتضي دخول بعض افراد  
الغنيمة في الغني وهو ما اذا التقى الصفان ولم يقع قتال فهرب الكفار وتركوا  
اموالهم فاخذناها **وقالت** الامام انه قال ما غنوم **الثالث** ما اخذ منهم  
سيرة او اختلاسا فاذا دخل واحد او شرذمة دار الحرب مستخفيين وشرقوا  
قالوا اخلصوا ففقه ثلثة اوجه **احدها** انه لمن اخذ وجزم به الامام ههنا  
وادعى الاتفاق عليه والفقه في الغزاة ونوافقه ما ذكره البغوي وغيره ان  
الرجل اذا دخل دار الحرب واحد منهم شيئا على وجه السوم ثم حجه او هرب  
فهو له خاصة وهو محمول على ان اذ لم يجوزوا امنوه فان كانوا امنوه فقد قال  
القاضي الطبري وابن الصباغ وغيرهما انه لا عمل له وعليه رده **والسابع**  
انه غنيمة **قال** الرازي وهو الموافق لما اورد في الاكثر وكانهم جعلوا  
تغريبه لنفسه بالدخول قائما مقام القتال ويوضحه انهم قدروا انه لو دخل  
طائفة بغزاة من ارباب ملصقة من اخذت مالا فهو غنيمة بخسنة انتهى  
وكلام القاضي نوافقه فانه قال لا يربى في يد الكفار اذا اطلقوه فاستوى على



مشي من أموالهم فحبب لجوذه اغنياءهم فادخلوه وجوز غنيته فحبب للمختلئين كل من  
 وقال الماوردي لما خوذ فلتصا وحلته مع غنيته فحببته تلك المختلئون  
 اربعة اخلاسه وصحة النودي **والثالث** في **قال** الرافعي فليكن  
 محل الوجه ما اذا دخل الواحد او النفر الميسر في الحرب واخذوا فاما اذا دخل  
 بعض الجند الداخلين سرقة او اختلاس فشيبه ان يجوز فيا ويبيته ان المقاتل  
 نقل ان يبيد به الكافر الى ما مر او الى احد من المسلمين والحرب فاية لا يفرج  
 به الممدى اليه بكل حال واذا لم يختص القدية بالمهادني اليه فاولى ان لا يختص  
 بالسرقة **الرابع** الملتاحات التي لم يتقدم عليها ملك احد كالصق والجمرية  
 والبرق والحطب والحشيش والحجر عليهما اخذهما ولا يجوز غنيمة ولا فينا اذا  
 اخذها في دار الاسلام الا ان يكون الحجر منقوشا والصيد مقطعا او موسوما  
 فكون غنيمة فان كان يكتن المتسلمين فهو لقطه **الحامس** المال الضائع الذي  
 يوجد على هيئة اللقطة فقد ذكر في الامم والغزاة انما لا اخذتها وهو منها بئنا  
 على قولنا في السرقة والمختلئين لا اخذوا لانه ليس بما حرم عليه العبيد ولا  
 على جهة الغنى **قال** الشيخ ابن الصلاح وما ذكره القرطبي في الغلظ وحقه  
 ان يقول لقطه دار الحرب تنقسم الى اربعة اشياء الثلاثة فان وصل اليها بقتل  
 المسلمين لم يفر في غنيمة وان وصل اليها بالجدل الكفار خوفا من غير قتال ففيه  
 وان وصل اليها بغير هذا من فقه في كافي في السرقة والاختلاس بشرط ان لا يتوهم  
 توهم المسلمين بان يكون في دار الحرب مستأوف ولا يكتفي في ذلك بمجرد طروق تاخير  
 وخبره فاذا توهم توهم المسلمين وعرفها فلم يعرفها مستلما عادت الاقسام الثلاثة  
 انتهى **وقال** الرافعي جواب غامة لرحمها بان لا يجوز غنيمة فلا يختص بها  
 الاخذ فان اختمل توهم المسلمين بان كان هناك مسلمون مستأوف او امثالهم  
 لم يفر بعض الجند فلابد من التعريف فان عرفها فلم يعرفها احد جات الطريقان  
 في انما تكون للقط او غنيمة وكيف يعرف **قال** الشيخ ابو حامد عرق في  
 وعن بعضهم انه يعرفها ملاقاة وقرب منها قول ليرام ان يلقى منها التعريف  
 الى الرجاء اذا لم يكن هناك مسلم سواهم ولا نظر الى احتمال طروق التجار

وقال

**وقال** صاحب المذهب والمذهب لا بد من تعريفها سنة لغزها وحكاها  
 الرواية وانهم كلامه ترجحه وعبارته البغوي انه ان وجد ضالته في دار  
 الحرب لم يفر في غنيمة والمختلئين لا يفر في غنيمة ولا يفر في غنيمة ولا يفر في غنيمة  
 في دار الاسلام لا يختص هو بها بل يجوز فيها **وقال** ولذا لا يدخل صبي وامرأة  
 منهم بلادنا فاخذوا وجل كونهما وان دخلوا جلا واخذوا مسلمين وجوز غنيمة لان  
 لا اخذوا مونه وللإمام ان يري فيه رايه فان رايه شرفا كان للمسلم لا له  
 والباقي لا اخذوا بخلاف الضالة **فرع** العاير الموحدة في دار الحرب ان  
 كان في ملوك فهو غنيمة وان كان في ملوك فهو ملوك فلو كان في دارنا ان كان  
 الذي فيه طهر يعمل متقدم فهو غنيمة والا فلا اخذوا **وقال** والركاز ان كان  
 في ارض دولة فغنيمة وان كان في مباح فان كان قريب العبد يعرب طائفه لجوز  
 ان يكون به حيا فذلك وان لم يكن كذلك فذلك فحكمه مزية الركاة وان اشترط  
 خاله واحتمل الامم من قوتهم **احد** ما يجوز غنيمة **وثانيها** يجوز ركازا **ثمة**  
 للغنيمة احكام **الاول** جواز التبسط في الاطعمة قبل قسمتها بالكل  
 واعلاف الدواب من غير عوض وحصة والمظفر فيه في اربعة اشياء **جنته**  
 وقدره **ومحله** وهو حصصه فاما حصصه فهو القوت وما يصلح به الثوب  
 كالسمن والعتل واللحم والشحم وكل طعام يعين اكله لا السدر والقانين والفا  
 على المشهور فان احتاج الى شي منهما لم يفر في غنيمة **قال** الرافعي وبغني  
 ان يقال يرجع الى امير الجيش وفيها وجه ثان انها تباح عند الحاجة  
 وقالت ان كان منها يؤكل للثدي في غيره مباح بحسب مكانه وما لم توكل  
 الاثا ويا لا يباح له وبحسب عليه من سهمه فكل هذا يباح له السكر  
 والقانين وفيه ابحاث الفوائد وجهان رواها ليرام **وقال** يمكن ان يفر  
 بين ما تشاء الى اليه الفساد وسوق نعله وبير عره **ورد** الرافعي عن  
 الجماعة انهم جزموا بجواز التبسط في الحل لم يذروا خلافا **قال**  
 صاحب المذهب وتباح الحلواك الفواكه وفي جواز اخذ السجود والادهايان  
 لداواة حواف الدواب وجهان **اصحها** وهو منصوص المنع **قال** الرافعي



وعلى الجواز ينبغي ان يحذر الادهاق بها ولو كان معه صقور لم تجزاء في طعامها  
من الغنية قال لا يروى فان لم يرد على اطعمها بشر او غيره او سلبها وفتق  
دخل الحيوان لما كوله للاكل اوجه **اصحها الجواز** **قال** الثاني المنع  
والثالث تجوز دحل الغنم دون غيرها **قال** ابن داود وحضرة الجوزون  
الحاجة لانه ان لا يمتوى لاكل فلا بد من حاجه مجوز فان اضطر وجب  
ان يجزى فلا واحد انتهى وهو مقتضى كلام الرواية ايضا وحيث يجوز لا  
حاجة قيمة اللحم لتقية الغائمين واهل الخمس على الصحيح **قال** الرافعي  
وكلام الوحيد يشير الى تخصيص الخلاف بما اذا لم تكن السوق الى القطع  
بعدم وجوب القيمة اذا لم تكن فابده انا بانه لا يخلع مع الثمنين بل لا يخلع  
وعدم ضمان ما يقص بالذبح وانه يضمن اللحم خاصة ورد الحبل الى المغنم  
وذلك دون قيمة الحيوان وجعل الغزاة محل الخلاف اذا اكل الغنم انه لو لم  
يأكله لم يضمنه ثم ما مدح منها يجب رد وجعله الى المغنم الاما لو طمع للجم  
وليس له ان يتخذ من الحبل شيئا او شرطا او دود وقد يستعمله ولو فعل  
رده ذلك ولا يشترط ان اذا وق قيمته بالصنعة وان نقص لزمه ارضه  
وان استعمله لزمه اجرة **قال** الشافعي رضي الله عنه فاصل ما نقص ولا  
يجوز ذبحه لاجل جلده وجعله شيئا او غيره فان خالف ضمن جلده وفي اللحم  
وجهاان ولا يجوز ان يرفع بشي من الغنية غير الطعام كلبس الثياب وركوب  
الدواب فلو فعل لزمه لاجره كما لو ائلف بعض الرعيان فاذا احتاج اليه  
لبر او غيره **قال** الرواية تستأذن الامام وحسب عليه وجوز ان  
يأذن له في لبسه بالاجرة للحاجة ثم رده ولا يجوز استعماله من صحة الا ان  
نظر اليه ثم ردها الى المغنم واما القدر والمأخوذ فعقد الحاجة فان كان  
معه ما يعينه عنه فوجهان اصحهما ان له ذلك ولو قل الطعام وادرجوا  
عليه **نقل** الامام عن المحققين ان الامام يستره عليه ونفسه على قدر  
الحاجات ويؤثر لمن معه ما يمكنه الصنف بما معك ولا تراحم دوى الحجاب  
**قال** الرافعي ولو اراد ان يأكل طعام نفسه وصرق ما اخذ من الطعام

واعلم ان نقص

الحاجة اخرى فقيمة قولهم ان الطعام مباح للغنائم كالصنف المنع كما  
الصنف وحيث جاز لراخذ فماخذ كل منهما عام لغايته قال الامام **وقال**  
الرافعي في رعايته وحصل تفاوت الرعية والرعية كما في الساطرين الحاجة  
ولهم الرد لقطع المسافة بين ايديهم والواكل واحد فوق حاجته فحق المنع انه  
يوجب غنم المغنم ولو استصحب معه دابة فان فصاعدا استطاع الرعيه  
او حمل متاعه فظهر الوجهين انه يأخذ لها ولراخذ بعضهم فوق قدر حاجته  
واضافه غيره من الغنائم فلا بأس وليس له ان يضيف احدا من غيرهم فان  
فعل من الاكل والمضيف لم يدم الطعام المصوب الى الصنف فكله فيمنه ظاهرا  
عالم او جاهل وقد مر في العصب ولو ائلف بعض الغائمين من طعام الغنية  
شيئا رده له الى المغنم ولو دخل بعض الغائمين ارضه بسلام ونفى معه شيئا  
اخذه من الطعام ففي وجوب رده ملته اقوال اصحها ان يرد رده بعد القسمة  
فان امكن يرفقه كما فرقت الغنمة فرق وان لم يدر لقلته او لنفرت الغائمين  
فمن بعضهم انه يرد الى ستم المصالح وخطاه الامام وقال اخرج الخمس منه  
ممن وانما هذا في اربعة اركان في لا يجب رده وهو المنصوص  
**قال** الماوردي ودون يدر عليه في دار من سلام يملك وان كانت  
بدا لحة في دار الحرب **قال** البندجي ووجه من دار الحرب هو الملك  
والثالث انه يجب رد الكثر الذي له قيمة دون القليل الذي لا يبالى به ككثرة  
الحيز ومقايلا لان في الحياي **وقال** الامام الذي ادى المقتطع به وجوب  
الرد اذا حمل من الطعام ما يغلب على الظن مع السير الذي انه يحصل منه  
شيء عند الانفصال من دار الحرب وان الخلاف اذا كان المأخوذ لا يبعد بفاقة  
كله في دار الحرب فانفق بقا شي منه ولو لحق الخمس بده بعد انقضاء الفناء  
والحسار فعمل لهم التيسر في الطعام كالجس فيه وجهان اصحها الاول اما محل  
التيسر في الطعام ففي دار الحرب التي يفر منها الطعام المستلزم فلو وجدوا  
بما سؤوا وتمكنوا من الشرف فوجهان احدهما يجوز وراي لم يملك القطع به ولو  
كان جماعة من الكفار معتمدا منه وكانوا لا يمتنعون من البيع والبشر مع



يطرقهم من المسلمين فالأظهر وجوب الكف عن اطعمة المعنم وإن لم تكن دار المهاد  
معربه إلى دار الإسلام والبلاذ التي يعطونها أهل الذمة أو العهد وعلى قبضة  
المسلمين دار الإسلام فيها خرفه للمسلمين من الشرائعهم ولخرج المسلمون  
دار الحرب وأمنوا إلى عمران دار الإسلام وتكون من الشرائع الجزئية  
قطعا وإن لم يفتوا إلى عمران ولا عمران من فيه الشرائع فإن عشت الوحش  
لما قد بين فيها إذا وجد واستوقا في دار الحرب والاستبته هنا وبه أجاب  
الرواية الجواز **فزع** ليس للغاني أن يقرض ما أخذه من الطعام أو الخلف لغني  
الغاني أو يبيعه منه وإن فضل عن حاجته شيء رده إلى المعنم وإن قرصه  
غائبا أخرا أو باعه منه وكان على ذلك رغبة المعنم من أهل الإسلام أيضا  
أخذها لا يصح وإذا صار في يده فكان أخذه بنفسه وصحة الإمام والغني وقال  
ابن داود وهو لا يفتي عليه حملوا قوله عليه السلام لا ريب في دار الحرب أن صح  
وأصحها وهو المنصوص أنه يصح وعلى هذا قال الإمام والغني وقابله الرافعي  
بطلان ما يقرض بطعام مثله من طعام المعنم ما دام في دار الحرب فيصير  
أحق بالمردود فإن خرج منها أو لم يجد من طعام المعنم شيئا فلا مطالبة ولو  
رد عليه من خالص ماله لم يكن له أخذه **قال** الرافعي إذا دخل الإسلام  
انقطع حقوق الغاني على اطعمة المعنم فيرد المعنم على الإمام انتهى وقيل  
هذا أنه لا مطالبة في البيع باليمن إلا إذا كان طعاما أيضا فطال به يدين طعام  
المعنم في دار الحرب خاصة **و** حكى ابن داود عن الشافعي أنه قال لو باع من  
غيره في بلاد العدو وبخاز وفي الحقيقة ليس ذلك ببيع وعليه دفع التتر قال  
دلت على المعنم لأنه ليس ببيع وهذا يقتضي أنه إذا بدل بعد خروجه من دار  
الحرب **وقال** القاضي الطبري إذا قلنا بطلانها كان بدلها لنفسه ولو دخل  
دار الإسلام وقد بقي عين المستقرض في يد المقرض يعني على الباطن من طعام  
المعنم بعد دخوله دار الإسلام هل يجب رده إلى المعنم إن قلنا نعم رده إليه  
وإن قلنا لا فإن جعلنا للمقرض اعتبارا رده إليه أن أملا فإن لم يكن فعلى  
الصيد لا إذا كان الإمام يصره إلى خمس الخمس ويجعل كان الغاني عرضا عنه

عنه

عنه أن حمله على النفي وضعف ولو باع ضاعا من طعام المعنم بضاعة منه قال  
الإمام لا بأس به على قول صحة البيع وهو باطل لا بأس به وهذا يقتضي الجواز  
وفيه نظر التحريم العقود الفاسدة على من علم فسادهما وليس له مطالبة إلا  
بضاعة واحدة فلو أعطاه المشتري بضاعة **قال** الإمام الزايد يجوز على  
البطلان ولو لم يرد **الحكم الثالث** المعنم سقوط الحق بالأعراس من عرض  
عن الغاني الرشد اعني سقط طهقه منها إذا كان قبل القسمة ولا يرد ملك  
مالك بالأعراس إلا في هذه المسئلة على قولنا المعنم ملك بالأعراس فكانه  
لم يخص وبقية المال الخامسة إذا قال الإمام في موضع وتبعه الرافعي والشيخ  
في الغاية **وقال** في موضع آخر رجوع نصيب المعنم إلى بقية الغاني دون  
أهل الخمس وذو رحم لا آخر في رجوعه إلى أهل الخمس خاصة وهذا رواه  
الرافعي وجهها وبم ملك الغانيون الغنمة فيه ثلثة أوجه وقيل **أقول**  
أظهرها إنما ذلك بالقسمة **و** قال فيها أنهم ملكوها بالاستيلاء **و** الثالث  
أنه توقوف فإن عرض عنها لم يملكها وإذا ان تلفت قبل القسمة وإن بقيت  
لأن القسمة موها بأن أنهم ملكوها بالاستيلاء **قال** الإمام ولا يقولون  
بالقسمة أن حصة كل واحد من الغاني على المعنم صارت ملكا له بالاستيلاء  
لكن يقولون إذا اقتسموا يبيعنا أنهم ملكوا الغنم أولا ملكا شائعا بالقسمة  
بمعن الحصر وفيه وجه غريب أنه يتبين بالقسمة أن كل واحد ملك حصته على  
المعنم ولو قال أحدهما اخترت الغنمة ثم عرض عنها في صحة عرضها وجهان  
أشبههما أنه لا يصح ولو أمرو الخمس ولم يقسم إلا خمس الأربعة بعد فاعرض صح  
على الصحيح المنصوص وقال ابن داود ما أراد يخصص الوجه لرخصا إذا استقسم  
الغانيون الإمام دون ما إذا استبد بافراز الخمس وقال الإمام رضي الله عنه  
الوجه لرخص **واعلم** أن ظاهر كلام الإمام والغني لا يقتضي إلا وجه  
جارية في ملك كل واحد من الغاني وفي ملك جميعهم وذو جماعة منهم  
صاحب النسبة قولا في أن الغنمة ملك للمقرض الحرب وحياته المال والمخرج  
انقضاءه وهو يقتضي الجزم بحصوله عند وجود ما من غير توقف على قسمه



والمحابي وسليم حكامها فيما ثبت به حق التملك دون الملك ومقتضى راء القطع  
 بثبوت حق التملك عند وجودها ويحصل من ذلك خلاف في حصول الملك  
 عند وجودها وقد حكاها القاضي في الزكاة وهذا كله يرجع رده إلى البر وجه  
 المقدمة وقد يقال ما قاله لولا لو في ملك جميع الغنائم وما قاله الآخر  
 في ملك كل واحد منهم وهو ظاهر كلام الماوردي والبندنجي وابن الصباغ  
 في كتاب الزكاة وكلام الماوردي في موضع آخر يقتضي أن المعنوم أن كان شيئا  
 واحد استيعب بالافراد ملك كل واحد نصيبه منه بالاعتناء والأدراك  
 من هذا الاختلاف إذا لم يقر به بعضه ببعض ستة أوجه الدلالة المقدمة  
 والسادس حصول الملك للجهة بالاعتناء والحسار ولا يحصل لكل واحد إلا  
 ما قسمته **الحاشية** من حصوله للجهة بهما ولا يحصل لكل واحد إلا بالاختيار التملك  
 ومقتضى الفسمة **السادس** أن كان المعنوم شيئا واحد لا يتجزأ ملك كل واحد  
 حصته بالاعتناء لكن الراجح رد كلام بعضهم إلى بعض فقال في كلامهم نصرت  
 بأن الغنائم وإن لم يزلوا الغنيمة فمقتضى أن يتم أخرف نصيب منها ملكه وإذا  
 كان كذلك فالاعتناء بالاختيار التملك لا بالقسمة وإنما اعتبر نصيبها الغنيمة  
 التملك وسأله هذا الوجه الآية أنه إذا خسر الغنيمة لا يصح الاعتناء  
 وللإمام أن يقسمها فستتم بحكم فخص بعضهم بعض الأنواع وبعض الرعايا  
 وحديثنا فإذا قلنا الملك يستقر بالقسمة رده في الغالب وهو ما إذا  
 رضى الغنائم بالقسمة وقبل ما عتبه له الإمام فاما إذا عرض رد فببغى أن يجوز  
 له ذلك وقد حكى البغوي الخلاف فيه فقال إذا أزد الإمام الخمس ولو أضافها  
 أو أزد لكل طايفه شئ ما معلوما ففي ملكهم قبل اختيار التملك وجهان  
 أحدهما لا انتهى وهذا يقتضي رد الوجه الثاني والخامس إلى شئ واحد **فرعان**  
 الأول لو قال أحد الغنائم وهبت نصيبى من الغنائم فقولاً واحد ما يصح  
 ويجوز إسقاط الحقة وصحة ابن الصباغ وثانها أنه أن أراد لإسقاط  
 صح وان أراد التملك لم يصح ورجحه الراجح **الثاني** قال ابن الصباغ لو باع  
 واحد حصته قبل القسمة فإن كان خسر التملك صح أن كان معاوماً أن لم

عزته

تخبره قال أبو اسحق يصح أن كان معلوماً وقال آخر لا يصح لأن ملكه يستقر  
 وهذا مخالف لما تقدم أن الملك يتوقف على الاحتيا وفي حق لأحد قطعاً فإن  
 الوجهين متفقان على الملك **فصل** في النظر في العرض والمعرض عنه أما المعرض  
 فلو أعرض الغنائم جميعهم عن الغنيمة فوجهان أحدهما أنه يصح ويجوز أن يكون  
 بطلانها إذا أعرضوا دفعة واحدة أو مرتباً وجهل المناخر أما إذا علم فنجوز أن  
 تختص المنع بالمناخر ويجوز أن يقال بطلان أعراض الجميع كما إذا اقتضى أحد المجتهدين  
 في طلبة أن أحدها حسن لأحد الآخر من فانه لا يلزم قضا هذه الصلوة ولو اقتضى  
 بالأسير في صلايين في وجوب قضاها وجهان ولو أعرض من جميع أهل القرية  
 سهمهم ففي صحة أعراضهم وجهان أحدهما عند الإمام نعم وأما مستحقوا أربعة  
 الحاشية الخمس فلا يرضى عنهم أعراض المحجور عليه بالفلسن يصح أعراضه وأما  
 المحجور عليه بالسفاهة قال الإمام في صحة أعراضه تردد ولعل الظاهر  
 أنه ليس له إسقاط الملك ولا حق التملك **قال** الغزالي وهذا على قولنا  
 بعدم ملكه أما إذا قلنا بملكه فلا ينفذ قطعاً **قال** الإمام فلو رشف قبل  
 القسمة وأنفك الحجر عنه صح أعراضه انتهى ولا يصح أعراض الصبي عن الرضخ  
 إلا أن يبلغ قبل القسمة رشيداً ويعرض حديثه فيصح أعراضه حقيقته ولا  
 يصح أعراض وليه عن حقه وإن قلنا لا ملك له وإنما له حق التملك بخلاف  
 حق المصلحة فإن للولي إسقاطه إذا رأى المصلحة فيه ولا يصح أعراض العبد  
 عن رضخه ويصح أعراض سيده عنه على الصحيح وأشار الإمام إلى أن أصحاب  
 الرضخ الكاملين إذا أعرضوا لهم فهو كاعراض الغنائم كلهم عن أربعة أختايت  
 الغنيمة فتكون فيه الخلاف وليس بواضح وفي صحة أعراض القابل عن السلب  
 وجهان أحدهما على ما ذكره النووي أنه لا يصح وشبهها الإمام بالخلاف في صحة  
 أعراض كل الغنائم عن الغنيمة وهو يقتضي بطلان صحة الأعراض وأما المعرض  
 عنه فهو مفاد في الغنيمة من السهم والرضخ والسلب وقد تقدم حكمه **فصل**  
 في تفرع على أقوال الملك مسائل **الأولى** إذا سرق أحد الغنائم من الغنيمة  
 فقد أطلق الإمام والغزالي القول بأنه سرقه بالمشرك وقد مر أن سرقه



المال المشترك اوجه • اصحابه لا قطع فيه مطلقا • وثانها انه ان سرق  
نصابا من حصه شريكه قطع • وثالثها ان سرق جميع نصيبه ونصابا من نصيب  
شريكه قطع • ورابعها ان سرق المال لا للقسمة فالحكم كما في الوجه الثاني  
وان كان فادلا لها كالوشراف دينارا ودبعا وهو بينهما مناصفة قطع ففعل  
الاول لا قطع هنا قطعنا على باي الاوجه ينظر فان وجدنا ما يقتضي  
القطع من فوجها ان اصحابه لا يقطع ونجرب هذا الحكم فيما اذا كان  
الشارق مستحق الرضخ في الغنيمة سواء كان مسلما او ذميا حرا او عبدا واستوا  
كان ذلك قبل القسمة او بعد ها والراعي حصص الخلاف بما بعد اقرار  
المختص بقطع فيما اذا سرق قبل اقراره بعدم وجوب القطع فقال اذا سرق  
احد الغانين من مال الغنيمة قبل اقرار المختص لم يقطع حرا كان او عبدا لان  
له في الخمس حقا وفي الاربعه الاخماس حقا وان اقر المختص فان سرق منه  
لم يقطع للمعنى الاول وان سرق من الاربعه فان سرق منه قدر  
نصيبه او اقل او اكثر لئن اجرا الخلاف فيما اذا سرق قبل اقرار المختص ايضا  
لئن بقدر جميع خمس الخمس او عاجوز ان يصرف اليه منه من بقيه اخماسه  
مع نصيبه من الاربعه فان سرقه نصيبه بعد اقرار المختص وطلعت حينئذ سرقه  
المال المشترك وان لم يكن للشارق في القسمة حقا فان كان جميعه لم يقطع  
بسرقه ماله كالوالد والزوج في قولهم لو كان له فيه نصيب وان لم يكن  
له فيه اخذ هذه الصفة فان كان قبل اقرار المختص فهو كالوشراف اذ سرق  
المال ولا قطع فيه على الصحيح وان كان قد اقر المختص فان كان قد سرق منه  
او من سهم المالك بعد اقراره فذلك وان سرق من اربعة الخاسمها وقطع  
وان سرق من اربعة الخاسم الخمس فان كان له فيما لم يقطع وان لم يكن  
فيما لم يقطع على الصحيح وثانها انه ان سرق من سهم لم يقطع وان لم  
يكن كالوشراف من سهم وفي القسمة او الياسمي يقطع على الصحيح ومن عمل من  
الغنيمة شيئا عجز **الثانيه** اذا وقع في لاسر من بعض الغانين ورق  
اما بنفس الاسر او بارفاق الامام له فالنص ان لا يعتق قبل القسمة وفيه فيما

اذا استولى بعض الغانين بخاره من الغنم انه يثبت الاستيلاء على ما شئتني  
وللاصحاب طريقان احدهما ان يقر بغير النصيب الثاني يخرج قوليهما وهما  
مبنيان على ان الغنيمة تملك بالاستيلاء ام لا ان قلنا نعم فقد اوسر في ذلك  
منه قيمة البايه ويجعل في الغنم فان قلنا لا لم ينفذ واحد منهما الا لعزم الملك  
وهو الظاهر فعلى هذا ان تنظر مله بان وقع في نصيبه واخرا وعلمه عنق  
عليه وان وقع بعضه في نصيبه واخرا ره عنق ففسيخ منه وينظر في عنق  
ناقه الى سبابة واعيان وان لم يختره في الصورتين على ان الملك يحصل  
بالقسمة او يقف على لرفضها وله هذا الغانين الاعراض عن الغنيمة ولا يمنعه  
حصول قرينه في الغنيمة منه لئن تقدم في الوصية في خلاف فان البالغ  
الرشيده اذا وصى له بمن يعتق عليه هل يلزمه قبوله واحتمال لئلا يامره في  
انه هل يجب على الولي قبول من يعتق المولى عليه اذا وصى له به ولا ضرر في  
قبوله وبسبب محبيه هنا هذا المستهور **وقال** الماوردي ان كان الغان  
مختصا بقران كانت الغنيمة منحصره في قرنه فملك حصته وان لم يخذ  
اختيارا تملك وعلى هذا فلا يقوم عليه البايه وان كان في الغنيمة غيره  
ففي عنق حصته وجهان فان قلنا يعتق لم يقوم عليه باقيه وان كانوا  
مختصون بالغنيمة لم ينفذ محصره فيه لم يعتق منه شيء وفيه نظر **وثان**  
احدهما لو اعتق واحد من الغانين عبدا من الغنيمة ففي ثبوت العتق في الحالك  
تقدم في عنق الغريب اذا قال العوي في غيره **وقال** الماوردي لا يعتق لخال  
**الثانيه** لو كان الماعنوطا بقة بشيرة ووقع في الغنيمة من يعتق على جميعهم  
قال الراعي لا يتوقف العتق الا على اختيارهم التملك والحج في وجهه انه لا حاجة  
الى اراختياره فاذا اخذوا جميعا فلا يفرض منه تقوم انتهى في هذا الاصح  
اذا كان في الغنيمة غيره بحيث تجوز ان يقع جميعه في الخمس عند القسمة  
اما اذا لم يكن فيها سواه او فيها غيره لكنه لا يفي في الاربعه لراحمات  
المختصة بالغانين فيطريقه الماوردي يعتق عليه وعلى طريقه غيره ويظهر  
ان معنى على ان جميع الغانين هل ينفذ اعراضهم ان قلنا نعم فالحكم كما



ذكره وان قلنا لا محتمل ان يقال يتوقف لان كلامهم يجوز ان يخار التملك  
 فيتعد راعض غيره وليس البعض او ليس البعض فتعين بوقف العتق على  
 الاختيار **الثالث** اذا وطئ من يستحق من الغنيمة شيئا منها او رخصا جارية  
 من الغنيمة قبل القسمة فلا أحد على الزمب ويعز ان علم التجرد وان جهله لغرب  
 عهد بني عنه وعرف الحكم واجري بعضهم منه القول القديم في وجوب الحد  
 بوطي الجارية المشتركة ورتبه القاض عليه وقال البراءة هنا تقدم الزوج  
 واذا لم يخطب به الحد تعلق به المهر ثم ينظر فان كان الغانم محصورا بين قسمة  
 ضبطهم فقد ذكر جماعة انه ينبغي عمل الخلاف في ان الغنيمة تلك قبل القسمة  
 ام لا امر قلنا لا لزمه المهر جميعه فوخذ وحمل في الغنيمة وقسم وان قلنا  
 ملك كل واحد حصته بالاستيلاء حط عنه من المهر قدر حصته ولزمه نصيب  
 اصل الخمس ونصيب غيره من الغانم وان قلنا انه موقوف فعلى الوجه البعيد  
 انما بين بالقسمة ان ما حصل لكل واحد عن ملكه ابتداء فان وقع في  
 نصيبه فلا شئ عليه وان وقع في نصيب غيره لزمه جميع المهر وما على ظاهر  
 على هذا القول ناسين بالقسمة انه ملك ملكا شائعا فالحكم كالحكم على  
 القول الثاني ومقتضى هذا البناء ان يكون الصحيح انه يلزمه جميع المهر وهو  
 ما اوردته العراقيون لكن الراعي قال المنصوص فظاهر المزمع ان حصته تسقط  
 منه من غير ما على اصل المذموم وهو ما اوردته القاض وحكي للمامة دي عن  
 النضر انه يستقط عنه بقدر حصته وقال الخلفوا انه محل سقوط على وجهين  
 اشبهما انه فيما اذا كان قد ملكها بالقسمة مع جماعة الغانم المحصورين فان  
 وطاها قبل ذلك لم يستقط عنه شئ والثاني انه يستقط عنه ذلك في  
 الحالين ويخرج منه وجه انه على القول بانه لم يملك تسقط عنه بقدر  
 حصته وهو خلاف ما جزم به الاولون وان كانوا غير محصورين بان عسر  
 ضبطهم كثرهم فنظر ان قسم الامام العتية وعين لكل طائفة شيئا مما  
 الحاد به جماعة محصورين هو منهم فان طي بعد ما اخذوا وملكها فجارية  
 مشتركة لزمه لسر كايه حصته من المهر وان وطاها قبل ذلك فوجها ان اخذها

ان

216  
 ان الحكم كذلك واطهرها الحكم كما تقدم فيما اذا كانوا محصورين في الراسل  
 لان المهر هنا لا خمس بل يوزع على السرا فاستقط حصته الواطئ ويحب حصص  
 غيره وان لم يكن قسم ولا عين شيئا فقد قال الامام صاحب موخذ من الواطئ جميع  
 المهر ويضم الى المغنم ويقتسم بين الكات فيعود الى الواطئ حصته ولا سلك الامام  
 ان يضبطهم حتى يعرف حصته بخلاف ما اذا كانوا محصورين ويقتسم المهر  
 قال الامام ولما كان هذا المحصور صا بما اذا طائنت نفس الواطئ بان يوزع جميع  
 المهر فان قال تسقطوا قدر حصتي فلا بد من اجابته فان اخذ وان لم يرد الا بد  
 من حصصهم نعم لو نفر قوامع الكثرة وعسر الامر فالوجه ان ياخذ منه المستحق  
 ويستقط عنه المستحق ويوقف لباية ورجح النووي قول الامام قال  
 نحمل اخذ هذا منه وان يستحقه للمصلحة العامة والمصلحة ولما استقدم  
 بعض المستحقين عن بعض وفي سقوط ذلك عن دونه وصول الحق منه بل  
 غيره ومثالي في المديان بعضهم قال اذا كان على بعض الورثة دين للموثر لا  
 يرد منه من حصته قبل وصول نصيب رجا اليه وان اجل الواطئ الجارية  
 زاد النظر في الاستيلاء وحرية الولد وقيمه فاما الاستيلاء فالكلام في  
 ثبوته مفرع على المشهور ان الحد لا يثبت ثم الواطئ ان كان موثرا في نصيبه  
 قولان وجهان احدهما ينقد وهو المنصوص الذي اوردته القاض والبقى  
 وقائمه وهو ما اوردته العراقيون ويثرون وقال القاض الطبري انه لا يخلف  
 المزمع فيه انه لا ينقد وعلى هذا الوجه الحاربية في سهمه عند القسمة  
 او ملكها يستتبع اخر يؤمافي مؤنوه حينئذ قولان اظهرهما انه ينقد وقال  
 المامة دي ان كان الغانم محصورين ولم يغنوا غيرهما فقد لم يستيلا وفي  
 حصته قطعا بخلاف ما اذا كان في الغنيمة غيرهما فانه يحمل لرجل الامام  
 الجارية لغيره ففيه الخلاف فان قلنا ينقد في نصيبه شرف الى المائدة وهل  
 لحصل السراية بنفس العلوق وباد اقية نصيب السراية فيه قولان ثانيا في  
 العتق ان شأ الله وراي الامام هنا التفرع على حصول السراية في الحال  
 ان كانوا غنوا غير هذه الحاربية فان لم يفر حصته منها ففيه دعة الجارية



حصلنا البراءة بمقدار حصته قال الراعي وكان ينبغي ان يخرج ذلك على الملك  
 في العينة هل حصل قبل القسمة ان قلنا لا ينبغي ان لا يجعل موثر الحصته  
 وموثر ان لا امام ذكر ان الحكم معناه هو قوف على ان لا يعرض ويسرق ملكه فان  
 اعرض سبنا انه لم يرض غيبنا وان كان معسرا فان كان الغائب من محموله وروى غيره  
 محمولين من اذن الامام الجارية لطايفة منهم ففي شوق الاستيلاء في حصته  
 الخلاق المتقدم في حصته الموشركان اسما فلا سبنا هذا وان لم يكن اثر الجارية  
 فلا حكم بالاستيلاء الان فان وقعت القسمة في حصته ثبت الاستيلاء جليلا  
 وان وقع بعضها له ثبت في ذلك البعض اما الولد فينعتق فسيبنا وحرمان المورث  
 وفي وجوب قيمة ما زاد على حصته منه اذا كان موثرا وقلنا ثبت استيلاء  
 في حصته قولان بناهما الجرايمون العاقلون بان استيلاء الغائب لا ينفذ في الحال  
 على انه هل يلزمه قيمة الام من اجل منعه من بيعها باحبها ام لا ان قلنا يلزمه لم  
 يلزمه قيمة الولد وان قلنا لا يلزمه قيمته وشبههما المراءاة بالقولين ما اذا  
 استولد المشرى الجارية المشرى اذا قلنا ينفذ استيلاؤه هل يلزمه  
 قيمته فسيب شره من الولد وبنو الخلف منها على ان ملك الجارية يحصل  
 للمستولد قبل العاقل وبعده او معه وقد مر في استيلاء جارية الابن  
 فعلى الاول لا يلزمه قيمة الولد وعلى الثاني لا يلزمه ثم خذ حصته من  
 قيمة الولد خذها من المهر وقيمة الام كما تقدم وهذا كله اذا موثرا وثبت الاستيلاء  
 في جميع الجارية على القول بان سترية الاستيلاء في الحال اما اذا قلنا  
 بنوقها على اذا القيمة فقد قال القاضي فيه الخلاق الا في ما اذا كان معسرا  
 فان كان معسرا ثبت الاستيلاء في حصته فقط ولم يشر به في عقد الولد  
 كله خرا او قد حصته والباقي رقيق فيه وجهان وقيل قولان فعلى الاول  
 موثرا في حصته باقية ان وضعته حيا ولو ملك فعينه الجارية فيها كان في  
 شوق امية الولد في جميعها القول المعروف ان وعلى الثاني لا يثبت ذمته  
 قيمة باقية ولو ملكها بنوقا لم يثبت امية الولد ولو كان بعض الاستيلاء بنوقه  
 على اذا القيمة على القولين فاذا ثبت الاستيلاء في باقيةها حفيد

الولد كما تقدم اذا وضعته بعد دفع القيمة فان وضعته قبلها فيظهر ان لا  
 يعقوب باقية الولد وطعا على قولنا انه انفق وصفا والخلاف في تبعض حرة  
 الولد جارية اذا اولد لحد الشريك الجارية المشرى وهو معسرا فان قلنا جميعه  
 خر فعلى المستولد قيمة حصته الشريك من الولد قال الراعي ورجحوا هذا  
 في مسئلة الشريك دون مسئلة العينة والاشية انه لا فرق بين المصورين وفي كلام  
 الامام ما يدل على رجحان حرته فيها ورجح البيهقي المتبعض في ما يقار بها  
 وسئل القاضي عن من اولد امرأة مبيضة في سراح او ذنايف حال الولد واجاب  
 بانه بمنزلة من خرج ذلك في الوحد في ولد الجارية المشرى من الشريك المعسر  
 ثم استقر حوايه بعد ايام على انه كالم حرة وروى الخلاف في ان ولد  
 الشريك من المشرى فينعتق حرا ونقصه من الخلاف ان الامام هل يسترى  
 بعض المشرى منهم من بناء عليه فان قلنا لا يسترى على بعضه فلو فعل قال  
 البيهقي روى الكل وقال الراعي يجوز ان لا يرق شي قال غيره على هذا الاحتمال  
 هل سعى حار الامام في جميع الخصال كما كان به عاذا اعفا الشقيق عن بعض  
 حقه وقلنا لا يقبل التبعض هل بلغا عفو او جعل في الملك بينه وجهان  
 وجميع ما تقدم في ما اذا اخذ المستحق فان لم يخلصه وافقد قال القاضي  
 والمجوى ان قلنا عند اخذ المهر بالولد كله خذ منه قيمته وموضع  
 في المعنم ونقسم على الكل وان قلنا هناك المهر قد حصته من الام فالكل عينا  
 رقيق ثم الامام عند القسمة بختمه حتى يضع الام والولد في حصته الواطئ  
 فاذا وقع في حصته كانت ام ولد جرة وان وقع البعض في ملكه صار بقدره  
 ام الولد عنق من الولد بقدر ما ملك واعرض الراعي بان لا امام ان يقسم  
 العينة تقسم بحكم ولا يحتاج الى امراضاة الغائبين والاول فراع وحفيد  
 ولا حاجة الى سعي واحتماد بل ينبغي ان يقال سوتها في حصته وبعضها  
 ثم قوله وعنق من الولد بقدر ما ملك الخلاف في ان الولد يعقو كله والحصته  
 ينبغي ان يخرى هنا فكان ما ذكره جواب على وجه التبعض او اراد ان يرد الحصته  
 يعقو محاله وفي المانية الخلاف انتهى وجزم البيهقي بان الجارية او ما صار



منها الى المحل فصار ولد الغائب على الوجه المتقدم انا عند الفسمة بين الغايب  
اليه عن سلسله بالاعتماد وان فرعا على الزلا سلسله لا يحصل لضعف  
الملك وعدمه قالوا جميعه حرستيب كما هو على القول بآخر فان تلحق  
الفسمة حتى وضعت قال ابن ج تدخل الجارية في الفسمة فان دخلها فقد  
بالولادة لزمه الارش وان تخرت عنه فبذره جارية حاملة لغيره ولا يصح  
بيعها على الصحيح ولا يرد ادخالها في الفسمة وهل يغرم قيمه الجارية للمحولة  
ويجعل في الفسمة او يقوم عليه فان كانت قيمتها قد رخصته من المعتم او اقل  
ستلت اليه وان كانت اكثر رد الفاضل فيه وجان اطلعتا واحدا للتقريب  
وفرعها الغايب على قولنا الفسمة بيع وهذا انما يظهر على قولنا كل واحد من  
الغايب ملك حصته من الغنيمه بالاعتماد او بان الفسمة انه كان ملكه لا على  
القول الصحيح لانه لا يملك بذلك فلا يظهر منع ادخالها في الفسمة وان  
فلنا هي للبيع وقد قال ابن الصباغ حق الغايب ليس مشاعا على لراعيان وانما  
حقه في القدر دون العينة ذكر الامام احتمالا لآخر من احدثها كالجارية  
موقف الى ان قلدهم تجعل في الفسمة وثانيهما انه يجوز ان يجعل في الفسمة وان  
كانت جارية لا تفرع بين الفسمة والبيع وهذا يقي على قولنا الفسمة امران  
وحكي الماوردى وجهها ثالثا وهو انما تقوم عليه ان قلنا نصير ام ولد اذا املكها  
يوما ولا يقوم عليه على القول بآخر وجميع ما تقدم اذا كان زلا سلسله  
قبل الفسمة واختيار الملك سواء كان قبل اقرار الخمس او بعده اذا كانت  
الجارية من ارضاء الاربعة فان كان بعد الفسمة وبعد اختيار الملك  
فهي اما واطى جارية بنفسه او جارية غيره او جارية مشتركة بينه وبين غيره  
واحكامها واضحة وان كان بعد الفسمة وقبل اختيار الملك والاصح انه  
ما قبلها وفيه وجه انه كما بعد الفسمة والاختيار اذا كانا محصورين او كانت  
قد افرزت لطايفه محصورين **فرعان** احدهما لو وطئ واحد من الغايبين  
جارية من اربعة اخوات الغنيمه بعد اقرار الخمس فهو زان لزمه الحد الا ان  
يكون له في الغايبين ولدا او ولد وان كان قبل اقراره او كانت الجارية من

الخمس

الخمس فوطئها احببى او واحد من الغايبين وجوب الحد وجان اظهرها انه  
تجب ولو كان الواطئ متاخدا قطعا الا ان حمله في الغايبين ابن الادل القول  
بانه تجب على ابن الحد بوطئ جارية ابنه والظاهر انه مفرع على القول  
بوجوب الحد بوطئ جارية بيت المال كما على القول بخلافه فيبغى ان يلحق  
الاب والعبد والسيد بالابن في ذلك كما في السيرة **الثاني** قال ابن الحداد  
لو دخل مسلم دار الحرب منفردا واستراها او ابنه البالغ لم يعق منه شيء  
الحال لانه لا يرق بنفسه الا بتريل ان اخذ الامام ضله او الممن عليه او الفدا  
فذلك وان اخذ ارقا فغير الاستير من الملك رده فان اخذ الملك صار  
له اربعة اخاسه فعق عليه ويقوم عليه الخمس المباني ان كان موثرا وان  
رده انبغى على ان جميع الغايبين هل لهم الردان قلنا لا لم يرد وان قلنا نعم في  
ريقا لاهل الخمس ولو استراهم او ابنه البالغ رقت بنفسه الا بتر ولا  
حاجة الى اخيار الامام والحكم كما تقدم والحق استر الولد الصغير باشر  
البنات والام وعلاطه الاصحاب لان الاب المسلم يبعده ولله الصغير فلا  
يصور فيه شيء ولو استراها في القتال زاد النظم ان الاستير اذا رقت  
هل يعد من السلب وفيه خلاف تقدم في باب قسم الغنائم **الحكم الثالث**  
للغنائم ان الاراضي والابنية تملك بالاستيلا كالنقولات وتعلم الشافعي  
والاصحاب حكم ذلك وسواد العراف فالعلم فيه في حقيقته وفتحته وحكمه  
وجبه فاما حقيقته فتحه فالزهد الصحيح المخصوص في الزهده المشهور  
انه فتح عنوه وفيه وجه وقيل قولنا انه فتح صلحا . وعن ابن سبلة انه قال  
استبته على فلا ادري افتح صلحا ام عنوه وعلى الزهد اخلفوا في حقيقته  
قسمتها فقلا ابو اسحق كان في الغنائم في الاراضي فداي عمر رضي الله عنه  
المصلحة في مصالح الغايبين على اربعة اخوات الارض خمس غير ما تبقى الاراضي  
لاهل الخمس والنقولات للغايبين وقال برادر بن وهب وهو الصحيح قسم عمر الاراضي  
بين الغايبين ولم يخصها باهل الخمس ثم استقطاب قلوبهم عنها واستردها منهم  
بعوض وبغير عوض وفي السبيل الباعث على استراها ثلثة اوجه : احدها



انخاف ان يشغلوا بفلان حثا واستغلا لها عن الجهاد فيسقط عقلم ان  
 الاصلاح انما ياتي بيد الدهان فيه الذين هم بجارنا اعراف بجراح بصرته  
 اليهم يعود نفعه عليهم ويتوفرون على الجهاد . والثاني انهم لم يستحسنوا  
 يتفردوا بما ذريتهم وسقط عن سائر الناس الذين ياتون من بعدهم وقتها  
 وسفهم مع الحاجة الى الجهاد والدب عن بلاد المسلمين والقيام بما رتبته عمر من  
 جعله البصرة والكوفة وطنين للجاهدين ليقابلوا من ياتهم من الكفار ويشندوا  
 بعله السواد في دفع حاجاتهم فرائي من ياتون عليه ذلك في فرائي من ياتون عليه ذلك  
 في كل عصر من قام بهذه الوظيفة . والثالث انه حتى ان نقل الناس من  
 محصل خلع الارض فصبوا المنازل بالناس في احد موضعين سنة ثم  
 اخلفوا فيما فعله عمر بل لا واضي المسترده فقال لراشدين وقتها على المسلمين  
 واجرها من اهلها الجارة مودة والجراح المضروب عليها اخره مودة في كل  
 سنة واحتملت الجلالة في المدة وقد راجع للمصلحة العامة لعل العقبة  
 بالكفار كما في مسئلة العلم الانيه ومصرف الماخوذ مصرف خمس المحتسب من  
 الغني والغنيمة وعلى هذا لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها للذين يجوز ايجارها  
 مودة لا مودة على الصحيح ولا يجوز لغير سكانها ان يبيعوا واحدا من السكان  
 ويقولوا فاستعملوا واعطى الجراح لاني في احار المسفل اليه من اجارته  
 وقال ابن سريج ولحقنا به بعضهم لم يقفوا عمر بل باعها من اهلها والجراح مريم  
 فجوز بيعها ورهنها واجارها مودة مقدرة ولا مودة على الصحيح وعلى  
 هذا اذا باع تسريح يده شيئا منها انقضى العقد عن اجارها المسمى بالآخر  
 القدر السريح في سنة فكانه باعه بغير حال وموجل . وعن ابن سريج  
 عبادة اخرى وهي ان عمر وقفها لا وقفها محرما مودة بل جعلها موقوفة على  
 تصالح المسلمين ليردوا على نداول الراشدين مدها بالشر اخر اجابته  
 به المسلمون هذه اكله في الارض المشغلة بالزراعة والباقي ما وقع في  
 حد السواد من الدور والمساكن فان قلنا ان اراضي الاستغلال مبيعة  
 من اربابها فكل المساكين وان قلنا انما موقوفة في المساكين واراضيها وجهان

حرم

احدها انما كالمزارع واطهر ما عند الراشدين انما مملوكة وهل يجوز لمن يرض  
 في يده التصرف في اثمار اشجارها بالاطل والبيع وغيرها ان قلنا ان يرض  
 مبيعة فكل ذلك اشجارها والثمار مملوكة له فيجوز له ذلك وان قلنا انما  
 مستأجرة فوجبان احدها له ذلك للحاجة وعمل ذلك وان كانت الثمار لا  
 تستحق في سائر الاجارات كالنابيد واخنان ابن لا عصفور واصحابه اوقال  
 الماوردي اطلاق القول بالوقف في البيع عندي معاويل والقول بوقفها محمول  
 على انه وقفها عن قسمة الغنائم فيكون خراجها وفقا على كافة المسلمين فيكون  
 ملكها مطلقا لمن اقرت عليه استصحابا بالقديم ملية وقوله انه وقف خراجها بعد  
 من قول غيره انه وقفها . واما حد السواد فقد مر في كتاب الرهن وفي نسخة  
 قوله ان احدها ان ثلثا وثلاثون الف الف حرب والثاني انه ستة وثلاثون  
 الف الف حرب **قال** الرابع عشر من ارجع الفوارق المانعة في الجهد  
 المذكور من السباخ والثلوك والطرث وبجاري الاعتماد وهو بالفرسخ  
 ما به وسنوزن سخطولا ونماون عرسا وقيل هو اطول من العراق في العراق  
 ما به وخمسة وعشر فرسخا **فراعت** الاول لو اراد الامام اليوم ان  
 يقف ارض العينة فافعل عمر رضي الله عنه خازن السطاب قلوب الغنائم  
 في الزدك عنها بقوض او دونه فان ابوا وبعضهم فلا وهم احق بما لهم ولا يجوز  
 له رد شي من الاموال والنساء والصبيان الى الكفار الا باسقاطه قلوبهم  
 وليس للامام ان ياخذ منهم الاراضي قهرا وان كانوا يوافقون بسببها في الجهاد  
 بل يعطها لهم ويلزمهم بالخروج عند الحاجة **الثاني** في مقدار الجراح المضرب  
 على ارض السواد لمصرفة اما مقداره فقد روي انه فرض على كل حرب شعيرة رمية  
 وكل حرب حنطة اربعة دراهم وعلى حرب الشجر وقص الشجر ستة دراهم  
 وعلى حرب النخل عشرة دراهم وعلى حرب الرمث اثني عشر دراهم وروي انه  
 فرض على حرب الكرم عشرة دراهم وعلى حرب النخل عاينه وحقل بعضهم  
 الرواشين وجميع **قال** العرلي والمشهود الثاني في الجرب قد مر من ارض  
 بين كل جاني من سنوزن **فراعت** الماوردي الجرب عشرة قصبات في عشر



قصبات والقصبه ستة ادرع دوز الحرب ثلثة الاف وستمائه ذراع مكشبه  
والقصر عشرون قصبه في قصبه ثلثمائة وستون ذراعاً مكشبه وهو عشر الحرب  
والعشر قصبه في قصبه ستة وثلثون ذراعاً وهو عشر القصر والادرع تقدم  
ذرها في باب صلوة المستأفر واما مصرفه لمصالح المسلمين الا هم منها فالاهم  
ونحوه مصرفه في الفقراء والاغنياء من اهل الفي وغيرهم **واعلم** ان المراد بالادري  
في الفصل الاراضي العائنه واما الموات فقد مر في كتاب الاحكام الله اوجه  
في انه ثبت للغائب فيها ملك او اختصاص ولا يثبت لهم شيء اما دور مكة  
واراضيها فذهب الشافعي ايضا فتح صلاح دورها واراضيها باقية على ملك  
اربابها لا يجوز لهم بيعها وذهبا وسائر المصروفات وموقوف واحادتها وكذا  
سائر دور الحريم واراضيها **قال** الاصحاب واختلفوا في الغلابة نفس الارض  
واما البناء فيجوز بيعه في خلاف قال الرواية ولا جرحه بيع شيء من الاراضي الا  
ارض مكة فتمت بيعها للخلاف وهذا الجارح انما قال في موضع هذا غريب والاحسن  
ان يقال انه خلاف الاول **فروع** نقل عن الامام قالك رحمه الله انه قال في  
المدونة ان مصرف تحت عنوه ولم ار احداً من اصحابنا يعرف ذلك الا البيهقي  
والماوردي اما البيهقي فروى عن الزبير انه قال في عمر في تركه قسمه مصرف  
فكما قال في تبيينه ان يكون عمر طلباً مستطابة انفسهم بذلك كما فعل مع محله  
في ارض السواد لما رآه مصطفي واما الماوردي فقال ان بعض العلماء لا يقسم  
الاراضي المعنوية واستدل بان مصرف تحت عنوه ولم يقسمه واجاب عنه  
بان بعضها تحت عنوه وبعضها فتح صلاح ولم يقسمه من ارض الزبير وعمر في احدها  
وقال القاضي في اختلاف فقهاء مصر وغيرهم في انما فتح صلاح او عنوه **خاتمة**  
قال الماوردي في الارضون اربعة اشتمام احدها ما استأنف المسلمون احبائه  
ثاني ارض عشر لا يجوز ان يوضع عليها خراج **الثاني** ما استلم عليها اربابها  
فهو كذلك انصاف **الثالث** ما ملكت على المسلمين فهي ايضا كذلك وهي ملك  
للغائبين **الرابع** ما صالح عليها المسلمون من ارضهم فهي محضه بوضع الخراج  
عليها وهي ضرائف **احدهما** انجلا عنه اهله بغير قتال فتصير وقفاً على

تصالح

مع صالح المسلمين وضرب عليها خراج يكون اجره مقرر على الابد ولا يتغير  
بالسلام ولا ذممة ولا يجوز بيع رجاها **الثاني** ما اقر اهله وصوليها  
على ان يقر في ايديهم بالخراج وهي ارضها فان احدثها الزبير ولو اعز  
ملكها لنا عند صلحنا فكون ايضا وفقاً على المسلمين والخراج الذي عليها  
اجره لا يسقط باسلامهم ولا يجوز لهم بيعها وموتوا الحق بما اقاموا على  
صلحهم سواء اقاموا على شرهم او استلموا **القرب الثاني** ان يقرها على  
ملكهم ويصالحوا عليها بالخراج عليها في جزية يؤخذ منهم ما اقاموا على  
شرهم ويسقط باسلامهم ويجوز ان يبيع بعضهم لبعض للمسلمين ولا يقر الذين  
فان سعت المسلم يسقط خراجها وان بيعت من بعضهم لم يسقط ذوات  
سعت من ديني احتمل ان يسقط وان لا يسقط ويضرب الخراج على قدر ما  
تحملة الارض وذلك من طلبة اوجه حد منها ودائمها وما زرع فيها وغير  
وما سعى به من سمح او حط او نواضح ووالبيت يخرج ذلك ثم المقرر عليها له  
احوال **احدها** ان يجعل على مشايخ الارض فيكون معتبراً بالسنة للهالة  
**الثانية** ان يضعه على مشايخ الزرع فيكون معتبراً بالسنة الشمسية **الثالثة**  
ان يجعله مقاسمه فيكون معتبراً بحال الزرع ونقيسه واذا  
استقر على احد مقدار مشروط صار ذلك موقفاً لا يجوز ان يرد عليه ولا  
ينقص ما قامت الاراضي على حالها فان تغيرت بزيادة او نقصان فان  
كان ذلك بسبب من جهتهم تسوق فصر لم يعد عليهم ويوجد في صورة  
النقص بالعمارة وان كان من جهتهم لم يزلوا يخرج مدة توطئه فان  
لم يملكه عمله يسقط الخراج فان لم يكن لا يسقط بقا الغير الزرعية لصايد  
او مراع جاز ان يبتاعه وضع الخراج عليها بحسب ذلك وليس كارض  
الموات فانها لا يجوز ان يوضع على مصايد بها او مراعها خراج **الباب**  
**الثالث ترك القتل والقتال بالامان** يجوز امان الكافر اذا كان فيه  
مصلحة وقد يكون فيه رعيب الكافر في الاسلام والناملة في الايات وفي  
شمار كلام الله تعالى وقد يكون من مكابد الحرب باسبغ الاقراص والابطال في



المبارزة وبوفير المجاهد بن ليث قوواد يرتب لهم وقد سئل الحاجة اليه لدخول  
بستانه او بستانه ونحوهما وهو قسمان عام وخاص فالعام الامان المعقود  
لا قبل اقليم او ناحية او بلدة وهذا مختص بالامام وموابه في الحيثية وله باب  
بانيه من بعد والخاصر هو الامان المختص ببلد او جماعة محصورين وهذا باب  
لكل واحد من المسلمين بالشرط الاتية وهو المقصود هنا والمطل في هذا الامان  
وسرايطه واحكامه **مسألة** اركان ثلاثة **الاول** العاقلة وهو كل مكلف  
مؤمن له اهليه العقل والفتل في حاله فيدخل في المكلف العبد فيصير امانه  
سواء كان سيده مسلما او كافرا والمرأة والخنثى والشيخ الهرم والمرضى والمجنون  
عليه بالسفاهة او بالقليل والفاستق فصيح اما منهم وفي الفاسق وجه ثان انه لا  
يصح امانه مطلقا وقال ان كان فسقه بسبب معونته لغيره لم يصح وان  
كان بزنا او شر بخر صحت وتخرج به الصبي والمجنون فلا يصح امانا وفي الصبي  
المتر وجه انه يصح لغيره ومن دخل بامان صبي او مجنون فان عرف الحكم  
فهو كافر دخل بغير امان وان اعتقد صحة الامان وانه بالغ او عاقل وجب  
تبلغه الا تامنه وامس **الاسر** فان من بعضهم من حاله يصح وتوافق جملة  
اصحابه عند جماعة منهم الراعي انه لا يصح وصحة اخر من قبله ومن رده عن  
النقص وراي الامام خصيصهما بما اذا امن غير من اسره والقطع بالمنع الا امن  
من اسره **وقال** الماوردي بعد ان حكى المنع عند من اسره امانه يصح بحال من  
امنه فان كان امان من المترك صح امانه له والا لم يصح فان قلنا لا يصح امانه  
ففي لزوم حمله في حقه وجهان اصحهما الاول قلنا يصح فقد قال الماوردي  
والثاني فان امنه في دار الحرب ودار الاسلام فهو امن فيهما وان طلق  
اخص امانه بدار الحرب فان دخل دار الاسلام لم يزل فيها امانا وخص  
صاحب النفية القول بصحة امانه من سبيل بعد تطلقه وشرط في المباش  
الاختيار فلا يصح تامين الكره وخرج بقيد الايمان الذي فلا يصح امانه واشاد  
صاحب الخلاف في خلاف فيه ولعله اخذ من الخلاف فيما اذا دخل دار  
الحرب واخذ مالا لهم يشتري به لهم شيئا فان البيع ذرفيه قولين من عند

احد علما

اخذها انه في امان كالوكان مع مسلم والثاني فيمن لان الكافر لا امان له  
وضعه الشيخ ابو حامد لانه ما ك خرج بامان فاستد كما ان الصبي **الروح**  
**الثاني** المؤمن والذي يعقد الواحد من المسلمين في الامان الواحد والعدد  
المحصورين رجال الكفار عشرة ومائة ولا يجوز للواحد ان يؤمن اهل ناحية  
واقليم وبلد بل ذلك مختص بالامان في البيان انه يجوز للواحد ان يؤمن  
اهل ولغة **قال** الراعي لا شك ان القرية الصغيرة في معناها **وعين**  
الماسخية انه لا يجوز ان يعقد لربما ان اهل قرية وان قل عددهم والقبط  
في الباب ان لا يفسد بسبب الامان باب الجناد في تلك الجهة والناحية فاذا  
نأى فيما الاجتهاد من وجه اعظم المكاتب للمسلمين فيبغى ان لا يظن امان  
واحد احكامه ولا نقصان **قال** الامام ولو امن مائة الف من المسلمين  
مائة الف من الكفار وكل واحد لم يامن الا واحدا من اظهر احكامه ونقصا  
فاما ان لكل مردود **قال** الراعي لك ان تقول ان امنهم معارف والك  
سوجه وان امنهم على التعاقب فيبغى ان يصح امان الاول فالاول **عليه**  
ان يظهر للخلل انتهى وهو ظاهر اذا عرف لا يكون وظاهر اول ظلم الرواية  
انه لا يجوز الزيادة على المائة وقال بعد يجوز ان يؤمن الجماعة واخذ  
واحد وان زاد عددهم على عدد اهل البلدة والقرية والظاهر انه اذا  
بلا ولا اذا امنهم بلفظ واحد وبالثاني ما اذا امنهم بفرقة لا فرق  
بين ان يحكم الكافر المؤمن في دار الاسلام او في دار الحرب في حال القتال  
وفي الهزيمة وعند الفروع في مضيق يجوز ما دام متمنا فاما بعد لراية  
فلا يجوز للاحد امانه ولا المن عليه ويجوز للامام كما يجوز له المن عليه **قال**  
الماوردي الاسير اذا لم يصل الى بلاد الامام او نأى به لا يصح ان يؤمنه غير  
من اسره ويصح من اسره ومن ينام او نأى به ان كان الاسير من غيره وان  
كان من غيره لم يصح من نأى به واذا امنه من اسره سقى استرقاقه وفداءه ما دام  
في اسره فان فك اسره امتنع فداءه واسترقاقه فيكون العتق موقعا بالامان  
والاسترقاق في الفداء امتنع فداءه والبيد وان امنه الامام لا يرفع اسرقاقه



وقد اه بفك امثله انتهى في صحة ثامن المرافعة عن الاسراف وجبان بناها الفاضل  
على قولين في ما اذا انتهى الامام الى حصن ليعتصم فيه الا الفتنة وطلب الصلح على مال او  
بدل من الجنة لئلا يسترقق فان قلنا يستفاد استرقاق من يترك المال فخذ الامان  
**الرد الثالث** نفس العقد ينقض الامان باللفظ الصريح فيه وبالكفاية  
المهمة له مع النية وبالإشارة المهمة فالصريح قوله امثلك او انت امثلي  
اما في اوجرتك او انت في جوابي فلهذا لا يثبت عليك على المذهب عند الروائي  
منها قوله لا خوف عليك الا لا تخف اذا خزن وحكي عن الما ورد في امر قوله لا تخف  
ولا تفرع كما يتان والكفاية كقوله انت عيا ما تحب او من كيف شئت وكفاية  
الامان ومنعقد الامان بالرسالة سواء كان الرسول مستملا او كافرا وبالرسالة  
المهمة مع النية ولو اشار ثم مات قبل ان يسمع مراده لم ينقض الامان ولا فرق  
بين ان يسمع الاشارة من اخر او ياطوق لا بد في انعقاد الامان من بلوغه الى  
الكافر المؤمن او سماعه اياه فان لم يعرف به فلا امان حتى لو ابتدرا المؤمن او غيره  
مقتله بخاز واذا رد المؤمن الامان اردت وان قبل اذ كان قد استبحر من قبله  
الامان وان شكك فلم يقبل ولم يرد قال **فقال** الامام وفيه تردد والظاهر  
استراط القول لكن قال البغوي يكفي السكوت ولا يشترط فيه لزوم  
باللفظ وكفى الاشارة والامارة المسعرة به فان كان في ذلك ما ينبغي ان يتركه  
والامان ينقض من الطرفين والمؤمن ان رد الامان بعد قبوله كاله مد عقد  
الدم بعد قبوله **قال** الامام فلو قال للمسلم لست امثلك فخر جردك بنبي  
فام مقام رد الامان لانه لا يستفاد احد الطرفين وترخر ويجوز للمسلم  
ايضا رد الامان اذا خاف منه خيانه ويصح تعليق الامان بالاعراب ولو اشار  
مسلم الى كافر في القتال والحد لا يصف المسلمين ونفاها الامان فوق امان  
وان قال الكافر ظننت انه يؤمنني وقال المسلم لبرارده صدق المسلم ولا امان  
لكن لا يغتال الكافر ويلحق بامنه وانما يشترط التام في دخول الكافر بلادنا  
اذا كان يدخلها بلا سبب فان دخل لا دارسالة او لسماع كلام الله تعالى في المطر  
في الاستلام لسفاد الحق لا ح له فهو من غير حاجة الى تأخير ولما الدخول

لجنان

للجنان فلا موجب له اما ان لا يفي بتعليق القاضيه انه لو قال دخلت لست امثلك  
الضروب ورضيت به بوجده منه ولا وعلى رد لو قال ظننت انه  
كالدخول للسفارة لا يحتاج الى امان لم يبا لي ظنه ويغتال ولو اذاي الامام  
المصلحة في دخول المصلحة قال من دخل باجرا فهو من جاز وعمله به ولو قال ذلك  
واحد من المسلمين لم يصح بخلاف ما اذا من باجرا او تجارا محصو صين فانه يصح ولو  
دخل الكافر معتدرا على سماع ذلك ظانا صحته فوجهان اظهرهما انه لا يغتال  
**فصل** في شرط لان امان ويشترط فيه امان احد هما كذا لا يشترط به المستلمون  
فلو امن طليعة او جاسوسا لم يصح الامان **قال** الامام والوجه ان لا يثبت  
لهذا الامان حق التبليغ الى الما من خلاف تأييد الصبي في الطليعة الذي تشرف  
على الجيش من خارج لم يعرف حالهم في القلة والكثرة وغيرهما والجاسوس الذي  
يكون من الجيش مخفيا يستمع اخبارهم ويبحث عن عوراتهم وبواطنهم قال  
الرافعي والواضع احاد على مدارج الغزاه وعن نسيبه سير العسكر ولما جوا  
لا ينقل الزاد فهو مردود للضرورة ولا يشترط في الامان ان يكون فيه منفعة ظاهر  
ومعنى اسفا الضرر وعن سمه السم انه يشترط ان يكون فيه مصلحة وفشها بان  
يجوز المؤمن لا يخاف صره وهو راجع الى شرط نفي الضرر لكنه صح بانه اذا المر  
من فيه مصلحة لا يصح **المائة** ان لا يرد منه على سنة وجوز اربعة اشهر ولا  
يجوز فيما بينهما في اصح القولين **قال** عبارة جماعة منهم الغزالي والرافعي وهو معتصم  
ان مرة السنة في محل القولين وان الحكم كذلك في الهدنة وجزم الغزالي في  
كتاب الهدنة بالبيع في السنة وجعل الخلاف في ما دونها اربعة اشهر **وحكي**  
عن القوري انه جعل السنة في محل القولين فعلى هذا يصح ما قاله وهو وغيره هنا  
وان كان الشيخ ابو عمرو بن الصلاح قال صوابه ان لا يرد منه سنة وقيل ان لا يرد  
حكاها ايضا وطرده في مقام الرسول هذين المدد وقطع الما ورد في لجوار اقامة  
الرسول سنة عند الحاجة وقطع منع غيره منها عند الحاجة **قال** الروائي  
ولو زاد على سنة بطل لما في الزايد على المشروع دون المشروع وفيه وجه  
مخرج من قول الصدقة انه ينظر في الخلق **قال** ولو اطلق حمل على اربعة



استمر وبلغ بعدها المامن وخطر الماورد في مقيد الامان بالمدق بانفس الرجال  
قال واما المال فلا يقيد امانه مدة وفي الصبيان وجهان ونسب فسد لزمان  
فانفساده عدم ترتب حمله عليه لكن لا يغفل المومن حتى يبلغ ماله وكذا  
في العهد **قال** الماورد في الرواية اذا كان الامان مفقدا فانه كان  
مخصوصا بحد فله استيفاء تلك المدة بالامانة فيما ذل الامان بعد الجان  
يرجع الى امانه وان كان غاما في جميع البلاد انقصنا امانه بمضي المدة والامان  
له بعدها للعود وقال من من كافر في جميع بلاد الاسلام فهو اسنة في جميعها  
ستوافيه الامام وغيره وان قال منك في بلد اذا كان اسنائه وفي الطريق  
الا قرب من دار الحرب لا غير وان طاق فان كان المومن الامام كان اسنا في جميع  
بلاد الاسلام وان كان في اقليم كان اسنا في محل ولا يرفع باعرا له  
ولو ولي ناحية اخرى لم يتعد امانه اليها وان كان خارجا والناظر اقصر امانه  
على الموضع الذي يستلزمه المومن بلدة كانت او قرية وعلى الطريق اليه من دار  
الحرب في مدة احتياره بقدر الحاجة **فصل** في حكم لربان وهو عقد جائز  
من جهة الكفار لهم بنده متى شاؤا لازم من جهة الموقنين فليس له اغنيا لكا  
في عقدي الذمة والعهد والحاصل من الماورد ان الماورد في الجور بنده اذا استقر منه  
حياته في العهد ولا يجوز في عقد الذمة الا اذا تحققت منه الحياة على الصحيح  
عمل الصحيح على ما استبان في المتبع في الامان موجب الشرط فلو قال استسنتك  
خاصه لم يعد الامان الا ماله الحاضر معه ولا يلا اهلته وذريته الحاضرين  
ولو قال استسنتك انت واهلك وذريتك ومالك حصل الامان للكل ولو اطلق  
قوله استسنتك فوجها ن احدها لا سغنى اليهم وصحة الامام وقال الماورد في خلاف  
عقد الذمة فان مطلعه يقتضي عصمتهم والثاني مقتضى اليهم وهو ما اورد  
الشيخ ابو حامد والبند نجح في المال وقال به البند نجح في الذرية والذي  
اورد القاضى ابو الطيب وابن الصباغ في هذين الماورد وقال لا بد من خلافه  
روجه **وقال** الماورد في الرواية في بيعه ما عليه من الثياب ما استعمله  
حرفته من الالات وما سقعه في مدة رجوعه ورجوعه الذي لا يستغنى عنه ولا

مرفر

مدخل فيه فاستوا ذلك من الاموال والذرية ستوا سنة الامام او غيره وذلك  
الماورد في دخول دار الاسلام باحسان تفصيلا اخر فقال قيل له لك لربان  
دخل فيه ذرية وماله وان قيل لك الامان على نفسك احسن به دون ما ستواه  
قال وهو اصح ما قاله ابو حامد وان لم يتقدم به من احد من وجهات كل هذا في  
الحاضر من الاولاد والزوجات والاموال امانا كان بينهما في بلادها ولا يدخل  
في الامان قطعا **قال** الماورد في الرواية ولو شرط دخولهم فيه لم يصح الا ان  
يكون المومن الامام او نوابه من دلات المنور و كلام الغزالي فيهم الجواب ذلك  
من احكام النابتين وخرج ما ذكره الماورد في مسئلة لطلاق وجهان اخرين  
مفصلان بين مال ومال وبين لفظ فتصير الوجه اربعة وجهات لم يدخل  
المال والذرية الذين معه في الامن لكونه اخذ لنفسه خاصة فقد قال ابن  
داود ما دام عند فانها معصومان فان نقص العهد ورجع الى دار الحرب  
فوجها ن لبعض الماخزين واذا صح الامان صار المومن معصوما عن الفعل والتبني  
فلو قلنا قائل قال الامام الوجه عندنا القطع بان يضمن ما يضمن به المعاهد  
والذمي وجهه بما يقتضي انه اذا ضل في حق لزمه القصاص **فصل** مشتمل  
على مسائل **الاولى** الهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام واجبة على من  
قد ر عليها ولم يقد ر على اظهار الدين ستوا كان حريا استلم او اسير اطلق  
او قد ر على الحرب فان لم يقد ر فهو معد ور لبل ان يقد ر فان صحت البلاء  
قبل ان يهاجر سقطت الهجرة عنه وان كان يقد ر على اظهار دينه فيها لكونه قطعا  
في قومه او لان له عشيرة يحوفه وامن الفتنة في دينه لم يلزمه الهجرة بل مستحب  
ونكرة له المقام وقيل نجح وفصل الماورد في غير الاستسنت فقال ان قدر واعل  
الاغترال على الدعا الى من سلام والقتال وجب عليه المقام وان قدم على  
الاغترال الاستماع دون الدعا والقتال ان قدر على الامتناع دون غيره فله  
طلبه احواله **احديا** ان رجوا ظهور الاسلام بمقامه فالاولى الامانة والباينة  
ان رجوا نضرك الاسلام لهجرة فالاولى ان يهاجر **الثانية** ان يحسبوا حاله في المقام  
والهجرة فيحسبونها ولا فرق في وجوب الهجرة بين الرجل والمرأة وان لم يجد محرما



ولم يقبلا - ومجأ له الامر في الظاهر انه يفتك **لها الثالثة** لو اطلقوا الاستير على ان يشترطوا عليه ان لا يخرج من ديارهم لم يلزمه الوفاء بل يلزمه الخروج كما مر وان حلفوا بالله او بطلاق او عتافا وغيرهما على ان لا يخرج فان كان مكرها لم ينعقد بيعه وهذا لو كان في قيد او حبس فاسدوه بالخلف فلا يلزمه فارة ولا طلاق ولا عتاف وان حلف ابتداء بطيب فلو يمين ولا يمينه بالخروج فان حلف بعد ما اطلقوه لم يمينه الخروج ونقضت وان كان قبله خلف لا يخرج اذا اطلقوه فوجها ان اظهر ما انه ليس باكره فله من حله **قال** النوى ولو قالوا لا نطلقك حتى تخلف فاطلقوه لم ينعقد بالخروج كما لو اخذ الله وحده رجلا وقالوا لا نتركك حتى تخلف لا يخرج كما نأخذ احد الخلف اخر عكاهم لم ينعقد لا يمينه اكره **قال** الرابعي وليس هذا ببا على ان الخوف بالحبس يحطل به الاكره **وقال** النوى ليس هذا بالخوف بالحبس فانه يلزمه هنا الحق والنوصل اليها بما امكنه **و** عن ابن داود انه قيد في الحبس اكرها بما اذا خاف منه الهلاك وقال ما لا يخاف منه الا طول المكت في الحبس ينعقد اليمين فيه ولو اطلقوه فلا اذ الاستلام بشرطوا عليه العود لم يجز له العود وان شرطوا عليه اذ استألك قال فان مثل الشرط مكرها فهو لغو وان قبله محضارا فالمشهور انه لا يجب للزمت وتحت وفيه قول انه يجب ونسبه صاحب البيان الى الشيخ ابي حامد والاشترى رده عليه صاحب الواو ومقتضى الصحيح انهم اذا اطلقوه على ان يعود اليهم او يرسل اليهم فلا انه لا يجب الرجوع ولا الاثره لكن يستحب وفيه القول انه يجب **احدهما** قال صاحب البيان والذي يقتضيه المذهب ان المال الذي يبعث اليهم استحبابا او وجوبا لا يملكونه **قلت** وهذا قاله البندنجي قد حكي صاحب المذهب الكا في فيه وجهين فقال اذا فدى الاستير بنفسه مال فغنه المستلوق فردد عليه او دون عنه فيه وجهان **وقال** الماوردي فذا ان كان مختارا في اعطائه كان كان مغنوما اذا اظفر به المستلوق وان كانوا شرطوه على اطلاقه كان باقيا على مله فباخذ قال وهذا اذا اقتدى الامام استأري من كان بيتا لمال ثم غنم ذلك المال بردي بيت

البار

المال ثم غنم ذلك المال بردي بيت المال **الثالثة** لو اطلقوا الاستير على ان يشترطوا عليه ان لا يخرج من ديارهم لم يلزمه الوفاء بل يلزمه الخروج كما مر وان حلفوا بالله او بطلاق او عتافا وغيرهما على ان لا يخرج فان كان مكرها لم ينعقد بيعه وهذا لو كان في قيد او حبس فاسدوه بالخلف فلا يلزمه فارة ولا طلاق ولا عتاف وان حلف ابتداء بطيب فلو يمين ولا يمينه بالخروج فان حلف بعد ما اطلقوه لم يمينه الخروج ونقضت وان كان قبله خلف لا يخرج اذا اطلقوه فوجها ان اظهر ما انه ليس باكره فله من حله **قال** النوى ولو قالوا لا نطلقك حتى تخلف فاطلقوه لم ينعقد بالخروج كما لو اخذ الله وحده رجلا وقالوا لا نتركك حتى تخلف لا يخرج كما نأخذ احد الخلف اخر عكاهم لم ينعقد لا يمينه اكره **قال** الرابعي وليس هذا ببا على ان الخوف بالحبس يحطل به الاكره **وقال** النوى ليس هذا بالخوف بالحبس فانه يلزمه هنا الحق والنوصل اليها بما امكنه **و** عن ابن داود انه قيد في الحبس اكرها بما اذا خاف منه الهلاك وقال ما لا يخاف منه الا طول المكت في الحبس ينعقد اليمين فيه ولو اطلقوه فلا اذ الاستلام بشرطوا عليه العود لم يجز له العود وان شرطوا عليه اذ استألك قال فان مثل الشرط مكرها فهو لغو وان قبله محضارا فالمشهور انه لا يجب للزمت وتحت وفيه قول انه يجب ونسبه صاحب البيان الى الشيخ ابي حامد والاشترى رده عليه صاحب الواو ومقتضى الصحيح انهم اذا اطلقوه على ان يعود اليهم او يرسل اليهم فلا انه لا يجب الرجوع ولا الاثره لكن يستحب وفيه القول انه يجب **احدهما** قال صاحب البيان والذي يقتضيه المذهب ان المال الذي يبعث اليهم استحبابا او وجوبا لا يملكونه **قلت** وهذا قاله البندنجي قد حكي صاحب المذهب الكا في فيه وجهين فقال اذا فدى الاستير بنفسه مال فغنه المستلوق فردد عليه او دون عنه فيه وجهان **وقال** الماوردي فذا ان كان مختارا في اعطائه كان كان مغنوما اذا اظفر به المستلوق وان كانوا شرطوه على اطلاقه كان باقيا على مله فباخذ قال وهذا اذا اقتدى الامام استأري من كان بيتا لمال ثم غنم ذلك المال بردي بيت



حتى يرجع إلى صفه لزم وفيه له به فان ولي المسلم عنه فبعضه ليقوله او ترك  
قوله وطلب الصف فله فله لنقصه الامان وان شرط ان لا تعرض له حتى  
يفتي القناك فاذا ولي هو او المسلم منه فاجا والمسلمين فله لا سيما شرطه  
بالهزيمة وهذا ان مثل الكافر المسلم وان شرط الامان الى ان يخاف فان خزن  
المسلم الكافر جاز للمسلمين مثل الكافر لخصه الامان ولو اخن الكافر  
المسلم وقصد ثروته فبعضه منعه وقيلناه **وقال** الماددي ان يتردنا على  
دفعه به ون القتل لم يقتله والامتناع وهو استفاد واجب فلو شرط  
ان يترد ذلك فقد شرط فاستد وفيه فساد اصل الامان وجهان ولو لم  
يشرط المبادر ان شيئا من ذلك فان لم يطرده عاداه المادري بالامان جاز  
للمسلمين قتل الكافر وان طردت به فله يترد ذلك بمنزلة الشرط فيه وجهان  
اصحهما نعم فان قلنا لم يشترط من قبله قال في المكي فالمسحب لا يتعرض له ولو  
خرج الكفار لاعتناء الكافر خرج المسلمون ايضا لاعتناء المسلم فان كان المبادر  
استنجدهم وجب فله معهم وان خرجوا بغير اذنه فان مهام جاز فلهم دونه  
وان لم يترد منهم وسكت فقد قال الامام والغزالي لا يتعرض له وقال القضاة  
الماددي والطبري والبندنجي والرازي يقولون وهو قياسي قولهم فما اذا نقص  
بعض المبادر الهدنة وسكت الباقية ينقص عمدة الكا ولو اخن المسلم  
الكافر فله جرة ماله ام ترك فيه وجهان **قال** الرازي ينبغي ان يقال ان  
شرط الامان لا انقضاء القتال جاز فله وان شرط ان لا يتعرض للمخبر وجب  
الوفاء واحكام الباب بذكر ملائمتا بل اذا قال بعض الكفار للامام او امير  
المدينة اد لك على قلعة كذا اعطى ان يسلم اليها جارية كذا فاعاقبه الامام  
عليه صحت هذه المعاقبة في وجه الجعالة وان لم يكن الجعل معلوما ولا يلو كما  
ولا مقدور اعطى تسليمه بخلاف ما اذا جعل الجعل من ماله وانه بشرط فيه هذه  
الشروط واذ الحكم لو ابتداء الامام فقال ان ذلك الشيء على قلعة كذا فلك منها  
جارية كذا ولا فرق في الصور بين من شرط جرح الجارية المذمومة امة او حرة ولو اطلقت  
الجارية ولم تغيب صح على المذهب وفيه وجه انه لا يصح والخو بذلك بما اذا اشترط

لجرحها فغتم منها كلفه وربعة وما اذا قال من خ لني على طريق سبيلها او  
توسبه وخوفك لك وشترط ان يكون الجعل المشروط ما يده الى العا عليه فلو  
قال له اعطيك جارية ما عندني او ثلث ما لي لم يصح مع الجعل على قياس الجعالات  
ولو حرم هذه المعاملة مع مسلم بان جعلت له الجارية او نحوها بالذلة على  
فهيها فوجهان احدهما ان لا يصح وصحة القاضي في الامام والغزالي والثاني  
انها يصح وهو ما اوردته العراقيون وراي الامام غصصهما بقولنا جوا استجار  
المسلم على الجهاد فان منعناه لم يصح قطع اد كلام العراقيين مخالفة فانهم  
فاطعنون بمنع استجار المسلم عليه وان لم يصح الاجارة لم يستحق جرة المثل انصا  
ولو كان الامير يحضر القلعة فقال من خ لني على قلعة كذا فله ذل منها فقال رجل  
على هذه والامير لا يشعر بها فحق استحقاقه الجعل وجهان اصحهما على ما قاله ابن نج  
انه يستحقه ثم للجارية المجمولة خمسة احوال **احدها** ان لا يقد ر علمها  
لعدم فتح القلعة فاذا لم يفتح فان شرط الفتح لم يستحق شيئا قطعاً وان لم يشترط  
فهيها مع الدلالة فله يستحق جرة المثل ورضي له او لا شئ لبا وجه اصحها بالثنا  
وقال الامام اذا ائتمناها وخصنا بها فان لم تكن الفئان كما ولا مطمع في  
فهيها الا باتفاقا ودرقا الوجه القطع بان لا شئ له وان كان مكا ولم يقاتل  
فله محل الجلاي وان قاتلنا ولم يفتح فان قلنا لا شئ له اذ لم يقاتل فهيها اولى  
وان قلنا يستحق هناك فان جعل الياسر بعد القتال فهو كالوطر كما حصرنا  
القلعة وان لم يخلص من يتر من الجهاد او ازعجنا من عجز في الاستحقاق  
الوجهان وحيث وجبنا جرة المثل او الرضخ فهو من سهم المصالح واذا جاورنا  
القلعة لم يترد عننا اليها اتفاقا لا بدلالة وفتحناها فلا شئ له على المذهب  
وان عدنا اليها بدلالة الاولي وفتحناها استحق الجارية على المذهب انتهى  
**قال** المادري واخرون ولو كان الجعل من غير القلعة بم شرط الذي دل عليها  
المجمل له لم يستحق شيئا **الحالة الثانية** ان يفتح القلعة ولا يجد الجارية  
المعينة في مسئلة لعين الجارية او جارية مملوكة في صورة الاطلاق فلا  
يستحق شيئا وفيه وجهان من صحيحه **وقال** المادري ان وجدت المعينة



في غيرها فان كانت من اهلها فهو كما لو كانت فيها وان لم يكن من اهلها فلا شيء له وكذا  
لحم لو كانت قد ماتت قبل معاقدته وان ماتت بعدها فثلثه اقوال اختلفت  
في البذل والثابت لا يجب والثالث ان كانت قبل الظفر لم يجب وان ماتت  
بعده وجب وهو الصحيح **قال** الامام وينبغي تخصيص الخلاف فيما اذا كانت  
بعد الظفر عما اذا كانت بيد الامام قبل التزويج من التسليم اما بعده فلا يظهر  
وجوب البذل اي قطعاً وجزم به الغزالي والماوردي ايضا وهذه لرافق  
كحل من فقرة على المذهب من القلعة اذا لم يفتح لاستحقاق شيئا وعمل  
خلافه فان قلنا يجب البذل بناء على ما علم على فاعده ذكره في الحقائق في انه  
اذا جعل الجعل عينا لوجوب وتمر العاقل العقل والعين فالقفة فان كان التلف قبل  
انقضاء العمل نظر فان كان عالما بالتلف فلا شيء له وان كان جاهلا فله اجرة  
المثل وان كان بعده فان لم يكن العاقل طالب بالتسليم فهل يرجع بقيمة العقب  
او باجرة المثل فيه فلو ان بنا على ان الجعل المعبر بضمون ضمان العقد او ضمان  
اليدين فيه قولان كالصدق ولا يبعد عندي ان الجعل بضمون ضمان العقد قطعا  
وان كان بعد المطالبة به وامتناع الجاعل من الرد فان قلنا انه بضمون ضمان  
العقد فقد قال القاضي هو كالتلف الجاعل الجعل بنفسه حتى يكون قول  
كالتلف بانه متاوية فيفسخ العقد ويرجع العاقل الى اجرة المثل وفي قول ثالث  
انلفه اجنبي فيقتصر من الفسخ والاحارة وقضية كلامه ان يقال اذا اطلب  
المشتري البايع بالتسليم بعد توفيق الترافع وتلف البيع بغير الخدم فالق  
المفد بنفسه وفيه احتمال وينبغي ان يخل ضمان العقد حتى يقال بالتلف  
لوجوب لا يفسخ ولا يخرج على القول في ان تلف البايع البيع فان قلنا الجاعل  
بضمون ضمان السيد وجب قيمة الجارية وان قلنا ضمان العقد وجب اجرة المثل  
وان كان التلف بعد المطالبة والتزويج من التسليم ففيه كلام القاضي والامام  
ومتنصفي البناء المزوجه ان يكون لرجوع وجوب اجرة المثل لان الرجوع ان الله راق  
بضمون ضمان العقد لان الاصح هنا وجوب القيمة **قال** الرافعي ويجعل القوي  
ما اذا كانت الجارية معية فان كانت مبهمة وفرض ثبوت من وجد فيها من الخوا

واوجبنا

واوجبنا البذل فيجوز ان يقال يرجع الى اجرة المثل لا محالة لتعدد دفعه للمجهول  
ويجوز ان يبين على حالة عدم الموت وتسليم اليه فيه من تسليم اليه عند عدم الموت  
وتسليمه ان يقال عند عدم الموت لو لم يجد فيها الا واحدة تسلم اليه وان وجد  
فيها عنق منهن وفرض نزاع فلا امام المعين فيشتر العليم على القول ثم البذل  
الواجب هل يجب من سهم المصالح او من اصل مال الغنيمة فيه الخلاف المتقدم  
في الرضخ ومروجه قال انه من اربعة اقسام الغنيمة وعلام الامام بقضيه مجيبه  
هنا **الحالة الثالثة** ان يجد ما مسئلة فان كانت استلمت قبل الظفر وهي حرة  
لم يجز استرقاقها وتسليمها الى الدليل **قال** وعن ابن سيرين رواية قول انما تسلم  
اليه كالمواصلة الاستيراقه لا يمنع ارقاقه وان استلمت بعده او كانت رقيقه فان  
كان الدليل مستلما وجوز فانه هذه المعاملة له معه او كما فرافا تسلمت اليه **قال**  
وظاهر كلام جماعة انه لا فرق بين ان تسلم قبلها وبعدها **وقال** الماوردي  
وصاحبنا المتدب والشايل ان تسلم بعدها لم تسلم اليه وفي نظير المسئلة  
خلاف وهو ما اذا اطلق الزوج امراته قبل الدخول والصدقان منهن فان حقه  
شغل بقيته ولو لم يطل بطلبه حتى افكك ففي تعلقه بالغير خبيثة وجهان  
وقد تفرق وان لم يكن الدليل مستلما الا ان يفتي بتسليمها اليه على القولين في  
شرا الكافر العبد المسلم ان جوزه فانه سئل اليه ثم يومر بازالة الملك عنها  
وان منعناه لم تسلم اليه وفي وجوب بذلها طريقان اخدها انه على الخلاف  
المقدم فيما اذا تعذر التسليم بالموت وقاينها القطع بوجوبه والظاهر  
الوجوب وهو فيما اذا استلمت بعد الظفر اظهر منه فيما اذا استلمت قبله وفسرنا  
المبدل هنا بقيمة الجارية لاجرة المثل **الحالة الرابعة** اذا افتحنا القلعة  
فلم نجد الا الجارية المشترطة فان ادركت القلعة واذا امة البذل عليها وجب  
تسليم الجارية اليه وان لم يكن بان كانت محفوفة بدلا والكفار وعشر خليف  
جمع يقومون بحفظها ولا غرض لنا في ابقائها فله استحقاقها فيه وجهان اصحهما  
نعم **الحامسة** اذا افتحنا القلعة صلحا فان كانت المشروطة خادمة عن  
الامان كما اذا كان الصالح على امان صاحب القلعة واهله والجارية من غير اهله



سلك الى الدليل وان كانت من المذنب امناءهم كالوكا نث من اهل فقد قال الشيخ ابو  
استحق وغيره الصلح على الجارية فاستند كالوزير امارة ثم تزوجت غيره **قال**  
المارودي هذا خطأ والمذنب المنصوص في المختصر وادعه جماعة انه صحيح  
فحرج صاحب القلعة بشرطنا مع الدليل ويقول له ان وصيت نفسك اليها يغني  
لك قيمتها او مثيلها وامضينا الصلح فان باربعنا العلم وقتلنا له نوطيك  
قيمتهما او جارية اخرى فان بقيت ذلك وان بقي قلنا لصاحب القلعة اذ لم يستلها  
فصحننا الصلح ونبتنا اليك عندك ونزدك الى القلعة وسنألف القلعة  
لذا ذكره الهامني لطريق القوة والرافعي الذي ذكره المارودي واللاما  
والرواية اننا نبتد ابدا لخص على الدليل فان امتنع عرضنا الامر على صاحب القلعة  
فان لم يمتحن الصلح وهو اقرب واحصر حيث رضى الزعيم او الدليل بالبدل  
فمن لم يرض قال القاضي في البغوي نبت المال وقال البغدادي وابن الصباغ  
انه حدث في الرضخ وفيه الاوجه الثلاثة المشهورة وان فصحننا الصلح  
ورددنا ثم الى القلعة وفصحنها عنوة استحق الدليل الجارية وان لم يفتحها  
فصل يغرم له قيمتها فيه قولنا **المسئلة الثانية** بقدم ان الحرب اذا دخل  
دارنا بامان او دمة كان مأمعة من الاموال والاولاد في امان فان شرط فيها  
فحق توليد وانه لا امان لما خلفه في دار الحرب من الاموال والاولاد  
بحوز سبيهم • وان المارودي يرف من ان يقول لك الامان فيقتل المال  
والولد ويقول لك الامان في نفسك فلاست فيها اذا دبرت ذلك فلو  
دخل حرج دارنا بامان او عقد دمة او رتبنا له ثم خرج الى دار الحرب  
فان خرج ليغزو فان كان يادير لير ماير او نايبه فامانه باق وان لم يكن يادير  
فقد قال المارودي والشيخ ابو استحق ههنا انه باق في نفسه وماله وله العود  
من غير حرج يرد امان وهو مقتضى اطلاق الغني **وقال** المارودي في اخطار  
بامان ثم عاد الى دار الحرب اعترضه امانه فان عاد بعين امان غنم الا ان يعقد  
له الامان الا ان على فكر الدخول هذا باطلا لانه لا يخلو تقدم وهو مفهوم  
كلام المتولي فان صح هذا كانت المسئلة وجها وان نقض العهد والتخويل

الجزء

الحرب ومن استجاب القصر من يعود اليها للاقامة لم تسبب ولا دة الذين ترسم  
عندنا ولو مات الجلب بل يرتفع حتى يبلغوا فان قبلوا الجزية افترأوا والابلغ المامن  
ولو خلف عندنا اموالا في الذمم او اعيانا او دايغ او غير دايغ ففيها امانة او حقه  
احدها امان في وان نقض امانه فيه كما اشقض في نفسه قال القاضي وهذا يقتضي  
وسانها وهو ظاهر المذهب في الامان باق فيها وبالمساكن الامان ان حصل  
في المال على وجه التبعية بطل فيه على وجه التبعية وان حصل فيه استقلال  
بالشخص عليه لم يرتفع **وقال** المارودي ان رجعا الى دار الحرب لا يسيطرا  
بقا امانه في ذريته وماله وان نقض العهد والتخويل في الحرب بغير ذريته  
دون نفسه وماله وان نقضه ولم يصل الى دار الحرب فهل بقي امانه في ماله الذي  
عندنا فيه الخلاف المذكور **قال** الامام والوجه بقا امانه في ماله الذي عندنا فيه  
الخلاف المذكور الى ان يتصل به وجهه ان لا يقتل ولا يوحدا ماله من المال  
قطعا ويحتمل ان يطرده فيه الخلاف على بعد **قال** المارودي ومحل ما ذكرناه من  
الاستقراض ماله اذا عقد لها الامان معنا اما اذا افترده بامان فلا ينقص تخارجه  
وقاله ومن لا يحاط من طرف الوجهين الاولين في الاولاد ايضا وذكر فيهم  
وجه ثالث وهو انهم ان هلك ابوهم في دار الحرب واسترقوا او افلا  
ومن المذهب يخرج قولنا ان الاولاد اذا افترأوا في دارنا حتى بلغوا حرج ونزل  
الحرية وعلط في **الفرع الثاني** ان قلنا بالوجه الثاني وهو بقا امانه في نفسه  
عليه مستأيل **الاول** لا يعرض له ما دام حيا وماله ان يدخل في دارنا فغير امان  
ليأخذه فيه وجهان احدهما قولنا ان الحداد وسببه الامام الى ان يحاط به ثم وفقه  
الدخول لذلك بوجوب له الامان كالدخل السماع القران لكن ينع ان يحاط به  
تحصيل عرضه ولا يعرج على امر اخر ولا ينبغي ان يخرج العود ويستصحب كل من  
بعض المال لا اذا لم يستصحبه دفعة واحدة فان خالف كان للامام فله  
واشبهه والثاني لا يثبت الدخول وثبوت الامان له لا يستل في نفسه **الثانية**  
لومات وقتل هناك فقد حضر في موضع على انه دونه وورثته وفيه من صرع على انه  
ثب وأخلفوا فقال الجمهور فيه قوة ان اصحابها ان يصرف اليه ورثته ورثته



تخربون دوا النيس على الصبح وقال الماوردي شواكافي في دار الحرب  
في دار الاسلام وقال القاضى ابو الطيب مرد الى من ولد في دار الحرب دون  
دار الاسلام **قال** ابن ابي عمير ونحوه في اذامات وله قريب في دار  
الحرب لا رثته والثاني انه في قال بعضهم الا ان يكون له ورثته امان فيصرف  
اليهم **قال** القاضى وغيره على هذا نقول ما لم يوقوف كاي في المرتد فان مات  
قبل ان رد ثلثه امواله بان لنا انما غنمناها بنقض العهد وهذا يكون وجها  
في اعيان الاصل الذي عليه التفرع **وقال** ابن حمران النعمان على حاله في  
الاول على ما اذا عقد الايمان بنفسه ولو رثته من بعده **والثاني** على ما اذا  
اقصر على امان نفسه ولم يرد له وارث فماله في قطع **الثالث** لو مات  
المستامن في دارنا ففي ماله طريقان احدهما انه على الخلاف فيما اذا مات في دار  
الحرب واحدهما القطع بانه رد الى ورثته فان كان ورثته في دار الحرب فان  
قلنا المعاهد والمستامن من الحرب لا صرف اليهم وان قلنا انما كان في وجه الصبح  
خرج على الخلاف في النوارث بين الذمي والحرية ولو خرج المستامن الى دار الحرب  
غير ناقض لثمن لشغل تجاره ورسالة وزيارة فهو كالومات في دار الاسلام فبها  
الطريقان **الرابعة** حيث قلنا ينقل المالك الى ورثته قال الغزالي لهما دخول  
دارنا لا حذر بغير امان وهو كما قاله فيما اذا انقض صاحب المال العهد ودخل دار  
الحرب ان له الدخول بغير امان والظاهر انه يابى هذا الخلاف المذكور  
**الخامسة** لو سبي الناقض للعهد الملتحق بدار الحرب واسترق بني الحكم في ماله  
على ما اذا مات فان قلنا اذا مات لا ينقطع امانه فيه وتصرف الى ورثته قلنا  
اولى وان قلنا ينقطع وتصرفنا فوجدنا احدهما الحكم كذلك وثانيهما  
لا فان قلنا ينقطع بالرق وقفاً فيعتق داليه فان مات حراً قبل رده اليه  
رجع القولان في لومنا ولو مات رقيقاً فوجدنا او قولان افرها وهو المنصوص  
انه يكون فيها وثانيهما ان يصرف الى ورثته وذكر الامام انه يخرج من سبيله معصية  
وهي مقصودة في نفسها وهي ما لو جرح مسلم او ذمي فيما كان لوقطع يده فالتعن  
الحرب فاقطع للعهد ثم سبي واسترق ثم سرت الجريحة الى القيسر وجا حبل

الربيع

المذموم فيها ان قدر ما يضمنه الجاني ثلثة اقوال **الاول** احدها اقل من ارض الجناية  
وهو في مثل الناصف دية الذمي وقيمه كالوقطع يدي عبد قيمته ما شئت من  
الابل فعن ومات من القطع لا يلزمه الا دية حر **والثاني** ان الواجب القيمة  
بالغة ما بلغت **والثالث** ان الواجب ارض الجناية بالعامة بلع ولا يطر  
لا القيمة **قال** الامام وما ذكرناه بناء على المذهب فيما اذا جنى على مسلم  
فارتد ثم عاد الى الاسلام ثم مات من الجناية انه يجب ثمام الدية وفيه  
وجهان اثنان احدهما انه يلزمه ثلثا الدية نظر الى حاله في العصمة وحالة  
الاخذار وثانيهما يلزمه نصفها نظر الى العصمة والاخذار فعلى هذا ينبغي ان  
يجب على القول الاول اقل الامر من من لا رثته وثلثي القيمة على القول الاول ونصفها  
على الثاني وعمل القول الثاني يجب على الوجه الاول ثلثا القيمة وعلى الثاني  
نصفها ولم يتجز هذا الواجب بناءً المحققين على القولان قلنا الواجب اقل  
الامر من النصف لا يصر في الدية المسترق وان قلنا الواجب القيمة فقد رزق  
مصرف اليهم فان زاد شق فالزيادة للسيد وعلى القول الثالث لا رثته  
الى الورثة فقط وقال القاضى يصر منه قدر القيمة للسيد والثاني في الورثة  
وعلى الامام اذا عرفت هذه المسئلة صمد فيها المقدم مخالفة لضم في المسئلة  
الاصلية ان المالك في فقال لاصحاب فيها قولان بالنقل الصحيح لحدتها  
الادنى في مسئلة الجريحة والمال المودع عن هنا في وثانيهما انما تصرف الى ورثته  
وعلى هذا ترد الامام في قيمته فقال يجوز ان يقال تصرف اليهم ادنا وانما  
التوريث من الرقيق حكم شرعي والكفار يتعبدون بتفصيله ويجوز ان يقال  
لا تصرف اليهم اذ قالوا لا هم احصى كما يقول في البعض اذامات فانصرف ما  
انتهى به سعته الحر لا ملك فاقية لانه احصى فان قلنا بالتوريث في ثلثون  
اذامات او سبند استحقاق الورثة لا ما قبل جريان الرق فيه احتملان  
له وهل يجوز على الثاني توريث من ميت قبل موته بزمان لا توريث من حي لا  
لمرؤ الملك بالرق منزلة ذواله بالموت **المسئلة الثالثة** اذا خاض المسلمون  
بلد او قلعة او قرية فنزل اهلها على حكم الامان جاز ولا انزلوا على حكم غيره



بشرط ان يكون مستلما ذكر اخر مكلفا عدلا عالما بمصالح القتل ولا يشترط ان  
يكون بصيرا قالوا ويشترط ان يكون عالما وزعموا قالوا فقيها ومجتمدا **قال** الامام  
وما اظنهم شرطوا اوصاف الجهاد والعترة في المفتي ولا في عنوانه المهدى الى طلب  
الصالح وما فيه للمسلمين وهذا لا بد منه فان زاد واشترط الفتوى في غلط  
لغير صاحب الولي قال عقبه حكاية ذلك هل يشترط ان يكون عالما على إطلاق  
او حكم هذه المسئلة فيه وجهان والاول توافق قول ابن الصباغ بشرط فيه  
ما يشترط في الحاكم الا كونه بصيرا وجورا ان يزلوا على حكمه اسنن كما يجوز  
تحكيم اسنن في الامانة فان اختلفا ودو لا البلغة الا ان سقوط على تحكيم احدهما  
او غيرها البرهان يجوز ان يزلوا على حكمه من تحتنا الامام او تحتنا دونه  
والامام دون من تحتنا دونه وحدهم الا ان يشترطوا فيمن يصنع الصفات للعبادة  
فيجوز وعند وجودها لا يمنع دون المعين كان منهم واستلم لغيره ولا يصرفونه  
كان استرا في ايديهم قد يستتر لهم على ان حكم فيهم كتاب الله **قال** الرواية في  
المعوي لو استتر لهم على ان ما تقضى الله تعالى فيهم نفقه لم يجز لانهم لا يعنون  
حكم الله تعالى ثم لا يجوز للحكم ان يخرج الا بما فيه الخط للمسلمين من الحصان اذ  
القتل في المقاتلين والاسترقاق والمنزلة فيهم وفي النساء والصبيا وايضا  
حكم به نفقه حكمه وفيه وجده لا يجوز له الحكم بالبر على جميعهم ولو حكم بما خالف  
الشرع قتل النساء والصبيا لم ينفذ حكمه وان حكم بقتل المقاتلة وشي الله  
واخذ المال جاز وحكم اموالهم حكم الغنيمة لا بما خاوزه بالقر بعد الحكم قلنا  
فكذلك يجوز ان ينفذ حكمه بما ولو حكم استرقاق من استلم منهم وقلنا انما على كفه  
او باسترقاق من استلم واصح جاز ذلك الوتر على النساء والصبيا من مفرح حكم الحكم  
على الامام فليست له ان يرد على حكمه بما هو غلط ويجوز له ان يقص عليه فاداه  
بغير القتل لم يجز للامام القتل وان حكم بالبر لم يجز له القتل والاسترقاق والسرقة  
بالقتل جاز له ان ينفذ عليه **قال** في المهدب ويجوز ذلك للمحرم ايضا كما يجوز  
للإمام وان حكم بالقتل فلو للامام الاسترقاق وفيه ملية اوجه اظهرها الا وثانها  
ان رضي المسترقون جاز ولا فلا قاله الماهر في ذلك اقال فيما اذا ادال امام

ان يفادهم **واعلم** ان هذا التفصيل يقتضي انهم لا يصيدون رقبا بنفس الحكم بالرق  
بل لا بد من ضربه عليهم ويوافق قول الماوردي وراي الامام المنع من حرمة الحكم  
بسببه من رايهم فان كان بعد ارقاقهم لم يجز الاجراضة الغائبة وان كان قتل  
جاز لكنه قال في موضع اخر البعوي والرافعي وصاحب الكافي والوالي انه لو حكم  
المحرم باسترقاقهم لم يجز للامام ان ينفذ عليه الا برضي الغائبة لا بغيره صاروا امالهم  
وهذا يقتضي حصول الرق بنفس الحكم بالرق ويجوز ان يزوج من الماوردي  
بما ذكره اوله وفراد الاصحاب بالتفصيل المذكور اذا حصل الملك بالحكم واستقر  
للمحرم لما تقدم ان المال هنا لا يملك بالاختصاص بل به وبالحكم ولو حكم  
الحاكم بالقتل فاستلم المحكوم بقتله امتنع منه **قال** الماوردي وابن الصباغ  
والرواية ولا يجوز استرقاقه ولا ان يعاقب **قال** الامام من جواز الامام ان  
يسترق بعد حكم الحاكم بالقتل في الكفر جوزه بعد الاستلام ولو حكم بقتل المقاتلة  
وشي الله راي في الدنيا فاستلم المقاتلة وبعضهم لم يسقط الرق عن درة من استلم  
ودرجاته على وجه التبعية لم اتفاقا اما بعضهم من الاسترقاق لا سلام الوتر  
قبل الظفر ولو حكم بالارفاق فاستلم المحكوم عليه قبل الارفاق فقد شاء الغني  
على ان يترف فوق القتل لا ان قلنا فوقه لم يجز استرقاقه وان قلنا انه دونه  
جاز **قال** الرافعي والاستبصار الجواز وهو يقتضي ان الرق لا يحصل بنفس الحكم  
به وقد مر ان الاستبصار خلافه ولو استلم الكافر قبل الظفر لم يجز استرقاقه  
بعد الظفر قطعاً ويعصم بذلك ماله واولاده الصغار من الشبي كما مر ولو حكم  
بقتل الحر في اجبارهم عليهم وجهان احدهما وهو ما اورد الماوردي  
كالاسير والثاني نعم وصحني فعلى هذا الاستنعوا من بدلها فيهم كاهل الزمة  
اذا امتنعوا منهم وفيهم قولان احدهما انهم يبلغون المانزلة الثانية انهم تغتالوا في  
الحال وعلى الرواية يبلغون المانزلة بغير الوجبان في الاجبار على الفاداة  
اذ حكم عليهم بها **وقال** الماوردي ان كان المال الذي شرطه لبيع في قدر ثلثه  
لم يملكه لانه عقد معاوضة يعقب على الرضي وان كان في قدر ثلثه لم يملكه  
لانه حكم بغيره ذلك المال **فروع** الاول لو استلم بغير حره حره بعد ان



استروا قبل ان يرب الامام فيه رايه حرم قتلهم وللمشايخ فيه نصان ولا يحجب فيه  
طريقان احدهما فيه قولان احدهما يرق بنفس الاسلام واصحابه لا يرب الامام  
ان يسترقه والثاني القطع بالثانيه فعلى هذا الواختر الامام الفداء بالباس  
المسلمين بخارج بشرط ان يكون له فيهم عشيرة با من معها على نفسه وسوا قلنا  
برق بنفس الاسلام او بجواز استرقاقه فادفعه من الغنية وكذا الوفاة عما  
دون غنيته وان لم يكن لهم فيه حق اذا قتل او من عليه وجعل صاحب الوجوه الخلف  
في جواز استرقاقه بعد اسلامه قال الرافعي ولا ذكر له في كتب اصحاب **قلت**  
وقد حكاه الرواية في البحر وغلط قايله **الثاني** لو استولى الفجار على اموال  
المسلمين لم يملكوها ستوا احرارها بدار الحرب ام لا ستوا كانت منقولة او عقارا  
واذا استلوا وهي في ايديهم لم يملكوها الى اربابها وان غنمها طائفة من المسلمين  
وجب ردّها عليهم ولو ظفر الحالك بعد القسمة ويعوض الامام من وقت سهمه  
من بيع المال فان لم يرد فيه شيء نقصت القسمة **الثالث** لو ثبت نفر فقالوا  
نحن مسلمون واهل ذمة صدقوا بايمانهم ان وجدوا في دار الاسلام وارجعوا  
في دار الحرب فلا **الرابع** لو دخل حر في دار ابايمان واشترى عبدا مسلما  
وخرج به الى دار الحرب ثم ظفر المسلمون فان قلنا يصح شرائه فهو غنيمة  
والا فهو لبايعة وعليه رد المثل على المشتري **الخامس** يتر على ان اذا اهدي  
كافر الى الامام او امير الجيش هدية والحرب قائمة فهي غنيمة بخلاف ما اذا اهديت  
اليه قبل ان يدخلوا من دار الاسلام **السادس** لو اخذ مشرك جارية لم يستلم  
واولدها ثم ظفر به المسلمون فاجارية والولد للمسلم فان سلم الواطى اخذ مالهما  
منه المهر وفيه الولد نص عليه وحمله ابن سريج على ما اذا وطى واوكد بعد ما استلم  
فيلزمه المهر ودفع الولد الى الرجل المشبهة **السابع** لو اسرى مسلمة ففكها حر في دار الحرب  
واصابها ببلانكاح ثم ظفر المسلمون بالحرب فلا يسترق ويؤا ولا اولاها ولو لم يلق  
الاولا بالمشرك الناح المشبهة **الثامن** لو دخل مسلم دار الحرب بايمان فوجد  
مسلمة سبهاها المشركون فعليه ان يخرجها ان يخرجها ان يخرجها **التاسع** نفس المشايخي  
لاضى الله عنه على ان جارية المسلم اذا استولى المشركون عليها ثم رجعت الى

مالتا

عالمها فلا استبرأ عليها لان ملله لم يزل الكفر يستحب **العاشر** يستحب فدا  
الاسير المسلم فاذا قال مسلم لكافر اطلق اسيرك ذلك على الف فاطلقة لزمه الف  
كما لو قال المستولى اعنق مستولى ذلك على كذا افعل وكذا الاسير عال من غير سوال  
الاسير لم يرجع عليه ولو قال الاسير اذنني بكذا على ان يرجع على فاجابه رجع عليه  
وكذا الولد بشرط انه الرجوع على راجع عند الدعوي ولو قال الاسير لكافر  
اطلقتي على كذا افعل او قال له الكافر اذنني بكذا افعل لزمه ما التزمه  
**الحادي عشر** لو بشرط الامام ان من قتل فرسه في المعركة كان له مثلها او  
عنها حاز وبلغه الوفا من خمس الخمس ويجوز المثل وان لم يكن للداية مثل للمصلحة  
قاله الرواية **الثاني عشر** سئل الشيخ عن الذي انا افضل المجاهد الذي قتل  
او الذي يستلم ويقتل الكفار فاجاب بان الثاني افضل نحوه الكفر من قلب  
الكافر باسلامه عند الموت فانه لا يموت احدا الامونا قال فان قيل يصيبه الاو  
اعظم فقولنا افضل **قلت** المصاييب لا ياب عليها اذ ليست من سببه والثاني  
عليه في المصاييب الصبر فان لم يصبر كانت كفارة الذنب ولا بشرط ان لا يفر  
ان يكون مفسدا قد يكون مفسدا قد يكون مفسدا فاذا اخرج الاستان  
عند المصيبة كانت كفارة وكان جزعه دنا اخر اتيه لا سقط اعتبارها عن  
الكسفة والله اعلم

### كتاب الجزية والمناكحة

والذي بعد الكافر الامن بلانه الامان الذي يصح من احاد المسلمين وقد فقد  
وعقد الجزية وهو امان مال لا على غيره وعقد الهدية وهو امان بلا مال الى غيره  
معينه وهذا ان مخصوصا بالامام ومن فوضها اليه **العقد الاول** عقد  
الجزية وليست مأخوذة في مقابلة الكفر اتفاقا ولا الشرع عليه واختلفوا  
فما يقابلها فقل سئل الدار وقيل حقن الدم وقيل ترك دناءتهم ودار الاسلام سنة  
وقال الامام الوجه ان يجمع مقاصد الكفار ويجعلها في مقابلة الجزية يعفى وهو  
الشرع وحقن دماءهم واموالهم ونسائهم واطفالهم ومجانينهم والذيت عنهم  
وجعل الغزاة اجرة الامور في مقابلة الجزية والاستسلام لا حكمنا والنظر



في اركانها واحكامه **النظر الاول** في اركانها وهي خمسة **الاول** صيغة العقد وهو ان يقول الامام او نائبه اقر بكم او اذنت لكم في الاقامة في دار الاسلام على ان تبدلوا الجزية وبنقا والاحكام بمرستلام او على ان يلدوا الاحكام بمرستلام في حقوق لا دمي في العقود والمعاملات وغرامة المثلقات ولا بشرط ما بها وقبل لا بشرط ذكر انقيادهم لاحكام الاسلام وبشرط ذلك قد رخص في المرحبة الاصح وقبل لا بشرط ورجع الى الدينار ويقول الكافر قبلنا ورضيت ونحوهما والاصح انه لا بشرط التعرض لهنم الا ان يعز الله تعالى كتابه ورسوله ودينه والكفر عن الزنا بمسئله واصحابها باسم ذكاح وعن اثنان مسلم عن دينه وعدم التعرض لدمه او ماله والدلالة على عورات المسلمين ولا يعينوا اهل الحرب ولا يادوا عينا لهم ولا ينقلوا الاخبار اليهم وذلك كله واجب بالعقد لا بالشرط وقبل هو داخل ايضا في انقيادهم لاحكام المسلمين . وعن لا استحقاقه بشرط وقبل لا بشرط ويجب ذلك بالشرط لا بالعقد وتاقبت هذا العقيدة بطله على الاصح وجزم الماوردي بمقابله وقطع به بعضهم وصحة القاضي ولو قال اقرم ما شئت فوجهان مرتبان واولي بالصحة ولو قال اقرمكم ما شئتم صح ومتى فسدت العقد باخلال شرط لم يلزم الوفاية ولو اقاموا بعد ذلك سنة او اكثر اخذوا منه لكل سنة دينارا بخلاف ما لو دخل كافر دارنا واقام سنة فالتزم بشئ من ثم اطلعنا عليه لم يطالبه بخبره على الصحيح ويختار الامام فيه من الغسل والاسترقاق والمز والقتل او استرققه كالمالك الذي معه فيا وان من عليه ترك له امواله وذريته بخلاف سببا اهل الحرب واملهم فان المغانير فلكريم واملهم ولو طلب عقد الزمة والزم الجزية وكان كتابيا فاجابته بنبي على ما اذا طلب الاسترقاق في ذلك وفي خواتم قتله بذلك خلاف اخذها وهو نض في المحضة والمذمومة في الشايل والاربي عند الرابع في الاظهر عند النووي انه يحرم والثاني لا يحرم وبقي التحريم بين الخصال فان قلنا يحرم قتله فالذي ذكره الاكثر من ان استرقاقه وجهان اصحهما انه لا يحرم وبناهما الفقهاء ان اذا حاصرنا قلعة لم يفرج فيها الا النساء

فمروا

فبدلوا الجزية هل منع ذلك من شبيهم دار فاقهر وفيه وجهان فان قلنا يحرم استرقاقه قلنا متعين بغيره بالحرية والذي ذكره الماوردي في ابن الصباغ ان خيار بقي للامام في ما عدا القتل وجهان واجدا اذا عرف ذلك فاذا طلب الدخول بلاد فاعقد الامان ببذل الجزية مرتب على الاستير فان قلنا يعقد الاستير فذلك هذا وان قلنا لا فوجهان اصحهما انه بخاب ولو قال هذا الرجل دخلت لستمع كلام الله صدق ولم تعرض له ولا الوفاية دخلت لستمع ستوا كان معه كتاب اولا وعن النضر انه ان بهم حلف **وقال** الماوردي في الرواية لا يلزم اخلافة عليه **قال** الرابع وعن ابن الجوزي في الجمع بينهما حمل الاول على الجواز فالاول ما اشتران الرسول لا يتعرض له محله اذا كان في الرسالة منسوبة للمسلمين من هذه وغيرها قاما ان كان رسول الله وعنده وتمتد يد فلا امان له ويختار الامام فيه بين الخصال للاربع كالاستير **قال** النووي في الصواب انه لا فرق وهو من مطلقا ولو قال دخلت باثان مسلم فوجهان اخذها لا يصدق ولا بد من البينة واصحهما نعم وقال الماوردي ان من المؤمنين فان صدقه يرجع الى قوله وان كذبه كان الدخول مغنوما وان كان غايبا ففي قبول قول المدعي وجهان وجزم في موضع بالقبول ونسبته البند يحمي النضر اما اذا ادعى الاستير ذلك فقد مر انه لا يقبل قوله الا بينه ولا يعينه تصديق الماس **فرع** الدخول لستمع كلام الله وحج الاسلام هل على من اقامته اربعة اشهر او لا يمكن الا بمقدار ما بين له فيه تردد للاصحاب وروح الامام الثاني والدخول لستمع رسالة لا يمكنه من الاقامة فوق قدر حاجته فان لم يقصر الاية سنة اقامتها من غير حرمه **الدرج الثاني** العاقدة وهو الامام او من فوضه اليه لا احاد المسلمين على المذهب فلو عقدوا لعقد المسلمين بغيره ان لم يقبل المعقود له بل يلحق تمامينه فلو اقام سنة او اشرف في اخذ الجزية عنها وجهان اشبههما المنع **فرع** اخذ على الامام قبول الجزية اذا بدله الكافر الكاينة وقيل لا يجب الا اذا اراد الامام فيه مصلحة فان خشي غايبهم وخشي ان يفرق ذلك فحيدة لم يحرم فان كان الخوف اكثر تم فرقم في البلاد ولو غلب على النظر ان البلاد



جاسوسا لم يجز قبولها منه **الذكر الثالث** المعقود له وله شروط **الاول**  
 ان تكون كتابيا والافاد ثلثة اصناف الاول الذي لا كتاب له ولا شئ منه  
 الكتاب حيد الاوثان والشمس والقمر والملايكة والنجوم ولا يقرن بالجزية  
 شواكا فوا من العجم والعرب **الثاني** اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى فيقرن  
 بها **الثالث** المجوس يقرن بها ايضا واختلف في ان لهم كتاب وشئ منه كتاب  
 والصحيح الاول واظهر الوجهين قطع به بعضهم افراد من زعم التمسك بشئ من  
 الكتب غير التوراة والانجيل لصحيف شيت وصحف برهم وزبور داود يعرف بها  
**وقال** المامه في اطلاق الخلاف غير صحيح والواجب اعتبار كتابهم فان  
 تضمن تعبد او احكاما حيث مدعى به اهل هذه اقراره وان لم يتضمن ذلك وانما  
 اشتمل على مواعظ وامثال لم يقر او رخصها جماعة من الصحابة فيما اذ عرف ذلك  
 بشهادة عدلين استلزامهم او بالاستفاضة واجز الخلاف اكل ذبايحهم  
 وحل مناجاتهم في هذه الحالة وفرضها الامام والغلبة فيها اذا ادعوا ذلك  
 ولم يعرفه وقطعوا منع اكل ذبايحهم ومناجاتهم وقطعوا لجواز ذلك كله اذا عرفناه  
 لا من جهة وعقد الجزية واكل الذبيحة وحل المناجاة لليهود والنصارى في  
 حق من علم ان اول يامه وان به قبل تبدل به ستوافيه اولاد المبدلين وغيرهم  
 ولو دخلوا احم لنا او اياهم بعد بيعت نعيضا عليه الصلوة والسلام لم يثبت  
 هذه الاحكام وان يهودوا بعد بيعت عيسى عليه السلام فكذا في الاصح وان  
 دخلوا بعد التبدل وقبل الفسخ ففي يقريرهم بالجزية طريقان احدهما يقرن  
 مطلقا والثاني للعراقين انهم ان تمسكوا بالمرسد لحاصه اقدوا وان تمسكوا  
 بالمبدل لم يقدوا وان شكل امرهم ولم يد ادخلوا وقت قبل الفسخ او بعده او  
 قبل التبدل او بعده يقرير على الطريق الثاني اقر والجزية ولا حل ذبايحهم  
 ولا مناجاتهم كمن يغلب الذين منصرف **افرد** الاول للشافعي رحمه الله  
 لخصوص مختلفه في يقرير الصابية والسامرة بالجزية وفيه طرق لاصحاب  
 احدها كمن في القولين الثاني القطع بانهم يقرن والسامرة من اليهود والصابية  
 من النصارى **وقال** القاضي الطبري هو المذهب **قال** الدافعي ويختص هذا

لن

بن لا يقر ونهم **والثالث** الاصح انه ينظر فان كانوا خالفوا اليهود والنصارى في  
 اصول الاوثان فليسوا منهم ولا يقر اذان واقصوم فيها وخالفوا في ذوقها  
 فم منهم فقرن وما كل ذبايحهم وسبح نساهم وان لم يكن حالهم اقر ثلثهم بالجزية  
 ولا حل ذبايحهم ولا نساهم احباطا **والرابع** عن الاصطخري القطع بان  
 الصابية لا يقرن ولا حل ذبايحهم ولا نساهم فانهم يقولون ان الفلك حيث  
 ناطق وان الكتاب السبعة الهه **وقال** ابن ابي عمير العترة القطع بان من ارجح  
 في حوالا مرة فانهم من نسل السامري ولا يخالفون اليهود الا في المساس ولو  
 طلب قوم من الكفار وعقد الجزية وزعموا انهم اهل كتاب وان باهم تمسكوا بذلك  
 الذين قبل مسخه وتبدل به اجناسهم **قال** ابن الصباغ وسطر انه ان ذان  
 خلاف ما ادعوه بندهنا اليهم عهدهم وقاطناهم فان سئلنا منهم انان وطهرت  
 عدلتها اما لكونها كافا عدلتي في دينها لا منع من قبول شهادتهما الا الكفار  
 لانها صا واعدلتي يوم لا سلام محض فذكر استبر العذالة وشهد اعلمهم بخلاف  
 ما ادعوه واستلم انسان من السامري والصابية الذين زعموا انهم لا يقرن  
 اليهود والنصارى في اصول الاعتقاد وعقد الجزية وطهرت عدلتها  
 وشهد اعلمهم بدينهم وهو يايا الميرير بالجزية بندهنا اليهم عهدهم وقد تبينا  
 بطلان العقيد وبغناهم وللامام فيه احتمال **الثاني** التولد بن وثني كائنه  
 لا حل مناجاته وذبيحته قطعوا بنم الغزالي في ذلك خلاف فيه وذلك التولد  
 بن كائنه وثنيه في اصح القولين في يقريرهما بالجزية طريقان احدهما وهو  
 الذي اوردته الدافعي القطع بالقرير سواء كان لاب وثنيا او لام والثاني  
 انه كالمناجاة فان كان يرب ونبي لم يقر وان كانت الام وثنية فقولان وقيل  
 يراعى بن الام كائنه الدون وقيل يراعى اعلا طهرها كرا فلا يقر مطلقا هذا اذا لم يسب  
 اليدين يقر اهل عليه فان استسب اليه في الحافة به وجهان جريان في حل  
 المناجاة والذبيحة ولو كان كمن اربيه يقر بالجزية فان كان احدها كتابيا والاخر  
 مجوسيا اقر قطعاً **قال** الشافعي وحرمة معتبر بجرمه ابيه دون حرمة عسبا  
 امه قال البعوي والتولد بن كائنه ومن قد خدعهم التولد بن كائنه وثني في



حل النكاح والذبيحة **الثالث** اذا قوتن نضرته وله ادلة وصفا فان كان السلام  
نصرا بيه استمر بنصرهم ففروا بالجزية بعد البلوغ وان كانت وثنية فان قلنا  
المولد من كفاية ووثنية لا تقر لم يقدروا وان قلنا بالصحيح انه يقر فقولنا اظهرا  
فهم يقر ونحقيقه الخلاف ان الاول اذا قوتن عن يهود او مشركين يستتبع  
اولاده فان قلنا بغيره فلا يبعثون وهذا القول لا يضره هل يستتبع  
لا النصرا بيه ولا يبعث الا الاستلام فيه قولنا تقدم ما وانما فاشبه القولين  
انه لا يبعث الا بالحق ما منه **الرابع** تقدم ان اولاد المرتدين الحاصلين من  
الردة اقول انهم مستطوعون اذ كفار اصيلون لا مردون فان قلنا انهم  
مستطوعون فليكنوا كالايمان والغزاة ان لم يصيروا بالاسلام اى بعد عرضه  
عليهم فهم مردون وهو موافق لما قاله الشافعي انه اذا عرض عليه الاسلام  
فلم يسطوع به بغير مردودا وقال الرازي انما هو بالانكشاف ثم مردون وهو موافق  
لما قاله الامام في من ارتد في دار الحرب وعاد الى دار الاسلام انه لا يحل  
برده الا ان يصدر منه رده وان قلنا انهم كفار اصيلون لا يقر بالجزية بل  
الصحيح وان قلنا يقر في حل المناحية والذبيحة مردودا قال الامام والوجه  
القطع بالتحريم واصلح الوجهين ان اولاد المرتدين يستمر فوض على هذا القول  
وولد المرتدين المحرم من الفصل قبل ردهما مسلم فطعا فان بلغ واعرب بالكفر  
مثل علي الزمب **الخامس** هو وخبر غيرهم في ضرب الجزية عليهم على الزمب  
وغز ابن اهريرة انه لا حربة عليهم وانه عليه السلام اسقطها عنهم **الشرط**  
**الثاني** البلوغ فلا جزية على الصبي واد ابلغ ولد ذي لم يقد بل يقال له لا  
نقر في دارنا الاجزية فان لم يحتر الحقناه مما منه وان اختار بدله ما في  
احتياجه الى استيفان عقد وجهان وجحج الاكابر والانيان ونسبوا الى  
النصر واخرون النقي ونسبوه الى اظاهر النص فان قلنا استثنانا العقد فليكن  
نفسه للزم ما الزم ابوه فان لم يقد معه على الدنيا ولو بلغ من نفسه  
وبدله حر يبايه وعى فوق الدنيا فهو كالدخول اليها متفنيه وطلبت عقده  
الزمية ولا شك انما يجيبه ولا يشترط اذن الوالي له فلو ائتم فوق الدنيا

فوجهان

فوجهان احدهما يلزمه الزيادة وهو قول القاضي وجماعة والثاني لا يلزمه وان  
اذن الوالي وجرم به البغوي ولو اختار السقيفة المحروقة لما من والوالي العبد  
له اتباع واي السفينة ولو اختلف واي السفينة والوالي فيها اذا كان مستحقا  
عليه لا يعفو عنه الا بالشر من الدينة **قال** الامام المتبع راي من رعب في  
الحقن ويحتمل ان يسع واي السفينة يستلنا وان قلنا لا يستأنفه ويغني عقد  
ايه لزمه جزية ابيه فان كانت اكثر من الدنيا فاشنع منها فطريقان احدهما انه  
كما لو عقد في عا الزمب الدنيا واشنع من ذلك الزيادة فهل يقبل منه او يرد  
اليما منه فيه خلاف فاية والثاني القطع بقبوله منه وصحة البغوي ولو عقد  
رشيده على دينارين لم يمسقه في مظلومة بالزيادة على الدنيا وجهان خرجا  
على هذين الوجهين **الشرط الثالث** العقل فلا جزية على المجنون وهو مانع  
لغيره على الزمب ولو استرق بتقتل لا يبرء قبل توكده منه فلو كان المجنون  
وقتا ويقبى وقتا فوجه **•** احدهما انه يعتبر حاله لخر الحول فان كان غافلا  
اخذت والا فلا وهو اختيار الفقهاء واصحابنا ان يام الا فانه يلو ط فاذا  
تم اخذه منه دينار وقلنا ان الله يستر للاغلب ويعمل عوجه **قال** الامام  
وقال به وجهان عند الشافعي ورايها انما توكده منه وللمجنون النقط على كالا  
وخامستها انه لا جزية عليه وهذا اذا تعاقبا فكان مجنون يوما وفيق يوما او  
يومين او ثلاثة فاما اذا كان مجنون يوما وفيق يوما فستة وعشرون يوما فالحكم  
للعقل هذا كله اذا تعاقبا فاما لو افاق بعد السنة وجرى باقيها فكل الوقات  
في اسناها ولو كان مجنونا فافا فبعد انتهائها فاول سنته الا ان ولو وقع من  
سواد عليه الاقامة والمجنون في الاستبر **قال** الامام وما ذكرناه من الخلاف  
في المسئلة لا ياتي منه في سائر الاحكام اعتبار الحول ولا الطفق وانما ياتي  
تغليب احدهما او تخصيص كل واحد في زمنه عليه **الشرط الرابع** الحرية  
فلا جزية على العبد ولا على سيده يستببه شوا كان قنا او مديرا او مكاتب ولا  
على من بعضه رقيق وفيه وجه انه يلزم من الحرية بغيره ما فيه من الجزية واذا  
اعتم العبد فان كان من اولاد من لا يقر بالجزية عرض عليه السلام قال اباه



الحق بالمأمن وان رغب في التفرير بالجريمة اقرب ما سوا العتقة مستلزم او ذي ولو  
كان معتقه ذميا فهل يستأنف له عقدا ام ينبغي بعقد سيدك في حقه ونحو  
منه حرمة او موجد منه حرمة حرمن عصبائه فيه ثلثة اوجه اصحابها اولها **الشرط**  
**الخامس** الذمومة فلا حرمة على المرأة والخشيش المشكل كالمرأة فان كانت ذكورة  
تجد ان اقام سنه فالشرع في اخذ حرمة ما مضى بجهان فقد صحح التودي بها  
توخذ وهو وظاهر اذا كان في دار الاسلام بتعالا به وقلنا ان من يبلغ  
توخذ منه جزية اما اذا قلنا لا بد من عقدا وكان دخل البنا عتق ما عتق  
كالجزية الذي دخل ولم يشتره وقد مر ان الصحيح فيه عدم الوجوب ولا فرق  
في المرأة بين ان تكون في دارنا على وجه التبعية بعقد امان ام لا والرجل يستتبع  
بعقد الزمة عند الاطلاق امواله وارقاته وهذا اولاده الصغار في اظهر  
الوجوب وفي رواية طريقان اظهرهما المتر كالاولاد وثانيهما القطع بعدم  
الاستتباع وكذا ان يستتبع بالشرط اقراره من النساء استتباع المجانين  
والصبيان والمجانين ومن وجب له الاستتباع النساء والصبيان المجانين  
الذين لا قرابة بينهم وبينهم واستتبعه الوجهين ان الاستتباع النساء والصبيان  
والمجانين الذي بينهم وبينهم صمداه ولو دخلت امرأة او صبي او مجنون من أهل الحرب  
دارنا عن غير تبعية ولا امان فاسترقاه صادرا فيقتل نفس الامر ولا يحصل  
ذلك بنفس الدخول والعدة عليه ولو دخل رجل منهم في ذلك بحر الامام فيه  
بين القتل والاسترقاق والمر والفرق **فرع** لو حاصرنا قلعة بها رجلا ونسوة  
فطلبوا الهل على ان يودي الحرية للنساء دون الرجال لم يجابوا فان صلحوا  
عليه فالصلح فامس ولو بدلو الحرية عن انفسهم ونسائهم وصبيانهم ومجانينهم  
فان بدلوها من فالهم جاز ولو لم يبدلوا وجري مجري زيادة بدلوها في جزيتهم  
ولا يبط النساء والصبيان والمجانين بحرية ولو بدلوها من مال النساء والصبيان  
والمجانين دون ما لهم لم يجز وان لم يبدل فيها الا النساء فان فتحنا هاضم دارنا  
بنفس الفتح وان لم يفتحها فطلب المصلحة على بدل الحرية لدفع الرق عنهم فقد  
حكى الراعي منه طريقان احدهما طريق الجبر وان في احاسنهم فليس منصوصا

اخذها

234  
اخذها انهن لا تحبس فان عقد لهن على ذلك فخرج لم يتعرض لهن حتى يجر  
لا القلعة والمأمن انه يعقد لهن الذمة فعلى هذا ادامتهن بشرط عليهن  
جربان احكام الاستلام عليهن ولا يسترقهن ولا يخذلن من شيئا وان اخذ شيئا  
رده الى ان يسد له عار فربما لا يجب عليهن فيكون هبة ذلكا لو دخلت البنا  
حرية وطلب عقد الزمة حرية بيد لها قال الامام نامنها وبشرط اخذها  
احكام الاستلام عليهما ويعلمها ان لا جزية عليهما فان بدلت شيئا بعد ذلك فهو  
هبة لا يلزم الا بالقبض وان طلبت العقد بغير شيء اجابها اليه بالشرط المذكور  
قال والقولان متفقان على انه لا يقبل منهن الجزية **الطريق الثاني** انفرذ  
به الامام والغزاة ان في لزوم قتل الجزية وترك ارقاقهن وجهين قال وقت  
حكى هذا الرواية عن بعض الخراسانيين وغلط فيه وعن ابن مريد بالامام  
وما ادعاه من بقاء القولين على قبول الجزية غير مستلزم لانه المشهور فقد قال  
الفقيه لا يعمل القول الثاني انا فاخذ منه الجزية وحكاة الماوهي وجماعه  
ابن الهيثم وقال القاضي فربما عليه انما توخذ منهن سنة واحدة ولا  
تتكرر السنين وقد حكاه الامام عنه وضعفه وقال هذا يكون مفاداه  
ولو كان في القلعة رجل واحد فبدل الحرية بجاز وتبعه النساء في العصمة  
كذا اطلقوه وفيه الامام بما اذا اراد من اهله وقال اقله مرادهم باطلاقهم  
**الشرط السادس** التاهب للقتال في اخذ الجزية من ليس منا عتقا له  
كالزمن والراهب والشيخ الفاني والاعمى والاجير من تقدم في الخلاف في قتالهم  
طريقان احدهما انه ينبغي على الخلاف ان يقدم في قتالهم فان جاز فاهلقت  
منهم وان منعناه فلا يرون بغير جزية وقال القاضي في حقوق المأمن **والثاني**  
القطع بانها توخذ منهم والصحيح المنصوص اخذها **السابع** القدرة على اداء  
الجزية وفي وجوبها على الفقير القادر وعلى الكسب قولان اخذ بها لا على هذا  
تعتقد الزمة على شرط اجرا احكام الاستلام عليه وبدل الجزية عند القدرة  
فاذا اسر احد حول من حينئذ وقال الامام اذا اسر منصف السنة طوبى  
عند تمامها بدنيا ركاما واصحابا منا يجب وتعتقد الزمة بالجزية فان اسر اخر



الحول اخذت منه والا استقر في ذمته الى ان يموت وكذا في كل حوك فيه  
وجه انه لا يملك ولا يقر في الدار ويقال له اما ان تغتصب تحت يديها او يسلط  
ما منك وقطع به بعضهم **قال** الشيخ ابو حامد ولا خلاف اننا نعقل الذمة  
للفقر العاجر بالجزيه وثاوية جماعة **قال** الرازي وسياتي ما يندفع فيه  
ويشعر بان لا يخرج من حوله دارنا والاقامة بها والظاهر الاول **الرحمن**  
**الرابع** البقاع التي يقرن فيها وهي بلاد المستلما الحجاز وهو بعض جزيرة  
العرب **وقال** جماعة من اصحاب الحجاز الحره وحكي شبه ذلك لافا  
في بعض البلاد وغلطوا فيه **قال** الشافعي رضي الله عنه وعن مكي والمدينة  
واليمامة ومخاليها ان قرأها انهي يدخل فيه الطائيف ووج وهو واد  
عنده وهما من قراملة وخيبه من قر المدينة وفي منعه من قراملة الطائف  
المندة بين بلاد الحجاز وجهان اصحهما المنع ولا يمنع من دخول بحر الحجاز  
**قال** القاضي لا يخرج من الاقامة في المرب الا قدما من لون البر واقناه  
ثلاثة ايام ومنع من الاقامة في سوا حله ومن الجزير المستنونة في البحر وفي  
حياله ولو استنادن كافر في الدخول الى الحجاز خارجا للامام او نائبه دون  
غيرها الاذن له ان كان فيه فضيلة للمميز من اد او سالة او عقد هدية او  
دية او حمل سيرة او مناع محتاج المستلوق اليه ولذا ان كان من رجل التجار ليس  
فيها غير حاجته لنا لن يسترط ان ياخذ بجاربه سببا وقدره الى ابي الامام  
وسيا في الكلام في ذلك ان شاء الله ولا يخرج من دخل بالاذن من الاقامة الشريفة  
ثلاثة ايام غير موجي الدخول والخروج وسترط عليه ذلك فان كان له فيه  
ديون على الناس حصلت بمعاملة بعد الدخول او بطريق اخر ولم يتر من قبضها  
دخل مستلما في قبضها ويخرج ولو كان معقلا من بلده الى اخره في كل واحد  
ثلاثة ايام لم يمنع ولو دخله بغير اذن الامام او نائبه اخرج وعز ان علم انه  
ممنوع منه هذا اكل في غير الحرم **واما** الحرم فلا يخرج الكافر من حوله  
بوجه ما سوا مشاجرة وغيره فان جاء كافر برسالة والامام في الحرم  
بعث اليه من يسمع رسالته وينبئ اليه فان امتنع من اد البر رسالة الامانة

235  
خرج الامام اليه وان جال المناظر واسلم خرج اليه من بناطه وان جال بعميرة خرج  
اليه الراغبون في الشرا وله كان له فيه مال ودين وكل مستلما في قبضه ولو يدرك  
كافر على دخوله مالا لم يجز اليه فان اجيبه فالاذن فاستدرك لو دخل اخرج  
ولزمه العوض المستحق بخلاف غيره من الاجارات الفاسدة حيث يجب فيها  
اجرة المثل وان لم ينته الى الموضع المستوط وجبت الحصة من المستحق ولو دخل  
بغير اذن اخرج وعز ان كان عالما بالمنع ولا يجري هذا الحرم في حرم المدينة  
واستحسن الرواية ان يخرج منه اذا لم يتعد الاحرام ويدفن خارجا فان مات  
**فروع** لو دخل الحرم باذن وبغير اذن ومرض لم يرضه فيه بل ينقل وان خيف من  
من ينقل الموت فان مات لم يدفن فيه فان دفن فوجبه ان احدها ان ينشئ ويخرج  
عظامه ويجهز الامام والغنيمة وقال لا كرون مشر ويخرج اذا لم سقط  
فان يقطع ترك وتنتبه بعضهم الى المنع ان مات في الحجاز خارج الحرم  
**قال** الامام ان كان في وسطه فان تعذر نقله دفن فيه ويواريه مواداة  
الجيفة ان كان في طرفه ينقل وقال بر كرون مدفون فيه وقال الرازي في المنع  
نقله قبل ان يتغير نقل وان خيف عليه التغير دفن في الخضر وقرو فرغ الامام على ما  
قاله انه لو دفن في كل يبش ويخرج عند التفرقة وجهان **قال** الرازي والظاهر  
المنع ولم يورد المعظم سواه ولو مرض فيه خارج الحرم **قال** الامام ان  
امتن اشغال من غير مشقة عظيمة كلفه وان خيف منه الموت ترك الا ان يغفو  
**قال** وينبغي ان ترك الى ان يخرج نقله اي اما عشقة ظاهرة او عشقة يستتير  
على بر اختلاف فيه وان كان يتيق مشقة عظيمة ولا تخاف التثاق الموق فاصح  
الوجه انه ينقل **وقال** الرازي جواب الجمهور انه لا يسهل ولا يخفى في هذا  
كله فيما اذا زادت مدة مرضه على ثلثة ايام وجب في الحجاز لا يرفع قبرها هامة  
له **فروع** اذا قدم وقد بنى الكفار فالاولى ان ينزلهم الامام في فضول مشاكن  
المستلما او دار امسية لذلك فان لم يقدر فله ان المهر في المسجد ويجوز تعليم  
الكافر القرآن اذا وحي اسلامه ولا يجوز اذا خيف منه الاستحقاق **وقال** اشار  
النودي بالاختلاف في الحالة الاولى والاجرة وتعليقه الفقه والكلام والاختلاف



النبوية اذ لم ينفذ استحقاقه بها ولا منع من تعلم الشعر والنجوم **قال**  
الرواية ومنع بعض الفقهاء منه ومن دخل في بلاد فارس او سفاره لم  
دخولها اظلماء الخمر والميسر ولا ياذن له الامام في حملها الى ارض اسلام  
**الرد الخامس** في الواجب على اهل الزمة وهي خمسة امور **أحدها** نفس  
الحرية التي عودت بها الزمة واقلماد يبار في كل سنة على كل من استواك ان قبل  
او متوسطا او غنيا والشرها ما يقع عليه الترضي فالدينار هو كذا في اذن  
راي لاخذ ان ماخذته بالغنا بلغت حمار **قال** الامام اقلها دينار  
او اثني عشر درهما نقره مصر كونه خالصة قال والدينار في الدينار القواعد  
مقابل عشرة دراهم الا في الجزية فانه مقابل اثني عشر درهما القضاة والاصحاب  
حلوه على ان قيمة الدينار كانت حقيقيا اثني عشر درهما وما ادعاه في مقابلته  
بعينه لا يوافق عليه وليس على الزمام ان يجبرهم باقل ما عليه بل يستحب ان  
يماثلهم حتى ياخذ من المتوسط دينارين ومن الغنى اربعة قال الامام وذلك  
اذ لم يعلم الكافر جواز الاضمار على الدينار فان علم في طلب الزيادة استباحه  
فان استغنى من يدك زيادة على الدينار وجبت نفيهم به ويجب عقد الزمة  
اذا بدلوا الجزية على الصحيح ولو بدل الكافر زيادة على الدينار ثم علم انما لم  
تدبر لحيته عليه وانما اراد على الا دينار فالصحيح ان الزيادة بالزمة فان اشع  
كان ناقضا للعهد كالبو امتنع من اذا الاصل واذا انقض عهد بذلك او بغيره  
صريح في قتل او بطل الما من يد فولا ان ياتيان فان بلغناه فعاد وطلب العقد  
بدينار احب اليه ولو طلب العقد في الحال قبل ابلاعه فستأني ثم ان  
كان بغير العهد بعد بضي السنة لزمت ما الزمة فاما وان كان في اسما اليه  
فقط ما مضى فربوا على الصحيح في ما اذا مات الذي في اثنا السنة . وعن  
الساجي ان الامام لو شرط على قوم ان على فقيرهم دينارا او على المتوسط دينارين  
وعلى الغنى اربعة حازوا الاعتبار في هذه الاحوال بوقت الاخذ والعقد وما  
يجبها ومن ادعى منهم الفقراء المتوسط قبل قوله الا ان يقوم بغيره خلافه  
**فروع** الاول لو اسلم اذ مات بعد السنة لم يسقط الجزية بل تؤخذ منه

من

236  
ومن تبرئته ولا لو كان مضى عليه سنة او سنتين لم يودها اخذ لكل سنة مقدرة  
على الوصايا والادب فلو كان عليه دين فطريقان . **أحدهما** ان يادى في السنة  
فان ضاقت عنهما ودعت عليهما . **والثاني** ان فيها الاقوال الثلاثة بها اذ الحق  
حق الله تعالى في حق الدينين . **فالمها** انما سوا **قال** الرافعي في الظاهر النبوية  
فان يتخلف وهو المتفقون وغلط الغل في نقل طريقه واطعه سقدهم الجزية  
ولو اسلم او مات في اثنا السنة ففي اخذ جزية ما مضى منها طرق . **أظهرها** فيه  
قولا في اصحابها نعم والعقول ان يغيثان على قولين في ان الحول مصروف للوجوب كاد في الزكاة  
ارتعلق الوجوب باوله والحق مصروفه لا اذا وخصصها بعضهم بما اذا مضى قبل  
الاسلام والموت لزم من اربعة اشهر فان لم يمض الا اربعة فادفعها فلا يجب شي  
قطعا . **والطريق** الثاني القطع بالاول . **والثالث** القطع بالتالي وخمسة  
ابرج بالموت **الامر الثالث** يجوز للامام بل يستحب ان لا يكثر ان يشترط  
على اهل الزمة اذ اقول لخواصة بل يجرى على ان يكون لنا او لهم ضيافة من يطرهم او  
يمرهم من المسلمين اذ ارضوا به ويشترط فيها امور **أحدها** بيان عدد الضيفان  
والفرسان منهم والرجال وقال الماوردي انما يشترط العدد اذ جعلناها من الجزية  
اما اذ جعلناها خارجة عنها فجوز الالبين عددهم وسوى بينهم في عدد  
الضيفان من يتادوا في الجزية ومفاوت بينهم ان ينادوا فيها على الصحيح  
فاذا جعل على الغنى ضيافة غير من مثلا جعل على المتوسط ضيافة عشرة وعمل  
الفقير خمسة على القول بجعلها على الفقراء فيه وجه انه يبتدأ فيهم فيها وان  
شقا وتواف في الجزية **قال** الرواية ولو شرط عدد الضيفان على جميعهم ولم  
يفضل كالوقال فيفقرون كل سنة الف مسليم في وهم يوزعون فيما بينهم اذ و  
يحمل بعضهم عن بعض **الساخ** بيان قد والطعام والادم وحديثها مقول  
لكل كرادط من الجزية ولا يبر السمن ومن حش طعامهم وادامهم وسوى  
بين الغنى والفقير وقال الماوردي فان كانوا يفتقروا في الحنطة وينادون  
باللحم اضا فوهم بذلك ولا ان كانوا يفتقروا بالشعير وينادون بالبنز واما  
الغول والتمار فان كانوا ياكلونه غالبا كل يوم شرط عليهم في زمانه وليس للضيفان



ان يكلفهم قال ليس بمغالب من اقواتهم ولا مدح حلالهم ودجاجهم ولا القولة  
النادرة والحلوا ولا ما يتضمنه شرط صلحهم انتهى وهو كلام فيه نظر وسنرجس  
على الدواب من البنز والخشيش والفت وذلك يختلف باختلافها من لابل  
والخيل والحمر وان دله السعر من قدره وعن المقرر ان طلاق العلف لا يفسخ  
الشرع وهو معتق عدم اشتراط بيان جنس العلف كما اقتضاه اول كلام المادى  
المقدم **قال** الرافعي والاشبه انه لا يشترط بيان قدر العلف ان قصه بمجان  
الوجز **الثالث** ان يبين منزلهم في قبول منازلتهم او كما سبهم او سوا الفقرا  
الذين لا يصحون ولا من حيث رفع الحز والرح ولا خروج ارباب المنازل عنها وان  
ضاف في اشتراط الضيافة على الفقرا ملته اوجه اشبهها وهو ظاهر النص  
وقايتها نعم وثالثها يشترط على المعتمد دون غيره قال الرافعي وممن ان يبين الخلاف  
على انها تستب من الحرية ام لا وفيه نظر وتفاوت المستحسن بين الغنى والفقير  
الاصح **الرابع** يشترط ان يكون من مدة مقابله من يوم الى ليلة وقال ابن نجح  
يشترط على المتوسط ليلة ايام وعلى الغنى ستة ايام وقال الامام اذا حصلت  
الزكاة على الزكاة فلا تعرض وقال بعضهم بين عدد ايام الضيافة في السنة  
كما به يوم ونحوه لقوله بضيف الغنى ما به بغيره في مائة يوم قال المادى ولولم  
يبين عدد لها واقصر في ذلك ليلة ايام عند قدم كل طائفة فوجها ان احدها  
لا يجوز ان جعلنا لها املا والثاني يجوز ان جعلنا لها واد الدينار واهل الصيانة  
محموبة من الحرية ام زابدة عليها وجهان اظهرهما الثاني وقد روي عن الحسن  
الشافعي انه لو صالحهم على الضيافة وحدها لم يحد وعلى الاول لو قصت عن  
دينار لكل حال عند محاسنتهم عليها وجب ان يكمل الدينار وقال المادى في كل  
نظر الى مقدارها ولو اراد الامام بقل الضيافة الى الدينارين بغير ضامن فوجها  
وقال الامام الصحيح عندى ان الضيافة ان جعلنا لها من الدينار الذي هو الاصل  
فله ذلك وان جعلت زابدة عليه فالوجه القطع بالبيع وحيث ردت الى  
الدينارين بغير ضامن او بدونه فكل نحو للمصارف العامة او مختص باهل الغنى يبنى  
على ان الضيافة مختص بهم او بمشايخهم وجهان اظهرهما الثاني وقال المادى

ان

ان جعلت من الدينار اختص بهم وهل يختص بها المختارون منهم او يعم اهل الغنى  
قال فان جعلت من واد الدينار لجميع المختارين المستقلين فيما سوا فان قلنا انما  
في اصلها مختصة باهل الغنى فالدينار الذي هو اصل اولى وان قلنا انما يعم المختارين  
فمختص به لها باهل الغنى فيه وجهان والظاهر عند الجميع الاختصاص ولو اراد  
الصفى ان اخذ منهم عن الطعام او طعام الامام المثلثة في اليوم الاول يلزمهم  
ولان اخذ طعام اليوم الاول يذم به ولولم ياتوا بطعام في اليوم الاول  
فهل له المطالبة به من الغدا ان جعلناه من الدينار فله ذلك والا فلا ولو اراد  
في انزال الضيف والخيار له ولو اراد احم الضيفان على فلهما الخيار له **قال**  
المادى في الا ان يقصر عدد اهل المناحية عن ضيافتهم فيقرع بينهم ويضيف كل  
واحد من وقع في قرعته قال غيره هذا اذا شئوا وان سبقوا احدهم فهو الحق  
وعن الشافعي انه لو غلب واحد ودخل المنزل صار الحق والاول ان يكون  
للضيفان غير يربى يتم ولا يلزمهم اجرة الطبيب والحمام ولا مثل الدوا **الامر**  
**الثالث** الاهانة عند احدها والاحجاب فيما طر يقان احدها وهو قول  
جماعة من الخراسانيين منهم الامام والغزالي وبقية الرافعي انها تؤخذ على  
وجه الاهانة والصغار بان يطاطب الذي راسه وهو قائم ويحفي ظهره  
ويضعها غيره في كف المستولن فيأخذ المستولن في حنقه ويضرب في لها زمة  
**قال** الرافعي وينبغي ان تكون الضيف في احد الجانبين ولا يجمع بينهما في  
كونها مستحقة او مستحجة وجهان اصحهما الاستحباب وينبوا علمها جواز  
توسيل المسلمين في اديانها وضماها والخوالة عليه قال الامام والوجه طرد الخلاف  
في توسيل الذمى اية الخلاف في توسيل المسلمين في عقد الزمة فانه جائز وعكس  
الامام هذا البناء الثاني وهو ما اوردته الجمهور وحكوه عن المصنف انها تؤخذ  
منهم برفق يستأير الدينار قال النووي وهو الصواب **رفع** اذا سال من نحو  
له عقد الزمة ان يعقد لها على يدك الزكاة الواجبة قبل المسلمين مضاعفة  
باسم الصدقة دون الجزية اجيبوا اليه ولا تختص ذلك بالعرب على الصحيح  
وهي حريه باسم الصدقة مصرفها مصرف الجزية ولا تؤخذ من اموال المسلمين



والصبيان والمجانين المطبقين وان وجبت الرقبة فيها لو كانوا مسلمين ثم ينظر في  
الحاصل من ذلك فان كان في بقدر الجزية الواجبة اذ جعل على كل واحد دينار  
فلا شيء عليهم وان لم يف به بان كان بعضهم ليس له مال زدوني ربي الله عني  
ان يعامل كل واحد دينار وقال المارة دي لا يطالبون شيئا اخر وقال ابو اسحاق  
لا يجوز هذا العقد اذا كان فيهم من لا مال له زدوني او كان اثنى الماخوذ منه لا يبي  
بدنار وطرده فيما اذا التزم واحد منهم عشرة دنانير لم يضمن عنه وعن شفعه معه  
والذهب لا يملك ولا يملك ان ياخذ مائة امثال الصدقة والامتناع على قدر ما  
يصفه اذ اراه وحصل به مقابل كل واحد دينار او زاد واستحب بعضهم زيادته  
شي على قدر الصدقة وللإمام فيما اذا كان قد رها احتمال واذا اراد وعسر العود  
ولم يعلم هل في الماخوذ بقدر الجزية للرسالة غلب على الظن انه ينبغي في الاحكام  
وجهاً وان ذكر الامام الاحتياطية واذا خال الفقر الى الحساب خرج على الخلاف  
في وجوبها عليهم ولو زاد الماخوذ باسم الصدقة على دينار عن كل واحد وسأله اخذ  
الدينار عن كل واحد باسم الجزية اجيبوا في الاجمع ولا يخفى وصفاً العقدية في  
الامام او نبيه ضعفت عليهم الصدقة او جعلت عليهم نصف الصدقة او صارت لهم  
على ضعفها ويقبلون ويشترط عليهم بالاقوال الزكوية وبقدر الصدقة ولو سألوا  
ابتداء فاجابهم لم يحتاجوا الا قول بعدك والظاهر انه لا ينافي فيه خلاف الاجاب  
في البيع ومنع الماخوذ لا المال الماخوذ منه على الصحيح وفي حفظ الارفاص  
منهم ثلثة اوجه ثالثها انها تحت اذ لا في الصرية والا فلا في اخذ من سبعة  
ونصف من الابن ثلاث شياه ولو ذلك سنة وثلثين من لربيل اخذت منه اسنان البون  
فان لم يوحذ في ماله او ركب لا ينشأ بخاض اخذ من الجيران والاصح ان الجيران لا  
يصغف ولا نصف في الرد عليه قطعاً وكل شرط وجود المصاب من اول  
الحول الى اخره فيه وجهاً ولو وجد في اوله وذاخره فان كان تلف فلا شيء  
وان كان استبدل به غير اخذ منه الواجب للثمة ولو باع بعضهم الارض التي  
ضرب على مصلحتها من الثمار والزرع الحرية باسم الصدقة صح البيع ثم ان يبي  
مع البائع ما في الحاصل منه بالمسروط عليه فذلك والاخول الوصية الى وصية

وكان

وان كان المشتري مستملاً فلا شيء عليه فيما الا ان يرد عنها فيجب عليه العشر  
وقد سقط التضعيف وكذا لو اسلم هو وهذه الضيقة نصارى العرب ان  
كانت فيما فان كانت الجزية مضروبة على رقبته فذلك وان كانت على ارضيه  
زاد الواجب فيما اشتراه **الامر الرابع** وجوب العشر على الذمي اذا اخرج من الحجاز  
ولم يبع الكلام في ما على الكافر المتجر في بلاد الاسلام مطلقاً فان زاد حزين  
دخول دار الاسلام لتجارة فان دخل بحرة او متاع سبب حلجة المسلمين  
اليه نقضت كلام الاصحاب انه مودن له ولا يشترط عليه شيء وان دخل بخارج  
لا سبب الحاجة اليها جاز ان ياذن له ويشترط عشر مائة من مال التجارة وان  
لم يشترط عليه شيء فمؤخذ منه العشر ولا يؤخذ منه شيء وجهان اصحابهما  
الثاني واما الذي فلا شيء عليه اذا اخرج في بلاد غير الحجاز وقال المالوردي  
ويقتضي العمل ان شرط عليه في العقد انه ان اخرج فغلبه لدا من تجارته اخذ  
منه وهو زيادة في الجزية وليست على الحرية الداخل اليها لا دارسالة او متاع  
كلام الله شيء وليس للامام منعه ولا موطئ مال عليه وان كان معه مال  
تجارته لم يعشر وان كان قد شرط عليهم ان من دخل تاجر الخدم منه العشر وشك  
بؤخذ منه ولو دخل في الحجاز لا التجار بامان ويرد فيه فلا شيء  
عليه في الاصح وقيل يلزمه اقل الجزية ديناراً ما ان دخله للتجارة بالاد  
ولجرفان شرط عليه نصف عشر تجارته او غيره اتبع الشرط وان لم يشترط  
عليه شيء ففي احد نصف العشر منها وجهان كالوجهين في الحرية اذا دخل بلادنا  
للتجارة بالاذن من غير شرط هل يجب عليه العشر وللإمام ان يرد المشتري  
على العشر اذ اراه على الصحيح وله ان ينقص عن العشر لنصفه فادونه في البر  
وما يحتاج اليه المسلمون ولو دفع الضريبة من اصلها في اظهر الوجهين اذ اراه  
ومنهم من جزم به وجعل الوجهين فيما اذا راى الامام الاذن للذمي في دخول  
الحجاز للتجارة بغير شيء وقرب الرافي الخلاف من الخلاف فيما اذا دخل الحر في  
دارنا للتجارة بالاذن من غير شرط هل يلزمه العشر قال وعمل الزيدون  
احدهما بندياً على لاجر وخرج جماعة المنع من دفعها ولا يأخذ الضريبة من



حبان الحرب ما دام مترددا في بلادنا حتى يرضى عليه حوله ولا من الذي للحج  
 في الحجاز ورجب لها براه حتى لا يطالبان هناك موضع اخر ولو خرج الحرب  
 ثم عاد الى بلادنا لما رتب الحول لم نؤخذ منه حتى يرضى حوله على الصحيح وكان  
 ابو اسحق يوجب منه كفا دخل ولا اعتبار بالحول في حقه وتخص الامام  
 والغزاة الخلاف بما اذا تردد الذمى والحزب الى المحار خاصة وخرابا عند  
 الحول في الحال الذي تردد به الحرب لا ماعدا المحار فالأول هو الذي في قول  
 يثبت المأخوذ بالعشر اما على قول من يجوز الزيادة عليه فلا بعد على اصله  
 فدر العشر في السنة ويكون ذلك في كثير من المراتب لا في كثير من الامام  
 في ما يرضى من ان يستوفيه مرة او مرات وفي هذا توقف قد حكى القاضى عن  
 النص انه اذا شرط ان يأخذ في كل سنة مرتين او في كل شهر مرة او في كل سنة  
 لحفر ونهاجا رواتبع شرطه ولو قبل الحرب اشترط الزيادة على العشر فصل في  
 ذلك قال الامام لا يحتمل ان يقال بلزمة لزيادة الجزية وان يقال لا وهذا مواعيد  
 لا عقد فله الرجوع الى العشر واختار هذا هو والغزاة والاول ورحمة المأخوذ  
 وقال فان نقص شرطه بطل شرطه وجاز استيفاء ما لم يجده بما يراه من زيادة  
 على الاصول اربعة فان **فروع** الاولى المرة المعصومة تتبعها الزوجان او غيرها  
 عقد الذمة او بناتين في نفسها اذا ترددت للحجاء وفي الحجاز او غيرها  
 الذمى والحزب المستدام في ما تقدم **الثاني** لو كان المشرط الاخذ من مال الغزاة  
 اخذت الضريبة سواء باعها ام لا وان كان المشرط الاخذ من ماله لم يؤخذ منه ما  
 لم يبع **الثالث** لو اخذنا الضريبة من تجارهم ثم ابتاعوا من بلادنا فانما الجاهل  
 وحملوها الى بلادهم قال الماوردي ان شرط عليهم في دخولهم وخرجهم تبع  
 الشرط والا فلا شئ عليهم **الرابع** اذا شرط عليهم العشر في اعيان أموالهم وجب  
 على كل من حملها الى بلاد الاسلام من غير ذمى ومستلم واحد من المسلمين  
 ينضاف الى الثمن الذي يتبع به منهم وما اذا له ثمانية اعشار الثمن وما يورثه الى  
 الامام عشر الثمن او عشر الاصل وخالفه اما اذا كان العشر في دهم فانه يؤخذ  
 من الحرب دون المسلم لانه حرب محصنة وفي احدى من الذمى وجهان **الواجب**

الخامس

**الخامس** الخراج اذا احتاطا بغيره من الكفار على القيام ببلادهم خراج ردونه  
 كل سنة عن ارضها فذلك على وجهين احدهما ان يرضى بالحكم على ان يكون الاخرى  
 لنا وهم يستوفون ما يودون عن كل حرب كذا يرضى خراج المأخوذ اخره قوله  
 بن كل صاحب رضى حتى النساء والصبيان والمجانين ولا تسقط بالاسلام ان وقعت  
 المعاقبة على مدة معلومة وان لم يقع عليها وجب تسليم الارض بعد ان يستلام  
 ونجيب مع هذا الخراج الجزية ولا يشترط ان يبلغ ديناراً عن كل رأس ويجوز توكيل  
 المسلم في ادايته اتفاقاً وليس له بيع الارض وهبتها ودهنها ولهم اجادتها ومن هذا  
 ارض السواد **الثاني** ان يرضى بالحكم على ان يكون الارض لهم ويودون الخراج عن  
 كل حرب في كل سنة كذا فهو كما يروى ولا يرضى له ذلك وهذا على وجهين احدهما  
 ان يكون الخراج عن الحرية فهو كما قلناه والراي عليه ما حتى لو امتنعوا من ادايته كان  
 كما شاعهم عن اذ الراي على الدنيا بعد الرضى والثاني ان لا يرضى عليهم سواء  
 فهو جريه باسم الخراج مصرفه مصرف الفى التوكيل بادايته كالنوكيل باذاها وسقط  
 ان يبلغ ما يحبس كل واحد من اهل الجزية ديناراً اذا توزع على عدد رؤسهم  
 وتخص الماوردي في هذا بما اذا صولحو على امانهم منا وذنبا عنهم فان لم يقع  
 على ذنبنا عنهم فآراضهم كآرض حرب وهم فيها اهل عهد فلا يضر في الخراج بلوغ قدر  
 الجزية ومقتنع به فلذلك والمأخوذ له خذ الجزية في سقوطه بالاستلام ولتجزية  
 انتهى بلزمهم الخراج سواء رعوها ام لا وخضه الماوردي ايضا بما اذا صولحو  
 عن الحرب عنهم قال ولو شرط اخذه اذا رعت دون ما لم تزدع بطل الشرط  
 وقال ان لا يهرس ان لم يرضى لهم معاش غير الزرع جاز وان كان لهم معاش  
 غيره لم تجز ولا يؤخذ هذا الخراج بن ارضي النساء والصبيان والمجانين **وقال**  
 الماوردي يؤخذ من كل مالك من الرجال والنساء وان لم يجب عليهم جزية  
 الروس ولهم مع هذه الارض وهبتها ودهنها ولجأوها واذا اجراها بعضهم  
 بعضها من مسلم في الخراج على الجري وعلى الجزية لوجه وان باعها منه اشرك  
 الخراج في رقبته البايغ ولا خراج على المشرك ومن استلم منه سقط عنه  
 الخراج في المستقبل واما الخراج عن المأخوذ فله خذ الجزية المأخوذ بالقبلة



إلى كل الحول وبعضه وعليهم أن يردوا الخراج عن الموائف الذي منعوا عنه دون غيره  
ولو أحيوا ما لا يغفر عنه شيئا بعد الصلح لم يلزمهم شيء مما أحيوه إلا إذا كان شرط  
عليهم أن يودوا عما أحيوه **النظر الثاني** في أحكام العقد ولعقد الجزية إذا  
صح أحكام ثلث منها وثلثهم وفيه فصلان **الفصل الأول** في ما قلنا  
أمرنا الأول نعمنا عنهم وهو أن لا يتعرض لأنفسهم ولا أموالهم وبضاعتهم  
إلا نقص من ثلث عليهم أنفسهم وأموالهم ولا ينزفوا من أموالهم ولا ينفذوا من  
الأموال الظاهرة منها ومن أوقافهم أو قتل حثايرهم من غير إظهار فقد نقض  
لهم ضمان ولو غصبها غاصب لزمه مائة ردها مستلما كان أو ذميا وقد مر في  
العصبة وفيه وجه أنه لا يلزمه مائة ردها ونسبته الإمام إلى المحققين **قال**  
الرافعي ويقرب منه ما في التهذيب أنه لا يجب استرجاعه لأنه حرم امتناع  
ووسس في هذا التقريب والظاهر أن فرد البغوي أنه ليس لصاحبه استرجاعه  
فغير الوجوب عن الجوار **قال** البغوي ولو قضى الذمي دين لمسلم من غير  
بائعها حضره به لم تجز له قبوله على المنصوص الصحيح وإن ردها عند تسليم  
يصح وإن رهنها عند ذم لم تعرض اليها ولو باعها منه ولو وصنها عند تسليم  
لم تجز له امتساكها ولو باعها منه أديت ولا تستحق شيئا على المسلم ولا يمنع من  
الرد إلى كاتبهم القديم **الثاني** الأدب عنهم فعلى الإمام دفع ثلثهم  
من أهل الحرب إن كانوا في ديارنا قال الرافعي الطبري وغيره ولو شرط في العقد  
أن لا ندفعهم عنهم فسد العقد ولو دخلوا في الحرب أو كانوا في بلد يوسطها  
لكنهم عقدوا الزمة قال الإمام والغزالي والرافعي لا يجب دفع عنهم **وقال**  
السندحي يجب حسيبها لا مكان ولو كانوا منفردين ببلد الجوار دار الإسلام  
وأم من الدفع عنهم وجب في أصح الوجهين وقيل لا يجب فعلى هذا الوسيط وجب على المشرك  
وقال الإمام الرازي لا يلزم هذا أبالتمام وحيلة الغزالي وجهها وخضعت للأمر  
الوجهين بما إذا لم يترتب بلدهم وبلاد الحرب ببلد المسلمين وأما قال فإن كان  
وجب الدفع وطعنا على الإمام لو شرط أن لا يدفع عنهم فإن كان الحربيون يتركون  
على بعض بلادنا إذا قصد دم فسد الشرط وفيه فساد العقد خلا في باقي الظاهر

فساده

فساده وإن كانوا لا يبرون عليها صح وأطلق الإمام حكامه وجهه أن شرط ترك الرب  
فاسد وقال الماقدسي أن حيف عليهم الاضطلام وجب على الإمام استنفاد نفقهم  
دون أموالهم وفي كراهة هذا الشرط نقصان جمل الأصحاب للكرامة على ما إذا كان  
ذلك من الإمام وعدمها إذا كان من الدينين وكما يجب على الإمام دفع الحرب عنهم  
لجب عليه دفع المسلمين عنهم إذا قصد بهم جماعة منهم رد دفع بعضهم عن بعض  
ودفع الغاهر عنهم ولو ترافقوا في البناء في المعاملات ونحوها ففي وجوب الجهر  
بينهم خلاف تقدم ولو غصب ذمى أو معاهد ما لا ذمى وجب منع واستيفاء  
منه قطعاً ولو خلا الحول عن الدفع عنهم لم يجب حربه وسنألف الحول من  
حين الدفع ولو خلا بعضه عنه سقط ما يقابله ويجب استنفاد من استمر منهم واسترداد  
المال الذي أخذهم فإذا استنفده من أهل الحرب رده على صاحبه وإن ألقاه أهل  
الحرب لم يضمنوا قال المسلم ولو ألقاه أهل الهدنة ما لأهل الزمة صفوة ولو نقضوا  
الهدنة ثم غاروا وألقوا لهم ما لا أو نقضوا في الضمان قولان كالبغاة قاله البغوي  
وغيره وقال ابن العنصر ومنهم كالحارثي **الفصل الثالث** فيما يلزمهم وهو  
أموالهم **الاول** منع أحداث الكائن في البلاد ثلثة اشتمام **الاول** ببلد  
بناها المسلمون بغداد والكوفة والبصرة فإذا امتزنا أحداثها بالجزية لم يضمنهم  
من أحداث جيشه وهي متعبد اليهود ولا بيعة وهي متعبد النصارى ولا صومعة  
وأهبة لا بيت نار الجحوس فلو فعلوا ذلك على غفلة منا نقضناه ولو صالحهم برقام  
على التمس من ذلك فالعقد باطل وما وجد في هذه البلاد من الكنائس والبيعة  
وبيت النيران لا يمسح لاحتمال انها كانت في قرية أو برية فانه لا يعاير المسلمين فإن  
عرفوا أحداث شيئا بعد عمار المسلمين نقص **وقال** الماقدسي إنما منعوا من  
أحداث كائنت في بلادهم فاما أحداث جيشه لزوا المارة منها فإن شرحو المسلم  
وبينهم جازاً أحداً ما وإن قصروها عليهم فوجهاً بالذي ذكره ابن الصباغ الجواز  
في معنى البلدة القرية التي أنشأها المسلمون ببلدة فتحه عنه فإن لم تكن فيها  
جيشه أو كانت في أمانتها وهذه المسلمون وقت الفتح وبعد فلا يجوز أحداثها  
ولا في معناها لأنهم ملكوها بالفتح فلو أراد الهام أن تترك منهم طائفة بخرية



وشرل لهم كيسه فادعه فامته ففعل له ذلك فيه طريقان احدهما فيه وجهان احدهما  
نعم وصحة الماوردي تسليمه وانما عصفرون وقيل انه ظاهره في الامم والحقها  
المنع قال المصنف في هذا الوصف لم يمتدح على حالها ببيع وكما يشترط وجهان احدهما  
بحوز استصحاها كالحا لها والثاني لا لزوالها عنهم عليك المسلمين فصار كالبنا  
المبتدأ والطريق الثاني للمراوغة القطع بالمنع ولا خلاف انه لا يجوز احداث  
كيسه فيها وان اقر بانهم على كيسه قدس على الوجه الاول ولا خلاف ان  
استلهمها من غير قتال كالمدينة والمنع لا يجوز احداث كيسه فيها وما في  
معناها **الثاني** بله يتحقق صلحا على ان يكون الاراضي الابنية للمسلمين في  
يسكنون بها بخراج فان شرطوا ابقاء الكايس والبيع جاز ولم ينقصوا منهم صلحا  
على ان يكون البيع والكايس لهم وما استواها لنا وان صولحو على احداثها جاز قال  
ابن الصباغ بشرط ان يعينوا الموضع الذي يبني فيه وان اطلقوا البيع في جهان  
احدها انما ينقص البيع والكايس نعم كما عرفت الدور وهو اشبه عند الرافعي  
والثاني انما يتحقق لهم ويكون مستغنا به قريه الحال فانما من حاحه استقر ارضهم  
واختار ابن عصفرون والخلاف راجع الى ان المسلمين هل ملكوها ومنعون  
من التجديد قطعاً **الثالث** بله فتح على ان يكون الاراضي لهم وهم يودون  
الخراج فنقول على بيعهم وكايسهم لان البلد ملكهم وقال الماوردي في البلد دار  
اسلام يحكم الشرط وهم فيها اهل الزمة ومقتضاها ان تكون لهم كايه القسمة الثانية  
والشهور الاول وفي منعهم من احداث البيع والكايس وجهان اظهرهما انهم لا  
يمنعون وقال جماعة هو المذهب ولا يمنع من ضرب الناقوس والظن ان الخجور  
والخنازير والضليب واعادتهم والجمهور بقراءة التوراة ولا يجزى قطعاً وان  
كان المسلمون يدخلونها وفي منعهم من حجب الخيل وجهان الماوردي يمنعون من  
ايها الجواسيس ونقله الاخبار وما يضر به المسلمون في دارهم قطعاً وفي كلام  
المصنف في هذا الفضل بعضنا قفر حيث قضينا باقيا الكنيسة القديمة  
والمنع من الاحداث وذلك على الوجه المعري الى العراق في ما هو ملحق  
بالقسمة الاول وهو ما اذا كان الفتح عنوة او على القول بانها الكنيسة عند

الاطلاق

241  
الاطلاق وفي القسمة الثانية وهو ما اذا فتحها على ان الارض لنا صلحا وعلى التوجه  
المقدم في المنع من احداث الكنيسة في القسمة الثالثة لا يمنعهم من عمارتها اذا  
استهدمت ولا يجب اخفا العمار على الصحيح ولا باس باظهارها فعلى هذا الخجور  
نطين واخلفا وخارجها واعادة الجدار الشايط وقاينها حجب وعلى هذا المنع  
من قطيعتها من خارج وان كان المستندم الجدار الخارج فلا وجه الا ان يبنيوا  
جدارا داخل الكنيسة وقد عسر الحاجة الى احداثا في ذلك رابع فصاعداً في  
الامر الى ان لا سقاس الكنيسة شئ قال **الرابع** ويرى ان يبني صاحب هذا  
الوجه باسمال شربقع العمار من رايه او فعلى ما في الليل وفي هذا توقف ولو  
انهدمت الكنيسة المصفاة كلها فلهم اعادة بناء على اصح الوجهين وقال الماوردي في الصحيح  
عندي ان منظر في خرابها فان صارت دراسته مستطرفة كالموت منغوا وان  
كانت شعته باقية الاثار والجدران لم منغوا فان هدموها لاستغنا قها لم منغوا  
وهذا منه بعض جريان الوجهين عند من حجاب في الترميم ايضا وذكره في  
احتمال لنفسه وجزم بان ما كان دائرا عند الصلح لا يجوز اعادة بناء **فان**  
الامام والخلاف مفرع على الصحيح في عدم وجوب اخفا العمار وان قلنا لهم  
اعادتها لم يجز لهم الزيادة في حطها على الصحيح ولا منعون من ضرب الناقوس  
في الكنيسة اذا لم تسمع صوته خارجا ومنعون منه اذا تسمع صوته خارجا  
على الصحيح ومنعون من ضربها قطعاً **خامس** تعرض بعض الرعايا هنا للذكر  
مافتح عنوة من البلاد وهي بلاد الحبل تحتها سعد والنعمان بن مقرن في عهد عمر  
واصفهان على يد الامويين وبلاد الاهواز وقارص على يد ابي موسى وعمر بن العاص  
وعتبة بن عروان وبلاد المغرب على يد عبد الله بن سعد بن ابي سرح وقساريه  
على يد معاوية بعد ان حاصرها شيع سنان وجران ريد بن المطلب في عهد سليمان  
ابن عبد الملك • وما فتح صلحا ارض حبر ونجد وابله بذل اهلها الجزية له عليه  
الصلوة والسلام وميت المقدس فتحه عمر ودمشق فتحها خالد ودمشق الشام  
فتح صلحا وارضها عنوة ومنها بلاد خراسان وبلاد مرو والروود فتح على  
يد عبد الله بن عامر في خلافة عثمان وما وارضها فتح على يد سعيد بن عثمان لمعاوية وفتح



بعد ما ستم قند و خاد اعلى يد الملب وقدمه والذى فتح في خلافة عمر بن الخطاب  
ففيها استعد من الخاص **فروع** الاول قال الامام فاووس المجوس لسائر من فيه امرا  
يوجب المنع وانما هو محوط وسوف يجتمع فيها المجوس وليس كالحكماء والبيع التي ستافق  
باستعداد **الثاني** سئل الشيخ عن صلاح عن يمينه هدم اهلها بعضها وجدوا  
لاستعدادهم بل طلبا للنجاة الاحكام هل يقض فاجاب بانهم ان زادوا عما كان  
عليه نعمت الزيادة وان عادوه لا ما كان حين كان جديرا لم يقض فانه لو يقض  
لكان لهم ان جنوه كما كان ولا حين جده وهذا **الثالث** قال الشيخ عن الدنيا  
نجوز لم الدخول الى الكيسة الابادتهم لا يفر من دخولها اليها **الواجب**  
**الثاني** عليهم برك مطاولة البنيان فمتنع اهل الزمة من اطالة بنيادهم  
على بنياد غيرهم من المسلمين ومن مساواة على الصحيح سواء كان بنا المستلزم معدا  
او في غاية الاختصاص ولا منع من اطالة بنياده على بنا غير حيرانه من المسلمين وفيه  
وجده انه منع من اطالة بنيانه على بنا الحد من المسلمين في تلك المدة والمنع من ذلك  
حق الشرع لا الجار فلا يستقطر ضاه ولو كان في طرفه للملأ ولا جاز لهم من  
المستلزم او سفره من حكمة قال المصنف لا لا يجوز من اعلا بناهم وهو الصحيح  
قال الامام واطاوت بعضهم المنع ولا حجة له وقال المصنف في كل منع جميعهم ان  
يعلموا بانفسهم على ائمة من لا يحاورهم من المسلمين في المصنف في وجهان  
المستلزمان وهو يقضي منهم من اطالة على قصر بنا البلد بخلاف ما قاله  
الامام وعلى الوجه لرد الوجها وهر اهل مله اخر من الكفار كالمهود في الفاني  
فوجهان احدهما انه نجوز ان يعلى بعضهم بناء على بنا بعض الثاني ممنعون من  
تقليه اهل مله على الاخر اذا استعدونا ولا ممنعون من المساواة مقداطة البناء  
اما لو ملك الذم في اراغالية البناء باقتناع او غيره لم يقض منهما ما علت على  
دور المسلمين وهذا الحكم لو كانوا بنوها عالمة قبل العلم لمن ممنوع في صورتين  
من الاستراوة على المسلمين وان طلعتوا سطحا الا بعد حجرة ولا حرم المسطوح  
استطحتهم **قال** المصنف في و منع صبيانهم من الاستراوة على المسلمين وان لم يمنع  
صبيان المسلمين من الاستراوة على المسلمين ولو امتدت الى اراغالية فاداد

اعادها

اعادها كما كانت فطريقان احدهما فافصر عليه جماعة منهم الرافعي انهم ممنعون  
من العلو وفي المساواة الوجهان والثاني ان في منعهم الوجهين في اعادة الكيسة  
وقبل الاملاك اذ اراغالية سقطت العالي **قال** ابن القيم لا يمنعون من  
سكنى اراغالية بالجار او اعادة والمنع من تعلية بناهم حم على الصحيح الذي اورد  
لجمهوره وقبل انه اذ ب ولا فرق في الجواب ذلك عنهم بنى من سطة عليهم او لا وقال  
المصنف في ذلك من تركها المعلقة بالشرط واللعقد ولو رفع بناءه على بنا  
جاره المستلزم فاد المستلزم رفع بنيانه ليعلمه لم يفره من ذلك فلو قاهر ولم  
سقط حتى رفع المستلزم اذ على اذ الرافعي هل يستقطر حق المقض بذلك **قال**  
الشيخ في الدين من الصلاح والظاهر انه يستقطر **فروع** لو علمنا ان حكم الجار  
ينقضه بناءه من مستلزم بل يصح ويستقطر حق المقض وقوله هذه المسئلة لم ينظر  
فيها ينقل وخرجها بعض فقهاء العصر على الوجهين فيما اذا باع المستعير بناه على الارض  
المستعارة بعد رجوع المعير فان كلامه مستحق الازالة وليس بواضح وتظهره  
ما اذا باعه هناك من المعير وهو صحيح قطعا وخرجه بعضهم على الخلاف فيما اذا  
ابتاع ثوبا بصفه في صندوق نصفه خارجة وصادره وفي صفه خلاف  
على القول بصحة بيع الغائب وقيل يخرج على ما اذا باع زرعاً بشرط القطع  
ثم باع الارض من مشترى الزرع هل يجب على المشتري القطع فيه **قال**  
**الثالث** ممنعون من التجمل بركوب الخيل على المذهب وقيل لا **وقال**  
الشيخ ابو حامد لا يمنعون من البراد من الخسيسة ولا ممنعون من ركوب الخمر  
وان كانت نفيسه وفي البغال وجه اطهرها واقتصر عليه كبر ولا وثايقها  
نعم وثالثها قال الشيخ ابو حامد انهم ممنعون من النفيسة دون الخسيسة وما  
لهم ركوبه بالسروج بل بالالف عرضا بحيث دحر رجله من جانب وظهره  
من الجانب الاخر **قال** ابو حامد لهم الركوب على براد سواء قال الرافعي  
وعسن ان يتوسط مفرق بين رجليه الى مسافة قريبة في البلد او الى  
مسافة شاسعة ومحصر الركوب عرضا بالحصر ومنع ركوبهم من الخسيسة دون  
الجديدة وعن ابن ابي هريرة انه لا حجر عليهم فيه وهذا الادب مستحق على الصحيح



وقيل انه مسقط **وقال** الماددي لا ينجس لك بالعقد في وجوبه بالسُّط  
وجهاً فان قلنا لا يجب به فشرطه عليهم فترجوه عزروا ولم ينقص عنهم  
وان قلنا يجب به فشرط عليهم فخاله في انقضاء عيدهم قولان ويظهر ان  
بإحدى هاتين الطائفتين البغيات ومنعوا من النقل بالسُّط والجم الزمير والفضة  
**قال** ابن حزم هذا كله في ردوب الخبز واما النساء والصبيان فلا ينجسون  
الصغار كما لا تضرب عليهم الجزية **الواجب الرابع** التميز فاعلم ان يميزوا  
عن المستلبين بلبس الغيار وهو ان يميز بعض الثياب الطاهرة من العامة غيرها  
فلون يخص بهم او يحيطون عليها بخرقة خالفة لونها وكونها على الكف دون  
الدليل **قال** الرازي وسببه ان لا يختص ذلك بالكف والشرط الخياط  
على موضع لا يعناد **قال** والقاسم يدل ونحوه على الكف كالحياطة ولرواها  
باليهود الاصفر سماء جماعة العسلي وبالنصارى الازرق والاهليديك  
له الرمادي والجوسن برأسود او برحمر ولا ينعين من الالوان في اتخاذ الغيار  
ايضاً بسد الزناد في استاظم خارج الثياب وليس لهم ابداله بالسطقة  
والمنديل ونحوها وان في بعضهم بالغيار بمن الزناد وعكسه واذ البس النصارى  
او الجوسن الغلاف مزين ونحوها عن قلانس المسلمين بالخزف على الملون الذي يقر  
معهم ويقوم مقام الدوابه والعلم في راسها واذما شوامع المسلمين في الطرف  
الجوالي اضيئها بشرط ان لا يقع في هذه ولا يصدره حد او يحسبوا اذا  
اجتمعوا معهم في احياء الجبال من صدورهم واذ خلوا احلوا معهم فليكن  
عليهم خلاص او في اعناقهم خواتيم من رصاص او نحاس او حديد لا ينجس ولا  
فضه او فلادة من خوص ليعرفوا **وقال** الماددي يوجبون بسد خواتيم  
الرصاص في ايديهم او في اعناقهم ليعرفوا في الحمام وليعرفوا اذا وجدوا  
وكلام صاحب المذهب قريب منه وهو يقتضي ان يوجبوا بذلك وان لم يدخلوا  
الحمام واذ كان على ان يحد من شعر امرئ فاصبته وان لا يفرق شعره ويرسله واب  
وظفوا برقا ففعلوا الاشراف والاجناد **قال** الماددي ولو اقتصر على  
احد الامرين في ابدانهم اما جرح شعور النواصي او خواتيم الرصاص في وان كان الجمع اولى

واذا دخل الحمام بغير علامة اخرج منه وخذ الغشا بلبس الغيار في الحمام الجهنم  
وسد الزناد **وقال** الشيخ ابو حامد وكثر فوق الثياب كالوجه **وقال**  
البغوي والرواية حقيها واسار بعضهم الى ظهورهم منه **قال** النووي ولا بد  
منه واذ خرجت احدا من خلف فله ان يخدمه استود ولبس الغيار او احمر **وقال**  
القاضي خيط المرأة على ثيابها علامة تميز بها وتوافق قول الماددي في وجوب  
من لبس الغيار في الحمام الظاهر ولا يتعرض لحدف شعوره من منع من الفرق  
والرواية في الحمام دون سائر الاماكن وفي الزمير الغيار في الحمام اذا دخل مع المسلمين  
خلاف عيني على جواز دخوله من غير وفيه وجهان اظهرهما على ما قاله البغوي المنع  
فان قلنا يجوز جازي احد من الغيار الوجهان المتقدمان في غير الحمام **قال**  
الرازي وكلام البغوي يفهم ان النساء المستلمات ان يدخلن بالمحرمات عن الزنا  
هريرة انه لا يجوز لهن دخول الحمام الا لضرورة **قال** النووي الاصح الاشهر انه  
لا يحرم عليهن لحرمة ان يلدن عذرو به قطع لمرام ابو بكر السمعي انتهى  
وقد قدم في باب الغسل ما يدل عليه وعيناه من فيه كغير الرجل فيه اما اذا  
لم يجوز لهن الدخول مع المستلمات فلا يلزم من الغيار ولا يقرادهن **قال** الرازي  
ولا يشترط الجمع بين هذه المستلمات الميزات ودفع التمييز بينهما في نحو  
الرجل والمرأة وهذه الاداب مستحقة عند الجمهور كما تقدم ولهم المنع والظلم  
على الصحيح فيها وفي منعهم من لبس الحرير والرياح وجهان اقربهما انهم لا  
يمنعون **قال** القاضي ومن حاكم فاردفع عنه الغيار كما يفعله اهل بيتنا بوجوب  
عصى لانه اعز من اول الله كادال من اعز الله **الواجب الخامس** الانقياد  
لاحكامنا واجب عليهم اما بنفس العقد او بالشرط على الخلاف المتقدم هذا الطائفة  
رحمى من امام عن العرائش تخصبها بما تعتقد من حرمة على ما سبنا في ذلك بان  
لا يتفاد والافامة حد الزنا والسرقة ونحوها عليهم وبحكمنا عليهم في ضمان  
الاموال لا يقتضي في المعاملات اذا انقلبت الحظوة بمسئلة فاذا انت عند حاجتنا  
بشهادة اربعة منا ان الذمي ذنا او يشهد اربعة من اهلنا سرق في امانة الحد عليه  
او حبه • احدها انه يقيم عليه • والثاني لا • والثالث انه ان سرق مات



مسلم اذنا مسئلة افتر عليه وان كان المال الكافر والمزني بما كافره لم يرق عليه الا  
برضاه فان قلنا لا يجزى اذنا مسئلة فذلك ليس بنقض عقد لكن لا يقره على  
القول حتى يمسقهم فان لم يثوبوا بندنا اليهم عهدهم وامانا لا يعقدون  
تحريمه ولا يعلق له بمسليم شرب الخمر فلا حد فيه على الصحيح وفيه وجه بعد قيد  
الامام بما اذ ارضى بحكمنا وعلى الاول اذا ظهر شرب الخمر عزروا اماما اعتقدوا  
تحريمه ورافعوا اليها فيه ورضوا حتى نناجوا لنا ان يحكم فيه ونقم الحد عليه  
وفي وجوبه القولان وهل يكفي الرضى قبل الحكم ام لا بد من الرضى بعد فيه  
خلاف تقدم والسمو الاول وعلى الثاني لا يقيم الحد لبرضا **الواجب الثاني**  
الكفر عن القول حتى فعليه كف اللسان عن اتياع المسلمين شرهم ومعقدهم  
من الشرب وفي عزير الامتناع من اطعامهم وقراءة التوراة والبرجيل والخمر  
والخزير واعيانهم **ذلك** لو احل اهل الزمة بشي ما وجب عليهم فذلك  
على ثلاث مراتب **الاولى** احبها ان يحلوا بما ليس على المسلمين ضرر عظيم كاطعام  
الخمر والخزير وقراءة التوراة والبرجيل وصلواتهم واعيانهم وضرب الناقوس  
والصلب ومعقدهم في المسيح وعزير وفي الله تعالى وترك الخياد والربوب  
للخيل واطعامهم دفن موتاهم وجنازتهم والندب عليهم واللاطم واطالة البناء  
واحداث الكايتس فاذا افعلوا شيئا من ذلك منعوا وعزروا ولا ينقض عهدهم به  
متواسط عليهم في العهد لا يخلعوا في تعليله فليله لانه ليس فيه عمل المسلمين  
هذه عظيم وقيل لانهم يدينون به وهذا يعرضي الاختصاص بدينون به  
**وقال** الماوردى عدم اطعام الخمر والخزير والنظام شرهما داخل الخمر  
وسقيه المسلمين واطعامهم وتولهم عزير والمسيح وثلاوه ما نسخ من شرهم  
ما نسخ من صلواتهم ونواقيسهم لا يجب بالعقد ولا يتبع بعض مخالفتها عهدهم بل  
بالشرط ففي استفاض عهدهم بمخالفتها قولان والحق بذلك بعله بما يهتيم  
ومستأنا على القول بجمعها واحداث البيع والكايتس وفي وجوبه بالشرط وجهان  
فان لم يوجب له منع العهد به وان وجبناه ففي استفاضه عند مخالفة القولان  
والحق بذلك عدم دخولهم مستاجدا وعلمكم الا اذا المسلمين والشهود الطريق

الاول

244  
الاول وفرعوا عليهم انه لو شرط عليهم بنقض العهد بمخالفة ذلك لم يفسخ به وينفذ  
الشرط وتناهد العقد وحمل ذلك على عيونهم وادلالهم واستشككوا الامام وقال  
لوفك العاقد اذا اظهرتم النقص انقض العهد فهو قاقيت للذمة ومن يجوز قاقيت  
الذمة بحرفضاه باستفاضها ومن يقول بفسادها يقول انها بفسادها وليس  
للامام ان يعقد على هذا الوجه واذا اظهر الحق فقد قال الامام يجوز قاقيت  
الذمة بحرفضاه باستفاضها وغيره يراق قياسته ان يعمل الخمر ويكسر الصليب  
والناقوس **وقال** المقاضي ان لم يشرط عليهم الا يظهر الخمر والخزير  
لم يكن له الا انها **المرتبة الثانية** وهي اغلظها ان يحلوا بالانقياد وذلك  
بامور منها ما لا يستلزم فيعتض عن عهدهم به وطعنا سوا شرط عليهم الامتناع منه  
ام لا فان كان لهم فيه شبهة بان قائلوا مع البعثة وادعوا انهم لم يعرفوا الحال  
فقد مر حجة في بابه. ومنها منع الحرية مع القدر في السموات الذي عليه من لرون  
استفاض العهد به وفيه وجه انه لا يفسخ ويؤخذ قرا كالدرون **وقال** الماوردى  
ان اشيع الجميع او واحد عن الرأى انما انقض عهد الممنوع وان اشغوا من الادامع بقا  
الالتزام انقض بامتناع الجماعة دون الواحد ولخذت منه قعرا. وعزير سرح  
انه يقال ان لم يعطوها سبينا ثم الان وقتلنا ثم وصار امتناعهم من بدلها نقضا  
لامانكم ففصل فيه اربعة اوجه. ومنها امتناعهم من اجرا احكام ما عليهم وفي  
الاستفاض به قوله ان اشهرها انه ينفق وثانها لا وبنائه بعضهم على انه لا يجب  
عليها الحكم بينهم وهو بعض اختصاصه بما اذا اشغوا من احكام الاء متلام  
المتعلقة ببعضهم والجزم باستفاضه بالامتناع من احكام المتعلقة بالمسلمين  
مستلزم وانما لنا **وقال** الامام ان امتنع منه بالهوب فلا ادى ذلك باقتضا وان  
كان عزير حوب الى غير عهد وتولي بقوة فالوجه ان يدعوه الى السلام فافعل  
في الخواارج فان امتنعوا وان استسلموا احبنا عليهم واء ان  
قائلوا ان الامر الى القتال الناقض للعهد وهو موافق لحصر القاضي الاسفاطة  
القتال **المرتبة الثالثة** ما هو محطود وعلى المتلف في مظهر كان وط  
مسئلة بزاوا اسم كاح او اطلع على عورة المسلمين والعودة المختل الحاصل فيهم وفي



فغير اوجرب من ضعف ونحوه وانما هما الى اهل الحرب او فتر مستلما عن دينه  
ودعاة الى دينه ففي استفاض عهده طوت . اظهرها وبه قطع العرافة انه  
ان لم تجرد ذرها في العقد لم ينقص وان جرى فوجها في وقيل قولان احدهما ينقص  
وبه قال الفقهاء صححه ابن الصبان والقاضي والخوارزمي والنووي وتاينهما لا  
ورجحه جماعة منهم القاضي والطبرسي والبخاري والطبرسي **قال** الى الشيع  
الى محمد انه ان جرى الشرط استفض قطعاً والافوجها في **الثالث** القطع  
بانه لا ينقص ويحذف منه طلبة اوجه قال الامام والمعنى بان شرطاً في العقد  
استراط الاستفاض بغيرها لا الانكاف عنها والذي اورد في الجواهر ان المراد  
استراط لانكفاف عنها وقد منع الاتفاق الذي ادعاه فان صاحب الاسراف  
حكى عن الاستحسان انه يلزم ذرها في العقد ولا يلزم من عدم وجوب ذرها ان  
لا يرد فقد ذكر استصحاباً وبينا **قال** الرابع ولا يبعد ان يتوسط فيقال  
ان شرط الاستفاض بالظاهر الاستفاض بالاختار والفقهاء والافاق لا يظهرون  
كما اختار ابو الطيب وستوافقنا فنقص بذلك ام لا حذر في الزنا مسلمة وغيره  
في غيره وفيه نظر على قولنا بالاستفاض وانه يعمل في الحال فيظهر ان لا يحد  
ولا يحد لمقاربه الاستفاض موجب الحد والحرج لا يحد وملتحق بهذه الثلاثة  
عنا اذ ادى عيننا لاهل الحرب **واما** قطع الطريق والقطع الموجب للمقتاص  
ففيه طريقتان اظهرها وهو النبي اوردته جماعة انه يملح في هذه الطلبة والثانية  
القطع بالاستفاض وجرى الرابع في الطريق فيقال اذا فذف مستلماً وجرى في ستر  
ماله **واما** اجهرهم بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يستوفيه طريقتان  
احدهما انه ينقص العمد به قطعاً واظهرها انه كالزنا مسلمة فيمنع الوجة  
المقدمة وهو مبني على المشهور انه لا يستتر في العقد الانكاف عنه وطعنهم  
في الاسلام والقرآن ذكرهم الرسول عليه الصلوة والسلام بالسوء في  
محل الطريق طريقتان اظهرها انما في ما اذا اطعنوا بما لا يتدينون به بالنسبة الى  
الزنا فاما طعنهم بما يتدينون به كالنسيوه الى الكذب على الله تعالى انه قتل  
اليهود بغير حق او لا انه غير رسول وان القرآن ليس من عند الله فلا ينقص قطعاً

والطريق

والطريق الثانية انما فيها اذ اذ لروى بما يعتقدونه ويتدينون فاما غيرهم فنقص  
به قطعاً سواء شرط ذلك في العقد ام لا وبه قال القاضي **قال** الرابع وذكر  
الله سبحانه وتعالى بالبشور ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح به الرواية وغيره  
لكنهم جعلوا الظاهر والشك وقولهم انه ثالث ثلاثة تعالى عن ذلك ومعقدهم  
في عزير والمسيح علمها السلام بمسألة اظهرها والخبر قالوا لا ينقص العمد به بلا  
خلاف ولا يستمر ذلك الا على الطريقة الاولى وهي ان ذكر الرسول الذي يتدينون  
به لا ينقص العمد قطعاً . وعن ابن الجارودي في من شتم منهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مثل هذا **قال** الامام في هذه المرتبة وكنت احب وقال  
لا ينقص عمد من قطعاً لكن الامام نقضه ان ساء ولم يصير اليه لحد وهو مقرر ان  
من اصحابنا من يجوز للامام ان يعبد الالهة اظهرت له منته تجر ضرراً لا يبعد  
ان يصح فيه شرط استفاض من ساء والاحتمال الذي اشار اليه وقد قاله بعضهم في  
بعض الصور وهي ما اذا قالوا مع البعثة **فصل** في حكمنا باستفاض محمد  
الذي فان كان يقتله فالمرتب عنه يقتل في الحال وقبل ان يكف عن القتال  
لم يقتل وبما علمت منه هذا اذا اذ اوردت به فان قالوا مع البعثة فان لم يدين لهم  
عند فالحكم كذلك وان كان لهم عذر وقتلنا باستفاض عمد به يقتلوا  
مقبلين واما قتلهم مدينين فان قلنا من استفاض عمد لا يبلغ مأمته على ما سئلنا  
فكذا هو وان قلنا بطلعه ففيه طريقتان وان كان يفر القتل كالاغور والمدفون  
في المرتبة الثالثة وكذا في الثانية اذا شرطت وقلنا باستفاض العمد بما في  
تبليغهم المامن قولنا اصحهما لا بل يحتمل الامام بين القتل والاسترقاق والمؤلف  
والثاني انه يبلغه تعالى الاول لو اسلم قبل ان يفعل الامام فيه شيئاً سقط  
القتل والبغاء والاسترقاق وعلى الثاني قال الماوردى لا عليهم في دار الاسلام  
فاذا وصلوا الى مامنهم صاروا حراً **وقال** القاضي الطبرسي فيهم بركة قامة  
لنقصنا حوائجهم وجمع ما لهم من الهدنة والمامن الذي عندهم من بلوغهم اليه  
موضع امنهم وهو اقرب بلاد الحرب من دار الاسلام ولا يلزمه تخليته الى  
ان يصل الى البلد الذي يستشه الا ان يجوز من بلاد الكفر وبلد سجنه بلده



للمسلمين في طريقه **وقاك** الروايات كان عامنان فعلى الامام بتبليغه الذي  
ستبليغه منها فان كان يستحق فليدين بالاختيار الى الامام واذا الخلفاء قطع  
الطريق والقتل الموجب للقصاص وذكر الله ورسوله والذين بالسوء بالقتل في  
الاستفاض قطعاً فظهر ان الحق باه في انه لا يبلغ فالتما الما من على المزمع للدين  
الغزالي جزم في الخلاصة بالحاق تعرضهم لله تعالى وكما به ورسوله بالقتل في  
الاستفاض وفي قطع الطريق تقدم الاحاق وحكي الخلاف في تبليغه الما من  
في الحل وجعل الاحم في الاول انه لا يبلغ وفي الثاني انه يبلغ وجزم البند بـ  
بصله بذكر الله تعالى وكما به ورسوله ودينه بسوء ويجري القول في ما الحق  
بالقتل في المرتبة الثانية من منع الجري وعدم الانقياد الى برحكام وهو  
يقضي عدم الحاق قطع الطريق والقتل بالقتل في ذلك ومن انقض عن  
من ذلك في مطلق ان ما من شيا به وداريه ببطلان مانه وجهان احدهما  
وحصته البند بـ في الصبيان بما اذا لم يقتل لهم امر او كانت وليست من اهل  
الحريه اما اذا كانت من اهلها فمقرون معناه في دار السلام **وقاك** الامام ان  
كان الاستفاض بالقتل فلا خلاف في اسية مال النفس والدية والمال فان قلنا  
لا يقتص فيهم لم يجز تبشيم ويقر في فارتبطوا الرجوع الى دار الحرب احب  
الفساد والصبيان فاذا بلغوا ولم يبدلوا الجزية للحق ابدار الحرب ولو ظلمهم  
اهلهم قبل البلوغ فان كان الطال يستحق الجزية ليجب والا فلا قاله الما من  
ولو بنى الذي عهدت واختار الحقوق بدار الحرب فطريقان احدهما انه غير من  
ذلك والثاني انه على القول بـ في وجوب تبليغه الما من وحظاة الامام وفيه  
الغزالي بما اذا امن غريجه من غير مجاهد سفره والقاضي فيه بما اذا لم  
يصر لاحد وهما معنى **بـ** **الاول** المسلم اذا ادب على رسول الله من  
الله عليه وسلم فان كان عدوا عزرو وقد اتى بكبيره سوا كان ذلك برحكام  
او الرعييا والرهيبا وغيرهما فان تاب قبلت توبته وروايته من بعد  
**وقاك** ابو بكر الصديق لا يقبل رايه ولا يقر ولا يفتل الا ان يستحلته  
**وقاك** الشيخ ابو محمد مقرر ومقتل قال الامام وهذا له وان كره في شئ فهو

كره

مرد يدعى الى الاسلام فان تاب قبلت توبته وحده بل توبته بالامان بالشهاد  
ولو ذكره بما فيه استفاض واستنار فوردده واستقطب بالتوبة وفيه وجه انه ليس  
برده بل موجب التعزير **وقاك** الامام ولو تعرض له بوقعه لستة فاصراً وحده  
فيعرض بوجوب مثلها التعزير فالذي اذا انه كالسبب المخرج سقح فيه محتم  
القتل لا يستقطب بالتوبة ولو صرح بنفسه عليه الصلوة والسلام الى الزنا فقتلوا  
كافراً فاقا فان عاد الى الاسلام فقتلوا **وقاك** احدها قول الفادسي وادعي  
الاجماع عليه واختاره القفال انه يقتل حدا **وقاك** والثاني قول برهان بن  
اسحق انه لا يملك به شئ **وقاك** والثالث قاله الصدي لان جلد ثمانية حدا وعلى الاول  
والثالث لو عني واحد من شئ اعلمه في سقوطه احداً من الامام لحدها فعم **وقاك**  
ابن الصلاح وعلى هذا فبما انما الذي يسقط الحد بعقوبهم العباسيون والعلويون  
خاصة وفيه نظر ويغني عن مختص به من العلويين القاطنين في غيرهم والثاني  
ان يقول من اعلمه لا يقتصرون ولا يعرف الا قرب منهم فلا يثبت لواحد منهم بـ  
كقذف ميت ليس له وارث خاص فلا يبعد تخرج وجوب الحد على العلويين في وجوب  
القصاص فما اذا قتل من لا وارث له وهذا كله فيه نظر ويجري الخلاف فيما اذا  
قذف من لا وارث له هل للامام ان يحده وجزم ابن الصباغ بان له ذلك والحكم  
في سائر البراءة عليهم السلام كالحكم في بنيينا عليه السلام ولا يصير مرقداً  
بسبب العصاة **وقاك** وعن الصمعي انه اذا سبهم معتقداً له قصراً عليه كان رده  
كاليحق الرسول **الثاني** بوجوب على اهل الذمة ان يحقوا دق موتاهم ولا  
يخرجوا اجنايزهم ظاهراً ولا يظهر باعياً موتاهم لظواهر لا توجها ولا يسقوا المسلمين  
خمر ولا يطعمونهم خمر فاذا شرط عليهم ذلك فغرض بعضهم خمر اعلم من تسليم  
ففسر بها اختياراً واحداً المسلم وعز الدعي وكذا لو طلبها المسلم بالخيار لخص  
التعزير فمنا اخف وان لا يعلوا اصواتهم على المسلمين وان يعينوا هم اذا استغاثوا  
بهم فيما لا ضرر عليهم فيه وان لا يستدلو المسلمين في مصر الاها ان يجره ولا يترعها  
وقد تقدم في البيع خلاف في اسصارة على لراعمال مطلقاً وبكبر تمام  
استمال الذمة وادياهم بعد عقدها وجلاهم فترض له هو شيخ او شاب

ط



ولا لونه من السمرة والشفرة وغيرها ويصف وجهه وحجته وحاجته وعينه وأفقه  
وعنقه وأسنانه وأذنيه وجهه إن كانت ويجعل على كل طائفة غير فاضلة لهم ليعرف  
من أسلم منهم أو مات ومن بلغ من صبيانهم أو قدم عليهم وحضرهم لا بد الجزية  
وليس شيء إليه من تغلب عليهم من المسلمين أو يتغلب منهم ويجوز أن يكون العريف  
للعرض الثاني ذميا ولا يجوز أن يكون الأول مستملا **العقد الثاني** مع الكفار  
المهادنة وهو مصالحة أهل الحرب على أي دين كانوا على ترك القتال مدة  
معلومة بغرض أو دونه ويسمى موادعه أيضا وهو جائز ولمصلحة المسلمين والنقل  
في شرطه وأحكامه **النظر الأول** في شروطه وهي أربعة **الأول** أن يتولاها  
الامام أو نائبه فيه هذا في مهادنة الكفار فطلقوا أهل إقليم كالهند والرم  
فإن كانت مع أهل بلده أو قريته جاز ولو إلى إقليم الحجاز ولها مهادنة للحاجة  
من غير ضرورة للامام فيه **وقال** الماددي لو إلى إقليم المنوفى ليس الجهاد  
وحد عقد الهدنة إلا قد ولا استراحة وهو أربعة أشهر ولا يجوز سنة وفي  
ما بينهما قولان ولم يحض بذلك بلده ولا قريته ومقتضى ما جازه لو إلى إقليم  
**قال** ولا يقوم امام البنغاز مقام امام أهل العدة في ذلك وإذا عقد  
المهادنة لأحد من الناس فدخل قوم من هادتهم دارنا بنا على ذلك العقد لم  
يقروا الكفر حتى يخلصهم **الشرط الثاني** أن يكون المسلم حاجة إلى ذلك الصلح  
بقلة العدد أو المال أو فيها مصلحة لهم فإن كان فيها مضر لم يجز بل يقاثلهم لأن  
يسلموا أو يبدلوا الحرب إن كانوا كافرين والمصلحة قد تكون مع قوة المسلمين بأن  
نطع بذلك في إسلامهم باختيارهم بالمسلمين أو في بدلهم الجزية من غير قتال أو ما  
نالا وفي الاستعانة بهم على عدو آخر وإن لم يكن له حاجة ولتتجنبه مضرة  
اجتماع الامام وعمل الأصلح من الاحابنة والترك ولا يجب الاخابة على الصحيح  
**الشرط الثالث** أن تخلو عقد الهدنة عن الشروط الفاسدة فلو شرط  
الامام لهم ترك مال مسلم في أيديهم أو أن يرد عليهم أسير أسلم انقلبت منهم  
أو أن يبدل لهم مالا أو لا أن لا تمنع أسير المسلمين من أيديهم أو أن يعقد لهم  
الذمة على دون البريار وأن يقوموا بالجهاد أو بدخلوا الحرم أو يظنوا في دار

الاسلام

247  
الاسلام الخور والخنار من أو الصلحان أو أن يرد عليهم النساء أو الجيوش  
أو رد ما غنم من أموالهم وسبب ديارهم لم تجز ويبطل الشرط وفي فتاوى العقد  
وجهاان كالجبهة في فتاوى الوقف بالشرط القاسد وجزم جماعة منهم أن  
الصلح بفساده وجزم الماددي بعدمه ولو دعت ضرورة إلى المهادنة على  
بدل ماله بأن حافظوا بنا وحققنا الاصطلاح جاز بدله وفي وجوبه وجهان  
مخرجان على وجهين في وجوب دفع الثايل كالوجوب في وجوب اكل الميتة عند  
الاضطرار وصح النووي الوجوب وإذا أعطوا مالا لم يملكوه فلو غنمناه رد  
إلى من أخذ منه ولو حصره مستملا من نظر فإن كان سبب بدله باقيا لم يستحقه  
منه وإن كان الاسترجاع ورد إلى صاحبه ولا يرضى عليه في غيره من أمواله  
كذا ذكره ابن مرسى في كتاب السير ذكر وجهين في المال الذي فدى به الاستيصال  
يملكونه فإن قلنا يملكونه كان غنمة وما ذكره في الاستيصال في غير ذلك  
أنهم إذا أطلقوا بشرط أن يرسل إليهم مالا لا يلزمه إرساله ما على العقد يبر  
أنه يلزمه فلا تسرع ما في يد المسلمين من أن يرضوا بهم ضعف **الحال الأول** أن  
يكون بهم ضعف وراي الامام المصلحة في المهادنة فله أن يقدرها بأربعة  
أشهر فأدونها ولا يجوز سنته وفي ما بينهما قولان أصحهما المنع وبنائها بعضهم  
على القولين في أن الذمي إذا مات واستلم في السنة هل يلزمه فسط ما مضى  
ورد عليه ذلك وطردوا الفقه في عقد هادنته **قال** الامام وهو غلط  
لم أره لغته هذه المهادنة على النفوس اما المهادنة على الأموال فقد تقدم في  
أننا يجوز موبده وإن في الدرية وجهين **الثاني** أن تكون المسلمين ضعف  
فجوز المهادنة إلى عشر سنين ولا يجوز الزيادة عليها وفيه وجهان يجوز على  
قد الحاجة وهو نظير القول بأن المسافر إذا أقام ببلده لشغل برحلاته  
يقصر أبدا هذا المشهور في الحالين **وقال** الشيخ أبو حامد هادن عليه  
السلام عشر أتم بطل العقد قبل تمامها والخلف لا محاب فيه بقيل سقط الزكاة  
على أربعة أشهر وقبل لم يفسخ وهو لا يرضى لأنهم فعلا ما يوجب نقضها فإن قلنا أنه



مسح لم يكن الزيادة على اربعة اشهر لا حاجة ولا ضرورة وان قلنا لا يجوز عقدها  
للحاجة الى سنة ام يجب ان ينقص عن السنة فيه وجهاً ويجوز عقدها الفرض  
الى سنة وفي جوازها الى عشر قولان فان قلنا المزمع انه لا يجوز على العشر  
انقضت والحاجة باقية استأنف عقداً آخر **وقال** وعمر بن المزدحان انه يجوز الزيادة  
في عقود متفرقة فمعه عقد على عشر ثم على عشر قبل انقضاء الاولى وهو مقتضى  
كلام الفقهاء وانما يحد فوازيادة على سنة اذا كانوا في بلادهم حتى لو دخلت  
بعضهم لبايمان او برسالة فقد تقدم انه لا معنى من المقام فوق السنة وان كان  
شغله لا ينقض فيها وما بين الاربعة الاشهر والسنة الخلاف **قوله** لو اطلق للمام  
العقد ولم يقيده بغيره فالصحيح الذي قاله الجمهور ان العقد باطل وقال الفقهاء  
يصح في حالة القوة وهل ينزل على اربعة اشهر من بلاد على ان لا يفيده سنة  
منه ولا على الاخر فيه قولان وان كان في حال العقد سنة على عشر سنين ونقل  
بعضهم الحالة الثانية عن صاحب القريب وفيه للامام اعراض ويجوز ان لا يوقف  
الامام المدة او يخصها بشي فيقول اقرم ما شئت او انقض متى شئت ولو قال اقرم  
ما شاء الله او ما اقرم الله تعالى لم يصح وان كان عليه الصلوة والسلام قد عاقد  
عليه اهل خير الفرق انه عليه السلام لعقد ونحوه بغيره ولو قال ما شئتم او ما شاء  
فلان وهو منهم لم يجز وان كان مسلماً عدلاً ذارياً مجازاً والمستهور انه يستفاد  
بالابقاء والنقض **وقال** الماوردي بسبق بالامان بالبقا فان كان من دونه  
الجناح جاز ولا جواز الا باذن الامام فان اذن الامام الا بقاء دونه ابغى  
وان كان بالعشر فان كان بعد وعلم بقض الامام وان لم يكن بعد ونقض رآي  
المحكم في الايقاع المدة المؤدرة ولو زاد في مدة الهدنة على العقد والحاصل في العقد  
حالة الضعف على الرمن عشر سنين او على خمس والحاجة مندفع بربع او عمل سنة  
في حال القوة بطل في العقد الزيادة وفي الجائز ببقاء اظهر بما انه على قول  
المقربون والناحية القطع بالصحة وما الطريق في الجمع فيما لا عرض فيه كالله  
والوقف **النظر الثاني** في احكام العقد وفيه مسائل **الاول** اذا وجدت  
صحة العقد فان لم يجمع شرائط الصحة بان تستدبر زيادة مدته على السنة

او بين

218

او بين من الشرايط الفاسدة كبدل حاله وداستبر مستملاً فلا اثر له في الجواز  
اغنياهم وجب اعلامهم به ولو كانوا في بلادنا بلغناهم فانهم وان صح وجب الكشف  
عنهم لا انقض المدة الا ان يهد ومنهم ما يقتضي نقض العهد ومعنى الكفا ان  
ينقض المستلمون واهل الزمة عن قلمهم وقتالهم واداهم وان كانوا في بلادهم لم  
يلزم منا اهل الحرب عنهم ولا كف بعضهم عن بعض وان كانوا في بلادنا لم نكف  
اهل الحرب عنهم دون دفع بعضهم عن بعض على المستهور **وقال** الماوردي  
لا ينزل بل يقول لهم ان شأصفتهم والابنة في العهد لكم وصرت بعد بلوغ ما سلكم  
حرالنا ولو انكف مسلم اذ حق لهم نقضنا او ما لا ينهم ضامنه وان قد غدر  
وعلمهم بقتل المسلم والذمي القصاص وبإطلاق ما لهما الضمان ونقض المسلم الحد  
وما صدرت منهم خيانة كالوقا ثلوا المسلمين وقتلوا مستملاً او اخذوا ماله أو  
او اغنياهم او كانوا اهل الحرب وجبروا بسبب الدين او الرسول وصرحوا  
بنقض العهد انقض من غير توقف على حكم الامام بالانقضاء **قال** الامام  
والصراحت التي اختلفت فيها شققت عقد الزمة بنقض عهد الهدنة وطعاً اذا  
انقض عهدهم جاز قصده بلدهم وقتالهم والاعارة عليهم ان علموا ان ما فعلوه  
ناقضاً وان لم يعلموا فعل بقاء في الحال او توقف على ترواده فيه وجهاً **قال**  
الرافعي في الموافقات في المعظم الاول وايراد الرافعي يقتضي في التفسير في العلم  
بان التصاردهم خيانة ام لا **قال** ومعنى انهم اذا لم يعلموا انه جنائية  
لا ينقض العهد الا اذا كان في الماقي ما لا يشك في صدامته للهدنة كالقتال  
اشهر فتسبه ان يكون هذا القليل ما اختلفت في نقض عهد الزمة به اما اذا كانوا في  
بلادنا فنقض القاضيين ابن رجب والرافعي انهم لا يغفلون ويبلغ الماقي وفيه نظر  
ويبلغ ان ينقض فما حصل به النقص كما تقدم في عقد الزمة فيجب ان لا يلبسهم  
الماضي هناك فاولها هنا ولو نقض بعضهم العهد دون بعض فان لم ينقض الباقي  
على الناقضين يقول ولا فعل انقض عهدهم ايضا وان نكروا بقول ولا فعل كالمواظرون  
اربعين الى الامام بانا سقيم على العهد لم ينقض عهدهم ثم ان لم يتبع الناقضون عن  
غيرهم ولا يسيبهم الامام ولا يغير عليهم الا بعد الانذار وامرهم باعزالهم عنهم فان لم



يفعلوا مع العدة صاروا فاضلين ومن اخذ منهم واعترف بانه من الناقضين  
او قامت به بيعة رب عليه خاتمه والصدق لبيته قال الماوردي ان  
يكون ماله في يد الغائب فيكون القول قول الامام في المال من غير هذا  
المستهور ووراه امران عريان **•** احوها قال الامام لو بدت جنابة من  
بعضهم وسكت الباقي من غير انكار كان للامام ان يفيد اليهم عهدهم  
الثاني قال من حج لو بقض السوق العدة ولم يعلم الرعي والاشراف ففي  
استقامته في حق السوق وجهان ولو بقض الرعي وامنع الاتباع وانكر  
في الاستقامه حقهم قولان **الباب** العدة لوها ان الامام قد تعف  
او خوف اقضاهم زال وقوي المسلمون وجب الوفاة تلك المرة سواء كان  
الامام المعاقدا قويا او قويا غيره لموتها وعزلها عن لوراي الامام الثاني العدة  
فاستدال الماوردي فطرف كان فتاده بطريق الاجتهاد لم يستفد وان  
كان بنصر او اجاع **سبعة** لو استشعر الامام حمانه من كيدهم وطعن  
امارة نذكر عليها فالمقصود الصحيح ان العدة لا يفتقر الى الامام ان يفيد اليهم  
وعز الشيخ الى حامد انه يتقضى بنفسه ظهورا مارة فدل على حسانه  
واستشعر ذلك وزعم الامام انه لا خلاف فيه وفيه قولان ليس للامام فيه  
العهدة بذلك حيث حار له بنده فلا بد من انذارهم وابلانهم الماسن من عليه  
منهم لا يجرى حق فضا من واحد فدا وما له فستوفي منه او لا ومعنى تسليمه  
الماسن ان سمعه من المستلين واهل عهدهم ولحقهم بهما الحرب ولوم بطر ما يدل  
على جنائهم لم يحز بنده اليهم ولا اعتبار باليوم المجرى ولو قوت في الخاطر **الرابعة**  
يحل اهل العدة الكف عن قبيل القول والعمل في حق المستلين كما يلزم المستلين ذلك  
حقهم لان عليهم بدل الجميل في القول والفعل دون المسلي ولو كانوا اكراموا المستلين  
فصاروا مستنويهم او يصلوهم فصاروا يقطعونهم او يعطونهم **•** باب الامام فضا  
يستحقونه او يعضوا عما كانوا يحاطبون به شالهم الامام عن سببه فان اعتذروا  
بما يجوز قبول مثله قبله وان لم يذروا وعذروا امرهم بالرجوع الى عادتهم فان استنخوا  
اعلمهم انه منقضى عهدهم وينقضه وينقض العهدة بسبب رسول الله صلى الله عليه وسلم

حوز

لعقد الجزية **الحاشية** ينبغي للامام ان كجب عقد الهدنة في كتاب ويشهد عليه  
ليعلم من بعده ولا باس ان يقول فيه لكم دمة الله ودمة رسوله **وذكر في الرابعة**  
جب الوفاء بقضي الشرط في العقد الصحيح فاذا شرط ان من حاكم من المستلين ردوه  
ومن حاكم منهم من الرجال رد دناه اشبع الشرط وكذا ان شرط ان من حاكم منهم  
من الرجال رد دناه ومن حاكم منهم من الردوه اشبع ايضا سواء كان الذي ياتيناهم لما اد  
كافرا وفيه تفصيل ياتي من بعد واما شرط رد المرأة اذا اجانها فان كانت كافرة فلهي  
كالرجل وان كانت مسلمة لم يحز والمراد من الرد عتيتهم من استرداده لارده ولا  
جب عليه ان يرجع اليهم **قال** الشافعي رضي الله عنه ويستحب للامام ان  
يقول له سير الى جمع اليهم وقال بعضهم يعرض له به ولا يصح **وقال** الماوردي  
ان كانت المسلمة في عهده اليهم حثه عليه وان كانت عذرية اشار اليه به شيئا  
وهل حل تسليم ستماعتيا لغيره فيه احتمالا لان الامام **الباب** في وجوب رد صدق  
من خبات منهم متروجة لزوجها في المماندة التي لم يشرط فيها رد واحد من المستلين  
قولان اصحها الاولى وخصصها بعضهم بما اذا كانت قد دخل بها وقطع بوجوبه  
اذا لم يكن قد دخل بها وطرد بعضهم القولين فيما اذا اتى الامام بلفظ عام فقال ان  
جاءنا مستلما رد دناه **قال** الرافعي ويجوز ان يرتب على صورة الاطلاق  
والاولى بالوجوب ولو شرط الامام رد هذين فاستردنا العقدية ففي الغرم القولان  
والثاني **التفريع** ان قلنا يجب الغرم فالنظر في سببه ومصرفه وقدره اما  
سببه فهو منعها عن الزوج بجله الاستلام واخر ذنا بالمنع عما اذا جانتا ولم يطلب  
او طلبت لغير غايت عن قبل الطلب انه لا رد ولا عزم اذا منع وكل واحد من كل كافر  
وكافره جانا ولا طالب له لا يجب ردوها وان شرطنا رد الرجل بل عن من  
حاطب اليه للرجل منه **•** وعن القوي ان اذا شرطنا جملتهم لزم الوفاء بالشرط  
وقولنا عن الزوج احتراز عما اذا طلبها ابوها او عشيرة فافانه لا يجب الغرم  
اذا حوّلهم في البضع والمعتبر طلب الزوج او جيله او رسوله وخرج به ايضا  
ما اذا كانت بابت من الزوج بثلاثا وبواحد خلعا **قال** الماوردي وغيره  
اوجبات قبل الدخول **وقال** الرافعي ينبغي ان يزوج في الطلقة العدة فاما



اذا حصلت البيوتة فلا اثر له وقضيته هكذا ان لا يغرم له شيئا اذا كان قبل الدخول  
 وقد صرح به القاضى ابو الطيب وحكاها ابن الصباغ عنه وعن ابن داود انه لا فرق  
 بين ان يكون طلبها في العدة او بعد ذلك في استحقاق الغرم وصرح بالقول  
 غير المدخول بها وصرح بها ايضا الامام وابن الصباغ واكثر بقوله بعله الاستلام  
 عما لو كانت او قلت قبل الطلب فانه لا غرم اذا لم ينع وهذا القيد كالمستغنى عنه  
 فان المبتة والمقنولة خرجت بالقيد لولا ذلك وهو المنع وكل الوفاة الزوج قبل الطلب  
 وان كان قد دخل اذ ان مات احدكما بعد الطلب والمنع لم يسقط الغرم وان  
 سلت بعد الطلب جيب القضاء والدية ان لم يوجب الفل فضا صا وبجيب المهر  
 ايضا على القائل **وقال** الامام بعد حكاية هذا ينبغي ان يفهم ان  
 قتلها منه لا بالطلب فالحكم ما ذكره وان راحي الفل عنه فقد استقر الغرم  
 علينا بالمنع فلا اثر للفل بعد ذلك **وقال** الغزالي ولعل ما قاله اقوم  
 فان المهر مستحق بعد طلبه فرب المهر ام بعدت فينبغي ان لا يجيب المهر على القائلين  
 وقد حقق المنع شرعا في الحائض او حب عليه وان بعد الزمان فانه فوق الامكان  
 فليست بينهما في الحجاب الغرم على القائل الاحتمال لولا لم يصير اليه احد فيغير  
 الثاني وجزم به في الوجيز **وقال** في الوسيط يحتمل عندي ان لا يجيب الغرم  
 على ميت المهر اى في الصورة التي انتهى يتلخص في المسئلة باحتمال الامام والغنى في  
 ملائذ او احدها يجب الغرم على القائل وهو المزمع **وقال** الثاني لا وهو  
 احتمال الغزالي **وقال** الثالث ان كان الفل عقيب الطلاق وجب عليه والا فلا يظهر  
 ان هذا كله يفرع عن قبل المزمع في ان الغرم بحية ميت المهر اما على الوجه الاول فانه  
 يجب على المرأة فكونها في حالها وهذا يجوز اياها رابعا وعلى كل حال فلاحق الزوج  
 فيما على القائل من القضاء والدية ولو خرجها خارج قبل الطلب ثم طلقها الزوج  
 فان كانت اشبهت بالحرية المذمومة فهو كالطلب بعد الموت والاستحقاق الغرم  
 لكن على الخارج لان فواتها مستند الى الجرح او في بيت المال فيه وحيث ان  
 الثاني ولو جازت المرأة مسئلة ثم استلم الزوج فان سلم قبل ان تقصا عنها فالتكاح  
 مستتم وليس له طلب مهر وان كان اخذ قبل استلامه استد منه وان لم يستلم تحت

انقضت

انقضت فان كان قد اخذه لم يسترد منه والا فان كان قد طالت قبله فالمرء  
 انه مستحق المطالبة لحصول الحيلولة **وقال** وعن الاستحقاق لا شيء وان لم يكن  
 طالب به فلا شيء وليس لها مطالبة مهر بعد البيوتة ولو طلقها طلاقا رجعيًا  
 ثم استلمت العدة ثم جازا الزوج يطالبها فالمشهور المنصوص انما لا يغرم له اذا رجعا  
 وان كانت رجعه الكافر المستسلم لا يصح **قال** الامام وخرج المحققون قولا  
 انه يستحق المهر بمجرد الطلب دون مراجعته ولا معنى لاستراط الرجعة الفاسدة  
 فاذا طلبت عزم له ولو كان الطلاق بائنا بعوض او لا لم يستحق شيئا **قال**  
 الرافعي وقد امكن ان يطلق نفقتهما على الفور **قال** الرافعي وسلام  
 القاعدة ان يقال يشترط ان يحزن الطلب على الفور ولو طلقها بعد طلقها المهر  
 يسقط الغرم قطعاً **فرع** لو كان تحت المهر من عشرة سنين فاستلمها فخرجت  
 وجاز الزوج بطليها فيل له اخرا اربع سنين فاذا خارا من اعطاه مهر واما المال  
 المردم للزوج فهو قد رما اعطاهما من المهر لا من المهر الا بدك الفقة والكسوة  
 ولا ما انفقه في العرس لا يجب رد غير ما بدله وان كان باقيا الا على الوجه  
 بان الغرم عليها وفي كلام ابن الصباغ هنا ان المهر ان كان خلا لا يعيد له او بدله  
 ان لم يكن موجودا من سهم الصالح وهو مقتضى رد العير ان كانت باقية وهو ملكها  
 وان كانت فالفة كان بدله في بيت المال وقضية الادل ان يكون بدله عند  
 عدمها ايضا عليها **وقال** الماوردي ينبغي ان لا يزوج يستحق قبل المهر من  
 ما اعطاه ومن مهر مثلها ونسب الولد بد ما بدله مطلقا الى الشيخ ابو حامد  
 ولو كان اعطاهما بعض الصداق لم يستحق الا بدله ذلك القدر وان لم يدر اعطاهما  
 شيئا لم يستحق شيئا وكذا الوهم يعطيا الاخر او خير من او كان اعطاهما شيئا  
 احد منهما لم يستحق الزيادة ولو كانت اخذته منه ووهبته له ففي غرمه له العير ان  
 فيها اذا شطر المهر بالطلاق وفيه نظر ولو استلم قبل قبضه وبعد الدخول فمهر  
 السلم الزوج او قبل الجزية والتم احكام الاستلام بعد انقضاء العدة فلما مطالبة  
 بالمهر فاذا اخذته منه فهل يغرم له فيه احتمالا لان الامام وميله الى ان لا يغرم  
 وهما من عاز على المذهب في انه اذا اعطى المهر طلبها في العدة ولم يغرم له حتى استلم



بعد انقضاء ما انا نعزم له اما على قولنا انما لا نعزم له شيئا ولا نعزم هنا وقطعوا  
يثبت الغرم بقوله اعطيتما صداقها او كراسته وان انكرت المرأة النكاح قالوا  
قولها **قال** القاضي الطبري والبند يبيح بينهما وقياسه انما ان لم يخلف مرد  
المين عليه فمخلف وسحق **وقال** الماوردي ابن الصباغ والرافعي اذا انكرته  
عليه البينة وهذا يفهم انه لا يجهنه عند انكارها خلفه لا يثبت النكاح واستحقاق  
الغرم وان صدقته وانكرت القبط **قال** ابن الصباغ وغيره صدق بالمهر وعليه  
البينة **وقال** الماوردي والرواية لا يمين عليها وعن الشيخ ايضا انما اذا  
اختلفا في فحص الامام عن مهر مثلها وقد عرفت من التجار او من الاستراحة ان  
يخلف الرجل انه اصدق فاذل ذلك ولست له وان صدقته المرأة في القبط فالمحكي عن  
النظر والاصحاب ان اقرارها بمنزلة اقامة البينة واستشكك الامام وقال لا وجه  
لقولنا اقرارها علينا **فرع** محل الغرم خمس الخمس المرصد للمصالح على المزمع في  
وجه انه ان كان للمرأة حال الخدمته فانها حرت لا بد فيه الامام عزم المهر  
ولذا انها حرت لا بد فيه فايه في عقد الهرة فان كان يابيه في بيت المال  
فوجبان وانها حرت لا بد لبيت فيه الامام ولا فايه لزوم الامير منها دون المهر  
**قال** ابن الحارث وليست على الامام هتار والمهر **وقال** البغوي وغيره ان قال عند  
المباذنه من جانب مستلارد دته لم يلزمه شيء ان قال الزوج المستلار او من  
وجب **قال** الرافعي وهذا الحسن **وقال** الامام اذا قال زوجا في فجاءت الى طرف  
من طرف بلاد المسلمين فوجبان والمحكي عن النظر انها اذا لجأت الى غير بلد الامام  
لا نعزم مطلقا والاصحاب يخصصونه بما تقدم ولوجبات بعد انقضاء الهرة  
لغرم لزوجها شيئا بل لا خلاف **فصل** المذموم بدله هو البضع لما كره والقمة في  
الرفقة ولو دخلت اليها امرأة منهم كافق ردوها ما سوا طلبها وزجها او محاربتها  
فانما سلت فهو كالوجبات مسئلة في ان لا نردوها اليهم وهل في ذلك في وجوب  
الغرم فيه وجهان اصحهما نعم ولوجبات مسئلة ثم اردت ثم جال الزوج يطلبها  
ولا نردوها ونقلها وامر **قال** الغرم فان كان طلبها بعد فتلها بالرد لم يغرم شيئا وان  
طلبها قبله غرمنا له في اصح الوجهين فذا صور الاصحاب المسئلة وصورة هاتهام

فيها

بما اذا سلت وادارت وحضرت مرثدة ولو جانا محنونه نصف الاسلام اوله نصفه  
لن اجرعنا انها سلت ولم يعلم كان ذلك قبل الجنازة او بعده ولم يحضر عنهما  
بشيء لم يردوها ولم نعزم مهرها **وقال** الماوردي او وصفنا الاسلام ففيه كالصغير  
نصفه وسياقة **وقال** عرفنا انها لم نزل محنونه **قال** الرافعي عن يني ان يردوها ولو  
افاقب واقرب بالاسلام عز منامها وان لم تقرب ردوها ولا نعزم ولو جانا  
مسئلة ثم جنت او محنونه وعرفنا انها كافق ثم افاقب واستلت في حكمها حرم في الرد  
والغرم حرم العوافل واذا لجأت صبية مميقة ووصفت الاسلام فان طلبها بطل استلامها  
فهي كالبالغة وان قلنا لا فكذلك على المزمع وفيه وجه انها ترد وحيث منعنا  
ردها ففي وجوب الغرم وجهان وقبل قوله فاحدهما يجب وصحة الفوق والآخر الى  
والثاني لا وصحة البغوي في الرد يابيه وغيرها فعلى هذا ان تلفت ووصفت الاسلام  
غرمنا حينئذ وعلى الاول لو تلفت ووصفت الكفر استردنا ما غرمناه وعلى  
الوجهين اذا عرفت بالكفر بعد البلوغ مرد اليهم وخصص الماوردي الخلاف  
بما اذا قال الزوج اما ان تردوها على او موطونين ما انفقت ولم يصر ولو جانا  
سهم وبقية مسئلة لم يردوها على سيدتها ولا على زوجها ان كانت ذات زوج  
ومحلهم بعثتها اذا افادتهم شرعة لهم غير ابقه قبل الهرة او بعد هاتم استلت نعزم  
لسيدها قيمتها اذا اجابا بالمال الا الثمن الذي ابتاعها به من سهم المصالح كالمهر  
ولو استلت بعد الهرة ثم غلبت سيدتها على نفسها وجات فتعضي المخلوق للجمهور  
ان الحكم كالوفاء قيم او لا ثم استلم فتعش **وقال** الماوردي والشيخ ابو اسحاق  
لا تعش الا بمخ في امان من افلازول الملك عن مالهم بالهجرة فان جاسيدها طالبا  
لها لم يرد اليه لاسلامها واختلفا فقال الشيخ اذا طلبت منها دفعت اليه **قال**  
صاحب البيان وفي هذا مقتضى المزمع انما لا تدفع اليه وبارك الله الملك عنها  
كامنة كافر استلت تحت **وقال** الماوردي اذا طلبها يقال له ان اعفنيها فلك  
ولا رد ولا قيمة لك وان لم تفعل لم تعفها عليك جبر وللامام ان يجبره على بيعها  
من مسلم و يدفع اليه قيمتها من بيت المال ونوعها عن المسلمين وهم ولاها واطلق  
ابن الصباغ القول بان الامة اذا لجأت مسئلة وقد عرفت سيدتها على نفسها انها



تصريحه كالجور واقضى كلامه في المسئلة انها مفروضة في ما اذا وجد القهر قبل  
الاستلام فمن حمل كلام المطلقين عليه والرافعي بسبب هذا الشيخ خاصة وما  
مقدم من وجوب قيمتها على القول بالرفع عليه هو المشهور **وقال** القاضي  
الطبري لا يجرم القيمة فيما اذا غلبت سيدها على نفسها لان الحيلولة لم تكن للاستلام  
بل لزوال ملكه عنها وصحة صاحب المهدب **قال** ابن الصباغ والاول اصح  
**قال** صاحب الكافي ولو جانا الرقيق منهم بقا من سيده الى مستأق فله دفع  
اليه اذا جاز طلبه محتمل وجهين فان قلنا لا يدفع اليه اعطى قيمته ولو حضر زوج  
الامة مع سيدها ظاهرا له غرمنا له بدل ما اعطاه من المهر على القول الذي  
فرعنا اليه وللسيد قيمتها والغرم هنا من ستم المصالح قطعاً وان جاز احدها  
ظاهراً دون الزوج فله ابخه احدها لا يجرم له شيئا لان حق الرد مشترك  
بينهما وجرم به الفوري **•** واصحابنا انما فرغوا له ما يستحقه **•** وقالوا وهو اختيار  
صاحب التفرغ انما فرغوا للسيد انما فرغوا بالطلب لا غرم للزوج ولو جازنا روجه  
عبد مستأق فالبضع مستحق للعبد والمهر للسيد ولا يلزمنا شي الا اذا حضر او طلبها  
ولو حضر احدها لم يعط شيئا الا ان يحضر العبد ووكله سيده في القبض فيه فيلو  
حضر ولو كانت الجارية المذمومة امة قال الرافعي لها خيار الفسخ فان فسخ  
فرم شيئا وان لم يفسخ وانبتنا غرم المهر فلا بد من حضور العبد وطلب المرأة  
والسيد وطلبه المهر **قال** الماوردي حرم امر الولد اذا جاز بالنسبة الى العقب  
واستحقاق الغرم حرم الامة قال كذا المكاتب في العتق فان حكمتا بعثها فالحكم  
كافي الامة والام حرم بعثها يعني على طريقته المقدمة فيما اذا استملك ولا يمتنع  
سيدها وجازت وكما تباع عليه فان ادت الجور عتقها بالكتابة  
والوكالة وان عجزت ودرقت حسب من قيمتها فالخدم من مال الكتابة بعد استلامها  
دون ما احزنه قبله فان بلغ القدر المحسوب عليه القيمة او زاد فقد استوفى  
حقه ولا يرجع عليه بالزيادة وعتقت ودلاها للمسلمين وهل رد عليه من بيت  
المال فيه قولان احدهما لا قولنا ان سيد الامة لا يستحقه والثاني نعم على  
قولنا انه يستحقه انتهى وهذا الثاني هو القول الذي التفرع عليه وجميع ما

عزم

تقدم في رد النساء الجار منهن والامانة في معناه من المبيات المجانية ولا يردون  
لصنعتهم ولا يجوز الصلح بشرط رددهم ولا غرم في ترك رددهم ولو حضر صبي او بنت  
وحصل بلوغه وافاقه فان وصفا كذا يقرأه عليه فاما ان يستلوا او يبدلوا الحرة  
او ردوا الما من ان كان لا يقرأه عليه طولها بالادب **•** **قال** الرخا العفلا  
فاما ان يكونوا ارقا او احدا فان كانوا ارقا لم يجب دفعهم على الصبي وفي غنهم  
الكلام المتقدم في فصل محي الامه وان كانوا ارقا فان كان مستضعفا لعشيرته  
له وهو الذي يجب عليه الهجره اذا استلم في دار الحرب ففي وجوب رده وجهان  
فربان على الوجهين ان العبد ان وجبنا رده فالحراوي وان لم توجهه فوجهان  
وخرج منه طريقان **•** احدهما اجر الوجهين **•** والثاني القطع بالمنع فان قلنا  
ترد حاد ان يصرح في العقد بشرط رده **قال** الامام ولا يبعد عن ذلك  
الامام ان يشترط عليهم ان لا يهينوا المسلم المرد وديهم حتى انما ينفوه كانوا  
ناقضين للعقد وان قلنا لا رد وجب قيمة العبد ولو شرط في العقد رده فسد  
الشرط وفي فساد العقد بفساده الشرط وجهان فقد ما اظهرنا انه يفسد  
وجزم الماوردي بانه لا يفسد **وقال** لو صرح بشرط رد الرخا من غير  
تعرض غراج المستضعفين منهم فهو كالقصر بردهم وهذا غير الطريق المتقدم  
فان القائلين بذلك جازمون بالصحة عند الاطلاق مختلفون في وجوب الرد  
وان كان له عشيره وطلبته عشيرة رد قطعاً وهو الذي لا يلزمه الهجره من دار  
الحرب اذا استلم ولو طلبته غيرهم لم يرد الا اذا كان الطالب ممن يقدر المطلوب  
على دفعه والافلات منه وان لم يطلبه احد فلا رد ولو شرط في العقد رد  
من جازنا منهم مستأق وله عشيرة تخميه صح **•** وعز ابن سريج انه حصر ذلك بشرط  
الرد من بلد او بلاد معاومة وانه لو شرط رده من جميع بلاد الاسلام فالصحيح  
بطلان النسخ ولو شرط ان يحمله اليهم فالنسخ فساد **•** **وقال** الفوري  
صح ويلزم الوفاء بالامام ابداً لصلاته ومقتضاه ان لا توقف على طلبه **•**  
لو شرطنا ان يردوا من جازهم منا من ردوا ويستلوا اليها لزمهم الوفاء ان ابوا كانوا  
ناقضين للعهد سواء كان الجاني ذكراً او امرأة **قال** الماوردي والطلاق للعبد



يلزمهم تحليفنا من استرجاعه دون تسليمه ولو شرط الابد وهفقولنا شتمهم بما هم  
 به القوي الى الجواز ولا يسترده والثاني المنع ولا بد من استدراكهم بما لا  
 يلزمهم التسليم بل المحلية يمتنا وبينه **وقال** الماده في الصحيح عند الشارح  
 صحيح في حق الرجال باطل في حق النساء وكلام الامام والغزالي يقتضيه وهو وجه  
 ثالث وزعم في البسيط انه منفق عليه وهو يحتمل ان يكون هذا لان المرأة  
 لا تندرج في اللفظ المذكور او ذهابا الى انها وان ندرجت فهي مستثناه شرعا  
 وعلى هذا الوجه **قال** الغزالي وثابت الرافعي اذا عقد راسخا عاها غير منا  
 لزوجها المسلم ما انفقت من مهرها وعلى هذا الوجه احتالهم من امره مرتدة وبأننا  
 منهم امرأة مسلمة وظلها زوجها لم تعطيه المهر وتعطيه الى الزوج المرتدة وتجعل  
 المهرين قصاصا فثبتت الامام الى عيهم بان يدفع مهر المرتدة الى الزوج المهاجرة  
 المسلمة هذا اذا قسنا وفي المهر ان كان مهر المهاجرة انصرفتا منه مقدار  
 مهر المرتدة الى زوجها المهاجرة والسابقة الى زوج المهاجرة وان كان مهر المرتدة  
 صرفنا مقدار مهر المهاجرة الى زوجها السابقة الى زوج المرتدة **وقال** الغزالي  
 تقر على ما جزم به انه لا يجب عليهم رد من حاكم من ان الامام يجرم لزوجه المرتدة  
 مهرها ودرجته المقاصصة اذا حاكم ثنائهم البنا مسئلة وفيه اشكال  
 والمأوردى لم يتعرض لانجاب عزم على برام وقال تقر بوجوب القول بوجوب رد  
 المرتدة عليهم بالتخلية لا يجب عليهم مهرها فان تعدد التسليم بالموت عزوه وان  
 تعدد بهرب فان كان قبل القدرة على التسليم فلا عزم او بعد ما عزموا وقال  
 نفي عما على القول الاول انه يجوز ولا يجب عليهم تحليفنا منها يجب عليهم مهرها ثم قال  
 اذا وجب لنا عليهم مهرهم من ارادت من نسائنا وجب لهم علينا مهرهم ومن استل  
 من نسائهم جعلناه قصاصا قطعاً فان نسنا وما في القدر برئت منه الذمتان  
 والافضل فضل له منا او منهم شيء وجع به وجعل حكم قيمة من اراد من عبيدنا واما بنا  
 وقيمة من استلم من عبيدهم واما بهم حكم المهر في الوجوب علينا وعليهم والمقاص  
 وجميع ما تقدم الا في شيء واحد وهو ان المرتدة اذا عااد والينا لم نرد على اهل  
 الذمة ما اخذناه منهم من مهر والنسنا ونرد ما اخذناه من قيمة العبيد والامام

**قال** الرافعي وعادوه من عزم الامام لزوجه المرتدة نسبه ان يكون فترعا  
 على القول باننا نعلم لزوجه المسلمة المهاجرة ولم ارض صرح به وربما يشتر ان يرد  
 الحب بخلافه انتهى وكلام الامام يقتضي انه منفرع عليه ويحتمل خلافاً معه

### **كتاب الصيد والذباح**

والكلام فيه في نظر من اسباب لكل حيوان دينه اسباب لك **الذبح**  
**الاول** في متبنا لكل وهو الذبح والمراد به الذبح في الحلقه واللبه الحيوان  
 القدر وعليه والعقار المرق في الوحشي وبل حيوان بطل اسناعه ولم يقد  
 على ذبحه وللذبح اركان اربعة . الذبح . والذبيح . والاله الذابحة . وهو  
 الذبح **الركن الاول** الذبح ويعتبر فيه اوصاف . الاول ان يكون  
 مسلماً او كائناً من ذبحه المسلم اجماعاً ظاهره كان وجبنا رجلاً او امرأه ظاهر  
 او خائفاً او ثقلاً ان لا يكون رجلاً متواكناً كالماذبحه او وكلاً او  
 غاصباً او سادقاً او ذيقاً وكذلك ذبيحة اليهودي والنصراني اذ لم يبر من  
 العرب سوا كان مستقل اكل الذمي ذبحه او لا كلاً بل وسوا كان ذمي او غير ذمي  
 كان يصدق بنوه عيسى وعزير نعا في الله عن ذلك ولا وفيه وجه لغتاً  
 الماده في الرد يابذ انه لا يحل ذبيحة هذا لانها كالمرددين ولا يحل ذبيحة من  
 عد اهل الكتاب من الكفار كالمجوس والوثنيين في الرد وفيه وجه لغتاً وان كان  
 ار ندادهم لاهل الكتاب وفي المجوس وجه بئنا على انهم كان لهم كتاب ورفع  
 واما المتولد بين الكايند وغيره فان كان ابوه غير كايند والام كابية لم يحل ذبيحته  
 قطعاً كما لا يحل من كائنه وان اختلف في نفيها بالجزية وان كان بالعشيرة فيحل  
 ذبيحته فولان كالمقول في من كائنه والاصح منهما التجريم وحل الذبيحة والمناحة  
 من اذ كان طردا وعشنا الا في الامة الكاينته فانه محل ذبيحتها ومن كائنها  
 فان قلنا لا يجري عليها احكام اهل الكتاب فبلغ واذ ان يدينهم ففي احوالهم عليه  
 وجه في اصحاب المنع وحكم ما قتله الكافر غير الكايند والمتولد بين الكايند وغيره  
 من الصيود بالرمي وارسال الكلب حكم ذبيحته ولو اصطاد الكافر غير الكايند  
 ستمه او جراداً حلاً . واما قصاصي العرب وهم تنوخ بالثا السناه فوف



والنوف والحا العجدة وفتح البفتح اليها الموحدة واستكان لها والمد وبنا تغلب  
 عشناه فوق مفتوحة وغين موحدة وستر اللام وبنوا ايل فلا تحل ذبايحهم وفي  
 معناتهم كل من شك في وقت دخول ابائه في دين اهل الكتاب هل كان قبل  
 التبديل والسخ او بعد ما اوعيتهم واما الصابئة والسامرة فاحكم فيهم كما  
 في النكاح والجزية ان وافوا الصابئة النصارى والسامرة اليهود في اصل الاعتقاد  
 حلح بائعهم والا فلا ويشترط في ذبيحة اهل الكتاب ان لا تذبحوا الكايتهم فان  
 ذبحوا لها لم تحل ولو اذبحوا نجوسا مستلما على ذبح شاة او محرم حلالا على ذبح صيد فذبح  
 حل قطعاً والا فحل ان يذبح الذابح مستلماً او كمالاً حل ما انقرد بذبحه واصطياكه  
 الكافر غير الكايت لا حل ما اشرك هو ومن حل ذبيحته واصطياكه في ذبيحته او  
 اصطياكه فلو اشرك مسلم ومجوسي في ذبح كالأمر التبر على حاو البهية  
 او قطع هذا بعض الحلقوم وهذا بعضه او رميا الى صيده او استلا اليه كلياً  
 فقتله ولو رميا سته من اوارستلا كلبه فان سبق سهم المسلم او كلبه فقتل الصيد  
 او امناء الى حرية الذبوح حل وان سبق ذابحه المجوسي او جرحه معاً او  
 مرتباً لم يدر ففك احد منهما فهلك بهما او لم يعلم بهما كان لم تحل وقال الرباني  
 هما اشركا في امثاله وعقره او احد الامرين وانقرد الاخر فالتاينة وانقرد  
 احدهما باحداهما لم يخر بالآخر فهو حرام وهذا لو لم يعلم فقتله كلب المسلم او كلب  
 المجوسي وان كان مسلم فكلان معلوم وغير معلوم او معلان ذبح باحد ما بلا استلال  
 بقتل صيد فهو كاشراك كلب المسلم والمجوسي ان هرب الصيد من كلب المسلم  
 فعاد منه كلب المجوسي فزده عليه فقتله كلب المسلم حل كما لو رده سهم المجوسي  
 فاصابه سهم المسلم ولو جرح المسلم ولا ثم قتله مجوسى او جرحه جرحاً غير فف  
 ومات بالجر حريم على ما تقدم فلو كان المسلم قد اخذته بجراحه فقد صار  
 ما كاله على ما استباحه ويضمنه المجوسي لا نه افتر ملكه عليه ويجعله ميتة وهذا  
 ظاهر اذا لم يتها ومن المسلم في ذبيحة حتى رده كلب المجوسي اما اذا ماتا فظهر  
 ان ياذن فيه الخلاف الا انه فيما اذا رمي بهما الى صيده ثم رماه بعده اخرج وحل ما  
 اصطاده المسلم كلب المجوسي كما يحل ما ذبحه بصدقه او رماه بسمه **الوصف**

الميتة

**الثاني** ان ذبح غدا لا يميز ان في حل ذبيحة المجوسي والصبي الذي لا يميز طرف  
 احدها فيه قولان احدهما يحل كما لو قطع العاقل حلقوم شاة وظهرنا خشبه  
 والثاني المنع كما لو كان في يد يام سد بن فاقلبت وقطعت حلقوم شاة وهو ظهر  
 عند جماعة منهم الامام **والثاني** في القطع بالحبل وهو ما اورد الشيخ ابو حامد  
 وجمهور العراقيين **الثالث** ان ذبيحة السكران تحل قطعاً وفي الصبي المجنون  
 قولان **والرابع** انه ان كان للمجنون ادني عيبر وللسكران فله صلح في ذبيحته  
 قطعاً **قال** الرافعي وينبغي ان يربب السكران على المجنون وبنى امره على  
 الخلاف في انه كالمعتاق او كالمجنون فان قلنا حل ذبيحة السكران والمجنون  
 فهي مكرهة واما الصبي المتميز فحل ذبيحته على المنصوص الذي قطع به الجمهور  
 وحكي ابن المنذر الاجماع عليه لحر فصره وفيه وجه اما لا تحل وقيل ان بعضهم  
 حرجه على امر عهده الصبي خطأ ويحل ما اصطاده بالسهم والكلب قطعاً واما  
 المجنون والصبي الذي لا يميز فالزمن به ان يحل صيدها وقيل هو على الخلاف الا في  
 في الرعي وقيل الخلاف بينهما يختص بالاصطياد بالكلب ويقطع بالحبل في  
 الاصطياد بالسهم واما الايمى فحل ذبيحته ويذبحه وفي اصطياده بالسهم  
 والكلب جهان اصحها المنع **قال** الامام وهما عندي مخصوصان بما اذا ادرك  
 حرس الصيد وسار سالكه عليه **قال** الرافعي والبنغوي وهما مخصوصان بما اذا  
 اخبر بصيد بالصيد فادرك الكلب والسهم وهذا صورة البغوي وغيره واما  
 الاخرين من كانت له اشارة ومفهمة حلت ذكاته اتفاقاً وان لم يكن فطريقان  
 اصحهما القطع بالحبل والثاني وهو ما اورد البغوي والرافعي انه كالمجنون  
**قال** الرافعي وله من سائر تصرفاته على هذا القياس وابن المنذر حتى الاجماع  
 على حل ذبيحته **فرع** ادلى الناس بالذكاة وافصلهم لها الرجل العاقل المسلم  
 ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم اليهودي والنصراني والمجنون السكران **الرباعي**  
**الثاني** الذبيح وهو الحيوان المذبوح والحيوان ينقسم الى ما عرم اكله فلا اشر  
 له في حل له ولا طهاره جلده وذبحه بموته ولا ما حل اكله على ما سبقت  
 في كتاب الاطعمة وهذا ينقسم الى ما حل مبدئه ولا غيره واما ما حل سنده كالشاة



والجراد فلا حاجة إلى ذبحها ويزه لئلا لو كان السمك جبراً يطول بقاءه فوجهان  
 أصحهما وهو جواب الشيخ إلى خامد أنه سقبت ذبحه والثاني مستحب تركه  
 حتى يموت خنفاً نفعه والسمك لا يفار إذا سبوت قبل أن يسوق جوفها ويخرج ما  
 فيه في حل أكلها وجهان أحدهما لا وهو قول الشيخ إلى خامد والثاني وهو قول  
 الفقهاء نعم وصحة الفتوى وغيره قال الرواية وبه أفتى جميعها ظاهر عند  
 لا فرق بين مائات منها بتبنيها وبغير تبنيها لو وجدت سمكة في جوف سمكة فهي  
 حلال بخلاف ما إذا وجدت جوفها طارياً ميتة ولو انقطع السمكة في جوف  
 الأولى وبغير موتها فقد صادت جميعاً وفي حل جميع السمك الخلاف المشهور  
 ولا ينبغي أن يقطع فلقه من السمك وهي حية فلو فعل ففي حلها وجهان أحدهما  
 عن ابن لا ضرورة والشيخ إلى خامد لا محل وأصحها أنها محل والخلاف كالحلاف  
 فيما إذا كان جراً من الأدمي فلنا بطلان أنه إذا مات هل يحل سمكه أو لا يحل  
 سمكه حية ويدل أن ينفع بعض العلل وجهان أظهرهما الجواز وإن لم ينحصر  
 في جوفها الذي ذكره **وقال** الشيخ أبو حامد لا يصح وصحة الفتوى  
 وابن لا يصحون وفرع عليه أبو حامد أنه لا يجوز أكلها في الزنث المقتولا  
 وتقتل ومقتضى الوجه الأول جوازه مع الكراهية وهما جازيان في إطلاق  
 الجملية حية ولا فرق في حل ميتة السمك والجراد بين مائات بتبنيها ظاهر  
 لمعطه وصحة مخرجها أو إحسانها أو إخراجها من الماء وضرب من الصيد وبني ما  
 مات خنفاً نفعه **قال** بعض الحزاسانيين يستحب أن لا يؤكل السمك الطافي  
 لأن الغالب أنه لا يطعموا إلا بعد تغريز فتحتاج قلت **والخلاف** العلماء فيه  
**وأما** حيوانات البحر وهي التي لا يملكها إلا فصران **أحدها** ما عيش في البحر  
 والبر أيضاً منه طير الماء كاللا وزوال بط وهو حلال بشرط ذكاته واستئذني  
 بعضهم من خله اللقطة وطير الماء الأبيض ولا محل ميتة قطعاً ومنه ما  
 يستحب كالهنفدع والسرطان وما حرام من على المنصور الذي قطع به  
 الجمهور وفيها قولان أحدهما حلال إذا ذبحاً وبه قال الحلبي في السرطان **وبن**  
 المستحبات المستباح وهو حرام على الصحيح وفيه وجه عن الصمري أنه

حلال

حلال **ومن** السمك الحفاه وهي حرام على الصحيح **ومن** الحيات وذوات  
 السموم **قال** الرافعي واستثنى جماعة النفدع من الحيوانات التي لا تعيش  
 إلا في الماء تقريباً على الصحيح وهو حل غير السمك منها واستثنى الحيات والعقارب  
 وقضية هذا الاستثناء أنهما لا يعيشان إلا في الماء ويمن أن يكون نوع منهما كذا  
 ونوع منهما كذا **وأستثنى** القاضي أبو الطيب البستي عن ذلك القول أيضاً  
 وخالفه في ذلك الرواية وغيره فأباحوه **وعن** الشيخ إلى خامد أنه استثناءه أيضاً  
 وقال الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر محل ميتة إلا النفدع ويجوز ما ذكره  
 الأصحاب من الاستخفاف والحبة والسناسل على ما ذكر في ما غير البحر **الضرب**  
**الساكن** ما لا يعيش في البر إذا خرج من المكان هيشه عيش المزجج وهو  
 ينقسم إلى ما هو على صورة السمك وإلى غير ما هو على صورة السمك فيلال  
 إجماله احتياج إلى ذكاته وأما ما ليس على صورة السمك ففيه طئة أقوال وقيل أبوه  
 أصحها محل وثانيها لا محل وبناءها بعضهم على أن اسم السمك والموت يقع على  
 جميعها لا يشترط في الطعم أو الأوصاف وقوة علمها والثالث أن ما لا يولد نظيره  
 في البر ككلب الماء وخزيرته واستثناه وفار لا محل ويجوز ما سواه **قال** في العدة  
 وعليه الفتوى اليوم فعلى هذا القول لم يدر له نظير البر فهو حلال وإن كان له  
 شبيه ما نلحدها حلال والآخر حرام كالحمار فان حمار الوحش محل وحمار الاستر  
 محل لم يجل وإن فلنا محل ما سوا السمك من حيوانات البحر فحل محل ميتة أم بشرط  
 فيه الذكاة فيه وجهان وقيل قولان أحدهما محل ميتة وعلى هذا فمده بخش وطعاً  
 وأصحها وجزم به المأذون وبغيره لا ففي مده الوجهان اللذان في دم السمك **قال**  
 الرافعي وقد عني الخلاف على أنها محل قطع عليها اسم الحيوان أم لا وعلى القول الثالث  
 توقف الحل على الذكاة عند الامكان فإن ضاده ومات قبل امتكانها حل كما في  
 صيد البر وقضية أنه لو ضاده ميتاً لم يجل **فزع** قال المادودي يجمع من الحيوان  
 بين البر والبحر إن كان استقر به أحدها أغلب ومراعاة به أثر أغلب عليه حكمه  
 وإن لم يدر أحدهما أغلب فوجهان أحدهما يجري عليه حكم حيوان البر والثاني  
 يجري عليه حكم حيوان البحر **قال** الرواية في حكمه في كل الما وخزيرته والسرطان

253



والسلفاء وجهان وأما لا محل ميتته فهو أيضا ضربان فقد ورد على وجهه ويستحق  
الأول **المقدور** وعليه فلا محل إلا بالذبح في الحلو أو اللبنة على ما سيأتي في  
الضحايا سواء فيه الأنتى والوحشى إذا قد رعى ذبحه بأن أمسك الصيد وفيه  
حياة مستنقره أو كان مستنا من **الضرب الثاني** المتوحش الذي يند  
عليه كالصيد بجميع أجزائه مدخ ما دام على موحشه فلو دوى إليه سهما أو  
أرسل إليه جرحه فاصاب شيئا من دمه ومات حل وإن توحش استي بآء  
ند بعير أو فقرة أو فتر أو شردت شاة ولم تكن الرد فهو كالصيد محل بالرحم  
غير المدخ منه وبأرسل الكلب والجوارح عليه ولو تردى بعير في بئر ولم يكن  
لحرقه فهو كالبعير الناذي إن جميع أجزائه مدخ بالجراحة وفي حله بأرسل  
الكلب عليه وجهان اختيار البصر من الحل وصحة المواوي وصح صاحب البعير  
والسنة طهر في الذبح وفي الجرح الغند للحل في الناذ والمردى وجهان أصحهما وبه  
قطع الجمهور وقال النووي وهو الصواب أنه يكفي كل جرح يفضي إلى الهوك  
والثاني أنه لا بد من جرح مدف لئلا يترك قطع الحلقوم والمرى في المقدور  
واختاره الإمام والقفاك وليس المراد بالوحش مجرد الانفلات بل سبب  
الخوف بعد ما استعان به من مستده فلا يترك توحشا بجوز الذبح في غير  
الحلق ولو فقد روحه في الحال دون ما بعده **قال** الأصحاب بل يفتق  
بالصيد **وقال** الإمام الظاهر عندي أنه لا يفتق الصيد إلا بمخالاة قربة والثالث  
أن لو كان الصبر والطلب يودي إلى مهلة أو مستبعدة فهو كالصيد وإن كان  
يودي إلى موضع له وصر وعقاب فوجهان ولو تردى بعير في بئر أحد ما فوق  
الاجز فطعن الأعيان في الأسفل فإن كان ينقل الأعلام وإن فقدت البنية  
الطعنه ومات منها جميعا **قال** القاضي سوا كان عالما به أو جاهلا على  
المنقب كالوردي صيد فاضا به وفقد منه إلى آخره وإن شئت أنه مات سماً أو  
بالقفل فإن كان ممنا أصامة قبل مفارقة روحه حل وإن شئت فيه **قال**  
البعير يحتل وحيث شاع على القول في إجماعه الغالب المنقطع الجرح عن حق  
الكفارة ولو لم يحبوا فغير مقدور عليه فصا رقد ورا عليه فاصاب غير

المرج

الذبح لم محل ولو رد مقدور عليه فصار غير مقدور وعليه فاضا به غير مدخ حل  
ولو قصده حيوان ما حول فرماه فقتله ففي حله وجهان **فترعان** الأول أن أرسل  
سهما أو سيفاً أو نحو أو جرحه معلة من كذا وغيره على صيد فاضا به ثم أدرك الصيد  
حيواناً لم رد في حياة مستنقره بأن كان قد قطع حلقومه ومريه أو لحافه  
أو حرق مقاه أو أخرج حسوته أسحبه أن يمر السكين على حلقه ليذبحه فإن  
لم يفعل وترده حتى مات حل إجماعاً وإن كانت فيه حياة مستنقرة فعليه أن يتوجه  
إليه ويذبحه في الذبح وفي لزوم العدة وفي فوجبه وجهان أحسنهما عند الغزالي  
فعم ولا تكلف المتألفه فيه بحيث يفضي إلى ضرر ظاهر فلو ترد ثم وجد الصيد  
ميتاً ولم يد رما مات في الزمن الذي سعى العدو وأبعد **قال** الرافعي ينبغي  
أن يحكم على القولين فيما إذا شئت في الترح في الذكاة وأظهرنا عند غيره لا ينبغي  
بالمشي كما في السعي إلى الجمعة فعلى هذا الومش على سجيته فادره مشاحل وإن كان  
لوا سعى لادره حياً **وقال** الإمام الوجوه عندي أنه لا بد من تشرع فإن  
ترك ذبحه حتى مات بعير عذر فهو حرام كالوردي بعير من شاة هو قاتل ذبحه حتى  
مات وكذا إن كان بعد وهو مقصر فيه كالولم يستحب معه مذبذبا استصحبها  
فستقطعت ولم يجد لها عذبه وإن وجدها بعد ذلك ومات الصيد في مدة  
الطلب ولذا التذنبت السكين في العدة على الصحيح وفيه وجه أنه محل وبعد  
ذلك ولو عصب منه السكين فوجهان أحسنهما أنه يحرم وثانيهما هو ما أورد  
الماوردي لا يبعد بذلك كالولم يسهل إليه حيلولة سماع حتى ما في الفقير  
فإذا اشتعل بتحديد السكين مات وما إذا كان من ظهر السكين على حلقه عا طاً  
مات وإن ترده لا لغز غير مقصر فيه كالواشعل بالخذالة وسئل السكين  
مات قبل أن يتن من ذبحه أو شرع في الذبح مات قبل إتمامه أو منع عليه لما  
فيه من يقبه قوه وبوته قبل القدره أو لأحد من الزمان ما تم في فيه من الذبح  
فيحل وعند البرد كذا منة ما إذا اشتعل بطلب موضع الذبح فلم يجد حتى مات  
وما إذا وقع الصيد مكشفاً فاشتعل بقلبه ليقد رعى ذبحه أو اشتعل بتوجهه  
إلى القبلة مات ولو شئت بعد موت الصيد هل عمن من ذبحه يحرم أو لم تنه فيجوز



فقولان اصحابنا ان **فروع** لو ادخل السيرة في اذن الثعلب لقطع الحلقوم للموت  
ادخل الجمل في حرام للنفذ ب ثم ينظر في ان انتهى الى قطعها بعد ان انتهى الى حركة  
المذبوح لم يخل ولا يعيده وقطعها وان انتهى اليه قبله **حل الثاني** لو رمى ميتا  
فقده قطع في مفسا ويشترط ان ينفذ وتبين فهو حلال ولو بان عضويه لم  
يتبين او غيره فان بانه بخراطة مدفوعة وما في الحال حل العصور وباية البدن  
وان لم تكن مدفوعة فادركه وذبحه او جرحه جرحا اخر مدفوعا العضو حرام وباليه  
البدن حلال ولو انقبه بالجراحة لولا في فقد صار مقدر واعليه فيتبين في حرام وان  
مات من ذلك الجراحة بعد مضي زمان ولم يتم من ذلك جرح باية البدن وفي العضو  
وجها في اصحابنا انه لا يخل وان جرحه والحالة هذه جرحا اخر فان كانت مدفوعة  
فالهيد حلال والعصو حرام وان لم تكن مدفوعة ومات منها فالهيد حلال في  
العصو وجها في مرتبان وهذا في التحريم ولا خلاف في ان يتعلق القطر عجله  
متصله باصله بعينه ملحاق به في اباحة اكله **الركن الثالث** الذئب الصيد  
والرئح وهي ملية انقسام لانها اما حيوان يصطاد به او جراد وهو اما مجرد  
بحر او بر هو او غير **الاول** المجدرات **والثاني** المقلات **الاول** جوارح  
الحيوان **قال** الشافعي في الاصطحاب يجوز لاصطياد جوارح السباع المعلية  
كالكلب والتمرد والنمر وغيرها وجوارح الطيور كالشور والبانق والعباقب والباسق  
والشاهين وسائر الصقور وعمر في بحر الفارسي انه لا يجوز لاصطياد بالكلب  
الاسود البهيم في اخذه جازحة من هذه الجوارح وحرمة وادركه صاحبها ميتا  
او في حركة المذبوح او لم يتم من ذبحه حل اكله ويقوم الارشال والخرج في ابي  
موضع كان مقام الرئح في غيره **واما** الاضطهاد بمعنى اتيان الملك فلا تخفى  
بل يحصل باي طريق يقتسم شوا الكلب غير المعلم وغيره لا يخل اذا ذكي وفيه حياة  
مستقرة اذا عرف ذلك فشرط لكل ما قلناه الجوارح ان يكون الجوارح معلية  
وشرط في تعليم جوارح السباع اربعة امور **احدها** ان يستر سلسا  
ومعناه ان اذا اعزى بالصيد هالج **الثاني** ان من جرحه جرحا فاقاله المهور  
وقال برمام يعتبر ذلك الاول لرد سبال فاما اذا اطلق شدة عدوه وجذبه فوجها

دع

وصحح الاشرافا قالوا **الثالث** ان يملك الصياد فيجسه على صاحبه ولا عليه  
الشراب ان لا ياكل منه وفيه قولك شاداة لا يشترط **وقال** الامام يشترط  
ان ينطلق باطلاق صاحبه وقال انه لو انطلق بنفسه لم يكن معلما فان صح هذا كان  
خامسا وهذه الامور المستثناة لا بد من ذكرها مرة بعد مرة لعل على الظن باذ الحاجة  
فلم يقدر واعدد المرات **قال** الدافعي وكانتم راوا العرف مضطربا وطباع الجوارح  
مختلفة والرجوع في الباب الى اهل الحق بطباع الجوارح **وقال** الغزالي يرجع  
فيه الى العادة وفيه وجه انه يعني التكرار مرتين ووجه الثالثه يعتبر ثلاث مرات  
وجزم به المأثم في حكمي القاضي في جزمه حل ما بان به كون الجوارح معلية وشبههما  
بالوجوه في صحة التصرف الذي يحتمل الصبي **فصل** اذا ظهر كون الكلب ذكيا في معناه  
من السباع معلما ثم اكل من لحم ما اصطاده قبل قتله او بعده ففي تحريمه قولان فعلمنا  
في الجديد ونقن في القديم على اربعة **قال** الشيخ ابو حامد واخرون جزم في الجديد  
بالتحريم والصحيح انه قصر في القديم على اربعة وتردد قوله في الجديد اصحابنا عند  
الجمهور انه يحرم موشد الرواية فصيح انه لا يحرم **قال** الامام ولست ادق في هذا  
فاصل بين ان ينكف ما نكف ما ياكل ويمن ان ياكل كما اخذه ولم يتدبره والى كذا  
فقد ذكرنا غايات القولين في اذا اكل منه عقيب العقرب فان اكل منه بعد طول الفة  
حل ولا خلاف في سوا اكل من غير مفارقة موضعها ام بعد مفارقة ورجوعه وفيه طريقتان  
اخران احدهما انها محض صان بما اذا اكل بعد القتل اما قبله فيحرم قولنا واجدا  
وثانيهما انه ان اكل بعد القتل حل قطعاً وان اكل قبله فقوله **الفرع** ان قلنا  
بالصحيح انه يحرم فلا بد من استيناف التعليم ولا يغطف التحريم على الاضطاده  
من قبل الذي اكل منه قطعاً ولو تكررا الاكل منه وصار عادة له حرم اله سيد  
الذي اكل منه اكل قطعاً وفي تحريمه باية اليهود التي اكل منها قبل اكله وجها في  
اصحابنا التحريم **قال** البغوي اذا اكل من الصيد ثانيا جزم الثاني قطعاً وفي  
الاول والوجهان ولو اكل من الثالث حرم الثالث وفي ما قبله الوجهان **قال**  
الرافعي وهذا من ذهابه الى ان الاطرين يخرج عن كونه معلما وقد ذكرنا خلافا  
في ذكر الصقبات التي يصير بها معلما ويجوز ان يفرف فيها بان في التعليم في الحل



وانه الاكل في الحرم فيحنا طيه ولولع الكلب م الصيد ولم ياكل من لحم شيئا لم  
يقدر في لونه معلما نص عليه وفيه وجه شاذ ضعيف ولو اكل حسوه الصيد  
وطر يقان اصحها انه على القول في اللحم والثاني القطع بالجل **قال** الرافعي  
ولم يستر سئل الكلب عند الاسترسال ولم يترج عن الرجز منبغى ان يترج في  
تجرير الصيد ووجه عن لونه معلما الخلف المتقدم في لركل **قال** الفقهاء  
ولو ادا الصايد ان ياكل الصيد فاشنع وقاطل وانه ممنوع لو اكل وشترط في  
جوارح الطير ان يفتح عند لركل في جوارح السباع ولا يشترط فيها الانجاد  
بعد الطير ان يشترط الا كفان غير لركل قولان اصحهما نعم فان قلنا شترط  
فالطير يقان اصحها انه على القول في جوارح السباع والثاني القطع بالجل  
**قال** القاضي الطبري وهذا غلط مخالف للنص **فروع** في الموضع الذي اصابه  
ناب الكلب وجرحه ظفر من الصير طرقت احدها انه يجزى قطعاً والثاني  
ان في جاحسته قولين والثالث للفقهاء ان الناب ان اصاب غير العروق فاحكم  
كأمر وان اصاب عرقا فصاحا بالدم شترت الجاحسة الجميع الصيد وحرم كاله  
فان قلنا بالدم مبرانه يجزى فاربعة اوجه اصحابا وهو طاهر النقل انه يجزى غسل  
موضع الناب والظفر سبعة احم من تراب كاذ في غيره فيطهر حينئذ ويؤكل  
**والثاني** في انه يعني عنه الجاحسة والعشر درهم العروق ولا يجب غسله ويجزى كاله  
**الثالث** انه لا يطهر بالغسل ويجب نقوير ذلك الموضع وطرحه وقايله يطرده في  
كل لحم ومات في معناه عضة الكلب بخلاف ما يناله لعامة غير عضة وهو بعيد والرافعي  
قالوا لا يجب هذا بخلاف **الرابع** انه يعني غسله مرة واحدة من غير نقير  
ونضاف الى هذه الوجة وجه الطهارة والوجد الذي ذكره الفقهاء في النفقة  
فخصير الوجة ستة **القسم الثاني** من الات الصيد المحددات التي يخرج  
عدها استوا كانت من السهم الحديد كالسيف والسهم والرمح والستبر او من  
الغضائر او الرصاص او الزهبا والفضة او الخشب المحدد الطرف والقصب او  
الزجاج او الحجر فيجوز الصيد والذبح بذلك كله فاذا وقع صيد ابشئ من ذلك فقتله  
حرم ولا يستحق من المحددات الا السر والظفر وسائر العظام فانه لا تخل الذخ

بما ولا الصيد ستوا كان ظفرا دمي او غيره منه رلا او منفصلا من مال لول او غيره  
وفيه وجه بعيد انه يجوز بعظم المألوس وستة وقول بعيد انه يجوز بالعظم غير  
السبز ويكره ويعتبر فيه ان يقتل الحيوان بحدة ودفنه لا يقتله فان قتله بثقله بان  
اصاب السهم الصيد بعوضه فقتله لم يخل **قال** النووي ولو اكل كلبا في غنقه  
فلا دة بمجده فخرج الصيد بها يخل كالوارسل كلبا وستهما فاصاباه **قال** الرافعي  
وغير فرق بينهما بانه فقد الصيد بالسهم دون القلادة قال النووي والصواب ان لا  
قل والقاضي فرغ من المسئلة فيما اذا كان الكلب معلما الضرب بالجرم لا بما فيه  
كانه مستفيد كلام الاكلام كلام صاحبه به **القسم الثالث** الالات الثقيلة  
اذا اثرت بثقلها دقا او خفا فمات الحيوان لم يخل كالومات الصيد بالحقاقة  
بالاحولة المنصوبة له او بان كان راس الخيل في يد الصايد فمات او بان ضربه  
بوقوعه في البر الخيل فمات او بالاحولة او برمييه ببندقية او بدبوس ستوا خدشاه  
ام لا ستوا ابا فاداسه ام لا او برمييه بسهم لا يصل فيه ولا حد له او بشفق فاصابه  
بعوضه دون حده او بضربة بسوط او عصا لم يخل شحيح ذلك وكذا ما ذكره مجرده  
كاله لا يقطع فان القطع بعنق بقوة الذابح ولو حشيت في الحيوان عصابة ونحوها قال  
الرافعي ان كان محددا بمورد السلاح حل وان كان لا يمور الا بمشركها فظن ان  
كان لغود خفيفا فربما يتر السهم حل وان كان ثقيل لم يخل ولولم يخرج الكلب الصيد  
لكن تحامل عليه وثله بثقله حل في لحم القولير وطرد ما بعضهم في ما اذا مات فرعا  
منه وهو بعيد **فروع** الاول اذا مات الصيد بسبع سمح ومحرم فهو رام كالو  
ومشما الطائر فخرجه طرف النصل واصابه عرض السهم ببقله فمات منها او مات  
بسهم او بندقية اصاباه من رام او زائمين وكذا الورود في انه عات بمذا او مذا  
او بها ولا اثر لقتل السهم اذا اصاب الصيد بحدة **الماخذ** لو اصاب السهم  
الطائر في الهواء فوقع على الارض او جيل ونحوه لم يخل لا متخف ومات حل  
ستومات قبل الوصول الى الارض او بعد او لم يعلم انه مات قبله او بعده **قال**  
القاضي ويشترط ان يكون على الارض وثبته خفيفه لا سهل عن ثقلها شاقط فلو  
وب وثبة قوية رسي بها في الهواء ثم سقط ومات لم يخل فلو رجف قليلا بعد







فيه وجهان مرتبان وارسل بالتجريم وقطع به العراقيون **قال** الامام والخلاف  
هنا الثقات الخازن لا يجاز بالزجر في اننا التور وهل يعتبر في اصل العقلة ان قلنا  
لعمري لم يخل في هذه وان قلنا يخل في الاول في الحكم كما في الاول ويحصل من الجمع بين  
الصورتين ثلثه اوجه فالثالث ان كان لا غرابة ان زجره فلم يجر جرمه او قتله فلا  
ولو ان زجره بغيره ثم اغراه فاسترسل وقتله حل قطعاً ولو لم يجر جرمه لم يخل  
قطعاً سواء زاد في عدوه ام لا وخرج على الخلاف ثلاث صور . احدها لو استل  
مستكلاً فاعراه المجوسي فاذا زاد عدوه فان قلنا لا يقطع حكمه لردنا ان هذا لا  
حل هذا ولا اثر لا غرابة المجوسي واقصر عليه الشيخ ابو محمد وان قلنا يقطع حكمه  
واحلنا العقلة على الراعي لم يخل واخراجه القاضي الطبري وقطع به النجاشي . الثاني  
لو استل مجوساً وجوه كلباً فاعراه مستكلاً فاذا زاد عدوه وقتل الصيد ففي حله وجهان  
بناء على الوجهين على العكس وقطع الماوردي والشافعي هنا بالتجريم . الثالث  
لو استل اثنين كلبه فاعراه فضولي فاذا زاد عدوه واخذ صيده احل قطعاً ولو  
يكون مبني على الوجهين سواء كان زجره ام لا فان قلنا لا غرابة لم يخل  
وهو لا يظهر فالصيد له صاحب الكلب ان قلنا يقطع حكمه فالحق في باعزاه كالفاسد  
للكلب فينبغي ان ما صيد بالكلب المصنوع لصاحبه او للغاصب فيه وجهان  
نقد ما اظهره الله للغاصب جزم به العراقيون **وقال** الامام يحتمل هنا ان  
يكون مشتركا بينهما احواله على فعلية كما لو ان الفضولي زجره بعد ارسل صاحبه  
فان زجره ثم اغراه فاسترسل وصاد قتل الصيد فيه الوجهان للذات في صيد الكلب  
المعصوم **الفصل الثاني** لو رمي سهما وكان يقصر عن ادراك الصيد فتعاضد  
الريخ بين ذرايه فاصاب حل في ابد الامام فيه تردد اقواله الراعي ولو اصاب حمارا  
او الارض ثم ازدلف واصاب الصيد ففي حله وجهان مبنيان على القولين في ان  
اصابة الغرض في المناضلة هكذا هل تحسب والاصح حله وقد الحكم لو اصاب  
حمارا سماعه واصاب الصيد او فقد منه اليه **قال** الراعي وقيل ما سبق جزم  
الاولي وصرح النووي بتصحيمه **المعلق الثاني** للقصد قصد المرمى ولو  
رمي سهما في فضاء من الارض لا خيرا وقوة الرمي ولا غير الى هدف وغيره فاعرض

صيدا فاصابه السهم فقتله لم يخل على المنه صور الصحيح ويجري الخلاف فيما لو را  
الصيد فلم يقصد رمي الى الهدف فاصابه ولو كان حمارا سماعه فاصاب  
عنق سائمة وقطع الحلقوم والمري وقطع بقاها صحتها القطع بانه حرام ولو ارسل كلبا  
وهو لا يرمي صيده فاعترض صيد فقتله فالذنب الذي قطع به الجمهور انه لا يخل  
وطر بعضهم فيه الوجه المتقدم في السهم وامانه الذبح فلا يشترط اذا تعاقب  
القصد بالغير فالوردي ما ظنته حجرا او جروم او صيدا غير ان لو اصاب صيدا  
ما كولا حل وجوه وجهان اثنين احدهما انه رمي الى الصيد عن قصد منه اليه وانما فقد  
علمه بحاله وثانيهما ان قتل الصيد حصل بفعله الذي قصده وانما فقد ما اعتقده  
وبني عليه الخلاف المتقدم فيما اذا ارسل سهما في الهواء فقتل صيدا فعلى الاول  
لا يخل لانه لم يقصد الصيد ولو قطع في ظله شيئا لم يظنه ثوبا او نحوه فكان  
عنق سائمة او صيد وانقطع الحلقوم والمري حل على النجاشي وفيه وجه وعلى المذنب  
لوطن المقطوع حلقا ادمي او معصوم او فعلا اخر فوجها ان اظهرها انه يخل  
ايضا ولو ظنه خنزيرا او نحوه فينبغي ان يقطع بلحله اذا كان الغر لا يبره عاب  
مع الامام صود وهما فيما اذا رمي الى ما ظنه ادميا او خنزيرا فبان صيده فاقالوا  
لو رمي الى ما ظنه ادميا معصوما فبان كلبا وقتلنا بالذنب انه يخل اذا ظنه حجرا  
فوجها ان اظهرها انه يخل ولو ظنه خنزيرا او حيوانا اخر فوجها ان اظهرها انه يخل  
**قال** الراعي وفيه نظر وقرئير المقدور عليه وغيره وسهله تردد الامام  
فيما لو رمي الى سائمة مربوطة الذجاجة فقتل خلقها وبريقا حل مع القدر  
على الذبح **قال** ويجوز ان يفرق بين ان يقصد الذبح بما يرميه وبين ان يقصد  
الشاة فيصيب مذبحها والاحتمال متطرق الى الجميع ولو ارسل كلبا الى شجرة  
ظنه حجرا فبان صيدا فوجها ان اظهرها انه يخل كالسهم **المعلق الثالث**  
غير الحيوان وفيه مسئلتان الاولى **الاولى** الصيد المصاب بالريخ ان كان الراعي يراه او  
يحس به في ظله او يراه من حجاب بان كان يرمى شيئا ومثله وقصده حل وان لم يعلم  
به فان لم يدر يرمي صيدا بل رمي في الهواء او هدفا ونحوه فقد مر ان المذنب لا  
يخل وان كان رجوا صيده اكل لو رمي في ظلمة واجبا انه يصيب صيدا فاصابه ثلثة



ارجه • احدها لا يحل وهو المنه نوص • وثانيها يحل ويخرج عليهما صيدا الاعشى  
 وكلب • وثالثها انه ان رمى حيث يغلب وجود صيده حل والافلا **الثانية** لو ارسل  
 شيئا او كلبا الى سرب من الطير فاصاب واحدا منه حل وان لم يقعه لم يمينها وفي  
 وجوب الفقه ما جرى فيما اذا رمى جماعة فاصاب واحدا منهم خلاف تقدم وان قصد واحد  
 منه فاصاب غيره فطر بقا احدها القطع بالحمل وهو المنه نوص وزعم الفاضلان  
 الطبري والحسين انه لا خلاف فيه وثانيهما فيه اربعة اوجه اصحابها يحل وثانيها لا  
 وثالثها ان كان راي المصايد حين الرمي حل والافلا وسابعها ان كانت من السرب  
 الذي قصده بالرمي حل والافلا ولا فرق بين ان كان السهم عدل عن الجهة التي قصدها  
 الى غيرها او لا ولو قصد حيا فاصاب طيبة فوجهان مرتبان واولي بالحمل ولودحي  
 شاخصا ظنه خربيرا فكان خربيرا فاصاب السهم طيبة فوجهان مرتبان واولي  
 بالبحر فمر وان كان طيبة فاولي بالحمل والاطهر التحريم ولودحي الى شاخص ظنه صيدا  
 فبان حيا واصاب السهم صيدا اخر وقتنا بالبحر فمر حل هذا وان اعتبر بالحقيقة  
 وقتنا بالحمل هنا لم يحل هذا **افزع** لو ارسل كلبا الى صيد فاخذ صيدا  
 اخر فظرفان عدل الى الجهة التي ارسله فيها الى غيرها ففي حل ما قبله وجهان اطهر  
 نعم وبنها بعضهم على الوجهين عدل السهم والخائفوا فقل هذا اولى بالحمل وقيل  
 اولى بالبحر **وقاك** الماوردى الصحيح عن علي بن ابي طالب ان حرج عادلا  
 عن جهة ارسله حرم ما قبله وان خرج اليها فقاتله صيده فعدله الا غيرها  
**حل وقاك** الامام الوجه القطع بالبحر اذ اعد الى الجهة اخر وظن عدله  
 اختياره بان تبادى في جهة الاوسال ثم بان صيده اخر فاستلبر الصيد المرسل  
 اليه وقصد الاخر وان لم يعد الى الجهة الارسله وكان فيها صيد وقصد غير  
 ما ارسل اليه حل على الصحيح كاذب السهم واذا جمعت بين الحالتين حصل اربعة  
 اوجه **العيد الثالث** حصول الموت بالجرح الحاصل من السهم او الكلب  
 ويخرج به ما لو مات الصيد بغرر فالومات بصدمة او فتراس سبع فلا يحل ولو  
 غاب عنه الكلب والصيد ثم وجد ميتا وبه جراحة اخر او صدمه لم يحل وان  
 كان ملطحا بدمه على المزمير ولو جرحه السهم او الكلب ثم غاب وادركه ميتا فان

كان

كان الجراحة المنه الى حرمة المذبح حل وان لم تكن افنته اليها فان وجد في ما  
 او وجد عليه اثر صدمة اخر لم يحل سواء وجد الكلب عليه ام لا وان لم يوجد شي  
 من ذلك ففيه نصان وللاصحاب فيها طرف اشهرها واصحها كسفيه قولين  
 اصحابنا عند الجمهور كاقالة الرازي انه لا يحل وثانيهما انه يحل وصحة المذبح في الغن  
 والتوديع وقا هو الصواب لصحة الاحاديث فيه والثاني القطع بالبحر والمالك  
 القطع بالحمل والرابع انه ان غلب على ظنه انه مات بجرحه حل والافلا • واما  
 التسمية فلا يشترط عند الرمي لا الارسل لا الذبح فلو ترها عامدا او فاسيا  
 لم يحرم الذبيحة ولا ياتر على المزمير وفيه وجه انه يام ببرها عامدا التي يستحب  
 عند هذه الامور ويكره تركها عمدا او تبادى السنة بالتسمية عند اصابة السهم  
 وعرض الكلب على الصحيح ويستحب تبادى عند اصابة واستحب مع التسمية  
 عند الذبح ان يركب على النبي صلى الله عليه وسلم على المزمير وحكي الرواية فمن  
 النقص ان التسمية مستحب عند صيد السمك والجراد وعن الماوردى ان التسمية  
 اذ لم يرد بها شرع وان كان ذكر الله حسنا في طحال **الظفر الثاني**  
 فيما علك به الصيد وفي الاذحام عليه وفيه فصلان **الفصل الاول**  
 فيما علك به والصيد علك به والصيد علك بابطال صغده وهي قوته المائعة له  
 من الانقلاب وذلك بطرق • احدها وضع اليد عليه ولا يشترط فيه قصد  
 التملك حتى لو اخذه ليدظر اليه مله ولو وضع يده عليه اعجبى او مجنون لا يملكه  
 ان كان حرا وملكه سيده ان كان عينا او لوامره به غيره فتكون له اولا وفيه  
 وجهان يلينفنان على الوجهين في التوكيل في تلك المباحات ولو سعى خلف صيد  
 فوقف للاعيان مله حتى يقضيه وقاسمها ان يلجيه لا مضيقا عليه الانقلاب  
 منه جيتت ونحوه ولو املكه الانقلاب بمنه لم يملكه فاواخذه غيره مله • وثالثها  
 ان يجرحه جرحا يدفعه بيده او بسهمه او بجراحته او شقه موهنة فيملكه ولذا  
 ان كان طيارا فاسترحبناحه ان كان مستاعا بالطيران خاصة فان كان يعودا  
 كالدراج والقطا لم يملكه حتى يجز عن العدو ايضا ويكفي للتملك ابطال شدة  
 العدو وصيرورته بحيث يشبه الحمار ولو جرحه فعضط وبب لم يملكه ان كانت

مكرر



عطشته لعدم الماء وان كان ليجزه بمن الوصول اليه من اجل الجراحة ملله . ورايتها  
لو نصب شبة ونحوها للميت فوقه فيها ميتة ملله وان كان طرده طارده حتى وقع  
فيها ولو وقع فيها ثم تقطعت وانقلت للميت فقد تقدم في باب الوليمة ان  
الغزالي قال انه ملله في اظهار الوجهين لم يزل ملله وقال غيره ان كان في ذلك شق طبع  
هذا الصيد عاد الى لباحة فملله من صيده وان قطعها صيدوا اخر اجتمعت  
نوبا وعلى ملك صاحب الشبة فلا ملله من صيده **قال** التوفي وهذا المذهب  
ولو تعلق الصيد بما ثم قطعها وذمب بها فاحذه انسان فان كان بعد وادمنع  
مع الشبة ملله الاخذ وان بطل ثقلها امنا ع حيث يتيسر اخذه فهو لصاحب  
الشبة ولا ملله اخذه . وخامستها اذا ارسل كلبا فابنت صيده ملله وان ارسل  
سبع اخر فعقره وانقته **قال** الماوردى ان كانت له عليه يد ملله والا فلا  
فلو افلت الكلب لصيده بعد ما اخذه **قال** الرويانى فان بعض اصحابه ان  
كان قبل ان يقع دمه صاحب ملله وان كان بعد لم يملله على الصحيح . وفي  
الفصل صور **احد** لو توحل صيده في ارض انسان وصار مقدرا عليه لم  
يلله على الصحيح **قال** الامام والخلاف فيما اذا لم يدن سقى الارض ما يقدر به  
الاصطياد بالتوحل فان كان يقدر به فهو نصيب الشبة وهو قضيه كلام  
الماوردى لم يقيد الرويانى بارضه بل قال لو توحل الصيد عند طلوعه في طين لم  
يلله لان حصول الطين ليس من فعله ولو كان هو مرسل الماوردى لارض ملله لخصوله  
بفعله **قال** الرابع ويشبه ان يكون اجعا الى ما ذكره الامام من قصد الاصطياد  
بالسقى **الثاني** لو دخل الصيد ارضه او ذاره وصار مقدرا عليه او عشت  
طائر في ملله بارضه وخرج وحصلت القنطرة على البيض والفرخ لم يملكها صاحب الارض  
على الصحيح وقطع به جماعة منهم البغوي **وقال** لو حفر حفرة للصيد فوقع  
فيها صيده لم يملله وان حفرها له ملله فان قلنا لا يملك صاحب الدار نفواه ولا  
بملله وليس لغيره ان يدخل ملله ولا خذه فان فعل من ملكه على الصحيح وان عصى  
بدخول الدار وهو نظير حصول الملك في ما اذا احيانا ما اتجه غيره ولو اطلق  
صاحب الدار الباب لمقدد الاستيلاء عليه ملله وان كان ثفا قبال ملله الطائفة

الغزالي

الغزالي والماوردى وميتهم صاحب الشايل والكافي بما اذا كانت الدار والبرج  
منقذين حيث يشتمل اخره اما اذا لم يمتى الامسقة فلا يملكه وهو بطر على ما  
سواء في مسئلة الشك ولو اعلقه احبني لم يملله صاحب الدار ولا الاجني ولو قد  
بين الدار فحشيش الطائر فحشش فيها طائر ملك البيض والفرخ على الصحيح ولو دخل  
انسان بيتا من غيره او ذاره وصاد بها طائر ملله قطع **الثالث** لو دخلت شبة  
بركة انسان في ملله الوجهان المتقدمان في دخول الصيد ارضه فان قلنا  
بالاصح انه لا يملكها فمتى المتأخر فان كانت ضيقة ملكها وان كانت واسعة فلا  
لن يملك له فيها اختصار كل اختصار المتأخر من مربي البئع ذر وجهين في صحة بيع  
هذه الشبة والطائر الطائر في دارها ومقتضى جعله هناك مقدور عليه  
وصحة البيع ان يملله هنا ولو اضطررها الى بركة صغيرة يشتمل احداهما منها على شرط  
النهر مللهما ولو اضطررها الى بركة واسعة فكلها لو دخلت بنفسها **فروع** الاول  
لو اخذ الكلب المعلم صيدا بغير اشارة فاحذه اجبني من فقه ملله على المذهب كالمو  
فخرج طائر في شجرة غيره وان كان صاحبه ارسله فاحذه اجبني منه وهو حي **قال**  
الرابع يجب ان يكون المرسل يحقل خلافة لان الكلب اختيارا **المادة** صا  
صيدا فوجد به اثر ملك كالمو وجده مفترقا او موسوما او مقصودا بالخناج لم يملكه  
وبضمنه اذا وضع يده عليه او قبله شتمه وان ملله كلبه في ضامه وجهان ولو  
نصب شبة في مباح فوقع فيها صيده لغيره ومات لم يضمنه وكذا الواضحة في  
فوجد فيها درة مشقوبة ففي لفظة وان كانت غير مشقوبة ففيه مع السد ولو  
اشترى بتمكة فوجد فيها درة غير مشقوبة ففيه وان كانت مشقوبة ففيه للمبايع  
اذا ادعاها قاله البغوي **قال** الرابع ويشبه ان يكون الدرة لم يرضها  
فان الحز الذي يوجد في الارض يجوز لمخيمها **الثالث** قال الرويانى لو حصل  
صيد في بركة ملله وان لم يقصد اصطياده بل قصد ان يراه ويرسله كالمو احيانا ما  
لم ينو ملله بل الادعاء به مدعى ثم يدعه وامانا يربى الملك عن الصيد لاحقا انه  
يرون ان يرون الملك عن غيره كالبيع والهبة والادب ولا يرون بانفلا به من  
يدع على المذهب ولا من شبهته فلو اخذه لزمه ردده اليه سواء كان في البلد او



تحول او التحول بالحوش في الصحر او لو استقي من بر فاصب من دلوه بعض المافقي  
 زوال ملكه عنه وجهان ولو ارسل صيدا وحلاه بنفسه ففي زوال ملكه عنه ثلثة  
 اوجه اصحها وهو المصوّر انه لا يزول كما لو ارسل بميته الا نسيته وقصد  
 ازاله عليه عنها قال الفقهاء وينبغي ان يخرج دعه وثانيهما انه يزول ونسيته  
 الروايات الى النقص لكنه شرط ان يحليه على قصد اخراجه من ملكه والحاقه بالوحش  
 وثالثها انه ان قصد باطلا في القرب الى الله تعالى ان ملكه عنه والا فلا  
 وحرم المامه دي بزوال ملكه في هذه الحالة فان قلنا لا يزول لم يخرج له اخذه  
 اذا عرفه فلو قال عند لادسنا لاجته لمن يخرجه صا ومباحا وكان لمن صاده  
 ان ياكله لا ان يصرف فيه وان قلنا يزول عاد الى ما كان عليه ملكه من  
 صاده وان قلنا بالوجه الثالث ففي حل اصطيا دعه وجهان احدهما ان جزم به  
 المغوي نعم وثانيهما لا كالعبد المغتوق لو صرح بعقده او نواه مكانه فهو  
 الخلاف الا في العتوق في عتق الحيوان والكنز من المنع ولو القى شاة من الحب  
 او خرهما عرضا عنها فقل على كذا اخذها فيه وجهان مرتب على الخلاف في  
 ارشال الهيبه واو الى ما لا يملكه ما بقي على ملك المالك قال الامام والخلاف  
 في زوال الملك واما الاباحة فتحمل في ظاهر المذهب **قال** الرافعي وهو  
 ما ينقل عن الصالحين من المصاطب الستة **قال** النووي والاصح عند صاحب  
 التبيين وغيره انه يملك ويصح تصرفه فيه بالبيع وغيره ولو اعرض عن حله  
 ميتة فاخذه غيره ودفعه ففي حصول الملك له وجهان مرتبان واولي المحمول  
**قال** الرافعي وينبغي القطع به اذا قلنا من غصب جلد ميتة ودفعه يكون  
 الملك له والخلاف على انه للمغضوب منه والثما والسا قطة من شجر اذ ان  
 كانت داخل الحد اذ لم يحل اخذها وكذا ان كانت خارجة ولم تجز او تم بالقبض  
 وان جرت بها ففي تنزيل العادة المستطردة بحري الاباحة وجهان اصحهما  
 نعم **فرع** اذا تحول حمام من برج انسان الى برج غيره فان كان التحول ملكا  
 للاول لم يترك ملكه عنه ولزم الناقية رده فلو حله من برج الى برج يفر  
 من برج فهو متع للاسبي فلو كان الكما واذا ادعى انسان تحول حمام من برج الى برج

غيره

غيره لم يقبل قوله والورد ان يصدق الا ان يعلم كذبه وان كان التحول مباحا  
 ضمن برج الاول ثم تحول فقد تغير الخلاف في انه يملكه فان قلنا بالاصح انه  
 لا يملكه فللناس ان يملكه ومن دخل برج حمام ودشك في انه مباح او مملوك  
 فهو اولى به وله ان يملكه ويصرف فيه لان الظاهر انه مباح وان تحققت انه  
 اختلط ملكه بملك غيره ويعد المميز فقد قال النووي اذا اختلطت حمامة لحد  
 بحمامة فله ان ياكل بالاجتهاد واحدة واحدة حتى لا يبقى الا واحدة كما لو اختلطت  
 ثم لغويته **قال** النووي في الميزان ان ياكل واحدة متما حتى يصلح ربحا او  
 يقاسمه ولهذا قال بعض مشايخنا ينبغي للورد ان يجنب طير البرج والذي  
 ذكره الامام والغزالي وغيرهما انه اذا اختلط حمام لحددها حمام الاخر وقدر  
 التميز ليس لواحد منهما المصروف في شئ منها ببيع او هبة من ثالث وله ذلك  
 مع الاجتزاء في اظهر الوجهين وينبغي ان يختص الوجهان اذا جهلا العدد والقيمة  
 اما اذا علمنا فنبغي القطع بالصحة له ميرورتهما شائعة ولو ناعا على الخلط  
 او بعضه لثالث في كل منهما لا يدري عين فانه فان علم العدد والقيمة وتساوت  
 وزعت الثلث على الاعداد وان جهلا الاعداد لم يصح وطريق انقضاء المال في  
 كل منهما لا يجر بعثك الحمام الذي له في هذا البرج بخلافه يصح ويحمل جهاله  
 المبيع للمضرة **قال** الغزالي ولو توه بالحالة شئ صح واحتمل الجهل بالمقدار  
**قال** الرافعي ويقرب منه ما اطلقوه من قساستها **قال** ويجوز ان يقال  
 اذا قال كل واحد منهما بعت مالي من حمله ما لي في جملة هذا البرج بكذا او محناه  
 مع الجهل بالمبيع فاذا قال لبعنا حمام هذا البرج بكذا والاهداد مجهول يصح  
 ايضا مع الجهل بما يخص كل واحد منهما والمقصود ان يفصل الامر بحسب ما  
 يتراضيان عليه ويجوز ان يبيع احدهما للجميع باذن من يخرجه من اصله في بعض  
 دوكلاته بعض ثم يقسم الثمن بينه في هذا وجه مرتبة كما بالبشره ولو  
 اختلطت حمامة مملوكة او حمامات حمامات مباحة غير محصورة جاز الاصطياك  
 وان كانت المملكات محصورة ايضا لم يجر الاجتهاد ولو اختلطت حمامات  
 ابراج مملوكة لا تكاد تنحصر حمام بل في اخرى مباحة لا تحصر ففي جواز الاصطياك



وجهان لصحة الجوار ولو اصبحت حنطة انسان على حنطه فهو او ما يبعه في  
 ما يبعه وجهه قدر ما فالحكم كما مر ولو اختلفا في مقدار الخلط **قال**  
 الماوردي القول قول من ان اللطعام على صبرته ولو ملك ما بالاستفا  
 ثم انصب في منبره من ماء لا يمنع الناس من سلقها وهو اخلط  
 محصور بغير محصور وفيه وجه تقدم انه يزول ملكه عنه ولو اخلط درهم  
 او دراهم ولم يميز او دهن حرام بدهنه او غيره من المباحات **قال** الغزالي  
 وغيره طريقة ان يفصل قدر الحرام فيصرفه الى الحنطة التي تجبر فيه فيما يثقف  
 في الباقي **قال** النووي ومن الباب ما اذا اخلطت دراهم او حنطه ونحوها  
 بجماعة او عصفت منهم او خلطت لم يميز فطريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر  
 حقوقهم **الفصل الثاني** في الاثر وحام على الصيد وله احوال **الاول**  
 ان يتعاقب جرحان من اثنين فان كان احدهما من ادم ففاد الاخر جارا  
 فوط فالصيد ملك للمزور المرفف ثم ينظر فان تقدمت الجرحاة على المرمية او  
 المرفقة فلا تنسب الجرح وان تأخرت لزمت ما نقص من اللحم او الجلد بجرح احده  
 وان كانت الاولى من منه والثانية مدففة لا تقطع الحلقوم والمبري فهو ميتة  
 ولا الورى الى صيده فاد منه ثم رماه فانما مدففة لا تقطعها ويجب عليه عام  
 قيمته بجرح واحد وان مدففة بقطع المنخ منه فهو حلال في غير ذلك وما بين  
 قيمته مذبحا ومنه **قال** النووي وانما يظهر التقار اذا كانت فيه حياة  
 مستقرة فان كان الحيوان لما به بحيث لو لم يذبح لهلك فاعيدى انه سقط  
 شي بالذبح وان كان الاول من مناد ليس الثاني مدففا وما في الصيد من الجرحين  
 معا فهو ميتة وما القدر الواجب من قيمته على الثاني بناءه الاصحاب على سلة  
 مهمة مقصودة في نفسها وهي ما اذ لجن انسان على عبد انسان وبعثته او صيده  
 فلو كان له قيمته عشرة دنانير جرحه ارشها دينار ثم جرحه اخرج جرحه ارشها  
 دينارا ايضا وسرقا الى النفس فبها يجب على الجاني عشرة اوجه **احدها** يجب  
 على كل واحد نصف قيمته عند جنايته وعلى الاول خمسة وعلى الثاني اربعة  
 ونصف **وثانيها** يجب على كل واحد نصف قيمته عند الجناية الاولى وعلى

كل واحد خمسة وهو قول المذنب والي سحر وجهه المذبذبة يجب على كل منهما ارش  
 جراحته وهو دينار فانه نفعان مولدين جنائيه وما في وهو ثمانية بل في الجرحين  
 فيسرق كان فيه وجهه ابو اسحاق هو لا يظهر ان على كل نصف قيمته يوم الجناية  
 لا الجناية اذا صادت نفسها دخل ارشها في بدل النفس وكل منهما لم يضمن الا  
 نصف النفس ولا يدخل فيه الا نصف الارش ولا يدخل النصف الاخر فيما ضمنه  
 الاخر وكذلك لو قطع يد رجل فسرق في نفسه دخل برارش في بدل نفسه  
 ولو قتل غيره لم يدخل الارش في بدل النفس بل يضمن ما يرجع بالاول وعلى  
 الثاني نصف ارش جنائيه واذا رجع الاول عليه بنصف ارش جنائيه استقر  
 على كل منهما خمسة وعلى هذا التوجيه المالك بخلافه في ينادي بين ان كل واحد  
 من الاولين الثاني وحكي المائدة وجه اخراجه انه لا يطالب الا بالتالي وعلى  
 هذا توافق كلام المشرع والي استحقاق لو نقص بالاول دينار او بالثاني دينار  
 فعلى الاول اربعة ونصف وعلى الثاني خمسة اما على رأي المذنب فلا يدخل  
 ارش جنائيه وهو دينار ونصف القيمة بعد الجنائيتين وهو ثلاثة ونصف وعلى  
 الثاني ارش جنائيه ديناران ونصف القيمة ثلاثة ونصف اما على رأي ابي اسحاق  
 فعلى الاول نصف قيمته يوم جنايته وهو ثلاثة ونصف وارش جنائيه وهو  
 دينار ثم يرجع الاول على الثاني بنصف ارش جنائيه وهو دينار فيستقر  
 على الاول اربعة ونصف وعلى الثاني خمسة ونصف ولو نقص بالجناية الاولى  
 دينارين والثانية دينار التعاقب الحكم واخذ لقوا في ان المشرع قال هذا من هباله  
 او حرجه للساقى **والثالث** انه يجب على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني  
 خمسة وهو اختيار الفقهاء **الرابع** انه يجب على كل منهما نصف قيمته يوم  
 جنايته ولا يعتبر الا نصف برارش ولا يزال الواجب على القيمة ولا يرجع من ذلك  
 على الثاني شي بل يجمع ما لزمها تغليرا وهو عشرة ونصف ويقسم وهي  
 عشرة على العشرة والمصرف في اعي المتفادات بينهما ويستهطها ايضا فاما لو جرح  
 وعشر من موجب على الاول اربعة عشر جزا من احد وعشرين جزا من عشر وعلى  
 الثاني عشرة اجزا منها يا فيها **والخامس** لاجل التقرب وهو اختيار الامام



ونسبته الى المحققين ان الثاني لا يلزمه الزم من اربعة ونصف فلم الاول خمسة  
ولم يجعل الامام الزاهد علي بن ولادشاه قال هو منسوب الى الثغوبت الا  
فيما بعد من الترم الثاني **قال** الراجح ومنهم من يجعل الزيادة ارساوات  
يعتبر الارش في حق الاول دون الثاني فيجب عليه ما نقص جنائته وهو دينار  
ونصف القيمة بذلك وهو اربعة ونصف لا يعتبر الارش في حق الثاني **قال**  
ولان ان يقول قضيه ما ذكر في الوجوه ان لا يعتبر الارش تمامه في حقه بل نصفه  
فيجب نصف دينار من اربعة وخمسة قيمة يوم جنائته انتهى وفيه بعد  
والسادس لا ينجران وهو من صرح عند العراقيين والروايات انه مجمع بين  
القيمتين فتكون تسعة عشر فيقسم على هذا العدد ما هو فيه وهو عشرة فيكون  
على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر هي عشرة وعطى الثاني باقيها تسعة وهو  
اقرب من غيره قال ابن الصلاح وهو اقرب وافل من المحاد والواقعة في الوجوه  
الاخرى اذ المدين من مخالفة النظاير والقواعد لاحتمال الواقعة ما يقطعها  
عنها فالافضل ما روي على الاول متعين وخرج لروايات علي بن وجه ما لو كانت الجنابة  
ثلاثة وارش كل جنابة دينار والقيمة عشرة فعلى الوجه الثاني يانم كل  
منهم على طريقه المزدادش جنائته دينار وثلاث القيمة بعد الحنات وهو  
ديناران بصير ثلاثة وثلاث على طريقه ابي اسحاق سقط ثلث الارش عن كل  
واحد منهم فتكون على الاول ثلث القيمة يوم جنائته وهو ثلاثة وثلاث  
ارش جنائته ثلثا دينارا فيجتمع عليه اربعة وعطى الثاني ثلث القيمة يوم جنائته  
وهي ثلاثة وثلاثا الارش ثلثا دينارا فيجتمع عليه ثلاثة وثلاثا وعطى الثالث ثلث  
القيمة يوم جنائته وهو ديناران وثلاث وثلاثا الارش ثلثا دينارا فيجتمع عليه  
ثلاثة ثم اخذ المالك من كل واحد منهم ثلاثة وثلاثا فقد وصل الى الحق ولا  
راجع وان اخذ من الاول اربعة وجع الاول على الثاني ثلث دينار وعلى الثالث  
ثلث فستتفر على كل منهم ثلاثة وثلاث وان اخذ من الثلاثة ثلاثة وثلاثا  
على الثالث ثلث وستتفر فاعز مؤاويل الوجه الثالث على الاول اربعة منها  
ثلاثة وثلاث هي ثلث القيمة وثلثانها ثلثا الارش وعطى الثاني ثلاثة وثلاثا

منها

منها ثلاثة هي ثلث القيمة يوم جنائته وثلثانها ثلثا الارش وعطى الثالث ثلاثة  
منها ديناران وثلاث هي ثلث القيمة يوم جنائته وثلثا دينارها ثلثا الارش والبلغ  
عشرة وثلثان في كل الوجه الرابع توزع العشرة على عشرة وثلثين وعلى الوجه الخامس  
على الاول اربعة وثلاث وعطى الثاني ثلاثة وعطى الثالث ديناران وثلثان وعلى الوجه  
السادس جمع القيم وهي عشرة وتسعة وثمانية الحلة سبعة وعشرون فيقسم  
العشرة عليهما المسئلة بما لها من احد الجناسين من مال العبد او الصبيد ينظر  
في جراحة المالك اهي الاول والثانية وخرج على الاول المقيمة فسقط  
حصة المالك وبقي حصة الماجني وعن القاضي الحارثي في الخلاف المتقدم  
في الجناسين على العبد حله ما اذا لم ينل الجنابة ارش مقدار فان كان فليس العبد  
فيها كالمهنية والصبيد المملوك حتى لو جنى على عبد غيره جنابة لها الرشد وقيمتها  
مايه فنقصت الجنابة عشرة ثم جنى على جنابة لا ارش لها فنقصت عشرة ايضا  
ومات العبد منها فعلى الاول خمسة وخمسون وعطى الثاني خمسة وربع منها خمسة  
والاول **قال** الراجح هذا الذي نسبته الى اسحاق وهو اختيار القاضي  
**قال** ولو قطع كل منها ثلثا او القيمة والنقصان كما هو فيه لزم الاول نصف الارش  
العبد وهو خمسة وعشرون ونصف قيمته يوم جنائته وهو خمسون ولزم الثاني  
نصف ارش البند خمسة وعشرون ونصف القيمة يوم جنائته وهو اربعون فاحتمل جنابة  
واربعون مية المالك لا يصرف الاول من منها شي لان الجنابات التي على الارش  
مقدور يجوز ان يرتد واجمعا على بدل النفس كما لو قطع يديه وقتله **انحد**  
والموارد في حكاية المسئلة ما عدا الوجه الثالث والخامس وقاله في ما  
اذا كان الجنابة ارش مقدار فان كانت لها ارش مقدار فوجبان احدهما انه يصير  
بقدر اطرافه كالحرق والجتر اذا جنى عليه جناسين ومات منها كانت المدة عليهما  
بالسواء ولو تفاوت الجنابات والثاني انه يصير مع التقدير كالمهنية قال  
وكلاهما باطل واذا بطلا فقد صا العبد مشار كالحرق في التقدير والمهنية في  
اعتبار القيمة وغالها في امر فان هو ان المعية طرف العبد ان الامر من  
المقدروا نقص من قيمته ما لم يستوعب المقدر جميع القيمة فان استوعبها وجب



اقلها وهو ما نقص من القيمة لان الشبهة مع السراية تمنع من وجوب جميعها على الحد  
فجعل على موجب هذا المقليل من الوجوه الخمسة انتهى اذ بذلك ان العبد اذا  
كانت قيمته ما به مثلا فان قطع كل منهما ما يعادل القيمة كاليد من الرجلين كالامر  
كما تقدم وان قطع كل منهما ما سققت عنهما كيد رجل فان كان البعض الحاصل بذلك  
قد نقصت القيمة او اشترى بالامر كذلك وان كان اقل كما لو نقص قطع كل منهما عشرة  
في مثالنا فعلى الوجه الاول لا يختلف الحكم وعلى الثاني يجب على ما خذ المثل على  
الاول نصف قيمة الطرف يوم جنايته وهو اثنان وعشرون ونصف والباقي ستة ارب  
ما ينقسم بينهما فكل على اربعة وخمسة وتسعون وعلى الثاني تسعة وسبعون  
ونصف يودي كل واحد منهما الى اربعة وخمسة لانهما دخلت في اثمانه فاشترى  
على الاول تسعون وعلى الثاني خمسة وستون ونصف وعلى الوجه الثالث تسعة  
والخمسة والسبعون على الاول وعلى باقية الوجه لا يختلف الحكم **هـ** اذ ايان  
المسئلة التي هي عليها مسئلة الصيد وجعلنا الى مسئلة الصيد **و** فاذا جرحه الثاني  
جراحة غير مدفوعة ومات من الجراحة ففيه ثلاثة طرق احدها **قال** انه كالسرد لا ينفى  
في الجناية على العبد **وقال** الماوردى هو ظاهر المذهب في قول الجمهور فسقط  
ما يخص الخارج الاول ويحى فيما على الجرح الثاني الوجه المقدمة في حقيقة  
التوزيع **والثاني** انه يجب للجميع على الثاني والثالث **الاصح** انه ينظر  
فان مات قبل ان يدره الاول وقبل ان يمتلئ من دمه لزم الثاني كما في قيمته  
مهما اختلف ما لو جرح شاة نفسه ثم جرحها غيره فانت فانه لا يجب على الباقي  
الا نصف قيمتها لان كلا من الفعلين هناك محرم وحصل الفساد بهما معا وان  
ادركه وتملئ من دمه فلم يدرجه حتى مات فوجها واحدها انه لا يجب على الثاني  
ستو ادرى جرحا واحدا يضم زيادة على ما يدرى ولا يكون مرد الذبح مستقظا  
للصنان ولا في ميزان يموت الصبي في يده وقبل ان يقد ر عليه ويقتل من دمه  
وفي القدر الذي يضمه وجهها واحدها يضم كافيته من سائر اعضاءها  
انه لا يضم كافيته بل هو كالجرح عند جرحه سيده ومات منها فعلى هذا يجب

الاجرة

الوجه الستة في حقيقة التوزيع على الجرحين فما يخص الجرح الاول فسقط  
وما يخص الجرح الثاني يجب على جرحه ان قلنا يلزمه كافيته فان قلنا يلزمه  
كافيته من سائر اعضاءه الحالة لرب ولى او على احد الوجهين في هذه الحالة فحقه  
الاطلاق لا محابا ليقال ان كان الصبي غير من سائر اعضاءه وتسعة من سائر  
انه يلزم الثاني تسعة واستدل صاحب التقریب فقال فعل الاول يؤثر في الرهوى  
فقط ما ينبغي ان يعتبر قيقا اذا كان غير من سائر اعضاءه وتسعة من سائر اعضاءه  
تسعة ومذ بوجاهة من ثمانية دلزمه الثمانية والدرهم الاخر يؤثر في فوائده  
فعلا بما جرحا فتوزع عليهما فله نصفه ونصفه ويجب نصفه مع الثمانية **قال**  
الامام وفيه نظر ليرد ما ذكره صاحب التقریب **الحالة الثانية** اذا اصاب  
الجرحان معا فان تساوا باقية شئب الملك بان كان كل منهما مدفوعا او من سائر اعضاءه  
انفردا او كان مجموعهما مدفوعا او من سائر اعضاءه او كان احدهما مدفوعا والاخر من سائر اعضاءه  
سواء استأدى الجرحان في الكبر والصغير او تفاوتا واستوا اصابا بالدرج او غيره او  
اصابه لحد هادون برجز وان كان احدهما مدفوعا او من سائر اعضاءه والاخر فالحصنة  
لصاحب الاول والاثنان على صاحب الثاني وان احتمل ان يكون لزمانهما او  
باحدهما بعينه او لا بعينه فالصبي بينهما في الظاهر وينبغي ان يستعمل احدهما  
من الاخر وان علمنا ان احدهما مدفوعا ومن سائر اعضاءه فانه لا اثر  
في التدفيع والاذمان **قال** الفقهاء كونهما والزم عليه ما لو جرح  
النساء استأنا جراحة مدفوعة واخر جراحة غير مدفوعة فقال يجب المقصا  
عليهما **قال** الامام وهو بعيد والوجه تخصيص المقصا من الاول وان نصف  
العبد يخص من جرحه مدفوعة بوقف النصف الباقي الى الزرع طحا او تبين  
الحاك فان استأنا من البيان جعل النصف بينهما نصفين فيحصل للاول ثلثه اربعة  
وتابعه الغزالي وحتى بعضهم وجها ان الجميع المدفوع يعين **الحالة الثالثة**  
ان يعالج عاقب الجرحين ووجدنا احدهما من سائر اعضاءه والاخر مدفوعا ولم يعرف الساتون  
فان كان المدفوع صاحب المذبح فالحصنة لاول وان اختلفا فقال كل منهما انا جرح  
اولا وازنت فالصبي في كلت منهما تخلف لآخر فان خلفا فالصبي لهما ولا شيء لاول



منها على الآخر وان اختلفت حداه دون الآخر فهو الحالف على الناكل ارضما  
نقص بالذبح وان اصاب غير المذبح فطريقان اصحهما القطع بحله والثاني ان  
فيه قولين لقول المذبح من في مسئلة الايمان لو قال حلفت انما ارميته او لا والله  
افسدته بجرأته ففعلك القيمة فلكل منهما تخلف الاخر فان حلف احدهما دون الآخر  
لزم الناكل قيمته من ان لو قال الذي جرحه او لا ارضمه بجرأته وافسدته انت  
بنسلك ففعلك القيمة وقال الثاني لم يرضه انت وكان على امتناعه الى ان  
رضته انا فان رضته او دفعته فان تقعا على غير جراحة الاولي فان علمنا انه لا يرضي  
الامتناع معها للسر جراح الطائر ورجل ما يمنع بعوده صدق الاول بمعنى ان  
صدق الثاني فان حلف فالصدق له ولا ارضى على لرا وان حلف لرا وان حلف لرا  
قيمتها بجرأته بالجراحة الاولي ولا يحصل الصيد لانه يمتنع بقوله وهل للاخر طه فيه  
وجان ولو علمنا ان الجراحة المرفقة متقدمة على التي لو انقردت لارست حل الصيد  
فان ادعى كل منهما انه المرفق فلكل تخلف لرا اخر فان حلفا فبينهما وان حلف احدهما  
خاصة بقوله وعلى لرا اخر فان نقص حصل نقص **فروع** قال الشافعي رضي الله  
عنه لو رماه الاول والثاني ووجدناه ميتا ولم يدربا بل به الاول ان يكون  
ممتنعا او غير ممتنع حل وكان بينهما نصفين واغرض عليه بانه ينبغي ان يحرم هذا  
الصيد بقدر حله ينبغي ان يكون بينهما بل من اثبتة منها واختلاف نوازل الجواب  
على ثلثة اوجه • احدها ترك الكلام على ظاهره وتسلية الاعراض وحل قوله انه  
يحل اكله على ما اذا عقره احدهما فاصبه ثم اصاب الثاني المذبح فذبحه او اشباه ولم  
يصرف حرم الممتنع ثم ادره احدهما فذبحه فحل وقوله انه بينهما اراد اذا كانت  
يدها عليه ولا يعلم مستحقه منها فقسمت بينهما فاما اذا وجداه ميتا بالجرأته  
فلا محل فان بقعا على ان الثاني هو القابل كان عليه القيمة وان اختلفا حلف  
منها للاخر كما مر وقد جعل الشافعي لا يرضى ان كان في الباطن لاحد ما كرمات عن  
ابن مسعود ونصر الى ادعى كل منهما انه مات على ذنبه والوجه الثاني في ترك ظاهر  
كلامه ايضا وحله على ان مراده صيد ممتنع برحله وجناحه كالجمل فاصا باحدهما  
رحله فكسرها والاخر جناحه وكسره فيه وجان احدهما انه بينهما واصحهما انه الثاني

فان

فان قلنا بينهما فالمسئلة مفروضة فيه وان قلنا انه للثاني فلم يعلم الثاني وهو سيد  
مكون بينهما والثالث اجر المضر على ظاهره فاذا رمية ومات ولم يدربا هل انته الاول  
ام لا فلا محل مقابو على امتناعه الى ان عقره الثاني فيكون مشتركا بينهما وقيل يكون  
للتاخذ وحكي الماوردى في الحل اربعة اوجه • ثالتهما ان يقارب ما بين الرميين حلا  
وان طار فلا • وثالتهما انك تارمية الاولى لا يثبت الصيد شيئا كما لمباح وان  
كان يثبت غالبا اعتبارا بالغالب **الحالة الرابعة** ان يرتب الجرحان يحصل  
الايمان بهما معا وهذا يفرض على وجهين احدهما ان يكون كل منهما بحيث لو انقرد لم  
يرضى الثاني ان يكون احدهما من منع الطير ان والاخر من منع العدو فبما منع  
بطيران وعدوه كالقطة في شل الصيد وجان احدهما انه لها وصحة الامام والغزالي  
واصحها انه للتاخذ وبناها بعضهم على الخلاف المتقادم فيما اذا كانت تحته صغيرا ان  
فارضعت امرأة احدهما ثم الاخر اهله سددف نكاحا جميعا او لا سددف نكاحا الثانية  
ان قلنا يندفع نكاحا فالصيد بين هذين الاسين والافق للتاخذ وهذا البناء يقتضي  
الاختلاف في التصحيح فان الصحيح عند الجمهور تحريمه وعند الشافعي الى حامد عمره  
ونسب الرواية في التحريم الى القديم والحل الجديد ونظير الخلاف ما لو حبس  
جميعا ومنعه الطعام والشراب حتى مات من الجوع عين فهل يلزمه قسطة جوعته  
الدية او جميعها فيه قولان وقد اورد في الشافعية المشحونة عدلا فغرف به  
وقد اوطق زوجة ثلاث طلقات متفرقات هل يرتب البيئونه الكبر على الظواهر  
على الثالث وكذا عتق المكاتب يرتب على اذا الفهم الاخير او على الكل حتى ثبت برجل  
وامرأين وحكي الماوردى في الصورة الثانية وجها ثالثا انه لا كسر الجناح فقط  
متموا تقدم او اخر بقربعا على احدهما وجهين فيما اذا ارضاه معا فقطع احدهما جناحه  
والاخر برجله انه يجوز لكسر الجناح فان قلنا انه للتاخذ او كان جرح الثاني مرميا  
او انقرد فلا مشي على لرا ولو غاد بعد ازمانا للتاخذ فجرحه جراحة اخر فان اصاب  
المذبح فهو حلال وعليه للتاخذ ما انقص من قيمته بل رحمه وان لم يصبه خرم عليه  
ان دفع قيمته بجرأته جراحته الاولى بجراحة الثانية وكذا ان لم يدفقت ولم  
يتمن الثاني من دفعه وان عمن لم يذبح غاد الخلاف السابق فكل واحد الوجهين للشافعية



الا ادرى حراسته الثانية لمقتصر المالك وعلى اصحابها لا يقتصر الضمان عليه وعلى  
 هذا ثلاث طرف • احدهما يجب قيمته وبه الجرحان الاول والثاني • والثاني ان  
 يلزمه مخرج على الخلاف المتقدم في بابيه فيما اذ اخرج عبد الله بن قاسم  
 جرحه شديدا ثم عاد الاول جرحه اخر او مات منها وفما يلزمه اوجه •  
 احدها ثلث القيمة تؤدى على الجراحات • والثاني ربعها • والثالث نصفها  
 والطريق الثالث انه ما في كفية التوزيع الاوجه الستة المقدمة في الحالة  
 الاولى واعلم ان الاعتبار في المعية والترتيب المسئلة بالاصابة لا ابتداء  
 الرمي **فروع** لو اقام بينه على انه اضطراد هذا المبدأ واخر بينه على انه اصطادة  
 فقيه القول في بقاؤهم الميتين اصحابا سقوطا ورجع الى قول ذي اليد  
**الساكن** في يد رجل صيده فقال احرقا اصطوته فقال ذواليد لا علمي بذلك  
 ابن جح لا ينعق هذه الجواب بل يدعيه لنفسه او يستلها على مدعيه **المالك**  
 قال النووي في الصيد بالبنده قحلا واستدل له **الرابع** في سنن ابي داود انه  
 عليه السلام قال اقرءوا الطير على ما كانتا وضعف وفي نفسه وجها لا يحكيان  
 وغيرهم احدها ان المراد المني عن الاصطاد دليل وهو من ثمره واصحابها ورواه  
 الترمذي عن الشافعي انه كان الرجل في الجاهلية اذا اراد الحاجة الى الطير فذكره  
 ونفقه فان خذ ذات اليمين قضى حاجته وان خذ الشمال جمع مني عليه لم يذك

**كتاب الضحان**

والنضحية من الشعائر الظاهرة والسنن المأثرة وهي تدعى شئ من النعم  
 بالصفات الالهية بيوم النحر او في ايام التشريق قربا الى الله تعالى ينبغي ان يذبح  
 عليهما كن يترجم في سنة لكل من يجد اليها سبيلا من المسلمين من اهل المذاهب والقرى  
 والبوادي في الحضر والسفر والحاج بمنى وكان معه هدي ومن لم يكن وشهد العبد  
 فقال لا يسئل الحاج بمنى لان ما نحر من هدي لا اضحية كالاحاطة بملوك البعده  
 بما هو خلاف ما نص عليه الشافعي والاصحاب والمبعض والنضحية المكاتب  
 كبريائه وليست احد ان يضحي عن الميت من غير وصية على الصحة وهي افضل من  
 التطوع وليست سنة على الرعايا بل على الكفارية في حق اهل البيت فاذا

ضحي

ضحي احدهم ما دلت السنة في حقهم ولو ترها اهل بيت له لم يحكي القاضي حيا  
 انما فرض كفارة حتى لو تركها اهل بيته المتوا وهو كاحد المولى في الشعائر  
 الظاهرة هل في سنة او فرض كفاية كالاذان ولا يجب الا بالذند ولو اثار  
 الى واحدة من النعم على ما قال جعلت هذه اضحية صارت اضحية وثلثه  
 النضحية بما كان لوقا جعلت هذه العير وقفا وان لم يعلقه على شئ صرح  
 به الامام وخصص القاضي الطبري ذلك بما اذا علقه على شئ شقيا من رض  
 وقدم غايب وقال فيما اذا لم يعلقه انه على الخلاف في النذر المتجرد ان  
 كان المذهب فيه الصحة الحاقا لهذا الصيغة بصيغة النذر ولا يشترط  
 ان يقول الله على المذنب ولو اشترى واحدة منها صالحه للنضحية بنية  
 النضحية او الهدي لم يصححه بحج ذلك وله تبعها كما لو اشترى بنية الوقف  
 او العتيق **قال** الرافعي وفي سنة النعمة حكاية وجه امانة نضحية وغالب  
 الظاهر صد رغن غفله وموضع النية في ذوام الملك على ما سبنا **وقال**  
 الرواية لوقا ان اشترى شاة فليله على ان يجعلها اضحية فله ان يذ  
 مضمون في الذمة فاذا اشترى شاة فعليه ان يجعلها اضحية ولا يصح نضحية  
 بالشر **قال** ولو علق وقال ان اشترى هذه الشاة فعلى ان يجعلها اضحية  
 فوجها ان احدها لا يلزمه جعلها اضحية والثاني يلزمه تعليلها حكم البذر  
**فروع** ليس لولي الصبي والمجنون والسفينة ان يضحي عنهم من الهدي **فروع**  
**قال** الماوردي تحت اللام ان يضحي من بيت المال لجميع المسلمين ببدنة  
 ينحرها في المصلى فان لم يسرف مشاه ويتولى الذبح بنفسه فان ضحي من الهدي  
 حيث شاء وبلد لمن اراد النضحية ودخل عليه شهر ذي الحجة ان يذبح شاة من  
 شعر يذنه تتوافيه شعر الرأس والمجبة والابط والعانة والسحاب وغيرها  
 مخلوقا وقصر او شفا واحرقا او تقصير او غيرها وان رسل شيئا من اطفاله بقلم  
 او شرا وغيره حتى يضحي **قال** ابراهيم المروزي وحدهم سائر اهل المدن  
 ختم الشعر والظفر هذا المذنب فيه وجه انه يحرم وثائقه يسحب ان لا  
 يذبح شيئا منهما لم يتعرصوا للكرامة وثالثا انما لا يذبح الا اذا حضر الصبي



واشترى اصحية او عين واحدة من نفعه ورابعها قول الله لا يدره القلم ولا ما عدا  
 شعر الراس في النظر في اركان الصحة واحكامها **النظر الاوان** في اركانها  
 وهي اربعة • الذبح • والذبح • وتيقية الذبح • والوقت • والثاني  
 والثالث لا اختصاص للحائض الباب **الزكاة الاوان** الذبح والنظر  
 جنسه وصفته وقدره **ما** اجنسته فالكلام فيه في نفسه وفي سنة وفي صفته  
**ما** افنسته فلا يجوز التضحية الابلا لانعام وهي لا يبل لحايتها وعمرها والبقر  
 جوايسنها وعمرها وغيرها والغنم صافها وما عراها ولا يجوز ذابها ولا يذبحها  
 من الوحوش ولا بالتولد منها ومن غيرها **ما** اسنسه فلا يجزي من الضمان الا  
 الجذع او الجذعة فما فوقهما ومن الابل والبقر الا المشي والشدّة فما فوقهما ولا يجزي  
 الجذع من المعز على المذنب ولا من يربل والبقر وفي سنة الجذع من الضان اربعة  
 اوجه تقدمت الزكاة اصحها انه سنة وعلى هذا الوجه قبلها بان سقطت سنة  
 اجزا كما لو تمت السنة قبل ان تجذع وذلك كالبلوغ بالسنة والاحلام الهاسبق  
 اعتمد عليه **قال** القاضي الطبري لا جذع سقوط اسنان لابل كما في غير الصبي  
 وفي الثاني من المعز وجهان تقدمت اية الزكاة اصحها انه ماله سنثان ودخل في  
 الثالث والثني من البقر ماله سنثان في دخل في الثالث وقيل ماله ثلاث ودخل في  
 الرابعة ومن الابل ماله سنثان ودخل في السادسة وقيل سنة ودخل في السادسة ومن  
 الاسنان في الثاني من الابل والبقر والغنم والجذع من الضان بلوغ في فحها واستوى  
 في ما بلغ هذا السن الذر والامني في اجزا **ما** اصفته فالتقص المانع من اجزا  
 نقصان جزاء ونقصان صفة فنقصان الصفة المرض والمذنب نه ان كان سنثان  
 لا يمنع الاجزا وان كان يظهر بسببه الهزال وقساو اللحم بحيث يصير مضاعف  
 وفيه وجه وقيل قول الله يمنع الاجزا مطلقا ورحة الغزاة وقول الله مطلقا  
 يمنع الاجزا وجه اخر ان الهياك يمنع الاجزا مطلقا قليله وكثيره بخلاف غيره وهو  
 يضم الهياك امراض الماشية فتشده عطشها فلا تروى من الماء وقيل هو ذابها  
 فتميم ولا ترعا ومن انواع المرض الحرب والمنصور في الجذع الذي قطع به اليهود  
 انه يمنع الاجزا قل لا كان وكثيرا وفيه وجه ان قليله لا يمنع كالمريض واخذ الامام

والغزاة

والغزاة وفي معناه البثور والقروح ولا فرق في الحرب وغيره من الامراض مخرج  
 لروا عن غيره **ما** العجا فان شدد عرجها بحث سببها الماشية الى الكلا  
 الطبيب وتختلف القطيع لم تجز وان كان يشير لا يخلها عن الم منع واذا منع  
 العرج الاجراف فقد بعض القوائم او انشأه او لا وان كانت تحف ثلاث قوائم  
**ما** العود فلا تجز ان لم تقط الحدة باقية قتل لا يمنا لا يبصر احد شقي المبرج  
 فنقص عيها ونيابته لهما وقيل لان الحدة غصوم مستطاب نوكل فان كانت  
 الحدة باقية بان كان على بعضها فلتنة بياض وحوه لم يمنع **وقال** الماودي  
 ان كان الذائب بالنتنة الا ان لم تجز وان كان لا فلا اجزا كالحولا والعشا وفيه  
 وجه وبه يحصل فيما اذا ذمت بعض البصر ثلثة اوجه فالتما ان كان الذائب  
 الا فلا اجزا والا فلا وان عمت الثلثة الحدة واذ هبت جميع البصر فوجهان  
 بشيان على المعين فعلى لاول الاجز وهو الاظهر ولا يجزي العجا والعش وضعف  
 البصر في احد العينين او كليهما لا يمنع حد الطلقة **وقال** الماودي  
 والرواية ان عطى الناظر بياض اذهب لشمه منع الاجزا وان اذهب اقله لم  
 يمنع على الصحيح ويجزي العشوا وهي التي تبصر بالتمهاردوز الليل على الصحيح  
**ما** العجفا وهي التي ذهب مجها من شدة هزالها فلا تجزي وقد يكون خلقه  
 الهرم او مرض وان كان يما بعض الهزال لم يذهب مجها **قال** الاخر ويجزي  
 وقيد الماودي بما اذا كان خلقه وقال ان كل من مرض لم يجز **وقال** الامام كما  
 لا يعتبر السمن الزايد في الاجزا السمن من بقا العجفا التي لا تجز هي التي تلعف  
 لها به العجف واقرب معتبر ان يقال اذا كانت عجفا لم ترض فناء ولحمها الطبقه  
 العليا من طلبه اللحم في سمن الرخا في غير مجزبه وظاهر كلام الغزاة لاختيار  
**ما** التولا فلا تجزي اتفاقا **ما** النحل الكثير الروان والاشي الكثيرة  
 الولادة فيجزيان وان لم يطبخ لهما وورد النمل عن التضحية بالمقابل والملايرة  
 والشرقا والحرقا • فالمقابل التي قطع من مقدم اذنم فلقه ثلثه بمقابل الاذن  
 ولم تفصل • والملايرة التي تغل بها شدة ذلك من مؤخر اذنم • والشرقا بالمسقولا  
 الاذن بالطول • والمزقا بالملايرة التي تغل اذنم من في او غيره وفي اجزا هذه



الادعة طريقا نأخذها فيه وجهان أصحها الاجراء الثاني القطع به لكن يكره ولا  
جزء المقطوعة جميع الاذن على المذنب **ما** الذي قطع بعض اذن ما بين فان كان  
المبان لا يمنع الاجزاء قطعاً وان كان يستبرأ فكل ذلك على الصحيح **قال**  
الامام واقرب العباد اذ في الفروا يقول ان كان النقصان نال من يود فالجزء  
المبان كثير وان لم يلح من بعد فهو صغير ويجري الصغير الاذن ولا يجري التي لم  
تخلو لها اذن على الصحيح والتي لا يمنع الاجزاء طلقا على المذنب **ما** انقطاع  
الاجزاء فيه صور **الاول** لا حراً التي اخذ الذئب مقداراً بينا من فخذها بالامانة  
اليه ولا يمنع قطع غلفه يسير من عضو جبر الاجزاء ولو اقطع الذئب اذنه او  
غير اليه الضان لم تجز النضحية مما في اذن الوجهين من جبر الخلوقة بلائيه في  
اصح الوجهين والذئب في الشاة ونحوه كالا لئيه وقطع بعض الالية لقطع كلهما  
**الثاني** لجري الصغيرة الصرع كالصغيرة الاذن وفي المقطوعة طريقتان  
احدهما انما كالمقطوعة الالية والاصح انما لا يجري والثاني القطع بالاحد  
والخلوقة بغير فرع كالمخلوقة بلا الية والاصح الاجزاء ايضا وقطع بعضه كقطع كله  
ولا تجز المقطوعة بعض اللسان ويجري الحصى والرجود وهو الذي ردت حصاه  
على المذنب وقال ابن حزم فيه قولان ولجده يذم المنع وهو غير **الثالث** تجري  
النضحية باجماع النحاة لا فرق لها لكن يكره وذات القرن افضل وكذا العمامة  
التي اكسرت غلاف قرنهما والعصا وهي التي اكسرت قرنهما سواء في قرنهما الكبير  
اولا **وقال** الفقهاء ان اثر الم اكسرت اللحم كان كالجرب والتي ذهب بعض  
استنائها فان ذهب كلهما فثلثة اوجه احدها لا تجري وانصر عليه جماعة ومجته  
النووي وثانيها تجري وتشبه الامام في المحققين ورواها القاضي قولن وقالهما ان  
كان ذلك لمرض او كان موثراً في الاختلاف وينقص اللحم منع الا فلا واقتصر عليه  
جماعة واستحسنه الراجح وروى النوى عن المشيعة قال العمري في المشاخر  
عن الغنم فان كان ذلك ظهر الا وعله منع وان كانت عادة او هتلا اجزات  
**فترج** قال النووي العيوب سنة اقتسام عيب الاضحية والمهدي والعقيقة  
الماع من الاجزاء وهو ما نقص اللحم وهو عيب البيع وهو ما نقص القيمة او العاين

غير

وعيب المساجر وهو ما يؤثر في المنفعة نائراً يظهر به تفاوت الاجرة لا تفاوت  
قيمة الرقبة وعيب النكاح ما ينفر سورة التوقان وهو سبعة **•** الجسور **•**  
والجذام **•** والبص **•** والرتق **•** والقرن **•** والجب **•** والمقنن **•** وعيب الرقبة  
في الكفارة وهو ما يصير بالعمل ضاراً بينا وعيب لغة الواجبة في الجنين وهو عيب البيع  
**واما** العدة فالتشاه لا يجري الا عن واحد من اذنه او احدى يدها ولا يثبت  
ثاوت السنة عن جميعهم بما لما سنها سنة على الكفاية على اهل كل بيت مع القدرة  
فلوا شريك اثنا في شاة لم يجز ولو اشترك اثنا في شاة لم يجز في اصح الوجهين  
كالوجهين في اعتنا وبعض عبيد عن كفارة ولا يجري النضحية ببعض شاة  
اجماعاً **واما** البدنة والبقرة فتجري كل واحدة منها عن سبعة سواء كانوا  
كلهم متقربين قربة مشقة او مختلفة واجبة او مستحبة كالواراد بعضهم  
النضحية المندورة وبعضهم المتطوع بها وكالواراد بعضهم النضحية وبعضهم  
المهدي وكان بعضهم يربد اللحم وسواء كانوا اهل بيت او يوت بخلفه وكل سبعة  
منها شاة ويجوز ان يذبح الواحد بدنة او بقرة عن سبعة شياه لزمته  
باسباب مختلفة كالقران والتمنع والفوات ومباشرة محظورات الاحرام  
وفذ النصد وشاة مذبوحة والنضحية بشاة الاجزاء البسدة فانه يراعى فيه  
المماثلة فلا يجري البدنة عن سبعة من الضباً وكذا الاجزاء الخارج سبعة بدنة عن  
شاة فيخمس من بدنة الزكاة ولو وجب على رجل شاة في مثل صيد لم يجز ان  
يذبح صنفها بدنة ويجوز ان يذبح الواحد بدنة او بقرة تتبعها عن شاة لزمته  
وقال الباقية كما يجوز ان يشارك سته ولو جعل جميع البدنة او البقرة  
مكان الشاة فلهون الكل واجبا حتى لا يجوز له اكل شيء منها او الواجب السبعة  
حتى يجوز له الاكل من الباقية فيه وجهان فيكون الحكم واجبا كما في نظيره من  
مسح جميع الراس وتطويل اركان الصلوة واخراج بعير من خمسة ابعرة في الزكاة  
**قال** السند يحيى فان قلنا الواجب السبع جازاً كل جميع الباقية **قال** النووي  
ويحتمل ان يجزى النصد في جزائه على المذنب انه ليجزى النصد في جزائه من ضحيته  
المتطوع واذا اشترك جماعة في بدنة او بقرة وهم متقربون وبعضهم يربد



اللحم فوجهان أصحهما أن الفستمة يبنى على أنها أفراذ بيع أن قلنا أفراذ وهو الصحيح  
في قسمه الأجزاء المماثلة جاز أن قلنا ببيع لم يجز فالطريق أن يرفع المقر بوزن بداريم  
إلى الفقرة أسابعه ثم يستمر بها منهم من يريد اللحم بالداريم ولهم سبعة من غيره بعد  
بقضه أو ببيع من يريد اللحم نصيبه من المقر بوزن أو من المقر أو بوزن اللحم جزءا  
بأشتم كل واحد جزءا ثم يبيع صاحب كل جزء نصيبه من ثياب ليرجز أو يشترى ما لا يحل  
في ذلك الجزء بالداريم ثم يوزن بقا صون في الطريق الثانية لأن الفاصلة يجوز القسمه هنا  
قطعا للحاجة **فصل** في صفات الكمال المستحقة في الرضحية والمانان أفضل من  
العز وفضل التضحية بسبع من الغنم أفضل من التضحية ببقره أو بقرة أو بالغنم  
فيه وجهان أصحهما أولهما ستوا كانت السبع صافا أو ماعزا **فك** الرفع وقد  
نودي بالمعادى في هذه الآية التثنية والتضحية بشاة أفضل منها بسبع بدنة أو  
بقرة قطعا والبدنة أفضل من البقرة والبقرة أفضل من الشاة والأفضل في الواها  
البسما ثم الصفر ثم العفرا وهي التي لا يصفر بها ضها ثم السلق ثم السود أو زاد  
الماء ودي اللحم أو جعلها بعد العفرا أو البقرة أو لم يذكر الصفر والبدنة أفضل من  
الأنثى في أصح القولين وقيل لا بشي أفضل وقيل التي لم تلد أفضل من الذكرا الكثير  
النزوان والأفضل التضحية بالأنثى لا شاة التضحية بشاة سمينه أفضل  
من التضحية بشاة ين في مراعاة طيب اللحم في التضحية أو لا من مراعاة كثرة  
العد وبخلاف العتق فإذا أراد أن يشتري بماية درهم فأرضح به ووجه بدنة  
بما يشترى بدنة فاشترى الواحدة أو لا ولو أراد أن يشتري بها شاة يرضح  
ووجه بها عبدة نفيس أو عبدة من خستين كان شر الخستين وعنفها أولى  
وكثرة اللحم أفضل من كثرة اللحم إلا أن يحد اللحم روبا أو خشنا ويستحب  
تسمين الأصحية ولا اعتبار بزيادة القيمة فيما لا يخرج عن اللحم لكثرة كرا أو عمل  
**الذكر المانان** الوقت ولا يجزي التضحية في غير يوم النحر وأيام التشريق  
اجتماعا ولو قال الله على أرضي بشاة ففي هذه الأيام الأربعة لها وجهان  
فأولنا لا يتعين فعين شاة عن فدره المطوق تعيينها وجهان فإن قلنا يتعين  
فهل يتأتى بهذه الأيام وجهان وأما لو قال جعلت هذه أضحية تعيينها لم يكن

الرجاء

الأيام قطعا وفي تعيين أيام النحر للهدي المنطوق به وجهان أصحهما نعم ورواها  
الماء ودي في الهدي المنزوم بالتعيين فإن قال جعلت هذا هديا أو لله على الهدي  
والكلام في أول الوقت وأخره أما أوله فمدخلها بدخول في صلاة عيد يوم  
النحر ومعنى قدر ركعتين وخطبتين سوا صلى لإمام أو المصطفى أو استوا كان من  
الأصهار أو القراء أو البوادي حاضرا أو مسافرا استوا أدخل لإمام أضحية أم لا فإن دخل  
قبله لم تكن أضحية وفي ما يدخل به وقت صلاة العيد وجهان فقد ما في بابيه  
والأصح أنه بطاوع الشمس وقيل به وبخروج وقت الكراهة وفي كيفية الركعتين  
والخطبتين المعبر قدرهما وجهان أحدهما أن المعبر قدر صلاته عليه الصلاة  
والسلام وخطبته وكان يقرأ في الأولى وفي الثانية اقرب ويجزى  
خطبتين متوسطتين **فك** الماء ودي كان عليه السلام يستوفي الخطبة  
التجيد والمواظاة ويأمن الأضاحي الوصية بقوى الله وقراءة آية وأصحها  
أن المعبر قدر ركعتين وخطبتين خفيفات **فك** الإمام ولا يرى قابله كفى  
بأقل ما يجزى أو صرح به القاضي الطبري في صرح جماعة بخلافه وصححه الجرجاني  
والرواية وقال المراد من الخلاف اعتبار الحقة في الركعتين وأما الخطبتان  
فمعتبرتاهما قطعا واعتبر بعضهم معنى قدر ما يستوعب ركعتين بعد انقضاء وقت  
كراهة الصلاة ولم يعتبر وقت معنى الخطبتين وفيه وجه أن المعبر في حياته  
عليه السلام وبعد معنى وقت قدر الصلاة ونحو ذلك ما يدخل به وفيما سعة  
أو حقه **أحد** معنى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين بعد طلوع  
الشمس وثانيهما بمعنى وقت قدرهما متوسطتان **فك** بمعنى قدر  
ركعتين متوسطتين وخطبتين خفيفتين بعد و**أحد** أو خامسها  
وسادسها اعتبار ذلك بعد طواع الشمس وخروج وقت الكراهة  
والسابع اعتبار ذلك في زمان الأمانة دون زمنه عليه السلام فأون  
المعبر فيه صلاته وخطبته **والثاني** معنى قدر ركعتين فقط بعد خروج  
وقت الكراهة وتاسعها بمعنى قدر ما بعد الطلوع ولنا وجهان في أن  
وقت الكراهة يخرج باستكمال طلوع الشمس أو بارتفاعها قيد ربع فتراد



الاوجه **وا** اخره فبغزو بسمس اليوم الثالث من ايام النحر وهو الايام  
 الثلاثة بعد يوم النحر ويجوز في ليلتها ان يصح الذبح فيها مطلقا ودخل  
 الاضحية اشهد ذكاهه واذا لم يفتح حتى مضت فان كانت الضحية تطوعا  
 لم يصح بعدها وقد فاتت في هذه السنة فان صح في السنة الثانية وقع  
 عنها الاصل **قال** الامام ولا يخرج على الخلاف في قضا التوافر الوقت  
 وهذا القول في ما هذا استعمل حتى لو كان يعتقد صوم ايام تطوعا فلا  
 تحقق عندي قضاءه وكذا لو افسد بعد التحريم به فان الذي ياتي به دون اشهد  
 تطوع والايام التي عدا الشارع في التطوع به ينامها اذا لم يصحها الا محض  
 التقدير بالفضايف **قال** الراعي ولا يصح فوا عن اشكال وان كانت لحيمة بند  
 لزمه ان يصح ويؤثر قضا الا ان دون فاحرها الصلاحية فوجها ان يحدتها انه  
 يذبحها في الحال والثانية لا حتى تاتي ايام النحر من السنة المفصلة **وقال**  
 الرواية والرافعي يخير من فحها الان وترجها الى قبل واذا ذبحها الا في سلك  
 بما يمتلك الا ما يحى او يختص بالفقر وحيان يحراه اذا اخرها الصلاحية ورجا  
 اذا اخرها عدا او سميها **فروع** الاول من صحى بعد واستحب ان يفرقه على  
 ايام الذبح فان كانا شائين ذبح شاة في اليوم الاول والاخر في اليوم رخص  
**قال** الرواية وهذا ان كانا دفقا لمسا لا ينهض صغيف مخالف للسنة  
 فقد صح انه عليه السلام خرف في يوم النحر مائة بدنه اهداها فالسنة النجيب  
 والمبادرة الى الخيرات **الشاهد** عن الدارمي انهم لو وقفوا اليوم العاشر غلطا  
 حشبت ايام النحر فوق الحقيقة لا على حساب وقوفهم وان وقفوا في الثامن  
 ودخل يوم التاسع ثم بان ذلك لم يحبا عادة الضحية لان الواجب مجوز  
 تقديمه على يوم النحر والتطوع تبع للمع فان علم ذلك قبل انفقوا الشريق  
 فاعاده كان حنا **الثالث** محل الضحية موضع المضحى سواء كان قبله  
 او موضعه من الشعر بخلاف الهدي فانه يختص بالحرم الا ان توفرت الاضحية  
 ولحيمة ففي جواز ذبحها في غير قبله المضحى وجهان من الوجهين في جواز نقل  
 الزكاة **الركن الثالث** المضحى لا يجوز للعبد الفرق المذبح والمستوفى

الضحية

الضحية اذا لامك لحم على المذبح فان ذلحم السيد وقعت عنه دونهم وكذا ان  
 قلنا انهم على ان يذبح لم يجز له باذنه فان ذلحم وقعت عنهم كالواد في الصدق  
 وليس له الرجوع بعد الذبح ولا بعد جعلها اضحية **وقال** في البسيط هو على  
 هذا كالمكاتب ومنه ما ان يكون في جوار اضحية بالاذن خلاف وهو غريب  
 والمكاتب لا تصح اضحيته بغير اذنه سنده فان ذلحم القول في صحة تبركاته بانه  
 اما البعض اذ ملك شيئا بعضه الحرف له ان يصح به وان لم ياذن سنده فانه ان  
 يتصدق به ويجوز للمضحي ان يوطئ في الذبح من كل ذكاته من رجل وامرأة او صبي على  
 المذبح في جوار ذبحه ومستل دكانه اما للمعز عن مباشرة او غيره والاولى لا  
 يوطئ الا مستلما فقيها غارفا بوقت الضحية وشرايطها ويكره توكيل الكنائس  
 ولا يصح ان لا يذبح توكيل الكاهن في الحاضر او في من المصبي والضبي او من الكاهن  
 ولا يجوز توكيل الوثني والمجوسي وخوفا وجوز التوكيل في نفقة اللحم ايضا وان  
 كان الاولي فعلة بنفسه ويستحب للمضحي والمهدي ان يتوكل في الذبح بنفسه قال  
 الماوردي لا المرأة مستحب لها ان توطئ في الذبح ويكره ان يذبح الحاضر اضحية  
 وجهان في لا يذبح ذبحا غير لا ضحية واذا استتبان غيره استحب له ان يشهد  
 ذبحه ويتولى هو والافضل ان يصح في ذابته بشهد اهله ولو وكل مستلما بالذبح  
 والنية جاز وقبده بعض المناظر من ما اذا نوى عند التوكيل ايضا ولا يجوز توكيل  
 الذمي في النية ولا يحتاج الى نية التوكيل اذا نوى الموطئ عند الذبح فلو نوى قبله  
 فعلى الوجهين الاخيرين في تركها بالنية المقدمة ولو لم يعلم التوكل انه  
 مصح لم يصح **فروع** لو صحى عن غيره بغير اذنه لم يقع عنه واطلق بعضهم انها  
 تقع عن المضحي **وقال** جماعة ان كانت الشاة معينة بالذبح وقعت عن  
 المضحي والا فلا وفي الضحية عن الميت بغير وصيته خلاف مر في باب الوصايا والصح  
 المنع **الركن الرابع** في ذبيحة الذبح الذي ساطبه الحلال في الحيوان المأكول  
 المقدور عليه انشيا كانا وحشة اضحية كانا وغيرها والكلام في واجباته  
 وسننه وهي منقشة الى ما يعم كل ذبح ولا يختص الضحايا اما الواجب فقد ضبطه  
 الغلامان المتدقيق بقطع تمام الحلقوم والمري فلو اخطف اثره فمور

272



او عرفه اوبندقة ونحوها لم يحل الخلقوم مجرى النفس وخولا وخروجا والمرت  
 مجرى الطعام والشراب وهو تحت الخلقوم ودرها عرقان في صفحتي العنق يحيطان  
 بالخلقوم **وقال** الشيخ ابو حامد عيسى بن علي بن ابي طالب قال لها الودج ان الهام  
 الوديان ويقال للخلقوم والمرى معهما الاوداج ويشترط حصول الذكاه  
 قطع الخلقوم والمرى على المنصوص الصحيح . وعن ابي طهري انه يذبح في قطع  
 احدهما ويستحب ان يقطع الودجين مع المرى والخلقوم وهما ينقطعان معهما  
 غالبا فلو بقي من الخلقوم والمرى شيء ان قل لم يحل ولو انتمى المذبوح بقطع الكرا  
 لحرمة المذبوح فترده وقطعه بعد ذلك لم يحل ايضا على الذم وبقي وجه  
 اخذاه القاضى الرويانى انه اذا بقي من احدهما شيء يستدر لم يضرب ولو دخل بين  
 القفا حتى انتهى الى قطع الخلقوم والمرى عصى وقال المامونى ثم انتهى الى  
 حرمة المذبوح حين انتمى لا فطعها لم يحل وان كان فيه حياة مستقرة وقطعها  
 حل قال المامونى ولو كانت فيه حياة مستقرة عند ابتداء قطع المرى لزم لما قطع  
 بعض الخلقوم انتهى الى حرمة المذبوح لما ناله بقطع القفا فهو حلال والقطع  
 من احدى صفحتي العنق كالقطع من القفا وقد تقدم انه لو ادخل السكين  
 في اذن الثعلب وقطع الخلقوم والمرى داخل الجلد ففيه هذا التفصيل ولو  
 امر السكين ملاصقة للجفن نحو الخلقوم والمرى وابان الراس فليست بذي  
**القتل الثاني** كون التدفيع خالصا بقطع الخلقوم والمرى ويخرج به  
 صورتان . احدهما لو اخذ الذنخ في قطع الخلقوم والمرى اخذ اخرته نزع  
 حسوته او خسر خاصرته لم يحل سواء كان ما جراه قطع الخلقوم ما تدفقت له  
 انقرا وكان يعبر على التدفيع ولو اقترن قطع الخلقوم بقطع رقبته المشاة  
 من قفاها بان كان مجرى سكينها من القفا وسكينها من الخلقوم حتى التقيا لم يحل  
 بخلافه اذا تقدم قطع القفا ونقيت الحياة مستقرة الى انتمى المذبة الى الذنخ  
**قال** الراغبى ذلك ان يقول ان كان المقارن لقطع الخلقوم والمرى مدققا  
 يظهر التحريم اما اذا لم يكن مدققا فيجوز ان يقال لا اثر له اذا تقدم على قطع  
 الخلقوم والمرى مع كونه مدققا فينبغي ان يقال اذا جرح جراحة غير مدققة

ك

من حرمة من اجزائه الخمس الثانية بالفصا من فخذ غير لازم فان الفصا من سقط  
 بالشبهة وتحريم الحيوان ثبت بالشبهة الثانية بجبان يسرع الذنخ في  
 القطع ولا يثاب حيث يظهر انتمى المشاة قبل استئصال قطع الذنخ الى حرمة المذبوح  
**قال** الراغبى وهذا يخالف ما سبق ان المعتد به كونه للحياة مستقرة عند  
 الابتداء ويثبت ان يكون المقصود هنا اذا بين مصيره الى حرمة المذبوح وهنا  
 اذا لم يتحقق الحال **وقال** النوى فاقاله خلاف ما صرح به الامام بل الجواب  
 ان هذا مقصر في الثاني فلم يحل ذبحته بخلاف الاول فانه لا يقتصر منه  
 ولولم يحل ادى الى جرح **القتل الثالث** ان لا يكون الا لانه الذي يذبح بها عظم  
 ولا طفر حتى لو دبح صيدا بسمه فصله من عظم فقتله لم يحل وقد تقدم **القيده**  
**الرابع** ان تكون في المقول حيوة مستقرة فاجرح السبع او غيره شاة او  
 صيدا او غرقت بهيمة حيا او ائتمدم عليها شقف او جرحته حرة حامة ثم  
 ادرتها فيها حيا فذبحها فالزم به انه ينظر فان كانت بها حياة مستقرة حلت  
 وان ينظر ايضا فذلك من ذلك الجراحة بعد يوم او يومين كما مر نظيره في جرح الخاف  
 الا دببين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل بخلاف ما اذا مرضت الشاة  
 وصارت لا ادى الى الموت تحل اذا ذبحها اذ لم توجد سبب بحال الهلاك عليه  
 وحصول فلا ولو اكلت شاة ما نامصرا وصارت الى اذ في الرقود تحت فقد  
 ترد والقاضى فيه وقطع بالتحريم اخرا وفي المسئلة قولنا احران احدهما انما  
 لا حل في الحالين والثاني تحل فيها **قال** النوى وكل العمر في المسئلة  
 وادهم فيها خلاف الضواب ولو شكك في انهما كانتا مستقرتين عند  
 الذنخ ام لا ولم يترجح شيء فوجهان وزاد ابن الهيثم فاعبر وجود الحياة  
 المستقرة بعد قطع الخلقوم لا نه لا يحل بقطعه خاصة والحياة المستقرة  
 وحرمة المذبوح يتقرر بانه وظهر اخره اذ بين علامات لا يحيط بها العيار  
 كعلامات الجمل والعصير ومن انما للحياة المستقرة الحرمة السديده بعد قطع  
 الخلقوم والمرى وانما الدم وتدفقه **قال** الامام ومنهم من قال كل منهما  
 متعلق وليلا عليهما والاصح انه لا يمتنع لانهما قد حملتا بعد لانهما الى حرمة



المذبح للزبد ينضم الي احدها او كليهما قد انما امارات بقية الظن والمقين فيجب  
النظر والرجوع **قال** النور والاصح الاحق بالحركة الشديدة • وذکر  
الشيخ ابو حامد وابن الصباغ وغيرهما الحياة المستقرة ما يجوز ان سمي معه الحياة  
اليوم واليومين بان شق جوفها وظهرها لا معا ولم يفصل وهذا منزل علي ما  
قد مناه انتهى **وقال** ابن الصلاح المراد بحركة المذبح الحركة القوية بين  
الاضطراب الشديد بعد قطع الحلقوم والمرئ فاذا وجد بعد الذبح تبين انه  
صادف الحياة المستقرة وان لم يوجد تبينا عدمه وهو مقتضى بدالة حركة المذبح  
فاذا لم يتبين اليها كانت حياة مستقرة **وقال** ابن اند عصفور الحياة  
المستقرة تعرف شيئين احدهما ان يطرف بعينه كاله وصوله السيدين الى  
الحلقوم او يتحرك ذنبه لان الحياة اذا انشأ من استقله لم يتحرك ذنبه وشخص  
بصره الثاني ان لا يتحرك فيه شيء بعد اذ انة الراس ولا غيره فالاخراج بعد  
الذبح ولا باعنا الدم **وقال** بعضهم الحياة المستقرة يرجع فيها الى العرف  
فان اهل العرف بالذبح ميمون ومنها **قال** اسأل الذبح فمنهاخذ يد السيدين  
تذبح بها ويكره الذبح يستحسن كال واحد السيدين والشاة تنظر اليه وان تذبح  
محض حيوان اخر ومنها التحامل على السيدين بقوه ذهابا وعودا والحركة لا تسرع  
ليكون احدى منها استقبالا للذائح القبلة وموجبا للذبيحة اليها وهو في  
الاضحية والهدى استقبالا في كيفية توجيهها لثمة اوجه اظهر انه  
يوجه مدحها الى القبلة دون وجهها ويجعلها على سبيل له لثمة الاستقبال  
وثانيتها انه يوجهها بجميع بدنها وثالثتها انه يوجه قوائمها ويضجع برقوقها  
عليها الما قبل الذبح ومنها التسمية عنده وقدم الكلام عليهما في كتاب الصيد  
فلو تركنا هذا باعتراف يكره او لا يائمه ولا يدره فيه ملية اوجه تقدمت اصحتها  
الثانية ويدل في قوله بسم الله فان اذ سميها من الذبح فحسن ويستحب الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم عنده عمل المنصوص وقال ابن الهيثم لا يستحب  
ولا يدره وجزم به بعضهم وقال صاحب الكافي ان صل عليه فحسن ولا يجوز ان  
يسأل الذائح باسم محمد ولا بسم الله واسم محمد وحق الله تعالى ان يحسن بالذبح

باسم

294  
باسم وباليمن وبالسجود لا يشترط له فيها مخلوق **قال** الغزالي ولا ياتر بان  
يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع ولا يجوز ان يقول بسم الله محمد رسول الله  
بالجود عن المضانه لو كان لا اهل الكتاب ذبيحة بدجونا باسم غير الله كما لم يحل  
**قال** ابن نجى ولو ذبح اليهودي لموسى او النضراني لعيسى عليهما السلام او  
للعلي حرمت ذبيحته ولو ذبح مسلم للمكعبة او لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فمقوي ان يقال يحرم وخرج ابن القبطان وجها لما يحل ولو ذبح للصنم لم يحل ذبيحته  
سواء كان الذائح مسلما او نصرانيا • وعن تعليقه ابراهيم المروزي انما يذبح  
عند السلطان استقبالا للسلطان فقرأ اليه اني اهل بخارا انتم لانه اهل  
به لغز الله **قال** الرازي في اعلم الذبح للمعبود وباسم نازل منزلة السجود  
فان كلاهما نوع تعظيم والعبادة مخصوصة بالله تعالى من ذبح لغيره من  
حيوان او جاد كالصنم على وجه التعظيم والعبادة لم يحل ذبيحته وكان ذبحه  
كفر كمن سجد لغير الله سجد عبادة وقد لو ذبح له لغيره في هذه الوجه فاما  
لو ذبح لغيره لا على هذا الوجه قالو صحى او ذبح للمكعبة تعظيما لها لا لمبايعة الله  
تعالى ولرسول الله عليه السلام لانه رسول الله ولا يجوز ان يمنع حل الذبيحة ولي  
هذا المعنى يرجع قول القائل اهدى فلان للحرم او للمكعبة ومن هذا القياس  
الذبح عند استقبالا للسلطان فانه استقبالا بقدومه فاذل منزلة ذبح  
العقيقة ومثل هذا لا يوجب الكفر كذا السجود للغير خضوعا وتذلل او على هذا  
فاذا قال الذائح بسم الله واسم محمد واد الذبح بسم الله والبراء باسم محمد  
فيذبح ان لا يحرم ويحمل قول من قال انه لا يجوز على الجوار المستوي الطرفين  
لن يجره لا يهجم الشريك **قال** النووي في يديه ما قاله الرازي ما رواه  
صاحب المقرب عن الشافعي ان النضراني اذا سمي غير الله تعالى كالمسيح لم يحل  
ذبيحته **قال** صاحب المقرب معناه ان يدعها له فاما ان ذكره في غير  
الصلوة عليه فجاير قال وقال الحلي محل طلاقا وان سمي المسيح **قال** ابن  
نجى ولو قال اذبح ان جافلان حلت الذبيحة لانه لا يتقرب اليه بذلك بخلاف  
من ذبح للصنم **قال** الرويا في من ذبح للجوز قصد به التقرب الى الله تعالى



لمصرف شرم عنه فهو حلال وان قصد الذبح لم يجرم **روى** انه عليه السلام  
 نهى عن ذبائح الجن **قال** ابو عبيد هو ان يشتري الرجل ذرا او يستخرج عينا  
 فيذبح خوف من ان يسيبه فيها الجن ومن سنن الذبح ان يحرر الابل والخر  
 قطع اللبنة وهي المعرة التي تحزن فوق الصدر واسفل العنق وان يذبح البقر  
 والغنم والخيل وبقر الوحش وحماره وهو قطع الحلق اعلا العنق ورعكش الموضع  
 قطع الحلقوم والمرى **قال** القوي في نسخة البقر بين الذبح والخر ولو خالف  
 فربح الابل وخر البقر والغنم وخرها خلت الذبحة وكان قارعا المستوفى مرتكا  
 مذكروها على الصحيح **روى** الشيخ الفقيه مجلي عن الشيخ ابي حامد ان بخر الغنم والبقر  
 يحرم اجاعا وهو عزب **روى** في نسخة ابنه يستحب ان يقول عند ذبح الاضحية مع  
 التسمية المستحبة في غيرها اللهم منك واليك فتقبل مني وفيه وجه شهاد  
**قال** الماوردي بخرا ربه لا اضحية ان قبح الله تعالى قبل التسمية وبعد  
 تلاوا يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد ومنها يستحب ان يحرر البعير  
 قايما على ثلاث قوائم معقول الربية اليسرى فان لم يحرره قايما فبادر اذا ان يجمع  
 البقرة والشاة على جانبها الايسر ويترك رجلها اليمنى تشد قوائمها الثلاث  
 وكذلك الخيول والصيود وتستحب ان يقتصر على قطع الحلقوم والمرى والورد  
 في الحال ويكره ان يسير راسه في الحال وان يزيد في القطع حتى يبلغ الخاع  
 وهو خط ابصر داخل عظم الرقبة ممتد الى الصلبة من مشر عنقه وان يكسر  
 العصار وان يقطع عن سواها وان يحررهما وان ينقلها الى مكان اخر وان يستلخ  
 جلدها بل ستر كما حتى تغادرهما الروح وتستحب ان لا يمسها بعد الذبح ومنها  
 من لا يضرب **وقال** في الخلاصة لا يجوز شتلها قبل ان تغادرها الروح من  
 التعذب **فتلك** النية شرط في التضحية ولا يشترط ان يغادرها الروح في الظاهر  
 الوجهين كل ذبيحة تقدمها ولو قال جعلت هذه اضحية فهل يغفره التعيين  
 والعقد عن نية التضحية في الذبح فيه وجهان اחדها نعم وقال الامام والقرآن  
 هو الذبح وقطع به الشيخ ابو حامد حتى قال لو ذبحها لعقدها شاة لحم  
 او ذبحها وقت الموضع واصحابها عند لا كثير **قال** جماعة وهما نفرعان

على

٢٩٥  
 على جوار تقديم اليه على الذبح فان منعاه فطعنا باعتبار هذا عند الذبح  
 ولو قال عزب عنه او شاة في ملكه جعلت هذه اضحية او هديا او هذه اضحية  
 او هدي تقيت وشرط بعضهم ان يضيق اليه الله تعالى في المذهب الاول ولو  
 الزم اضحية او هديا بالذرية ذمته ثم عين شاة عماية ذمته بان قال عند  
 هذه عن نذري او هدي او جعلتها عن نذري او هدي لله على ان اضحي بها او  
 اهدى بها على ذمتي تقيت على الصحيح وفي اشراط نية الذبح الوجهان  
 وقاينها لا يتعين فلا بد من النية عند الذبح ولو قال لله على ان اضحي هذه الشاة  
 او البدنة او اهدى بها في تعيينها بذلك الوجهان الذي اورد الاكثرون  
 التعيين ولو قال الله على ان اغنق هذه العبد لزمه الغنق قال الامام والقرآن  
 وفي تعيين هذه الوجهان السابقة وان اولى بالتعيين ولو قال جعلت  
 هذه الدرهم او هذا المال صدقة في تعيينها الوجهان **قال** الرافعي  
 وينبغي الاية للمعين او فوق لو نذر ان يتصدق بكذا او بكذا ثم قال  
 عفيقت هذه الدرهم عن نذري او عن الزهرة التي علم بتعيين قطعها ولو قال  
 لله على ان تصدق علي هذا اميعة او بكذا من تعيين الدرهم وهو قريب من  
 تعيين العبد المعنوق ولو مات المصدق عليه قالوا تصرف الصدقة لا غيره  
 قال الرافعي وسواء في كتاب النذر عن الفقهاء ما يقتضي خلافه واذا قال  
 جعلت هذه اضحية فوقتها وقت الهدية المنطوق بها ولو قال لله على ان اضحي  
 بشاة في تعيينه وجهان اصحهما انه يتعين قال الرافعي وعلى هذا ينطبق ما  
 حكاه الرواة انه لا يجوز التضحية بعد ايام التشرع الا اضحية واحدة وهي  
 التي اوجبت في ايامها او قبلها ولم يذبحها حتى فات وقتها فانه يذبحها قضا انتهى  
 فان قلنا لا يتعين فلو الزم بالند وضحية في الذمة ثم عين واحدة عنه  
 وقلنا يتعين في تعيين وقت التضحية لها وجهان ايسرهما لا **فرع** او نوى جعل  
 هذه الشاة او هذه البدنة اضحية او هديا ولم يلفظ بذلك لم يصح اضحية  
 ولا هديا على الجدي الصحيح واخذ قولنا القديم في الهدى انه لا يفقر اللفظ  
 واخذ به ابن سريج والاصطخري وعلي هذا انهم يصير اضحية او هديا في اربعة



اوجه • احدها لا يشرع بمجرد النية • وثانيها ان يبقى المأوى على نيته فيها  
 الى وقت الذبح كان هديا واصحبه والاحتياط له بيعة والمصرف فيه • وثالثها  
 بالنية والذبح • ورابعها بالنية والسوق الى الذبح وفي الهدي وجه خامس انه  
 يصير هديا بالنية والاستعداد والتقليد ومن لا يصح من لم يطرد هذا القول  
 القديم في الاضحية وقطع بعدم صيرورتهما اضحية من غير لفظ **القسمة الثاني**  
 النظر في احكام الضحايا وهي ثلاثة **الاول** في ما يندفع بطلانها اذا لا فيها  
 وقدم عليه ان الاضحية المعينة والهدي المعين يزول ملك المتبرع عنهما فلا  
 يصح تصرفه فيما يبيع ولا هبته ولا ابدان مثل ولا بالاغلا • وعن الشيخ انه  
 على انه لا يزول ملكه حتى يذبح ويتصدق بالجمع كالوندرا عناق وهذا العناق  
 لا يزول ملكه الا باعناقه **قال** النودي وهو غلط ولونذر عناق عبد مقيد  
 لم يزول ملكه عنه على المذهب ولم يجز له بيعه وايداله وفيه وجه انه يزول ملكه  
 عنه كالاضحية ولو باع الاضحية او الهدي المعين استردان كان باقيا  
 ويرد الثمن وان كان تالفا باقيا فلا ف المشرى او باءه لزمه القيمة التي كانت  
 من يوم القبض لا يوم التلف وشترى النادر بها مثل التالف جنسا ونوعا  
 وسنا فان لم يجد بالقيمة مثلهما حدث ارتفاع القيمة لزمه ان يضم اليها قيم  
 به عن مثلهما وعبروا عنه بانه يضم ما باع بالثمن قيمته ومثله ولا يذ فيه الوجه  
 الا انه فيما اذا اقلها انه لا يلزمه القيمة وان كانت القيمة اكثر من مثلهما حدث  
 نقص الكلام فيه كما سيأتي ثم المثل المشتري من شترى بعين القيمة صار  
 ضحية بنفس الشراء وان شترى بغير القيمة ونوى عند الشراء انها  
 اضحية تعين ايضا وان لم ينو جعله بعد الشراء اضحية ولم يخرجوه على الخلاف في  
 ان يد الموقوف يصير قفا بالشراء ويجتاح الى النشأ وفقد كذا بدل الموهون  
 وكان الفرق من باب العقود ولا يصح اجارة الاضحية المعينة ايضا  
 فان فعل في المنافع التي تضمنها وجهان اطرها اجرة المثل لغسناد الاحارة  
 وثانيهما ان لا يرب منها ومن المشتري لم يصرف مصرف الضحايا او مختص بها الفقهاء  
 وجهان ويجوز اعارتها وحدهم كذا الروب والحمل عليها حذر الهدي يجوز

الخاص

الحاجة اذا لم يضربها في جواره دونها وجهان اذا عرف ذلك فان قالت  
 جعلت هذه الشاة او البديهة اضحية او نذران يصح بيعه نه او يشاة معينة  
 فانما وسرق قبل ان يتبين من ذبحها يوم النحر لم يلزمه شيء على المذهب كذا  
 لو عين هديا فتلصق قبل بلوغ المحل او بعده وقبل التلصق من الذبح ولو نذر اضحية وهديا  
 في ذمته او لزمه دم عن قران او تمنع من عين بانه او شاة عاملة بنية على الوجهين  
 في انهما سعين فان قلنا بالاصح انما سعين في الظاهر ان كل واحد من كل منهما كالمعينة ابتداء  
 فلو تلفت بافة شاة وجبت بدلها في اصح الوجهين وثانيها لا يجب كالمعينة  
 ابتداء او اشار ابن الصباغ الى وجهه انه لا يلزمه شيء اذا تلف الهدي بعد وصوله  
 الى الحرم فترى على قول ابن الجداد في ما اذا تعينت بعد وصولها اليها ما جرى  
**قال** الرافعي واطلاق البداءة المودى بوسع فانه ليس له بدلا عن المعين لمن  
 يعود الدين على راي ما يوديه يوديه عما فيه الزمة والمقطة الناصه على العرض  
 انه هل سطل المعين ويعود الدين ام لا وان اقلها الجني لزمه قيمتها في اخذها  
 المصحى وشترى بها مثل الاول فان لم يجد شترى بمادونه ولا يلزمه التيسيل  
 بخلاف ما لو نذر عناق عبد بعينه ففقد فانه باخذ قيمته ولا يلزمه ان يشترى  
 بما عداه اخر غنقه • وعن الفقهاء انه محتمل ان يقال يشترى بما عداه وغنقه  
 وطرده فيما اذا قلنا السيد وهو شاة بما وذاة المادة دي عن رواية المشرى انه اذا  
 اوصى بعنق عبد ففعل قبل موت سيده وقبل غنقه لا سطل الوصية وشترى  
 بقيمته عبد بعنق مكانه كاي الاضحية **قال** المادري ويحتمل ان سطل  
 للخروج القيمة عن ان يذبح عبد الشاة محتمل ان يذبح في تراضية وجهه انه لا  
 يشترى بقيمته اضحية على الوجهين بل لم يزل عنهما فان لم يجد بالقيمة ما يسلح  
 للاضحية والهدي فوجهان اخدهما قال المادري ان على المصحى ان يذبح عنده  
 ما حقه بل به الاضحية **قال** الرافعي وعطرد في ما اذا تلفت افة واضحية انه  
 لا يلزمه شيء فعلي هذا ان اذ من شترى بها سقن من اضحية او هدي فان كان  
 ذلك الجرح في لرضا حي والهديا تعين وان كان من غير الجنس وان لم يجز فيها  
 صلته اوجه اضحية عند الرواية والمذهب عند البداءة نجح انه يلزمه شراه وندرج







بوتوعها عن المصحة ومقتضاها القطع به نص الله خرجه على القولين فكما اذا  
 باع المكاتب وقتنا بفتح على عتق باء الجرم الى المشتري وقتنا بفتح وقعت  
 الاضحية عن الناذر وعلى الثاني لا **قال** والقول والرافع ذكرهما نفع  
 عنه وقال ان كان اللحم باقيا اخذه ونصه فيه وعلى المشتري ان ينقص الذبح  
 ويضم البايع اليه ما يشتري به البدل وفيه وجه انه لا يلزمه ارش وبعيا  
 الوجهين على الخلاف في المكاتب ولو اكله المشتري او اثلفه لزمه قيمته الشرا  
 كانت من حين القبض للحين المثل في المشتري الماد بهما مثل النافذ حيثما دونوا  
 وسنا ويصير المشتري بها هديا وضحية بنفس المشتري وان اشتراه في  
 الزمة وانواه عند الشراء فذلك لا يفيجعله بعد الشراء هديا وضحية **الحكم**  
**الثالث** التعيب وفيه مسائل **الاول** اذا قال جعلت غنم الشاة او هدي  
 البقرة اضحية او فذرا ان يصحح بشاة او بقرنة معينة فخذت بها قبل وقت  
 التضحية او بعد وقبل التذرية من ذبحها عيبا فانه سامة منع الاجزاء ولا يلزمه  
 نسبه شي كالوثلقت على المذبح ولا ينفيك عنها حكم التضحية وحجبه  
 فذبحها في وقتها ويصرفها مصرفها وفيه وجه انما لا تجز او عليه التضحية تسليمه  
 كالوجه في انه يضمها اذا اثلقت فلو ذبحها قبل يوم النحر لزمه الضدق لجمعها  
 وبعيتها **قال** البقوي ولا تحت ارش المشتري بها وضحية اخرى وان تعيدت  
 بعد دخول الوقت وبعد التذرية من ذبحها لزمه ان يذبحها ونصه في جمعها وان  
 يذبح بدلها ولو نذر اضحية او هديا في الزمة او لزمه هدي عن قران او تمنع  
 فعين واحدة عما لزمه فذبح بالاضحية عيب قبل وقت التضحية وبالهدى عيب  
 قبل بلوغ الحرم انبغى ذلك على الخلاف المتقدم في انما سعين بالتعيب وان  
 قلنا لا فلا اثر لنعيمها وان قلنا بالصحيح انها سعين لزمه ذبح تسليمه على الصحيح  
 وهل ينفيك المعينة التي تعيدت عن استحفا والتضحية او يلزمه ذبحها والضدق  
 لجمعها فيه وجهان احدهما ينفيك له علمكما وبيعها والثاني لا يلزمه ان يذبحها  
 ويصده فيهما وقران الوجهين في ان تغليبه الهدى قيمة الذبح هل يذبح في ذبحها او  
 من وجهين ذرا فيما اذا عين افضل ما عليه فتعيدت هل يلزمه رعاية تلك الركعة في

والثالث البراطر

الذي ادرجه العراقيون من مصرفه مضرا الضحايا في شترى به اضحية فان لم ينف  
 بذلك عاد الخلاف في انه يشتري به جزا من اضحية او كما وفرقه او يفرق بنفس  
 الارش وقيل يتخير بين ان يصرفه الى الحرم وبين ان يذبح به ولا يبيعه هذا اكله اذ لم  
 يتعرض للذبح للحرم فان فرقه في مصرفه الضحية واخذه استرد من اخذه ان كان  
 باقيا لان المعين في الصرف الى المصطفى فان حصل له منه نقص ضمنه فان تعدد  
 استرداده باكل او غيره فوجهها نأخذها كالمفرقة تقع عن المالك كالزبح ووجهها  
 انه يضمنه ويشتري المالك بالقيمة اضحية اخرى في الضمان الواجب قولنا ان كان  
 في يدهم كل من ذبح بميمه ما تولد لغيره واثلف لجمعها اضحية لانه بحسب قيمتها حية  
 عند الذبح كما لو قتلها والثاني انه يضمن الارش من قيمتها حية وقيمة اللحم وصحته  
 الماوردى ودق الامام وغيره بذلك الثاني انه يذبح ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا ان  
 قدر بان على قيمتها حية وقد سقطا عنه وقد يشا ويانه والظاهر انه المراد  
 بما اطلقه غيرهم ولو اثلزم اضحية او هديا بالند رشم غير واحدة عن نذره فذبح  
 اجنبى الاضحية يوم النحر الهدى في الحرم وقتنا يتعين في الحرم في وقوعها على صاحبها  
 وفي اخذ اللحم وقضه فيه وفي عرامته الذبح ارش النقص المقدم فان كان اللحم  
 نالفا لوان اخذ القيمة وعمل بها والاصل في ذمته **قال** الرابع في هذا  
 اللفظ ما سئل ان قولنا في صوته الا فلا يذبح القيمة ويشتري بها مثل الاول المراد  
 به ان يشتري بقدره هدايا الذي اخذه فهو ملوك له ان يستبد وان كان الاجنبى  
 ذبح الاضحية المعينة قبل يوم النحر لزمه ارش نقص الذبح قال الرافعي ونسبه  
 ان يحرق في ان اللحم هل يصرف مصرف الضحايا او ينفيك عن حكم التضحية ويعود  
 ملكا الخلاف فيما اذا ذبحها يوم النحر ولو كان قد نذر اضحية ثم غير واحدة فذبحها  
 اجنبى قبل يوم النحر لزمه ان يصدق بلحمها وليست له اكل شي منها وعليه ان  
 يذبح مثلها بدلا عما بذل وقت التضحية وكذا لو ذبح الهدى المعين قبل بلوغ  
 الحرم ولو ذبح الاضحية المعينة او الهدى فذبحها المشتري ضاها صحة البيع والقبض  
 ان يذبح في وقتها عن البايع الخلاف المتقدم وقطع القاضى في ذبح الاجنبى

بوتوي



البذل اصحها لا **وقال** الشيخ ابو حامد والسند بنحو ان شرط لزومه مثل الفاضل  
الذي عينه وان لم يفرط ففيه الوجهان . **وقال** الماوردي انه قال انما اذا عينا هذا  
عمارة ذمته فتعيب فاحرج بذكره انه ينظر فان كانت قيمته مثل قيمة الاولى او  
اكثر اجرة وان كانت اقل ففي لزوم اخراج ما بينهما من الفصل قولان القديم بغير  
و تصدق على مستأجر الحرم والجديد الصحيح لا الثالث لو قال الشاة مشاة فعليه  
دعور او عرج او مرض ونحوها جعلت هذه الضحية او نذرنا ضحية لزمه ذبحها  
وكون قربه وبقائه صدقة ولا يجزى به عن الضحية والقدرة المشروعة كما لو  
اغلق معيها عن كفارته بعنق وثياب وان لم يجزى به وفيها وجه خلاف ما  
لو نذرناه هدا معيها لا يجزى فانه يجوز هديه وفيه وجوب ذبحه خلاف  
ياية ويجزى عليها حكم الضحايا في اختصاصها بوقف الضحية وتصرفها في اصح  
الوجهين ولو ذبحها قبل يوم النحر تصدق بلحمها وليس له ان ياكل منه شيئا وعلمه  
قيمتها ينصفه فيها ولا يشترى بها احدا . **الرابعة** لو اشار الى طيبة وقال  
جعلت هذه الضحية فهو لغو ولا فائدة لو جعلها هديا فانه يعين اهداها ولو  
اشار الى فصيل او سخله وقال جعلت هذه الضحية فوجبان احدها انه لغو  
واشهرهما انه يلزمه ذبحهما كالبيعة . **الحاصلة** اذا لزمه ذبح الضحية او هدي  
بنذر او غيره فعين معينه عما لزمه لم ينعين ولم يتراد منه بذبحها وهل يلزمه ذبحها  
ونذر ذبحها ينظر فان كان قال عشت هذه عمارة ذمتي لم يلزمه وان كان قال  
الله على ان اضحي بضمه عمارة ذمتي او اهدى هذه عنه او قال الله على ذبحها عن الواجب  
في ذمتي فوجبان اصحها نعم وبهاها الشيخ ابو علي في الخلاف المتقدم فيما اذا قال  
الله على ان اضحي بضمه الشاة وانصدق بها هل يزول ملكه عنها في الحال فان قلنا  
يلزمنا في اختصاصه بوقف الضحية اذا كان المعين عن الضحية فيه  
الوجهان المتقدمان ولو اذعيها قيل في النزاع في مراه الزمة بذبحها وجهان  
كالوجهين في ما اذا لزم الضحية معينه فزال عيها في احدى وجهي الضحية  
وجهان اصحها لا كما لو اغلق عبد العتي عن كفارته فابصر **قال** الرافعي وليس  
هذا اعلم انه هل يزول ملكه عنه في الحال بالنعيب ان قلنا نعم فلا والله

نذرية

لنذره بعد ذلك وفيه نظري في الشرح وجميع ما تقدم في ما اذا كان المعين  
تفعل المضحي فاما اذا تعينت المعينة ابتداء او عمارة الزمة بفعله فعليه ان يضحي  
ببسلية او لا تعينها وفي انقضاء المعينة عن حكم الاثر ان الوجهان السانقان  
**فروع** لو ذبح الضحية المنذرة في ايام التضحية او الهدى المنذرة بعد بلوغ  
المحر لم يفرق اللحم حتى يفسد لزمه ان يصدق بقيمة اللحم ولا يلزمه ان يشترى  
بما شاة اخر او كل الخوا غصب اللحم غاصب وطلق عنه او اطلقه شاة باحد  
الناذر القيمة منه ويصدق بها . **السادسة** طريان المعين ولا ينكسار  
خاله قطع الحلقوم لا يمنع حصول التعريف بما وقيله وبعد الاجتماع للنزح  
يمنع عن المصحح وقد تقدم **قال** الغزالي وانما يليق النذر في العيب  
الحاصل من اضطراب النزح اما الحاصل بعينه فيظهر انه يؤثر ويقرّب منه  
ما اذا تعيب الهدى المعين عمارة الزمة بعد بلوغ الحرم فان فيه وجهين احدهما  
لا ينجداه وقابله القفال انه لا يؤثر ويجزى ذبحه وعليه هذا الروايات وشرو  
بعد وصوله الى الحرم اجزاه واصحها لا يجزى به **وقال** اليعقوبي ان تعيب بعد  
بلوغ الحرم والنذر من ذبحه فالاصل في ذمته وهل علك المعين او يلزمه ذبحه  
فيه الخلاف المتقدم وان تعيب قبل النذر من ذبحه فوجبان احدهما ان لا يحسم  
كذلك والثانية انه يكفي ذبحه والصدق . **السابعة** لو لزم بالذبح  
الضحية بمعينه في الزمة قالوا قال الله على ان اضحي بضمه او عرجا فثلاثة  
اوجه احدها يلزمه صحته وثانيها لا يلزمه شي وهو كالرحمة في تعقيب  
الاقرار بما يرفعه والثالث انه يلزمه ذبحها **قال** الرافعي ويشبهه ان  
نذر الحكم في لزوم ذبحها والصدق عليها وفي انما لست من الضحايا وفي ان  
مصرفها هل هو مصرف الضحايا اعلم ما تقدم في ما اذا قال جعلت هذه  
المعينة الضحية قال ان الزم الضحية بظبية او فصيل في الزمة ففيه  
الترتيب المتقدم في المعينة ويشبهه ان يجزى الخلاف في قوله الله على ان اضحي  
بظبية وان لم يذكر واخلاف في قوله جعلت هذه الضحية الضحية .  
الثامنة اذا طلت الضحية او هديه المستطوع بها لم يلزمه شي كالوهلك



والهدى المعزى بالندى رابعا اذا ضل بغير تقصير لا يلزمه ضمانه للزمن بل يلزمه طلبه  
اذا لم يكن فيه مونة فان وجدته لزمته ذبحه وكذا الاضحية ان وجدتها في  
وقت الاضحية وان وجدتها بعده فله ذبحها في الحال وليس عليه الصبر الي  
وقتها من الغام القابل فاذا ذبحها صر فيها قصر فاضحا ناعا على الذبيبة وفيه وجه  
صحيح انه يصرفها الى الفقراء خاصة لا ياكل منها ولا يذبحها وان قصر حتى  
لزمه طلبها فان لم يجدتها ضمنها فان علم انه لا يجدها في ايام النحر فله ذبح  
بدلها فيها وان علم انه يجدها بعد هذا فاحذر الذبح ومضى ايام النحر فلا عذر  
بقصره وجوب الضمان فلو ضلت بعد هذا الزمته وان مضى ايام النحر فله  
ضلت لم يبق بقصره على الصحيح ولو عجزت الضحية او هديا عما يذبح ذمته فقلت  
المعينة قال جماعة منهم الامام وابن الصباغ هو كما لو تلفت هذه المعينة  
وفي وجوب بدلها خلاف تقدم وقال الجمهور يلزمه اخراج ما كان في ذمته  
وكان المتعين لم يوجد حيث لزمناه الضمان فخرج واحدا عما عليه ثم وجد  
الصالة ففي وجوب ذبحها وجهان وقيل قولان اصحهما عند البخاري لا يتفك  
ويعود الى طلبه كما مر وثانيهما يجب ذبحها وجزم به الماوردي وقال الزماني  
فرحم الله الله لا فصل بلزمه تفرقه ايضا ومضى اضحية تطوع اولا النصف  
فيه بالبيع وغيره فيه وجهان وهما كالحلاف فيما اذا ضل من لزمته الجمعة الظاهر  
قبل فواتها وصحنا ظاهرا ونظرا فان في ما سقط بها لوجوب الاوجه اربعة  
في من صلى بالنسيئة في الحضر لفقد المائتين من اداء الاعادة هل سقط الوجوب  
بالاول او بالثانية او بها او باحدهما لا يعينها ولو عجزت الصالة بلقطة ثم  
وجدتها قبل ذبح البدل فاعلم ان ذبحها فيه اربعة اوجه اصحها الصالة وثانيهما  
البدل وثالثها بذبحها منعها ورابعها يذبح واحدة منها ايتهما شاء الاول  
والثالث يمينان على الوجهين وجوب ذبح الصالة اذا وجدت بعد ذبح البدل  
المستعد لو عجز واحدة عن ضحية او هدي في ذمته وقلنا ينبغي فضحي باحدا  
فان ذمته خرجها الامام على الخلاف المتقدم في ان المعينة اذا تلفت هل تبرا  
ان قلنا تبرا لم يقع الثانية تعالى عليه وان قلنا لا وهو لا يصح ففي وقوع الثانية

٢٨٥  
عما عليه تردد له فان قلنا يقع عنه ففي انفكاك لردولي عن استحقات الخلاف  
المستقدم ولو عجز من عليه كفارة عما عليه تعين على الصحيح فان تعين لزمه  
اعتناق سليم ولو مات بقيت ذمته مشعولة بالكفارة ولو اعتمر عند الخمر هاتك  
مع نفسه مع اعتناق المعزى فوجهان اصحهما القطع بانه يبرأ **الحكم الثالث**  
الاكل نجو للمضحي والمهدي الاكل من الضحية والهدي المشطوع بهما اجماعا بل استحب  
وفي وجوب فلو اكل الحلت ثم لم يصمر وقطع الامام والغزالي نفى ذال الوجه وليس  
لما ان نبيعا شيئا منها ولا ان يتلفا ولا نجو وان يعطى الجازم شيئا منها اجره ببل  
مونة الذبح عليها ونجوسان يعطى منها شيئا للفقير وان يطعم منها كرا كان غنيا ولا  
نذرة البيع بين اللحم والشحم والصوف والقرن وفي الحبل كلام يابى وهو انه كل  
جميعها ام يشترط في او السنة الصدقة سني منها فيه وجهان وقيل قولان  
اصحهما الثاني وسحر وفي وجوب لكل في الصدقة واستحبنا ثلثة اوجه ثالثها  
استحبنا الاكل وجوب الصدقة وعلى هذا لا يكتفى اطعام الفقير بل لابد من غلبته بنا  
ليصرف فيه بالبيع وغيره ان اخذنا فلو طبخه ودعاهم لم يجز ولا يصح تملك الغني  
منه بل لا يجوز لانه نجو زاطعامه منها على وجهه لرباحة وللفقير اخذ ان  
ملك الغني وغيره ممتنة او بيع او غيرهما والصدقة لا كل افضل واحسن الا قد رغبه  
اولعيات للبرك والسنة ولو اقتصر على الصدقة في اقل جرائها وطعام ونجوس  
صرفه الى مستحق واحد وطعاما وفي القدر الذي يستحب ان لا يفتقر الصدقة في عنه  
قولا في القديم ياكل الصدقة بقره والنفيس وحكاة المائدة في وجه اخر فقال  
ياكل ويمد يد الصدقة ويتصدق بالنفيس ولا يفتقر الى النجس من الجدي منهم  
من قال ياكل ذلك ويتصدق بالثلثين وقيل فاطر الملت ويمد يد الملت ويتصدق  
بالثلث ومن هو لا من قال الوتد والثلثين كان افضل **قال** الرابع وشبهه  
ان لا يفتقر الحقيقة لخلاف وان من اقتصر على الصدقة بالثلثين كان ذراعا  
الاحب او موسع فجعل الهدية من الصدقة لانه المائدة جعل في رواية القدر ثم  
الهدية من غير كل **قال** الشيخ بن الصلاح وجعل بعضهم على هذا القول  
الا حاردا لا من الهدية ووجدت منصوصات الشافعي انه قال كل ما كان



من النجاسات والهدايا تطوعا اكل منه واطعم واهدي واخذ وصدقه واجب ان لا  
 تاكل ولا تحبس الا ثلثا وصدقه ثلثا وصدق ثلثا وصدق في الوجيز انه ياكل  
 الثلث ويخير الثلث ويصدق الثلث وقيل انه ان يرد به وقيل بل لا يجد رواته ذلك  
 في تعليق القاضي وقد كان دحان الخوم الاضاحي فوق الملائكة في اول الاسلام قتل  
 عنه ثم اذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما يتيمم من اجل الذقة والدافة  
 جامعة ومردوا بن البادية فنهاتهم عن الادخار ليواسيهم وكان مني تحريم لا يشربه  
 على الصحيح واختلفوا في انه كان غاما ثم نسخ او مخصوصا بذلك الحالة **قال**  
 الراعي ولو حدث مثل ذلك زمانا د بلادنا فاعلم بحكم التحريم فيه وجهاين  
 اظهرهما **قال** النووي وهو الصواب **قال** الامام والعزالي وما يجوز  
 له اكله لا يجوز له اطلاقه لانه لا يجوز بيعه ولا ان يملكه الا غنيا لينصرفوا فيه بالبيع  
 وغيره وانما حازله ولم اكل على وجه الاباحة قال ابن الصلاح وفيه نظر وما  
 اطلقه غيرهم من جواز الاكل الى الاعتراف بظاهر الهبة المفيدة للملك والركنة  
 من النصف لا الاطعام على وجه الاباحة فانه لا يسمي هدي وقد فقه  
 المشافعي الاطعام من الهدية **قوله** لو اكل الكل على الصحيح انه ليس له ذلك بل  
 لا بد من الصدقة ومبني على ما يغرمه ثلثة اوجه او قولان ووجه احدهما انه يغرم  
 ما ينطلق عليه الاستم وهو القدر الذي كان يحسنه الصدقة والثاني ان يغرم القدر  
 الذي كان يستحب ان لا ينقص الصدقة عنه وهو النصف على القديم والثلث على  
 الجديد والثالث ان يقولوا **قال** البزنجي فعلى هذا يتخير من ان يصدق  
 بالثلث ويهدي الثلث وبين ان يصدق بالثلثين ويترك الهدي وهذا في ثبوت  
 على الخلاف فيما اذا دفع لحدسهما الزكاة الى اثنين هل يغرم للثالث اقل ما يقول  
 او الثلث المستحب ولم يرص الامام المحرر وقال المجابليهما ما خوذ ان من القولين  
 فيما اذا باع العدل الرهن بعين ثوب ما يتغابن به الناس وبعد الرد هل يضمن  
 جميع قيمته او يحط عنه القدر الذي يتغابن به عادة وعلى هذا في حقيقته صرف  
 ما يغرمه ثلثة اوجه احدها انه يضمن ان يشتريه كما ويصدق به وثانيهما استه  
 به شقفا ويصح به وثالثهما انه يصدق به ذرايم وقال العمراني هو الاصح

وبئر

وعمل هذه الاوجه يجوز تاخير الذبح وتفرقة اللحم والذرايم عن ايام التشريق  
 له ان لا يخذ لنفسه من ذلك شيئا والوجه الثالث انه يضمن الكا لا يشترط من  
 قيمته ومثلها وعلى هذا يخرج البدل في وقت الضحية فلو اخره عنه فوجبان احدهما  
 انه يجزى جواز اكله من البدل جهاين كالمندورة قال النووي وهذا الوجه وما فرغ  
 عليه شاك صغيف **قوله** عز ابن المزداني من اجل بعض الاضحية يصدق  
 ببعضها هل ياب على جميعها او على ما تصدق فقط فيه وجهاين كالوجهين في  
 من نوي صوم التطوع ضحى ثاب من اول النهار او من وقت النية فقط **قال**  
 الراعي وينبغي ان يقال ان ثواب الضحية بالجميع وثواب الصدقة بالبعض **قال**  
 النووي وهو الصواب ومن صرح به الشيخ ابراهيم المروزي **قوله** **قال** واما  
 الهدي الواجب بتدبير غير التزام لدم القدر والتمنع ودما الخراف في الحج فلا  
 يجوز الاكل منه فلو اكل منها شيئا غرمه ولا يجب اراقته الدم باسا وذا ما غرمه  
 ثلثة اوجه اظهرها وهو نضه في القدم انه يغرم قيمة اللحم كالواضع غرمه  
 وثانيها يلزمه مثل ذلك اللحم وثالثها ان عليه ان يشتري شقته ما من حيوان مثله  
 ويشترك به في الذبح واما الملتزم من الهدايا والضحايا بالذرايم فانه عينه  
 بالندرة عما في ذمته من دم لبا تروا تطيبا وحلقا ونحوها لم يجز له ان ياكل منه  
 قالوا نوح شاة هذه النية من غير ذرايم التزام الهدي والاضحية بالندرة فظهر  
 اظهرهما انه ان يذره في محاراه قالوا على التزامها ما يشفا المريض او قدوم الغائب  
 لم يجز له الاكل منه ايضا **قال** الراعي وقضية اطلاقهم انه لا فرق بين  
 ان يكون الملتزم معينا او متصلا في الزمة من ذبح عنه وان اطلقوا الالتزام  
 بان قال الله على ان اضحي واهدي وقلنا بالذهب انه يصح ويكفر منه الوفا بالملتزم  
 فان كان الملتزم معينا بان قال الله على ان اضحي هذه اوهدي هذه ففي جوار  
 اكله منها ثلثة اوجه وقيل قولان ووجه احدهما لا يجوز اكلها الا وبنه بعضهم  
 على الخلاف في ان المندرس على خيار الشرع فمجرد اكلها واجبة ولا يجوز  
 الثالث عن الحضري انه ان كان المندور اضحية كاذرايم كان هديا واذا كان  
 هذا القسم ما اذا افاض جعلت هذه اضحية من غير تقدم التزام وان التزم في



الذمة ثم غير واحدة عما عليه فجوز اكله منها برب على جوارحه من المعينة اشد ان  
لم يجوز له ثم مننا اولى ان جوارحه ثم فطنا قولنا ووجهان في الطريق الثاني في  
ان جوارحه لا كل من المند ووجهان من غير فرق بين الملتزم بند المجازاة ونذر  
المحتاج وقلنا لمز منه الوفا والمثلزم المعين والمرسل والمزب عند الحاجة المستع  
وصحة النودي والجواز لاختيار الفقهاء والامام وقال صاحب الجدة هو الذي  
قال الرابع ويشبه ان يتوسط فرجح في المعين الجواز واليه ذهب الماددي فان  
قلنا بالمنع فاكل فيها يغرمه الاوجه الثلاثة المقدمة في كل من دما الجبرأت  
وان جوارحه ففي القدر الذي ياكله القولان المتقدمان في اضية النطوع قاله  
البعوي قال الرابعي ذلك ان يقول دال الخلاف في القدر المستحب كله ولا يبعد  
ان يقال الاستحباب الاكل فاكل ما في تركه الخروج من الخلاف واما جلد الاضية  
والهدى للذين يجوز لربها الاكل منها وهما المنتطوع بها والمندور على قولنا  
الذي قطع به الجمهور انه لا يجوز بيعها متوابعه بشئ تنفع في البيت وغيره  
ولا جعلها اجرة للجزا لان تصدق بها او يتخذ منها ما ينفع بعينه كسقا  
ودلو وحف ودخل وفرو ولا يجوز بما وفيه وجه انه ليس له ان ينفق بالاسفاح  
به وفيه قول انه يباع ويصرف ثمنه تصرف الصالحا **قال** صاحب  
المقرب والظاهر انه يلقى المصدق منه عما عليه لوجوب الصدق من الضحية  
واشار الى احتمال فيه وقابله الامام واستحسنه وظهر ان معنى الرجم في  
جواز افراده به فان منعناه لمخالفة اللحم في الاسم والمنفعة مع ذلك  
بذلك ولما فيه من الاعتياض عن حرام من الاضحية جزا اخرتها وان اخذناه  
فيحتمل ان يصح به لانه جز من الاضحية لجوز الافراد به كاللحم ويجوز ان لا  
يكفي به لقوله تعالى اطعموا اولادكم لا يطعم غالباً ويظهر ان الجرح عليه جواز  
البيع **قال** الرافعي وليس الفرق كالجذر ولا حصر صوف الضحية ان  
كان دفن الذبح قربا ولم يضر ابقاه او كانت الصلحة في ابقائه لدفع جوار  
برد والا فخير وينفع به والاولى النصدق **وقال** القاضى حكيم  
ولها **وقال** المتولى اذا جرح صوف الهدى يستحب به مع نفسه ومصدق

على مساكن الحرم كالولد واستحب ان يصدق بجلدها التي قلدها واما جلد ما  
منعنا الاكل منه فحبب المصدق بجلده كاللحم **فروع** الاول ولد من ضحية  
والهدى المعينين قابع اتمه في الحكم فان كان من متطوعا بما فالولد لك لا يتصرف فيه  
بما شأ من بيع وغيره كالامام وان كانا من ذمير فان كانا بالجلد بان قال جعلت  
هذه اضية او هديا ذبحه معها ستوا حدث قبل المند او بعده ولا يخرج على الخلاف  
في ان الملك لا يملك الجعل ام لا لانه تعالى بما حق لا يزم كاه الولد وان كانا ببيع لا لزم  
بان قال الله على امر اضية فهدى او اهدى ما وطريقا ناصحا القطع بانه يتبعها والمال  
ان فيه الوجهين الاخيرين في ولد المعينة عن الملتزم في الذمة واما ولد المعينة  
عن الملتزمة في الذمة ففيه  
الثالث انه يتبعها ما دامت حية واذا لم يطور ولد الهدى  
لشئ حمل على امه او غيرها حتى يبلغ الحرم صخر معها ولو ذبحت الام والولد في اضية  
المنطوع ففي تفرقة لحيتهما ملته اوجه تفرعا على الصحيح في وجوب المصدق بالبيع  
احدها انه لا بد من المصدق فجز من لحم الام وصحة الغزاة وانما الترتيب اجد حكم  
اضحية مستقلة فيصدق من كل واحد بشئ وصحة الرواية والنودي وقالنا انه  
يلحق النصدق فجز من احدهما والا ذلك الثالث مسبقا على جوار اكل جميع الولد  
واما اذا ذبحها فوجد في بطنها جنينا فقال الرافعي يحتمل ان يطرده فيه الخلاف  
وعين ان يقطع بانه بعضها قال النودي والمختار انه ينبغي على القولين ان التمسك  
له لحم وحط من الثمن ام لا ان قلنا لا فهو بعض حدها والا فالظاهر طرد الخلاف  
ويعمل القطع بانه بعض الاصح على الجملة انه يجوز اكل جميعه **السادس** اذا كان  
لبن الاضحية والهدى المندور من ذمير وكفاية الولد لا يجوز حلب شئ منه فان  
حلب مقرر الولد يتسببه لزمه **د** وان نقص عن تمامه لزمه كلهما  
من غيره وان فضل عن ذي الولد حلب الفاضل **قال** الشافعي والجمهور انه  
شربه وقيل لا ويحبب النصدق وقيل لا يشربه بل يورث الماعز الصرع ويشق طع  
**وقال** الماوردي الاول ان يملك به ممتلك اللحم فيشرب منه ويستحق  
غيره فان شربه كله حار وان لم يشربه وقال المتولي ينبغي شربه على كل اللحم فان



لم يجوز له شرب اللبن قبل لبس الهدى الا انه ان تيسر او يحففه وينقله جافا فان  
تعد تصدق به في موضع الخلق الفقراء وان جاوز ذلك جاز شرب اللبن قال  
الشافعي والجمهور فان تصدق به كان فقهيا لا جواز ان يتسقيه غيره غير عوض  
ولا يجوز بيعه قطعا ولو مات الولد فحكم ابنه ختم الزيد على حلقه وتجوذا ان  
يرجمها ويرجمها بغير اجرة من غير اجحاف فان دخلها نقص منه وان تلفت منه  
وان تلفت بيد المشتري ضمنها دون المعبر وليس له الا حارة فان اجرها وسلمها  
وتلفت بيد المشتري ضمنها هود ومن المشتري لغير المشتري المستاجر المنافع باجر  
المثل والالاخر منها ومن التسمي فيه وجهان اظهرهما اولهما وهل يملك به ممتلك  
الاصحية او يصر في الفقراء فيه وجهان وفي الروب وجهان لا يجوز الا اذا  
اضطر اليه وامسا اللبن لاصحية التطوع بها فله شربه واشارة الامام الى خلاف  
فيه وقال احمد ختم اللحم وفي لبن الهدى التطوع به طريقان احدهما انه كليمه  
والثاني فيه وجهان **الثالث** لو اشترى شاة او نحوها ونذر ان يضحى  
بها او يهدى بها ثم وجد بها عيبا قد يملك به ردّها لكن يرجع مالها على البائع  
كالواشترى عبدا فاعنته او شيئا فوفقه وفي مصرفه وجهان اصحهما انه يصر  
الى حقة الاصحية فعلى هذا ان نذر شاة اصحية او نذر لزمه والا فحق ما فعله  
الا وجه الخمسة المقدمة فيما اذا تلفه وفصل عن قيمة مثله شيء والثاني انه  
يقرب للمبادر وصحة الغزاة ونسبه هو الامام الى المرافقة **الرابع** لا يجوز  
صرف شيء من الاصحية الى عبد الا ان يجعله رسولا الى سيده هدية والاصح جواز  
الصرف منها الى المكاتب **قال** ابن المنذر اخلف العلماء في فقر اهل الذمة من  
الاصحية فرخص فيه ابو حنيفة وجماعة وكرهه مالك وجماعة **قال** الثوري  
ولم ار لاحكامنا كلاما فيه ومقتضى المزمع انه يجوز اطعامهم من اصحية التطوع  
دون الواجبة **قلت** وقد خلى النواضوح الجحلي عن المضاربة لا يطعم منها احد  
على غير بن لا سألهم وعن بعض اصحاب انه يجوز ان يفرق لحم اصحية على فقراء  
اهل الذمة الا ان يكون اوجها على نفسه فمخصص بالمستأجر **الخامس** اذا  
الزمت الاصحية في عام فاعزها عنه عصى وقضى كالأخر الصلوة عز وفهمنا

## باب العقيقة

وهي سنة مؤكدة والكلام في نفس العقيقة ووضعا وفي حكمها **اما**  
**الاول** فالعقيقة شاة او نحوها تذبح بعد الولادة بدخول وقتها فان  
دبحها قبل الولادة لم تنأد السنة قطعا والاولى ان يذبح في اليوم السابع  
من يوم الولادة وفي دخول يوم الولادة في الحسب وجهان اصحهما ان يذبح  
في ذبح في السادس من بعده والثاني لا يذبح في السابع مما بعده وهو المنصوص  
فان ولد ليل احسب اليوم الذي على الليلة قطعا ولو دبحها بعد الولادة وقبل  
السابع اجزاه وقال الماوردي يكون بغيره وقا خبرها عن السابع لا يفوتها  
لكن لا يختار ان لا يؤخر الى البلوغ **وقال** الماوردي في الروايات وصاحب  
العدو يكون فضا بعده **قال** الماوردي والمختار ان لا يجاوز سبعة النفقات  
فان تجاوزها فلا يجاوز سبعة الرضاع فان تجاوزها فلا يجاوز سبعة الحضانة  
وهي سنن التيميم فان تجاوزها فلا يجاوز سبعة البلوغ فان تجاوزها سقط  
حكمها عن غيره **وقال** ابو سفيان لم يذبح في السابع فليذبح في الرابع عشر  
فان فات في الحادي والعشرين ثم هكذا في الاسابيع وفيه وجه ان السبعة اذا  
تكررت فلا فائدت وقت الاحتياط روادا فاحترت عن البلوغ سقط حكمها في  
حق غير المولود وهو محرم في العقيقة عن نفسه واستحسن الفقهاء السابغ  
ان يفعلها دائما بخلاف المولود من يلزمه فقعه في الحمل وان يلزمه في الحار  
ليساره ولا يعتق من حال المولود ابوه ولا غيره فان فعل من ولو كان المسوق  
بقر العقيقة عند الولادة فابتر في السبعة استحب له ان يفعلها وان ابتر  
بعدها وبعد مدة النفاس فهي شاقطة وان ابتر بينهما فوجهان **الثاني**  
في حكمها وحكمها حكم الاصحية في السن فلا يجوز فيها من الضان لا الجذعة فما  
فوقها ومن المعز والابل والبقر الالبنة فما فوقها على الصحيح فيها ولو ذبح برة  
او بقره عن سبعة او لا او اشترك فيها جماعة جاز سواء اذوا حكم العقيقة  
او اذوا بعضهم **وقال** البزنجي لا نص للشافعي في ان غير الغنم تجزى في  
العقيقة ومقتضى المذهب عندي انه لا يجزى وهو غريب وقد نص كثير من علمه



وفضلها البدنة ثم البقرة ثم خدعة الضأن ثم ثنية الغرنازة ثم الضحية وفيه وجه  
 ان الغنم افضل منها لان السنة لم يرد بها فتكون الشاة افضل من البدنة وذلك  
 عليه وجهان الزيادة على الشاة في العلامة لا يستحب ويستترط فيها استلامه من  
 العيوب المعينة في الاضحية وفاقا خلافا **قال** الرازي في العدة ما  
 يشعر بوجه انه يستباح بها ويستشرط ان ينوي عند الذبح انما عقيقة الاذن  
 بكونها عقيقة قبل ذلك ففي احتياجه الى المنة عند الذبح الخلاف المتقدم  
 في الاضحية والهدى والاصح انه يحتاج ويستحب ان يسمى الله تعالى عند ذبحها ويقول  
 اللهم لك واليك عقيقة فلان وان خذ منها صدر المار عند طلوع الشمس  
 وحجمها ايضا في الاكل منها والنصف والهدية والادخار وقد روي في الاموال والمناع  
 البيع وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما مر في الاضحية فياكل ويهدي  
 ويصدق الا ان هذا وجهه فربما على اخرا ما دون الجذعة والنية انه لا يجب  
 التصديق منها ويجوز تخصيصها بالاعنياء واذا عين واحدة لا تغني عن السنة  
 ان يعق عن الغلام شاة **قال** الروياني قال بعضهم ولا يستحب ان يرد  
 عليه وعن الجارية شاة يقرأ الى الله تعالى سادى اصل السنة بولده عن الغلام  
 ولو ولد له ولدان فذبح عنها شاة لم ينادى السنة ويستحب ان يكون الشاة  
 مقتناة وتبين ويقوم البدنة والبقرة مقام الشاة في الصحيح وتخص  
 العقيقة عن الاضحية وغيرها بان يستحب ان يفصل اعضاها ولا يمس  
 عظامها ولا يذره كثرها على الصحيح ويستحب ان لا يتصدق بطلحها نيا بل يطبخه  
 قاله الجمهور ووقد روي الامام اذا قلنا بالذبح ان لا يجزماد والجزعة  
 والنية وجب النصف ولحمها يتساكالا ضحية وعمل الاول في ما يطبخ به  
 وجهان احدها وهو منصوص بطبخ لحموضة وثانيهما وجزم به ابن الصبان  
 انه يطبخه محلو وعلى هذا في ذراعه طبخه بالحامض وجهان اصحهما الاول  
 الفاضل ابو الطيب العادة بطبخه بالماء والمخ وعادة لهل خراسان طبخه  
 بالاذن وهو حسن والصدق ولحمها ورفقا على المسكين بالبعث اليهم فزار  
 الدعا اليها ولو دعاهم في على الصحيح ولو دعى قومًا وبعثت لاقوم تاد السنة

وسيجر

284  
 ويستحب ان يعطى الغالبة رجل العقيقة ويذره فليطبخ رأس المولود بدم العقيقة  
 ولا يابس فليطبخه بخلافه وعفران بل يستحب شاة الوحين ولو مات المولود بعد  
 السابغ والتمتير من الذبح لم يسقط استحباب المعوق عنه على الصحيح وفعل  
 العقيقة افضل من النصف ثمة كالا ضحية **فصل في مسائل الاولية**  
 يستحب ان يسمى المولود في سابعه ويجوز قبله وبعد واستحب بعضهم ان يسميه  
 قبله وهو ضعيف ولو مات قبل تسميته استحب تسميته بل يستحب تسمية  
 السقط فان لم يعلم اذ راوا شي سمي على يمينه الذر والاشي لحمرة وطلحة وهذا  
 وان حسن تسميته وافضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وخوفا وكره التسمية  
 باسماء الملائكة والانبياء والاجيريل وباشين يكره بالاسماء القبيحة وبالاسماء التي  
 يتطهر سفيها في العادة كبره وافلح وجنح وسارور باج ونافع ونجاح ومبارك  
 ثم الاسماء القبيحة حرب ومره وحب وحب وحرى وشيطان وظالم **الثانية**  
 صح عنه عليه السلام انه قال ان اخرج اسم عند الله تعالى رجل سمي ملك الاملاك  
 لا ملك الا الله **قال** سفيان بن عيينة ملك الاملاك مثل شاهان شاه فيحرم  
 التسمية بهذا الاسم ويستحب تغيير الاسم القبيح باسم حسن والاسم الذي فيه ركنه  
 بغيره قال النووي وحده كراهة شديد تسمية البنت سب الناس او بنت  
 العرب او بنت القضاة او بنت العلماء ونحوه واللفظ ايضا غير صحيح في ارادتهم  
 ستمسكه ويجوز للافتنان ان يذبح يفسده وان كينه غيره ويستحب كنية اهمل  
 الفضل من الرجال والنساء استوا كان ولدا ولا استوا كني باسم ولده او غيره استوا كني  
 الرجل بانيه فلان وفلان والمرأة بام فلان وفلان ويجوز التكني بغير اسم الاديبين  
 كابي هريرة وابي الفضل وابي الحبابين ويجوز تسمية الصغرى عن بعضهم انه يستحب  
 ان لا يذبح حتى يبر فيولده فليكن يولده واذا كني الرجل باسم احد اولاده فكني  
 باسمه **قال** النووي ولا مخاطب الكافر والغاسق والمستبدع بكنية الا اذا  
 لم يعرف الا بكنية او خفي من كنهه باسمه مفسد ولا يجوز لاحد ان ياتي بالقائمة  
 استوا كان اسمه محراما لا وقيل انما منع الجمع بينهما وقدم في المنكاح والادب  
 لا متبا لا فتان كنية لا يذبح ولا يذبح غيره الا ان لا يعرف الا بكنية او كانت



**فروع** تحرم ثلقتا الأسنان مما يدره سوا كان صفة له كالاعترش والاحول والاعرج والاحم والابرص والاحدب والاصفر والاذرق والافطير والارثم والاقطع والزمن والمقعد والاشل واصفد لابييه او امه الا اذا لم يعرف لابييه فذكر للغير فقط واستحب اللقب الذي تحبته صاحبه كابي الصديق اسمه **عبدالله بن عثمان** على الصحيح ولقبه عتيق وقيل اسمه عتيق وخلعت على يابي تراب فانه عليه السلام لقبه به وكان تحبته آخر قال **النووي** تجوز تسمية المسمى اذا لم يناد به صاحبه **اخرا** استحبت للولد والتميز والاعلام ان لا يسمي اسم امه ومعلمه وسيدته باسمه **اخرا** قال الم يعرف اسم من يناديه فاداه عما لا ينادي به كما اخبرنا فقيهنا فقيرا صاحب الثوب القلايد وروي انه عليه السلام كان اذا لم يعرف اسم الرجل ناداه يا ابن عبد الله قال يجوز ان يخاطب الانسان من يتبعه من ولد غلام وتعلم ونحوه باسم قريب فاذن بالذم **ففي الصحيحين** ان ابا جبر رضي الله عنه قال لابنه عبد الرحمن يا غنثي فخرج وسب وغنثي بعين معجبه مضمومة ثم نزلت منه ثم ثامنته مفتوحة وقصمومه ومعناه لييم وجدع بحريم وذلك مما لا يذم الا في عاقبة افقه **المسألة الثانية** يستحب خلق من المولود يوم سابعه وان يتصدق بقرنه شعره ذهباً فان لم يفعل ففضه يستوي فيه الذر والاشي والاصح ان لا يذم بقدام على الحلق قبل تقدم الحلق وقطع به المحامي وريحته الرواية ورواه عن النضر بن يونس الفرع وهو حلق بعض الراس وترك بعضه يستحب ان يذم في المولود اذا انقضت الصلاة وقال جماعة يستحب ان يذم في اليمين فيقيم في البشري ويستحب ان يحلق المولود عند ولادته بالتمران عصفاً انسان ويدلك بمحلكه ويفتح فاه حتى يترك شي منه الى خوفه وينبغي ان يذم من الرجل من اهل الخيزران لم يذم فامراه صاحبته واستعت ان هذا هو الولد وان معنى ما جاء عن الحسين انه علم انساناً المنيعة فقال اذا كان الله في الموهوب لك وشرك الوهاب وبلغ أشده ودرقت ربه واستجاب ان يرد المنيعة فيقول بآرك الله لك وبارك عليك وجزاك الله خيراً ودرقت الله مثله ونحوه **فروع** قال النووي صح انه عليه الصلاة والسلام قال اذا كان جنح الليل واسميت فمواصبها فم فان الشيطان ينشر حينها فاذا دعت شاة

م

من الليل فخلوسه واعلموا الباب واذا لروا اسم الله ونحوه انتم واذا لروا اسم الله ولوان تعرضوا عليها شيئا واطفوا مصابيحكم **وفي رواية** لا ترضوا مواشيكم وصبيانكم اذا غابت الشمس حتى تذهب فحة العشا وفي رواية لا ترضوا النار في بيوتكم حتى ينطفئ فيها كلها من بين في المواظبة عليها **احسن** الصحيح ان عليه السلام قال لا قرع ولا عترة والقرع بفتح القاف والراء اول استاج السهم فانوا يذبحونه ولا يكون دحا البركة في الام وكره نسلها والغنثي بفتح الغين المهملة وسبحه كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب وسهو غنا الرحبية ايضا وفي استحياءها وحماها لخدمتها انما الاستحياء من رجب به جماعة وفي هذا معنى كراهتها وحماها المنصور انه لا يصح والى انما مستحيان **ورواه النووي** عن النضر وصححه

### كتاب الاطعمة

والمراد بان ما يباح اكله وشربه من المطعوم والمشرب ولا استئذان في ذلك حالنا اختيار واضطرار جعل الكاب حبهما على باب **الباب الاول** في حالة الاختيار وحرم الله تعالى الملك المنقذته ورد شرعنا تحليلها والاصل من المطعومات المستطابة الحلال اما استثنى منها وهو عشرة اصول **الاول** ما حرم بنصر الكاب وهو الخمر والخمر والميتة والدم والمخنقة وهي التي ماتت حقاً والموتر وهي التي ماتت ضراً والنطيحة وهي التي ماتت بالسطح واجله السبع عالم يترك ذكاتها واما نصف الشاة على تحريمه مخصوصه بالخمر الاهلية والحلقوا في انفسا حرمت بالنظر وبما سجد بالعرب لها وحل الوحشية وحرم البغال **الاصل الثاني** المشرد ومنه النهد المتخذ من المر أو الركب السبع وهو نهد العسل والمرز وهو من الدرة والخنطة والسعير ونحوها **الاصل الثالث** ما شقوي بياضه او محلبة فيحرم كل ذي ناب من السباع وكل ذي خلب من الطيور ومن ذوات الناب من السباع الا النمل والنمر والعند والكلب الفيل والسنور **وروي** ان ابا عبد الله البوسنجي اخذ لنفسه حلة ترمب مائة الف والقرود والذئب والبيرو وهو بياض موحد بين الاولي مفتوحة والثانية ستانة وهو حيوان يعادى السنور وفي الفيل رجة انه لا يحرم ومن ذوات الخلب من الطيور الباني والساكن في السقر والصفر والعقارب والسنور جميع جوارح



الطير لم يعد جاعة النشرة ماله مخلب وقالوا لم يولد مستحب ويحل الصبيغ والضب  
والمغلبات اليربوع والاديب والاصح يحرم ابن ابي وهرة وحشيه **باب** الامام  
وقد نظن ان الهرة الوحشيات من الانسيات استوحشت عند خلوا القران في سني  
الخط فان كانت كذلك لم يخل قطعا وحل ابن عمر والوبر والدرل وهو دابة قد  
السمكة ذات شوك طول تشبه السمك وفي الصحاح انه عظيم الفم والسمو  
والسحاب والفاقم والحوصل والفند بالغا والنون ويحل اكل الخيل استوا كانت  
عربية او عجمية او مستولدة منها **فرع** ملحق بالبغل في التحريم كل حيوان مستولد  
من قالول وغير قالول كالسمك بلسر المسين وسلول الميم فانه مستولد من الدب  
والضب وكذا الكمار المستولد من اهل والوحشي سواء كان الماكول الذر او الانثى  
ويحل بعضهم الزرافة من ذلك وقال هي مستولدة من ماوك غير ماوك هي حرام  
وعن قتادة القران انه يحوز اكل الزرافة كالغلب ولو تولد حيوانا غير حيوانا كولين  
كفرس فان وحشي حل بخلاف **الاصل الرابع** ما امر المسارح بقوله من الحيوان  
فهو حرام فمن ذلك الفواسق الست الموضوعة للحية والفارة والعقرب والكلب  
والحداة والغراب لا يقع وكذا الغراب من ستود الكبير يسمى الغداف الكبير والمغير  
وقد يكون اسود وقد يكون رماديا ويقال له الغداف الصغرى والصحيح فيها ما  
الغراب الزرع وهو اسود صغير ويقال له الزرع وقد يكون بحمر القناد والجلين  
خلال على الصحيح وتحرم الرحمة والبغاة وهي بضم الباء الموحدة والعين للجمعة  
وبالاء المتلثة طائر ابيض ونا الرحمة بطي الطير في لونه غير ذلك العفوق على  
الصحيح ويحل طيور الماء وهي ما لا زم الماء كالبط والاوز والكرى بخلاف الاني  
الفلق وفي طيور الماء البيض فان الصيغ قال غزالا تحل وملا عظمه حرام وهو  
طائر يسمي في الحوام اذ كانه ينقض على طائر وكذا البوم وكذا الصقور في لرمح  
وهو بضم الصاد المعجمة وفتح الواو وبالعين المهملة وقيل انه ذكر البوم فان صر ذلك  
جربى لخلل في البومة قال ابو عاصم والنهاس من الطيور حرام كالسباع التي تنشق  
واللقاط خلل الا ما استثناه المض وهو من الخلب وقال السجستاني القساط  
خلل الا استثناه وما ينقوت بالطاهرات خلل الا ما استثناه النص وما ينقوت

والخيل

بالجنس حرام **الاصل الخامس** ما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتله وذ  
وذلك حرام فنه الهدهد والنحل والنمل والخطاف والضرد وهو الحروف الممثلة  
طائر فوق العصفور يصيد العصافير وقيل هو طائر يقع ضمن الراس في البحر نصفه  
ونصفه اسود وصفه المنقار له بر ثم عظيم اي صانع ولا يراه الا في شعبة او شجرة  
لا يقد ر عليه احد وكلها حرام على الصحيح والحقاش حرام قال الرازي في مدحج فيه  
الخلاص وفي العلق وحيان حدها انه حلال وصحة الغزال واصحها عند البغوي  
والنودي انه حرام وانواع الحام كلها حلال قال الشافعي رضي الله عنه وهو كل ما  
عش وهدر وان يعرفت اسماؤه الى التمام والدياسي والغرابي والفولج وقال  
الكسائي هو الذي لا يلق الببوت وهو الوحشي واليام الذي يالها وقال الغزالي  
وغيره الحام كل ذات طرف قال الرازي في تدرج في الحام الورسان والقطا انتهى  
واليعقوب ذكر الحجل واسم الجنس القنح بفتح القاف واستكان الباء الموحدة  
والجيم والفتحة تقع على الذر والانثى حتى يقول يعقوب فتخصم بالذر وكل  
النعامة حتى يقول طليم والخله حتى يقول يعسوب والعصافير في الخلقت  
الوانها والوانها خلل كمدخل فيها الذر ورو فيه وجهه انه حرام والصعور وهي  
بضاد مهملة مفتوحة وعين مهملة شاذة وهي صغار العصافير والببلر والدر  
دخل عند لب والحرمة على الذميب قال القاضي الاصل عند الشافعي اذ كل طير  
نقشات الطاهر وليس ينماس فهو حلال قال العبادي النهاس حرام كالعباس  
واللقاط خلل الا ما استثناه النص وما ينقوت بالطاهر خلل الا ما استثناه  
النص وما ينقوت بالنجس حرام فحل النعام وحل الرجاج وحل الخباري وهو بضم  
الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة والاصح يحرم البيضا والطاوس واما الشقراق  
فقطع البغوي يحمله والصيغ بضمه وبتبعه المعلى **الاصل السادس** كل ما  
يستحبته العرب من الحيوان حرام وما استنطبه منه حلال والرجع الى العرب  
الذين يستقون البلدان والفراد وناهل البواقي الذين ياكلون ما دب ودرج والي  
اهل العسا ومنهم والثرة دون المحايير في حالة الحبس الرفاهية دون المحايير  
والشدة واعتبر المادرجي ان تحل الاستطابة والاستحباب منهم في بلادهم



وذكر جماعة ان الرجوع الى العرب الكائنين في زمنه عليه السلام قال الرابع وشبه ان  
يقال يرجع في كل زمان الى العرب الذين فيه ويدل عليه ما حكاه العبادي عن الرباني  
انه قال في العبادي وهو نوع من الجراد يضرب الى السواد وله شبهة من الخنافس كما  
يقضي بانه حرام حتى ورد علينا الماشي حتى يقال انه حلال فبعثنا منه جارا  
الى البادية وسالنا عنها العرب فقالوا هذا الجراد المبارك انتهى فان استطاعة  
العرب او سمته باسم حيوان حلال فهو حلال وهو وان استخف منه او سمته باسم  
حيوان حرام فهو حرام وان استطاعته طائفة واستخفته اخرى ابتغوا الرشد  
وان استويا في العدد رجع من كانت فيهم قرين فان اختلفت قدس او لم يحكموا بشي  
او لم يجدوا ولا غيرهم من العرب اعتبرناه باقرب الحيوان شيها به والسببه بانه  
دور في الصورة وقاره في طبع الحيوان في الشامة والعدد وان احرى في طبع  
اللحم فان شئنا او الشبهما وان لم نجد ما يشبهه فوجدنا اصحابنا حلالا في شئنا  
المادة في على الخلاف المشهور لا اصحابنا وغيرهم ان لا اصل في الاشياء قبل ورود الشك  
الاباحة والخطر من المستحبات عند العرب الحشرات كلها وهي هوام الخنافس وصناد  
دوابها ستوا كما يدبرج منها وما يطير وما نهى عن قتله وما امر به كالوزع تنقوا  
دواب السموم وغيرها وقد جتمع في الواحد منها الشئ من سبب من استباب  
الحرم فمما الحية والعقرب والزنبور والفار والنمل والقراد والجعلان وبنات  
وردان وحار قبان وتستثنى منها دود الطعام ودود الخلل والجبن والنمل والبق  
وفي حل اكله وجه تفرد في الطهارة اصحابنا لئلا يشغل اكله مع قاتول منه  
لا ينفردوا ولا مع غيره والعنكبوت والوزع وسام ابرص وهو كارهها ومنه جربا  
الطهيث ومنها العنكبوت والوزع وسام ابرص وسام البرص والوزع وقال الربيع  
دوسه ملسا بعد واسر دتسبه سنام ابرص الا انما لا تودي وهي حشيشة ومنها  
الحكايض اللام وفتح الحاء المهملة دوسه كما تسمه مشرة بحجر املسا تفتح في الرمل  
فاذا احسنت بالانسان دارت في الرمل وغاصت ومنها الخنافس ولا يستثنى من  
الحشرات الا الضب الذي يبيع كاهرو وكذا ابن عرش والوبر على الصحيح كما مر وذا  
العنفه فانه منها وذا ام خيز وهلا لانه على الصحيح والصحيح تحريم الصنف

والسلفاء

والسلفاء والسراطان من حشرات الطيور وادى الابرك والذباب والنمل والزباب  
والبغوض فهي من الخبايا ولا يستثنى منها الا الجراد فانه حلال واما الضرار وهو  
حيوان فيه شبهة من الجراد وصيحه صياحا دقيقا لشره بالليل فحرام على الصحيح قال  
الاصحاب واما ابراج العرش حيوان لم يرد فيه نص حلال ولا حرم ولا امر بقتله ولا عاقبة  
عز مثله فان وجد فيه شئ من ذلك اعتدناه ولم يرجع اليهم قطعاً **الاصول السابعة** ما اخبر  
الله تعالى عنه انه كان حراما على الامم السالفة فاذا وجدناه حيوانا تعددت عن قسمة  
حله من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستطابة ولن مستحبات ولا غيرها  
من الاصول المتقدمة وبثت تحريمه في شرع من قلنا في استصحاب الحكم بقرينة قولنا  
اصحابنا لا وبناها بعضهم على الخلاف في ان شرع من قلنا شرع لنا اذ لم يرد شرعنا بما  
نقره ولا بما تخالفه ولا يصح ان لا يشرع لنا وان كان للمادة في مخالفة فان قلنا  
باستصحاب تحريمه فذلك اذا ثبت انه كان حراما بورد في الكتاب او السنة  
الثابتة او بشهادة اثنين استأمنهم وهما عرفان المبدل من غيره ولا يعتمد فيه قول  
اهل الكتاب وقال للمادة في ان لم يرد من الحيوان بارض العرب واختلف العرب المرجوع  
اليهم في الاستطابة ونزلة استصحاب واستصحابه بغير حجة عند اهل الكتاب  
فاذا اختلفوا اعتدنا حاله في اقرب الشرايع التي لا سلام وهي البصرية فان  
اختلفوا عاذا الوجهان في الحل والحرم عند تعذر الاخذ من الاستطابة والاستصحاب  
ومعادك لا شتيها اي فيما اذا اختلفوا في استطابة ثمانية بلادهم ولو ثبتت  
ان في شرعهم اكله شئ لم يرد في شرعنا ما يقتضي تحريمه يقتضي قولهم الحزم  
بتحليله لمطامير عام كاسنا وخص شرعهم على تحليله **الاصول الثامنة** ما اخبر الله  
اذا اكله نجاسة وفيه مستأيل **الاولى** لا يجوز اكل ما هو نجس العين في حاله  
الا حصار كالميتة ولبن الاقان والبوال الادود والطعام اذا مات فيه فانه نجس على  
المزبب ويجوز اكله على الصحيح وكذا ما نجس على فاة نجاسة او نجس الطهارة  
اخذها كالدهن والسمن والذبيح واللبن والعسل والديس والخل والطيب والعجين  
ونحوها لا يجوز اكله وكذا سبعة على المزبب وفي اماكن تطهير الدهن بالعسل  
خلاف فقام فان قلنا على فعتل نجاسة ويبيعه وان قلنا لا في حيوان سبعة بعد



عنتله وقلة خلاف تقدم وكذا في الاستصباح به ولا يجوز أكل شيء ظاهر ولا شيء إذا  
كان فيه نجس أو يغير من نفسه قبل أكله **فصلان** أحدهما عن العدد في أنه لو نصبت  
قدرا على النار فيها لحم فوقع فيها طائر فمات وأخرج فقد نجس ما في القدر فيراق  
المرق ولا يجوز أكل اللحم حتى يغسل **الثاني** قال في لرحيا لو وقع في بانه أو غللة  
وحولها في قدر طين أو قوت جرها فيه لم يحرم أكله قال ولو وقع فيه حرم من لحم آدمي  
ميت لم يحل شيء منه لحمه الأدمي وقال النووي في المختار الصحيح أنه يحل كالبول يقع  
في قنبر من الماء **الثاني** من عليه السلام عن كل الجلالة والبنائما وهي التي تاكل  
الجمل بفتح الجيم وهي العذرة والمعدة وغيرها من النجاسات ودون من الإبر والتففر  
والغتم والدجاج وفيه حرم أو شربة وجهان والأول قول أبي إسحاق والفقهاء  
وصحة القوم في الأمام والغزالي والبعثي في الثاني قول الأئمة والبيضاوي في الأخير  
فأختلفت عباراتهم في نفس الجلالة المنهي عنها فمن النص أنها التي تاكل عليها العذرة  
البنائسة وأولها توجد في عرفها وقال الرافعي الإطهر أنه لا اعتبار بالشر بل بالركبة  
والثاني أن جد فيها وفي عرفها دخل الجامة فهي محل المنهي والأول أحسن الماهدي  
محل الخلاف بما إذا كانت راحة النجاسة بوحدها أو قربا منها فإن كانت شربة  
فلا اعتبار بها ولو جعست بعد ما ظهر النتن وعلقت على ظاهرها حتى زالت الرائحة  
ثم دخلت فلا حرم ولا كراهة قطعاً قال الماوردي ومحمد بن عبد الله بن شريك  
وأكل لحمها للعلف الطاهر في البعير ربيع يوم ما وفيه البقرة لا يذبح وفيه الشاة شبعة  
أيام وفي الدجاجة ثلثة أيام فإن الغالب في الرخصة تركه هذه المقادير ووافقها  
صاحب المذهب ولا يترك الحرام أو الكراهة بوزن الرائحة بالطبخ ولا بالعتل بعد  
الذبح ولو زالت النجاسة والنفاس في البعير لا يترك الذبح وقال غيره يترك ويترك  
الجلالة بغير خيال ولا حرم قطعاً وخرج جماعة على القول بحرم أكل لحمها أن نجس  
وأن جلدها يطهر بالبراق وهو يقتضئ نجاسته الجلالة أيضاً قال الرافعي وهو ظاهر  
أن طهرت الرائحة في الجلالة أيضاً فإن لم يظهر فقد حكي الإمام في نجاسته تردد  
عن تركه حجاب الأظهر نجاسته قال الأصحاب وظهور النتن أن جعلناه موحداً  
لحرم اللحم ونجاسته لا يجعله موجباً لجمامة الحيوان في حياته لأن أكلها

هذا ظاهر لا خلاف  
فيه فلا حاجة إلى  
عزو إلى العبد

بحريم

ببحريمه التحريم لا يترك لحمه فلا يفيد الذكاة طهارة الجلالة وبطهر بالبراق **فصل** في النجاسة  
المرأية بغير كنية أو حرمه متى نبت لحمها حرم الجلالة المنقية ففيها وجهان  
**الثالث** لا يحرم أكل غار من شجر أو حبات التمر أو الرجلة ولا الخضراوات المزيلة ولا  
المستقيمة بالمياه النجاسة وإن شرب ذلك وقدم في صاوة الحرف ولو عجن دقيقاً بما  
نجس وخبز به فخرجت لحرم أكله فلا يجوز أن يأكله ولا يطعمه غيره ويجوز أن يطعمه  
للحيوان المأخول وفيه فتاوى ابن الصباغ أنه يذره أطعام الحيوان المأخول نجاسة قال  
النووي وهذا لا يخالف المنقول لأنه ليس بنجس العين مراده بنجس العين لا يجوز  
قال ابن الصباغ ولا يذره البيض المصلوق بما نجس كالذرة الموضوعة بسحق النجاسة  
**الأصل التاسع** ما حرم من الحيوان ما أحل إذا دخل الذبح الشرعي المتقدم  
وإن مات خف أنفه أو جنت أو يضرب أو ترد أو ينطح أو ياكل سبع أو دخل بحجر يتي  
أو غيره لك ما لم يذبح شرعي فحرام ومن الذبح الشرعي الحرج الذي مات به الصيد  
من الجارحة أو التسمم والحرج الذي مات به الحيوان الذي نذرت من ذبيحة أو نحوها  
وقد روي في الذبح وسنن من الميتة السمك في جميع حيوانات البحر على الصحيح  
والجواز ما تقدم واستثنى جماعة منهم الغزال من النجاسة الجوز الذي يوحده ميتاً عند  
ذبحه الأم وقالوا الحق يذبحه الأم واستثناه بعضهم من الميتة ولا فرق بين أن يكون  
اشترام لآل الشيخ أبو محمد وإنما أحل إذا شرب في البطن عقب ذبح الأم أما إذا خرب  
بعده زمن طويل أو اضطرب ثم شرب لم يحل على أصح الوجوه ولو حرج به خرب من ذبح  
ثم مات حل وإن جرح وفيه حياة مشقة أو ذبحه فلم يذبح حتى مات لم يحل  
وإن لم يمت من ذبحه حل كما في الصيد ولو أخرج رأسه وفيه حياة مشقة ثم دبح  
الأم فمات قبل أن يغسل على الصحيح وقال القاضى في البغوي لا يحل إلا بذبحه قال  
البيهقي لو أخرج رجله فقتلها قال القاضى أنه يجرحه يستلزم نحوه لم يحل كما لو  
تردى في بئر ولو وجد في جوف المذبح علقه لم يحل أكلها ولو وجد مصغة لم يتركها  
الصورة ولا شغل الأعضاء في جملها وجهان متسان على القولين في وجوب العرض  
فيها وثبوت الاستيلاء وقال بعضهم إن في فيه الروح أطهر من الأكل في الماء مردى  
وهذا الأسبق إلى الإجماع رآه وإنما استدل على خلفها فيه بتوطيط صورته وتسكين  
أعضائه وفي حل اليد السلا بذكاه أصلها وجهان فقد بانه كان الصدر والقصاص



**الأصل العاشر** في التشبيه بخامس النجاسة بسبب الحجام الخنزير سوا التشبيه  
 أو عبده ولا يحرم ولا يكره للعبدة على المذهب سوا التشبيه خرا وعنده وقال ابن  
 وهو من أصحابنا يحرم ويجوز أن يطعمه أرقاه ودوابه ومنهم من لا يطعم الكراهة في  
 حواله يقول لا وليا أن ينفره عن حله وفي المعنى الوجوب للكرهة في حق الخنزير  
 وجهان أحدهما مباشرة النجاسة وثانيها دافاه الحرفه وقال الماوردي أنه ظاهر للمذهب  
 فعلى الأول كره تشبيه الكاس الذي يستخرج العذرة من الرحيض والزياد والفضايل  
 والرباغ والخوف الماوردى الرباغ بالسمك فتكون فيه الخلاف لا حية ولا سبب الحجامي  
 والقاصد وقيل لا يكره تشبيه القاصد ووجه صاحب العدة والنووي وعلى البايد  
 تنعدي الكراهة إلى سبب أصحاب الحرف الرنية كالسمك والخلاف في قيم الحجام وفي  
 الحجامي وجهان من حيث مشاهدته العورات والتشابه بخلاف غير فقدروا في سبب  
 الحاميك وجهان أحدهما أنه لا يكره وقال الرافعي الوجهان فيه وفي الحجامي عن  
 مخربهما على المعين المنقذين وغيره ذكرنا في كتابنا في التائيد وفي كراهة تشبه  
 الصباغ وجهان من حيث كرهه اختلافهم الوعد وتوهم في الربا ويجري الخلاف في  
 كراهية هذه الاشياء للعبدة أيضا على القول بكرهية تشبيه الحجام له **فروع الأول**  
 أصول المكاتب ثلاثة الزراعة والتجارة والصناعة وفي الاطبيب منها قلته من اهل  
 للعلماء وحكامها صاحب البيبان والحليمة اوجها وجعلها الاظهر منهما الثاني قال  
 الماوردي هو الاشبه بالمذهب فاختار لنفسه الاول اختار النووي الثالث ان  
 كان زراعيا نفسه فهو افضل المكاتب وان كان ممن يعمل لعلانه واخره الزراعة  
 افضل **الثاني** يحرم اكل طاهر لضر البدن كالزجاج والحجر والسم القاتل ومنه  
 الطير الذي يأكل بعض النسم وبعض السقم فان كل شيئا منه لزمه نصاه اذا كان  
 دافعا لضره او لشيء منه ويجوز شربه ووافيه قليل من سقم اذا كان الغالب فيه  
 السلامة ولصاحب اليه قال الامام ولو هو صور شخص لا يضره اكل السموم لم يحرم عليه  
 قال الرباعي والبنات الذي يستعمله لسرفه سده مطربه تحرم اكله ولا حرج على  
 اكله ويجوز استعماله في الدواء وان فضا الى السقم لم يكره منه مدقك ما يستر  
 مع حل الدواء به وكل طاهر لا يضر فيه يجوز اكله الا لثلاثة انواع احدها  
 المستقدرات كالحماط والعرق التي على الصحيح **الثالث** الحيوان الذي يغيب

المعول عن الصباغ  
 ايجل من الزينة  
 الصباغ على اليد  
 الحولاء الماوردى  
 اكلها تشبه الحجام

هتار

اصغار العصاره ونحوها يحرم ابتلاعه حيا بخلاف السمك والحراد فانه يجوز  
 ابتلاعه حيا على الوجه **الرابع** جلد الميتة الذبوع في حل اكله ثلثة اقوال تقدمت  
 في الطهارة اصحابها التبع والسالك حله من المأكول دون غيره **الحامس** قال  
 الفاضل الماوردي منع المحسب من تشبث بالكمائة والمهوى وبود عليه  
 الاخذ والمعطى **السادس** قال الشيخ عز الدين من عبد السلام لو عدى شاة  
 عشر سنين عا حرام لم يحرم عليه اكلها ولا على غيره **الباب الثاني**  
 في حالة الاضطرار بجو والمضطر اذا لم يجد الحلال من اكل الحرام من الميتة والدم  
 ولحم الخنزير وما اهل البيت به وما ذبحه من حل ذبحته وما في معناه مما هو  
 حرام في حالة الاختيار بهذا المشهور وقال العياشي هذه باقية في حالة  
 الاضطرار على التيمم لئلا يئس على الربا وهو يقول بعضهم وعلى السبحة حرام  
 ولا اشرفيه وهل يشترط ان لا يكون غاصبا مسفورا او اقامته كالقيم  
 على قطع الطريق ويوقف ذلك على موته فيه وجهان فقد عاين باب صلاه  
 المسافر اصحابنا نعم ثم النظر في ثلثة امور الضرورة وجنس المستباح وقدره  
**الاول** الضرورة وهي ان يغلب على ظنه الهلاك لو لم يأكل اما من الجوع او من غيره  
 بان يخاف اذا لم يأكل ان ينقطع عن المشي او عن الرطب وينقطع عن الرفقة ويضيع  
 وكذا لو غلب على ظنه حدوث مرض يغلب حنسه عما لبالولم يأكل وان خاف طول  
 المرض حل ايضا على الصحيح كما في جوار اليتيم في هذه الحالة ويجوز له ان يأكل  
 صبره واجده الجوع ولا يتوقف على البلوغ الا في الرمي على الصحيح ولا خلاف  
 ان مجرد الحاجة الى الطعام والجوع القوي لا يكفي وأنه لا يشترط الاشراف على الموت  
 بل لو امكن في هذه الحالة ان تجزله اكل الحرام اذا لا يفيد ولا يشترط في المخوف  
 منه يقين وقوعه لو لم يكن ومضى غلبة الظن او الخوف منه واذا صار الحال نحو  
 له فيها الاكل واجب على الصحيح كما يجب اكل الحلال ولا يجب الاكل فاستبد الرمي  
 لا الشبع وان جوزه فاه **النظر الثالث** في المقدار المستباح يباح لغيره طرآن  
 يأكل من الميتة ونحوها ما يستد الرمي قطعاً ولا يباح له الزيادة على الشبع قطعاً  
 وفي الشبع طرق اخدها فيه قولان اصحابنا عند لا يكره من المنع وليس معنى الشبع



ان على حتى يجد للطعام مساعا فانه منقطع قطعاً ويجزى في جوارز الاوتوا من التا  
النجس للرافعي وشيعة ان بنيان على التوكيد انه هل يتناول الحرامات يجد الجوع  
او حتى يصير الى اذ في الرق فعلى الاول فاكل حتى يشبع وعلى الثاني لا يزيد على سد  
الرق **وقد يفهم** اي ادهم اثبات القولين على القول الثاني والثالث ان فيه بلثة  
اقوال هذان والثالث ان كان في العمران او قرنه انصهر على سد الرق وان كان في  
بادية بعيدة من العمران يشبع والطريق الثالث نزول المنيعة على هاتين الحالتين  
ونفي الخلاف واختار الامام تفصيلا احسن اتفاقا النزاع في البادية انه لو لم يشبع  
لا يقوى وان لم ينز ولا يجد غيره ويهلك قطعاً بانه يشبع في الروي وينز في  
الثانية وان كان في بلد ولو سد الرق وقع طعاما مباحا قبل عود الضرورة قطعنا  
بالامتنان وان كان لا يتوقع طعاما ولكن شدة الرجوع الى الميتة ان لم يجد مباحا  
فجاء العمل للرجوع والافتقار الى سد الرق انتهى ويجوز له الرجوع الى الميتة  
ان لم يرح الوصل الى طاهر فان رجاه فوجهان احدهما لا يجوز وقطع به جماعة  
والثاني يجوز وقطع به الفقهاء وغيره وقال يجوز دخول الميتة من غير ضرورة  
ما لم تلوث بها وصحة النووي فان قلنا ياكل حتى يشبع فاكل ما سد ريقه ثم وجد  
لحمه خلا لا لم يجز ان ياكل الميتة حتى ياكل اللحم فاداهما لانه اتمام الاكل من الميتة فيه  
وجهان صحح النووي الجواز **القول الثالث** في جنس المشباح الحرامات التي يضطر  
الاستئذان في تناولها قسمان **احدها** ما هو مستدر كالحمر والنبية ففي جوارز  
شرب القليل الذي لا يستلزمه النداء او العطش والجوع واستناعه اللقمة شبه وجه  
نقد من شرب الحمر اصحهما انه لا يجوز ولا ساعه اللقمة دون غيرها واما الكثير الذي  
لا يستلزمه شربه قطعاً له ولا غيره فان قلنا يجوز شرب القليل للعطش  
فوجد خمر او بولا شرب البول دون الخمر من معناه نجس وبول شرب الماء النجس  
وفي جوارز الشجر بالند المجنون بالخمر وجهان اصحهما الجواز **القسم الثاني** ما ليس  
بمشباح مبيح مالم يدخل فيه ابتداء معصوم فله ان ياكل الميتة مطلقا سواء  
كانت ميتة طاهرة في الحياة او نجس كالكلب كذا ان كانت ميتة ادمي معصوم  
عمل الصحيح وقيل لا وقيل ان كان كافرا حرا او مستملا فلا وقيل ان كان الميت مستملا مجز

الكل قطعاً فان قلنا يجوز لم تجز النكاح على ما سدد الرق قطعاً وليس له طبعه وشيعة  
بلاكله فيها انما من خلاف غيره من الميتات ولو كان المضطر اذميا وجد مستملا ميتا  
ففي حله وجهان قال النووي والقياس التحريم لشرف الاسلام ولو وجد الميتة ميتة  
ميتة ادمي ميتة غيره فان كان خنزير الم محل ميتة ادمي على الصحيح ولو وجد  
الحرم صيد او ميتة ادمي كل الصيد ولو وجد ميتة ما لول المحرم مع ميتة غيره  
ما كوله فوجهان ولو وجد ميتة لحم وخنزير وميتة غيرها لم ياكل سقما على  
الصحيح وله ان ياكل الدم ويشرب البول وله قتل كل حيوان والكله سواء كان طاهرا  
او نجسا كالكلب الا ادمي المعصوم فانه لا يجوز سواء كان مستملا او ذميا معاها او  
مستملا سواء كان وله ادر قيقه او غيرها وان كان لا قصاص عليه في قتله ويجوز  
مثل الخنزير والمرتبدا كما قطعنا ذلك الزايد المحصن والمحارب وفارق الصلوة في  
اظهر الوجهين لو وجد من له عليه قصاص حرا ان يقتل منه ويأكله واما اسبا اهل  
الحرب وصبيانهم فقال لا يغوي لغيره فلهم واطهم كالمسلمين قال الامام والغلبة  
له ذلك قال الشيخ عن الدين ولو وجد حرسين اكل ايها سائر شيئا وان كان  
احدهما قومه كره له ان ياكله ولو وجد حرسيا بالغامع صبي او مجنون اكل الباليغ  
**فروع** الاول جواز قطع قلفة من فخذ غيره او عضو كامله لم يجد غيره ولم يكن  
الخوف منه كالخوف من الجوع وجهان اظهرهما عندنا لا شئ من المنع وقال الرافعي في  
الشرح في الجواز فاحتمل كلامه فان وجد غيره لم يجز قطعاً وهذا لو كان الخوف  
من القطع كالخوف من الجوع او الشر لا يجوز ان يقطع قلفة من فخذ معصوم  
ليأكلها سواء كان عنده ام لا وليس لغيره ان يقطع شيئا من اعضائه ويدفعه له  
قطعاً **الثاني** اذا وجد المضطر طعاما طاهرا حلالا لغيره فاما ان يكون  
صاحبه حاضرا او غائبا **الحالة الاولى** ان يكون حاضرا فان كان مضطرا الى  
ايضا فهو وليه وليس للاول احذ به الا ان يكون غير المالك نبييا فعلى المالك بدله  
له ويتصور ذلك عند نزول عيسى عليه السلام في اتم المالك  
الاخر على نفسه فقد احسن ولا يجوز ان يؤثر على نفسه الاستسلام دون الهبة  
والكافر حرسيا كان او ذميا وان لم يكن يضطر فعليه اطعام المضطر المعصوم باسلام



او ذمة او امان كما يلزمه بقاؤه بنفسه من الفرق المذكورة وغيرها اذا لم يخش على نفسه  
وكذا ان كان يحتاج اليه في نائي الحال على الصحيح والمضطر ان اخذ منه قسرا  
وبقائه عليه فان في المثال على نفس المالك فلا ضمان فان قتل المالك المضطر في  
الدفع لزمه القصاص فان منع منه الطعام فان جوعا لم يضمن للمالك في شيء  
احتماله وهل للمضطر الاقدام على الاقدام بقف على اذن المالك فان منعه اخذ  
فيه وجهان صحيح الغرض الثاني وهما فيما اذا لم يخش التلف لو وقف فاحاف جان  
الاقدام فظعا في العدو الذي يلزم المالك بدله ويجوز للمضطر اخذ قهر  
والقتال عليه فيه طرق اطرها فيه فولا ان اصحها ما يستد به الرق والشا في قدر  
الشبع بناء على القولين فيما يحل له من الميتة والثانية القطع بالاول والثالثة القطع  
بالثاني وهي جارية فيما اخذ في غيبة المالك وفي وجوب الاخذ منه قهر والقتال  
عليه على المضطر خلاف تقدم مرتب على الخلاف السابق وفي وجوب اكل الميتة  
واول بان لا يجب والاصح انه يجب الاخذ قهر دون القتال وحصل الدعوى الخلاف  
بما اذا لم يكن عليه في الاخذ قهر احواف فان كان لم يجب وقطعا اذا اوجبنا على  
المالك البدل وجب بالعوض لا بما فاعلى المزمع بخلاف ما اذا لم يشر فاعلى  
الهلال فانه لا يلزمه اجره وستواجا عمة منهم القاض ابو الطيب بينهما وقالوا ان  
احتمل الحال موافقه على اجره سبه لها وقيل لها فان يكون شسبنا بشي واسع سباحه  
حقيقة لم يلزمه تخليصه حتى يقتل الاجرة كانه المضطر وان لم يحتمل الحال الثاني  
في صورة المضطر فاطعة لا يلزمه العوض فلا فرق اذا اذ ابدل المالك الطعام  
فاذا بدله بغير عوض لزمه الاكل منه ولما ان يشبع وليس له الزيادة عليه وان بدله  
بعوض لزمه قبوله فان لم يعدده فعليه قيمة ما اكله في زمانه ومكانه ولذا ان  
يشبع وان قدر العوض فان لم يفرده ما ياكله فكذلك وان افرده فان كان الرمن  
المثل فيها لزمه اوجه احدها المستمي وهو لا يرضع عند الفاضل الا قبس عند الرمام  
والثاني لا يلزمه لاقية المثل زمانا ومكانا ومسقط الزيادة وصحة الرمي بانه  
والفارقة وقالها للماد في ان كانت الزيادة لا تستحق على المضطر ليشارة لزمه الشئ  
وان كانت تستحق عليه لا عدا لزمه القيمة لانه فيها مكره قالوا وينبغي للمضطر ان

محرار

يخاف ويستعي في اخذه بيع فاستد حتى يكون الواجب القيمة بخلاف قال الرافعي قد  
يفهم امرادهم تصحيح البيع وجعل الخلاف فيما يلزمه عند الرمن الوجه بصح الخلاف في  
الصحة لانه كالمكره وقد صرح به ابو حامد والامام واجري الخلاف في صحة بيع  
المضاد بين السلطان الظالم اذا باع ماله للمضطر وفيه كلام تقدم في البيع  
وحقق الامام والرافعي والغزالي الخلاف بما اذا لم يملكه اخذ الطعام قهر فان لم يملك  
ذلك طلب الزيادة على مثل فان قدر فاستد في الزيادة لزمته قطعاً وابن الصبان  
ذكر الوجهين في هذه الصفة ايضا وجعل حب اذ انه الدم مقام العجز عن اخذ  
ومضى باع المالك الطعام بقيمة مثله لزم المضطر قبوله سواء كان له مال معه او بوضع  
اخر او لا فان كان معه مالا او في المثل قبل الاخذ لانه يضييق الوقت عن تسليمه او لا  
ولم يكن معه الا ما يستد عومته لزمه صرفه في المثل اذا لم يخف الهلاك من البرد ويصل  
عنا ويا وان لم يكن معه مال في المثل لزمته ويلزم البائع الصبر عليه الى اليسار ولو  
اطعمه المالك ولم يصحج بابلغة ولا معاوضة لم يلزمه العوض على الصحيح وهو نظير  
لو استعمل معر فبالعمل بالاجرة ولم يشترطها له هل يستحقها وعلى الصحيح لو قال المالك  
اطعمتك بعوض فقال المضطر لا بعوض ففي المصدق منها وجهان وقيل قولان ارجحهما  
وجزم به المامدي المالك ولو اوجر المالك طعامه للمضطر قهر او هو مغمى عليه ففي  
استحقاقه القيمة وجهان اصحهما لا وصحة القولين وثانيهما نعم واستحسنه الرافعي  
وصحة النوبوي ولو خسر مضطر ان وكان مع انفسان ما يستد به ضرورة احد هما خاصة  
قال الشيخ غفر الله عن الدنيا ويساويان في الضرر والقربة والجوار والصلاح احتمل ان  
يحرر بينهما وان يفسمه عليهما وان كان احدهما اولى بان كان فضلا او قرىبا او  
زوجا او ولدا او حاكما عادلا ولا قدمه على المفضل ولو تساوى او كان لواء طعمه  
اخذها عاش يومها ولو اطعمها عاش كل منهما نصف يوم والعدل المستوية بينهما  
وقد الوجه محتاجين ولا لو كان له ولدان يتوفا بينهما قالوا لو كان الرغيف  
الذي مثل لاشاد الاحد ولديه ونهف جوع لراجر فضد عليها حيث يسد من جوع  
اخذها مثل ما يسد من جوع الاخر فانه كان ملته يسد جوع الاخر فيفسمه عليهما  
كذلك **الحالة الثانية** ان يكون صاحب الطعام غائبا فلمضطر ان ياكل الطعام



ويعوم له وفي وجوب الشاؤل والقدر المتناول الخلاف المتقدم فان كان الطعام  
لصبي او مجنون او سفيه فان كان الولي غاييا فنكح الحكم وان كان حاضرا فهو في مالها  
كالشرف في ماله وهذه احدى الصور التي تجوز فيها بيع مال المجنون عليه نصيحة اذ لم  
يكن المتحاضرا **الثالث** يجب بدل الطعام لا نقا المهمة المحرمة وان كانت ملكا  
لغير صاحب الطعام ولا تجوز للمخبر والمرد والطلب لعمود وحقه ولو كان لا يستبان  
كل مباح المسقة وشاة لزمه ذبح الشاة لا طعام الكلب له ان ياكل من لحمها لانهما  
ذبحا لا لاكل قال القاضى لو كان معه كلب مضطرب مع غيره شاة ليست مضطربا لانهما  
يبدلها فان منع فله صاحب الكلب قهره ومقاتلته عليها **الرابع** من يربس انسان  
او ذرعه لم يجز له ان ياكل منه بغير اذنه الا ان يفتقر مضطربا وحكم النمار السادة  
من اشجار وحكم غيرها استواء كانت داخل الجدار كما في النخلة والكوفة والبصرة ففي  
جريان العادة المطردة يجري لا باحة وحيان صحح الرواية الا باحة هذا في مال  
الاجنبى اما القربى والصديق فان غلبت على ظنه وصانه بما ياكله جاز له الاكل منه  
وذرعه وبسته ويختلف ذلك بالاستخفاف والاحوال والازمان وان سلك رضاه  
لم يجز قطعا **الخامس** اذا وجد المضطرب ميتا وطعام غيره فان كان صاحب الطعام  
غاييا ففيه اوجه او اموا الاصحاب انه ياكل الميتة ويذبح الطعام وثانها ياكل الطعام  
ويذبحها وثالثها يتخير بينهما واشار الا ما ماله احداهما من الخلاف في اجتماع حق  
الله تعالى وحق الادبى ومقتضاها ان يجوز الاصح الثاني وان كان حاضرا فان بدله  
بلا عوض او شئ مثله او بزيادة يتعاقب بها ومعه عنه او رضى بزمته لزمه القبول  
ولم يجز له اكل الميتة وان لم يبعه الا بزيادة كثيرة قال الرازي ولا يلزمه شراءه  
لكن يستحب واذا لم يلزمه شراءه فهو كما لو لم يبدله واذا لم يبدله لا يفعله عليه المضطرب  
ان خاف اهلاك نفسه او اهلاك المال المتعاقد له وان لم يجز ذلك فهو على  
الا لا في المتقدم فيما اذا كان غاييا وقال البيهقي يشتر به بالثمن الغالى ولا ياكل الميتة  
ثم ناذى الخلاف في الا يلزمه الشئ او ثمن الشئ واذا لم يبدله اصلا وقلنا طعام غيره  
او يبي من الميتة يجوز ان يقايله عليه ويأخذه **السادس** اذا لم يجد المضطرب المحرم الا  
صيدا فله اكله وذبحه ويلزمه القدره كما مر في بابيه وان وجد صيدا او ميتة وطرف

احرها

احدها للبراقين فيه قولان احدهما ياكل الصيد واصحابه انه ياكل الميتة وثانها  
ان لا يتباغ على ان ذبيحة الحرم الصيد كل كونه ميتة ان قلنا نعم وهو الجسد  
فدعه وماكل الميتة وان قلنا لا ياكل الميتة وقال الرازي ان قلنا ذبيحة ميتة  
يدع الصيد وماكل الميتة قطعاً وان قلنا لا ياكلها ماكل فيه قولان والطريق الثاني  
للموافقة فيه ثلثة اقوال او اوجه من الاقوال الميتة في ما اذا وجد الميتة وطعام غيره  
القول الاول المدحج ان والثالث انه يتخير بينهما الثالث القطع بانه ياكل الميتة وقال  
المادة من ان كل ميتة ميتة الذي كل الصيد وقطعا كما تقدم عنه **السابع** لو وجد  
الحرم لحم صيد مدبوح وميتة فان كان ذبحه خلال لنفسه فهذا اكل ميتة  
وطعام غيره وقد مر وان كان ذبحه هذا الحرم قبل احرامه فليس بمضطر واذن  
ذبيحة في حال احرامه او ذبحه محرم احرافا لم يجعل ثابذ ذبحه الحرم ميتة فوجبان  
احدهما ياكل الميتة ووجوب به الغزاة والثاني ياكل الميتة ووجوب به المسا وري  
والسند يحمى وقال صاحب المرسد الصحيح انه يتخير بينهما ورحمة الرافعى ولو وجد  
صيدا وطعام غيره يذبح الصيد ويأكله او طعام غيره او يتخير فيه ثلثة اوجه ستوافلنا  
ما ندبح ميتة او لا هذا ان كان مالك الطعام غاييا فان حضر ومنعه تغيب الصيد  
وان بدله تغيب الطعام ولو وجد ميتة وصيدا وطعام غيره فواجبه اصحابا تغيب  
الميتة وترك الصيد السادس يتخير بين الصيد والميتة ويترك طعام غيره  
السابع يتخير بين الصيد والطعام وبين الميتة واذا لم يجعل ثابذ ذبحه الحرم ميتة  
فهل على المضطرب ما اكله منه فيه وحيان بنا على القولين ان الحرم مكل مستمر  
ملا على الصيد **الثامن** لو وجد المضطرب ميتتين احدهما من جنس ما ياكل والاخر  
من لا ياكل كالذئب متخير او ياكل ما ياكل من جنسه فيه وحيان يجزى ان ياكل ما اذا كانت  
احديهما طاهرة في الحياة كالخار والآخرى نجسة كالكلب يرمح الاول في بئر و  
وفي الثانية تغيب الظاهر **الثاسع** نص على ان الربر اذا وجد مع غيره طعاما  
مضطربا يذبح مرضه على انه مجزوله تركه واكل الميتة قال الرازي وكذا لو كان  
الطعام له ولا النداء في النجاسة كما تقدم قال المشافى ولو خاف من طعام  
غيره ان يحمي متهموا فله تركه واكل الميتة **العاشر** نص على انه لا يجوز للاشتيان



اكل الدرياق المعمول من لحوم الحيات الا في حالة الضرورة بحيث يجوز له اكل  
الميتة **الحادي عشر** قال الرواديني يجوز الذبأوي بالبول والميتة ومنع بعض  
اصحابنا الذبأوي بالحريات وهو غلط لان اكل السم حرام والذبأوي به جائز  
وقال بعضهم لا يجوز الذبأوي بغير البول **الثاني عشر** لو عم الحرام الارض  
حيث لم يبق خلل جازان يستعمل من ذلك ما تدعو الحاجات اليه ولا يفتحل  
على الضرورات قال الامام ولا يستط فيه كما يستط في الحلال بل يقتصر على ما  
تستلجته الميتة دون اكل الطيبات واشرب المستلذات وليس النامات قال  
الشيخ عز الدين صورة المسئلة ان يكون المستحق تحت موقع معرفتهم في القتل  
اذ لو استنام منه لما تصورت هذه المسئلة لان المال حينئذ يكون للمال العامة

### كتاب السبق والرمي

السبق سئلون البابي على الاستباق في الخيل وعناها في الرمي وسهي  
في الخيل رهاقا وفي الرمي رهاقا وما السبق بفتح اليا فال مال المجبور للسابق  
وكلام الكتاب ينقسم الى بابين باب في الرهان وباب في الرمي فما حاربان بل سحبا  
للحاجة اليهما في الجهاد ويجوز ان يشتر المشابقتون في الرهان المناضلة ما لا  
للسابق يستحقه بالسبق بالشروط الاتية ان شأ الله محرصا عليه ويكره لمن تعلم  
الرمي رده وفي الباب فصول **الاول** فيما يجوز عقده المشابقة عليه بالعوض  
والا فمنه غير عوض يجوز في غير ما ذكره ولا شئ في جوارحه في الخيل والابل  
والسهام وفي المراءى بقوله عليه السلام الا في خف وخافرا وتصل قولان  
للسابقي رضي الله عنه احدهما ان المراد بالخف الابل والحافر الخيل وبالصل  
كل يصل او تشابة وثانيهما ان المراد بالحافر العموم فتدخل فيه الخيل والبغال  
والحمير لانها كلها ذات خافر وعنه احتمال معتبر في جوار المشابقة على هذه انواع  
الثلاثة احدها انه رخصه مستثناه من جملة محظورات فتكون ما عداها عمل  
التحريم والثانية انه حل مبتدأ ليس مستثنى وان خرج مخرج الاستثناء واختلف  
لاصحاب في هذه الافواع الثلاثة فمنهم من اتبع فيها الراسم واقصر على الجوارف  
نصروا عليه هذه الالفاظ ومنهم من اتبع المعنى قال الماديني ولا يفرع على

القول

القول بان باحة هذه الافواع رخصة لا استعداد الى غير ما ورد فيه بعدا والنا  
نفرع على القول بان باحة البس برخصة فتعدى بها موصفا وفيه نظر والذين  
اتبعوا المعنى اختلفوا فمنهم من اتبع ظهور المعنى منهم من اتبع اصله وشرع على  
هذه الاصول مسائل **الاولى** في جوار المشابقة على الفيل قولان وقيل وجهان  
وهما نفعان على ان المراد بالخف الابل خاصة او هو على عمومها فان قلنا المراد  
به الابل لم يجز واصحاب الجواز **الثانية** في جوار المشابقة على البغال والحمير  
طرف اظهرها فيه القولان والثاني القطع بالجواز والثالث القطع بالمنع ولا يجوز  
على البقر على المذهب والذي يجوز المشابقة عليه من الخيل ما ستم له وهو الجردع  
والنهي وقيل وان كان صغيرا واما عقد المناضلة فيجوز على السهام العربية وهي  
وهي النبالة التي يرمي بها غير القسي العربية والعجبية وهي الشباب التي يرمي  
عن القسي العجبية وتدخل فيه الرمي بالناول وهو بالنون والواو المفتوحة وهو  
الذي نصب او غيره ويجعل فيه سهام صغار لها نصا لدقاق يضع الرامي لانه في  
وسط القوس الفارسية كما يضع السهم المجرد ويخرج في القوس يخرج فالك  
السهام من ذلك الالة وربما كانت نحو عشرين فلا ترمى الا عقرة والناول  
يجري السهام بالفارسية وتسمى العرب هذه السهام حسنا بعضهم لما المهملة  
وجوز المشابقة على الرمي بالسهام التي جعلت فصا لها متصلات واما الرانات  
والمراريق وهما نوعان من الخراب فالرانات بالراي والنوف هي التي ترمى مع الرمي  
لها داس وقوس وحديد بها عريضة والمراريق ماح قصا وفيها طرقتان شهما  
فيها وجهان اصحاب الجواز والثاني القطع به وفي جوار عقدها على رمي الحجارة  
باليد والمقلاع والمحقق الطريق وتجي فيه طرقتا طع بالمنع واما اسئلة الحجب  
باليد فالصحيح عند الجمهور فيه منع المشابقة عليه ولا يصح على مداعته وهو  
ان يرمى كل واحد الحجر الى صاحبه كما يفعل الصبيان كما لا يجوز على ان يرمى كل  
منهما السهم الى الآخر وقيل هو الرمي بها الى أقصى الغاية وقيل ان الحفر حفرة  
ثم يرمى بها حجرا اليها من وقع حجره فيها فقد سبق ولا يجوز المشافة على الرمي  
بالبنادق في جوارها على الرد بالسيوف والرمح وجهان اصحابها



واما الصراع فيجوز بلا عوض ولا تجوز بعوض على ان يظهر ان جوازها في المشاكسة  
 باليد وجهان وبظهور ان لا تجوز في الكلام قطعاً كالايجوز على ان يرمى كل منهما  
 الاخر بقتلهم او جرحهم وبجواز المسابقة على الطيران بلا عوض ولا يجوز به على النهر والظاهر  
 ولا يجوز على مناطحة الشياه ومبارسة الدبوك بعوض ولا يجوز بجواز المسابقة  
 على لراقدام بغير عوض ولا يجوز في اظهار الوجهين فان منعناه فالمسابقة على  
 السباحة او على المنع وان جوزناه ففيهما وجهان وفي جوازها على الروارق  
 والسفن الصغار التي تجرت العادة بالمقابلة في مثلها وجهان قال الماوردي  
 مفرعان على القول بجوازها على القنلة والراصع المنع ولا يجوز في الشفق الجبار  
 قطعاً ولا يجوز عقدها على ما لا تنفع في الحرب كاللعب بالسطح في الصوبان  
 ورمي البنادق ومعرفة ما في اليد من الزبح والفرد والوقوف على رجل واحدة ونحو  
 ذلك واما المعلق في المافقال ابراهيم المردودي في جرت العادة بالاستعانة به  
 في الحرب فهو كالسباحة والالم بجز **الفصل الثاني** في شروط العقد وهي  
 خمسة **الاول** العلم بمورد العقد فيشترط في المال المجعول للسابق العلم به فان  
 كان في الذمة اشترط معرفة جنسه وقدره وصفته وحاوله وقال الرومان في الشكاف  
 على عوض في الذمة وجهان بناء على الوجهين في جواز ان يعين بضمنه قبل قبضه وان  
 كان معينا اشترطت رويته على المزمع فلو شرط ما لا يمكنه ان ياتي به قالوا شيتا و  
 شيتا وشرط ثوباً لم يصفه او ديناراً الاثواب اطل العقد وهو الشرط اه الا  
 درها الا ان يريد اقدار الدينار ولو قال ان يسقني فلان هذه العشرة ودرهما  
 من الطعام الى بطل ويجوز ان يخر بعضه عينا وبعضه ديناراً اذا كان المال من غير  
 المتنا بغيره ان يشترط لاحدهما ان يشترط للاخر وان كان بينهما شرط تساويهما  
 فيه وعن المصنف انه يشترط وجزم به المصنف في يشترط في المتباينة اعلام الوقت  
 الذي يعتد بان يجري منه والغاية التي تجر بان اليها ويشترط شتاف في المرونة في  
 امكان وصولها اليها وان تعذر بحيث لا يمكن وصولها اليها لم يصح ويشترط ايضا  
 شتافا فيهما جميعاً فلو شرط ان يقدم غايه احدهما او موقعه لم يجز ولو كان  
 احدهما قطع سبقة او تساوي في الوقت والغاية لم يصح ولا يكون العلم بذلك

الغافق

التفاوت بينهما ايها ولو كان احدهما حيث يوجب على الطرفين سبقة لم يجز العقد مع التفاضل  
 ايضا ولو تساوى على ان من سبق باقدام معلومة فله السبق في النوع على الطرفين  
 يصح وقال بعضهم لا في الفرع وليس الفرع مقصورا فيما اذا لم يعين غايه فانه لا يجوز  
 وعن بعضهم فيما اذا شرط السبق لم يقدم باقدام معلومه الى موضع كذا  
 اذا الغاية في الحقيقة عماية الاقدام المشروطة من ذلك الموضع لانه شرط في  
 الاستحقاق لا في الاخر عنها بالقدر المذكور ولو لم يعين غايه وشرط المال من  
 سبق منها حيث سبق لم يجز ولو عينا غايه وشرط السبق لم يسبق ولو شرط  
 الميدان فوجهان اظهرهما انه يصح **الشرط الثالث** ان يشترط كون السبق للسابق  
 وحناج فيه المعرفة اسم الخيل في حلبة السباق والفرس الحامي ولا يسمى السابق  
 والحامي الحامي اخر ايسر المشكل وفيما بينهما اختلاف لاهل اللغة والمشهور ان  
 التاخذ المسقل والثالث السالي في الرابع النازع والخامس الرواح والسادس الخطي  
 والسابع العاطف والثامن المومل ونهم من سبوا هذه الاستباقي التاسع العظيم  
 والعاشر السلب بالتحفيف وبالشديد وقال بعض ايضا وليس لاحاد وذلك  
 عند سمر ولا يعتدون به وقال المعالي وقال الثمالي المحل والمثلث المصلي والرابع  
 المستقي والخامس الثاني للسابغ النازع والثلث من العظيم قال لا يجعول للمجاء و  
 الثمانية خطأ وهو موافق لما في التنبيه وان كان النودي خطاه فيه قال الراجعي وزعم  
 سمي الفاسون بهذه لانه اذا عرف ذلك فاذا كان السابق بين اثنين والمال  
 لعينهما بين واحد او بين بيت المال فان شرط للسابق منها صح وان شرط للثاني  
 او شرط له مثلا شرط الاول والثاني لم يصح وان شرط له دونه صح على ارجح وان  
 كان بين ثلاثة والثلث فان شرط المال للثاني لم يصح وان شرط للمصلي او شرط له الاثر  
 مما شرط للسابق فوجهان اصحهما المنع وان شرط مثلا شرط الاول فلو عمل  
 الوجهين فيما اذا كانا اسيرين وراصع الجواز وينال من ذلك اوجه احدها انه لا  
 يجوز وان شرط لما عدا الاول وشي الثاني انه يجوز بشرط الجميع للمصلي من بعده الى  
 المشكل والثالث لا يجوز بشرط الكلد للسابق من بعده ما عدا الاخر واما المشكل  
 فلا يجوز ان شرط له جميع المال ولا ان يخص من زيادة ولا ان يسبق عنه ونسب



غيره وتجبوا واشترط شيء دون شرط من قبله فيه الوجهان ويقاس عليه ما  
 اذا كان من عشرة فان جعل للاول عشرة وللثاني تسعة وللثالث ثمانية وهكذا  
 جار على الصحيح وذلك الوشرط لكل واحد قد رتب شرطه لمن قبله في جميع ولو  
 اهل بعضهم بان جعل للاول عشرة وللثاني تسعة وللرابع ثمانية فوجهان احدهما  
 لا يجوز والثاني في نجو ويقام الثالث مقام الثاني والرابع مقام الثالث  
 ويقدر ان الثاني لم يكن ولو جعل للاول عشرة وللثاني تسعة وللثالث عشرة  
 وللرابع ثمانية فالاصح في الثاني الصحة وفي الثالث البطلان حيث قلنا  
 بطلان الشرط في حق بعضهم في هذه الصورة وفيما اذا اهل في البعض  
 بقي بطلان شرطه في حق من بعده وجهان مسدان علي ان من بطل السبق في حق  
 هل يستحق البادلة اجرة المثل وفيه خلاف فتبين ان قلنا يبطل العقد في  
 حق من بعده ليدفع من بعده وان قلنا نعم فلا قال المرافعي وعن فرض هذه  
 الصورة او بعضها فيما اذا كان المال من احد المتسابقين مثل ان يتسابقا ثمان  
 فيبطل لانهما المال على ان سبق من دفع منه الى المرحوم وان سبق الاخر  
 امسك منه لقيسته كذا **فرع** لو قال من سبق فله لاذنجا المتسابقين معا فلا  
 شيء لهم ولو جادلانه فصارا معا وناحر الباقيون الشرط للاولين بالتسوية  
 ولو قال من سبق فله دينار ومن صلح فله نصف دينار فسبق واحد وصلى لانه ثم  
 جاء الباقيون فالتسابق دينار وللثلاثة الصلح نصف وان سبق واحد وجاء  
 الباقيون معا فله دينار ولم نصف دينار فارجا الكل معا ولا شيء لهم ولو قال  
 كل من سبق فله دينار فسبق ثلاثة قال المرافعي لكل منهم دينارا **الشرط الثالث**  
 ان يخرج بينهم مجل ان كان المال بينهما والمال الذي يخرج في المسابقة اما ان يكون  
 من غير المتسابقين او من احدهما او منهما **الحالة الاولى** ان يخرج من غير المتسابقين  
 للامام ولكل واحد اخرج السبق من ماله ويثاب عليه اذا نوى وللإمام  
 اخرج من بيت المال سواء كان المتسابقين من غير او جماعة **الثانية** ان يكون  
 من احدهما علي ان سبق احدهما اخرج فلا شيء له على الاخر وان سبق اعطى  
 المخرج للاخر وهو جائز او تساقوا جماعة واخرج اثنان فصارا وشرطوا

٢٩٥  
 ان من سبق من المرحوم لم يخرج الا ما اخرج ومن سبق من غيرهم اخذ ما اخرجوه جاز  
 ايضا **الثالثة** ان يخرج المتسابقان جميعا ويقول كل منهما كذا فسبقني فلك علي  
 كذا وان سبقك فلك عليك كذا فهذا قار وهو حرام الا ان يدخل بينهما محللا وهو  
 ثالث يشترط انهما في المسابقة علي ان سبق احدهما اخرجاه وان سبق في غير شيئا  
 فان شرط مع ذلك انه ان سبق احدهما اخرج ما اخذه فقط ولم ياخذ ما اخرج  
 صاحبه فعلى ان وقيل وجهان احدهما لا يخرج الا ما اخذ من كل منهما من دون الغنم  
 والغنم والاصح المنصوص جوازده ولا يشترط ان يخرج من كل اثنين محللا ويقتضي محلل  
 واحد بين المتسابقين ولو بلغوا مائة وعبر جماعة منهم الامام فمن هذا الخلاف بان المحلل  
 محل لنفسه فقط او لنفسه وغيره وعبر اخر من بانه محلل المالك العقد وعلى المزمع  
 لو شرط السبق محلل خاصة ان سبق فسبق احدهما اخرج المحلل مصليا ثم جاء الثالث  
 فسكلا اخر السابق اخرج ولا يستحق المحلل اخرج الثاني علي الصحيح والخلاف  
 واجع الى اصل في الباب وهو ان لقطه السابق المطلقة في العقد سر على السابق  
 المطلق او يتناول من سبق غير ان كان تساقا بابعين والظاهر الاول على البان  
 لم يكون فيه خلاف باية اخر القرع وحري هذا خلاف فيما اذا جاء المحلل ولا ثم  
 احد المتسابقين ثم لم يخرج هل ياخذ المحلل ما اخرج نفسه كذا **فرع** اذا شرط التساقا  
 وعلى احد ابن خيران ولا شك ان المحلل ياخذ ما اخرج المصلي **فرع** اذا شرط التساقا  
 السبق السابق فطلقا محللا او غيره على المزمع في جواز فففيه تسع صور  
 احدها اذا سبق المحلل وجا المتسابقان معا اخذ المحلل ماله **الثانية** لو جاء معا  
 او لا وجا المحلل بعدهما اخرج كل منهما ماله ولم يستحق احدهما **الثالثة** لو جاء  
 المحلل ولا وجا بعد المتسابقين مثلا حقين ماله او جاء اصحابا ان المحلل ياخذ ماله  
 والثاني ان المحلل ياخذ ماله المصلي والمصلي ياخذ ماله **الثالث** ان المحلل ياخذ  
 ماله المصلي وماله المتساكل من المحلل والمصلي وقد قدمت لراثة الى الوجهين الاولين  
**الرابعة** وجا المحلل مع احد المتسابقين وجا الثالث بعدهما فالسابق مع المحلل  
 كذا ما اخرج به وشترن هو والمحلل ما اخرج به المتساكل على المزمع وعلى وجه ابن  
 حيران للمحلل الخاصة **الخامسة** اذا سبق احد المتسابقين ثم جاء المحلل ثم جاء



الذي في السابق ما اخرج وما اخرج الفسك فيحصل فيه أربعة اوجه  
الاصلي المتقدمين اظهرنا ان السابق ايضا وهذا مخرج على المزمع في الحل  
حل لنفسه وغيره على ابراهيم في ان السابق السابق المطلق والتاخذ ان يخرج  
حرره والثالث انه يكون للحلل في السابق وهو مخرج على المزمع ان يحل لغيب  
وانه لا يشترط في السابق السابق المطلق الرابع ان للحلل على قولنا محل لغيب  
السادسة والسابعة لو سبق احد المتبقيين ثم جاء التاخذ مع المحلل او جاء الثاني  
ثم جاء المحلل اهر السابق ما اخرج واخذ ما اخرج التاخذ على المزمع على  
وجه ابن حبان لا تأخذه ولا شيء للحلل على القولين **الثامنة** والثاسعة لو سبق  
المتبقيان معا ثم جاء المحلل او جاء الثلاثة معا لم يأخذ احدهم شيئا من غير **فروع**  
**ثان** يجوز ان يدخل المتبقيان والمتبقيون بينهما محلل فماعداد او دخلا  
بينهما محلل فيسبق احد المحللين وصلى احد المتبقيين ثم جاء المحلل الثاني ثم جاء  
المتبقي الثاني فما اخرج السابق الاول للحلل او اما اخرج التاخذ فان قلنا  
بالمزمع ان المحلل محلله ولغيره فوجهان اظهرها ان المحلل ليردول وثانيهما انهما  
للمحلل في المسبق الاول قال الراعي قياس الوجه الضعيف ان يقال ان المحلل الثاني  
وان قلنا بقول ابن حبان فله هو المحلل ليردول خاصة اوله وللتاخذ فيه وجهان  
بناء على ان السابق من سبق مطلقا او من سبق من بعده ولو سبق احد المتبقيين ثم  
جاء المحلل ليردول فيسبق التاخذ في المحلل التاخذ ليردول في اخرج ما اخرج  
التاخذ فعلى المذهب ياتي الاوجه الثلاثة المتقدمة اظهرها ان للمسبق الاول  
والتاخذ ياخذ هو والمحلل الاول والثالث في المحلل الاول على قول ابن حبان وهو  
للمحلل الاول خاصة **الشرط الرابع** ان يجوز لكل واحد من الفرسان حيث يجوز  
ان سبق ليردول فان كان احدى هاتين قطع بتعلقه او فارها قطع بتعلقه  
لم يجوز بشرط ذلك ايضا في فرس المحلل قال الامام ولو اخرج احد المتبقيين  
المال على ان سبق اخره والا فهو لصاحبه فان كان صاحبه حيث قطع  
انه لا سبق فهذه متبقيه من غير مال ان كان يقطع بانه سبق فوجهان لصاحبها  
لانه يصح والحاصل اخرج المال من سبقه فصارتا لو قال غيره ارم له او ان

منه

منه كذا املاك هذا المال قال ولو اخرج كل من المتبقيين ما لا وافحل حللا يعلم  
تعلقه فلا ياتي في ادخاله والعقد فارتان كان يعلم سبقه ففيه الوجهان  
قالوا ولو اخرج المال واخذها قطع بتعلقه ولا يحل في السابق كالحلل ولو  
كان سبق ليردولها مكا على الندور وجهان لانه يصح واقربهما المنع وتعلق  
هذه الشط الكلام في اختلاف المرويين فوجها وجلسا قاما اختلاف النوع  
فلا يضر ويجوز المسابقة بين الفرسان العري وهو الذي ابواه عريان ومسمى العتق  
والعبي وهو البردول الذي ابواه عجميان ومن احدى هاتين المحيز وهو الذي ابواه  
عري و امه بحمته وبينه وبين المرفق وهو الذي امه عريه و ابوه عجمي كذا لا  
يضر لاختلاف نوعي ردول كالحبيب والتحاقي وقال ابو اسحاق و ان ابا عبد الوهاب  
قال العتق والحيز والنجيب والنجي لم يجز وما الى اليه الراعي وضعفه النووي فيما  
اذ لم يبعد السابق اما اذا اختلف الجنس كالفرس والبغل والحمار على المذهب في  
جواز المسابقة عليه ما فوجهان يجوز في المسابقة بين الخيل والابل قال الراعي  
والاستنبه هذا المنع وبه الجاب السائل وغيره وقيل في المارة وفي غيره بما اذا  
بقاد ما كالحبيب من ردول وجعل الشيخ ابو محمد والامام والغزالي هذه اولى  
الجواز ويجري الخلاف في الحمار والبغل اذا جردوا المسابقة عليهما قال الراعي  
والاستنبه هذا الجواز وبه الجاب ابن التباغ وعبر معبر عن هذه المسائل عبارة  
اخرى فقالوا بشرط المسابقة التكافؤ في ما يعتبر به التكافؤ وجهان احرهما الجاهل  
ولا يجوز بين الفرسان والبغل ويجوز بين العتق والحيز والتاخذ انه لا اعتبار به واذا  
الاعتبار بان يكون كل منهما حيث سبق فيجوز بين الفرسان والبغل وبين الحمار  
والبغل ولا يجوز بين العتق والحيز ولا بين النجيب والبغلي **الشرط الخامس**  
ينبغي تعيين المرويين فان عينها يصح ولا يجوز الا بدال بعد التعيين وان وصفا  
او لحد هاتين العقد على الوصف فوجهان احدهما لا يصح وبه الحارثي والثاني  
وصحة التعيين واصحابها عند الجمهور لا يصح فاذا حضر موكوبا لانفسه العقد  
بلفظ بخلاف ما اذا عيناه وحكي له امامهم ان المسابقة اذا وقعت وطلقة  
فوقها لو وقعت المناصلة مطلقا متساوية في انفسا الله تعالى لا يحل عليه



ولا يجوز من العتق **السابع** بشرط ان يكون المستبقان رايتين  
فلو شرط اوستا لما لم يجز بانفسهما لم يصح العقد بخلاف الطيور واذا جاز في  
المسابقة عليها **السادس** بشرط سلامة العقد من الشرط والمفسد فلو قال ان  
سبقني فلان هذه العشرة ولا ادرى بعد كالبدا ولا افاصلك الى شهر لم يصح ولو  
شرط على السابوق ان يطعم السبق اصحابه فوجوه اصحاب العقد يصح وثانيها ان يصح  
ولا يلزمه الوفاء بالشرط وثالثها ان يفسد المسمى ويجب عوض المثل اذا جاز في العقد  
ولا عوض **الثامن** ان يقطع المسافة وقد قدم **فصل** فيما يحصل من السبق والاعتق  
فيه الفاظ عطف معانيها فمفهومها اولها وهي الاعتد والجاهل والهاجى والافدام والشد  
بالثالث المتلثة فالثالث الحروف قال الجوهرى هو ما يميز الكاهل والظهر قال الرافعي  
محتج الدفين من اصل العتق والظهر وقيل الكف واما الكاهل والجوهرى هو  
الحارك وهو ما يميز الكفين وهو موافق لما فسره الرافعي في الكفة فعلى هذا الخبر لو لم  
ولحد اوضح به ابن الصباغ وقال هو من الجبل مكان السنام من البعير اما الهادي  
فهو العتق اما الاقدام فالمراد بها القوائم وتسعة اوت ايضا السنام بالجمع سنامك  
وهو طرف مقدم الحافر اذا عرف ذلك فالاعتبار في الموقف اول الميدان بالقوائم  
قطعا واما ما يحصل به السبق فقد قال الشافعي رضي الله عنه اقل السبق بالهادي  
او بعضه والشد والاصحاب فيه وجوه احدها ان الاعتبار فيه بموقع الوقوف  
والثاني ان الاعتبار في السبق في ابتداءه وهو اقل السبق عند تمام **الثاني** من الاعتبار  
بالسبق بالهادي وهو العتق قال تمام والمتساوق عند ان حطاه في اصل الميدان  
لسبق السبق بخبره وهاديه او ما انتهى الى الخط بحرقه قال الغزالي لا اثر لهذا  
الخلاف عند استوائهما في قدر الرقبة ومدها لها في العدة واسار اليه تمام  
والثالث ان الاعتبار في السبق بالكل وفي الخيل العتق فعلى هذا ان  
استوى عتق الفرسين في الطول فالمقدم بالعتق او بعضه هو السابق فان اختلفا  
فان تقدم القصير العتق هو السابق وان تقدم من خرفان كان تقدمه فقد زاده  
عتقه في الطول او ما دونها فليس تسابقا او باشرتهما فهو السابق والربع ان

الاعتبار

الاعتبار في الخيل بالعتق عند استوائهما فان اختلفت فالاعتبار بالكل والاعتبار  
ابن الصباغ والرد في ذلك والخامس من الخيل اذا اختلفت مقادير اعناقها وسبق في الطول  
عنقاس من عنقه فهو سابق وان اشتوت كبادها السادسة ان كان في جنس  
الخيل ما يرفع الراس عند العدة فيعتبر فيه الشدة لا بل والافاق المعبر العتق **السابع**  
ان الاعتبار في الخيل بالكل والعتق فاما تقدم حصل السبق به فعلى هذا الوسيط  
احدهما بالشد والآخر بالعتق فلا سبق **الثامن** ان لا يعتبر في العتق مناعتها التي تعتبر  
عرف الثابت وما يعتبر به السبق **الثامن** ان الاعتبار في العتق كاستطاه من اعتبار الشدة  
او الهادي وهذا يشعر بان الخلاف مع الشرط ايضا وهو بعيد فقد صرح صاحب  
المذهب من الخلاف اذا اطلقا اتمام الشرط فالمرجع الى الشرط قال الرافعي وكذا  
ابن جيسر يوجه اخر وهو ان الاعتبار بتقديم الاذن ويصح حمله على ما اذا استوى  
العتقان في الطول والمدان السابق يكون تقدم لراؤن او بعضها لا عناء او اللعنق  
والرأس قيل الاعتبار في الخيل بالعتق فان اختلفت الاعناق فيسبق احدهما بعض الكثر  
فانما السابق فيه وجهان ومن خرجها على الخلاف في ان الاعتبار في السبق هو هذا  
بذلك واما الشدة مع التقدم فقد عرف بينهما فارقون اقام احدهما مقام الآخر اذ  
واشار الفرقان لانه لا فرق في الاعتبار بينهما ولا خلاف في ما قد بان من المجازي لمن  
بينهما مع التفاوت تفاوت ولا يبعد ان يجعل اعتبار القدم وراعتبار الشدة والهادي  
وكلام المادى يدل عليه **فروع** لو سبق احد المنساقين في وسط الميدان والآخر في  
اخره فالسابق الثاني ولو عجز واحد الفرسين او ساقط قوائمه في موضع فقدم الآخر  
لم يبق ذلك سببقا وكذا الوقف بعد ان جرى لم يرضى عنه وان وقف بلا حيلة فهو مسبق  
ولو وقف قبل ان يخرج لم يكن مستبقا سواء وقف لم يرضى عنه وخشا ان يكون في  
اقصى الغاية فمفهومه معروف ليلغها السابق فيظهر سبقه لكل واحد ويجري المتساوقين  
المزويين في وقت واحد **الفصل الثالث** في حكم هذا العتق المتباينة والمناضلة  
في لزومه قولنا ان صحها انه لازم كالجارية وفي محلها طريقتان اظهرهما انما في بين  
الترم المال فاما من لا نغم وقد يغتم فالعتق كباين في حقه قطعا فعلى هذا لا يلزم في حق  
المحلل ولا في حق من لم يخرج مالا بينهما ولا في حقه معا اذا اخرجته عنهما والناشئة



طرد هاتين المثلين وغيره وفي محلها طريقان من وجه اخر احدهما ان يخرج المال احد  
المسايقين او غيرهما فجاء له جائز فطعا وان خرجاه معا ففيه القول وان اخرجها  
بوتها مطلقا استوا اخرجاه او احدهما او غيرهما والفريقان هذا وبين الطريقين قول  
من الطريقين المتقدمين ان لا يرد على هذا امر فرفع على من يفرم ومن لا يفرم مطلقا ويجوز  
فيه اربعة اوجه فان قلنا انه جائز فكل منهما ترك العمل قبل الشروع وحينئذ ان لم  
يترك احدهما فله على الآخر وان كان له فضل فعمل المفضل للثلث فيه وجهان باثنيان  
اصحهما نعم ويجوز الزيادة والنقصان في العمل والمال والراضية واذا كان بديل المال من  
احدهما لم يشرط القبول من الآخر بالقول على الصحيح وفي صحة ضمان السبق قبل  
تمام العمل والرضى بطله اوجه ثالثهما يصح الضمان دون الرهن وان قلنا انه لا يرد لم يكن  
لا حدهما الفسخ الا برضى صاحبه الا ان يظهر بالسبق المعنى عيب مستلزم لفسخ الفسخ  
وليس لاحدهما ان يترك العمل ان كان مفضولا وكذا ان كان فضلا واحتمل الحال  
ان يرد الاخر ويستبقه وان لم يحتمل كان في الشرك وليس لها البرادة في العمل ولا  
المال ولا النقصان لان يفتتح العقد ويستبقا عقدا اخر واذا اخرج احدهما سبق  
فلا بد من قول لا يخرج باللفظ ولا مطلقا يخرج المال البدره بفسخه على المذهب سواء كان  
من احد المسايقين او من غيرهما فالماضي في قولنا ان اذاع كل واحد من السبقين  
عند عمله فان كان في الزمة لم يجب وان كان معصا احسب ان لا اذاعه ولو  
اتفقا على اذاعه واختلفا في المودع عن القاضيه وهل يخص اذاعته واحد من عيناه  
اوله اذاعه عند غيرهما فيه وجهان فان اذاعه عند امير جاز ولا اجرة له ان  
لم يفض العرفا مستحقا لرجوعه وان قضاه فوجهان كسبه الغشاة او وجبت  
في عينها ولا تخفى بها السابق لا يملك على حفظ المال الذي انتهى وليس لاحدهما تاخير  
المسايق الا برضى صاحبه وله التأخير بعد رخص ونحوه ولا يفتتح العقد ويجوز  
ضمانه والرضى به اذا كان في الزمة على المذهب ولو قلنا ان المالك لا يبدله قبل العمل انفسخ  
العقد ولو اشترى منه شيئا وعقد معه عقد المسايق بعوض واحد فان قلنا  
المسايق لا زمة فهو كما لو جمع بين مع واجازة وفيه القول ان لا يرد لنا انما جائز لم  
يصح العقد ولو فسد العقد بفساد العوض كما لو كان خيرا او معصوبا او نجسا

فوقه

موقف او غاية او غير ذلك ورهن المسايقان على فساد وسبق الذي لو صح المسايق  
استحق سبق فوجهان احدهما لا يستحق شيئا واصحها انه يستحق فله هذا ان اذن  
الرجوع الى قيمة السبق بان كان معصوبا او كان الفساد لمعنى خارج عنه كالحمل  
بالوقت والغاية فطريقان اظهرهما القطع بالرجوع الى اجرة المثل الثاني فيه  
قولنا احدهما اجرة المثل الثاني قيمة العتيق كما في الصداق بعوض الخلع وان  
تعد الرجوع الى قيمته بان كان خيرا او مجمو لا تعينت اجرة المثل وحشا وجباها  
فعتبر جميع رخصه وفيه بنية اعتباره وجهان احدهما انه ينظر الى الثمن الذي  
استعمل فيه بالبري فيعطى اجرة مثله لتلك المرة قال برنج وهذا ينفي على ان المجرة  
اذا عتبت مدة يستحق اجرة المثل وفيه نظر وثانيهما انه تجب ما جرى به العادة  
بالمسايق مثله في مثل تلك المساقاة **الباب الثاني** في الرمي وفيه  
**الفصل الاول** في شرطه وهي ستة **الاول** المحلل اذا كان المال  
بينهما فتمت ان المال اما ان يخرج به المشاغلان معا او احدهما او غيرهما فان كان  
منهما بان شرط كل منهما على الآخر لا ان اصاب ولا يجوز الانحلال كما في المسايق  
وان كان من احدهما بان قال لصاحبه ترمى من افاد نصبت منها كذا فلك كن  
وان لم نصبت فلا شئ عليك جاز وكذا ان كان من مام او غيره بان يقول ارميا  
عشرة ارشاق مثلا فن اصاب منما كذا فله على كذا وكذا القول ان كان له اصابة  
الشرطه كذا ويجوز المناضلة بين حزبين كجوز بين اثنين وكل حزب شتم من واحد  
فان اخرج المال عن الحزبين او احدهما دون الآخر جاز وان اخرجاه معا فلا بد من  
محلل او من حرب محليين وشيئا **الثاني** اتحاد الحزبين فلو اختلف جنس ما برميان  
به كالسهم مع المزابيق الصحيح في جواز المناضلة مما فوجهان كالوجهين  
المستقدمين في رابل والخيل وهذا اولى بالجواز من صحيح الجواز ولا اثر لاختلاف  
نوع العتيق والسهم على المذهب كالقيس العربية مع العجينة والهندية مع الدورية  
وكالبيل وهو ما يرى من القوس العربية مع الشهاب وهو ما يرى من العجينة  
وكالناول وهو الحساد مع غيرها من القسي والسهم واسناد المامدي الى  
خلافه في ان الرمي العربية والعجينة يستويان وهو بالعربية اولى قال وهو



بالعربية او لا ان يكون بالفارسية او فيكون العربي بها او لا فان تعرض الراميا  
في العقد لتعيين نوع من الجانبين او لحد ما لم يجر لاحدهما البطلان النوع ما هو اعلا  
منه الا برضى الطرف اذا عين بالعربية فاذا اراد الرامي بالفارسية لان الاصابة بها  
اكثر وان اراد ابدل بهادونه كما اذا عين بالعجمية فاذا اراد ان يرمي بالفارسية فظاهر  
الوجهين المنع وان لم يعين نوعا ولا فردا من نوع الوجهان اطلقا الاكثر من  
اظهرها انه يصح وخصصها بالماوردي في لزام والغزالي بما اذا كان اهل الناحية  
يرمون بافواع مختلفة ولا غالب فاما اذا غلب منها نوع فسر المطلق عليه ويظهر  
منه اطلاق غيرهم عليه فان قلنا يصح فكل الماوردي في البغوي يقتضي انهما  
ان ينفقا على نوع او نوعين كما في قوله في كلام الامام والغزالي يقتضي انه  
لا بد ان ينفقا على نوع واحد من العربية او العجمية مثلا ولو طلب احدهما نوعا  
وآخر نوعا قال الغزالي قلنا العقد جائز فهو رجوع وان قلنا لازم فقد  
تعذر ارضاءه فيفسخ وقال الامام ان قلنا بلزومه فالوجه الحكم بان لا طلاق  
مفسد لا فضا به الى السنازع قال الماوردي في القول بانها اذا اصر على السنازع  
يفسخ العقد قال الرافعي فيخرج من هذا وجهان فيما اذا ائارا عاين التعيين  
في فسخه او انفساخه وفي كلام الامام اشارة الى سائهما في لزام على الوجهين  
في ان المخلب في العقد من حجارة او لجمالة ولو عين في العقد قوسا او شيئا من نوع  
لم يغير ونحوه ابدل به مثله من نوعه سواء حدث فيه حلل منع من استعماله او لا  
بخلاف المربوب كما مر فان شرط ان لا يبدل اصله او وجهه اظهرها يبطل الشرط  
والعقد وثانيها يصح ان قاله بما يبطل الشرط دون العقد ويحرم في كل شرط ولو لم  
يتعرض له لاستقل العقد باطلا كما لو شرط ان لا تحسب عليه خطاه او لا يبدل  
الراباذا تعذر زكوبه بموت او غيره او شرط اطعام السبق اصحابه اذا سبق كما مر  
فاما الشرط الذي لو طرح لم يستقل العقد باطلا كما اذا فسده او فسده بغيره او لا  
لم يدر الغاية في المسابقة والفرع في المناضلة فان قلنا يصح وجب الوفا  
ببقضاءه ما لم ينكسر المغن ويتعد واستعماله فاذا فسدها ابدل به فان شرط ان  
لا يبدل ولو انكسر فسده العقد واختلاف السهام وان اختلف نوع القوسين

ظلال

كما خلت نوع القوس **الشرط الثالث** ان يكون من اصابة المشروطة ممكنة عادة  
فان شرط ما هو ممنوع عادة فسده بشرط اصابة ما به رتق متواليه من متتابع بعد  
الى هدف صغير ان كان المشروط ممكلا لانه ما در فوجهما وقيل قولان اقوالهما انه  
لا يصح ومثله بعضهم باصابة عشرة متواليه وقيل ان الشافعي رضي الله عنه كان  
يصيبها ويجعلها الماوردي من اول ومثلها القول باصابة الحلف الذي في الشن  
والبغوي باصابة العرض منه او الديرة وفي ما اذا ائنا ضلالية ليلة مظلمة ببصران  
العرض فيها وشبههما بالقول في الماوردي المشافرا لاقامة في مفارقة لاصح الاقامة  
هل يصير مقيما ومثله الماوردي باصابة تسعة من عشرة قال الرافعي فيخرج بان يترك  
صحة سد فيها لاصابة المشروطة وقرب هذه المسئلة من مسئلة اخرى هو انه  
يعني ان يكون المشا اطلاق متقاربين بحيث يحتمل ان يكون كل منهما فاضلا ونصرا  
فان كان احدهما صيبا اثر ما يرميه ولا يخر عكسه فوجها فان شرط اصابة  
ما هو واجب عادة كاصابة الحارث واحد من ما به مع قرب المسافة ففي صحة  
العقد اذا كان المال من احد المتسابقين وجها ان يصح وان صح الاحكام والغزالي  
المنع والخلاف راجع الى الخلاف المشهور في ان لا يعتبر رتبة العقود بالفاظها  
او بما فيها كقوله فارضك على ان يرتج كلة لي اولك وفيما اذا اوهبه شيئا وشرطوا  
معا وما وفيما اذا قال بعثك كراية ذميتي وصفه هل يصح شيئا وفيما اذا قال  
بعثك بلاشر فان راعينا اللفظ لم يصح والا صحناه كالوقال ارم ساية ولك كرا  
ويخرج على هذا الاصل ما اوضحه المالك اذ خلا بينهما محللا لا مشطرا فيكون بحيث  
متوقع فوره وقصوره فان علم انه مقصر فوجوده لعدمه والعقد كما كان ان علم  
انه مغور ففي الصحة الوجهان ولو اخرج كل منهما ما لا على ان من فاز اخذ ولا محله  
بينهما وعلم انه يغور ففي الصحة الوجهان وان بطل في غير هذه الصورة فظعا  
ولو شاعلا على رمية واحدة وشرطا السبق لم يصاب فيما على الصحيح  
**الشرط الرابع** العلم بالامور التي تختلف العرض بها فيهما اذ قد رآه المالك  
وجنسته وصفته كما في المسابقة ومنها عدد لرمية خمسة وعشرة وفيما  
اذ لم يذكر عدد لرمية وشرطا السبق في الفاضل لرمها اصابة وجهه انه يصح



وسما صفة لراية من قرع وخزق وحرق ومرفق فالقرع بفتح القاف واسكا  
 الراصة الغرض من غير تأثير فيه والخزق بفتح الخاء المعجمة واسكان الراء  
 الغرض من لا تثبت فيه والخزق بفتح الخاء المعجمة واسكان السين المهملة وقاف  
 است فيه وقيل معناها واحد وهو ان يثقبه وان لم يثقب وللخزق ان يصيب طرف  
 العرض فحرقه فليس بعض النصل فيه وبعضه خارجه والمرفق اسكان الراء ان  
 يثقبه ويخرج من الجانب الآخر ومن اد بعضهم فيما جازى بفتح الخاء المهملة وهو يقع  
 السهم بين يدي العرض ثم يصيبه قال الراعي ثبت كبر منهم العرايق من صرح  
 بانه لا بد من خرما بردان من هذه الصفات سمو الخزق المرفق فانهم لم يشرطوا  
 التعرض لهما والراعي لم يذكر الجربا قالوا لربهم ما في التدبير وهو انه لا  
 يشترط التعرض لشي منهما كالحرق والمرفق واصابة اعلا الغرض واسفله وذكر انه  
 اذا اطلقا حمل على القرع لانه المتعارف قالوا حسن من هذه العبارات ان  
 يقال حقيقة اللفظ ما اشترك فيه جميع ذلك انتهى في الجواب والممدد بعد  
 ذكر اشراط بيان الثلاثة المذكورة انما اذا اطلقا حمل على الفرع وهو يدرك على  
 ان اشراط الدلالة على وجه الاولوية وفي وجوب اعلام المسافة التي يرميان  
 بينهما وهي ما بين الموقف والمهدف قولان وقيل وجها في كل واحد المعاليتين الاجزاء  
 ارجحها ما ذكره الراعي انه لا يجب وسر على العادة وثانيهما انه يجب ذلك لما  
 يذكر الدرر ان اوبالمشاهدة فان لم يترفع هناك عادة غالبة وجب اعلام وقطعا  
 قال الراعي في حمل على هذه الحالة ما اطلقه لا يكون من شرط اعلام المسافة وخسر  
 جماعة الخلاف بما اذا المراد في البلد غرض منصوب للمصالح بل كما في موضع المسافة  
 معلومة فان كان لهم غرض منصوب وموقف معلوم ترك الاطلاق بحيلة وقطعا  
 فان ذكر الغاية لا يصيبها السهم وبطل العتد وان كانت نصبها فادرا في حقيقة الخلاف  
 المتقدم في الشرط النادر وقدروا الاصابة التي يقر الاصابة فيها ثمانين  
 وخمسين ذراعا ونحوها قولانها ما دون المائتين وقدروا المساحة التي يمد فيها الاصابة  
 بما يزيد على المائة وخمسين ذراعا ومنه وان لم يرم الى نقطة الا عقبه بن عامر  
 وجعلوا ما بين المسافتين حد النادر وفيه وجه انه لا يجوز الزيادة على ما في ذراع

بحري

وبحري القولان في اشراط اعلام قدر العرض طول او عرضا اذا جرى عندهم غرض معروف  
 ولم يجر تعيين العرض واو لم يقدم لراية فان عينا عرضا تقطعا وان لم يبين له  
 عرف بعين اعلامه قطعا وبحري ان بيان اشراط قدر ارتفاعه من الارض  
 والمقايضة واو الى نارة لا يشترط قال المامون في اوسع الاعراض في عرف المرامه ذراع  
 واطله اربع اصابع قال الراعي ينبغي ان يبين موضع الاصابة اهل الهدف والغرض  
 المنصوب فيه او السرى في العرض والذيرة في السنن والخاصة في الدائرة ويقال له  
 الحلقة والرقعة وفي شرط اصابته الحلائل المذكورة في شرط اصابته المذكور  
**فصل في بيان الحائط والمبادرة والحائط** هي ان يشترط استحقاق السبق لمن خلص له  
 من اصابة عدو معين بعد مقابلة اصابة احدها بالاصابات في اخر وقت ما اشترط  
 فيه تمام اشراط عشرين شقا وخلص من عشر اصابات فربما عشر من اصاب احدها  
 عشرة والاخر خمسة فالاول فاضل وان اصاب كل منهما عشرة او خمسة فلا فاضل فيها  
 ولو شرط لخالص عشرة اصابات فاصاب احدها خمسة او اقل واصاب الاخر العشر  
 فالتالي فاضل وان اصاب دونها فلا فاضل منها والمبادرة ان يشترط الرشق فان  
 لمن بدر الى اصابة وميات معلومة خمسة من عشر من فاذا رما عشر من فاضل  
 احدها خمسة والآخر اربعة فالاول فاضل ولو رما احدها عشر من فاضل خمسة والآخر  
 تسعة عشر اصابة اربعة فليس الاول يغاير بل يرمى الثاني بينها فان اصاب فقد  
 استويا وان اخطا فالاول فاضل وهذا سبب ان الرشق ان ليس منوطا بمخرج المبادرة  
 الى العدد المذكور وعن البيهقي انه قال المبادرة ان يقوم جميعا ستمهما فايها وقع  
 سهمه او لا ندره بالسبق قال ابن الصباغ ولو اصرح في اشراط التعرض في  
 العقد للحائط والمبادرة فجهان احدهما نعم وهو الذي في التنبيه واصحهما عند  
 الخوارزمي والبعري لا يحمل لراية على المبادرة لعليةما وخصهها المامون في  
 اذا كان لم يعرف في ذلك فافلم يبين اشراط قطعا وهل يشترط ذكر عدد رما في  
 في العقد كما يشترط ذكر عدد رما في اصابة فيه ثلثة اربعة وراشاق جمع رشق بفتح  
 الراء وهو النوبة من الرمي بحري من الرايين اما ستمهما او خمسة خمسة او عشرة عشرة  
 ويحذف ذلك بحسب اتفاقها ويجوز ان يشقق على ان يرمى احدها جميع العدد ثم الآخر



ذلك والاطلاق معقول على رعي ستم ستم واما الرشيق فيفتح الرافض الرعي  
احدها لا يشترط واصحها انه يشترط في المحاطة والمبادرة والادشاق كالميدان  
في المتابعة وثالثها انه يشترط ذكره في المحاطة لنفسه ليرام ولا يشترط في المبادرة  
وفيه طريقتان فاطعة باسرها ذلك مطلقا **فروع** الاول لو رعي احدهما الاثنين  
النوبة المستحقة له اما باتفاق وابطلاق العقد لم يحسب الزيادة له ان اصاب  
فيها ولا عليه ان اخطا **الثاني** لو عقد على عدد كثير على ان رعي مبادرة كل يوم  
كذا وعشيرة كذا لا ينفردان كل يوم الا باسنادك اعدده الا ان يعرض عدد  
لمرض او دمع غاصفة ثم يرميان على ما مضى ذلك اليوم او بعد ويجوز ان يشترط  
الرعي طول الزمان فيلزمها الوقاب ويقع او فوات الصلوة مستغفلة كالعلماء في  
الصلوة ولا كل وقفا الحجة كما في ترك حجارة واذا اطلقا لم يساوي صيغة كل يوم  
فكذلك الحكم ولا يترك الرعي لابرأصيهما او عرض مانع لرجل شديد رط  
ومرض وليس الحر بعد رواذا عن بيت الشمس قبل الفراع من صيغة ذلك اليوم لم  
يرميا لالا ان يشترطه فيحاجون الى ما يستقيمون وقد يفتي بضموا القهر  
**الثالث** قال القوه في اذا شرط رعي مائة محاطة او مبادرة وركضه عشرين  
من مائة فزعي كل منها خمسة في احدها بالاصابة المشروطة منهما دون اخر ففي  
حونه فاضلا وجها واحدها نعم كالو وفي المائة والثاني في لانهما لم يستكمل الرعي  
قال ليراجع في المبادرة الاول وفي المحاطة الثانية ثم المناصلا لانهما لم يرميا  
على الترتيب في المتتابعين وقد تقدم رواية قول ان المبادرة ان يرميا معا  
من سبق فهو الفائز وعلى المذهب ان ذكر اية العقد من بعد التبع الشرط فان لم  
يذكره وطرق اشهرها فيه ثلثة اقوال اظهرها كالعقد فاستدوا ثانيا يصح ويقوض  
الامر لا يخرج السابق فان كان المحج احدهما فالبدء به وان كان غيرهما فزم شيا  
وان اخرجاه معا قدم بالقرعة وهذا ان اجمعوا في الخلافة ان هذا العقد  
كالاجارة او كالمعالة وثالثها يصح ويقدم بالقرعة والثاني القطع بالاول والثالث  
القطع بالتالي واذا شرط في العقد ثقتين واحدا بالقرعة خرجت لولا قدم  
في كل الرشقات فان اطلتوا ولم يشترطوا المقدم في الكل فهو مختص بقدمه بالرشق

الحد

الاول خاصة او قدم في الكافي وجان روح الامام الثاني واقصر عليه القاضي  
في مسئلة الافراع وهذا الخلاف اذا كان الرعي بين ياف مستعدة فان كان الشرط ان  
كلاهما رعي ستماه متواليه فمن قدم قدم في القطع قال الرافعي ذلك ان يقول  
اذا ابتدء المقدم في النوبة لا رعي فينبغي ان يبدأ الباقي في الماسه بلا قرعة ثم  
بعد الاول في الثالثة ثم الباقي لوجهين احدهما انه قد رعي في لرم على انه لو شرط ان  
يكون البدء لاحدهما لم يجز لانه المناصلة متبينة على التساوي والثاني انه يستعقب  
ان يكون الرعي بين عرضين منها جليز يرمي المناصلا في الحرب من عند احدهما  
الى اخر ثم يأتيا في الثانية ليلتقطا ان السهم ويرميان في الاول ثم في الثاني  
ولم يحجب على انه اذا بدأ احدهما اعلم حكم الشرط او بالقرعة او بالخارج المالك اذا  
انتهيا الى العرض المتأخذ يبدأ الثاني منه مخيفا لثبوته وقضيه هذا ان يبدأ  
الثاني في النوبة الثانية وان كان العرض واحدا وحيد في رعيه في النوبة الثانية  
يرمي في الاول فينتهي وهو حسن ومقتضاه وجي وجد ثالث في حالة لطلوع  
وهو ان يبدأ في النوبة لروا في من خرجت القرعة وفي الثانية من لم يخرج وهكذا  
ذكر الماده في صورة اخرى في الرعي المهدفين فقال الاحتياط في احدهما عند رعي  
والاخر عند تركه ويرمي كل منهما الى الهدف الذي الاخر عنده والمبتدئ بالرعي ان  
يقف اي الهدف يشاء ويرمي لاخر ويقف وفيه في الاخر ويستقر ذلك بينهما الى  
اخر رمية **قلت** لاحدهما بعد ذلك ان يرفع الاخر عن هدفه ولو كان المحج للسبق  
من التساوي في كثر من واحد سقط القول الثاني ولم يبق الا قول البطلان وقول  
القرعة لاستواءهما في اخراج السبق ولواخرج المستبقان معا المالك او احدهما لحد  
القرعة وجها في بناء الخراج المالك يفتي البدء ان قلنا مقتضيه لم يدخل  
وحسب شئ البدء بالواحد فزعي لاخر فقله لم يحسب له ولا عليه ويرمي ثانيا  
عند انتهاء النوبة اليه قال الماوردي الا ان يكون رعي ماذنه فيعده به **فروع** في صحة  
العقد على الرعي في ابعاد غاية لا على قصدا صابة عرض وجها احدهما لا يصح  
وجزم به في الغنية واصحها انه يصح ولا بد من تساوي السهمين والعوض في اللز  
والخفة وقد يرميان بالسهم واحد من قوس واحد **الشرط الثالث** تغيير الرماه



يستطيع العقد تعيين الرماة فلو عقدت رعيان على ان يخرج كل واحد منهما رجل  
غير معين لم يخرج ذلك الواجب الرجل السابق لا يثبت بينهما في مجوز المناضلة بين  
حزبين فصاعدا فلو عقدوا او كثر وعرف ابن الهريرة انه لا يجوز بين حزبين وليس لكل  
واحد من الحزبين رعيه يتوكل على اصحابه في العقد ويجوز ان يكون الزعيم احدهم  
واطوعهم فان تقدموا في الرمي لطاوعه جاز وان تقدمهم ولم يطعوه لم يخرجوا  
لجوز ان يكون رعيه الحزبين واحدا لا يجوز ان يعقد قبل تعيين الحزبين بل يختار  
الزعيم واحدا ثم الزعيم الاخر في مقابلته واحدا ثم الاول واحد ثم الثاني واحد  
وهكذا الى ان يستوعبا حزبيهما والتادي في التعيين من يتفقا عليه فان شاكاه ارفع  
منهما ولا يجوز ان يختار واحد جميع حزبه او لا لئلا يستوعب احدا في لا يجوز  
ان يحكما الفرعة في ذلك وكفتيان بذلك عن جدد رعي بعد هذا للامام فيه  
احتمال لو عدلوا الحزبين فخلعا حاديا بالاحاد والخرق تار الحرق قبل العقد على ان  
يعرفا على كل واحد من الحزبين بعد العقد فقه قطع جماعة بالمنع وروى لهما انه لا  
باس فيهما واه الرافعي ويوزع فيه وليكن انما ذكر لتمام القرعة بعد تعيين الحزبين  
بالاختيار وللمرافعي فيه حب ولا يجوز ان يشترط ان تقدم من هذا الحزب فلان  
ويقابل من الحزب من حر فلان ثم فلان وفلان في الشرط صور احدهما **التو**  
تناضل عريان لا يعرف كل منهما حال صاحبه في الرمي اعنادا على يد كانه من خالتهما  
بالروية وان جاز ان يكون واحداهما لا يحسن الرمي ان يكون احدهما محذورا لمحقق حاله  
لعلم محجزة او طفره فان جازاها واحدهما لا يحسن الرمي فان بطلان العقد وان بان  
ان احدهما لا يقاوم من اخر في سبب بطلانه الخلاف المتقدم فيها اذا عاقد حادق  
احرق الاصح الصحة **السا** انه قال لهما ان وقاية المصنف لا يشترط تساوي  
عدد الرماة في الحزبين والاحران بل في عدد الرماة والاصابات فيجوز ان يكون  
احدهما ثلاثة والثاني اربعة والادسا في عقد الحزب وان رامي رجل وحده ثلاثة  
لرمي هو ثلاثة وكل واحد منهم واحد او قال **الرافعي** من المامدي والبغوي بشرط  
تساوي عدد الحزبين والاصابات وعلا هذا بشرط ان يكون عدد الرماة في الحزبين  
مختلفا على كل حزب فان كان حال كل حزب ثلاثة فليكن للادسا في ذلك صحيح او اربعة

فليكن

فليكن لها رعيه صحيح وكلام الامام يقتضي انه لا يحتاج في الحرب القليل الى بيان  
من يقوم بالرمي الزايد على عدد روستهم ومقتضى العفة انه يحتاج اليه اذا كان  
العدد الزايد لا يتوزع على قدر روستهم بان كان الحرب القليل ثلاثة والاخر اربعة  
او خمسة **الثالث** اذا التزم الشبوق احد الرعيين لزمه دون اصحابه الا ان يلزموا  
لديا ونواله فيه فحينئذ يوزع على عدد روستهم اذا اضل الحرب الاخر ويقسم  
بين الناضلين على عدد روستهم او قد راضا بائتهم فيه وجهان اسبهما الاول ان رعيه  
الامام الاتفاق عليه وسوى الماوردي من قال اذا كان واحد من الناضلين محظي  
في جميع ستمائة وواحد من المضولين مصيب في جميع ستمائة وواحد فيهما وجهان  
في استحقاق الاول شيئا من السبق في خروج الثاني من القوم وقالهما بنيدان  
على ان القسمة على عدد الروس والاصابات فان شرط اهل الحرب ان تحت القسمة  
بينهم على لهما صابة اتباع قال لهما وحمل ان لا يجوز ان يبيده ذلك الاصحاب  
وجمعيهما اذا شرط اهل الحرب التفاوت بينهم في السبق المخرج وان اقتضى الاطلاق  
استواءهم فيه احدهما لا يجوز والثاني في مجوز **وقال** الاول يجوز ان يكون المحلل احد  
الحزبين بان لا يخرج شيئا ويخرج الحرب الاخر السابق الامام او واحد من الناضلين لا  
يخرج الحرب شيئا فلو قال احد الحزبين لو احدهم ارم فان فزنا فالسبق بلسنا  
وان فات اهل الحرب الاخر فلا سبق عليك ونحن نعطيهم دونك فمذا من هذا الحرب  
على صورة المحلل والحزب الثاني حرز والسباقهم ففي صحة العقد وجهان احدهما نعم  
لوجود المحلل واصحابه الا فان هذا لم يثبت بالسبق اذا فاز فلو شرط اهل الحرب الثاني  
لواحد منهم ايضا مثل ما شرط هو لا فاشتمل كل حزب جميع السبق المحل لهم فهو منقطع على  
كل وجهه **الثاني** لو حضر حزبان الرمي فحضرهما رجلان عريان رعا انهما راينين ففهم  
كل منهما واحد اليه او حضر غريب واحد فضنه اليه احدهما في مقابلته رامي في الحرب  
الاخر وعقد على ذلك صحيح فان بان احدهما اخرج هو القليل لهما صابة لحواف وجهان  
ثبت لواحد من الرعيين ولا يجوز ان يكون الرامي في الرمي على ذلك على الخلاف السابق  
في اشتراط مداهي المناضلين او لا ويجوز ان يكون احدهما قليل الاصابة والاخر كثيرا وان  
بان انه لا يحسن الرمي بطل العقد فيه ويسقط من الحرب الاخر واحد با اربعة وبطلانه



في البداية الطريقان المشهوران في نظايره فان قلنا يبطل سبب للخرين الحيات وان  
 احادوا وننازعوا في بعض من محل في مقابلة فتح العقد لتعد اصابه وكلام ابن  
 الصباغ يقتضي انه يبطل في الذي جعل بازاياه واستدرك الامام وراى ان يفصل  
 وقال ان كان هذا الاخر ولا يمتثل من احد فوسد وزرع وتر فالحكم ما ذكره وان كان  
 يمتثل من ذلك لكن لم يعد الرمي ففيه احتمالان ومتطرف لاحتمال الى ان يمتثل هذا  
 الشخص هل يراى مع العلم بحاله وفيه احتمالان **الشرط السادس** يتساوى المناصير  
 الموقف فلو شرط ان يكون موقف احداهما اقرب الى الهدف بطل العقد ولو قدم احدهما  
 لحد قديمه عند الرمي لم يضرب في برحم ان في ما بين الرماة قد تقدم الثاني بخطوة او  
 خطوتين او ثلاث قال برصايب ان لم يطرح هذه العادة بينهم بل اختلف كل واحد في  
 رعاية النسوة وان طردت فوجبان فان اعتبر فان لم يختلف العاكة في عدم الاقدام  
 روعي ذلك وان اختلفنا اعتبر الاول اذا وقف الرماة صفا قبل الهدف فالواقف في  
 الوسط اقرب الى العرض لكنه معتبر ولم يشترط احد نقاد الرماة على الموقف المتقابل  
 ولو تساوى الموقف وسط الصف قال برصايب والعز الى هو كالتنافس في البداء قبل  
 هذا اولى مقتضاه بحجج الاقوال المتقدمة فيما اذا لم يتعرضا للباقي في انه يبطل العقد  
 او يقع بينهما ارجع الى مخرج السبق ان فضضته العاكة ولولا الصبح قال الراعي قد  
 يحرم هذا المفهوم الى ان يقع لذلك المنازع فانه ولهذا الحري حينئذ قد يخرج  
 فرعة البداية لاحدهما وفرعة الموقف للاخر مع عمل يقتضاهما فيما اذا لم تعرضا في العهد  
 لكن الذي اوردته الجمهور انما اذا اختلفا في موضع الوقوف فالحيا للمرتبة البنداه لكن  
 يستحقها بالشرط او مقدم السبق او بالفرعة بفتح حيث يشاء اما اتحاد العرض وسياها  
 او متباينة حيث وقف غير الاخرين ان يوقف عن عينية وشماله فان لم يرض الا ان يوقف  
 موقف لولا فعمله ان يزيله ويقف فيه وجهان واذا كانا رماة في عرضين فاذ انتبها  
 الى العرض الثاني فالثاني الاول ثم اذا عادوا الى العرض الاول بدأ الثالث بالفرعة  
 ووقف حيث شاء ولو كانا معا يرميان الى الهدف فيوقف من له البداية بالرمي في مقابلة  
 العرض حيث شاء الاخر الى اى حاسه فاذا اجا الى الهدف لآخر بدأ الاخر بالرمي ووقف  
 الاولى الى جانبها شاد لاذ يفعلا في بقية الرمي ولو كانا لانه فاذا ارموا الى العرض

الاول

الاول ووقف من له البداية حيث شاء الاخر ان على عينية ويستره فاذا ذهبوا الى الهدف  
 الاخر افرع بين الاخرين وقدم من خرجت فرعته ووقف حيث شاء ثم اذا عادوا الى الاول  
 بدأ الثالث بالفرعة ولا فرعة ووقف حيث شاء وفيه قولانها حيث لنا على الموقف  
 فالحكم على عاكة الرماة ان كانت لم عادة فيه **فرع** اذا رضى المناصير بعد العقد بطل  
 واحد على الموقف ان كان بقدر ريسر لم يضرب وان كان بقدر كبير لم يجز ولو اختلفوا عليهم على  
 مقدم الموقف ونازعوا في المسابقة او يقيين عدد الرميات بالزيادة او النقصان  
 اعنى على ان المسابقة والمناصلة حاربان ولا ضمان ولو فاضوا واحد منهم رضى صاحبه  
 فوجبان اظهر ما المنع **الفصل الثاني** في استحقاق السبق وهو وجود الشرط وفيه صور  
**الاول** من شترط في العقيدة الاصابة من غير تقييد بصفه والكلام فيما يصيب من  
 السهم وفيما يصاب فاما كثر شترط في العقد الاصابة فاما ما يصيب وهو الرمي فلا  
 يحسب الاصابة بعرضه ولا يقره وهو داس السهم الذي موضع في الوتر وحسب العينة  
 عليه وفيه وجه عريب انه اذا اصاب بالفرق لا يحسب عليه واما ما يصاب فان كان الشرط  
 اصابة العرض او اطلاق صحناه حسبت اصابة الحلة والحريد وهو الزائد على السن  
 والعروة وهو السيرا والخيط المشدود به السن على الحريد وفيه قولان يحسب اصاب  
 الحريد ولا يحسب اصابة المعلاق الذي يتعلق به العرض في اسبته القولين ولا يشترط  
 التاثير في العرض بل الحزن في الحرق وحسب ما اصابه وارتد سوا الشتر حتى او غير اول موثر  
 ولو كان السن باقيا فاصاب موضع خرق فيه حسبت قال الراعي ويجوز فيه وجه لا لم يصيب  
 العرض ان شترط اصابة السن لم يحسب اصابة الحريد والعروة وان شترط اصابة  
 الحارقة وهو غير العرض او يمتار لم يحسب اصابة غيرها ولو كان الشرط اصابة الهدف  
 اعتبر اصابته دون عرض والكلام فيما يصيب فاصاب اذا كان لا سحقا وعلقا باصابة  
 معيته كالحشق وغيره ولو انصدم السهم بجدار او شجرة واصاب العرض وعبر الزناه  
 ان لا يعدد واما وفيه وجهان وقيل قوله ان اصحبها عند الرماة لا تعدد بها لكنه عرض  
 المستلة فيما اذا كانت الشجرة ما يله عن مجازاة العرض فردت الصدمة السهم الى شق العرض  
 بان كانت على سمته فلهذا ان تصدرا بها كما لو انصدم بالارض ثم اذ دلف واصاب  
 ولو اصاب الارض ثم اذ دلف استفل واصاب العرض فوجبان وقيل لو كان اصحبها عند



الاثر من ان يحسب له والثاني لا يصح له ان يحسب له ان يحسب له ان يحسب له  
 هل يتبع ان يتبعها لم يحسب وان لم يتبعها فلا وقيل ان كانت الاثر اعانت لم يحسب  
 وان لم تكن اعانت حسبت وفي الحار يحسب ذلك قطعا ولا يجوز ان يتبعها فلا  
 على اذ لا فانه قلنا لا يحسب له فضل يحسب عليه وجهان ولو اذ لم يصيب  
 الغرض حسبت عليه في اظهر الوجهين ولو ارتفع الشئ في الهواء لم يحط نازلا فخطا  
 حسبت عليه ولو اصاب في الحسب عليه من خطاه منه وجهان قال المامون في الصحيح  
 عن يان بن يظف في نزوله فان لم يمس احد لا يقطع مستانه حسبت عليه خاطبا  
 وان نزله في غيره جازا في قطع مستانه حسبت صائبا ولو خرق الشئ طرف  
 العرض فان حصل فيه جميع عزم حصل وان حصل منه بعضه ففي احسنه خلاف  
 يلحق على القولين ان اذا استعمل المصلى الكعبة ببعض يديه لغير وجهه المنع  
 والاولى هنا عند ابن القطان والغزالي واليه ميل الامام وقطع به بعضهم **المائة**  
 لو شرط الحسب فاصاب الشئ من العرض وثبت فيه فهو ختوق لا يضر سقوطه  
 مع ذلك وان خدر منه ولم يقبه فليست بخاسق وان يقبه ولم يمس فله هو خاسق  
 فيه قولان وقيل وجهان اظهرهما عند ابن الصباغ والرواية لا وجهان في الخرق  
 الغرض حيث ثبت فيه لكنه رجح لعارض لثبته حصاة ونواة لكن اظهر هنا انه  
 حسبت خاسقا وجزم به المامون في البغوي قلنا لا يحسب له لم يحسب عليه ايضا  
 ولو اصاب الشئ من العرض فخرقه وثبت فيه فله حسبت خاسقا قال المامون  
 والغزالي فيه الخلاف المتقدم في الضوق لروى قال غيره فيه قولان ينصون  
 اصحهما عند المامون في لا واطرها عند الشيخ في حايه والامام نعم وفي محلها الخرق  
 انما فيما اذا كان بعض حزم المصل خاسقا ما اذا كان جميعه في العرض فهو خاسق  
 قطعان على هذا قال المامون في لا يشترط في الحرم ان يحيط بالنصل من موانع الهدف  
 وقوا به الطمسه والسر والطمسه من حوض المعلن داره وخاسقه السن بالحجار  
 والثاني ان يحلها ما اذا بقيت طفيته او جلق يحيط بالنصل فان كان بعض النصل  
 خاسقا لم يدر خاسقا بل خلاف والثالث انه اذا كان من الطرق قطعة لولم يمسها كان الغرض  
 محيطا بالنصل فهو خاسق قطعان القولان فيما اذا احرم الطرف على هذا الوجه الرابع

انما

انما فيما اذا احرم شيئا من الوسط وثبت مكانه فاما اذا احرم الطرف لم يدر خاسقا  
 وقطعا وهو واحد ها عن الفقيه لانه لو كان من النصل او من الطرف شيئا لكنه يشق واحرم  
 ليوسته كانت الشئ وغيرها فهو خاسق وحيث قلنا لا يحسب له ففي حسابها  
 عليه وجهان قال المامون ولو كان الشرط الحرف فوقع لاصابة ببعض النصل فالام  
 كما تقدم وقال شئ من هذه الاولي لا يحسب ما اذا كان الشرط مطلقا لاصابة ولو وقع  
 الشئ في بعضه قد ثبت في العرض وثبت فيها حسبت في الوجهين لا في الشئ في قوة  
 خرق لو اصاب موضعها صحت قال الراعي ومقتضاها ان لا يجعل خاسقا اذ لم يعرف  
 قوة الشئ وموضع ان الشئ في موضع على انه لو اصاب موضع خرق في العرض ثبت  
 الهدف كما خاسقا قالوا اذا كان الهدف في قوة الغرض وانفلت منه بان كان  
 من الحشب والاجرة والطير الماشية كان طينا رطبا او ترابا لم يحسب له ولا عليه  
 وجهان لا يحسب خاسقا وان كان الهدف في قوة التعرض ولو خرق الشئ من العرض  
 ولم يثبت فيه لغيره من الشئ في كان عند المامون خاسقا ومن الرواة من لم يحسبه خاسقا  
 وفيه طريقان احدهما فيه قولنا اظهرنا انه خاسق في الثاني القطع به **فروع** واختلفا  
 فقال الراعي خاسق سمي لغيره ثبت لغيره لثبته وقلنا بالاصح انه يحسب له ولو اذ  
 الاخر وكان فيه خرق ولم يعرف موضع لاصابة فالقول قول الراعي وقد الوعير الراعي  
 خرقا وقال هذا حصل في شئ وان خرق في الشئ الغرض فلم يوجد فيه حصاة ولا  
 ما في معناها لم يحلف وان وجدت حلف اذ حلف لم يحسب له وقد لا يحسب عليه  
 في اظهر الوجهين وان علم موضع لاصابة ولم يدر ما في او كان لم يؤثر الشئ فيه بخدش  
 وخرق صدق غير يمين وحسب عليه وان قلنا الخرق لا موت خسوق حسبت خاسقا ولا  
 حاجة الى غير ذلك لم يعتد به ولا يحسب عليه ايضا على لظاهر ولو خرق الشئ وثبت  
 في الهدف على النصل قطعة من العرض فقال الراعي هذه القطعة باها شئ من ثبته  
 وقال لراعي كانت مبانة تعلقت بالشئ صدق الثاني نص عليه قال الشيخ ابو حامد  
 هذا اذا لم يجعل الشئ في الهدف بالشئ في الغرض فان جعله لانه لا معنى لهذا  
 الاختلاف **الثالث** اذا ما ضلنا من شرط المامون في الشئ في الحصاة عشرة  
 من مائة وشق فثبت احدها اليها قبل كما عذر الا اذا شاق كما لو دوى كل منهما خمسين



فأصاب أحدهما في عشرة منها والآخر في نادونها ولم يصيب شي قال أول فاضل يستحق المال  
وهل يلزمه انعام الرمي حين انظرها الا وكذا الوسطا المال من سبيل الاصابة خمسة من  
عشر من فري أحدهما عشرة فاضاب خمسة والآخر عشرة فاضاب ثلاثة والوسطا خارج  
على اصابته التي بها يستحق شيئا اخر استحقه ايضا نص عليه وخروجها على ما لو فاضل  
رجلان والمشرط عشرة فرعات ففاضل عليها رجل ثالث الى غير شرط جاز ولو فاضلا  
محاطة كالوسطا المال من خالص ثمانية عشرة من مائة فري كل واحد خمسين فاضاب  
أحدهما خمسة عشر والآخر في خمسة فهل يستحق الاول المال بموقف متحققة على انعام  
المائة فيه وجهان أحدهما الثاني وعلى البرد لعل للآخران يكلفه انعام المائة فيه الوجهان  
الذي في المبادره وجهان في كل صورة برحو الثاني ان تساوي برود او يفضل كما اذا  
كان الشرط طحاوص خمسة من عشر من فري كل منها خمسة عشر فأصاب أحدهما في  
عشرة والآخر في ثلاثة ولو كان الثاني لم يصيب شيئا من خمسة عشر فالثاني لا يرجو  
مساواة الاول وان استعمل العشر من خطأ الاول في جميع الثاني فأصاب  
الثاني في جميعه لم يلزمه انعام الادشاق **قال** الرافعي ويجوز الخلاف المذكور في المبادره  
لا محالة ولو حصل أحدهما في المثال المتقدم في المحاطة عشرة من خمسين ودعى الآخر  
تسعة وأدعى ولم يصيب شيئا منها لم يستحق برود شيئا والثاني ان يرمي شيئا اخر قطعا  
فلعله يصيب فيها في شرط طحاوص عشرة الاول كذلك المبادره لو رمي أحدهما في المثال  
المقدم خمسين فاضاب في عشرة ودعى الآخر تسعة وأدعى فاضاب في تسعة لزم  
يستحق برود شيئا ويرمي الثاني شيئا اخر فان اصاب فقد تساوى وان خطأ استحق  
الاول ولو اصاب الاول من خمسين في عشرة والثاني في تسعة وأدعى في ثمانية  
فالاول فاضل وذلك نظرا لان استحقاق لا يحصل بمجرد المبادره الى الرصاصات  
المشرطة ولا بد من تساويهما في عدد الرميات واستحالة التساوية في الرصاصة وان  
تساوى في عدد الادشاق **الرابعة** لو قال لرام ارم عشرة فان كان صوابا فيها اكثر  
فلا يكزاد رمي المشرط انه لا يجوز واخذ به جماعة وقال الجمهور يجوز وروى عن بعض  
في يرمي وقالوا ما نقله المشرط وقالوا هذه جملة محضة لا مفاضلة فعمل هذا الرصاص  
في ستة والآخر استحق الجعل سواء كانت متواليه او متفرقة وهذا لثا اطلت بكلفة انعام

العمرة

العشرة فيه الوجهان المتقدمان ولو قال لراميين ارم عشرة فمما كان منكم فاضلا جاز  
وكذا لو قال لخدمك لآخر برمي عشرة فان اصابته في خمسينك فذلك حرام وان اصابته  
فلا شيء عليك ولو قال لراميين ارم عشرة فمما كان منكم فاضلا جاز ولو قال لراميين ارم عشرة  
فذلك حرام وان اخطى فمما كان منكم فاضلا جاز **الخامسة** اذا شرط الرماة احتساب السهم القريب  
من الغرض فان قدر واحد القرب بذراع او اقل او اكثر جاز وصار الحد كالغرض الرمي  
في وسطه كالمدبرة ومثله الامام بالشبر والفرض فيه نظرها ما غير مضبوطين للفرج  
على الوسط **قال** الشيخ ابو محمد مقتضى المقابلة ان يسقط من واحد المناضلين  
ما هو ابعد منه من سهم صاحبه وان كان البعيد في حد القريب المشرط وقال لرام  
جعل السهم واقرب منه في معق الطرف الواسع ان لا يسقط الاقرب لا بعد كالواصا  
احد ما وسط الهدف والآخر طرفه والشرط القرع فوجب ان لا يعدل عنه الا بشرط  
اخراج القريب البعيد فان جرت فادهم بذلك ولم يشترطه خرج على الخلاف اتباع  
العاكفة والقياس فان لم يعتبر موضع ثبوت السهم واستقراره لا محالة المرد  
حتى لو قرب مروه من الغرض وقع بعيدا منه لم يحسب الا اذا شرطنا اعتبار  
حالة المرو والقرب المعبر اصابته ما كان اسفل الغرض او على جانب وهو افاقوه  
في اصح القولين هما كما قولنا ان اذا شرط الحسنة في السهم فلحسب وان لزم  
سبب واحد القرب فان كان الرماة عاكفة مطرده حمل عليه ولم يخرجوه على الخلاف  
في اتباع العاكفة في اسقاط البرقرب لا بعد وفي مقدار المسافة بين الموقف والغرض  
وان لم يكن عادة مطرده فابعد اصحاب العقد يفسد والثاني يصح ويترك على  
احتساب البرقرب والثالث يصح وحمل على قديمهم وعلى الثاني ان كان سهم أحدهما

ولو صرحوا باسقاط الاقرب والمصيب القريب كما اذا قالوا لراميين ارم عشرة من رشتقا على  
ان يسقط البرقرب لا بعد من فضل الخمسة فهو فاضل صحيح على المذهب واتباع الشرط  
وهو ضرب من المحاكمة وحيد ان تساوى السهم في القرب والعدد فلا فاضل ولا  
مستقول وكذا لو تساوى سهمان في القرب وكان سهم أحدهما ابعد فان القرب  
من سهم كل منهما سقط بعد الآخر ويتساوى وان ولو رمي أحدهما سهمين والآخر



وتساوت الملاحة في القرب وتساوت باقية السهام في البعد فهل يكون صاحب السهمين  
ناضلا للآخر ويجعل السهم الزايد منزلة وزيادة القرب فيه وحيث ان ولو كان بين سهم  
احدهما وبين الغرض دون ذلك فوقع سهمه اقرب استقطا ما دام الثاني لو وقع سهم  
احدهما قريبا من الغرض ورجى لآخر خمسة اسهم فوقعنا بعد من ذلك السهم ثم عاد  
الاخر من سهمها فوقع بعد من خمسة ستقط هذا السهم بالخمسة وسقطت الخمسة  
بالاول ولو رجي احدها خمسة فوقع قرب من الغرض وبعضها اقرب من بعض ورجى  
الثاني خمسة فوقعنا بعد من خمسة الاول ستقط خمسة الثاني خمسة لاول  
ولا سقط بعد نفسه ولو اصاب سهم احدهما الغرض ووقع الاخر قريب من الغرض فلفظ  
ان الاول يستقط الثاني فاستقط الاقرب لا بعد **قال** الرافعي ذلك ان شرط  
لفظ الشرط في العقد فان كان الشرط استقطا ابتداء والاصوب غيره في ظاهر  
وكذا ان كان الشرط استقطا للاقرب لا بعد على معنى الاقرب الى المصوات فانما  
اذا كان الشرط استقطا الاقرب الى الغرض لا بعد عنه فيبني ان يتساوى بينهما  
جميعا في الغرض انتهى وهذا يجب عنه بان هذا الشرط اعتبر بالمرأى اذا  
كان الشرط المستقط الصحيح وقد صرح البغوي وابن الصباغ بالصورة الثانية  
ولما بان تقدم واستار الى هذا الجواب للثانية هنا وجهنا على اعتبار حقيقة  
اللفظ فانما المستقط والمرق لو اصاب احدهما الرقعة التي وسط الغرض والاخر  
الغرض خارج الرقعة او اصابا خارجا خارج الرقعة واحدهما اقرب اليهما فقد حكى الشافعي  
عن بعض الرماة ان الذي اصاب الرقعة او هو اقرب اليهما سقط الاخر قال القياس  
عندي انهما استوا وحكي المصنف في المذهبين وحيث قال الشافعي من الرماة من يقول القرب  
الذي يستقط البعيد هو الساقط وهو السهم الواقع في يد العارض والعاقد به  
الذي يقع في جانب البعيد او اليسار وفي الخارج الذي يجاوره ويقع فوقه والقياس  
عندي ان لا فرق قال الرماة واد اشترطوا احتساب القرب من الغرض فالعده موضع  
تكون السهم واستقراده لا بحاله فهو حتى لو قرب من روره من الغرض ووقع بعيدا  
منه لم يحسب الا ان بشرطوا اعتبار حالة المرد ولو شرطوا ان يسقطا اصابة  
مرد القطار اصابه ما هو اليه فقد روي لهما في الغرض فيه قوله عن رواية العراقي

الذي

واذا رد ذلك عليهما وقبل لم توجد في سهم في اصابه احدهما وسط القطار وصابه  
الآخر ما حواله الاما تقدم عن فضل الشافعي في شرط استقطا الاقرب لا بعد لا في  
استقطا المرز ما حوله قال الرافعي والمهملوم ما ساقه الاصحاب اتباع المشروط **قوله**  
له اصل وهو ان السهم مما وقع بعيدا عن الغرض بعد امطرطاما حيا ومرا له من غير  
مرد وفيه او دونه فان كان ذلك السهم الرمي حسبت على الرامي لا مرد اليه ليرى مرة  
اخرى وان كان السهم عرضا وحل في الرمي من غير تقصير من الرامي لم يحسب  
عليه ويتضمن ذلك بصور **الاولى** فانكثر القوس والسهم وانقطع القوس ولم يصيب  
فان كان لثقبه روره وسور يده حسبت عليه وان لم يكن له ذلك لم يضر لانه لا يضر  
خروج ثقبه من روره وان وقع السهم على بعد من شرط لم يحسب عليه وقطعا وبغيره  
الرمية وان وقع قربا منه فله اوجه اصابها وهو المنصوص انه لا يحسب عليه  
وثانها انه ان تقدم الغرض حيز لم يحسب عليه وان قرب منه بحيث لا بعد اصابة  
مثله حسبت عليه وثالثها ان حيا ور الغرض حسبت عليه والا فلا فان قلنا يحسب عليه  
فان اصاب فيه حسبت له قطعاً وان قلنا بالمنصوص اصاب فيه حسبت له على  
الصحيح فالابح واجد قطعاً والوتر وانكثر القوس انما يوتر ان قبل خروج السهم  
من القوس لا بعد وكلام الامام والغرض في يوافقه وهو مخالف لما قاله غيرهم لكن  
الامام سبهم فيه الى قلة المعرفة بالرمي وصور البغوي انكثر السهم فيما اذا كان  
بعد خروجه من القوس وجعله عذرا **الثانية** لو اصاب السهم في روره عسيمة او  
افسأ في شدة من اصابته لم يحسب عليه وان روره منه وصاب حسبت له على الصحيح  
**الثالثة** لو عرضت في وقت الرمي فان قادبت ابتداء فوجها احدهما انه لا امر لها  
فان اخطا حسبت عليه واطرها انما توتر فمنع الاحتساب لان اصاب وعليه  
ان اخطا وان طرات بعد خروج السهم انتهى على الوجهين فان قلنا لا يوتر منها او لا  
قال الرافعي والظاهر انه ان اخطا لم يحسب عليه وان اصاب في احتسابه له الخلاف  
المذكور في السهم المرفق اذ اصاب وجعل المارد في الوجهين فيما اذا صور السهم  
ما بداه عن الغرض فصوبته الرخ اليه قال الشيخ ابو اسحق لا يحسب له وقطعا وما  
الرخ اليه فلا اثر لها على الرمي حتى لو دعي ما يلا عن المسامحة فرده الرخ او



رميا صاعقا فتقوت واصاب حسب له وان صرفته عن الغرض بعض الصرف فخطا  
حسب عليه وقيل منع الاحتساب له وعليه وقيل منع الاحتساب عليه اذا خطا  
ولو هبت ريح فتعلق العرض للموضع اخر فاصاب السهم موضعه لولا احتساب له  
ان كان الشئ الاصابة على الصحيح وان كان المشتق لم يحسب له وقيل يحسب ان كان  
صلبا واستحسنه الرد ياتي وان اصاب العرض في موضعه الثاني حسب عليه لانه ولو  
في الرمي حتى استقبل السهم فاصابه لم يحسب له **الرابعة** لو انكسرت السهم فصفير  
من غير تقصير من الرامي فان لم يصيب لم يحسب عليه وان اصاب احد نصفي العرض  
اصابة شديدا فليس على الوجهين في لئلا اصابة مع البكة هل يحسب فان قلنا لا  
لم يمتد منه وان قلنا نعم وهو لا يظهر في اي النصفين الا عند ادراجها لحدها بالذوق  
الذي فيه الفرق فان اصاب سقطه حسب له وان اصاب بالنصف من آخر فلا  
واصعبها وهو منصوص انه بالنصف الذي فيه النصف فان اصابة به حسب له  
وعنه ان استحقاقه فيه هذا اذا علم ان القوس لم يترك عن حمته فان علم انه ذاكها  
لم يحسب وقيل يحسب له باهما اصاب ولو اصاب بالنصفين مع علم حسب اصابتيه  
وكذا لو رمي سهمين دفعة واحدة **فراغ** احدهما الوصاب السهمين كما كان في الغرض  
فان تعلوه وبعض ذلك السهم خارج لم يحسب ولا عليه وان سقطه واصاب الغرض  
حسب له قال الراعي وقد تجو في الخلاف المتقدم في الميعة وان كان السهم الذي  
فيه قدر وقع اعتد به اصابة فان كان الشئ المشتق لم يحسب له وعليه قال  
الراعي وسبى لا سوتة فيه وان يقاس صلاته ذلك السهم بانه الغرض فاستحق  
نظيره **الثاني** لو بالغ الرامي في النزاع حتى دخل النمل في القوس ووقع السهم  
عنده فالنظر انه ملحق بشاير القوارض كانه قطاع الوتر انكسر القوس وقال الماتري  
حسب عليه وهو مقتضى كلامه لانه لم يزل يخطا وان لم يبلغه الغرض لم يحسب  
عليه وان بلغه او لم يصيب حسب عليه **الفصل الثالث** في جواز هذه المعاملة  
ولزمها وفيه قولان قدما فان قلنا انها لا زمة فقد تقدم انه لا يجب تسليم السبق  
الى اتمام العمل على الرمي وفيه وجه والطاهر ان يحمله اذا كان السبق من احد الراميين  
اما اذا كان من غيرهما فلا ينصو وتسلمه لولا حد منها الا على ما تقدم عن الماتري

انه

انه

انه يودع ولو مرض احدهما او مد لم يفتتح العقد للزوم غير البر وتثبت لكل  
منهما خيار الفسخ فان جنى التسليم بالصبر البر المريض في سقوط خيار المريض  
ولم يتحقق بالمرض ونحوه من الاعذار لموت قرب وخوف ظالم وفيه ما كان شدة الحر  
والبرد والريح الشديدة والمطر هذا اذا ورد العقد على العين فان رد على فرض موقوف  
في الزمة على رأي العراقيين يعني مات مغبغى ارضه يستحق موته ولا يفتتح غرة الفاذر  
بل يقوم وارثه مقامه صرحوا به هذا اذا كان الميت تركه على باجره الرابك مغبغى وارثه  
ممن ارى فعل ذلك بنفسه وباجير فان لم يفعل استباح الحرام من يقوم به اما اذا لم يكن  
له تركه فلا يلزمه ذلك ويخير من فعله وترد وحده في الزمانة والعبي ملحق بالموت  
في انفسه اخ العقد وليس له بعد العقد الحاق ياكه في عدد لدرسا ولا في  
عدد لرحايات وطريقها ان اختار اذ ذلك ان يفتتحا وسامعا عقد اخر وليست المناظر  
ان تترك النصال بحلش قبل يلزم به فان امتنع حبس وعنه هذا اذا كان منضولا او  
كان ناضلا وموقع ان لا يريد له فيستأديه او يفضلها اما اذا لم يتوقع ذلك كما لو  
شرطا اصابة خمسة من عشر من فاصاب احدى الخمسة من ثمانية عشر ولو اخرج واحد منها  
فله صاحب الخمسة ان يحلش ويترك البائة وان قلنا بالجواز فالكلام في اربعة امور  
**الاول** يجوز الزيادة في عدد الادساق والاصابة والمال تراصها وفيه وجه  
ولو استقل احدهما بالحق الزيادة دون قبول لآخر فاقول احدهما لا  
يلحق سوا كان الحق ناضلا او منضولا واطهرها عند الراعي انه يلحق وقالها انه  
يلحق اذا وقع من الناضل والمساوي دون المنضول وفيما نص به احدهما منضولا وجها  
احدهما بزياد صاحبها عليه في لراصاته ولو تولد واحدة واستبها انه لا يكفي لراصاته  
والاصابة بان انا نصير منضولا بقرب صاحبها من الغور ويحل الوجه الثاني لا يلزم  
الزيادة الاخر فان لم مرض بها فسخ واذا اذ الجاعلة في المعاملة على الجحوى عملها لولا ان  
حطت هذا فلكل فزائم فالخطا مع هذا التوب في الحاق الزيادة بالخلاف  
المستقدم فعلى لرد واستحقاق العمل بالعلم الاول على الثاني لاستحقاقها فان  
كان قد عمل بعض العمل لم مرض بالزيادة وتتح العقد وتثبت له اجرة المثل خلافا  
اذا عمل البعض وترك الباقي من غير عدد فانه لا يستحق شيئا ويظهر مجحوق في ان



الواجبة المثل وقسط العمل من العمل المشي اذا كان العمل على التوزيع على اجزائه  
 كالحياطة على القولان الجعل يضمن ضمان عقاب ويظهر ان يقال ان المثل ان اجرة  
 مثل ما عمله ان لم ينقص عن حصة العمل من الجعل اعتبر وكان للعامل الفسخ وان نقصت  
 عنهما لم يعتبر لما يلحقه من الضرر **الثاني** الفسخ فيجوز لكل منهما الفسخ عند تساويهما  
 ومن المنازل عند الرجحان في جواز من المفضول قولان وقيل وجهاً وعلى قول  
 المنع يجوز العقد عند عدم التساوي جاز من جهة الفاضل لا من جهة المفضول  
 ويجوز ان يفسخ الجاهل بعد اتيان العامل بعض العمل وكانت حصة عمله من نسبة المسمى  
 يزيد على اجرة مثله وفيه وجه ان العامل لا يستحق شيئاً اذا فسخ الجاهل العقد **الثالث**  
 قال الامام اذا اراد المضايف النقصان من الارشاق ومن الاصابات فهو خارج عن  
 التردد المتقديم في الزيادة فان شغل الحاف النقصان فمقتضى العقد يستل الحاف  
 الزيادة ولا يلحق الخط منها بابر البائع عن بعض التمر نعم لو حط من فرض السبق له  
 قبل الفور والعمل المشروط كان ابراً عن سبقه وقدره سبب جوبه **الرابع**  
 لكل منهما تأخير الرمي لراعى اضرعه من غير فسخ اذا لم يكن مفضولاً فان كان مفضولاً  
 ففي جواز له القولان المتقدمان في الفسخ ولو شرط في العقد ان لكل منهما ان  
 يخلص وترك الرمي من شافسه ان قلنا انه لازم وهذا ان قلنا جوازاً والمفضول  
 ليس له الترك وان قلنا له ذلك لم يفسد ولو شرط ان المسبق ان سبق كان عليه السبق  
 ففسد على القولين ولو فضل احدهما فعلى المفضول للفاضل حط ما فضلتيه وذلك على  
 كذا لم يجز على قول الجواز واللام ستولجوزنا الحاف السكارة ام لا على **خامس**  
 لو كان احدهما يطول الكلام اذا اصاب او الافتحا فيضج صاحبه او يعصف صاحبه  
 اذا اخطا منع منه واذا اكل انسان احدهما قيل له اوجب جواباً حسننا ولا يطول ولو كان  
 متعللاً بعد ذلك صاحبه بسمي القوس او الوتر او اخذ البتل بعد السرا والخط فيه قيل له  
 ارم لا مستنجلاً ولا متباطياً ولو شرط ان يحسب لاحدهما اصابة واحدة من اصابتيه  
 او تخط عنه من اصابته شيء او انه ان لم يخطه د عليه سهم او سهمان لم يعد ربهما لم يجز  
 ولذا ان شرط الرمي احدهما اخطأ من السرا في يد الرمي وهو شيء معاكه الزاه  
 باخذون الرمي اصابهم ومن اخذها الرمي منه اضعفت ولو شرط ان يحسب

احدهما

احدهما استقين لم يجز ولو كان المشروط الحواني فشرط ان يحسب خاسقاً استقين  
 جاز نص عليه وقيل فيها قولين بقاء وتجرى ولو رغباً بعض الارشاق ثم ملاقاتك  
 احدهما للاخر ارم فان اصبقت فقد بطلت ارمجاً فان اصبحت هذه فقد بطلت  
 لم يجز ولو مناضل اصاب وتسايفاً واخرج احدهما السبق فقال الجنبى شارحى فيه  
 ان غنمت اخذت معك ما اخرجته وان غرمت شاركك الغم لم يجز وهذا  
 لو اخرج اربيعاً بمثل ففقد الجنبى لا حدى لان هذا الاجنبى لا يرمى ولو وقع العقد  
 في الصحة ودفع المالك مرض الموت فهو من راس المال من جعلناه اجارة وان  
 جعلناه جعلاً فوجهاً ولو وقع في المرض قال الرواية بحمل الخسب من  
 الثلث وان غنيت على الخلاف في اجارة او جعلاً فالنودي الاصح والصواب  
 القطع بانه من راس المال في الصورة تنسوا جعلناه اجارة او جعلاً للرمي هذا  
 بخلاف اذا سبق بعوض المثل في العاكسة فان اد فالزبابة تخرج من المثل وليس  
 للمولى ان يصرف شيئاً من مال الصبي بعوض المتأبقة والمناصلة لسعلم وسنفي  
 ان يجري فترس المحلل ينضم شئ المتسابقين فان جرى من احد الجانبين كان  
 تراصبا به والا لزمه التوسط ولو رضى الزلي بتوسط وطلب احدهما التوسط  
 عن عينيه والاخران يجوز عن شألهما التزم التوسط ولو تنازعا في القيمة والبتار  
 افرع بينهما قال الشافعي والصلوة جازية في المضرة والاصابع اذا كان احدهما  
 ذكراً او مدبوغاً من جلد الا يوكل ستوي الكلد الخنزيرة والمضرة التي يلبسها الرامي  
 لغة البشري بها البتة الكف الساعد والاصابع جلد بعلة الرامي في ايمامه  
 ومسبحته من اليمين وقد يكون في ايمام خاصة قال غيرنا في كرهه لا يذامره ان  
 بعض بطون حقه الى المراض قال الرصايب هذا على قوله انه لا يجب ما شره المليل  
 بالكف على قوله انه يجب فلا يجب المضرة ويجوز في الرصايب وقال الفقهاء المضرة  
 مثل قيص وازار من ادم مخاط يلبس فوق الثياب قال الشافعي ولا بأس بخرجه على  
 متبكا اي منقلد القوس والفرق لان بحر كاعليه فستغله فالرهمه وبحريه  
 والفرق بحر يك الر الجعبيه المشقوقة التي يجمع السهام فان كانت تعطى فهو جعبيه  
 وان كانت مشقوقة فهي فرق فيجوز ان يصلي منقلد اب القوس والجعبيه اذا كانا وما



في الجعبة من ريش النبال طاهره ولم يسمع من انعام الرجوع والسجود فان كان يتحرك  
عليه حردة تشغله حرمت قال الربيلك وسنحت حمل السلاح الذي لا سوديه في  
الصلوة قال الربو فاني انما كره الفرق اذا كان ريش السهم بخشا وقيل رحمه اذا  
كان طاهر اراهه تتره ولا يحلب على الفتر وهو ان يصيح عليه ليزيل في عدوه  
لرب برضا ان يتحرك الجلام والاشعثات بالسوط واذا وقف المناضل في  
الوقوف لم يحتاج من برمي الا اذا صاحبه قال ابن جرح جرح علة الراهه به حتي  
ان من في بغية استبدان لم يحسب ما رماه اصحابه لخطا رجب اتباع عثم  
وقال ابن الحسين يحسب ولا حاجة الى الاستيذان

قلوه في النبي عليه كان برهان نعم الله المنان







